

(تبيينه)

(قال في كشف القنون) جامع الفصولين في الفروع مجلد للشيخ (بدر الدين محمود
 اسمعيل الشهير بابن قاضي سماوه) المحدث المتوفى سنة ٨٢٢ وهو كتاب مشهور متدا
 في أيدي المحكم والمفتين لكونه في المعاملات خاصة جمع فيه بين فصول العمد
 وفصول الاستروشي وأحاط وأجاد أوله الحمد لله الذي أهلى شأن الشريعة الخ ذكر
 انه جمع بينهما ولم يترك شيئا من مسائلهما هذا الاما تذكر منهما وترك فرائض العمد
 لغنى عنه بالسراجي (يعني الفرائض لسراج الدين السجاوندي) وأوجز عبارتهما و
 اليهما ما تيسر له من الخلاصة والحصص في لطائف الاشارات وغيرها وأثبت ما من
 من النكت والفوائد وجعله أربعين فصلا قصار حجه قريبا من ربع حجمهما وحصل
 الغنية عن الاصلين وذكر انه شرع في تأليفه في جمادى الاولى من شهر سنة ٨٢٢
 وختمه في صفر سنة ٨١٤ وله فيه مسائل وادراكات على الفقهاء الخ وقال فيه
 (أحكام الصغار مجلد أوله الحمد لله الذي بهرت حجة الخ للشيخ الامام محمد الدين أبي
 محمد بن محمود الاستروشي المحدث المتوفى سنة ٦٣٢ وهو صاحب الفصول المش
 وأستروشنه بضم الهمزة والراء المهملة وفتح الشين النجمة والنون اسم اقليم بمصر وال
 وفيه أيضا (آداب الاوصياء في الفروع للولاء علي بن أحمد بن محمد الجوالي المحدث المتوفى
 بالروم المتوفى سنة ٨٢١ أوله الحمد لله رب العالمين الخ جمعهما في قضائه بمصر بمصر
 ورتبها على اثنين وثلاثين فصلا وهو من الكتب المعبرة ٨١) أحول وأما الحاشية
 المسماة باللائحة في الفوائد الخيرية فهي للامام فخر الدين الرمي وهي
 حاشية لطيفة مجردة عن سطر مؤلفها شيخ الاسلام الشيخ خير الدين وهي مجلد واحد
 وفي التعليقات السنية على الفوائد البهية بعد ان ذكر ترجمته السداسية فانها اشرك
 مع محمود بن اسراييل الشهير بابن قاضي سماونه مانصه هو الشيخ بدر الدين محمود بن
 اسراييل بن عبد العزيز الشهير بابن قاضي سماونه ولد في قلعة سب وونه من بلاد الروم
 حين كان أبوه قاضيا بأواخند في صباه من والده وحفظ القرآن وقرأ بقونية بمصر من
 العلوم وارتحل الى الديار المصرية وقرأ هناك مع السيد الشريف وبرع في جميع
 العلوم وصنف لطائف الاشارات في الفقه وشرحه بالتسهيل وجاء مع الفصولين جمع
 فيه بين فصول العمد في فصول الاستروشي وعنه قد ابحوا وشرح المقصود في
 الصرف وكي انه لما جاء لامير يوريتير بروست هذه مائة بين العلماء فذكر
 الشيخ الجبريري عند يوريتير بالدين بن قاضي سماونه لاجل كنه فدعاه الامير يور
 فكم الشيخ بينهما ورضي الكل بحكمه واعترف العلماء بفضله وأعطاه يورمالا خيلا
 ثم سافر الى مصر ثم الى حلب ثم دعاه امير الجزيرة وأسلمه اليه ثم جاء الى درنه وكانت
 وفاته سنة ٨١٨ تقريبا كذا في الشقائق النعمانية في طبقات علماء الدولة العثمانية

وفي الجزء الاول من شرح الاشياء المحبة لله الله الاله على علي خطبة المصنف ان (جامع
 الفصولين) فصول الاستروشنى وفصول الامم ادى لحدود بين اسرائيل من عبد العزيز بن بدر
 الدين الشهير بابي قاضي مساوية ولد بها بارض الروم حيث كان أبوه قاضي يابها وأميرا
 اذ عنوا به محمد بن محمد وتدارك الشرف في الجرجاني في القراءة على مبارك شاه
 المتعلق وعزل الآكل وبيع مع شدة ما اول دراية على الزياي ثم دخل القاهرة وتدارك
 الشرف في القراءة ونفع به ثم اختلج بالصوفية فالتصوف عن الشيخ الخلاطي
 وأمره بالترجعة ثم برز لارشاد المرديد فتوجه سفيل له وجاهة عند التهور ثم رجع الى
 مروجته ثم تفرغ ثم توجه الى الروم فلبى سلطان مرسي شلي ابن السلطان بالروم
 باريد جعل في يابها كاهن ا. عيسى لما تله له حديث الشيخ مع أهله بارنيق
 في ثمن شهر الف درهم ثم خرج من المحيدس وتوجه الى بلاد التمدن فقام ابن
 باريد السلطان محمد قدس روم ايوب كرم به فاني به الى السلطان محمد دانه يريد
 السلطنة فمعه ما هو حذوه لسانه والمرى صدر التقي وله تصانيف كثيرة ومنها
 لسانه الاشارات في اقامة شرح التسهيل صنفه وهو محبوب من بارنيق وعقد الجوهرة
 وشرح الماودود وسر القلوب في تصرف يوفى سنة ثمان عشرة وثمانمائة

(كشف رموز جامع الفصولين)

بقى • أدب القاضى • بف محمد بن الفضل • بز بزوى • بقى بقالى • بس بسوط • بجى
 اسديجاني • تقته • ذيب القلاني • قح تحفة • تم تته • تز يادات • تت ز يادات
 الز يادات • تسن تاسيس النظر • ث أبو الليث • جف جامع الفتاوى • جق جامع الفقه
 • حص جامع الصغرى • ج الجامع • جع الجامع الصغير • جن اجناس الناطقى • جنس
 تجنيس • جر أبو جعفر • جق اجناس الفقه للنسقى • جز وجيز الهيوط • جتم جواهر
 نظام الدين • حم الحماكم • حوالحاوى • ح الايضاح • حصر المحصر • خ قاضى خان • خه
 خواهر زاده • خالص • خص كتاب الخلاص • لاقى • لنى • كرنى • ذ ذخيرة • ذى
 عليا ياذى • رفوائد الرستغنى • زا بوبكر الرازى • سلك السير الكبير • سز زابوسليمان
 الجوزجاني • سقدا القاضى الامام على السعدى • سد السيد الامام ناصر الدين • شنى
 فصول الاستروشنى • شبه شامل البيهقى • شنى شرح الطحاوى • شيخ شمس الائمة
 السرخسى • شخه شرح خواهر زاده • ش رشيد الدين • شج شرح الجامع • شقى شرح
 القدورى • شفظ شرح قاضى ظهير • شصل شرح الاصل • شخ شرح الحيل • شبنى
 شرح الاسديجاني • شبن شيخ الاسلام برهان الدين • شص شرح مختصر الجصاص
 • شك شرح السير الكبير • شهد رشيد الدين والهداية • شك شيخ الاسلام أبوبكر
 • شمع شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندى • شع شرح العصام • شكز شرح الكنز
 • شت شرح الزيادات • شن • شارح فجم الدين • شمع شرح المختصر • شطخ شرح
 الطحاوى • صذ صاحب الذخيرة • صر صدر الاسلام أبو اليسر • صصنى المحاصل
 من شرح الطحاوى • صط صاحب الهيوط • ص الفتاوى الصغرى • صل الاصل
 • صفار أبو القاسم الصفار • صش الصدر الشهيد • صغه اصول الفقه • صه خلاصه
 • صغه صاحب الاقضية • صع فصول عماد الدين • صج المستخلص من الجامع
 • صق فصول الفقه • صص صاحب الايضاح وهو أبو الفضل العكرمانى • ضلك
 بعض الكتب • ض بعض المشايخ • ضف بعض الفتاوى • ضص بعض الاصول
 • ضط بعض الشروط • ضح توضيح • ضخ موضع آخر • طى شرح الطحاوى • طغ
 شروط المخصاف • طبد شروط ابى النصر الديوبسى • طلم شروط ابى الجاكم • طلع
 شروط قاضى جلال • طلمس شروط الحماكم • طمرا حمد بن محمد السمرقندى • طع
 شروط المحلوانى • ط محيط دينارى • طه ظهير الدين المرقينانى • طه • طه • ع
 • طناى • طبت • كتاب الدماوى • طحمد بن محمد السمرقندى • طجواجوبة الفتاوى
 • طر غريب الرواية • طن غنيه • قل فوائد محمد بن مرسل الاستروشنى • فر فوائد
 بخارى • فد فتاوى دينارى • فقط فتاوى قاضى ظهير • فتصط فتاوى صاحب الهيوط
 • فذى فتاوى عليا ياذى • فيم فوائد نظام الدين • فوف فتاوى • ففج فوائد ابى حفص
 الكبير • فش فتاوى رشيد الدين • فص فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود

[illegible]

(فهرست الجزء الاول من كتاب جامع الفصولين) *

صحيحة

٢	خطبة الكتاب
١٣	الفصل الاول في القضاء وما يتصل به من عزل قاض أو وصي أو وكيل أو مأمور أو رسول وفيه نصب الوصي والمتولي
٢٧	الفصل الثاني في القضاء في المجتهدين وفيه دعوى القضاء بلاسمية القاضي ودعوى الفعل بلاسمية الفاعل
٣٦	الفصل الثالث في من يصلح خصما للغيره ومن لا يصلح وفيه من يشترط حضرته ومن لا يشترط لسماع اندعوى وفيه ما يحدث بعد الدعوى قبل الحكم
٤٧	الفصل الرابع في قيام بعض أدل الحق عن البعض في الدعوى والخصومات
٥٣	الفصل الخامس في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى إلى غير الماضي عليه
٧٠	الفصل السادس في بيان أنواع الدعاوى وشروط صحتها وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع
٨٩	الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه وما يتعلق به
١٠٣	الفصل الثامن في دعوى الخراج مع ذي اليد وفي تاريخ الدعوى والشهادة
١١٧	الفصل التاسع في الإشارة والتسوية والتعريف في الدعوى والشهادة
١٢٣	الفصل العاشر في التناقض في الدعوى وفي دعاوى الدفع وما يتصل به وفي آخره التناقض في النسب
١٥٩	الفصل الحادي عشر في الاختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق به
١٦٨	الفصل الثاني عشر في ما يسمع فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة بالتسامح وفيه الشهادة على النفي
١٧٤	الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه
١٨٩	الفصل الرابع عشر في كتب شهادته في صلث ثم ادعاء لنفسه أو شهادته لغير الاول وفيه بيان تناقض الشاهد في شهادته ومقاطعه ورجوعه
١٩٣	الفصل الخامس عشر في التحليف وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه بيمين أو بيعة
٢٠٧	الفصل السادس عشر في الاستحقاق واخره وما يتعلق به
٢٢٦	الفصل السابع عشر في بيان العقود التي تتعين فيها التقود والى لا تتعين فيها
٢٣٤	الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه وشروطه وأقسامه
٢٤٧	الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهودة بغير قسدين المقرض والمستقرض

٢٥١	الفصل العشرون في دهوى السكاح والمهر والتفقة ودهوى الجهاز وما يتعلق به
٢٧٠	الفصل الحادى والعشرون فيما يسرى الى الولد من الحق والارض وما لا يسرى وما يسرى من احدهما الى الآخر
٢٧٢	الفصل الثانى والعشرون في مسائل الخلع وما يتعلق به
٢٩٠	الفصل الثالث والعشرون في الامر باليدويه وتعلقه
٢٠٩	الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضولي واحكامه
٢٢٤	الفصل الخامس والعشرون في الخيارات

❦ (تمت فهرست الجزء الاول من جامع الفصولين) ❦

• فهرست الجزء الاول من كتاب جامع أحكام الصغار •

صفحة	مقدمة الكتاب	صفحة
٢	مقدمة الكتاب	١٥٤
٤	في مسائل اختيار الصبي	١٥٥
٦	في مسائل الطهارة	١٥٥
٩	مطلب حل الرضيع وأرضاعه في	١٦٢
	الصلاة ومطلب دفع المصنف إلى	١٧٠
	الصبي ومطلب حد البلوغ	١٧٢
١٠	في مسائل الصلاة ومطلب ليس	١٧٤
	للعلم أن يضرب فوق اثلاث	٢١٤
	ومطلب اذ آذن الصبي	٢٢١
١١	مطلب هورة الصغير	٢٤٢
١٧	في مسائل الزكاة	٢٥٠
٢٢	في مسائل الصوم	٢٥٥
٢٨	في مسائل النكاح	٢٧٠
٩٨	في مسائل المحضاة	٢٧٤
١٠٠	في مسائل الطلاق	٢٨١
١٢١	في مسائل الاعتكاف	٢٩٨
١٣١	في مسائل الحدود	٣٤٨
١٣٤	في مسائل السرقة	٣٢١
١٣٦	في مسائل السير	٣٢٧
١٤٣	في مسائل الكراهية	٣٣٩
١٤٩	في مسائل الاقيط	

• تمت فهرست الجزء الاول من جامع أحكام الصغار •

الجزء الأول من كتاب جامع الفصولين للإمام
الحق والممام المدقق الشيخ محمود بن
إسماعيل الشهير بابن قاضي
سماؤه الخنفى نفعا
الله به وبعلومه
آمين

كتاب جامع الفصولين ومعه الحاشية المجلدة المسماة باللائى الدرية في الفوائد
المخبرية وهذا الكتاب يكون مع الحاشية في الصلب ويترك بينهما جدول وعلى
الهامش الكتاب المسمى جامع الصغار ويليه الكتاب المسمى آداب الاوصياء



• (الطبعة الاولى بالمطبع) •
• (سنة ١٣٥٠) •



الحمد لله الذي املأ شأن الشريعة وكرم من اتخذها اليه وسيلة وذريعه وجعلنا من
أمة خير خلقه ومن علينا باتباع طريقته محمد المبعوث الى كافة الانام وصلاته
عليه وعلى آله وصحبه الكرام (أما بعد) فان العبد الضعيف الذليل مجود بن
اسماعيل الشهير بابن قاضي معاوه عفا الله عن سقطاته ولا يؤاخذ به فواته
يقول لما طالع في الفصولين الذين أحدهما للمجد بن محمود الاستروشي والاخر لعبد
الدين أسكنهما الله فرديس الجنان وتغمدهما بالرحمة والرضوان أقيمتما من
أجل ما صدق في القتاري وأنفع ما أعد لفصل الخصومات والدعوى الا ان فيهما
من التكرار والتطويل ما لا يحتاج اليه بشئ من التأويل فجمعت بينهما ورفعت
بينهما ولم أترك شيئا من مسائلهما عدا الاما تكرر منهما الا عند الحاجة اليه جدا
وتركت فرائض العمادى لغنى عنه بالسراجى وأجزت عبارتهما على وجه
لا يحتاج الى الشرح وضعت اليه ما ماتي برلى من الخلاصة والكافي ولطائف
الاشارات وغيرها مما وضع في هذا المرام من المصنفات وأثبت ما نسخ لي من النكت
والقوائد على ما تقتضيه الاصول والقواعد فهذا مجموع أعدته لروى لي صبر عند
المضائق روى وجعلته أربعة فصول يتضمن كل منها فروعه أصلا وجمعه
بمقارب من ربيع جمعهما وقوائد أكثر مما فيهما بخاء بحمد الله فريد عصره ووحيد
دهره وسميته جامع الفصولين وحصل به العناية عن الاصلين واتفق الشروع في
ناليغه في جمادى الاولى سنة ثلاث عشرة وثمانمائة وختم يوم السبت الثامن والعشرين

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تبسطها على رجلي

٣

وتقبض الخاتمة على أرجلي وثوقتي

لتوبتي وتمن علي عند انتهاء
نوبتي وأشهد أن محمد رسول
وعبد الصادق وعيده ووعده
أوضح سبيل الهدى وبين نهجه
وأزال غلام الشك وسكن وهجه
فصلوات الله عليه وعلى آله
الزاهدين وأصحابه البررة
المجاهدين صلاة على التعاقب
والتوالي ندوم مدى الأيام
والليالي وبعد فان الناس في
أحوالهم مختلفون وفي طبائعهم
وآرائهم متباينون وعلى مقادير
همهم يكدرحون وكل حزب
بماليهم فرحون شعر

كل بما عندهم مستبشر فرح
يرى السعادة فيما قال واعتقدا
فقوم يدح علماء وقدحه آخرون
ويعير به قوم وهم به فآخرون
وأشرف العلوم علم الله
والاحكام وبيان الحلال والحرام
الذي رخصت به دعائم الاسلام
وعلمت به شريعة محمد عليه
السلام ولاجل شرف علم
الفقه وسببه وفراغ دواعي
الحقاق الى طلبه وصكان
العلماء به لاجل الانام منقبه
وأعلا هم درجة ومرتبه
وأفضلهم دينا وأمانه وأرجهم
حقا ووزانه بلغ الله الماضين
الى جنته وصان الباقيين مدى
بجنته ولا أخلى الدين ناله
أمثالهم ومن عليهم في تباخي
بمسن أحوالهم في ما يقع
تفاصرت لاهله الله يقع تحريم

من صفر ختم الله لنا بالخير والظفر سنة أربع عشرة مائة هجرية فصل القراع
منه في أقل من مئة عشرة أشهر عنه وحوله اللهم اعنا على ذكرك وحسن عبادتك
وانصرنا على أنفسنا وخلصنا من شرورنا آمين يا رب العالمين ويا خير الناصرين
برحمتك يا أرحم الراحمين

الفصل الأول في مسائل القضاء والمحكمة وما يتصل به من عزل القاضي والوصي
والوكيل والأموال والرسول وفيه بيان ما يصبر به دار الاسلام دار حرب والمرتب
وفيه بيان حد الاجتهاد وفيه بيان ما يكون حكما من القاضي وفيه بيان نصب
الولي والقيم والمتمول والوصي وفي آخره رجوع محمد رحمه الله تعالى عن ان يقول علم
القاضي كهيئة وفيه بعض ما يتعلق بالقضاء

الفصل الثاني في القضاء والمجتمعات وفيه دعوى القضاء بلا تسمية القاضي ودعوى
الفعل والشهادة عليه بلا تسمية القاهل وفيه ان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتمول
لو لم يكن منصوبا في منشوره وفيه يبطل الحكم بشهادة ابن القاضي للأجنبي وفيه
تعريف ضمان الخلاص وضمان الهدية وضمان الدرك

الفصل الثالث فيمن يصلح نفعه الغير ومن لا يصلح وفيه يشترط حضرة لسماع الدعوى
ومن لا يشترط وفيه الرجوع على قن وهب منه وفيه ما يتعلق بنصب القاضي قبا
عن الغائب وفيه دعوى العبد والدعوى عليهم وفيه دعوى الصبيان والدعوى
عليهم وفي آخره ما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء

الفصل الرابع في قيام بعض أهل المحن عن البعض في الدعوى وفيه دعوى الدين ثم
دعوى المبرات ثم الدعوى على الورثة وفي آخره اثبات الدين على من في يده مال
الميت

الفصل الخامس في القضاء على الغائب وقضاء يتعدى الوكيل المقتضى عليه وفيه
بعض مسائل ما تدفع به الدعوى وفيه جبر الانسان على حق نفسه وفيه تفسير المخضر
وحكمه وفيه حكم قبية الخصم بعدما أقيمت عليه البينة او بعدما أقر قبل الحكم عليه
وفيه حيلة اثبات الدين على الغائب وفيه حيلة اثبات قبض الغائب الدين وفيه
حيلة اثبات حرمة امرأة الغائب عليه ثم حيلة اثبات العتق على غائب ثم حيلة اثبات
الرهن على غائب ثم تصرف في أموال المفقود والغائب وفيه مسألة الاعذار

الفصل السادس في أنواع الدعاوى وشروط مجتمعاتها وفيه ما لا يسمع وفيه
تفسير ماله جل ومؤنة وفيه ظهور المتهود به بخلاف ما شهدوا وتظاهروا المدي بخلاف
ما ادعى وفيه العناية تدخل في المغيا أم لا وفيه لا بد من ذكر الشروط في كتاب
القاضي ولا يكتفى بأنه عقد صحيح وفيه دعوى قرض المكيل في بلد غير بلد القرض
وفيه صحة بيع البر الغائب بلا علم وفيه طلب العتق يوم اهلاك الغيب وفيه
دعوى الثمن واجازة البيع وفيه فساد البيع بفساد الثمن وفيه ان له أخذ عدد
ما أقرض ولو رخص او خلا وفيه ان مجرد أمر السلطان اكراه وفيه دعوى السعاية

كل امرء ما جازته وهمه وابته لولا يقوم لا يرقبون في مؤمن الا ولادة ولا يردون ليري محبسا ولا حرة وراهم في موقع تحريمه

بعدموا انقلاب الجن لظهورهم لجرالى ٤ أن ارتضوا من الدنيا ثدى عقيم وركبوا من الدهر ظهريهم ومارثوا الابدين

اليقيم

رمى الحد ثمان ثسوة آل حرب

بمقدار سمن به سمودا

فرد شعورهن السود بيضا

ورد وجوههن البيض سودا

ولما فعلت همتهن بمحاثهم مع

حسن آتيم أردت أن أحرز جملة

من المسائل وأوردتها مجردة عن

المعاني والدلائل غريبة الوضع

والاساس قريبة الدرك والايناس

توفيا لاهله وذويه وتحريرا

لراغبين فيه بل تنشيطا لنفسى

على مطالعة الكتب ودراسة

الاسفار التي اندرست وأنت

عليها المحقق فانتقيت منها

أحكام الصغائر والصغار

وأودعتها في هذه الاوراق

القصار وذكر كل مسألة

منها في جنسها تبيرا وتبيلا

والله التوفيق لأن أشرحها

وافصل كل نوع منها تفصيلا

وسميت هذا المجموع جامع

الصغائر وارجوان يكون وسيلة

لدفع الجوان والصغار ومعات

فيه عمل الطبيب للعبيب وما

توفيقى الا بالله عليه توكلت

واليه ائتيت

(مسائل أخبار الصبي)

ذكر في التوازل صبي سمع

الحديث وهو لا يفهم ثم

جأزه أن يروي عن الحديث

من هذا وبين ما إذا قرئ

ي صلت وهو لا يفهم ثم

له أن يشهد والفرق

الى السلطان وفيه دعوى الايمان والاعمال بسبب الاقرار وان الاقرار ماهو وفيه
دعوى الملك وانه في يده والتحليف على دعوى مجرد اليد وفيه انه لو ذكر في المحضر أو
الصك انه قبض الدار ولم يذكر فادعاء يمنع القبض يجوز وفيه شرائط صحة الشهادة
على الشراء وعلى الارث

الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه والشهادة عليه وما يدخل في دعوى العقار
وغیره تبعا وفيه ظهور المشهود به بخلاف ما شهد به وفيه ظهور المقر عليه بخلاف
ما شرط وفيه ذكر الشاهد بما لا يحتاج اليه وتر كسواء وفيه قول الشاهد بطلان أو
تعمد وترجعت وما يدخل في دعوى العقار وغیره تبعا وفيه ما يحتاج فيه الى ذكر
الفاصل وما لا يحتاج اليه وما يصح ذكره جدا وما لا يصح وفيه تفسير أرض (مبان
دهى) وفيه لو ادعى محدودا وحده ولم يبين انه كرم أو دار أو أرض هل تصح دعواه
أم لا وفيه دعوى سكنى الدار ببيان حدود الدار وفيه حكم الغلط في بعض الحدود
والشاهد اذا زاد أو نقص في شهادته قبل القضاء بها وفيه الشاهد شهيد بالدار ولم يذكر
البناء ثم ادعى المدعى عليه البناء ونحوه وفيه ان الحكم والشهادة بالأم هل هو حكم
وشهادة بالولد وفيه القضاء بالاصل قضاء بالتبع وفيه لو ادخل دارا في بنائه تلزمه القيمة
وفيه سمع شهود الدفع وشهود السقاط الشفعة بلا تحديد وفيه دعوى دار مكتسبة
حدودها في المحضر وكذا الشهادة به وكذا الشهادة بمال كتب في الصك

الفصل الثامن في دعوى الخراج مع ذى اليد وفي ذكر التاريخ في الدعوى والشهادة
وفي به يصير ذا يد يأخذ به حكم وفيه ما يثبت به سبق التاريخ وما لا يثبت وفيه معرفة
الخارج من ذى اليد والشهادة على اليد المنقضية والتحليف فيه هل مجرد دعوى اليد
وفي به ان اليد على العقار هل تثبت بتصادقهما بالاقرار وفي آخره الشهادة على اليد
في العقار

الفصل التاسع في الاشارة والنسبة والتعريف في الدعوى والشهادة وفيه ما يشترط
ببانه لصحة الحاضر والسجلات وفيه انه يتصل في السجين ما لا يتصل في المحضر وفيه
اذا شهد أحد الشاهدين فقال الآخر أنا أشهد بنسب ما شهد هو يقبل وفيه انه هل
تثبت المعرفة للشاهد بأخبار العدلين ان المقررة ثلاثة بنت فلان وفي آخره هل يشترط
كتابة معرفة الشهود المتعاضدين بوجههما او نسبهما في الوثائق ام لا

الفصل العاشر في التناقض في الدعاوى ودعوى الدفع وما يتصل به وفيه ان ذا اليد يصير
خصما بمجرد دعوى التعصب عليه وفيه أقرانه لا دفع له ثم أتى بالدفع او قال لا بينة لى
ثم أقامها وفيه ان ذا اليد يصير خصما بمجرد دعوى التعصب عليه وفيه قول القضاء
الثلاثة ان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق الملك وفيه رواية ابن سماعة عن
محمد انه رجع عن ان يقول علم القاضي كينة وفيه كيفية تحليف ذى اليد على دعواه
الوديعة وفيه الشهادة بالمبة والموهوب بيدهم وهب له شهادة بتسليم وكذا الاسكان
وفي به جود ما هذا النكاح فخرج له وفيه ان بينة الا كراه أولى من بينة الطوع وفيه بعض

ولو جمع الاحاديث ولم يفرقهم عن بعضها جازله ان يروى وذكرا السيد الامام . الاجل ابو طالب محمد بن الحسين

الحسيني الديلمي رحمه الله في جامع الادلة في باب الاختصاص
لا خلاف في قبول رواية من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ لان كثيرا من الصحابة كانت هذه حالتهم اما ما رواه قبل البلوغ فغير مقبول عند الجمهور لان طريق ظهور العلم بخبر الواحد الدليل الشرعي وهو انعقاد الاجماع ولم يثبت ذلك في خبر الصبي فبقى ذلك على الاصل الدافع للعمل بالظن ولان النفس لا تنق بعد قضاها وقال بعض المتكلمين اذا كان مراهقا يميز ما يرويه قبلت روايته وادعى ان ذلك يوجد في زمن الصحابة ~~الصحابة~~ كنانة وللمثبت والظاهر من ما دلتهم خلافه وفي استحسان الذخيرة صغير او صغير قرا او مملوك اتي بجارية يدها لم يسخ ان تشتري منه قبل السؤال فان سأل عن حاله فقال انه ما ذون له في التجارة فانه يتحري فان كان الصبي عدلا فان لم يقع تحريره على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري وكذلك لو ان هذا الصغير اراد ان يهب ما اتي به لرجل او يتصدق به عليه فينبغي لذلك الرجل ان لا يقبل هديته ولا صدقته حتى يسأل عنه فان قال انه ما ذون له في الهبة والصدقة قال القاضي يتحري ويبنى الحكم على ما يقع تحريره عليه وان لم يقع تحريره

مسائل النكاح واث أحد الزوجين وفيه ان بينة المخلع اولى وفيه ان المفهوم ليس بحجة وفيه لا تسمع بينة الايغاء بعد الصلح من انكار وفيه بعض مسائل الصلح وفيه بينة الاقرار بايغاء الدين لا تسمع وفيه ما تبطل به الشهادة وفيه بعض مسائل ترجيح احدى البينتين على الاخرى وفيه دعوى دفع الميراث وفيه انه لو لم يكن يوم الاقرار في مكان سمي وفيه الموت لا يدخل تحت الحكم وفيه لا عبرة للخط ولو اقرأه خطي وفيه بيان مدة المهل في دعوى الدفع وفيه قوله باع وسلم اقرار بالملك وفي آخره التناقص في النسب وفيه الاقرار بالنكاح

الفصل الحادي عشر في الاختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشاهدين وما يتصل به وفي آخره تفسير العقار والضيعة وفيه الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول الفصل الثاني عشر فيما تسمع فيه الشهادة بلا دعوى وفيه تزوج المرأة بسماع موت زوجها او طلاقها ثم يجي بخبر حياته والشهادة بالتسامع والشهرة والشهادة على النفي وفيه انه هل يجزى التحليف فيما تقبل فيه الشهادة بلا دعوى وفيه بيان مدة تازم الارث الفصل الثالث عشر في دعوى الوفاء والشهادة عليه وفيه حكم مسئلةات الاوقاف والولاية عليها وفيه دعوى الوقف من الموقوف عليه وتصرفه فيه باجارة او مهابة ونحوها وفيه تبذ من التناقص وفيه الصلح من دعوى الوقفية او من دعوى في الوقف وفيه باع عقار او اتم ادعى انه وقف او قنا ثم ادعى انه حر وفيه الشهادة على الوقف بلا دعوى ودعوى الوقف بلا ذكر الواقف وفيه لا يحكم بالصلح وفيه لا يجبر المستأجر على اخذ قيمة ما بني وفيه نصب الوقف وحكمه وانه باي طريق سكن الوقف يجب ابرام المثل وفيه الشراء بمال الوقف لا وقف واستبدال الوقف وفيه كتب القاضي شهادته على صلح بيع الواقف الوقف هل يكون ذلك قضاء منه يجوز البيع وفيه اعطاء القاضي قرائب الواقف المحتاجين بلا شرط الواقف ذلك وفيه اخذ الامام غلة المسجد والطلبة وقف المدارس وقت الغلة ثم ذهابهم ونصب القيم والوصي وهزله وفيه يشترط حضرة الصبي في نصب الوصي وفيه يصح تليك الدار لله معجود وكذا التقدوني آخره حكم التبديل

الفصل الرابع عشر من كتب شهادته في صلح ثم ادعاه لنفسه او شهد لغير الاول وفيه ان ~~الصحابة~~ كتابة هل هي اقرار او اطلاق والتحرير بلفظ لا يعرف معناه ثم بيع المساكن وصورته ثم الامر بالكتابة هل هو اقرار وفيه قالت (من سه طلاق بنويس فقال الزوج نيز بنويس) يقع الطلاق الثلاث وفيه قال لا شهادة لي ثم شهد وقال المدعي لا بينة لي ثم اتي بالبينة وقال لا دفع لي ثم اتي بالدفع وفيه شهد ان لا وارث له فسمعه ثم شهد لغيره وقال انه وارث وفيه زاد في الشهادة وفيه شهد وادار للسدي ثم قالوا البناء للمدعي عليه او اقر المدعي بالبناء للمدعي عليه او اقام المدعي عليه بينة ان البناء له ثم ان البناء والاشجار هل لها حصص من الثمن ثم ذكر الشاهد شيئا لا يحتاج اليه ثم تبين بخلاف ما شهدوا وفيه بعض ما سبق في الفصل السادس من ظهور المدعي بخلاف ما ادعى او

على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري قال محمد رحمه الله تعالى وانما يصدق الصغير فيما يخبر بعد ما تحري ووقع تحريره

الله صاقي اذا قال هذا المال
اليك هبة أو صدقة فاما اذا قال
هو مالي وقد اذن لي ابي ان
اتصدق به عليك او اهبه لك
لا ينبغي له ان يقبل وكان الشيخ
الامام شمس الانعة المحمدي
وجه الله يقول الصبي اذا اتى بقالا
ينالوس استرى منه شيئا أخبره
ان امه امرته بذلك فان طلب
الصبي من وشجوة لا بأس بأن
يبعه وان باب الزيد وما
يا كاه المصبيان عادة يتدنى ان
لا يبيع منه هذه النجاسة في
استحسان المحدثين واني شئ
من سائل السراة ان
شاء الله تعالى

(في سائل العبادات) ع
ذكر الامام الاجل برهان
الدين رحمه الله تعالى في بيان
حكم الماء المستعمل من
الميط اذا نزل الصبي يده في
الاناء على تدفئة القربة هل
يصير الماء مستعملا لا ذكر
لأن المسئلة في شيء من الكتب
وقد وصل إلينا ان هذه
المسئلة صادرة وائمة الفتوى
فاختلف فيها فتوى ائمة الشريعة
بما لا ينحصر في فتوى القاضي
الامام جمال الدين الرغدوني
على وجهها الله والاشبه ان يصير
مستعملا اذا كان الصبي مائلا
لانه من أهل القربة ولذا صح
لإسلامه ومحبته عبادته حتى يقوم
بالصلاة اذا بلغ سبعا ويضرب
عليها اذا بلغ عشرة وذكروا فيه

مال أبي أو مال فلان الاجنبي أو قال مال مولاي وقد شبه

ظهور المشهود بخلاف ما شهدوا وفيه خطأ الشاهد في الكف على يده وفيه
حقيقة إيجاب الضمان على الشاهد وفيه بيان موضع يحتاج فيه الشاهد أن يقول
هذا وارث فلان أو يحتاج وفيه شهدوا وقضى ثم برهن على البراءة أو انكر المدعي
عليه وبطلان بطلان برهن على المال ورجسه في آخر فصل التحليف وفيه قال
الله هذا ليس هذا وارث فلان ثم قال هو وارثه أو قال ليس المدعي هذا ثم قال هو المدعي
ثم انكاروا الشاهد شهادته

الفصل الخامس عشر في التعاليف ومعلقه وفيه انما يشترط الاحضار فيما اقرانه
في يده وفيه ان المدعي المأذون قبل يحلف وقيل لا ولا يحلف الصبي المجهور وعليه
وفي لا يشترط الا انه ادعى طالب الموائمة في الشفعة وكذا في خيار الخيرة وفيه لو اقر ثم
انكر وفيه التبعة وفيه ما يصدق به من أوبى بينة ثم شرط صحة الحكم بالكل وفيه لا يفتي
ان يحلف بقول من ادعى من أصحابنا الثلاثة وفيه انكر خلاف ثم اقيمت عليه البينة

الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور ونحوه وفيه متى ينفع المبيع باستحقاق
المبيع وفيه صلح الساع مع المستحق وفيه استحقاقه باقرار المشتري وبشكوله ثم
شرائط صحة دعوى استحقاق المبيع من المشتري على بائعه ثم دعوى الرجوع بالثمن
عند الاستحقاق وفيه لا يشترط حذف المبيع لسماح بينة الاستحقاق للرجوع بالثمن
وفي التوفيق لو كان ما ذكره الا بشرط ذكره وفيه لو سلم انه لا غير يصير ولد هارقيفا
ويرجع بالثمن وفيه انه لا بد ان يبرهن على الحكم ولا يكفي ان يبرهن انه حصل قاضي
كذا وفيه ان العلم بكونه منه قالا يمنع الرجوع وفيه استحقاق من يد المستعير والمرتب
والاستأجر والمودع بعد هلاك المبيع وقبله ثم قوله (بدان شرط محفوف وشيم كه غارني
است) ثم دفع دعوى الاستحقاق وفيه بطلان الزعم بالحكم وفيه ابراء المشتري البائع
من هذه الاستحقاق وفيه يقضي للمستحق وان كان تاريخ الغيبة اقل من تاريخ البائع
وفي اقرار المشتري المستحق عليه انهم شهدوا بزور هل يرجع على بائعه وفيه وصل العين
الى المشتري بعد الاستحقاق هل يلزم رده على بائعه وفيه برهن البائع على الاستحقاق مع
انه اقرب يقع الحكم بينة لا باقرار المجاعة وفيه اعترف المدعي عليه بالمدعي بعد اقامة
البينة قبل الحكم وفيه يرجع الواهب اولا وفيه شري بتمن وعوض البائع عنه بتمنه
ثم استحق المبيع بما اذا الرجوع وفيه استحقاق بدل الصلح ومعلقه وفيه دفع العوض
في المهر وبيع المفاضلة والاستحقاق فيه ثم الاستحقاق بعدما أحدث المشتري في الدار
او في الارض بناء او رمة او زرع او مقبرة او وقف ثم حكم بناء أحد الشرى يكن او ذراعتة
في ارض مشتركة باذن شريكه ثم ما يؤخذ به الكفيل بالدرك عند استحقاق المبيع
ثم استحقاقه والبائع مات بلا وارث ثم الغرور ثم ضرر الامة مشتريها وقول القن اشترى
الغني وفيه يطلب من المورث لو طالب الوكيل معرفة استحقاق بدل العقود

الفصل السابع عشر في عقود بيعين فيما التهود وما لا يتعين وفيه بيان العدد هل
يصلح ثلثا ولا يصلح وفي اي موضع يتعين وفي اي موضع لا يتعين وفيه حكم المثلي والقيمي

اذا جعل ثمانية واجرة وفيه انقطاع الثمن العددي ثم الاحكام التي يجري فيها الدنانير
يجري الدراهم وعلى العكس ثم بحا نس القبضين وتباينهما وما ينوب احدهما القبضين
عن الآخر في عقد وضمان وامانة

الفصل الثامن عشر في مسائل بيع الوفاء وفيه العبرة للمقو لا المقصود وفيه ان يبيع
المحاضر لا يجوز في المنقول وفيه احكام الرهن والاجارة والشفعة

الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهدة بمرقند فيما بين المستقرض والمقرض
وفيها بيان ان القول للقباض وفيه يكون القول للدافع في الدفع والا تخذ في دم اخذه
وفيها الاجازة بين بائع ومشتري وبين رهن ومقرض او غاصب ومضروب منه وفيه هل
ينصب القاضي قضا في الواخت في المقرض وفيه صوت احدهما مخبرين او المخرين
ودفع المفتاح الى المور

الفصل العاشر في دعوى النكاح والمهر والنفقة والنفقة واجرة ما يتعاق به وفيه
اشارة الى ان ولاية القاضي على تزويج الصغار تتوقف على شيء وفيه ان النكاح
لا يثبت بمجرد التصديق والمهر وفيه انه لا ير لغير الاب والجد والقاضي ولاية
التصرف في مال الصغير وفيه لو شهد احداهما براءه والاخر بيمينه يقبل وقيل لا والمهر
والنفقة واجرة ما يتعاق به وفيه الاتفاق في المعهدة الغير لترقج نفسها ودعوى البقرة
بلا بان الصفة وفيه بعض التناقض في دعوى المهر وفيه ان يوم الموت لا يدخل تحت
الحكم ويوم القتل يدخل وفيه انه يصح الاشهاد على افرادها ان جميع ما في هذه النسخة
لا وفيه دعوى الزوج فساد النكاح والصلح من دعوى النكاح وما يتعاق يقبض
اولي مهر وولته وفيه بعث الى امرائه متاعا ثم ادعى انه مهر وفيه حد مبلغ الجماع
وفيه خروج الزوج بالمرأة الى اى بلد شاء والمزوجة الصغيرة اذا زفت الى زوجها قبل قبض
المهر فالولي ردها الى بيته وفيه ان حق على امرائه ثم ظهر فساد نكاحها هل له ان يسترد
النفقة وفيه الاتفاق على معهدة الغير وما يتصل به وفيه دفع الزوج المجهل ولم تات
المرأة بالجماع وفيه ظهور المرأة ثيبا وقد روجها على انها بكر وفيه ينكح زوجه
بأنحرو ولدت منه وما يتصل به وفي آخره احكام المخلاة

الفصل الحادي والعشرون في ما ينسب من الحق الى الله والارض وما لا ينسب وفيه
المات لو قيل الشراء وان كان ثابتا له الا انه لم يعتبر في حق شيء من الامكام

الفصل الثاني والعشرون في الخنا وما يتصل به وفيه قوله انة يستك نكاحا وهبتك
منك اعتاق وفيه كون الام احق بالولد وفيه الطلاق بشرط براءة الزوج عن المهر
وفي حيلة ابراء الاب لو قيل زوج موكاته من شيء من المهر وفيه الاحتياط بحال
الصغير

الفصل الثالث والعشرون في الامر باليدومتهاته وفيه (كلمة شرعي اولسون)
وفيها الفرق بين مادام وما كان وفارسيته ما وقد طولنا الكلام فيه في فصل ما يصح
تعليقه وفيه معرفة اسماء البلدان والكورة والبلدة وفيه لو سمع صوتها اجنبي فهو

في كرفا التواجر انه لا يبعد الوضوء لان فعله الصبي لا يوصف بالجناية فيه حارة

الصبي لا يتعاضى القباصة
غالبا ولو توطأ به جاز لان الطهارة
أصل وفي القباصة شك وقال
عبد الصمد ان قلاني ان كان مع
الصبي رقيب فالسما طاهر وطاهر
وان كان مسيا في السكة فالسما
مكروه كسور الدجاجة الخلاء
وهذا اذا لم يرد به القربة فاما اذا
أراد به القربة فقد ذكرنا ذلك في
الهيض وفي فتاوى القاضى
الامام ظهير الدين الصغير اذا
جامع البالغة لا يغسل عليه
وعليها الغسل وعن أبي يوسف
ا يوجب الغسل على من لم
يدرك قال القاضى ابو الميثم
يصح قوله عددي والصبي اذا
كانت لا تشبهى يوجب الغسل
على القاعل اذا انزل وفي الهيض
والخبرة للام ابن عمر بن
جامع امراته البالغة فغسلها الغسل
لوجود السبب في حقها وهو
توازي المحشة بدتوجه الخطاب
ولا يغسل على الغلام لعدم الخطاب
الا انه يؤمر بالغسل فمطلقا واعتبادا
كما يؤمر بالصلاة فتخافوا شيئا
ولو كان الرجل بالة والمرأة صغيرة
يجماع مثلها فعلى الرجل ان يغسل
ولا يغسل عليها والا يلاج في
الامرأة التي لا يجماع مثلها
لا يوجب الغسل فكذلك كرفي
الاجنس وفي شرح الشافى في
كتاب الحدود ان عليه الغسل
وان لم يستل وفي التبعين
الصبي اذا فقهه في صلاته

في القباصة وفي فتاوى القاضى

ظهر الذين وجه الله الصبي اذا
 اذا نسي أنه في الصلاة ففقهه
 قال شداد قال أبو حنيفة رحمه
 الله نفسه صلاته ولا يفسد
 وضوءه لان السنة وردت في
 اليقظان وهو ليس في معنى
 المستيقظ وقال الحاکم الكفيني
 والفقيه عبيد الواحد يفسد
 الوضوء والصلاة لو جرد
 اللهفة في الصلاة وفي المحيط
 وفيها أيضا المقل اذا قام على
 ثدي أمه ثم امتصه ثلاث
 مرات ماهر وفي التبتيس صبي
 ارتضع من أمه ثم قام فأب
 ثياب الام ان كان مل فيه
 فهو نجس فان زاد على قدر
 الدرهم يمنع جواز الصلاة
 وروى عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى انه لا يمنع ما لم يفحش
 لانه لم يتغير من كل وجه فكانت
 نجاسته دون نجاسة البول
 بخلاف المرأة لانها متغيرة من
 كل وجه كذا ذكر في غريب
 الرواية لا في حنيفة رحمه الله وهو
 الصحيح وان كان أقل من مل
 فيه فليس بنجس اعتبارا بالبالغ
 وفي الملقط صبي بلغ السبي
 جلس على حجر المصلي وعليه
 نجاسة كثيرة لم تفسد صلاته
 ورايت في مواضع آخر الصبي
 اذا كان ثوبه نجسا أو
 هو نجس وجلس على حجر المصلي
 وهو يستلم أو الحمام النجس
 اذا وقع على رأس المصلي وهو
 يصلي كذلك جازت صلاته

٨

فقهه في الصلاة قيل بأنه لا ينتقض وضوءه وتفسد صلاته وفي المحيط

جناية وفيه كشفها وجهها جناية وفيه بيان قاعدة كون السكوت اذا نسي حيلة المرأة
 التي تتزوج وتخاف ان لا يطهر زوجها الامور ثم الاحكام المعطوف بعضها على بعض
 بحرف الواو وبحرف أو وفيه حكم كلمة أو في النفي والاثبات وفيه ان البيان في العتق
 المبهم تعيين أو ايقاع مبتدأ
 الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضولي وفيه ما ينقد من التصرفات السابقة
 باجازه لاحقة ونكاح الفضولي وأنه لا يصح شاهدا في النكاح وان كان من يعتدله
 حاضرا ثم ان الاجازة بالفعل بما اذا تكون وفيه ان الفضولي في النكاح لا يملك نفسه
 ويملك في البيع وما يجانس وفيه سكوت المسالك ليس باجازه ثم بيع الفضولي ثم
 شراؤه ثم صلحه ثم خلع وفيه ما ينقد من التصرفات بالاجازة وما لا ينقد ثم ان الاجازة
 لا تلحق بالافعال

الفصل الخامس والعشرون في الخيارات الخيارات نوع لا يثبت في عقود لا تحتل
 الفسخ كنكاح ونحوه وأنه اقسام أوها خيار العتق في النكاح وما يجانس من خيار
 الحب ونحوه ثم خيار الخيرة ثم خيار العتق ثم الخيار بعدم الكفاية ثم خيار البلوغ
 وفيه مسألة الشفيع ونوع يثبت في عقود تحتل الفسخ كبيع ونحوه وأنه اقسام أوها
 خيار الشرط ثم خيار التعيين ثم خيار الرؤية وفيه التبرع من الذهب والفضة عين
 كسائر الاعيان ثم خيار العيب باحكامه منها شراء علة على انها بكر ومنها ترك الخصومة
 زمانا بهد معرفة العيب وفيه الزيادة هل تمنع من الرد بالعيب وفيه معرفة نقصان العيب
 ومنها ظهور المبيع بخلاف ما سمي ثم خيار الاستحقاق ثم خيار الرقبة في الاستصناع ثم
 الخيار اذا ثبت به لالا المبيع أو بفوات بعضه ثم العيب الفاسخ واليسير ثم الصلح من
 العيب

الفصل السادس والعشرون فيما يبطل من العقد بالشرط وما لا يبطل وفيما يصح
 تعليقه وضايقته وما لا يصح وفيه بيان ما يقبل التأقيت والغاية وما لا يقبل وفيه
 ان الغاية تدخل أولا وفيه تحريم الحلال وفي آخره حيلة من اراد ان يرضى انسانا
 بصفاته ولا يثبت ثم بعده جنس فيما يقطع الاضايقه وما لا يقطعها

الفصل السابع والعشرون في تصرفات الاب والوصي والقاضي والمتولي والمأمور وفيه
 يعمل منه الغبن ومن لا يعمل منه وفيه اذا اضيف العقد الى الموكل لا ترجع
 الحقوق الى الوكيل وفيه ما يتعلق بمتولي الاوقاف وفيه الاستدانة على الوقف وفيه
 لورثة أخذ التركة لا تقسم ودفع الدين وفيه بيان ما يتعاقب فيه وما لا يتعاقب

الفصل الثامن والعشرون في التركة والورثة والدين وما يتعلق به وفيه بعض احكام
 الوصي وفيه أخذ الورثة كفن الميت من مال نفسه او قضاء دين الميت من مال نفسه
 او اتفق على الصغير من مال نفسه او بحساب دين عليه وفيه اتفاق الكبير على الوارث
 الصغير من التركة ثم اثبات الورثة ثم هلاك التركة في قبض أحد الورثة ثم البراءة
 عن التركة او عن حقها ثم صلح أحد الورثة عن نصيبه ثم تبرع الاجنبي بقضاء نصيب أحد

التبرع

وكذا الجنب وانما جازت صلاته لان الذي على المصلي مستعجل له

وقد قرأناه في شيخنا من حاج الشريعة أن من سقع القراء من التام أو الجنون ١٢ لا تلزمه العبادة لأن السبب في سماع

تلاوة صحيحة وصحة التلاوة بالتميز ولو أخبر هذا التام بعد ما استيقظ أنه قرأ آية العبادة لا تلزمه العبادة وهو الصحيح وكذا إذا قرأ هذا ثم فاتته فأخبر بذلك فهو على هذا صواب ونصراني خرجا إلى مسيرة ثلاثة أيام فلما سارا يومين أسلم النصراني وبلغ الصبي فان النصراني يقصر الصلاة فيما بقي من سفره والصبي يتم لأن نية النصراني لم تغير كانت صحيحة فصار مسافرا من وقت خروجه ونية الصبي كانت فاسدة لأنه ليس من أهل النية وفي فوائده القاضي لي على النسبي في الكافر إذا أسلم وهو مسافر بينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام يكون حكمه حكم المقيم يصلي أربع ركعات وكذلك الصبي يكون مسافرا بغيره ثم بلغ يعني كلاهما يصلي أربع ركعات وهو اختيار القاضي الإمام نحر الدين رحمه الله وهكذا أفنى في طريق الحج وقال بعض المشايخ الذي أسلم يصلي ركعتين والذي بلغ يصلي أربع ركعات وهو اختيار الصمد والشهد وقال بعضهم لا بل كلاهما يصلي ركعتين والمحاضن إذا طهرت و بينهما وبين المقصد أقل من ثلاثة أيام فصل أربع ركعات في فوائده شيخ الإسلام

موافقة الدعوى لا يمكن وفيه ان ذكر الطوع قبل هو احتياط لا امر لازم وفيه لو اصر من بيان السبب ومال الى دعوى الاقرار لا تسع وفيه مسئلة كساد القطر في وانقطاع العدل وفيه تحليف غير القاضي لا يبرئ وكذا التحليف القاضي بلا طالب المدعى وفيه انه لو وقف على اولاد هو اولاد اولاده فالقوى ان اولاد البنات لا يدخلون (الفصل الاول في القضاء وما يتصل به من عزل قاض او وصي او وكيل او مأمور او رسول وفيه نصب الوصي والمتولي) *

بدأت أولا بما يصير به دار الاسلام دار حرب وما يصير به دار الحرب اسلاما لما للحاجة اليه في زماننا وكاننا قال ح رضي الله عنه لا يصير دار حرب الا بجراء احكام الشرك فيها واتصالها بدار الحرب بان لا يكون بينها وبين دار الحرب مصر للمسلمين وان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمن على نفسه بالامان الاول اي لا يبقى آمن الا بالامان المشتركين وعندهما بجراء احكام الشرك تصير دار حرب اتصلت او لا وبقي أحد بالامان الاول والا لان دار الحرب تصير دار الاسلام بجراء احكام الاسلام فيها ولو بقي فيها كافر أصلي ولم تكن متصلة بدار الاسلام بان كان بينهما مصر لاهل الحرب فكذلكه اعتبارا لاحدهما بالآخرى وله ان الحكم اذا ثبت بعله فبما بقي شيء من اهل البلد يعني الحكم ببقائه فلما صارت البلدة دار الاسلام بجراء احكامه فبما بقي شيء من احكامه وآثاره بقي دار الاسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله الذي ارشد من شاء من عباده الى التبعة في الدين وجردهم عن حوائش الكسل الى الانغمال في طاعته فجزى الله عندهم ما كانوا خير المتبردين والصلوة والسلام على من بسيف شريعته اقام الدين وفتح الكفرة والمفسدين وعلى آله واصحابه الذين اجتهدوا في اتباعه حتى صاروا افضل المجتهدين وجزى الله في اقتفاء آثاره فهم اكل المجتهدين (اما بعد) فيقول العبد الفقير العاجز الحقير نجم الدين اني لما وقفت على ما كتبه شفي واستاذي ووالدي وقدوني الى الله تعالى وما لاذي شيخ الاسلام ومعتقدا الخفاف العقام الشيخ خير الدين بخطه الشريف وافاده بتحريره الشريف من الحوائش التي على جامع الفصولين التي هي بمنزلة العين للانسان والانسان للعين وذلك لما فيها من الابعاث التي له والتحريرات والنقول عن كتب المذهب المعتربات ورايت جمع شملها بعد التثبت واجبا وكونها في مجلد على جردة رأيا صائبا خشية عليها من الضياع وان ينقلها مدع سوء الابتداء احببت ان اطبعها في هذه الاوراق ليكون ثوابها ذخيرة عند الله في يوم التلاق ولشكون تذكرة لمن طالع ووصي فعماده ان لا ينساني واولادي واهلي والمسلمين من صالح الدعا ومميتها باللائحة الدرية في الفوائد الخيرية فاسأل الله العظيم ان ينفع بها كل قلب سليم ليكون لفضلها شاهدا ولبركتها شاهدا وقد قال صلى الله عليه وسلم انما يعرف الفضل لاهل الفضل واهل الفضل واهل الفضل في المقصود مستعدا الاطاعة من الملك المعبود

(الفصل الاول في مسائل القضاء) *

برهان الدين رحمه الله تعالى (سئل) عن صبي وحاظ وكافر خرجوا الى سفر فلما بقي من المقصد اقل من مسيرة السفر

والكافر والحائض يقصران والله تعالى أعلم وفي الذخيرة صبي خطب يوم الجمعة وله منشور وصلى بالناس جاز في فتاوى خوارزم وفي فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله ولو خطب الصبي اختلف المشايخ فيه والخلاف في صبي يسهل وفي المذتبي من محمد رحمه الله تعالى في النصارى اذا استؤمروا فأسلم ليس له ان يصلى بالناس وكذا الصبي اذا استقضى ثم بلغ يحتاج الى تقليد جديد وفي العبدروايشان (وسئل) شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله تعالى السلطان المولى اذا كان صبيا فيما بلغ هل يبقى سلطانا ام يحتاج الى تقليد جديد (أجاب) يحتاج الى تقليد جديد وذكر في التبيين السقط لا يصلى عليه بالاتفاق وفي غسله اختلاف والاحتياط ان يغسل ويدفن ملفوفا بخرقة وذكر في الملتقط وقال محمد بن عيسى وفي الذخيرة اذا ولد ميتا لا يغسل ولا يصلى عليه وفي مختصر المحاكم وفي شرح الطحاوى اذا خرج أكثر الولد حيا ثم مات يصلى عليه والا فلا سواء خرج من جانب الرأس او من جانب الرجل وفي شرح أحمد بن محمد رحمه الله تعالى الاول ولا يغسل الا ما ان يولد حيا

وكل مصرفيه والاسلم من جهة الكفار يجوز فيه اقامة الحج والاعباد واخذ الخراج وتقليد القضاء وتزويج الاباحى لاسيلا المسلم عليهم وأما طاعة الكفرة فهي موادعة ومخادعة وأما في بلاد عليها ولاية كفا ر فيجز للمسلمين اقامة الحج والاعباد ويصير القاضي قاضيا يتراضى المسلمين ويجب عليهم طلب والاسلم في دار الحرب يمنع وجوب ما يندرى بالشبهات خلافا للشافعي رحمه الله اذا احكامنا لا تجري في دارهم وكذا عكسه فلو اسلم ثمة وقتل مستأمنة لا قود ولا دية عندنا ويقاد عند الشافعي رحمه الله ولو قتل أحد المستأمنين الا حرة يجب الدية لا القود عندنا ويقاد عند الشافعي رحمه الله وعلى هذا لو شرب المسلم خراطة أو زنا أو قذف لا يلزمه المحذور خلافا للشافعي رحمه الله سائر ان ثمة قتل احدهما صاحبه لا شيء عليه عند الحسن رحمه الله الا الكفارة لانه تبسح لهم فصار كواحد منهم وعند م يجب الدية اذ له حكم نفسه فاعتبر حكم نفسه على حدة وكتبت في اط اسيرنا هدر ثمة عند رحمه الله كمن أسلم ثمة فوجب الكفارة في الخطا و امر ابدية في ماله وفي الخطأ بكفارة أيضا والهمة المقومة بدارنا لا تبطل بعرض ولم يقصد للشبهة ولهذا أقول هذا التعليل يقتضي ان يجب الدية على من أسلم ثمة فقتل مستأمنة بخلاف ما مره تقليد القضاء قيل يكره لقوله عليه السلام من ابتلى بالقضاء فكا نماذج بغير سكين وقيل رخص لوهذا في نفسه عالما بالكذب والسنة واجتهاد الراى ثم لم يجز للسلطان ان يقدد القضاء من طلب وفي صه لا يباح طلب القضاء بحال هذا كثيرا العلاموا اعطى بلا طلب لم يجعل له الشروع ما لم يجبر عليه وهذا عند علماء العراق وهو اختيار ح رحمه الله حتى ضرب أسواطا لامتناعه وقدم رحمه الله نيفا وسبعين يوما لايأته وقال مشايخ بلادنا لا بأس به للمصالح كذا صه وفي هذ وينبغي أن يختار الاولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلد خيره حلا وفي رعيته من هو اولي به منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين صه ولو قلد القضاء رجلا وهو من أهله وقربه افضل منه فقد اساء ولم ياتم وكذا الوالى وأما الخليفة فليس لهم ان يولوا الخلافة الا فضلهم (٢) وشرحه لوتعين واحد من اهل المدينة للقضاء لهام وعتبه يفرض عليه طلب القضاء فلا امتنع وقلد باهل ارفاسى ياتم وكونه عالما او مجتهدا ليس بشرط والاجتهاد بذل الله ودليل المقصود بشرط كونه مجتهدا ان يعلم من الكتاب والسنة قدر ما يتعلق بالاحكام دون المراجعة ووجوب العلم بهما والابحاج والقياس وقيل لو كان صوابه أكثر من خطئه حل له الاجتهاد والاول اصح وحديثه محدث له فقه اوفقيه له الحديث وقيل لا بد له من فريضة يعرف بها العرفي شهد وقيل لو كان عالما في مسألة يعرف حقيقة ما ولا تخفى عليه دقيقة نفاقه هو مجتهد في تلك المسئلة ثم اجتمع العلماء ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد اذ يبين احكام الشرع وانما يمكنه ذلك لو علم الدلائل الشرعية الاترى الى ما روى عن ح رحمه الله انه قال لا يعمل

(قوله فهو مجتهد في تلك المسئلة) اقول فيه تصريح بجواز تجزئ الاجتهاد وهو الاصح كافي كتب الاصول

وفي رواية الكرخي رحمه الله ولا يصلي عليه ولا يسمى ولا يرث ولا يورث ١٥ وعن محمد رحمه الله أنه يسمى وفي الهداية

واذا سمي صبي مع أحد أبويه
فكانت لم يصلي عليه لأنه تبع
لأبائه إلا أن يقر بالاسلام وهو
يعقل لأنه صحح اسلامه استحضانا
أو يسلم أحد أبويه صلى عليه
لأنه يتبع خير الأبوين ديننا
وان لم يسب مع أحد أبويه
صلى عليه لأنه ظهرت تبعيته
لأبائه فحكم بالاسلامه كافي القبط
والصبي أو المجنون إذا استشهد
يعقل عندنا في حنيفة رحمه الله
وعندهم لا يعقل وهو معروف
وفي التبعين صبي حمل في سقط
على دابة فصلى عليه لا تجوز
صلاتهم كالبالغ والفتوى على
هذه الرواية وإن جاز في رواية
أخرى الصبي إذا غسل الميت
جاز ولا حق للنساء والصبيان
والمجانين في الصلاة على الميت
ذكره في شرح الطحاوي رحمه
الله تعالى وفي شرح المختصر
على فقهاء أمان في الصغار فلا
لا فرض عليهم فلا معنى لتعلق
الولاية بهم وأما النساء فليست
من أهل ولاية هذه الصلاة
فلا يعتد بهن فيها ولا بأس
بأن يحمل الصغير رجل واحد
على يديه ويتداوونه على أيديهم
والمرأى في حق التكفين
كالرجل ولا بأس بتكفين
الصبي في ثوب واحد ويكره
تكفين الأنثى في ثوبين وكذا
المرأة ولا بأس بتكفين

لأحدان يقتضي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا متى حل له أن يقتضي لوصوابه أكثر من خطائه
فلو لم يكن مجتهد لم يحل له أن يقتضي إلا بطريق الحكاية فيحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء
ح للفتى في زماننا لو سئل فلو كانت المسألة مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بلا
خلاف بينهم يقتضي بقولهم ولا يخالفهم برأيه ولو مجتهد أمقتبا إذا اظهر أن الحق مع أصحابنا
ولا يعدوهم واجتهاده لا يداخ اجتهادهم ولا ينظر إلى من خالفهم ولا يقبل جهته لأنهم
عرفوا الأدلة وميزوا بين ما صح وما ضل (أقول) هذا من حسن الاعتقاد والأخلاق
رحم الله أقدامهم ولا دليل أنهم اضطربوا وحزوا كثيرا بالآخبار والآثار من الشافعي
وما لك رضي الله عنهما ولم تكن الأحاديث مدونة في زمان أبي حنيفة رضي الله عنه
وصاحبه رضي الله عنهما مثل ما دونت بعدهم إذا الكتب الستة وأمثالها دونت
بعدهم وأيضاً رأى المجتهد لو خالف رأيهم لا كتاباً وسنة واجماعاً وصحابة وتابعياً قبل قتواه
في زمان الصحابة رضي الله عنهم كشرح مشي لا يجب عليه أن يعمل برأيه لا يرى غيره إذ
يزعم أنه حق راجع على غيره فكيف يحل له العمل بغيره وقد ذكر في حيز يجب على المجتهد
العمل باجتهاده ويحرم عليه تقليد غيره ح ولو اختلف فيها أصحابنا رحمه الله فلو مع
ح رضي الله عنه أحد صاحبيه يأخذ بقوله الظهور والصواب فيهما ولو خالف ح صاحبه
فلو كان اختلافهم بحسب الزمان كالحكم بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير
أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة يختار قولهما إلا جاع المتأخرين على ذلك وفيما عدا
ذلك قيل بخير المجتهدو يعمل بما أدى إليه اجتهاده وقيل يأخذ بقول ح رضي الله
عنه وقيل من سئل عن مشر مسائل مثلاً فيصيب في ثمانية لا في البقية فهو مجتهد وقيل
لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة الناسخ والمنسوخ والحكم والمثول والعلم
بمبادئ الناس وعرفهم ولو كانت المسئلة في غير ظاهرها الرواية فلو وافقت أصول أصحابنا
يعمل بها ولو لم يجد لها رواية عن أصحابنا وافق فيهم المتأخرون على شيء يعمل به ولو
اختلفوا لم يجتهدوا يقتضي بما هو أصوب عنده (أقول) جعل أصحابنا رحمه الله عزله الصافي
رضي الله عنه في لزوم التقليد وهذا مخالف للأصول ومذهب أصحابنا والله أعلم ولو كان
المفتي مقلداً غير مجتهد يأخذ بقول من هو أئمة الناس عنده ويضيف الجواب إليه فلو كان
الأئمة عنده في مصر آخر يرجع إليه بكاب ولا يجاوز خوف من الافتراء على الله تعالى
ح لو اتفق أصحابنا لا ينبغي للقاضي أن يخالفهم برأيه إذا الحق لا يعدوهم أقول فيه نظر
لما روي في الفصل الثاني أن الحنفى لا ينبغي له أن يحكم بخلاف مذهبه إلا إذا كان

(قوله أقول جعل أصحابنا الخ) أقول الكلام في مجتهد المذهب لا المطلق وحيث
فليس مخالفاً كما نهن عليه شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي (قوله أن
الحنفى لا ينبغي له أن يحكم الخ) أقول قالوا المنتقل من مذهب إلى مذهب باجتهاد
وبرهان ثم يستوجب التعزير فيما اجتهد وبرهان أولى ولا بد أن يراد بهذا الاجتهاد
مبنى القهرى وتحكيم القلب لأن العاصى ليس له اجتهاد ثم حقيقة الانتقال إنما

الصية في ثوبين لأن الكفن كسوة بعد الموت فيه تيميم حالة الحياة ذكره في شرح الطحاوي وإذا اجتمعت جنازة الرجل

مسعود وابن عمر رضي الله عنهم واذا اجتمع الرجل والمرأة والمملوك كيف ما يوضع جاز على ظاهر الرواية وان كان عبدا وامراة فالجديلي الامام والمرأة خلقه وان كان صبياحرا ومملوكا ذكر في الخبر عن محمد بن عماره يقدم الصبي المحرم وهذا على رواية ابي حنيفة رحمه الله اعلى ظاهر الرواية في الرجل المحرم والمملوك كيف ما يوضع جاز الصبي اذا لم في صلاة الجنابة ينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من اهل اداء الفرض ولكن يشكك برد السلام اذا سلم على قوم فرد صبي يواب السلام وينظر في الكراهة والله اعلم وفي فتاوى القاضى طهير الدين رحمه الله تعالى واذا ارتد الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلى عليه وحكم الميراث وله خلاف حكم الميراث وهل للاختلاف سؤال في القبر روى الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم يسئلون عن الميت في الاول فاما جواب الاطفال عن ذلك فعلى قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف في ارجواهم فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى

مجتهدا ولو اختلفوا قال المتقدمون من مشايخنا يؤخذ بقول ح رضي الله عنه وقال المتأخرون لو كان أحدهما جامع ح يؤخذ بقولهما ولو كان ح في جانب وهم في جانب يصح القاضي فيه ولو اجتهدوا الا فستبقى فيه في أخذ بقوله كما في ولو كان في الأمر فقيهان اختلفا ياخذ باصوبهما عند ولو لا ثقة فاتفق اثنان ياخذ بقولهما ولم يحز اليقين أن ياخذ بقول مالك والشافعي فيما خالف مذهبه وله أن ياخذ بقول قاض الحكم عليه بخلاف مذهبه وينبغي للقاضي أن يشاور اهل الفقه في الحكم به لو سئل المفتي من شيء ولم يجد فيه الارأى نفسه وهو ما أدى اليه نظره ينظر لو كان السائل متفهما يسأل مسائل للعلم به أخبره برأيه ولو كان عاميا يسأل للعمل لا للعلم لم يسأله هل وقع لك أو غيرك فلو قال نعم فعليه أن يفتيه ولو لم يقع ذلك لاحد فهو مخير والاختيار ان لا يفتيه فقد روى أن بعض الصحابة رضي الله عنهم كان اذا سئل عن شيء يقول أو قمت فلو قال نعم اجاب ولو قال لا قال غي يقع هذا اذا لم يجد الارأى أما لو وجد فيه نص رواية أو آية أو حديثا افتاء من كان وكيف كان وهذا القاضى ليست بشرط ايضا حتى يصلح الفاسق أن يكون قاضيا والعدالة شرط الاولوية في ظاهر الرواية وقيل شرط ائمة الدين ليدلوا قلدوه وهو عدل ثم فسق يستحق العزل ولا ينزل وبه أخذ جماعة المشايخ ويجب على الساطان عزله هذا وقيل ينزل في القاضي بتأخير الحكم ياتى وميزل

تدقق في حكم مسألة خاصة قلده فيه ومجمل به والافقوله قلدت ابا حنيفة تقليدا فيما اتى به من المسائل لا بالالتزام بالعمل به على الاجمال وهو لا يعرف صوره اليس حقيقة التقليد بل هو حقيقة تعليق القلب ذار وعنده كانه التزم أن يعمل بقول ابي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي تتميز في الوقائع فان ادادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المذهب بالمعنى بالارامه نفسه ذلك قولنا اونية شرعا بل الدليل اقتضى العمل بقول المذهب فيما احتاج اليه بقوله تعالى فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة. وحيث اذا ثبت عنده قول المذهب وجب عمده به والغالب ان مثل هذه الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والاخذ العامي في كل مسألة يقول مجتهد قوله اخف عليه وانما لا ادري ما يمنع من هذا من النقل او العقل وكون الانسان يتتبع ما هو الاخف على نفسه من قول مجتهد وسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمة عليه وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عنه أمته كذا في فتح القدير لابن الهمام (قوله وله أن ياخذ بالخ) أقول لانه متفق عليه حيث نفذ القضاء فيه وهذا معني ما قالوا ان القضاء في المسألة الخلافية الاجتهادية يصيرها وفاقية (قوله القاضي بتأخير الحكم ياتى) أقول قال العلامة الشيخ محمد بن عبد الله القرني وفي تبين الكثران القضاء واجب عليه بعد ظهور هذا الله حتى لو امتنع ياتى ويستحق العزل ويبرز اه وفي شرح الجمع لابن مالك ان القضاء واجب على القاضي اذا اقيمت عنده البينة حتى لو لم ير الوجوب على نفسه يكفر القاضي اذا لم يحكم بعد الدعوى العينة وهو محمول على ما اذا لم ير الوجوب على نفسه اه

فلم يصير المصل حاملا للعباسة فلما أخذ الطير وأدخله في كفه لا تجوز صلاته لانه ٩ حامل للعباسة ولو صارت امرأة ومعهما

صبي يعني حاملا للصبي جازت صلاتها ولو كانت عبدة لأنها اشتغلت بما ليس من أعمال الصلاة وفي عيون المسائل امرأة صلت ومعهما صبي ميت فإن كان لم يستهل فعلاتها فاسدة غسل أولم يغسل لأن بالغسل اغمايطها والميت الذي كان حيا وكذلك إن استهل ولم يغسل فإن غسل فصلاتها تامة (مطلب حل الرضيع وأرضاعه في الصلاة)

وفي الهيطة إذا صلت ومعهما صبي ترصده أن مص الثدي ولم ينزل منه لبن لا تقصد صلاتها وإن نزل فسدت صلاتها وكذا لو صلت ووجهها قبها أو لمسها بشهوة فسدت صلاتها (مطلب دفع المصنف إلى الصبي)

وفي طهارات الهيطة قبل نوع الاغتسال كره بعض مشايخنا رجهم الله دفع المصنف والأرجح الذي عليه القرآن إلى الصبيان وعامة مشايخنا لم يروا به بأسا لأنهم غير مخاطبين بالوضوء وفي التأخير تصحيح القرآن (مطلب حد البلوغ)

وإدنى السن الذي إذا بلغ المصبي واحتلم كان بالغاً تمام اثنتي عشرة سنة وإدنى السن الذي إذا بلغت الصغيرة وراث الدم كان حائضا تسع سنين وهو قول محمد بن مقاتل

الفرع من الدين المشترك ثم قوى نصيب الآخر له إن شارك القابض ثم أقرانه استوفى جميع تركته أبيه من يد الوصي ثم ادعى عليه داراً أنهما من تركته أبيه (الفصل التاسع والعشرون) في أقرار واحد الورثة بالدين أو بالوصية أو بوارث آخر وفيه أحد الورثة لو أقر بدين أو أقر به البيعة على أحدهم أو أخذ منه كل الدين أو حصته وفيه أقر أحدهم بالدين ثم شهد هو وآخرون هل يقبل وفيه بيع الوارث شيئا من التركة لأهله بالدين وفيه إقامة البيعة على الخصم المقر وفيه إثبات الدين على وصي الصبي وفيه أقرار الوصي بدين الميت ثم أقرار أحد الورثة بالوصية وفيه امرأة ولدت بعد موت زوجها وفيه شرائط أقرار القسب

الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة (١) النكاح الفاسد ٢ البيع وفيه انه يجب في الغصب قيمته يوم القتل ٣ الاجارة ٤ الرهن ٥ الهبة ٦ الشركة ٧ المضاربة ٨ المزارعة ٩ المعاملة ١٠ الصلح وفيه الصلح عن الوصية والوديعة والغصب وفيه صلح عن انكار ثم لم يدع معنى يفسد الصلح وفيه الصلح من الدين والقرض وفيه بيع ما ليس عنده ثم عينه ثم الصلح عن بعض حقه ثم من دعوى النكاح ثم من دعوى الطلاق ثم من دعوى العارية والوديعة (١١) الكفالة الفاسدة وفيه جهالة المكفول له أو منه هل يمنع صحة الكفالة وفيه كفل بنفس غائب لا يعرف مكانه ثم الكفالة المؤقتة والمعلقة بشرط ثم الفاظ الكفالة ٢ القرض الفاسد وفيه تغيير الدين بعد البيع وفيه ما يصير القرض مقبوضا المستقرض وما يجانس ثم أقرار المجهور عليه ٣ الكتابة الفاسدة وفي آخره ما يكون مضعفا وبالقبض والخمس وما لا يكون

(الفصل الحادي والثلاثون في الشروع) ١ بيع الشائع وفيه ما هو نصيبه بلا علم ٢ اجارة الشائع ٣ اجارة ٤ ابداعه ٥ قرضه ٦ مضاربه ٧ هبته ٨ التصديق به ٩ وقفه ١٠ هبه ١١ غصبه ١٢ دعواه ١٣ استحقاقه (الفصل الثاني والثلاثون في بيع المصوب) والرهن والمدفوع مزارعة أو معاملة وفيه بيع الزرع والثروة متعلقه أو لها بيع المصوب وفيه تحرير الغاصب المصوب ومتعلقه واجارته أيا وتزويجه المصوبه ثم بيع المرهون والمستاجر وفيه الأقرار بالدار التي آجرها لآدمي واجارته ثمانية بعدما آجرها في المدة ثم اجارة المرهون ثم رهن المرهون وفيه ما يفسخ به الرهن والاجارة من قول وفعل وفيه آجرها مضافة إلى المبدع ثم آجرها قبل مجيء أحد أو باعها أو وهبها هل يصح وفيه بيع المدفوع مزارعة أو معاملة ثم بيع زرع مشترك ثم حيلة تجوز بيعه ثم بيع الفصيل ثم بيع الأرض المزروعة قبل أن تثبت ثم جنس آخر من مسائل المزارعة وفيه غصب أرضا أو زرعها وفيه بيان واضح يجب فيها التمسك على الزارع وإن لم يقد مزارعة وفيه إن الأقاله لا تظهر في الغلة والثمرة ثم بيع الثمار ثم بيع برزق ثم بيع العا كين ثم ما يدخل في بيع الكرم تبعاً بلا ذكر ثم بيع الكلا

(الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات) وفي تضمين الأمين وبرائة الضمين وفيه

٢ ين ل وعليه كثر المشايخ وقال أبو نصر بن سلام بنت بلغت ست سنين إذا وارتا لدم وعادى بها ثلاثة

أيام ولم يكن نزوله من آفة يكون
وأفتوى على ما قاله محمد بن
مقاتل رحمه الله تعالى

(في مسائل الصلاة) قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
مروا صبيانكم بالصلاة إذا
بلغوا سبعاً وأضر بهم عليها
إذا بلغوا عشرة وذكر والذي
وجهه الله تعالى في مسائل
القراءة في الصلاة وغير الصلاة
من صلاة الملتقط إذا بلغ
الصبي عشرة سنين يضرب
لأجل الصلاة باليد لا بالخشبة
ولا يجاوز الثلاث

(مطلب ليس للعلم أن يضرب
فوق الثلاث)

وكنا للمعلم ليس له أن يجاوز
الثلاث قال عليه الصلاة والسلام
لمرداس المعلم أياك أن تضرب
فوق الثلاث فأنك إذا ضربت
فوق الثلاث اقتص الله منك
(مطلب إذا أذن الصبي)

ذكر في الذخيرة وإذا أذن
صبي لا يعقل أو مجنون يعاد
لأن المقصود وهو الاصلاح
لا يحصل بأذاً ما لان الناس
لا يعتبرون كلام غير العاقل
فهو وصوت الطير سواء ذكر
في المبسوط لشيخ الاسلام أبي
بكر صبي على العشاء وهو
ابن أربع عشرة سنة ثم نام
فاحتلم فأنقبه قبل أن يذهب
وقت العشاء لا يجزئه ما صلى
من الغرائض وعليه الإعادة
عندنا وعند الشافعي لإعادة

١٠ حبصاً ومنهم من قدره بسبع سنين وقدره أبو علي الدقاق بأربع عشرة سنة

الأمر باتلاف مال الغير وفيه أن من يضمن بالأمر السلطان أو المولى ثم السعاية ثم
نصب العبيد وما أتى به ثم الغصب من الصبيان وغصبهم والرد عليهم وجنايتهم
والجناية عليهم ثم الغصب من السكران والنائم والرد عليهم ما ثم التسبب والدلالة
ثم بيان الغصب وفيه وضع قلنسوة غيره على رأس نفسه ثم اتلاف الشرب ثم جناية
الدواب والجناية عليها ثم ما يجب بالجناية عليها ثم المسائل الاستحسانية كدفع شاة
الغير وقد أشرت على الهالك وما يجانسه مما يثبت به الإذن دلالة ثم ما إذا جلس على
ثوب غيره فقام فحرق وما يتصل به ثم مسائل الماء إذا تم البذر والمجذاز ثم اتلاف
الشجرة والبناء والزرع ثم غصب العقار ثم إفساد المركب وما يجانسه ثم ما غصب
وطواب في بلد آخر وفيه يجب في غير المثلى قيمته في بلد الغصب يوم الخصومة وفي
التي يجب قيمته يوم الغصب والتلف وغاصب الغاصب وفيه أن الأبرار من العين
المقصودة أبرار من الضمان وفيه إذا وضع الدين بين يدي الدائن لا يبرأ ما لم يضعه في
حجره ثم ما ينقطع به حق المالك عن المصوب وما لا ينقطع به وما هو مثلي وغير مثلي
وفيه أحرق كذا صغيره ثم ضمان أحد الثمرين بسبب العين المشتركة وفيه
الاتقاع بالأعين المشتركة ثم ضمان المأمور ثم الدلال وفيه ضمان السوم على
الشراء ثم الوكلاء ثم المودع وفيه اختلاف شرط المودع وفيه انتهى عن الدفع إلى
من هو في عياله والنهي عن السفر بالوديعة وفيه من يضمن المودع الوديعة بدفعه
إليه ومن لا يضمن وفيه ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق ومن يبرأ عن الضمان
بالعود إلى الوفاق ومن لا يبرأ وفيه ما يضمن به المودع وما لا يضمن وفيه نهي موضع
الوديعة ونهيه عنها وفيه طلب الوديعة وردها وفيه ما يملكه المستعير وما لا يملكه ثم
إعادة الدواب وما يتعلق به وفيه إكراه المودع على دفع الوديعة ثم استعمال الوديعة
وإتلافها ثم موت المودع بمجهل لا ثم بخود الوديعة وما يتصل به وفيه نوم المستعير من
العارية ثم رد العارية وما يتصل به ثم ما يضمن به المستعير وما لا يضمن ثم عارية الامتعة
ثم إجارة المرأة شيئاً بلا إذن الزوج ثم ما يصدق فيه المستعير وما لا يصدق ثم ضمان المرتين
وفيه ما يجوز للرتين وما لا يجوز وما يضمن به وما لا يضمن وفيه نقصان سعر الرهن
وإزيادته وفيه ما يصير به رهناً وما لا يصير ثم ضمان المستأجر وفيه إجارة الدواب
ووجوب الضمان فيها وفيه أن المستأجر خالف ثم وافق يجب تمام الاجر وفيه
بقية أحكام من يبرأ بالعود إلى الوفاق وفيه بحث الدابة المستأجرة إلى السرح وفيه
رد المستأجرة وما يتصل به وفيه مؤنات الرد وفيه خالف في الطريق أو في الرفقة وفيه
خالف في الحمل أو في الركوب وفيه إجارة الامتعة ووجوب الضمان فيها على المستأجر
ثم إجارة العقار ووجوب الضمان فيها على المستأجر ثم ضمان الأجير المشترك والخاص
وأجرانهم ثم الرأعي والبقار ثم خالف الرأعي هلاك شاة فذبحها ثم الجحارث ثم الجحار
ثم المسكاري ثم النسايج ثم الخياط ثم القصار ثم الصباغ وإن حكل ففعل هو سبب
نقص المال أو تلفه فهو رد ففتح الإجارة ثم الصانع ثم التجار والبناء ثم العلاف

فيل حولان المحول وقتلنا أدى الواجب قبل سبب الوجوب فلا يجوز قياسا ١١ على البالغ اذا أدى الظاهر قبل الزوال

بخلاف المسافر لانه وجد سبب الوجوب في حقه بدليل انه يلزمه القضاء وأما الصبي فوقت الصلاة ليس بسبب في حقه الوجوب بدليل انه لا يلزمه القضاء ثم فرق بين هذا وبين الصبية اذا حاضت في آخر الوقت حتى حكم به بلوغها لا تلزمها الصلاة وهما يجب على الصبي الصلاة اذا أدرك شيئا من الوقت وذلك لان المحيض لو طار على البلوغ اسقط الصلاة فاذا دارن البلوغ أولى ان يمنع الوجوب فاما ههنا فلم يقارن بلوغ الصبي ما يمنع الوجوب فوجب عليه الصلاة ذكر في المائتة وللصغيرة الحرة ان تصلي بغير قناع والاحسن ان تصلي بقناع وفي الثعبيس وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع استحسان لانه لا خطاب مع الصبا ذكره المحققين والاحسن ان تصلي بقناع لانها المتأثر بالصلاة لا تعود فتؤمر على وجه يجوز اذاؤها بعد البلوغ

(مطلب عبادة الصغرى)

وفي صلاة فتاوى القاضى الامام فلهبر الدين رحمه الله الصغيرة جدا لا تكون عبادة ولا بأس بالنظر اليها ومسها والاصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقبل ذكر الحسن والحسين في

والوراق ثم الطبخ ثم الملاح ثم الاسكافى ثم الحداد ثم الفصاد ونحوه ثم الجماعى والتياجى ثم الطمان ثم المزارع والمعامل وفيه بحث الدابة الى السرح ثم المستبضع ثم الخناس ثم الجنين ثم الا بقى ثم اللقطة

(الفصل الرابع والثلاثون في الاحكام) اولها احكام السكوت ثم احكام الاشارة ثم احكام السكارى ثم الوكلاء يقبض وديعة ودين وما يتصل به وفيه ما يستخلف فيه الوكيل وما لا يستخلف ثم ما يجبر به الوكيل وما لا يجبر ثم احكام الصبيان وفيه وقوع طلاق الصبي ومعرفة حدود البلوغ وتفسير المراهق ثم احكام التعاطى بالبيع والاقالة ثم الشكاح ثم الاجارة ثم احكام الدلائل ثم اجرة كتبة الوثائق ثم الاستثناء ثم الديون وفيه تأجيل الدين ثم الابرار منه ثم ما يكون ابراه وما لا يكون ثم هبة الدين ثم التبرع بقضاء دين غيره وفيه ما يجبر على قبوله وما لا يجبر ثم ما يكون قضاء دين وما لا يكون وفيه القول للمالك في جهة التملك وما يتصل به ثم احكام المزارعة والمعاملة اولها فسخها ثم موت أحد المتعاقدين ثم قسام أحدهما على زرع وغيره ثم احكام العمارة في ملك الغير اولها ما يوجب الرجوع وما لا يوجب ثم العمارة في الاوقاف وفيه دعوى القسم والوصى الاتفاق على الوقف والصبي من ماله ومن مالهما وفيه الامر بالاتفاق وقضاء الديون وما يجانسه ثم احكام المرضى

(الفصل الخامس والثلاثون فيما يمنع الانسان عنه وما لا يمنع) وفيما يحل له وما لا يحل وانه أنواع ١ ما يحدث في الطريق العام أو الخاص وفيه تفسير ستة فرائض ٢ التصرف في العين المشتركة وبعض مسائل هذا النوع ذكر في فصل الضمانات ٣ تصرف الانسان في ملكه على وجه يتضرر به جاره وفيه معرفة حد القسيم وفيه ما يجبر الا على فعله وما لا يجبر ٤ في الاشجار المتدلية أغصانها الى ملك الغير وفي الرقاق والطريق وما يحدث فيها أهلها وفيه مسائل الانتفاع بالاندية ثم المتفرقات في هذا الفصل وفيه دار عامرة أراد ربها أن يخربها وفيه هدم بيته ولم يكن والجيران يتأذون به وفيه المرور الى نهره أو الى القرية في أرض غيره وفيه منع الغلة لغير أهل البادية لو ضرا أهلها ثم مسائل الاشجار وفيه شجرة التوت ونحوها لو كانت في المسجد أو المقابر وفيها الا كرا اذا غرس في أرض الدهقان أو غرس الخادم في ملك المخدم

(الفصل السادس والثلاثون في مسائل الحيطان) وهي أنواع ١ في دعوى الحائط والنقص وفيه تفسير اتصال التبريع ٢ تصرف أحد الشريكين في الحائط المشترك ٣ في الحائط بين اثنين ولا أحدهما عليه خشبة أراد الآخر أن يضع خشبة عليه أو لا خشبة لا أحدهما عليه فأراد أحدهما أن يضع عليه خشبة ٤ في حائط مشترك انهدم أو يخاف عليه الانهدام وفيه ما يتصل به من منزل ذى ثلاثة سفوف كل سقف لرجل ٥ في شراء الحائط والاقرار به والصلح عليه ٦ في المتفرقات ثم احكام الحائط المسائل

(الفصل السابع والثلاثون في معرفة مسمى الاسامى) نحو الذئب والجمرة والقليل والكثير والطائفة واليهن ثم اسم البر ثم اسم الثوب وفيه ان هاتم العرب لا تزيده على

صغرها وروى انه كان يأخذ بأحدهما فيجبره والصبي يصفى هذا ذكر في الفصل الثامن من صلاة الذخيرة اذا اقتدى بالسائح

بالصبي في التطوع هل يصير شارعا حتى ١٢ يجب عليه القضاء قال بعضهم لا يصير شارعا وقال بعضهم يصير

شارعا حتى يجب عليه القضاء والصحيح هو الاول وهو تنظيم اقتداء القاري بالاصفي في التجنيس امامة الصبي للبالغين في الشرايع يجوزها بعض المشايخ والفقهاء عندنا بخلاف بما ورد في النهر لا يجوز لان نقل البايع مضمون ونقل الصبي غير مضمون فيكون بي الاقوى على الاضعف مثل الرستغني رحمه الله لما جاز ايمان الصبي فلما اذا لا يجوز امامته لان ايمانه اخبار بان الله واحد والصدق في خبره مقبول كما اذا قال هذا نهار وهذا يوم الجمعة وصلااته ايجاب وهو ليس من اهل الايجاب وفيه ايضا ولو صحت صبي ثلثي امرأة تصلي ان خرج الابن فصلاته باسادة وان لم يخرج فصلاته باسادة صحيحة لان في الوجه الاول صارت موضة والارضاع عمل كثير وفي الوجه الثاني لا ذكر في الملقط الصبي اذا تلى آية السجدة لا يجب عليه وتجب على من سمع ذلك وهكذا الكافر والمخالف وفي الذخيرة والاصفي الذي يعقل اذا قرأ آية السجدة امر أن يسجد وان لم يسجد لا يكون عليه قضاء وفي التجنيس ولو تلى آية السجدة في نومه فسمع منه رجل تلازمه السجدة كما لو سمع

ثلاثة أذرع ثم اتم المتاع ثم الدابة ثم الجزء ثم الجزور ثم الحمل واسم البقر والحصان والناقة ثم البقرة والثور ثم النجيب والبهي ثم البغل ثم الشاة ثم الكباش ثم الدجاجة ثم الديك ثم الحمار والأتان ثم الخيل والفرس والبرذون والشهري (الفصل الثامن والثلاثون في الفاظ الكفر ما سبها او غير عالم) وفي المخطأ وحديث النفس بالكفر والرضا به وانه أنواع أولها في صدقة الايمان ثم ما يقال في ذات الله تعالى وصفاته ثم ذكر المكان لله تعالى ثم ما يضاف الى فعل الله تعالى ثم فيها يقال في حكمة الله تعالى وغيره من المتفرقات ثم في تعليق ما يكون تجسيده كفر باشارته ثم ما يعود الى الغيب ثم ما يعود الى الانبياء ثم رد ما أمر الله تعالى واهله ثم ما يعود الى الملائكة عليهم السلام ثم ما يتعلق بالقرآن وفيه ان الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم ثم ما يتعلق بالصلاة ثم الشكاح والصوم ثم الطاعات ثم الاذكار ثم القيامة وما يتعلق بها ثم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم المحلل والمحرّم ثم العلم والعلماء والصلوات والابرار ثم في الخصومة الى الشريعة والقاضي ثم القائل لا تخربا كافر أو مخور وما يتصل به ثم تنقي ما لا ينبغي أن يقتضى ثم التشبيه بالكفر وترجيح الكافر على المسلم وملازمة من أسلم ثم ضيافة الجعوس والنيروز ثم الخواجات والعقائد من الحج والغزو والذبح لاجلهم ثم المثلث والمجبرة والسجود لتغير الله تعالى ثم كلام الفسقة والجهان وفيه بعض مسائل الخمر ثم تعليم الكفر وتلقيه والامر بالردة ثم المتفرقات وفيه جدد الشكاح على ظن انه بطل هل يجب مهر آخر ثم الكرامات وفيه الميم بغير الله تعالى ثم خاتمة هذا الفصل وفيها حكم ردة الزوجين

(الفصل التاسع والثلاثون في المتفرقات) وانها اجناس اولها الحرية وفيه تجزئ المتق وفيه ان الناس احرار الا في مسائل ثم ان الظاهر لا يصلح للاستحقاق ثم مالو انعقاد القن للبيع ثم ادعى انه حر ثم التناقض في دعوى الحرية ثم ان التناقض فيها لا ينجي لا يمنع الدعوى ثم اقامة العبد بينة على تحرير الغائب مراجعنا هذين في فصايم ما باتم وفيه ان القضاء بالحرية قضاء على كافة الناس وفيه صيرورة الولد حرا من زوجين رقيقين ادعى فعل نفسه واقام بينة على فعل وكيله أو بالعكس ما ثبتت فيه الاقصاد وفيه من لا تجوز اجازته ابتداء وتجوز اتيها وفيه افساد العقد بعد صحته وعكسه ما يحكم فيه الحال وفيه اثبات حق التبديل والشهادة على اليد المنقضية

(الفصل الاربعون في الخلل في السجلات والمهاضر) وفيه ضمان قربة يوم الابداع اذ لم يعرف قربة يوم وجوده وفيه عد الى زماننا كفلوس وفيه ان الاقرار بالبيع قبل البيع باطل وفيه الشراء من المعلوم يدل على انه ملك المشتري وفيه محضر الشفعة ويبين أحكامها وفيه اذا كسد الثمن تلزم القيمة وفيه ان البيع بالتماطي يعتبر في موضع لم يكن التسليم فيه بناء على العقد الفاسد والافلا وفيه المصير شرط صحة النقص في ظاهر الرواية واليه مال اكثر المشايخ وفيه ان ذكر الاشارة لا بد منه وفيه قول القاضي حكمت بن بروت السجل بشرائطه لا يكفي وكذا قوله شهيد واعلى

ويعزى ثم تقليد القضاء من الجائر يجوز كما من العادل اذا لم يبايعة رضى الله عنهم تقلدوا
الاصح من معاوية بعد ما اظهر الخلاف له رضى الله عنه والحق مع علي في توبته
وتقلدوا من يزيد مع فسقه وجورهم والتابعون تقلدوا من الحجاج مع انه كان افسق اهل
زمانه ويجوز تقلدهم من الباغي اذ كرفي (صل) لو استولى البغاة على مدينة اخذوها
ونصبوا قاضيا ثم اخذها اهل العدل فرغت قضاياه الى قاضي اهل العدل فانه ينفذ
منها ما هو موافق او يختلف فيه كما في سائر القضاة (بق) لو كان القاضي من اهل البغي
ايضا لا ينفذ القاضي العدل قضاياه (قضى) اشير الى انه ينفذ اذ قال هم كفاسق اهل
العدل والفا سق يصلح قاضيا في الاصح (ن) حكمه كحكم الحكم بمضيه لو وافق رأيه والا
ابطاله (فو) بمجرد استيلاء الباغي لا تنزل قضاة العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو
انهم لم يبايعة بعده لا تنفذ قضاياهم بعده ما لم يقلدهم السلطان العدل ثانيا اذ
الباغي صار سلطانا بالقهر والغلبة تجوز صلاة الجمعة خلف المتغلب الذي لا عهد له اي
لا منشوره من الخليفة لو كانت سيرته في رعيته سيرة الامراء يحكم فيما بينهم يحكم
الولاية اذ به تثبت السلطنة فيتحقق الشرط ثم اهل البغي هم المخارجون على الامام الحق
بالحق بيانه ان المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به خرج عليه طائفة من
المسلمين فلو نزعوا عليه اظلم ظلماتهم فليسوا باغاة وعليه ان يترك الظلم وينصفهم ولا
يأتي الناس ان يعينوا الامام عليهم اذ فيه امانة على الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على
الامام ولو لم يكن خروجهم عليه لظلمه اياهم ولكن ادعوا الحق والولاية فقالوا الحق
معنا فهم بغاة فعلى كل من يهوى على القتال نصر الامام على البغاة لانهم ملعونون بقوله
عليه الصلاة والسلام الفتنة ناعمة لعن الله من ايقظها فلو ترككم ويا الخروج ولم يعزموا
على الخروج بعد فليس للامام ان يتعرض لهم اذ العزم على الجناية لم يوجد بعد كذا
(قت) وفي (ثي) قال (ص) لولا على رضى الله عنه ما درينا القتال مع اهل القبيلة وكان
على وتابعوه من اهل العدل وخصمهم ومن تبعه بغاة وفي زماننا الحكم للغلبة ولا تدرى
العادلة والباغية فكاهم يطلبون الدنيا (صه) ليس لهم ان يولوا الخلافة الا افضلهم
وهذا في المخالفة خاصة وعليه اجماع الامة كذا (صه) ومن اخذ القضاء برشوة
فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه (صه) وبه يفتى اذا الامام لو قبل برشوة
أخذها هو او قومه وهو عالم به لم يجوز تقليده كقضائه برشوة (ن) من اخذ القضاء برشوة
او بشفعة فهو كحكمه لرفع حكمه الى قاض آخر بمضيه لو وافق رأيه والا ابطاله (ط) ومن
أخذ برشوة لا ينفذ حكمه فلا حاجة الى نقضه ومن أسد به شفعة فهو كمن تقلده بحق
القاضي لو ارتشى وحكم نفذ حكمه فيما لم يرتش لا فيما ارتشى قال (بز) نفذ فيما وافق
(ض) بطل فيما واولا اول اخذ (شيخ) ولو ارتشى ولده او بعض اهوانه فلو بآمره
ورضاه فهو كارتشائه فقضاؤه مردود ولو لا اعله نفذ حكمه وعلى المرتشى رد ما قبض
(عده) لو ارتشى فقصى او قضى ثم ارتشى او ارتشى ابنه او من لا تقبل شهادته لا ينفذ
حكمه لانه حينئذ عامل لنفسه اولا ينفذ ولو ارتشى فبعث الى الشافعي او الى آخر ليحكم

(في مسائل الزكاة)

ذكر القاضي الامام ابو جعفر
الاستروشنى في بحاله الزكاة
لا تجب في مال الصبي عندنا
وعند الشافعي رحمه الله تعالى

كما يجب على البالغ ولا خلاف ان الايمان لا يجب على الصبي ولكن اذا اسلم

ولا خلاف ان نفقة زوجته
ونفقة والديه ونفقة محاليكه
تجب في ماله ولا خلاف انه اذا
كان للصبي ارض عشر او حراج
يجب عليه العشر او المخرج
لان العشر او المخرج يجب في
الارض والزكاة يجب في الذمة
واما صدقة الفطر قال ابو حنيفة
وابو يوسف والثاني رحمه
الله تعالى يجب في مال الصبي
وقال محمد بن زفر رحمه الله لا
تجب في مال الصبي ولا على الاب
اذا كان للصبي مال وان لم يكن
له مال تجب على الاب بالاتفاق
هذه النجاة في زكاة مجالس
القاضي أبي جعفر الاستروشي
ويأتي بنفس هذا من بعد ان
شاء الله تعالى ذكر في الملتقط
اذا دفع الزكاة الى الصبيان
برسم العبدى او الى بشر
يشره او يدفعه الى من يهدى
بأكورة او زحاجا لا يساوى شيئا
يجوز عن الزكاة الا اذا نص على
التعويض وكذا صدقة
الفطر والصدقات المندورة وفي
الذخيرة لا يجوز ان يطبخ من
الزكاة ولو دفعها اذا كان صغيرا
وان كان كبيرا فقيرا جاز الدفع
اليه هكذا ذكر الله تعالى
رحمه الله وفي شرح الجامع
الصغير لبعض مشايخنا ان على
قول أبي حنيفة رحمه الله يجوز
الدفع الى اولاد الغنى اذا كانوا
فقرا صغارا كانت الاولاد

بينهم لم ينفذ حكم الثاني اذا لا اول عمل لنفسه لما ارشى ولو كتب الى الثاني ليحكم
بينهما واخذ اجر مثل الكتابة نفذ حكم المكتوب اليه كذا (ذ) عني ثم اصر فهو على
قضائه ولو قضى حال عساه فينفذ وتعلق القضاء والامارة بالشرط يجوز وكذا يجوز
اضافتهم الى المستقبل وكذا يجوز تاقيت القضاء برمان بان قال انت قاضى هذه
البلدة هذا الشهر او هذا اليوم ويصير قاضيا بقدره وكذا يجوز تعييده بمكان حتى لو قيد
القاضى اذابة تالبيه بعدم معين يتعيده ويجوز استثناء سماع بعض الخصومات او سماع
هـ ومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى ولو قال لا سمع خصومة فلان حتى
اوجع من سفرى لم يجز له سماعها حتى يرجع وتعلق التوكيم بين اثنين بالشرط
لم يجز عند أبي يوسف رحمه الله وبه يفتى وعند محمد بن زفر رحمه الله جاز ولو قضى في حادثة
ثم قال له سمع خصومة فلان ثانيا يشهد من العلماء لا يفترض عليه ذلك ولو قلد السلطان
رجلا فناء بلدة لا يدخل فيه المواد والقوى ما لم يذكرك في منشوره السلطان ولو قلد
رجلين قضا ناحية ففدى احدهما لم يجز كالوكيلين ولو قادهما على ان يفرد كل واحد
منهما بالقضاء ينبغي ان يجوز للقاضى لو استخاف بلاذن لم يجز ولو مرض او سافر ولو
باذن خليفته قاض من جهة الامام حتى لا يملك القاضي عزله الا اذا قال له الامام ول من
شئت واستبدل من شئت وللمامور بقاءة الجامعة ان يستخلف غيره بلاذن الامام وللوصى
ان يفوض الى غيره بلاذن الموصى وشامه في (ط) ولو لم يؤذن له في الاستخلاف
وحكم خليفة بمحضرة جاز كوكيل وكل غيره فباع بمحضرة الاول ولو حكم في غيبته ثم
أجاز والقاضى نفذ عندنا استحسانا وكذا الواجز حكم الحاكم في المجتهدين كذا في (فقط)
السلطان لو قال لرجل جعلتك قاضيا ليس له ان يستخلف الا اذا اذن له فيه صريحهما او
دلالة بان يقول له جعلتك قاضى القضاء لان قاضى القضاء هو الذى يتصرف في القضاء
تقليدا وعز لا كذا (ذ) واجاب النسي عن محضر انه غير صحيح لانه ذكر فيه ان هذا القاضي
مقدم من جهة قاض القضاء فلان وليس فيه ان قاضى القضاء مأذون بالاستخلاف
اقول يمكن التوفيق بينهما باعتبار الزمان ولو استخاف القاضي غيره وشرط عليه ان
لا يرتضى ولا يشرب الخمر ولا يمتثل امر احد صريح هذا التقليد ولو فعل شيئا من ذلك ينزل
ولا يبطل ما مضى من قضايه كذا (هـ) السلطان لو امر بدينه على بلد وامره بنصب
القاضى جازا التقايد غير يق النياية من السلطان ولو قضى هو لا يتقدم وفي الصلاة لو
صلى هو او امر غيره جاز ولو قال السلطان لرجل فلان (ولايت رادهم) لا يملك نصب
القاضى لان ذلك تفويض قبض الاموال ولو امره على بلدة وجعل خراجها له وأطلق
له التصرف في الرعية كما تقتضيه الامارة فله ان يقلد وان يعزل قال الامام لوالى البلدة

(قوله ولو قلد السلطان رجلا الخ) قلت فعلى هذا لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى
بعدم سمع عشرة سنة لا سمع ويجب عليه عدم سماعها وصرح بمثله شيخنا في فوائده
والله تعالى اعلم كذا ذكره مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الغزى

رجه الله كانت المسئلة واقعة
 الفتوى فعلى قولهما لا شك انه
 يجوز وعلى قول أبي حنيفة رجه
 الله ان قيل لا يجوز فله وجه
 وان قيل يجوز فله وجه ايضا
 وفي فتاوى القاضى ظهير الدين
 رحمه الله لودفع كاهن مالها الى
 صبي فقير ان كان يعقل يجوز
 وكذلك لودفع الى معتوه يجوز
 والى مجنون لا يجوز وذكر
 القاضى الامام فخر الدين رحمه
 الله ولو قبض الصبي وهو مراهق
 جاز وكذا لو كان يعقل القبض
 بان كان لا يؤمر به ولا يخدم
 عنه ولودفع الى معتوه فقير جاز
 ولودفع الزكاة الى مجنون أو
 صغيرا يعقل فدفع الصغير الى
 ابويه او وصيه قالوا لا يجوز كما
 لوضع زكاته على دكان بفناء
 فقير وقبضها فانه لا يجوز
 والاب والوصى يقبضان الصدقة
 للصبي والمجنون او من كان في
 ميانه من الاقارب والاجانب
 الذين يعولونه والماتعقب يقبض
 للقبض ولودفع زكاته الى
 رجل وامرء بالاداء فاطمى
 الوكيل ولذنه نفسه الكبير
 والصغير وامرأته وهم معا ويح
 جاز ولا يملك لنفسه شيئا هذه
 الجملة من فتاوى قاضى خان
 ذكرى في الذخيرة وان كان
 الرجل يعول صبيا بفعل
 يكسره ويطعمه ويدهم معه

هركه راحى ما دت تقليد كن قضاوا أو قال تلمعن شئت صح ولو قال كسى وا
 تقليد كن أو قال قلدا أحد الا يصح كما لو قال لو كبله وكل من شئت صح لا لو قال وكل أحد
 كذا (ذ) ومسئلة الوكالة من المبسوط فى كتاب الوكالة على خلاف ما ذكره هنا هل
 البلدة لو تبايعوا على سلطنة احد يصير سلطانا بخلاف القاضى لضرورة فى الاول لافى
 الثانى السلطان لو قلدرجلا قضاء بلدة ثم بعد أيام قلدا آخر ولم يتعرض لعزل الاول هل
 ينزل بنصب الثانى ام لا قلت فليكن منه ما وجهه والاظهر انه لا ينزل وهو اختيار
 (ص) السلطان لو قال اصي اذا دركته فاقض بين الناس او فصل بالناس او للسكاكرا اذا
 استلم فصل بالناس او اقض بينهم جاز كذا (من) وفى (قشين) السلطان المولى لوصيه
 قبلح يحتاج الى تقليد جديد ليسى سلطانا (ح) عن محمد رحمه الله النصرانى لو استقر
 فاسلم ليس له ان يصلى بالناس وكذا الصبي لو استقضى ثم بلغ يحتاج الى تقليد جديد
 وفى العبد اذا اتى رواية ثان (فن) اذا مات سلطان واتت الرعية على ابن صغير له
 وجهه ولو سلطانا ما حال الخطباء والقضاة وتقليدها باهم مع عدم ولايته قال ينبغي ان
 يتفقوا على وال عظيم فيصير سلطانا لهم فيقلدهم وهو بعد نفسه تبعا لابن السلطان
 ويعظمه لشرفه ويكون السلطان فى الحقيقة هو والى المصر شرط لانه اذا القضاء فى
 ظاهر الرواية لا فى رواية النوادر وكذا من مشايخنا أخذوا برواية النوادر للمحاجة
 وأكثرهم مال الى ظاهر الرواية ولو أمر بالقسمة فى القرى جاز وفاقا اذا القسمة ثبتت من
 أهال القضاء وكذا الوصى فيما فى القرى فى أمور صغيرا وفى الوقف أو فى نكاح الايتام
 جاز كذا (ط) لانه ليس بقضاء ولا من أعمال القضاء (ط) هذا مشكل اذ القاضى
 انما يفعل ذلك بولاية القضاء الا ترى انه لو لم يؤذن له بذلك لم يجوز فكان من جملة القضاء
 فى الجملة فينبغى ان يشترط له المصر (من) قال أبو يوسف رحمه الله قضاء الامير لو خرجوا
 مع الامير الى موضع قلهم ان يقضوا لانهم قضاء الامير لا قضاء ارض معينة فابن مخرج
 الحليفة فلما ضيقه ان يقضى لا يخرج القاضى وحده لو للقاضى خصوصية فقام عند
 خليفته فقضى له او عليه قيل ينفذ حكمه وقيل لا (خفش) ادعى عليه فى بلدة دار فى
 غير تلك البلدة نفذ القضاء وان لم تمكن الدار فى ولاية هذا القاضى أطلق الجواب وفصل
 فى (قد) محدودى رادى كردار محدود ودد وولاية ابن قاضى ثبت حكم ترواندكى
 واجاب ترواندكى لو كان فى ولاية من فاده يكون حكما من القاضى والا لا يكون قوله
 ثبت عندى حكم فى الصحيح وقيل لا بد ان يقول حكمك او قضيت او انفذت وكذا قوله
 ظهير عندى او صح او علمت فهذا كله حكم كذا (ط) وفى (عده) وكذا قوله
 اشهدت عليه حكم (فش) قوله ثبت عندى حكم لكن الاولى ان يبين ان الثبوت

(قوله وكثير من مشايخنا) اخذوا برواية النوادر للمحاجة قلت وفى البرازية وفى
 برواية النوادر فى ان المصر لا يشترط لتمام القضاء والله تعالى اعلم هكذا ذكره الغزى
 (قوله ادعى عليه فى بلدة دار الخ) اقول قال الغزى رحمه الله تعالى قلت وقد صححه
 فى الحاشية وغيرها وفى اكثر عقار لافى ولاية القاضى لا يصح قضاؤه فيه اه

ويحتسب بما ياكل منه ويكسره ومن زكاته مال لا شك ان الكسوة يجوز بطريق القيمة لوجوب زكته وهو المأكل والطعام

فما يدفعه اليه يده يحوّز
 واتمكن فعل قول أبي يوسف
 وجه الله يجوز بطريق القيمة
 ايضا وعلى قول محمد وجه الله
 لا يجوز ذكسر قول أبي يوسف
 وجه الله في نواذر هشام وقال
 في الزادات فمن وجب عليه
 الزكاة فاشترى طعاما ودهى
 المساكين وقدها لهم وعشاهم
 لم يجوز ذلك من الزكاة ولم يحل
 فيه خلافا قال الشيخ أبو عبد
 الله البحر جاني عندي أن هذا
 القول قول محمد وجه الله أما
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وجههما الله يجوز فكأنه قاس
 الزكاة على صدقة التطرفان
 في صدقة التطرف لا طعام جائز
 عندهما في حنيفة وأبي يوسف
 وجههما الله خلافا لمحمد وجه الله
 وإذا قرض القاضي النفقة
 لذوي قرابته بفعل بطيهم
 تلك النفقة ينوي من زكاة
 ماله فعلى قول أبي حنيفة وجه
 الله يجوز خلافا لمحمد وجه الله
 وفي فتاوى القاضي ظهر الدين
 ويجب العشر في أرض الوقف
 وأرض الصبي والمجنون
 والمكاتب والمأثون المديون
 وفي ذمكاة الهداية في
 آخر باب زكاة الزرع والثمار
 وفي أرض الصبي والمرأة
 التعابين ما في أرض الرجل
 يعني العشر المضاعف في
 العشرية والمخراج الواحد في
 المخرجة لأن الصلح جرى على

بالينة أو بالاقرار إذا لم يحكم بيعة يخالف الحكم باقرار (فتين) قوله درست سديني
 أن يكون في الاختلاف في قوله ثبت عندي (هه) قوله لا ادري لك
 حقا في هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهادة وطلب الحكم سلم الحدود الى المدعي ليس
 بحكم كذا (فش) وقال وقيل انه حكم لان امره الزام وحكم ونص في (ذ) ان امر القاضي
 ليس بحكم اذ قال فيها قوله (ده) ليس بحكم وينبغي ان يقول حكم كردم وبذل على صحته
 ما ذكر في (طقه) انه لو وقف وقف على فقراء واحتاج بعض قرابته فاعطاه القاضي
 شيئا من الوقف لم يكن هذا قضاء من القاضي لكنه بمنزلة الفتوى حتى لو اراد الرجوع في
 المستقبل فله ذلك بان يعطى غيرهم من الفقراء جميع الغلة أما لو قال حكمت أن لا يعطى
 غير قرابته نفذ حكمه فله هذا على أن فعل القاضي ليس بحكم ولو في المصر قاضيان كل
 (قوله) فله هذا على أن فعل القاضي ليس بحكم) أقول فدفع الخلاف بينهم في أن فعل
 القاضي هل يكون حكما قال في البحر الرائق وأما فعله فعلى وجهين فالأول يمكن موصفا للحكم
 فليس بحكم قطعا وما كان فيما موصفا له أي محلا له فقد اختلفوا فيه وله صورتان أما إذا
 اذنته بالغنى عاقلة في تزويج نفسه فزوجها فانه وكيل عنها فعليه ليس بحكم كذا في القاسمية
 ومنها تزويج الصغار الذين لا ولي لهم ومنها شرائه وبيعه مال اليتيم ومنها قسمة القاضي
 العقار إلى غير ذلك مما هو في هذا المعنى فحرم في التجنيس بانه حكم ولذا الزوج اليتيم من
 ابنه لم يجوزده في دفع القديري في كتاب النكاح بانه ليس بحكم لانتفاء شرطه وهو الأوجه
 قال واللاحاق بالوكيل يكفي للنع يعني أن الوكيل بالنكاح لا يملك أن يزوجه من ابنه فكذا
 القاضي بمنزلة الوكيل أقول وكذا ما ذكره في التتمة من أن القاضي لو باع مال اليتيم من
 نفسه لا يجوز لأن بيع القاضي يكون على وجه الحكم وحكمه انفسه لا يجوز اه خلاف
 الأوجه واللاحاق بالوكيل للنع مغن عن كونه حكما لأن بيع الوكيل من نفسه باطل
 وكذا ما ذكره في الذخيرة من أن الإمام إذا اشترى شيئا من الغنمة لنفسه لا يجوز شرائه
 وإن كان للغانمين فيه منفعة ظاهرة لأن الإمام إنما يبيع الغنائم على وجه الحكم بين
 المسلمين ولهذا لا تلزم العهدة عليه فلو جاز بيعه من نفسه كان ذلك حكما من نفسه وحكم
 الإمام والقاضي لنفسه لا يجوز اه خلاف الأوجه وإن كان لما ذكرنا في كلامنا
 فالأولى أن يقال إن الحكم القولي يحتاج إلى الدعوى والفعل لا كالتضاء الضمني
 لا يحتاج إلى دعوى له وإنما يحتاج القصدى فيدخل الضمني تبعاً لخصاله كلامهم من
 نقل أن فعل القاضي حكم صاحب التجنيس والتتمة والذخيرة كما أسلفناه وصرح به في
 بيوع المحيط والإمام شمس الأئمة السرخسي وفي بيوع فتاوى قاضي خان وصرح به
 محمد في الأصل قال إذا حضر الورثة إلى القاضي وطلبوا القسمة وبينهم وارث غائب أو صغير
 والتركه عا وقال أبو حنيفة لا أقسم بينهم بأقرارهم حتى يقوموا بينة على الموت والموارث
 وقال أبو يوسف ومحمد أقسم ذلك بأقرارهم فأبو حنيفة قال لا أقسم بينهم بقولهم ولا أقضي
 على الغائب والصغير بقولهم لأن قسمة القاضي قضا منعه اه وهذا قاطع للشبه كلها فحين
 الرجوع إلى الحق اه كلامه

منهما في محلة فخصم رجلان واختلفا في اختصاص اليه فان كان منزل المتخاصمين في محلة واحدة يختصمان الى قاضي تلك المحلة وان كانا من المحلتين فاراد المذهب ان يختصمه الى قاضي محله وأباه الآخر قال أبو يوسف العبرة بالمذهب وقال محمد لا بل للمذهب عليه وبه يفتي وكذا لو اختلفا من أهل العسكر والآخر من أهل البلد فهو على هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير المجندي ومحترف سوق العسكر جندی (صه) اختصم غريبان عند قاضي بلدة صح قضاؤه على سبيل التحكيم ولو حكم السلطان بين اثنين قيل لا ينفذ ويقتى بنفاذه (نصب القاضي وصياؤه وتوليها وقيا) ولو نصب وصيا في تركة أيتام ومهمل ولا يشه لا التركة أو بالعكس أو بعض التركة في ولايته لا بعض الآخر قيل صح ان نصب على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد فيصير الوصي وصيا في جميع التركة أينما كانت وقيل يصير وصيا في ولايته من التركة لا في غيره وقيل يشترط لجهة النصب كون البتيم في ولايته لا كون التركة في ولايته ولو نصب متوليا في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته قيل صح لو وقعت المظالم في مجلسه وقيل لا يصح ولو كان الموقوف عليه في ولايته بان مكان ما يقطع أو رباط أو مسجد في مصر لا الوقف قيل يعتبر النظام والاستعداد وقيل لو كان الموقوف عليه حاضرا جاز (قش) القاضي اذا أراد نصب الوصي فطريقه أن يشهد وأخذ القاضي ان فلا تامة ولم ينصب وصيا لان نصب الوصي من القاضي انما يجوز اذا لم يكن وصي من جهة الميت (شي) لو كان الوصي

(قوله القاضي اذا أراد نصب الوصي فطريقه الخ) أقول قال مولانا الشافعي محمد الغزالي قال الامام الحناب في القاضي نصب الوصي في مواضع اذا كان في التركة دين مهران كان اوفيه بشرط امتناع الوارث الكبير من البيع للقضاء أو وصيه في نصب القاضي لقضاء الدين أو تنفيذ الوصية أو لمظالم الصغير وكذا لو كان أب الصغير بمذراة متلفا لمال الصغير ينصب وصيا لمفظ ما له واو اشترى الوارث من موروته شيئا ثم اطلع بعد موته على عيب نصب القاضي وصيا حتى يرد عليه وقيل ان الخصاف نصب الوصي بما اذا سكن على الميت دين وله وارث كبير غائب بانقطاعه عن بلد المتوفى لا ياتي ولا تذهب القافلة اليه فان لم يكن منقطع لا ينصب وكذا ينصب وصيا على الصغير عند غيبة أبيه واحتج الى اثبات حق الصغير ان كانت غيبة الأب منقطعة والا فلا وينصب وصيا عن المفقود منقطع وقوله ولا ينصب عن الغائب اه أقول لو كان الوصي المختار غائبا والايتام والتركه في بلد القاضي واحتاج الامر الى ايقاع دين الميت او اثباته وتنفيذ الوصايا هل ينصب القاضي وصيا عند تغذر حضور الوصي المختار فاجبت بنعم ثم رايت في الفصول العبادية ما نصه وفي واقعات الناطق في رجل مات ووصي الى رجل فادعى انسان ديناً على الميت والوصي غائب نصب القاضي خصما عن الميت حتى يختصم الغريم ليصل الى حقه وفي شرح ادب القاضي المنسوب الى صاحب المحيط أن القاضي ينصب وصيا يدهى عليه وان لم يمكن الوارث فائبا في رواية اه كلام الغزالي

لان السبب وليس بمؤتقو يلى عليه وهذا اذا لم يكن للصغار مال فان كان لهم مال يؤدى من مالهم صدقة الى حنيفة وابي يوسف وجهها الله فلا فلهذا وجهه الله لان الشرع اجراه مجرى المؤنة فاشبهه النفقة وكذا في الهداية واما المجرد مال عدم الاب هل يجب عليه صدقة فطر الصغير على ظاهر الرواية لا يجب وعلى رواية الحسن يجب هنسار بع مسائل كلها على الروايتين احدها هما هذه والثانية الجبر على الاسلام تبعاً للحد والثالثة جبر الولا والارادة الوصية لا قرابة وقد عرف في سير الهداية وذكر في النفقة ولو كان الاب حيا لكنه فقير ولم يجد غنى لا يجب صدقة الفطر على المجرد على الروايات كلها الا له ولاية للحد حال قيام الاب وان كان يجب عليه المؤنة وعند الشافعي وجهه الله يجب ولا يجب على الوصي وان كان له ولاية لانه لا يجب عليه مؤنة وكذلك لا يجب على الابن صدقة فطر الاب وكذلك الزوج جفوة عند الشافعي وجهه الله يجب لان عنده يبنى على المؤنة لا غير وعندنا على المؤنة والولاية ولو كان الاب الفقير مجنوناً يجب صدقة فطره على ابنه بالاجماع لوجود الولاية والمؤنة جميعا لصبي اذا بلغ مجنوناً لا تسقط صدقة فطره عن الاب واذا بلغ حافلاً ثم جن او منه لا يجب صدقة فطره كور في باب اذن الصبي من ما ذون

شيخ الامام خواجه راجي
 قال لا يودي صدقة فطر عبيده
 من ماله يتي من مال الصغير
 وقد كفي في صدقة الفطر
 من صوم الذخيرة واداء كان
 للوارث الصغير بماله ولا يصير
 مال سوى المملوك عند ابي
 حنيفة واني يوجب رجوع ما
 الله يودي من عبيد الصغار من
 مال الصغار كما يودي من
 الله يبر من ماله وعند محمد رحمه
 الله لا يودي من مال الصغير كما
 لا يودي من الله يبر من ماله
 ولو لم يكن للصغير مال سوى
 العبيد لا يجب على الاب دفع
 فطر ماله الصغير كذا ذكر
 محمد رحمه الله في الاصل وهذا
 الجواب لا يشك على قول
 ابي حنيفة واني يوجب رجوع ما
 الله لان الله يبر من ماله
 الصغير يجب بالتباعد او ثبوت
 والولاية جبراً حتى لا يجب
 على الاب صدقة الفطر من
 الصغير اذا كان له صغير مال
 لعدم المؤنة وقد اختلفت
 المؤنة هنا ايضا انه لا يجب
 على الاب ان يقتله بل الله يبر
 واما يشك كل على قول محمد
 رحمه الله انه اوجب على الاب
 صدقة الفطر من الصغير اذا كان
 له صغير مال وتقام هذه
 من الذخيرة في هذا الموضع وفي
 الذخيرة اذا كان للمجنون مال
 فصدقة الفطر في ماله عند ابي
 حنيفة واني يوجب رجوع ما

او المتولى من جهة الحاكم فلا ريب ان يكتب في الحاضر وهو الوصي من جهة الحاكم له
 ولاية نصب الوصي والمتولية لانه لو اقتصصر على قوله وهو الوصي من جهة الحاكم ربما
 يوهن منه من حاكم يدين له ولا ينصب الوصي والمتولى فان القاضى لا يملك نصب
 الوصي والمتولى لا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام منصوباً عليه في
 مشوره فصار حكم نائب القاضى فانه لا يدينه ان يذكر ان القاضى ما ذون له
 بالانابة والاستخلاف فخر زامن هذا الوهم كذا في محاضر (شي) (من) قاضى سمرقند
 نصب صافي وقت بخاري والمدعي عليه به سمرقند صبح الدعوى والسبيل (فس)
 ولو كان الموقوف عليه سمرقند والمتولى والمدعي عليه بخاري صحيح حكم قاضى بخاري
 بانه وقف على فلان ودية ومال المتولى مقام الموقوف عليه ويصحب الى قاضى
 سمرقند ليس له الى المتولى وبعض مسائل نهى الوصى ينظر في آخر مسائل التركة
 وانورثة من هذا المجموع (في العزل) نهى عن عزل القاضى بالشرط جائز وقال (ط) نحن
 ثقة يجوز له ما لا يوجب في فصل ما يجوز تعديقه وما لا يجوز
 والاساطان عزل القاضى لريبة وان غير رية ولا يترك على القضاء اكثر من سنة كيلا ينسى
 العلم كذا (صه) اربع خصال لوحات بالقاضى ينزل ذهاب البصر والسمع والعقل
 والردة ولو عزل لا ينزل ما لم يصل اليه الخبر كوكالة فينفذ قضاء قبل وصوله وعن ابي
 يوسف لا ينزل ولو لم يعزل ما لم يخلد غيره ويقدم صيانة لمحقوق الناس واعتبره بامام
 الجماعة لونه روهذا الرعزل ما لم يخلو من عزل كذا لا ينزل ما لم يصل اليه
 عليه بالهزل او لا ورواية ابي يوسف في هذا ايضا موت الاساطان لا يوجب عزل القاضى
 حتى لو مات الخليفة سنة واهل اوقضاة فهم على حالهم وليس كوكالة ولو عزل الاساطان
 القاضى ينزل نائبه لا لو مات القاضى كذا قيل وينبغي ان لا ينزل النائب بعزل

(قوله ويهضم مثل الوصى تنظر في آخر مسائل التركة) اقول في الفصل الثامن
 والعشرين (قوله اربع خصال الخ) اقول قال شيخ الاسلام الغزالي رحمه الله تعالى صرح
 به في النزاهة لكن في الفصول العمادية القاضى اذا عيّن ثم ابصر فهو على قضائه ولكن
 به او لا ينفذ في حال عاه اه وفي الولو المجبة اذا رتد القاضى او فسق ثم صلح فهو على
 حاله لان امره امره مخوف ولان الرتد افسق ونفس الفسق لا يعمل الا ان ما قصي
 وحال الرتد باطل بخلاف الحكم اذا رتد فانه يخرج والفرق مذ كور فيها وعدو في شيخنا
 في بحر بين سداوين ما ذكره (المص) والبرازي بان محل كلام البرزاي على انه
 ينزل عن تفاديه الله به ما ينزل ما ثم قال وفي الراجحات القوي على انه لا ينزل بالردة
 قال الكفر لا يتا في ابتداء القضاء في الروايتين حتى لو قلد الكافر ثم أسلم هل يحتاج
 الى تعليم آخر فيه روايتان اه قال وبه علم ان ما في الخلاصة على خلاف المقتضى به
 وعلم ان تغليد الكافر صحيح وان لم يصح فضاؤه على المسلم حال كفره وفي الخزانة اذا عيّن
 القاضى ثم ابصر فهو على قضائه اه

توادره شام ان من جن في
صغره فلم يزل مجنونا حتى ولده
لم يكن عليه صدقة الفطر من
والده وقال الشيخ ابو عبد الله
المجرباني وعندي ان على قول
ابي حنيفة وابي يوسف وجهان
الله يارمه فطرته كما يارمه فطره
عبيده وعن محمد بن حماد الله
لا يارمه فطر قوله كما لا يارمه
فطره عبيده والله اعلم

(في مسائل الصوم)

ذكر الشيخ الامام الاجل
نجم الدين القسبي رحمه الله في
فتاويه مسائل عن رضيع
مبتلون يخاف عليه موته بهذا
الداء ولا طهر يزعم الاطباء
ان الشتر اذا شربت هذا
الدواء يبرأ هذا الصغير وذلك
في شهر رمضان هل يباح لها
الاططار بهذا العذر قال نعم اذا
كان الاطباء بصراء بذلك وذكر
القاضي الامام ظهير الدين
رحمه الله ان هذا محمول على
الطبيب المسلم دون الكافر
كسليم شرع في الصلاة بالتيمم
فوعده كافر اعطاه المساء فانه
لا يقطع الصلاة لعل ضرره
افساد الصلاة هكذا في الصوم
وفي غيره من القدرى الماهل
والموضع اذا خاف على ولده
افطاره فمأذونا ولا فدية عليهما
ذكر في الملتقط الصبي اذا بلغ
في يوم من رمضان فليس عليه

القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة الا ترى انه لا ينزل بموت القاضي وعليه
كثير من مشايخنا (صه) بموت القاضي ان عزل خالفه كذا (ط) ولو عزل السلطان
نائب القاضي لا ينزل القاضي والسلطان لو قلدر بسلامة فطرته هل له ان يقبله
بعده ولو قلده مشافهة ليس له ان يقبل بعده ولو قلده مغايبة فلو بيعت اليه من ثور
او رسول فطرته فمأذونه بعد ما لم يعلم السلطان برده كوكيل وموصي له برساله فلوردا
قلده ما قبله ما لم يعلم الموكل والموصي القاضي قال عزلات نفسي او اخرجت نفسي
عن القضاء او كتب به الى السلطان ينزل اذا علم لا قبله كوكيل وقبل لا ينزل القاضي
يعزل نفسه لانه نائب عن العامة فحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك عزل نفسه وموصي
القاضي لو عزل نفسه ينبغي ان لا ينزل الا يعلم القاضي كوكيل وفاض ولو اراد وصي ان
يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضي لا يملكه وبمحضرة القاضي لو حكا في
لا ينبغي ان يخرج به فلو عزله اختلف فيه (قشين) شرطا الواقف ان يكون المتولي من
اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يول غيره بلا خيانة ولو ولاه هل يصير متوليا قال لا
والله اعلم وما في جنسه في فصل الاوقاف وعزل الوكيل لم يجز بلا علمه اى وكالة كانت
وعزل الرسول يجوز بلا علمه وقبل لا او عزل الوكيل نفسه لم يجز بلا علم موكله وانما كره لو
كتب اليه بعزله ينزل اذا علم بما فيه وكذا الوارسل رسولا به ولو قاض غير الوكيل هل
فقال ارسل فلان اليك ويقول اني عزلتك عن الوكالة ينزل والعزل المحكي لا
يحتاج فيه الى علم الوكيل فلو مات موكله او اخرج ما امره ببيعته من ملكه او رهنه ينزل
وكيله علم اولاد وكذا الوجن موكله مطبقا او اوتد ونحوه او كان مكنا بفحز او ما ذونا فخير
او فارق شر يكه او موكله بمخلع فخلعها بنفسه او ابانها وما ذكر في اللعاق قول
رحمه الله لان تصرفات المرتد موقوفة عنده فكذا وكالة فلوا سلم نفذت ولو قتل او محق
بطلت وكالته وقالوا رحمه الله تصرفاته نافذة فلا تطل وكالته الا بموته مرتدا او يحد
بلحاظه اقول فيه قلنا اذا المرتد اذ لم يحد ولم يحكم به المأكله حتى عاد مسلما صار
كائن لم يزل مسلما عند ابي حنيفة ورضي الله عنه ايضا ذكره في سير السكا في انه حر في مقهود
غير انه يربى اسلامه فتوقفا فلوا لم جعل العارض كعدمه ولم يعمل السبب لومات او
لمح وحكم بلحاظه استقر كفره فعمل السبب الخ وهذا يدل على عدم بطلان تصرفه بعد
اللحاق بل لا بد من المحكم به عنده ايضا فينبغي ان يكون حكم الموكل كذلك لا يبطر
توكيله بمجرد كفره عنده ايضا والله اعلم والمجنون المطبق ان يدوم شهرا من ابي يوسف
وعند محمد سنة وتعلق العزل بالشروط لم يجز كذا (قطن) وكتابي (ط) ان يجزئه
مطبقا اذ كثيره كسوته فقدره ح رضى الله عنه بشرطه الصوم به بالاكتر
من يوم وليلة تسقوط الصلاة وقدره (س) رحمه الله بالاكتر السنة اذ حكم السك وقدره

(قوله موصي القاضي لو عزل نفسه الخ) اقول وفي القنينة ولو قال متولى من جهة
الواقف عزلت نفسي لا ينزل الا ان يقوله للقاضي فيخرج به اه

قضا ذلك اليوم وفي فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله تعالى ص ١٤٠ في الزواني والنصر في ما يروى باله يوم

قبل الزوال لا يجوز صومه
 الكافر لفساد الاهلية
 في حقه ومن أبي يوسف رحمه
 الله ان صوم الصبي يجوز من
 القرض وقيل جوازه في الكافر
 كذلك اليه اشار في المنتقى ثم في
 ظاهر الرواية فرق بين هذا
 وبين الجنون اذا افاق في نهار
 رمضان قبل الزوال ولم يكن
 اكل شيئا فتوى الصوم جاز
 من القرض لان الجنون اذا لم
 يستوعب كان بمنزلة المرض
 والمرض لا ينافي وجوب الصوم
 بخلاف الصبي والحیض والكفر
 لانها منافية للصوم ولو
 أسلم النهر ان في غير رمضان
 قبل الزوال ونوى صوم التطوع
 كان صائغا عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى حتى لو اطار
 يلزمه القضاء خلافا لفرجه
 الله وفي مختصر القدوري اذا
 بلغ الصبي أو أسلم الكافر في
 رمضان لم يلزمهما قضاء ذلك
 اليوم وأمسك بقية يومهما
 وصام ما بعده ولم يقضيا ما
 مضى صبي سافر فبلغ وبينه
 وبين المقصد أقل من مسيرة
 السفر هل يجب عليه الصوم
 ام يكون مسافرا ذكرنا حكمه
 في مسائل الصلاة والله اعلم ولا
 تقبل شهادة الصبي المراهق على
 هلال رمضان وتقبل شهادة العبد
 والمرأة في متفرقات صوم فتاوى
 القاضي طهبر الدين رحمه الله
 تعالى الصبي اذا فسد صومه
 لا يقضى لانه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة لانه لا يلحقه مشقة في آخر باب

جملة مما قد يحول لانه غاية استحكامه ومقطوع كل العبادات لا يعمادونه اذ تعيب الزكاة لو
 اقل من الحول فلم يكن كونه فحشا وقوله وقد راء بشهر في رواية كذا في (في) وغيره (في)
 الوكيل او الوصي لو رد وكالة او وصاية لا يخرج منها الا بعلم الموكل او الوصي والشرط
 علمه لا ضرته والوصي لو لم يقبل الوصاية في حياة الموصي ولم يرد وقيل بعد موته صار
 وصيا به لا لورده الا ان يقبضه القاضي وكتب في (ط) انه لو رده ثم قبله قبل ان يخرج
 القاضي برده يصير وصيا بخلاف الفرجه انه كذا في الكتب وكلمة قبض دينه ثم الدائن
 وجبه من القريم ولم يعلم به وكيله فقبضه وملك في يده لا يضمن وللدافع ان ياتى بذهب
 الموكل ولو مات قن امر ببيع او الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض ثمنه وملك في يده
 ضمن ولم يرجع به على امره وكله بخصومة ثم عزل حال غيبة الخصم فهذا على وجهين (١)
 ان يكون وكيل الطالب ففيه صح: زله (٢) كونه وكيل المطلوب فالوكيل بلا التماس
 صح عزله ولو بالتماس لطالب فلو كان الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم به صح عزله
 على كل حال ولو كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل او علم به ولم يرد لم يجز عزله بغيبة
 الطالب ويصح بخصمته رضي به الطالب او لا وعزل العدل في باب الرهن لم يجز ولو بخصمة
 المرتهن ما لم يرض به المرتهن هذا لو وكله بطلب الطالب امواله وكله بالتماس القاضي حال
 غيبة الطالب فعزله بخصمة القاضي يصح ولو غاب الطالب وان عزل بخصمة الطالب
 يصح ايضا ولو وكله بطلاق امرأته حين اراد السفر بالتماس المرأة ثم عزله بلا حضورها
 ورضاها قيل يملكه وهو الصحيح وقيل لا يملكه (موت الوكيل او الوصي او الموكل او
 المضارب) هذا كذا في جامعة الكتب ان الوكيل كاله تبطل بموت الموكل ولو ادعى مال الاجارة
 المفسوخة بموت المورع على وكيله بالاجارة قبل مجوز وهو الصحيح لانه ولو عزل بموته لكن
 الحقوق تتعلق به وقيل لم يجز اذا لا تفساخ بموت المورع كان تفساخ بتفاسخهما وتفساخ
 لا يطالب الوكيل كذا هنا (فتم) الوكيل بالبيع الجائر لو باع غساة موكله لا ينزل وفي
 محاضر (فتى) على قياس مسألة الاجارة ينبغي ان يكون فيه اختلاف (فتم) هذا لو مات
 الموكل فلو مات وكيل البيع او الشراء او غاب او ارتد قيل تنتقل الحقوق الى موكله وقيل
 لا وقيل لو باع الوكيل غساة فحق قبض الثمن لو رثته او وصيه وقيل لموكله (تعدده)
 ثمرى وكيله شيئا غساة فلو وكله ببيع (ذ) حق الرد لو ارثته او وصيه ولو لم يكن فلو وكله
 على رواية (ت) وفي رواية اخرى القاضي ينصب وصيا فبرده (جمع) وكيل الوكيل
 ينزل بعزل الاول لا بموته وكتب في (ط) لا ينزل بعزل الاول ولا بموته (ذ) مات الوصي

(قوله وكيل الوكيل ينزل الخ) اقول قال شيخ الاسلام الغزي رجل وكل رجلا ببيع شيء
 وشرائه وقال له اصنع ما شئت فوكل الوكيل رجلا بذلك ثم مات الوكيل الاعلى فالوكيل
 الاسفل على وكالته ولو اخرج الوكيل الذي وكله جاز ولو اخرج الموكل كان اخرج
 جاز ايضا سواء كان الوكيل الاول حيا او ميتا اه فقد صح عزل الوكيل لو وكيله وهو
 مخالف لما في الهداية من ان الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله الا ان يفرق

ذكر القاضي الامام نهر الدين

في قنائه اذا بيع الرجل بآله وولده الصغیر فالواحد يحرم عن الصغیر من كان اقرب اليه حتى لو اشجع والدواخ يحرم منه الولد دون الاخ وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله في الاصل والوصي الذي يجعل له ابوه يقضي المناسك ويؤتي الحجساروانه على وجهين الاول اذا كان صديقا لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا لم يحرم عنه ابوه جائز ان كان يعقل الاداء بنفسه يقضي المناسك كما يفعل مثل ما يفعله البالغ ولو ترك هذا السبي بعض احوال الحج نحو الرمي وما شبهه لم يكن عليه شيء قال في الاصل أيضا وكل جواب هرفته في الصبي يحرم منه الاب فهو الجواب في الجهنون ثم الاب اذا حرم عن ابنه الصغیر وارتكب بعض محظورات الاحرام لم يلزمه بسبب احرامه للصغیر شيء كذا في الذخيرة واذا بلغ الصبي أو أسلم النصراني في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر في اختلاف زفر وعقوب انه لا يجب الحج على قول أبي يوسف خلافا لفرجيه الله وروى عن أبي يوسف انه يجب فصارعن أبي يوسف رحمه الله روايتان وقيل عن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في هذا أيضا وكذلك اذا أصاب مالا

فولاية المطالبة فيها باع من مال الصغیر لو رثه الوصي أو وصيه فلو لم يكن نصيب له القاضي وصيا (صل) مات مضارب والمسال عروض فولاية البيع لوصيه لا لرب المال لانها له في حياته فان قام مقامه بعد بخلاف عدل مات في باب الرهن فانه ليس لوصيه حق البيع وقيل ولاية البيع لوصيه ولرب المال وهو الاصح اذا لم يرض للمضارب والمالك لرب المال فكانت هاتين يكان (قنيه) لو اتفق على معتدة الغيرة على طمع ان يتزوجها بعد عدتها فابتان تتزوج به فان شرط في الاتفاق التزوج برجع عليها بما اتفقوا الا قبل الاصح انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها منه أو لم تزوج لانها رشوة (خ) لانه لو علم انها تاتي ان لم يتفق عليها لم ترض فكان ذلك بمنزلة الشرط كمن قرض يهدي للقرض شيئا لم يكن يهدي اليه قبل الاقراض كان حراما وهكذا القاضي لا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدي اليه (ص) ويكون ذلك بمنزلة الشرط أقول بخلافه ماد كرفي (صه) لو اهدى بلا شرط ولكن يعلم يقينا انه يهديه عند السلطان فشا يخترجهم الله على انه لا بأس به ولو قضى حاجته بالشرط وطمع قاضيا اليه بعده لا بأس به وما تامل من الكراهة فهو قورح والقاضي احضار الخصم وان لم يعلم ان المدعي حق أو يبطل لو قرره بآلوه بعيدا من المهر بحيث لو اشتهر لا يثبت بآله يامر المدعي باقامة البينة فلو اقام يحضر خصمه نوازي الخصم في بيته لم يحضر المحرم عليه باعوان

بين قوله اصنع ما شئت فذلك عزله وبين قوله اهل براك فليماك زله والفرق ظاهر كذا قال شيخنا في البحر من كتاب الوكالة واذا وكل باذن أو تفويض كان الثاني وكيلان عن الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا ينزل بموته وينزلان بموت الاول اه وفي شرح الكنز للزياري فاذا فوض اليه وكل كان الثاني وكيلان عن الموكل حتى لم يكن للاول ان يعزله ولا ينزل بموته وينزلان بموت الموكل وهو نظير استقلال القاضي حيث لا يملكه الا باذن الخليفة ثم لا ينزل القاضي الثاني بعزل الماضي الاول ولا بموته وينزلان بعزل الخليفة فما كان لا ينزلان بموته والفرق ان الخليفة عامل للمسلمين فلا ينزل بموته الذي ولاه هو اولاده القاضي باذنه والموكل عامل لنفسه فينزل وكيلانه بموته لبطلان حقه اه (قوله قيل الاصح انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع الخ) أقول قال القزويني وقيد في الخلاصة على الخلاف بما اذا دفع الدراهم اليها اتفق على نفسها ما اذا كانت معه لا يرجع عليها بشئ اه وذكر في الخلاصة معزيا الى الفتاوى رجل اتفق على معتدة الغيرة على طمع ان يتزوجها اذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها ابتان تتزوج ان شرط في الاتفاق التزوج برجع عليها بما اتفقوا زوجت نفسها اولاد كره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يرجع لو زوجت نفسها وان لم يشترط ان يتفق على هذا الطمع اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يرجع كذا قال الصدوق هيدقال لاصنف رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها ولو لم تزوجه لانه رشوة وهكذا اختار في المحيط اه

استهلكه أو هلك ثم أصاب مالا في وقت لا يقدر على أدائه

ع ين ل

الحج الاظهر انه لا يجب عليه
 فان عليه فيها الكفارة فرقى
 بينه وبين الصبي والفرق ان
 احرام المجهنون قبيل ان يحسن
 كان صحيحا لا زما بخلاف احرام
 الصبي وهذه المسائل في آخر
 الذخيرة وفي فتاوى القاضي
 الامام ظهير الدين رحمه الله
 الصبي اذا جمع الاب لا ينوب
 ذلك عن حجة الاسلام وتلزمه
 الاعادة وكذا العبد اذا جمع ثم
 اعتق تلزمه الاعادة وكذا
 الكافر بخلاف الفقير والفرق
 ان الفقير متى حصل هناك
 تثبت الاستطاعة فيثبت
 الوجوب بخلاف العبد فانه لم
 تثبت الاستطاعة لان للمولى
 ان يئذيه وفي فتاوى قاضي خان
 لو احرم العبد قبيل العتق ثم
 جدد الاحرام بعد العتق وجب
 لا يجزى به ذلك من حجة الاسلام
 بخلاف الصبي لان احرام
 الصبي لم يكن لازما قبل ذلك
 كان لم يكن ولا كذلك احرام
 العبد لانه من اهل الالتزام
 فلا يعتبر تجديد المراهق اذا
 احرم للحج او للعمرة لا يؤمر
 بالمضي وكذا لو افسدها لان
 المضي عليه ايلقه مؤنة من
 جهة المال ولو تناول محذور
 احرامه لا يلزمه شيء ولو افسد
 الصوم والحج لا يقضى لانه
 يلحقه في ذلك مشقة بخلاف
 الصلاة فانه لا يلحقه مشقة في آخر

٢٦ القتوى وفي النوادر والبالغ اذا جن بعد الاحرام ثم ارتكب شيئا من المحظورات

القاضي والنساء ليقتسوا داخل الدار وقيل يجوز ومن س رحمه الله تعالى ان كان
 يفعله قيل تقبل البيعة على المخرج المجرى شهد ان القاضي قضى له على فلان بحكم كذا
 وقال القاضي لم اقص ترد شهادتهما وتقبل عند م رحمه الله (اقول) ينبغي ان يبقى بقول
 محمد يعني ظاهر في اكثر قضاة زماننا صلح الله شانهم ويؤيده ما ذكر في آخر كتاب القضاء
 من (هـ) انه لو قال القاضي قضيت على هذا برجم او بقطع فافعله وسعدك ان تفعله ومن
 محمد رحمه الله انه رجع عنه وقال لا نأخذ بقوله حتى نعلم ان الحجة لان قوله يحتمل الغلط
 وعلى هذه الرواية لا يقبل كتابه واستحسن المشايخ هذه الرواية لفساد حال اكثر القضاة
 في زماننا الا في كتاب القاضي للحاجة اليه قال الامام ابو منصور لو كان عدلا لما يقبل
 قوله لعدم تهمة الخطاء والخيانة ولو صدق لاجالها لا يستغفر فان احسن يعني لو بين مشلا
 شرائط ثبوت الرجم او القطع كما هو معروف ويجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا فاسقا
 او عالما فاسقا لا يقبل الا ان يبين سبب الحكم لتهمة الخطأ والخيانة (شي) روى ابن
 سبابة عن محمد بن القاضي لا يقضى بعلمه قال ابن سبابة رجع الى هذا القول في آخر عمره
 وقال القاضي لا يقضى بعلمه وان استغادا لعلم في حالة القضاء حتى يشهد معه آخر قال اهل
 القاضي غلط فشرط مع علمه شهادة آخر ليصير علمه مع شهادة الآخر بمعنى شاهدين كذا
 في فصل التناقض من الفصول وفي (ح) لو قال قاض عدل عالم حكمت على هذا بالرجم او
 بالقطع او بالضرب فافعله وسعدك ان تعلمه الا عند مالك والشافعي وفي قول محمد في رواية
 وبه بقي (صه) القاضي يكتب بعلمه الى القاضي فهو كقضاء بعلمه غير ان القاضي
 هنا يكتب بعلمه حصل قبل القضاء بالاجماع الصبي المأذون بخلاف ادعى الوصي للصبي
 شيئا شرط حضرة الصبي لواه بيعة والا لولادى على الصبي لا بشرط حضرته خصمان

(قوله ومن محمد انه رجع عنه الخ) اقول قال الامام العالم الهمام الغزالي قال شيخنا
 رحمه الله تعالى في بخره بعد ان نقل كلام المصنف فقد ثبت ان القتوى على ما رجع اليه
 محمد لكن رأيت بعد ذلك في شرح ادب القضاء للصدر الشهيد انه صح رجوع محمد الى قول
 ابي حنيفة وأبي يوسف رواه هشام عنه اه والحاصل انه هو ومن شرح الصدر الشهيد
 ان الشخين قالوا لا يقبل اخباره عن اقراره بشيء لا يصح رجوعه عنه مطلقا وان محمد
 ورفقهما ثم رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل اليه وهو المراد بقول من
 روى عنه انه لا يقبل مطلقا ثم صح رجوعه الى قولهما واما اذا اخبر القاضي باقراره من
 شيء يصح رجوعه عنه كما حكم لم يقبل بالاجماع وان اخبر عن ثبوت الحق بالبيعة
 فقال قامت بذلك بيعة وصدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين اه ثم قال
 اعلم ان القاضي اذا قضى بشيء ينبغي ان يشهد على قضائه سواء كان بيعة او باقرار مطلقا
 الى آخر ما ذكره الصدر ولا بد من اشهاد عليه في محل ولايته فلو اشهد على قضائه بعد
 ما خرج من المصر لم يسع الشاهد من الشهادة وان بينا لم يقبل كاذ كره المحصر في شرح
 الجامع الكبير اه كلامه

بغير احرام ثم احتلم بركة واحرم
من مكة اجزاء من حجة الاسلام
ولم يكن عليه لخصا ورة الميقات
بغير احرام شي لانه لم يكن من
اهل الحج ولا من اهل الاحرام
عند الها ورة واحرم قبل ان
يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف
بعرفة وبيع لم يجزه عن حجة
الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى
الميقات قبل ان يحرم فاحرم
بحجة الاسلام وبيع يجزيه عن
حجة الاسلام وكذلك لو لم يرجع
الى الميقات بعد الاحتلام
وجدد الاحرام بعد البلوغ قبل
الوقوف بعرفة وبيع يجزيه عن
حجة الاسلام ولو انه لم يجدد
الاحرام بعد البلوغ ومضى في
حجته لم يصح ذلك عن حجة
الاسلام ولو باغ الصبي فحضرته
الوفاة واوصى بان يحج عنه
حجة الاسلام جازت وصيته
عندنا ويصح عنه وكذا
النصراني اذا اسلم قبل وقت
الحج واوصى بان يحج عنه
هذه الحجة في فتاوى فاضل خان
والمرأة لا تصح الا بحرم والمهرم
الزوج ومن لا يجوز له منا كبتها
على التابيد برضاع أو مصاهرة
فان كان محرما صديا لا يحتلم
لاصبرته وكذا المهنون الذي
لا يقيق اما الحر والعبد والمسلم
والدمي سواء في الحرمة قال
القدوري رحمه الله في شرحه
الا ان يكون مجوسيا يعتقد

تشا تمام القاضى فله حيسهما ويعزرها القامة محرمه الجاس ولو فعله أحدهما بصاحبه
لا يعزرها لم يطالب خصمه بغيره المديون لو خيف فراه او يحول من السجن الى سجن
الصوص ومدة الحبس شهران او ثلاثة وقيل أربعة وقيل ستة والصحيح انه مفوض الى
القاضى ولو تولى القاضى القصة لا يحل له اخذ الاجرة وكذا ان يحل له امر المثل قال
المقضى عليه للقاضى اخذت الرشوة فله تعزيره ولو باغ القاضى على المصلح ياتم والقاضى
لو قاس مسئلة على مسئلة فظهر خلافاه ياتم اذ ليس بمجتهد فالخصومة يوم القيامة للدهى
عليه على القاضى وعلى المدهى هذه حجة (صه) (شهد) لور شاه بسوى امره عند السلطان
لم يحل له الاخذ اذا اقيم بمعونة المسلمين يجب بلا مال فلا يحل اخذ المال عليه موافقة
ان يقول ذلك الرجل له استاجرني يوما الى الليل بدل معلوم فاستاجرني فيه ثم المستاجر
يخبر استعمله في ذلك العمل او في عمل آخر ولو رضى السلطان ايقلده القضاء فالراشي
والمرتشي في النار (ح) ولو استاجر القاضى لليتيم او امير العسكر العسكر اجير ابغين
فاحش فعسجل الاجير وانقضت المدة فالزيادة باطلة لان جواز تصرفهما نظري ولا نظر
في الزيادة ولو ان القاضى او امير العسكر قال انا استاجرته وانا اعلم انه لا ينبغي لي ان افعل
كان جميع الاجر في ماله كالمضى ان اخطأ في قضائه كان خطأؤه على المقضى له وان تعمد
المجور كان ذلك عليه

(الفصل الثاني في القضا في المتمدن فيه) وفيه دعوى القضا بلاسمية القاضى ودعوى
العمل بلاسمية القاضى (ن) عن محمد كل شي اختلاف فيما للفقهاء فقضى فيه القاضى
بشي من انفذ قضاؤه وليس لقاض آخر ابطاله ولم يذكرك فيه خلافا قال الفقيه وبه نأخذ (ط)
عن محمد رحمه الله انه ما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به ما حكم من حكم اهل
الاعصار فاخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر قال رضى الله اشاد الى ان بمجرد
خلاف بعض العلماء لا يصبر اهل محل اجتهاد ما لم يعتبره العلماء ويسوغوا له الاجتهاد
الا ترى ان ابن عباس رضى الله عنه ما هو من فقهاء الصحابة رضى الله عنه ثم لم يسم
يسوغوا له الاجتهاد في ربا النقد حتى انكر عليه ابو عبيد الخدرى لم يعتبر خلافا فيه حتى
لوة عصى قاض يجوز بيع درهم بدرهمين لم ينفذ قضاؤه (يه) لو ترك دعوى دار ثلاث
سنتين فقضى ببطلان دعواه على قول من يبطله بترك الدعوى ثلاث سنين بطل قضاؤه
لانه قول مهجور وكذا (يه) ثم قوله وانما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس الخ يشير
الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف في صيرورة المحل مجتهدا فيه وفي بعض المواضع يشير الى
ان العبرة لاشتباه الدليل بالحقيقة الاختلاف والمخالف لم يعتبر الاختلاف يستأويين
الشافعي وانما اعتبر الخلاف بين المتقدمين وهم الصحابة ومن بعدهم من السلف كذا
(ط) والحاصل ان المعتبر هو الدليل لا القائل حتى اعتبر القضاء بشهادة رجل وامرأتين
في حدوده وان لم يقع في محل مختلف فيه كذا (ط س ك) ثم اصحابنا لم يعتبروا خلافا
مالك والشافعي بل اعتبروا خلافا الجمهور (فو) اختلف فيه بين السلف كالخلاف فيه

(الفصل الثاني في القضا في المتمدن فيه)

اباحة منا كبتها فلا تسافر معه وكذا المسلم ان لم يكن مامونا لا تسافر معه وفي حج

ولو عشر حج فعليه حجة الاسلام
اذا اعتق وايماء صبي حج ولو
عشر حج فعليه حجة الاسلام
اذا بلغ وايماء اعرابي حج ولو
عشر حج فعليه حجة الاسلام
اذا هاجر يعني قبل الاسلام
واراد بالاعرابي الكافر وبالعبدة
الاسلام وذكرفيه ايضا
وينبغي لولي من اكرم من
الصبيان ان يجرده ويغسله
ويابسسه ثوبين ازارا ورداء
ويجنبه ما يحتجب المحرم في
احرامه فان فعل شيئا من
محظورات الاحرام لاشئ عليه
ولا على وليه لاجله لان الصبي
كثير غلط ولواقعه قلة
قضاء عليه وكذا اذا اصاب
صيدا في المحرم فلا شئ عليه
لانه حق الله تعالى والصبي
غير مؤتمد بحق الله تعالى
وهذا بخلاف العبد فان العبد
اذا حرم ثم تساول شيئا من
محظورات الاحرام فانه ينظر
ان كان مما يجوز فيه الصوم
يكفر بالصوم وان كان مما
لا يجوز فيه الصوم وانما يجوز
فيه الدم لا ضربا ولا طعام فانه
يكفر بذلك بعدا لعتق ولو فصل
في حالة الرق لا يجوز ولو فصل
عنه مولاه او غيره بامر او بغير
امره لا يجوز والله اعلم
(في مسائل الكاح)

وهذا رُفِيَ الاصل الى المصدر

بين الصحابة ثم اعلم ان القضاء في المجتهدين نافذ بالاجماع عند جميع العلماء لكن ينبغي ان يكون عالما بما وضع المخلاف ويترك قول المخالف ويقضى برأيه حتى يصح على قول جميع العلماء باتفاق الروايات اما لو لم يعلم مواضع الاجتهاد والاختلاف في نفاذ حكمه روايتان عن اصحابنا في رواية (ح س ك) لا ينفذوه على الروايات الاخرى فنقد فلا يقع التصرع عن الفساد حينئذ فلو صالحا عن انكار وطلب المدعي بدل الصلح فقال المدعي عليه لا يلزمي اداؤه فساد الصلح فانه لا يصح الصلح عن انكار عند الشافعي رضي الله عنه فلو حكم عليه بفساد الصلح وادخل قول المخالف فنقد حكمه وفاقا كذا (طافه) وفي (شعي جف ب) القاضي لو لم يكن مجتهدا وقضى بتقليد فقيه ثم تبين انه بخلاف مذهبه فنقد وله نقضه لا غيره كذا عن محمد رحمه الله وقال س ليس له نقض ما ليس تفسيره فنقضه ولو مجتهدا حكم برأيه غيره ناسيا قال ابو حنيفة رضي الله عنه فنقد وكذا عمده عنده في الصحيح ولم ينفذاه (لهم) وبقوله ما يفتي وقيل بقوله ومعهما الثلاثة كذا كتب في (ط لث) ولو لم يكن له رأى في المسئلة حكم بفتيا فقيه حدث له رأى آخر لا يرد ما حكم به عمل برأيه في الآتي وهو قول محمد رحمه الله وهو الاظهر وقال س يرد حكمه ولو له رأى فقضى برأيه فحدث له رأى آخر لا يرد ما حكم به عمل برأيه في الآتي والاصل ان تبدل الرأى كانت نسخ النص يعمل به المجتهد في المستقبل لا في الماضي كذا (فقط) وفي (مذ) حكم القاضي في المجتهد فيه وهو لا يعلم به بعض المشايخ قالوا فنقد وطاعتهم على أنه لا ينفذ وانما ينفذ لو علم بكونه مجتهدا فيه قال (شيخ) هذا ظاهر المذهب وهنا شرط آخر لنفاذ الحكم في المجتهد فيه وهو ان يصير الحكم حادثة ويجرى فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم (فطس) ثم حكمه في المجتهد فيه بخلاف رأيه ذكر في بعض المواضع انه ينفذ وذكر في بعضها انه لا ينفذ ولم يذكر خلافه والصحيح ان فيه خلافا بين أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد كما مر (جز) قضى بخلاف مذهبه فنقد حكمه عند س خلافا لهما ذكر (صا) اختلاف الروايات في هذه المسئلة ثم قال ذكر الخلاف في بعض المواضع في نفاذ الحكم وفي بعضها في حل الاقدام على الحكم قال ورأيت في (ص ل) عن اصحابنا في نفاذ حكمه بخلاف رأيه روايتان واقي بكل منهما ما وما يفعل قضاء زماننا من تقليدهم شافعي

(قوله ومعهما الثلاثة) اقول اى مع ابي يوسف ومحمد مالك والشافعى واحمد (قوله
ويعمل برأيه فى الآتى الخ) اقول يفيد أنه يجوز له الانتقال عن قلد فريد اولاً ولو بعد
العمل والمذكور فى الأصول خلافه قال العلامة قاسم فى تصحيحه قال الأصوليون اجمع
لا يصح الرجوع عن التقليد بعد العمل بالاتفاق وهو المختار فى المذهب وقال الامام ابو
الحسن الخطيب فى كتاب الفتاوى المقتضى على مذهب اذا افنى يكون الشيء كذا على
مذهب امام ليس له ان يقلد غيره ويقتى بخلافه لانه محض تشبه وقال أيضاً انه بالتزامه
مذهب امام يكلف به مالم يظهر له غيره والمقاد لا يظهر له بخلاف المذهب حيث يتقلد
من اماراة الى اماراة انتهى والله تعالى اعلم

الذهب

والصغيرة إذا تزوجا أنفسهما بغير إذن الولي يوفى ذلك على إجازة الولي فإن أجازا جازهما

الخيار اذا بلغا اذا كان المهر غير الالب والجد والصبي اذا تزوج امرأة ثم بلغ ٢٩ اوباع شيئا ثم بلغ لا ينفذ ذلك الا باجازه

بعد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا بغير اذن المولى ثم احتقا جازا كباقيهما من غير اجازة ولا كذلك الصغير والصغيرة اذا تزوجا ثم بلغا لا ينفذ الا بالاجازة ولو تزوج امرأة اوباع ماله ثم اذن له المولى فاجاز ذلك العقد جاز استحسانا في الذخيرة وفي فتاوى قاضي خان الصبي المراهق اذا زوج بغير اذن المولى امرأة ودخل بها فبأن المولى فرد نسكاحها قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقرا ما لم يحد فلم كان الصبا وأما العقر فلانها انما زوجت نفسها منه مع علمها ان نسكاحه لا ينفذ فقد رخصت بطلان حقه وفي الملقط والى غيره الاب والجد زوج الصغيرة من غير كف فادرصكت الصغيرة فاجازت لا يجوز وفي فوائد صاحب المحيط رحمه الله صغيرة زوجت نفسها عن كف وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالعقد يتوقف على اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة ينعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية قاض فانه لا ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ

المذهب في العين المضافة وبيع المذبر وامثاله لو كان المقلد من لا يرى ذلك فالمسئلة على الخلاف فنفاذ حكم الشافعي على الخلاف كما لو حكم المقلد بنفسه ولو من يراه نفذا لحكم وفقا لا يرى ان السلب تقلدوا القضاء من الخلفاء العباسية ورواها ما حكموا به على رأيهم نافذوا ولو تخالفوا لاي الخلفاء لا تبعاعهم في المسائل جدهم ابن عباس رضي الله عنه كذا (ط) اقول اذا كان حكمه على الخلاف على تقدير ان يكون المقلد من لا يرى ذلك فصار كأنه حكم بنفسه فلا فائدة في التقليد حينئذ والله اعلم فان قيل فائدة ان لا ياتهم برد بان التفويض والرضاه ككفله فلا فائدة في التقليد حينئذ فيرأه استراح عن تصديق الخصومة كما في سائر نوايه وفي (ذ) عن عبد الواحد الشيباني رحمه الله انه قال انما يجوز ما رعا به فعله فضاة زمانا لو كان المقلد يرى ذلك بان قال لاح لي اجتهاد فيه اما لو لم يره لم يجز وقال غيره هذا احتياط ويصح التفويض ولو لم يره وكان نصير المسئلة مجتهدا بوقوع الخلاف فيها نصير مجتهدا بوقوع الاختلاف في مناهها (لمن فقط) المهر من الاتفاق لا يوجب الفرق عندنا خلافا للشافعي وكذا الخلاف لو جاز من ايفاء المهر المهر ولو حنفيا لا ينبغي له ان يحكم بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهاده عليه ولو حكم مخالفا لرأيه بلا اجتهاد فمن ابي حنيفة في جواز حكمه روايتان ولو كتب الى عالم يرى ذلك او امره ففرق بينهما نفذ ولو لم ير شي الا امر ولا المأمور ولو كان الزوج غائبا فرفعت المرأة امرها الى القاضي وبرهنت انه عاجز عن النفقة وطلبت الفرق وكان القاضي شافعيما وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تفريقه اذ هو حكم في فضاءين مختلفتين التفريق بالمهر عن النفقة والحكم على الغائب وكل منهما مجتهد فيه وقال (غله) لم يجز اذا الحكم على الغائب انما يجوز عند الشافعي وينفذ في احدى الروايتين عن ابي حنيفة اذا ثبت المشهود به وهنالم يثبت وهو المهر عن النفقة اذ المال غادورا مع من الجائز ان يصير الغائب غنيا ولم يعلم به الشاهد لقيته قال الشاهد عجاوز في شهادته فاذا علم القاضي بذلك لم يجز قضاؤه قنية (نج) ليس للقاضي ان يقضي بالفرقة بسبب المهر عن النفقة واجاب هو مراد ائمة غاب عن امراته وتركها بالنفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب المهر عن النفقة ينفذ قالوا فما فرقت بين الجوابين اذا الخلاف بينهما وبين الشافعي في حل الاقدام على القضاء وعندنا لا يحل ولا خلاف في النفاذ فالجواب الاول جواب عن حرمة الاقدام والثاني عن النفاذ مع حرمة الاقدام ولا يشترط ان يكون القاضي شافعي المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء (ذ) غاب عن امراته غيبة منقطعة وزكها بالنفقة فكاتب القاضي الى عالم يرى التفريق يجزئه من النفقة ففرق قال السخدي ينفذ لو تحقق المهر قيل له لو كان للزوج هنا عقار واملا له هل يحقق المهر قال نعم لو لم يكن من جنس النفقة اذ لا يجوز بيع هذه الاشياء بالنفقة لانه كقضاائه على الغائب قال (صد) فيه نظر

(قول) ولا يشترط ان يكون شافعي المذهب الخ اقول هذا يرد قول صاحب البحر فيه وانما هو انه في حق من يراه فراجع وتامل

لا ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ

الله عنه اذا بلغت النساء نص
الحقاق فالعصباء أدنى ونص
الحقاق غاية الملوغ ويعتبر
الترتيب فيهم كما يشتر في
الميراث الا في فصلين أحدهما
اذا كان المصنونة أب وابن
فالاولايتان منهن مالا خلافا
لحمد رحمه الله وكذلك ابن
الابن وان سفل والثاني الاخ
مع الجدة سواء عندهما وعند
أبي حنيفة رحمه الله الجدة أولى
ثم أولى الاولياء في باب انكاح
الصغار والصغار الأب ثم
الجدة أبو الأب وكذلك الاجداد
وان صلوا ثم الاخ لأب وأم
ثم الاخ لأب ثم ابن الاخ لأب
وأم ثم ابن الاخ لأب ثم
أولادهم على هذا الترتيب ثم
العم لأب وأم ثم العم لأب ثم ابن
العم لأب وأم ثم ابن العم لأب
وكذلك أولادهم على هذا
الترتيب ثم عم الأب لأب
وأم ثم عم الأب لأب وأولادهم
على هذا الترتيب ثم عم الجدة
لأب وأم ثم هم الجدة لأب وكذلك
أولادهم فان لم يكن واحداً من
ذكرت فولي العتاقة الرجل
والمرأة سواء لان كل واحد
منهما في وجوب الولاية
بالعتاقة كصاحبه وكذلك
أولادهم ثم ذوو الارحام
وأقرب ذوى الارحام في
تزوج الصغير والخنون عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى الام ثم
اليت ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم

والصحيح ان قضاءه لا يصح الا يعرف عجزه حال غيبته لمحو وقدرته فيكون ترك الاتفاق
لا الهزيمة فلورفع هذا القضاء الى قاض آخر فجاز حكمه فالصحيح انه لا ينفذ هذا
الحكم ابداً في مجتهده فيه لما مر ان العجز لم يثبت (ف) من حكمه بالعجز لم يجز حكمه
قبل حبه كقصاص لو كان الزوج حاضر ايحبه مدة ثم لو برهن على عجزه يقبل كذا فيه
وقيل فيه نوع تامل (من هذه) للقاضي ان يبحث الشافعي ايطلق نكاحاً عند شهادة
الفسقة وللحنفي ان يفعل ذلك وهي مسئلة المحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح
بالولي لوطاقتها ثلاثاً ثم تزوجها قبل الهلأل اذا حكم بعصته وان لا يقع الطلاق انما
بقول محذوقيل لم يجز ولا يكن لو بحث الى الشافعي ليعقد بينهما ويحكم بالعصية لولم يأخذ
الامر والامور شيأ وبهذا الحكم لم يظهر ان النكاح الاول حرام أو فيه شبهة كذا
(ق) وفي (ذ) حكم بعصمة نكاح بلا شهادة (ض) قالت امرأتني محفل
ابن شوهر منسب وقال الرجل ابن زن منسب اختلقوا في انعقاد هذا النكاح ولو حكم
بالنكاح صار وفاقياً ولو قضى بجواز نكاح تزنية الاب لابن أو الابن لاب لا ينعقد عند
سوجه الله اذا انعقد نص عليها في الكتاب وعند محمد رضي الله عنه ينعقد وما روى
عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً انه قال الحرام لا يحرم الحلال يؤيد قول محمد فكان مجتهداً
فيه فنفذ حكمه كذا (ط) وفي (قضم) قضى بعصمة نكاح امرأة زنا بها أو با بنتها نفذ
عند محمد لا عند أبي يوسف (في) طلقها البتة وهو عن يراها باثناً وخصمها الى قاضي يراها
رجعياً وفضلها بعد الطلاق بشهوة قبل تفريق القاضي حكم بالرجعة وقد كان توى
واحدة وثلاثاً فانه لا يبع المقام معها بحكمه ولا يحلها حكمه قال ابو الفضل هذا
خلاف ما ذكر في الاستحسان قال وهذا لو لمسا بذلك فلو جاز له يحلها (ط) زنا بام
امرأة ولم يدخل بها فاقرها القاضي مع حكم يحلها تة حكمه في مجتهده فيه ثم هذا
الحكم ينفذ وفاقاً في حق المحكوم عليه وفي حق المحكوم له لو لمسا كذلك عند ح وم
وعند س لا ينفذ ولا يترك رأى نفسه باباحة القاضي ولو تزوج امرأة عشرة أيام فجاز
قاضي جاز وان تزوجها الى شهر يصح عند زفر ويطلق التوقيت فينفذ الحكم بجوازه
ولا يجوز المتعة صورته ا قوله اعتس بلك كذا مدة بكذا بخلاف لفظ الزوج عند قوله
تزوجتك الى شهر أو الى عشرة أيام فان الحكم به ينفذ ولو حكم بردها بحكمها بعيب عي
أو جنون أو فحوة نفذ لان عمر رضي الله عنه كان يقول بردها بعيب أو جنون حكم برده
المرأة الزوج بواحد من هذه العيوب نفذ ايضا اذ يجوز الرد به عند محمد حكمه بابطال
المهر بلا بينة أو اقراراً اخذ بقول بعض الناس ان قدم النكاح يوجب سقوط المهر اذ
الظاهر سقوطه إما بإيقاع أو بإبراء لم يجز حكمه بان العنين لا يؤجل لم يجز (ذ) راجع
امراته بلا رضاها في حكم الشافعي يطلان الرجعة اذا رضا شرط عنده قيل ينبغي ان
لا ينفذ حكمه (ص) نفذ الحكم في الخلع بانه قد خرج حكمه في سائر المتهومات فان (خه)
ذكر فيه اختلاف الصحابة رضي الله عنهم (في) ولو حكم بطلان الطلاق قبل الزوج
أو بالسلم في الحيوان يجوز لا ولو حكم بان من طلق الحبل ثلاثاً أو قبل الدخول لا يطلق

بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت ٣١ لام ثم اولادهم ثم العمت والاعوال

والخالات وأولادهم على هذا الترتيب فإذا اجتمع المجد الفاسد والاخت فعند أي حنيفة رجه الله الولاية لحد ثم بعده هؤلاء مولى الموالاة عند أي حنيفة رجه الله ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي إذا شرط تزويج الصغار والصغار في منشور وإذا لم يشترط فلا وما دام له قريب فالقاضي ليس بولي عند أي حنيفة رجه الله تعالى وعند صاحبيه مادام له عصبة فالقاضي ليس بولي فإذا زوجها القاضي ولم ياذن له السلطان ثم اذن له بذلك فجاز القاضي ذلك النكاح جاز استحسانا وذكري في بعض المواضع انه لا يجوز والصحيح هو الاول وقال محمد رجه الله تعالى لا ولاية للام ومومها ولا احد من ذوى الاوصاف وقول أي يوسف رجه الله مضطرب والاصح انه مع أي حنيفة رجه الله وذكري في مجموع النوازل ان ولاية الاخت لاب وام مقدمة على ولاية الام في فتاوى القاضي ظاهر الدين وذكري في الذخيرة وأحاله الى مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن رجل غاب غيبة منقطعة وله بنت صغيرة زوجها اختها لاب وام اولاب والام حاضرة قال

(قوله) طلقها وهي حبلى أو طلقها قبل الدخول أكثر من الواحدة فحكم بطلانها قاض كما هو مذهب البعض لم ينفذوا كذا الوحكم بطلان طلاق من طلقها ثلاثا بكامة واحدة أو في طهر جامعها فيه لا ينفذ ولو حكم بطلان طلاق المكره نفذ (قش) نفذ الحكم بعدم وقوع طلاق السكران لاختلاف العصبة فيه (ند) نفذ الحكم باسقاط العدة (قش) الزوج الثاني لو طلقها بعد الدخول فزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها قبل الدخول فزوجها الاول قبل معى العدة فحكم بجهته نفذ اذ لا يجتهد فيه مسأغوه وهو صريح قوله تعالى ما يلي ما يلي الذين آمنوا إذا نكحتكم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية وهو أيضا مذهب زفر (ذ) حكم بفسخ الخلع الاب صبيته على مهرها فنكحها المهر من ملكها ويرى الزوج عن المهر لانه قول مالك أقول مران اصحابنا لم يعتبروا خلاف مالك في طهر ان فيه اختلاف مشايخنا رجه الله والله أعلم (عش) عن مالك لو مضى على المطلق ستة أشهر ولم ترقها الدم يحكم باسها حتى تمضي عدتها بعده بثلاثة أشهر وروى عن ابن عمر رضى الله عنه مثله فعلى هذا في عمدة الطهر قبل ان تبلغ حد

(قوله) نفذ الحكم باسقاط العدة أقول قال الشيخ محمد الغزالي الوجه في زماننا عدم نفاذه لان السلطان انما ولاء ليحكم بما يصح من مذهب أي حنيفة رجه الله تعالى وليس هذا هو الصحيح من المذهب فقد بزم في الكفر والتفافية والوقاية والهداية وشروحه انه لا بد من العدة لان قول زفر في هذه المسئلة فاسد لانه يلزم عليه ابطال شرعية العدة وهو اختلاط الانساب كما بين في المطولات وقد نقل عن زفر انه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل وطئ الاول قبل العدة وان كان نكاحه صحيحا لانه لا يلزم من صحة النكاح وبقاءه حل الوطء دائما كما لو وطئت المنكوحه بشبهة حيث لا يحل قرانها الزوجا حتى تعتد ولا يفسد به نكاحه لكن المشهور عن زفر هو الاول وهو الذي اقتصر عليه المصنف وهو الذي يفعله قصاصة زماننا لا كبر الله تعالى منهم طمع في أخذ الرشوة فيزوجون في ساعة الطلاق قبل الاستقبال ولا ينظرون الى مانص عليه علمنا وانما ان القاضي اذا ارتشى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح ومما من قال بنفذ حكم القاضي في هذه المسئلة اراد به القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون كذا قرره شيخ شيخنا برهان الكركي في بعض فتاويه وأحال فيه اعالة حسنة وفي شرح الهداية للسكالك ذكر الخلاف في هذه المسئلة وهي نفاذ قضاء القاضي بخلاف رايه وذكرا انه لا ينفذ عندهما سواء كان عامدا او ناسيا والوجه في هذا الزمان انه يقتضى بقوله ما ثم قال هذا كله في القاضي المجتهد وما المقلد فأنما ولاء ليحكم بمذهب أي حنيفة مثلا فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه (قوله) فظهر ان فيه اختلاف مشايخنا أقول قال في البحر والمحاصل ان كلامهم قد اضطرب في هذا الباب فتارة اعتبروا خلافه او أخرى لم يعتبروا ويمكن ان يقال انهم اذا قالوا بالنفاذ في هذه المسئلة لاجل خلاف سابق على مالك والشافعي لا لخلافهما خاصة اه

ان لم يكن لها عصبة أولى من الاخت جاز النكاح قيل له لم تكن الام أولى من الاخت قال لان الاختين

أصحابنا ومن الاخت والعممة
وبنت الاخت وبنت العممة
الأم والنساء اللواتي من قبل
الأم فلهن ولاية عند الامام
وعند محمد لا ولاية لمن وقد
نص في كتابنا قبل هذا ان ولاية
دوى الارحام على الخلاف
فما ذكر شيخ الاسلام ان
النساء اللواتي من قبل الأب
لمن ولاية التزوج عند عدم
العصابات باجماع بين أصحابنا
مستقيم في الاختلاف في العممة
وبنت الأخ وبنت الم لانهن
من جملة دوى الارحام بعض
هذه المسائل كتب من شرح
الطحاوي وبعضها من
الذخيرة وبعضها من فتاوى
القاضي ظهير الدين والومى
لا يملك انكاح الصغير
والصغير اوصى اليه الأب
ذلك اولى بوص لان الموت
قهر ولاية من اوصى اليه في
أمر الصغير وروى هشام بن
الامام انه ان اوصى اليه
الأب يجوز في فتاوى القاضي
ظهير الدين ومن يتول صغيرا
أو صغيرا لا يملك تزويجها
والتجارية بين اثنين اذا جاءت
بولد فادعياء بنت النسب
منها فينفرد كل واحد منهما
بالتزويج واذا اجتمع الصغير
والصغيرة وليان ينفرد كل
واحد منهما بالتزويج وقال مالك
رضي الله عنه لا ينفرد أحد
الولين كأحد المعتقين هذه الجملة في فتاوى القاضي ظهير الدين وفي شرح

الاب من وهو خمس وخمسون سنة ولو ملقت ومضت ثلاثة اشهر بعد ستة اشهر وحكم به
حاكم ينبغي ان ينفذ لاجتهاد فيه وهذا مما يحفظ اكثر وقوعه (ط) حكم بنصف الجهازان
مطلق امرأته قبل الدخول وقد قبضت المهر وتجهزت لم ينفذ اذا خالف الجمهور حرقنا
من هيبده ولم يعين فسات حكم بالقرعة نفذ لانه قول مالك والشافعي رحمه الله اقول
مر ان اصحابنا لم يعتبروا خلاف الشافعي فظهر ان فيه اختلاف مشايخنا رحمه الله حكم
بشهادة الابن لابي له او عكس نفذ عند من لا عند من رحمه الله حكم بشهادة على
شهادة فيمادون مسيرة سفر نفذ لانه قول من رحمه الله حكم بشهادة على خما يسه
لا ينفذ ولو حكم بشهادة من شهدوا على قضية محتملة من غير ان تقرأ عليهم امضاء
الاخر وكذا لو حكم بما في ديوانه وقد نسي وكذا لو حكم بشهادة من شهدوا على صل
لا يذكرون ما فيه الا انهم يعرفون خطهم وخطاتهم امضاء الاخر ولم يكن للاول ان
يقطعه ولو حكم بشهادة وبعين ذكر في بعض المواضع انه ينفذ وفي بعضها انه لا ينفذ وبه
يقضى وفي قضية الجماع انه يتوقف على امضاء قاض آخر حكم في حد او قود بشهادة رجل
وامرأتين نفذ لا لاختلاف فيه بل لمصولة في محل اشتباه الدليل فن اوصى او نصرا في
استنقضى حكمه فرفع الى قاض آخر فامضاه لم يحزم امضاه ولو افضى حكم الاخر نفذ
ان في اهلية شهادته خلاف ظاهر بل ولو رفع حكمه الى قاض لا يرى جواز قضائه
ابطاله اذ نفس الحكم مجتهد فيه ولو ان امرأة استقضيت جاز حكمها الا في حد او قود ولو
حكمت في حد او قود فامضاه آخر نفذ قضى في قسامة بقتل لم ينفذ حكمه (ط) فرق بين
الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضاع رد حكمه (ط) حكمكم لولده على اجني بشهادة
الاجانب لم يجز ولو حكم بشهادة ولده لاجني فرفع الى قاض آخر ابطاله (نقطة) قضى
بشهادة النساء في حد او قود نفذ اذ روى عن شرح وجوه من التابعين انهم جوزوا ذلك
كذا (فج) حكم في المسئلة الخمسة نفذ لا لاختلاف فيها كذا (قش) وفي (طبد) حكم
بجواز زهر المشاع نفذ (فقط) جرح على عسدي ستمحق الجرح فابطل الا جرحه جازا بطل
الثاني لا لاختلاف في القضاء الاول وهذا الاختلاف في نفس القضاء اذ جرح الاول ليس
بقضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه ينفذ قضاء الثاني (شبي) جرح الاول لم يحزم عند
ح بخلاف حكمه فيها اختلف فيه في محل آخر فانه يصير وفاقيا لوقوع الخلاف هنا في
نفس القضاء انه يجوز اول (ن) حكم بهتة بيع تصيب الساكت من قن حرره احد
الشريكين معسرا فلقاض آخر ابطاله لا لاختلاف حكم بهتة بيع النساء او بطلانه (سك) حكم
بجواز بيع فسدي ببيع اجل جهل نفذ اذا خوصم اليه وحمل الشئ نرى امساكه

(قوله حكم في حد او قود بشهادة رجل وامرأتين نفذ) قلت وقد صرح الزيلعي بانه
لا ينفذ ولو نفذه الف اه ذكره الغزي اقول قوله صرح الزيلعي الخ في باب كتاب
القاضي في شرح قوله واذا وقع اليه حكم قاض امضاه وقوله بانه لا ينفذ اذى الحكم
يشاهدو بين وعدمه مسائل كثيرة

جائز سواء أجازوا أو لا تزوا أو فسخ
بمخلاف الجارية بين اثنين إذا
زوجهما أحدهما لا يجوز إلا
بإجازة الآخر فإن زوج كل
واحد من الوليين رجلا على
حدة فالاول يجوز ولا يجوز
الآخر وإن كانا جميعا في ساعة
أو كان أحدهما قبل الآخر
إلا أنه لا يدرى السابق من
اللاحق لا يجوز كلاهما لأنه
لو جاز جاز بالتحري والتحري
في الفروج حرام هذا إذا كان
الوليان في درجة واحدة فإن
كان أحدهما أقرب من
الآخر فإنه يجوز اتسكاح
الأقرب ولا يجوز اتسكاح الأبعد
تقدم أو تأخر إلا إذا كان
الأقرب غائبا غيبة منقطعة
فإنسكاح الأبعد يجوز إذا وقع
قبل عقد الأقرب وإن وقعا
معافاته لا يجوز كلاهما وكذا
إذا كان لا يدرى السابق من
اللاحق ثم تسكعوا في الغيبة
المنقطعة وأكثروا الكلام
فيه وكذلك اختلفت الروايات
فيه والأكثر على أن
الأقرب إن كان في موضع
لا ينتظر الكف الخطاب مجيء
الخبر منه فهي غيبة منقطعة
وأشار في الكتاب إلى أن أدنى
مدة السفر تكفي للاقطاع
ومن المشايخ من تجاوز وقال
لا ينتظر الكف أياما كثيرة
وينتظر ليلة فلا بد من حدة

حكم يجوز بيع المذبر نفذ وفي الحكم يجوز بيع أم الولد روايتان وأظهرهما أنه لا ينفذ
(ج) أنه يتوقف فلو أمضاء الآخر نفذ ولو أبطله بطل وهذا الوجه لا قال ويلد بيع
المكاتب برضاه يصح في أظهر الروايتين حكم محل متروك التسمية عند الم ينفذ كذا (ص)
وفي (ط) نفذ عند ح لا عند س حكم في ما دون في نوع أنه لا يصير ما دون في الأنواع
كأنها نفذ لا حكمه بطلان عفو المرأة عن دم العمد بناء على قول بعض الناس أنه لاحق
لهن في القود حكم بصفة ضمان الخلاص والزمة تسليم الدار عند الاستحقاق لا ينفذ
ولو حكم في ضمان الخلاص أو الهدية يرجوع بثمن عند الاستحقاق نفذ إذ عند ح ضمان
الخلاص أن يضمن تسليم الدار واستخلاصها عند الاستحقاق وضمن العمد ضمان
الصك القديم عند التبايع وضمن الدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وهما
كل ذلك واحد وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق (ص) حكم على الغائب وهو لا يرى
ذلك فلا ينفذ وقال محمد لا والفتوى على نفاذه (جف) حكم على غائب فرقع إلى قاض
آخر وأبطله لم يجز أبطله (ج) قضايا القضاة ثلاثة أقسام (١) حكمه بمخلاف نص
واجماع وهذا باطل فكل من القضاة نقضه إذا رفع إليه وليس لأحد أن يجيزه (٢)
حكمه فيما اختلف فيه فهو ينفذ وليس لأحد نقضه (٣) حكمه بشئ يتعين فيه المخلاف
بعد الحكم أي يكون المخلاف في نفس الحكم فقبل ينفذ وقيل توقف على أمضاء آخر فلو
أمضاء يصير كأن القاضي الثاني حكم في مختلف فيه فليس للثالث نقضه فلو أبطله
الثاني بطل وليس لأحد أن يجيزه فلو حكم لامرأته فلورقع إلى قاض آخر فله أن يضمنه أو
يرده إذا اختلف في نفس الحكم فيوقف بمخلاف حكمه لامرأة بشهادة زوجها فإنه ينفذ
إذا اختلف في المسئلة لا في الحكم من ليس للقاضي أن يحكم للغائب أو عليه بالأخصم
عنه عندنا ولو حكم نفذ لأنه مجتهد فيه فإن قيل المجتهد فيه نفس الحكم فينبغي أن يتوقف
على أمضاء آخر إذا اختلف وقع في نفس الحكم قيل ليس كذلك بل المجتهد فيه سبب

(قوله حكم يجوز بيع المذبر نفذ) أقول والوجه فيه أن المسئلة مختلفة في الموضع
موضع اشتباه فينفذ القضاء يجوز بيعه لهذا (قوله وفي الحكم يجوز بيع أم الولد الخ)
أقول وفي التاخر خاتمة نقل عن الظهيرية وإذا قضى القاضي يجوز بيع أم الولد
نفذ قضاء وفي قول أبي حنيفة وإبي يوسف وفي قول محمد لا يجوز بناء على أن الإجماع
المتاخر لا يرفع الاختلاف المتقدم فلهذا المسألة من تضليل بعض الصحابة وعند محمد
يرفع والفتوى في هذه المسئلة على قول محمد أنه لا ينفذ القضاء اهـ (قوله والفتوى
على نفاذه) قلت وفي مجمع الفتاوى وفي المتن لا ينفذ وعليه الفتوى كذا للفرز
وسأني زيادة الكلام عليه بعد شأن وروايات في الفصل الثامن في القضاء على الغائب
(قوله ليس للقاضي أن يحكم الخ) أقول وفي شرح الكنتل للزبلي أن نفاذ القضاء
يتوقف على أمضاء قاض آخر وصححه وتبعه المهتقي الكمال في شرح الهداية وفي مجمع
الفتاوى بالغزو إلى المتن أن القضاء على الغائب لا ينفذ وبه بقي

النسفي والقاضي الامام علي
السعدي وقال من يخاري الى
نفس غيبة منقطعة وان كان
الاقرب جوالا سباحا لا يوقف
على أثره او كان مغفودا
لا يعرف مكانه او كان
مستغنيا في بلد لا يعرف فهو
منزلة النخبة المنقطعة ولو
زوجها الاقرب حيث هو
تسكنا موافقه والظاهر الجواز
وان كان للمصفر وليان
احدهما اقرب والاخر ابعد
فزوجها الا بعد حال قيام
الاقرب حتى توقف على اجازة
الاقرب ثم قاب الاقرب
وتصوات الولاية الى الابد
لا يجوز ذلك التسكاح الذي
بشره الابد الا باجازة منه بعد
تحول الولاية اليه كذا ذكره
في فتاوى القاضي طهيري الدين
وفي فوائد صدر الاسلام
طاهر بن محمود رحمه الله
تعالى اذا تزوج الرجل أخته
وأبوهما حي فسأت الاب قبل
الاجازة وأجاز الاخ المزوج
باز ولو سكت ولم يجوز
ومثله لو باع مال أبيه ثم مات
الاب ولا وارث له غيره لا ينفذ
البيع الا بتجديد العقد
عرف ان الملك البات اذا طرأ
على الموقوف بطله والتسكاح
ولاية وليس بتخليك ذكره
في الذخيرة مثل شمس الاثمة
الاوزجندى رحمه الله تعالى

الحكم وهو ان اليقنة هل تصير حجة بلا خصم للحكم أم لا فلورآها القاضي حجة وحكم بها
نفذ حكمه بشهادة محدود بـ (نفذ وفي (فقط) ان نفس الحكم مختلف فيه فيتوقف
على امضاء آخر ككون القاضي محدودا بـ (ط) الحال له لو قدم قبل التوى
محيله الى قاض لا يرى براءة الاصيل حل للحيل ان يحلف ماله عليه حق لو كان من رأى
الحيل ان الحوالة تبرئ الاصيل اذ على كل واحد منهما ان يتبع رأى نفسه في
الجهادات مالم يصرم مقضيا عليه فلو قضي للحال له بمطالبة محيله لا يسع الحيل ان يحلف
على براءة نفسه اذ احكم في الجتهد فيه اذ عدم البرائة مذهب زفر وقاسم بن معن فصار
الحيل مقضيا عليه فلا يتبع رأى نفسه (ذ) نفذ حكمه في الرستاق اذ المصير ليس
بشرط احكام الحكم على رواية النوادر فصار حكمه في مختلف فيه فننفذ قيل هذا مشكل
وينبغي ان لا ينفذ على رواية النوادر اذ نفس الحكم مجتهد فيه وينبغي ان يتوقف على
آخر حكم محدود بـ (ضط) في ذكر الجحد في الدعوى بخلاف فلو حكم بلا ذكر
الجحد فذلانه مجتهد فيه (ذ) لو حلفت وقالت كل شئ امامك الى ثلاثين سنة
فهو في الفقراء صدقة فلا حيلة لها فيه كذا ذكر الخفاف وقال (ح) فيه شبهة اذ
النذر المضاف لم يجز عند البعض فلورفع الى قاض وحكم بطلان هذا النذر بطل نذرهما
(توكيل ابن القاضي وما يتصل به) لو وكل المدعي من لا تقبل شهادة القاضي له لم يجز
حكمه للوكيل وجاز له كمالو كان اصيلا لعدم التهمة ولو كان ابن القاضي وصي يتيم لم
يجز حكمه له في امر اليتيم اذ قضا يحكم به اليتيم حق القبط يثبت للموصي فيه صير حكمه
لا ينفذ وكل قاضيا بيسم او شرا او قبض جاز وكذا الوكيل بخصومة جاز حتى لو عزل من
القضاء بقي وكلا وليس له ان يوكل غيره بلا اذن موكله حتى لو قال له موكله ما صنعت
من شئ فهو جازر فوكل القاضي وكلا لا يخاصم اليه جازر التوكيل لعموم اذنه الا انه لم يجز
حكمه للوكيل لان حكمه للوكيل حكمه لنفسه من وجه لانه وكيله وكذا لو كان
وكيل من لا تقبل شهادته له ولو وكل القاضي وكلا ليتيم جاز حكمه للوكيل لانه نائب
عن اليتيم لاهن القاضي حتى لو تمعه عهدة يرجع بها في مال اليتيم او وصى للقاضي بثلاث
ماله وله وصى لم يجز حكمه شئ له لثالث الميث اذ له نصيب فيما يحكم به لليت ومثله كذا لو
كان القاضي احد الورثة لانه قاض لنفسه موكلا لا يجوز ان يحكم عند دعوى الوصي فكذا
عند دعوى وكيل الوصي وكذا لو كان الموصي له ابن القاضي او امراته الا ترى انه لا يصلح
لشهادة فيما يدهي لليت فكذا لا يصلح للقضاء وكذا لو ادعى على الميت دين للقاضي اذ
يهدد بحكمه محل حقه ولو وكلت امرأة القاضي وكلا بخصومة ثم بانت منه ومضت
العدة فحكم لو كيلها جاز وكذا وكيل مكاتبه اذ اعنتى قبل الحكم والمحصل ان
المعتبر وقت الحكم وينبغي ان تنفي التهمة فيه هذه جملة (شيخ)

(دعوى الحكم بلاسمية القاضي)

متولى الوقف لو اجر الوقف او تصرف فيه تصرفا آخر وكتب في الصلح آجر وهو متول لهذا
الوقف ولم يذكر انه متول من اى جهة لم يجز وكذا الوصي اذ يختلف حكمه باختلاف

الاختقال لا يصح النكاح الا اذا كان الاختقالا او غاضلا وفي النكاح الصغيرة ٣٥ زوجها القاضي وله ابن عم حاضر

لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من لا ولي له ورأيت في فوائد والدي رحمه الله ان اذن القاضي للصبي والمعتق يجوز وان جرح الاب ذكر في باب الحجر من الاصل وهل يملك القاضي تزويج الصغير والصغيرة بدون رضی الاب حكى عن القاضي الامام فخر الدين الرضا بندي رحمه الله تعالى انه كان يقول ينبغي ان يملك قياسا على هذه المسئلة وولاية القاضي تضاهي ولاية الاب والشيخ الامام أبو الفضل الكرماني رحمه الله تعالى يقول ليس له ذلك فانه ذكر في الاصل ينبت الخيار عند البلوغ الا في الاب والجحد واذا ثبت الخيار في تزويج القاضي لا يكون مضاهيا وفي الملتقط وعن محمد رحمه الله تعالى ان الام اذا رفعت أمر بنتها الى القاضي في التزويج وأبوها حي فرأى القاضي رقبته زوجها وان كره الاب وفي نكاح شرح الطحاوي رحمه الله تعالى الولي اذا امتنع من تزويج الصغيرة وقد وجد لها حاملا كره كان للقاضي ان يزوجه لانه حصلها وفي ذلك أضرار بها ثم ان كان تزويج الصغير والصغيرة أباً أو جدا فلا

نصبه وتقليده اذ وصي الاب ووصي الجد ووصي الام والوصي من جهة القاضي يختلف احكامهم وكذا المتولي ولو كتب انه متول من جهة المحاكم او وصي من جهة ولم يسم القاضي الذي ولاه جازا جهة التولية علمت ويعرف القاضي بالنظر الى تاريخ الصلح ونحوه ولو كتب وحكم بعهته قاض من قضاة المسلمين ولم يسم جاز قال لم يحكم به قاض وكتبه الكاتب كذبا لا شك انه يهتان لن ذكر م ما يدل على انه لا باس به فانه قال لو خاف الواقف ان يطله قاض فانه يكتب في صلح الوقف وحكم به قاض اذا تصرف في الحقيقة وقع صحيحا وانما يبطل باطل القاضي وبكتابته هذا الكلام يمنع قاض آخر عن ابطاله فيبقى صحيحا وليس هذا كذبا يبطل الاحكام بعضها غير صحيح لسكن يمنع المبطال من الابطال كذا (من) (شي) لو كان المتولي او الوصي من جهة المحاكم فلا وثق ان يكتب وهو الوصي من جهة محاكم ولا يثبت الوصي والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من جهة المحاكم لم يثبت الوصي من محاكم ليس له ولاية نصب الوصي والمتولي فان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولي الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام منصوصا عليه في منشوره فصار كمن يثبت القاضي فان ثمة لا بد ان يذكر وان قلنا ان القاضي ماذون بالاثابة تحرزا عن هذا الوهم كذا في محاضر (ش) والذي جرى عليه الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الراغب ان قاضيا من قضاة المسلمين حكم بزوجم هذا الوقف فذاك ليس بشي ولا يحصل به المقصود كذا عن (شيخ) اذا اقراره لا يصح جهة على قاض اراد ابطاله واذا لم يحكم به القاضي فافتراره كذب محض ولا رخصة في الكذب وبه لا يتم المقصود ايضا كذا (خ) وفي (فتا) مثله وقال وراحتا رب بعض المتأخرين انه لو كتب في الصلح حكم بعهته هذا الوقف قاض من قضاة المسلمين ولم يسم جاز (فش) في كل موضع يكون الحكم سببا لثبوت الحكم يشترط فيه تسمية القاضي كما في المحرمة الثابتة بلعان وكافي طلاق بسبب العنة وقرقة بسبب الادراك لوزوجها غير الاب والجحد وكذا لوزوجت نفسها من غير كف وكفرقة بسبب الاباء عن الاسلام ففي هذه المواضع لا بد من تسمية القاضي اذ تقرق القاضي في هذه الصور بسبب ثبوت المحرمة لتوقف المحرمة على تقرق فلا بد من تسمية القاضي ليصير معلوما اما الحكم بعهته الوقف فلا يشترط فيه تسمية القاضي بل يكفي بقوله حكم قاض بعهته من قضاة المسلمين اذا الحكم ليس بسبب ثبوت الوقفية وانما هو شرط الزوم فالماصل انه ينظر لو سببا فلا بد من تسميته اذا الحكم لا يثبت بلاثبوت السبب في الجهول لا يتحقق السبب وكذا في الرجوع عند الاستحقاق لا بد من تسمية القاضي اذ سبب الرجوع الحكم فلا بد ان يكون الحكم من المعلوم وكذا لو برهن المدعي عليه ان قاضيا من القضاة حكم بان هذا الشاهد محدود بقذف لا يقبل ما لم يذكر القاضي ولا كذلك لو كان انقضاء شرط اذا الحكم يضاف الى السبب ولو برهن ولذا قلنا لو شهدا انه اول ائمة لدخات الدار فانت حرو شهدا آخر ان على دخوله ثم وجعوا ضمن شاهدا اليمن لا شاهد الدخول اذ شهدا على السبب والاخران على الشرط

خيارهما اذا بلغا وان كان غير الاب والجحد من الاولياء فاهما الخيار اذا بلغا

وفي المنتقى إذا كان للصغيرة والد اوجد ٣٦ لم يزوجها القاضي وان كان الاب والمجد فاسقاي ينبغي للقاضي ان يزوجها

الكف ذكره في الذخيرة ولو
زوجها فلها الخيار في أظهر
الروايتين من أي حنيفة وهو
قول محمد وجهه ما الله تعالى
ولو كان الوصي وليا وزوج
الصغير أو الصغيرة فلها
الخيار إذا بلغا ولو تزوج الصغير
أو الصغيرة بغير إذن الولي
بوقف على إجازة وليهما ولهما
الخيار إذا بلغا ان كان الخبز
غير الاب والمجد وفد من قبل
وفي الجامع الكبير لا يجمع
الاستروشي غير الاب والمجد
إذا تزوج صبية من صبي
فقد كسب قبل ادراك الزوجها
فانتسارت الفرفة ورفعت
أمرها الى القاضي لا ينتظر
كبر الزوج وكان للقاضي ان
يفرق بينهما غير انه ان كان له
والدا ووصي أحضره وأمره ان
يأتي بحجة الصغيرة ان كان له حجة
والافرق بينهما بحضوره ووليها
ولو بلغت واختسارت نفسها
وزوجها فاثبت إشار في الجامع
الى انه لا يفرق بينهما ما لم
يحضر الغائب لانه قضاء على
الغائب وياتي بعده في
مسائل العنين والقاضي اذا
زوج الصغير أو الصغيرة فلها
الخيار إذا بلغا في ظاهر الرواية
وروي خالد بن صبيح عن أبي
حنيفة وجهه الله تعالى انه
لا خيار لهما وكما ثبت خيار
البلوغ للأنثى ثبت للذكر ثم على قول أبي حنيفة ومحمد وجهه الله تعالى لما ثبت

(ع) شهد ان قاضيا من القضاة أشهدنا انه قضى له ذاعلى هذا بالف أو يفتي من
المحقوق أو قال لا شهد ان قاضيا من القضاة حكم له عليه به أو شهد ان قاضى الصكوة
فعله ولم يسمي القاضي فله لا تقبل هذه الشهادة ما لم يسموا القاضي وينسبوه اذا لقضاء
عقد من العتود فاذا شهدوا بالعقد ولم يسموا العاقد لم يصرمه ولو ما قل يجوز وليس هذا
في هذا الموضع خاصة بل في جميع الأفاعيل لو شهدا على فعل ولم يسميا فاعله لا تقبل
شهادتهما أنول هذا يقتضي تسمية القاضي سواء كان القضاة عبدا أو شرطيا لا يرى
الى قوله يفتي من المحقوق قد دخل فيه المحكم ببيع وغيره مع ان الحكم ليس بسبب
للبيع وأيضا القضاة في الكل فلا بد من ذكر العاقد (ذ) ادعى بتهافت برهن خواليد
على المدعى اني شريته من وصيكت في صغيرك ولم يسم الوصي هل تسمع دعواه وبينته
اختلافوا فيه وكذا لو برهن ان فلانا باعه مني باطلاق القاضي في صغيرك ولم يسم القاضي
اختلافوا فيه وعلى هذا لو شهدا على وقف وتسليم الواقف اياه الى المتولي ولم يسميا الواقف
والمتولي اختلافوا فيه فالخاص ان في دعوى الفاعل والشهادة على فعل هل يشترط
تسمية الفاعل فيه اختلاف المشايخ وأدلة الكتب فيها متعارضة ذكر م في كتاب
المحذور ان المدعى عليه لو برهن ان الشهود ومحمد ودون بقذف فلا بد من تسمية من
حدهم فهذه المسئلة وما ذكر (ع) دأى على أن تسمية الفاعل بشرط وذكر م
وجه الله في (ت) لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهدا ان قاضى يلك كذا أشهدنا على
حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له غيره يجعل وارثا ولم يشترط تسمية
ذلك القاضي (ص) ادعى أمة وشهدا ان قاضى يلك كذا حكم بهذه الامة له صحيح ولم يشترط
تسمية القاضي (ح) ادعى بتهافت يد رجل انه لى اشترىته من وكيلك ولم يسم الوكيل
وشهدا على الثراء ولم يسميا الوكيل يسمع دعواه وشهادتهما جلة (ذ) قال وهذه المسائل
كلها تدل على ان تسمية الفاعل ليست بشرط لصحة الدعوى والشهادة فيتأمل عند
الفتوى

الفصل الثالث فيمن يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح

وفمن يشترط حضرته ومن لا يشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل
الحكم المستاجر هل يصلح خصما مثلا ادعى عليه انه استاجر الدابة قبل له او انها ملكه
اختلاف فيه المتأخرون فقيل انه خصم لانه يدعى ملكا المتفعة ومن يدعى الملك لنفسه في
شيء يقتصب خصما لمن يدعيه قال (ص) هذا القول أقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب
خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بان يقول خصم ابنى أما بدون دعوى الفعل عليه بان
قال مثلا استاجرته قبلك وسألتها اليك لا الى لا ينتصب خصما وبه أفتى (ط) وقال (شيخ)
هو أصح اذا يدعى ملكا لعين كاستعير فلا يكون خصما والمخاضل أن المستاجر ليس
بخصم ان يدعى اجارة أو رهنا أو شراعا أو مشتريا يكون خصما للكل وكذا الموهوب له

الفصل الثالث فيمن يصلح خصما ومن لا يصلح

والى

البلوغ للأنثى ثبت للذكر ثم على قول أبي حنيفة ومحمد وجهه الله تعالى لما ثبت

الخيار لهما بالبلوغ في تزويج غير الأب والمجد فان اختارا النكاح فلهما ٣٧ على النكاح وان اختارا الفرقة وقعت

الفرقة اذا قضى القاضي بالفرقة بينهما وبطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكرًا ولا يعتد الى آخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي بكر يبطل خيارها وان كانت ثيبا في الاصل او كانت بكرًا الا ان الزوج قد بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يبطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وانما يبطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحًا أو بوجدتها فعلًا يستدل به على الرضا وذلك نحو التمكن من الجماع أو طلب النفقة وما أشبه ذلك اما لو اكلت من طعامه او خدمته كما كانت فهي على خيارها وخيار الصغير لا يبطل بالسكوت وانما يبطل خياره بصريح الرضا أو بما يدل عليه من قربان المرأة ونجهزها أو تسليم الصداق اليها وهذا الخيار يبطل بالجهل وتفسير ذلك اذا علمت بالعقد ساعة ما بلغت امكن جهات بثبوت الخيار فسكنت بطل خيارها اما اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار ان علمت وقد كونا تمام هذه المسئلة في فصل اقسام الخيارات من كتاب الفصول ثم اذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ

فالى هذا القول مال (صه) كذا (ذ فقط) وفي (من) بنى على طريق نافذ اوزرع ودفعه الى انسان فخاصه اهل الطريق فبرهن ذواليسدان فلا تدفعه اليه ووكله به هل ينتصب خصمه لهم فلو كان يشك كل ولا تعلم انه طريق الابينة فلا خصوصية بينهم ولو لم يشك كل فهو خصم (ذ) باع منه شيئا فادعى ثالث ان البائع اجر منه المبيع او رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصمًا فلو حضر البائع فبرهن عليه المدعى الا ان تقبل بيئته كذا صرح خواهر زاده وفي (شهي) اجر ثلاث دواب ثم المسالك اجر دابة من غير الاول واما اخرى وذهب اخرى او باع فوجده المستاجر الدواب في ايديهم فلو باع بهم ذواجر بيعهم ولو بلا عذر فلا مستاجر اخذها فلو اخذها فالمشتري يصير الى مضى مدة الاجارة فياخذها أو يفسخ البيع اذا المعقود عليه تغير فيخير وفي الهبة والامارة والاجارة ان يسترد لو كانت الاجارة الاولى معروفة والا فله ان يبرهن على ذي اليد في الشراء والهبة لانه يدعي الملك لنفسه فهو خصم بخلاف المستعير والمستاجر وهي المسئلة الخمسة فلو اخذها ومضت مدة الاجارة فليس له ان يبيعها الا انتقاض قبض الهبة بقبض المستاجر منه والهبة لا تصح الا بقبض كذا (شصل) وقد صرح فيه ان المشتري يكون خصمًا للمستاجر كذا (فظ) وهو خلاف ما ذكر في (خص) ان المشتري ليس بخصم للمستاجر والمرتهن والمشتري شرا جازا هل يصلح خصمًا للمدعي قبل القبض بالاحضرة البائع اجاب (شين) وكثير من مشايخهم قد انه يشترط حضرة البائع وقيل لا يشترط فحصل فيه اختلاف المشايخ وفي دهرى المزهون يشترط حضرة الراهن والمرتهن وقاما

(قوله فصل فيه اختلاف) اقول قد تقر ان حكم البيع بالخيار حكم الرهن لا يختلفان وقد قال في التاتارخانية ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتاب الحمل رجل في يديه رهن والراهن غائب فاراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يجعل له بذلك ويحكم به رهنًا في يديه فالحيلة في ذلك ان يامر المرتهن رجلا غريبًا حتى يدعي رهنه هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بينة على الرهن انه رهن عنده يسمع القاضي بيئته على الرهن ويقضى بكونه رهنًا عنده ويدفع عنه خصوصية الغريب فهذا تنصيص من الخصاص رحمه الله تعالى ان البيئته على الرهن مقبولة وان كان الراهن غائبًا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع في المسئلة الخمسة قالوا وقد ذكر محمد هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسمع البيئته على الرهن وفي بعضها لم يشترط والمشايخ قد اختلفوا فيها بعضهم قالوا لا يشترط حضرة الراهن وما ذكر في بعض المواضع في كتاب الرهن انه يشترط حضرة الراهن وقع غلطًا من الكاتب وجعل هذا القائل مسئلة الرهن نظير مسئلة الوديعة والاجارة والاضاربة فان صاحب اليد اذا اقام بينة ان هذه العين وديعة عنده من جهة فلان او مضاربة أو قصب واجارة فالقاضي يسمع بيئته فهنا كذلك وبعض مشايخنا قالوا في المسئلة روايتان في احدي الروايتين

فان لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج او باختيار المرأة وان دخل بها

ثم اعتقتوه هي صغيرة فاهها
الخيار غير انما ان كانت صغيرة
لا تصرف بحكم هذا الخيار
فمضاوا اجازة ما لم تبلغ فمضاوان
تختار نفسها واجازة بان تختار
زوجها لان هذا التصرف
داثر بين النفع والضرر
والصغير لم يؤهل لذلك وكذلك
وليها لا يملك التصرف بهذا
الخيار لان وليها قائم مقامها
فاذا باشت غيرها القاضى خيار
العتق ولا يخيرها خيار البلوغ
وقوله ولا يخيرها خيار البلوغ
يحمل لا يخيرها لانه ليس لها
خيار البلوغ ويحمل لا يخيرها
خيار البلوغ مع ان خيار البلوغ
ثبت لها خيار
العتق وخيار العتق ينظم خيار
البلوغ لانه اهم من خيار
البلوغ منهم من قال بالاول
وهو الصحيح وهذا لان العقد
صدر عن هو كامل الولاية لان
ولاية المولى على ماله ولاية
كاملة لانها ولاية بسبب الملك
ولا نقصان في الملك فكانت
ولاية كاملة ولا يثبت خيار
البلوغ كما في الاب والجد هذه
الجملة في الذخيرة وفي فوائد
شيخ الاسلام برهان الدين
صغيرة باغت وقد زوجها غير
الاب والجد فاختلفت نفسها
واصحت عند القاضى هل
يشترط ان تقول زوجى ائني
او عى قال يشترط وهل يشترط

كذا (ذ) ويأتى به لو ادعى بيتا على ذى اليد انه اشتراه من فلان الغائب شراء جائزا
وقال يديده انفسه فهو خصم كذا (ش) كذا لو ادعى عليه البيع البات او الرهن
والشترى شراء فاسدا يصلح خصما للادعى اذا قبض المبيع وقبل القبض فالتخصم هو البائع
وحده كذا (فش) وفي المبيع قبل قبضه لا تسمع بيعة المستحق ما لم يحضر البائع والمشتري
اذا الملك للمشتري واليد للبائع فبطلان البيعة فصار كدهوى الرهن وبعد قبضه يشترط
حضور المشتري لا البائع والاخذ بالشبهة نظير الاستحقاق كذا (ذ) وفي (فش) للمستحق
ولاية الدعوى على البائع وان لم يمكن المبيع في يده لانه فاصب والمشتري غاصب
الغاصب ويصح الدعوى على الغاصب وان لم تكن العين في يده لانه يدعى بالفعل
وتعامه في آخر هذا الفصل ويأتى جنسه في فصل شرائط صحة الدعوى ان شاء الله وفي
دهوى المستاجر يشترط حضرة العاقدين اذا الملك للمؤجر وايد الملك للمستاجر فيشترط حضرتهما
كرهن ولو باع يدا فغصب منه قبل تسليمه فالتخصم هو المشتري لو نقد ثمنه او كان مؤجلا
والا فالتخصم هو البائع كذا (فقط) وفي (فش) في ظاهر الرواية تسمع دعوى المشتري
الاول على الثاني فيما يباعه البائع من آخر قبل نقد الثمن اذا اصل ان من كان يدعى
الملك لنفسه ودعا ليدى قول لا بل هو ملكى قد وايد خصمه اكن لا ياخذ العين من يده
بلا تسليم ثمنه غصب اذا من يد مستاجر فدعوى ربه على غاصبه لم يجز ولا حضرة المستاجر
اذا ليد له ودعوى المستاجر على الغاصب بلا حضرة المالك تسمع اذا ملك المنفعة له بعقد
الاجارة فله خصوصته بلا حضرة المالك (جمع) اعاده فوجدته في يد رجل يزعم انه له فهو

تقبل هذه البيعة وفي رواية اخرى القاضى لا يقبل هذه البيعة واليه مال شمس الائمة
السرخسى رحمه الله تعالى كذا لو اقام البيعة انما اوديعته في يده وقد اجاب بهذا في نظائره في
السير الكبير العبد المهرون اذا امر ثم وقع في التهمة فوجدته المرتين قبل التهمة فاقام البيعة
انه رهن عنده لفلان فاخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن اه (قوله ويأتى
جنسه في فصل شرائط صحة الدعوى) اقول وسيأتى في الفصل السادس في شرائط صحة
الدعوى ما انفق باع دار غيره وسلم الى المشتري فادعاه المالك على البائع واراد اخذ الدار
من البائع لا تصح دعواه اذ ليس في يد البائع ولو اراد تضمينه بغصب فقيهه روايتان ولو
اراد اجازة بيعه واخذ ثمنه تصح دعواه كذا (فش) وقوله فيه روايتان اقول الروايتان
بناء على تصور الغصب في العقار وعدمه (قوله اذا اصل ان من كان يدعى الملك لنفسه
الح) اقول رجل ادعى بيتا في يد رجل وقال هو لى اشتريته من فلان بكذا وهو في يدك بغير
حق فواجب عليك تسليمه الى قالوا لا تسمع هذه الدعوى لانه لم يذ كر نقد الثمن ومن
اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان ينفذ لا يكون له ان ياخذ من صاحب اليد الا ان
يدعى الوكالة بالقبض من البائع كذا في الخانية وفيها أيضا ولو آخر ثم باع وسلم بقاء المستاجر
وادعى الاجارة قبلت بيعة على المشتري وان كان الاجر غائبا لان المشتري يدعى الملك
انفسه فمكان خصم الكل من يدعى حقا في ذلك العين اهتأمل

اذا يذ كر نسب المزوج قال على قياس ما ذكر في ادب القاضى يشترط وكذلك في كل خصم

يعتق حتى مات المولى فانه ينتظر ان ٤ حل بضعها للوارث بطل العقد وان لم يحل بضعها للوارث توقف على اجازة

التسليم معلوما بخلاف ما لو حكم بحرية الاصل في القن فبرهن مشترطه على بائعه انه حر الاصل لا يشترط حضرة القن وله اخذ الثمن الموصى له ينتصب خصما للموصى له فيما بيده فلو حكم للاول بالثالث ولم يقبض شيئا هل ينتصب خصما فلو حاصمها الى القاضي الذي حكم للاول بالثالث ينتصب خصما لا لو حاصمها الى قاض آخر (ذ) الموصى له بعين خصم للمدعي ذلك العين بسبب الشراء من الموصى والغريم ليس بخصم للغريم قبض الغريم الاول شيء او لم يقبض والموصى له ليس بخصم للغريم وهذا لو حاصم ان موصى له بالثلث لا غير فان كان موصى له بما زاد على الثلث وصحت بان لم يكن له وارث فهو خصم للغريم وبصير كوارث اذا استعاقب ما زاد على الثلث من خصائص الوارث والمودع او الغاصب او المديون ليس بخصم للموصى له لو كان الذي قبله المسال مقرا بان المسال لليت والمخصم في ذلك وارثه او وصيه ولو قال من بيده المسال هذا مالي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما ولو جعله القاضي خصما يرضى له بثلاث ما في يد المدعي عليه والمخصم في اثبات الوصاية عليه وارث او موصى له او غريم للميت عليه دين او بالعكس وقيل من له دين على الميت ليس بخصم ادعى يبتا في يد رجل بان فلانا الغائب اشتراعتك لاجلي وانك كرفوا ليد البيع تسمع الدعوى وكذا لو كان المشتري حاضرا ينكر الشراء وهذا كمن ادعى يبتا في يد رجل وقال شريته من فلان وفلان شراء منك (ح) قال من رحمه الله لو قال ذواليد قد كنت بعته من فلان الذي بزعمك انك وكلته بشرا لك وفلان غائب فلا خصومة بينهما وبين ذى اليد وكذا لو قال كنت بعته من فلان الذي بزعمك انك شريته منه وهو في يدي حتى يدفع الثمن او قال اودعنيته فلا خصومة بينهما وكذا يثبت بين قوم بارت ادعى رجل انه شري من بعضهم نصيبه وهو غائب واقرت الورثة بنصيبه فيه فبرهن على الشراء لا تقبل ولو قالوا هو لنا واتكروا نصيب الغائب تقبل بينته المدعي جاء بصلة باسم غيره على رجل وقال هذا المسال الذي في هذا الصل باسم فلان عليك قد اقر به فلان لي ولي اليه على ذلك فلو انكر المدعي عليه ان يكون لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم تقبل بينته المدعي لا لو اقر وهو قول من رحمه الله وعن ح رحمه الله انه لا تقبل بينته ولو انكر المدعي عليه ادعى يبتا انه كان لفلان وانه باعه من فلان وانشفيه فقال ذواليد هو بتي ولم يكن لفلان قط فبرهن المدعي على دعواه قال م رحمه الله اما على قولي وهو قياس قول ح فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري لوقبض البيت من البائع وحتى يحضر اجمعا ولم يقبضه وعند من رحمه الله ذواليد خصم ويقضى للشفيع ويدفعه اليه وياخذ الثمن منه وبضعه على يد عدل فيكون ذلك قضاء على البائع والمشتري ولو كان المشتري حاضرا منكر للشراء قال م اتفق بالبيت للشفيع واجعل العهد على المشتري وادفع الثمن اليه جملة (فقط قيت) اخذ لقة ثم ضاغت منه فوجدتها في يد آخر فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعة والفرق بينهما ان الثاني ولاية اخذ اللقطة كالاول بخلاف الوديعة اقول دل هذا على انه لو تعدى ثم ازال التعدى ثم هلكت يضمن لان بيده

الوارث كما اذا كانت موطوءة الاب او حرمة عليه برضاع او نحوه فان اجاز جازوا اذا ابطال بطل وكذا لو باعها المولى قبل الاجازة فان حل بضعها للمشتري بطل العقد وان لم يحل توقف على اجازة المشتري هذا في الامة اما العبد في الاحوال كلها ينوقف على اجازة المشتري والوارث عبد تزوج امرأة بغير اذن مولاه ثم باعه المولى فاجاز المشتري النكاح جاز هذا وعندنا وعند فرج الله لا يجوز وحلى هذا اذا تزوج هي امرأة بغير اذن ابيه فبات ابوه واجازا لم يجاز النكاح ذكر في نكاح النكاح وحل كاتب امة له صغيرة فقبلت جازت العكس كتابة لانها من اهل التصرف فلوز وجهها من انسان بغير اذن لا يجوز لانها التعتت بالحر اترى اذ لو وضعت جاز لانها بحكم صحة الكتابة التعتت بالبالغة هذا حكمها مادامت في الكتابة فلواتها ادت بدل الكتابة وصفت أو اصدقها المولى بعد ذلك تنتقل الولاية الى المولى حتى لو اجازت النكاح لا يجوز ويكون ذلك النكاح موقوفا على اجازة مستأنفة من المولى ولا يقال بان المولى هو للزوج والاجازة اليه فلا يحتاج الى اجازة فيه لانا نقول المولى حين زواجه لم يمكن له عليها ولاية تامة ومند

العتق وتظير هذا اذا زوج

الرجل ابنة أخيه وهي صغيرة وأخوه غائب فانه لا يجوز هذا النكاح الآن يجيز الاخ الغائب فان مات الاخ قبل الاجازة لم يصح هذا النكاح الا أن يجيزه المزوج وكذا في مسئلتنا فان أجاز المولى ذلك النكاح بعد العتق جازولها الخيار اذا بلغت يعني خيار البلوغ لان المزوج غير الاب والمجدوهي حرة صغيرة لا ولي لها غير مولاه وهذه المسئلة من أعجب المسائل فانها مهما زادت من المولى بعد اذات اليه قربا في حق النكاح حتى يملك الاذن في حالة الرق ولا يملك بعد العتق وكذلك المولى يملك الزام النكاح عليها بعد العتق لاجله وهذا عجيب وأجيب من هذا انها لو رحت الى الرق يبطل النكاح الذي باشره المولى وان أجاز المولى الآن هذا ثبت بالدليل والدليل يعمل الغائب ذكر في نكاح الذخيرة واذا زوج الاب أو المجد الصغير امرأة باكثر من مهر مثلها أو زوج الصغيرة باقل من مهر مثلها ان كانت الزيادة والنقصان بحيث يتغابن الناس فيه يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الاب والمجد من الاوابا وما اذا كانت الزيادة والنقصان فاحشا بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي

استبد ما لك لما من عدم الخصومة فبتعديده ظهر انه غاصب فلا يبرأ الا بما يبرأ به الغاصب وفي (ط) يشترط في الشفعة قبل قبض المبيع حصرة البائع والمستري للحكم بالشفعة اذا ملك المستري واليد للبائع فصار كدعوى الرهن والمستاجر ولو استحق العارية يئنة يشترط حضرة المهر والمستهبر وكذا في بعض المواضع في هذه المسئلة اختلاف المشايخ وفي اشتراط حضرة المودع مع المودع اختلافا للمشايخ ايضا وفي دعوى الضياع هل يشترط حضرة المزارعين قبل يشترط وقيل لا وقيل لو كان البذر لهم يشترط لانهم مستاجرون للارض لا للرب الارض لاهم اجراء رب الارض (عده) هذا الوادي مطلقا أما الوادي الغصب على رجل والارض في يد المزارع لا يشترط حضرة المزارع واختلاف المشايخ في اشتراط حضرة فلة داران در دعوى تاجها الوادي نكاح امرأة لها زوج يشترط حضرة الزوج الفاهر ولو ادعى انه تزوج بابتها البكر البالغة من هذا بامرها أو اذ قبض مهرها أو اقر الزوج بالنكاح ولم يدع الدخول يؤمر الزوج بدفع المهر اليه ولا يشترط حضرة المرأة ويصح دعوى النكاح عليها بتزوج والد لها بلا حضرة الوالد اذ ادان يرجع فيها وهب لقن يقض له بغية مولاه لو ما ذو نالا لو محبورا ما لم يحضر مولاه ولو قال القن أنا محب ورؤ قال الواهب لا بل أنت ما ذون صدق الواهب بهينه استعسانا أقول فيه نظر ولو برهن بالقن انه محبور وقال المدعي بل أنت ما ذون وأقام بينة ترد بينته أقول القن لا يخلو اما ان يكون مدعيا او منسكرا فلا بد ان يكون له اليقين او البينة لا مكان فرد قوله وبينته مخالف لقوله عليه الصلاة والسلام البينة

(قوله ولو ادعى انه تزوج بابتها الخ) أقول انما أمر الزوج بدفع المهر اليه لان للاب ولاية قبض مهر البكر البالغة قبل الدخول وقد أقر الزوج بالنكاح فيؤخذ بما قراره وقوله وتصح دعوى النكاح عليها الخ لان حقوق القعد في باب النكاح لا تتعلق بالعاقدة وانما تتعلق بالمعقولة فلو ادعى نكاحها بحضرة والد لها لا يحضرها الا تصح الا ان يكون وكما لا هنا الا ترى الى قوله ولم يدع الدخول اذ لو ادعى الدخول انقطع ولاية القبض ولما دعوى النكاح عليها وهي بالغة فلا تسع الا بحضرة والد لها ولا يتبع عليها بالبلوغ فلو ادعى عليه وهي غائبة انه تزوج بها له في حال صغرها لا تسع لان البلوغ غاطم للولاية وفيد بالبالغة لان الصغيرة يؤمر الزوج بدفع مهرها اليه دخل بها ام لا والمقصود في دعوى نكاح الصغيرة وليها تأمل (قوله وتصح دعوى النكاح عليها) أقول وقد نقلها في البحر عن خزائن المفتين وانما سكتوا عن حكمه وهو الدعوى على والد لها بدون حضورها لانه يرجع الى الدعوى على الغائب وحكمه معلوم عندهم تأمل فلوكا كانت صغيرة في صورة العكس وادعى رجل نكاحها على الاب سياتي ان المختار انه يشترط حضرة الصبي عند الدعوى وفصل قبله بين ثبوت الدين ببشارة الوصي فلا يشترط حضوره وبين ثبوته لا ببشارة فيشترط حضوره والذي يظهر في دعوى نكاح الصغيرة لزوم حضور وليها المزوج لا حضورها تأمل

رسمها الله أن النكاح يجوز
وفي الجامع الصغير عنهما
أن النكاح لا يجوز وروى
الحسن بن زياد عن أبي يوسف
أن النكاح يجوز والتسمية
لا تجوز وذكر في الجامع
الصغير واختلاف المتأخرين
على قولهما قال بعضهم النكاح
جائز والمط والزينة باطلان
وقال بعضهم أصل النكاح
فاسد وهو الصحيح واجمعوا
على أن غير الأب وأبجد لوزاد
أوثق من بحيث لا يتغابن
الناس فيه أنه لا يجوز النكاح
حتى لو أجاز بعد البلوغ لا يعمل
إجازته وفي الأصل واجمعوا
على أن الأب والمجد لوزوج
أمة ابنه الصغير باطل من مهر
المثل لا يجوز زوجه لملك الأب
تزوج عبداً ابنه الصغير ذكر
القاضي أبو جعفر الاستروشي
رحم الله في باب ما يجوز فيه
أمر المكاتب والعبد والذي
من زيادته أن كل من ملك
الاعتاق يملك تزويج العبد لأن
الاعتاق تفويت الرق من
غير بدل كأن التزويج تعيب
الرق ومن لا يملك الاعتاق
لا يملك تزويج العبد بغير بدل
فصار النكاح بمعنى العتق
فكل من ملك العتق ملك
التزويج ومن لا فلا وفي فتاوى
قاضي خان الأب والمجد إذا
زوج الصغيرة باطل من مهر

منها في رواية عنهما العتق فاسد وفي رواية العتق وقوف على إجازة الصغيرة بعد

المدعي واليمين على من أنكز مع إمكان الموافقة فالظاهر عندي أنه ينبغي أن يصدق
القن مع يمينه لأنه ينكر الالذ والأصل في القن هو التجزأ أيضاً الواجب إذا ترك ترك
بمخلاف القن فيجعل البيعة للواهب واليمين على القن حملاً بالنقل والعقل والله أعلم هذا
لو كان القن حاضراً ومولاه غائباً أما العكس فلو كان الموهوب في يد القن لم يكن مولاه
حصماً ولو في يد مولاه فهو خصم ولو قال المولى أودعني هذه الأمانة فقلان ولا أدري
أوهبته له أولاً فبرهن المدعي على هبته فمولا خصم إذا المولى يزعم أن ما في يده
ملكه فينتصب خصماً لمن يدعي أنه ملكه جملة (ط) وفي (ج) من غصب
مالاً وأودعه عند مولاه تسمع دعوى المالك على مولاه ولو كان القن غائباً وتوافقا
أن المال وصل إليه من جهة فقه بخلاف ما لو توافقا أن المال وصل إليه من جهة
قن المدعي أو توافقا أنه مودع من جهة الغائب أما ههنا فالمولى يزعم أن المال
أخذ من قن نفسه والمولى فيما يأخذه من قنه لا يتصور أن يكون مودعاً أو فاضلاً
بل يكون آخذاً على جهة التملك فيصير خصماً كما لو قال ذواليد المال مالك اشتريته
من فلان ولو قال ذواليد هذا المال أودعني قني ولا أدري أهو لك أم لا وصدقه المدعي
أن قنه أودعه وبرهن أنه ماله يحكم له إذا المولى خصم بالمرهذالو كان المال في يده
من جهة فقه أنه أمانو كان من جهة قن المدعي ودبعة أو فاضلاً أو ديناً من قرض أو ثمن
مبيع ذكر من عنده المال أن من حصل المال من جهة هو قن المدعي وصدقه
المدعي لا يؤثر بدفع المال إلى المدعي عينا كان أو ديناً إذا القن هو الخصم فيما في يده هذا
لو أقربان المال من جهة قن المدعي ولم يقر بالملك للمدعي فلو أقربه مثلاً بان قال هذا مالك
غصبه منك فقل صدقه المدعي لا يجبره القاضي على التسليم إلى المقره
لأنهما ما تصادقا على وصوله من جهة الغائب فقد تصادقا على أنه ليس بخصم كما في
المسئلة الخمسة لو قال ذواليد أنه ودبعة فلان أو فاضلاً وصدقه المدعي لا يقتضيه خصماً
وفي (ذ) ما يخالف هذا حيث قال قن أودع عند رجل فليس بمولاه أخذه أطلق

(قوله فمولا خصم) أقول فلو كانت الدعوى على السيد بجناية جناه العبد تسمع
ويكون خصماً لأن المدعي في ضمن ذلك يدعي عليه استحقاق دفعه أو فداء بجنانيته وهو
ينكر فتقبل بيئته وإن لم تكن له بيعة يخلف وهل يخلف على البت أو على نفي العلم مقتضى
قولهم إذا كانت اليمين على فعل الغير فهي على نفي العلم أنه يخلف على نفي العلم وهي واقعة
القن وفي الخاتمة أدعي على رجل أن عبده الصغير تلف عليه شيئاً وأراد القاضي أن
يستخلف المولى كيف يستخلفه أي تخلفه بالله العظيم ما تعلم أن عبداً هذا استهلك كذا
أو بالله تعالى ليس له عليك شيء من هذا الوجه الذي يدعيه قال الشيخ الإمام أبو بكر
محمد بن الفضل مسائل أصحابنا في النوادر مضطربة في هذا الفصل في بعضها يخلف على
نفس الدعوى وفي بعضها يخلف بالله تعالى ماله عليك حق من الوجه الذي يدعي وقد
ذكرنا جنس هذه المسائل في أول هذا الباب

بعدمعتبرة قلنس له الاخذنا لم يحضر القن وهذا اذا لم يعلم المولى ان الوديعة كسب القن
 اما لو علم انها كسبه او علم انها ماله اهنى مال المولى فله اخذه كذا (ش) ويمكن التوفيق
 بينهما بان كلام (ذ) في حل الاخذ لا في الجبر فلا يخالفه اذ يتصور بيعا او ازا لاخذولا
 يصح الجبر على الدفع لو ابي ذواليد لا ترى ان القن يريم ان ياخذ من وديعة كانت لمديونه
 عند انسان ثم ليس للقاضي ان يجبر المودع على الدفع والمسئلة في الخصم (عده) امة
 اشترت سوا واما لا كسبه من بيت المولى واودعته وحلا ضمن المودع لانه مال المولى
 (فشر) قن دفع مال مولاه الى رجل واتر المولى بدفعه ليس له اخذه ولو دفع ذلك الرجل
 اليه لم يجوز ولو انكر المدهى دفع القن اليه وادعى انه ماله كرهه من فله اخذه الا اذا برهن
 ذواليد ان قنك دفع الى فيندفع عنه الدعوى (ش) استعفى عن دفعهينا الى قنه
 تاخذ بك فلان كس امانت تهادين بنده بان كس داروا بقى القن وطالب المولى عينه
 من المودع وتصادقا ان العين ملك المولى فعلى قياس ما في (ج) ينبغي ان لا يملك المطالبة
 لتصادقهما انه وصل اليه من جهة الغائب وعلى قياس ما في (ذ) ينبغي ان يكون له
 المطالبة واجاب والذى ان المودع لو صدق المولى انه ارسل القن للايداع فله المطالبة
 لا لو انكر كذا (ش) اقول لا يخالفه بين (ذج) بما مر من التوفيق (والله اعلم)
 (ذ) ادعى هامة في يد رجل وقال بعثتها اليك مع تلميذي لتصلها فانكر الرفاء كون
 الهامة له لا تصح هذه الدعوى اذا قران العمارة وصلت الى الرفاء من جهة الغير فالرفاء
 ليس بخصم دفع شيئا الى دلال لبيعه فبانه وغاب وادعاه الامر على المشتري واقرانه دفعه
 الى فلان ابيعه ولكنه انكر البيع هل يملك الدعوى لو صدقته ان المامور دفعه اليه
 لا يملك الدعوى لتصادقهما على وصوله اليه من جهة الغائب ولو برهن ذواليد انه شره
 من وكيله تندفع الدعوى الوكيل بالخم من جهة الغائب واودع عند غيره ومات فذو
 اليد يكون خصما لكل من ادعاه الا ان يبرهن ان فلانا الغائب دفعه الى الميت الذي
 دفعه الى وغاب فيخرج من الخصومة والا لا يجعله وصيا الا في هذا وعلى قياس قول ح
 رحمه الله يصير وصيا في كل شيء كذا (ذ) اقول لو برهن انه وصل اليه من الغيب ينبغي
 ان يخرج من الخصومة وان لم يذ كر الدافع الى الميت على ما هو مقر في المسئلة الخمسة
 فلا وجه له للمصر بقوله الا ان يبرهن الخ (والله اعلم) (فشر) باع قنبا بقر فاراد رد القن
 بعيب لا يشترط حضرة القن الاخر وكذا لو اشترى قنين فاودع احدهما بعيب لا يشترط
 حضرة القن الاخر سواء رد بقضاء او برضا او بصح الرذ وتو لم يكن المعيب حاضرا ايضا
 وهكذا لو استحق احدهما لا يشترط حضرة الاخر علق طلاق امرأته بتروجه عليها
 فبرهنت انه تزوج عليها فلانة الغائبة عن المجلس هل سمع حال غيبة فلا نفقة فيه روايتان
 والاصح ان لا تقبل (ط) مات وترك اشياء يمكن نقلها او دينه محيط ولا وارث ولا
 وصي فالقاضي ينصب له وصيا لبيع له تركته ولا يشترط احضار التركة انصب الوصي
 وهل يشترط احضارها لا ثبات الدين قبل يشترط قبيل لا ادعى شيئا على صبي حجر عليه وله
 وصي حاضر لا يشترط حضرة الصبي كذا ذكر بلا فصل (نط) لو وجب الدين بمباشرة هذا

النكاح بعهر المثل وفي متفرقات

نكاح المحيط للرجل أن يزوج
 أمنا بانه الصغير من صدا بانه
 الصغير وفي نوادر بشرع أبي
 يوسف رحمه الله الوصي زوج
 أمة الميتم من صدا اليتيم وكذا
 الأب وذ كرسد الاسلام أبو
 اليسر في باب نكاح العبد من
 المدسوط الأب والوصي
 والقاضي يملكون تزويج أمة
 الصغير وهكذا المكاتب
 والشريك المفاوض يملكان
 تزويج الأمة لأن تزويج الأمة
 تكسب وهو لا يملك كون
 التكسب ولا يملك كون تزويج
 العبد إلا من يملك اعتاقه واما
 العبد المأذون له في التجارة
 والوصي المأذون والمضارب
 والشريك شركه كعتان
 لا يملكون تزويج الأمة من داني
 حنيفة ومحمد وجهما الله
 وعند أبي يوسف رحمه الله
 يملك كونه أبو يوسف يقيس
 النكاح على الإجازة وهما
 فرقا بين النكاح والإجازة
 والفرق يعرف في هذا الباب
 أيضا الأب والوصي هل يملك
 تزويج أمة اليتيم من صده في
 القياس نعم وفي الاستحسان
 لا في نكاح الفتاوى الصغيرى
 الصبي اذا تزوج أمته ثم بلغ
 فأجاز لان لهذا العقد مجيزا
 وقت وجوده وبمثله لوزوج
 عبده ثم بلغ فأجاز لا يجوز في
 باب المأذون في مجالس القاضي

أبي جعفر الاستروشنى القاضي لا يملك تزويج العبد والأمة للغائب والمجنون والصبي وله ان

يكاتبهما وان يبيعهما ذكر
 لا رواية عن اصحابنا المتقدمين
 فيه ولا عن اصحابنا المتأخرين
 قال الفضلي رحمه الله على
 قياس مسألة التخصير ينبغي ان
 لا يجوز النكاح بلا خلاف وفي
 فتاوى ابي الليث رحمه الله
 غير الاب والجدا اذا زوج الصغير
 من غير كفء ثم ادركت
 فجازت لا يجوز لان هذا
 النكاح لم يكن موقفا لانه لم
 يكن له مجز لان نكاح هؤلاء
 من غيره كفء لا يجوز ذكر
 في الجامع الا صغيرا غير الاب
 والجدا اذا زوج الصغير من غير
 كفء لا يقدر على مهرها ونفقتها
 فاكثر مشايخنا قالوا ان النكاح
 فاسد وقال بعضهم جائز
 والصحيح الاول وقال الفقيه
 ابو جعفر المندوفي رحمه الله
 اذا كانت الصغيرة فقيرة
 والزوج قادر على نفقتها جاز
 النكاح وان كان لا يملك مقدار
 مهر مثلها لان الصغيرة
 مضطرة الى النفقة وان كانت
 غنية لم يجز النكاح اذا كان
 لا يملك مهر مثلها الا ان يكون
 له شرف من وجه آخر يقابل
 شرف المال ويزيد عليه نحو
 العلم وشرف بيت النبوة فيجوز
 النكاح وعلى هذا القول قالوا
 بان الكبيرة اذا زوجت نفسها
 من رجل لا يملك مقدار مهر
 مثلها الا ان له شرفا من هذه

الوصي لا يشترط اصدار الصبي ولو وجب لا يباشرة كالاتى ونحوه يشترط احضاره
 (بق) ادعى على صبي محبوس ما لا يملكه او نصب الوصي له المدة في بيته حاضرة يشترط
 حاضرة الصبي لانه اذا ثبتا فعليه ويحتاج الشهود الى الاشارة ولو لم يكن يحضر معه ابوه
 او وصيه او ذوي ههنا ما ثبت وان لم يكن له اب او وصي وطلب المدعي ان ينصب له وصي
 ينصب له القاضي وصيا له لكن يشترط حاضرة الصبي لنصب الوصي وقال بعض المتأخرين
 حاضرة الصبي عند الدعاوى شرط سواء كان الصبي مدعيا او مدعى عليه والصحيح انه
 لا يشترط حاضرة الاطفال الرضع كذا (ظ) وفي (ف) لا يشترط حاضرة الصبي
 لنصب الوصي بل يشترط ان يكون القاضي عالما بوجود الصبي وان يكون الصبي في
 ولايته قال وهذا دليل على انه لا يشترط حاضرة الصبي عند الدعاوى والقضاء ولو كان
 المختار انه يشترط حضرته عند الدعوى اقول دل على ان حضرته ليست بشرط لنصب
 الوصي وهذا لا يدل على انه لا يشترط حضرته عند الدعوى اذ لا ملازمة بينهما لا مكان
 نصب الوصي لمحض التركة وضبطها بالاشياء من الدعوى والله اعلم (ط ذ) ادعى ديننا
 على الميت وله ورثة تصاريفه في حاضرة الواحد برهن على افلاس المعبوس لا يشترط
 لسماعها حاضرة رب الدين ولكن ان كان رب الدين او وكيله حاضرا يطلقه القاضي
 بحضرته والا يطلقه بكفيل لو طلب الغرماء من القاضي بيع فن ماذون لدينهم لا يبيعه
 الا بحضرة مولاه فرق بين رقبته وكسبه فان كسبه يباع بغية المولى ولو شهدا على فن
 ماذون بنصب او با تلاف ودية او باقراره او شهدا ببيع او اجارة او شراء ومولاه غائب
 تقبل ولو كان مكان الماذون محبوسا والباقي بحاله تقبل عليه لا على المولى فيؤاخذ به بعد
 عتقه واو كان المولى حاضرا مع القن في الغصب والاتلاف يقضى على المولى وكذا في
 اتلاف امانة وبضاعة يقضى على المولى عند من رحمه الله وهند ما يقضى على القن
 لا على مولاه فيؤاخذ به بعد عتقه وفي الاقرار لا يقضى على مولاه حاضرا او غاب ادعى على
 آخر انه قاتل فن له قهته كذا برهن عليه مع غيبة القن تقبل لو كان القن ميتا او
 صغيرا لا يبرهن عن نفسه والا فلا الا بحضرة القن ادعى انه فقاعين برذونه وقهته محسنا
 وبرهن تقبل واو كان برذونه غائبا والصبي الماذون كفن ماذون تقبل الشهادة عليه
 بما هو من ضمان التجارة ولو كان من اذن له غائبا جله (ذ) وفي (ف) الصبي الماذون
 لو ادعى على آخر ما لا يشترط حاضرة وصيه وكذا قن ادعى على آخر ما لا يشترط
 حاضرة مولاه اذيد القن معتبرة (ذ) ادعى برحا في دابة او خرقاتي ثوب لا يشترط احضار
 الدابة والثوب لسماع البيعة اذ المدعي في الحقيقة الجزاء الفاسد منها للمضارب يبيع
 قن المضاربة اذا ركب دين سواء حضر رب المال او غاب اذله التصرف ولو استحق مال
 المضاربة فلو فيه ربح فالمضارب خصم بقرضه ولا يشترط حاضرة رب المال في هذا
 القدر ولو لا ربح فالمضارب رب المال لا المضارب شري الدار وكالة وقبضه الشفيع اخذته
 مع غيبة الموكل او وكيله ولو لم يقبضه لا ياخذ الا بحضرة الموكل او وكيله وبحضرة البائع او
 وكيله قال تعالى هذا الواستحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا يشترط حاضرة الموكل للحكم

الجهة يجوز النكاح وليس للاولياء حق التفرق كذا ذكر في نكاح

الجماع الأصغر وذكور في الذخيرة أن القدرة على التفتيش شرائط الكفاءة ٥٥ إذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح

للجماع أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع لا تعتبر القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر والله أعلم ذكر في الهداية ومن زوج ابنته وهي صغيرة هذا الزوج ابنه وهو صغير أمه فهو جائز وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الأعراس من الكفاءة المصلحة تفوقها ومندهما هو ضرر ظاهر لعدم الكفاءة فلا يجوز وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين غير الأب والمجد اذا زوج صغيرة من رجل كان جده معتق قوم أو لم يكن مسلما في الأصل وإنما صار مسلما وللصغيرة آباء أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة وأجارت النكاح لم يجز لأن هذا نكاح لم يكن له مجيز حال وقوعه فلم يتوقف ولا نفقة الا حازه وكذا لو انعقدت الكفاءة بسبب آخر لا ينعقد نكاح غير الأب والمجد وذكر في الذخيرة وأحاله إلى فتاوى أهل مصر قند رجل زوج أخته وهي صغيرة وهو وليها من صبي ليس له طاعة للمهر وقبل أن يولد النكاح وهو في جازلان الصغير بعد غيبا في المهر بغناه الأب ولا بعد غيبا في النفقة بغناه الأب لأن العادة أن الأب يمتثلون المهر من الأبناء ولا يمتثلون النفقة وفي فتاوى الفضلي مثل عن العم اذا زوج الصغيرة من صبي صغير لا مال له ولا يملك مال كبير ولا صغيرة مال كبير هل يكون هذا كفوا لها

به للسحق لقيام الوكيل مقامه كما بينا شهدا على فائب انه طلق امراته هذه ثلاثا لا تقبل ولو كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل وكذا الشهادة انه اعتق أمته وهي غائبة تقبل إذا المرأة والأمة لو حضرا وكذا الشهادة لم ياتفت إلى تكذيبهما وكل من لا ياتفت إلى تكذيبه النسوة ولا يسأل به حضرا ولا ادعى من مبيع لم يقبض بشرط حضرة المبيع عند الدعوى ليثبت البيع عند القاضي إذا لم يبيع لم يتم بعد عدم قبضه وفي من المقبوض لم يلزم احضار المبيع لانه في الحقيقة دعوى الدين كذا (فئ) وفيها المشتري لو ادعى تسليم المبيع لا تسمع ما لم يحضر الثمن لو لم يؤجل فإذا احضر يجبر البائع على احضار المبيع وكذا لو ادعى تسليم الثمن المستاجر محتجا باننا فسخنا الاجارة لا تسمع حتى يحضر مال الاجارة يعني لو مقبوضا وكذا لو ادعى رد الرهن من المرتهن لا يجبر على احضار الرهن ما لم يحضر الرهن قدر الدين وفيها احضار التركة ليس بشرط لا ثبات الدين لكن اذا ثبت ليس له هذا البتة الا با ثبات التركة ولا تثبت الا بالاحضار لانه شرط في اثبات النفي ويكتفى احضار قدر الدين لمحصل الغرض دعوى القتل الخطأ على القاتل تسمع والبتة عليه تقبل بغية العاقلة كذا من (شيخ) دعوى الدية على العاقلة بغية القاتل هل تصح فعلى قياس ما كتبه من محاضر (بخ) في آخر الفصل السادس من هذا المجموع ينبغي ان لا تصح دعواه كل الدية عليهم ينظر ثمة وذكر في المحاضر والجلالات ما هو رواية للمعكي عن (شيخ) وحاصل صورة المحضر ادعى هذا على هذا انه قتل أباه هذا خطأ ووجب دية القتل على هذا وعلى عاقلة وهي عشرة آلاف درهم فضا وألف دينار أجر جيدا ومائة من الأبل ووجب على هذا وعلى عاقلة اداء هذه الدية الى هذا كذا ذكر المتقدمون قال حماد الدين في فصوله وزاد اثمة زمانا في صورة كتابة هذا المحضر امد قوله الى هذا في ثلاث سنين متواليات في كل سنة ثلث هذه الدية المذكورة (فئ) فصب قنابره من عليه آخر انه فقه فقضى له ثم المنصوب منه برهن على فاصبه ان القن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غيره ذي اليد انك غصبته متى يسمع في حق الضمان الا يرى ان دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كان العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن المنصوب منه على المقضى له ان هذا القن ملكي تقبل وكذا لو برهن عليه ان القن ملكي غصبه مني فلان تقبل (صل) دعوى الغصب على غيره ذي اليد تقبل لا دعوى الملك (ج) فصب شاة قذبحها حق لم يقطع حق الملك فاستعقت يرا الغاصب اذا استحق من الغصب وتمسكه ياتي في مسائل الاستحقاق وهذا يخالف ما مر في (فصل) كذا ذكر حماد الدين في فصوله اقول نعم كن الموافقة بان كلام (ج) فيما اذا

(قوله فعلى قياس ما كتبه من محاضر (بخ) في آخر الفصل السادس من هذا المجموع) اقول وهي في آخر الفصل الرابع من هذا (قوله دعوى الغصب على غيره ذي اليد تقبل الخ) اقول وفي البرازية ذكر السرخسي رحمه الله تعالى ان دعوى الغصب على غيره ذي اليد مقبولة ودعوى الملك لا

كفو لانه بعد غنيا بغناه
 آية ولم يفصل بين المهر والنقعة
 قال صاحب الذخيرة رحمه الله
 وقول من قال انه كف لها عجب
 الي ما جعل زوج ابنته الصغيرة
 من رجل على فان انه مصلح
 لا يشرب الخمر فوجده الاب
 شريه مامدنا وكبرت الابنة
 وقالت لا ارضى بالنكاح ان
 لم يعرف ابوها بشرب الخمر
 وكان غالب اهل بيته صالحين
 فانكاح باطل اي يطل وهذه
 المسألة بالاتفاق والمسألة
 المختلفة بين أي حنفية وصاحبيه
 رحمهم الله تعالى فيما اذا علم
 الاب ان الزوج ليس بكف
 لها ومع هذا زوجها منه على علمه
 انه ليس بكف علم انه تامل غاية
 التامل وعرف هذا العقد
 مصلحة في حقها اما هنا ظنه
 كفو فالظاهر انه لا يتامل نظيره
 السكران اذا قصر في مهر ابنته
 لا يجوز والصاحي لو فعل ذلك
 يجوز لان الظاهر من حال
 السكران انه لا يتامل ومن حال
 الصاحي انه يتامل وفي فتاوى
 القاضي الامام فخر الدين السكران
 اذا تزوج ابنته الصغيرة وقصر
 في مهر مثلها قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 لا يجوز اما الصاحي لو فعل ذلك
 يجوز عند أي حنفية رحمه الله
 تعالى خلافا لما والسكران
 ليس من اهل الرأي والمشورة
 فلا ينبغي تقديمه على الصغيرة باقل من مهر مثلها وان زوجها الصاحي من غير كف لا يجوز في قول صاحبيه

لم يثبت انه ملك المصوب منه فلا يخافه والله اعلم (فيما يحدث بعد الدعوى) ادعى دارا
 فبرهن المدعي عليه انه كان ملكا لي بعت من فلان منذ شهر وسلمته ثم اودعني وخاب فلو
 صدقه المدعي او علم به القاضي تندفع الخصومة والا فلا وعلم القاضي فوق نه سديني
 المدعي فلو لم يتعرض للبيع من فلان وقال اودعني فلان تندفع الخصومة اقول ينبغي ان
 يستوى التعرض للبيع وعدمه في ان لا تقبل البينة اذ بينة البيع لم تقبل لما فيه من الحكم
 على الغائب وفي بيعة الايداع حكم للغائب وهو لا يجوز ايضا فان قيل بيعة الايداع تعتبر
 في دفع الخصومة وقصر اليد لا في اثبات الملك للغائب يقال فلو كان بينة البيع كذلك
 فتعتبر في دفع الخصومة وقصر اليد لا في اثبات البيع واذا لم تقبل بيعة على البيع
 والايداع من فلان يحكم عليه فلو حضر الغائب بعد ما حكم للمدعي فبرهن ان الدار
 ملكه سأل القاضي من أي وجه يملكه فلو لم يبين شيئا قبل بيعة مولو قال ملكه بشرا من
 ذي اليد لا تقبل بيعة على ذلك اذا حكم بالملك المطلق على ذي اليد حكم على من تلقى
 الملك من جهته هذا لو حضر بعد الحكم اما لو حضر قبله فلو برهن على الملك المطلق صار
 الغائب مع المدعي كخارجين ادعى ما ملكه كما مطلقا ولو ادعى الشراء من ذي اليد منذ شهر
 وبرهن عليه تقبل بيعة في دفع بيعة المدعي على المدعي عليه لما بين انها قامت على غير
 خصم ويقال للمدعي اعد بيعة على الحاضر اذ بطلت بينتك الاولى في هذا اذا ادعى المدعي
 ما كان مطلقا اما لو ادعى انه شراء من ذي اليد منذ سنة ولم يقبضه وقال ذواليد بعت من فلان
 منذ شهر وسلمته ثم اودعني وخاب فلو صدقه المدعي او علم به القاضي فلا خصومة بينهما
 والا يقضى ببيعة المدعي ثم لو حضر الغائب لاسمع دعواه لو ادعى كازعم ذواليد اما لو
 ادعى ملكه مطلقا او الشراء من ذي اليد قبل شراء المدعي سمع فلو حضر قبل الحكم
 فبرهن على ما قال ذواليد سمع في حق دفع بيعة المدعي على ذي اليد اقيامها على غير
 الخصم فالمدعي يعيد بيعة على الحاضر فلو اعاد كان هو أولى والا فلا يقضى له بشي ولو
 حضر قبل الحكم ولم يعد البيعة على ما قال ذواليد الا انه صدق ذواليد فيما قال لا تندفع
 خصومة المدعي عن ذي اليد على ما ادعى هذا كله لو باع قبل الدعوى اما لو باع بعد
 الدعوى بان ادعى ثم قاما من عند القاضي ومكنا زمانا ثم تقدمنا الى القاضي فبرهن المدعي
 انه له فقال ذواليد انه كان لي بعت من فلان بعد ما قننا من عند القاضي او وبتته منه وسلمته
 ثم اودعني وخاب فلو صدقه المدعي او علم به القاضي او برهن ذواليد على اقرار المدعي
 بذلك تندفع الخصومة والا فلا وكذا لو اقام المدعي شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي
 فباعه فهو على هذه الوجوه وهذا بخلاف ما لو اقام المدعي شاهدين قبل ان يحكم قانما من
 عند القاضي وباعه الى آخر فان الخصومة لا تندفع ولو صدقه المدعي او علم به القاضي
 ولو اقر بالدار لغيره بعد ما اقام شاهدا واحدا او شاهدين قبل الحكم بطل اقراره ولا تندفع
 به الدعوى فلو جاء المدعي بالشاهد الاخر او ظهرت عدالة الشاهدين والدار في يد المقر
 بعد القاضي يحكم على اقراره في حق الدعوى واقامة البينة اما هل يجوز بيع المدعي
 عليه بعد الدعوى قبل اقامة البينة او بعد اقامتها قبل الحكم ذكر (في ط) ايضا ادعى

دارا بيد آخر فطوبى بالبينة فقاما من عند القاضي قبل إقامة البينة أو بعد إقامة شاهد واحد فباع ذوا اليد الأيمن رجل قبيلة شيخ حتى لو برهن المدعي على المدعي عليه بعده وقد علم القاضي بالبيع أو أقربه المدعي فلا خصومة بينهما ولو كان الدار بيد المدعي عليه ولو أقام المدعي شاهدين فعلا ولم يقض القاضي بينهما بشهادتهما فقاما من عنده فباعه لا يصح بيعه حتى لو تقدم إلى القاضي بعده فله أن يحكم بتلك البينة على المدعي عليه وإن أقربه المدعي أو علم به القاضي فرفق بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين في ظاهر الرواية ومن س رحمه الله أنه سوى بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين وأبطل بيع المدعي عليه وهبته في الفصاين (كهم) تحاصم رجلان في سلعة ولم يقدمه إلى القاضي حتى باعها المدعي عليه جاز وبعد التقديم إلى القاضي لا يجوز إلا إذا علم أنه ترك الخصومة ولو باعها بعد التقديم إلى القاضي قبل إقامة البينة فأودعها المشتري أيا هو برهن عليه لا تقبل ولو باعها بمحض من القاضي أو أقر المدعي بالبيع فلا خصومة بينهما ولو باع بعد إقامة البينة بمحض من القاضي لم يجز بيعه وهو خصم أقول بعد التقديم قبل إقامة البينة لو باعه بمحض من القاضي ينبغي أن لا يجوز فيكون خصما على ما قال من أن يبيعه بعد التقديم لا يجوز (م) برهن عليه المدعي فباعه المدعي عليه أو وهبه قبل الحكم قال لا أجزيه ولا هبته قال أبو الفضل هذا خلاف جواب الأصل وفيه بيعه قبل البينة يجوز ولو برهن ثم باعه فلو قدرت على المشتري إبطال البيع ولو لم أقدر عليه وهذلت البينة خبرت المدعي لو شاء لأخذ من البائع قيمته ولو شاء وقف الأمر حتى يقدم المشتري (ف) ثم أضاف استعنته رجل وبرهن فقبل الحكم المستحق رد المشتري القن على بائعه بعيب بقضاء شرائطه لا يندفع عنه دعوى المدعي لأنه لما برهن عليه صار خصما فلم يجز له إخراج القن من ملكه ولو أن المستحق لم يبرهن والباقي بحاله تندفع الخصومة عن المشتري فلم يصح خصما بعد لأن أكثر ما في الباب أن البائع فاصب والمشتري فاصب الفاصب فاصب البائع فاصب يبرأ بالرد إلى الفاصب الأول لو ثبت رده ببيته كذا هنا وفيه ادعى فقبل البينة دفعه ذوا اليد إلى آخر فقال للمدعي هو ملك فلان ودفعته إليه فادع عليه لا يجبر المدعي عليه على إحضاره إذ مجرد الدعوى بدون إقامة البينة لم يصح خصما فلم يتعلق به حق المدعي ولو أقام شاهدا واحدا لا يملك الدفع إلى غيره إذ صار خصما وفيه لو ادعى وقال ذوا اليد بينهما فلان وكان ملكي وهو محبوس في يدي بثمن وبرهن لا يسمع لأنه لما أقربانه كان ملكي فظهر أنه خصم فلا يمكنه إخراج نفسه من أن يكون خصما

(الفصل الرابع في قيام بعض أهل الحق من البعض في الدعوى والخصومات)

(ذج) باعه نصف القن وأودعه نصفه فاستحق نصفه فالمشتري ليس بخصم لو برهن على ما كان من البائع إذ يبيع كل بائع بالغ ينصرف إلى ملك نفسه فظهر أن المستحق هو

(الفصل الرابع في قيام بعض أهل الحق من البعض في الدعوى والخصومات)

لا يجوز عند الكل ورأيت في فوائد صاحب المحيط الأب إذا وكل رجلا بزواج ابنته الصغيرة فتزوجها ولو كبل من غير كف هل يجوز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كما يجوز لزواج الأب لا رواية لهذا في الكتب وقيل يجوز وقيل لا يجوز ذكر في نكاح الفتاوى الصغيرة القاضي إذا زوج الصغيرة من ابنه كان باطلا ورأيت في فتاوى الفضلي القاضي إذا زوج بنته صغيرة من ابنه أن جعل إلى القاضي تزويج الصغير ينظر إن كان الابن صغيرا لا يجوز بل خلاف بين علمائنا وإن كان الابن كبيرا جاز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يجز عندهما وفي واقعات الناطق القاضي إذا زوج البنت من نفسه لا يجوز نكاحه القاضي إذا زوج الصغيرة من نفسه كان هذا نكاحا غير ولي لأن القاضي رعية في حقها وإنما الحق للذي فوقه وهو الوالي والوالي في حق نفسه رعية أيضا وكذلك الخليفة في حق نفسه رعية أيضا وفي بعض الفتاوى وفي فتاوى القاضي الإمام طهيري الدين إذا زوج غير الأب والجدة الصغيرة والصغيرة فلا احتياط إن يقدرون من مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية تجوز أن يكون في التسمية نقصان لا يصح الأول

وبعض الثاني هو المثل وهكذا ذكر المثل في الخمس وزاد معنى آخر وقال لأن الزوج لو كان حافيا بطلاق امرأة تزوجها

تلقظان تزوج امرأة أو تلقظ كل امرأة تزوجها ينفق ٤٨ النكاح مهر المثل وإن كان الزوج أباً أو جداً كذلك عند أبي يوسف

والودعة والمودع ليس بخصم ولو شري نصفه من رجل ثم أودعه نصفه آخر كان خصماً
للدعي لشيوخ المستحق إذا كل من البائع والمودع تصرف في نصفه الشائع الذي في يده
ولاسبيل إلى ترجيح أحدهما بالاستحقاق فشاخ إلا أنه لا يقضي بنصف الودعة إذا
لا خصم فيه ويقضى عليه بنصف ما شراه وهو الربع ويرجع المشتري على بائعه بنصف
الثمن إذا استحق نصف المبيع وهو ربع الثمن ويوفى الربع الآخر إلى أن يحضر
الغائب (في) من س رجه الله ادعى بدينه فقال نصفه لي ونصفه لفلان وقال ذو اليد
نصفه لي ونصفه لفلان فبرهن المدعي أن له نصفه يقضى له بالنصف ويكون النصف
الباقى بين ذي اليد وبين من أخوله بالتصف نصفين ادعى صدقة أو هبة أو رهناً من
رجل إلى أحدهما فغائب والداري يد المحاضر وأهل الغائب وهم مقرون بتصيب الغائب
فبرهن على ذلك وعلى القبط لم يجز في قياس قول ح رجه الله وقال س رجه الله
أقضى بنصفه فبرهنه قوم في الصدقة والهبة فإذا قدم الغائب قضيت عليه وأما الرهن
فلا يقضى على المحاضر بشئ حتى يقدم الغائب فإذا قدم كلف أن يبرهن بحضورهما
(ط) برهن أنه شري يتيامن نفره ويدهم وبهضهم غائب والمحاضر مقر للغائب بنصيبه
جأحد للمبيع لا يحكم إلا على المحاضر في حصته عند ح وس رجهما الله وبرهن على أصله أن
المحاضر لا ينتصب خصماً عن الغائب في مثله فلا يكون الحكم على المحاضر حكماً على
الغائب إلا ترى أن البائع لو واحد أو المشتري حاضر وغائب فالمحاضر لا ينتصب خصماً
عن الغائب و س رجه الله ففرق بينهما بأن المشتري لو توحيد وتثنى البائع لا يتهدى
الحكم على الغائب بخلاف مكسه والفرق أن البائع لو تثنى فحق البائع غير متصل بحق
الآخر إذا الصفة متفرقة لا يرى أنهما لو تعايلما رجلاً بالبائع فقبل نصيب أحدهما
فله ذلك فلا ينتصب المحاضر خصماً عن الغائب وأما لو تثنى المشتري فحق المحاضر
متصل بحق الغائب إلا ترى أنه لو باع من اثنين فقبل أحدهما لم يصح بخلاف أن ينتصب
المحاضر خصماً عن الغائب هذا إذا أقر المحاضر بنصيب الغائب أما لو جده فيقض
بالبيت كله للمدعي أما نصيب المحاضر فظاهر وأما نصيب الغائب فلا أن ذا اليد ينتصب
خصماً في نصيب الغائب حيث جعل ملكه فيه والمدعي ينتصب خصماً عن الغائب
في إثبات الملك له في نصيبه إذا لا يتوصل إلى إثبات ملكه على المحاضر في نصيب
الغائب إلا بإثبات الملك للغائب ثم بإثبات الشراء عليه (ن) عن م ر ح فبرهن
برهن على رجل أنه باعه هو وفلان الغائب فتابكذاية قضى على المحاضر بنصف غنمه لا على
الغائب إلا أن يحضر ويبيد البينة عليه ولو كان قد ضمن كل منهما ما على الآخر من
الثمن جازية قضى عليهما ولا حاجة إلى إعادة البينة على الغائب أقول على قياس قول
ح ر ح ينبغي أن يكون كذلك وأما على قياس س ر ح فينبغي أن يقضى عليهما
في الأول أيضاً ما برهن أنه لا فرق له في تعدد الشاري ومساواة (ط) برهن عليه في و فلان

(قوله نصفه آخر) أقول بالرفع فاعل أودعه

وتحدد وجهه ما الله تعالى للوجه
الأول وعند أبي حنيفة رجه
الله تعالى للوجه الثاني رجل
زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير
لرجل صغير أمره وقيل أبو الابن
يقع امرأته ثم مات أبو الصغيرة
قبل إجازة الزوج بطل النكاح
لأن أبا الصغيرة كان يملك فسخ
هذا النكاح الموقوف فكان
موته فيسبب الفسخ بمنزلة الفسخ
كالمرأة إذا زوجت نفسها من
رجل غائب وقبل عن الغائب
فصلى كان للمرأة أن تفسخ
النكاح وموتها قبل قبول النكاح
يكون فسخاً كذا هنا كذا ذكر
في فتاوى القاضي الإمام شرف
الدين وهكذا ذكر القاضي
الإمام ظاهر الدين هذه المسألة
في فتاواه ثم قال وكان ظاهر الدين
المرخيناني رحمه الله يقول
لا يبطل النكاح بموت الأب
لأن موته يقرر النكاح كالمشتري
بالمختيار إذا مات في مدة الخيار يقرر
أبياً ح لأنه يبطل وكذلك إذا
مات أحد الزوجين قبل الدخول
والخلاوة يقرر النكاح ولا يبطل
والمسئلة منصوص عليها في
المنتقى أنه لا يبطل النكاح ذكر
في فتاوى أبي الليث رحمه الله
إذا زوج ابنته الصغيرة من رجل
غائب وقبل عن الغائب أبوه
مات أبو الصغيرة قبل أن
يجزى الابن النكاح بطل النكاح
وفي نوادر ابن سماعة عن أبي

وينظر في متفرقات نكاح المييط -
رجل زوج وليته فردت النكاح
فادعى الزوج انها صغيرة وادعت
هي انها بالغة فالقول قولها
ان مكانت مراقة والبينة
بينهما ايضا كذا ذكره في
فتاوى القاضى ظهير الدين
رحمه الله و ذكر فيها ايضا سئل
شيخ الاسلام ابو الحسن عطاء
ابن حزة السعدي رحمه الله عن
ابى الصغيرة اذا تزوجها من صغيرة
وقبل ابوه له وكبر الصغير
و بينهما قضية منقطة فو قد كان
التزويج بشهادة القسمة هل
يجوز للقاضى ان يبعث الى
شافى المذهب ليطلب هذا
النكاح بهذا السبب قال نعم
والقاضى الحق ان يفعل ذلك
بتفقه اخذ بهذا المذهب
وان لم يكن مذهبه قال القاضى
الامام يدعى الدين رحمه الله
وعندى ان هذا قول ابى حنيفة
رحمه الله بناء على ان القاضى
اذا قضى بخلاف مذهبه نفذ
عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا
لهم وفى فتاوى القاضى الامام
نفر الدين صبي تزوج بالغة
وغاب فلما حضر تزوجت المرأة
بزوج آخر وقد كان الصبي أجاز
ذلك النكاح بعد بلوغه فان
كانت المرأة تزوجت بزوج آخر
قبل اجازة الصبي جاز النكاح
الشافى لانها تملك الفسخ قبل
اجازة الصغير وان كان النكاح
مهر المثل او بما يتعاقبان الناس

الغائب اشترى بانهذا منه بكذا او قد نأتمه فعلى قياس قول ح وح يحكم للحاضر بنصفه
فاذا قدم الغائب كلف اعادة البيعة على قياس قول س وح يحكم بكاه الحاضر والغائب
ويدفع الى الحاضر نصفه ويودع الباقي عند ثقة ولا يقسم حتى يحضر الغائب فلو جحد
الغائب الشرا بطل نصيبه فيه وجاز نصيب الحاضر وهذا بخلاف و ذكر المسئلة فى
(س) وقال تقبل فى حق الحاضر لا فى حق الغائب ولم يذ كر خلافا (س) عن س وح
قال فواليد هو لى ولفلان بنى وارث وقال المدعى هو لى والغائب غيره من سميت به بنى وارث
غير من المدعى ان نصفه له يقضى له بر بعه اذا انصف الذى هو فى يد الحاضر هو بين
المدعى وبين من زعم انه شريكه نصفان ولو قال المدعى نصفه لمن سميت ونصفه لى فبرهن
يقضى له بالنصف ولو قال فواليد نصفه لفلان وهو دفعه الى والنصف الاخر لا أدري لمن
هو فقال المدعى نصفه لمن ذكره كما قلت والنصف الاخر لى وبرهن لا تقبل حتى يحضر
فلان الغائب الدافع وفيه عن س وح يسده دار باع نصفه من رجل غير مقسوم
واشده بالقبض وباع النصف الاخر من آخر ثم استحق رجل نصف الدار فهو خصم
للمشتريين جميعا ياخذ من كل واحد نصف ما يسده و بايها تطرف فهو خصم ياخذ منه
نصف ما يسده ولو اجاز بيع الاول لم يجعل بينه وبين المستحق خصومة ولو باع نصفه من
رجل غير مقسوم وقبض المشتري فالمدعى خصم للمشتري والباثم و ياخذ من كل واحد
منهما نصف ما يسده ولو قال البائع انا سلم اليك ما يسدى من الدار وهو النصف غير
مقسوم جاز ذلك ولا خصومة بينهم وبين المشتري وكذا لو كان هذا فى كرم من طعام
فى يد رجل فباع منهما كرا او دفعه فاستحق رجل نصفه فانه خصم للبائع والمشتري
وعن س وح لو باع نصف الدار غير مقسوم ولم يقبضه المشتري حتى ادعى النصف
فان خصم فيه البائع لا المشتري ويقضى للمدعى على البائع بنصف الدار وقال للبائع سلم
المشتري نصف الدار كذا فى (فس) دار لهما ادعى رجل نصفه على أحدهما يكون مدعىا
ربعه وهو نصف ما يسده اذ فى يده النصف فلو كان مدعىا بالنصف الذى يسده يكون مدعىا
للنصف المعين وهو لم يدع النصف المعين أقول على هذا فيصار فى الفرع الثاني من
مسائل (س) وهو ان يقول المدعى نصفه لمن سميت ونصفه لى الخ ينبغي ان يكون مدعىا
ربعه فينبغى ان يقضى له بر بعه لا بنصفه بعين هذا التعايل مع انه قال يقضى بنصفه
(فس) ادعى ما بهما ان الدار التى بيدكما لى فبرهن على أحدهما فلو كان الدار بيد
أحدهما بارت يكون المحكم عليه حكمه لى الغائب اذا كان ورثة ينتصب خصما عن
البقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون هذا قضا على الغائب بل يكون قضا على
يد الحاضر على أحدهما الحاضر ولو بيدهما او بيد أحدهما بشره لا يكون المحكم على
أحدهما حكما على الآخر (س) دار بيدهما ادعى رجل نصفه مشاعا واقتسماه بهد
الدهوى أو قبله وفاب أحدهما فخصم المدعى الحاضر ويده نصف مقسوم فشهدوا ان
هذا النصف الذى بيد الحاضر للمدعى وقد ادعى نصفه مشاعا فشهدا بطلان ان شهدوا
باكثر مما ادعاه (قسط) شرب لنفر فتصب السلطان نصيب أحدهم وأخرجه من الشرب

فيه لا يجوز النكاح الثاني

لا يتعابن الناس فيه والصبي
ابا وجد فكذلك لانهما
يملكان النكاح عليه وهو
كثير فتوقف عقد الصغير على
اجازتهما فيه فبالاجازة بعد
البلوغ فان لم يكن للصغير اب
او جد جاز النكاح الثاني من
لأرأه لأن عقد الصغير على هذا
الوجه لم يتوقف فلا تلحقه
الاجازة وفي فتاوى القاضى
ظاهر الدين صغيرة زوجها
وايها من كف ثم قال است
انا بولى لا يصدق لكن ينظر
ان كانت ولايته ظاهرة جاز
النكاح والا فلا والولى اذا اقر
على وليته بالنكاح لا يجوز
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وكذا المولى اذا اقر على عبده
بالنكاح لا يجوز عنده خلافا
لهم ولواقر على امته بالنكاح
جازا جساما ثم اذ لم يجز عنده
ينصب القاضى خصما عن
الصغير حتى يذكر قيم الزوج
البنية على المنكر كذا ذكر
فتاوى القاضى الامام ظهير
الدين وذكروا القاضى الامام
نجر الدين في فتاويه ولى الصغير
والصغيرة اذا قال زوجت
الصغير لم يصدق الا
بينة او بتصديق الصغير بعد
البلوغ عند ابي حنيفة رحمه الله
وكذلك مولى العبد اذا اقر
بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل
الرجل وقال صاحبها يصدق
ومولى الامة يصدق بالاجماع

لانه كان موثوقا فنفذ باجازه الصبي بعد البلوغ وان كان بمهر كثير

قال هو من الوسط فيكون الشر ببينهم على قدر انصابتهم كما كان وكذا دار لغرض
مقبوم فنصب السلطان نصيب أحدهم وقال لا تعصب الا نصيبه قال هو بينهم جميعا
كما في الشر ب (دعوى الدين) (ح) برهن ان له ولغلا ان الغائب على هذا ألفا فيكم له
بنصفه فقدم الغائب فلا ياخذ من الغريم شيئا الا ان يبرهن وله ان ياخذ من شريكه
نصف ما أخذ باقراره بشركة (ذ) عليه دين لم يطلب أحدهم حقه بغية البقية يجبر
المديون على الدفع (ح) له دين عايم ما برهن على أحدهما والا فخر ثابت قال ح ر ح
اقضى بالمال على الحاضر وقال من ر ح اقضى به عليهما لو كانا شريكين فيما عليهما
وذكر هذه المسئلة في (ط) قال وقال ح ر ح اقضى بالمال عليهما كذا (قصة) قال (ز)
هذا الجواب لا يستقيم على أصل ح ر ح اذا الحاضر لا يتصب خصما عن الغائب عنده في
جنس هذه المسائل قال وفي (ح) قال ح ر ح اقضى على الحاضر بنصف المال وقال
من اقضى عايمهما بجميع المال قال رحمه الله أعلم ان عهدا ذكر هذه المسائل في (دس)
على غلط واحد ان عند ح الحكم للحاضر وعلى الحاضر يقتصر عليه وذكروا (قصة)
في بعض هذه المسائل ان الحكم على قول ابي يوسف مع ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقادة
انه ينعدي الى الغائب وتارة ذكر قول ابي يوسف مع ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقادة
ذكر قوله بخلاف قوله وكان من ابي ح ر روايتان في النصول كلها سواء كان أحد
الشر كاهن مديا او مدي عليه وكذا من م ر روايتان وأما الفرق فلا وجه له أقول
يجوز ان يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف الروايات في جواز الحكم على
الغائب والله أعلم (قصة) وكذا لو كان كل منهما كفيلا عن صاحبه او الحاضر كفيلا عن
الغائب او كان الاصل على الحاضر والغائب كفيلا عنه فهذا حكمه كله سواء ويتصب
الحاضر خصما عن الغائب كذا (قصة) قال (ز) لو كفل كل منهما عن الاخر امره يتصب
الحاضر خصما عن الغائب اذا ما يدعيه على الكفيل عين ما ثبتت على المكفول عنه
اذ ثبت له حتى الرجوع به فيه فتكون خصما عن الغائب لا لولا امره اذا ما يدعيه على
الكفيل ليس بسبب ما يدعيه على الغائب الا ترى انه لا يرجع به على الغائب فلا
يتصب خصما عنه وقوله او كان الاصل على الحاضر والغائب كفيلا عنه فيه نظر لانه
يجوز ان يكون المال على الاصيل دون الكفيل كما قيل الكفالة بخلاف ما لو
كان الاصل على الغائب والحاضر كفيلا عنه اذ لم يجوز ان يكون المال على
الكفيل لا على الاصيل فكان من ضرورة وجوب المال على الكفيل وجوبه على

(قوله في جنس هذه المسائل الخ) أقول ادعى عليه مالا مقدرا بسبب حساب جرى
بينهما لا يصح لان الحساب لا يصلح به الوجود المال كذا في الخلاصة والبراز يقر كثير
من الكتب أقول ولو كان بدل الدعوى اقرارا بان قال له على الف بسبب حساب جرى
بينى وبينه على قول ابي حنيفة يلزمه وصل ام فصل وعلى قولهما يصدق ان وصل كسالة
على الف من ثمن هب لم أقبضه او من ثمن خرا وخنز بر تأمل والله تعالى اعلم

الاصيل فينصب المحاضر خصما عن الغائب ومن جنته من محمد وجه الله فمن باع
منهما بالف على ان كل واحد منهما كفيلا من الاخر فبرهن على أحدهما ان له عليه
وهي فلان الغائب ائقوا كل منهما كفيلا من الاخر بامر فانه يحكم على المحاضر بالف
نصفه اصاله ونصفه كفالة فلو حضر الغائب قبل اخذ الالف لم يكن للبائع ان يأخذ من
حضر الا خمسة اصبعة الاصلية اذا الحكم على كفيله حكم عليه والحكم على المكفول عنه
ليس يحكم على الكفيل وفيه له عليه ألف فكذلك بامر فبرهن على الاصيل ان لي عليك
كذا وقلان كفل به بامر ك يقضي على الاصيل ولا يكون هذا قضاء على الكفيل فلو قضي
الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا قبل ان يعيد البيعة ولو برهن على الكفيل أولا
بقية الاصيل وأثبت كفالته بامر ثبت المال عليه وعلى الغائب وينصب الكفيل
خصما عن الاصيل اما الاصيل فلا ينصب خصما عن الكفيل (ط) برهن ان له وقلان
الغائب عليه الا ان من قن باطه قال ح يقضي بنصيب المحاضر لا الغائب حتى لو
حضر كاف إعادة البيعة وقال من يقضي بنصيبهما فلا حاجة الى إعادة البيعة لو حضر قال
وذ كر (مقتضاه) بعده هذا ما يدل على رجوع من الى قول ابي حنيفة وذكر ان محمد
وجه الله مع ح في ظاهر الرواية والاصل ان أحد من بيني الدين خصم من الاخر في
الارث وفي باقي غيره عند من لا عند ح وقال م قول ح قياس وقول من استحسن
وم مع ح كذا (ح) ثم على قول من وم الغائب لو صدق المحاضر بخبر شاركه في قبض
أو تابع المطلوب بنصيبه والله أعلم وباتي ببعض مسائل دعوى الدين في آخر أنواع الدعاوى
وبعضها في آخر ما سمع فيه الشهادة بدون الدعوى (دعوى الارث) (ط) ادعى يتادنا
لنفسه ولا خيرة الغيب وسماهم وقال الشهود لا نعلم له وارثا غيرهم تقبل البيعة في ثبوت
البيت للميت اذا ادعى الورثة خصم من الميت فيما استحق له وعليه الأثرى انه لو ادعى على
الميت دين يحضره أحدهم ثبت في حق الكل وكذا لو ادعى أحدهم دين على رجل للميت
و برهن ثبت في حق الكل واجمعوا على انه لا بد من دفع الى المحاضر الانصباب من شاعا غير
مقسوم ثم قال لا يؤخذ بنصيب الغائب ويوضع عند عدل وقال ح لا يؤخذوا بجمعوا على
ان ذا اليد لو قرأ لا يؤخذ منه نصيب الغائب هذا في العتارو اما النقلي فلا شك انه على
قواهما يؤخذ منه ويوضع عند عدل واختافوا على قول ابي ح قيل يوضع عند عدل
وقيل لا يؤخذوا بجمعوا على انه لا يؤخذ له قرا ثم في فصل العتارو لو حضر الغائب قيل
يحتاج الى إعادة البيعة وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعى الدين ارثا في نصيب بنصيب
المحاضر والغائب هذا لو ادعى بعضهم بغية البعض اما لو طلب بعضهم التهمة بغية
البعض هل يجمع ذكر في (ج) ان أحدهم لو طالب نصيبه والباقى غيب لا يقسم
ولو برهن اذا التهمة في معنى القضاء وانه عليك فلابد من مقضى له ومقضى عليه

(قوله لو ادعى على الميت دين يحضره أحدهم الخ) أقول وكذلك يحضرة أحد الاوصيا
كما في التاتارخانية من كتاب الوقف في الفصل الحادي عشر

بالنكاح في حال صدقهما مع
اقراره والخصم ان الخلاف
فبما اذا اقر في صدقهما قبلها
وانه يكره المصحح اقرارهما
ولو انكر العبد بعد العتق
او قبله لم يصح عليه اقرار
المولى وكذا في المبسوط الاب
والمجدوساثر الاولياء فيه على
السوى وعلى هذا الاختلاف
اذا وكل رجل بالانكاح وجعل
او امرأة فقال الوكيل ذو جنة
لا يصدق عند ابي حنيفة رحمه
الله الا ان يصدق الموكل
او تقوم عليه البيعة وصدقه
يصدق من غير بيعة الاب
والوصى اذا كاتب عبد اليتيم
يصح ولو اقر بالكنية لا يصح
والوصى لو استدان لاجل
اليتيم يصح ولو اقر بالاستدانة
لا يصح اقراره في هذه بالاتفاق
اما لو اقر بالنكاح على موكاه
او على وليته او على عبده لا يصح
عند مخالفا لهما في الاسرار اذا
زوج وليته فردت النكاح فقال
الزوج والولي انها صغيرة
وردها باطل وقالت هي انا
كبيرة وردى صحيح فان كانت
مراقة فالقول قولها في مجموع
النوازل ومتفرقات نكاح المصط
ذكر في الفتاوى المسخري
ليس لسائر الاولياء سوى الاب
والجد ولا ية قبض مهر الصغيرة
لان هذا تصرف في مال الصغير
وليس اغيرهما ولا ية التصرف
في مال الصغير والمرأة اذا كانت
صغيرة جدا لا يحتمل ان يبيعها الزوج
ج لكن يجبر الزوج على دفع المهر

تجب النفقة بخلاف ما لو كانت هي صغيرة وفي مختصر القسري ولو كانت صغيرة لا يتبع بها فلا نفقة لها وان سلت اليه وان كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطئ والمرأة كبيرة قلها النفقة في ماله ولا في المرأة اذا كانت تطيق الرجال ويجمع منها ان يطالب الزوج بالمهر والنفقة قبل الدخول بها ما لم يسلم الزوج المهر في الفتاوى الصغرى ولو كان الزوج صغيرا زوجته ابوه جارية صغيرة زوجها ابوها او امرأة كبيرة زوجها ابوها باذنها او وليها قال اب ان يقبض مهر الصغيرة من مال الصبي وكذا مهر الكبيرة ان كانت بكر او هي تقبض ان كانت ثيبا لان المهر انما يجب بنفس العقد والعقد قد صح وان طلبت النفقة وقد قبضت للمهر اتفق عليها من مال الغلام فرق بين هذا وبين ما اذا كان كبيرا والمرأة صغيرة فانها لا تستوجب النفقة والفرق يعرف في باب طلب المهر من ادب القاضي والاب اذا زوج الصغيرة حتى جاز النكاح متى يدخل بها الزوج قيل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل اذا بلغت تسع سنين وقيل اذا كانت مهيبة جسيمة تطيق الجماع يدخل بها والا فلا في فتاوى القاضي ظهير الدين و ينظر تفسير بلوغها ايضا في باب طلب المهر من ادب القاضي امرأة زوجت ابنتها

وعملت ومثلث فلوقاب احدهم وحضرا ثمان وافر انه ارأينا وهو ميراث بيننا وبين اخينا الغائب وطلبوا التهمة او طلبوا احدهم قال ح لا يقسم بينهما حتى يبرهن على ما ادعى او فلا يقسم ويشهد انه فعل ذلك باقرارهما واجمعوا على ان بعض الدار لو كان بيد الغائب او بيده ودعه لا يقسم حتى يبرهنوا على ذلك واجمعوا على ان الموروث لو منقول لا يقسم بلاينة واجمعوا انهم لو ادعوا الشركة بشر او طلبوا التهمة يقسم باقرارهم بلاينة لو كان الكل حضورا و ذكر ان منقول الارث والمقار والمثقل المشتركين بسبب شرا او هبة او صدقة او غيرها يقسم بين الشركاء باقرارهم بلاينة على أصل السبب وعن ح ان العقار المشتري لا يقسم بلاينة كعقار الارث عنده والمشاركة بغير ارث اذا يقسم لولا غائب والا فلا حتى يحضر الغائب اذا الحضور ليسوا بخصم عن الغائب سواء كان الغائب واحدا او اكثر انظارا لخاصية من باب دعوى المالك بسبب (الدعوى هي الورثة) (ج) مات وترك دارا وثلاثة بنين فغائب ابنان وبقي ابن واحد والدار بيده نصيبه له ونصيب الغائبين ودية عنده والدار غير مقسومة فادعى رجل كله فلو ادعى كله ملكا مرسلا او ادعى الشرا من ابيهم يحكم له بالدار كله اذ بعض الورثة خصم من كلهم اذ الخصومة توجهت الى الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت ثم لو حضر او صدقاه في الارث نفذ الحكم عليهم ولو قال الدار لنا شريتنا او ورثنا من رجل آخر قلها ما أخذ ثلثي الدار لظهور ان الحاضر ايكن خصما عنهما فلم يحجز الحكم عليهما ويقال للدهي عند الابينة فلو اعادة حكم له والا فلا ولولم يكن كل الدار بيد الحاضر وكان نصيب الغائبين ودية عند آخر لم ينفذ الحكم عليهما ايضا اذا الحاضر خصم في نصيبه الذي بيده فقط فيحكم عليه به (ط) برهن على احد الورثة ان الميت خصم شيئا به نصيبه الحاضر وبعضه بيد وكيل الغائب والحاضر مقر بانه ميراث لهم قال ح اقضي على هذا الحاضر بدفع ما بيده ولا آخذ ما بيد وكيل الغائب ولو كان كله بيد الحاضر قضيت عليه بدفع كله ولو قدم الغائب وقال كان هذا في يد اخ لنا من غير الوالد لا يقبل قوله فالحاصل ان احد الورثة خصم عن الميت في حين هو في يد هذا الوارث لا في عين ليس في يده حتى لو ادعى عينا من التركة على وارث ليس ذلك العين في يده لا تسع وفي دعوى الدين ينتصب احد الورثة خصما عن الميت ولو لم يكن بيده شيء من التركة انتهى وقد طرحت هنا مسائل اقرار احد الورثة بالدين وما يتعلق به لما كتب بعضها في فصل اقرار احد الورثة بالدين وبعضها في فصل مسائل

(قوله والدار غير مقسومة) أقول فلو كانت مقسومة وفي يد كل حصته التي أقرت له بالتسعة لا يحكم على من لم يكن حاضرا الآن الا ان لم يكن خصما عنه فيما في يده كما سيذكره قريبا تأمل (قوله اذا الخصومة الخ) أقول فلو ادعى بعضهم على بعض شرا الدار من الاب وهي في يد البعض المدعى عليه هل ينتصب خصما عن الكل الظاهر منه نعم لانها في يد هذا المدعى عليه الارث وان كان مذهب الشرا فدخل تحت قولهم اذا كانت العين في يد المدعى عليه يصير خصما عن الكل والكل وهي واقعة الفتوى تأمل

من الزوج فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطالب المهر من الزوج لانه يرى بدفع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم يرجع الزوج بذلك الى الام لان الام اذا لم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها وكان الدفع اليها كالدفع الى الاجنبي وكذا الجواب فيما سوى الاب والجد والوصى والقاضى لان غير هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغير الا يملك قبض صداقها وان كان عاقدا يحكم

الولاية والوكالة في فتاوى قاضى خان والذخيرة موقوفها ايضا صغيرة تزوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق كان له ان له حق امساكها قبل النكاح ان يردّها الى منزله و يمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض لان منيع النكاح بالصداق حق المرأة فلا يبطل ذلك بابطال الصغيرة وفي مرفنا كان له مطالبة مستمرا مثلها وكذا الرجل اذا تزوج ابنة اخيه وهي صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض الصداق كان له ان يمنعها من الزوج لان الم لا يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض الصداق فلا يصح تسليمه ولو فعل الاب مثل ذلك هل له ان يمنعها من الزوج ينبغي ان لا يملك

التركة والدين (ق) لو ثبت الدين باقرار الورثة فغاب بعضهم او غصب بعض التركة يؤخذ كل الدين من هذا الباقي والمحاضر (ط) ورناد ارقبا عاحدهما نصيبه من رجل فبرهن رجل انه داره ورثته من ابيه قال م المحكم على المشتري حكم على البائع والمحكم على الآخر حكم على المشتري الا ان يقول المشتري لم يرث هذا عن ابيه وفيه شري فنافط لب البائع ثمة فبرهن المشتري انه احواله به على فلان الغائب فحضر لزمه المال بيينة المحوالة عليه وفيه داواهما بارت اوقيره فغاب أحدهما فبرهن رجل على المحاضر انه شري من الغائب نصفه لا يقبل اذا خصم عنه أما غير الارث فظاهر وكذا الارث اذا كان الورثة ينتصب خصما عن البقية فيسأدى على الميت وهنسا دعى على الغائب لا على الميت فلا خصم بخلاف ما لو برهن انه شرا من المورث حيث يحكم على المحاضر والغائب اذا حدد الورثة ينتصب خصما عن الميت وعن بقية الورثة فيسأدى على الميت فتقبل كافي الدين على الميت (سك) وهب في مرض موته جميع ماله أو وصى به فمات ثم ادعى رجل ديناهل الميت قيل تسمع بينته على من بيده المال وقيل يجعل القاضي خصما عنه وتسمع عليه بينته فظهر ان في اثبات الدين على من بيده مال الميت اختلاف المشايخ

(الفصل الخامس في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى الى غير المقضى عليه) *

وقيه مسائل المفقود والتصرف في اموال الغائبين (بق) القاضي لو حكم على وكيل الغائب وعلى وصي الميت يحكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصى ويكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى الغائب بحضرة وكيله وبحضرة وصيه (شخ) المحكم على الغائب لم يجز عندنا سواء كان غائبا عن المجلس حاضر في البلد او غائبا عن البلد (فقط) ادعى على فائب شيئا ليس للقاضي ان ينصب عنه وكيل ولا وقضى على الغائب بلا خصم عنه ففي نفاذ حكمه روايات (ص) الفتوى على نفاذه وفي مفقود (خه) لا ينبغي للقاضي ان ينصب وحكيلا من الغائب وان يقضى على الغائب اما الوقيل وقضى على الغائب تغذيا لاجماع (شهد) قال من القاضي ينصب من الغائب خصما ويحكم عليه (خه) لا ينبغي للقاضي ان يحكم للغائب بلا خصم كما لا يحكم على الغائب الا ان مع هذا الوكيل وكيل ولا تغذا لخصومة بينهم جاز عليه الفتوى (ص) قوله وان تغذا لخصومة بينهم دليل على ان التوكيل لا ينغذا لم يخصم ويقضى فيما بينهم اذا التوكيل لا يدخل تحت الحكم

(الفصل الخامس في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى الى غير المقضى عليه الخ) *

(قوله اذا التوكيل لا يدخل تحت الحكم) أقول وفي معنى الحكم لا طرا بل في القسم الثاني في ذكر الدعاوى وانما هي الفصل الاول في الدعوى العريضة ما فيه الكفاية فراجع ان شئت وسياتي في اثبات الوكالة بحيث لو انكسروا كله لا يجمع انكساره وياتي في بيانها حيل اثبات المحرمة على الغائب

منه لان تسليم الاب صحيح ان كانت تطبق الرجال وفي باب طلب المهر من ادب القاضي

الاب اذا زوج ابنته وهي
 منه المهر ووطئها زوجها فلاب
 ان يطالب بمهرها و ياخذ من
 زوجها ثيبا كانت او بكر
 مادامت صغيرة ما لم تبلغ مباح
 النساء ولان الاب ولي الصغيرة
 يكره كانت او ثيبا الا ترى انه
 يملك التصرف في مالها الاب
 اذا اقرب قبض المهر وهي
 صغيرة هل يصح لاشك انه
 يصح حتى لا يطالب الزوج به
 ويصنع هو وللصغيرة وقد ذكرنا
 في خلع الصغيرة ان الحمله قد
 ان يقر قبض الصداق فعلم
 ان اقرار الاب بقبض الصداق
 جائز وفي فتاوى القاضى الامام
 تفر الدين رجل زوج ابنته
 الصغيرة فادركت وقد دخل
 بها الزوج وطئت مهرها من
 زوجها فقال الزوج دفعت الى
 ابيك مال صغيرك وصدقه الاب
 لا يصح اخراجه الاب عليها لانه
 لا يملك قبض الصداق في هذه
 الحالة لانه لا يملك الاقرار به ولما
 ان تاخذ المهر من زوجها ولا
 يرجع الزوج بذلك على الاب
 لان الزوج اقرب قبض الاب
 في وقت كان الاب لا يملكه
 الصداق فلا يرجع عليه
 كالوكيل يقبض الدين اذا امر
 يقبض الدين وصدقه المديون
 وكذا الطالب ولو كان الاب
 حين اخذ المهر من زوجها قال
 آخذ منك على ان امرئك من
 ايتى والمسألة كما كان لاراة

صغيرة وهي محتمل الجماع دفعها أبوها من غير ان ياخذ

وما لم يقض القاضى لا يصح (خ) قدمه الى القاضى وقال ان لا يلى على هذا انه ولى
 قائب وانا اخاف ان يتوارى هذا بفعله القاضى وكيل لا يملك دفعها ابنته الاب على المال
 وحكم به فرفع القاضى آخر فان الشافى لا يحبس حكم الاول اذ بينه الاب لم تقم بحسب على
 الغائب حتى يكون ذلك حكما على الغائب وانما قامت لغائب وهذا بخلاف المفقود فان
 القاضى يجعل ابن المفقود وكذا لى طالب حقوقه اذا المفقود كيت والقاضى نوع ولا يلى في
 ماله (ح) ادعى على الغائب ديناً بحضور رجل يدعى انه وكيل الغائب في الخصومة فافر
 المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو برهن المدعى بالدين على الغائب لم يقبل وكذا لو
 ادعى ديناً على ميت بحضور رجل يدعى انه وصى الميت وافر المدعى عليه بالوصاية كذا في
 آخره لى الدعاوى من (ش) (ما) القاضى لو علم ان الحضرة من خصم لا يسمع الخصومة
 والحكم على المدعى بالخصم وتفسير المسخر ان ينصب القاضى وكيلاً عن الغائب ليس
 الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن اختفى في بيته بعد ما نادى أمين القاضى
 على باب داره ثلاثة أيام (بق) الحكم على المدعى بحضوره فليس يبنى ان تكون هذه المسألة
 على روايتين اذ حاصله الحكم على الغائب وفيه روايتان من اصحابنا كذا (ن) يفتى بان
 الحكم على الغائب لا ينفذ كذا لا يطرأ الى هدم مذهب اصحابنا كذا (ط) وفي (خ)
 المشتري بخيار اذ اراد الرد في المدة فاختفى البائع فطالب المشتري من القاضى ان ينصب
 خصماً عن البائع ليرده عليه قيل ينصب نظراً للمشتري وقيل لا لانه لم يشرى ولم ياخذ منه
 وكيل مع احتمال خيته فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له فاذا لم ينصب وطالب المشتري من
 القاضى الاعذار فمن م فيه روايتان يفتى في رواية فيه من نادى بانادى على باب البائع
 ان القاضى يقول ان خصمك فلان بر يد الرديك فان حصرت والا تفتت البيع فلا
 ينقضه القاضى بلا اعداد وفي رواية لا ينفذ القاضى ايضا (ف) سوكتد خورده كه أ كرنج
 روز راين كرىاسهارا نجب بدا من ونسأتم قامرأى كدا كنون خيسدن وانمى بايد
 دنى ذاند بقاضى برداشت قاضى يكى وانصب كردو كرىاس نبض كردوال برواية
 حسن اذا بوحيفة لا نطقى (ز) كفى بنفسه على انه لو لم يوافق به غدا دينه على
 الكفيل فغاب الطالب في القدر لم يجده الكفيل حتى مضى العذر له المال ولو رفع
 الكفيل الامر الى القاضى فنصب وكيلاً عن الطالب وسلم اليه المكة ول منه يبرأ وهو
 غلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات من ابي يوسف قال (ث) لو فسل به
 قاض فلو لم ان الخصم تعيب لذلك فهو حسن (ق) قال له مديونه لو لم ارض مالك

(وله اذ حاصله الحكم على الغائب) أقول قال شيخ الاسلام الغرى قلت وفي جمع الفتاوى
 وفي المتن انه لو قضى على الغائب لا ينفذ عليه الفتوى وفي الدرر والغرى في خيار
 العيب في مسألة ظهور عيب مبيع الغائب الخ قال اقصى ما في الباب انها قضاء
 على الغائب من غير خصم لكنه ينفذ في اظهر الروايتين من اصحابنا اه نقلنا من
 الخلاصة

المدون كان للديون ان يرجع
 تلك على الوكيل وفيها
 أيضا امرأة اقربت انهما دكة
 ووهبت مهرها من زوجها
 قالوا ينظر الى قدما كان
 زدها في المدركات صح
 امرأها حتى لو قالت بعد ذلك
 ما انما مدركة لا يقبل قولها
 وان لم يكن قدما المدركان
 لا يصح اقرارها وينبغي للقاضي
 ان يحتاط في ذلك ويسألها
 عن سنها ويقول لها اذا
 هرفت ذلك كما قالوا في غلام امر
 بالبلوغ ان القاضي يسأله عن
 وجهه ويحيط في ذلك ذكر في
 العدة ولا في الصغيرة ان
 طالب زوجها بالمهر وان لم يكن
 الا شفاعتها ولا يشترط احضار
 المرأة مجلس المطالبة بل يسلم
 بذلك بخلاف البيع فانه
 يشترط احضار المبيع وذكر
 الخصاف وجه الله تعالى انه يؤمر
 الابان يجعل البنت مهية
 للتسليم ثم يقبض المهر وكان ابو
 يوسف وجه الله تعالى يقول ولا
 يستوثق من الاب بكفيل وفي
 باب طلب المهر من ادب القاضي
 الاب اذا دفع الصغيرة الى زوجها
 وهي لا تطيق الرجال وذهبت
 الى منزل الزوج ثم رجعت الى
 منزل أبيها فقال الاب لا ادفعها
 حتى تصير بحال يحتمل الرجال
 والزوج يقول دفعتها الى وصارت
 في منزل فلان فلا يسلك منعها مني

اليوم فكذا فتوارى الطالب فنصب عنه القاضي وكيلا يطلب المدون ايقبض منه
 المال ثلاثين فقبض وحكم به الا نرقال من لم يجز كذا (قضى) وهذا قولهم ولو
 خص قول من روح (نما) القاضي ينصب من الغائب وكيلا ويقبض من المدون
 فيبروه يقبض كذا (ط) وفيه الاصل ان المحكم للغائب وعليه لم يجز الا خصم منه حاضر
 اما فهدى وهو وكيل الغائب امامه واما حكمي وهو بان يكون المدعي على الغائب
 سببا لمسايدعي على المحاضر لا محالة أو شرط له على ما ذكره بعض المشايخ منهم (بزر)
 وعند عامتهم تشترط السببية فقط (نه) يجوز بأحد من ان ثلاثة احدها وكيل المحاضر
 حقيقة او حكما والثاني كون المدعي على المحاضر والغائب شراوا واحد او ما يدعي على
 الغائب سببا لمسايدعي على المحاضر لا محالة والثالث كون المدعي شيئين بينهما سببية
 لا محالة كما في هذه الصور يحكم على الغائب سوى (خه) بين الشئ والشئ في شرط
 السببية لا تنصب المحاضر خصما من الغائب في القصدين وذكر عامة المشايخ ان السببية
 تشترط فبالو كان المدعي شيئا واحدا وهو الاشبه والا قرب الى الحق هذه في السببية
 لا محالة اما لو كان المدعي شيئين وما يدعي على الغائب قد يكون سببا وقد لا يكون
 انكونه مما ينقل عنه محال فينظر لو كان نفس ما يدعيه على الغائب سببا لمسايدعيه
 على المحاضر يحكم في حق المحاضر لا الغائب حتى لو حضر وانكر يحتاج الى إعادة البينة
 ولا ينصب المحاضر خصما من الغائب في هذه الصورة لا به جعل خصما منه في موضع
 لا ينقل المدعي على الغائب عن المدعي على المحاضر ضرورة ولا ضرورة فيما ينقل فيعمل
 بالحقيقة ولو كان المدعي عليه شيئين والمدعي على الغائب سببا لمسايدعيه على المحاضر
 بأمره ارا البقاء الى وقت الدعوى لا يحكم في حق المحاضر ولا في حق الغائب اما الاول وهو
 كون المحاضر وكيلا من الغائب فظاهر وأما الاصل الثاني فبيان في مسائل منها ادعي
 دارا انه شرا من فلان الغائب وهو يملكه وقال ذواليد هل لي ذرهن المدعي يحكم على
 المحاضر والغائب اذ المدعي شئ واحد وهو الدار والمدعي على الغائب وهو الشراء منه
 سبب لثبوت ما يدعيه على المحاضر اذ اثره من المالك سبب لا محالة قال عماد الدين في
 فصوله وهذا عجوبة ذكر في (ص) لو صدقه ذواليد في ذلك والقاضي لا يأمر ذواليد
 بالتسليم الى المدعي للامتناع على الغائب بالشراء باقراره وهي عجيبة اقول لا عجب فيه
 لانه باقراره يصير مودعا المودع ليس بخصم وهو مشهور لا عجب فيه ولكن لو غر المدعي
 عن البينة في صورة الانكار ينبغي ان لا يحلف ذواليد اذ لا فائدة في تكوله كما في
 الحدود فان قيل لو ادعى على المودع انه شرا من مودعه ينبغي ان تسع اذ المدعي عليه
 واحد بينهما سببية لا محالة كما لو قال ذواليد هل لي اقول هذا حقيقة آثر بدين ضحها
 وهي ان المدعي عليه ينبغي ان يكون خصما للمحاضر حتى لو لم يذكر الغائب تكون
 الخصومة بينهما مودعة فذواليد لو ادعى انه له فهو خصم بخلاف المودع حتى لو برهن
 الخارج انه له لا تقبل اذ المودع أمين ليس بخصم بخلاف ما لو ادعى ذواليد انه له فهو
 خصم ولكن الكلام في ذكر الغائب والخصومة عنه فافترقا ومنها ادعى عليه انه كفل

كان للاب ذلك وفي فوائد صاحب الهيكل اذا تزوج ابنته الصغيرة مهر مجهول ثم اراد الاب ان يزوج

المهر شهر الايجوز ولو زوجها
يحصل لها العقد بهذا الاختلاف
التاجيل هكذا قال بعض
المشايخ واجاب صاحب المحيط
بان على قول ابي حنيفة يصح
هذا التاجيل ذكره
في الفتاوى الاب اذا زوج الصغير
امراة وضمن عنه المهر وقيلت
المرأة الضمان وادى الاب المهر
كان متطوعا استحسننا الا اذا
اشهد عند الاداء انه ادى ليرجع
فحينئذ لا يكون متطوعا ويرجع
في ماله وان ضمن عنه هذا ان
كان الاداء والضمان جميعا في
الحقة حال صغر الابن اما اذا
ضمن في حال الحقة وادى في
المرض او ضمن في صحته ومات
فاخذت المرأة من ماله عند ابي
حنيفة ومعه درهما الله لا يكون
متبرعا بل يكون محسبا من
ميراث الابن وقال ابو يوسف
رحمه الله هو متبرع لا يرجع هو
ولا ورثته بعده وانه على الابن
بشيء وذكر هذه المسئلة على
الاستقصاء في تكاح الذخيرة
وفي باب طلب المهر من ادب
القاضي وانما لم يرجع بدون
الشرط بحكم العرف والعادة فان
في العادة ان الآباء يتحملون المهر
عن الابناء الصغار وهو نظير ما لو
اتفق على ابنة الصغير في طعامه
وكسوته من مال نفسه فانه
لا يرجع في مال الصغير الا اذا
شرط الرجوع وقت الاتفاق
وانما لا يرجع بحكم العرف والعادة كذا هنا وهذا بخلاف ما لو اشترى لابنه الصغير شيئا آخر سوى

عن فلان بما ينوب له عليه فاقرب كفايته وانكر الحق فبرهن انه ذاب له عليه كذا بحكم
عليهما وسياتي تمامه ان شاء الله تعالى ومنها ادعى شفعة في دار فقال ذواليد الدار لي
يا شريفة فبرهن المدعي ان ذاليد شراها من فلان بكذا وهو يملكه يحكم عليهما بالشراء
واما الاصل الثالث فبنيانه في مسائل منها شهد اهل بيته بحق فقال هما قنان لفلان فبرهن
المدعي ان فلانا حرهما يثبت العتق في حق الغائب والحاضر والمدعي شيان المال
والعتق على الغائب وهما سبب لما يدعيه على الحاضر لا محالة اذ ولاية الشهادة لا تنفك
عن العتق بحال فصارا كشيء واحد من حيث المعنى وهذه من حيل اثبات العتق على
الغائب ومنها قال القاذف انا فني وعلى حشد العبيد وقال المقذوف لا بل حررك مولاي
وعليك حد الا حرارك فبرهن بحكم بالعتق في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر وانكر
العتق في ليلته فت الى انكاره ولو ادعى شيئين أحدهما على الحاضر والتعريض على الغائب
لسببية بينهما لا محالة ومنها برهن أحد الوالدين على القاتل ان الغائب عني من نصيبه
وانقلب نصيبه ما لا يحكم في حق الغائب والحاضر ومنها ادعت عليه امرأته كفل بغيرها
عن زوجها لوطاقتها ثلثا وانه طلقها ثلثا فاقتر المدي عليه بال كفالة وانكر العلم
بوقوع الثلاث فبرهنه انه طلقها ثلثا يحكم لها بالمهر على الحاضر وبوقوع الثلاث على
الغائب فالمدعي به شيان بينهما سببية قال (ص) فيه نظر اذ المدعي على الغائب وهو
الفرقة شرط المدعي على الحاضر لا سببه وفي مشيئة لا ينتصب الحاضر خصما من
الغائب من دعامة المشايخ فينبغي ان يقضى بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب
وأما لو كان المدعي شيئين والمدعي على الغائب قد يكون سببا وفيدا لا يكون فيبانه في
مستثنين احدهما برهنه على وكيل الزوج بنقلها انه ايانها يحكم بقصر يد الوكيل عنها
لا بالابانة على الغائب حتى لو حضر احتاجت الى اعادة البينة اذ المدعي على الغائب وهو
الطلاق ليس بسبب لما يدعي على الحاضر وهو قصر يده لا محالة اذ الطلاق متى تحقق
قد لا يوجب قصر يد الوكيل بان لم يكن وكيلها بنقلها قبل الابانة وقد يوجب بان وكل به
قبل الابانة فكان المدعي على الغائب سببا من وجه لاهن وجه فيحكم بقصر اليد لا بالابانة
عما بينهما أقول هنا وجه آخر وهو ان الوكيل ينقل العين ليس بخصم لانه أمين محض
كودع فاقياس ان لا تسمع عليه البينة أصلا الا انه جعل خصما في قصر يده استحسننا
فقبلت البينة في حقه فقط لانها ادعت شيئين قصر اليد والابانة فقبلت بينهما على
الاول بحضور من يدعي اليد لا على الثاني لغية الزوج وكذا الامر في هذا الجنس
وثانيهما برهن القن على وكيل مولاه بنقله انه حرره يقبل في قصر يده لا في العتق كذا
(فو) وفي (مح) وكله بنقل امرأته أو فقه أو باجارتها فبرهن على الطلاق والعتق أو وكله
بقبض داره فبرهن ذواليد على الشراء من موكله ففي هذه الصور توقف الى حضور
موكله ولا يدفع الى وكيله ولو وكله بقبض دينه فبرهن على الايفاء الى موكله تقبل عند
حرج بخلاف العين وتوقف عندهما في الكل العين والدين سواء فان قيل المدعي على
الغائب وهو الايفاء ليس بسبب لما يدعيه على الحاضر وهو قصر يده لا محالة اذ الايفاء

الطعام والكسوة وتقد الثمن من مال نفسه فانه يرجع على الصغير بذلك وان لم يشترط الرجوع لانه لا يعرف ان الالباء

يحملون الثمن عن الابناء ولو كان مكان الاب وصى او غيره من الاولياء وضمن المهر عن الصغير وادى من ماله رجوع في مال الصغير وان لم يشترط الرجوع لانه لا يعرف في الاولياء والاولياء انهم يحملون المهور عن الصغير واما اذا حصل الضمان في مرض الموت فهذا باطل لانه قصد بهذا الضمان ابطال النفع الى الورث والمريض محجور عن ذلك فلا يصح وكذا كل دين ضمنه عن وارثه او وارثه في مرض موته فذلك باطل هذه الجملة في الذخيرة والله اعلم وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين ولو كان الابن كبيرا وضمن عنه الاب بغير امره في صحته ثم مات الاب واخذ الضمان من تركته لم ترجع ورثته بالاجماع وفي مختصر القدوري واذا ضمن الولي المهر صح ضمانه والمرأة محجورة في مطالبة المهر من زوجها او وليها وفي باب الوليمة من نكاح شرح الطحاوي الاب اذا زوج الصغير امرأة فلا امرأة ان تطلب المهر من أبي الزوج فيؤدي الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الاب بالامضاء صريحا بخلاف الوكيل اذا زوج فانه ليس للمرأة ان تطالب الوكيل بالمهر ما لم يضمن وان ادى الاب من مال نفسه ان يشهد وحتي الاداء انه دفع ليرجع على ابنه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يشهد

متى تحقق فلا موجب قصير الوكيل بان لم يكن وكيل لا قبض دينه قبل الايقاع وقد وجب بان وكله قبل الايقاع فكان المدعى على الغائب سببا من وجهه لا من وجهه فينبغي عند حرج أيضا ان يحكم بقصيرده لا بالايقاع لهما على ما في الوكالة بنقل المرأة أقول ان الوكيل يقبض الدين وكيل بالمبادلة اذ الدين يقضى بمثله فعاد اليه المحقوق اصاله فكانه وكامله وموته كوكيل باخذ الشفعة فصوره كحضور موكله فالحكم على الحاضر لا على الغائب حكما فلا يشك كل على قول حرج والحق ان قوله ما أقوى وهو رواية عنه كذا (ص) وغيره اما لو كان المدعى شيئين ونفس المدعى على الغائب لا يكون سببا الا باعتبار البقاء فيبانه في مسائل منها شري أمضا على المشتري ان البائع زوجها من فلان الغائب قبل الثراء فبرهن ابردها لا تقبل أصلا اذ المدعى شيان النكاح على الغائب والرد على الحاضر ولا سببية بينهما الا بالبقاء مجاوز الطلاق ولو برهن على البقاء لا تقبل أيضا اذ البقاء تبع للابتداء وياتي باتم من هذا (قد) تقبل في حق الرد لا النكاح ومنها المشتري شراء فاسدا برهن انه باع من فلان الغائب يريد ابطال حق البائع في الاسترداد لا تقبل بينته أصلا اذ نفس البيع ليس بسبب لبطلان حق الاسترداد لمجوز فيسحق البيع فيعود حق البائع في الاسترداد ومنها ادعى شفعة مجوز فقال المشتري الدار التي بيديك ليست لك انما هي اقلان فبرهن الشفعة انه شراها من فلان لا تقبل أصلا اذ المدعى شيان الشفعة على الحاضر والبيع على الغائب ولا سببية بينهما الا بالبقاء فانه لو شراها ثم أزالها عن ملكه بوجه قالا ثبت له الشفعة ولو برهن على البقاء لا تقبل أيضا لما مر (ب) الانسان يصير خصما عن الغائب في اثبات شرط حقه كما يصير خصما عنه في اثبات سبب حقه لانه كما لا يمكنه اثبات حقه الا باثبات سببه لا يمكنه ايضا الا باثبات شرطه كما لو ادعى القاذف انه قن فلان وبرهن المقدوف ان فلانا سوره يقبل وان كان تحرير الغائب شرطاً محده اقول وقد مر ان تحرير سبب محده وبينه ما مائة (خص) قال لامرأته لو طلق فلان زوجته فانت طالق فبرهنت امرأة الخالف عليه ان فلا تطلق امرأته لا تقبل اذ في ذلك ابتداء القضاء على الغائب واقتضى بعض المتأخرين بالطلاق والاول اصح فان قيل اليس انه لو قال لامرأته لو دخل فلان داره فانت طالق فبرهنت انه دخل الدار حكم بطلاقها قلنا ليس ذلك قضاء على الغائب اذ ليس فيه ابطال حق الغائب بخلاف مسألة (خص) لان ذلك قضاء على الغائب بابطال النكاح والحاصل انه لو برهن على شرط حقه باثبات فعل على الغائب فلم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل ولو فيه ابطال حق الغائب من طلاق او هتك أو بيع أو نحوه أفتى بعض المتأخرين انه تقبل ويحكم على الحاضر والغائب وبه اخذ (من) والاصح انه لا تقبل وما يفعله الناس من انهم اذا أرادوا اثبات شيء على الغائب من طلاق أو وقف أو بيع أو نحوه يجعلون ما يربطون اثباته شرطاً الوكالة الحاضر ثم يدعون تجزئ الوكالة لوجود الشرط من الغائب ويبرهنون على وجود الشرط من الغائب قول بعض المتأخرين والاصح ان هذه البيعة لا تقبل كما ذكر في (جص) اذ في قبولها ابطال حق الغائب كذا (ط) وفي (ح) شري

القياس ان يرجع على ابنته
 الاستحسان لا يرجع لتعارف
 الناس و رأيت في بعض
 المواضع الوصي اذا زوج امرأة
 لليتيم فالوصي يطالب بالمهر ضمن
 باللفظ صريحاً ولم يضمن وان
 أدى من مال نفسه يرجع في مال
 اليتيم والاب لو زوج امرأة
 لابنته الكبيرة ضمن المهر فان
 كان بامر يرجع عليه يعني اذا
 كان الضمان بامر وان لم يكن
 بامر لا يرجع والامر بالنكاح
 لا يكون أمراً بالضمان والامر
 بالخلع يكون أمراً بالضمان
 وفي فوائد صاحب المحيط الاخ
 اذا زوج أخته الصغيرة ضمن
 لها المهر من زوجها لا يصح
 الضمان لانه ليس بغير الاب
 والجد ولاية التصرف في المال
 بدون اذن القاضي الاب اذا
 زوج ابنته من انسان وطلبوا
 منه ان يقرب قبض ثمن من
 الصداق او يهب شيئا من
 الصداق فالأقرار بالقبض
 باطل لان أهل الجلاس
 يعرفون انه كذب حقيقة واما
 المجبة فان كانت الابنة كبيرة
 فالاب يقول اهدب باذن ابنتي
 كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها
 ويقول اذا انكرت الاذن بالهبة
 ورجعت عليك فانما ضمن لك
 عنها ويكون هذا الضمان صحيحاً
 لكونه مضافاً الى سبب الوجوب
 كذا ذكر في النخبة وفي
 فتاوى القاضي الامام غير

يتأقطلب الشفيع الشفعة فبرهن المشتري انه شراء لفلان وان فلانا وكاه بشرائه منذ
 سنة لا أقبل هذه البيعة لاني لو قبلتها ألزمت البيع على الغائب أقول ظاهره يوهم انه لو
 سمع البيعة وثبتت وكالته لا تدفع عنه الخصومة وليس كذلك لو لم يسلم المبيع فان وكيل
 الشراء خصم في الشفعة ما لم يسلم المبيع الى موكله قالوا فعلى قياس هذه المسئلة لو ادعى
 داراً فاجاب ذواليد بانه وكيل فلان في الشراء لا تدفع الخصومة (د) قال ذواليد للدعي
 انك بعثت هذا من فلان الغائب اشأ في (ج) انه لا تقبل (نط) تقبل وتدفع الخصومة
 كما لو برهن على امرائه ببيع من فلان او على اقراءه انه ملك فلان الغائب (غب) لا يلزم
 الغائب الشراء في هذه الصورة الا ان يبرهن ان المدعي باعه من فلان وسلمه وان ذاليد
 شراء من فلان فاجعل البيع للغائب لازماً واجعله أيضاً بائناً (كهم) مثل سرح
 عن ادعى يتأقبرهن ثم برهن ذواليد بان المدعي باعه من فلان قال أبطل حجة الطالب
 ولا ألزم الغائب الشراء (فس) أراد وكيل البيع اثبات وكالته بحيث لو أنكر موكله
 لا يسمع انكاره فله وجهان أحدهما ان يسلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعي انه وكيل
 بقضيه ويؤيده فسله الى فيقول ذواليد لا أعلم وكالته فيبرهن فيأمر القاضي بتسليمه اليه
 فيدعيه والثاني ان يقول هذا فلان أبيع منه منك فاذا باعه وقبض منه يقول المشتري
 لا قبض المبيع لاني أخاف ان ينكر المالك وكالته فيدعي المبيع في يدي او في قص
 فيضمنني فيبرهن الوكيل انه وكيله بذلك ويجبره على القبض وثبت بالبيعة ولاية الجبر
 على القبض وهنا وجه آخر وهو ان يبيع ويقول اني فضولي فلا أسلم المبيع فيبرهن
 المشتري انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت انه وكيل البيع (نقط) برهن المشتري
 ان له زوجاً غائباً لا يسمع وقد مر مع خلافه في مسألة (ج) وطعن أبو حازم على ما قال
 م ر ج وقال المدعي على الغائب سبب لما يدعي في الحاضر فيجب ان تقبل هذه البيعة

(قوله مثل (س) رحمه الله تعالى عن ادعى يتأقبرهن الخ) أقول واقعة الفتوى
 ادعى داراً اثناعين عنه فلان فقال ذواليد اشتريته من زيد ولم يبرهن على الشراء وبرهن
 المدعي على الاث عشر زيد وانكر البيع وادعى انه أطار موبرهن على ذلك فسا الحكم
 والذي يظهر جواز دعواه وقبول بيئته لانه لم يجعل بائناً بالبرهان فلم يكن مقضياً كما يعلم
 مما هنا تأمل (قوله أراد وكيل البيع الخ) أقول ويتأني ذلك في وكيل الشراء كما اذا
 ادعى انه وكيل عن فلان بشراء هذا العبد له فاضاف الوكيل الشراء للموكل وكذلك
 البائع بان قال الوكيل بعه من زيد موكلني بكذا فقال بعته منه فقال الوكيل قبلته له
 فانه يتوقف في هذه الحالة كما سيأتي في تصرفات الفضولي فلما أراد اثبات الوكالة بحيث
 لو أنكر الموكل لا يسمع بمقتضى البائع من التسليم ويقول انك فضولي ووقع الشراء
 متوقفاً على اجازة فلان ولا أسلمت خوفاً ان يهلك المبيع في يديك فيقيم بيعة على ذلك
 وهي واقعة الفتوى تأمل (قوله وهو ان يبيع) أقول اي من غير ان يقول اني
 وكيل فانه اذا قال ذلك لا يسمع قوله اني فضولي لتناقضه تأمل

الضمان على نفسه لم يصح
 الهبة والابراء الا ان تغير المرأة
 اذا كانت بائنة وشرط الضمان
 باطل لانه لو كفل عن المرأة
 وقال اكرزن وضانه وبتانده
 من ضامن برشوي رافع زن
 بتانده فبطلان الكفالة ظاهر
 كرجل قال لا تسران اخذ فلان
 ماله عليك فانما عنك من ذلك
 وان اراد الكفالة للمرأة فقال
 اكرزن ارتو طلب كندهن
 ضامن ودا صكه ان مال
 خوش بدمن فهذا صكه فالة
 للمرأة وهي غائبة فلا يصح
 في قول أي حنفية وعجم
 وجهما الله الا ان يقبلها حاضر
 في المجلس والحيلة لهذا اذا
 كانت ككيرة ان يقول
 الوكيل او الولي ان المرأة
 امرتني بالهبة والامراة فان
 انكرت ذلك وانخذت
 منك بغير حق فانما ضامن لك
 بذلك فيصح هذا الضمان
 هذا اذا كانت ككيرة فان
 كانت صغيرة قالوا فالحيلة في ان
 لا يكون الزوج مطالبا
 بالاجماع ان يقول الاب وقت
 عقد النكاح يا عارسة دختر
 خوش فلانة را بتورني دادم
 بدو هزار درهم براتكه يا نصر
 دم ترا بود خانه يصح ذلك
 ويصح هذا الكلام للاستثناء
 كانه قال زوجت ابنتي بالني
 درهم الانجسائة فيصح ذلك
 عند الكل وكذلك الوكيل

قياسا على مسائل مدتها المسائل الثلاث التي مر ذكرها في بيان الاصل الثاني احدها
 دعوى الشراء من الغائب وثانيها الكفالة وثالثها الشفعة وقال ومنها ادعى على رجل
 انه كفل عنه فلان الغائب بكذا وادعى الكفيل اداء ذلك المال الى الطالب وانكر
 المطلوب الاداء فبرهن عليه الكفيل والطالب غائب تقبل ويحكم على الغائب والحاضر
 (قس) طالب الدائن كفيله بدينه فبرهن عليه الكفيل ان المدينون اداءه تقبل ويتعصب
 الكفيل خصما من المدينون اذ لا يمكن دفع الدائن الا بهذا قال (نخه) كان خالي محمد بن
 الفضل لا يحب عن هذا الطعن وكان يقول يجب ان تقبل بينة المشتري ومنهم من اجاب
 عنه بان المشتري ولو ادعى على الغائب ما هو سبب ما يدعى على الحاضر من الرد يجب الا
 ان الحاضر في مثل هذا اهل انما يتعصب خصما من الغائب من حيث الحكم لو كان بين
 الحاضر والغائب اتصال حتى يصير الحاضر بذلك الاتصال عتازا من الناس فيجعل خصما
 من الغائب صيانة لحقوق الناس اما اذا لم يكن بينهما اتصال فانه لا يجعل الحاضر خصما
 عن الغائب من حيث الحكم الا يرى ان من باع بيمعا فاسد افاد ادا لا سترداد فبرهن
 المشتري انه باعه من فلان الغائب لا يقبل ولا يجعل البائع خصما من الغائب ولو كان
 المدعي على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر من ابطال حقه اذ لا اتصال بين البائع
 والغائب بسبب ما يمكن انكار بيعه وانكار واحد من عرض الناس سواء وكذا
 لو اراد الموكل ان ياخذ عينه من وكيله فبرهن الوكيل انه باعه من فلان الغائب لم تقبل
 ولم يجعل الوكيل خصما من الغائب في الانكار ولو كان ما يدعى عليه سببا لما يدعى
 على الحاضر اذ لا اتصال بين الوكيل والغائب وكذا الواهب لو اراد الرجوع فبرهن
 الموهوب له على بيعه من فلان لا تقبل لما مر وفيما نحن فيه لا اتصال بين البائع وبين
 الزوج اذ لا يخلو اما ان يدعى المشتري ان باعته زوجها او بائع بائنه او يدعى ان لها زوجا
 ولا يدكر من زوجها فلوا دعى ان بائنه زوجها يصير البائع خصما من الغائب للاتصال
 لا لو ادعى ان بائع بائنه زوجها اذ ليس بين بائنه وبين زوجها اتصال بسبب وكذا لو
 ادعى ان لها زوجا ولم يبين من زوجها اذ لا يمكن ان بائنه زوجها فينتصب خصما
 ويحتمل ان غيره زوجها فلا يصير خصما يشك وكذا نقول في مسألة الوكيل والبيع
 الفاسد بخلاف مسألة الكفالة للاتصال فيما اقول مر ان المشتري لو ادعى ان بائنه زوجها
 لا يصير البائع خصما فيشكل هذا الجواب بذلك فيكون هذا ايا آخر وشكل ايضا
 بما مر في بيان الاصل الثالث من مسألة دعوى رقية الشهود اذ لا اتصال بين مولاهم
 وبين المدعي عليه مع انه جعل خصما عنه في الانكار وقبل عليه بينة العتق اقول
 قد اضطربت آراؤهم وبياناتهم في مسائل الحكم على الغائب وله ولم يصف ولم ينقل عنهم
 اصل قوي ظاهر تبني عليه القروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندي ان يتامل
 في الوقائع ويحتمل ما لاحظ المحرر والضرورات فيفتي بحسبها جواز اوفسادا مثلا
 لو طلق امرأته عند المدعي دول فغائب عن البلد ولا يعرف مكانه او يعرف ولكن يهجره
 احضاره عن ان تسافر اليه هي اذ وكيلا اليه مدعا ولم اتم آخر كان لا يرضى احد بالوكالة

ووجه آخر ان يشتري أبو الصغيرة من زوجها بعد النكاح هر ضامن قليل القيمة بمقدار ما

يريد ان يحط عن مهر الصغيرة فيصير ٢٠ الاب مستوفيا قلث من مهرها بشئ من العرفن هذه الجملة في فتاوى قاضي خان

وكذا المديون لو غاب عن البلد وله نقد في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطع أن قلب القاضي وغلب على ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فينبغي ان يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للفتي ان يفتي بجوازه دفعا للخرج والضرورات وصيانة للحقوق من الضياع مع أنه مجتهد فيه ذهب الى جوازه الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وفيه روايتان من أصحابنا والاحوط ان ينصب عن الغائب وكيل يعرف أنه يراعي جانب الغائب ولا يفرط في حقه فينصب الاولي له ثم الاولي والله أعلم (فش) لو برهنت على زوجها أنك قلت تاتودرنسكاح معي هرزني كه بهكمتم ازم من سه مطلق وتزوجت فلانة هذه على تطلق لثبوت الشرط وهو التزوج عليها وهذا الوادعت فلانة في زوجت نفسي منه لتسكون الشهادة بعد دعوى النكاح عن يثبت النكاح عليها ولو كانت فلانة غائبة عن مجلس القضاء والباقي بحاله لا تقبل البينة اذ يثبت نكاح الغائبة ولا خصم عنها والحاصل انها لو ادعت تعليق طلاق نفسها بنكاح غيرها وبرهنت انه تزوج فلانة ففي قبول هذه البينة روايتان والصحيح انها لا تقبل اذ نكاح فلانة شرعا طلاقا فلا ينتصب لخصمها في اثبات الشرط أقول قوله والحاصل الخ يوهم انه حاصل ما قبله وليس كذلك لان حاصل ما قبله تعليق طلاق الأجنبية بتزوجها على امرأته والحاصل المذ كود تعليق طلاق امرأته بتزوج غيرها فيمنع ما يخالفه فالمدعية في الاول أجنبية من نكاح الغائبة وطلاقها في الثاني تدعى طلاق نفسها فلو زاده وقال توازم من سه مطلق والباقي بحاله لكان الحاصل المذ كود حاصل ما قبله ويمكن ان لفظ توتركت سهوا من الكاتب ثم قال (فش) والصحيح من الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للدعي على الحاضر ينظر لو لم يتضرر به الغائب

(قوله في مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب الخ) أقول لم يدكر فيما عدى من الكتب حدا لغية الجوزة لذلك وقد قال في البحر في شرح قوله وفرض لزوجة الغائب ولم يقيد فيما عدى من الكتب بشئ الا في الفتاوى الصيرفية فانه قال ايجاب النفقة في حال الغائب بشرط أن تكون مدقرا اه وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيادونها بسهل احصاءه ومراجعتة اه أقول وقد صرح بها في التاترخانية فلا عن فتاوى (آهو) ولا خصوص مسألة النفقة بل كل ما ذكر فيه الغائب كسئلة المهمة وغيرها وذلك مستفاد من تعليلهم بالحاجة والضرورة وقد قال في المبسوط انما قسمها يعني أبا حنيفة في الميراث عند حضور جماعة منهم تعذوا اشتراط حضورهم عند القسمة بطريق العادة وقال قبل هذا فان الودعة يكترون وقبلها يحضرون فلو لم يقبل القاضي البينة ولم يقسمها لمكان غائب أو صغير أدى الى الضرر والضرر مدفوع اه وأقول الحاجة منتفية عند إمكان حضور الغائب ومراجعتة والحكم بوجهه فاي داع للحكم عايبه في حال غيبته مع تبسر مراجعته واحضاره ولو جاز فيعادون ذلك مجاز وهو في بيته وبلده وهذا مما يجب القطع به تأمل

وذ كرفي الذخيرة والجملة ان يباشر العقل على ما وراء القدر الملتزم هبة فلا يحتاج الى الهبة او يحيل الزوج بعض المصدق على ابني الصغيرة ويتفرع منه اذا نكح ابني الصغيرة املا من الزوج وذكر صدر الاسلام ابو اليسر في باب المخلع من طلاق الاصل ولو كان المختار عليه مثل الهيل في الملاة ينبغي ان يصح أيضا وذكر المحاكم في شروطه في فصل خلع الصغيرة حيلة أخرى وهي أن يقرأ الاب بقبض مداقها ونفقة مدتها ثم يطلقها الزوج طلاقا باثنا وهذا حكم مختص بالاب بخلاف سائر الاولياء لان الاب يصح اقراره بقبض مداقها ويرأ الزوج في الظاهر ولا يعمل اقرار غيره به وطء الصغيرة التي لا تشتهى لا يوجب حرمة المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وطشاء تلك العيين أو بغير مثلها قال ابو يوسف بوجوب حرمة المصاهرة وتكاملوا في حد المشتهاة حكى عن محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انها اذا كانت بنت سبع سنين أو أكثر فهي مشتهاة من غير تفصيل وان كانت بنت خمس سنين أو دونه لم تكن مشتهاة وان كانت بنت ست سنين أو سبع أو ثمان

الله في إيمان الفتاوى المشايخ شكري السبع والثمان والغالب أنها ٦١ لا تشتهى ما لم تبلغ تسع سنين قال الصدر

الشهيد في كتاب التفقات
 وعليه الفتوى وحكي عن شيخ
 الإسلام الشيخ الإمام محمد بن
 الفضل أنه كان يقول ينبغي
 للفتى أن يقتي في السبع
 والثمان أنها لا تحرم إلا إذا بلغ
 السائل أنها حيلة ضمنية فيفتي
 يفتي بالحرم وفي الفتاوى
 سئل الفقيه أبو بكر عن قبل
 امرأة ابنه وهي بنت خمس سنين
 أو بنت ست سنين عن شهوة
 لا تحرم على ابنه لأنها غير مستهانة
 وإن اشتهاها هذا فلا ينظر إلى
 ذلك قيل له فإن كبرت حتى
 خرجت عن حد الشهوة
 والمسألة بحالها قال تحرم لأن
 الكبيرة تحت الحرمة وإن
 كبرت ولا كذلك الصغيرة
 جدا وسئل محمد بن سلمة عن
 امرأة أدخلت ذكر صبي في
 فرجها والصبي ليس من أهل
 الجماع قال ثبت حرمة المصاهرة
 ويأتي بهذا هذا وقال بعضهم
 الصغيرة إذا لم تكن حيلة ضمنية
 وهي بنت ست أو سبع
 لا تكون مستهانة إلى اثني عشرة
 سنة وعن أبي يوسف رحمه
 الله إن كانت بنت خمس سنين
 ويشتهى منها فهي مستهانة ولا
 توفيت فيه عن أبي حنيفة
 رحمه الله وعنه في رواية
 وطئها ولم يفضها ثبت حرمة
 المصاهرة وإن أفضاها لا ثبت
 حرمة المصاهرة وعن أبي

كذلك قول الدار وغيره يصير الحاضر خصما عنه لا لوداثر أبي نفع وضرر وهناية ضرر وبثوت
 نسكاسها فلا تصير المدعية خصما عنها كذا (ف) في مسألة الكفالة بالمهر من
 مسائل بيان الأصل الثالث أنه قال (صد) فيه نظرا إذا المدعي على الغائب شرطا وفي
 مثله لا يصير الحاضر خصما عن الغائب إلى قوله فينبغي أن يقضي بالمهر على الحاضر
 لا بالفرقة على الغائب فعلى قياس ما قال (صد) ينبغي أن يقضى هنا أيضا بطلاق
 المدعية لا بشكاح الغائبة أقول فالخاص على أن المدعي على الغائب إذا كان شرطا
 لما يدعي على الحاضر قبل يتصب الحاضر خصما عن الغائب مطلقا وهو قول بعض
 المشايخ وقيل لا يتصب مطلقا وهو قول عامة المشايخ وقيل يتصب فيما لا يتضرر
 به الغائب لا فيما يتضرر به وقيل فيما يتضرر يقضى على الحاضر لا على الغائب
 أقول هذا بعيد إذا الحكم على الحاضر فرع الحكم على الغائب فكيف يثبت الفرع
 بدون الأصل وأقول فالأولى أن يتصب الحاضر خصما عن الغائب في كل ما لا يمكن
 إثبات حقه على الحاضر إلا بآبائات ذلك على الغائب سواء كان سببا أو شرطا إذا الحكم
 على الغائب بلا خصم عنه جازر وعليه الفتوى فينبغي أن يجوز الحكم على الغائب
 مع الخصم عنه في الجملة بالطريق الأولى صيانة للحقوق ورعاية للأصول وادع
 الفتوى ادعى عليه أني شريت هذه الدار من فلان الغائب وهو يملكها وتقدمت الثمن
 وفلان الآخر الغائب الذي كان مشتريا لهذه الدار شرعا جازرا وقال فواليد
 الدار لي ينبغي أن تسمع إذا المدعي على الحاضر وهو ذو اليد هو الغائبين واحد وهو
 الشراء وما يدعي عليه ما سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر لا بحالة فيصير خصما
 فكأنه ادعى الشراء من رجلين فأجاز له المشتري شراء جازر الوكاكتسب لثبوت حقه
 تسمع وفاقا ولو شرطا تسمع عند بعضهم كأم (ذ) الخادج وذو اليد ادعى شراء من
 واحد وقار به الخادج السابق فقال فواليد هذا الدار حين شراء الخادج كان وهما من
 جهة بائعنا في يد فلان وأبطل شراء فلم يصح وصح شرائي لأنه وقع بعد ذلك الرهن أجاب
 فحج الدين رحمه الله أنه لا يكون دفعا إذا لحق لذي اليد في ذلك الرهن والمرتب لم يدع
 الرهن فكيف يصح دعوى الرهن كذا (ذ) ومسألة من ادعى على المودع أو الغاصب
 أنه شراء من المسالك أو ورثة قدمت في فصل من يصلح خصما (ط) فاب المكفول
 عنه فادعى الكفيل على الطالب أن الألف التي تكفلت بها عن فلان من ثمن خمر وقال

(قوله فالخاص على أن المدعي على الغائب الخ) أقول قال الزياهي في التبيين ومن
 المتأخرين من قال في الشرط أيضا يقبل أيضا مطلقا كما في السبب منهم على البردوي
 (قوله الحكم على الغائب بلا خصم عنه جازر وعليه الفتوى) أقول تقدم أنه يقتي بعدم
 نفاذه فلا يتصرف في هذه مذهب أصحابنا (قوله وتقدمت الثمن وفلان الآخر الغائب
 الخ) أقول الآخر الغائب كان اشتري من فلان الأول شرعا جازرا وتوقف بيعه على
 إجازة فاقهم

يوسف في التوارد إذا وطئ جارية وهي بنت خمس سنين في الدبر وماتت ولا يدري أنها هل كانت تشتهى حرمتها عليه أم لا

صماء بن جزء السخدي من
الاجنبية من شهوة يوجب
حرمة المصاهرة ولا يشترط
شهوتها ويصح في اشتها
أحدهما ولا يشترط أيضا أن
يكونا بالغين فتقع الحرمة
بين المراهق والمراهقة إذا
وجد الاشتها من أحدهما
وحده الاشتها هو الاشتها
بالقلب ولا يشترط انتشار
الاشتهاء في طلاق مجموع
النوازل صغيرة فزعت في
المنام فهربت إلى فراش
والدها عريانة فانتشر لها
أبوها وهي بنت ثمان سنين
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
ابن الفصل رحمه الله أخشى أن
يحرّم والدتها على أبيها وشل
ثم من مقاتل الرازي إذا رأت
الدم وهي بنت ست سنين
لا شك بأنه لا يكون حيضا
وان كانت بنت تسعين سنين
لا شك بأنه يصح كونها حيضا
وانما أشك فيها بين الست
والتسع وان كان لا يوطأها
لا تثبت الحرمة بوطئها
هذهما وعند أبي يوسف
رحمه الله تثبت وأن كانت
بست سنة وذكر شمس الأئمة
السرخسي في كتاب الحدود
أن الصغيرة إذا سلمت من
الجماع تثبت حرمة المصاهرة
والأقلا وتضمير السلامة
الأيض بمراساتكم مسلما

الطالب لا يل من ثمنه بقا لقول الطالب فلورهن عليه الكفيل لا يقبل ولا يتصحب
الطالب خصمه فيه بخلاف ما لو كان المصوب حاضر أو برهن على الطالب أن الألف
التي تدعيه عليه ثمن ثمر حيث يقبل كذا (ط) أقول ينبغي أن تقبل بينة الكفيل أيضا
على ما نقل قبل من (فش) حيث قال لو طالب الدائن كفيلا بدينه فبرهن الكفيل
على أدائه المديون الغائب يقبل ويتصحب الكفيل خصما عن المديون إذا لا يمكنه دفع
الدائن إلا بهذا فكذا نقول هنا والله أعلم ومسئلة من ادعى ديناً مشتركاً بآث أو غيره
بغية شريكه مرت في فصل قيام بعض أهل الحق من البعض وكذا مسألة الشراء من
نفر بعضهم غيب (ذ) ادعى أني وطلانا الغائب أوتهما هذه الدار من ذي اليد ثم
انه استولى عليها فبرهن عليه فله حق حرج لا تقبل لافي حق الغائب ولا في حق
الحاضر أما الغائب فظاهر وأما في نصيب الحاضر فلا ثم يصير من المشاع وهو لم يجز ولو
بما لا يقسم (فش) ادعى نكاحها فبرهنت أنها امرأة فلان الغائب لا تندفع
دعوى المدعي كمن ادعى قناتها فبرهن ذواليدانه ملك فلان لا تندفع منه الخصومة كذا
هذا أقول ينبغي أن تندفع عنه الخصومة في مسألة القن كما في المسئلة الخمسة ثم قال
(فش) فلورهن المدعي أنها امرأة يحكم له بها فاقراوها بنكاح الغائب لا يدفع بينة
المدعي وهل يعتبر هذا الاقرار في حق سقوط اليمين منها على قول من يرى التعليف في
النكاح قيل يصح هذا الاقرار ولكن يبطل بالتكذيب ويندفع عنها اليمين وقيل
لا يصح ولا يدفع عنها اليمين قالوا المرأة الغائب أن زوجها قد طلق أو أخبرها به
واحد عدل فلها أن تنزع رجها آخر بعد اعدة (ذ) شرط في شهادة الطلاق حضور الزوج
لا المرأة وكذا متى الامه اذ الزوجة والامة لو حكمتا بالشهود لا يلتفت إلى قولهما
ومن لا يلتفت إلى تكذيبه الشهود لا بألى حضرا ولا (فش) تزوجها فشهد جماعة
بحضرتها أعند القاضي أنها منكوبة فلا الغائب لا تقبل هذه الشهادة لعدم الخصم
عن الغائب في اثبات النكاح ولا تثبت المحسولة لعدم ثبوت نكاح الغائب برهنت
على ذى اليد أنها معتقة فلان الغائب حررها وهو يملكها وهذا استرقى بغير حق تقبل
اذ ادعى قصيردا الحاضر عنها وهو لا يملكها الا بذلك فيصير خصما فيحكم بدينها ويصر
بده أقول فعل هذا البرهنت أنها امرأة فلان الغائب ينبغي أن تندفع دعوى المدعي
نكاحها بعين هذا التعليل وقد مر خلاصه من قبل بأسطر وكذا الوادي الورثة على تلام
انوار ثامن أيضا فبرهن القن انه قن فلان آخر وان حرره تقبل ويصير خصما عن
الغائب في اثبات الماثله اذ لم يشرط هتفه فيصير خصما في اثبات التحرير وفيه
ادعى على قن انه ملكي فبرهن القن انه ملك فلان الغائب تندفع دعوى المدعي كما لو

(قوله أقول ينبغي أن تقبل بينة الكفيل) أقول ذكر الشيخ الفرق بين ما في الفصل
العاشر فراجع (قوله ادعى نكاحها الخ) أقول دعوى النكاح والمهر والجهاز
بأقوى الفصل العشرين

برهن ذواليدان ما في يده ودية تندفع المحصومة كذا هذا لأنه ثبت أن يده على نفسه
 نياية من الغائب أقول هذا يؤيد ما قلت إن ثقله ينبغي أن تندفع منه المحصومة في مسألة
 الآن الخ اذهنا أيضا برهن على أنه ملك فلان ولم يرد عليه فينبغي أن ينفذ احكاما والله اعلم
 (صبت) فن برهن على ذى اليدانه فلان الغائب وأنه حرره وبرهن ذواليدانه فن فلان
 آحره ودعه أياه أو أحره أو رهنه لا يحكم بعقده ولو زعم ذواليدانه فن فلان الغائب أو دعه
 أياه وقال الآن كنت قد سألته حررتي أو قال كنت فناء فلان آخر حررتي لا يصدق بخلاف
 قوله أنا حر الأصل فإنه يصدق لأنه في دعوى التحرر برأى برقية مرادى زوالها فلا يصدق
 إلا بصحة وفي دعوى ربه الأصل أنكر الرق فأقول للسكران لارى أن فلانا لو حضر
 وادعى أنه قد سأل أو قال أنا حر الأصل صدق الآن ولو قال أنا حر الأصل وبرهن ذواليدانه فن
 فلان أو دعه قضيت بكونه فناء فلان ودفعته إلى ذى اليد حتى لو حضر الغائب وأنكر
 كون الآن له لزمه بخلاف ما لو ادعى فناء يدرج برهن ذواليدانه ودية فلان وأنذفت
 المحصومة لا يصير الآن مقضيا به فلان حتى لو حضر وأنكر كون الآن له لا يلزمه الآن
 والفرق ينظر في (عبث) وفيه وكلهما ما يقبض دينة فغالب الموكل واحد الوكيلين فادعى
 الوكيل الآخر فافترى أن يدينه ويخذه وكالته فبرهن الوكيل أن الدائن وكله وفلانا
 الغائب يقبض دينة يحكم بوكالته ما حتى لو حضر الغائب لا يكلف إعادة البينة وكذا
 لو جحد الفريم المال والتوكيل فبرهن عليهما الرهس كسبل الحاضر يحكم على الفريم
 بالدين وبوكالته ما إذا التوكيل بمحسومة في الدين والدين توكيل بالقبض أقول هذا
 التعليل لا يناسب الصورة المذكورة إذا الكلام الظاهر في التوكيل بالقبض دينة كما هو
 مصرح فلا حاجة إلى إثباته التزاما فلو عكس وقال إذا التوكيل بالقبض توكيل بمحسومة
 لكان أنيب لأنه وكل بالقبض ثم خاصم وبرهن فاحتجج إلى إثبات كونه وكيل بمحسومة
 فان التوكيل بالقبض يستلزمه ولكن هذا في الدين لا في العين وأيضاً هذا عند حرج
 لا عند سوام حرج لأن التوكيل بالقبض ليس بتوكيل بمحسومة عندهما إذا القبض
 بخلاف المحسومة ثم قال لا يقبض الحاضر شيء في الفصلين حتى يحضر الوكيل الآخر
 فرق بين المحسومة والقبض فقال في الوكيلين بالمحسومة والقبض لا ينفرد أحدهما
 بالقبض وينفرد بالمحسومة ولو برهن الحاضر أن فلانا وكله وفلانا معه وأجاز ما صنع كل
 منهما وأجاز قبض كل منهما على حدة فإنه يحكم بوكالة الحاضر لا الغائب حتى لو حضر
 الغائب يكلف إعادة البينة واستوضح للفرق فقال لو وكله ما يقبض الدين ولم يجز
 ما صنع كل منهما قبل أحدهما إلا الآخر لم يصروكيلا من قبل ولو أجاز ما صنع كل منهما

(قوله أقر برقية وادعى زوالها الخ) أقول يؤخذ منه جواب وافية الفتوى في امرأة
 أقرت بالرقية فلان الغائب وادعت أنه أعتقها وملك نفسه ما وخطبها رجل وتقدمت
 به إلى القاضى ليرزوجها منه هل يحجج إلى ذلك أم لا الجواب لا يحججها لأنها تدعى زوال
 الرق فلا تصدق عليه

ثم يجب المشتري المملوك من المرأة فيبطل النكاح ثم تبعت المملوك إلى بلد آخر فلا يظهر

الامام ظهر الدين رحمه الله تعالى وبعضها في فتاوى القاضى الامام ظهر الدين وفي طلاق فوائد صاحب المحيط الصبي إذا كان ابن تسع سنين من امرأة شهوة ثبتت حرمة المصاهرة قال وذكر في موضع آخر الصبي العاقل إذا من امرأة شهوة ثبتت حرمة المصاهرة قال وكذلك المحنون امرأة مع ابنه لها مشتهاة فاما في فراش فسد الرجل يده إلى امرأته ليبرها إلى فراشه ليلا معها فاصابت يد الرجل بنت امرأة فقرصها بأصبعه على ظن أنها امرأته فان وقعت يده على البنت وهو يشتهيها حرمت عليه امرأته وان كان يظن أنها امرأته لوجود المس عن شهوة في فتاوى القاضى ظاهر الدين ذكر في الهداية الصبي المراهق في التحليل كالبالغ لو جود الدخول في نكاح صحيح وذكر في الجامع الصغير غلام لم يبلغ ومثله يجامع بر يده إذا كان يتحرك ويشتهي إذا جامع امرأته وجب عليه القبل ويحلها للزوج الأول وفي حبل العيون المطلقة ثلاثا إذا نكحت أن يظهر أمرها في التحليل تهب لبعض من تنق به عن عاقل فيشتري بذلك مراهاقا فتزوجها بشاهد من قبله الغلام بها

بها الثاني سواء كان بالغاً أو غير بالغ مجنوناً كان أو غير مجنون إذا كان يجامع مثلها وفي فوائده خمس الآلة أنه مقدور بعشر سنين وفيها أيضاً صغيرة لا توطن حرمت بالثلاث فوطئها الزوج الثاني فافضاها فهذا الوطئ لا يجملها وفي فتاوى القاضى الإمام غفر الدين رحمه الله الزوج الهمل إذا وطئ المرأة فافضاها لا تفصل للزوج الاول وفي الملتقى إذا دخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس من أهل الجماع لا يتعلق به التحليل ولا النكاح ذكر في العدة في خلوة الصبي يجب كمال المهر وإحالة إلى الجماع الصغير وذكر القاضى الإمام غفر الدين في فصل الخلوة من نكاح فتاويه ولا يصح خلوة الغلام الذى لا يجامع مثله ولا خلوة الصغيرة التى لا يجامع مثلهما والزواج إذا خلا بأمراته ومعها صبي لا يعدة لا يمنع صحة الخلوة وإن كان صبياً يعقل بأن أمكنه أن يعبر بها يكون بينهما لا تصح الخلوة من غير فصل والمجنون كالصبي وذكر في بعض المواضع لو كان معهما مجنون أو مغمى عليه لا تصح الخلوة من غير فصل قال محمد رحمه الله تعالى في الجماع امرأة الصبي إذا وجدت الصبي محبوباً للقاضى

وأجاز قبض كل منهما قبل أحدهما إلا الآخر يصير وكيلًا وكذا الوصيان حتى لو مات وترك ورثة ود يناله وعليه فادعى أحدهما الميت أو وصى إليه وإلى فلان الغائب ويخذه الورثة والغريم فبرهن الحاضر على ذلك يحكم بوصايتهم ولو أجاز الميت ما صنع كل منهما لا يصير الحاضر خصماً عن الغائب فيحكم بوصاية الحاضر فقط (ص) الخصم شرط لقبول البينة لو أراد المدعى أن يأخذ من يد الخصم الغائب شيئاً أمالوا أراد أن يأخذ حقه من ثمن مال كان للغائب في يده لا يستمرط حضرة الخصم ولا يحتاج القاضى إلى نصب الوكيل ونظيره لو شراه غائب قبل قبضه غيبة منقطعة بإزالة القاضى ببيع المبيع وإيقاع الثمن البائع وفي طريقة (ن) يأمره القاضى بإقامة البينة فلو برهن يحكم ببيع المبيع ووفى الثمن (ص) وكذا لو استأجر أيلًا إلى مكة ذاهباً وجائياً ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى انفسخت الإجارة فلا مستأجر أن يركبها إلى مكة ولا يضمن وعليه الكراء إلى مكة فإذا أتى مكة ودفع الأمر إلى القاضى قرأ أن يبيع الدابة ويدفع بعض الأجر إلى المستأجر جاز (عبت) ثمراه غائب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز للقاضى ببيع المبيع وإيقاع الثمن لو كان المبيع منقولاً لا لوعقاراً فعلى هذا الورع من المدينون وغاب غيبة منقطعة فرفع المرتهن الأمر إلى القاضى حتى يبيع الرهن بيده ينفى أن يجوز كما في هاتين المسألتين (ب) المدعى عليه لو أقر ثم غاب يحكم عليه بأقراره بالإجماع فلو حضر فانكر فبرهن عليه ثم غاب يحكم عليه عند أبي يوسف رحمه الله لا عند م رحمه (خ) غاب المدعى عليه بعدما برهن عليه أو غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يحكم بها وقال س رحمه يحكم وهذا أرفق بالناس ولو غاب الموكل بعدما برهن عليه ثم حضر وكيله أو غاب الوكيل بعدما برهن عليه ثم حضر موكله يحكم عليه بتلك البينة وكذا يحكم على الوارث ببيعة قامت على مورثه ولو كان الوارث غائباً غيبة منقطعة ينصب القاضى وكيلًا يطلب الخصم ويحكم عليه بتلك البينة وهكذا لو برهن على أحد الورثة فغاب يحكم به على الوارث الآخر وكذا لو برهن على نائب الصبي فباع الصبي يحكم على الصبي بتلك البينة ومن توجه عليه الحكم فاختفى لا يحكم عليه عند ح وقال م رحمه ينادى على بابه ثلاثة أيام فلو خرج والاحكام عليه ولو لم يخرج لكنه غاب لا يحكم عليه حيلة أثبات الدين على الغائب أن يكفل للمدعى بكل ماله على الغائب ويحيره المدعى في المجلس فيسدى المدعى على

(قوله فرفع المرتهن الأمر إلى القاضى حتى يبيع الرهن الخ) أقول للمرتهن ببيع الرهن بإجازة المحاكم وأخذ دينه إذا كان الراهن غائباً لا يعرف موته ولا حياته كما في البرازية من الرهن قال مولانا الشيخ محمد بن الغزى لم أجدهما ذكره البرازى في منية المفتى ولعله أراد منية المفتى أو الفقه ما وفى منية المفتى غاب الراهن وخاف المرتهن هلاك الرهن المنقول رفع إلى القاضى حتى يبيعه ويدفع الثمن إلى المرتهن ذكره في كتاب الرهن انتهى ما ذكره الغزى

الكفيل ما لا مقدرا بسبب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفالة وينكر دينه
فغيره المدهى بدينه على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل بما ادعاه عليه باقراره
بكفالاته ثم يرى المدهى الكفيل فيثبت الدين على الغائب لانتصاب الكفيل خصما
عنه اذ المدهى على المحاضر لا يثبت الا بثبوت الدين على الغائب في مثله يصير المحاضر
خصما من الغائب وهذا لو كانت الكفالة بكل ماله على الغائب اما اذا لم تكن بان
ادعى ان له على فلان الغائب كذا وهذا المحاضر كفيل به فغيره من خصم القاضي على
الكفيل لم يكن ذلك حكما على الغائب الا اذا ادعى الكفالة بامر الغائب اموال كفل بكل
ماله على الغائب فالحكم على الكفيل بماله عين حكم على الغائب سواء ادعى الكفالة
بامر او لا وقد مر في اول الفصل شيء منه كذا (نص) وكذا في (ج) وقال المحوالة فيه
كالكفالة وقال وهو - ذالو كانت المحصورة في المحوالة والكفالة بين الطالب والكفيل
امالو كانت بين الكفيل والمكفول منه بان قال الكفيل لمن كفل منه كفلت فلان
بدينك بامر او اديت وفي الرجوع عليك او قال الهتال عليه للمعيل احتملت منك بامر
واديت وفي الرجوع عليك فغيره من محكم عليه بضمنان وعلى الغائب بقبض حقه وكذا
لو اقر بالامر وانكر الاداء فغيره من محكم عليه كان حكما على الغائب ولا يلتفت الى
انكاره بعده (ص) كفل بامر فلان بماله له او قضى به له عليه او ذاب له عليه فغائب
الا فغيره من المكفول له ان له على الغائب اموال قال للقاضي اقضى به على الغائب حتى
يلزم الكفيل لا يحكم حتى يحضر الغائب بخلاف ما لو كفل بكل ماله عليه فغيره من
الطالب ان له عليه الغائب ولو كان المكفول منه قابلا ثم في الفصل الاول وهو ما كفل
بماله او قضى له به او ذاب لو اقر الكفيل بدينه على المكفول منه واني ان يدفع مخافة
ان يجهد الغائب ليحير (ذ) قال له لك على فلان الف درهم وانا كفيل به لك يجب المال
عليه لا على فلان (حيلة اثبات الحرمة على الغائب) اذا حرمها عند شهود فغائب وارادت
ان تتزوج بان لا يمكنها الا بعد اثبات الحرمة على الزوج في مجلس القضاء لكون النكاح
مروفا ولا يمكنها احضاره لبلد المسافة ففيمحيثان احدهما بطريق دعوى كفالة المهر

(قوله اما لو كانت بين الكفيل الخ) اقول او وكيل الكفيل وهي واقعة الفتوى
(قوله ففيه حيثان احدهما الى آخره) اقول وسياتي في الفصل العشرين في دعوى
النكاح ادعى نكاحها وقال ان زوجك طلقك واما تزوجتك فانكرت الطلاق فغيره من
المدعى على طلاق الاول لا يقبل لتلا محكم على الغائب فلو حضر وبرهن على ماله
يقبل ثم ينظر لو برهن على الزوج بعد دعي العدة يثبت النكاح اهو في البرازية خلافة
قال فيه ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فافترت بزوجة
الغائب وانكرت طلاقه فغيره عليها بالطلاق يقضى بانها زوجة المحاضر ولا يحتاج الى
اعادة البينة اذا حضر الغائب اه وهو مبني على ما ذكر من ان الشرط كالسبب وقد
علم ضعفه

فأدركت قبل ادراك زوجها فاختارت ٢٢ الفرقة وورثت أمرها إلى القاضي لا ينتظر كبر الزوج وكان للقاضي أن

يفرق بينهما خيرا أنه كان له والد أو وصي أحضره وأمره بأن يأتي بالحجة للصغير أن كان له حجة والافرق بينهما بحضرة وليه هذا إذا كان زوجها صبيًا فإن ادركت الصغيرة وزوجها كبير فائت وقدم زوجها غير الأب والجدة واختارت نفسها هل يفرق القاضي بينهما حال فية الزوج أشار في الجامع إلى أنه لا يفرق بينهما ما لم يكن منه خصم أو وكيل لأنه قضاء على الغائب بالفرقة ولو كانت المرأة صغيرة زوجها أبوها ووجدت تزوجها مجبرًا بالافرق القاضي بينهما بخصومة الأب حتى تبلغ احتمال أنها ترضى بعد البلوغ وعندها لو ورث الصغير بعد اشتراء مودته وأطلع وليه على عيب كان منه البائع كان للولي أن يخاصم البائع في العيب ولا ينتظر بلوغه وكذلك إذا كان للصغير قصاص فالولي أن يستوفيه الحال وكذلك إذا كان للصغير شفعة فالولي أن يأخذها الحال ولا ينتظر بلوغه وإن كان احتمال الرضى بعد البلوغ ثابتًا في هذه الفصول والفرق أن الفرقة لا تستحق لقوات حقة في قضاء وطرها وهي في صغرها بمنزل من قضاء وطرها بخلاف الفصول الأخر

لأن الحق ثابت في الحال والصغير يتأخر الحق

على حاضر وقد مر في أوائل هذا الفصل وحيلة أخرى في إثبات هذه المحرمة أن تدعى على آخر ضمان نفقة العدة على وقوع الفرقة وتدعى بوقوع الفرقة وتطالب به بالاداء وتبرهن على ما ذكره بحكم بالفرقة والضمان قال هذان الوجهان قلنا بوجوب جسدان في تصانيف المتقدمين ولكنه ينبغي للقاضي أن يبحث عما في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ولأنه ولو صرح في الظاهر لكان للشناعة فيه بحال لو حضر الغائب أقول يرد في هذه الحيلة ما ورد في الحيلة الأولى من النظر (ص) وأورد ذلك النظر فيها أيضا ثم قال ولكن مع هذا الوجه كم بالمحرمة فذلك حكمه لاختلاف المشايخ فيه و (بزر) جعلوا المحاضر هما من الغائب في مثله و (م) قبل (حيلة) إثبات العتق على الغائب (وقد مر في هذا الفصل) حيلة إثبات الرهن على الغائب ذكر في (جف) أن المرتهن لو أراد أن يحكم به القاضي يقيم رجلا يدعى رقية الرهن فيبرهن ذوا ليدانه رهن عنده فيحكم به القاضي وذكر في (ذ) أن فيه روايتين لا تقبل البيضة في رواية أذ فيه حكم على الغائب وتقبل في رواية لأنه لما رهن عنده فتداس حفظه فإذا تعدوا عليه الحفظ إلا بإثبات الملك للراهن صار خصمه في ذلك كما في الوديعة ونحوها (ح) برهن أنه ارتهنه من فلان الغائب وقبضه ثم أعاده إياه وبرهن ذوا ليدانه شراء من يزعم المرتهن أنه رهنه تقبل بيضة المرتهن فيأخذه ولو قال المشتري أنا أنقض البيع لا ينقض القاضي حتى يحضر الغائب وكذا لو ادعى الاستيفاء مكان الرهن ولو برهن أنه شراء من فلان قبل شراء ذى اليد فانه خصم يحكم له به وينقض البيع الثاني فلو لم يشهد شهود على قبض البائع الثمن فالقاضي يأخذ منه مائة ويكون عنده للبائع ويسلم المبيع إلى (حم) غاب الراهن فبرهن المرتهن أنه ارتهنه من قبل فلان وإن هذا خصمه متى أواخرته أراجعه منه يدفع إليه (التصرف في أموال الغائب والمفقود) (جن) قضى بالبيضة فغاب المقضى عليه وله مال عند الناس لا يدفع إلى المقضى له حتى يحضر الغائب إلا في نفقة المرأة والأولاد الصغار والوالدين كذا عن (م) ر (ص) وكذا لو مات وله ورثة غيب ومال في المصر بيد المقرين به للمقضى عليه فالقاضي لا يدفع شيئا منه حتى يحضر ورثته أو يحضر المقضى عليه لو غابا قال ما ذكره هنا أيضا الف ما ذكر في الأصل أن القاضي يقضى بنفقة امرأة الغائب في ماله لو كان مودع الغائب مقرابنكاح ووديعة فيحتاج إلى الفرق وفي طريقة (بزر) قال للقاضي هذه الدابة وديعة وأنتمة أو هذا القن آبق ودينه من مسرة سفر والمال غائب فخرني بالانفاق لأرجع عليه فالقاضي يطلب البيضة ولو أقامها حكم بالنفقة على الغائب وكذا المرأة الغائب فإن القاضي يكافها

(قوله وكذا امرأة الغائب الخ) أقول (شم قم) إذا اعتدت زوجة المفرد بعد انقطاع إقراره أو بعد مضي مدة على قول الآخر من فلها أن تزج قبل القضاء (ث) إذا بلغت المرأة مدة الإياس فأنها تعتد بالأشهر ولا يحتاج فيه إلى القضاء (ط) فقدت الأمه مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها الفاحشة فالقاضي أن يزوجها من امرأة ثقة وليس له تزويجها كذا في القنية

لا تثبت الا بهذا القرض والله

أعلم وفي فتاوى القاضى الامام
نعم الدين غلام ابن اربع عشرة
سنة اذا لم يصل الى امرأته وله
امرأة أخرى يجامعها ويجامع
الحارة كان للمرأة ان تخصمه
ويؤجل ستة وثمانين سنة في
فصل تكبر والمهر رجل تزوج
صغيرة تزوجها وليها ودخل
بها ثم بلغت فاختارت نفسها
ففرق بينهما ثم تزوجها
في العدة ثم طلقها قبل الدخول
بها فعليه مهر كامل عند ابي
حنيفة وابي يوسف وجهها
الله وعليه عدة مستقبله وعلى
هذا رجل تزوج صغيرة ودخل
بها ثم طلقها تطليقة بائنة ثم
تزوجها في العدة قبلت
واختارت نفسها وفرق بينهما
كان عليه مهر كامل وعليها
عدة مستقبله وذكر في هذا
الفصل أيضا غلام ابن اربع
عشرة سنة يجامع امرأة وهي
ناقة لا تدري فان حكانت ثيبا
ليس عليه مهر ولا عقروا
كانت بكر او افترضها عليه
مهرها وكذا الجنون وفي باب
نكاح أهل الذمة من المبسوط
الصبيبة اذا زوجت من صبي
من أهل الذمة زوجها وليها
يجوز النكاح ويثبت له
الخيار اذا بلغا اذا كان الزوج
غير الاب والجد هذا في حنيفة
ومحمد وجهه ما لله كما في حق
المسلمين وذكر في هذا الباب

اقامة البينة على النكاح وعلى ان تزوج مال ودية عند حاضره فلو اقامت فرض لها
الثقة وكذا اقر بيده فبرهن آخره شراء من فلان الغائب يحكم بالملك للمحاضر وبالشراء
على الغائب حتى لو حضر لا ياتى الى انكاره وقد مر غير مرة اقول ينبغي ان يحمل هذا
على ان ذا اليد فيه لنفسه اما لو ادعى انه ودية او غصب او فحشه وبرهن تسدفع
المقصود عنه وهذا قد مر غير مرة فلا ينصب خصما وفعله وقد مر غير مرة يؤيد ما قلنا
المذكور هذا الا المطلق (جس) باع دابة ولا يوقف على المشتري فلما حكم ان ياذن له في
بيعها فاحتسب من ثمنه لوم من نفسه ولو اذن له ان يزوجها ويعلقها من اجرها جاز
(فس) للقاضى ولاية ايداع مال غائب ومفقود (خه) للقاضى اقراض مال الغائب وله
بيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لو علم اذ يمكنه ان يبعث اليه اذا خاف
الانكاف فيمكنه حفظ العين والمالية جميعا (قص) واحاله الى (من) الامة المقصودة لو كان
مالكها قابضا للقاضى لا يبيعها انما يبيع مال المفقود (من) مثل فحش الدين عن أمير
وهب أمة من خادمه فاختبرته انها تاجر قتل في غير قاصد ذلت وتداولتها الايدي حتى
وفعت بيده هذا الامر والموهوب له الآن لا يجد ورثة القاتل ويعلم انه لو خلاها ضاعت
ولو أمسكها يخاف الفتنة هل للقاضى بيعها من ذى اليد نيابة عن الغائب حتى لو ظهر
المالك كان له على ذى اليد مائة ما قال نعم له ذلك (مفع) القاضى لا يملك تزويج أمة
الغائب والجنون وقدم ما وله ان يكاتبهما ويبيعهما (قد) لا يملك تزويج امه الغائب
وان لم يكن له مال وفيه للقاضى بيع قن المفقود أو ماله لو كان المالك قابضا لمفقود
(فن) المفلس المحبوس بسبب الدين يملك ايتار بعض الغسر ما على البعض الا اذا غاب
غيبه منقطة بحيث يتدق قسم القاضى ماله بينهم بالحصص وهذه المسئلة دليل على ان للقاضى
ان يقضى دين الغائب (ضك) حبس المديون وغاب الطالب فقال المديون أنا
أودى المال فاقاضى ان شاء أخذه ووضع عند عدل وان شاء أخذ منه كفيل ثقة

(قوله للقاضى ولاية ايداع مال غائب الخ) اقول وفي الخاتمية من كتاب الهدى والبيانات
في فصل من يجوز قضاء القاضى له ومن لا يجوز ما نصه ومن هذا الجنس مسئلة ذكرها
في اجازات الاصل في باب اجارة الدواب والقاضى ان يبعث مال الغائب الى الغائب
اذا خاف الهلاك وله ان يأخذ مال اليتيم من والده ان كان والده مسرفا مبدرا ويضعه
على يد عدل الى ان يبالغ اليتم اه (قوله وله بيع منقوله) اقول بتأييده بالمتقول ربما
يفيد انه لا يجوز له ذلك في العتق لكن في القنية بعد ان علم به لامة (قع هك) والقاضى
يبيع عبد المفقود وارضا اذا كان ينقص بعض الايام (ط) ما خيف عليه النادم من مال
المفقود فلقاضى يبعه لانه اقرب الى الحفظ وفي جامع الدرر للقاضى بيع مال المفقود
والايسر من المتاع والرفيق والعقار اذا خاف هابا الفساد وليس له ان يبيعها لمكان
ثقة هابا لهما ومتى باعها خوفا الضياع فصارت دراهم أو دناتير يعطى الثمن منها
بطريقه (قوله للقاضى ان يقضى دين الغائب) اقول قد تقدم ما يخالفه تأمل

أيضا اذا عقد النكاح على صبي من أهل الذمة زوجها وليها فأسلم أحدهما وهو

يعقل الاسلام يصح اسلامه
الاسلام يعرض عليه الاسلام
فان اسلم يتركان على النكاح
وار لم يسلم يفرق بينهما
وذ كر أبو زيد في الاسرار في
مسئلة تزويج غير الاب والمجد
ان امرأة المهنون اذا اسلمت
وهما كافران يعرض الاسلام على
ابى المهنون فان اسلم والا يفرق
بينهما وامرأة الصبي الذي
لا يعقل اذا اسلمت لا يعرض
الاسلام على ابى الصبي لان
لصبا غايه وذ كر في الاسلام
اليزدوى رحمه الله في باب
الامور المعترضة من اصول
الفقهان اسلام المهنون لا يصح
واسلام المعتوه العاقل والصبي
العاقل يصح ولو اسلمت امرأة
المهنون يعرض الاسلام على
وليه ويصير مسلما تبعا لابيويه
وكذا يصير مرتدا تبعا له ما تم
قال رحمه الله والصغير في أول
حاله مثل المهنون يعني اذا كان
هديم العقل والتمييز فاما اذا
عقل فهو والمعتوه سواء في ان
بين المهنون والصغير فقاوه
ان في المهنون اذا اسلمت امرأته
يعرض الاسلام على ابيه أو
أمه في الحال ولا يؤخر وفي
الصغير يؤخر لانه محدود
فوجب تأخيرها الى غاية العقل
والمعتوه كالصبي العاقل وفي
فتاوى القاضى ظهير الدين
مسلم تزويج صبيتهما ابوان
مسلمان فادتا لم تبين الصغيرة

بنفسه وهذا يدل على ان للقاضى ولاية تبض ديون الغائب من مديونه (عده) الردية
لو كانت شيئا من الصوف وروها غائب وخيف فسادها يرفع الى القاضى لبيعها
وذ كر (ح) في (بق) للقاضى ولاية بيع مال الغائب وفيه لو كان المديون غائبا
لا يبيع القاضى مروضه يدينه عند ح رحمه الله وقال لا يبيعها وأما العقار فلا يبيعه
عند ح رحمه الله وصحت ذاك قولهما في الظاهر وعنه ان له بيعه كعروضه وعلى هذا
الخلافا بيع عروضه في نفقة امرأته وفي العقار عنهما روايتان (خر) مات ولا يعلم له
وارث فباع القاضى داره جاز ولو لم يوضع الوارث جازو يكون خطأ الا ترى انه لو باع
الا بى يجوز وفيه له بيع منقول المفقود ولا يذبحى له ان يبيع عقاره ولو باع جاز
والوصى لو باع عقار الكبير الغائب لم يميز (مع) السلطان اذا طفر بعبدا بى فهو
بالتخييار ان شاء أمسكه وأنفق عليه من بيت المال فيكون دينه على صاحبه
أو فى ثمنه وان شاء باعه والاولى أن لا يجهل ببيعه فان طال امساكه فبقتل
بيعه ولا يؤخر بخلاف الضال حيث يؤخره لان اجارة العبد الا بى تعرض له على الا باق
بخلاف الضال (قنية) للقاضى بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقين والعقار اذا
خيف عليها الفساد وليس له بيعها بالنفقة عياها وموتى باعها بخوف الضياع فصارت
دراهم أو دنانير يعلى النفقة منها بطريقه وفيه لا يبيعه بالنفقة وان فعل تغذولو باعها
لقضاء دينه جاز وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منذ سنين (ح) لا يقضى على المفقود بدين
لغيره (صر) ليس للقاضى ان يقضى فى مال المفقود ولا عليه بشئ من أحكام الموتى حتى
يرهن ماله (من) لو المفقود نصيب فى دار مقسومة على عدة لا يذبحى لاحد ان
يتصرف فيه بلا اذن القاضى والقاضى ان يؤجره لو خيف ان يخرب لو لم يسكنه احد
ويحفظ أجره للمفقود قاضى قسمى نصيب كرتامالك غائبي راقباله وهذا هل يجوز
اجاب بى من مشايخ زماننا انه يجوز مطلقا ولا يذبحى ان يجوز لو كانت القنية منقطعة (قنم)
سئل (شين) عن غصب شيئا للغائب هل للقاضى قبضه منه اجاب له ذلك ولو كان هذا فى
مال المفقود ذله الاخذ بالطريق الاولى فانه ذ كر فى (بق) ان للقاضى بسطة يد فى مال
المفقود ما ليس له فى مال الغائب وذ كر (شيخ) فى (سك) القاضى لو أخذ ودية المفقود
عن ماله يبيده ووضعه عند ثقة لا بأس به (قنم) سئل مولانا عن مواساها ما فغاب
احدهما فادفع الشريك الاخر كلها الى الراعى فهلكت هل يضمن نصيب شريكه

(قوله مواساها فغاب احدهما فادفع الشريك الاخر كلها الخ) أقول الوجه فى ذلك
انه لما تركها فى يد شريكه صار شريكه مودعها وللودع الحفظ بيد اجيره وأما لو تركها فى
الاصراء لا يصير مودعها فيحتاج الى الرفع الى القاضى لينصب قيا وفيه ايماء الى انه
لو حفظها بنفسه من غير دفع فى صورة الترك فى الاصراء يضمن حصته شر يكة لانه وضع
يده على مال الغير بغير اذنه فيكون ضامنا فافهم ذلك تستخرج منه احكاما كثيرة فى
المشترك والله تعالى اعلم

اجاب انه يضمن اذ يمكنه مقلها بيد اجيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الاثر بين الغائب في الصهر او لم يتركها بيد يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب فيها ليحفظ كذا الجاب وهذا تنصيص منه على ان للقاضي نصب قيم ليحفظ مال الغائب (فت) رجل مات في البادية فاصاحبه ان يبيع حماره ومطاعه ويحمل الثمن الى اهله (عده) للقاضي ان ينصب من المفقود وصيا لطلب ديونه من غرمائه ولا ينصب عن الغائب (بق) ادهوا حقوقا على ميت ووارثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصي عنه اذا الغيبة المنقطعة كوت فلم يحز في غير المنقطعة ولو نصب القاضي في مال الغائب غيبة منقطعة هل له الخصومة في ديونه قيل نعم وقيل لا (فت) مات الغريم وأوصى الى رجل بذا رجل يدعي دينه على الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصما عن الميت ليخاصم الغريم ليصل الى حقه (فتل) للقاضي نصب الوصي لو كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصاية انه جده وصيا ووارثه غائب مدة الف شهر (ثم) زوج للميتة قال للقاضي انها ابرأتني من مهرها او وهبتها لي وان الرثة غيب فانصب فيما لا برهن فنصب وبرهن وحكم به جاز في الغيبة المنقطعة لا في غيرها (فر) المدعي ابرأ المدعى عليه عند القاضي او برهن عليه المدعي عليه بحضور المدعي غائب المدعي فطالب المدعي عاينه من القاضي كذا بالبراءة كما سمع فانه يجيبه ويكتب (مر) غاب البائع فوجد المشتري عيبا فثبت عند القاضي الشراء والعيب فوضعه القاضي عند أمين فهاك في يده وحضر البائع ليس للشئ نرى ان ياخذ الثمن منه لانه هالك على المشتري لان اخذ القاضي لم يكن قبولا للبيع لانه لو فعل ذلك كان حكما على الغائب بل كان دفعا له عند أمين القاضي حتى اذا حضر البائع وطالب المشتري الرد ردده عليه وانما لم يترك في يد المشتري لئلا يقع من المشتري فيه ما يمنع الرد فكان هلاكه في يد أمين القاضي هلاكه على المشتري (شي) هذا الولية من عليه بالرد واما لو قضى بالرد على البائع حال غيبته فانه يهلك عليه لانه حكم على الغائب

(قوله ولو تركها الخ) أقول اشار به الى أنه يبرأ بدفعها لاجيرها لتقرر في المودع ان له الدفع لاجير المودع مسانعة ومشاهدة فهو مودع اذا تركها الاثر يترك في يده واذا لم يتركها في يده فليس مودعا له فيضمن حصة الغائب بوضع يده عليها بخلاف ان القاضي فطر بقر خلاصه ورفع الامر الى القاضي لينصب تيمنا وشمل ذلك نفس الشر يك فلها قامة ولا ضمان عليه بعده فانهم والله تعالى أعلم (قوله رجل مات الخ) أقول في اثار خانية وفي التجنيس للناسرى واذا مات المفقود بالبادية فاصاحبه الخ وما هنا اولي لشعوله المفقود وعبره (قوله للقاضي ان ينصب عن المفقود وصيا الخ) أقول وفي البحر نقلا عن بعض الفتاوى وينصب وصيا عن المفقود كمنقطعة وقوله ولا ينصب عن الغائب اه فقد اختلف النقل في نصب الوصي عن الغائب ويمكن أن يجعل كلام الثاني على ما اذا كان مكانه معروفا ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تدع اليه الضرورة وسيأتي ما يؤيده وقد تقدم ما يزيد ايضا

صديقة نصرانية تحت مسلم فميس أبوها وبقيت الام نصرانية لم تبين من زوجها ولو تبين أبوها بائنت ولا مهر لها ولو تزوج مسلم صغيرة مسلمة فبائنت ولم تصف الاسلام بائنت وهكذا ان تزوج نصرانية قبلت ولم تعرف النصرانية ولا دينها لمهرها وينبغي للرجل اذا زفت اليه امرأته ان لا يغشها حتى يسألها عن الاسلام فان وصفت او وصف فلوعلت والا بائنت والسبيل في ذلك ان يصف هو بنفسه ثم يقول لها هل أنت على هذا وذا كرشخ الاسلام المعروف بخواتم زاده رحمه الله انها اذا بلغت مائة ولم تعرف الاسلام ولم تصفه انها تكون مرتدة وتبين من زوجها ولم يذكر محمد رحمه الله انها اذا بلغت وصفت الاسلام وعقائه ولم تصف بان قالت انا اعقل الاسلام واقدر على الوصف ولا أصف انها هل تبين من زوجها ويجب ان تبين بلا خلاف بين المشايخ لانها تركت ما جعل ركنا للاسلام من غير عذر وهو الاقرار باللسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله اذا المذهب عنده ان الايمان اقرار باللسان وتصديق بالقلب اما اذا قالت انا اعقل الاسلام ولكن لا اقدر على الوصف هل تبين من زوجها لم يذكر محمد في الكتاب واختلف المشايخ منهم من قال بانها تبين من زوجها

وقال بعضهم لا تبين من
على لسانه فإنه لا يحكم برده
استحسانا واعتبرا للسكران
وان كان معصية فحكمها
الجزء من الوصف وذكر
السيد الامام أبو شجاع رحمه
الله في أمول الفقه الاسلام
قوبان ظاهر وهو بالملاد من
المسلمين والنشويينهم على
طريقتهم شهادة وعبادة وما من
لا يوافق عليه الا يستيف
الضام بل ذكره فاذا وصفه
بجميع صفاته التي لا بد من
وجودها فلا لوهية من علم كان
مسلم على الحقيقة فان لم يعلم
شيئا منها فهو كافر قال محمد بن
الحسن رحمه الله في المرأة اذا
بلغت فاستوصفت فلم تصف
انها تبين من زوجها وان
كنا حكما بصحة نكاحها بناء
على ظاهر الاسلام وكذلك
من آمن برسالة محمد عليه
السلام ثم لم يعرفه ولم يدري
محمد وفاته لا يكون مؤمنا
وذكر الكشاف في باب جل
الجنائز من الجامع الصغير في
أثناء المسئلة من قال لا اله الا
الله ولا يعلم صفة الاسلام
لا يكون مسلما حتى يصف
الاسلام وكيفية صفة الاسلام
كذبا ما في آخر سير هذا الكتاب
اذا بلغ الصبي عاقلا ولم يصف
الاسلام يكون مرندا ولا يقتل
كالمرء على الاسلام اذا سلم ثم
ارتد هجرته ولا يقتل في

وهو ينفذ في أظهر الروايات عن أصحابنا (من) استفتى (رحمته) شافعي مذهب بامر
قاضي حكم كره على الغائب بتعيين فقيه حنفي مذهب بتقليد كره دست ابن حنبل
دست بود ياني فالادست في بود واما قوله أكر قاضي ديكر اين حكم وانصا كند بعد
معلوم شورش كه شافعي مذهب بتقليد كره دست تواند انصا كردن باجتهاد خود
فالادست في بود انصا ندي واما قوله نبي نصب كرده اندنا املاك غائب را فرد
شده و قام او دزد شده استحق اين قيمه ايكي را دعوى كرد درست في بود تا خصم حاضري
شهود والله أعلم أقول حكم شافعي مذهب بامر قاضي بتقليد حنفي ينبغي أن يكون فيه
اختلاف اذ غاية أن يكون كأن الحنفي حكم بخلاف رأيه وفيه اختلاف على ما مر

*) الفصل السادس في بيان أنواع الدعاوى وشروط مجتها
وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع

اعلم ان الدعوى لا تخلو اما ان تقع في دين او عين فلو وقعت في عين فلا تخلو اما ان تكون
مقاررا او منقولا والمنقول اما هالك او قائم والمنقول القائم ان أمكن احضاره بمجلس
الحكم فالقاضي لا يسمع الدعوى ولا الشهادة الا بعد احضار المدعي بمجلس الحكم
ليشير اليه المدعي والشهود لتقطع الشركة بين المدعي وبين غيره (فمن) وفي دعوى
احضار المدعي بمجلس الحكم لا بد أن يقول فواجب عليه احضاره بمجلس الحكم لاقم
البينة عليه ان كان جاحدا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان ذاليلو كان
مقرا لا يلزمه الاحضار لانه ياخذ من المقرو الامر بالاحضار انما يصح لو ذكر اما لو كان
ودية منده لا يصح الامر بالاحضار اذ الواجب فيه التولية لانها فلو أنكر ذواليد
الاحضار يكون محقا ادعى عينا في يده وأراد احضاره بمجلس الحكم فأنكر المدعي عليه
كونه في يده فبرهن المدعي انه كان بيد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل تقبل
ويجبر المدعي عليه على احضاره بهذه البينة أم لا كانت واقعة القتوى وينبغي ان تقبل
اذ ثبت بده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده فيبقى ولا يزول بشك قال (ع)
ومن النقل ما لا يمكن احضاره عند القاضي كسيرة برو قطيع غنم فالقاضي يخبر فيه حضر
ذلك الموضع أو يبعث خليفة لوما ذونا بالاستخلاف وهو نظير ما اذا وقع الدعوى في جمل
ولا يسمع باب مجلس القاضي فانه يخرج الى بابيه أو يامر نائبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود
بحضرة (في) لو تم ذلك فله كره في فالحا كم يخبر حضر أو يبعث امينا و ذكر (فمن) هذا
انما يستقيم لو كان العبد المدعي في المصرا مالو كان خارج المصركيف يحكم والمصر
شرط مجواز القضاء في ظاهر الرواية فطريقه ان يبعث واحدا من أعوانه لسمع
الدعوى والبينة ويقضى ثم يبعث بذلك بمضي حكمه (فمن) المدعي لوله جمل ومؤنة
لم يجبر المدعي عليه على احضاره وتفسير الحمل والمؤنة كونه بحال يحمل الى مجلس

*) الفصل السادس في بيان أنواع الدعاوى وشروط مجتها
وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع

بينهم ما هذا اذا لم يخبر بذلك
انسان فان اخبره بذلك ثقة
يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح
وان كان الخبر بعد النكاح
وهما كبيران فالاحوط ان
يفارقها روى ذلك عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه امر
بالمفارقة صبوية ارضعها قوم
كثير من اهل قرية اقلهم او
اكثرهم لا يدري من ارضعها
وادادوا احد من تلك القرية ان
يتزوجها قال ابو القاسم
الصغار اذا لم تظهر له علامة ولا
شهادة بذلك احد كان في سعة
من نكاحها رجل زنا بامرأة
قولت منه فارضعت بهذا
اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الراى
ولا لاحد من آباءه واولاده
نكاح هذه الصبية ولو وطئ
امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج
صبية فارضعتها أم الموطوءة
بانت الصبية لانها صارت
أخت الموطوءة والموطوءة في
عنفه فيبطل نكاح الصبية
ومن زنا بامرأة حوت عليه
أهمل من الرضاة وابنتها من
الرضاة في العجوبة الفتاوى
وفي فوائد ظهر الدين المرفياني
وفي شرح الطحاوى وحليلة
ابن حرام سواء كان الابن من
جهة النسب او من جهة
الرضاع وحليلة من كوحته
وموطوءة حراما كان او
سلاوا وفي فتاوى قاضى خان
الرضاع الطارى على النكاح بوثلة السابق بيانه اذا تزوج

القاضى باجر لا يجازى هذا بماله حمل ومؤنة وذ كر بعده بورقين ان ما لا يمكن دفعه بيد
واحدة فهو بماله حمل ومؤنة (ج) قيل ما يحتاج في نقله الى المؤنة كبر وشعبه فهو
ماله حمل ومؤنة لا ما لا يحتاج في نقله الى المؤنة كسك وزعفران قليل وقيل ما اختلف
سعره في البلدان فهو بماله حمل ومؤنة لا ما اتفق اقول هذا لا يستقيم في التراب ونحوه
لانه بماله حمل ومؤنة بلا شك مع ان سعره متفق في البلدان (فش) ادعى مائة فقير
مراو كذا من قطن او قرامن - فخرج وقال فاعره باحضاره لا برهن عليه لا يؤمر
باحضاره اذا لم يجز لا يجزى فيسأله حمل ومؤنة - ولكن يرسل اليه نائبه ليرى ثم يحكم
عنه هذا في القاضى فلو كان العين هالكا وهذا في الحقيقة دعوى الدين فيشترط فيه
بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر الديون ولو ادعى قيمة دابة مستهاكة هل
يحتاج الى ذكر الاثوثة والذ كورة اختلف فيه المشايخ قيل لا بد منه ومن بيان السن
وهذا على اصل ح ر ح مستقيم لان عنده المحكم بقيمة الهالك بناء على الحكم بمالك
الهالك لبقاء حق المالك عنده في الهالك فانه قال يصح الصلح عن الهالك على أكثر
من قيمته فلو لم يكن الهالك ملكه لم يجز هذا الصلح لانه حينئذ يجب له القيمة وهو دين في
الذمة والصلح عن الدين على أكثر من جنسه لم يجز واذا كان المحكم بالقيمة بناء على
المحكم بمالك الهالك لا بد من بيان الهالك في الدعوى والشهادة ليعلم الحكم بما اذا
يحكم وهذا القائل يقول مع ذكر الاثوثة والذ كورة لا بد من ذكر النوع بان يقول
فرس او حمار او نحوه ولا يكفي بذ كر اسم الدابة لانها مجهولة فالخاصل ان ظاهر
مذهب ح ر ح ان حق المالك قائم في الهالك وينتقل الى القيمة بقيضها او بمحكم
القاضى وظاهر مذهبه ان حق المالك ينقطع بنقص الهالك وقد ذكر في (ض) خلاف ذلك و(ض)
الى ذكر الاثوثة والذ كورة اذا فرض في دعوى الهالك قيمته
والمدعى والشهود يستعنون عن ذلك ببيان القيمة لا يرى ان من ادعى على آخر ما لا
وشهد الله به فباللهما القاضى السبب فقال استهلك دابة قال قاضى يتقبل ذلك عنهما لما
مر (فقط) ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذ كر قيمة الكل جملة ولم يذكر
قيمة كل عين على حدة اختلف فيه المشايخ قيل لا بد من التفصيل وقيل يكفي بالاجمال
وهو الصحيح اذا المدعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط له دعواه بيان القيمة
فلو ادعى ان الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فيقبل البينة بحضورها ولو قال انها
هالكة فبين قيمة الكل جملة تجمع دعواه وفي (ج) لو ادعى انه غصب منه ولم
يذكر قيمتها تجمع دعواه ويؤمر برد الامة ولو هالكة فاقول في قدر القيمة لانها صاب
فلا يصح دعوى الغصب ببيان القيمة فلا تن يصح اذا بين قيمة الكل جملة اولى
وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الدعوى سرقة ليعلم ان امرئ كان نصابا

(قوله فيشترط بيان القدر والجنس والنوع والصفة الخ) اقول سواء كان مثليا او قيميا
اذا وفي الاول ثبت المثل في الذمة ديناً وفي الثاني ثبت القيمة كذلك

على زوجها لانها صادت من
 أمهات نسائه هكذا قرأت
 المسئلة في باب نكاح أهل
 الحرب من سيرا الكبير وفي
 الذخيرة اذا احتسبان لرجل
 امرأتان وجعلتاهما فارضت
 كل واحدة منهما مغيرا فقد
 صار الخويلد لاب فان كانت
 احدهما أنثى لا يحل النكاح
 بينهما وان كانا بنتين لا يحل
 التجمع بينهما امرأة ولدت من زوج
 وأرضعت ولدها ثم ييس ثم حر
 لها ابن بعد ذلك فارضت حديدا
 كان لهذا الصبي ان يتزوج بابنة
 هذا الرجل من غير هذه المرأة
 وليس هذا من الفعل وكذلك
 اذا تزوج امرأة لم تلد منه قط
 ثم نزل لها الماين فان هذا الماين
 من هذه المرأة دون زوجها
 حتى لو أرضعت صبغة لا تحرم
 على أولاد هذا الزوج من غير هذه
 المرأة هذه الجملة من الذخيرة
 ما درشير برادر نسي را شاید
 خواستن وان كان لا يجوز ان
 يتزوج الرجل ام اخيه من
 النسب لان ثم اغسا لا يجوز
 لمعني هو معدوم هنا لانها ان
 كانت ام اخيه لا ييه وامه فبني
 امه وان كانت ام اخيه لاب
 فهي موطوءة ابيه وان كانت
 ام اخيه لام فهي امه اما هنا
 هذه اجنبية فيجوز نكاحها
 كذا ذكر صدر الاسلام في
 شرح الاصل وفيه ايضا
 خواهر شيردخبر نسي وازوي او خواستن لان هذه اخت ابنته من الرضاة وخواهر

وفي غيرهما لا يشترط ولا يشترط ذكر اللون والشبهة في الدابة حتى لو ادعى حمارا
 وذ كرشته وبرهن على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فاتفق المدعى وشهوده
 ان هذا هو الذي ادعاه فنظروا فاذا بعض شباته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود أنه
 مشقوق الاذن وهذا الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا ان يقضى للمدعى ولا
 تختلف به شهادتهم كذا (فقط) وفي (عبث) ادعى قناتر كياو بين صفاته وطلب
 احضاره ليرهن فاحضر قناترا فبعض صفاته بعض ما وصفه فقال المدعى هذا
 ملكي وبرهن يقبل قال وهذا الجواب مستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا
 ملكي ولم يزده عليه فقسيم دعواه ويجعل كانه ادعاه ابتداء فاما لو قال هذا هو اقرن الذي
 ادعيت به او لا اسمع للتنازع اقول هذا بخلاف ما قبله فظهر ان فيه اختلافا ولو كان
 ينبغي ان لا يقبل لظهور الكذب وتختلف به الشهادة (نفس) ادعى زنديجيا طوله كذا
 فبرهن انه ملكه بحضرة زنديجي سمع لكن يذرع فلو نقص في الذرع او زاد لا تقبل
 بينته لظهور كذبه او الوصف في الاشارة لغوي البيوع والاعمان اما في باب الشهادة
 اذا شهدوا بوصف فظهر بخلاف ما شهدوا لا تقبل كما لو ادعى دابة وقال هذه الدابة
 التي سنها اربع سنين ملكي وشهدوا كذلك فظهر انها الزيد او ناقص لا تقبل لظهور
 كذبهم كذا هنا اقول ذكر في او اسطفاصل تحديد العقار في مسألة الشهادة بملكية ارض
 من (ذ) ان ذكر الشاهد في شهادته ما لا يحتاج اليه الحكم بالشهود به ولا ذكر مسواه
 فظهر ان في باب الشهادة اختلافا في الغناء الوصف وفيه ادعى حديد او ذكر ان وزنه كذا
 والحديد محضر مجلس الحكم فوزن فزاد على قدر المذكر او نقص تصح الدعوى
 والحق أم لا او جحدت الشهادة عليه اذا الوزن في المشار اليه انقوا لتفاوت لا يمنع صحة
 الدعوى فان قبل الوزن وصف وقدر فالس الوصف لغوي البيوع لا في الشهادة فبين
 كلاميه منافاة اقول يمكن التوفيق بان الشهود لم يظهروا كذبهم هنا اذ لم يذكروا انهم
 شهدوا بالوزن الذي ادعاه المدعى بخلاف ما مر فظهر ان كذب هنا في الدعوى لا في
 الشهادة وثمة فيهما فلا منافاة ويمكن ان يكون في مثله روايتان فاحذثه بروايتوهنا
 برواية اخرى ويدل عليه ما نقلت آنفا من (ذ) من ان ذكر الشاهد ما لا يحتاج اليه ولا
 ذكره سواء فلا اشكال غير ما قلت آنفا من ان الشهادة تختلف بالكذب فينبغي ان لا تقبل
 (عده) لو ذكر في دعوى الارض انها تاحذ خسة مكاييل بطرو بين حدودها
 وأما اب وانخطا في البذر اختلف فيه المتأخرون وكذا لو ادعى دار او ذكرا ان فيها
 كذا بيتا فاذا هو ناقص اختلفوا فيه (خ) ادعى محدودا او ذكر محدودا وأصاب وقال
 في تعريفه وفيه أشجار وكان خاليا عن الاشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان
 الاشجار حيا نالانه غير محتاج الى ذكر الشجر ولو قال في تعريفه ليس فيه شجر ولا
 حائط فاذا فيه أشجار عظيمة لا يتصور حدوثها بعد الدعوى بطل دعواه ولو ادعى أرضا
 وحدده وقال هو عشر دريات ارض أو عشر أجرة وكان أكثر أو أقل لا تبطل دعواه وكذا
 لو قال يذرفيه خمسة مكاييل وانخطا فيه لا في تحديده لا تبطل دعواه لانه خلاف يحتل

اولی فان الجارية اذا كانت
 بین اثین جاءت بولد فلهما
 ولا حد للمولین بنت فتزوجها
 المولی الا ان كان النکاح
 حائز و بنت ذلك المولی تكون
 اختا من النسب لا بنته من
 النسب و ذکر اللامشی فی
 واقعانه ولا بأس بان يتزوج
 الرجل المرأة التي ارضعت
 ابنه لانه لا بأس بذلك من
 النسب وكذلك لا بأس بان
 يتزوج ابنتها المرضعة و فی
 النسب انما لا يجوز هذا و هو
 ان يتزوج اخت ابنته لا لاجل
 النسب بل لانها ربيته و قد
 وطئ امها و ذلك معدوم هنا
 و فيها ايضا ولوان امرأتین
 لاحدهما بنون وللأخرى
 بنات فارضعت ام البنات ابنا
 من الأخرى فانما تحرم بناتها
 علی الابن الذی ارضعته
 بعينه دون اخوته لان اخوته
 مع بناتها لم یحتمعوا علی ثدی
 واحد فلم تثبت الاخوة بينهم
 و بین بناتها و لو ارضعت ام
 البنین واحدا من بنات
 الأخرى حرمت تلك الابنة
 علی بنی المرضعة لانها اخت
 لهم و غیرهم من بناتها لم
 وفي فتاوی قاضی خان اذا فطم
 الصبی فی الحولین و تعود الصبی
 واكتفى بالطعام فارضعت لا تثبت
 حرمة الرضاع و فی ظاهر الرواية
 اذا ارضع فی مدة الرضاع تثبت
 الحرمة و كما یحصل الرضاع

التوفیق و هو غیر محتاج الیه و لو ادعی عینا غائبا لا یعرف مكانه بان ادعی انه غصب منه
 ثوبا او قنابلا بدوی قیامها و هلا که فلو بین الجنس والصفة والقيمة تقبل دعواه و لو لم
 یسین قیمته أشار فی صامة الکتاب الی انها تقبل فانه ذکر فی کتاب الرهن لو ادعی انه
 رهن عنده ثوبا و هو یسکر تسمع دعواه و ذکر فی کتاب الغصب ادعی انه غصب منه أمة
 و برهن یسمع و بعض مشایخنا قالوا انما تسمع دعواه لو ذکر القيمة و هذا هو تاویل ما ذکر
 فی الکتاب و قال الفقیه الأعشى رحمه الله تاویل ما ذکر فی الکتاب ان الشهود شهدوا
 علی اقرار المدعی علیه بالغصب فثبت غصب القن باقراره فی حق الحبس و المحکم
 جیه او عامة المشایخ علی أن هذه الدعوی والبينة تقبل ولكن فی حق الحبس و اطلاق
 م رحمه الله فی الکتاب یدل علیه و هو معنی الحبس أن یحبسه حتی یحضره لیعید البينة
 علی مینه فلو قال لا اقدر علیه حبس قدر مالوقد ارضعته ثم یقضى علیه بقیمته کذا
 (نخل) قال (بز) اذا كانت المسئلة مختلفة فینبی للقاضی أن یکلف المدعی بیان
 القيمة فلو کلفه ولم یسین تسمع دعواه و کتبت فی (لط) و لو لم یکن حاضرا ذکر قیمته
 و لو قال غصبته و لا أدوی قیمته یسمع اذا مالک قد یجهلها فیتضرر بتسکایفه کذا فی (فی)
 و لو ادعی عقارا فلا بد من ذکر المدعی المدعی ثم من ذکر الهبة ثم السکة ثم یحکم
 حدوده فلو کتب لریق دار فلان او کتب دار فلان فعندنا کلا اللفظین سواء قاله
 (سط) قال جماعة من أهل الشروط لا یکتب دار فلان اذا لم یدخل فی الحدود
 قلنا لیس كذلك اذا المدعیة و هی لا تدخل تحت المدعیة أقول کل من القول یدخل
 الغایة و من القول یدخل و مدخلها لا یستقیم علی اطلاقه فان الغایة قد تدخل و قد
 لا تدخل فی هذا الباب و الله أعلم بالصواب فلهذا فی المبحث فلو ذکر حدین لا یکفی فی
 ظاهر الرواية و لو ذکر الثلاثة کفاه و یجوز للمحد الرابع بازاء الحد الثالث حتی
 یتهی الی مبدأ الاقل و کل جواب عرفته فی الدعوی فهو الجواب فی الشهادة و مسائل
 تحديد العقار تاتی فی فصل علی حدة و لو ادعی کلیا یدکر جنسه کبر أو شعیر و نوعه
 کسغیة أو برة و نحوه کسغیة او خریفیة او رعیة و وصفته انه جید أو ودی أو وسط
 و یدکر معها کندم سرخیه أو سیدیه و یدکر قدره بکیل اذا المقدر فی البر الکیل
 أقول ینبغی أن یکون هذا فی المبادلة یجنسه و اما فی نحو السلم فیحوز بیانه و زنا و به یقتی
 و یدکر بتغیز کذا التفاوت القفران و یدکر سبب الوجوب لان أحكام الدیون
 تختلف باختلاف أسبابها فانه لو کان بسبب السلم محتاج فیها الی بیان محل الایفاء
 فخر زامن النزاع ولم یجز الاستبدال به قبل قبضه و لو کان ممن مبیع جاز الاستبدال به قبل
 قبضه و لا یشرط فیها بیان محل الایفاء و لو کان من قرض لا یلزم التأجیل فی (فش)
 ادعی دخنا أو ذرة و ذکر انه دخن اجر نقي وسط لا بد أن یدکر انه خرینی او رعی و نوع
 یقال له جهلك فلا بد من التعیین و یدکر فی السلم بیان شرائطه من اعلام جنس
 رأس المسال و غیره و یدکر نوعه و وصفته و قدره بالوزن لو زنی او انتقاده فی المجلس
 حتی یصح عند ح رحمه الله و لو قال بسبب سلم صحیح ولم یسین شرائطه اقی (مز)

بالص من الثدی یحصل بالصب و السعوط والوجور ولا یحصل بالاقطار فی الاذن

يحصل بالاحتقان ومدة
الرضاع عند اى حنيفة مقدرة
بثلاثين شهرا اذا ارتضع في
هذه المدة تثبت الحرمة قطم
على راس المحولين اولم يقطم
ولو ارتضع بعد حولين ونصف
لا تثبت الحرمة قطم اولم يقطم
وعندنا في يوسف ومحمد
والشافعي رحمه الله وقت
مقدرة يحولان ان ارتضع في
الحولين تثبت الحرمة قطم
اولم يقطم وبعد حولين لا تثبت
قطم اولم يقطم وقال زفر رحمه
الله وقته ثلاث سنين واجمعوا
على ان مدة الرضاع في انعقاد
اجرة الرضاع على الاب
مقدرة يحولان حتى ان
المطلقة اذا طالبت بعد
الحولين باجرة الرضاع فابى
الاب ان يعطى لا يحبر ويحبر
في الحولين هذه النجاسة
فتاوى القاضى الامام ظهير
الدين المرأة اذا كانت صغيرة
فان كانت مثلها توطن وتصلح
للجماع فلهما النفقة وان
كانت مثلها لا توطن ولا تصلح
للجماع فلا نفقة لها عندنا
حتى تصير الى المحالة التي
تطبق للجماع سواء كانت
في بيت الزوج او في بيت الاب
فرق بين نفقة الزوجة ونفقة
المسلوك والفرق يعرف في
الذخيرة وان كانت المرأة
تصلح للجماع والزوج لا يطبق
فلهما النفقة اذا لم تكن مانعة نفسها لان منفعة الاحتباس ههنا انما كانت لمعني من

بصفة الدعوى وغيره لم يقتوا بصحتها اذ لا سلم شرائط كثيرة لا يقف عليها الا المخواص وفي
دعوى البيع لو قال بسبب بيع صحيح يصح الدعوى وفقا وعلى هذا في كل سبب له
شرائط كثيرة لا بد من عدها لصفة الدعوى عند عامة المشايخ ولا يكتفى بقوله بسبب كذا
صحيح ولو لم يكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب كذا صحيح مثل (شئ) عن كتاب
فاض كتب فيه كفل عنه بامره كفاية صحيحة أي كفى هذا أم لا قال في جنس هذه المسائل
اختلاف ذكر في بعضها انه يكفي وفي بعضها انه لا يكفي كما في السلم والنفقة يقتضى ذلك
اذ في المسئلة المختلف في صحتها لو ذكر انها صحيحة بمقتضى ما اشتهر ذلك المذهب قال لاثنين
ان يبينوا قول كفل له من فلان وقيل هو في المجلس او بين ان الكفل والمكفل له
حنفيا ان يصح على مذهبهما ويزيد كفى القرض ان المقرض اقرضه من مال نفسه
لمجوازا قراضه وكالة فيكون صغيرا ومعه بر الا يملك المطالبة بالاداء ويزيد كفى ايضا
فيضه وصرفه الى حاجته ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع لان عند س رحمه الله
القرض لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بصرفه الى حاجته (مصر) لا يشترط
في القرض بيان محل الايقاع ويتعين محل العقد (من) اقرضه طعاما في بلد
الطعام فيه رخيص ثم التقي في بلد الطعام فيه غالي فما لم يصبه فليس له ذلك ولكن
يؤمر بالمطلوب حتى يوفق له كي يوفيه في بلد اقرضه فيه (قطه) اقرضه مكيلا
فوقع الجلاء فانتقل اهل البلد الى بلد آخر فطالبه فيه بمقتضى ما سلم في بلد
القرض وقيمة البلدين مختلفة قيل يلزمه قيمة بلد القرض على قول م رحمه الله وقيل
يلزمه مثل ما قبض فان لم يجد فبقيمة ما اخذه ادعى برائته لا يسلم في اى
مكان يطالبه بشئ في (حفظا) الى انه يطالبه بتسليمه في مكان البيع اذ لا لوباع برأيه
بر من نوع واحد في مكان واحد الا انه لم يصف البيع الى ذلك البر وقال بعت منك كذا
من البر جازا للبيع وان علم المشتري مكانه فغير اخذه في ذلك المكان او تركه فهذا اشارة
الى انه ليس له مطالبة بتسليمه في غير ذلك المكان ذكر (ش) لا بد في دعوى دين البر
من بيان السبب فانه لو لم يسلم فله مطالبة في مكان هيناء ولو بغصب او قرض او عن
مبيع يتعين مكان الغصب والقرض والبيع للايقاع (شئ) وفي بيع العين هل يتعين
مكان العقد للتسليم اشير الى انه يتعين لان س وم قال في السلم يتعين مكان العقد
للتسليم وقاسا على بيع العين وتاويله لو كان العين حاضرة يتعين مكان العقد للتسليم
اذ في بيع العين يتعين مكان العين للتسليم ولا يتعين مكان العقد حتى لو باع في المصر برا
في السواد يتعين مكان البر اقول فيهما من التاويل بحث اذ لا يصح حينئذ قياسهما
السلم على بيع العين فقياسهما يقتضى ان يتعين مكان العقد عندهما في البيع ولو
كان العين غائبا والتاويل يقتضى خلافه فيلزم ان يطال التاويل او يكون المقيس
عليه خلافا كالسلم (شئ) والاجرة في الاجارة لو لم اجل وموثة لا بد من تعيين محل
الايقاع عند ح خلافا لما وكذا الوجه في ثمن في البيع لا يلزم من تعيين محل الايقاع
وكذا في القسمة لو وقع في أحد النصيبين مكيل كذا (بغ) وكذا الامام جلال

جهة الزوج فلا يسلط حقها في النفقة كالزوجة نفسها من المهر ولو كانا ٧٥ صغيرين لا يطبقان الجماع لان نفقة لها

حتى تصير المرأة الى المحالة التي تطبق الجماع لان المنع جاء لغنى من جهتها والحاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع لان نفقة لها سواء كان الزوج يطبق الجماع او لا يطبق وان كانت تصلح للجماع تسقط النفقة سواء كان الزوج يطبق الجماع او لا وعن هذا قلنا ان المذهب اذا تزوج امرأة صغيرة لا تصلح للجماع لا يفرض لها النفقة ولو تزوج امرأة تصلح للجماع يفرض لها النفقة ولو زوج رجل ابنة وهو صغير لا يجامع مثله ولا يجبل امرأة كبيرة بغاوت بولد لم يلزمه الولد لاستحالة الاحبال من الطغسل قال ولا ترد المرأة النفقة التي كان ابو الزوج يتفق عليها من ابنته لان الحمل لا يمنع وجوب النفقة حتى لو اقرت انها زنت فجلت يكون عليه النفقة ايضا لان الحمل من الزنا ان كان يتسع من الوطئ لا يتسع من دواحي الوطئ وكذلك من الوطئ فيها دون الفرج وهو هذا كاف لوجوب النفقة قال ولو اقرت انها حين تزوجت كانت حبل ودفعت نفقة ستة اشهر لانها اقرت بشيئين بفساد النكاح وانه اقرار على الزوج واقترت انه لا نفقة لها في مدة الحمل وانه اقرار على نفسها فتصدق في حق نفسها

الدين دعوى المثليات لا تصح الا ببيان السبب لاحتمال ان السبب هو الغصب وانه يختلف باختلاف موضع الغصب في المطالبة (ج) يذكر في دعوى غصب القسدي سوى الدراهم والدنانير مكان الغصب ايعلم هل له ولاية المطالبة (عده) في دعوى الوديعة لا بد من ذكر بلد الايداع سواء هل له ولاية او لا وفي دعوى الغصب لو لم يكن له ولاية او لا يثبت شرط بيان مكان الغصب وفي غصب غير المثل واهلا كه ينبغي ان بين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك في اخذ قيمته يوم غصبه او يوم اهلا كه فلا بد من بيان انها قيمة اي اليومين ولو ادعى الف دينار بسبب اهلا كه الا هيان لا بد وان بين قيمتها في موضع الاهلا كه وكذا لا بد من بيان الا هيان فان منها ما هو مثلي ومنها ما هو قيمي ومن جنسه مسائل في فصل التصرفات الفاسدة في جنس القرض (دعوى العكيلي بالوزن) ادعى برا او شعيرا بامانة وبين وصفه قليل يصح وقيل لا يصح وية تي بانه يسأل المدعي عن دعواه فلو قرضا او اهلا كالا يفتى بالهبة لانه مضمون بمشركه ولو سلم او بيع من يبر في ذمته يفتى بالهبة كذا (ذ) اقول هذا يثريد ويوافق ما مر من قولي هذا في المبادلة بجنسه (خاطه) ما ثبت كيله بنص لواسم فيه وزنا فيه روايتان واستفتيت ائمة بخاري عن باع مائة من من البر لا على وجه السلم وله بر في ملكه هل يجوز بيع البر عينا لا بطريق السلم بالوزن اجاب ظهير الدين ان فيه اختلاف المشايخ فعلى هذا لو ادعى بر اسبب البيع من يفتى ان يكون فيه اختلاف المشايخ (عده) دعوى البر بوزن قيسل يصح وقيل لا وفي الذرة والمج يعتبر العرف اما الاشياء الستة فالمقدر هو الكيل في الاربعه منها وهي برو شعيرة ورميل وفي الذهب والفضة المقدر هو الوزن (ذ) ثم لو ادعاهما مكايلة حتى صحت الدعوى بلا خلاف واقام بينة على اقرار المدعي عليه ببر او شعير ولم يذ كر الصفة في الاقراريات قريبا فثبت بينة في حق الجمبر على البيان لافي حق الجمبر على الاداء ولو ادعى الدقيق بتغير لم يجز للتفاوت لان مكايلا به بكيس ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد من ان يذ كر شك اردا وشسته ويذ كر ويخته او نايخته ويذ كر انه جيسد او وسط او ردي ولو ادعى وزنيا فانه يصح لو بين الجنس بانه ذهب او فضة فلو مضربا يقول كذا دينار او يذ كر نوعه بخاري الضرب او نيسابوري الضرب وينبغي ان يذ كر صفته انه جيد او ردي او وسط وانما يحتاج الى ذ كر الصفة لو كان في البلد نفود مختلفة لالوف في البلد نفود واحدة وعند ذ كر البخاري والنيسابوري لاجابة الى ذ كر كونه اهر ولا بد من ذ كر الجود عند عامة المشايخ وذ كر النسق لو ذ كر اهر خالصا ولم يذ كر الجيد كفاه وقيل يجب ذ كر انه من ضرب اي وال وقيل لا ولو ذ كر كذا دينار بخاري او نقد اي منى سره كره فلا حاجة الى ذ كر الجيسد وهو الصحيح ولو في البلد نفود مختلفة والكل في الرواج سواء ولا صرف للبعض على البعض اي لا فضل جاز المبيع ويعطى المشتري البائع اي نقدا شاء الا ان في الدعوى لا بد من تعيين احداهما وان لم يكن الذهب مضروبا لا يذ كر في الدعوى كذا دينار وانما يذ كر كذا مثقالا ولو في

ولا تصدق في حق الزوج وقد احدث ٧٦ نفقة ستة أشهر فتردد ذلك في الذخيرة واذا طلق امرأته وهي صغيرة لم تقض

بعد وقد دخل بها ومنها
يجماع فعدتها ثلاثة أشهر على
ما صرف في كتاب الطلاق
وينفق عليها ما دامت في العدة
وهذا اذا لم تكن المرأة
مراقة فإذا كانت مراقة
فعدتها لا تنقضي بثلاثة
أشهر بل يتوقف في حالها
الى ان يظهر انها هل حبلت
بذلك الوقت ام لا ينبغي
ان يدبرها النفقة ما لم يظهر
فراغ رحمها ولو انها حاضت
في هذه الاشهر الثلاثة
تستأنف العدة بالحيض
ويكون لها النفقة حتى تنقضي
عدتها لما ذكرنا والصغيرة اذا
ادركت فاختارت نفسها قلها
النفقة والسكنى وكذلك
الفرقة بسبب العنة وسبب
هدم الكفاءة هذه الجملة في
نفقات الذخيرة (مسائل
الرضاع) الاصل في ارضاع
الولد الصغير قوله تعالى
والوالدان برضعن اولادهن
حوالين كاملين لمن اراد ان يتم
الرضاعة اختلف اهل العلم في
هذه الآية قال بعضهم هذا
بمجرد خبر ان الوالدات كذا
يقعن وليس فيه ايجاب
الارضاع على الامهات وقال
بعضهم فيه ايجاب الارضاع
على الامهات وان كان بصيغة
المخبر كقوله تعالى والمطافات
يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء

اليامه نقود مختلفة والكل في الرواج سواء كعطر نفية وعدلية في ديارنا في الزمن الاول
لم يجز البيع بلا بيانه اقول ينبغي ان يحمل هذا على ان الكل سواء في الغلبة ومختلفة
في المسألة والافجوز فقد مر قبيل هذا انه لو استوى الكل في الرواج ولا فضل للبعض
على البعض جازا البيع وقال وكذا الدعوى لا تصح بلا بيانه ولو احدى النكاحين اروج
وللاخر فضل جازا العقد وينصرف الى الاروج ويصير ذلك كلفوظ في الدعوى فلا
حاجة الى البيان الا اذا مضى زمان طويل من وقت العقد الى وقت الخصومة بحيث
لا يعلم الاروج وقت العقد فينتدلا بد من بيان الاروج وقت العقد ولو ادعى بسبب
القرض والا هلال لا بد من بيان الصفة على كل حال ولو فيه غش يذ كر ذلك ويقول
الده توهي او الده هتني او تنحوه (قت) ولو في البلد نقود واحد اروج لم تصح الدعوى
ما لم يبين وكذا الواقف عشرة دنائير حروفي البلد نقود حرم تصح ما لم يبين بخلاف البيع
فانه ينصرف الى الاروج اقول ينبغي ان يصح اقراره في حق الجبر على البيان لانه اقل
جهالة من اقراره بحق وهو يصح ويحجر على البيان وهذا أولى وقد مر في (ذ) قبيل هذا
ان بينة الاقرار بر بلا بيان وصفه تجوز في حق الجبر على البيان (هذه) في دعوى
القطارفة والعدا الى والفلوس لا بد من بيان السبب بخلاف سائر الدعاوى من دعوى
الاثمالة والاميان والسكلى والوزنى والذهب والفضة فانه لا يحتاج الى ذكر السبب
ولا فرق بين ذكره وتركه بخلاف القطارفة والعدا الى والفلوس لانه يجوز ان يكون
بسبب البيع ولم يقبض القطارفة حتى كسدت فيفسد البيع قال رحمه الله لم يشترط لال
الدين في دعوى غير القطارفة والعدا الى والفلوس بيان السبب لهما في هذا المختصر
وذ كر في موضع آخر لو ادعى على آخر قد ربر او غيره من الوزنى وطالبه بالمثل لا يصح بلا
بيان السبب لاحتمال ان السبب الموجب هو الغصب وانه يختلف باختلاف مكان
الغصب كذا في محاضر (ثي) وفي (هذه) ادعى عشرة دنائير حراما صفة جيدة ولم يقل
رايحة يسمع وهل يشترط في دعوى الدنائير ان يقول دهني او دهني او ده هتني قبيل
يشترط وكذا في النقرة وقيل لا يشترط ولو ادعى نقرة مضروبة يذ كر نوعها وهو
ما يضاف اليه ويذ كر صفتها وقدرها انه كذا درهم او وزن سبعة انا وزن الدراهم
يختلف باختلاف البلدان والذي في ديارنا وزن سبعة وهو الذي كل عشرة منها وزن
سبعة مثاقيل ذهب ولو كانت غير مضروبة لو كانت خالية عن الغش يذ كر كذا فضة
خالصة ويذ كر نوعها نقرة كايحة او نقرة طمغاخي ويذ كر صفتها انها جيدة او وسطا او
وديثة وقيل لو ذ كر طمغاخي يغني عن ذ كر الجودة ولا يكفي قوله يضاء ما لم يقل انها

(قوله والكل في الرواج سواء كعطر نفية) اقول درهم غلري في منسوب الى العطر يف بين
عطاء الكندي والى خراسان من جهة الرشيد ضرب بخاري درهم من الذهب والفضة
والحميد والرماس والنحاس والمسلك (قوله وكذا في النقرة) اقول النقرة القطعة
المذابة من الذهب والفضة قاموس

الاجرة باذنه ما يجب عليه من
الدين لا يجوز الا ترى انه لا يجوز
لها أخذ الاجرة من الزوج
بسبب افعال داخل البيت لان
أفعال داخل البيت واجبة
عليها دينا واما الكلام في
ثبوت الحرمة واستحقاق الاجر
فعند أبي حنيفة رضي الله عنه
ثبت حرمة الرضاع الى ثلاثين
شهرا وعندهما الى حواين
وفد ذكرناه في مسائل الرضاع
واما الكلام في استحقاق
الاجر قال شمس الأئمة المحمدي
رحمه الله هو على هذا الخلاف
حتى ان من طلق امرأته
فارضعت بعد الحواين ومطلبت
الاجر فعند أبي حنيفة رحمه الله
تستحق الاجر الى تمام ثلاثين
شهرا وعندهما الى يوسف وعبد
رحمهما الله لا تستحق الاجر فيما
وراء الحواين وأكثرا المشايخ
على ان مدة الرضاع في حق
استحقاق الاجرة على الاب
مقدرة بحواين عند الكل
حتى لا تستحق المطلقة أجرة
الرضاع بعد الحواين بالاجماع
وتستحق في الحواين بالاجماع
قال أصحابنا رحمه الله
لا تحبر الام على ارضاع ولدها
لان الارضاع بمنزلة النفقة
ونفقة الاولاد تصب على الآباء
لا على الامهات فكذلك الارضاع
فان كان الصبي لا يأخذ لبن
غيرها ولا يؤمن به من يرضعه
هل تحبر الام على الارضاع في

طعامه جيسة أو كليجة لترفع الجعالة ولو ادعى دراهم خالصة الغش فلو تعامل بها وزنا
يذ كر نوعها وقدرها وصفتها ولو تعامل بها عددا يذ كر عددها ولو ادعى مائة عدلية
فصبا وهي منقطة عن أيدي الناس وقت الدعوى ينبغي ان يدعى قيمتها اذ حكم المثل
كذلك وفي اعتبار القيمة اختلاف معروف ذكر في أنواع الضمانات ولا بد من بيان
السبب في هذه الصورة لانها لو كانت ثنائيا لا تقطاع قبل القبض يفسد البيع عند
حرج ويجب على المشتري رد المبيع لو فاقا والابرء منه لو مثليا والافقحة ولو بسبب
قرض أو نكاح أو غصب فيجب اقيمة فلا بد من بيان السبب ليعلم هل له ولاية الدعوى
أم لا (مح) اقرض داتق فلوس وهدد الفلوس عشرة دنانق أو أكثر فغزت الفلوس فصارت
سنة دنانق أو رخصت فصارت ثمانية عشر دنانق فإنه يأخذ عددا أعطى لا الزيادة (فقط)
لو ادعى غنبا فلو عتبا فاقا تسمع الدعوى بحضوره عند الاشارة اليه وحيدته يستغنى عن
ذكر الاوصاف والوزن والنوع ولو دينا فلو في أو انه فلا بد من بيان قدره ونوعه
وصفته فيقول اوندى طائفي اهل ياطائفي سيدا او محامدي او القرى او السكري على
حسب أنواعه ثم يذ كره جيبه او وسطا او ردى ولو بعد انقطاعه وهو ان لا يوجد في
سوق يباع فيه ولو لم يوجد في البيوت فالقاضي يقول له ماذا تريد الا ان عين العنب أو قيمته
فلو قال عين العنب فالقاضي لا يسمع دعواه ولو قال قيمته يأمره ببيان سبب الوجوب اذ
العنب لو كان من مبيع يتفسخ البيع بانقطاعه قبل قبضه ولو بسبب قرض أو سلم أو
اهلا لا فبالا تقطاع لا يقطع عن ذمته فصح طلب قيمته في الحال ان لم ينتظر او انه كذا عن
(نله) قالوا فيه نظرقاه قال في السلم يصح طلب قيمته وليس كذلك اذ لم يطلب رأس ماله

(قوله اقرض داتق فلوس وهدد الفلوس عشرة دنانق) قلت وفي البرازية يميز الى المنتقى
غلت الفلوس أو رخصت فعند الامام الاول والثاني أو لا ليس عليه غيرها وقال الثاني
ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة
والخلاصة بالعزو الى المنتقى وفي فتاوى قاضي خان يلزمه المثل وهكذا ذكر الاسيحياني
قال ولا ينظر الى القيمة ولكن صورته فيما اذا باع مائة فلس بدرهم وقولهم من المنتقى
يلزمه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض لعله بالتوزيع فقوله يوم البيع عائد الى
البيع وقوله يوم القبض عائد الى القرض وفي البرازية والاجارة كالبيع والدين على هذا
وفي النكاح يلزمه قيمة ذلك الدراهم وان كان نقد بعض الثمن دون بعض فسند في الباقي
كذا في البعير المرائق وفي جمع الفتاوى اشترى بدرهم نقدا البلد فلم يشقه حتى تغير الثمن
ان كان لا يروج في السوق فسد البيع وايسر للبائع الا ذلك خلاصة ومحيط رخص
العدا الى قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ لا يعتبر هذا وبطلان العقد عليه والدين
على هذا ولو كان يروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد وايسر له الا ذلك وبه يقتضي الامام
وقتي الامام قاضي ظهير على انه يطالب بالدراهم التي يوم البيع يعني بذلك العيار ولا
يرجع عليه بالتفاوت والدين على هذا ولا تقطاع والكادسواء اه

ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله لا تحبر وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله في التوادير انها يجوز ذكرا

شعس الأمانة السرخسي وتجه
 خلاف وهكذا ذكر في شرح
 القدوري وهذا لأنها لو لم يجبر
 والولد لا يأخذ ابن غيرها أدى
 إلى تلف الولد وهي ممنوعة
 عن الاتلاف وقال الضحاك
 وأولم يكن للصبي الولد مال
 أجبرت الأم على الإرضاع
 وهو الصحيح لأنها ذات يسار
 في اللبن قياس هذا ما قال
 أصحابنا فمن غاب وليس
 له مال وترك امرأة وصغيرا
 وللمرأة مال فامرأة تجبر هي
 الاتفاق على الصبي ثم هي
 ترجع عليه كذا هنا ثم إرضاع
 الصغيران كان يوجد من
 رضعه أمها يجب على الأب
 إذا لم يكن للصغير مال أما إذا
 كان له مال تكون مؤونة
 الرضاع في مال الصغير وكذلك
 نفقة الصبي بعد القطام إذا كان
 له مال يكون في ماله ولا يجب على
 الأب فرق بين نفقة الولد ونفقة
 الزوجات فإن المرأة إذا كانت
 مقيمة تكون نفقتها على الزوج
 والفرق يعرف في الصغيرة
 فإن كان للصغيرة مال أو أجنبية أو
 ثياب واحتج إلى ذلك بالنفقة
 كان للأب أن يبيع ذلك كله
 ويتفق عليه لأنه غني بهذه
 الأشياء ونفقة الصبي تكون
 في ماله إذا كان غنيا فان كان
 مال الصغير غائبا يؤمر الأب
 أن يتفق من ماله على أن يرجع
 في مال الولد إذا حضر ماله
 وأكن أن يشهد في ذلك فله أن يرجع في الحكم وإن اتفق بغير شاهد أكن على نية الرجوع

لا قيمة المسلم فيه لأنه اعتياض عنه قبل قبضه وهو لا يجوز وقال العنبر لو كان غن مبيع
 ينفخ المبيع الخ وليس كذلك لأن (خه) ذكر من اشترى شيئا بقبضه من رطب في الدمة
 وهو منقطع أو كان فائضا فاقطع أو أن الرطب لا يتقضى المبيع بخلاف ما لو شرأ بدراهم
 أو فلس فاقطع ما قبل القبض يتقضى المبيع عند حرج ووجه مروح في رواية والفرق
 أن الدراهم تنقطع لا إلى غاية معلومة والرطب ينقطع إلى غاية معلومة فيكون في إبقاء
 المعتد فائدة الأبرى أن العنبر المبيع لو قضمه قبل قبضه لا يفسخ المبيع إذا انخر
 يكون إلى غاية معلومة ولو مات المبيع قبل قبضه يفسخ المبيع والفرق ما مر كذا (ذ)
 وفي (فقط) ادعى أنه شري منه ألف من من العنبر الطائفي إلا جرحين كان في ملكه
 وطالبه بأصله وقت انقطاعه فإن كان في ملك المدعي عليه يوم الخصومة هذا القدوم من
 العنبر يأمره القاضي بتسليمه فلو لم يكن بيده شيء لا يسمع طلب العنبر لأنه لو هلك
 المبيع قبل قبضه يباع بأبواب أو بخيار أو بصفة مساوية أو بفعل البائع أو بفعل المبيع يبطل
 المبيع ولو بفعل المشتري يصير به قابضا ولو بفعل أجنبي ينخر المشتري ففسخ المبيع أو
 أجاز وضمن المالك ويدفع مثل هذه المسئلة وهو أنه شري برامعينا فاهلكه البائع قبل
 قبضه فأجاب القنطري أنه يضمن مثله وهذا خطأ لا يكاد يصح لمسلم من الرواية (ش)
 أهلك متباطرا ياله فأراد أن يضمنه في الشتاء ويوجد جنس ذلك العنبر لكن لا يوصف
 كونه طريا لا يضمنه قيمته ويأخذ مثله وان لم يكن طريا لأنه أقرب إلى المثل فلو أراد أن
 يأخذ الطري يمهله إلى أن يصير أو أنه (ذ) ادعى نوعين من العنبر ياب ادعى الغبن من
 العنبر العلافي والورخي المحل الوسط لا بد أن يقول من العلافي كذا ومن الورخي
 كذا إذ بدونه لا يدري القاضي بأي طريقة من كل نوع (شي) فعلى قياس هذه
 المسئلة لو باع ألف من من العنبر الطائفي والحمدى ولم يبين بدر كل نوع منهما ينبغي
 أن لا يجوز لما فيه من الجهالة المفضية إلى النزاع (جف) ادعى كذا كذا غنيا طائفا لم يجز
 ما لم يقبل أجر أو أبيض وكذا في غنبا الحرقاني لم يجز ما لم يقبل أبيض أو أحمرا قال الإمام
 ناصر الدين ولي في هذا الشرط نظر ادعى وقرر مان أو مسفر رجل لا بد من ذكر الوزن
 لتفاوت الوفرو يذكركم مع الصغير والكبر والحلاوة والحوضه ثم يؤمر بالاحضار وقيل
 ينبغي أن لا يشترط ذكر هذه الأشياء في دعوى الاحضار ادعى أنه باع مشتركا بيني وبينه
 فأجزته فله أن يسلم نصف الثمن إلى لم تجز هذه الدعوى ما لم يذكر أن هذا العين كان قائما
 بينا المشتري وقت الإجازة ولا بد أيضا من ذكر رواج الثمن وقت الإجازة فإنه لو كسد وقتها
 لا تعمل الإجازة ولا بد من ذكر قبض البائع منه من المشتري إذا الإجازة في الانتهاء كاذن
 ابتداء والوكيل لا يطالب بتسليم الثمن قبل قبضه من المشتري ويسأل القاضي المدعي أن
 العين كان مشتركا بينكما شر كتمالك أو صدق فلو قال شر كتمالك لا بد من ذكر هذه الشروط
 ولو قال شر كتمالك لا حاجة إلى قيام العين وقت الإجازة لأن العقد نفذ حال وجوده
 ولكن يشترط قبض الثمن وفي دعوى الرهن وشبهه لو كانت الدعوى بسبب البيع
 يحتاج إلى الاحضار للإشارة إليه ولو بسبب هلاك أو قرض أو غنية لا يحتاج إلى

ينفق على ولده التسرع
والقاضي لا يطلع الا على الظاهر
اما الله تعالى فطلع على الضمائر
والظواهر فكان له ان يرجع
ان كان قصده على الاتفاق
المرجوع فاما اذا لم يكن للمضي
مال فانفقة على والده لا يشاركه
احد في ذلك وروي عن أبي
حنيفة رحمه الله ان النفقة
على الاب والام اثلاثا الا ان
في ظاهرا واية جعل الكل
على الاب لان النفقة تظهر
الارضاع فكما لا يشارك الاب
في مؤونة الارضاع اختلف كذا
في النفقة فان كان الاب معسرا
والام مومرة أمرت أن تنفق
من مالها على الولد ويكون
دينها على الاب اذا أيسر ترجع
عليه لان نفقة الولد الصغير على
الاب وان كان معسرا كنفقة
نفسها فكانت الام قاضية حقا
واجبا عليه بامر القاضي فترجع
عليه اذا أيسر كما اذا أدت بامر
ولو كانت الام مومرة والصغير
جده مومر تور الام بالاتفاق
من مال نفسها ثم ترجع على
الاب ولا يؤثر المجدد ذلك لانه
وقعت الحاجة الى الاستدانة
فكانت الاستدانة من مالها
وهي أقرب الى الصغير رجل
له صغير وامه في نكاحه
وطلبت من زوجها أجرة
الارضاع لا تسحق وان
استاجرها الزوج على ذلك
لان نفقة النكاح واجبة على
الزوج فالواجبنا عليه أجرة الارضاع يجتمع أجرة الارضاع مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا لا يجوز هذا اذا لم يكن

الاحضار وفي دعوى الدياج هل يشترط ذكر الوزن الصحيح انه يشترط وذكر في (جف)
انه في دعوى الدياج والجوهر يشترط ذكر الوزن فقد قال البصراء بالجواهر ان
الجوهرين المتقين صورة لوزنهما وتفاوت قيمتهما اذا لا تقل أصلب ولا يتسع ثقبه
بمرور الزمان وانما يشترط ذكر وزنه لولم يكن حاضر اقلو كان عيننا حاضر الا يشترط ذكر
اوصافه ادعى صدم من كالم يحجز الابعدي ان سببه اذ سلم الخبر وافرأضه لم يحجزه ندح وجهه
الله لا وزن ولا عدد او في اتلافه تحجب قيمته ولو بين انه من المبيع تصح الدعوى لكن ينبغي
ان يدعى في الدعوى السكك المأخوذ من دقيق البر الممسول او غير الممسول وينبغي ان
يذكر ان وجهه أبيض او زعفر ويذكر ان كان على وجهه سوادا أبيض او اسود
وفي دعوى القطن لا بد من ذكر القطن البخاري او الشاشي ومن ذكر انه يحصل من كذا
منا من كذا من المخلوج وقيل هذا ليس بشرط وبه بقي ادعى كذا من المخلوج
لا بد من ذكر انه جيد او وسط او ردي ومن ذكر انه حناء تركية او حناء مسودة او كوفية
لترفع الجهالة وفي دعوى التوتياء ينبغي ان يذكر كوفية او نا كوفية قولم يحجزه فونه
للجهالة ادعى كذا عدد من الابر او المسئلة فلو ينال من الاحضار وبه يستغنى عن
ذكر الصفة ولو ديننا فلا بد من بيان السبب اذ لا يجب في الذمة بالاتفاق لان ما من
القبلي وكذا لا يجب بالقرض اذ فرضه المميز وانما يجب بالسلم والتمنية فينفذ بمحتاج
الى بيان نوع وصفه فمالا للجهالة وفي دعوى المحم من الجنب او من محل آخر بهينه لا بد
من ذكر السبب اذ لم يحجزه سند ح رحمه الله ويجوز بسبب اتلافه فليل يضمن
بقيمة وقيل بخلافه ويجوز بسبب التمنية قصص دهواء لو بين اوصافه وموضعه بما على
ان الكيل والوزن يصلح ثبوتاً وانما مشكل اذا المعنى الذي لا يصح به السلم بين الفصلين ولو
ادعى ثمن مبيع قبض ولم يبين ما هو او ثمن محدود ولم يجده تقبل لانه دين كذا (قش) وفي
(ذ) تقبل وهو الاصح وكذا لو ادعى مال الاجارة المفسوخة لم يجب تحديده المستاجر لانه
دعوى الدين حقيقة كذا (فقط) فاعلى قياس هذا في مسئلة وقعت وهي ادعى على آخراته
استاجر المدهي لم يقطع عين سماء كل شهر يكذا وقد حفظ مدة كذا فلزمه الاجرة قولم يحضر
العين ينبغي ان تصح الدعوى لانه ايضا دعوى الدين حقيقة ولو ادعى ثمن مبيع لم يقبض
لا بد من احضار المبيع مجلس الحكم حتى يثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى ثمن
مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة ادعى عليه انه شري هذا
الدين من فلان وانت ايتها المسالك أجزت البيع فأدفع الى العين ولم يذكر لانه ضولي اسم
ايه وجهه هل يصح ذكر في (ذ) هذه المسئلة مطلقا وقال لا تسع وصورتها ادعى دارا
يدير رجل فقال ذوا ليد اشترى من فلان وانت أجزت البيع لا يدفع به دعوى المدهي
(قش) وفي دعوى السعاية لا يجب ذكر قابض المال لانه يدعى على الساعي بسبب
سعيه فاذا اخذ منه المال سعى هذا فالمال على الساعي ايا كان الاخذ فيصح الدعوى
ولكن في محضر دعوى السعاية لا بد ان يقرر السعاية لانه ظرانه هل يجب الضمان عليه
لجواز انه سعى بحق فلا يضمن حيثئذ وتفصيله ذكر في فصل الضمانات ولو ادعى

الزوج فالواجبنا عليه أجرة الارضاع يجتمع أجرة الارضاع مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا لا يجوز هذا اذا لم يكن

للصغير مال فان كان له مال
اجتمع اجرة الارضاع وتنفقة
النكاح في مال واحد وان
كانت الام معتدة عن طلاق
رجعي لا تستحق اجرة الارضاع
ايضا لان النكاح لم يزل وان
كانت معتدة عن طلاق بائن
او عن ثلاث هل تستحق الاجرة
على الارضاع فيه روايتان فلو
صالححت المرأة زوجها من
اجرة الارضاع على شئ ان كان
الصالح حال قيام النكاح او في
العدة عن طلاق رجعي لا يجوز
وان كان الصالح في العدة عن
طلاق بائن او ثلاث جاز على
احدى الروايتين ثم اذا لم تحب
اجرة الارضاع حال قيام
النكاح وفي العدة عن طلاق
رجعي وفي العدة عن طلاق
بائن او ثلاث على احدى
الروايتين كان لها ان تمتنع
من الارضاع ولا يجبر على
الارضاع ولكن بالشرايط التي
ذكرناها قبل هذا واذا لم تحب ولم
يكن للصبي مال كان على الاب
ان يكرى ظن انرضعه عند
الام ولا ينزع من الام لان
الامة اجتمعت على ان الحجر
لها لكن لا يجب على الظن ان
تمكث في بيت الام اذا لم يشترط
ذلك عليها عند العقد وكان
الولد يستغنى عن الظن في تلك
الحالة بل لها ان ترضع
وتعود الى منزلها وان لم يشترط
عند العقد ان ترضع عند الام
كان لها ان تحصل الصبي الى منزلها او تقول ان رجوعه وترضعه عند فناء الدار فلو شرط

تقرض اجرة الارضاع في ماله لا تنفقاء ما ذكرنا من المعنى وهو

الضمان على الامر انه امر فلانا واخذ منه كذا تصح الدعوى على الامر لو سلطانا والافلا
لان امر السلطان اكرامه فانه يعاقبه ولم يمثل واما امر غير السلطان فليس باكرامه فكان
يجرد الامر بالاملاكه الامر لغو فضمن المأمور لا الامر اقول ينبغي ان يكون امر
المولى كامر السلطان في صحة الدعوى عليه هل ما ذكر في فصل الضمانات وكذا ذكر
فيه انه يضمن من امر قن خبيره باتلاف مال رجل فليتامل ادعى الضمان على المأمور
صح لو كان امره غير سلطان لا لسلطانا ويجرد امر السلطان قيل اكرامه وقيل لا فخصب
جدا واتقاه فانقطع ثم ادعى جده لم يحوز لانه بالانقطاع لم يبق دفع الجدة واجبا عليه ولو كان
الجدة مثليا قلنا ان يدعى فيه يوم المخصوصة كذا (فش) ادعى مالين وبين صفة أحدهما
لا صفة الآخر او نوعه وبرهن لا يقبل لو كانت الشهادة واحدة يعني لا يقضى القاضي
بمال يمينه لانها شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها (جف) وفي (فش) يقضى
بمال بين نوعه وصفته والفساد بسبب الجهالة في أحدهما لا يتهدى الى الآخر (ذ)
وفي دعوى القبيص اذا بين نوعه وجنسه وصفته وقبضه لا يدان يذ كرم دانه يازنانه
خرد يا كلان (ذ) ادعى طاحونة وحدها وذكرا دواتها القائمة الا انه لم يسم الادوات ولم
يذكر كيفيتها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح اذا ذكر جميع ما فيها من الادوات
القائمة والاول اصح (فش) ادعى ادوات خراس خاتنه مركبة مع أصله ينبغي ان يذ كرم
قد رد عن العرصة لتبصر معلومة ويذ كرم ما فيها من المركبات ايضا واقعة التقوى سكي
رؤى دعوى كرد وبين حدود الكرم وقال جميع ما في هذا الحد وود من السكنيات
ما لي ولم يسم السكنيات هل تصح الدعوى ينبغي ان لا تصح ما لم يبين السكنيات
وبصفتها ويعرفها لانه لم يدع الحد وادعى ما فيه فلا بد من البيان وفي دعوى
الدين على الميت لو كتب توفي بلا دأته وخاف من التركة يده هذا الوارث ما يسمع
هذه الدعوى وان لم يبين اعيان التركة وبه يقتضى لكن انما يامر القاضي الوارث باداء
الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو أنكر وصولها اليه لا يمكن اثباته الا بعد بيان
أعيان التركة في يده بما يحصل به الاعلام كذا (ط) وفي (طهم) وفي دعوى
الدين على الميت يكفي حضور وصيه أو الوارث الواحد ولا حاجة الى ذكر كل ورثته
فلو وصيا يقول انه اوصى الى هذا فيجب عليه الاداء من تركته التي في يده ولو ادعى
الدين بسبب الودانة لا بد من بيان كل ورثته من (من) ادعى على آخر عينا بيده وقال

(قوله مردانه يازنانه خرد يا كلان اقول (مردانه) أي قبيص الرجل (يا) بمعنى أو (زنانه)
يعني قبيص المرأة (خرد) أي صغير (كلان) أي كبير (قول له وبه يقتضى) اقول وبالحيلة أنه
محل الخفاء على المادعى فلو لم تسمع دعواه لوقع المحرج وهو مدفوع واما لو أنكر الوارث
وصولها اليه فقد أنكر تسليمها على الغريم وعليه حيط بما تسلمه فليزمتها اليه بناء عليه
لانه تخلف على ما بشاره والاول محتمل الخفاء عليه وهذا يخلف على نفي العلم لانه محتمل
انه ترك شيئا ولا يعلم به تامل

هنا المقتدان يكون القدر عند الام بغيره يثبت بلزومها الوفا بذلك الشرطان قالت ٨١ الام انا اوضح الواجب بل تلك الاجرة

ففي كل موضع نستحق هي اجرة الارض باع كافي العدة عن طلاق بائن او ثلاث على احدى الروايتين او بعد انقضاء العدة على الروايات كلها كانت هي اولى بخلاف ما اذا كانت تطلب زيادة على ما يرصع غيرها حيث لا تكون هي اولى والفرق في الذخيرة ولوان وجلاء اولاد صغار بعضهم رضيع وبعضهم طيم وامهم زوجته وليس للاولاد مال بخاصته امهم في نفقتهم فالقاضي يقرض لهم النفقة على الاب ماداموا صغار فان شكت الام تضيقه وتقتيره في النفقة عليهم ينبغي للقاضي ان يسمع شكها ويتاوى يدفع بعض نفقة الاولاد اليها فان قال الاب انها تأخذ نفقة الاولاد ولا تنفق ذلك عليهم ومقتضى لا يقبل قوله عليها لانها امينة ودعوى الخيانة على الامين لا تسمع من غير حجة فان سال من القاضي ان يسال من جبر ان يسال عنها احتياطا وانما يسال من بداخلها لانه اعرف بها لما فان كان كما قال الزوج جزها القاضي ومنعها عن ذلك وقال بعض المشايخ اذا وقعت المتازعة في هذا الباب ان شاء القاضي دفع النفقة الى تعديدها اليها مباحا ومساء ولا يدفع اليها جملة وان شاء امر غيرها ان ينفق على الاولاد فان صارت

كان هذا ملثا ابي مات وترك ميراثا لي ولعلاء وعدا الورثة الا انه لم يبين حصصه نفسه فبرهن يسمع دعواه ولو كان اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لايمن ببيان حصته ولو بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال هذا ميراث لي وبجماعة سواي وحصتي كذا لم تصح هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة تجوز ان تكون حصته انقص مما سمي ادهى شيئا من تركه ابيه انه اشتراه منه في مرضه وانكره بقية الورثة فيسئل لا تصح هذه الدعوى اذا المريض قد يكون مرض موت وقد لا يكون ويباع المريض مرض الموت من وارثه وصية له بالعين عند حرجه الله تعالى قال بيه من وارثه لم يجز ولو بثل قيمته الا بالاجازة فكان هذا دعوى الوصية على أحد التقديرين فلم يجز بشك وقيل يصح لان تصرف المريض مع وارثه منه قد يوصف الهبة حتى لو اجازته بقية الورثة فكذا لا يعلق يعارض عدم الاجازة بشرط ان يكون مرض الموت فمالم يعلم انه مرض الموت كان لتصرف حكم الهبة فتصح الدعوى ادعى على آخر ان وصي باع منك اقشيت هكذا وكذا في حال صغري بكذا ومات ولم ياخذ ثمنها فدفعه الى فقد قيل لا تصح هذه الدعوى اذ حق القبض لو ارثه او وصيه وعلى قول (ض) في وكيل البيع اذا مات قبل قبض الثمن فحق قبضه لموكله ينبغي ان ينتقل هنا حق القبض الى البائع ويصح دعواه وقد مرجسه في آخر مسائل القضاء باع دار غيره وسلمها الى المشتري فادخلها المالك على البائع لو اراد الا مراخذ الدار لا يصح دعواه اذ ليس في يد البائع ولو اراد تضمينه بنصب ففيه روايتان ولو اراد اجازة بيعه واخذ ثمنه صح دعواه كذا (ذفس) وفي (ط) اجازة المالك تصح لو اجازته قبل الخصومة حتى لو ناصب الغاصب وطلب من القاضي ان يحكم له بالملك ثم اجاز البيع فعلى قول حرجه الله لا تصح اجازته كذا ذكر (شخ) و ذكر (شخ) ان الاجازة تصح في ظاهر الرواية (قد) لا تصح (ط) ادعى دارا يبد آخره غصبه منه فقال ذواليد هو كان لي وقتبه على كذا واراد المدعى تخليفه بخلاف عند حرجه الله خلافا لهما بناء على ان غصب الدار يتحقق عند خلافا لهما ويفي بقول م دفعا للبيعة كذا (ط) ويحتمل ان يكون مراده انه يفتي بقول م في غصب العقار انه يتحقق وعلى هذا ينبغي ان يكون في المسألة الاولى لو اراد تضمين البائع يفتي بان له ذلك ويحتمل ان مراده انه يفتي بقول م في المسألة الاخيرة وهي مسألة التخليف لا في غيرها يدل على هذا قوله دفعا للبيعة ولانه لو لم يفت بقول م ولم يخلف الغاصب الواقف فدهى لا يكون لمدعى الغصب بينة فيفوت ملكه لانه متى لم يمكنه تخليفه لا يمكنه تخليف المتولى ولا الموقوف عليه ولا كذلك في غيرها من الصور بوضوح ما ذكر في (ط) في المسألة الاخيرة لو اراد تخليفه لياخذ العين منه لا يخلف وفاقا لادار صارت مستهلكة بصيرورتها ووفقا (فس) غصب قنا فبرهن آخر انه له وقضى له به ثم برهن المصوب منه على الغاصب انه لا يقبل اذ دعوى المالك لا تصح

(قوله ولو اراد تضمينه بنصب الخ) أقول بناء على تصور الغصب في العقار وعدمه

النفقات من الذخيرة فيعد هذا ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح اكثر من نفقتهم زيادة يتعاقب الناس فيه بان كانت تدخل تحت تقدير المقدرين في مقدار كفا يتهم فانه يكون عفو الاله لا يمكن التمسك منه وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدرين فانه يطرح عنه لان الواجب على الاب قدر ما يكفيهم فرق بين نفقة الاولاد ونفقة الاقارب لا يجب الا على الموسر فلهذا الصلح انما وقع على ما ليس بحق للقرىب فلا يصح امان نفقة الاولاد فواجبة على الاب وان كان معصرا فالصلح انما وقع عما هو حق الاولاد فصح رجل له اولاد صغار لا مال له ولا مال للصغار ايضا هل تفرض النفقة على الاب فان كان الاب قادرا على الكسب يفرض عليه فيكسب وينفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالعسرة فان احيان يكسب وينفق عليهم بحسب على ذلك ويجوز بخلاف سائر الديون فان الوالدين وان علوا لا يجبران بدون الاولاد والفرق في الذخيرة وان كان الاب عاجزا عن الكسب لمسا به من الزماته او كان مقعدا يتكفف الناس وينفق عليهم هكذا ذكر في نفقات الخصاص ومن المتأخرين من قال تكون نفقة الاولاد في هذه الصور في بيت المال لانه اذا كان بهذه

الاعلى ذى اليد لكن لو ادعى على غيره ذى اليد انك نصبت مني يسمع دعواه في حق الضمان ألا ترى ان دعواه الضمان على الغاصب الاول يصح وان كان العين في يد غاصب الغاصب وفي دعوى غصب نصف الدار شائعا هل يشترط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه قيل يشترط ان غصب نصفه شائعا لا يكون الا بكون كاه يده وقيل غصب نصفه شائعا يتصور بان يكون الدار يدهما فغصبه من أحدهما يكون غصبا لنصفه شائعا كذا (طج) وفي (ذ) ادعى ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار ولم يذ كر ان جميعه في يده وكذا لم يشهدوا ان جميعه في يده تصح ذكر (ش) ان غصب نصف الشيء شائعا قيل يتصور وقيل لا ادعى دارا يده انه له يحتاج المدعى الى اقامة البينة انه في يد المدعى عليه وان أقر انه بيده اذا ادعاه مطلقا مال الوادى بسبب الشراء من ذى اليد واقدم ذوا اليد انه في يده وانكر الشراء منه لا يحتاج المدعى الى اقامة البينة على اليد كذا (فش) والفرق ان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح على غيره وهنا يدعى عليه التخليك وهو كما يكون من ذى اليد يكون من غيره فان لم تثبت اليد باقراره لا يمنع صحة الدعوى اما في دعوى الملك المطلق المدعى يطلب من القاضي ازالة يده والازالة لا تكون الا من ذى اليد وبافسار ذى اليد لا يثبت كونه في يده ادعى عليه انه شق في أرضه نهر او ساق فييه الماء الى أرضه لا بدوان يسمى الأرض التي شق فيها النهر وان يبين موضع النهر انه من الجانب الايمن من هذه الأرض او من الجانب الايسر ويبين طول النهر وعرضه كذا (ذ) وفي (خ) يبين عرضه أيضا ما ذا بين ذلك فلو اقر المدعى عليه بذلك لزمه والا حلفه بالله ما احسنت في أرضه النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى انه بنى في أرضه بناء لا يسمع حتى يبين الأرض ويصف البناء وطوله وعرضه وانه من الخشب او المدر وكذا لو ادعى قرس شجر في أرضه فهو على ما ذكر فلو بين ذلك فان اقر المدعى عليه أمر برفع البناء والشجر والحلف بالله ما بنيت وما عرسته في أرضه فلو نكل أمر برفعهما اقول لو بين الأرض ولم يكن فيها بناء غير ما ذكر ينبغي ان لا يحتاج الى ذكر الخشب والمدر بل لا يحتاج الى ذكر طوله وعرضه اذا التميز الحاصل يكفي للامر برفعه لو اثبت (خ) شهد انه نقض حائط فلان فلو بينا حدوده وطوله وعرضه جازت شهادتهم ما وان لم يذ كر اقيمت لانه يدين حده وطوله وعرضه يعرف القاضي فته يسأله أهله قال وعندي انه لا بد ان يذ كر انه من مدر او خشب ويبين موضع اذ بين حائط المدر وحائط الخشب اختلاف فاحش ولو ادعى مسيل ماء في دار لا تخر لا بد ان يبين انه مسيل ماء المطر او ماء الوضوء وينبغي ان يبين موضع المسيل انه في مقدم البيت او في مؤخره ولو ادعى طريقا في دار لا تخر ينبغي ان

(قوله ادعى دارا يده انه له يحتاج المدعى الى اقامة البينة) اقول ثبوت اليد بالبينة او العلم في العقارات انما هو لجهة القضا بالملك بالبينة لانه الدعوى كما هو ظاهر المتون فلو كان لها لم يحلف قبله كما لا يخفى كذا في البصر من كتاب الدعوى وتسامه فيه

الحالة تكون نفقة في بيت المال فكذلك نفقة الاولاد الصغار وذكر الخصاص ٨٣ رحمة الله في باب ادب القاضي في هذه

الصوره ان القاضي يفرض النفقة على الاب وبامر المرأة بالاستدانة على الزوج سواء التمس المرأة ذلك من القاضي او لم تطلب فاذا ايسر وقدر عليه طالبت المرأة بما استدانت وكذلك لو كان الاب واجدا للنفقة لكنه امتنع عن النفقة على الصغير يفرض القاضي على الاب نفقة الاولاد وبامرهما ان تستدين عليه وتنفق على الصغير لترجع على الاب بذلك وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب فغاب الاب وتركهم بلا نفقة فاستدانت بامر القاضي وانفقت عليهم فانها ترجع على الاب بذلك لان الاتفاق على الصغير بامر القاضي كالانفاق عليه بامر الاب وكذلك هذا المحكم في مؤنة الرضاع اذا كان الاب معسرا فاقاضي بامر المرأة بالاستدانة فاذا ايسر رجعت عليه بالمقدار الذي امرها القاضي بالاستدانة لما قلنا فان لم تكن المرأة استدانت بعد الفرض لكنهم كانوا ياكلون من مسئلة الناس لم يرجع على الاب بشئ لانهم اذا سألوا وأعطوا صار ذلك ما سألهم فوق الاستغناء لهم فارتفعت الحاجة فسقطت النفقة عن الاب فان كانوا أعطوا نصف الكفاية سقط نصف النفقة عن الاب ونصف الاستدانة في النصف بعد ذلك وهو على هذا القياس فانهم وليس هذا في نفقة الاولاد

بين طوله وعرضه وموضعه من الدار كذا (ذ) وفي (فش) ينبغي ان يكون لفظ الدعوى في الودية ان لم يثبت كذا نفقته كذا فامر له ليحضره لانه ملكي لو كان منكرا ولو مقر فامر بالتخليص حتى ارفع ولا يقول فامر بالرد اذا الواجب في الردائع التخليص لا الرد وانما يؤمر بالاحضار او منكرا لا لو مقر وفي دعوى الودية يسهل المصعوبة لا بد ان يقول او كانت قاطعة فعليه ردها ولو هالكه فعليه رد مثلها او نفقتها بعد الجحود اذا اهلالك قبل الجحود لا بوجوب الضمان ولو هالكه ينبغي ان يترك من جهته اذا استهلك قبل الجحود من غيره لا بوجوب ضمان المودع واما بعد الجحود فيوجب ضمانه وضمان المستهلك وفي دعوى البضاعة والودية بسبب الموت مجهولا لا بد ان يبين قيمته يوم موته اذا الواجب عليه قيمته يوم موته وفي دعوى مال المضاربة يموت المضارب مجهولا لا بد من ذكر ان مال المضاربة يوم موته نقد او عرض لانه او عرضا فله ولاية دعوى قيمته العرض وفي دعوى مال الشراكة يموت مجهولا لا بد من ذكر انه مات مجهولا مال الشراكة ام للمشتري بمال الشركة اذا مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري بمال الشركة مضمون بالقيمة وقد مر ان المودع يلزمه ما تخلى لا الرد وكذا في سائر الامانات التي يكون مؤونة ردها اصل ردها تصح دعوى التخليص لا الرد والتسليم كما في المضاربة والشراكة والمستاجر بعد الفراغ من استعماله وفي العارية والغصب يطالبه بالرد لانه على الغاصب والمستعير ولو ادعى الراهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح يصح على قول من يرى مؤونة رده على مرتهنه لا على قول من يراها على رهنه وفي دعوى الاكراه هل يبيع وتسلم ينبغي ان يقول بعته مكرها وسلمته مكرها وفي حق قبضه فاقبضه واوقبض ثمنه يتركه ويحبص ثمنه مكرها ويبرهن على كل ذلك اما الوادعي انه ملكي وفي يده بغير حق لا يبيع اذ يبيع المكره ينفذ الملك بقبضه فلا ستراد بسبب فساد البيع ينبغي ان يكون كذلك وفيها الوادعي فساد البيع يستفسر عن سبب فساده مجوازا ان يظن الصحيح فاسدا وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كالوادعي السعاية فلا حاجة الى تعيين العوان وقال (ص) لا بد من تعيين العوان والاول اصح ادعى انه ملكي وفي يده بغير حق يصح ولو لم يتركه يوم غصبه وهكذا الوادعي انه غصب مني هذا ولم يقل انه ملكي يصح فلو برهن على الغصب ياخذ به ولو لم يبرهن على حق اقامه البينة على الملك حتى لو برهن المدعي عليه بعد ذلك انه ملكه يتقبل ادعى مالا بكفاية لا بد من بيان المسال

(قوله ادعى مالا بكفاية الخ) اقول هل يشترط في دعوى الكفاية تسمية المكفول عنه وهو مما يتهم به وقد سئلت عنه وقد قال في الخانية رجل ادعى على رجل كفاية بنفس رجل واقام البينة فشهد الشهود انه كفل بنفس رجل لا يعرفه جازت شهادتهم اهذ كره في الدعوى وفي التاخر خانية من كتاب الكفاية في الفصل الخامس عشر م واذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين في الكفاية وقال نحن لا نعرف الكفيل ولا المكفول عنه ولكن اشهدنا فلان وفلان على شهادتهم ما ان فلان ابن فلان القلاني كفل لهذا

وتصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وهو على هذا القياس فانهم وليس هذا في نفقة الاولاد

خاصة بل في ثقة جميع المحارم اذا كوا ٨٤ من مسألة الناس لا يكون لهم حق الرجوع على الذي قرضت نفقتهم عليه

واب المسئلة ان نفقة الاقارب لا تصير ديناً بقضاء القاضي بل تسقط بمضي المدة بخلاف نفقة الزوجات وتما هذا ينظر في نفقات الذخيرة وذكر في المحاور في الفتاوى هذه المسئلة وفرق بين نفقة الصبي وبين سائر المحارم فقال نفقة الصبي تصير ديناً على الاب بقضاء القاضي ونفقة سائر الاقارب لا تصير ديناً بقضاء القاضي قال فان كان القاضي يعلم فرض نفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فبات الاب قبل ان يؤدي اليها هذه النفقة هل لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا ذكر في الاصل ان لها ذلك وذكر الخصاص في نفقاته انه ليس لها ذلك والصحيح ما ذكر في الاصل لان استدانة المرأة باذن القاضي وللقاضى ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه هذا اذا استدانت بامر القاضي اما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد لم يأمرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يؤدي ذلك ليس لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا بالاتفاق ثم قد روي عن محمد بن عيسى عن الله بن علقمة الصغير وكسوته على المعسر بالدرهم وهذا ليس بتقدير لازم انما المعتبر ما يحصل به الكفاية

انه باي سبب لم يوجب لها الكفالة بنفقة المرأة اذا لم يذ كر مدة معلومة لا تصح الا ان يقول ما عشت او ما دمت في نكاحه والكفالة بمال الكتابة لا تصح وكذا بالدية على العاقلة ولا بد ان يقول واجاز المالك قول له الكفالة في مجلس الكفالة حتى لو قال في مجلسه لم يجز ولو ادعت المرأة ما لا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين السبب بجواز ان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جلة (نفس) ذكر (فج) في دعوى البيع والاجارة والوصية وقبرها من اسباب الملك لا بد من بيان الطوع والرغبة بان يقول باع منه طائعا راضيا في حال نفاذ تصرفاته لاحتمال الاكراه وفي ذكر التخرج والصلح عن التركة لا بد من بيان انواع التركة وتحديد العقار وتبيين قيمة كل نوع ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من قيمة نصيبه لانهم لو استهلكوا التركة ثم صالحوا المدي على ازيد من نصيبه لم يجز عند س وم كما في الغصب (دعوى الايمان والاهوال بسبب الاقرار) (ذ) ادعى انه له مال اقر به ذواليد او ادعى عليه دراهم وقال لماله اقر به الى او قال ايتداه انه اقر ان هذا العين لي او اقر ان لي عليه كذا قيل تصح هذه الدعوى وقيل لا وقرول طاعة المشايخ لان نفس الاقرار لا يصح سببا للاستحقاق فان الاقرار كاذبا لا يثبت الاستحقاق للقر له فقد اضاف الاستحقاق الى ما لا يصح سبباً له وكذا اختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو برهن المدعي عليه ان المدعي اقر انه لا حق له على المدعي عليه او ان المدعي اقر ان هذا ملك المدعي عليه قيل لا يقبل ومامتهم على انه يصح واجمعوا انه لو قال هذا ملكي وهكذا اقر به ذواليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقر به المدعي عليه فانه يصح وسمع البيهقي على اقراره اذ لم يجعل الاقرار سبباً لوجوبه وفي هذه الصورة لو انكره هل يحلف على اقراره فيه خلاف بين س وم وجهما الله وقيل يحلف لانه لو نكل ثبت اقراره ويقتى بعدم تحليفه على اقراره وانما يحلف على المال وفي دعوى الدين لو قال المدعي عليه ان المدعي اقر باستيفائه وبرهن عليه فقد قيل لا يسمع لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق اذ الدين يقضى بماله ففي الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه

الرجل بنفسه فلان ابن فلان القلاني قبلت شهادتهما فبعد ذلك ان اقر المدعي عليه الكفالة انه فلان ابن فلان يؤاخذ به وان انكر يحتاج المدعي الى شهود يشهدون ان المدعي عليه فلان ابن فلان القلاني ولو شهد رجلان بانفسهما ان هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفسه رجل نعرفه بوجهه ولكن لا نعرفه باسمه فهو جائز وان قال كفل بنفسه رجل لا نعرفه بوجهه ولا باسمه فالشهادة جائز ثم يؤخذ الكفيل بالكفالة بمنزلة مالوا اقر هذا القاضي انه كفل لهذا بنفسه رجل ثم يقال للكفيل بين أي رجل فان بين فكنه وقال المكفول به هذا فان القول قوله فيه بذلك ينظر ان صدقه المكفول له فيما بين فلا يمين عليه وان كذبه فانه يحلف عليه وفي الذخيرة فان كذبه تعتبر فيه الدعوى والا نكار فهذه المسئلة دليل على ان في دعوى الكفالة لا يشترط تسمية المكفول عنه وذكر نسبه وقد قيل هذه المسئلة تصلح دليلاً اه

الحكم كافي نفقة الزوجات وأما الذكور من الأولاد إذا بقوا أحدا لكسب ٨٥ ولم يبلغوا في أنفسهم فأراد الأب أن

يسلمهم في عمل ليكتسبوا
ونفقة عليهم من ذلك فله ذلك
وصك ذلك لو أراد الأب أن
يؤجره في عمل أو خدمة فذلك
له وأما إذا كان الولد من
الأمات فليس للأب أن
يؤجره في عمل أو خدمة لأن
المستاجر مخلو بها وذلك منهي
عنه في الشرع ثم في الذكور
إذا سلمهم في عمل واكتسبوا
أموالا ياخذ الأب كسبهم
وينفق عليهم وما فضل يحفظ
ذلك عليهم إلى وقت بلوغهم
كسائر أموالهم فإن كان
الأب مبيدا لا يؤمن على ذلك
فالقاضي يخرج من يده ويجعله
في يد أمين وهذا يختص بهذا
المال بل هذا هو المحكم في
جميع أموال الصبيان وإذا
جاءت الأمومة المشتركة بولد
فأدعياء المولىان نفقة الولد
عليهما وعلى الولد إذا كبر نفقة
كل واحد منهما والله أعلم هذه
المجملات في نفقات الذخيرة في
النوع الأول من فصل نفقات
ذوي الأرحام وفي فتاوى
القاضي الإمام فخر الدين امرأة
مالة هاز زوجها ولها أولاد صغار
فاقرت أنها قبضت خمسة أشهر
نفقة ثم قالت بعد ذلك كنت
قبضت عشرين درهما ونفقة
مثلهم في مثل تلك المدة مائة
درهم ذكر في المنتقى أن هذا
على نفقة مثلهم ولا تصدق أنها

فكان دعوى الأقرار في طرف الاستحقاق فلا تسع كذا (ط ذ) وفي (بق) المدعى لو
قال للقاضي إن المدعى عليه أقر أنه لي فخره يتسلمه ولم يدع أنه ملكي قال عامة المشايخ
تسع هذه الدعوى وكذا (ج) خبره ترك قوله ولم يدع أنه ملكي ومرت (ذ) قال عامة
المشايخ رجهم الله لا تسع هذه الدعوى (شي) على قول من يقول من المشايخ أن الأقرار
عليك للعالم ينبغي أن تصح دعوى الملك بسبب الأقرار (قه) قيل الأقرار أخبارا عما
سبق وقيل عليك للعالم استدلالا بما لو أقر رجل فردا قرأه ثم قبل لا يصح ولو كان أخبارا
صح وكذا الملك الثابت بالأقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة حتى لا يملك المقر له
مطالبة ذلك من المقر ولو كان أخبارا كان مضى ونافيه إذا استملكه واستدل للقول
بما لو أقر بنصف داره مشاعا صح ولو كان عليك لا يصح عند ح ر ح أقول وعندهما
أيضا كذلك ذكر ح لأخراج خبر الحنفى كالأمة الثلاثة لا لأخراجها والمرأة لو أقرت
بالزوجة يصح ولو كان عليك لم يصح إلا بحضور من الشهود والمرضى لو أقر بدين يستغرق
كل ماله صح ولو كان عليك لا يصح قال (شيخ) في (شع) استدلال بمثلين أحدهما
المرضى الذي عليه دين لو أقر بكل ماله لا جني صح ولا يتموقف على إجازة أو أوث ولو كان
عليك لم ينفذ إلا بقدر ثلثه عند عدم الإجازة كذا في القصولين أقول لم يكن إذ كردين
المرضى فائدة فإن صحة أقراره لا جني لا يتوقف على إجازة وإرضاه سواء كان عليه دين
أولا بل ذ كردينه يضره بوجوب أقراره فإن دين صحته مدم على ما أقرب به بل المناسب أن
يقال المرضى الذي ليس عليه دين لو أقر بغيره كان له سهم من الكاتب والثانية القن
الماذون لو أقر لرجل بعين في يده صح أقراره ولو كان الأقرار عليك كان تبرعا من القن
فلا يصح (ج) المسلم لو أقر بخمسة لرجل صح حتى يؤمر بتسليمه ولو كان عليك لا يصح وكذا
لو أقر لآخر بعين لا يملك المقر صح حتى لو ملكه المقر يوم من الدهر يؤمر بتسليمه إلى المقر له
ولو كان عليك لا يصح لأنه عليك ما ليس بملك له ادعى الفاسق أقرب به ثم أنكر أقراره قيل
يختلف على أقراره وقيل لا وهذا الاختلاف بناء على اختلافهم أن الأقرار هل هو سبب
للملك هكذا ذكر هذه الجملة في (خ) وفيه بيده من فاقربه لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا
سبب من أسباب الملك قال ابن الفضل صح أقراره حكما ولا يحل لأقر له ولو أراد المقر بهذا
الأقرار عليك مبدأ قال لا يملكه إذا أقر وأخبار لا عليك فكما لا يصح دعوى المال بسبب
الأقرار لا يصح دعوى التمسك به أيضا بسبب الأقرار (خ) ادعى شيئا بيده آخر وقال هو
ملكه وهذا أحدث يده عليه بلا حق قالوا ليس هذا دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو
قال هو ملكي كان بيدي وهذا أحدث الخ أقول على قياس ما مر في جملة (فس) قيل
دعوى الأعيان من أنه لو ادعى أنه ملكي وفي يدك بغير حق يصح ولو لم يذكروا غصبه
ينبغي أن يصح هنا أيضا دعواه والله أعلم وكذا لو قال هو ملكي وكان بيدي إلى أن

(قوله على ما أقرب به) أقول ذكر في الفصل الأول (بت ص) في كتاب أقرار المرضى
أقول هذا ساقط من بعض النسخ فتأمل

قبضت عشرين درهما وإن قالت بعد أقرارها قبضت النفقة ضاعفت النفقة فأنما يرجع

على ايهم بنفقة مثلهم امرأة
رضيعا كان ام لا وعلى ما في
بطن من الرقة قال عليها ان
تد المهر الذي اخذت ولا نفقة
عليها للولد وايست لها نفقتها
مادامت في العدة امرأه اذعت
على زوجها انه لم يتفق على
ولدها الصغير قالوا ان كان
القاضي فرض عليه نفقة الولد
او فرض الزوج على نفسه
قادت المرأة ذلك بعد مضي مدة
وانكر الزوج جحده والاذلا
صغير له اب معسر وجدا ب
الاب معسر والصغير مال غائب
يؤمر المجدب بالانفاق عليه
ويكون ذلك دينه على الاب
ثم يرجع الاب بذلك في مال
الصغير وان لم يكن للصغير مال
كان ذلك دينه على الاب وان
كان الاب زنا وليس للصغير
مال يقضى بالنفقة على الجسد
ولا يرجع الجسد لثله على احد
وكذا لو كان له غير ام موسرة
او جدة موسرة واب معسر امت
بان تنفق على الصغير ويكون
ذلك دينه على الاب ان لم يكن
الاب زنا فان كان زنا لاثم
عليه هذه الجملة في فتاوى
الامام نضر الدين رحمه الله وفي
التمدوري ونفقة الصغير واجبة
على ابيه وان خالفه في دينه كما
يجب نفقة الزوجة على الزوج
وان خالفه في دينه وفي فتاوى
قاضي خان الفقير لا يجبر على
نفقة احد الا على اربعة الولد
الصغير والبنات السالقات ايكارا

اخذت من زوجها على ان امرأته من نفقتها ونفقة ولدها

اخذت هذا يد عليه بالحق يكون هذا دعوى غصبه برهن انه كان يدي وهذا اخذه
منه هل يؤمر برده في (عده) عقار بيده احدث آخر يده عليه لا يصير به ذايده ولو علم
به القاضي بامر برده ولو ادعى انك احدثت ابيده عليه وكان يدي فأنكر يحلف ولو
برهن انه بيده منذ عشر سنين وهذا احدث يده عليه يؤمر برده اليه لكن لا يصير المدي
عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بعد انه ملكه تقبل ولو شهدوا انه كان بيده منذ عشر
سنين أو لم يذكروا المدة لا تقبل وعن سرح انها تقبل ولو شهدوا على اقرار
المدي عليه انه كان بيده أو من يؤمر برده وكذا لو شهدوا انه اخذه من المدي (فس)
دعوى التضمن بقبض بجهة السوم لا يصح ما لم يبين ثمة لان في التضمن بلا بيان ثمة
خلافه (مطاه) كتب في دعوى الوقف ونفقة فلان وسيله ولم يذكروا كون الدار فارغاهل
يوجب خلالا لم يذكروا في ذلك الوقف ذلك والطاوى والمخاض يكسبه لان
شغل الدار يمنع جواز الوقف على قول من يجعل التسليم شرط فلا بد من ذكره للقصر
وفي موضع آخر منه لو ذكر في الحاضر والصكوك قبض هذا الدار ولم يقل فارغاهل يمنع
القبض جاز اذا لم يعلق ينصرف الى السكامل ولا قبض مع المسانع والا وثق ان يذكروا
والمخاض كان يكتب كذلك وقال روح ويذكر لا قبض تاريخا في الاجارة اذا لا جرائما
يجب بالقبض وفي موضع آخر وفي دعوى الارتهان والقبض لا بد ان يذكروا فراغ الدار
عن المسانع حال قبضه حتى يصح القبض كافي الجهة وفراغه عند قبضه شرط شهدا على
اقرار الراهن بقبض المرتهن ولم يشهدا على معاينة قبضه كان سرح يقول أولا لا تقبل
ثم يرجع وقال تقبل وهو قوله ما ادعى عينا يبد آخر شراء لا يحلوا ما ان يدعى الشراء من
ذو اليد أو من غيره فلو ادعى من ذي اليد يحتاج الى اثبات العقد فقط ولو ادعى من
غيره لا يحكم حتى يثبت معه أحد الاشياء الثلاثة أحدها اثبات المالك لبايعه وقت العقد
والثاني اثبات المالك لنفسه في الحال والثالث اثبات التبييض والتسليم ويحتاج الى اثبات
الثمن فيسهل الى في الشراء من ذي اليد أو غيره ولا بد من اتفاق الدعوى والشهادة ولو
شهدا أحدهما بما يبيع وآخر بما يراه تقبل كذا (شمس) وفي (بس) لا تقبل بينه الشراء
من الغائب الا بالثبوت شهادة ثلاثة اما بملك بايعه بان يقولوا باع وهو يملكه واما بملك
مشتريه بان يقولوا هو المشتري اشتراه من فلان واما بقبضه بان يقولوا اشتراه منه وقبضه
(فضه) لو شهدا بشراؤه وتقدم ثمة ولم يثبت هذا باحد هذه الاشياء لا يقضى بالملك بخلاف
ان البائع ليس بمالك ويباع مال الغير بلا تسليم ليس بمصيبة (مقط) ادعى دارا ورثه
من ابيه وآخر ادعى شراء من الميت وشهوده شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه
منه وهو يملكه قالوا لو كان الدار في يده ادعى الشراء أو مدعى الارث فالثبوت جازم
لانها على مجرد البيع وانما لم تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أما لو كانت
فالثبوت بالبيع كاشهادة ببيع وملك (خ) طلب ارثه فادعى انه عم الميت يشترط
لحتمه ان يبين انه عمه لا يبيعه وأما له أو لا له موث - شرط قوله هو وارثه لا وارث له
غيره ولا بد لثبوت شهوده أن يثبت جوا للميت ووارثه حتى ياتقيا الى أب واحد ويقولوا هو

كان لا نقية يراولادهم فصاروا جردا لم تفرض النقطة على الجدل لان النقطة ٨٧ لا تجيب على الجدل حال قيام الاب ولكن

يؤمر الجدل بالانفاق صيانة لولد
الولد ويكون ذلك دينيا على
والد الصغار ان كان والد الصغار
امر بذلك هكذا ذكره في
القدوري فلم يجعل النقطة على
الجد حال عسرة الاب والصحيح
من المذهب ان الاب التقير
يلحق بالميت في حق استحقاق
النقطة على الجد وما ذكر في
القدوري قول الحسن ابن
الصالح هكذا ذكر في شرح
ادب القاضى للخصاف قال
وان كان الاب زمنا قاضى
بنقطة الصغار على الجد
ولا يرجع على احد بالاتفاق
لان نقطة الاب في هذه الحالة
على الجد فكذا نقطة الصغار
روى عن ابي يوسف رحمه الله
في صغيره والد محتاج وهو
زمن فرضت نقطة على قرابته
من قبل ابيه دون امة فكل
من يجبر على نقطة الاب يجبر على
نقطة الغلام فان لم يمكن له
قرابة من قبل ابيه
قضيت بالنقطة على ابيه
وامرت قرابة الام بالانفاق
فيكون ذلك دينيا على
الاب وهذا لان قرابة الام
لا يجوز ان تجب عليهم نقطة
الولد لما عرف ان الاب لا يشارك
غيره في نقطة الصغار فاذا لم
يكن للاب قرابة لم يبق هنك
وجه سوى ان يقضى بالنقطة
على قرابة الام ويكون ذلك
دينيا على الاب كى لا يشارك الاب غيره في نقطة الولد فاما قرابة الاب فما يلزمهم نقطة الاب

وارثه لا وارث له غيره وكذا في الاخ والجدة اذا شهدوا انه جد الميت اب ابيه لا بد ان
يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره ولو شهدوا به او شهدوا انه اخو الميت لايه واهه اولايه
ووارثه لا يعلم له وارثا غيره جاز ولا يشترط فيه ذكر الاسماء (فش) ادعى انه
ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكروا نسبة الاب والام الى الجد ليصير معلوما لان انتسابه
بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضى فيشترط البيان ليعلم ادعى انى اخوه لايه
وامه وشهدوا ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف وقيل تقبل لانه
ذكر م في (كن) برهن انه اخوه لايه وامه تقبل ولم يشترط ذكر الجد (شخ)
في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجد وغيره اما لو ادعى انه ابن عمه لا بد ان يذكروا اسم ابيه
وجده (ج) ادعى دارا او غيره ادعى ان ابيه فشهدا لا تقبل الا اذا شهدا بسبب الملك
للدعى بان شهدا بذلك موثقه وقت موته بان قالامات ابوه وهو ملكه او بيده وقت موته
بان قالامات ابوه وهو ملكه هذه الدار او بغير الارث بان قالامات ابوه وتركه ادثاله
(فضه) لو شهدا انه كان لايه او كان في يده ولم يزد عليه قال س د ح تقبل وقال
لا وهو قول س د ح أولا وكذا لو شهدا انه كان لايه مات فيه فعلى هذا الخلاف اذ
موته فيه لا يدل على قيام يده عليه عند موته ولو شهدا انه لايه ولم يزد اقبل لا تقبل وفاقا
وهو الاصح وقيل هو على الخلاف واما لو زادوا قالوا انه تركه ادثاله او شهدا انه كان في يده
ايه يوم موته ولم يزد اقبل (ج) كان لا يحكم لوارثه عند ح د ح مالم يشهدا
على التجرى او على ملكه او يده عند موته (ش) برهن انه ملكى وقع في ذمته من
تركة ابي لا بد من ذكر ان القسمة بتراض او بقضاء (فش) ادعى الارث وقال من
برادرتو ام مادر ذيدري وبرهن ان اباك اقرى ابني تقبل ويرث اثبوت نسبه بنبوت
اقرار ابيه ادعى انى وارث فلان لاني ابن اخيه لاب وام وبرهن فالتقاضى يسأل شهوده
يجهى حتى دعه كدى وارث است فقالوا نعم من المورث قال انه وارث لا تقبل
هذه الشهادة ولا يثبت باقرار الميت ارثه لانه جل النسب على الغير لكن لو اقر الميت
انه وارث وله ابن فمات ابنه ثم مات المقر فامقر له ياخذ المال بحكم الوصية لان اقراره
هذا وصية هوى عليك عند موته وعند موته لا وارث له فتعمل الوصية في حقه حتى لو
قال هو قريبي ومات المقر وترك امرأة فانها تأخذ الربع والباقي ياخذ المقر له ذكر م
في (ح) الاصل في دعوى النسب ان ينظر الى النسب المتنازع فيه فلو كان مما يثبت
باعترافهما ككاتبه وبنوه وولاء وزوجية فالمدعى خصم لو انكر المدعى عليه
وتقبل بيئته سواء ادعى لنفسه حقا او لم يدع ولو عا لا يثبت باعترافهما كاخوة فهو خصم
لو ادعى حقا مع ذلك والا فلا (صح) ادعى انه اخوه لا يسمع الا ان يدعى حقا من

(قوله ادعى انى اخوه لايه واهه الخ) اقول سنأت من ادعى ان الميت ابن ابن اخته
شقيقته وشهدوا ولم يذكروا اسم اب الميت ولا اسم ام ابيه ولا اسم اب ابيه فاجبت
بعدم القبول لما ذكر

نفسا فان يلزمهم نفقة الغلام
يستقيم اذا لم يكن في قرابة الام
من يكون محرما للصغير ولا
يكون اهلا للارث لان شرط
وجوب النفقة في غير قرابة
الولاد الهرمية واهلية الارث
فاما اذا كان في قرابة الام من
كان محرما للصغير وهو اهل
للارث فيجب عليه النفقة ويلحق
الاب المعسر بالميت والاصل
في نفقة ذوى الارحام قوله
تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
والمراد هو الوارث الذي يكون
ذرحم محرما وهو قول عبد
الله بن مسعود رضي الله عنه
وهكذا كان يقرأ به انس
اصحابنا رحمهم الله حتى لا تجب
النفقة على ابن العم وان كان
وارثا لانه ليس بمحرم للصغير
والمراد من الوارث المذکور
في هذه الآية كونه اهلا
للارث لا كونه وارثا حقيقة
وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله
حتى اذا اجتمع الخال وابن العم
فالنفقة على الخال دون ابن
العم عند علمائنا وان كان الميراث
لا ينال لان الخال ذو رحم محرما
وهو اهل الارث وابن العم وان
كان وارثا ليس بمحرم للصغير
والحاصل ان هذه النفقة
لا تجب الا على ذى رحم
محرما وهو اهل الارث سواء كان
وارثا في هذه الحالة او لم يكن
وعند الاستواء في الهرمية
واهلية الارث يترجح من كان
وارثا حقيقة في هذه الحالة حتى انه اذا كان له من

لكون نفقة ولدمجارية مجرى نفقته وهذا الجواب لغيا

ارث او نفقة او حق ترية او حرة في اللقيط وما شابهه الا في الزوجين والابوين والولد
وولاء المعتق والمولاة فانه تقبل بينته وان لم يدع فيه حقا لانه مثبت لحق نفسه في ذلك
كله (فش) ادعى ان لي على احد بن محمد بن احمد كذا درهم او هو هذا فشهد شهوده ان
هذا احد بن محمد بن احمد وله عليه كذا ثبت المال لا النسب اذا المدعى وشهوده ليسوا
بعضهم في اثبات النسب فلا يثبت ويثبت المال لوجود الاشارة اليه ثم قال وعلى قياس
مسئلة اخرى وهي انه لو ادعى ان لي على فلان دينسا وان مات وانت وارثه وارثه واسم
ابيك كذا واسم جدك كذا وبرهن تقبل ويثبت النسب ينبغي ان يكون هنا كذلك
اقول يمكن الفرق بينهما بان الاشارة هنا تغني عن ثبوت نسبه اذا الحق يثبت عليه
بالاشارة وان لم يثبت نسبه واما ثقل لا يمكن ثبوت حقه عليه الا بثبوت نسبه اذا المال
على الميت فلا ينتقل الى المدعى عليه الا بكونه وارثا فافتقر والله اعلم ادعى هل آخر
نحو ما ذكره هم بسبب انه وكرو خطا فانكم ربه سنه رد محضر هذه الدعوى اذ
الاختلاف ثابت في ان موجب الخطا على العاقلة ابتداء او على الجاني فقتل نفسه
عاقلة وكذا الخلة وافي ان الجاني هل هو من جملة العاقلة ام لا فلا تستقيم دعوى
مطالبته بجميع الموجب بل عليه انها لو حكما رجلا في دعوى قتل الخطا لا ينفذ حكمه

(قوله فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب) اقول القيد بجميع يدل على انه
يستقيم دعوى ما يخصه حيث قلنا بانه كواحد من العاقلة وهو الصحيح كما نص عليه في
الخامس وغيرها وسياتي في الفصل الاربعين ان دعوى القتل الخطا على القاتل تسع
بقية العاقلة فلا يوجب ذلك خلاها وهل تسع على العاقلة بقية القاتل ويلزمه
الذي يظهر عدم سماعها في حقيقة لان القاتل هو المباشر فاذا كان غائبا لا يدري
ما جوابه عن نفسه لا سيما على قول من يقول ان موجب الخطا على القاتل وقدم في
الفصل الثالث دعوى القتل الخطا على القاتل تسع والدية عليه تقبل كذا عن شين
دعوى الدية على العاقلة بقية القاتل هل تصح فعلى قياس ما كتبنا في محاضر (بخ) في
آخر الفصل السادس من هذا المجموع ينبغي ان لا تصح دعواه كل الدية عليهم منظرعة
وذكر في المحاضر والمجلات ما هو رواية للعكس من شين وحاصل صورة المحضر ادعى
هذا على هذا انه قتل اباه هذا خطأ ووجب دية القتل لهذا على هذا وعلى طاقاته وهي
عشرة آلاف درهم فضة او الف دينار احر جيدا او مائة من الابل وواجب على هذا وعلى
طاقته اداء هذه الدية الى هذا هكذا ذكر المتقدمون قال عماد الدين في فصوله وزاد
اثة زماننا في صورة كتابة هذا المحضر بعد قوله الى هذا في ثلاث سنين متواليات
في كل سنة ثلث هذه الدية المذكورة وفي الفصل الاربعين آخر هذا الكتاب (شين) دعوى
القتل الخطا على القاتل تسع بقية العاقلة فلا يوجب ذلك خلاها وفي التاتارخانية
فلو اقرا القاتل بين يدي القاضي ان ولي القاتل هذا اقام البينة عند فلان القاضي بان
القتل خطأ وتضي ذلك القاضي فان هذا القاضي يقبل اقراره ويقضي بالدية على

ساواهما في الهرمية والم هو
 الوارث فتكون النفقة عليه
 فلو كان الم مومس فالنفقة على
 العمة والخالة اثلاثا على قدر
 ميراثهما ويجعل الم كالميت ثم
 الاصل في نفقته من سوى
 الوالد بن والمولودين من ذوى
 الرحم المحرم انه ينقسم على
 قدر الميراث لان الله تعالى
 اوجب النفقة باسم الوارث
 فقال وعلى الوارث مثل
 ذلك فاذا وجب باسم الوارث
 فيجب التقدير به ولهذا قلنا
 اذا اوصى لورثة فلان وله
 بنون وبنات كانت الوصية
 لهم على قدر الميراث ولو اوصى
 لولد فلان كان الله كروا لاني
 فيه على السواء فعلى هذا
 يخرج جنس هذه المسائل
 واذا كان للصغير ام وعم او ام
 واخ لاب وام واخ لاب وام
 كل واحد منهما مومس فالنفقة
 عليهما على قدر الميراث
 وكذلك الرضاع عليهما اثلاثا
 وان كان الم فقيرا والام
 مومس فالرضاع والنفقة على
 الام لما ذكرنا ان المومس
 كالميت في حق ايجاب
 النفقة على المومس وان كان له
 ام واخ لاب وام واخ لاب وهم
 اقرباء فالنفقة على الاخ والام
 اثلاثا بحسب الميراث لان الم
 ليس بوارث في هذه الحالة
 فترجع الاخ على الم لكونه
 وارثا حقيقة واذا كان للفقير

عليهما اذ فيه الدية على العاقلة ولم يوجد منهم التكليم ولو كان عدا فحكمه عليهما
 كذا ذكره (بخ) والله اعلم

الفصل السابع في تحديد العقار ودهواه وما يتعلق به

(طيس) في دعوى العقار لا بد ان يذكر بلدة فيها الدار ثم الهلة ثم السكة فيبدأ أولا
 بذكر السكة ثم الهلة اختيار القول م روح فان مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالانحص
 فالانحص وقيل يبدأ بالانحص ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة
 كذا وقاسه على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذكر الجسد فيبدأ به هو
 اقرب فيترقى الى الابد وقول م روح احسن اذا العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل
 النسب هبة عليه اذا لام اسمها فان اجد في الدنيا كثيرا فان عرف والاترقى الى الانحص
 فيقول ابن محمد فان عرف والاترقى الى الجسد (ط) اختلف اهل الشروط في
 البداية باعم او بانحص واهل القلم بالخيار يبدأ به ما شاء قال جماعة من اهل
 الشروط ينبغي ان يذكر في الحد دار فلان ولا يذکر لزيق دار فلان وعندنا
 كلاهما سواء (طعم) يكتب في الحد ينتهي الى كذا او يلاصق كذا او لزيق
 كذا ولا يكتب احد حدوده كذا وقال ح روح لو كتب احد حدوده دجلة او الطريق او
 المسجد فالبيع باثر ولا يدخل الحد وفي البيع اذ قصد الناس به اظهار ما يقع عليه
 البيع لكن س روح قال البيع فاسد اذا الحدود فيه تدخل في البيع فاخرنا ينتهي او
 لزيق او يلاصق فخرنا عن الخلاف ولان الدار على قول من يقول يدخل الحد في البيع
 هي الموضع الذي ينتهي اليه فاما ذلك الموضع المنتهي اليه فقد جعل حدا وهو داخل
 في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في البيع فالمنتهي الى الدار لا يدخل تحت
 البيع ولكن عند ذكر قواني الحدود يدخل في البيع وفاقا (ذ) لو كتب احد حدوده
 دار فلان لا يكتب شراء حدوده اذا لم يدخل ولو كتب احد حدوده ينتهي الى دار فلان
 او يلاصقه يكتب شراء حدوده وذكر (حم) كان م روح يكتب يلى دار فلان وما
 ذكرناه احسن انما يلى الشئ قد يكون بينهما قرينة وليس يلى يبنى عن الملاصقة قال
 عليه السلام ليلينى منكم اولوا الاحلام والنهى وقد علم انه لم يرد به الملاصقة (قضى) بعد
 العاقلة وهذا مشكل عندى فان هذا قضاء على العاقلة ولا يرضى بالدية على العاقلة
 باقرار القاتل وانه لا يجوز وفي الكبرى وهذا يقتضى ولو حكم القاتل رجلا مع الولي حكم
 الحكم بالقتل خطا لا يظهر حكمه في حق العاقلة اه فخر من هذه النقول انها مع
 الدعوى على القاتل ويقضى بالدية عليه وعلى عاقلة وهذا ظاهر على قول من اوجب
 اشداء على القاتل وعاقلة تحمل عنه واما العاقلة فتدفع الدعوى فيما يجب عليهم
 من الدية لوجوب المدعى عليهم والذي يظهر في وجهه ان القاتل اصل فانتصب خصما
 من نفسه وعنهم والعاقلة ليست كذلك فتأمل

الفصل الرابع في تحديد العقار ودهواه وما يتعلق به

الرجل على الاخ من الاب والام
 كالمعدوم لا تصير الاخوة ورثة
 فيتعذر الا يحاسب عليهم حال
 قيسام الابن فيجعل كالمعدوم
 وبعد الميراث بين الاخ لاب
 وام وبين الاخ لام اسداسا
 فكذا النفقة ولو كان مكان
 الابن بنت فنفقة الاب على
 الاخ لاب وام خاصة واما نفقة
 الصغير على الم لاب وام خاصة
 لان الاب الميسر في حق النفقة
 جعل كالمعدوم وبعد الاب
 ميراث الولد لام لاب وام خاصة
 فكذا نفقة الولد يجب على
 الم لاب وام ولو كان مكان
 الاخوة اخوات متفرقات فان
 كان الولد ذكرا فنفقة الاب
 على الاخوات انجاسا لان
 احدا من الاخوات لا يرث مع
 الابن فلا بد ان يجعل الابن
 كالمعدوم ثم تكن النفقة
 على الاخوات وبعد الابن
 ميراث الاب بين الاخوات
 انجاسا ثلاثة اشخاصه للاخت
 لاب وام وخمسه للاخت لاب
 وخمسه للاخت لام فرضا وردا
 فالنفقة عليهم بحسب ذلك
 ونفقة الولد على الاخت لاب
 وام خاصة لان الاب الميسر
 جعل كالمعدوم وعند
 عدم الوالد ميراث الولد لامة
 لاب وام خاصة عندنا فالنفقة
 تكون عليها أيضا والاصل
 في ايجاب نفقة من سوى
 الوالدين والمولودين من ذوى
 الارحام انه اذا اجتمع المومنون والميسرون من قرابته ينظر الى الميسر فان كان الميسر

٩٠ والاخ من الام اسداسا لان الابن الصغير يجعل كالمعدوم وما لم يجعل الابن

ذ كرا محدود يقول بمحدوده وحقوقه لانه لو لم يذ كرا الحقوق لا يدخل الطريق والمسبل
 فيتعطل عليه الانتفاع فلا يفيد استحقاق الدار ولا ينبغي ان يذ كرها بغيره ومسبل مائه
 لانه لو كان باب الدار والميراث على طريق العامة يصير مدعي ذلك الموضع ملكية نفسه
 وهو لم يجز اذا طريق العامة لا يملكه احد (شئ) قلت لو باع دارا بطريقه جازنه فلا فرق
 روح لانه يتناول طريق العامة قلنا يتناول طريق الخاص وهو ما يتطرق فيه صاحبه
 دون غيره فاشترطه في العقد لا يفده كذا (شئ) فعلى هذا ينبغي ان يجوز ذ كره في
 الدعوى اقول ليس في طريق العامة ما يختص بشخص دون شخص فلا يستقيم قوله وهو
 ما يتطرق فيه صاحبه دون غيره الا اذا جعل على حالة المروء (قضى) وما يذ كره في دعوى
 العقاد من قوله بحقوقه ومراقبه حقوقه عبارة عن مسبل وطريق وغيره وفاؤا ومراقبه مد
 س روح عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق (ط) قال الشاهد
 بالغارسية ابن مدعي عليه ابن محدود را باهم مدعها وحقوقها دي فروخت باين
 مدعي ولم يقل بيمه مدعها وحقوقها فاشهادة تصح اذ معنى قوله بمحدوده تصح مع حدوده
 اذا لم يدخل تحت البيع ولو شهدوا بيمه مدعها وحقوقها تصح الشهادة كذا (فن) قالوا
 والصحيح من الجواب ان يقال لو ذ كره في المحدثين او ينتهي او نحوه تصح الشهادة ولو
 ذ كره دار فلان او الطريق او المسجد لا تصح الشهادة (ط) لا يكتفى بذ كرا المحدثين ويكتفى
 بثلاثة فيجعل الرابع بازا اذا اثبت حتى ينتهي الى مبدأ المحدث الاول والشهادة كالدعوى
 فيما من الاحكام (فن) كتب في المحدث الرابع لزيق الرقيقة والرفاق واليه المداخل
 او الباب لا يكفي لكثرة الاذقة فلا بد ان ينسبها الى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب الى شئ
 يقول رقيقة بها اي بالهله او القرية او الناحية ليقع به نوع معرفة اقول دل هذا على انه
 لا يكفي ذ كرا الثلاثة ويحتمل ان يكون عرضه من قوله لا يصح كفى فلا بد ان يبين
 الرابع لا بد من كذا وهذا لا يدل على ان يبين الرابع لا بد منه اذ بين قواني بيان الرابع
 لا بد منه وبين قولنا الرابع لا يبين الا بكذا فرق بين فلا دالة حينئذ والله اعلم بغرضه
 واقول ايضا بالمحدود الثلاثة تغير تلك الرقيقة من سائر الاذقة فلا تضر الكثرة وايضا
 في قوله بها اي بالهله الخ تنظر اذا المعرفة بالحاصلة يذ كرها بالهله او القرية بقصص بل بدون
 ذ كرها اذ من المعلوم ان الرقيقة لا تكون الا بالهله او القرية فذ كرها وهمه سواء
 (فقط) لو كان المحدث الرابع ملك رجلين لكل منهما أرض على حدة فذ كره في المحدث الرابع
 لزيق ملك فلان ولم يذ كرا الاخر يصح وكذا لو كان الرابع لزيق أرض ومسجد فذ كرا
 الأرض لا المسجد يجوز وقيل الصحيح انه لا يصح في الفصلين اذا جعل المحدث الرابع كله لزيق
 ملك فلان فاذا لم يكن كله ملك فلان فدهوا لم يتناول هذا المحدود فلا يصح كذا لو غلط في
 احدا لاو بعة بخلاف سكونه عن الرابع (خ) شهدا بمحدود ثلاثة وقال لا نعرف

(قوله اذ من المعلوم ان الرقيقة الخ) اقول يمنع ان الرقيقة بالزاي لا تكون الا بالهله او القرية مجوزا ان تكون مقاربا لها او يقربها او نحو ذلك

كالاخوة والاخوات مع الاب

يجعل هذا الميراث كالميراث ثم ينقل الى المورسين فوجب النفقة عليهم على قدر مواريتهم وان كان هذا الميراث لا يجوز كل الميراث كالاخوة مع الاخوة والاخوات لا يلحق هو بالميراث بل يعتبر هويما ويقسم الميراث بينهم على سهامهم ثم تجب كل النفقة على المورسين ولكن على السهام التي كانت تصيبهم من الميراث بيان هذا الاصل ينظر في آخر الفصل الثالث من نفقات الذخيرة وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين صغير له ام موصرة وله اخوان موصران اخ لاب وام واخ لاب كانت نفقته على الام والاخ لاب وام اسداس السدس على الام ونحوها الاسداس على الاخ لاب وام اعتبارا بالميراث صغير له ام موصرة واخ موصر لاب وام وجد موصر ابوالاب قال ابو حنيفة رحمه الله وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه كانت نفقة الصغير على الجد صغير مات ابوه وله ام وجد ابوالاب كانت نفقته عليهم ما اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد وهي من المسائل التي ليس الجد فيها كالاخ فانه لو كان الاب حيا سيكون كل النفقة عليه والمسائل التي ليس الجد فيها كالاخ كانت في المنفقات صغيرة حال موصر وابنهم موصر كانت نفقته على المال

الرابع يجوز شهادتهم الا لو غلبا في الرابع احد حدوده او كلها متصل بملك المدعي هل يحتاج الى ذكر الفاصل قبل لا يحتاج ولو متصل بملك المدعي لم يحتاج وقيل لو كان المدعي ارضا فذلك ولو يتا او منزل او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل ولو شهدا ان الحد الرابع متصل بملك المدعي عليه لا يقبل في الاراضي ولو يذ كر الفاصل ويقبل في كرم ودار وبيت ومنزل ولو شهدا ان الحد الرابع متصل بملك المدعي يقبل ولو لم يذ كر الفاصل في الاراضي ايضا ولو ذكر الفاصل وحكم بالمدعي هل يدخل الفاصل في الحكم في (قش) اشارة الى انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب صك الشراء احد حدوده او البائع والفاصل جدار وهما فالجدار الفاصل لمن يكون في فوائده اشارة الى انه للشري ولو كان المدعي ارضا و ذكر وان الفاصل شجرة لا يكفي اذا الشجرة لا تحيط بكل المدعي به والفاصل يجب ان يكون محيطا بكل المدعي به حتى يصير معلوما (قش) الشجرة والمستأنة يصلح فاصلا (هذه) المقبرة لو كانت ربوة تصلح حدا والافلا (ط) لو ذكر في الحد لز يق ارض الوقف لا يكفي وينبغي ان يذ كر انها وقف على الفقراء او على مسجد كذا ونحوه اقول ينبغي ان يكون هذا وما يتلوه من جنسه على قدر عدم المعرفة الابه والافه وتضييق بالضرورة (ش) جعل أحد الحدود ارض الوقف على مصالح كذا ولم يذ كر انه في يد من لا تصح ولو ذكر ارض الوقف على مسجد كذا يجوز ويكون كذا كذا واقف وقيل لا يثبت التعريف كذا كذا واقف ما لم يذ كر انه في يد من (هذه) لو كان الحد ارض وقف لا بد ان يذ كر المصروف وكذا في (قش) وقال حتى يكون بيان المصروف معرقا كافي ذ كر اسم الاب والجد في غير الوقف بملك الارض (جف) وذ كر اسم جد مالك الحد شرط وكذا ذ كر جد الواقف لو كان الحد وقفا (غاذ) ولو ذ كر لز يق مالك ورثة فلان لا يكفي اذا الورثة مجهولون منهم فوفرض وعصبة وفورحم فقلت جهالة قاحلة الا يرى ان الشهادة بان هذا وارث فلان لا تقبل لجهالة في الوارث (قش) لو ذ كر لز يق دار ورثة فلان لا يحصل التعريف اذا التعريف يذ كر الاسم والنسب وقيل يصح ذ كر حد الابه من اسباب التعريف (هذه) لو كتب لز يق ارض ورثة فلان قبل القصة قبل تصح وقيل لا (ش) كتب لز يق دار من تركه فلان يصح حدا (ذ) كتب لز يق ارض ميان ديهي لا يكفي كذا ذ كر (ش) وقال لان ارض ميان ديهي قد تكون لا غائب وقد تكون ارضا تر كها ملكه على اهل

(قوله وذ كر والنج) اقول في الخلاصة والشجرة لا تصلح فاصلا اما المسنة فتصلح فاصلا في البرازية والشجرة لا تصلح الا اذا احاطت بكل المدعي اه فيه علمت ان ما في (قش) الشجرة تصلح فاصلا اي اذا احاطت بملك المدعي عليه قوله نعم سابق اذا ذ كر وان الفاصل شجرة لا تنبغي اذا الشجرة لا تحيط بكل المدعي الخ تامل واقول ومثل الشجرة البتروعين المساء وهي واقعة الفتوى تامل فتكون على الخلاف المذكور

لأنه محرم ونفقة المهرام محبت
 الخصاص إذا كان للعسر ابن
 وبنت فالنفقة عليهما نصفان
 لأن في نفقة الآباء والأولاد
 يعتبر أصل القرابة ولا يعتبر
 الارث وهم المستويان في أصل
 القرابة نفقة الصغير يجب على
 الجدة ولا يجب نفقة أمه على
 الجدة لأنه إذا وجبت نفقة ذى
 رحم محرم لا يجبر المتفق على
 نفقة من يخدمه إلا الولدان
 الولد يجبر على نفقة من يخدم
 الوالد الأب إذا كان معسرا وله
 أولاد صغار يحاويع وابن كبير
 معسر يجبر الابن الكبير على
 نفقة والده وأولاده الصغار ولا
 يجبر على نفقة زوجة الأب ولا
 على أم ولده إلا أن يكون بالأب
 حاجة يحتاج إلى أن يخدمه
 فتكون نفقة الخادم على الابن
 بشرط هنا حاجة الأب بالخدمة
 لنفقة خادمه ولم يشترط في
 بعض المواضع إذا كان لرجل
 ابنان أحدهما معسر مكتر
 والآخر متوسط الحال فالنفقة
 عليه ما على المكتر أكثر وعلى
 المتوسط أقل وذلك في
 المتوسط يكون بينهما على
 السواء صبي وورث من أمه مالا
 وله أب معسر يحتاج فنفقة
 الأب على الولد الصغير وكذا
 إذا كان للأب أولاد من امرأة
 أخرى تكون نفقة هذه الأولاد
 على مال هذا الصبي الذي ورث
 من أمه لأن الأب إذا كان
 معسرا التحق بالأموات فإذا كان ميتا تكون نفقتهم على أخيهم فكذا هنا إذا كان

القرية بالخراج وقد يكون أرضا ترك لرجل دواب القرية من وقت الفتح فهو ميان ديهي
 أيضا فهذا القصد ولا يحصل التعريف أقول فيه نظر لأن أرض ميان ديهي لو كان
 معروفا في نفسه ينبغي أن يحصل به التعريف والجهالة في مالكة وفي جهة تركه لا تضر
 التعريف كما لو كان الرجل معروفا مشهورا باسمه أو بلقبه لا يابيه وجده يكتفي بذلك
 ما اشتهر به وجهالة آبيه هو جده لا تضر التعريف بل ذكره وعده سواء لعدم معرفة
 الناس به وفيه لوجعل أحد جده أو أرضا لا يدري مالكة لا يكفي عالم يقل هو في يد
 فلان حتى تحصل المعرفة أقول لو كانت الأرض معروفة ينبغي أن لا يحتاج إلى ذكر
 صاحب اليد لم يحصل التعريف بدونه ولو جعل أحد المحدثين المملوكة يصح ولو لم
 يذكر أنه في يده من لأن أرض المملوكة في يد السلطان بواسطة نائبه (عده)
 المختار أنه لو ذكر اسم ذى اليد يكفي لو كان المحدث أرضا لا يدري مالكة ولو قال لزيد أرض
 المملوكة يذكرا اسم أمير المملوكة ونسبه لو كان الأمير اثنين (ط) لوجعل المحدث طريق
 العامة لا يشترط فيه ذكر أنه طريق القرية أو البلدة لأن ذكر المحدث لا مائة انتهى إليه
 الحدود وقد حصل العلم حيث انتهى إلى الطريق أقول هذا يؤيد ما مر في آتيا من النظر
 في مسألة أرض ميان ديهي إذا لعلامة ثمة أيضا حاصل وإن لم يذكر جهة المسالك وجهة
 تركه (ط) الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه إلى بيان طوله وعرضه الأهل قول (مخ)
 فإنه قال بين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور وهو رواية
 عن حرج وظاهر المذهب أنه يصلح حدا والخندق كنه (ف) عند حرج سود
 المدينة والنهر الطريق لا يصلح حدا لأنه يزبد وينقص وربما يجرب السور ولا يبقى
 وصي يترك السلوك في هذا الطريق وأجرا الماء في هذا النهر وعندهما يصلح حدا
 واختار (ز) قوله ما أقول في قول حرج نظر لأن تبديل دار فلان أسرع من
 تبديل السور ونحوه مادة ومع هذا إذا صلح دار فلان حدا فينبغي أن يصلح السور بالأولى
 (ذ) ولو حده بانه لا يبقى أرض فلان ولعلان في هذه القرية التي فيها المنفعة أرض كثيرة
 متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو قال لزيد دار فلان ولم يذكر اسم الجدة
 لا يصح ذكر الاسم والنسب في الرجل أنما يحتاج إليه لو لم يكن مشهورا مالا دار فلان
 من تحديده ولو مشهورا عند حرج وتسام حده يذكركم صاحب الحد وعندهما
 التحديد ليس بشرط في الدار المعروفة كدار عمرو بن الحرث بالكوفة فعلى هذا لو ذكر
 لزيد دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف يكفيها إذا الحاجة اليها لا علام ذلك
 الرجل وهذا مما يحفظ جدا كذا (ص) أقول في قول حرج نظر إذا غرض من ذكر
 الاسم والجدة هو التعريف فإذا كان مشهورا معروفا ينبغي أن لا يحتاج إلى ذكر اسمه
 وجده (ذ) ذكر كنية صاحب الحد أو فلان أو ذكر ابن فلان لا يكفي إلا إذا كان

(قوله الطريق يصلح حدا) أقول وفي الخلاصة والطريق يصلح حدا ولا يشترط بيان
 الطول والعرض في المختار انتهى

على اولاد اولاده لان في باب

الثقة بنهر الاقرب قال اقرب ولا يعتبر الارث في الاولاد هذه الجملة في شرح نفقات الخصاص ورايت في كتاب الخصال اذا كان للصغير مال وله ذوق محرم معاسير لا يجب للموصي ان يعطيهم الثقة الا بما امر القاضي به غير امره يضمن وفي نوادر ابن شجاع لو كان هذا المعسر هو الموصي يعطى نفقته بغير اذن القاضي وفيه ايضا من كان بينهما ولا فاختلافهما في الدين لا يمنع وجوب الثقة ومن كان بينهما قرابة الاولاد فاختلافهما في الدين يمنع وجوب الثقة وقد وقع الاستفتاء من رجل فابولده صبي صغير وامرأة معسرة واب موسر هل يجب نفقة الصغير على جده رايت في كتاب الخصال اذا فقد ابو الصغير ولا مال له فقود حكمه في نفقة الصغير حكمه لو كان ميتا وفي واقعات اللامشي والرجل والمرأة يجبران على نفقة كل ذي رحم محرم كالاخوة والاخوات والاهام والعمات والاخوال والخالات ونحوهم ويشترط للرجوع في صغارهم الفقر خاصة وفي الاناث الكبر كذلك وفي الذكور الكبر يشترط الفقر والزمانة وعدم المحرفة وفي مفقود خواهر زاده الاب يستحق النفقة بمجرد الحاجة والابن البالغ يستحق بشيش الزمانة والحاجة وبعضهم شرطوا مع ذلك ان لا يعلم حرفه والاول اقبس

صاحب الحمد معروف فاشهد ورايتك كشرة في حنيقة وابن ابني ليلى شهادان احد حدوده لزيق شط الوادي ثم ان المدي ان بين شط الوادي وبين الارض المدعاة طريق العامة بطالت الشهادة لا لو ظهر ذلك باخبار رجل من المسلمين اما لو ظهر ذلك للقاضي بما هو طريق حصول العلم سوى اقراره تبطل الشهادة في قدر الطريق وتقبل فيما سواه وقيل لا تقبل لاختلاف المشهود به وكذا لو ظهر في الارض المدعاة طريق العامة فهو على هذا التفصيل (فن) قال اخذت على صكك كتب في اصلك احد حدوده لزيق ارض فلان والفاصل بينهما ذقية مقلت هذا فاسد لانه بالفاصل لا يكون لزيق ارض فلان ويجب ان يكتب لزيق ذقية مقلت هكذا وقع مثله في الدعوى بفسده قال (شيخ) يشترط في شراء القرية الخاصة ان يذ كر حدود المستثنيات من المساجد والمقابر والمحياض العامة ونحوها وان يذ كر مقاديرها طولا وعرضا وكان يرد لها ضرر والحلات والصكوك التي فيها استثناء هذه الاشياء مطلقة بالتحديد وتقدر وكان ابو شجاع لا يشترط ذلك لان هذه الجملة لا تنفي الى المنازعة لا ناما ولا في اقرية اشترت فردت بعيب سعة المساجد والطرق والمقابر ومسائل اصحابنا روح تدل على هذا اذا قالوا لو باع كذا شاة من هذا القطيع لم يجز لان هذه الجملة مفضية الى التراجع ولو باع كذا قفيرا من صبرة جاز اذا هذه الجملة لا تنفي الى التراجع (ذ) قيل يشترط تحديد المستثنيات كقبرة وطريق ونحوه وقيل لا وقيل لو كانت المدة تارة تارة لا يحتاج الى تحديدها وان لم تكن تلا يحتاج (فقط) لا بد من تحديد المستثنى بحيث يتميز وما يكتبون في زماننا في تحديده ان حدود الارض لزيق ارضي دخلت في هذه الدعوى او في هذا البيع لا يصح اذا يتميز ويكتب في تحديده نهر اقرب هذا المستثنى او اقدقا وشجرا او شرا بحيث يتميز وما يكتب في زماننا وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك واحاطا به على فقد استرد له بعض مشايخنا وهو المختار اذا المبيع لا يصير به معلوما للقاضي عند الشهادة فلا بد من التحسين ولو ذ كر حدوده الثلاثة لا الرابع والرابع متصل بملك المدعي عليه لافاصل بينهما او قال الحمد الرابع ملك المدعي عليه ولم يذ كر الفاصل قال (ظه) تصح هذه الدعوى اذا السكوت عن الرابع لا يمنع صحة الدعوى وهذا التعليل اشارة الى ان مدعي القرية لو ذ كر حدودها الاربعة وقال من المستثنيات ارض فلان حدوده الاربعة لزيق ارضي دخلت تحت هذه الدعوى لا تصح هذه الدعوى اذ جعل قوله الحمد الرابع ارض المدعي عليه بمنزلة سكوتة قال روح قلت لو ارضي المدعاة او المبيعة لو محيطة بارض مستثناة فكيف تعرف المستثناة قال تعرف بمسافة تحيط بها لو كانت المسافة علامة او بنهر او بنهر يقرب منها ولا تعرف بمساحة حتى ان المستثنى لو كان حوضا او طريقا يعرف بمساحة كذا (فقط) وفي (ذ) بين حدوده ولم يبين انه كرم او ارض او دار وشهدا كذلك قيل لا تسمع الدعوى ولا الشهادة وقيل تسمع لو بين المصر والمحلة والموضع وقيل ذ كر المصر والمحلة ليس بلازم وقال حماد الدين في فصوله وما سبق في اول هذا الفصل من اختلافات اهل الشروط في البداية اجماع منهم على شرطية البيان اقول ما سبق لم يبدل يستحق بشيش الزمانة والحاجة وبعضهم شرطوا مع ذلك ان لا يعلم حرفه والاول اقبس

والأخ يشق بثلاثة أشياء
الصغير في شرط لوجوب النفقة
الفرع خاصة ورأيت في أصول
الفقه والزمان تكون في ستة
أشياء أن يكون أمي أو ذاهب
اليد أو ذاهب الرجل من جانب
واحد أو أنرس أو مفلوب أو لا
يحير المعسر على نفقة أحد
إلا على نفقة الزوج أو الولد الصغير
والمعسر من قبل له الصدقة كذا
قد كثر في واقعات الملامشي وإن
كان وجلا يحترف ويعمل
وليس له مال يجمع أجبر على نفقة
الوالدين والعكس في هذا
الفصل على الاستقصاء في أدب
القاضي وفي الباب الأول من
زكاة الجوامع الصغير نصاب
بحرمان الصدقة ووجوب صدقة
القطر والاضحية ونفقة
الإقارب وأسد وهو أن يمك
قد المائتين وإن لم يكن ناميا
وفي الجامع الصغير لقاضي
خان إذا كان للصغير مال وعم
وهو مأمور أن فالنفقة على
الم لأنه أقرب من حيث
المسكن وهذا الاستواء في
الدرجة يعتبر الوارث بمنزلة
الأقرب ولو كانت له عمه وخالة
وإن هم كان على الحالة الثالث
وهي العمة الثلثان ولا شيء
على ابن العم لأنه ليس من أهل
الوجوب فيكون بمنزلة الميت
وفي مجموع التوازل حال موثر
وإن هم معسر فالأقرب لابن
الم والنفقة على الخبال وفي الفتاوى الصغرى من له أخ وابن بنت أو بنت بنت فالنفقة

على إجماعهم بموازان يكون الاختلاف بين فرقة شرطوا البيان ولئن سلم أن الاختلاف
في البداية روى عن الكل يجوز أن يختلفوا فيها على تقدير الذ كروا يلزم منه شرطية
الذ كروا عند الكل فلا دليل على الإجماع (فش) ادعى مشربرات أرض وحد النسخ
لا الواحدة لو كانت هذه الواحدة في وسط النسخ يقبل ويقضى بالجملة لا الوحد على طرف (جف)
ادعى سكنى دار ونحوه وبين حدوده لا يصح إذا السكنى نفق فلا يجد (فش) وإن كان
السكنى نقليا لكن لما اتصل بالأرض اتصالا لا يبدل كان تعريف الأرض
اذ في سائر النقليات انما لا يعرف بالحدود لا مكان احضاره فيستغنى بالإشارة إليه عن
الحدا ما السكنى فنقله لا يمكن لأنه مركب في البناء تركيب قراوقا الحق بما لا يمكن نقله
اصلا (مظنه) شري هو بيت لا سفله يحد السفل لا العلوا إذا السفل مبيع من وجهه من
حيث أن قرار العلوا عليه فلا بد من تحديده وتحديد ينفى عن تحديد العلوا إذا العلوا صرف
بتحديد السفل ولأن السفل أصل والعلو تبع فتحدد الأصل أولى قال (طى) هذا إذا لم
يكن حول العلوة حرة فلو كانت فينبغي أن يحدد العلوا لأنه هو المبيع فلا بد من إعلانه وهو
محدد وقد أمكن أقول القرض هو العلم به فينبغي أن يجوز بانهما كان إذا علم بكل
منهما ولكن الكلام في الأول به ثم قال قال م ر ح ويذكر شراء محدوده كلها
وطعن فيه بعض الناس على م ر ح اذ ليس للعلو حد فلهذا أن للعلو حد إلا أنه اكتفى
بتحديد السفل (ذ) الشاهد لو غلط في حد لا تقبل شهادته بخلاف ترك أحد الحدود والفرق
أن المشهود به يختلف بالغلط لا بالترك وانما ثبت الغلط بإقرار الشاهد أي غلطت فيه
أما الوداع المدعى عليه لا يسمع ولا تقبل بيته لأن دعوى فاطمة الشاهد من المدعى عليه
إنما تذكر به دعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى عليه حين اجاب المدعى
قد صدقه أن المدعى بهذه الحدود فيصير بدعوى الغلط به مدعى مناقضا أقول يمكن أن
يجيب المدعى بأن هذا ليس لك فلا يكون حينئذ بدعوى الغلط به مدعى مناقضا فينبغي أن
يفصل وأيضا يمكن أن يغلط بمخالفته لتحديد المدعى فبلا يحد تناقضاً ثم قال أو نقول
تفسير دعوى الغلط في أحد الحدود أن يقول المدعى عليه أحد الحدود ليس ما ذكره
الشاهد أو يقول صاحب المدعى ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشاهد وكل ذلك نفي
والشهادة على النفي لا تقبل أقول لو قل بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعى
ينبغي أن تقبل بيته عليه من حيث إثباته أن بعض حدوده كذا فينتفى ما ذكره

(قوله أقول يمكن أن يجيب الخ) أقول فاعل يجيب ضمير مستتر راجع إلى المدعى عليه
والمدعى مفعوله وأقول هذا الجواب لا يرفع التصديق بأن المدعى بهذه الحدود وإذ غاية
أنه أنكر كون المدعى للمدعى لأن المدعى ليس بهذه الصفة بل فيه تصديق بأن الحدود بها
فإن قوله أن هذا إشارة إلى غلط المدعى وقوله ويمكن أن يغلطها لفته لتحديد المدعى الظاهر
أن وضع المسئلة فيها إذا وافق تحديد المدعى لتحديد الشاهد إذا تخلفا فله لا تقبل
الشهادة من أصلها فلا حاجة إلى دعوى المدعى عليه كما هو ظاهر فتأمل

لا بد وام اذا كانوا مياصرة ثقة
 الاب المصير على اولاد البنات
 يستوى فيهما الذكرو الانثى
 ولا مزية للذكر في الاولاد
 وانما يعتبر القرب حتى لو كان
 له ابنة وابن ابن فالثقة على
 البنت الثقة على الم والعم
 اثلاثا وان كان الميراث كله
 للم ولا يجبر على نفقة احد من
 الرجال الا بوجبة زمانة غير الوالد
 والمحدون مالا وثقة قنوي
 الارحام الباقين لا تفرص
 الا اذا كان بهم زمانة واما
 نفقة الوالدين تفرص اذا كانوا
 معسرين وان كانوا اصحاء
 الاب اذا طاب من الابن الثقة
 فقال انا فقير ايضا فان القاضي
 لا يجبر الابن على النفقة الا ان
 يعلم انه يطيق ذلك فان قال
 الاب انه يكتسب ما يقدر ان
 ينفق منه على فان القاضي
 يتنظر في كسب الابن فان كان
 فيه فضل من قوته اجبر الابن
 على ان ينفق على الاب من
 فضل ذلك وان لم يكن في
 الكسب فضل فلا ينفق عليه في
 المحكم لكن يؤمر بيانة ان
 لا يضيع والده وقال بعض
 العلماء يؤمر ان يجعل الاب
 واحدا من عياله وينفق عليه
 من كسبه هذه الجملة من
 الفتاوى الصغرى ذكر
 شيخ الاسلام ابو بكر رحمه الله
 تعالى في شرح كتاب المفقود
 القاضي ينفق من مال المفقود
 على كل من يستحق النفقة حال حضره المفقود بغير قضاء القاضي كالوالدين والزوجة

المدعى ضما فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسألة ذكرنا في فصل
 التناقض انه ادعى دارا محدودة فأجاب المدعى عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان
 المدعى قاط في بعض حدوده لم تسمح لان جوابه اقرا رآته بهذه الحدود وهذا اذا جاب
 بانه ملكي اما لو اجاب بقوله ليس هذا لكان ولم يزد عليه بمكة الرقع بعد بخط الحدود
 كذا حكى عن (طه) انه اتقن المدعى عليه الدفع بخط الحدود اقول دل هذا على ان
 المدعى عليه لو برهن على الغلط يقبل فدل على ضعف الجوابين المذكورين فالحق
 ما قالت من انه ينبغي ان يكون على التعديل والله اعلم ووص (شيخ) ان الشاهد لو اخطأ
 في بعض المحكم ثم تدارك وأعاد الشهادة وأصاب قبلت شهادته لو أمكن التوفيق سواء
 تدارك في المجلس أو في مجلس آخر ومعنى امكان التوفيق ان يقول كان صاحب المحكم
 فلانا الا انه باع داره من فلان آخر وما علمناه أو يقول كان صاحب المحكم بهذا الاسم الا
 انه سمي بعد ذلك بهذا الاسم الا آخر وما علمناه وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا ترك
 الشاهد احدا الحدود أو غلط فيه فلو ترك المدعى احدا الحدود أو غلط فيه فكم
 كالشاهد جلة (ط) وفي (فش) لو غلط الشاهد في المحكم الرابع ثم ذكر وعلى وجه الصواب
 فلو قالوا هذا هو الشهادة بالدعوى الاولى لا تقبل للتناقض (خ) قال ذواليد هذا غير ما
 ادعيته اخطأت في المحكم لا بلغت اليه الا اذا توافقا على الخطا فيثبت تناقض الخصومة
 ولو ادعى بعد الحكم خطأ المدعى في المحكم الرابع لا نسع وكذا قبل الحكم بعد ما اجاب
 المدعى انه ملكي لا تسع دعوى الخطا في المحكم الرابع استفتي عن ادعى كرماء بين
 حدوده وازدجها ردم بعضي يوسسته رزهر بن أحمد بن يوسف است ايشان يوسسته
 رزهر بن أحمد بن هر يوسسته اظهروا دعوى كرده وكواهان بران كواهي دادند
 وقاضى حكم كردان حكم در حق اين رزكه در دست مدعى عليه است درست باشد
 يانی چون بعض حدود و اخطا گفته اند اجابوا جميعا في والله اعلم كراين مدعى بعدا
 زين حكم خواهر كه اين رزرا كه بدست اين مدعى عليه است بگردد مدعى
 عليه في كويده اين رزهرين بدین حدود كه نود دعوى كرده نيست قول مدعى عليه
 باشد يانی اجابوا جميعا باشد (فش) ادعاء و ذكر ان احد حدوده دار عمر و ثم ادعاء
 ناسا فذكر هذا المحكم دار زيد لا يقبل ولو صدقه المدعى عليه انه غلط اولاد الحدود
 بهذا المحكم الحدود بالمحكم الاول (ذ) شهدا على كية ارض وحداء وقالوا هو مقدار خمسة
 مكاييل بذرو المدعى يدهي ذلك واصابوا في المحكم في المقدار فظهر انه يسع فيه ثلاثة
 مكاييل بذر قيل تردوهوا الاظهر والاشبه بالثقة وقيل تقبل اذ بيان القدر لا يحتاج اليه
 فصار ذكره و هذه سواء ونص في السير الكبير ان ذكر الشاهد في شهادته ما لا يحتاج
 اليه للمحكم بالشهود به ولا ذكره سواء وقيل لو شهدا بحضرة الارض وأشار اليه تقبل
 ويلغوز كرا الوصف وهو قدر البذر ولو شهدا بغيبة الارض لا تثبت بشهادتهما
 ملكية ارض يسع فيه خمسة مكاييل بذر جلة (ط) اقول قدر في اوائل فصل
 انواع الدعوى في مسألة الرند نجى من (ش) ان الوصف في الاشارة لغوى في البيع

على كل من يستحق النفقة حال حضره المفقود بغير قضاء القاضي كالوالدين والزوجة

والاولاد الصغار والكبار من حال حضرته الا يقضاه القاضي كالاخ والاخت وقبرهما ولا ينبغي للقاضي ان يبيع عقار المفقود ولا مالا يتسارع اليه الفساد في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما اذا كان شيئا يتسارع اليه الفساد فانه يبيعه ويصرف الثمن الى نفقة الاقارب فاما الاقارب بانفسهم اذا ارادوا ان يبيعوا شيئا من ماله لمحتاجهم الى النفقة اجعوا انه لو كان عقارا لا يكون لهم حق البيع لمحاجة النفقة سواء كان القريب اباً او غيره وان كان ماله منقولا ليس من جنس نفقتهم كالمخادم وغيره اجعوا على انه ليس لتغير الاب من الاقارب بيع ذلك بالنفقة واختلغوا في الاب قال ابو حنيفة رحمه الله ان يبيع منقولات ابنه الكبير حال الغيبة لمحاجة النفقة وقال ليس له ذلك واجعوا على انه ليس للاب ولا يبيعه المنقول حال حضره الابن والام كسائر الاقارب في هذا واجعوا على ان للاب ان يبيع عقارا لصغيره ومنقوله في نفقة نفسه وفي الهداية واذا كان للابن الغائب مال قضى فيه بنفقة ابويه فلو باع ابوه مشاعه في نفقته جاز عندنا في حنيفة رحمه الله استعسنا وان باع العقار لم يجوز عندنا ولا يجوز ذلك كله لانه لا ولاية له لا في بيعها ولا في شرائها

والاثبات اما في باب الشهادة فلو شهد ابو صف فظهر خلافه لا تقبل الخ وهذا يخالف القولين الاخيرين فظهر ان في باب الشهادة اختلافا وقد مر جنسه في فصل الدعاوى من مسائل الخطأ من (خ) فلا نعيدها ثم قال (صطه) هذا الذي ذكرنا في الدعاوى اما لو شري أرضا وبين حدودها وذكرا لها كذا جريا او قال جندني تخمير من بردو جده انقص جريبا جازالبيع بلا خيار اذا لم يبيع علم وذكرا لجريبا والبذر وقع زائدا (د) شري استانا وشروطه عشرة اجرة فاكل ثمره سنين ثم وجدته تسعة اجرة لا يرد ولا يرجع بشي على قول خ ر ح وقال م ر ح يقوم الارض ناقصا ولا نقصان فيرجع بفضل ما بينهما (طه) شري أرضا على انه عشرون جريا وفيه عشرون نخلة فزاد الجريبا والنخل على عدد سمي فهو للشري بثمن سمي اذا جريبا حكر وذو ع في الدار والنخل كبناء في الدار حتى يدخل في البيع بلاذ كرو زيادة الصفة لا توجب زيادة الثمن ولا الخيار (ضف) شري كرم على انه جريبا واحد فوجدته انقص من الجريبا لا ينقص البيع بخلاف الزرع في الدار والشوب اذ جهت انكما كرم بكم آيد ثوب ودار خواتن دابا كرم جريبا كم آيد جريبا فثبوتها كذا الا اعتماد على ان الجريبا والزرع سواء لانه يسمى كرما ايضا وان نقص عن الجريبا (ذ) استاجر أرضا على انها عشرة اجرة بكذا فوجدته تسعة اجرة او خمسة عشر جريا فعليه ابرسعى ولو قال كل جريبا بدرهم فعليه لكل جريبا درهم (قت) من م ر ح تزوجها على قراح على انه عشرة اجرة فاذا هو خمسة اجرة فلو شات اخذت القراح ولا شيء لها ولو شات اخذت فقيمة عشرة اجرة مثل هذا القراح (ط) الشاهدان لو زادا في الشهادة قبل الحكم بها او بعده وقالوا هو ما غيرتهم من قبل وكذا لو جازا بعد يوم وقالوا لا شك كذا في كذا وكذا منها او قالوا رجعنا عن شهادتنا في كذا او غلطنا او نسيتنا فلو عرفهما القاضي بصلاح قبلت شهادتهما فيما بيني واولي يعرفهما لا تقبل للتممة ولو قال الشاهد تعمدت ولم اغلط ثم بدا لي ان ارجع عن ذلك لم تقبل شهادته فيما بيني ولا في غير ذلك حتى يحدت توبه ويعاقبه القاضي شهد له بكل المحاثات ثم المدعي افرق قال استانه اين دكان مدعي عليه كرده است بطالت الشهادة اذا المحاثات اسم للعرضة مع البناء والبناء داخل في الشهادة اصلا قال لا تدرار يبيع من البناء المدعي عليه كذاب للشهود وكذا لو ادعى المدعي عليه بعض البناء او كل البناء لنفسه بعد الحكم بكل المحاثات للمدعي لا تسع دعواه وان لم يشهدوا بالبناء مقصودا اذا المحاثات اسم للجملة قصار المدعي عليه محكوما عليه في الكل مقصودا بخلاف الدار ولو شهدا بالارض وسكتا عن البناء تسع دعواه البناء ادصار محكوما عليه في البناء تبعا فصح دعواه مقصودا ولو شهدا بهما لا تسع دعوى المدعي عليه البناء الا ان يدعي ثلثي المالك من جهة المدعي ادصاره فضا عليه بالبناء مقصودا وكذا لو ادعى أرضا فيه اشجار فهو على تفصيل ما مر وهذه المسألة تبدل على انه لو قال بعث منك أرض هذه الدار وبنائها يصير البناء مبيعاً مقصودا حتى لو هلك قبل القبض بآفة مساوية سقط حصته كما في حكم (ح) شهدا بمال او بدار ثم رجع عن بعض المال

في مال الغائب الا ترى ان
للموصي ذلك فالاب اولى لو فور
شقيقته ويسمى بقول من باب
المحفظ ولا كذلك العقار لانها
محصنة بنفسها بخلاف غير الاب
من الاقارب لانه لا ولاية لهم
اصلا في التصرفات حالة
الصغر ولا في المحفظ بعد الكبر
واذا جاز بيع الاب فالتن من
جنس حقه وهو التمسك فله
الاستيفاء منه كالموابع العقار
والمناقول على الصغير جاز
لكمال الولاية ثم له ان ياخذ
منه نفقة لانه جنس حقه ولو
كان لابن الغائب مال في يد
ابويه وانفقاه منه لم يضمن لانهما
استوفيا حقهما وان كان ماله
في يد اجنبي فانفق عليه
بغير اذن القاضي ضمن بخلاف
ما اذا امر القاضي لانه ملزم
لعموم ولايته واذا ضمن لا يرجع
على القاضي لانه ملزم بالضمان
فظهر انه كان متبرعا هذه الجملة
في الهداية ولو كان للابن
الغائب دنائرا او دراهم او ما
يطعم ويلبس ينفق القاضي
عليهم ويطعمهم بقرى ما يكفيهم
في مفقود خواهر زاده وذكور
شمس الائمة البرخي رحمه
الله في اقرار الاصل الاب فيما
ياخذ من مال ولده الصغير
لا يكون غاصبا ولا كنه ان كان
محتاجا اليه فلما ان ياخذ بغير
شيء ليصرفه الى حاجته وان لم
يكن محتاجا اليه فله ان ياخذ له ليعطيه ولا يكون ناثقا في حقه حتى يستأجره من غير حاجة

والدار قال م ر ح لو كان عدلا ورجع في مكانه وقال او همت يقبل استعسانا لو لم يكن
فيه كذاب من المشهود له (نه) عن م ر ح شهد له بدار ثم قال قبل المحكم البناء للمدعي
عليه لا للمدعي لو قاله قبل ان يتفرقا عن مجلس المحكم تقبل شهادتهما استعسانا ما لم يطل
ذلك ولو قاما وطال ذلك تبطل شهادتهما (نح) عن م ر ح شهد له بدار ورجع له ثم
قالا لا ندري لمن البناء فاني لا اضمنهما قبة البناء كانهما قالا قد شككنا في شهادتنا ولو
قالا ليس البناء للمدعي اضمنهما قبة البناء لثبوتها عليه (تب) عن م ر ح شهد له
بدار فقال قبل المحكم انما شهدنا بالعرضة اقبل شهادتهما على ذلك ولم يكن هذا رجوعا
ولو قاله بعد المحكم اضمنهما قبة البناء جملة (ط خ) شهد له بدار فقال قبل المحكم البناء
للمدعي عاينه لا للمدعي يحكم له بدار ولا يبناء له دخول البناء عاينه ما قبل المحكم كنعين
المتمثل ولو قاله بعد المحكم ضمنهما قبة البناء اقول يمكن الفرق بان البناء للمدعي كالحكم
بالدار صاد كانه صرح به في الشهادة ضمننا بالرجوع بعد المحكم وسيجي ما يشي الى
خلافه هذا لو شهد له بدار ولم يذكر البناء فرجعا عن البعض ولم يذكر انهما لو شهد له
بدار وبناء وصرحا بالبناء له ثم قالا البناء للمدعي عليه هل تقبل شهادتهما ومثلهما وقع وهو
انما شهدا ان هذا الكرم مع جميع اشجاره وزراحيته للمدعي ثم قال قبل المحكم بعض
هذه الاشجار للمدعي عاينه هل تقبل شهادتهما ذكر في (ش) مسألة تدل على
انها لا تقبل اذ قال ادعي اتانا ما هو ولدنا وشهد له بهما ثم رجعا في ولدها لا تقبل
شهادتهما في الاثنان لان هذا تفسير لا لنفسهما وشهادة القاسق ترد وهذا اذا رجع
الشهود فلو قال المدعي الاشجار للمدعي عليه ذكر في (قش) ادعي ان الارض واشجاره
لي وشهدا كذلك ثم المدعي قال الاشجار كانت لذي اليد لا يحكم له بالارض لانه كذب
شهوده وقال ولوا دعي الام والولد وشهد له بهما وحكم ثم ادعي المدعي عليه الولد لا يسمع
ولو قضى له بالولد بالتبعية ثم ادعي المدعي عليه الولد يسمع عند س خلافا لمحمد ر ح
استفتي عن ادعي عرضة الكرم سوى اشجاره وزراحيته وشهدا ان هذا الهدود له
ولم يستنبا اشجاره وزراحيته هل تقبل شهادتهما اجيب لا ومثله في (قش) وقال
لانهما شهدا بالزيادة على ما يدعيه المدعي اذ لم يذكر الاستثناء اقول هذا وما يتلوها اشارة
الى انه جعل التبع كالمصرح (ح) شهد له بدار فخبره ثم قال البناء لذي اليد انما
شهدنا له بدار لا يبناء قال شهادتهما على الدار شهادة على البناء فيضمنان قبة البناء
للمدعي عليه وينبغي للقاضي اذا شهد بالدار ان يسألهما عن البناء فلو ما تقبل ان يسألهما
يحكم بالبناء فلو حكم به ثم رهن المحكوم عليه ان البناء له لم اقبل ذلك منه ولو رهن على
ارض فيه زر ع فحكم له وقال لا ندري لمن الزرع فلو لم يعلم الزارع قال زر ع تبس الارض
ولو رهن ذو اليد انه زر ع ولم يشهدا على غير ذلك يحس الزرع له (ط) شهد له بدار
وذكر ان بناءه او لا فقضى له بهما ثم قال المدعي ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه اوقاه
بعد الشهادة قبل المحكم فانه كذاب منه لشهوده تبطل شهادتهما في الارض والبناء

نعتنذ بصين وفي هبة فتاوى
كان في المصير واحتاج اليه
لنقره وعدمه كل بغير شيء وان
كان في قلاة من الارض
واحتاج اليه لانعدام الطعام
معه وله مال كل بالقيمة اقوله
عليه السلام الاب احق بحال
ولده اذا احتاج اليه بالمعروف
والمعروف ان يتناول بغير شيء
ان كان فقيرا وبالقيمة ان كان
ذات ثروة والله اعلم

(مسائل المحضنة)

أحق الناس بمحضنة الصغير
حال قيام النكاح او بعد الفرقة
الام فان ماتت الام أو تزوجت
قام الام فان ماتت أو تزوجت
قام الاب فان ماتت أو تزوجت
فالأخت لاب وأم فان ماتت
أو تزوجت فالأخت لام فان
ماتت أو تزوجت فابنة
الأخت لاب وأم فان ماتت أو
تزوجت فابنة الأخت لام لم
تختلف الرواية في ترتيب هذه
الجملة انما اختلفت الرواية
بعد هذا في المحالة والأخت
لاب في رواية كتاب النكاح
الأخت لاب أولى من المحالة
وفي رواية كتاب الطلاق
المحالة أولى من الأخت لاب
وبنات الأخوات أولى من
بنات الأخوة وبنات الأخت
لاب وأم أولى من المحالات في
قولهم واختلفت الرواية في
بنات الأخت لاب مع المحالة
والصحيح ان المحالة أولى وأولى
المحالات المحالة لاب وأم ثم المحالة لام ثم المحالة لاب وبنات الأخوة أولى من البنات

ولو قال البناء للمدعي عليه فهو ذاك كذا (قضى) أقول لو قال المدعي بعد
الشهادة قبل المحكم ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه ينبغي ان لا يكون كذا ايضا
على ما مر في (خ) من ان شهوده او قالوا بعد الثالث شهادة قبل المحكم البناء للمدعي عليه
للمدعي الخ لا يكون كذا با منهم لشهادتهم اذ ينبغي ان يكون كل من القولين كذا با اذ
كل منهما يستلزم الاخر فينبغي ان يتخذ احكاما وثوبه ما ذكر في (قش) وهو شهد له
بدا رخم ظهر ان سكناه الذي يدل على يقضي بينة المدعي قبل لا اذا استثنى السكني في
السموي والشهادة وقيل لا يقضي به للمدعي لو اقربا السكني لذي اليد لانهما كذب بينته واما
لو لم يقر وبرهن المدعي عليه ان السكني له يقضي به للمدعي لا للمدعي عليه لان بينة
الخارج أولى من بينة ذي اليد ووجه التأييد ان اقرار المدعي بالسكني جعل كذا با
وفي (صل) يصير البناء مذكرة في الشهادة مقصودا في الشهادة والقضاء فلو اقر المدعي
بعد ذلك بالبناء للمدعي عليه كان كذا با بالشهود وبطلت الشهادة والقضاء ولو لم يذكر
البناء في الشهادة وحكم له بالبناء والدار ثم اقر بالبناء للمدعي عليه لا يكون كذا بالشهود
لدخول البناء تبعاً فلم يكن اقراره به كذا بالشهود اقول فعلى هذا لو قال شهوده بعد
المحكم البناء للمدعي عليه لا للمدعي ولم يذكر البناء في الشهادة ينبغي ان لا يضموا قيمة البناء
لدخوله تبعاً فلا يكون اقرارهم به كذا بالانفسهم يعني ما ذكر في اقرار المدعي وقدر
خلافه في (خ) وذكروا سيف الدين رحمه الله في شرحه ان على قول س ر ح لو اقر المدعي
بالبناء وبالشجر للمدعي عليه يبطل القضاء في الوجهين وكذا لا تسمع دعوى المدعي عليه
البناء والشجر في الوجهين اقول فعلى هذا لو قال شهوده قبل المحكم البناء للمدعي عليه
لا للمدعي ولم يذكر البناء في الشهادة ينبغي ان يكون كذا بالانفسهم فينبغي ان لا يحكم
بشيء للمدعي وقدر خلافه من ح فيظهر من اقوالهم ان فيه اختلافاً جعل بعضهم ذكر
الدار كذا كذا البناء صريحاً في حكمه حكم تصريحهم وبعضهم اعتبر الاحتمال فلم يجعل
افراد المدعي ولا اقرار شهوده بالبناء للمدعي عليه كذا بالانفسهم اقول هذا هو الواقع المقضي
له فلو لم يقر وبرهن المقضي عليه ان البناء له فعلى رواية (قضى) لا تسمع دعواه ولا بينته
ذكر البناء في الشهادة ولا وعلى رواية (صل) لا تسمع دعواه ولا بينته لو ذكر البناء
في الشهادة ولا تسمع اقول بشكل مما مر من مسألة السكني في (قش) اذ ينبغي ان
يقضي بالبناء للمدعي لا للمدعي عليه ولو برهن لما مر من ان بينة الخارج أولى فعلى ذلك
لا معنى لسماع بينة المدعي عليه قال في (ي) شهد له بدأ فليأزر كذا قال المدعي عليه
البناء لي وبرهن فلو كان شهود المدعي حضوراً يسألهم القاضي عن البناء فلو قالوا البناء
للمدعي مع الدار لا يلتفت الى قول المدعي عليه وان قالوا لا تدري لمن البناء انما شهدنا ان
الارض للمدعي فليس ذلك با كذاب منهم لشهادتهم ويقضي للمدعي عليه بالبناء لو برهن
و يؤمر به دمه وتسليم الارض الى المدعي ولو لم يبرهن على البناء قضى عليه بالارض
بشهادة شهود المدعي وتبعه البناء فلو برهن المدعي عليه بعد ان البناء له اخذته اذ
القاضي لم يقض على المدعي عليه بالبناء بشهادة شهود المدعي قال وهذه الرواية توافق

للامتصاف بالولد في الحضنة
 واهل الذمة في الحضنة منزلة
 اهل الاسلام ولاحق لترتبة
 وانما يظنل حق الحضنة
 لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا
 تزوجت باجنبي فان تزوجن
 بذي رحم محرم من الصغير
 كالجدة اذا كان زوجها جده
 الصغير او الام اذا تزوجت بعم
 الصغير لا يطل حقها والنساء
 احق في الحضنة مما يستغن
 الصغير فان استغنى بان
 يكون يا كل وحده ويشرب
 وحده ويلبس وحده وفي رواية
 ويستغنى وحده قالاب بالعلام
 اولى والام بالمجارية حتى تحيض
 وعن محمد رحمه الله حتى تبلغ حد
 الشهوة ومن لا ولاد لها من
 النساء لا يبقى لها حق الحضنة
 بعد الاستغناء في الغلام
 والمجارية وبعدما استغنى الغلام
 وباعت المجارية فالعصبة اولى
 يقدم الاقرب فالاقرب ولاحق
 لابن العم في حضنة المجارية ولو
 اختلف الزوجان في من الولد
 فقالت الام هو ابن ست سنين
 وانا احق به ساكه وقال الولد
 هو ابن سبع سنين وانا احق به
 فان القاضي لا يخلف احدهما
 ولكن ينظر الى الصبي ان واه
 يستغنى عن الوالد بان كان
 يا كل وحده ويلبس وحده
 ويشرب وحده يدفعه الى الاب
 والا فلا واذا خلع الرجل امرأته
 وله منها ابنة احدى عشر سنة

روايات الشهادات ولوث هذا بالدار ثم ما تاو غابا فلما اراد ان يقضى للمدعي بالدار
 بينائه قال المدعي عليه انا أبرهن ان البناء لي لم تقبل ويقضى للمدعي بالدار بينائه لانهما
 لما شهدا بالدار شهدا بالبناء الا ان بيننا تمسك لم يدري لمن البناء فيكون على مامر (ذ)
 ادعى على آخر عرصه كرم يارث وبرهن بقضى بالعرصة ثم اختلفا في الاشهاد والسكنى
 ولا بينة قبل القول للقضى له وقيل للقضى عليه (ط) المدعي عليه الدار لو قال انا بنيت
 بناءه والمدعي يعلم ذلك وطلب بينة لا يخالف المدعي بحواز ان بينة المدعي عليه
 للمدعي بامر حتى لو قال بينة لنفسه بلا امر المدعي بخلافه القاضي (قد) المدعي عليه
 الدار لو قال بناء ابن خاله من كرده ام اذ نهر خو شتن راد مدعي استثنان كرده است
 واز قاضي سو كندى ملبد كه ترا علم نيست كه ابن عمارت من كرده ام اذ نهر خوشه تن و
 قال لا يخالفه القاضي اقول هذا خلاف ما قبله والحق عندى هو ما قبله والله اعلم
 (فح) ادعى كرم ما ولم يذكر البناء مصر يحا وقضى له ثم برهن المدعي عليه انا انشأت
 البناء تقبل ويؤمر برفعه اقول من خلافه في الدار ويمكن ان يعمل بان البناء اذا لم يذ كرفي
 الشهادة يدخل تبعا ويحكم به للمدعي بناء على الظاهر فيصير المدعي بمنزلة ذى اليد
 حق البناء فيبقى محتملا فينبغي ان تسمع فيه بينة المدعي عليه كما مر في المختار ج وذى اليد
 فاندفع بهذا مامر في مسألة السكنى من (فح) من ان بينة المختار ج اولى اذ لا بينة للخارج
 على السكنى حقيقة فانه يدخل بالتبعية لا بالشهادة وفيه قال ذواليد انا زدني في
 العمارات فالمدعي يدعى الدار سوى عمارات المدعي عليه وبين ذلك ولو كان الشهود
 لا يعرفون العمارة اتخذ ثبوتهم المدعي من القاضي ليامر المدعي عليه بان يفتح الباب
 ليدخل المدعي والشهود ويرون الزوائد فلواى ان يفتح الباب لير بهم لا يجبر على ذلك
 فالوجه ان يدعى العرصه وبرهن عليها فاذا حكم له بها يدخلون الدار ويشهدون بالباقي
 فيها علموا انه قدغى واوقال ذواليد امنعك من الدخول اذا البناء ملكى ليس له ذلك
 (ط) شهدا بالدار ولم يذ كرا البناء فسا تاو غابا فادعى آخر بناء لنفسه وبرهن بقضى
 بالارض مدعى شهدا بالدار ويقضى للمدعين بالبناء نصفين فلوبرهن المدعي عليه ان
 البناء له لا تقبل سواء برهن قبل الحكم او برهن بعده واوقال شهدا المدعي لا ندري لمن
 البناء حكم بالارض له وبان البناء خاصة للمدعي البناء وكذا ارض فيه اشجار فهو بمنزلة الدار
 لو لم يثمر وايجز بالارض للمدعي ويتبعه الشجر من غير ان يكون ذلك شهادة بالشجر
 وكذا الوش شهدا بخاتم اوسيف ولم يذ كرافصا وحليمة يحكم بالخاتم وقصه وبالسيف
 وحليمة للمدعي من غير ان يكون الفص والحليمة مشهودا بهما حتى لو برهن المدعي عليه
 ان البناء او الشجر او الفص او الحليمة له تقبل قبل الحكم وبعده شهدا بامته فحكم له
 بها ثم غابا او ماتا فظهر للامة ولد في يد المدعي عليه لم يره شاهدا اخذه المدعي وكذا
 لو كان الولد ظاهرا وشهدا بامته ولم يذ كرا الولد يحكم له بامته ويولد فلوبرهن ذواليد ان
 الولد له لا تقبل اقول ينبغى ان يكون هذا على الاختلاف في البناء فتقبل على قياس
 البعض قال فلوسضرا وقال لا يمكن الولد للمدعي وانما كان للمدعي عليه لا يحكم بالولد

تصحبها الى نفسها وان كانت تخرج من بيتها في كل وقت وتترك ابنت ضائعة كان للاب ان

تأخذ البنت لان للاب ولاية
 الرواية انفسا الزمان فاذا بلغت
 احدى عشر سنة فقد بلغت حد
 الشهوة في قوتهم صغيرة لمساب
 معسروهم موصرة ارادت الامة
 ان تربي الولد سالحا بحانا ولا
 تمنع الولد عن الام والام تاتي
 ذلك وطالب الاب بالاجرة
 ونفقة الولد اختفوا فيه والصحيح
 ان يقال للام اما ان تمسك
 الولد بغير امر واما ان تدفعه الى
 العمة فاذا امتعت الام من
 امسك الولد وليس لها زوج
 اختفوا فيه قال القاضي ابو
 جعفر والقاضي ابو الليث رجوما
 الله تغير الام على امسك الولد
 وقال مشايخنا رجهم الله
 لا تجبر اذا بلغت الجارية مبالغ
 النساء ان كانت بكرا كان
 للاب ان يضعها الى نفسه وان
 كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا
 لم تكن مأمونة على نفسها
 والاعلام اذا قل واجتمع رايه
 واستغنى عن الاب ليس للاب
 ان يضعه الى نفسه الا ان لم
 يكن مأمونا فكان له ان يضم
 وليس عليه نفقة الا ان
 يتطوع هذه الجملة من فتاوى
 القاضي الامام فخر الدين رحمه
 الله في فصل الحضنة ذكر
 في الذخيرة لو كان للصغير
 اخوة لاخير فاصلهم اولى فان
 كانوا سواها كبرهم سنا واذا
 ماتت الام حتى وصلت الحضنة
 الى ام الام ليس لها ان تنقل
 الى مصرها وان كان العقد

المدعى عليه ولو كانا حاضرين وسأله القاضي عن الولد قبل الحكم فقال لا هو المدعى عليه
 أو لا تدري لمن هو لا يحكم في الولد بشئ ويحكم بالامعة المدعى ولا يشبه الولد في هذا الوجه
 البناء اذا البناء موصول بالدار فقد أشار الى ان شهود المدعى في مسئلة الدار ولو قالوا في
 وقت الشهادة لا تدري لمن البناء يحكم بالبناء للمدعى الدار (فش) برهن على ملكية
 انان يتبعها ولدها يقضى له به او لو قضى بالام لا يدخل الولد تبعها وفيصلو كان الولد في يد
 غير المدعى عليه فاذا قضى بالام للمدعى لا يقضى بالولد حتى يبرهن بحضرة من في يده
 الولد انه مملوك هذا المدعى ولد في ملكه من هذه الامة ولو برهن على نخلة في يد رجل
 وعمرها في يد آخر قضى له بالثمر كالنخلة ولا يشبه الولد اذا الولد جازان يكون مقضيا عليه
 في الجملة فيشترط حضرة مجواز ان يدعى الولد انه سراحا للثمر فلا يصلح ان يكون مقضيا
 عليه بحال (فصح) شري امة فولدت عنده ثم استحققت بالبينة يتبعها الولد لا لو اقر بها
 والفرق انه بالبينة يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان الباعة يراجعون فيما بينهم بخلاف
 الاقرار فان الباعة لا يراجعون فيما بينهم ثم في فصل البينة هل يشترط القضاء بالولد
 قبل لانه تبع للاصل فيدخل في الحكم تبعها ومن مرج ما يدل على خلافه اذا قال اذا
 قضى بالاصول المستحق ولم يعلم بالزوائد لم تدخل الزوائد وكذا لو كانت الزوائد في يد آخر
 غائب لم تدخل الزوائد في الحكم لانفصالها عن الاصل قال رحمه الله وفي هذا التعليل
 اشارة الى ان الحكم بالبينة القاطعة على النتائج يجب ان تكون كذلك اقول دل ايضا على
 ان مسئلة الثمرة ينبغي ان تكون مسئلة الولد لا يدخل في الحكم لانفصاله (فش)
 ادعى عرسه كرم او عرسه دار يدخل البناء والاشجار بهما ولو لم يستثنهما صريحا وكذا
 لو ادعى بالفارسية ابن خاتمه ملك منبت ولو ادعى العرسه بذاتها وشهدا بالعرصة
 لاخير يحكم له بالعرصة وبالبناء تبعها ولو شهدا بالعرصة واستثنيا البناء يقضى له
 بالعرصة لاغير واجاب (شين) من قاض قضى بالعرصة انه لا يدخل البناء والشعر تبعها
 قال والمسألة في الاقرار وذكر في الشهادات انه لو قضى له بالارض يدخل البناء
 والشعر تبعها كذا (ختم) وفي (ط) ايضا الملك الثابت بالاقرار يحمل على الملك المحدث
 ولا يظهر في حق الزوائد بخلاف البيدة على الملك المطلق حيث يحصل على الملك من
 الاصل ويظهر في حق الزوائد كما مر الفرق في مسألة امة لها ولدا الحكم بامه حكم بولدها
 وكذا الحيوان اذا الحكم بجهة كاملة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه جهة فاصرة
 وهذا لو كان الولد بيد المدعى عليه فلو في ملك الاخر بان بامه هل يدخل في الحكم اختلاف
 فيه المشايخ هذا في الحكم اما في البيع فهل يدخل الولد تبعها بان شري بقرة لها ولدها ولم
 يذكر الولد وقت البيع قيل يدخل الولد لو رضى بها والا فلا وقيل لا يدخل مطلقا بلا ذكر
 وهو الصحيح وفي بيع الاثنان لا يدخل ولو رضى بها وقال بعض الفقهاء وكذا الايل
 والضان وفي القرس هل يقياس قول ح رج لا يدخل وعلى قياس قوله ما يدخل
 لو رضى بها ولو شري امة صريانة يدخل ثياب مثلها في البيع لانها لا تباع عريانة

عامة بخلاف الجمار اذ يباع مريانا فلا تدخل البرذعة الا بالذكر الا اذا كان الجمار مع
البرذعة وقت البيع فينثني داخل (ط) شهدا أن جميع ما في قرية فلان من الدود
والاوسين وغيرها التي هي معروفة بفلان ميراث من جهة لهذا المدعي لا وارث له غيره
تحتو شهادتهما لو عرفا حدوده والافلا ان شهدا بالجهول وقيل لو لم يعرفا حدودها
لا تحمل لهما الشهادة ولو عرفا الا انهما لم يشهدا بها لا تقبل شهادتهما وهو الا صوب
اقول ينبغي أن تحمل شهادتهما وتقبل في أصل المالك لو تصادق الخصمان على أن
المشهود به هو المتنازع فيه يطلب من المدعي شهودا لم يدعوا ليرفع النزاع في الحدا أيضا
على ما سيجي في آخر هذا الفصل شهدا أن داره في داره هذا أنه لم يحد أي
موضع هي فالشهادة باطلة شهدا أنه غصب داره هذا وأدخله في بناءه قضيت عليه
بالقيمة (ح) ادعى دارا وبين حده وموضع هو وحد ذواليد وكان ذلك عند القاضي
فلما قام من حده جاء المدعي بشهود وشهدوا على المدعي عليه أنه بعد ما قام
من عند القاضي أقر من ساعته أن الدار التي موضعها كذا التي في يده للمدعي قالوا وأما
نحن فلا نعرف الدار ولكننا أقرب هذا ولم يحد في قراره فإنه جائز وقضى للمدعي كذا
(خ) وفي (فس) ادعى دارا أنه ملكي فبرهن ذواليد أن المدعي أقر أن هذا الهدود ملكي
لكن الشهود لم يحدوه تقبل شهادتهم على الدفع اذ لم يشهدوا بالمالك وإنما يشهدوا
بالاقرار به وهذا يحصل الدفع وجهاتهم بالحسد لا تمنع قبول شهادتهم باقراره وجنسه
وقع وصورة برهن المشتري أن الشفيع قال له بعد مني وهو سلم الشفعة إلا أنهم شهدوا
بعقالتهم ولم يدكروا الحدود ولا عرفوها ينبغي أن تقبل هذه البينة اذ شهدوا باقراره أنه
سلم الشفعة في هذا الهدود (فس) قال المدعي أن الدار التي حدودها مكتوبة في هذا
المحضر ملكي وقال الشهود أن الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكه صح
الدهوي والشهادة وكذا لو شهدا أن المال الذي كتب في هذا الصك عليه تقبل والمعنى
فيه أنه أشار إلى المعلوم وفيه شهدا على كنه هذا اللفظ كنه محدود ملك ابن مذهبست لكن
ما حدودني وانيم امامي وانيم كنبست ابن مدعي عليه بناحق است لا تقبل وفيه
القاضي يعرف حدوده ولا يعرفها شهوده فشهدوا أن هذا الدار ملك المدعي لا تقبل اذ
القاضي انما يقضي بالمالك للمدعي بشهادتهم والقاضي انما يعرف حدوده ولا يعرف
المالك للمدعي الا بشهادتهم فشهدا بنسب بالمالك بلا ذكر الحدود لا تقبل اقول انعرض هو
التميز عند القاضي فينبغي أن يصح حكمه بحسب ما تقرر فلو شهدا بذلك المتنازع فيه

(قوله الا اذا كان الجمار مع البرذعة الخ) اقول وفي البحر والبرذعة والا كاف لا يدخلان
من غير شرط سواء كان موكفا أو لا وهو الظاهر كما في الخنانية وفي الظهير بقاء جارا
موكفا يدخل الا كاف والبرذعة في البيع وان كان فبرم وكف فكذلك هو المختار
لكن اذا دخل أي برذعة وكاف يدخل فالجواب فيه كالجواب في ثياب الجارية اه
بمعنى برذعة مثله وكاف مثله

في الجامع الصغير وليس لام
الولد اذا اعتقها مولاها ان
تخرج بالولد من المصير الذي
فيه ابوه هذه الجمل في الذخيرة
وذكر السيد الامام ابو
القاسم في كتاب الخلاص
صغيرة لاسام واخت وابنا
الحق ولم ترغب في ذلك ذات
رحم محرم منها استوجبة
من مالها حتى يحفظها وكان
ابو جعفر يقول اذا استعت
الوالدة ولا زوج لها فاتها بغير
على ان تمسكها وتنفق عليها
من مال الصبية قال القاضي
وبه ناخذ ورأيت في موضع
ثقة الام احق بالجارية حتى
تبلغ حد الشهوة واختلوا في
حد الشهوة والصحيح بنت تسع
سنين وذكر في الجامع الصغير
وهذا في حق الام والجارية
قاما في حق غيرها من كن أولى
بها حتى استغنت وفي الملتقط
الحالة اذا تعينت للتربية
فايت اجبرت عليها وفيه أيضا
اذا كان الغلام والجارية عند
الام فليس لها ان تمنع الاب
من تعاها دهما وان صار إلى
الاب فليس له ان يمنع الام
من تعاها دهما والنظر اليهما
وفي فتاوى القاضي الامام فخر
الدين رحمه الله ذكر انحصاف
في كتاب النفقات الام احق
بالغلام حتى يبلغ سبع سنين
او ثمان سنين وذكر ابو بكر
الرازي رحمه الله ان الام احق
به الى تسع سنين واما الجارية فيفسد الامان فحصى ومن محدره الله ان الام أولى

بها الى ان تبلغ حد الشهادة
 نفسه الا اذا لم تكن مأمونة
 على ما ذكرنا وان كانت نيبا
 عذوبا عاجدا وليس لها أب ولا
 جد لكن لها أخ أو هم ليس له
 ولاية الضم الى نفسه بخلاف
 الأب والجدة المرأة اذا أدت
 ان تنتقل بالصبي من مصر الى
 قرية وقع اصل النكاح فيها
 لها ذلك وذكر البغالي في
 القساوي انه ليس لها ان
 تنتقل بالصبي من مصر الى
 القرية بمصر وليس لها ان
 تخرج بالصبي الى دار الحرب
 وان كان اصل النكاح
 فيها وذكر البغالي في فتاويه
 وانها ان تنقل الى بعض نواحي
 مصر وان كان الأب لا يمكنه
 الرجوع من دياره في يومه
 الى وطنه قبل اليوم وفي
 المنتقى ابن سماعة عن أبي
 يوسف رحمه الله رجل تزوج
 امرأة بالبصرة وولدت له ولدا ثم
 ان هذا الرجل اخرج ولده
 الصغير الى الكوفة وطلقها
 بخاصته في ولدهما وادت
 ردهما اليها قال ان كان الزوج
 اخرجها اليها بأمرها فليس عليه
 ان يرده ويقال لها اذهبي اليه
 وخذيه وان اخرجته بغير أمرها
 فعليه ان يصحبها اليها ابن
 سماعة عن أبي يوسف رحمه
 الله في رجل خرج مع المرأة
 وولدها من البصرة الى الكوفة
 ثم ردها الى البصرة ثم طلقها

اذا بلغت الجارية ان كانت نيبا ليس للأب ان يضمها الى

والخصمان تصادقا على أن المشهود به والمتنازع فيه يذني أن تقبل الشهادة في أصل
 الدار وان لم يذكر الحدود له دم الجهاالة المقضية الى النزاع في أصل الدار ولو وقع النزاع
 في حدوده بعد الحكم بصله ذلك أمر آخر تسمع فيه الخصومة برأيه كما أن الجارين لو تنازعا
 في حدود داريهما لا في أصاليهما يسم لكل منهما أصل داره وتسمع الخصومة في الحدود والله
 أعلم (فقط) شهدا بداره ولا تعرف حدوده اذا مشينا اليه لكن لا تعرف اسماء الحدود فان
 القاضي يقبل ذلك منهما اذا هدلا ويستمع مع المدعي والمدعي عليه واميتين له ليقف
 الشهود على الحدود ويحضرة أميني القاضي فذا وقفاهما فالا هذه حدود دار شهدنا
 به لهذا المدعي يرجعون الى القاضي ويشهد الامينان انهما وقفاهما وشهدا باسماء الحدود
 خفية ثم يضي بالدار وكذا القرية والمخاتوت وجميع الضياعات ولو شهدا ان الدار التي
 في بلاد كذا في محلة كذا التي تلاصق دار فلان ابن فلان القلا في هي في يدها المدعي عليه
 لهذا المدعي ولكن لا تعرف حدودها فقال المدعي للقاضي انا آتيك بشهود آخرين
 يعرفون حدودها واتي بهم فشهدوا ان حدودها كذا ذكر في بعض النسخ ان القاضي
 يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي كافي المسألة الاولى وذكر في بعضها انه لا يقبل اذا الشهادة
 الاولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فاستوى وجودها
 وعدمها وكذا القرية وجميع العقارات ذكرت هذه المسئلة في (مظنه) وقال اختلفت
 الروايات في هذه المسئلة والظاهر انها تقبل لان تحمل الشهادة طالبا يكون على هذا
 الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والعقار في السواد فالظاهر ان الشهود
 لا يعرفون حدود المبيع لكن يرجعون ذكر الحدود فيشاهدون على تلك الحدود
 المدكورة في البيع ولو كانوا لا يعلمون الحدود حقيقة وفيه لو قالوا شهدا ان الدار التي في
 كورة كذا في محلة كذا تلاصق مسجد كذا ملك هذا المدعي ولكننا لا نعلم اسماء الجيران
 فقال المدعي انا آتي بشهود يشهدون على الحدود لا تقبل هذه الشهادة اذ شهود الملك لم
 يشهدوا الا بحد واحد وشهود المالك لم يشهدوا بالملك فلا تقبل بخلاف الشهادة عند معاينة
 الدار اذا المعرفة حصلت بالاشارة بلا ذكر الحد فاقبل أقول ينبغي أن يكون هذا على
 الرواية الاخرى لا على القول الاظهر وفيه مشهورا بملكية محدوده وشهدا آخر ان بالحدود
 تقبل شهادة القرية وكذا الوشود على الاسم والنسب ولا يعرفانه وشهدا آخر ان
 فلا نأصلي ذلك الاسم والنسب تقبل شهادة القرية يقين (فش) ادعي ضيعة وذكروا
 حدودها وشهدا ان الضيعة التي حدودها كذا ملك المدعي لكن لا تدري بأي موضع
 هي تسمع هذه الشهادة ويؤمر المدعي باقامة البينة أن الضيعة التي شهدوا بها في موضع
 كذا فلورهن يقضي بها له (هذه) ادعي دارا فقال له القاضي هل تعرف حدوده قال
 لا ثم اعادوا بين حدوده لا تسمع ولو قال لأصرف اسمي الجيران ثم ذكر في المرة الثانية
 يسمع وجهه وهو الشهادة على اليد في العنار وغيره كتب في آخر فصل دعوى الخراج
 مع ذي اليد

*) الفصل الثامن في دعوى الخراج مع ذى اليد وفي تاريخ الدعوى والشهادة *)

(في) اعلم ان الرجلين اذا ادعيا ميناو برهننا قبل ان يخلوا اما ان يدعياما ملكا مطلقا وادعيا اوشراء وكل قسم ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون المدعى في يد ثالث او في يدهما او في يد احدهما وكل وجه على اربعة اقسام لانه اما ان لا يؤثر خا او ارضا او ارضا تاريخا او ارضا وتاريخ احدهما سبق او ارضا احدهما لا الاخر وجه ذلك ستة وثلاثون فصلا اما لو ادعياما ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم يؤثر خا او ارضا تاريخا او ارضا برهننا بقضى بينهما الاستواء في النجدة وان ادعيا وتاريخ احدهما سبق يقضى للسبق لانه اثبت الملك لنفسه في زمان لا ينازعه فيه غيره فيقضى بالملك له ثم لا يقضى بعده لقبره الا اذا تلقى الملك منه ومن ينازعه لم يتلق الملك منه فلا يقضى له به ولو ارضا احدهما لا الاخر فعند ح ر ح لا صبرة للتاريخ ويقضى بينهما نصفين لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز ان يكون الاخر اقدم منه ويحتمل ان يكون متاخرا عنه بفعل مقادير رعاية الاحتمالين وعند س ر ح لا يؤثر لانه اثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يؤثر خ ثبت للعال يمينان في ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه وعند م ر ح انه يقضى لمن اطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى المؤرخ يقتصر على وقت التاريخ ولذا يرجع الباعثة بعضهم على بعض ويستحق الزوائد المتصلة والمنفصلة فكان المطلق اسبق تاريخا فكان اولى هذا اذا كان المدعى في يد ثالث فان كان في يدهما فكانت الجواب لانه لم يترجح احدهما على الاخر باليد ولم يخط حاله من الاخر باليد وان كان في يد احدهما فارخا سواء اولم يؤثر خا فهو للخارج لان يدينه اكثر ثباتا وان ارضا احدهما سبق فهو لاسبقهما الماروهن م ر ح انه رجع من هذا القول وقال لا تقبل بدنة ذى اليد على الوقت ولا على غيره لان البيتين قامت على مطلق الملك ولم يتعرضا لجهة الملك فاستوى التقدم والتأخر فيقضى للخارج

*) الفصل الثامن في دعوى الخراج مع ذى اليد *)

(قوله وجه ذلك ستة وثلاثون فصلا) أقول قال في البحر بعد قوله ما هنا عن العمادية أقول ان هذا التقسيم ليس بخاصر والصواب ان يقال الخ ثم قال صارت نجسائة واثني عشر فراجع ان شئت (قوله اما لو ادعياما ملكا مطلقا الخ) أقول وفي البحر ان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعثة ارمالك الواقف ذكره في باب دعوى الرجلين (قوله وان كان في يد احدهما فان ارضا سواء الخ) أقول هذه المسئلة المنقولة عن الخلاصة ليست من باب دعوى الملك المطلق وفي الخلاصة اذا ادعى تلى الملك من رجلين والدار في يد احدهما فانه يقضى للخارج سواء ارضا اولم يؤثر خا اولم يرخ احدهما ولم يؤثر الاخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد اسبق اه وعمل هذه الحاشية في دعوى الملك بسبب وسند كره فيه

فليس لها ذلك الا ان تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه والحاصل انه لا بد من الامرين جميعا الوطن ووجود النكاح وهذا كله اذا كان بين المصريين تفاوت اما اذا تفا وبأب حيث يمكن الوالد ان يطاع على ولده ويبيت في بيته فلا بأس به وكذا الجواب في القرينين ولو انتقلت من قرية مصر الى مصر لا بأس به لان فيه نظرا للصغير حيث يتخلق باخلاق اهل مصر وليس فيه ضرر بالاب وفي عكسه ضرر بالصغير حيث يتخلق باخلاق اهل السواد فليس لها ذلك واذا وقعت الفقرة بين الزوجين وبينهما ولد فادعت ان تنتقل بولدها من مصر الى قريتها ان كان يحال يمكن للزوج ان يزور ولده وينظر في امره ويبيت في اهلها قلها ان تنتقل بالولد والا فلا هذا هو القاصل بين المسافة القريبة والبعيدة ويتعلق به هذا الاصل مسائل منها هذه المسئلة ومنها ما ذكر في شهادات الهيئات انا هذا اذا دعى الى الشهادة وهو في الرستاق هل يجب عليه المحضوران كان يحال لو حضر مجلس المحكم يمكنه الرجوع الى اهل في يومه يجب عليه المحضرون والا فلا ومنها ما ذكر في فصل الدعوى وتبهر الباب من ادب القاضي من الهيئات المدعى عليه

اذا كان بعيدا من مصر لا يغديه القاضي وان كان قريبا يغديه والقاصل بين القريب والبعيد

انه اذا كان بحيث لو ابتكر من
منه فهذا قريب وان كان
يحتاج الى أن يبيت في الطريق
فهذا بعيد ومنها المضارب
فينفق من مال نفسه في المصفر
ومن مال المضاربة في السفر
فان خرج الى قرية فان كان
بحيث يمكنه ان يعود الى أهله
في يومه ويتنشى عندهم فان
نفقته لا تصحكون في مال
المضاربة وان كان لا يمكنه ان
يعود الى أهله في اليوم يكون
في مال المضاربة ذكر هذه
المسئلة في شهادات المحيط
وذكر في نهكاح فتاوى
الدينارى فخرنا وسيدنا
واجهاز ساخت ردخال صحت
وهو حيرى نيام دى كردومات
قبل التسليم قال لا يكون
ميراثا و يكون للصغيرة ولو
كانت كبيرة فحتاج الى التسليم
لأنها اذا كانت صغيرة ينوب
بعض الاب عنها (عثنيان
صغيران) قال اب احدهما
لاب الآخر فحضر من الشهود
روجت ابنتى هذه من ابنتك
هذا وقبل الآخر ثم ظهر ان
الجارية كانت فلا ما والغلام
كان جارية كان النكاح جائزا
وهو نظير ما اذا جعل الرجل في
عقد النكاح نفسه محلا للنكاح
ونظيره ايضا ما قال في الخلع اذا
قال الرجل اشتريت نفسي
وقالت المرأة فبعت قال أكثر
أهل العلم لا يقع الخلع والختار
انه يقع في الفصل الاول من نكاح فتاوى القاضي

ولما ان البيعة مع التاريج تتضمن معنى الدفع فان المالك اذا ثبت لشخص في وقت
قبضته غيره بعده لا يكون الا بالتالي منه فصارت بينة ذى اليد كالتاريخ متضمنة
دفع بينة الخارج على معنى أنها لا تلحق الا بعد اثبات التالى من قبله وبينته على الدفع
مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في أيديهما فصار الوقت الاول أولى عندهما
وعنده تكون بينهما فان ادعى أحدهما الا آخر فعند سرح يقضى للآخر لان بينته
أقدم من المطلق كما لو ادعى رجلان شراء من واحد وأدعى أحدهما الا الآخر كان المؤرخ
أولى وعند سرح وم يقضى للخارج ولا عبرة للوقت لان بينة ذى اليد انما تقبل اذا
كانت متضمنة معنى الدفع وهنا وقع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب
التالى من جهته مجوز ان شهدت الخارج لو وقتوا كان أقدم فاذا وقع الشك في تضمنه
معنى الدفع فلا تقبل مع الشك والاحتمال وان ادعى كل واحد منهما الا لآخر من أبيه فلو
كان العين في يد ثالث ولم يؤرخا أو ارخا سواء فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحق وان
ارخا واحد هما أسبق فهو لاسبقهما عند سرح وسرح وكان سرح يقول أولا يقضى
به بينهما نصفين في الاثر والمالك المطلق ثم رجح الى ما قلنا وقال م سرح في رواية أبي
حفص كما قاله أبو حنيفة سرح وقال في رواية أبي سليمان لا عبرة للتاريخ في الاثر فيقضى
بينهما نصفين وان سبق تاريخ أحدهما لآخرهما لا يدعيان المالك لأنفسهما ابتداء بل
لمورثيهما ثم يجزأه الى أنفسهما ولا تاريخ للمالك المورثين فصار كالوحد المورثان وبرهنا
على المالك المطلق حتى لو كان للمالك المورثين تاريخ يقضى لاسبقهما القول ينبغي ان يكون
حكم هذا كحكم دعوى الشراء من اثنين لأن المورثين كبائعين في تالي المالك منهما فن لم
يعتبر التاريج في الشراء من البائعين ينبغي ان لا يعتبر التاريخ في الاثر ايضا فبرد
الاشكال على من خالف فيشكل التخصيص الا بالحاصل على الروايتين والحاصل ان في
اعتبار تاريخ التالى من البائعين اختلاف الروايات على ما سيجي فلهذا كذا الاثر
فلا تفرق بينهما في الحكم فلا اشكال حيث قلنا وان ادعى أحدهما الا آخر يقضى
بينهما نصفين اجزاء لانهما ادعيا تالي المالك من رجلين فلا عبرة للتاريخ وقيل
يقضى للآخر عند سرح ولو كان العين في أيديهما فافسكنا الجواب واذا كان العين
في يد أحدهما ولم يؤرخا أو ارخا سواء يقضى للخارج وان ارخا واحد هما أسبق فهو
لأسبقهما وعند سرح الخارج لانه لا عبرة للتاريخ هنا وان ادعى أحدهما الا الآخر
فهو الخارج اجزاء ما وقيل عند سرح للآخر وان ادعيا الشراء من واحد ولم يؤرخا

(قوله فيشكل التخصيص) أقول اى التخليص (قوله واذا كان العين في يد أحدهما
الخ) أقول او ادخا وتاريخ الخارج أسبق وان ادخا وتاريخ ذى اليد أسبق فهو له والحاصل
انه الخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد كما سيأتى ووضع المسئلة في تالي الاثر من اثنين
(قوله وان ادعيا الشراء من واحد الخ) أقول وسيأتى في آخر هذا الفصل لو اجتمع هبة
مع قبض وصدقة مع قبض فهما كاجتماع شرائين وبه يعلم حكم دعوى الوفاء مع الهبة

في حال صغرها وأقام على ذلك
بينته وأقامت المرأة بينتان
الولى زوجها منه بعد البلوغ
بغير رضاها فالبينتة بينة الرجل
وان لم يكن لها بينة فالقول قول
المرأة وقيل القول قول الزوج
والاول أصح والبيع على هذا
القياس حتى لو باع مال ولده
ووقع الاختلاف بين الابن
وبين المشتري فقال المشتري كان
البيع قبل البلوغ وقال الابن
لا بل كان بعد البلوغ فالقول
قول الابن على أصح القوانين
والبينتة بينة المشتري وجنس
هذه المسائل منذ كور في
متفرقات كتابنا هذا مثل شيخ
الاسلام عطاء بن حزم السعدي
عن قال لا تزوجت ابنتي
فلانة من ابنك فلان بكذا
وقال لا تزوجتها لابني ولم يقل
لابني فلان وله ابنان
هل ينقذ النكاح قال لا
والمحاصل انه لو قال زوجت
ابنتي من ابنك وله بنت واحدة
وقال لا تزوجت لابني وله ابن
واحد صح لعدم الاستنباء ولو
كان له ابنان وسمى الزوج البنت
والابن وأطلق الآخر أو قصر
على قوله قبلت صح أيضا أما
إذا لم يقتصر على قوله قبلت بل
زاد وقال قبلت لابني ولم يسم
الابن في الابتداء لا يصح في
فتاوى القاضى ظهير الدين
رحمه الله

(في مسائل الطلاق)

أو أرخا سواء فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحجّة وإن أرخا وأحدهما سبق
بقضى لاسبقيهما اتفاقا بخلاف ما لو ادعى الشراء من رجلين لا بينهما بينتان الملك
لبائعهما ما ولا تاريخ الملك البائعين فتاريخه للملك لا يعتد به وصار كأنهما حضرا أو برهنا
على الملك بل تاريخه فيكون بينهما أما هنا فقد اتفقا على أن الملك مسكن لهذا
الرجل وإنما اختلاف في التلقا منه وهذا الرجل أثبت التلقا لنفسه في وقت لا ينافيه
فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعده إلا إذا تلاقى منه وهو لا يتلقى منه وإن
أرخ أحدهما لا إلا خوفه وللورخ اتفاقا لأنه أثبت شراءه لنفسه في زمان لا ينافيه فيه
غيره فيقضى له به حتى يتبين تقدم شراء غيره عليه بخلاف ما لو ادعى الشراء من رجلين
ووقت أحدهما لا إلا خوفه يقضى بينهما نصفين لأن كل واحد منهما مائة خصم عن
بائعه في إثبات الملك له وتوقيت أحدهما لا يدل على سبق ملكه للبائع وليس ملك البائع
إلا خوفه سبق فلهذا قضينا بينهما وهذا اتفاقا على أن الملك لبائع واحد فاحتاج كل منهما
إلى إثبات سبب الانتقال إليه لا إلى إثبات الملك للبائع وسبب الملك في حق من وقت
شهوده أسبق فكان هو بالمدعى أحق وإن كان العين في أيديهما فهو بينهما إلا إذا أرخا
وأحدهما أسبق فيخالف يقضى لاسبقيهما وإن كان في يد أحدهما فهو لذي اليد سواء
أرخ أو لم يورخ إلا إذا أرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى به للخارج كذا (في) وفي (ذ)
يقضى في الملك المطلق بينة الخارج لا بينة ذي اليد وهذا لو لم يذكرا تاريخا أو استويا
فيه ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى إذ التاريخ عبرة عند ح في الملك المطلق وهو
قول س ر ح آخر أو قول م أولا وعلى قول س ر ح أولا وهو قول محمد رحمه الله
آخر إلا عبرة للتاريخ في الملك المطلق فيقضى للخارج (فقط) ولو برهن الخارج
وذو اليد على النكاح مطلقا بل تاريخه يقضى بينة ذي اليد فلو قضى للخارج في
النكاح بينة ثم برهن ذو اليد هل يقضى بينته اختلاف فيه المشايخ رحمهم
الله وفي مطلق الملك فيما سوى النكاح لا يقبل بينة ذي اليد على الملك بعد
ما قضى عليه وفاقا هذا الوارخا في الملك المطلق وأحدهما سبق أما الوارخ أحدهما
فقط فلي قول ح ر ح يقضى للخارج والمحكم به للورخ رواية عنه وهذه الرواية

واقعة الفتوى ادعى ذو يد هبة من والده وادعى آخر وفاة منه وارخ الاول لا الثاني والمحكم
العمل بينة ذي اليد المورخ كامل (قوله وإن أرخ أحدهما لا إلا خوفه وللورخ اتفاقا)
أقول أي وهما خارجان والبائع واحد وسيأتي في الورقة التي تلي هذه ولو أرخ أحدهما
فدو اليد أولى إذ وقت الساكت يحتمل فلا يقضى قبضه بالشك ولو كان المبيع في يد
بائعه ولا أحد المدعين تاريخ فالورخ أولى إذا لم يراحم في وقته فراجع ما ذهب إليه
فما هنا ولكن قوله فيما يأتي وإن كان العين في أيديهما وقوله بعده وإن كان في يد
أحدهما شاهدان وضع ما هنا فيما إذا كان المبيع في يد ثالث ويستعرض
المصنف لهما ما قلناه والمفروض في السك أن البائع واحد فتمام

من نسا نكحهم ان ارتبتم فعدتهن
ثلاثة اشهر الى ان قال واللاي
لم يحضن والاقامة في حق الحيض
خاصة حتى يقدرا الاستبراء
في حقها بالشهر وهو بالحيض
لا بالطهر ثم ان كان الطلاق
في أول الشهر يعتبر الشهور
بالأهلة وان كان في وسطه فبالأ
يام في حق التفرق وفي حق
العدة كذلك عند أي حنيقة
وجه الله وهذه حمايكمل
الأول بالخير والمتوسعان
بالأهلة وهي مسئلة الاجارات
ويقع طلاق كل زوج اذا كان
بالعاقا فلا يقع طلاق الصبي
والجنون والناثم اقوله عليه
الصلاة والسلام كل طلاق جائز
الا طلاق الصبي والجنون هذه
الجملة في الهداية وفي النخبة
طلاق الصبي غير واقع وكذلك
طلاق المعتوه والجنون وقيل
في المحل الفاصل بين المعتوه
والجنون والعاقل ان العاقل
من يستقيم كلامه وأفعاله
وغیره نادر والجنون ضده
والمعتوه من يختلط كلامه
وأفعاله فيكون هذا غالبا وذاك
غالبا فكذا ناسوا وفي المحل
الفاصل بين الجنون والمعتوه
والعاقل أقوال تنظر في طلاق
الذخيرة وكذلك طلاق النائم
غير واقع واذا طلق النائم امرأته
في حالة النوم فخير بذلك
بعد الانبياء فقال اجرت ذلك
الطلاق لا يقع مع شيء ولو قال أدفع

اشارة الى ان التار يخ في الملك المطلق حالة الانفراد معتبر عنده ولكن الصحيح وهو
المشهور من مذهبه انه غير معتبر (هد) في مطلق الملك لو اخرج احدهما فقط يقضى
لخارج عند ح وم وعند س ر ح وهو رواية عن ح ر ح يحكم للتاريخ سواء
اخرج الخارج او ذواليد فالحاصل ان الخارج مع ذى اليد لو ادهيا مالا كامطلقا فخرج
اولى في كل الصور والاذا برهن ذواليد على النتائج او سبق تاريخ ذى اليد وفيه وكذلك
كل سبب للملك لا يتكرر لانه في معنى النتائج كلبد وطلب لبن ولو كان يتكرر فمضى به
للخارج وهو كبناء وقرس اقول على هذا ينبغي ان يقضى للخارج في دعوى الشراء لانه
بما يتكرر ولو قال في دعوى الخراج عني منذ شهر فقال المدعى عليه اني أبرهن انه
ملكى وفي يدي منذ سنة او نحوه يحكم للمدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لان ما ذكره
المدعى من التاريخ تاريخ خفية الخمار من يده لا تاريخ ملكه ودعواه في الملك المطلق حال
عن التاريخ فتاريخ ذى اليد وحده لا يعتبر عند ح ر ح في الملك المطلق كذا (ذ) وفي
(جنم) برهن الخمار ان له منذ سنتين وبرهن ذواليد انه يده منذ ثلاث سنين فهو
للخارج لان ذاليد لم يبرهن على الملك وعن ح ر ح انه لذى اليد هذا في دعوى الخمار
مع ذى اليد ملكا مطلقا ولو ادهيا النتائج يحكم بينة ذى اليد وكذا لو ادهيا ذواليد نتائج
والخمار ح ملكا مطلقا وهذا الوجه لم يؤرخا فلو أرخا حكم لذى اليد أيضا الا اذا خالف سنة
لوقت ذى اليد ووافق لوقت الخمار فحينئذ يحكم للخارج ولو خالف سنة للوقتين لغت
البينتان هتدعاة المشايخ وبرك في يد ذى اليد على ما كان (شمن) كذا في رواية وهو
بينهما نصفان في رواية (هد) لو أشكل سنة فهو بينهما (مت) لو أشكل سنة انما يقضى
بينهما لو كان في يد ثالث أمالو كان في يد احدهما يقضى به لذى اليد (شهد) التاريخ
في النتائج لغو على كل حال أرخا وهما سواء أو أحدهما أسبق أو أرخا أحدهما فقط
اذا الغرض من اثبات التاريخ اثبات زيادة الاستحقاق على خصمه لتسريح بينته واثبات
زيادة الاستحقاق لا يتصور في النتائج لانه دعوى أولية الملك أقول فان قيل هذا ينافي
ما ر في الخمار ج و ذى اليد حيث قال اذا خالف سنة لوقت ذى اليد ووافق لوقت
الخمار ج يحكم للخارج فاعتبر التاريخ ولا يحكم به لذى اليد وينافي أيضا مسألة
الخمار جين لانهما اذا وقتا النتائج يحكم لمن وافق سنة تاريخه فاعتبر التاريخ ولا
يحكم بينهما كما لو لم يؤرخا يقال لا منافاة لانه حكم كذلك لظهور كذب بينة أحدهما
بعد الموافقة لا لاعتبار تاريخه فكأنه يبرهن على النتائج إلا أحدهما ولو لكانه
لا يخفى من الموازنة فانه اعتبار في الجملة والامساك بظهر كذب الآخر لكن الغرض معلوم
فلا أشكال (شهد) برهن الخمار جان على النتائج فلو لم يؤرخا أو أرخا سواء أو أرخ
أحدهما لا الآخر فهو بينهما لفق المخرج ولو أرخا أو أحدهما أسبق فلو وافق سنة لا أحدهما

(قوله قد اخرج ذى اليد وحده لا يعتبر الخ) أقول انظر في السادس عشر مجد كلاما في
المسئلة أوسع من هذا

فهو له لظهور كذب الآخر ولو خالفهما واشكل فهو بينهما لان لم يثبت الوقت فكلام ما لم يثبت خلو قيل فيها خالفهما ابطلت البيئتان اظهر كذبهما فلا يرضى لهما (بس) برهن على ذي اليد انه له منذ عشر سنين فنظر المحاكم في سنة فاذا هو ثلاث سنين لا تسمع دعواه لان سنة كذب شهوده هذا اذ لم يدع الخارج على ذي اليد فعلا أما لو ادعى عليه فعلا بان ادعى ذواليد نتاجا وادعى الخارج جعانه له فقصه منه ذواليد أو أجره أو أماره أو أودعه أي من ذي اليد فبرهننا فهو الخارج (شي) بمائل النتائج ما هو في معنى النتائج كغزل طالت هولي غزله وقصته مني وقالت صاحبة اليد هولي غزله فبرهننا حكم بيننا الخارجة لما من دعوى الفعل كذا (شي) والمحصل ان بينة ذي اليد على النتائج انما ترجع على بينة الخارج على مطلق الملك أو على النتائج اذ لم يدع الخارج عليه فعلا كرهن وقصب ونحوه أما لو ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبينته أولى كذا (ذ) وفي (بس) دابة يسده خبره من آخراته له أجروا من ذي اليد أو أمارها أو رهنها منه وبرهن ذواليد انها له تجت عنه يقضى بها لذى اليد لانه يدعى ملك النتائج والا تريد هي نحو إعادة أو إعادة النتائج اسبق من نحو رهن أو إعادة وهذا بخلاف ما في (ذ) وفيها برهن الخارج على نتائج حكم له بها ثم برهن ذواليد على نتائج يحكمكم له بخلاف ما لو برهن الخارج على الملك المطلق وحكم له ثم برهن ذواليد على الملك المطلق لا تقبل (خل) يسد بكر شاة برهن زبدها له ولدت في ملكه وحكم له بها ثم برهن هرواتها ولدت في ملكه يؤمر زبدها إعادة البينة اذ الأولى قامت على خبر عمره فلم تكن حجة على هروها فلما أعادها فهو أولى لانه ذواليد وان لم يدع هي لعمره والمدعى فاذا قضى له ثم برهن زبدها على النتائج حكم له بها فبرهن على شيء لو برهن عليه في الابتداء كان احق به فكذا في الانتهاء اقول فعلى هذا لو برهن بكره على النتائج بعد الحكم لعمره يغني أن يحكم لبكره لما رلاه ذواليد الاول فلو برهن بكره على النتائج بعد الحكم الثاني لزبد يغني أن يحكم لبكره أيضا لان زبدها خارج بالنسبة الى بكر وان هك كان زبدها يد بالنسبة الى هرو وسيجي تأييده في (فش) والله اعلم (ذ) لو أعاد المقضى له بالنتائج بينته حكمه وان لم يدع حتى قضى للمدعى ثم أعاد قبل يقبل وبينته قض الحكم ويسل لا

(فوله برهن الخارج على نتائج حكم له بها ثم برهن ذواليد على النتائج حكم له به) اقول يستدل به هذا على جواب واحدة الفتوى ادعى ناظر وقف على ناظر وقف آخران الارض التي يسدك وحددها بجهة الوقف الذي انما متكامل عليه لا للوقف الذي يسدك فقام ذواليد البينة انما للوقف الذي هو متكامل عليه وعجز المدعى عن البينة فحكم لوقف ذي اليد ثم برهن الخارج على ذي اليد انه يقبل ويحكم به بالوقف ووجه الاخذ ان بينة الخارج على النتائج وان كانت مثبتة له الملك ولم اعتبار حكمها تبطل فكيف لا تبطل بينة ذي اليد فيما لم يثبت بالملك المطلق وان حكم بها القاضي لان يده كافية مع عدمها أي البينة فوجودها غير لازم ولا حاجة فيها للحكم مع كونه قضاء ترك بظاها اليد تامل

ذلك الطلاق لا يقع ولو قال أو قعت ذلك يقع وكذلك لو ان رجلا طلق امرأة الصبي فقال الصبي بعد بلوغه أو قعت الطلاق الذي أو قعت فلا يقع ولو قال اجرت ذلك لا يقع هكذا في الفصل الثاني من طلاق الذخيرة وفي الفصل الاول من فتاوى القاضي الامام الاجل نضر الدين وفي او خرباب التعليق من طلاق فتاوى القاضي الامام نضر الدين صي قال ان شريعتك كل امرأة تزوجها فهي طالق فشرى وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البائع أرى حراما ست برهن قالوا هذا اقرار منه بالحرمة فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح لانه ما اقر بالحرمة ابتداء وانما اقر بالسبب الذي تصادقا عليه وذلك السبب باطل ومما يتصل بهذه المسألة ما ذكر في الذخيرة اذا جرى بين الرجل والمرأة خلع غير صحيح فبأنه رجل باذن جدائي كرهت فقال نعم فهذا اقرار منه بالحرمة واقراره بجهته عليه وفي فتاوى القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى مثل نعيم الدين عن خلع امرأته ثم تزوجها بعد ذلك ثم قال تو برهن حرامى بدان خلع هل تحرم عليه قال نعم لانه انجبرنا الا ان عليه حرام

بذلك الخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المسمى في هذا النكاح بالغ ما بالغ لانه لا يصدق في حقها وذك

في العدة اذا قال الزوج باذن خلع
الطلاق باقراره وهذا اذا لم
يسبق خلع أصلا فلا يسبق خلع
فاسد فقال ذلك بناء على أن
الخلع صحيح قال ظهير الدين
المرصفي في رحمه الله تعالى
لا يقع وقال نجيم الدين النسفي
يقع ولو أضاف إلى ذلك الخلع
بدان خلع لا يصح عند
الكل ورويت في فوائد صدر
الاسلام طاهر بن محمود وجه
أنه ذن لفظي كفت شوي كفت
ابن كفر است وحرمت ميان
ثابت شديان لفظ ثم تبين
أن ذلك اللفظ ليس بكفر حكي
من نجيم الدين النسفي رحمه الله
أنها لا تحرم وفي طلاق
فتاوى القاضي الامام فخر
الدين امرأة قالت لزوجه من
وكيل موهنت فقال هنتي فقال
طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج
بالفارسية تو بر من حرام كشتي
باراجه دابا بود فخر قائم أراد
الزوج أن يراجعها قالوا يستل
من نيتة أن قال نيت به
التوكيد بالطلاق ولم ينو
العددين بواحدة وهذا
الجواب إنما يصح على قول
أبي يوسف ومحمد رحمه الله
أما على قول أبي حنيفة رحمه
الله قالوا لا يقع شيء بناء على أن
الوكيل إذا خالف أمر الموكل
لا يصح عمل الوكيل وعليه
الفتوى كذا ذكر هذه المسئلة
في فصل الطلاق الذي يكون
من الوكيل والمرأة في طلاق الذميرة إذا جعل الرجل امرأة يبيده

(خ) المقتضى عليه بتناج أو ملك مطلق لو برهن على التناج أو على التلق من المدعي تقبل
(ج) المستحق عليه لا يستحق على المستحق إلا إذا ادعى الاستحقاق من جهة أو التناج
(هـ) ادعى ذواليد نتاجا أيضا ولم يبرهن حتى يحكم به المدعي بالتناج ثم يبرهن
المدعي عليه على التناج لا يستحق الحكم الأول (بس) برهن أن قاضي بلدة كذا
قضى له بشهادة شهود شهدوا أنه له وبرهن ذواليد أنه له ولد في ملكه يقضى به
أصاحب القضاء (خ) برهن الخارج أن هذه أمته ولدت هذا القن في ملكي وبرهن
ذواليد على مثله يحكم به المدعي لأنهما ادعيا في الامتلاك طلقا فيقضى به المدعي
ثم يثبت القن تبعا (فش) ادعى أنه ملكه فقال ذواليد أو دعني به فلان ولم يبرهن
على الأيداع حتى قضى له ادعى ثم جاء المودع وبرهن على التناج ومدعي الملك المطلق
برهن على التناج أيضا يحكم للمدعي لا للمودع إذا المدعي ذواليد وبرهن على التناج فهو
له ويده في الحال ثابتة بالحكم والمودع لم يبرهن على أنه كان المودع ليثبت يد السابق
ليصير المودع ذا اليد بواسطة يده مودعه فلذا يقضى له حتى لو برهن المودع أني أودعته
يقضى بالتناج للمودع فظهر أن الحكم الأول للمدعي بطلاق الملك كان حكما على ضير
نصم ولم يكن نافذا وهذه المسئلة تدل على أن دعوى التناج بعد دعوى مطلق الملك
نصح (خل) برهن كل من الخارج وذو اليد على تناج في ملك بأمة حكم لذو اليد
إذا كل منهما خصم من بآته فكان بآته محضرا وأدعيها ملكا بتناج فإنه يحكم
لذو اليد كذا (ذ) برهن أنه له ولد في ملكه وبرهن ذواليد أنه له ولد في ملك
بآته حكم به لذو اليد لأنه خصم من تلقى الملك منه ويده يد المتلقي منه فكانت محضرا
وبرهن على التناج والمدعي في يده يحكم له به كذا هذا الوادعي الملك بتناج فلو
ادعى الخارج وذواليد بسبب نحو شراء وارث وشبهه فلا يخلوأما أن يدعي تلقى الملك من
جهة واحدة من جهة اثنين فلو ادعيا من جهة واحدة وبرهنهما حكم به بهذا السبب الذي

(قوله ادعى ذواليد نتاجا أيضا الخ) أقول قال الشيخ زين في معر في شرح قوله ولو برهن
الخارج على ملك مورخ وتاد يخذي اليد سبق أو برهن على التناج الخ أطلق في قوله
ولو برهننا فعمل ما إذا برهن الخارج فقط على التناج وقضى له ثم يبرهن ذواليد فإنه يقضى
له ويصل القضاء للأول كما في خزائن الأكل ثم نقل (ما) عن العدة المرموز فيها (عد)
وأقول الظاهر أن ما في الخزانة هو الرابع كما يشهد له الاقتصار عليه في العمادية
والبرازية وغيرهما فإزداد في المسئلة أن شئت والله تعالى أعلم (قوله فكان
بآته محضرا الخ) أقول دل هذا على أن بائع البائع كذلك وكذلك وأحب البائع
و بائع بائع البائع وان كرو فذا ثبت بذلك في واقعة الفتوى ادعى خارجا كذا على
ذو يد أنه ملكه فادعى ذواليد أنه كذا يشترى من فلان وفلان اتهم من فلان وهو
ابن فرسه ولد في ملكه تامل (قوله فلو ادعى الخارج وذواليد بسبب إلى قوله بهذا
السبب) أقول أي يحكم لذو اليد بسبب هذا السبب

أهل التملك وانما الاشكال
في المحنون والصبي الذين لا
يعقلان لانهما ليسا من أهل
التملك فينبغي ان لا يصح
جعل الامر بينهما لان
جعل الامر باليد عليك الا ترى
انه لا يصح سائر التملكات
منه ما فكذا هذا النوع من
الملك والوجه في ذلك ان
التقويض الى الصبي والمحنون
ان كان لا يصح باعتبار التملك
يصح باعتبار التعليق لان
في التقويض تعليقا معني
مكانه قال لامرأته ان قال
لك هذا الصبي او هذا المحنون
انت طالق طالق طالق ولو
صرح بذلك ثم قال ذلك الصبي او
ذلك المحنون لما انت طالق اليس
انها تطلق كذا هنا ويقتصر على
المجلس لانه تعليق في ضمن
الملك يقتضي جوابا في المجلس
الا ترى انه لو قال لها ان قال لك
هذا المحنون في هذا المجلس انت
طالق طالق طالق فانه يصح
ويقتصر على المجلس كذا هنا
قال رحمه الله تعالى ومن هذا
التعليل اسخرجنا جواب مسألة
صارت واقعة الفتوى وصورتها
اذا قال لامرأته وهي صغيرة
اكرهك بفسادك ونوى الطلاق
فطلقت صح ووقع الطلاق لان
تقدير كلامه كانه قال ان طلقت
نفسك فانت طالق ولو صرح
بذلك وطلعت نفسها اليس
انها تطلق كذا هنا وفي فتاوى

اليد لو لم يورخا او ادرخا سوا فلوارخا وتاريخ أحدهما سبق فهو أولى ولو ادرخا أحدهما
فدو اليد أولى اذ وقت السالك محتمل فلا يتقضى قبضه بشك ولو كان المبيع في يد
بائعه ولا أحد المدعيين تاريخ فالنوخ أولى اذ لا مزاحم في وقته استقضى من برهن انه شراء
من زيد وادعى ذواليد شراء من زيد بذلك ولم يبرهن حتى قضى به لادعى ثم المقضى
عليه برهن على الشراء من زيد هل يقبل ينبغي ان تقبل لانه لو برهن عليه في الابتداء
قبل بيته فكذا في الانتهاء وصار كما لو ادعى الشئاق وقدر اقول ينبغي ان يكون
فيه خلاف على ما في (ذ) وينبغي ان لا تقبل بينه على ما في (عده خ) قال
(ثي) وهما الدين في فصوليهما ذكر في الهداية اوانتصبا الملك بسبب شئواشراء من
واحد وارخ احدهما الا لاخر يقضى لاوردخ اذا اتفقا ان الملك لا يتلقى الا من جهته فاذا
انبت احدهما تاريخا يحكم به حتى يتبين انه تقدمه شراء غيره ولم يذكر فيه ان المبيع في
يدهما او في يد احدهما او في يد غيره هما وهذا خلاف ما ذكر في (ذ) انه لو ادرخ
احدهما الا لاخر قنوا اليد أولى اقول ذكر في الهداية قبيل ما نقله بورقة بالتقريب
ما يوافق ما ذكر في (ذ) ويخالف ما جلا عليه كلام الهداية والمراد بما نقله فقير
ما جلا عليه يعرف بالتأمل في الهداية وشروحه حيث قال ولو لم يذكر تاريخا ومع
احدهما قبض فهو أولى الى قوله وكذا لو ذكر الاخر وقتا فالمحصل ان ما نقله محمول
على تفصيل مرتبه بورقة ولكنه يفهم الاطلاق من ظاهره ويمكن ان يراد به
الاطلاق تعرضا للرواية الاخرى والله اعلم (س) اجعوا ان الخراج وذا اليد
لوانتبا الشراء من واحد وارخ احدهما الا لاخر فذو التاريخ أولى (ف) ف
ذو اليد أولى (قت) ذو اليد أولى اذ تاريخ الخراج في حقه مخبره والقبض في حق
ذو اليد معان وهو دليل على سبق عقده والمعاينة أقوى من الخبر الا اذا رخصا وتاريخ
الخراج اسبق بحكم الخارج (ت) برهنا على الشراء من واحد والمبيع في يد البائع
وارخ احدهما الا لاخر فذو التاريخ أولى ولو ادرخ احدهما الا لاخر لكان شهدا
على معاينة القبض فالتشهود له بمعاينة القبض أولى ولو شهدا باقرار البائع بالقبض فذو
التاريخ أولى هذا اذا كان المبيع في يد البائع فلو كان في يد احدهما وارخ الخارج فذو
اليد أولى ان له يد معان ولا تخبر وليس الخبر كالبيان ولو كان المبيع في يد بائعه
فبرهن احدهما على الشراء وانه قبضه منذ شهر وبرهن الاخر على الشراء وانه قبضه
منذ عشرة ايام فذو الوقت الاول أولى ولو كان المبيع في يد من برهن على قبضه منذ
عشرة ايام باخذه الاخر منه اذ بيته انبت سبق يد من برهن من ليس بيده انه قبضه
منذ شهر وبرهن ذو اليد على قبضه بلا توقيت او برهن على الشراء ولم يذكر شهوده
القبض فالمبيع له اذ بيده في الحال يدل على سبق قبضه وقد ثبت له التاريخ ضمنا ولا يدري
انه قبل قبض الخارج او بعده فانت اليك ان وترجع ذو اليد بيده القائمة في الحال ولو كان
المبيع في يد بائعه ولم يوقعا للشراء او برهن احدهما على قبضه منذ شهر والاخر على قبضه
ولم يوقت فذو الوقت أولى اذ القبض امر حادث فيحكم بحلوته من وقت القضاء به الا ان

الامام غير الدين المغيرة المسئلة اذا كانت تحت زوج واراد ابوها من الاسلام لم تبين من

ماتت في دار الاسلام مسلمة أو
مرتدة لم تبين الصغيرة من زوجها
نصرانية صغيرة تحت مسلم
فجس أبوها وأميها نصرانية
قد ماتت أو هي حية لم تبين
الصغيرة من زوجها ولو فجس
الابوان بآنت من زوجها وان
لم يقا بها دار الحرب مسلم
تزوج نصرانية صغيرة لها
ابوان نصرانيان فبآنت
الصغيرة وهي لا تعقل
النصرانية ولا دينان الا ديان
ولا نصف بآنت من زوجها
وكذا الصغيرة المسلمة بالاسلام
الابوين اذا بلغت وهي لا تعرف
الاسلام ولا نصف تبين من
زوجها كأنها اردت ولهذا
اختار الاقبياء والصلحاء
استبصار المرأة وهو حسن
لكن ينبغي ان يكون
الاستبصار على وجه
الاستفهام بتفسير الوصف
عليها وقد ذكرنا هذه المسائل
في مسائل النكاح والصبي
الذي يعقل يصح ارتداده
ويوجب الفرقة في قول أبي
حنيفة ومحمد وجمهورهم والله وكذا
ارتداد الصبية التي تعقل اذا
بانح الصبي طائلا وهو لا يصف
الاسلام يكون مرتدا لانه
لا يقتل كما لمكره على الاسلام
اذا سلم ثم ارتد تصح رده ولا
يقتل صبي نصراني في زوجه
أبوه نصرانية فاسلمت المرأة
لا يفرق القاضي بينهما حتى يعقل

يظهر قدم الاثر في كل هذه الفصول لو فرضنا ان وقت احدهما سبق فلا سبق اولى
اذا لا اثر صار مشتركا بالاشراء صاحب قبلة فلم يجز شرأوه ولا قبضه (قش) الخارج
وذو اليد لودعيها اذ ثامن واحد وذو اليد اولى كافي الشراء هذا اذا ادعى الخارج
وذو اليد تلقى الملك من جهة واحد فلو ادعيها من جهة اثنين يحكم بالخارج الا اذا سبق
تاريخ ذي اليد بخلاف مالو ادعيها من واحد فانه يقضى ثمة لذى اليد الا اذا سبق تاريخ
الخارج وقال عباد الدين في فصوله والفرق في الهداية ولو كان تاريخ احدهما سبق
فهو اولى كماله وحضر البائعين وبرهنا وارخا واحدهما سبق تاريخها والمبيع في يد
احدهما يحكم للاسبق كذا هنا اذ كل من المشتريين خصم عن ياتمه أقول ذكر
مسئلة الاثنين في الهداية حيث قال وان أقام كل واحد منهما يدنة على الشراء من آخر الخ
ولم يصرح ثمة في صورة الاثنين بمسئلة الخارج بجوذي اليد صرحا والفرق المذكور ثمة
غير الفرق المطلوب هنا بل ما يفهم من اختلافه مخالفا لما ذكره هنا فان صاحب
الهداية أشار ثمة الى أنه لا عبرة بسبق التاريخ في صورة الاثنين بخلاف ما هنا (كف)
ولو برهنا على الشراء من اثنين وتاريخ احدهما سبق اختلفت روايات الكتب هنا
ذكر في الهداية يشي الى أنه لا عبرة بسبق التاريخ في (بس) ما يدل على ان الاسبق
أولى ذل لو ادعيها الشراء كل منهما من رجل أو من واحد وارخا واحدهما سبق تاريخها
فالاسبق اولى أقول فلا وجه لاجل الفرق على الهداية فالفرق ما ذكر في (قش)
وهو انهما لو ادعيها تلقى الملك من اثنين فكل منهما يحتاج الى اثبات الملك للبائعه
وكان البائعين حضر او الدار في يد احدهما وادعيها ملكا مطلقا وبرهنا يحكم بالخارج
فكذا هنا وأما لو ادعيها تلقى الملك من واحد فكل منهما لا يحتاج الى اثبات ملك
بائعه لثبوت ملكه بتصادمهما وانما يحتاج كل منهما الى اثبات الاتة قال الى نفسه
بسبب الشراء وذو اليد ببينته اثبت كذا الشراء من والحكم بالا كذا اولى اذا عذر
الجميع وأقول لو ادعيها من اثنين وارخ احدهما الا اثر ينبغي ان يحكم للورخ عند

(قوله ولو برهنا على الشراء من اثنين وتاريخ احدهما سبق اختلفت روايات الخ)
أقول والعملة تجمع المسائلين أي مسئلة الخارجين ومسئلة الخارج وذو اليد
والحاصل ان صاحب الهداية اشار الى عدم اعتبار التاريخ في الثانية وصرح
بعدم اعتبار التاريخ في الاولى بقوله وكان البائعين حضر او ادعيها ملكا مطلقا وبرهنا
يحكم بالخارج يجرى على صورة الخارج وذو اليد فتنبه وكن على بصيرة فتم خلطت
مسائل الباب على كثير والله تعالى الموفق للصواب وفي التا تاريخانية في نوع آخر من
هذا الفصل في دعوى الخارج مع ذي اليد الملك بالسبب من جهة غيرهما وان ادعيها تلقى
الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج بخلاف ما اذا ادعيها تلقى من واحد ولم يورخا او
ارخا على السوي اراخ احدهما دون الاثر حيث يقضى لذى اليد وهذا يوافق
ما اشار اليه في الهداية تأمل

النكاح هذه الجملة في طلاق

فساوى قاضى خان قبيل
فصل اللعان وذ كروجه الله
في فصل الخلع من طلاق فتاويه
واذا خلع الرجل ابنته من
زوجها وهي صغيرة فان ضمن
الاب تم الخلع بقبوله ويكون
صدقاها على الزوج ثم يرجع
الزوج على الاب وان لم يضمن
الاب لا يجب المال لأهلى
الاب ولاهلى الصغيرة كمالو
كانت كبيرة وهل يقع الطلاق
ان قبالت الصغيرة يقع كمالو كان
الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب
عقد الخلع اختلف المشايخ
في وقوع الطلاق لاختلاف
الرواية والصحيح انه يقع لان
لسان الاب كلسانها وان كان
الخلع بين الزوج وام الصغيرة
ان اضافت الام ابدل الى
مال نفسها وضعت يتم الخلع
كالو كان الخلع مع الأجنبية
وان لم تصف ولم تضمن هل يقع
الطلاق كما يقع في خلع الاب
لارواية فيه والصحيح انه
لا يقع وان كان العاقد أجنبيا
ولم يضمن ابدل هل يتوقف
الخلع قال بعضهم ان كانت
الصغيرة تعقل العقد وتبر
يتوقف الخلع على قبولها
وقال بعضهم لا يتوقف ولو
اختلفت الصغيرة التي تعقل
وتبر من زوجها هل صدقها
يقع طلاق بائن ولا يسقط
الصداق ولو وصفت

س د ح والخارج عندهما كما اختلفوا في الملك المطلق اذا لامر في دعوى التلق
من الاثنين يؤول الى حكم دعوى الملك المطلق كما يعرف من الفرق واقول يتراعى الى ان
الاصوب هو ان لا يعتبر سبق التارخ في صورة التلق من اثنين اذا تارخ بغير ابتداء ملك
البايعين فتاوى المشتري للملك لا يعتد به مع تعدد البائع فصار كأنهم ساءوا وبرهنا
على مطلق الملك بالتارخ فعلى هذا لا يلزم ان يحكم للزوج على قول ابى يوسف ايضا
فلا يراد الاعتراض السابق (بد) لو ادعى الشراء من اثنين وادعى ملك البائعين يعتبر
بالاجماع ولو ادعى الخارج وذواليدان من اثنين فالخارج اولى كما في الشراء كذا
(فحش) وفي (بد) ادعى ذواليدان من ابىه وادعى الخارج مثله وبرهنا يصححكم
للخارج عند الكل ولو ادعى الخارج واحد منهما سبق حكم للاسبق عند ح وس
وعند محمد رحمه الله حكم للخارج ولو ادعى اياه فهو للخارج (ذ) الخارج وذواليد
لو ادعى الشراء من اثنين وادعى في تارخ واحد منهما جهالة بان برهن انه شراء من زيد
منذ سنة وبرهن ذواليدانه شراء من بكر منذ سنة واكثر ولا يحفظون الفضل حكم
للخارج وكذا لو برهن ذواليدانه شراء من بكر منذ سنة او سنتين شكاوا في الزيادة
حكم للخارج وهذا اذا ادعى الملك بسبب فلو ادعى احدهما الملك بسبب والاخره مطلقا
بان ادعى الخارج ملكا مطلقا مؤرخا بسنة وادعى ذواليدانه ملكا بسبب الشراء من بكر
منذ سنتين وهو ملكه يحكم للخارج لان ذواليدانه خصم عن بائنه في اثبات الملك له لكنه
الجار الى نفسه فكان بائنه حضر وبرهن على مطلق الملك لنفسه والمبيع بيده اذ يد
المشتري يد بائنه في التقدير ولو كان كذلك يقضى للخارج كذا هنا وهكذا لو برهن
الخارج على الملك بسبب مؤرخا بسنتين وبرهن ذواليدانه ملكه مطلقا مؤرخا بثلاث
سنتين فهو للخارج ايضا اذا اختلفت من خصم عن بائنه على ما عرفنا كانه حضر وبرهن على
مطلق الملك وبرهن ذواليدانه على مطلق الملك فهو للخارج كذا هنا اقول على ما عرفنا (كف
فحش) من ان الاسبق اولى في التلق من اثنين ينبغي ان يكون الاسبق اولى ههنا ايضا
فينبغي ان يكون قيمه روايتان والله اعلم ثم لو برهن المدعى والمدعى عليه على ما ادعى من
هذه الوجوه وادعى الا ان احدهما ذكر تارخا معلوما وذكر الاخر تارخا اقدم لكن لم
يبين التارخ ببيان برهن انه شراء من بكر منذ شهر وبرهن الاخر انه شراء من بكر ذلك
قبل شرائه هل يثبت السبق بهذا القدر ذكر في (فحش) انه يشبهه السابق فانه قال
لو ادعى الشراء من واحد وبرهن الخارج ان شرائه اسبق ولم يؤرخ ذواليدانه فها من
الخارج يكفي للسبق اقول على هذا ما عرفنا (ذ) من انه لو برهن انه شراء من زيد منذ سنة
وبرهن ذواليدانه شراء من بكر منذ سنة واكثر ينبغي ان يثبت به السابق ويحكم للمدعى
اليد على رواية اعتبار السابق في صورة التلق من اثنين (فحش) في دعوى النكاح

(قوله في صورة التلق من اثنين) اقول يعني سواء كانا خارجين او احدهما خارجا
والاخر دايدا

الصغيرة وكذا بالخلع وفعل الو كبل فيه روايتان رواية بصح التوكيد ويتم الخلع

يقبول الوكيل كما يتم الخلع
الطلاق كما لو كان الخلع من
الاجنبي قال وذكرا الخصاص
في الخيل ان الاب اذا خاع
ابنته الصغيرة على صداقتها
ان علم الاب ان الخلع غير لها
بان كانت لا تحسن العشرة مع
الزوج نفالها على صداقتها
على قول مالك رحمه الله سقط
الصداق عن الزوج فان قضى
القاضي بذلك نعت قضاؤه
لانه قضى في موضع الاجتهاد
وان خالع الاب على ابنته
الصغيرة لا يصح لانه تعليق
للطلاق بالقبول فلا يصح كما
لا يصح من الصغير ولا يتوقف
خلع الصغير على اجازة الاب
هذه الجملة في فتاوى
القاضي الامام فخر الدين
ودأيت في كشف الغوامض
للنقبة في جعفران الاب اذا
خالع ابنته الصغيرة على قول
محمد بن سبط الطلاق وانع
يقبول الاب وان لم يضمن
الخلع ولا يجب الخلع عليها ولا
صلى ابيها وذكرا عنه قول
آمران الخلع واقع بقبول الاب
والخلع عليه واجب وان لم
يضمن وفي باب الخلع من الميسرة
ولو طلق الصبية بمال يكون
وجعيا وفي الامة يكون باثنا
لان الطلاق على مال في حق
الامة صحيح ولا كنه مؤجل وفي
حق الصبية غير مال وذكرا نجيم
الدين في المشاوع الصبية اذا
اجتاحت من زوجها الكبير فان

قال أحدهما نكاح من يشترطه است بهمين قدوسنده باشد جون تاريخ معين ذکر
نکندرا کر بر همین لفظ گواه گذارند بحکم لها (فظا) أن الخلع ج و ذاليد
ادعيا الشراء من واحد ولم يؤثر فقال أحدهما يبيع من يشترط يبيع توبوده است
و برهن على هذا فهو أولى من الآخر (ند) لا يثبت السبق بهذا القدر ولا في البيع
ولا في النكاح ما لم يقولوا ان مقدمه كان في رجب سنة كذا وعقد الا نكران في شعبان
تلك السنة ثم قال مشايخنا المتقدمون كانوا يقولون السبق يثبت بهذا القدر ولا بيان
واسكننا وجدنا في بعض الشروط انه لا بد من بيان التاريخ ونحن على ذلك أقول الا صوب
مندي أن يثبت السبق بهذا القدر اذا الغرض ان يظهر الامر للقاضي وهذا القدر يكفي
فيه (م) ادعى حينئذ انه له شراء من زيد بتاريخ كذا فبرهن ذواليد ان زيد اذ لك اقبل
شرائك ان هذا العين ملك أخيه وصدقه أخوه وأنا شريته من الاخ ولم يبين تاريخ الا قرار
يجوز ويكفيه قبل شرائك (ذ) عين سيد ثالث فادعاه رجلان فبرهن كل منهما انه ورثه
من أبيه فلزم يؤرخا أو ادعيا سواء فهو بينهما نصفان ولو كان تاريخ أحدهما اقدم فهو
لا قدمهما على قول حرج آخر وهو قول أبي يوسف رحمه الله آخر هو بينهما على قول
مرج آخر وهو قول سرج أولا أقول الا صوب مندي أن لا يعتبر التاريخ في دعوى
التلقي من اثنين ما لم يؤثر خ مائة من انتقل المالك من جهة لانه المتلقي من جهتهما
كانهما حاضر او ادعيا بالتاريخ الخ (شهي) لو ادعيا المالك وورثهما يعتبر سبق التاريخ
وفاقا (ذ) هذا لو ادعيا ولو ادعيا أحدهما لا الا ترقيل هو للورخ عند أبي حنيفة وس
وقيل هو بينهما نصفان عند حرج وعلى قول سرج هو للورخ وعلى قول مرج هو للغير
الورخ وقيل هو بينهما وفاقا وقال حرج أولا هو للورخ ثم رجع عنه وقال لا عبرة للتاريخ
في تلقي المالك من اثنين اذا ادعيا أحدهما اذ ادعيا ملكا لا ملك من يتلقى من جهته فكان
المتلقي من جهتهما ادعيا المالك وادعيا أحدهما وثمة يقضى بينهما ورثة باعتبار التاريخ
كذا هنا هذا لو ادعيا اثنان اثنين فلو ادعيا الشراء من اثنين والدار سيد ثالث فلزم
يؤرخا أو ادعيا سواء فهو بينهما ولو ادعيا أحدهما سبق فهو على ما مر من الاختلاف في
الارث ولو ادعيا أحدهما لا الا ترقيل هو كما مر في الارث كذا (ذ) وفي (هد) برهن الخارجان
على الشراء من اثنين وأرخ أحدهما لا الا ترقيل هو بينهما بخلاف ما لو برهن على الشراء
من واحد فانه للورخ ولو برهن الخارجان على الشراء من واحد فلزم يؤرخا أو ادعيا سواء
فهو بينهما ويخير كل منهما اخذ نصفه بنصف الثمن او تركه فلو قضى بينهما فاني أحدهما
ليس للاخر الا نصفه الا أن ياتي أحدهما قبل الحكم فلا ترقيل كله بكل الثمن (ند)
أقر أو البائع لأحدهما لا يعتبر لانه شهادة على قول نعمة لو ادعيا الخارجان الشراء من
واحد على ثالث وبرهنهما سواء ولو أرخ أحدهما لا الا ترقيل هو كما مر في الارث (فتين) لو
شهد البائع بالمالك لشترية والعين في يد غيره بان قال هذا العين ملكه لاني بعته منه أو
قال كان ملكا لي فبعته منه فلو كان المادعي الشراء منه لا يقبل لانه شهادة على قول
نفسه هذا لو ادعيا الخارجان ملكا بسبب فلو ادعيا ملكا مطلقا ولم يؤرخا أو ادعيا سواء

الصداق يصح المخلع ويقع
الطلاق سواء كان العاقد
ابا أو اجنيا واذا بلغت ترجع
بالصداق على الأب ولا ترجع
على الزوج قال شمس الأئمة
السنخسي رحمه الله وقال
بعضهم ترجع على الزوج اذا
بلغت ثم الزوج يرجع على
الأب وان لم يضمن الخصال
الصداق لا شئ له لا يستطاع
الصداق لانها صغيرة وهل
تقع البتونة ان قبلت الصغيرة
هقد المخلع وكانت تعقل بان
تبرقع الطلاق اتفاقا وان
لم تقبل الصغيرة هقد المخلع
هل تقع البتونة ان كان
المصاعل اجنبيا ولم يضمن
لا تقع البتونة بالاتفاق وهل
يتوقف هل اجازتها بعد
البلوغ تهكلموا فيه قال
بعضهم لا يتوقف ونص
المصاعل على هذا في شروطه
وان كان العاقد ابا ولم يضمن
هل يقع الطلاق فيه روايتان في
رواية يقع وفي رواية لا يقع ومن
في حيل الاصل انه لا يقع ما لم
يضمن الأب الدرك للزوج بقر
تمام هذا في الذخيرة وقد
كنت مسائل خلع الصغيرة على
الاستقصاء في كتاب الفصول
ومخلع الصغيرة حيل منها
ضمن المهر وحيلة اخرى ان
يحيل الزوج الصداق على
الأب حتى تخرج فمة الزوج
منه ويجب ذلك للصغيرة على

فهي بينهما ولو أرخا واحدهما اقدم فهو لا قدمهما فارجحها على قول ح وهو قول
ابي يوسف رج آخره قول م رج اولاه على قول س رج اولاه وقول م رج
آخره يقضى بينهما ولا عبرة للتاريخ وبه اخذ (ض) وفي (ح) يقضى لاسبقهما تاريخا
بلا خلاف وبه اخذ (ض) وجه عدم العبرة للتاريخ عند م رج على تلك الرواية هو ان
دعوى المثلث المطلق دعوى اولية المثلث من حيث الحكم كدعوى النتاج والتأخر في
دعوى النتاج لقوة على كل حال ارجح سواء او مختلفين او لم يؤرخا او ارخا احدهما فقط
كذا (شهد) وفي (قد) ولو كان العين في يدهما يجعل في يد كل منهما نصفه ويجعل كل
منهما مدعيهما في يد صاحبه مدعي عليه في يده فلو ارخا احدهما الاخر فهو
بينهما وكذلك عندهما على القول الذي لا يعتبر التاريخ فيه وعلى القول الذي
يعتبر فيه فهو للتاريخ عند م رج ولغيره للتاريخ عند م رج ادعيهما عينا بيد آخر فبرهن
احدهما انه شراء من زيد وبرهن الآخر انه ارثه من زيد ولم يؤرخا او ارخا سواء قال شراء
اولى ولو ارخا احدهما الاخر فالتاريخ اولى ولو ارخا واحدهما اقدم فهو اولى ولو كان
العين في يد احدهما فهو اولى الا اذا سبق تاريخ الخارج فهو للخارج ولو ادعى احدهما
هبة وقبض من زيد وادعى الآخر شراء من زيد ولم يؤرخا او ارخا سواء قال شراء اولى وكذا
في جميع ما مر في الرهن ولو كان العين بيدهما فهو بينهما الا ان يؤرخا واحدهما اقدم
فهو الاقدم والصدقة مع الشراء كالمهبة مع الشراء ولو اجتمعت الهيئتان حكمه حكم
ما اجتمع الشرائن والحكم فيه ان المدعي لو كان بيدهما فبرهنه على الشراء من واحد ولم
يؤرخا او ارخا سواء فهو بينهما ولو ارخا احدهما الاخر فالتاريخ اولى ولو ارخا واحدهما
اسبق فهو اولى ولو في يد احدهما فهو كدعوى الخارج مع ذي اليد ادعي الشراء من
واحد وادعي حكمه ما قول قوله فالتاريخ اولى بخالف ما مر في (ح) من ان العين لو كان
بيدهما فهو بينهما الا اذا أرخا واحدهما اقدم فهو لا قدمهما ونظري في توجيه القولين
ان كل واحد من صاحبي اليد يذوي يد في نصفه خارج في النصف الآخر حكمهما حكم ذي
اليدهم الخارج وقد مر ان الخارج وذو اليد لو ارخا احدهما الاخر فالتاريخ اولى في رواية
فيصالح مايم القول المذكور هنا وذو اليد او لي في رواية فيصالح مايم القول السكاني
فاستقام القولان على الروايتين والله اعلم ولو اجتمع الرهن والمهبة أو الصدقة فالرهن اولى
عند استواء الحجته فلو ترجح احدهما بالتاريخ أو بسبقه أو باليد فهو له ولو اجتمع الهبة مع
القبض والصدقة مع القبض فهو كما اجتمع شرائن ولو اجتمع نكاح وهبة أو رهن وصدقة
فالنكاح اولى اقول لو اجتمع نكاح وهبة يمكن ان يعمل بالابتين لو استوتا بان تكون

(قوله والصدقة مع القبض الخ) اقول دخل في الصدقة دعوى الوقف (قوله اقول لو
اجتمع نكاح وهبة الخ) اقول قال مولانا الشيخ محمد الغزالي قد كتب شيخنا رحمه الله تعالى
في حاشيته على هذا الكتاب انه وهم لانه فهم ان المراد لو تنازعا في امة احدهما ادعى انها
ملكه بالهبة وآخر انه تزوجها وليس مرادهم وانما المراد من النكاح المهر كما مر به في

من الهيل والغالب ان يكون
 الملاءة ينبغي ان يصح ايضا
 كذا ذكره صدر الاسلام ابو
 اليسر في باب الخلع من المبسوط
 وذكر المحاكم في شروطه
 حيلة اخرى وهي ان يقر الاب
 قبض صداقها ونفقة عدتها
 ثم يطلقها الزوج طلاقا بائنا
 قال هذا حكم يختص بالاب
 بخلاف سائر الاولياء لان الاب
 بهما اقراره قبض صداقها
 ويسيرا الزوج في الظاهر
 ولا يعمل اقرار غيره ولو اراد ان
 يكتب في هذا كتابا يكتب اقرار
 الزوج بالطلاق البائن ويكتب
 اقرار الاب بقبض صداقها
 ونفقة عدتها كذا ذكر
 المحاكم في الشروط وفي فتاوى
 القاضي الامام ظهير الدين رحمه
 الله في فصل النسب الصغيرة اذا
 طاعت بعد الدخول بها ثم
 ولدت ان اقرت بانقضاء عدتها
 بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت اسنة
 اشهر فصاعدا لا يثبت النسب
 وان كان لاقل من ستة اشهر
 يثبت والطلاق البائن والرجعي
 سواء بخلاف الايسة المدة
 اذا ولدت يثبت نسب ولدها
 في الطلاق الى شيئين اقرت
 بانقضاء العدة ولم تقروا الفرق
 ان الايسة اذا ولدت تبين انها
 لم تكن ايسة بل كانت من
 ذوات الاقرار والجواب في
 ذوات الاقرار ما قلنا ولا
 كذلك الصغيرة لانها بالولادة

منكوحه لداو هبة للآخر بان يهب امته المنكوحه فينبغي ان لا تبطل بيعة ائمة حدوا
 عن تكذيب المؤمن وجلاله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع
 النكاح والله اعلم وفي كل هذه الصور ولو ارضا واحدهما اقدم فهو اولى ولو كان العين بيد
 احدهما في المسئلة المذمومة فهو لولى الا ان يورخا وتاريخ الخارج اسبق فهو
 للخارج ولو كان بيدهما فهو بينهما الا اذا سبق احدهما تاريخا فهو له ولكن هذا في
 الشراء والهبة والصدقة يستقيم اذا الشيوخ الطاري لا يفسد الهبة والصدقة على ما عليه
 الفتوى اما في الرهن فلا يستقيم اذا الشيوخ الطاري يفسد فينبغي ان يقضى بالكل
 مدعى الشراء فاما اذا جمع رهن وشراء لان مدعى الرهن اثبت رهنه فاسد بالشيوخ فزرد
 بينه فصار كأن مدعى الشراء انفرادا بقامة البيعة وهكذا جعل (خه) الهبة مع الشراء
 قال انما يصح ان يقضى بينهما لو كان المدعى مما لا يحتمل القسمة اما المتهمل فيقضى بكماله
 مدعى الشراء لما روي في الرهن ثم قال والصحيح في الهبة ان يقضى بينهما احتل القسمة
 اولا اذا الشيوخ الطاري لا يفسد الهبة والصدقة في الصحيح ويفسد الرهن كذا (ذ) اقول
 النكاح من جملة الصور المذمومة فلا يستقيم فيه ايضا لانه لا يقبل القسمة فان قيل يمكن
 الجمع بينهما بان تكون منكوحه لداو هبة لآخر مثلا اقول هذا ممكن ولكنه غير
 ما ذكره والكلام في ما ذكره من ان يكون المدعى بينهما بعضه لداو بعضه لآخر
 وفيه هذا الوادعيان في الملك من جهة واحدة بسببين مختلفين فلو ادعى امة من جهة اثنين
 بسببين مختلفين بان ادعى احدهما هبة والاخر شراء لو كان العين في يد ثالث او بيدهما
 او بيد احدهما في كونه كحكم مالوا دعيهما ملكا معا لقاذا كل منهما ما يثبت الملك المطلق
 لملكه ثم ثبت الانتقال الى نفسه فكان المملوك ادعى ملكا مطلقا وبرهنا في
 كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق انه يقضى بينهما ما فكذا هنا كذا (ذ) وفي
 (بس) حين بيده برهن آخر انه شراء من زيد وبرهن آخر ان يكر او هبة فهو بينهما ولو
 برهن على الثاني من واحد فاشراء اولى اذ تصادقا على انه لو احدى قبض النزاع في السبق
 فالشراء اسبق لانه لما لم يقين سبق احدهما جعله كأنه ما وقعا معا ولو تقارن كان
 الكتاب يعني الكثر فانه قال والشراء والمهر سواء قال وكذا قال في الهبط والشراء اولى
 من النكاح عند محمد وعند أبي يوسف هما سواء لمجدان المهر صلة من وجه الخ فقد
 أطلق النكاح وأراد المهر وعما يدل على ما ذكرناه ان العمدادى بعدما ذكر ان
 النكاح اولى قال ثم ان كانت العين في يد احدهما يقضى بها بينهما نصفين الا ان يورخا
 وتاريخ احدهما اسبق فيقضى له اه فكيف يتوهم ما قل ان الكلام في المنكوحه
 بعد قوله تكون بينهما نصفين فيما اذا كانت في أيديهما فالتوا الكلام ازال اللبس
 ووضح كل تخمين وحكم بغلط الجامع هذا الله تعالى عنه وينبغي انهما لو تنازعا
 في الامة ادعى احدهما انها ملكه والاخر انها منكوحته وهما من رجل واحد
 وبرهنا ولا مرجح ان يثبت اعدم المناقاة تكون ملكا له منكوحه لآخر كما يحتمل للجامع
 ولم أره صريحا اه كلام القزى

ذكرناه مع أخواته في مسائل
الآباء في متصرفات كتاب
الفصول وفي باب ثبوت النسب
من فتاوى رشيد الدين صبي ابن
هشربن تزوج امرأة وجاءت
بولد لا يثبت النسب لأن ادعى
مدة البلوغ اثنا عشر سنة
رجل تزوج امرأة وجاءت بولد
فاختلفا فقال الزوج تزوجتك
منذ شهر وقات لا يل من ذ سنة
فالولد ثابت النسب من الزوج
فان تصادقا على أنه تزوجها
منذ شهر لم يثبت النسب
منه فان أقامت البينة على تزوجه
أيها منذ سنة قبلت وهذا
الجواب صحيح مستقيم فيها إذا
أقام الولد البينة بعدما كبر ما
إذا كان في أيام البينة حال صغر
الولد فقد اختلف فيه المشايخ
قال بعضهم لا تقبل البينة
مالم ينصب القاضي خصما
من الصغر لأن النسب
حق الصغر فينصب عنه
خصما لتكون البينة قائمة
من هو خصم وقال بعضهم
لا حاجة إلى هذا التكليف
والقاضي يسمع البينة من غير
أن ينصب عنه خصما بناء على
أن الشهادة على النسب تقبل
حسبة بدون الدعوى وهذا فعل
قد اختلف فيه المشايخ بعضهم
قال تقبل وبعضهم قال لا تقبل
رجل زوج ابنة وهو صغير
لا يتأتى من مثله وقاع ولا
أحبال بقات بولد لا يلزمه الولد
ولا يرد ما اتفق أبو الزوج عليها من ابنة وان أقرت أنها تزوجت ردت على الزوج نفقة سنة

الشراء أسرع نفاذا من الحبسة لأنها لا تصح إلا قبض والبيع يصح بدونه (هد) ادعى
أشرا من رجل وادعى الآخر حبسة وقبضاً من غيره والثالث ادعى من أبيه والرابع صدقة
وقبضاً من آخر فهو بينهم أربعة أعنف استواء الحجج إذ تلقوا المال من مملكتهم فكانت لهم
حضر وأوبرهنوا على الملك المطلق (مح) برهن كل منهما أنه ارتبته وقبضه فلو كان
الرهن بيد الرهن لم يحكم به لواحد منهما فقياساً فلو برهن أحدهما أنه أول أو ادعى أنه
لاولهما أو قنوا لو كان بيد أحدهما فهو أولى الآن يبرهن الآخر أنه أول (معرفة الخارج
من ذي اليد وما يتعلق به) بعض مسائل اليد في دعوى الأعيان في أواخر فصل أنواع
الدعوى (قش) ادعى كل منهما أنه في يده فلو برهن أحدهما تقبل ويكون الآخر
خارجاً ولو لا بينة لهما لا يحلف واحد منهما إذ لم يثبت كون أحدهما خصماً للآخر إذ
يصير خصماً باليد ولم تثبت يد واحد منهما ولو برهن أحدهما على اليد وحكم يده ثم
برهن على الملك لا تقبل إذ بينة ذي اليد على الملك لا تقبل (خ) ادعى كل منهما أنه وفي
يده ذكر م (صل) ان على كل منهما بينة والأقاليين إذ كل منهما مقر بتوجه
الخصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فلو برهن أحدهما حكم له باليد و يصير مدعى
عليه والآخر مدعى ولو برهننا يجعل المدعى في يدهما التساوي مما في إثبات اليد وفيه
دعوى الملك في المقار لا تسمع إلا على ذي اليد ودعوى اليد تقبل على غير ذي اليد ولو
نازعه ذلك الغير في اليد يجعل مذهب اليد مقصوداً ومدعى الملك تبعاً لليد (قش) ادعى
داراً فقال ذواليد كان لك بعته من أي ومات أي فورثته أنا منه يورث بتسليمه إلى المدعى
لأنه صدق في المالك كذا لو قال كان لك بعته من فلان وأنا شر بتسليمه يورث بتسليمه إلى
المدعى إلا إذا قال المدعى عليه لي بينة حاضرة فلا يورث بتسليمه إليه إلى الجاهل الثاني وفي
فصل التناقض من (ش) ادعى هبة فقال ذواليداني شر يترى من هذا المدعى ينزع من
يده حتى يبرهن على الشراء وهذا قياس وبه اتفق (نله) وفي الاستحسان يترك في يده
ثلاثة أيام ويكفل حتى يبرهن على الشراء (ش) أخذ عينا من يد آخر وقال اني أخذته
من يده لأنه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبل لأنه وان كان ذابدهم كمال لكن لما أقر
بقبضه منه فقد أقر أن ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعى عليه اني أخذته من
المدعى لأنه كان ملكي فلو كذب المدعى في الاحتمال منه لا يورث بالتسليم إلى المدعى لأنه رد
اقراره ويبرهن على ذي اليد ولو صدقه يورث بتسليمه إلى المدعى فيصير المدعى ذابدهم فيختلف
أو يبرهن الآخر فيه فينصب أرضاً وزرعها فادعى رجل أنها في يده فلو برهن
على غصبه وأحداث يده يكون هو ذابدهم والزراع خارجاً ولو لم يثبت أحداث يده فالزراع
ذواليد والمدعى هو الخارج (عده) بيده مقار أحدث عليه الآخر يده لا يصير به ذابدهم فلو
(قوله غصب أرضاً وزرعها فادعى رجل أنها في الخ) أقول قال في شرح الوقاية لصدر
الشريعة في كتاب أحياء الموات وان كان يعني لأحد صاحبي أرضاً وزرعها أو
طين ملقى في مسناة بين نهرين رجل والأرض التي لا آخر فصاحب السفل هو صاحب
الأرض يعني والخارج

اشهر مقدار مدة الحمل هي في
ابنتك من زنا لم يثبت نسبه منه
وان قالت هو ابنتك من نكاح
يثبت نسبه من هذا الحمل
في فتاوى القاضى ظهير الدين
رحمه الله تعالى وفي الهداية
واذا مات الصغير عن امراته
وبها حمل فعندتها ان تضع
حماها بالا يتفان حدث الحمل
بعد الموت فعندتها اربعه اشهر
وعشر ولا يثبت نسب الولد في
الوجهين لان الصبي لامه
فلا يتصور منه المثلوق
والنكاح يقام مقامه في
وضع التصور وعندا يوسف
رحمه الله عندتها اشهر
وان كان الحمل حادثا فعندتها
الاشهر وروى قولهم قال ابو الحسن
العدة تنقض حملها ظاهرا
كان عند الموت او غير ظاهر
والذى لا تنقض به العدة هو
الحادث وهذا صحيح قال ابو
الحسن والتي مدتها الحيض
اذا جات بعد الطلاق حلا
حادثا فعندتها ان تضع حماها
وان كان لاكثر من سنتين اذا
علم انها حبلى به فليزوم العدة
في المحيط ورجل زوج صغيره
يبيع مملها ولم تبلغ الحيض
فدخل بها ثم طلقها تطليقة
وجعية فقالت بعد شهر انا
حامل ينظر ان جاءت بولد لاقل
من سنتين من وقت الطلاق
اولا اكثر من سنتين من وقت
الطلاق اولاً قل من ستة اشهر

يد امرأة قال رجل للزوجة هذا ابني منك من نكاح وقالت هو

ادعى عليه انك احدثت اليد وكان يبيد فانكر بحلف (كهم) ادعى انه له فامر المدي
عليه انه كان يبيد المدي بغير حق قيل هو اقراره باليد وبه يفتى وقيل ليس باقراره باليد
الا ان يقرانه كان يبيد المدي بحق (ص) ادعى منقولا فامر المدي عليه انه يبيده يقبل
اقراره لافي العقار حتى يبرهن فلو انكر اليسد ولم يكن للمدي بينة بحلف (ح) انكر
المدي عليه كون العقار بيده بحلف حتى يقر فلو اقر باليد حلف على الملك فلو اقر به ثور
بترك التعرض فلو برهن المدي به اقراره باليد انه له لا تقبل بينة المدي على الملك
ما لم يبرهن انه في يد المدي عليه فلو لم يبرهن على يد المدي عليه وبرهن على الملك بعد
اقرار المدي عليه باليد وقضى به للمدي لا ينفذ حكمه ما لم يبرهن او يعرف القاضى انه
في يده (ط) انما يشترط الشهادة بان العقار بيد المدي عليه لتوجه الحكم وسماح
البينة افعال انكر من الابتداء كونه بيده بحلف (مطله) لا بد من معرفة القاضى كون
العقار بيد المدي عليه في ذلك المدي انه يبيده اليوم بغير حق وفرقوا بينه وبين
غيره بان المدي عليه في غير العقار يتصب خصما بذاته من غير امر آخر وفي العقار
لا يتصب خصما الا باعتبار يده فسلم تثبت عند القاضى يد ولا يجزم له خصما ولو شهدا
بملكية الدار للمدي ولم يشهدا انه بيد المدي عليه تقبل عند م ر ح لافي ظاهر الرواية
ولو شهدا بالدار للمدي لا يبيد المدي عليه وشهدا خزان بيد المدي عليه يقبل كلاهما
اذا الحاجة الى شهادة يده ليصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين ان يثبت كلا
الحكمين بشهادة قريبي او فريقين ثم اذا شهدا بيده يسالهما القاضى عن سماع
شهادتيه او عن معاينة لانهما رعا سمعا اقراره انه يبيده وظنانه بطلق لهما الشهادة
وقد اشتبه على كثير من الفقهاء انه بمجرد اقراره هل يثبت يده حكما فسلم يذ كرا
انهما عاينا يده لا تقبل ولا يخص هذا بهذه المحادثة بل في غيرها كذلك حتى لو شهدا
بيده وتسليم تسالهما القاضى اشهدا على اقرارا للبائع او على معاينة البيع والتسليم
والحكم يختلف فان الشهادة بالبيع والتسليم شهادة بالمالك للبائع والشهادة على اقرار
البائع ليست بشهادة بالمالك للبائع اقول الشهادة على المعاينة قد تكون في غير ملك
البائع بان يبيع وكالة فلا يستقيم جعل الشهادة على معاينة البيع والتسليم شهادة
بالمالك للبائع على الاطلاق وبين هذا وبين الشهادة بالمالك بناء على معاينة اليد
والتعريف فرق بين يعرف بالتامل فلا يماس عليه (ضك) تنازعا في اليسد فاراد
احدهما تحاييف الآخر ينبغي ان يحلف لانه يظهر بنكوله يده في حق السا كل فيؤمر
النا كل بترك التعرض الى ان يبرهن على اليد (هد) الراكب أولى باليد من المتعلق

(قوله وفي العقار لا يتصب خصما) اقول هذا اذا ادعى ملكا مطلقا اما اذا ادعى
العصب او الشرا فلا (قوله وهذه تشبهه) اقول وفي نسخة أخرى وقد اشتبته (قوله
فان الشهادة بالبيع) اقول في نسخة معاينة البيع (قوله لا تكون شهادة بالمالك
للبائع) اقول في نسخة ليست بشهادة بالمالك للبائع

بانتضاء عدتها بثلاثة اشهر ثم ولدت لاقبل من ستة اشهر ثبت نسب ولدها عنه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا ثبت وقديناه من قبل وان لم تقروا دعت انما حاصل فان كان الطلاق باثنا ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعا ثبت النسب الى سبع وعشرين شهرا وان لم تدع الحمل ولم تقربا نقضه العدة قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله هذا ولو اقترت بانتضاء العدة بثلاثة اشهر صراء الصغيرة اذا مات وترك امرأة حاملا فحدث الحمل بعد موته في العدة فعدتها بوضع الحمل وكذا لو طلق والمستهلح في طلاق فتاوى قاضي خان وذ كرهم الدين النسفي رحمه الله في فتاويه اختلف مشايخنا رحمهم الله في اطلاق اصحاب العدة على الصغيرة اكثر مشايخنا لا يطلقون لفظه الايجاب لانها غير مخاطبة لكن ينبغي ان يكتب في الفتوى اذا وقع السؤال عنها دعت بايدائين ثم اذا صك كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكر فعدتها ثلاثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها

بتمامه لان تصرف الراكب اظهر وكذا لراكب اولى من رديفه بخلاف راكبي السرج فان الدابة بينهما لا استوائهما في التصرف ولا يس الثوب اولى من المتعلق بكمه والجمالس على البساط ليس اولى من المتعلق به فهو بينهما وكذا الثوب في بدرجل ومطرق في يداخر فهو بينهما نصفان لان الزيادة من جنس الحجة فلا يوجب زيادة الاستحقاق

الفصل التاسع في الاشارة والنسبة والتعريف في الدعوى والشهادة

(في) الاشارة في مواضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى قطعا للاحتفال حتى قالوا لو كتب في المحضر حضر فلان بمجلس المحكم واحضر معه فلانا فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتى بجهة المحضر وينبغي ان يكتب على هذا الذي احضر معه لانه يدونه يوهم انه احضره وادعى على غيره وكذا عند ذكر الخصم من في اثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعي هذا والمدعي عليه هذا وكذا لو ذكر الخصمان في المحضر او السجل باسمهما واشير اليهما بان يكتب مثلا وقضيت لحمد هذا على احمد هذا لا بد ان يذكر المدعي والمدعي عليه فيكتب وقضيت لحمد هذا المدعي على احمد هذا المدعي عليه واذا كتب عند ذكر شهادة الشهود وشاروا الى المتداعيين هذين لا يفتى بجهة اذا الاشارة المعتبرة هي الاشارة عند الحاجة اليها ولعلمهم اشاروا الى المدعي عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي وأشاروا الى المدعي عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي عليه وذلك اشارة الى المتداعيين ولكن اقرب معتبرة فلا بد من بيان ذلك بابلج الوجوه ومن هذا قالوا لو كتب في صك الاجارة الطويلة اجر فلان من فلان ارضه بعد ما جرت المبايعة الصحيحة بينهما في الاشجار والزرايين التي في هذه الارض لا يفتى بجهة الصك وكذا لو كتب بين المتعاقدين مكان بينهما لا يفتى بجهة الصك لجواز ان الاشجار كانت مستأجرة اعلم من المؤجر ثم استأجر الارض وعلى هذا التقدير لا تصح اجارة الارض وهذه اجارة الارض بعد ما جرت المبايعة الصحيحة في الاشجار بينهما كما كتب في الصورة الاولى وبعد ما جرت بين المتعاقدين كما كتب في الصورة الثانية لانهما متعاقدان وينبغي ان يكتب اجر الارض منه بعد ما باع المؤجر الاشجار منه (طج) هذا هو الاصل في جنس هذه المسائل في البيع والشراء والاجارة فانه لو ذكر في باب البيع والشراء وتقا بضا تقا بضا صحح لا يكفي به الا بشرط البيان والتصريح ولو كتب في المحضر احضر المدعي شهوده وسأني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى وكذا لو كتب في السجل فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتى بجهة المحضر والسجل وكذا لو كتب ذلك في كتاب القاضي الى القاضي لا يقبل الكتاب وهكذا في (ط) فانه قال لو كتب وشهدوا على وفق الدعوى لا يصح اذا الشهادة على وفق الدعوى ان يدعيه الشاهد لنفسه كما يدعيه المدعي لنفسه اقول الغرض بالوفق عرفا ان تبني الشهادة على

الفصل التاسع في الاشارة والنسب والتعريف في الدعوى والشهادة

رجل تزوج صغيرة بنيت عشر سنين ونخل بها وقال لم ادخل بها ثم فارقها قال ابو القاسم احب

الى ان تعد ثلاثة اشهر لاحتمال
 الامام نضر الدين رجوعه الى الله
 صغيرة بلغت فترات يومادما
 ثم انقطع حتى مضت ستة
 اشهر ثم مالتها زوجها كان
 عليها الاعتداد بثلاثة اشهر
 لان الدم اذا لم يسقر ثلاثة ايام
 لا يحسك ون حيا فبقيت من
 فوات الاشهر المعتدة الصغيرة
 اذا بلغت في خلال العدة فاتها
 تستقبل العدة بثلاث حيض
 مبنية كانت او رجعية وكذا
 الايسة اذا اعتدت ببعض
 الشهور ثم حاضت او حبات
 تستقبل العدة في الحيض
 بثلاث حيض وفي الحمل بوضع
 الحمل امة صغيرة مالتها زوجها
 رجعية فان اعتدت بشهوره
 فان بلغت في العدة وحاضت
 تنقلب عدتها الى حيضتين
 فان اعتد بها المولى في العدة
 تصير عدتها ثلاث حيض ون
 مات زوجها المطلق في العدة
 تنقلب عدتها اربعة اشهر وعشر
 المعتدة اذا كانت صغيرة كان
 لها ان تخرج من البيت الا اذا
 كان الطلاق رجعي فلا تخرج
 الا باذن الزوج والكتابة
 بمزلة الصغيرة في ذلك فان
 كانت المعتدة عاورة فنة
 او مكاتبه او ام ولد كان لها ان
 تخرج اذ لم ير بها المولى بيتا
 فان برأها المولى بيتا لا تخرج
 الا اذا ائتمرها المولى والمعتدة
 عن هككا ج فاسد تخرج ولا
 اعدادها كما لا يجب عليها عدة

ما ادعاه ليثبت به المدعى به لا ما ذكر فينبغي ان يصح نحوه قوله شهدوا على وفق الدعوى
 بناء على المتعارف لان الغرض معلوم مرفا فلا اشتباه ولا فساد قال ومن المشايخ من فرق
 بين كتاب القاضي والسجل وبين المحضر فاقى بجهة كتاب القاضي والسجل وبفساد
 المحضر لان كتاب القاضي يرد من الامصار فلورددناه يخرج المدعى اقول على هذا لو ورد
 المحضر من الامصار ينبغي ان يصح ايضا بين هذه العلة قال ودليل صحة الفرق بين
 المحضر والسجل ما ذكر في (ت) برهن انه وارث فلان الميت لا يحكم بوراثته مالم
 يبينوا سبب الوراثه ولو اقام بينة وشهدوا ان قاضي بلد كذا شهدنا على حكمه ان هذا
 وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقالوا لا ندري باي سبب حكم فاقى القاضي الثاني بمجمله
 وارثا لان حكم القاضي محمول على الصحة وموافقة الشرع وكذا في السجل وكتاب
 القاضي ولو كتب في السجل موجزا ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به المحوادث
 الشرعية وانما ازل المحكمة لاية في صحة السجل مالم يبين الامر على وجهه وقيل يفتي
 بصحته وقالوا يكتب في محضر الدعوى شهدوا عقيب دعوى المدعى هذا وكذا يكتب
 عقيب الجواب بالانكار من المدعى عليه كيلا يظن انهم شهدوا قبل الدعوى او على
 المحصر المقرر اذا الشهادة على المقر لا تجمع الا في مواضع معدودة (ذ) وعندى ان كل
 ذلك ليس بشرط (قت) لا بد ان يذكر شاهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار
 وبعد الاستشهاد من المدعى ليخرج من حد الخلاف اذا الشهادة يبينون طلب المدعى
 الشهادة لا تجمع عند الطحاوي (مش) ينبغي ان يقول المدعى في دعواه ان مدعى
 حق منست ومثلث منست ولا يكتفى بقوله حق منست ومثلث من وكذا في جانب المدعى
 عليه وكذا في الشهادة وبعض المشايخ اكتفوا بقوله حق منست ومثلث من ولو قال حق
 ومثلث منست كفي وقافا وكذا في امثاله قال المسدعي مثلث منست ولم يقل وحق منست

(قوله قل ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل) اقول قال مولانا شيخ الاسلام
 الغزالي قلت وفي الخلاصة وهو المختار وفي الخلاصة ولا يكتفى بما يكتب في السجلات
 ثبت عندي على الوجه الذي ثبت به المحوادث الشرعية ومالم يذكر على الوجه لا يفتي
 بجهة السجل وكذا لا يكتفى بقوله وشهدنا بالشهود على موافقة الدعوى وكذا الامام
 النيسابوري في نسخة حكاية شمس الائمة المحلواني مع قاضي حنيفة ورده المحاضر والسجلات
 به سدا وتقل عن شمس الاسلام انه كان يقول (يف) يكتفى بقوله وشهدوا على موافقة
 الدعوى والمدعى يقول المدعى به ما سكي والشاهد يقول المدعى به مثلث المدعى يكون
 بينهما موافقة قال والمختار في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات لان السجل يرد من مصر
 الى آخر فيكون في التدارك خرج امان في المحاضر فيمكن التدارك وفي الفتاوى السراجية
 اذا ذكر في السجلات الشهود شهدوا على موافقة الدعوى ولم تفسر الشهادة لم يصح الا اذا
 كان القاضي مالماعاملا اه اقول وهذا القول بالتفصيل ثالث الاقوال كما لا يخفى اه
 ما قاله الغزالي

نعتد من نكاح فاسد ونحب
على الامة والمسكينة البلوغ
قارة يكون بالسن وقارة يكون
بالعلامة فالعلامة في الجارية
الحبس والاحتلام والحبس
وأدنى المدة تسع سنين وهو
الختار والعلامة في الغلام
الاحتلام والاحبال وأدنى
المدة اثنا عشر سنين أو ما السن
لذا دخل الغلام في التاسعة
مضروفي الجارية اذا دخلت في
السابعة عشر وفي بعض الروايات
عن أبي يوسف رحمه الله أنه
اعتبر نبات الشعر وهو قول
مالك رحمه الله تعالى وعن أبي
يوسف ومحمد رحمه الله اذا بلغ
الغلام والجارية ثمانين
سنة فقد بلغا وذكروا
الاسلام أبو اليسر رحمه الله
تعالى في باب العدة والفتوى
في زمان يجب ان تكون على
قولهما لقصر اعمار أهل
زماننا في آخر اقرار فتاوى
المتأني رحمه الله وسجع اقرار
الصبي يلوغنه اذا كان ابن
ثلاث عشر سنة امرأة اقرت انها
مصدرة ووهبت مهرها ثم
قالت لم أكن مصدرة فان
كان قدما فسد المدركات
صح اقرارها وان لم يكن قدما
فسد المدركات لا يصح اقرارها
وينبغي للقاضي ان يحتاط في
ذلك ويسألها عن سنها ويقول
لها بما اذا مضى ذلك كما قالوا
في غلام اقر بالبلوغ ان القاضي يسأله عن وجهه ويحتاط في ذلك في فتاوى

قبل يشترط ان يقول حق منست وقيل لا الا يرى انه لو انكر يحلف بالله ما هو ملكه
فيكتفي به (خ) فلا تشهدان هذا وقال بالفارسية ان آ ن مدعي است لا يكتفي به ما لم
يصرحا بالملك اذ الشيء ينسب الى الانسان بالاجارة كما ينسب اليه بالملك فلا بد من
التصريح بالملك لقطع الاحتمال (ش) فلا تشهد كه ابن غلام آ ن فلا تست فهذا
كقولهما ملك فلان است قال القاضي ان يحكم بالملك لانه فارسية قوله هذا وانه الملك ولو
استفسر القاضي ذلك من منسب قوله ذلك شهدا كه ابن مدعي ملك ابن مدعيست ولم يقولوا
دروست ابن مدعي عليه بناحق است اختلاف فيه المشايخ رحمه الله والصحيح انه لو
طلب المدعي الحكم بالملك تقبل هذه اليبسة ولو طلب التسليم لا يحكم بها ما لم يقولوا
دروست ابن بناحق است وهل يشترطان يقولوا واجب است بر ابن مدعي عليه كره
دست كونه كندا اختلافوا فيه أيضا والصحيح انه لا يشترط والاحوط أن يذ كر شهد
أحدهما ثم قال الآخر أشهد بمثل ما شهد صاحبي تقبل وفيه تفاصيل واقرار وتسامه
في (مق) وفي (بس) قال له يا زاني فقال آخر هو كما قلت جدا اذ الشافي وصفه
بمثل ما وصفه الاول وهذا يدل على ان أحد الشاهدين لو شهد فقال الآخر أشهد بمثل
ما شهد به هذا من أوله الى آخره يجب أن تقبل بلا ريب (هذه) المدعي قرا
نسخة الدعوى فقال الشاهدان شهدا ادعاء عليه أو قال المدعي بيده بغير حق
تقبل وبالفارسية لو ادعى دارا وقرأ رجل من النسخة فقال الشهود ما همضين كواهي
مي وهيم تقبل (فش) كتب شهادتهما في نسخة وهما أيمان وقرأ غير الشاهدان في
النسخة فقالا ما همضين كواهي مي وهيم كه دي اندرين نسخة خواند بر اين مدعي
را بر اين مدعي عليه تقبل ولو قال ما همضين كواهي مي وهيم كما اندرين نسخة است
لا يكتفي هذا القدر عالم يشير الى المدعي والمدعي عليه أقول لو كانا مذكورين
في النسخة مع شرائط العصة ينبغي أن يكتفي ذلك القدر اذا الاشارة اليه ما ذكره
في النسخة حينئذ فقط قولهما ما همضين كواهي مي وهيم كما اندرين نسخة است يتضمن
الاشارة اليه ما فهدا القدر يكتفي قال ثم لو كانت الشهادة على الحاضر يحتاج
الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع الى الخصمين والمشهد عليه ولو على غائب أو
ميت فسماء ونسبه الى أبيه فقط لا تقبل حتى ينسب به الى جده ولو ذكر اسم وأسم
أبيه وصناعته لا يكتفي الا اذا كانت صناعته صناعة يعرف بها الاحالة فيثبت يكتفي
ولو ذكر اسم واسم أبيه وقبيلته وعرقته ولم يكن في محله آخر بهذا الاسم وهذه
المعرفة يكتفي ولو كان مثله آخر لا يكتفي حتى يذ كر شيئا آخر يحصل به التمييز كذا (بق)
وفي (شي) لو كان المدعي عليه حاضرا فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار اليه فلا حاجة
الى ذكر اسم جده وذ كر اسمه وذ كر جده أولى وأما الغائب فلا بد من ذكر جده عند ح
وهو الصحيح وكذا في التعدد لا بد من ذكر جده صاحب الحد وكذا في تعريف الخصامين
لا بد من ذكر الحد والفتوى على قول ح رج كذا في محاضر (شي) وفي (ضط) لو ذكر

قاضي حان وقد ذكرنا في مسائل
سئل من قوم اصلحوا وفيهم
مراحم على شيء وأقر المراهق
عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض
الورثة بعد ذلك انه لم يمكن
بالتعاون يصح هذا الصلح قال
أقول قول الصبي بالبلوغ بشرط
ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة
لان أدل من ذلك نادرونينيه
ثم حكى عن القاضي محمود
السمرقندي وجه الله ان مراحم
أقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى
كانت له أو عليه فقال القاضي
بما إذا بلغت فسكت فقال لا
يلعن البيان فقال بالاحتلام
فقال القاضي وماذا رأيت بعد
ما استيقظت فقال المأء فقال
أي مأء فان المأء مختلف فقال
المئي وما المئي فقال أب مرادن
كد فوزق زرد ازوي شود فقال
على من احتملت على ابن أو على
بنت أو على أتان فقال على ابن
واستصى الغلام فقال القاضي
لا بد من الاستقصاء فقد يلقن
السلام الاقرار بالبلوغ من
غير حقيقة وحدث منه ومن
غيره ان يكون له علم بحقيقة
قال شيخ الاسلام وهذا من
باب الاحتياط وانما يقبل
قوله مع التفسير وكذا الجارية
إذا أقرت بالحيض وقد كنت
مسائل ما يتعلق بمعرفة
البلوغ في متفرقات كتاب
الفصول على الاستقصاء المرأة
إذا جاءت بولد قد نساء الزوج
ولاهن القاضي بينهما ولم يقطع

اسم واسم أبيه ونفذه أو صناعته ولم يذ كر الجحد تقبل بشرط التعريف بـ ذ كر ثلاثة
أشياء فعل هذا الود كر لقبه واسمه واسم أبيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي أقول الغرض
التعريف لا تكثير الحروف فينبغي ان يكفي ذ كر ما حصل به التعريف فلو كان معروفا
بلقبه وجده يبغي أن يكفي ذ كر لقبه وجده قال وفي اشتراط ذ كر الجحد اختلاف فلو حكم
بدون ذ كر الجحد لانه معتد فيه (ح) ذكر م ر ج في كثير من المواضع فلان ابن فلان
الفلاني ولو حصل التعريف باسمه وأبيه ولقبه فلا حاجة الى الجحد وان لم يحصل به ذ كر
أبيه وجده لا يكفي به ولو كان يعرف باسم أبيه وجده لا يحتاج الى اللقب ولو لم يعرف
الا بـ ذ كر اللقب بان يشاركه في المهر غيره في ذلك الاسم والنسب كما في أحمد بن محمد بن
عمر فهذا لا يقع التعريف (شي) في تعريف القن سئل السعدي عن محضر في أوله ووزبه
ابن عبد الله الهندي ادعى الى آخره فاجاب انه غير صحيح اذا النسبة على هذا الوجه لا يقع بها
الاعلام ويجب ان يكتب انه عبد فلان أو مولى فلان اذا المعنى يعرف بمولاه وان كان
مولاه معتقاً أيضاً لا بد ان يقال انه مولى فلان وان كان المولى الثالث معتقاً أيضاً ولم
ينسب الى مولاه لا بأس به اذا المولى الثالث بمنزلة الجحد في النسب فيجوز الاقتصار عليه
كذا في محاضر (شي) وفي (هد) ذ كر القبيصة والنفذ كذ كر الجحد في التعريف ولو قال
فلان ابن فلان التسمي لم يجز حتى ينسبه الى نفسه الخاصة اذا التعريف لا يتم بالنسبة
الى قوم لا يحصون وفيل انقرا غاني نسبة عامة والاوز جندی خاصة وقيل السمرقندي
والبخاري عامة والنسبة الى السكة الصغيرة خاصة والى الهلة الكبيرة عامة (طهم)
المدنية والقرية والكورة ليست بسبب التعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها
أقول فيه نظر لانه قد تقع المعرفة بالاضافة الى المدينة لا بالاسم والنسب بان كان
يعرف القرية بمدينته لا بنسبه مثلاً يعرف بالسمرقندي والمحصل ان المعتبر هو
حصول المعرفة وارتفاع الالتباس بأي شيء كان (جنس آخر مما يتعلق بالتعريف)
(ملفوظ) لو أخبر شاهدان عدلان ان هذه المقررة فلانة بنت فلان تكفي هذه الشهادة
على الاسم والنسب عندهما وله القسوى ألا يرى انهما لو شهدا عند القاضي
يقضي بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فقبول الشهادة باخبارهما بالطريق الاولى
فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا الفرع على شهادتهما كما هو
طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب
ويشهدا باصل الحق امالة فيجوز ذلك شوقاً (فس) قال اسمي واسم أبي وجدتي كذا
وسمع الاخر لا يصير شاهداً بهذا القدر ولو أخبره اثنان حل له ان يشهد على امه ونسبه
مطلقاً ولا يقول شهدا عندي بكذا وكذا ابواب في المواضع التي حل له الشهادة فيها
بالتسامع جاء رجلان عند الصكك وقد أقرت امرأة قالانا تعرفها ذلك ليس بشيء لان
هذا القدر ليس بشعر يف اذا التعريف انما يكون بذكر الاسم والنسب فلو قالانا فلانة
بنت فلان ابن فلان يكون تعريفاً (في قس) شهدا على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة

فقال القاضي للشهود هل تعرفون المدعي عليه أنه الوالد لا تقبل شهادتهم ولو قالوا نعم أنا
الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندري إن هذه المرأة هل هي تلك أم لا صحت
شهادتهم على المسماة فكان دلي المدعي إقامة البينة أن هذه هي بخلاف الأول إذا قروا
في الأول بالجهالة فبطلت شهادتهم كذا (ط) أقول قد أقروا في الثاني بالجهالة أيضا
فبهذا القدر لا يحصل الفرق وإن اثنى بأن يحمل الأول على الشهادة أصالة والثاني
على الشهادة تفصيل الجهالة في الثاني لا في الأول (بق) لو ادعى الرجل أن يعرف المرأة
التي يريد أن يشهد عليها أو لها بوكالة أو بأمر من الأمور ينبغي أن يدخل عليها ومعهما
جماعة من النساء ممن يثق بهن ذلك الرجل فيسألن أهذه ثلاثة بنت فلان ابن
فلان فإن نعتهم تركها أيها ثم نظر إليهما بحضرة نسوة آخر فيضع بهما مثل تلك
كذلك يتردد أيها مراد أنه من أول ثلاثة فإذا وقع معرفتها في قلبه بقول نسوة رجال
ومن أمكنه يشهد عليها كذا (ط) أقول المعتبر به هو حصول المعرفة فينبغي أن يحل له
الشهادة إذا حصل له المعرفة ولو في المرة الأولى وفيه تعريف الواحد يكفي كما في التركي
والمترجم والاثنان أحوط وأقوى بعضهم بأن التحميل لا يصح بدون رؤية وجهها (فش)
لو أخبرت امرأة أنها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد بها حتى ونسبها لأن تعريف
المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلان وقالوا أنها فلانة بنت فلان
ابن فلان حل له الشهادة وفقا لأدنى فظ الشهادة من التأكيد ماله في إفقار الخبر

(قوله لو أخبرت امرأة أنها فلانة بنت فلان) أقول قال مولانا شيخ الإسلام الغزالي قلت
وبه صرح في الفوائد الزينية وعزاه إلى البرازي وفي البرازية من كتاب الشهادات وسئل
ابن مقاتل عن سمع أقرارها بصوت من وراء الحجاب وشهد عندها أنها فلانة بنت فلان
قال لا يجوز أن يشهد على أقرارها وقال في القضية أن رأى شخصها فأقرت وشهد عنده
اثنان أنها فلانة بنت فلان يجوز ويكتفي برؤية الشخص ولا حاجة برؤية الوجه اه
كلام الغزالي (قوله ولو عرفها رجلان الخ) أقول قال مولانا العلامة الغزالي وفي الفتاوى
العتابية وقبل في نعتها قول أبيها وأبناؤها وجهها من المشايخ من قال إذا كان
الشهادة لا يصح تعريف من لا يصلح شاهد لها فأتاها ثمانية قال في لسان الحكماء واختار
النسفي الأول يعني تعريف من لا يصلح شاهد أسواء كان الأشهاد لها أو عابها أو قدمه في
التأخير ثمانية عن النسفي وفي البرازية من كتاب القضاء من بحث كتاب القاضي
القاضي كتب الكاتب بمضرا امرأة وأراد ذكر حليتها تركه مخرج القضية حتى يكون
القاضي هو الذي يكتب الحماية أو يكتب الكاتب لأنه إن حلهما لكانت لا يحيا التماسي
بدا من أن ينظر إليها فيكون فيه ثقل رجلين وفيما ذكرنا يكتب ثلث رجل واحد وكان
أولى ويشرط رؤية وجهها في التعريف وهي تشرط شهادة الزائدة على ما بين في أنها
فلانة بنت فلان أم لا قال الإمام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلانة بنت فلان فلا
وشهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لأنه أسوأ ما نقله الغزالي

نا كذا النسب ولا سبيل إلى
قطعه بعد ذلك في دعوى
المبسوط في باب دعوة الولد
من النكاح الصحيح قال
الفتية أبو الليث رحمه الله
ليس عن أصحابنا في هذه
المسئلة رواية إلا في هذا
الموضع خاصة أن النسب لا
ينقطع بغير اللعان عالم يلزم
القاضي الولد لأمه وأدات
ولد الملعنة وترك مالا أولم
يسرك ثم ادعى الأب فاه لا
يمدق لأن الولد أدات أمه فقد
استغنى عن ثبوت النسب
(في مسائل الاعتاق) كل من
ملك شخصا لا يجوز نكاحه
على التام بسبب المقربة
كالأخت والأخت والمخال
يحتق عليه صغيرا كان المالك
أو كبيرا فلا كان أو مجنونا
وقال الشافعي رحمه الله لا يعتق
الأمم له ولاد والمسالمة معروفة
في فتاوى القاضي فظهر
الدين رحمه الله تعالى ثم لا فرق
بين أن يكون المالك بسبب
الثراء أو بسبب الحب أو الأثر
أما الصغير إذا كان مافواه
في الجاهلية إذا اشترى أباء أو ذرا
رهم محرم سواء هل يصح شراؤه
اختلاف مشايخنا رحمه الله
تعالى فيه بالصحيح أن يصح
شراؤه ويعتق عليه في ميسرط
صدر الإسلام رجل قال لأمته
هذه الوصية إذا خدعت ابني
أوابتي هذه حتى يسهل مقنيا
ثم تنازع ابنت وصبي الأم

عن التجارة وان كانا صغيرين
ما قلنا وان كانا كبيرين
فتزوجت الابنة وبقي الابن
تخدمهما جميعا لان شرط العتق
خدمتهما حتى يستغنيا ولا
تعق عند استغناء أحدهما
وكذا لو كانا صغيرين فأدرك
أحدهما فتخدمهما جميعا حتى
يدرك الآخر وان مات أحدهما
قبل ذلك بطلت الوصية لانهما
كانت متعلقة بخدمتهما وقد
وقع الياس من ذلك في فتاوى
القاضي الامام نضر الدين
والقاضي الامام ظهير الدين
رحمهما الله ولا يجوز متى الصبي
والجنون والناسخ لانه ابطال
للك فلا يصح كالأطلاق ولو
قال أعتقت عبدي هذا وأنا
صبي أو مجنون وعرف منه
الجنون لا يصح لانه أفرع عتاق
بأصل فكان ذلك انعكاسا
للاعتاق وكذلك الإطلاق لانه
أسند الى حالة معهودة متافية
أهية تصرفه فلا يعتبر ولو قال
الصبي اذا احتلت عبدي
مرا وقال المتهود اذا فقت فعبدي
حر فهذا كلام باطل لانه ليس
من أهل العبيد ولا من أهل
الاعتاق بخلاف ما اذا قال
الصبي البائع عبدي لو كى حر دم
أفعل كذا فقتل ذلك وهو
معتوه يعتق مما يليكه لانه يعتق
حكما بذلك الكلام السابق
فكان في معنى من ورث قريبه
وهو معتوه في آخر الباب الثاني
من أمان الأهل واذا كانت تجارية بين مسلم حر وذبي
وعندهما

لانه يمين بالله تعالى معنى ولو كان يلفظ الخبر انما يجوز عند حرج لو أخبر جماعة
لا يتصور تواطؤهم على الكذب وعندهما لو أخبر مع عدلان انها بنت فلان ابن فلان فحل
له الشهادة على النسب ويصح تعريف من لا يصلح شاهدا لها سواء كانت الشهادة لها أو
عليها وقيل لا يصح فيها لها واختار النسفي الأول لان هذا خبر لا شهادة ولذا لم يشترط
لفظ الشهادة وفي الخبر الحاجة الى من يثق به كذا (ط) وذكر رشيد الدين وتعريف
الابن والاب والزوج يجوز اذ شهادة هؤلاء عليها معتبرة تصح التعريف أيضا لعدم
التهمة بخلاف التعديل فان التعديل شهادة والتعريف لا (جف) تعريفها ان يشهد
على معرفتها عدلان او رجل وامرأتان وهل تصح الشهادة على المرأة المتقبة بعض
مشايخنا قالوا تصح عند التعريف وعن ابن مقاتل اوسع اقرار امرأة من وراء الحجاب
وشهد عندها ثمان انها فلانة وذكر انسبها لم يجز ان يشهد عليها أطلق الجواب إطلاقا
وذا (ث) لم يجز ان يشهد عليها الا اذا ماى شخصها حال اقرارها فحينئذ يجوز ان يشهد
على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها (جص) حشرت عن وجهها وقالت أنا
فلانة بنت فلان ابن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين
انهما فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشهد ان فلانة ماتت فحينئذ
يحتاج الشهود الى شهادة عدلين ينسبها (طاه) جرى بينهما بيع أو عقد آخر أو شهدا
عليه جماعة هل يشترط كتابة معرفة الشهود المتعاقدين بوجههما واسمهما ونسبهما
كان هلال وأبو زيد لا يكتبان ذلك وغيرهما من أصحابنا يكتبون للاحتياط قال
(ط) وعندى أن الله قد بين لومعروفين عند الناس لا حاجة الى كتابة ذلك ولو كانا غير
معروفين فلا بد منه لانه يحتاج الى أداء الشهادة بحضور منه فلا بد من معرفته بوجهه
ليكنه الشهادة عليه وعند غيبته أو موته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد من
معرفة اسمه ونسبه أقول لقائل ان يقول لزم من تقريره ان المعرفة بالوجه أو بالنسب لا بد
من الاداء الشهادة وهو غير مطلوب ولا يلزم منه ان يشترط كتابة المعرفة وهو المطلوب
ويمكن ان يجاب بان يجعل كلامه على كتاب يعمل به بلا إعادة البيعة ككتاب القاضي
فلا بد فيه من البيان بالوجه لقطع الاحتمالات الفاسدة فيشترط ان يكتب فيه
ما يحتاج اليه لاداء الشهادة فليزم ان يشترط كتابة المعرفة في نحو كتاب القاضي وهو
المطلوب ولكن ظاهر كلامه الاطلاق فلا يخفى لو من الاشكال قال ولا يجوز الاعتماد
على أخيه والمتعاقدين باسمهما ونسبهما العاه ما نسبها وان نسبها باسم غيرهما
و بنسب غيرهما ير يدان ان يزورا على الشهود ليخرج المبيع من يد مالكه فلو اعتمدا
على قولهما نعتروا بهما وبطل املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس
فانهم يسمعون لفظ الشراء والبيع والافرار والتقابض من دجلين لا يعرفون ما ثم اذا
استشهدوا بعد موت صاحب المبيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك
فيجب ان يحترز عن مثل ذلك حذرا من المجازفة وعن ضياع املاك الناس وطريق علم
الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند حرج

الدعوى وهو المالك الا ان
القضاء بالولد للمسلم اولى لان
فيه زيادة نظر للولد وهو الاسلام
والحرية وان لم يكن فيهم مسلم
حري قضى به للذي ولا يقضى
به للكاتيب ولا للعبد وان كانا
سباين وان كان في القضاء
لهما نوع نظر للصغير كما في
القضاء من الذي نوع نظر
للصغير ولكن النظر في القضاء
به من الذي ابلغ لانه يصبر حرا
حقيقة ثم اذا عطل يحصل
الاسلام لنفسه فيحصل له
النفعان جميعا ولو قضينا به
للكاتب أو العبد يحصل
الاسلام حكايا لكن لا يحصل
له الحرية ولا يقدر على تحصيله
فقضى به للذي الحر ولو لم يكن
فيهم ذي يرضى به للكاتيب ثم
اذا صارت التجارة أم ولد
لا حدم ضمن قيمة انصباء
شركائه وعقرا انصباهم وكذا
الباقون يضمنون عقرا انصباهم
لانهم اقربوا بالوطء وتقامون
الا ان العبد لا يؤخذ بالعقرا
بعد العتاق لانه ليس من ضمان
التجارة ولا يؤخذ العبد قبل
العتاق الا بضمن التجارة اذا
كان ما ذونا له في التجارة وهذا
اذا اقراه وطئها بالنكاح لان
العبد لا يؤخذ بالمهر الا بعد
العتاق أما اذا اقراه وطئها
بسبب الشراء يضمن العسر
ينظر جنس هذه المسائل في
باب أمهات الاولاد من هتاق
الميسر وفي فتاوى داخى خان رجل استولد جارية ولده نصبر أم ولده ويحرم قيمتها ولا يشرم

وعنده ما شهدا قريباين كاف كما في سائر الحقوق أقول يحصل للقاضي العلم بالنسب
بشهادة عدلين فينبغي ان يحصل للشهود أيضا بشهادة عدلين كما هو قولهم وهذا من
النوادرو قال لو تخلف المخرج في احضار جماعة شرطها حرج فينبغي ان يشهد عدلان على
شهادتهم ما عدوا لا غير من على النسب حتى لو احتاجوا الى اداء الشهادة شهدوا على
شهادتهم ما عدوا لا غير من على النسب ما في الكتاب بعبارة أشهدوا عليه أقول فيه نظر لان كثرة
الفرع لا تعتبر مع كون الاصل عدلين لان حضور الفرع وان كثرت حضوره الاصل فكان
العدلين شهدا فقط فلا يوجد شرط علم الشهود بالنسب عند حرج حيث قد

الفصل العاشر في التناقض في الدعوى وفي دعاوى الدفع وما يتصل
به وفي آخره التناقض في النسب

(ث) التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه (قبح) من أقرب به من لغيره فكما لا يملك ان
يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة أو بوصاية (ش) وصى أقرب به له ثم ادعاء
للصغير لا يسمع (هـ) ابرأه من جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بوكالة أو بوصاية يسمع ولو
ادعى عليه ما لا بارت فلومات مورثه قبل ابرأه لا يسمع دعواه وان ابرأه مورثه
من ابرأه (خ) ادعى دارا لنفسه ثم ادعى انه لفلان وقف عليه تسمع كما لو ادعى لنفسه ثم
ادعاء لغيره بوكالة ولو ادعى الوقف أولا ثم ادعى انه له لا تسمع كما لو ادعى لغيره ثم لنفسه
(ل مصت هذه) الاستعارة والاستيداع والاستيلاء من المدعى عليه أو غيره وكذا
الشراء والمساومة وما اشبهه من الاجارة وغيرها يمنع صاحبها من دعوى المالك لنفسه
ولغيره أقول كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للبائش فظاهر واما كونها اقرارا بالملك
لذي اليد ففيه روايتان كما يأتي في اواسط هذا الفصل والظاهر عندى ان مجرد ذلك ليس
باقرار لذى اليد اذ قد يفعل ذلك مع وكيل المالك فلا يكون اقرارا بالملك لذى اليد فلا
يدان عيز بالقرائن فيجعل اقرارا في موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي
ان تسمع دعواه لغيره في بعض المواضع لا في بعضها فان برهن المدعى عليه على وكيل
المخصوصه انه سبقت منه مساومة أو استعارة أو استيلاء أو نحوها عزل من الوكالة لانه
لوفعله عند القضاى اعزله والموكل على دفعه لو شرط ان اقراده عليه لا يجوز (قد)
ادعاء وكالة لغيره من ذواليد انك استبعته منى تبطل دعواه لا دعوى موكله ولو ادعى
المتولى لغيره المدعى عليه انك استبعته منى وتوبعت أمه استبعتك ملك منست
لا يصح هذا الدفع لان اقرارا للمتولى على الوقف لا يصح أقول كما لا يصح اقرارا على الوقف

الفصل العاشر في التناقض في الدعوى الخ

(قوله وكذا الشراء والمساومة وما اشبهه من الاجارة وغيرها) أقول كالأسترهان وهي
واقعة الفتوى لانه اقرارا بانه لا ملك له فيه اذا التخص لا يرتفع ملك نفسه وكالاتقام
وهي واقعة الفتوى أيضا وانظر ما قد كتبه على الحاشية بعد تأمل

ذكر في مناقب المدعي وطريقه في

بدعي يقول هو عدي فاهته
شجاء آخر وأقام البينة أنه مبدع
قبائل ينتهون بغض له وبطل
اعتناق الاول المستلثان في
عناق قساري قاضي خان
ذكر في آخر باب المدبرة من
عناق الاصل اذا امر انسان
بديار يدبر عبده فبدره جاز
لا انصي من أهل التصرفات
عندنا اذا كان عاقلا خلافا
للمنفعة في رضاء الله وفي واقعان
اللامشي وجعل كاتب عبده
غير اياه بل يجوز لانه لو ادرك في
الجارية يجمع حتى يصح ايجابه
وعبوه في الجارات فيكذا اذا
أذن له في قبول هذا الكتاب
وان كان صغيرا لا يعقل ايجبر
لانه ليس من أهل التصرف
ولو ادركا وجعل عبده لا يعتق
لان الكتابة لم تنفذ أصلا في
المدعي وطريقه كاتب عبده على
نفسه وأولاده الصغار فهو جائز
لانه أدركه بقبول العقد على
نفسه وهما هم فان عجز رد في الرق
وكان ذلك رد الأولاد أيضا
لكونهم اسم به حاله الولد الكبير
لا يبيع الاب في ولاية الموالاة
والصغير يبيع والولد الكبير
يبيع الاب في ولاية العتاقة
كالصغير ونظام هذا ينظر في
باب الموالاة فيبين كتاب
المكاتب من عناق الاصل
ذكر في باب مكاتب الوصي
من الميسوط الوصي بمالك كتابة

وبين قوله ليس له حق فيه او يحرمه من ان يبدع احكاما لم يجعل كذا في مسامرو يؤيد
الاتحاد ما ذكر في (خ) ان ذا اليد لو برهن ان المدعي قد كان اقرب قبل هذا ان لا حق له في
الدار لا يندفع به المدعي لان قول الانسار لاحق اليه وليس هذا الى ولم يكن هناك احد
يدعي لا يمنع من الدعوى بعده اقول جعل حكم قوا لاحق وقوله ليس هذا الى واحد را
بمخلاف ما تقدم فعلى هذا يستوى المدعي وذو اليد في انه لا يصح في المالك عند عدم
المنازع (فش) اقرانه لا ملث له فيه ثم ادعا ان نفسه تتجمل ولو اقرانه ملث فلا يجوز ادعاء
لا تقبل لانه يبطل ملث الغير به خلاف الاول قال هو ساد الدين في فصوله في قد تبين هذا
البحث وتخصيه لولها ذواليد ليس هذا الى اوليس ملكي او لاحق في فيه او ما كان له اياه
فحرم ولا منازع ثم ادعاء احد ذواليد هو ذواليد هو ذواليد فانه قد قل له والتناقض لم يمنع لان اقرانه
هذا لم يثبت حلالا اذا اقرار له ببول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال الحق
على احد ولو كان اذ اليد منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك له في رواية لا في رواية
لكن القاضي يسأل ذواليد ادعاء ملث المدعي فلو اقر به امره بشيئ له اليه ولو انكر برهن
المدعي فلو اقر بما ذكرناه غير ذي اليد ذكر في (شخ) ان قوا ليس له او ما كان ثبته
من الدعوى بعده لا تناقض وانما لم يمنع ذواليد على ما اقر به اليه مول ما ادعاه في
اقرار ذي اليد من ان الاقرار له ببول باطل والتناقض انما يمنع الخ يتأني في اقرار
المدعي ايضا فينبغي ان يتداه كذا والظاهر ان في اقرار المدعي خلافا فصيح عنه ما
في (قط فش) فان احدهما مخالف للآخر بل هو في ان الخلاف واضح في اقرار المدعي
قبل النزاع واما لوقاله مع وجود النزاع فينبغي ان تبطل دعواه وفاها على عكس ذي اليد
يعني ان اقرار ذي اليد مع وجود المنازع خلافا ومع عدم المنازع لا يبطل دعواه وفاها
وافرق ان ذا اليد اذا اقر قبل النزاع بطل اقراره في اليد دليل الملك فتنى المسائل ملكه
من نفسه من غير اثباته لغيره لا يجوز ادعاء في ذي اليد ملكه فاقا لو اقر ذواليد عند
النزاع قبل انه اقرار للمدعي دلالة اقر منه النزاع وعلى انه تنظر الى انه ملكه دليل
اليد والمالك لا يفتي بغير دالتي وكذا لو اقر غير ذي اليد قبل النزاع قبل انه تنظر الى
جهالة المقر له ولا نزاع ان يكون قرينة لتعيين المقر له وقيل هو اقرار به اذى اليه بقرينه
اليد ولو اقر غير ذي اليد عند النزاع فينبغي ان ينفذ اقراره وفاقا لانه اني من نفسه ملث غيره
ظاهر وهذا حق ظاهر وصرف الى انه اقرار به اذى اليه وفاقا بقرينه اليه في النزاع وهذا
ما ورد على الخاطر الفاتر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاء الوقت والمقام ونحو
للمدعي الصواب ومسهل الصواب (خ) قال المدعي لا دعوى قبل زيدا ولا دعوى في
قبله بطل دعواه عليه الا في حادثة بحدوده وبقال برئت من دعواه في هذه المدعى لا يبق له
حق فيه وكذا لو قال برئت من هذا القن او خرجت من هذا القن بطل دعواه وكذا لو قال
ابرأ لكم من هذا القن يبق القن ودية عنده ويرأى ضمانه ودية عنده في فصل
الضمانات وكتب في مسائل الابرأ في احكام الدين من نفسه في الاحكامات (ص) قال
مالي في بدخلار دا ولا حق ولم ينسبه الى دستاق ولا غريبة ثم ادعى ان له قبله حقا بالرى

مداينهم بالاب لانه تكسب وهو ملك التكسب فان كاتب ثم وهب المال لم

حقيقة ومحمد رحمه الله خلافا
لاي يوسف رحمه الله والفرق
يعرف في هذا الباب وحاصل
الفرق ان في البيع حقوق
العقد ترجع الى العاقد وفي
الكتابة ترجع الى من وقع
اه العقد فلهذا اختلفا والوصي
يقبض بدل الكتابة لانه
اليقيم من القبض لايحكم حتى
لو وصي به اليقيم يكون حق
القبض له وان اقر قبض بدل
الكتابة صدق اذا كان المال
في يده اما اذا قال كنت كاتبه
وادى الى بدل الكتابة لا يصدق
وان كاتب الوصي ثم ادرك
اليقيم ولا يرضى بالكتابة
لا يلتفت اليه ولا يجوز لاحد
الوصيين ان يكتب عبد اليقيم
الا برضا الآخر ولا يملك الوصي
اعتاق العبد في مال ولا يبيع
نفسه منه بمال وكذا الاب لانه
اضرار محض وذكر في باب ولاية
المكاتب من كتاب الولاء والوصي
ان يكتب عبد باذن الاب او
الوصي وليس للصبي ان يعتق
عبد في مال لا باذن الاب ولا
باذن الوصي ولا يعتبر اذ هما
والصبي ان يقبل ولا من يواليه
باذن ابيه او وصيه ويكون
ناثيا ذمهما في القبول لانهما
يملكان قبول الولاء عاياه
لانهما يملكان الزام ولواء العاقبة
عايه بالكتابة فملك كان
الزامه عايه بعد الموالاة فان
اسم الصبي على بدرج من والاه لا يصح ما دونها كان او غير ما دون لانه ليس بعقد تجارة

في قرية لا تقبل بيئته قال المدهي لا بيئته لي ثم برهن هل تقبل فيه روايتان (مق) تقبل لو
وفى ولو لم تقبل المدهي عليه لا دفع لي ثم اتى بدفع قيل هو على هاتين الروايتين وقيل لا يصح
دفعه وقفا اذ معناه ليس له دعوى الدفع ومن قال لا دعوى قيل فلان ثم ادعى لا تسمع
كذا هنا والاول اصبوب اذ الدفع يحصل بالبيئته على الدفع لا بدعوى الدفع فتدفع له لا دفع لي
غيره فوله لا دعوى لي اقول الظاهر ان قوله لا دفع لي يريد به ليس لي وجه الدفع فينبغي ان
تسمع دعواه لو كان ما ينبغي والا فلا كما لو اقرانه فن ثم ادعى الحر به (فقط) لو قال لا دفع
لي ثم جاء به فقد قيل هو على خلاف فيما لو قال لا بيئته لي وحلف خصمه ثم برهن تقبل
عند حرج لا عند مرج وكذا لو قال كل بيئته اتي بها فهي زور ثم اتى او قال كل شهادة
يشهد لي فلان وفلان فهي كذب ثم شهدا فلي هذا الخلاف (خ) اقرانه له فكنت قدو
ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على شرائه منه بلا تار يخ قبل لا مكان التوفيق بان يشتره
بعدهما اقرانه له ولان البيئته على التمسك بهم تقيدها بالمال ليعال ولد الا يتبعه الزوائد وكذا
لو اقرانه كان له ثم برهن على شرائه منه بلا تار يخ جاز ولو اقرانه له لاحق لي فيه فكنت
حينما ثم برهن على شرائه منه فلو شهدا انه شرائه بعد اقراره قبل والافسلا وكذا لو اقرانه
كان له لاحق لي فيه ثم برهن انه شرائه منه فلو شهدا به اقراره بعد اقراره جاز والافلا
واقول اقره وان قوله لاحق لي اعموم الا برافلا يكرز له حق بسبب الشراء ولا يغيره
الا اذا بين انه ملكه بعد اقراره وفيه نظر اذ يتأتى فيه ما مر من امكان التوفيق وان البيئته
على المهتم الخ ويتضح الجواب للتمامل القان وفيه اقراره لاحق له قبل فلان ثم ادعى
فنايذه انه غصبه منه لا يصدق الا ان يبرهن على غصبه بعد اقراره اذ البراءة ثبتت
بقي فلا يبطل حكمها الا بيقين بخلاف ما لو اقر المدهي عليه ان جميع ما في يدي من
قليل و... تير لقان فثبت ابا ما فخر فلان لياخذ ما في يده فقال ملكك هذا بعد
اقراره صدق ليدفع في الحال واحتمال الصحة وتعام الفرق بين المسائل ينظر في الجامع
(شي) مروى واذا في خدمت (م) كره بشوى داد بعده دعوى ميلند كه اين زن در نكاح
من يوده است ومن طلاق نداده ام يفسخي ان لا تسمع للتناقص (ذ) ادعى مالاً بشركة
في يده ثم ادعى ذلك المال ديناً عليه تسمع لافي حكمه لان مال الشركة قد يصير ديناً

(قوله قال المدهي لا بيئته لي ثم برهن الخ) اقول وبعبارة النقول نقلا عن العمادية قوله
قال لا بيئته لي واستضاف ثم اقام البيئته هل تقبل فيه روايتان وفي الملتقط تقبل ان وفق
اه (قوله ويتضح الجواب الخ) اقول قد تقر ان البراء العام يمنع الدعوى الا بحق
حادث لان كل فرد من افراد منصوص عليه فاذا ادعى الشراء مطلقا بعد ان نص على انه
لاحق له فيه فيما مضى كان مدعيه له فيما مضى مطلقا وقد نفاه بقوله لاحق لي فيه فلا
سبيل لقوله تامل (قوله ادعى مالاً بشركة في يده ثم ادعى ذلك المال ديناً عليه الخ)
اقول وفي البرازية ادعى على زيدانه دفعه مالاً ليدفعه الى غيره وحلفه ثم ادعى على
خالد وزعم ان دعواه على زيد كان غلطا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين

عقد الولاء عليه لا تصدق
الولاية وايد كراهه هل يملك
ذلك باذن ابيه المسلم وينبغي
ان يملك هذه الجملة في باب ولأ
المكاتب من كتاب الولاء
الاب يجر ولأ ابنته لنفسه والى
مواليه والجد لا يجر مثل ان
يكون الجدة معتقاً لقوم وابن
ابنته معتقاً لقوم آخرين
لم يجر الجدة ولا ولد ابنته الى
نفسه ولا الى مواليه الذين
اعتقوه بل ولا ولد من اعتقه
وهذه من المسائل التي ليس
الحمد فيها كالأب وينظر في
المتفرقات والله اعلم (في مسائل
الايمان) ذكر القاضي نهر
الدين في كتاب الطلاق في
مسائل تعليق الطلاق بالتزوج
رجل حلف ان لا يتزوج امرأة
فتزوج صبية حنت في يمينه
ولو حلف لا يكلم امرأة فكلم
صبية لا يحنت وذ كره الله
نعمالي في الباب الثاني من
ايان قتله ولوحلف لا يتزوج
امرأة فتزوج صغيرة حنت في
يمينه وعن محمد رحمه الله في
رواية لا يحنت والمرأة في النكاح
لا تتناول الصغيرة وذ كره في
هذا الباب أيضاً لو حلف
لا يشتري امرأة فاشترى حارية
صغيرة لا يكون حائثاً بخلاف
ما لو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج
صغيرة كان حائثاً لان النكاح
لا يكون الا في المرأة فلا يند
ذكر المرأة وكان ذكرها

بجوده والدين لا يصير شركة (عبث) ادعى ملكاً طالقاً ثم ادعاه في وقت آخر بسبب
حادث على ذلك الرجل عند ذلك القاضي سمع وهكذا ادعاه طالقاً ثم بالنتاج ولو
ادعى الملك بسبب ثم ادعاه على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكاً طالقاً لا سمع
دعواه ولا تقبل بينته (ح) ادعى ملكاً بسبب ثم ادعاه طالقاً وشهداه لا سمع
دعواه في عامة الروايات ولا تقبل بينته قال وكان جدي خمس الاثنية يقول لا تقبل
بينته وان كان لا تبطل دعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب
سمع دعواه وتقبل بينته (ذ) ادعاه طالقاً فقال المدعى عليه في دفعه انه كان ادعاه
بسبب فقال المدعى انا ادعيه الا ان بذلك السبب وترك دعوى الملك المطلق سمع
دعواه ثانياً ويبطل الدفع (قطه) ادعاه بسبب ثم ادعاه طالقاً سمع دعواه لا بينته
على الملك المطلق (فش) سمع دعواه وتقبل بينته أيضاً ويحمل على المقيّد السابق
والفتوى على انه لا يسمع للتناقض وفيه استأجر ثم ادعاه ملكاً طالقاً حتى لم يصح ثم ادعى
الملك بسبب تقبل لو ادخ على تأخره (عبث) ولو ادعى الانتاج ثم ادعاه بسبب على ذلك
الرجل فعلى قياس ما لو ادعى الانتاج وشهدوا بالملك بسبب ينبغي ان لا تصح دعواه
(جف) اقر على بشراء أو ادت ثم برهن على الملك المطلق لا تقبل (ط) اقر عند غيره
القاضي انه ملكي بشراء من فلان أو بارث منه ثم ادعاه ملكاً طالقاً لا سمع
دعواه لو ثبت انه قال انه ملكي بشراء من فلان (ذ) لو لم يكن له بينة وادت تحليفه بالله
نعمالي ما اقرت قبل هذا انك شريته من فلان ينبغي ان يحلف قياساً على ما ذكر في (ذ)
انه لو ادعى دار فقال المدعى عليه في دفعه انك اقرت قبل هذا انك بعتمني وأراد تحليف
المدعى فله ذلك ولو برهن تقبل وتذفع دعواه وهذا لو ادعى أولاً بسبب في دعوى
صحيحة قال لم يصح دعواه بسبب ثم ادعاه طالقاً ذكر في (ذ) ادعى أولاً بسبب الشراء
فظهر ان الدار المدعى بها لم تكن يوم الدعوى في يد المدعى عليه حتى لم تصح الدعوى
بل كان في يد غيره ثم المدعى دعاه في محاس آخر على ذي اليد ملكاً طالقاً فقد قيل سمع
وقد قيل لا سمع وهو الاصح اذا اقر بالشراء لم يفسد ولو فسدت دعواه هذا لو ادعى الشراء
أولاً ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض أولاً ثم ادعاه على ذلك الرجل عند ذلك
القاضي ملكاً طالقاً هل يسمع قيل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشايخ كما لو ادعى
شراء مع قبض وشهدوا بالملك طالقاً اختلف فيه المشايخ وهذا لان دعوى الشراء مع
القبض دعوى مطلق المالك على قول (ص) فكأنه ادعاه أولاً طالقاً عند دم فتسمع
دعواه ثانياً عندهم لعدم التناقض على قولهم وسياتي بغير هذا الاصل الخ هذا كله لو
ادعى الشراء من معلوم اما لو ادعاه من مجهول بان قال شريته من رجل لا أعرفه أو قال

لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد وفي القصاصي غاب له ثوب من المقصرة فادعاه على أحد
تلاميذه فصار ثم ادعاه على آخر سمع ولا تناقض بينهما لما ذكرنا ان الحال متى كان
مما يشبهه يعني كما حكينا عن محمد رحمه الله تعالى في مسألة الجارية والمنديل (قوله)

وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لانه لا يختص بالمرأة فانه يرد كمرأة ولو

حلف لا يشترى بارية فاشترى
 وذكر في النوع الاول من
 الفصل الثالث عشر من ايمان
 الذخيرة واحاله الى المشتري اذا
 حلف لا يكلم امرأه فكمالك صبيحة
 فقد حكمي عن بعض المشايخ انه
 يحتمل قال فكمالكه واسم هذه
 المسألة على ما اذا حلف
 لا يتزوج امرأة فتزوج صبيحة فان
 هناك يحتمل في عينة وذكر
 في الفصل الثامن من ايمان
 الذخيرة اذا حلف لا يكلم
 هذه الصبيحة بما معها بعد
 ما صارت امرأة يحتمل وذكر
 في هذا الفصل ايضا لو حلف
 لا يكلم هذا الصبي فكمالكه بعد
 ما شاخ يحتمل في عينة واو حلف
 لا يكلم صبيها فكمالكه شيئا
 لا يحتمل وفي فتاوى القاضي
 الامام فخر الدين رحمه الله رجل
 قال لابنه ان تركتك نعد
 مع فلان فامرأته كذا فان
 كان الابن بالغ الاية - يدعى
 منه بالفعل فنه - بالقول
 يكون بارا وان كان الابن
 صغيرا كان شرط به المنع
 بالقول والفعل جميعا وذكر
 ايضا اذا حلف بط - في امرأته
 انه لا يدع فلانها على هذه
 القنطرة فنه - بالقول يكون
 بارا الا انه لا يملك المنع بالفعل
 وفيها ايضا اذا حلف لا يا كل
 من مال ابنته وبنتها من
 خلى قال عصام ان كان الابن
 كبيرا بقاسمه ثم يا كل نصيبه
 ان كان صغيرا يدعى نصيبه من

شريته من رجل ثم ادعاه مطالقا سمع كذا (ط) وفي (فق) ادعى دارا بية او شرا من
 ابيه ثم ادعاه ارباعه سمع لا يمكن توفيقه بيان يقول شريته وعجزت عن اثباته فوردت
 ظاهر اولو ادعى اولادها ثم ادعى الشراء لا تقبل للتناقض ونهذرتوفيقه استاجردا
 ثم برهن على الموجب ان ملكي لان ابي شرا لاجلي في صغري سمع ولا يمنع هذا التناقض
 لما فيه من الخفاء فان الاب يستقل بالشراء الصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له به
 اقول فان قيل لو برهن على انه له من غير ان يوفق ينبغي ان يسمع على ما مر فيل هذا في
 (ج) فبما لو ادله زمكث ثم ادعى شرا الى آخره من انه يسمع لا مكان التوفيق فكذا
 هذا في باب بار دعوى المالك المطلق دعوى المالك من الاصل فيتحقق التناقض لو لم يوفق
 بخلاف دعوى الشراء فاقترقا فان وهذا كما لو اختلفت ثم برهنت على الطلاق ثلاثا فاما
 ان تتردد على الخلع ولو كانت متناقضة لاستقلال زوجها بتطبيقها ابلاغها وكذا الزوج
 فاسم امرأته يراها وافر الاخ انه وادتها ثم برهن انه كان مطلقا ثلاثا يقبل فلا يخ
 ان يرجع على الزوج ج - وكذا زوجة قاسمت ورثة زوجها الميراث وقد افروا
 بزوجيتها ثم برهنوا على نهائيتها في صحته تقبل وكذا مكاتب ادى بدله ثم برهن على تحرير
 مولاه قبل الكتابة كذا (ح) وفي (ص) شري ثوبا في جراب او منديل فلما نشره قال
 هذا لم اعرفه تقبل بيته (ذ) قال (ض) في هذه المسائل بخلاف ذلك وفي (ص)
 مسئلة تنهرو قوم قدم بادة واستاجردا فاقبل له - ذادار ايسك مات وترك ميراثا لك
 فادعاه المستاجر وقال ما كنت اعلم به لا يسمع للتناقض اقول ينبغي ان يسمع فيه وفي
 امثاله اذا تناقض انما يمنع لو لم يوفق او لم يمكن توفيقه اما اذا ووفق فينبغي ان يسمع اد
 لا تناقض حيثما حلت به ما لو لم يكن توفيقه ولكن لم يوفق ففيه اختلاف المشايخ ونص
 في (ن) وغيره على ان الامكان في حيز كراه لو ادعى عليه ما لا فقال ليس لك او
 ما كان لك على شيء فبرهن المدعي وهو برهن على فضائه او امرأته تقبل عندنا لا مكان
 التوفيق لا عند ذور التناقض (هـ) ذكر في المسئلة وقال دلنا على ان امكان التوفيق
 يكفي وشروط (خ) التوفيق في الكل ولو زاد ولا يعرفك واساق بحاله لا تقبل في ظاهر

ينبغي الخ) اقول انه امرأته ايداع فيه على تقل صريح يفيد سماعها وقد ظفرت به في البحر
 الراني في باب الاستدلال في شرح قوله لا للبرية والنسب والطلاق حيث قال وفي
 الميوس قدم بادة واشترى او استاجر دارا ثم ادعاه قائلة بية دارا بية ما وز كها ميراثا
 وكان لم يعرفه وقت الاستدلال لا يقبل والغرض اصح اه ذكره الغزي اقول قوله اقول الخ
 لا يدل على عدم اطلاعه بل هو انما يرد منه اساهوا الاصح وتدل له واقول قوله واشترى
 يدل على انه لو فاسم فهو كذلك وهي واحدة الفتوى فاسم كرم ما ثم اطلع على ان الجميع
 لو ادعى غرسه بيده وتوثر كراهه ميراثا ولم يعلم بذلك وقت القسوسيا ما هو اهل فليعلم
 واظهار ان قوله قدم بادة ليس بقيد بل لانه خالبا محل الخفاء واذا كان مقبلا لا يخفى غالبا
 يؤيد ما قدمه من قوله شرا ابي في صغري فتأمل

الرواية وعن اصحابنا انه يقبل ويأتي بنفسه في هذا الفصل بعد اربعة اوراق ذكر شيخ الاسلام في موضع انه اذا لم يكن التوفيق بين الدعوتين يصح ولا يردوان كان المدعي لا يدعي التوفيق وذكر شيخ الاسلام ايضا في موضع آخر كل موضع يصح بالتوفيق فلا بد من دعوى التوفيق ولكن ذكر مخرج في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يذكره في البعض قال وفي الكل يشترط وعلى هذا القسمة والشهادات والبيوع (فمن قسم تركة بين ورثة او قبل تولية لوقف او وصاية في تركة بعد العلم والتعيين بان هذا تركة او وقف ثم ادعاه لنفسه لا يسمع ادعى دارا يده فاجاب المدعي عليه انه ملكي ثم ادعى ان المدعي غلط في بعض حدوده لم تسمع لان جوابه اقرار انه بهذه الحدود كذا (ج) وذكر (ق) هذا الواجب بما رآه ما لكي اما الواجب بقوله ليس هذا ملكا ولم يرد عليه يمكنه الدفع بعده خطأ المحد حكاية عن (ظه) انه اتفق المدعي عليه الدفع بخط المحد هذا لو ادعى المدعي عليه خطأ المحد اما لو ادعى ان البناء او الشجرة له فلو ادعاه بعد الحكم بينه وبين المدعي لاشك انه لا تسمع لانه قضى عليه وبينه المقضى عليه لا تقبل سواء ادعى المدعي البناء والعروة او ادعى بلفظ الدار فانه ذكر في (ج) يستحق البناء والولد باستحقاق الدار والامة وكذا يستحق الشجر والثمر والزرع باستحقاق الارض ولا تقبل بينة المقضى عليه

(قوله قسم تركة بين ورثة الخ) اقول سيأتي في الفصل الثامن والعشرين وفيه يعني المنتقى دفع يعني الوصي جميع تركة الميت الى وافته واشهد على نفسه انه قبض منه جميع تركة والده ولم يبق من تركة والده فليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي انها من تركة والده ولم يقبلها قال اقبل بينته واقضى بها له اذ ايت ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا لايه الم اقبل بينته واقضى له بالدين اه وفي البراقية لو ابرأ احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكره ولا تسمع دعواه وان اقرها بالتركة امره بالرد عليه وفيها ولو قال تركت حقي من الميراث او برئت منه او من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الالف جبري لا يصح تركه اه وفي الخانية في الوصايا من نصرفات الوصي اشهد اليقيم على نفسه بعد البلوغ انه قبض من الوصي جميع تركة والده ولم يبق له من تركة والده عنده من قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركة والدي واقام البينة قبالت بينته وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفاه جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى لايه ديننا على رجل تسمع دعواه اه وقول قاضي خان اشهد اليقيم على نفسه انه قبض تركة والده اقول ذكر الطرسوسي في شرح فوائده المنظومة قبالت انتقض قولهم ان النكرة في سياق النفي ثم لان قوله لم يبق حقي نكرة في سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لا تصح دعواه بعد ذلك لتناقضه والمتناقض لا تسمع دعواه ولا بينته اه اقول انما اعتقره له لانه محل الخفاء لكونه لا يحيط علمه بما ترك والده بل قد يخفى عليه ذلك فينبغي التناقض تأمل

ياكل فهو نصب نفسه ويكون ذلك بمنزلة القسمة واحدا الشر يكون في المكسب والموزون متفرد بالقسمة اذا كان اجنبا فالاب اولى ذكر في ايمان التوازل والجماع في الفتاوى خلاف لا يلبس صديقه من منزل فلانة فنام الخائف لها صديقه ودخلوا في ملاءة ان اصحاب من تلك الملاءة صلى صديقه ما يكون ليسا حنث وذكر بعد هذا بورقة الصبي الماذون له اذا انكر لا يمين عليه لانه لا يحنث قال الفقيه قال عداونا في كتاب الافراد الصبي الماذون له يحلف وبه تاخذ الا ترى انه يقضى بالنكول والصبي ينصكل ويصح اقراره وفي كفارة اليمين اذا اعداهم وعشاهم وفيهم صبي فطم لا يجوز له ان يظلم مسكينا آخر في فتاوى قاضي خان وفي ايمان الملتقط قالت امرأة اكر من اشب ابن كودك را دام بخيانت امرأة اخرى وجعلت الصبي في المهد وامسكه ولم تمسكه الخالفة الا انها ارضعت حدث ويجوز احتياق العبد الصغير في كفارة العبد والظهار ولا يجوز احتياق العبد المجنون في اواخر الساب الاول من ايمان الاصل ذكر في باب الخلف على الترويج من ايمان مختصر العكر حتى رجل قال والله لا أزوج ابقي الصغيرة او ابني الصغير ثم امر رجل بغير امره ثم بلغه فاجاز قال هو حانث

وكذلك تزويج مدهم وامته وكذلك ١٣. العتق والصدقة والهبة والطلاق والكتابة ولو حلف لا تزوج ابنته كبر

فامر رجلا فزوجه ثم بلغ الابن
فاجاز او زوجه رجل فاجاز
الاب يعني ورضي الاب لم يحنث
وهذا لا يشبه الصغير وقال
هشام عن محمد رجهما الله في
نواذره في رجل حلف بطلاق
امرأته ثلاثا ان لا يزوج ابنته
صغيرة فزوجه رجل من اهله
او غريب والاب حاضر ذلك
الموضع حيث تزوجت الا انه
ساكت ثم قال بعد ما وقعت
عقدة النكاح وهو في ذلك
المجلس قد اجرت النكاح فزعم
محمد رجه الله تعالى انه لا يحنث
لان الذي زوج غيره واجاز هو
وكذلك على امته وذكر في
باب الرجل يحلف على فعل من
من الافعال فيقع على تحريمه
وفاسده من ايمان مختصر
الكرخي اذا قال والله لا بيعن
هذا الصبي والصبي حر قال هذا
على القساذ ابا عنه فاسدا
برفي يمينه وذكر في باب الحلف
على الخدمة من ايمان المختصر
اذا قال والله لا يخدمني خادم
اقلان ولا يسهل لني في سلام
ولا جارية فانه يحنث في أي
ذلك خدمه لان كل واحد
منهم خادم والصغير الذي
يخدم والكبير في ذلك سواء
اذا حلف لا يضرب ولده فامر
غيره فضره لم يحنث الاب وفي
العبد يحنث وفي المرأة قيل
بانها نظير الوالد وقيل بانها نظير
العبد ونظر في الفصل الثالث والعشر بن من ايمان الذخيرة اذا حلف لا يكلم صديقا او غلاما

ان البناء والشجرة بخلاف الزرع والثمر وكذا ذكر في الزرع في (ص) اقول حل ما ذكر
ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وكذا الوادي قبل الحكم لا تقبل بينته لانه بينة ذي اليد مع
الخارج وهذا كله على رواية (قصة) وعلى رواية (صل) لو لم يذ كر البناء في الشهادة
تسمع من المدعي عليه دعوى البناء وبينته والا فلا ادعى نصف دار ثم ادعى كله قيل
لا تسمع ولو على العكس تقبل والصواب انه تقبل في الوجهين جميعا كذا (قضا) وفي (قش)
ادعى نصفه ثم كله قيل لا تسمع لان دعوى نصفه اقراراته لا ملأته في كله فيصير متناقضا
بدعوى كله بخلاف عكسه وفيه ادعى ثلثه ثم ثلثيه تسمع ولو ادعى ثلثه وقال لاحق لي
فيما وراء ثلثه ثم ادعى ثلثيه لا تسمع لمتناقض اقول بين مائتي النصف والثلث
منافاة فينبغي ان يحمل على الروايتين (ز) قال المدعي عليه الدار ان نصفه مودعة بيدي
من جهة فلان الغائب قيل تبطل دعوى المدعي في كله وقيل لا بل تبطل في نصفه واليه
انصرف في (ج) وفي (ح) لو لم يبرهن على الوديعة حتى يبرهن المدعي على كله ثم يبرهن
ذواليد على ما ادعاه من ان نصفه وديعة بطلت بينته المدعي في نصفه فاذا بطلت في هذا
النصف بطلت في نصفه الاخر قال روح وفيه نظر او دعه نصف دار لم يقسم او نصف فن
ثم باع منه النصف الاخر فبرهن رجل ان نصفه له فبرهن ذواليد على الشراء والوديعة
تندفع المخصوصة حتى يحضر بائعه اذا المدعي لو استحق نصفه يظهر ان البائع كان شريكا
للمدعي فانصرف بيده الى نصيبه والمشتري ليس بمخصم في نصفه الا انه مودع فيه
ادعى تباعا فبرهن ذواليد انك اقررت انك شريته من فلان فهو دفع (تشر) ادعاه
فبرهن ذواليد انه وديعة فلا خصومة بينهما ما لانه يظهر انه ليس بمخصم ولو لم يبرهن على
انه وديعة فهو خصم وقال ابن ابي ليلى لا خصومة بينهما ما وان لم يبرهن ذواليد وقال ابن
شبرمة لا تندفع عنه المخصوصة ولو يبرهن وقال م روح لا بد ان يحمل الايداع الى رجل
معروف الاسم والنسب ويبرهن على ذلك وقال من روح لو كان الرجل معروفا بالحمل
لا تقبل بينته على الايداع وقال ح روح تقبل بينته على معروف ومجهول باي صفة
كان المودع لا يباينه انه ليس بمخصم وهذه المسئلة خمسة لما قيل من خمسة اقوال كما مروى
دواوة في الكتب (عبت) برهن انه له فقال ذواليد او دعه من فلان او قال آجريه او
او ثمنه او قصيبته منه او قال اخذت هذه الارض من فلان او هذا الكرم ماملة
منه لا تندفع عنه المخصوصة ما لم يبرهن ثم هذه البينة انما تقبل بشرطين احدهما مختلف
فيه والاخر متفق عليه اما الاول فعند الذي اليدوان لا يكون معروفا باحتيال ونزوير
فهذا شرط عند من روح خلافا لما واما الثاني فان يدعى الايداع من معروف وشهد
شهوده كذلك المعرفة ثلاث انواع معرفة بالوجه والاسم والنسب ومعرفة بالاسم
والنسب لا الوجه ومعرفة بالوجه لا الاسم والنسب فلو عرف شهوده المودع باسمه ونسبه

(قوله عالم يبرهن الخ) اقول او يعترف بما قاله ذواليد كما يعلم بما ياتي من قوله لو شهدوا
باقراء المدعي انه لقان ولم يزدوا عليه وذواليد يقول فلان او دعه الخ

وقالوا نعرفه بوجهه تقبل وتندفع الخصومة ولو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر
 مخرج هذا الفصل واختلاف فيه المشايخ قيل تندفع وقيل لا ولو قال أودعني رجل لأعرفه
 وقال شهوده أودعته فلان نعرفه بوجهه واسمه ونسبه ذكر الخصم فانه لا تقبل ولا تندفع
 الخصومة وكذا لو قال أودعته فلان لرجل معروف وقال شهوده أودعته رجل لا نعرفه
 لا تقبل ولو قالوا أودعته رجل نعرفه بوجهه واسمه ونسبه ولكن لا نشهد به لا تندفع
 الخصومة ولو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولم يقولوا انه ملكه او قالوا لا ندري لمن هو تندفع
 الخصومة وكذا لو شهدوا باقرار المدعي انه افلان ولم يزيدوا عليه وفوا اليه يقول فلان
 اودعني لم يذكر مخرج ويجب ان تندفع عنه الخصومة اذ ثبت وصوله الى ذي اليد
 من فلان فظاهر باقرار المدعي ان خصومة المدعي كانت مع فلان وبعد لو تحول ملك
 الرقبة الى ذي اليد تحول الخصومة اليه والا فلا أقول كذا ذكره في فصول عماد الدين
 رحمه الله وذكر (شي) المسئلة كذا في خبره لم يذكر مخرج ولم يسلله بالتعليل المذکور
 بل سئل به مسئلة أخرى وذكر فيها انه لم يذكر مخرج وهي لو شهدوا باقرار المدعي انه
 افلان الا ان ذا اليد لم يقل أودعته فلان لم يذكر مخرج ويجب ان تندفع الخصومة
 كذا ذكره الاستروشنى والله بما مر من انه ثبت وصوله الى ذي اليد من فلان الخ وفي
 كل منهما نظر لانهما ذكرنا انه ظهر باقرار المدعي ان خصومته كانت مع فلان وليس
 كذلك لانه ظهر بهذا الاقرار انه لا خصومة ماله مع فلان ايضا لانه اقر به له قال ولو اقر
 المدعي انه كان سيد فلان ولا ادري دفعه الى هذا ام لا وقال ذواليد دفعه الى فلان فلا
 خصومة بينهما وكذا لو اقر المدعي ان رجلا دفعه اليه والمدعي لا يعرف الدافع فلا
 خصومة بينهما وكذا لو شهدوا باقرار المدعي انه دفعه الى ذي اليد لرجل لا نعرفه فلا
 خصومة ولو شهدوا انه فلان ولم يشهدوا ان فلانا أودعته اياه لا تقبل ولو برهن المدعي
 ان ذا اليد اداه لنفسه لم تقبل من ذي اليد بعده بينة الا يداع أصلا هذا كله لو ادعى
 ملكا مطلقا وبسبب ولكن لم يدع فعلا على ذي اليد اما لو ادعى فعلا عليه بان ادعى
 انه له اودعته من ذي اليد أو أقره أو خصمه منه وبرهن فلان ذواليد على اقرار
 المدعي بايداع فلان لا تندفع المدعي لا لو برهن على ايداع فلان وقال ذواليد انه افلان
 اودعني وبرهن لا تندفع الخصومة واذا لم تندفع وقضى به للمدعي فالو حضر الغائب
 وبرهن عنه انه له يقضى له اذ لم يصرم مقضيا عليه اذ تبين ان المحكم كان على غير خصم
 (بقي) ادعى انه له خصمه منه ذواليد فاق ذواليد له لا بنة الصغر لا تندفع عنه الخصومة
 وايمين لانه ادعى عليه فعلا (خ) ادعى انه له وفي يده ذي اليد فصب فبرهن ذواليد انه
 وديعة فلان قيل تندفع الخصومة لانه لم يدع فعلا على ذي اليد وقيل لا تندفع وهو
 الصحيح (د) من انتصب خصما لرجل يدعوى الفعل عليه لو برهن على ايداع الغائب
 لا يسمع ولو برهن على اقرار المدعي بايداع فلان تسمع وتندفع الخصومة (ف) ادعى
 غصبا على ذي اليد فبرهن على المالك لا على الغصب فبغير دعوى الفعل وهو الغصب
 عليه من غير اقامة البينة لا يتمكن المدعي عليه من دعوى الايداع كذا (ف) يحفظ

الى ان يبلغ تسع عشرة سنة ثم
 من تسع عشرة شاب الى أربع
 وثلاثين ثم من أربع وثلاثين
 كهل الى احدى وخمسين ثم من
 احدى وخمسين شيخا الى آخر عمره
 وفي الشرح انه لام اسم من لم
 يبلغ حد البلوغ فاذا بلغ صار
 شابا وفيه وعظام هذا ينظر في
 آخر ايمان الذخيرة وفي ايمان
 الفتاوى الصغرى ذكر في
 ايمان الذخيرة رجل اتهم
 بصبي فقال يا الفارسية اكر من
 باديا او ما حنما لي كره ام
 فامراته كذا وقد كان قبلك
 طلق امراته ذكره في فصل
 الحسين على الافعال حلف
 بطلاق امراته لم يلق قط
 ثم ذكر انه لا طلاق في حال صغره
 بصغير طلق امراته في المندوب
 في الفتاوى في طلاقه وفيه
 أيضا لو حلف لا يشتري فلان
 ثوبا فامره فلان ان يشتري لابن
 له صغير ثوبا فاشترى لا يحنث
 وكذلك لو امر ان يشتري له عبده
 ثوبا فاشترى لا يحنث وفي فتاوى
 الذبي أيضا لو حلف ابصلي
 بالجماعة فام الحالف صليا
 بعقل الصلاة فقد صلي
 بالجماعة ذكره في المنتقى في
 ايمان صاحب الهيئ (في
 مسائل الحدود) رجل زنا
 بصديقة يجمع مثلها او بمنونة
 يجب عليه الحد ولو وطئ
 حارية صغيرة بنت خمس سنين
 قال ابو حنيفة رحمه الله اذا

سلبت إقامته عليه الحد وفي جنابات الفتاوى الصغرى الصبي اذا زنا بصديقة وانزال

بكرتها لاخذ عليه المهر مستكرهة فكذلك وان كانت مطلوعة لايجب المهر لوجهين احدهما ان رضاها معتبر في اسقاط حقها والثاني انه لو ضمن يرجع ولي الصبي عليها كن امر صبياشي ومثقه خرم يرجع وايه على الاخر فلا يفيد التحسين وفي فوائد القاضى الامام محمد الدين الصبي اذا في بصيرة يجب المهر في ماله لانه مؤاخذ ما فعله وهذا اذا كان مهر مثلها اقل من خمسمائة اما اذا بلغ خمسمائة فانه يجب على عاقلة لانه بمنزلة الجنابة وقد صار اكثر من نصف عشر الدية وانما لا يحتمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية والدية اذا حلت صبي الى نفسها فاذهب عذرتها فعليه المهر والحرة اذا دعت صبي اقربى بها لا يفجن مهرها وان كانت امة يفجن لان امر الامة لا يصح بعض هذه المسائل في جنابات الفتاوى الصغرى وبعضها في فوائد صاحب المحيط رجل قال لامرأته ذمت وانت مستكرهة او صغيرة لا حد لا قاذف رجل ما جن سقى ابنه صغيرا خرا يعزر ولا يجب الحسد المثلثان في فتاوى القاضى ظهير الدين رحمه الله تعالى وفي فوائد صاحب المحيط صبي تزوج امرأته بغير اذن الولي ودخل بها فلم يحز الولي النكاح لايجب عليه المهر لان الصبي ليس باهل الاقتران بخلاف العبد

هذا فانه سيلة في دفع دعوى الايداع (قش) ادعى انه شرا من ذى اليد وقد ثبته بمره من ذواليدانه ودية فلان لا تندفع لانه ادعى على ذى اليد فعلا وهو وجوب تسليم المبيع اقول فيه تسامح لان الفعل هو التسليم لا وجوبه ولكن مثله منحل في عباراتهم وايضا ينبغي ان يكون مرادهم بالفعل غير التسليم والا يلزم ان يكون خصما ولو برهن على نحو الودية في دعوى المالك المطلق لانه يدعى عليه التسليم هذا لو ادعى الشراء بلا قبض فلو ادعى الشراء مع قبض وشهدا كذلك والمسألة بمحافلها هل تندفع ذكر ابي الميثم عن النضاة الثلاثة ابي حازم وابي سعيد البرقي وابي ماهر الدياس ان الخصومة تندفع لان دعوى الشراء مع قبضه دعوى مطلق المالك الا يرى ان اعلانه لم يكن شرطا لفصل البينة حتى لو قال لغيره بعت منك قنابا كذا او سلمته تقبل بيمينته ولو كان القن مجهولا وقال غيره من مشايخنا لا تندفع اذا لم يعمل المذكور وهو الشراء بتي معتبرا فلم تصدر دعوى مضاق المالك وله الاجمك للدعى بالزوائد المنفصلة ولا يرجع الباعة بعضهم على بعض ولو جعل بمنزلة دعوى مطلق المالك كان الامر بخلافه وكذا لو برهن المدعى ان ذاليد رهنه منه او أجره او وهبه له او تصدق به عليه وانه قبضه وبرهن ذواليد ان فلانا اودعه لا تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح والظاهر من المذهب ولو ادعى انه شرا من ذى اليد وقبضه او ادعى ملكا مطلقا فصدقه ذواليد ثم برهن انه ودية فلان تندفع عنه الخصومة اقول هذا يستقيم في المالك المطلق لا في الشراء لانه ادعى عليه فعلا لو انكره ذواليد وبرهن عليه المدعى يؤمر ذواليد بتسليم المبيع ولا تندفع خصومته ولو برهن على الايداع كما مر فينبغي ان يكون كذلك اذا اقرب به ذواليد بالطريق الاولى لان اقراره اظهر في حقه من البينة فلا يستقيم الا عند من يجعل الشراء مع القبض كالمالك مطلق قال ولولم يبرهن يؤمر بتسليمه الى المدعى فلو حضر الغائب لا يقضى له الا بالبينة ولو ادعى ان فلانا ودية فلان ثم قال هو للمدعى تندفع لو برهن على الايداع والا فلا يؤمر بدفعه الى المدعى فلو حضر الغائب يؤمر المدعى بتسليمه الى المودع ثم يبرهن عليه المدعى لان ذاليد بدأ بحق المودع وانما سلم الى المدعى بغية المودع فاذا حضر اقر بدفعه اليه ولو صدقه المدعى في الودية لا يتعرض له حتى يحضر الغائب كما لو ثبت بيمينته وكذا لو علم القاضى بحيلة (ذ) وفي (عبت) والاصل عندنا ان من اقرب عين لغائب ثم محاضر وصدقه المحاضر في اقراره لا ياخذ المحاضر فلو حضر المقر له بالودية وصدقه المقر في الايداع اخذ العين حتى يبرهن المدعى انه له ولو علم القاضى ان الدار لا يدفعا في يد آخر فخاصعه زيد الى هذا القاضى بمره من ذواليد ان فلانا اودعه فيه فلا خصومة حتى يحضر الغائب (ش) لان علم القاضى كبينة ولو برهن المدعى كان الحكم هذا ولو قال ذواليد انه للمدعى الا انه اودعه فلان تندفع الخصومة لو برهن والا فلا (قش) لا تندفع الخصومة اذا صدقه كذا (ش) اقول فعلى اطلاقه يقتضى ان لا تندفع ولو برهن على الايداع وفيه نظر (عبت) ولو علم القاضى ان فلانا غصبه من زيد واودعه ذاليد اخذ من يده ودفعه الى زيد بخلاف ما لو علم ايداع فلان لا غصبه من زيد ثم ان محمد ارجعه الله تعالى اعتبر علم

القاضي هنا حتى قال لو علم القاضي ان فلا باقصة به من زيد ياخذ ويدفعه الى زيد وهذا رواية الاصول وروى ابن عساعة عنه ان القاضي لا يقضي بعلمه وقد مر في الفصل الاول اقول ينبغي ان يفتى به في غير كتاب القاضي لمعنى ظاهر في اكثر قضاة الزمان اصلح الله شافي وشافهم ورأيت في عيون المذاهب انه لو قال فاض مدل عالم حكمت على هذا بالرحم او بالقطع او بالضرب فافعله وسعدك ان تفعل الا عند مالك والشافعي في قول ومحمد في رواية وبه يفتى (فش) ادعى ذواليد وديعه ولم يمكنه اثباتها حتى حكم للمدعى تفذ حكمه ثم لو برهن على الابداع لا يقبل فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو لم يبرهن ذواليد على الابداع حتى صار حجة ما فبرهن المدعى ثم قبل المحكم برهن ذواليد على الابداع تقبل لانه ظهرا له ليس بخصم قبل ان يتجه المحكم (ذ) ادعى ذواليد وديعه من زيد فقال المدعى كان زيد اودعه منك ثم ملكك منك بحلف ذواليد بالله تعالى ما ملكك منك فلو حلف فليس بخصم والآن خصم واو برهن المدعى ان زيد املكك من ذى اليد ببيع او غيره يصير ذواليد خصما واو ادعى المدعى عليه وديعه ولم يبرهن فطلب المدعى عيینه ان زيد اودعه حلفه القاضي بالله تعالى لقد اودعه وحلف على البت لا على العلم ولو علم على فعل الغير لان تمامه به وهو القبول ولو طلب المدعى عليه عيّن المدعى يحلف على العلم لانه عيّن على فعل التفسير ولا يفتى به شيء اقول الظاهر انه لا وجه لتعليق ذى اليد على الابداع فان غايته ان يصير خصما بنكوله وذلك حاصل قبل تحليفه لانه لما لم يبرهن على الابداع صار خصما حلف اولا الا اذا جعل المذكور على ان المدعى يدعى تلقى الملك من المودع فان فيه الحلف كما سيجي به اسطر فيما نقل من (ج) وأصل الاعتراض من قبل التوارد ويزيد ما ذكر في (فش) اذا طلب المدعى عيّن ذى اليد وديعه ليس له ذلك لانه جعل نفسه مدعىا في أنه وديعه ولا يمين على المدعى ولو حلف لا تندفع منه الخصومة ولو اودع ذواليد تحليف المدعى على علم الابداع فله ذلك لان المدعى منكر للابداع فيحلف لانه لو اقر تبطل دعواه فاذا انكر يحلف (د) اوصى له بعين فادعاه فبرهن ذواليد بانه وديعه الموصى او قال خصمته منه فلا خصومة حتى يحصر وارثه او وصيه لا تفاقهما انه وصل اليه من الميت كما لو ادعى الشراء من يدعى ذواليد الابداع منه فصار كدعوى الشراء والابداع من واحد فانه تندفع الخصومة ولو ادعاه الوارث فقال ذواليد اودعني مورثك لا تندفع والفرق في (ذ) اقول الظاهر ان قوله برهن ذواليد يقع اتفاقا لا قصدا فان مجرد قول ذى اليد انه وديعه الموصى لك ينبغي ان يكفي في دفعه من غير حاجة الى بينة ويبدل عليه قياسه على الشراء فان حكمه كما قلت قال لو قال اودعني فلان يعني غير الموصى فهو خصم الا ان يبرهن على ما قال لانه انتصب خصما بظاهر اليد في مجرد دعواه الوديعة لا يخرج عن الخصومة وقيل لا تندفع عنه الخصومة في هذه الصورة ولو برهن وتيسر على ما ادعاه انه شراء من زيد وهو ملكه

(قوله ينبغي ان يفتى به) اقول اي بانه لا يقضى بعلمه

موتزو مع مجنونة او صبيبة قد دخل بها لا يصير محصنا بذلك الدخول ويحكم بالزواج امة الصبي او المجنون اذا تزوج امرأة بتزويج الولي ودخل بها ثم بلغ الصبي وأفاق المجنون غزفي لا يقام عليه الرجم الا ان يدخل بامرأته بعد البلوغ ثم برزني المرأة البالغة للعالة اذا ادمت صبيبا او مجنونا الى نفسها حتى ومثلها لا حد على واحد منهما عند عامة العلماء وقال زفر والشافعي وجههما الله يجب على المرأة واجعوا على ان الرجل البالغ العاقل اذا زنى بصبيبة يجامع مثلها او مجنونة يجب الحد عليه وكذا لو زنى بنتا عتيق الحد والفرق يعرف في المبسوط واذا زنى بصغيرة لا يجامع مثلها واقتضاها فان كان اقضاء يستسك البول فلا حد عليه بالاختلاف لانها ليست بعمل للوطاء مطلقا ويجب الاغتسال بنقص الا لا جوع عليه ثلاث الدية وان كان اقضاء لا يستسك البول لا يجب الحد ايضا ويجب كل الدية وهل يجب كل المهر قال ابو حنيفة وابو يوسف وجههما الله لا يجب وقال محمد يجب ولو وطئ الصغيرة ولم يفضها يجب الحد عليه ولو جامع صغيرة واقضاءها لا يوجب حرمة المصاهرة ومن قد في هذا الذي جامع هذه الصبيبة بالزنا لا يجب عليه الحد لانه زمان وجهه لانه مكرام هذه الجملة في المبسوط ولو

ففي بصرية يحتاج مثلها ولم
لا يجب لان الحمد قد وجب
وانه ينافي وجوب الضمان
وكانت واقعة الفتوى ولو
على صغيرة لا يشترط مثلها
لا يكون هذا الرضى زناطيا
ولا وطئيا لاحلال ولا حراما
مما في هذا الرضى في اهل
الحلال والحرام وهذا الموجب
ابو حنيفة وعمر بن محمد رحمهما الله
بذلك الوطء مرمية المصاهرة
وايكن اوجبا عقرا لانه ارش
تلك الحنابة اذا لم يقضها وهذا
لان شرط وجوب الحمد هو
الهل المشتهى لان الفعل
فعل اقتضاء الشهوة فلا يتعمل
الا في محل مشتهى ذكره ابو
زيد في خزانة الهدى في باب
الحمد وفي تصحيح فوائد
صاحب الهيكل الحمد والضمان
لا يثبتان الا في مسئلتين اذا
زنا بغير ية بكر لانسان يجب
الحمد وتقضان البكر وقول الثانية
اذا شرب نحر الذي يجب الحمد
وقهنا الحمد والله اعلم
* (في مسائل السرقة) *

ذكر في الاصل ولو سرق حرا
صغيرا لا يقطع لانه ليس بمال
ولو كان عليه على يبايع مالا
كثيرا لا يقطع ايضا لانه تباع
فلهي فلا يجب القطع بسرقة
ما هو تابع له وان كان يحلم
ان عليه حليا بخلاف ما اذا
سرق ثوبا خلقا على جانبه
دراهم مصروفة تباع مالا كثيرا
التوبلا يساوي عشرة دراهم ان كان السارق لا يعلم بذلك لا يقطع لان قصد سرقة

وبرهن ذواليد ان بكر او دمه لا تندفع عنه الخصومة لان المدعى يدعي تاتي المثل من
الغائب ولم يدع المثل المطلق فلا تندفع فلهنا يجب ان يكون كذلك كذا (ذ) اقول ينبغي
ان تندفع الخصومة في المقيس عليه لان دليل الخصومة وهو ان ذاليد احوال اليد الى غيره
او انه اثبت ان يده ليست بيد خصومة الى آخره يدل على انه تندفع الخصومة سواء
ادعى ملكا مطلقا او شرا من الغائب قال انه ليس بملك للمدعى عليه ثم ادعى انه وديعة
تسمع ولو قال انه في يدي ولم يزده من المدعى على انه ثم برهن ذواليد على الابداع
لا تسمع ولو قال اولا هو في يدي الا انه وديعة يسمع (فش) ادعى ملكا مطلقا وبرهن
ذواليد على الوديعة او نحوها ثم ادعى المدعى ان ذاليد غصبه منه تسمع وتندفع به بيعة
ذاليد سواء ادعى الغصب في ذلك المجلس او في مجلس آخر كذا في (فقط) وقال لان
دعوى المثل المطلق لا ينبغي دعوى الغصب عليه (فش) ولو ادعى شرا من زيد وقال
ذواليد او دهنه زيد ذلك او قصبة او سرقة منه تندفع الخصومة بلا بيعة لا تقاها لانه
للغير فلو قال مدعى الشراء اني شريته من المودع وامرني بقبضه منك لا تندفع الخصومة
برهن ذواليد على الرهن فبرهن المدعى انه قال في غير مجلس القضاء انه ملكي يصير
خصما لانه سبق منه ما يمنع صحة دعوى الرهن (ج) لو ادعى شرا من يدي ذواليد
الايداع منه تندفع عنه الخصومة بلا بيعة لو حلف ذواليد على الابداع فلو نكل صار
خصما ولو قال حين التعليف ما اودعني ولكن قصبت منه وحلف على ذلك لا يعتبر
بيعه للتناقض فيكون خصما (ذ) برهن انه ثوبي غصبه مني زيد وقال ذواليد
او دهنه زيد ذلك تندفع عنه الخصومة بلا بيعة لا تقاها لانه ان اليد لزيد وهذا بخلاف ما لو
قال انه ثوبي سرقة مني زيد وقال ذواليد او دهنه زيد ذلك لا تندفع الخصومة استقصانا
ادعى هينا وقال غصب مني او اخذ فبرهن ذواليد على وصوله من الغائب تندفع بالايجاع
اقول مرقبل هذا بوردقة في (خ) انه ادعى انه له وفي يده غصب فبرهن ذواليد على
الوديعة لا تندفع في الصحيح فلا بد من الفرق او القول بالخلاف هنا ايضا ويمكن الفرق
بانه لما جعل ثمة يده طرفا للغصب دل على دعوى الغصب عليه بخلاف هذا ولو قال المدعى
سرق مني فكذلك عند مرجع وعندهم لا تندفع ولو ادعى الشراء من زيد وقال ذواليد
انني ابتعته من زيد ايضا فهو خصم لانه لما زعم ان يده يده ملكا اقربانه خصم وكذا لو
قال وهبني او تصدق به علي او ورثته عنه ولو قال ذواليد الدار فلان اسكنني فيها وشهدا
به او باقر الدار الغائب انه اسكن ذاليد فيه وقال لا تردعه اليه ولكن علمنا ان الدار كانت
بيده هذا الذي بيده اليوم يومئذ تندفع الخصومة اذا الشهاداة بالامكان والدار بيد
الساكن شهادة بالتسليم كما ان الشهادة بالهبة والدار بيد الموهوب له يوم الهبة شهادة
بهية وتسليم ادعى دارا انه شرا من الغائب شرا جازا فقال ذواليد او دهنه ذلك
الغائب ينبغي ان تندفع بلا بيعة لا تقاها على ان اليد للغير (فتم) الاقرار بالهبة
اقرار بهية صحيحة لاصالا الهبة فيكون اقرارا بهية وقبض لان قبض الهبة بمنزلة
القبول والاقرار بالعقد اقرار بركي العقد والصحيح انه ليس باقرار بهية صحيحة (فتم)

فقصوده الدراهم بخلاف
الصبي فان الصبي هو المقصود
بالانخذ على كل حال لانه
لو كان المقصود هو المحلى لانخذ
دونه ولو مرقى صبدا صغيرا
ان كان ما قلا لا يقطع بلا
خلاف يعني اذا كان بحال
يعبر عن نفسه ولو مرقى فلا ما
صغير الا يعقل ولا يعبر عن
نفسه قال ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله يقطع وقال ابو
عوف رحمه الله لا يقطع
استحسانا وفي باب الاقرار
بالسرقة من المبسوط واذا اقر
الرجل بالسرقة قسم الجنون
او الصبي او مع اخرس لا يقطع
لان هذه السرقة غير موجبة
للقطع في حق هؤلاء والسرقة
واحدة فلا تنهقد موجبة
للقطع في حق الآخر بخلاف
الصبي الباسع اذا زنى بصبيته
او مجنونة يجب الحد على
الرجل لان ثم الفعل من الرجل
دون المرأة والاشبه في فصل
الرجل بخلاف ما نحن فيه فان
الفعل منهما جميعا ذكر في
سرقة العيون قوم سرقوا
وفيهم صبي او مجنون لا قطع
عليهم عند ابي حنيفة ومحمد
وزفر رحمهم الله وقال ابو
يوسف رحمه الله ان كان الصبي
هو الذي اخرج المتاع لا قطع
عليهم وان اخرج الكبير قطع
وكذلك قطاع الطريق اذا
كان فيه صبي او مجنون او
معتوه او اخرس درى الحد عنهم جميعا في قول ابي ج رحمه الله تعالى

اثبت وكالة عامة وحكمها القاضي وباع عقارا الموكل به عاجزا فادعى آخر انه شراء من
الموكل وقول اليد قول شريته شرا عاجزا من وكيله فيل تنفذ بلاينة لثبوت ان يده
ليست بخصومة كما في الوديعة والشراء من واحد وقيل لا تنفذ بلاينة قياسا على
البيع البات اقول فيه نظر لانه لو هم انها تنفذ بلاينة في البيع البات وليس كذلك حتى
لوارثا وتاريخ المدعى اسبق بحكم به للمدعى كما في دعوى الخراج وذى اليد قال لو ادعى
انه شراء من فلان وانت غيبته منى وادعى ذوالبدن اني شريته من فلان ذلك بيع عاجزا
فبرهن لا تنفذ قال لو وقع الدعوى في عين هالك فبرهن المدعى عليه انه كان وديعة او
رهنا او مضاربة او شركة على ما مر من الوجوه لا تقبل بينته اذ الدعوى تقع في الدين
ومحلها الذمة بخلاف العين اقول الدين هنا يثبت بنسائه على العين فينبغي ان يانخذ حكمه
في الخصومة وعدمها قال ثم اذا قضى بقيمة للمدعى فلو حضر العايب وصدق المدعى عليه
فيما قال في الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على
العايب بما ضمن فلا يرجع المستعير والعايب والسارق وجنسه ياتي في فصل
الاستحقاق هذا الوصديق الغائب انه وصل اليه من جهة فان كذبه الغائب فلا رجوع
ما لم يبرهن على ما ادعاه من اجارة ورهن ونحوه لانه يدعى لنفسه يدنا على الغائب بسبب
عمله لانه وهو ينكر (ج) ادعى قيمة عين هالك في يده انما تنفذ في الخصومة
بأبواب الايداع من المدعى لا بآبواب الايداع من غيره بخلاف العين ولو ادعى قنا على
من ابقى من يده فبرهن المدعى عليه على هذه الوجوه فخواه كجواب في الموت فلو عاد
من الاياق في وديعة ورهن واجارة ومضاربة وشركة تعود على هالك الغائب وفي سرقة
وخصب وعارية تعود على هالك من كان بيده لان الضمان يقتصر عليه (قش) برهن
البائع او المشتري ان البائع حرره قبل البيع تقبل اذا التناقض وتعمل في العتق اقول
انما يعمل التناقض بناء على الحفظ وذا لم يوفق في المشتري لا البائع لانه يستبدل العتق
فالاولى ان يعمل هذا على مذهب س و م اذ الدعوى ليست بشروط عند س و م في
عتق العبد فتقبل بينة البائع حسبة وان لم تصح الدعوى للتناقض وفيه لو برهن
المشتري انه حرره بائنه لا تقبل فيعتق على المشتري وعند س و م تقبل (قنية)
بائع امة ثم ادعى تحررها قبل البيع لا تسمع ولو برهن تقبل بيمته ولو ادعى المشتري ان
البائع حررها قبل البيع تسمع دعواه وبينته اقول هذا يؤيد ما قلناه انما وفيه سالت من
زوجها مالا فبما لم اذنت انه كان طلقها ثلاثا لا تسمع ولا تقبل بينتها ولو قالت

(قوله اقول هذا يؤيد الخ) اقول فرق ابن نجيم بين ما باع حاصلا ان الموجد منها مجرد
سؤال الطلاق وبه صارت مقرة بتمرة الزوجية فبذوها الطلاق قبله تصير متناقضة
وفي الاختلاف ترد استرجاع ما دفعت من بدل الخلع فعلى لحياء حقها ولا يخفى ما فيه
واقول رجاء يفرق بان دعواها الطلاق بعد سؤال الطلاق اظهر في التناقض من دعوى
الطلاق بعد الاختلاع فتأمل

(في مسائل السير) هذا كرم من هذا ١٢٦ ان نجد كعب الى ابن عباس رضي الله عنهما هل للعبد في المغن نصيب

وهل كن النساء يحضرن في الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يوجب له في سهم في المغن ومن سهم ذوى القر في نصيب اليه ابن عباس رضي الله عنهما انه لاحق للعبد في المغن وانه يرضخ له وان النساء كن يحضرن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يداوين البحر حتى يرضخ لمن ولاحق له في المغن حتى يحتمل وكتب اليه في سهم ذوى القر في ان عمر رضي الله عنه عرض علينا ان نزوج من النجس ايماناً ونقضى به من من مننا فابنا ذلك عليه الا ان يسلم لنا فاني ذلك علينا وهذا تقول الا ان الصبي يرضخ له العبد لما روى انهم كانوا يجعلون الصبيان من جملة الجيش حتى يبلغوا مسلم دخل دارا محربا يمان فاشترى صبياً او صبية منهم واشتق ثم استولى عليها المسلمون بعد ما نشأ كافرين وخرج المسلم الى دار الاسلام فانهما يكونان قياً للمسلمين لانه ان نفذت ففهم احرا ن فيمكن ان بالاستيلاء وان لم ينفذت ففهم العاصم صوم في فعل كان بالاستيلاء واذا سلم المحر في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار وجعلوها دار الاسلام وله اولاد صغار وكبار فاولاد الصغار وما في يد من المتاع لا يكون ذياً واولاده الكبار ووزوجته وما لم يكن في يده من متاعه يكون ذياً وورث

ما علمت الطلاق لا تصدق وفيه نظر لانه مما يخفى فلا يمنع فيه التناقض ولذا لو اختلفت على ثم برهنت على انه طلقها ثلاثاً قبل الخلع تقبل وكذا المكاتب والعبد (قوله) لو ادعى أحد المتعاقدين تحرير راع على صاحبه لا تسمع لانه ليس بمخصم فيه الا ان يدعى لنفسه حقا (قوله) الاستبراء والاستيلاء اقرار بالملك الذي اليد (ص) الاقدام على الاستبراء والاستيلاء والاستيلاء اقرار بالملك في رواية لا في رواية وهو الصحيح (ت) الصحيح هو انه اقرار والاقدام على الاستبراء والاستيلاء والاستيلاء اقرار بالملك له فيه باتفاق الروايات حتى لو برهن ذوا اليد على ان المدعى فعل معه شيئاً من ذلك تندفع دعوى المدعى ولو وفق المدعى وقال وكان ملكي لكانه قبضه مني ولم يدفعه الي فلماذا اشترية منه لا تسمع للتناقض بين قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي والاستبراء من غير المدعى عليه في كونه اقراراً انه لا ملك للمدعى كالاستبراء من المدعى عليه حتى لو برهن عليه يكون دفع ما يدل عليه ما مر في اول هذا الفصل بكونه اقراراً بهدم الملك للمدعى ونحوه كالاستبراء في كون كل منهما من غير المدعى عليه وكذا الاستيلاء اقول ينبغي ان يكون الاستيلاء من غير المدعى عليه وكذا الاستيلاء ونحوه كالاستبراء في كون كل منها اقراراً بهدم الملك للمدعى ويدل عليه ما مر في اول هذا الفصل في دعوى الكرم لو برهن المدعى عليه ان المدعى اشترى نفسه مني ليعمل في الكرم او اخذ الارض مزارعة او قال لي ابن خاتمه راجع اجاره ده تا بكم اوقال ابن درزي ان ياب درزي ده تندفع ويكون اقراراً به لا ملك للمدعى فيه (قوله) اقراره ان كان في هذه الارض ثم ادعى الملك لا تسمع الا اذا رفق ويقول كدور يودم ثم اشترى مني امدحوى الملك المطلق فلا تسمع منه (من) استاجر داراً ثم ادعاه آخر فاستأجره المستاجر منه أيضاً وقال ايها حضر اخذ الاجر فلو حضر جميعاً كان الاجر للاول ولا يكون استيلاء من الاخر اقراراً بان الدار له قال له ادفع الى هذا الدار اسكنه اوقال اعطى هذا الثوب العسة وهذا الفرس ادكبه فاني ان يدفع ثم ادعاه السائل لنفسه يسمع ولو قال اسكني هذه الدار او اعزني هذا ثم ادعاه لنفسه لا تسمع فقد جعل الاستعارة اقراراً بالملك للاستعارة منه اقول بطلان دعواه يخته ل ان يكون يجعل الاستعارة اقراراً به لا ملك له فيه لا يجعلها اقراراً به للاستعارة منه فلا

(قوله) الاقدام على الاستبراء والاستيلاء والاستيلاء اقرار بالملك الخ) اقول وفي الاضية رجل ساوم رجلاً بولجار ية او ثمة فخله او فخل في ارض في يد غيره ثم ادعى ان الامة او الفضة او الارض له نسمع ويقضى له بالامة او الفضة او الارض دون الولد والثمة والخل كذا في حاوي الزاهدي اقول وجهه انه لا يلزم من عدم ملك هذا عدم ملك هذا لانه يتصور ان يكون هذا الشخص وهذا الشخص تامل (قوله) الصحيح هو انه اقراراً الخ) اقول والحاصل ان هذه الاشياء اقراراً بنفي ملكه هو باتفاق الروايات فلا تسمع دعواه لنفسه اتفاقاً وفي كونها اقراراً بالملك الذي اليد اختلافاً فمن يقول انه اقرار به لا تسمع دعواه لغيره ومن لا يقول به يقول تسمع دعواه له والله تعالى اعلم

لا يكونون في الأسم صاروا

فسلمين تبعه له وأما متاعه الذي في يده فلا تسم لم يتولوا على نفسه لكونه مسلما فلا يكونون مسئولين على ما في يده وإذا من الصبي قوما من أهل الحرب إن كان مأذونا له بالقتال يصح عندنا ولا يصح عند الشافعي رحمه الله كافي سائر التصرفات وإن كان عبورا وهو عاقل يصح عند محمد رحمه الله دون غير موأمان الذي لا يصح وأمان العبد المحجور لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعند محمد والشافعي رحمه الله يصح وأمان العبد المأذون له بالقتال يصح بلا خلاف وأمان المرأة جائز وكذلك أمان المقعد والزمن أيضا جائز وإذا ارتد الابوان وبحقا بولدهما الصغير بدأ بالحرب ثم احتوى أساوان فالولد في له منه صار مرتدا تبعهما والصغير المرتد يسترى وأما إذا بقيت الأم في دار الإسلام مسلمة لا يكون الولد في إلا أن الولد يبق مسلما تبعاً لأمه وكذلك لو ماتت الأم مسلمة في دار الإسلام لم يكن الولد في لأنها لما ماتت مسلمة يبق إسلامها حكما وكذلك لو كانت الأم ذمية نصرانية وقد بقيت في دار الإسلام لا يكون الولد فيا لأن الولد وإن صار مرتدا تبعاً لأمه ولكن يبق ذمياً تبعاً لأمه وكذلك لو كان الأب ذمياً

يصح استدلاله ولو وضع المسألة في بطلان دعواه لغيره لصح الاستدلال به على جعل الاستعارة أقراراً بأنه لا يستعاريه (ص) ساكن داراً أقرانه كان يدفع الإجراء زيد ثم قال الدار لي فالقول له ولا يكون أقراراً بأنه لزيد وذلك لأن النافي أنه أقراراً بقول الصحيح منسدى أنه أقراراً بأنه لا ملك له فيه وإن لم يكن أقراراً بأنه لزيد فينبغي أن تصح دعواه لغيره لأن نفسه للتناقض (قش) ادعى أنه فاراد ذو اليد أبطال دعواه فقال للمدعي بمحضرة الشهود دخذه وديعه إلى الفخذ فآخذ المدعي بطل دعواه لأن قبول الوديعة أقراراً أنه لا ملك له وقيل ينبغي أن لا تبطل دعواه لأن قبول الوديعة يدل على عدم الملك دلالة وقد ادعى صريحاً أنه ملكه والدلالة لا تعتبر مع التصريح بخلافها (ش) مردى درديهي شرفي كرديا وكيلى كرديا مهر داري كرد ثم ادعى القرينة لنفسه لا تسمع وتقدم هذه الأفعال أقراراً بأنه لا ملك له أقول لو استولى عليه سائماً متغلباً وبخز عن غفائته في وقت الغضب مخوفه فتسبب بعمل من أعمالها الضرورة دعت إليه فينبغي أن تسمع دعواه إذا القرينة تدل على أنه ليس بأه راروسيجي في (عده) ما يعضده (ذ) دلالاتي كدبيع برآمد يابرياً مد فادعاء الدلال لنفسه ملكاً مطلقاً لو قال الدلال للمشتري اشتريه ولم يزد عليه تسمع دعواه ولو قال اشتريه فانه ملكه لا تسمع (قش) قال له اشتريه هذه الدال ذلك فشرأه ثم ادعى القائل وقال يشن إذا نكه تو خريده من خريده أم صح دعواه لأنه لم يقل يجور فلان فيكون أقراراً بذلك فلان وإذا لم يحسن بائناً يجوز أن يكون ملكه ويقول له تجرأ راران يشتري داراً فقال الرجل اكردين خانه دعوى خواهي كذا كنون كن فقال ذلك الرجل ابن خانه رادر دست تو دست تردام ازان كه دوست دي لا تبطل به دعواه نحو ازان يكون معناه دوست تو دوست برادره كه چون دعوى كنم رود تو توانم گرفتن أقول المحاصل من جملة ما حران المدعي لو صدر عنه ما يدل على أن المدعي ملك المدعي عليه تبطل دعواه لنفسه ولغيره للتناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم ملك المدعي عليه تبطل دعواه لنفسه لا لغيره لأنه أقرار بعدم ملكه لا بملك المدعي عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الأقرار بوجده فالتزجج بالقرائن والأفلا يكون أقراراً للثبوت وأقول فعلى هذا لو غصب رجل عيناً له وخاف ثلثه فحجز عن وصوله إليه في ذلك الوقت إلا بحيلة الاستدعاء أو نحوه ففعله ثم ادعاه ووفى بمأمر فينبغي أن يسمع ولو اشهد على المالك والشراء فينبغي أن تسمع بالاولى والله أعلم ويؤيده ما ذكره في (هذه) استفتي (صح فضلك) عن اكره على البيع ثم ساوم المشتري هل يكون اجازة لذلك البيع فتأمل أيا ما قال ما وجدته فيه نصاً والدلائل فيه متعارضة فإن الشفيع إذا ساوم المشتري يكون تسامياً لا شفيعاً فهذا يقتضي كونه اجازة إذا المساومة تقرير ملك المساوم منه ويحتمل أن قصده الوصول إلى ما له ولا طريق له سواء فهذا يقتضي عدم الاجازة فلم يجب لهذه الفتوى أقول دل هذا على أن العمل بالدليل يجوز (ح) ساومه بخلاف في أرض بيده ثم برهن على الأرض يقتضي له بالأرض ويكون الثقل لمن كانت الأرض بيده برهن على عين وبرهن المدعي عليه أنك بعته من فلان الغائب

الحرب والولد ههنا فانه يكون
 المرتدين في دار الحرب ولد ثم ولد
 لولد هما ولد ثم ظهر المسلمون
 هاهم يكون الاولاد كلهم ذيا
 ولا يكون ولدهما قيا ويحبر
 ولدهما على الاسلام ولا يحبر
 ولد ولدهما الا ان الولد يكون
 مرتدا باذنه او بغيره اذا كان في
 دار الحرب كما يكون مسلما
 باسلام ابيه فيحبر على الاسلام
 كالا بوبن واما ولد الولد لا يكون
 مرتدا لانه لا يكون تبعا للمنفق
 الاوتداد كما لا يكون تبعا له في
 الاسلام لانه لو كان تبعا له لكان
 تابعا لجد الجد فيؤدي الى مالا
 ينتهي ويكون الناس مسلمين
 باسلام آدم عليه السلام فاذا لم
 يكن تابعا لجد صار حكمه حكم
 سائر اهل الحرب وسائر اهل
 الحرب لا يحبرون على الاسلام
 واذا ارتد القلام المراهق من
 الاسلام صحته رده عند ابي
 حنيفة ومحمد ردهما الله وعند
 ابي يوسف رحمه الله لا يصح
 وهما مثلان احدهما في
 الاسلام والثانية في الرد ثم
 اذا ارتد الصبي المراهق فاذا
 ادرك كافرا لا يقتل ولكن
 يحبس وكذا من اكره على
 الاسلام وهو بالغ ثم ارتد
 لا يقتل ولكن يحبس واما
 اسلام الصبي العاقل يصح
 عندنا بلا خلاف بين اصحابنا
 في احكام الدنيا والآخرة
 جميعا وعند الشافعي رحمه الله
 تعالى لا يحكم باسلامه وجه قول اصحابنا رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه

مسلما تبعا لداره و قد مر شي منه في الطلاق والنكاح واذا ولد

أشار في (ج ت) الى أنه لا تندفع و ذكر (قط) تندفع كالبهرن على اقراره
 ببيعة من فلان او على اقراره انه ملك فلان فعلى هذا الراعي على ميت ديننا بحضرة
 وارثه وبين عينا و مال هذا من التركة قبرهن وارثه ان الميت باع هذا العين من فلان
 في حياته تندفع كذا (ذ) وذكر (ش) ادعى عينا قبرهن ذواليد انك بعتة من
 فلان و انما شر يته منه تندفع ولو لا بينة فله ان يحلف المدعي (ح) ادعاه ولا بينة
 فشكل ذواليد فحكم به لادعي فقال ذواليد اني كنت شر يته منه قبل الخصومة فانه
 يحكم له ولا يكون نكوله كذا بالاشهاد الشراء اقول فان قيل هذا يصح على قول
 ح ر ح لا على قوله ارجعه ما الله اذا النكول بذل عنده واقراره عندهما قدا بد
 بالحكم فينبغي ان لا تسمع دعوى الشراء قبل الخصومة للتناقض كما لو اقرصر بها الا اذا
 حل على الحكم بنكوله مرة فانه لا ينفذ في رواية ضعيفة لانها شرط طهرض العين ثلاثا
 في رواية عنهما فاذا لم ينفذ الحكم على هذه الرواية فكأنه برهن قبل الحكم فتسمع على
 هذه الرواية ويمكن المناقشة على قول ح ر ح أيضا بحاجب بان كون النكول
 اقرارا لا يخلو من شبهة ما وهي تكفي في ان لا يكون اكذابا للمسلم حلالا على الصلاح في
 حقه (ذ) اراد رده بعيب قبرهن بائنه ان المشتري اقرانه باعه من زيد ليس للمشتري
 رده كان زيد حاضرا او غائبا فري يته ويثبت البهرن ان المشتري باعه من زيد وهو غائب
 لا يسمع والمشتري رده عليه بعيب وقد قيل يجب ان يسمع في الثاني أيضا قياسا على
 مسألة صورته ادعاه قبرهن ذواليد انه باعه من زيد وقبل يته ولو برهن الباع ان
 المشتري باعه من زيد وهو حاضرا لكانهما جحد البيع لا يرد المشتري الاول حيث دلان
 جحدهما بنزلة الا قاله لان جحد ما عدا النكاح فسخ له فلا يرد بالعيب (فح) ادعى
 ملكا مطلقا فقال ذواليد اني شر يته من زيد وانت اجرت البيع لا يسمع هذا الدفع اذ
 الانسان قد يجيز بيع رجل فلا يكون الهيز مالكا فلا يكون هذا اقرارا بانه ملك المدعي
 اقول ينبغي ان يسمع لانه لو لم يسمع لادعي لا تصح دعواه ولو كان له فقد اجاز فلا تصح
 دعواه على التقديرين وايضا في تعليقه المذكور ونظر لانه لا يقيد دعواه فليتامل ادعاه
 فقال ذواليد شر يته منك فقال المدعي اقلناه او قال انك اقررت ما شر يته فهذا دفع
 صحيح ادعى ملكا مطلقا وبرهن قبرهن ذواليد انك شر يته مني ثم اقلناه لا يندفع اذ كل
 منهما ادعى ملكا مطلقا بينة الخارج اولى وقيل ينبغي ان تقبل بينة ذواليد ونسائه
 في (د) الخارج وذواليد ادعى اقرارا من واحد فقال ذواليد والخارج اني شر يته بعد
 ما فسختما البيع الذي بينكما تندفع دعوى الاثر لو برهن لانه يتصب خصما عن
 الغائب في اثبات الفسخ اذ لا يمكنه اثبات الشراء من الغائب الا بعد الفسخ واذا ثبت
 الفسخ صح البيع في العقار قبل قبضه وفي المنقول بشرط القبض بعد قبضه لجهة
 البيع كذا عمل (ش) برهن على الشراء من واحد وتاريخ الخارج اقدم قبرهن
 ذواليد ان المبيع مكانه هناء تاريخك عند فلان ولم يرض شرائك بخارج شرقي
 لكونه بعد ذلك الرهن لا يصح هذا الدفع اذ لا حق لذي اليد في ذلك الرهن اذ المرتهن لم

اسلامه وكان يقتصر بالاسلام في
صغره وبقوله بقتكم الى
الاسلام طرأ غلاما ما بلغت
أوان حلي والمضى فيه هو انه
عرف الاسلام واهـ ترف به
فوجب ان يصح منه دليله ما اذا
كان ابن خمس عشرة سنة ولا
يلزم على الصبي الذي لا يعقل
لانه لا يعرف الاسلام وينظر
تمام هذا في باب احكام المرتدين
من المشركين في باب
ما اصاب من الغنمة مما كان
المشركون اصابوه واذا سبي
الصبي من اهل الحرب واخرج
الى دار الاسلام دون ابويه ثم
مات قبل ان يعقل الاسلام
صلى عليه لانه لو لم يكن معه
ابواه ولا احدهما كان تبعا
لدار فيكون مسلما بالدار
فيصلى عليه وان كان معه
ابواه او احدهما فمات
لا يصلى عليه لانه تابع لابويه
في الدين قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل مولود يولد على
الفطرة الا ان ابويه يهودانه
ومجسانه حتى يعرّب عنه
باسانه اما اشركوا واما كفروا
انحسر ان الصبي تبسح لما
ويجب الخساراج في ارض
الصبيان والنسوان والمجانين
لانهم مرضى الله عنه وظف
الخساراج في جميع الارضي
وتؤخذ من ارض الصبي
التعلي العشرة ضا عفا وكذا
من ارض المرأة التغلبية لان

يدع الرهن فكيف تصح دعوى الرهن كذا (ذ) اقول ما يدعى على الغائب سبب
لم يدعى على الحاضر فيبني ان تصح دعوى الرهن على ذلك الاصل كدعوى عتيق
الشاهد على ما مر في فصل القضاء على الغائب وحديث الاتصال بين الغائب والحاضر
منقول فيه كتبت الظرف في فصل القضاء على الغائب مع ان كلامي على الاصل المشهور
لا على اصل الاتصال وذكر (ش) هذه المسئلة كذلك وعلى بانه لما اقر بفك الرهن
فقد اقر بنفاذ البيع اذا البيع كان صحيحا بغير عافيه وامتناع النفاذ حتى المرتين فلا
بطل الرهن بقذا البيع السابق في حق الكل كذا (ز) اقول هذا التعليل لا يتم عندهم
يجوز للمرتن فسخ البيع به قال ولم يرض بشرائك وهذا اشار الى انه فسخته او تعرض
انه فسخته فلا تغا بعد الفسخ واقعه القوي ادعى انه شراء من زيد شراء جائزا وقبضه
فقال ذواليدان زيد اذ لك باعه من بكر ببيع جائز قبل بيعه منك ثم باعه منك بلا اجازة
بكر ثم بعده باعه من بكر ذلك ببيع صحيحا باتا وانا نشر يته منه ينبغي ان يصح الدفع لان
ذاليد خصم من باعه في اثبات الملك له لتكسبه من اثبات الشراء منه فكأنه حضر
فادعى عليه المدعى فاجابه ان شرائي بالبيع الجائز كان قبل شرائك ولم يجوز شرائك
لانه كان في يدي فبهدته شر يته بالبيع اليك وان قال لا يصح هذا الدفع فله وجه
(ش) برهنا على الشراء من واحد وتنادي بحدتي اليد اسبق فقال الخارج شرائك في
التاريخ السابق كان تلحقة والاخر ينكر فله تعلية لان مؤرخ السابق لو اقرانه كان
تلحقة اخذ منه العين ذواليد في التاريخ فاذا انكر فله تعلية اقول هذا الاصل
لا يطرد كافي دعوى الحمد والتمسك والرق ونحوها كقولك السكفيل المال فاعاد
او من نجر او نحوه ليس له ان يحلف الطالب مع انه لو اقر سقط المال ونحوه كثير وايضا
ينبغي ان يكون هذا الاصل على قولهما لا على قوله اذا التكلول بذل منه فلا حلف عنده
فما لا يجوز فيه البذل وان صح الادراء وتغير التلحقة انا تواضعنا ان يظهر البيع عند
الناس لكن لا يكون قصدا منه البيع حقيقة (كحم) ادعى انه شراء من زيد
وارخ وبرهن ذواليد ان زيدا ذلك اقر قبل شرائك انه ملث أخيه فلان وصدقه
أخوه وانا نشر يته من المقره ولم يؤرخ الاقرار يجوز ويصح فيه قبل شرائك (ذ)
ادعى دارا فقال له ذواليد اني شر يته من وصييك في صدرك ولم يسم الوصي او قال
ار زيدا باعه مني باطلاق القاضى في صدرك ولم يسم القاضى هل تندفع اختلاف
فيه المشايخ ولو سمى الوصى والقاضى تندفع وفاقا (ش) لو برهن ذواليد على
اقرار الوصى انه باعه بوصاية قالوا لا تقبل الا ان يشهد انه كان وصيا من جهة مورثه
او من جهة القاضى لانا لو عايننا اقراره به وهى لا تثبت الوصاية باقراره (قص)
ادعى دارا وقال انه ملكي باعه ابي منك حال بلوغى وقال ذواليد حال صدرك قال قول
للمدعى كذا (ذ) وقال لو برهنا تقبل بينة ذى اليد لانها هي المشقة وفيه ادعى
من فانه كره خصمه الشراء فبرهن عليه المدعى فبرهن خصمه على انشاء ثمنه لا يسمع
(قوله ادعى من الخ) اقول يعلم به جواب حادثة القوي ادعى عليه كفالة ثمن بغير

العشر يؤخذ من ارض الصبي المسلم في ظاهر الرواية ومن ارض المسلمة في الروايات

أجمع فكذا يؤخذ من الصبي
الرجال ولا تؤلف على الصبيان
والنساء فكذا فعل رضى
الله عنه وإذا قال الأمير من
قتل قتيلا فله عليه فقتل صديقا
لم يبلغ الحلم فليس له عليه وإن
قتل مريضا أو جرح بجراحه عليه
سواء كان يستطيع القتال
أو لا يستطيع لأنه مباح القتل
في الوجهين عن الضمالة قال
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا جئت سرية قال لا تقتلوا
ولا تداؤا نسا ولا الشيخ الكبير
والوليد المولود لثقة وكل آدمي
مولود واحد كن هذا اللفظ
يستعمل بالصغار عادة وهذا
الجواب في الصبيان إذا كانوا
لا يصلحون للقتال ولا يقدرون
على الصياح عند التقاء
الصغين ولا يكونون رؤساء
الجيش فاما إذا كانوا كذلك
فيقتلون وفي سير فتاوى قاضي
خان الامام غلبر الدين مسلم
دخل دار الحرب بأمان ففأ
رجل من أهل الحرب بأمان
أو حته أو خاله أو أم ولده قد
قهرها يبيعها من المسلم
المستامن لا يشتريها منه لأن
الحرب إذا ملكها بالقهر فقد صارت
حرة مسلم دخل في دار الحرب
بأمان فاشترى من أحدهم
أبنة أو ابنته تطوعا تسكنا
فيه أو كثر مشايخنا على أن
البيع باطل وقال أبو الحسن
الكرخي أن كانوا يرون جواز
البيع فالبيع جائز والأقاييس

للتناقض أقول ينبغي أن يسمع في روايته عن من ربح فباعا على ما ذكر في مسائل
شئ من (هـ) وفي غيره من أنه لو أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد صيدا
فاودردها فبرهن البائع أنه بريء من كل عيب لم تقبل للتناقض إذا أبرأه بالبيع محال
وقد أنكر البيع ومن من ربح تقبل لا يمكن التوفيق بأن باعها وكيله ولم يعلم به
فكذا هنا وأقول بل ينبغي أن تقبل بيته في هذه المسئلة وفي الأولى عندنا وأخلافها
لنقر ربح لانه صار مكذبا بشرع البينة المدعى فلحق أنكاره بالعدم فصار كافي الكفالة من
أن رجلا لو برهن أن له على الغائب أفا وهذا كغيب عنه بامر الخ يرجع الكفيل على
الغائب ولو أنكر الكفالة أصلا لانه صار مكذبا شرعا في أنكاره فلحق بالعدم ويمكن
الفرق بأن الحكم بأدائه ثم حكم بالرجوع أيضا فلا حاجة إلى إقامة البينة ثانية على
كفالة لثبوتها أولا وهذا الحكم بالبراءة ليس بحكم بالبراءة ولا يفاء فلا بد من الدعوى
فيبطله التناقض فافترقا ويمكن أن يرد الفرق بأن أنكاره لما لحق بالعدم لما لا يتحقق
التناقض لعدم أنكاره البيع والبراءة فينبغي أن تصح الدعوى لعدم التناقض على
أصل من (هـ) أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع إقالة يسمع هذا
الدفع ولم يدع الإقالة ولكن ادعى إيفاء الثمن أو البراءة اختلف فيهما المتأخرون أقول
هذا يؤيد ما قلت آنفا في مسئلتى أنكار البائع والمشتري من أن بينة الإيفاء والبراءة
ينبغي أن تسمع في وقوله لم يدع الإقالة يوافق هذه المسئلة وقوله ولكن ادعى إيفاء
الثمن الخ لا يوافق هذه المسئلة لأن ما وضعت في أن المسئلة ينسب البيع وهذا لا يلائم
دعوى إيفاء الثمن وإن أمكن التوفيق بتكافيل هو أوفق بما من مسئلة دعوى

فأنكر الكفالة فبرهن عليه المدعى فبرهن خصمه على إبرائه منها لا يسمع للتناقض وهو
ظاهر تامل وفي الفصول العمادية على المشتري ثمن العبد المبيع فقال المدعى عليه
ما اشتريت العبد منك فطافا قام المدعى بيته على العقد فقال المدعى عليه اني وفيت
الثمن وأقام البينة لا تقبل للتناقض كذا في الذخيرة والله تعالى أعلم بالصواب (قوله
ينبغي أن تقبل الخ) أقول لابن نجيم حاشية له عليه كلام ينبغي تأمله (قوله ولو أنكر
الكفالة الخ) أقول ومثله لو ادعى عليه دين فادعى أنه حال به على فلان الغائب فأنكر
الحالة فقام عليها البينة برجح المدعى للدين المنكر لها على فلان لانه صار مكذبا شرعا
وقد لحق أنكاره بالعدم وفي الحاشية رجل عليه دين ففأ الطالب يتقاضى دينه فقال
المطلوب قدما حدثت به على فلان وفلان غائب وقت الخصومة فقال الطالب لم تقبل
الحالة كان القول قول الطالب والبينة على المطلوب وهو الصحيح وإن أقام المطلوب
بينة على ما ادعى ذكر في الاملا أن القاضي يقبل البينة ويؤخر الامر حتى يحضر الغائب
فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب فأنكر الحالة امر المطلوب بأعادة البينة في
وجهه ولا يقضي عليه بتلك البينة وإن لم يكن للمطلوب بينة على ذلك وطلب المطلوب
عين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان نكل الطالب برى المطلوب من الدين

البيعت وان بطل فاذا ذهبت
المشتري فذلك منه فله ملكه
بالقهر وقال اكثرهم يكون حوا
والصحيح ان البائع اذا كان يرى
جواز البيع بملكه مطلقا لان
المشتري اخذ قهر المايعة
البائع قهر اقبله بالهوان كان
البائع لا يرى جوازه فالجواب
على التفصيل ان اشتراؤه ذهب
به كرهاملكه لانه ابتداء قهرا
على الحرب في دار الحرب فبذلك
وان ذهب به وهو طامع لم
ملكه لانه لم يوجد القهر في دار
الحرب في فتاوى القاضى ظهير
الدين رحمه الله وذكر في النوع
السادس من سير فتاويه سئل
نجم الدين رحمه الله عن صبي
حكى باسلامه تبعا لابيويه ثم
وصف له الاسلام بعد البلوغ
فقال الا ان عرفت الاسلام
هل يكون هذا دليلا انه لم يكن
مسلم بعد البلوغ قال لانه اذا
لم يقرانه كان يعتقد خلاف
هذا تعين قوله الا ان عرفته
لعرفان الاسلام بتقاصيله
اذا سلم الرجل وله ولد ابن
صغير ابوه ميت اوصى لا يصير
ولدا ينه مسطيا باسلامه والمجد
ليس فيه كالا بوهى من المسائل
التي ليس الجحد فيها كالا ب
وينظر في المتفرقات ذكر في
متفرقات تفسير النخبة واحالة
الى العيون اهل الشرك اذا
استولوا على اهل الحرب من
اهل الكتاب فصبوا سبايا
صفارا بغير آياتهم فالصبيان على دين اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا

الثمن وانكار المشتري الشراء (ج) ادعى شراء فقال ذواليد لم ابيع او قال لا يبيع بيننا
او قال لم يجز يبتاع فلما برهن المدعى على الشراء برهن ذواليد ان المدعى رد عليه
المبيع تقبل بيئته و يقتضى البيع وهذا كما لو قال ليس اولى بكن له على شيء قط فلما
برهن عليه برهن هو على قضائه او ابرائه تقبل ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء
لا تقبل منه اخرج في الدين وقال سرح تقبل لو وفقى بان قال لم يكن بيننا معاملة
الا ان شهودى معوا منه انه ابرانى ولو انكر البيع قهره من المدعى على الشراء فوجب
صياقه برهن البائع انه برئ من كل عيب لا تقبل وعن سرح الله انها تقبل ولو قال
لانكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهن هو على الخلع تقبل بيئته ولو قال لم
يكن بيننا نكاح قط او قال لم اتروجه قط والباقي بحاله يذبحى ان يكون هذا ومثله
العيب سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لان البراءة عن
العيب اقرار بالبيع فكذا الخلع يقتضى سبق النكاح فيحقق التناقض ادعى انه قنسه
وقال المدعى عليه انا ذن فلان الغائب لو برهن يندفع المدعى وان لم يبرهن قبلت عليه
بينة المدعى فان حضر الغائب لا سيدل له على القن حتى يبرهن وقد مر شيء منه في فصل
القضاء على الغائب (هـ) ادعى البيع مكرها فبرهن المشتري على تسليمه او اخذ
قنسه طوعا تندفع وكذا لو ادعى الهبة مكرها فبرهن الموهوب له على اخذ العوض طوعا
تندفع ادعى البيع مكرها فقال ذواليد انه ساومه منى بعدموانه اجازة منه للبيع هل
تندفع استفتى (فضل) عن هذه المسئلة فتردد وجوز الاحتمالين وقد كتبت قوله
قبل هذا ورقة وقد مر في (ت) ان استباعة المدعى اقرار حتى لو وفق المدعى بافى
استبعته لانه كان في ملكي قبضه منى لا يسمع توقيقه (مش) وفي دهموى البيع
مكرها لا حاجة الى تعيين المكروه كالا حاجة في دعوى السعاية الى تعيين العوان وقيل
لا بد من تعيين العوان والاول اصح برهن على اقراره بشئ طوعا وبرهن المدعى عليه انه
يا كراه فينبه الا كراه اولى بالقبول لانها تثبت خلاف الظاهر ادعى شراء من ذى اليد
وقال في آخر دهمواه واقر به ذواليد فقال ذواليد اقررت مكرها لا تندفع والاقرار
بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طوعا ادعى على الكفيل مالا فقال الاصيل
المسال غير واجب على لاني اقررت مكرها فقد قيل لا يسمع هذا الدفع اذا المدعى لم يدفع
على الاصيل وقد قيل يسمع لو كفل بامر لان ضرر الدهموى على الاصيل الا يرى ان
المبيع لو استحق من يد المشتري فبرهن البائع على المستحق انه باعه منه قبل ان يبيعه
هو من المشتري يسمع هذا من البائع ولو لم تكن الدعوى على البائع (فش) كفل
بشئ او بمهر ثم الكفيل برهن على فساد البيع او النكاح لا يقبل لان اقدامه
على التزام المسال اقراره بصدقة سبب وجوب المسال فلا يسمع منه بعد دهموى الفساد
ولو برهن على ايفاء الاصيل او على ابرائه تقبل لانه تقرر بالوجوب السابق (خ) كفل
هذه بالف لم جل يدعيه فبرهن الكفيل ان الالف المدعاة ثمن نحر لا تقبل وفيه لو قال
الكفيل الالف المدعاة قمار او ثمن نحر او نحوه مما لا يجب لا يقبل قوله ولو برهن على

لا يخلون الى الشرك بالنبي
 انكرب فمدخل اباؤهم دار
 الاسلام واسلوا فابناؤهم
 صاروا مسلمين باسلام آباؤهم
 وان لم يخرجوا الى دار
 الاسلام ولو دخل حربي دار
 الاسلام فمات سبي ابنه
 لا يصير الابن مسلما بالدار ومن
 دخل دار الحرب بامان وسرق
 صبياء وترجمها الى دار الاسلام
 فالصبي مسلم ولو اشترى هناك
 صبياء فخرجه الى دار الاسلام
 فهو على دينه ولو ان حربيا
 دخل دارا بامان وله عبد
 صغير فاسلم فاعبد كافر ما لم
 يسلم هذه النجاة في متفرقات
 سير النخبة صبي سبي
 معه ابواه أو أحدهما فمات
 لا يصلي عليه الا اذا كان
 اقر بالاسلام وهو يعقل
 الاسلام واذا لم يسلم
 أحدهما فمات يصلي عليه
 اعلم ان الولد الصغير يصير تبعا
 لابيوين أو لأحدهما في الدين
 فان انعدم ما يصير تبعا لصاحب
 اليد فان عدت اليد يعتبر
 تبعا للدار لانه تعذر اعتباره
 له في الدين فلا بد من
 اعتباره تبعا لظلاله غير ان
 التبعية في الابوين أقوى فاذا
 انعدم ما قلنا التبعية في حق
 صاحب اليد أقوى اذا ثبت
 هذا فاذا كان معه أحد أبويه
 يعتبر تبعا لهما لا للدار فيكون
 كافرا تبعا لهما وان لم يكن

اقرار المكفول له وهو يجحد لا يقبل وليس له أن يجحد الطالب ولو أمر به الطالب
 عند القاضي برئ الاصيل والكفيل جميعا أقول لا يقال لما برئ باقراره ينبغي أن تقبل
 بيعة اقراره لان البيعة تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنالاه متناقض لان كماله
 اقرار بصحتها ولو أدها الكفيل فادار الرجوع على الاصيل والطالب فاثب فبرهن
 الاصيل على ان المال كان قسارا أو من مائة أو نحوها لا تقبل ويؤمر بادائه الى الكفيل
 ويقال له اطلب خصمك وخاصة (عده) الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا
 كان المدعي عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الاخر أن المدعي قال ابا مبطل يسمع أقول
 برده على ما رقبيل هذا باسطر في (ذ) من انه يسمع من البائع وان لم تكن الدعوى عليه
 فان اجيب بان البائع مدعي عليه معنى برهان الوارث الاخر كذلك فلا وجه لاستثنائه
 (عده) جعل أمر امرأته بيدها على انه لو يصل اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق
 نفسها متى شئت فمضى ذلك الوقت فادعت أن تعلق نفسها فاختلعا في وصول النفقة
 في ذلك الوقت فبرهنت انه اقراره لم يصل اليها نفقتها قبل وتندفع دعواه ولو برهنت انه
 اقراره لم يدفع اليها نفقتها لا يقبل بحوازيان وكيله دفع اليها وقيل تقبل في الوجهين
 لان دفع وكيله كدفعه الا يرى انه لو حلف بيمينتين فلا ناقة فامر بغير دفعها وبرو
 برهنت على طلاق ثلاث وبرهن الزوج انها اقربت بعد الطلقات الثلاث انها اعتدت
 وتزوجت بآخر ودخل بها وطلقها ومضت عدتها وتزوجته وهي امرأته اليوم فتدفع
 هذا ليس بدفع والمصحح انه دفع صحيح برهن على نكاحها فبرهنت انه خالفها تندفع
 لو لم يوقنا وقت أحدهما فقط ولو وقتا وتاريخ الخلع اسبق لا تندفع فبرهنت بما ولو
 ادعى نكاحها وهي تدعى اقراره بحرمتها تندفع وكذا لو ادعت نكاحها وهو يدعى الخلع
 فهذا ادفع ولو ادعى نكاحها وادعت انها منكوبة فلان الغائب لا تندفع ومرفى فصل
 القضاء على الغائب (كعم) لا تندفع الا ان يكون نكاح الغائب معروفا ولو
 ادعى نكاحها فقالت نكحت اخي قبل لا تسمع يستأخذ ح وح ويأتي جنسه
 في دعوى النكاح (فش) تزوجها فشهد جماعة بحضرتها عند القاضي ان هذه
 المرأة منكوبة فلان الغائب لا تقبل هذه الشهادة ولا تثبت النكاح لولة لعدم الخصم
 عن الغائب (عده) اذ ادتزوجها فشهدا عندها وهذا القاضي ان لها زوجا فتزوجها
 هو لا يفرق بينهما (عده) انكر نكاحها فبرهنت فدعى الخلع تسمع اذ يثبت
 انه زوجها منه ابوه وهو لا يعلم (فصل) لا تسمع اذ تزوج مناتق لانه انكر النكاح
 او لا تسمع دعواه الخلع (فش) اتعت المهر على ورثة زوجها واتعت ورثته
 الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع ولو ادعت ورثة الابراء والباقي بحاله قيل
 نسمع وقيل لا (مق) قيل نسمع وقيل لو قالوا امرأته عن المهر لا تسمع للتناقض ولو
 قالوا امرأته عن دعوى المهر يسمع ولا تناقض وذكر (عده) مثل هذا التفصيل
 في انكار الدين ثم دعوى الابراء (فقط) شهدا ثمان انه مات وهذه امرأته
 وآخوانه طلقها قبل موته قال (بف) بيعة الزوجة اولى وقال (سغد)

اليده عند انعدام الابوين
ويستوي فسادنا اذا كان
الصبي عاقلًا أو غير عاقل لانه
قبيل البلوغ تبسح لابي يه في
الدين عالم يصف الاسلام
وقوله في الكتاب وهو يعقل
الاسلام يدل على أن الصبي
العاقل اذا سلم يصح وهذا
مذهبنا وقوله وهو يعقل
الاسلام يعني صفة الاسلام
وهذا يدل على أن من يقول
لا اله الا الله لا يكون مسلمًا
حتى يعلم صفة الايمان وكذا
اذا اشترى حارية واستوصفها
الاسلام فلم تعلم لا تكون
مؤمنة وصفة الايمان
ما ذكر في حديث جبريل
عليه السلام ان تؤمن بالله
وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر واليتم بعد
الموت والقدر خيره وشره من
الله هكذا ذكر الكشاف
هذه الجملة في باب جل الجنائز
من الجامع الصغير

(في مسائل الكراهية)
الصبي أو المعتوه اذا أخبر
بنجاسة الماء لا تمتنجاسة
بقوله لانه اقله عقله قد يكذب
فلا يترجح صدقه على كذبه
ولهذا لم يقبل خبر الصبي
والمعتوه في الاحكام فان احدا
من الصبيان والمعتوهين لم يرو
عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم حديثا ولكن مع هذا
ينبغي ان ينظر ويحكم فيه رآيه فان وقع عنده انه صادق لا يتوصاوان وقع انه كاذب يتوصا

بينه اطلاق اولي وقيل لو كانت المرأة تدعى عتدين يقتي باولوية بينة الزوجية والا
قبولوية بينة الطلاق وقيل لو انكروا نكاحها اصلا لم يكن هذا دفعا لدعواها ولولم
ينكروا اصل النكاح وانما انكروا ارتها بان قالوا لم تكن زوجته عند موته اولاً تره
بالزوجية او نحوه فهذا دفع اقول يقتي باولوية بينة الطلاق لان شهود بقاء الزوجية
شهدوا باستصحاب الحال والاثبات الزوال كما ذكر في (فتى) ان بينة المخلع اولي
من بينة النكاح ولو ادعت النكاح في الحال لان المخلع ابدى يكون بعد النكاح ولان
بينه النكاح بناء على صدق باستصحاب الحال فيبينة المخلع تكون بطلان لان بينة
الابراء اولي من بينة ان له عليه كذا في الحال كما ياتي بعد وقتين في (فتى) انه لو
ادعى اني شريته من ابيك وبرهن ثوابه انه ملك ابيه الى موته فبينه الشراء اولي
(ط جف) بكر بالغة زوجها ابوها برضاها وقبض مهرها ومات فادعت المهر على زوجها
فبرهن ان اباها قبضه بولاية الابوة تنقطع الخصومة (فتى) لو قالت الورثة ان اباها
حرمها على نفسه قبل موته بستين فقالت ان زوجها اقرب من موته اني حلال عليه
فهذا دفع ولو انكروا نكاحها فبرهنه عليه فقالوا ان اباها طلقها ومضت هدية ما قبل
موته قال (سعد) هذا دفع وقال (بف) لا وقيل لو انكروا النكاح اصلا لا يكون دفعا
والا فدفعا ادعى ارتها وقال كانت في نكاحي الى يوم موتها فبرهن درتها انك قلت قبل
هذا كراين مرده زن من بودي ميراث بردي قيل تندفع و يكون قوله هذا اقرارا بانها
ليست امراته وقيل لا تندفع ولا يكون قوله هذا اقرارا بعدم الزوجية كما قال ان كان
فلان في الدار لذهبت اليه لا يكون اقرارا ان فلانا ليس في الدار لاحالة على أن ما ذكر
ثم مفهوم كلامه وظاهر المذهب عندنا ان المفهوم ليس بحجة ولو قالوا انك قلت كانت
امراة الا اني طلقها لا تندفع لان الزوج أثبت نكاحها بالبينة يوم الموت وما أثبتته
الورثة لا ينافي ذلك بخبره اذ انه طلقها ثم تزوجها (ط) برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا
وبرهنه انه أقر بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر انها حرام عليه وليست بامرأته فهذا
دفع صحيح حتى يخلف انه لم يرد به الطلاق فلو نكل يشدفع (ذ) ادعى انها أمة
وقصدها منه ذواليد فبرهن ذواليد انها كانت أمة فلان وقدرها وانما تزوجها فهو
دفع (فتى) ادعى دينها فبرهن مدينه اني أحلتك به على فلان يقبل لانه ادعى تأخير

(قوله وظاهر المذهب عندنا ان المفهوم ليس بحجة الخ) اقول قال العلامة الغزي
قلت مراد المص ان المفهوم في كلام الناس ليس بحجة في ظاهرها رواية وقد صرح بمثله
العمادى في فصوله وفي القوائد الزينية لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في
ظاهر المذهب كالدلالة وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف
الظاهر من المذهب كما في الدعوى من الظهيرية وامام مفهوم الرواية فحجة كافي غاية
البيان من الحجج اه كلام الغزي (قوله ادعى دينها فبرهن الخ) اقول اطلق ذلك فاقد
انه لا فرق في البرهان بين ان يكون بعد السكوت او الانكار وهل له بعد ان يتبين
ينبغي ان ينظر ويحكم فيه رآيه فان وقع عنده انه صادق لا يتوصاوان وقع انه كاذب يتوصا

وهذا اذا كانا بعتان اما اذا

١٤٤

كانا لا بعتان لا يلتفت الى قولهما في استحسان المسوط

مسي ما قل في يده شيء يبيعه
لا يقبض لغيره ان يشتره منه
ما لم يساله عنه لما اذا تبعه
لان الصبي لا يملك البيع الا
باذن الولى فان قال اذن لي
أني يحكم فيه رأيي على كل حال
فان وقع منه انه صادق
استراعه منه والا فلا وهذا في
البيع اما في الهبة اذا كان
يحب ذلك المال فان قال هو
لا في اذن لي في الهبة يقبل منه
اذا وقع منه انه صادق
وان قال هو لا في اذن لي في الهبة
لا يجوز له ان يقبله لانه لا يملك
ذلك باذن الاب وفي القدوري
ويجوز ان يقبل في الهدية
والاذن قول العبد والجارية
والصبي وفي الهدية ولو كان
الخبير بنجاسة الماء ذميا
لا يقبل قوله كالصبي والمعتوه
ولا يجب القصرى ولكن يستحب
بمخلاف القاسق لان خبر
القاسق يستوي فيه الصدق
والكذب فيجب فيه القصرى
مطابقا لترجيح اما الكذب في
خير الكافر فقطاهرو قد ذكرنا
بعض مسائل اخبار الصبي في
اول هذا المجموع وفي استحسان
المسوط واذا مات الرجل بين
النساء وليس فيهن زوجته
لا يباح لهن ان يقسمانه كفاي
حالة الحياة فان كانت فيهن
جارية صغيرة لا تشتهى بغيرها
الفصل حتى نفسه لان

الصغيرة التي لا تشتهى يباح لها ان تقسم جميع اعضاء الرجل الاجنبى في حال حياته

درهم

المطالبة واسقاطها من نفسه ولا يمكنه اثباته الا بان يصير خصما عن المال عليه ولو لا
بدنه له على المحالة قوله ان يحلف المدعى على المحاصل بالله بان ما يدعيه حق عليه فلو
ادعى ما لا على كقيل فبرهن الكفيل ان الاصيل احال عليه على فلان وانه قبل ينبغي
ان يقبل قياسا على هذه المسئلة وقياسا على ما اوبرهن ان الاصيل اداه (ش) المدعى
عليه ادعى ايقاه ثم قال فلان حواله كردم دادرسا نيده است قيسل لا يسمع للتناقص
اذا المحالة غير الايقاه وقيل يسمع لان ايقاه الحال عليه ايقاه الخيل الا يرى انه او حلف
ايضا ينعى حقه فاحاله واخذ من المال عليه بروكدا لو حلف لا يعطيه حقه راضعا
من احاله عليه حثت ولرادى الايقاه ثم قال فلان كسر تيموداد بامر من يقبل ولا
تناقص كفاي مسئلة الامر باليد وتدرت (خ) ادعى خمسة دنانير فقال خصمه اوفيتكها
فشهدا انه دفع اليه خمسة دنانير الا ان لا تدرى من اى مال دفعها من هذا الدين او من
آخر يقبل ويبرأ (ش) هو الصحيح وقيل لا يقبل (خ) برهن على مال ثم قال اني
استوفيت من هذا المال كذا وقال بالفارسية جندني يافقه بدم بطالت بينته اقول
ولو ظهر من البينة ان المال عليه الا ان او بعد مدة الاستيفاء حصلت بينته لا كذاب
والا فينبغي ان لا تبطل بينته لا مكان التوفيق ويؤيده ما في (فش) انه برهن على مال
وبرهن خصمه على ايقاه بمضنه لا تبطل دعواه قياسا لانهم شهدوا بما عاينوا ولم
يعرفوا ايقاه شي من الذين فعل لهم الشهادة وصار كما لو ادعى الفاروس شهدا بخمس مائة
فقال المدعى كان لي عليه الف فاروق في خمسة مائة تقبل بينته وتكذب المدعى شهوده
يرفع بتوفيق المدعى (خ) برهن على ثلاث مائة درهم وحكم له ثم اقران عليه مائة

المال عليه يقتضى قوله يصير خصما عن المال عليه ان له ذلك ولا يضرا نكارة
لانه صار مكذبا شرعا بالبدنة فلعن انكارة بالعدم كفاي مسئلة الكفيل المتقدم ذكرها
وهو ظاهر في امل وذ كثر في الخائفة وكثير من الكتب انه اى فلان الغائب اذا انكر
المحالة امر المطلوب باعادة البينة في وجهه ولا يقضى عليه بتلك البينة وقد كتبنا في
الحاشية قبل هذه الورقة بورقة عبارة الخائفة باسرها فراجع ان شئت (قوله كما
لو ادعى الفاروس شهدا بخمس مائة) اقول ادعى على رجل بخمس مائة فشهد له الشهود
بالف وقال الطالب انما لي عليه خمسة مائة وقد كانت الفاقة بضمت منه خمسة مائة
الكلام لم يصل فشهادته بخمس مائة جائرة قوله لم يكن لي الا خمسة مائة بطلت
شهادتهم الخائفة وفي الظهيرية فان كان ديننا شهدوا باقل مما ادعاه المدعى فهو ما اذا
ادعى الفاروس وخمس مائة فشهدوا بخمس مائة يقضى بخمس مائة من غير توفيق وادعى
الفاروس هذا خمسة مائة بالف والاخر بخمس مائة لا يقضى بشي في قول ابي حنيفة لان
عنده اتفاق الشاهدين في المشهود به لفظا شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثم اتفق
الشاهدان على خمسة مائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظا ليست بشرط فتقبل
شهادتهما على خمسة مائة

فكذلك بعد وفاته ولو كان الميت صغيرا لا يشتهى فلا يباس للنسوان أن ١٤٠ يغسلنه كما في حال الحيضة لانه لا حرمة

لصورته ولا لسائر بدنه وكذا اذا ماتت المرأة بين الرجال لا يباح لواحد منهم أن يغسلها وان كان فيهم صغير لا يشتهى يغسلونه الغسل حتى يغسل لها بينا لان له أن يمس جميع أعضائها حالة الحياة فكذلك بعد الوفاة وفي كراهية الهداية الصغيرة اذا كانت لا تشتهى يباح مسحها والنظر اليها لا بعدام خوف الفتنة ويكره أن يلبس الذكور من الصبيان الذهب والحديد لان التحريم لما ثبت في حق الذكور فكذلك لا يباح للبس لا يباح الا لباس وصار نظير الحرام لما حرم شر بها حرم سقيها أقصى وقت الختان اثنا عشرة سنة وأول وقته قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا علم له به ولم يرو عن ابي يوسف ومحمد فيه شيء واختلف المشايخ فيه قال بعضهم أول وقته اذا بلغ سبع سنين وقال بعضهم ثمان سنين وبعضهم عشر سنين وبعضهم لم يوقتوا وقتا وقالوا ان كان الصبي يحال يطبق الم الختان يمتن والا فلا وانه من جملة السنن وفي العيون غلام خنثى فلم تقطع الجملدة كلها فان قطع أكثر من النصف يكون خثاما وان كان نصف او دونه لا يكون خثاما وفي صلاة التوازل صبي لم يمتن ولا يمكن أن يمد جملده الا بشديد وحشقة ظاهرة

درهم لهذا المدعي عليه قال (صف) تسقط عنه المسائتان وقال غيره من المشايخ لم تسقط (فن) ادعى عليه اربعة اشياء سماها فانكر فحلف ثم قال المدعي صكنت اخذت الاثنين من الاربعة وبرهن على الاثنين تقبل (فمن) ادعى الايقاف وشهدا بهذا اللفظ أين مدعى عليه راجع من مقدار أدنى ثبت لا تقبل لانه في الحقيقة شهادة على النقي ادعى دينافاقر ثم قال أوفيته لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا تقبل للتناقض ولو تغرقا عن هذا المجلس ثم قال أوفيته وبرهن على الايقاف بعد ما قرع تقبل لعدم التناقض ولو ادعى الايقاف قبل أفراده لا يقبل (فقط) ادعى اتفاقا قال خصمه

(قوله ادعى دينافاقر ثم قال أوفيته لو كان كلا القولين الخ) أقول أطلقه فشمع ما اذا طال الفصل أو لم يطال والعلة تقتضي أنه ولو كان متصلا فتأمل مع ما يأتي قر يبا من قوله ولو ادعى الايقاف أو الأبراء وأنكر الخ اللهم الا أن يقال لما تقر في كتاب الاقراران الاشتباه شر ما صحة الاتصال وهذا معناه استغنى عن التصريح به في الفرع الثاني يدل على ذلك قوله في الاول ثم قال أوفيته يعني أنه قد دل بنفسه او معنى قوله ولو ادعى الايقاف أي موصولا مع الاقرار ويدل على ذلك ما في التاتارخانية نقل عن البيهقي ولو أن المدعى عليه قال للمدعي حين ادعى عليه صدف قد كان لك على ألف درهم لكنني قد خصيتكها أمس وقال المدعي ما قضيت شيئا فدفع الالف اليه أو صالح على صماتة ثم شهد الشهود للمدعى عليه أنه دفع اليه الالف بالامس كان له أن يرجع عليه بما أعطاه والصلح باطل وفيها أيضا نقلا عن الظهيرية ولو أن رجلا ادعى مالا على رجل فانكر فصالحه على شيء ثم ان المدعى عليه أقام البينة على القضاء أو الأبراء لا تقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح قدا عن اليمين التي كانت عليه وان كان المدعى عليه قبل الصلح ادعى القضاء أو الأبراء يمدل وفيها عنها قبله اذا ادعى المدينون القضاء وأنكر رب الدين ذلك وحلف ثم ان المدينون صالح رب الدين عن ذلك على شيء ثم أقام البينة أنه كان قد قضاه الدين هل تسمع بينته اختلف المشايخ وجههم الله تعالى وذكر في كتاب الصلح مسائل تدل على القبول وصورتها رجل استعار من آخر دابة وهلك الدابة تحت يد المستعير وانكر رب الدابة الاعادة وصالحه المستعير على مال جاز قال أقام المستعير بعد ذلك البينة على العارية وقال انها نفقت فبطلت بينته ولو أراد استعلاف المير فله ذلك وعندى أن الجواب في مسألة الدين على التقصيل ان صاحب الحق من الدين لا يقبل منه دعوى انقضاء المكان التناقض تا مل (قوله ثم قال أوفيته) أقول يرد عليه لانه لو قال أوفاه على فلان سبعا ولم أعلم وبرئت بسبب ذلك يقبل مطلقا لانه مكان الحفاء فالتناقض فيه مما يعني يعلم هذا ما تقدم أوائل الفصل من أرا القبول في مثله أصح فليتأمل (قوله وبرهن على الايقاف بعد ما قرع) أقول الطرف متعلق بالايقاف لا ببرهن ففتن (قوله ولو ادعى الخ) أقول عبارة العمادية التي هي أصله ادعى دينافاقر به وادعى الايقاف أو الأبراء فانكر فصالحه ثم برهن عليه يقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليمين اه وهو مما يدل على ما بحثنا فتأمل

خلاف ما يمكن الاحتتان فلا
 سلم وقال اهل البصرة
 لا يطبق المختار يترك وفي
 فوائد الرستقي اختار الصبي
 ثم طالت جلسته ان صارت
 بحال تستر حشفته تقطع وما لا
 فلا ولا بأس بالخضاب للجارية
 الكبيرة والصغيرة واما الصبي
 فلا ينبغي ان يخطب يده ولا
 رجله كالرجل في استئمان
 الذخيرة اختلاف المشايخ في
 التسليم على الصبيان قال
 بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول
 الحسن وقال بعضهم التسليم
 عليهم افضل وهو قول شريح
 وقال القاضي ابو الليث نصر
 ابن محمد السمرقندي رضي الله
 عنه وبه نأخذ وقد روى عن
 ابي بن مالك رضي الله عنه
 انه قال كنت مع الصبيان اذ
 جاء رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وسلم علينا في هيئة قباوي
 القاضي فامر الذين وجه الله
 ادا اهدى الصغير شيئا من
 المأكولات روى عن محمد
 رحمه الله انه يسبح لوالديه
 وشبه ذلك بضيافة المأذون
 واكثر ما يخبر بخاري على انه
 لا يباح وفي كراهية التبريس
 اذا اهدى اقوا كراهية الصبي
 الصغير يحمل للاب والام الاكل
 اذا اريد بذلك برالاب والام
 لكن اهدى الى الصغير
 استغفار الهدية بمحو الالذني
 يامع به الصبيان يوم العيد
 يزك كل مساري من ابن عمر رضي

يشد عليه ويترك وكذا الشيخ الضعيف من اهل الجوس اذا

اديته في سوق سمرقند وعجز عن البينة ثم قال اديته في قرية كذا وبرهن يقبل اذا التوفيق
 يمكن وهو ما يدل على ان امكان التوفيق يكفي من غير دعوى التوفيق (مق) ادعى
 ادعى دينه بسمرقند ثم برهن على ادائه بخاري كان تناقضا الا اذا وفق (مق) صالح
 عن دعوى دين ثم برهن على الايفاء والابراء لو صالح عن انكار لا يسمع بينته لان هذا
 الصلح افتداه من العين فلا ينقض وكذا لو اقر يدين ولم يدع الايفاء او البراء وصالح ثم
 ادعى الايفاء او البراء لا يقبل ولرادى الايفاء او البراء وانكار فلم يقدر فصالح
 ثم برهن على البراء او الايفاء يقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فداه عن العين
 اذ لا يبرهن على المدعى عليه في هذا الوجه في بطل الصلح (صه) ادعى ما لا فصالح ثم ظهر ان
 لا شيء عليه بطل الصلح (فقط) ادعى داوا فانسكروا اليد فصالحه على الفه على ان يسلم
 الدار الذي اليد ثم برهن ذواليد على صلح قبل هذا الصلح امضيت الصلح الاول وابطلت
 الثاني كذا (ح) وقال كل صلح بعد صلح فالتسليم باطل ولو شره ثم شره اطل الاول ونفذ
 الثاني ولو صالح ثم اشترى اجرت الشراء وابطلت الصلح أقول في الصلح الذي هو معنى
 البيع ينبغي ان يبطل الاول لا الثاني كافي الشراء بخلاف الصلح عن نحو دعوى الرق
 وأصله ان الشراء الثاني فسخ للاول اقتضاء والعق لا يقبل الفسخ فانقرقا وعرف بهذا
 مسائل كثيرة والله اعلم (ذ) انكر ديننا فامطاه بحكم بينة او صالح ثم برهن ان المدعى
 اقر قبل الصلح او المحكم انه لم يكن له عليه شيء بطل الصلح والحكم ولو لم يقض القاضي
 عليه حتى برهن بطل المال عنه ولا يقضى عليه شيء (فقط) ادعى ثوبا فانسكروا فصالح
 ثم برهن ان المدعى اقر قبل الصلح انه ليس له لا يقبل ونفذ الصلح والقضاء لا فتداه بينته
 ولو برهن انه اقر بعد الصلح ان الثوب لم يكن له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا زعم
 انه اخذ بديل الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لمحو اذ ان يملكه بعد اقراره قبل
 الصلح أقول فيلي هذا ينبغي ان لا يبطل الصلح والحكم فيما روى (ذ) من مسألة الذين اذا
 اقر قبلهما وايضا ينبغي ان تقبل بينة اقرار المدعى قبل الصلح فيبطل الصلح وان جاز
 ان يملك الثوب بعد اقراره قبل الصلح لماسيجي بعد اسطر فيا ذكر (ش) ان الاصل
 ان الموجب والمسقط اذا تعارضا يثبوت المسقط واوردت على مسئلة (شي) في الدين نظرا

(قوله ولو شره ثم شره الخ) أقول أطلقه المصنف وقيد في القنية بان يكون الثاني
 أكثر ثمة من الاول أو أقل أو يجنس آخر والا لا وفي القوائد ان بينة كل مدعى اعيد ووجد
 فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل والنكاح بعد النكاح كذلك والحوالة بعد
 الحوالة مع ما في التنقيح الا في مسائل الشراء بعد الشراء صحيح قال أطلقه في جامع
 الفصولين وقيد في القنية بان يكون الثاني أكثر ثمة من الاول أو أقل أو يجنس آخر والا
 فلا النسيئة الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التعريف بخلاف الحوالة فانها تفل فلا
 يحتمل ان كافي التنقيح واما الاجارة بعد الاجارة من المستاجر الاول فالثانية فسخ للاولى
 كافي البرازية كذا ذكره العلامة الغزالي

للأب يهجره كالأب ويصير
 يكون محرزا المستاجر كذا هذا
 وذكر في المحاوي إذا ملا الصبي
 الكوز من ماء الخوض ثم
 أهريق ذلك الكوز في الخوض
 لا يجعل لأحد أن يشرب الماء
 من ذلك الخوض حسنة
 الصغير قبل أن يجري عليه القلم
 للصبي لا لأبيه لقوله تعالى
 وإن ليس للإنسان إلا ما سعى
 وهذا قول عامة مشايخنا وقال
 بعضهم الإنسان ينتفع به لم
 ولده به سده منه لما روى عن
 أنس بن مالك أنه قال من جملة
 ما ينتفع به المرء به سده منه أن
 يترك ولده عليه القرآن والعلم
 فيكون لو أله أبر ذلك من غير
 أن ينتقص من أبر الولد شيء ذكر
 في باب دعوى الأب والوصي
 من قتاوى رشيد الدين صبي
 يحصل المال ويدفع إلى أمه
 والام تنفق على الصبي وتا كل
 معه قليلا لصحة قيمة أو لثقتين
 من غير زيادة لا يكره وإن كانت
 الام عاجزة والصبي يقدر على
 الكسب مقدار ما يكفي له
 وللام فلها حق في مال الصبي
 فتاكل ولولم تكن الام محتاجة
 إلى ما لها ولكن خلطت ما لها
 بمال الولد واشترت الطعام
 واكتت مع الصغير إن أكلت
 ما زاد على حصتها لا يجوز لاتها
 أكلت مال اليتيم في آداب الملقط
 الغلام إذا بلغ مبلغ الرجال ولم
 يكن صبيها فحكمه حكم
 الرجال وإن كان صبيها فحكمه حكم

بدنانير وتفرق قبل نقد الثمن بطل العقد وهذا فصل يجب حفظه والناس منه يخافون فإن
 عادتهم أن من له على آخر أو شعير أو نحوه يأخذ من عليه عند غلاء السعر خطا ذهب أو
 فضة من ذلك ويحسونه كنهم راها كرهوه وناسد للفرق عن دين بدين (قشر) أقر بمال
 لرجل وكتب في الكتاب أقر ارا سحيا ثم ادعى أنه دفع إلى الدراهم وأمرني بالقرار بالذهب
 وادعى الذهب بناء على هذا لا يسمع نواه هذا لأنه وجوع مسئل (شين) ممن أقر لا آخر
 بكرير أقرارا مطلقا ثم ادعى فسادا قراره وفسادا لمخلط فسادا للسلم والمقر له يدعى مطلقا البر
 بناء على مطلق الأقرار هل يسمع دعوى المدعى عليه أجاب لا والله أعلم ادعى أني دفعت
 اليك عشرة دراهم فرضا فقال نعم دفعت إلى ولكن أمرتني أن أدفعها إلى فلان ودفعتها
 إليه برهن "هـ" إذا دفع صحيح (ذ) ادعى قيمة أمة مستهلكة فبرهن خصمه أن الامه حية
 رأيتها في بلدة كذا لا يكون دفعا ولو جاء بالامه حية كان دفعا ادعى أنه أخذ منه مالا
 كذا وكذا ووصفه بما يعرف به فبرهن خصمه أن المدعى أقر أن "هـ" هذا المال المفسر
 أخذه منه فلان الآخر لا تندفع إذا لامنا فاه بيننا بما يجوز أن فلانا أخذه ثم رده عليه ثم
 أخذه المدعى عليه ادعى قد رامن البراهة أخذه من زرعي الذي كان لي في أرض كذا ولم
 يثبت دعواه حتى ادعى هذا البر على هذا الوجه على آخر ينبغي أن تسمع إذا لامنا فاه
 بجوازانه أخذا البر من زرعه فلان ثم أخذه منه فلان الآخر ادعى قد رامن دهن ووصفه
 فقال خصمه أنه طيب المدعى هو ضاعن هذا الدهن كذا درهما لا تندفع ما لم يبين سبب
 وجوب الدهن لأنه لو كان مسلما يجوز أخذه العوض وكذا لو كان مبيعا لأنه يصير بيع
 النقلي قبل قبضه فلا بد من البيان أنك كرهت من المدعى أنك استهلكت من عشرة أيام
 وقال خصمه أبرأني من ذلك عشرين يوما لا تصح دعوى الأبراء لتأخر تاريخ الاستهلاك من
 تاريخ الأبراء (فقط) برهن أنه أبرأني عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانيا أنه أقر لي
 بالمال بعد أبرأني فلو قال المدعى عليه أبرأني وقبالت الأبراء وقال صدقته فيه لا يصح هذا

(قوله ادعى أنه أخذ منه مالا كذا وكذا الخ) أقول قال العلامة الغزي قلت وفي
 البرأني ادعى على زيد أنه دفع له مالا ليصدقه إلى غيره وحلفه ثم ادعاه على خاله
 وزعم أن دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لأن الحق الواحد كما لا يستوي من اثنين
 لا يتخاصم مع اثنين بوجه واحد اه كذا قاله الغزي أقول وفرع البرأني غير هذا الفرع
 وهذا ظاهر ونقله هنا بقوله قلت ربما يفهم أنها فرع واحد اختلف النقل فيه وليس
 كذلك فتنبه (قوله ينبغي أن تسمع إذا لامنا فاه الخ) أقول هكذا كره العمادى
 والظاهر أنه بطريق البحث اه قاله الغزي أقول الظاهر أنه استبعد الحكم بما نقله عن
 البرأني يقول يتنبه لما صدره البرأني في فرعه بقوله ادعى على زيد أنه دفع له مالا ليصدقه
 إلى غيره وحلفه ولما صدره العمادى بقوله ادعى قد رامن البراهة أخذه الخ ولقول
 البرأني وزعم أن دعواه على زيد كان ظنا فإنه يمنع التوفيق الذي ذكر في فرع العمادى
 كامل

لا باس به وهذا الم يؤثر بالنقاب
رد السلام من فروض الكفاية
فاذا سلم على قوم فرد السلام
بعضهم فان كان الذين حصل
الرد منهم مكافئين يسقط عن
الباقيين قياسا على سائر فروض
الكفاية واما اذا حصل الرد من
الصدى ان كان الصبي لا يعقل
لاشك انه لا يسقط الرد عن
الباعين وان كان هذا الصبي
من يعقل الجواب هل يسقط
عن الباقيين اختلاف المشايخ
فيه قال بعضهم يسقط ومنهم
من قال لا يسقط وعمام هذا
ينظر في كتاب الكسب الشيخ
الاسلام انى بكر روجه الله في
بيان فروض الكفاية وقد
كثرت فروض الكفاية في
موضع على حدة والله اعلم

(في مسائل اللقيط)

اللقيط اسم للولد الذي يوجد
على قارعة الطريق او في
المهارة او على باب المسجد
لا يعرف ابوه ولا امه واللقط
الاخذ يسمى به باعتباره ما له انه
يلقط ويرفع اللقيط افضل من
تركه بخلاف الالفطة فان تركها
افضل من رفعها فان قلب على
خائه ضياع اللقيط فواجب
عليه رفعه ثم اللقيط طهر ونفثته
من بيت المال والمالطة تطهر
في الانفاق عليه لعدم الولاية
الا ان يامر القاضي فيكون
دينه عليه لعموم الولاية واذا
ابى الملقط ان يتق على اللقيط

الدفع يعنى دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء برئ بالرد فيسمى
المسال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرئ بالرد بعد قبوله سئل (شسين) من ادعى مالا بغيره من
خصمه انك اقروا بالبراءة فبرهن المدعى انك اقروا بهذا المسال بعد اقرارى بالبراءة
هل تندفع دعوى المدعى عليه اجاب لا ولو برهن انك اقروا به بعد دعواك اقرارى
بالبراءة يقبل والفرق انه لما قال بعد اقرارى بالبراءة صار مقرا في هذه المسالة فكان
دعواه اقراره بالمسال سابقا على اقراره بالبراءة فبقي الاقراوات يعتبر الاخير بخلاف ما لو
قال بعد دعواك اقرارى بالبراءة لانه لا يقتضى الاقرار بها ونظيرها ادعى دارا ثمان
أبيه فبرهن خصمه ان أباه اقراه ملكي فبرهن المدعى ان خصمه بعد اقرارى له اقراه
ملك انى هل تندفع ينبغي ان يكون على تفصيل مرافق في قوله مقر في هذه المسالة الى
قوله يعتبر الاخير نظر لان دعوى اقراره بالمسال انما يعتبر سابقا على اقراره بالبراءة ولو لم
تكن قرينة تدل على التأخر وهما قرينة وهى قوله بعد اقرارى الخ لانه ينبغي ان اقراره
بالمسال متأخر ويؤيده ما مر في (فتاوى) من مسالة الابراء فلا وجه لما ذكره فالاولى ان
يفرق بانه لما اقرا بالبراءة ثبت سقوط المسال من ذمته فاقرار المدعى عليه بعده بهذا
المسال لغو وكذب فلا يعتبر (فتاوى) انه لو ادعى فبرهن المدعى على ايداعه فادعى خصمه
الحلال او الرد ولو قال في انكاره ليس لك هل شئ يسقط هذا الدفع لا مكان التوفيق ولو
قال لم يودع أصلا لا يسمع اعدم الامكان (ذ) ادعى انه اخذ منه بغير حق وهالك عنده
وبرهن خصمه انى اخذ منه بحق لانه ملكي يندفع المدعى لانه يدعى الضمان فدفعته اليه
ولو باقيا في يده فبرهن على ما ادعى قبل بينة لا آخر أيضا تصادقهما انه كان بيد المدعى
فيكون المدعى ذايد حقيقة والاخر خارجا بينة اولى (خفش) ادعى انه اخذ منه
هذه الدراهم بغير حق فبرهن خصمه انه اخذها بحق تقبل بينة المدعى لانه خارج زكدا
لو برهن عليه فلا كراهة على ما ذكر تقبل بينة المدعى ولو برهن انى اخذها بحق لاني بعث
منه هكذا وقد اخذت ثمنه تندفع المحصومة لانه اثبت المبايعه اقول المسألة الاولى
تخالف رواية (ذ) وجعل المدعى ثمة ذايد وهما خارجا والصواب عندي ما ذكره (ذ) لما
مر من تصادقهما والعبرة للمعنى لا للصورة وقد مر في معرفة الخار ج وذى اليد في (فش)
ما يوافق (ذ) والله اعلم (من ذ) الوكيل يقبض المسال لو برهن على وكالةه وحكم بها

(قوله الوكيل يقبض المسال لو برهن الخ) قلت نص عبارة القنية في باب الدفع ادعى
عليه شيئا انه اشتراه من ابيه منذ عشر سنين والاب ميت للمحال واقام ذوا اليد بينة انه مات
منذ عشر سنين سمع وقال هرا كما قل لا تسمع قال وجه الله تعالى والصواب جواب
المحافظ فينبغي ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء وهى في
ما في الشهادات والدعوى والله تعالى اعلم ونقلها صاحب الفوائد في بحره هكذا قال
وهى مما يستثنى من قولهم يوم الموت لا يدخل تحت القضاء على قول ابيه من اذكره
الغزى واهول اذا كان الموت مستقيضا لم به كل كبير وصغير وكل عالم وجاهل لا يقضى

وسال القاضي ان يقبل منه واقام البينة انه لقيط فنبضه القاضي ووضعه على يده

وبطل واخره ان ينفق عليه على
 القاضي ان يرد عليه بالقاضي
 بالخيار ان شاء رده عليه وان
 شاء لم يرد عليه وكذلك
 القاضي في الفرع الاول ان
 شاء قبضه منه وان شاء لم
 يقبضه فان لم يقبضه القاضي
 منه يامر بالانفاق عليه
 ليكون ديناً على المقيط ولم
 يذكر في الكتاب انه اذا امره
 القاضي ان ينفق عليه ولم ينفق
 على ان يكون ذلك ديناً عليه
 ما حكمه قال بعضهم يصير ديناً
 على المقيط من غير شرط
 الرجوع وقال بعضهم اذا امره
 ان ينفق عليه فانفق يكون
 متطوعاً الا اذا انفق عليه على
 ان يكون ذلك ديناً عليه فان
 التقطه رجل لم يكن لغيره ان
 يخذله منه لانه ثبت له حق
 التمسك بسبق يده فاذا جاء آخر
 واستترعه منه فانه يدفع الى
 الاول فان ادعى مدع انه ابنه
 فاقول قوله مدعي اذا لم يدع
 الملتقط نفسه ثم قيل ان دعواه
 بهم في حق نفسه دون
 ابطال حق الملتقط وقيل
 يثبت عليه بطلان يده واداء
 كبريا للمقيط فادعاء رجل
 فسئل ما به لانه صار في يد
 نفسه وان ادعاه اثنان ووصف
 احدهما علامة في جسده
 فهو ولي به ولو سبق دعوة
 احدهما فهو ابنه ولو وجد مع
 اللقيط مال فوضعه القاضي
 على يد رجل او على يد الملتقط

ان يكون ذلك ديناً على المقيط ثم ان الذي التقطه سال

ثم المطلوب ادعى ان الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض يصح الدفع (فشر)
 المدعي عليه جاء بخط البراءة فقال المدعي كنت صبياً وقت البراءة فاقول له لانه
 اسنده الى حاله معهودة منافية للضمنان (ذ) ادعى وصية وانكرها الوارث فبرهن
 الموصي له فادعى الوارث الرجوع قيل لا تسمع وقيل تسمع وهو الاصح لانه مما ينبغي
 اعل الموصي اوصى ثم رجع ولم يعلم بها وارثه فانكره فاذا اخبر ادعى الرجوع والتناقص
 لا يضر في مثله ولو برهن على جحد الموصي الوصية تقبل على رواية كون الجحد رجوعاً
 لا على رواية انه ليس برجوع ولو برهن على اقرار المدعي ان شهوده فسقة او على اقراره
 انه استأجرهم او على اقرارهم انهم لم يحضروا في مجلس كان هذا الامر فيه يكون مبعلاً
 لشهود المدعي (عده) برهن ان المدعي قال انه بطل في الدعوى او شهودي كذبة او
 ليس لي عليه شيء صح الدفع ولو قال انا برهن ان المدعي قال بدروغ كواها ان ارم لا يسمع
 ذلك منه دعوى الدفع من المدعي عليه ليس بتعديل للشهود حتى لو طعن في الشاهد
 او في الدعوى يصح وفي دعوى انه قاتلوا انكر المدعي عليه مرة او مرتين ثم قال الارض
 التي بيدي ليست بهذه الحدود لا يصح هذا الدفع (خ) برهن انه له قبر من خصمه ان
 شهوده ادعوه تبطل بينة المدعي (مش) ادعى داراً التي شر يثمه من ابيك وبرهن
 ذوالسيدانه لماث ابيه الى يوم موته ومات وترك ميراثاً لا تقبل بينته لانهم شهدوا
 باستحباب الحال والمدعي اثبت الزوال ادعاه ميراثاً من ابيه فقال ذواليد كان ملكاً
 اقلان الاخر وباعه مني لا يسمع لان الدار لو كان بيد بائعه وبرهن انه ملكي لا تندفع
 دعوى المدعي فكذا من يتلقى المثلث منه ادعى اذ ثاب برهن المدعي عليه ان مورثه امر
 ان المدعي ليس له او هو ملك المدعي عليه او على اقرار الوارث قبل موت مورثه او بعده
 انه لم يكن لابي له او على اقراره ان اياه مات والدار ليست له كان كله دفعا ولو شهدوا ان
 الوارث اقرانه ليس لابي له كان دفعا ولو شهدوا ان الوارث اقرانه ليس لابي له لانه
 وهبه لي او باعه مني في صحته ثم لو برهن المدعي عليه ان مورث المدعي اقرانه ملكي
 فهذا دفع ولو لم يقبل وانا اقرانه ليس لابي له وقيل لو لم يقبل لا يكون دفعا والاول اصح لانه
 الاقرار بدون تصديق المقر له امكنه يبطل بتكذيبه ادعاه ميراثاً من ابيه فبرهن خصمه
 ان اباك باعه من فلان في صحته وانا شر يثمه من فلان قيل لا يصح هذا الدفع لاحتمال

القاصي بما يندفع به وليس ذلك الا للتيقن بكذب المدعي بما يخالفه فتأمل وارجع
 الى التمارين في كتاب الشهادة في الفصل الثامن عشر وفي الفوائد الزينية يوم الموت
 لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية والولوا الجية والفصول وعالها
 فروع الا في الولوا الجية فان يوم القتل لا يدخل وهي مسألة الزوجية التي معها ولد فانه
 تقبل بينها بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل وفي الغنية من باب الدفع
 في الدعوى ذكر مسألة الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان
 شئت وفي مسائل خزائنة الاكمل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع

جائز عليه وهذا احكام ثلاثة
 احدى ها ان المال الذي وجد
 مع اللقيط يكون له والثاني
 ان نفقته تكون من ذلك المال
 والثالث ان المنفق اذا قال
 انفق عليه كذا فهو مصدق
 في نفقة مثله لانه امين والقول
 قول الامين وليس هذا كما
 اذا اتفق عليه من مال نفسه
 ليرجع عليه ثم قال انفق
 عليه كذا وكذا فانه لا يصدق
 الا ببينة لانه اذا احتج بال
 الضمان على اللقيط وهذا
 ارادني الضمان فافترقا ولو
 ادعى الملقط ان اللقيط عليه
 ان لم يقر بان له لقيط فالقول
 قوله لان الصغير لا يملك فهو
 وسائر الاموال سواء فان كان
 في يده فهو ملكه مظهرا
 فيكون القول قوله فاما اذا
 اقر به لقيط لا يصح دعواه
 لانه ثبت حرته مظهرا ولو
 بلغ اللقيط واقار به فدل فلان
 ان لم يجز عليه حكم الاحرار من
 قبول شهادته او ضرب فاذنه
 ونحو ذلك يصح اقراره وان
 جرى عليه من احكام الاحرار
 شي لا يصح وان ادمت امرأة
 اللقيط انه ابنها لا تصدق الا
 بالبينة وليس هذا كالرجل
 لان المرأة ادعت النسب على
 غيرها وافرادها على غيرها
 لا يجوز لان النسب الى
 الاباء واما الرجل فقد اقر على
 نفسه فيكون القول قوله
 وكره من ابي نصر محمد بن سلام انه احتج في هذه المسئلة فقال لان المرأة لا تملك الفصل

التوفيق وقيل يصح وهو الاصح ادعى ديننا بكفالة او اذاعه وارث المدعي فبرهن خصمه
 ان الاصيل اداء اليك او الى مورثك او برهن ان مورثه انرجني من الكفالة او برهن
 انك انرجني منها بعد موت ابنك يندفع المدعي ادعى ديننا بارت فبرهن خصمه ان ابالك
 احواله فلانا ودفعته اليه هو صدقة فلان يندفع لان المقتال يصير وكيله بقض الدين
 والوكيل يقبض الدين او الامين اذا اقر بالقبض يصح على الموكل ويبرأ المقر يم ادعى ادنا
 عن ابيه فبرهن خصمه ان ابالك اقر ان هذا وديعة فلان يندفع المدعي الا
 اذا وفق الوارث وقال كان في يدك وديعة فلان لكن شراء ابي من فلان وتوفي في ملكه
 الى موته يقبل اقول على ما قيل هذا في قوله برهن خصمه ان ابالك باعه الخ ينبغي ان
 يكون هنا خلاف ايضا محلا باحتمال التوفيق كما عمل ثمة وان لم يوفق بل ينبغي ان لا
 يقبل التوفيق فيصح الدفع كما لو ادعى هو وابوه الشراء عن يدهي ذواليد الا يداع منه
 (من) اثبت بنوة العم بذكر الاسامي الى الجسد فبرهن خصمه انه اقراه فلان ابن
 فلان آخر يندفع المدعي وكذا يندفع لو برهن انه ادعى على آخر انه ابن عمه وكذا رسم
 ابيه وجده وحكم بنسبه من ذلك الرجل ولو برهن ان ابا الميت فلان فبرهن ما اثبت المدعي
 لا يندفع المدعي اذا البينتان للاثبات لا للنفي ولانه ليس بمخصص في اثبات اسم الجرح فلا
 يقبل على الاثبات ولا على النفي اقول ينبغي ان يكون فيه تفصيل على ما سيجي في
 (جف) من مسئلة بنوة عم الميت الخ ولو يقال انها تقبل في الدفع لافي اثبات النسب
 فله وجه يؤيده ما ذكر في (فس) ايضا انه لو برهن انه ابن عم فلان لا تحترق في حق
 الدفع لافي النسب كما قلنا برهنوا ان القاتل فلان لاوليننا يقبل في دفع الدية عنهم لافي
 ثبوت القتل من فلان دعوى كردكه برادر زاده فلان ميت وارث كفت كفتو كفته
 بغير اثمهم وينبغي ان لا يكون تناقضا كذا قيل لا مكان التوفيق بان كانت بنتهم
 الميت امرأة اخي الميت فالولد ولد عم الميت وابن اخيه اقول قد ثبت ان امكان التوفيق

(قوله كعاقلة برهنوا ان القاتل فلان لاوليننا يقبل في دفع الدية الخ) اقول وفي
 التواريخ وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رحمه الله تعالى يقول اذا وجد قتيل
 في محلة ويدعى اولياؤه عليهم واقام اهل المحلة ببينة انه قتله فلان من غير محلتهم او جاء
 برميح حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤن عن الدية فان ادعى اولياؤه الدم القتل على
 رجل بعينه واقاموا البينة على ذلك واقام المدعي عليه البينة ان فلانا قتله رجل آخر قال
 لا تقبل هذه البينة هذا كله اذا وجد القاتل وبه اثر القتل نحو الجرح والضرب اما
 اذا وجد ميتا وليس به اثر القتل كالجرح وغيره لا شيء فيه اه اقول ومثل المحلة القرية
 قاتل (قوله دعوى كردكه) اقول معناه ادعى ان الميت ابن اخيه وارثه فاجاب
 المدعي عليه بقوله انت قلت انه ولد ولد عمك هل يكون تناقضا قال ينبغي ان لا يكون
 تناقضا الخ نقوله بغيره عم اي ولد ولد عم وقوله اولا برادر زاده ابن الاخ فاذا كانت بنت
 عم الميت امرأة اخي الميت فولد عمها اولد اخيه وولد له عمه

وذكر من ابي نصر محمد بن سلام انه احتج في هذه المسئلة فقال لان المرأة لا تملك الفصل

فلا تلحق الوصل ايضا والرجل
 هذا ليس مني فانه لا ينقطع
 النسب فيما بينهما باللعان
 ولو قال الرجل مثل ذلك ينقطع
 نسبه باللعان وحكي ان اميرا
 بصرى قد يقال له اسحق بن
 احمد كانت له مناظرة في داره
 فاحتج واحده هذه المسألة في
 هذه النسبة فاجبه فقال لمن
 هذه النسبة فقيل له قال ابو
 نصر محمد بن سلام قبعت اليه
 باربعة آلاف درهم وليس
 على الذي التقط اللقيط
 ورياء عقل ولا ميراث لانه لم
 يهروليا بالتربية والالتقاط
 فهو وصائر الناس سواء واللقيط
 اذا ادرك فهو في شهاده
 وجناتيه والجنسية عليه
 وحدوده كالحرم المسلم لانه حر
 ويحد فانف اللقيط في نفسه
 ولا يحد فانف امه ثم اللقيط اذا
 وجد في مصر من امصار المسلمين
 يحكم باسلامه سواء كان
 الواجد مسلما او ذميا ولو
 وجد في بيعة او كنيسة او قرية
 من قرى اهل الذمة يحكم بكونه
 ذميا سواء كان الواجد مسلما
 او كافرا هذا في رواية وفي رواية
 اخرى اعتبر الواجد دون
 المكان وقال ان كان الواجد
 مسلما يحكم بكونه مسلما
 في أي مكان وجد وان كان
 الواجد كافرا يحكم بكونه كافرا
 في أي مكان وجد ثم في كل
 موضع حكما بكونه مسلما
 يجري عليه احكام الاسلام حتى لو مات قبل ان يعقل يصلى عليه وفي كل موضع

قيل يكفي وقيل لا يكفي واكتفى به في بعض المواضع لافي بعضها ويحتمل ان يكون ذلك
 بناء على اقوالين والاصوب عندى ان التناقض ان كان ظاهرا كسلب واجحاب
 والتوفيق خفيا ينبغي ان لا يكفي اما كان التوفيق والا ينبغي ان يكفي الامكان ويعتده
 ما روي في أوائل هذا الفصل من (خه) حيث قال أقرانه له فكث الخ والله أعلم (جم)
 برهن على أنه ابن عم الميت وذلك بالنسب فبرهن خصمه ان جده الميت فلان غير ما بينه
 المدعى لو لم يقض بالاول لا يقضى بشئ للتعارض ولو قضى بالاول لا يقضى بالثاني كما أنه
 تطابق امرأته يوم التحريم كوفقة في هذه السنة وتحرير فنه بمكة يوم انصرف في هذه السنة أقول
 لو برهن بعد الحكم ان قاضيا آخر حكم قبله بما ذكر خصمه من النسب ينبغي ان يبطل
 الحكم الثاني اسبق الاول قال ولو برهن انه ابن عمه لا يسمو امه ببرهن الدافع انه ابن عمه
 لانه لا يسمو قبل الحكم بالاول يندفع وكذا لو برهن ان الميت امرأته ابن عمي لا يسمو
 (من) ادعاء اربعة من جده ابي امه فقال انا محمد واسم أمي حرة وأبوها زيد بن بكر بن سعد
 فبرهن الدافع انه زعم قبل هذا انه ابن عائشة بنت علي بن الحسن قبل يندفع كمن ادعى
 عينا اربعة من أبيه ثم ادعاء اربعة من أمه واختاره (ستدسر) وقيل لا يندفع وبه أفتي
 (مخلة) وقال (مخ) هو الصواب عندنا وعلى عماد الدين في فصوله بان يثبت لوقيات اما
 ان تقبل على اثبات اسم جده المدعى وانه ليس بخصم فيه أو لبي ما ادعاه من الارث وهي
 على النفي لا تقبل (شي) فصار كالأول ادعى انه اقترضه ألف درهم في يوم كذا في مكان كذا
 فبرهن خصمه انه كان في ذلك اليوم في مكان آخر فبرذلك المكان فانه لا يقبل فكذا
 هذا أقول برهن على ان المدعى زعم كذا والمدعى هو خصم في اثبات زعمه فتقبل البينة
 على زعمه لا على اثبات اسم جده في نفس الامر وهو مدر مثله في مسألة النسب فيبطل هذا من
 (فش) فلا إشكال لانه ادعى ان زعمه كذا ولم يدع ان اسم جده كذا وبينهم ما فرق
 ولئن سلم فقد مر جواز مثله قبيله في (جف) حيث قال فبرهن خصمه ان جده الميت فلان
 غير ما بينه الخ فكذا هذا وأوردنا لستروشي رحمه الله هذا التعليل في مسألة أخرى

(قوله يندفع كمن ادعى عينا اربعة من أبيه ثم ادعاء اربعة من أمه الخ) أقول لا ينبغي عر ذي
 فهم ما بينهما من الفرق اذ كونه ورثة عن أبيه يناق كونه ورثة عن أمه بخلاف الغلط
 في الاسم وازتدع الادعاء في معنى واحد فلا يبرهنه قبله انه ابن عائشة بنت علي
 ابن الحسن لم يخرج به عن كونه ادعاء اربعة من جده ابي امه فتأمل (قوله وقال ضد
 هو الصواب عندنا) أقول يدل على ان القول الاول على خلافه (قوله برهن على ان
 المدعى زعم كذا والمدعى هو خصم في اثبات زعمه الخ) أقول لا يصح الخصومة في مثله
 وهو اثبات زعمه فالبينة انما هي لاثبات اسم جده وليس بخصم فيه فلم يقبل بخلاف ما روي
 في (فش) لانه انما برهن على انه ابن عم فلان آخر وهو خصم فيه لتحويل اربعة عنه
 اه كذا ابن عجم

يحكم بكونه كافرا يقتضي جميع احكام الكفار في نفسه حتى لو مات قبل ان ١٥٣ ينقل لا يصل عليه ولو وجد في موضع

فيه مسلمون وكفار يحكم بكونه مسلما استصحابا ولا يجوز زوجه الملتقط لانعدام سبب الولاية من القرابة والملك والسلطنة ولا يجوز تصرفه في مال الائمة باعتباره بالام ويجوز ان يقبض له الهبة لانه تقع محض ولهذا كما الصغير بنفسه اذا كان عا لا لملكه الام وصيها ورأسه في صناعة ويؤاخره وهذه دراية القدروري في مختصره رد كرفي كراهية الجامع الصغير لا يجوز ان يراجع رهو الاصح رد كرفي كراهية الهداية ومن كان في يده لقيط لا اب له فانه يجوز قبضه الهبة والصدقة والله اعلم واصل هذا ان التصرف على الصغار اتراع ثلاثة نوع هو من باب الولاية لا يملكه الا من هو ولي كالا نكاح والشراء والبيع لاموال القنية لان الولي هو الذي قام مقامه بامانة الشرع دفعا لحاجته ونزع آخر ما كان من ضرورة حال الصغار وهو شراء ما لا بد للصغير منه وبه واجادة الصغار وذلك جائز من يعوله ويتفق عليه كالاخ والعم والملتقط اذا كان في حجرهم واذا ملك هؤلاء هذا النوع فالولي اولى به الا انه لا يشترط في حق الولي ان يكون الصبي

لا في هذه المسئلة فلا يرده عليه المثل في الاول مما قلت وتلك المسئلة هذه ادعى دينه لاييه الميت على ابن القاسم بن محمد فقال خصمه والدا القاسم اجمدا لا يندفع المدعى على ما اختاره (مز) لما من التعديل باب البيعة لولا بليت اما ان تقبل الخ فببواب عنه بالشق الثاني لا الاول مما قلت لانه ادعى انه اسم جده اجمدا ولم يدع انه زعم كذا والاصوب عندي ان البيعة تقبل في الدفع لا في اثبات النسب على الغائب كما قامه القن والمرأة بيعة على العتيق والمطلق على وكيل النقل ويؤيد ما ذكر في (م) امراته محتاجة خاسرت محو ليغرض لها القاضي الفقه عليه فبرهن الم على رجل انه أخوه وه اولي بالهبة عليه ما وانكرت المرأة ذلك فالتعاضى يبري الم من الفقه ويحول مال الميت فرضتها على الاخ بخلاف ما اذا ثبت السبب من رجل لا اقبل البيعة من الرجل ان الاثر ابره (فح) ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده أحمد بن عبد الله لا تبطل الدعوى بخوار ان يكون بجده اسماء اول فعل في هذا دعوى (جف) قبله بصحة تقريرا حيث قال برهن على أنه ابن عم الميت الخ ينبغي ان تبطل الدعوى طائفا والمحصل ينبغي ان قعدا كما قلنا في اخلافه قال وهذا اذا ادعى على غائب بالاسم والنسب ولو ادعى على حاضر فالغلط في اسمه لا يمنع صحة الدعوى أتول هـ رايته الى ان الغلط في اسم الغائب يمنع لان مثل هذا التقرير يفتضي ان يكون حكم الغائب مخالفا لمع الخاضر والا فلا يبي هذا الكلام وجه فدل ان فيه احتملا والله اعلم (س) ادعى اوثنا وقال لا وارث له فمخبري ثم ادعى ان ممي وارثا آخر سمع دعواه الارث اد المناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لانه ادعى اولا كل المال لنفسه ثم ادعى بعضه فعد ادعى انقص من الاول فسمع (فح) ادعى ارثا قل لا وارث له فمخبري فادعى خصمه ان لك اخا وقد قلت لا وارث له فمخبري اتى (مز) ان المدعى لو اقرب به يدفع أقول على ما مر قبله في (فت) من أن المناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى الخ ينبغي أن لا يندفع هنا أيضا قال أما لو أراد المدعى عليه اثباته عليه لا سمع وفي كتاب الجنايات انه يسمع كذا (ذ) والمذ كور في كتاب الجنايات ان البيعة يجوز ان تقبل على شيء في حق

(قوله ادعى دينه لاييه الميت الخ) اتول ان في هذه المسئلة ومسئلة العاتلة ريدان دفع الوجوب عنهما فقبيل بخلاف ما تقدم فانه ليس المقصود منه دفع وجوب من الادفع فلم يقبل كذا ذكره ابن نجيم (قوله اسول فعل في هذا فمخبري في جف قبله بصحة تقريرا الخ) اقول بينهما فرق لان في مسئلة (جف) يخرج عن ان يكون ابن عم وهذا لم يخرج عن كونه مدعى عليه كذا قاله ابن نجيم (قوله اقول هذا يشير الى ان الغلط في اسم الغائب يمنع الخ) اقول ان بين الغائب والحاضر فرقا فان في الغائب لا تبطل الدعوى اذا وفق بان بجده اسمين وفي الحاضر لا يحتاج الى التوفيق كذا قاله ايضا الشيخ زين ابن نجيم

الاصابة نظراً للصبي فملك
بالعقل والولاية والجبر وصار
بمسئلة الاتفاق قال ولا يجوز
للمتقط ان يؤجر ولا يجوز للام
ان تؤجر ايها اذا كان في جبرها
ولا يجوز للام لان الام تلك
اتلاف منافع في استخدام
فاولي ان تلك اتلافها بعوض
ولا كذلك الملتقط والتم وباني
شي منه في مسائل الاجارات
ان شاء الله تعالى وفي النزاع
الملتقط اذا امر بختان الصبي
فهلك ضمن لانه ليس له هذه
الولاية والله اعلم

(في مسائل الاياق)

اذا كان العبد الاثني ملك
الصبي فرده رجل من مسيرة
ثلاثة ايام فصاعداً يجب الجمل
في مال الصبي لان المنفعة حصلت
له فصار كما اذا جعل له احد باجر
ويطيه الاب الوصي من
ماله والوصي اذا جاء بالعبد
الاثني لليتيم فلا جعل له لان
الرد عليه وكذلك الذي
يعول اليتيم لان الرد عليه
ايضاً وكذلك لورد السلطان عبد
الصبي والبالغ لا يجب الجمل
لانه فعل ما هو واجب عليه
والابن اذا رد اياه لايه
لا يستحق الجمل والاب اذا كان هو
الراد يستحق الجمل اذا كان
الابن كبيراً شوش المسئلة في
الكتب وهذا هو الصحيح لان
خدمة الاب راجعة على الابن

ابطال جهة الخصم لافي حق ثبوت ذلك الشيء كما قلنا برهنوا على ورتة القتل ان قاتله
فلان وفيه ادعى دارا اربعة اشياء فكل خصمه لم يكن لايك فيه حق ثم ادعى انتم شراء
من اب المدعى او ادعى ان اياه اقرب له يسمع لانه لم يكن لايه بعد ما شراء ولو قال لم يكن
لايك قط او لم يكن لايك فيسه حق قط لا يسمع دعواه الشراء للتناقص ويسمع دعواه
اخر ارباعه لانه لم يسمع التناقص (فش) ادعت انه تزوجني في رجب سنة كذا وتدهى المهر
في تركته فبرهن وورثته ان مورثاته في صغر تلك السنة لا تقبل لانهم يشهدون الموت
والموت لا يدخل تحت المحكم ويثبت التسكاح والمهر في تركته ادعى انه قتل اياه يوم
كذا فبرهن خصمه ان اياه كان ميتاً في ذلك اليوم لا تقبل بينة موته ادعى دارا اربعة اشياء
ايها مات ولا وارث له غيرهما ثم ظهر له وارث آخر صم دعواهما في حصتهما اذ لا حق
لها في الزيادة (فش) ادعى اربعة دارا اربعة اشياء من ابيهم وبرهنوا ثم ظهر ان احدهم ليس
بابن لبيت وانما كان ابن ابيه وتصادقوا على ذلك تبطل بينتهم ودعواهم ثم البنون
الثلاثة قتلوا فقاموا بينة غير الاولى على انهم ورثوا الدار عن ابيهم ولا وارث غير هؤلاء الثلاثة
تقبل دعواهم وبينتهم (فش) ادعى دارا من اخيه فقال خصمه اني شر يته من ابن

(قوله كما قلنا الخ) أقول عبارة قاضي خان و ذكر مسألة ثم قال وهذه من جنس
المسائل التي تقبل الشهادة فيها الدفع المخصوصة من نفسه وان كان مشتتاً حقاً لغيره ومنها
اذا وجد القاتل في محلة قاضي اهل المحلة انه قتل رجل آخر من محلة اخرى واقاموا البينة
من غير المحلة التي وجد فيها القاتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل ان البينة
مقبولة فان ادعى اولياء القاتل على ذلك الرجل اخذوه بالدية وان ابرؤ لم يكن للاولياء
عليه ولا على اهل المحلة شيء جوزت هذه البينة وان ائتموا الدية لغيرهم اها أقول قوله
هيها كما قلنا علم وقول قاضي خان قاضي اهل المحلة خاص ولا يخفى وجوب التخصيص
فانه اذا ثبت القتل الخطأ على القاتل بالبينة ووجبت الدية على العاقل لا تقبل بينتهم
ان القاتل فلان غيره مصادمة بينتهم بالبينة الاولياء مع اشكال بينتهم على التني الصريح
بكونه لم يقتل وانما قتل فلان غيره بخلافه في مسألة المحلة ونحوها فان المحكم الثابت
فيها يخالف للقياس اذ لا يلزم من الوجود في المحلة كون القاتل من اهلها بل يجوز ان
يكون من غيرهم بخلاف ما اذا ثبت القتل الخطأ على شخص مباشرة وحده بالبينة فانه
ينافي ثبوته على غيره وحده مباشرة تأمل ذلك (قوله كما قلنا الخ) قلتم ويؤخذ من
هذا جواب حادثة القمري وهي ان قتيلاً وجد في محلة قاضي وليه القاتل عليه فقاموا
البينة ان زيداً من بلد كذا اقر بقتله هل تدفع عنهم القسامة وانقاضي يدفعه عنهم
الظاهر نعم والله تعالى اعلم كذا للمعلاة القمري (قوله ادعى انه قتل اياه الخ) أقول
ذكر في البحر في جنس هذه المسئلة قيد احسن وهو عدم شهرة موته أما لو اشتهر موته بين
الناس كسلطان مثلاً اشتهر موته سنة خمس عشرة قاضي وليه على رجل انه قتل منذ
خمس وعشر بن سنة فانه يندفع فراجع وتأمل

انك لان ائحاله ترك ائنا قاييس لك الارث هل يسمع هذا الدفع فعلى قياس ما لو برهن
ان له وارثا آخر ينبغي ان يكون على الاختلاف ولو قيل يسمع هذا فاقوله وجهه فتأمل
(ذ) برهن انه مات وترك هذا ميراثا لامي وماتت امي وتركته لى وحكم له وبرهن خصمه
ان امك التى تدعى ارثها ماتت قبل فلان الذى تدعى انه مات اولا قيل تندفع وقيل لا
لان زمان الموت لا يدخل تحت الحكم فلا تثبت بينة خصمه موت فلانه قبل موت فلان
اقول على هذا قياسا فى (فش) من مسئلة التزوج فى رجب الخ ينبغي ان يكون فيه
خلاف وكذا قياسا يليها من مسئلة دعوى قتل ابيه يوم كذا الخ ينبغي ان يكون فيه
خلاف لو برهن خصمه ان اياه كان ميتا قبل ذلك اليوم (فش) ادعاء ارثا عن ابيده فقال
خصمه شريته من ابيك فى تاريخ كذا فقال المدعى ان ابي مات قبل هذا التاريخ بسنة
ينبغي ان لا يسمع قول المدعى لان يوم الموت لا يدخل تحت الحكم اقول ينبغي ان
يكون فيه وفي امثاله خلاف على ما فى (ذ) ادعاء ارثا عن ابيه وبرهن فبرهن
خصمه ان اياه اقر انه ملكى يسمع الدفع ولو برهن المدعى انك اقرت انه ملك لى يسمع
ايضا وقد عارض الدفعان فتقبل بينة الارث بلا تعارض فلو اخرج المدعى عليه اقرار
المورث ولم يؤثر المدعى اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى ولو قال المستقرض
اقرت بالمال ولكن ما اخذته بحلف المقرض انه ما اقره اذ لا اقرارا هازلا لا يوجب
المسال وهو يدعى انه اقره هازلا والمقرض ينكر فيحلف جاء بخط فيه اقرار بالمسال فقال المقر
اقرت به كاذبا وطلبت منه الخط فقال لى موكلى بيارت الخط فبؤدهم وشهد ان المدعى
قال هكذا لا تندفع ما لم يشهد ان المدعى اقر به اين خط در دست من باطل است ادعى
ما لا سبب فانه كرفاخر ج خط اقراره فقال من اقرار كرده امر لكن رزى كرفته
ام لا يسمع لانه انكار بعد اقرار (شحيح) انكر ما لا فقال المدعى انه كتب لى به خطا
فانكر المدعى عليه ان يكون خطه فامر ان يكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة
تدل على ان كاتبهما واحد لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلى حاله لوقال هذا خطى واما
كتبه ولم يكن ليس على هذا المال وثمة اقول قوله ولا شئ عليه كذا (جف) ثم قال

(قوله وبرهن خصمه ان امك التى تدعى ارثها ماتت قبل فلان الذى تدعى انه مات ولا
الخ) اقول وفى الخاء من هشر من كتاب البرازية من الدعوى ولو برهن المطلوب ان فلانة
ماتت قبل فلان يعنى مورثها صح الدفع وفيه نظر لما تقرران زمان الموت لا يدخل
تحت القضاء فيسل النزاع لم يقع فى الموت لجرده فصار كالورثة تنسازعوا فى تقدم موت
المورث من المورث الاخر قبله او بعده كاي الامن مع الامن اذا تنازع فى تقدم موت ابيه
قبل الجدا او بعده اه (قوله فقال لى موكلى الخ) اقول الذى يظهر ان معنى ذلك انك
به او الخط لا يلزمك او يحود لك من الالفاظ التى ليست بصريحة بخلو ذمة المدعى عليه
من المسال كقوله ليس لى عليه شئ والخط بالاقرار باطل او ليس لى عليه شئ ويحوز ذلك
من الالفاظ تأمل

واذا دامه آتية مع ابنه ان
كان صغيرا رضى بما لا يستحق الا
جدا واحدا لانه لم يرد الاشخصا
واحدا وان كان غلاما قارب
الحلم ابقى مع امه يستحق جعلين
لانه وشخصين رجل ابقى له عبد
فوجه لابنه الصغير يجوز اذا كان
الابن فى عياله لانه لا يحتاج الى
النسليم فان حق القبض فيما
وجهه لابنه الصغير لا بوقبضه
فان لم لان القبض لا يطل بالاباق
مادام الا بى فى دار الاسلام
والعلامه بمسئلة القبض بخلاف
ما اذا باع من ابنه الصغير فانه
لا يجوز لان قبض الاب لا ينوب
من قبض البيع لان قبض
البيع قبض ضمان وقبض
الاب قبض امانة فان العبد اذا
هلك بعد التسليم يتقرر على
المشتري الثمن ولو هلك قبله
لا يتقرر الثمن وقبض الامانة
دون قبض الضمان فلا ينوب
ذلك من قبض الضمان ونظام
هذا ينظر فى كتاب الاباق من
شرح صدر الاسلام ابى البسر
والله اعلم
(فى مسائل التمسك والضمان
وفى ودعة الملتصق)
الصبي المغصوب اذا وقع فى
الماء وغرق يضمن الغاصب
بخلاف صبي الودعة وفى
غصب العدة ولو غصب عبدا
صغيرا فالصبي لا يغرم النقصان
وفى فتاوى ابى بكر محمد بن
الفضل رجه انه لو غصب من صبي شيئا ثم رده عليه ان كان الصبي من اهل الحفظ صحيح والا

فملاو يكون بمنزلة ما اذا رفع
كان الغاصب استهلاك الغصب
حتى ضمن القيمة فدفع القيمة الى
الصبي ان كان الصبي ماذونا له
في التجارة صحيح برئ من ضمانه
وان لم يكن ماذونا له لا يبرأ لان
دفع القيمة يتضمن معنى التملك
وهذا اذا ذكر المسئلة في عامة
القضايا وذكر ابو زيد في
مسألة النكاح فيبرئ من
كتاب الاسراء ان الصبي اذا
استوفى دينه لا يصح ولو غصب
من عبد محب ورثيا ثم رده عليه
برئ من ضمانه في بيع الجاهل
في القضايا وفي فوائد صاحب
الهيوط وجل أمر صبي باستهلاك
مال انسان يضمن الصبي ثم
يرجع على الآمر وفي جنائيات
قتاوى قاضي خان في فصل
اتلاف الجنين ولوا أمر صبي بشئ
فلمقه غرم كان لولي الصبي ان
يرجع على الآمر وفي فوائد جاه
صبي الى قصاد وقال افصدي
فقصده فصاده عند اذقات من
ذلك السب يجب دية على عاقلة
القصاد وكذا العبد يجب قصته
على عاقلة القصاد وفي كتاب
الفوائد صبي احدث دابة انسان
ولم يحولها من مكان ثم أرسلها
حتى ضاعت قال القاضي
الامام نضر الدين يضمن وبه
أقوى وقال صاحب الهيوط لا
يضمن ما لم يحولها الخاقالة القاضي
الامام نضر الدين قول أبي
يوسف رحمه الله ومأقاه صاحب
الهيوط قول محمد رحمه الله تعالى وفي

(شر) و ذكر م ر ج في كتاب الطلاق انه لو كتب الطلاق على الرسم في مثله وقال لم اؤوبه الطلاق لا يصدق فكذا الاقرار وتاويل ما تقول ان لو كتب لا على الرسم (ذ) كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو الهتار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم اقول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق بعد دونه بعد اقراره على ما سياتي في (فش) حيث قال لم يبطل الحكم الجائز بشك ودليل صحة هذا ان القضاء يكتبوز في مهلاتهم بعد ذلك كالحكم ونزل كل ذي حق ودفع على حجة ودفعه لو اتى به يوما من الدهر وان لم يسمع الدفع بعد الحكم لغت كتابة هذا (فقط) متقدم ومثابنا جوزوا دفع الدفع وبعض متأخر بهم على ان الدفع يصح لا دفع الدفع وقبل دفع الدفع يصح ما لم يظهر احتمال وتلبس (مش) حكم له بمال ثم رفعه الى قاض آخر وجاء المدعى عليه عند هذا القاضي بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لو اتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل لجواز ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار فانه لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بان شره بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلما احتل هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم تقبل ولا يحكم اذا ائتمن المحكم ولا يدفعه ادعى البراءة واسهل يومين فلم يات بالدفع وحكم عليه ثم برهن فاختاره انه تقبل ويبطل الحكم (ذ) لو قال المدعى عليه في دفع يمهله القاضي الى المجلس الثاني (قضى) لا يمهله على وجه يبطل به حق المدعى وانما يمهله ثلاثة ايام وما اشبه ذلك (فش) لو قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه ويحكم عليه ولو بين وجهه لدفع لم يكن قال يبتى فائبة عن البلدة فكذا الجواب وكذا لو بين دفعها فاسد الجواب كذلك ولو كان الدفع صحيحا وقال يبتى حاضرة في المصر يمهله الى المجلس الثاني وفيه لو ادعى ايفا دين فان قال يبتى في البلدة يمهله الى مجلس آخر وهو اليوم الثاني فان لم يبرهن يحكم عليه (ذ) لو ادعى راءة من دين وقال لي بينة في المصر يؤجله ثلاثة ايام (شي) ادعى عينا فقال ذواليد شريته من هذا المدعى ينزع من يده قياسا حتى يبرهن على الشراء وبه اُفتي (ظه) وشرك في يده ثلاثة ايام استحب انا ويكفل وعليه المديون اذا ادعى الايفاء يؤمر بالاداء ثم يؤمر بابتات الايفاء (قر) لو ثبت عليه حق فقال لي حجة فلزم يفسر لا يقبل ولو فسر وهو عما يقطع به يساله عن البينة لو قال نعم يساله عن الحاضرة لو قال نعم يؤجله يومين او ثلاثة (فقط) لو ادعى النكاح فدفعه دعوى طلاق او اقرار به او اقرار بعمرة المصاهرة او برصاع ادعى رجوعا في هبة فدفعه دعوى التعويض او الزيادة المتصلة او انه ذور رحم محرم من الواهب ادعى شراء دار من فلان فدفعه ان يدعى ذواليد شراء من فلان ذلك برهن انه شراء من فلان يوم كذا سنة كذا فبرهن ذواليد ان فلانا ذلك اقر قبل تايخ شرائك او قبل شرائك بسنة انه ملك أخيه فلان وصدقه أخوه وانما شريته من أخيه المقر له اتفقت أجوبة المفتين على صحة هذا

الدفع ثم استفتوا بعده ان المدعى لو طلب من ذى اليد بيان وقت ذلك الاقرار به متى كان وفي أى شهر كان هل يكلف عليه اتفقت اجوبتهم أىضا انه لا يكلف لانه بين مدة بقدر الحاجة حيث قال قبل شرائك أو قبل تاريخه ادعى دابة ملكا مطلقا او بالنتاج وبرهن فدفعه ان يدعى ذواليد نتاجها ادعاء مطلقا فقال ذواليد ان المدعى اقرا ان ذاليد شرا من فلان وانه اقربا به لملك له فيه هل يدفع في (خ) مسالة تدل على انه لا يدفع وهى ادعاء فقال ذواليد اودعني فلان وقال المدعى ما اودعه فلان ولكنه وهبه او باعه منك يحلف ذواليد انه لم يهبه ولم يبعه منك بعد ايداعه فان نكل فهو خصم للمدعى وهذا دل على ان المدعى لو اقرا ان المدعى عليه شرا المدعى من فلان لم يكن اقرا اذ منه بانه لا ملك له فيه (قش) ادعى دارا ذاله ولا خيسه فقال المدعى عليه انك اقتررت ان انى باعه منك وسلم وهذا اقرا انه ملك بالاخ فلا يصح منك دعوى الاوث قبل لا تدفع لانه لم يقرا انى باع ببيع جائز الكن اقربا ببيع فقط ومن اقرا ان فلانا باعه ثم ادعى انه ملكه يسمع الا اذا اقرا انه باع ببيع جائز اخفى فلا يسمع دعواه بعده وقيل لو قال باع والد ادى يده وقت البيع او قال باع وسلم فهذا يكفى لانه مما يدل على الملك (فقط) برهن انه له فدفعه دعوى ايداع اودع من او جارة فاذا برهن تدفع لانه احال اليد الى غيره فلو اراد المدعى دفعه يدعى عليه فعل الغصب ويبرهن عليه فتدفع دعوى ذى اليد ولو ادعى ارثا بعصوبة فدفعه ان يدعى ذواليد اقرا ان المدعى انه من ذوى الارحام ولكن هذا الدفع انما يصح اذا كان قبل المحكم بالصوبة لالو كان بعده ولو طلبت المرأة التفرق بعد مضى الاجل بسبب العنة فالدفع دعوى اقرارها بوهوله اليها او دعوى اختيارها للمقام معه ولو ادعى الشركة وتسليم رأس المال فدفعه ان يدعى العنة وتسليم رأس المال اليه قال انا وارث فلان لا يصح ما لم يبين جهة ارثه ولو قال انا لست بوارث له ثم ادعى ارثه وبين الجهة يصح اذا التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه ولو قال ليس هذا الولد منى ثم قال هو منى يصح لانه بالاقرار بانه ابني تعاقى حق المقر وحق المقر له اما حق المقر له فانه ثبت نسبه من رجل معين حتى يتقن كونه من الرنا فاذا قال ليس هذا الولد منى لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح اقول هذا يستقيم فيما اقرا ولا بانه ابني ثم نفاه وهى المسالة الثانية ولا يستقيم فيما ابني أولا ثم افرو كلا منافيه ولم يستقم فيه اذ لم يطل بالتقن حق الولد لعدم حقه لانه لم يقر بنسبه حينئذ فالاولى ان يعمل بان التناقض لا يمنع في مثله قال ولو قال هذا الولد منى ثم قال ليس بولدى لا يصح النقي لان النسب اذا ثبت لا يتقن بنفيه وهذا اذا صدقه الابن اما بعد تصديقه فلا يثبت النسب لانه اقرا على الغير بانه جزئى لكن اذا لم يصدق الابن ثم صدقه ثبت ابنته لان اقرار الاب لم يبطل بعدم تصديق الابن ولو انكر الاب اقراره فبرهن الابن انه اقرا ابني يقبل والاقرار بانه ابني مقبول لانه اقراره على نفسه بانه جزؤه اما الاقرار بانه أخوه فلا يقبل لانه اقراره على الغير ولو ادعى ان ابني فلان وصدقه فلان وثبت نسبه ثم ادعى ان ابني فلان آخر لا يسمع لانه يتضمن ابطال حق المقر له الاول وكذا لو قال ان ابني فلان ولم يصدق فلان ثم ادعى انى

كرد هل يضمن الصبي قال نعم يضمن وفي فوائد ان تعقبه أى جعفر ورحمه الله لو وضع سكيننا في يد صبي فقتل نفسه لا يضمن ولو عثر به حتى مات يضمن وفي فوائد أى حفص الكبير رحمه الله صبي قائم على سطح أو حائط صاحب به رجل ففرغ الصبي فوقع ومات بخرم الصالح ديته وذلك على عاقبته وكذلك لو كان على الطريق فمرت دابة فصاح به رجل فوطئته الدابة يضمن الصالح ديشه وهو على عاقبته وهكذا المسئلة في مجموع النوازل ويأتى بعد هذا شئ منه بخلافه وفي فوائد أى حفص أىضا صبي بال على السطح فخرج البول من الميزاب وأصاب ثوب رجل فانسده بخرم الصبي في ماله فان لم يكن له مال يكون ديننا عليه يؤخذ به اذا أسروا في النوازل ولو رعى صبي سهما فاصاب من امرأة لاضمان على والده وانما يجب في ماله وان لم يكن له مال فتظرة الى حيسرة قال وانما اوجب في ماله لانه لا يرى للجمع عاقلة ويقول العاقلة للعرب لانهم لا يتناصرون وفي العميون لو أدخل صبيا أو ناعما أو مقي عليه في داره فسقط البيت قال محمد رحمه الله يضمن في الصبي والمهي عليه ولا يضمن في المائم وفي مسائل الضمان من فتاوى الديتارى وبندين محمد بنون وباركه

تيم من يبارو بمعه فودرا بودى اين بجهه را كرك خودد قال ديتيروى وپرا تلهوى لايم

سود والله أعلم وفي قريب
فاما الفرق والقتل والمحرق
اذا قتله قاتل يضمن وقد مر شيء
منه في أول الفصل ولو غصب
مكاتباً صغيراً أو كبيراً لا يضمن
وفي باب غصب المدر والعمد
والجناية في ذلك من جنائيات
الجماع الصغير جعل غصب
صبيات في يد يحمي أو وفاة
لا شيء عليه وإن مات من صاهقة
أو نبتة حية فعل عاقلة الغاصب
فيته وقال زفر رحمه الله تعالى
لا يجب وهو قول الشافعي
رحمه الله تعالى هما قاسا على
ما اذا مات يحمي أو وفاة ولنا
أنه تسبب بقتله لأن هذه
الأسباب يترتب عنها عادة والولي
يحفظ الصبي من هذه الأوقات
فيكون الغاصب بإزالة اليد
المحافظة والتقريب من هذه
الأسباب والنقل إلى المسببة
ومكان الصواب سبباً للملاكمة
وهو مقعد في هذا التسبب
فيضمن بخلاف ما اذا مات
يحمي أو وفاة لأن المنية لا
مدفع لها تدرك في كل مكان
حتى قالوا لنقله إلى موضع يغلب
فيه الحي والامراض يكون
ضامناً وإن غرق في ماء أو
استغرق أو سقط من سطح أو ما
أشبه ذلك فهي من الصواعق
وذكر السيد الامام أبو القاسم
رحمه الله في كتاب الخلاص لو
بعت ضلماً صغيراً غير آفاق
أهله إلى حاجة فارتقى فوق
بيت مع الصبيان ووقع ومات يضمن

ابن فلان آخر لم يصح إقراره الثاني اذ ثبت للأول حق التصديق فلو صححنا إقراره الثاني
يفضي إلى إبطال حق التصديق للأول ثم رآه لم يجز وصار كمن ادعى أنه مولى فلان ولم
يصدقه فلان ثم ادعى أنه مولى فلان آخر فانه لم يجز لما مر من إبطال الحق كذا هنا أقول
ذكر في (هـ) وغيره أنه لو قال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابنه أبداً وإن جحد المقر له
إذا نسب المقر له لا يحتمل النقص وهذا عند حرم الله وقال هو ابن المقر لو جحد المقر له لأن
الإقرار بالنسب يحتمل النقص لا يرى أن الإقرار لا يبطل ما لا يحتمل النقص مع أنه يبطل
الإقرار بما لا يحتمل النقص فعرف أن الإقرار به يحتمل النقص فيرتد برده فأقول فعلى
هذا لو قال إن ابني فلان وهو كذبه فلان ثم ادعى أني ابن فلان آخر يبغي أن يكون علي
خلاف مر (فش) له أب معروف فقال أما ابن فلان آخر لا يسمع لانه لا يقدر على تحويل
النسب ولو جهل نسبه فبرهن أني ابنه تقبل فلو برهن المقر له أنك ابن فلان الآخر تقبل
في دفع بينة الابن لا في اثبات نسبه من فلان لانه لا خصم عنه إما بطلان بينة الابن فلا يثبت
بينته المقر له ثبت لفلان حق التصديق ولو صدق فلان ثبتت نسبه من ولوا دعي اربا
وقال من براد لزاد ما دري ويدري وبرهن أن أباك أقرباني ابنه تقبل ويثبت استحقاق
الأثر لأن إقرار الأب اذا ثبت ثبت النسب وفيه ادعى أني أخوه لانيه وأمه وشهدا
ولم يذكر اسم الأم أو اسم الجدة لا تقبل لانه لا يحصل التعريف وقيل تقبل لانه ذكر محمد
رحمه الله من ادعى أنه أخوه لانيه وأمه وبرهن تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال (شيخ)
يشترط ذكر الجدة في دعوى بنوة الم لا يحصل التعريف ولا يشترط ذكر الجدة وغيره في
دعوى الأخوة وفيه ادعى بنوة الم ولم يذكر الجدة لا يصح لانه لا يحصل العلم للقاضي
بدون ذكر الجدة ولو ادعى ارباباً ابن أخيه فبرهن فالتقاضي يسأل شهوده بحرمي
دانيد كه وي وارث است فقالوا سمعنا من المورث يقول انه وارث لا تقبل هذه الشهادة
اذ لا يثبت اربابه باقرار الميت تحمل النسب على الغير ولكن لو أقرانه وارثي وله ابن فمات
ثم مات المقر ولا وارث له فكل المسائل للمقر له بحكم الوصية لأن قوله ذلك وصية حتى لو
قال هو قريبي ومات المقر وترك امرأة فلها الربع والباقى للمقر له أقر رجل له ابن أن فلانا
أخي لا يعتبر إقراره في حق اثبات النسب فلو مات ابنه ثم مات المقر فجميع ماله للمقر له
رضاء بان يأخذ هو ماله فصار كوصي له بجميع المال وليس شرط صرف المال إلى
المقر له أن يمسكون إقراره في حال عدم الوارث ولكن في أي حال أقر ومات ولم يبق له
وارث يكون ذلك للمقر له ولو كان المقر له معروف النسب فقال المقر هو ابن أخي أو ابن عمي
ومات ولا وارث له فكذا الجواب لما مر من رضاء فيصير في معنى الوصية وقد مر وبعض
مسائل التناقض كتبت في فصل الشكاح (هـ) أقر بنسب مجهول بولده مثله مثله
أبو الدين أو زوج أو مولى أو أقرت بهم غير الولد صح للمراجعة الأصلية ولا يحتمل النسب

(قوله ادعى بنوة الم ولم يذكر الجدة) أقول قد تقدم في أواخر الفصل السادس ما يتعلق
بشيء من ذلك فراجع

على الغير (كفا) وفي الجلب انما يثبت نسبه لو جهل في مولده والافلا (فخ) وقيل انما يثبت لو اتحد اتمهالا لاختلغا ككون المولى تركيا وعبد هندية (هد) ولا بد من ان لا يقر بنسبه من الغير والافهوعلى تفصيل ثم ولو تنافى في انه مجهول النسب لم اجد فيه رواية فاقول ينبغي ان يكون القول للقر له لانه ينكر ان يكون له أب غير المقر ويحتمل ان يكون القول بان ينكر نسبه من المولى لان الظاهر ان للعبد نسبا مع رواقى مولده كما يشير اليه في كتاب العتق من الكفا في ونحوه والله أعلم (هد) ولا بد من تصديقهم لانهم يابدين أنفسهم اذا الكلام فيهم يعبر من نفسه فتوقف نفاذا لقرار على تصديقهم وصح اقرارها بولد لو صدقها زوجها اذا الحق له أو شهدت قايلا لان شهادتها تقبل في الولادة ولو لم تكن منكوبة ولا مندة يثبت بمجرد اقرارها اذا الزام على أحد وقيل لا الا بجهة وصح تصديقهم بعد موت المقر لبقاء المصلحة ولو اقر بنسكاح رجل غسانت فصدقها بطل عند أي حنيفة لزوال النكاح بالسكينة وجوزاه اذ الموت لا يبطل الا اقرارها لو اقر الرجل بنكاح امرأة غسانت فصدقته المرأة وقيل الاصح ان الخلاف فيما لو اقر الرجل بنكاح ولهما ان النكاح باق في الجملة وله انه قائم به ما قبل موت أحدهما كذا كتبنا في تاليفنا للمسمى بالاطائف الاشارات

في اختلاف الشاهدين وما يتعلق به

وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق به

(ط) لو ادعى بسبب كسراء وادى ونحوه وبرهن على مطلق الملك لا تقبل وهذا الوادعى الشراء من معروف بان يقول شريته من فلان ابن فلان الفلاني اما لو ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد او من أحمد فبرهن على الملك المطلق يقبل لانه أكثر ما فيه انه آخر الملك لباثته وهو لم يميز لانه أقر بمجهول وهو باطل وكأنه لم يذكر الشراء وهناك تقبل البينة على الملك المطلق كذا هنا وكذا ذكر في (فخ) وقال قيل لا تقبل في المجهول أيضا لانهم شهدوا بما أكثر ما يدعيه أولاه لما ادعى الشراء أقرانه ملكه بسبب لا مطلقا فلا تقبل ولو ادعى ملكا مطلقا وشهد بذلك بسبب تقبل كشهادتهما باقل مما ادعاه اخش هذا الملك حادث قبضي هنا للقاضي ان يسأل المدعى أن يدعي الملك بهذا السبب الذي شهد به أو بسبب آخر فلو قال ادعيه بهذا السبب تقبل البينة ويحكم له بالملك بهذا السبب ولو ذكر شيئا آخر اذ قال لا ادعيه بهذا السبب لا تقبل شهادتهما ولو ادعى شراء مع قبض وشهد بذلك مطلقا لاختلاف فيه على حسب ما مر في فصل التناقض فقبل تقبل

في اختلاف الشاهدين وما يتعلق به

وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق به

(قوله لو ادعى بسبب كسراء أو ادعى ونحوه وبرهن الخ) اقول وفي الفصل التاسع والثلاثين ادعى فعل نفسه وبرهن على فعل وكيله فراجع ان رتبته

رتبة والتوبة وان كان الصبي لم يقبل ندى غيرها وهو يعلم بذلك فالأثم على الام وعالما

وأبو يوسف وزفر والشافعي رجعهم الله لا شيء عليه وفي نوادر ابن رستم صبي على حائط فصاح به رجس فقال لا تقع فوقه لا يضمن ولو قال تقع فوقه يضمن وفي ديات العميون ولو جذب صبيا من يد أبيه والاب بمسكه حتى مات قال محمد وقال أبو حنيفة رجعهما الله دية الصبي على الذي جذبه ويرث أبوه فان جذبه الرجل وجذبه أبوه حتى مات فالدية عليهما جميعا ولا يرث أبوه منه وفي ديات النوازل والجمامع والقتاوى عن نصير في صبي مات في الماء أو سقط من سطح غسانت قال أما ابن سبيع سنين أو نحوه فانه يحفظ نفسه وان كان لا يعقل غسانت في شيء من ذلك فعلى الوالدين الكفارة وان كان في حجر أحدهما فالكفارة على الذي في حجره خاصة وعن أبي بكر الاسكافي في الوالدين اذ لم يتعاهدا الصبي حتى سقط أو وقع في نار قال لا ارى على الوالدين شيئا وقال أبو نصر عليه ما الكفارة وقال أبو القاسم عليهما الاستغفار والتوبة قال الفقيهون به ما أخذ وقال نصير اذا وضعت الام الصبي بين يدي الاب والولد يقبل ندى غيرها فلم يجعل الاب للصبي ظمرا حتى مات من الجوع فالاب آثم وعليه حتى رتبة والتوبة وان كان الصبي لم يقبل ندى غيرها وهو يعلم بذلك فالأثم على الام وعالما

حتى رتبة هذه الجهة في ديات
 صبيان في مكتب في زمان البرد
 قال المعلم لو أخذ هذه
 القوطة وسد بها هذه الكوة
 ففعل فصاعت لا يضمن المعلم
 ولا الساد في جنائيات القتاوى
 الصغرى قال أصبي مجبور
 أصعد هذه الشجرة وانفض لي
 ثمارها فعدو سقط تحت اليد
 على عاقبتها ذامات وكذا الأمر
 بعمل شيء أو كسر حطب من
 غير إذن وليه فتلقي الصبي ولم
 يقل له انفض لي ثمارها ولكن
 قال أصعد هذه الشجرة أو قال
 له أصعد وانفض لنفسك فسقط
 ومات اختلاف المشايخ رحمهم
 الله في وجوب الضمان والمختار
 في المستلزم الضمان ذكر في
 التوازل رجل مرفى قرية بوقد
 من قصب وقد أوقد الصبيان
 نارا في السكة فالتواشيعا منها
 في القصب فأخذته فدخل
 الحمار تحت سطح فوقه حطب
 فارتفعت النار إلى الحطب
 فأخذته فالتوا ذلك الحطب من
 السطح فأحترق الحمار فان
 كان الحطب الذي ألقى على
 الحمار توقد مع القصب فلقى
 النار وملقى الحطب يضمنان
 جميعا لان الحمار احترق بفعلهما
 وهكذا ذكر المسألة في غصب
 الجنين ذكر الفقيه أبو الليث
 في فتاويه قصار وضع الثوب
 على النجبل في الحسانوت
 وأعد ابن أخيه للحفظ وقاب
 القصار فدخل ابن أخيه الحانوت

لان دعوى الشراء مع قبض دعوى ملك مطلق الا يرى انه لا يشترط صحة هذه الدعوى
 اهلها حتى ان من قال لغيره بعت منك قنا بكذا وسلمته صح دعواه ولو كان القن مجهولا
 وقيل لا تقبل لان دعوى الشراء معتبر في نفسه هذا الا يرى انه لا يحكم له بالزوائد كذا
 (ط) وفي (قش) ادعاء مطلقا وشهدا بسبب ثم شهدا بطلاق ترد شهادتهما في طاق لانهما
 لما شهدا بسبب جعل دعوى المطلق على السبب فلا تقبل شهادتهما بالطلاق بعده ولو
 شهدا بطلاق ثم بسبب تقبل شهادتهما لانهما شهدا بسبب ما شهدا به أولا فتقبل ولو
 ادعى تناجا فشهدا بطلاق تقبل لافي عكسه لان دعوى المطلق دعوى أولية للمالك على
 سبيل الاحتمال وشهادة التناج شهادة أولية للمالك على التيقن فتقدم شهادتا كثرهما
 ادعاء فترد وهذه المسألة تدل على انه لو ادعى تناجا ثم مطلقا تقبل لا لو ادعى مطلقا ثم
 تناجا (ط) ادعى تناجا وشهدا بسبب ترد (قش) لو ادعى مطلقا وشهدا بطلاق
 والاخر بسبب تقبل بخلاف عكسه ويحكم مالك حادث فلا يكون له الزوائد (خ) لا تقبل
 الشهادة (قش) فلو شهدا أحدهما ان فلانا باع منه وشهد الآخر ان فلانا اقربا لبيع
 منه تقبل لان لفظ الانشاء والاخبار فيه واحد القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى
 من لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سال عما
 لا يكاف الشاهد بانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة وفيه لو ادعى
 ملكا مؤثرا وشهدا بطلاق بالاتار يخ لا تقبل ولو شهدا أحدهما بملك مؤرخ والاخر بطلاق
 الملك فلو ادعى ملكا مؤثرا تردا الشهادة ولو ادعى المطلق تقبل ويقضى بملك مؤرخ ولو
 ادعى شراء مؤثرا أو بضم مؤثرا وشهدا بالاتار يخ أو على العكس مرفى فصل الحمار ج
 وذى اليد (ط) ادعى انه له وقبضه ذوا اليد بغير حق وأرخ وشهدا بقبض مطلق لا تقبل

(قوله القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة الخ) أقول وفي البرازية بعد
 ما ذكرناها والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر اصله في الجامع الصغير اختلاف في لون
 الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لانه كالكسوت عن ذكر اللون وفي الغصب لو اختلاف في
 لون الدابة يمنع اجماعا وفي الحائض شاهدان شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا واختلفا
 في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة على الغصب
 بل لانهما اذا اختلفا في اللون يختلفان في الغصب فأنما شهد كل واحد منهما على ثوب آخر اه
 وفيها بعده في دعوى استهلاك الدواب قال الفقيه أبو بكر البلقى وحيث ينبغي ان يذكر
 الذكور والانات فان لم يذكر ذلك أخاف أن تبطل الشهادة ولا يقضى بشيء وان بينوا
 ذلك جازت شهادتهما ولا يحتاج الى بيان اللون لان المنافع تختلف بالذكورة والانوثة
 لا باللون اه هذا وقوله انه سال عن مالك فاستوى ذكره الخ يفيد جواب طائفة
 الفتوى شهدا على شريك في فرس انه باع وسلم حصته لاجني وملكته عنده بعد دعوى
 المدعى ذلك فصالحهما القاضي عن لون الدابة واسم المشتري فقال لا اندري انه لا ترد
 شهادتهما بذلك تأمل

كان القاتل اسقى بال
لودعه انسان يغيب عن عينيه
الموضع الذي كان فيه التوب
ينظر ان كان الصبي الذي اقعه
القصاص منه الى القصاص او
اوامه او وصيه او لم يكن له
احد من هؤلاء ولكن القصاص
ضحه الى نفسه فالضمان على
الصبي لانه ضيع بترك الحفظ
الواجب عليه ولا ضمان على
القصاص لان له ان يحفظ التوب
بذلك الصبي ولا يضمن
القصاص بترك الثياب عند
الصبي قال القاضي الامام فخر
الدين رحمه الله تعالى في
فتاويه وهذا الجواب انما
يستقيم اذا كان الصبي ماذونا
لان الصبي الماذون له يؤخذ
بضمين تصديق الوديعه ما
اذا كان مجبوراً فانه لا يؤخذ
بإستئثار الوديعه وتضييعها
كما يدل سارقاً على الوديعه او
راى انساناً ياخذ الوديعه
وهو يقدر على منعه فلم يمنعه
لا يضمن اذا كان مجبوراً فان
كان هذا الصبي ماذوناً كان
الضمان على الصبي ولا يجب
على القصاص وان لم يكن الصبي
منضمماً من جهة ما ذكرنا ولم
يكن في مبال القصاص ولا تليذا
له ولا اجيراً الا ان القصاص
أخذ بيده واقعه حظه
للقاتل فالضمان على القصاص
لانه لم يستحفظ من ليس في

لان الشهادة بقبض مطلق بلا تاريخ تحمل على الحال والمدعى يدعى الفعل في الماضي
والفعل في الماضي غير الفعل في الحال كالأدعي قتله منذ شهر وشهدا بقتله في الحال
وكذا لو ادعى قبضاً مطلقاً وشهدا بقبض مؤرخ لا تقبل لما راى الا اذا وفق وقال أردت
بالمطلق قبضاً من ذلك الوقت فتقبل وقيل تقبل فيه بلا توفيق لان المطلق أكثر وأقوى
من المؤرخ فشهدا باقتل عمادته ولو ادعى انه له منذ سنة وشهدا انه له منذ عشر سنين
لا تقبل وفي عكسه تقبل لانهم ما شهدا باقتل عمادته ولو ادعى شراؤه بتاريخ وشهدا به
بلا تاريخ أو عكس قيل تقبل وقيل لا (فش) ادعى قبضه بغير حق وشهدا به تقبل
ويحمل القبض على القبض قبل الحال كما مر سواء كان في الدهوى أو الشهادة فلا ورخ
المدعى لا الشاهد أو عكس ترد شهادته لا اختلاف الوقت في الفعل كما مر بخلاف البيع
فانه قول واختلاف في القول لا يمنع وفيه ادعاء ارثاً من أبيه وبرهن على ملك مورثه
فشهدا أحدهما بطلاق والاخر بسبب يحكم لمورثه بملك بسبب ويحمل مطلق الشاهد
الاخر على المقيد ادعى شراؤه أول أمس فشهدا بشراؤه في أمس تقبل ومثله في النكاح
لا تقبل لان البيع قول بهادوي كبر وياتي في فصل النكاح أقول مرفي أوائل فصل
التناقض في لواحق المسائل الخمسة في (فش) ان الشراء فعل ويظهر التوفيق بينهما
بادنى تامل وفيه ادعى نكاحاً بلا تاريخ وشهدا بمؤرخ لا تقبل وفي عكسه تقبل أقول على
قياس ما مرفي القبض من حله على الحال ينبغي ان لا تقبل في عكسه أيضاً مرفقة من
الماضي والحال (عبت) تحمل الشهادة على ملك بسبب واراد ان يشهد بطلاق
لم يذ كر هذا الفصل في الكتب واختلف فيه المشايخ والاصح انه لا يسعه ذلك ادعى
دينا بسبب قرض أو نحو وشهدا بدين مطلق قيل تقبل وقيل لا كما في عكس ادعاء بسبب
وشهدا بطلاق (خ) والاصح انها تقبل أقول الفرق بين الدين والدين ان الدين تحت حمل
الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان يستحق بزوائده والمالك بالسبب بخلافه فيصير المدعى
بالسبب كذبا لشهوده بالمالك المطلق بخلاف الدين فانه لا يحتمل الزوائد فلا كذاب
(خ) ولو ادعى ديناً ولم يبين السبب فشهدا بالسبب تقبل (ط) ادعى ألفاً وقال خمسة مائة
مئة ثمان مائة مني وخمسة مائة منه ثمان مائة شراؤه مني وشهدا بخمسة مائة مطلقاً تقبل
في خمسة مائة وذكر السبب ليس بشرط وهذا نص على انه في دعوى الدين بسبب
لو شهدا به مطلقاً تقبل ولا بشرط ذكر منه وبه أفتي (ظه) ولو ادعى انها منكوحته ولم
يدع التزوج وشهدا انه تزوجها او ادعى انه تزوجها وشهدا انها منكوحته تقبل
اذا النكاح بسبب منعه من اصرورة المرأة زوجة فاستوى ذكره وتركه ولو ادعى ملكاً في
الحال وشهدا انه كان ملكه تقبل لانها تثبت المالك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم
ببقائه عالم بوجود المزبل أقول هذا حمل بالأسعاب وهو عمل بالظاهر والظاهر يصلح
للدفع لا للاستحقاق كما هو مقرر في محله وكلامنا في الاستحقاق فينبغي ان لا تقبل شهادته
فيه ولكن فيه مخرج فينبغي ان تقبل دفعا للجرح (قنية) لو ادعى على آخر ديناً على مورثه
فشهدا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهدا انه مات وهو عليه وفيه لو شهدا على

منها اليه فلا ضمان على
الصبي فلا يترك الحفظ لما
كان الموضع الذي دغل فيه
يحيث يرى الثوب وبعض
مسائل وجوب الضمان للصبي
وعليه يأتي في مسائل الجنائيات
ذكر في غصب المنتقى رجل
غصب صبياً فقتله في يده
رجل خطأ قال فلا ولياء الصبي
ان يبعوا عاقلة أيهما شأوا فان
اتبعوا عاقلة الغاصب رجعوا
على عاقلة القاتل وان قتل
الصبي نفسه فديته على عاقلة
الغاصب ولا يرجعون بها على
عاقلة الصبي ولو قتل رجل عبداً
كان اولياء الصبي بالخيار ان
شأوا قتلوا القاتل وان شأوا
أتبعوا عاقلة الغاصب بديته
وترجع عاقلة الغاصب بها في
مال القاتل ولو ان الصبي قتل
في يد الغاصب رجلاً ثم رده
على أبيه ضمن عاقلة دية قتله
لم يكن لهم ان يرجعوا بها على
الغاصب قال وكان ينبغي ان
لا يضمن الغاصب شيئاً
وصفنا في الصبي المحرول كما
تركنا القياس فيه في كل شيء
أنى على نفسه أو على شيء من يديه
بوجوه من الوجوه ما خلا الموت
أو أمر ينزل به من السماء ليس
من أفعال الناس رجل أمر عبداً
أن يقتل نفسه فقتل فالدية على
عاقلة الأمر وكذا الأمر عبداً أن
يقتل نفسه صبي فاذن له أمر
صبياً أن يخرق ثوباً ففعل يضمن
الذي خرق ويرجع به على الذي أمره

أقراره يضمن فقال المشهور عليه أنه شهد ان ان هذا القدر على الآن فقال لا اندري أهو
عليك الآن أم لا لا تقبل شهادتهما (مشر) لو شهدا أنه كان ملكه فكانت شهادتهما
أنه ملكه في الحال ولا يجوز للقاضي ان يقول أمروهم ملك وفي وانيد على هذا الوادعي
ديناوشه هذا أنه كان له عليه كذا أو قال لا اوراين قدر ردة ابن يوديني ان تقبل كما في
العين وفي (ط) ما يدل على قبولهما فانه قال لو أقر يدين عند رجلين ثم شهدا ان عند
الشاهد يدين أنه قضى دينه فشهدا أقراره يشهدان أنه كان عليه ولا يشهدان أنه عليه
وفيه وكذا لو شهدا أحدهما أنه ملكه والاخر أنه كان ملكه تقبل شهادتهما
لاتفاقهما أنه في الحال معنى لما رو كذا الشهادة على التكاثر والاقرار به فانه ذكر في
(فمس) ادعت نكاحه فتشهدا أحدهما أنها امرأته والاخر أنها كانت امرأته تقبل وكذا
لو شهدا أحدهما أنه أقر أنها امرأته والاخر أنه أقر أنها كانت امرأته لان الشهادة بأقراره
بنكاح كان شهادة بأقراره بنكاح حالي لان ما ثبت يبقى قال فعلى هذا الوادعي ملكها
مطلقا وشهدا أنه ورثه من أبيه ولم يتعرض للملك في الحال أو شهدا أنه مشراه من فلان
ولم يتعرض للملك في الحال بان لم يقولوا هو ملكه في الحال تقبل ولكن ينبغي للقاضي
ان يسأل شهوده هل تعلمون أنه خرج من ملككم وكذا الوادعي انها امرأتى او منكوحه
وشهدا أنه كان تزوجها ولم يتعرض للحال تقبل وهذا الذي ذكرنا اذا شهدا على
الماضي اما لو شهدا في الماضي بان ادعى دارايد رجل فتشهدا أنه كان بيد المدعي
لا تقبل ولا يضمن بشيء للمدعي في ظاهر الرواية لانهما شهدا بيده في الماضي وقد عرف
المخروج من يديه بين بخلاف ما لو شهدا بما في الماضي وعن من رجع أنه تقبل ولو
شهدا بأقرار المدعي عليه أنه كان بيد المدعي تقبل ولو ادعى ملكا في الماضي وشهدا به
في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا أنه له قيل تقبل وقيل لا وهو الأصح وكذا لو
ادعى أنه كان له وشهدا أنه كان له لا تقبل لان اسناد المدعي يدل على نفي الملك في الحال
اذ لا فائدة للادعى في الاسناد مع قيام ما كره في الحال بخلاف الشاهد يدين لو اسناد ملكه
الى الماضي لان اسنادهما لا يدل على النفي في الحال اذ لهم فائدة سوى النفي في الحال
وهي ان يشهدا بما عاينا من ملكه يمين ولا يشهدا ببقاء الملك في الحال لانهما لا يعرفان
بقائه الا بالاستصحاب والشاهد قد يحترز عن الشهادة بما ثبت باستصحاب الحال لعدم
ثيقته بخلاف المالك لانه كما يعلم ثبوت ملكه يقينا يعلم بقاءه يقينا ادعى مائة فقبر بر
بسبب سلم صحيح وشهدا ان المدعى عليه أقر ان له عليه مائة فقبر ولم يزيد اقبل تقبل لانه
اختلاف في سبب الدين وانه لا يمنع قبول الشهادة وقيل لا تقبل وهو الأصح لانهم لم
يذكروا أقراره بسبب السلم والاختلاف في سبب الدين انما لا يمنع قبولها لو لم يختلف الدين
باختلاف السبب ودين السلم مع دين آخر يختلفان اذا استبدال قبل القبض لم يحجز في
السلم وجاز في دين البر بلا سلم فلم يشهدا بدين يدينه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى بسبب
القرض وشهدا أنه أقر ولم يذكروا سبب القرض تقبل (مح) لو ادعى ديناً وشهدا بأقراره
(قوله لو ادعى ديناً وشهدا بأقراره الخ) أقول أي بان قال لا نشهد باه اقره بكذا ولم يقولوا ديناً

غصب المثنى رجل جاء إلى
امرأة رجل أو ابنته وهي
صغيرة فغصبها وأخرجها من
منزل أبيها وأزواجها قال
احبسها ابدا حتى يأتي بها أو اعلم
أنها قد ماتت وفي غصب فتاوى
قاضى القضاة نجر الدين رجل
بعث غلاما صغيرا في حاجته
بغير إذن أهل الغلام فرأى
الغلام غلاما يلعبون فأتته
اليوم وارتقى سطح بيت فوقع
ومات ضمن الذي بعثه في
حاجته لانه صار قاصبا
بالاستعمال مثل شيخ الاسلام
الامام أبو الفضل الكرماني
رحمه الله من رجل قال لصبي
اذهب الى هذا المحوض
واثقل بماء فذهب فغرق
قال على المرسل الذي قصلى
عاقبته قال لانه لا يكون ادنى
حالا ما ذكر في المضاربة لو
دفع الى صبي مالا مضاربة وهو
غير ما ذون له فذهب ليتصرف
فهلك في الطريق فوجب الدية
على حاقلة وبالمال والله اعلم
بالصواب

• (في مسائل الوديعة) •

ذكر في جنابات الجامع الصغير
في باب غصب المدبر والعبد
والجنابة في ذلك صبي محجور
عليه وهو يعقل أو دعي عبدا
فقتله كان على حاقلة القيمة
وان أودع طعاما فأكله
لا يضمن وقال أبو يوسف
والشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم

بالمال تقبل وتكون إقامة البينة على إقراره كإقامة البينة على السبب (ثي) أفي
(شين) بانه لا تقبل (ط) ادعى دينا وشهد أحدهما بالمال والآخر بإقراره بالمال تقبل
وكذا (عده) أيضا (خ) تقبل عند سرح (فش) مثل هذه الشهادة لا تقبل في العين
لان حكم المطلق ان يستحق بذواته والمالك بالاقرار بخلافه أقول الفرق بين العين
والدين ان الدين لا يحتمل الزوائد فلا يلزم اختلاف المشهود به بخلاف العين (فش) ادعى
قرضا وشهدا بإقراره بالمال تقبل بلا بيان السبب (س) ولو شهد أحدهما بالقرض
والآخر بإقراره بالقرض تقبل (فش) ادعى درهما قرضا وشهدا بهذا المبلغ له داد
ثبت لا يثبت القرض اذا القرض كما هو داد ثبت فكذا الوديعة داد ثبت وقيل
ثبت القرض لانه داد ثبت أيضا أقول فيه نظر ولو قال داد ثبت بسبب القرض تقبل
ولو ادعى قرضا وشهدا ان المدعى دفع اليه كذا ولم يقل ولا قبض المدعى عليه يثبت
قبضه كشهادة يبيع شهادة بشراء فالقول قول ذي اليد في قبضته أمانة فلا بد من يثبته
على القرض ولو ادعى الاداء وشهدا أحدهما انه آداه والآخر ان الدائن أخرب قبضه
لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والآخر شهد بالقول (ط) شهد أحدهما انه اقترضه
والآخر انه اقترضه ثم قضاه يثبت القرض لا القضاء (معي) شهدا بالف فقال أحدهما
قضاء منه خمسمائة يثبت الالف لا القضاء الا ان يشهد معه آخرو ويذبحى ان علم ذلك
ان لا يشهدا بالالف حتى يقر المدعى انه قبض خمسمائة (فقط) الشهادة بعقد تام بالفعل
كرهن وهبة وصدقة يطلها الاختلاف في زمان ومكان الا عند سرح وفي البيع
والاجارة والصلح والخلع لا يطلها الاختلاف في زمان ومكان وكذا لو شهد أحدهما بعقد
والآخر بإقراره به لا يضر وكذا القرض ولو كان عامه يقبض ولو شهد أحدهما بإقراره
اليوم بالف والآخر بإقراره أمس بالالف تقبل (ص) لو اختلف الشاهدان في زمان او
مكان او انشاء او افراد بان شهد أحدهما على انشاء والآخر على افراد كان هذا
الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما يعني في تصرف فعلي كجنابة وغصب أو في قول ملحق
بالفعل كشكاح تضمنه فعلا وهو احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف
في قول محض كبيع ومطابق واقرار وبراءة وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض
لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا بفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول
القرض أقرضتلك فصار كطلاق وتحرير ويبيع ولو شهدا برهن واختلغا في زمانه أو مكانه

(قوله كإقامة البينة على السبب) أقول فيعمل على الدين (قوله وشهدا أحدهما
بالمال) أقول اي بان له كذا (قوله والآخر بإقراره بالمال يقبل وكذلك) أقول
في الاول لو شهدا بإقراره بالمال لان فيه اختلاف الشاهدين ومع هذا قبل فكيف مع
اتفاقهما وهو ترجيح لما في نبح تأمل (قوله أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض الخ)
أقول ومنه انه في المسائل يتوسل في من ان القرض ملحق بالفعل فقد اختلف فيه
والظاهر ترجيح ما في ص وخ تأمل

والشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم

وسله اليه فاستهلكه وهذا
القاضي الامام نضر الدين رحمه
الله في شرحه للجامع الصغير
وذكر شيخ الاسلام برهان
الدين رحمه الله في هذا الباب
ايضا من جناسات الهداية
هذه المسألة وقال قال محمد بن
ابن في أصل الجامع الصغير
صحي قد نقل وفي الجامع
الكبير وضع المسألة في صحي ابن
اثني عشرة سنة وهذا يدل على
ان خبر العاقل يضمن بالاتفاق
لان التسليط فيه معتبر وفعله
معتبر فاذكر في الهداية في
خبر العاقل يخالف ما ذكر
الامام نضر الدين رحمه الله تعالى
وفي مختلف الرواية وضع المسألة
في مطلق المال خبر معتبر
بالطام ذكركم شيخ الاسلام
عليه السلام في رجه الله في
الميسوط الاختلاف في الصحي
الذي يعقل اما الذي لا يعقل
فلا ضمان عليه بالاجماع وفي
وديعه شرح الطحاوي من
اودع عنده صبي مالا فهلك في
يده فلا ضمان عليه بالاجماع
وان استهلك الصبي فانه ينظر
ان كان ماذون له في التجارة
ضمن بالاجماع وان كان
محبوبا عليه ولكن قبل
الوديعة باذن وليه ضمن
بالاجماع وان قبل بغير اذن
وليّه فلا ضمان عليه عندنا
حنيفة ومحمد جهما الله لافي
الحال ولا بعد الادراك وقال
ابو يوسف رحمه الله يضمن للمال

اذا كان عاقل فان لم يكن لا يضمن في قولهم هكذا

وهما يشهدان على معاينة القبض تقبل وكذا شرا وهبة ومدة قتلان القبض قد يكون
خبر مرة ولو شهدا باقرار واحد او متصدق او راى بالقبض تقبل (صه) الاختلاف
لا يخلو عن وجوه ثلاثة اما في زمان او مكان او انشاء او افراد وكل منها لا يخلو عن أربعة
او وجه اما في الفعل او في القول او في فعل ملحق بالقول او في عكسه اما الفعل كغصب
فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة واما القول الهض كبيع ورهن فلا يمنع قبولها
مطلقا واما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع واما عكسه كنسكاح فيمنع (صك)
والحق القرض بالفعل فان قوله اقرضتك قول والتسليم فعل بعده يتم به القرض فالحق
به حاشية واما النكاح فقوله يلحق بالفعل وهو احضار الشهود لانه لا بد من الشهود
لنقد النكاح فحضور الشهود فعل يقع بعده النكاح فالحق بفعل الاحضار بالعكس
(جف) شهدا برهن ولم يعلم اقدوالدين لم يحجز (صق) شهدا ببيع او اجارة او طلاق او
عق على مال واختلاف في قدر البذل لا تقبل الا في النكاح تقبل ويرجع في المهر الى
مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح ايضا (مى) ادعى تزوجها وشهدا أحدهما بنكاحها
بالف والآخر بنكاحها بالدين والزوج يدعى ألفا واؤقبن او يقول لم أسم شيأ صح
النكاح في قول ح ومن راج استحسنانا ادعى ببيعها وشهدا انه اقر بالبيع واختلاف في
زمان ومكان تقبل (بس) ادعى شرا وشهدا أحدهما به والاخر انه اقر به تقبل لان
لفظ الشراء يصلح للأفراد ولا يتبدل فقد اتفقا على أمر واحد (ص) مكنت شاهدا البيع
عن بيان الوقت والمكان فسالهما القاضي فقالا لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهما لم
يكفيا حفظ ذلك (ج) ليس الاختلاف بين الشاهدين كاختلاف بين الدعوى والشهادة
لان شهادة كل منهما ينبغي ان تطابق الاخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى اما
المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي ان تكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو
ادعى الغصب وشهدا أحدهما بالغصب والاخر انه اقر به لا تقبل ولو شهدا انه اقر
بالغصب تقبل (لط) شهدا ببيع والاخر باقراره به تقبل لانه قول فلا يرد الا اذا
كانت صيغة الانشاء بخلاف صيغة الاخبار كقذف وشبهه وآخر باقراره ولو شهدا ببيع
غصب وآخر باقراره رد لانه فعل (بس) البائع لو انكر حية عنده فشهدا انه شراوه به
هذا العيب وشهدا آخر انه اقر به لم يحجز لانما شهدا بامرين مختلفين اقول على ما مر من ان
احدهما لو شهد ببيع وآخر باقراره به تقبل ينبغي ان تقبل هنا ايضا قال كذا (خ)
وقال وهذا كما لو ادعى عينا انه له فشهدا انه ملكه وآخر ان ذاليد اقر بانه ملكه لا تقبل
(نقط) ادعى رهنا فشهد بمعاينة القبض وشهدا ان الراهن اقر بقبض المهر من لا
تقبل اذ الرهن في هذا كغصب (فس) ادعى ببيع بشرط الوفاء فانكر ذواليد فشهدا انه

(قوله شهدا ببيع او اجارة او طلاق الخ) اقول وفي البرازية وفي الاقضية شهدا على
البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل وهكذا لو بين احدهما ومكنت
الاخر اه

بائع بشرط الوفاء وآثرانه اقر المشتري انه شري بشرط الوفاء تقبل لان في البيع لفظ
الانشاء ولفظ الاقرار واحد ادعى مال اجارة قصفت بموت المؤجروش هدا باقرار او المؤجر
يقبل الاجرة تقبل وان لم يذ كر اهتد الاجارة ولو شهدا أحدهما ان المدعى بيد المدعى
عليه والآثرانه اقرانه بيده لا تقبل ادعى الوديعة وشهدا ان المدعى اقرب بالابداع تقبل
كافي الغصب وكذا العارية ولو شهدا بايداعه وآثرانه اقر بايداعه فعلى قياس القرض
ينبغي ان تقبل وعلى قياس الغصب ينبغي ان لا تقبل (ص) ادعى نسكا حاشه هدا
باقرارها بنسكا ح تقبل كافي الغصب ولو شهدا أحدهما بنسكا ح والآثران اقراره به
لا تقبل كغصب (فس) ادعت مراه مطلقا وادعى الزوج انها وجهته وبرهن فشهدا
أحدهما بجهة والآثران اقرارا تقبل لثبوت الموافقة لان جهة الدين حكمها السقوط وكذا
حكم البراءة وقيل لا تقبل لاختلاف المشهود به اذا ابراه اسقاط والجهة تليك فان
وب الدين لو وجهه الكفيل يرجع على الاصيل لا الواراء وكذا المديون اذا قضى دينه ثم
وجهه منه يرجع لا الواراء ثبت ان حكمها مختلف (ط) ادعى قناو برهن على اقرار ذي
اليدان له تقبل اعتبار اللأقرار الثابت بالبينة بالثابت عيانا وكذا الوشهادان ذا اليد اقر
بالقن له وآثرانه اقر بان المدعى اودعه قبلت شهادته بما ولو شهدانه اقر به له وآثرانه
أقر بان المدعى دفعه اليه لا تقبل وكذا الوشهادانه اقر بان المدعى دفعه اليه لا تقبل ولم
يجعل الاقرار بالدفع اقرارا بالملك للدافع وجعل الاقرار بالابداع اقرارا بالملك للمودع
وتسامه في (ط) ولو شهدان ذا اليد اقر به له وآثرانه اقر بشراة من المدعى وقال المدعى
اقر ذواليد بما قال الشاهدان الا اني لم ابعه منه تقبل ينشأ لا تفاهما في المنة صود هو
اقراره ان القن للدهى دون اثبات الشراء وشرط لقبول هذه الشهادة ان يقول المدعى
ان ذا اليد اقر بالامر من جميع الا اني لم ابعه منه حتى لو قال المدعى ان ذا اليد اقر باحد
الامر من الاآثر لا تقبل هذه الشهادة لانه كذب احد شاهديه ولو شهدانه اقر به له
وآثرانه اقر به استاجر من المدعى اوارتمه منه او غصبه منه تقبل وهذا كله اذا قال
المدعى اقر ذواليد بما قال الشاهدان الا اني لم ابعه ولم اجره ولم ارضه ولم يغصبه مني ولم
اودعه الى آثر ما ذكرنا كيلا يصير مكذبا لاحد شاهديه ادعت طلاقا وشهدا به او شهد
أحدهما به والآثران اقراره به تقبل ادعت خلعا وشهدا باقرار الزوج به تقبل (ص)
شهدا ان فجة المنصوب كذا وشهدا الآثران خاص به اقر به لا تقبل (ط) ادعى انه سلم ثوبا
الى صباغ فبجده فشهد بدفعه اليه ليصبغه اجر وشهد الآثر بدفعه اليه ليصبغه اصفر

(قوله ادعى نسكا حاشه هدا باقرارها بنسكا ح الخ) اقول وقد قدم في البيع ان لفظ
الانشاء فيه ولفظ الاقرار واحد وانه قول محض وان النسكا ح قول ملحق بالفعل فظاهر
الفرق (قوله او شهدا أحدهما به والآثران اقراره به لا تقبل) اقول ومن باب اولي اذا
شهدا باقراره به لان اختلاف الشاهدين ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة
لعدم اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة لفظا كما تقدم

رجعها الله وعند أبي يوسف رحمه الله يضمن وعلى هذا الخلاف الابداع عند صيد

فمجرد عليه الا انه لا يضمن في الحال عندهما ١٦٦ ويضمن بهذا الحق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال وذكروا

شيخ الاسلام أبو بكر في شرح
الأصل في إيداع الصبي المحجور
عليه أجمعوا أنه لو ترك الحفظ
لا يضمن بأن دل سارقا على
الوديعة ولو راع من عبد محجور
عليه طعاما فاستهلكه لا يضمن
في الحال ويضمن بعد الشاق
والإيداع عند عبد صغير
كالإيداع عند من صغير في المحكم
والإيداع عند العبد المدبر وأم
الولد كالإيداع عند عبد محجور
عليه والعبد المحجور وعليه
والصبي المحجور عليه إذا قبل
الوديعة بأذن الولي والمولى
واستهلكها يضمنان في الحال
بالإجماع هذه الجملة في وديعة
شرح شيخ الاسلام أبي بكر وذكر
أيضا إذا استهلك الوديعة في
عيال المودع لا يضمن المودع
ويضمن المستهلك صغيرا كان
أو كبيرا والعبد المحجور وعليه
ونصحه رفي وديعة الفتاوى
المعري الصبي الذي في عيال
المودع إذا استهلك الوديعة أو
سقطها يضمن وهي من اشكالات
إيداع الصبي وفي باب وديعة
الصبي والعبد المحجور عليه من
الجماع الكبير صبي ابن أختي
عشرة سنة يعقل البيع والشراء
محجور وعليه أودعه رجل ألف
درهم فادرك ومات ولم يدرك
ما حال الوديعة وله مال
كثير فلا ضمان عليه في ماله
الا ان يشهد الشهود أنه أدرك
وهي في يده فيثبت تصير الوديعة ديناق ماله اذا لم يدرك ما صنعت واختره كاصي وان كان

لا تقبل لاختلاف المشهود به وكذا لو جردت الثوب فادعاه انصباغ ولو شهد انه أقران له
عليه القاي وشهد آخر انه أودعه العاتق ل هذا الوادي عليه القاي ينال القاي ولو يتعصر من
السبب اما الوادي احدنا ليس فقد كذب احد شاهديه ولو لم يشهد باقراره ولكن شهد
احدهما ان له عليه القاي قرضا والاخر ان له عنده القاي وديعة لا تقبل شهدا سرقة بقرعة
واختلاف في لونها تقبل عند حرج لا عندهما وأجمعوا ان هذا الاختلاف في النصب
يمنع قبول الشهادة وكذا لو اختلف في الذكورة والانثوية لا تقبل إجماعا (قش) ادعى
الاتلاف وشهدا بقبضه تقبل ولو ادعى انه قبض مني كذا درهمين بغير حق وشهدا انه
قبضه بجهة الر با تقبل ولو ادعى النصب وشهدا بقبضه بجهة الر با لا تقبل اد النصب
قبض بذا دن والنصب بجهة الر با قبض بذا دن ولو ادعى انه قبض به منه وشهدا انه ملك
المدعي وفي يده بغير حق لا تقبل لا على الملك لانهم لم يقولوا غصب به عنه ولا على النصب
لانهم شهدا انه بيده بغير حق ويجوز ان يكون بيده بغير حق ولا من جهة المدعي بان
غصبه من غير المدعي لامنه انزل هكذا في القصولين وفيه نظروا الا قرب ان يذكروا
تعليل الملك في النصب وتعليل النصب في الملك وفيه نظروا ايضا لان قولهم انه ملك
المدعي قريبة على انه بيده من جهة المدعي فالاولى ان يعمل بان المدعي فعل النصب
ولم يبرهن عليه فبرهن لاهل المدعي فلم يقبل للاختلاف وهذا غاية ما تيسر ان يقال هما
وفيهم نظروا ايضا لان هذا الاختلاف ينبغي ان لا يمنع قبول الشهادة لانهم شهدا باقرا
ادعى لان في دعوى النصب منه دعوى انه بيده بغير حق معنى مع زيادة دعوى العمل
فينبغي ان تقبل مع ان عدم القبول في امثاله يفضي الى اخرج والتضييق وتضييع
كثير من الحقوق وامرنا يسر لا به سر والخرج مدفوع شرعا لما ظهر بالبيئة للقاضي
انه له وبيده بغير حق وهو يطلبه ينبغي ان يحكم له به الا ان ياتي الخصم بدفع صحيح قال
ادعى انه قبض من مالي كذا قبضا وجبالا رد وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبضه
قبضا من جبالا رد تقبل في اصل العيب فيجب رد ولو شهدا انه اقر بقبضه فينبغي ان
تقبل قياسا على النصب ادعى عشرة اقزة بروشهدا انه قال ابن مدعي في تفسير كنهم
بدين صفت برمن مرشده است لا يثبت قبض المدعي عليه بجواز انه ارسل اليه ولم
يقبض فلا يكون هذا شهادة على القبض ادعى انه اهلك الشاق كذا وعليه دعوى وشهدا
انه باع وسلم له لان تقبل لانه اهلك ولو ذكرا بيعه لا تسليما لا تكون شهادتها هلاك
ادعى الشراء وشهدا احدهما ببيع وشهدا الاخر كذا بايع ازومه غش طلب كرد تقبل
لان طلب الثمن اقرا ومنه بالبيع ادعى دينارا وشهدا انه دفع اليه دينارا لا تقبل
اذا القبض لو ثبت بناء على دعوته يثبت الايداع والقبض بجهة الوديعة لا يوجب

(قوله لا تقبل اذا القبض لو ثبت الخ) اقول قال الامة الغزي ينبغي ان يقبل لانه مع
المجوده اوت مضبوطا على القايض فطابقت الشهادة المدعى والله اعلم اه

الضمان (ب) ادعى قتله وشهده وآثرانه اقربيه ترد اذا اقرار يتكروا القتل ولو ادعى قضا دينه وشهداته اقر باستيفائه تقبل ولو شهد أحدهما بالاداء والاخر باقراره به ترد كما في الغصب هكذا (خ) وفي (ط) ادعى شراء منه فشهدا بشرائه من وكيله ترد وكذا الوشهادة ان فلانا باع وهذا المدعى عليه اجاز بيعه ولو ادعى سرابحة وشهدا بافظ البيت قيل ترد وقيل تقبل وهو الاظهر والاشبه بعرقنا اذا لبيت والدار في مرقنا واحد يقال خانه فلان حكما يقال سراى فلان (ش) ادعى سرايحة وشهدا بافظ خانه لا تقبل اذا المدعى سرايحة وشهدا باحنة ويدعى سامعة وهما صحح فيما اذا وقع الدعوى والشهادة بالعريضة أما لو وقعها بالفارسية نعمان لان اسم خانه بالفارسية ينطاق على سرايحة بخلاف العربية كذا في محاضر (ش) وفي (ص) شهدا شاهدى الوكالة انه وكله بخصوصه مع فلان في دار سماء وشهدا لاخرانه وكله بخصوصه وفي شئ آخر تقبل في دار اجتماعا عليه اذا الوكالة تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبتت الوكالة لا فيما تفرعها احدهما فلو ادعى وكالة معينة فشهدا بالاداء خربو وكالة عامة ينبغي ان تثبت المعينة ولو شهدا بوكالة وزاد احدهما انه عزل تقبل في الوكالة لا في العزل ولو شهدا احدهما انه وكله بطلاقها وحدها وشهدا لاخرانه وكله بطلاقها او طلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها (ص) ادعى كفالة فشهدا باقراره بها او شهدا احدهما بها والاخر باقراره بها تقبل (شهي) ولو شهدا احدهما بكفالة والاخر بمحوالة تقبل في الكفالة لا بها اقل وهذا ان اللفظان جملا كالقطة واحدة الا يرى ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والمحوالة شرطان لا يبرأ كفالة (ط) شهدا احدهما بكفالة بهذا اللفظ كذا هي مبدءهم فلان جنين كفت كما كرفلان سرماه وامال فسلار ندهم من صمان كردم من مال واوشهد الاخر كرفلان جنين كفت كرفلان مال راضمان كردم ارفلان مرفلان واتاسرماه ترد لان احدهما شهد بضممان منجز والاخر بضممان معلو وبينهما معارضة (فس) ادعت ارضا وشهدا احدهما انه ملكها لان ذو جهاد دفعها اليها عوضا عن الدسيمان وشهد

المعتوه الماذون له وينظر في وديعة قاله خبره ولو ان عبدا محجورا عليه او دعه رجل مالا ثم اعتقه المولى ثم مات ولم يقين الوديعة فالوديعة دين في ماله وان مات وهو صنف فلا شيء على مولاه الا ان تعرف الوديعة بعينها فغيرها على صاحبها وان اذن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المال وفي وديعة واقعات الناطق اذا اودع عبدا محجورا عليه مالا ثم اذن له المولى ثم مات العبد وترك مالا وعليه ديون ان كانت الوديعة رآها في يده الا ان فهو اسوة القرماء والا فلا شيء له وكذا لو اودع صديقا محجورا عليه مالا ثم اذرك واذن له ابوه في التجارة ثم مات فكذلك كرفي باب ما يكون فيه المولى خصما من عبده وما لا يكون من متفرقات ابواب الجميع اذا كان للعبد وديعة عند رجل او غصب منه الف درهم او مائة درهم قرض او دين من ثمن مبيع فاقترالذي عنده المال انه الذي دفع اليه المال عنده هذا الرجل وصده المولى فان القاضي لا يأمر الذي قبله المال بدفع المال الى المولى هبنا كان اودينا لان العبد هو المخصم فيما في يده هذا اذا اقر ان المال وصل اليه من جهة

(قوله ادعى قتله الخ) اتول فلواتقعا على الشهادة بالاقرار تقبل كما هو ظاهر وقد صرح به في التا تاريخا من الهيعة قال بعد ان رمز الهيعة وصور المسئلة واذا شهدا احدهما على اقراره انه قتله عدا بالسيف وشهدا لاخر على اقراره انه قتله عدا باليد كين فقال ولي التعميل انه اقرب ما قال ولكن الله ما قتله الا بالسيف او قال صدقا جميعا لكنه والله ما قتله الا بالرمح فهذا كله سواء يقتض من القائل اه فتدبره هذا وقد صرح ايضا في شرح الغزي بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهدا بالاقرار به حيث تقبل اه (قوله ولو شهدا احدهما بالاداء والاخر باقراره به الخ) اقول قال في القنية بعلامة بز اقام شاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد اشهادتهما بلفظ موافق تقبل والله سبحانه وتعالى اعلم

عبد ولم يقر يكون ذلك ملكا المقره ١٦٨ وكذلك لو اقر بذاته ملكا له بان قال هذا ما لك غصبه منك صديق ودفعه الى

الاخر انما اتلفه لار زوجها ادراه ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالمالك المستر به
فكانها شهدا انه اقرانه ملكها وقيل ترد لانه لما شهدا احدهما انه دفعه عوضا شهد
بالعقد وشهد الاخر باقراره بالمالك فاختلف المشهود به املوا شهدا احدهما ان زوجها
دفعه عوضا والاخر باقراره انه دفعه عوضا تقبل لاتفاقهما كما لو شهدا احدهما
بالبيع والاخر باقراره به ادعى عقار فشهدا احدهما بان هذا العقار ملكه والاخر بان
هذه الضيعة ملكه لا تقبل اذ العقار اسم للعرصة المبنية والضيعة اسم للعرصة لاخير فكانه
ادعى عقار او شهدا بستان فانها ترد ولو ذكر الحدود كما كانت اسكن لما كان العقار
غير البستان ترد وقيل تقبل في المسئلة الاولى لانه يجوز اطلاق اسم الضيعة على العقار
ادعى ان مولاي اعطني وشهدا انه حر ترد لانه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة
فيصرف الى حرية لاصلي وهي دائمة على ما ادعاه وقيل تقبل لانهما شهدا انه حر
شهدا بنفس الحرية اقول فيه نظر لانه لا يندفع به ما من دليل الرق والامة لرادعت
ان فلا باعته تقبل وشهدا انها حرة تقبل اذ الدعوى ليس شرطا هنا اقول فعلى هذا ينبغي ان
يكون الخلاف المذكور في القن على قول حرج اما على قولهما فينبغي ان تقبل في القن
في رواية واحدة كما في الامة اذ الدعوى ليس بشرط في القن ايضا عند ما كامة ولو ادعى
حرية الاصل وشهدا ان فلانا حر رد وقيل تقبل لانهما شهدا باقل مما ادعاه ادعى
انك قبضت من مالي جلا لا يغرق وذكركم وشيته وشهدا ان هذا الذي هو فواليد
قبض جلامن فلان غير المدعى تقبل حتى يجبر على الادعاء لانه ادعى انك قبضت من
مالي ولم يقبل قبضت متى فاضافة الشهود قبضه من غير المدعى لا يكون فاقضاه
بترجيح الاب لا بقبول من اليه القبول تقبل اذ التكاثر مع اوضة فتكون الشهادة
بالايجاب شهادة بالقبول وكذلك شهدا احدهما ان ابن نجوست ابن زن را وشهدا الاخر
انه ابن باذن خود را بان داد تقبل وكذلك شهدا احدهما انه باعه منه وشهدا الاخر ان
هذا امره منه وتكون الشهادة بالشرا شهادة بالبائع

● (الفصل الثاني عشر فيما سمع فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة بالتسامع وفيه الشهادة على النفي) ●

الشهادة بعق الامة وباطلاق تقبل حسبة بلا دعوى ولا يشترط حضور المرأة والامة
وان شترط حضور الزوج والمولى (طع) فحضر المرأة ايشير اليها الشهود (ذ) لو ابرهما
عدل ان زوجهما مات او طلقها ثلثا فافها التزوج ولو ابرها فاسق تحرت وفي اخبار
العدل بموته انما يعتمد على خبره لو قال عاينته ميتا او شهدت جنازته لا لو قال اخبرني بخبره
وما في تمامه ولو شهدا عندهما بطلاقها والزوج حاضر ليس له اذ ذلك ولكن لا يمكن زوجها
وكذا لو سمعت انه طلقها وانكر زوجها وحلف فردها عليه القاضي لم يسعها المقام معه

● (الفصل الثاني عشر فيما سمع فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة بالتسامع وفيه الشهادة على النفي) ●

وينبغي

منه ولو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز لان يد العبد معتبرة والواجب على الاخذ الرد على

وصدقه بذلك صاحب المال
لا يجبره القاضي على التسليم
الى المقر لانه اقرانه ماله
لكنهما تصادقا على انه وصل
اليمن جهة العايب فقد
تصادقا على انه ليس بخصم كما
اذا ادعى عينا في يد انسان فادعى
ان فلانا اودعه او غصبه من
فلان وصدقه في ذلك
لا يتصب خصما كما هنا
وذكري في الميسر عبد اودع
فلانا انسانا وديعة وغاب
وليس لمولاه ان ياتذها سواء
كان العبد ما ذوقه ارحم ورا
عليه لان العبد ادعى له يد
حكومية فلا يكون لمولاه ان
ياخذ من المودع ما لم يحضر
العبد وذكركم وديعة الدخيرة
وهذا اذا لم يعلم المولى ان الوديعة
كسب العبد اما اذا علم اسما
كسب العبد فله ولي حرق
الاخذ وكذا اذا علم المولى انها
ماله كان له ان ياخذها وفي وديعة
الدية اامة اشترت سوارين من
ذهب بمال اكتسبه من
بيت المولى واودعت رجلا
فهلكت ضمن المودع لانها
مال المولى وفي باب الدعوى
والشهادة في العبد المافون له
من فتاوى رشيد الدين رحمه
الله تعالى عبد دفع مال المولى
الى رجل فاعاد المالك يسترد
منه وقد اقر المولى ان عبيد
دفع اليك ليس له ان ياخذ
منه ولو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز لان يد العبد معتبرة والواجب على الاخذ الرد على

من قبض منه وان أنكر دفع العبد اليه وادعى المولى انه ملكي فان ١٦٩ أقام البينة انه ملكي يقبض منه الا اذا أقام

المدعي عليه بينة ان عبدا
دفع الى خفيته ثم يندفع دعوى
المالك عنه مندة بكي مال
دئكري غصب مكرود
وفتحوا جبهه خود دادونه
قائب شدخدا و بومال
مرحوا جبهه بیده دعوى هي
كذلك بیده تومال من بكر
صه است و تبه و اداده توه من
ده و خواجبه مقرأست كه
مالك مدعي ليت ويندته من عين
اده ليست سمع الدعوى وان
كان العبد غائبا بخلاف ما اذا
توافقا على ان المال وصل
اليه من جهة عبد المدعي لانه
ثم توافقا انه مودع من جهة
القائب اما هنا المولى يزعم
ان المال اخذ من عبده نفسه
والمولى فيما اخذه من عبده
لا يتصور ان يكون مودعا او
غاصبا بل يكون اخذا على
جهة المالك بالتصحب خصوصا
كما اذا قال ذواليد هذا المال
مالنا اشتريته من فلان ولو قال
ذواليد هذا المال اودعني
عبدي فلان ولا ادري اهلوك
اولا وصدقه المدعي ان عبده
اودعها يا باوقام المدعي بينة
انه ماله يقضي له ويدفع المال
اليه لما ان ما ياخذ المولى من
عبده يكون ا على وجه التملك
فالتصحب خصوصا الاب والوصي
والقاضي يملكون ايداع مال
الصغير ينظر في ود يعة

وينبغي ان تقتدى بما لها الوتهر ب و اذا هر بت فلها التزوج يا تحرد يانه لا قضاء (فن) نعي
اليها زوجها فترجعت ثم اخبرها آخر ان زوجها حي فلو صدقت الخبر الاول لا يمكنها
تصديق الخبر الثاني ولا يطل نكاح الثاني وسمعها المقام معه وقيل لو كان الخبر الاول
صدقا وكبر رأيها صدقه لا يفرق بينها وبين الثاني (عن) لو اخبرها واحد بعوت زوجها
او برده او بتطليقها حل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل آخر حل له ان يشهد لانه من
باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والفسخ (ص) والاخبار عند دوى المرأة
كالاخبار عندها (بن) لو اخبرها به عدل او كان خبر عدل فانها بائنا بكياب من زوجها
بطلاق ولا تدوى انه كتابه ام لا الا ان اكبر رأيها انه حق فلا باس بالتزوج (ع) لو
اخبارها كيتسكام رجل في حقه بكام لا يصدق في القضاء انه لم يرد به عتقه او
بايانه امراته وهو يعرف ذلك الرجل او لا يعرفه قال م رج لو اخبره به عدلان ينبغي ان
يحتد فيه ويطلبه انما الطلب حتى ينظر في امره ولو اخبره واحد عدل واكبر رأي صدقه
فالاولى ان يطلبه وان لم يطلبه رجوت ان يكون في سعة ولو اخبره من لا يدري صدقه
ولا كذبه فليس عليه طلبه (ط) ولو شهدا انه ابان امراته فلانة فقالت لم يطلقني وقال
الزوج ليس اسمها فلانة وشهدا ان اسمها فلانة فالقاضي يفرق بينهما ويمانه عتق
الامة فلو شهدا انه حررها وان اسمها كذا وقالت لم يحررني فالقاضي يحكم بعتقها
والشهادة بحرمة المصاهرة والا يلا والظهار بدون الدعوى تقبل بشرط حضور المشهود
عليه وقيل لا تقبل بدون الدعوى في الا يلا والظهار والشهادة بالوقف بدون الدعوى
قيل ترد وقيل تقبل لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغلة فلا يشترط فيه
الدعوى كطلاق وعتق امة والشهادة بعق القن لا تقبل عند ح رج بدون دعواه بخلاف
لها (فش) ان خلاف ح في الشهادة بالعتق المحاصل من جهة مولاها اما لو شهدا انه
حر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا اذا الشهادة بحرية الاصل شهادة بحرية امة والشهادة
بحرية امة شهادة بحرمة الفرج وهي حق الله تعالى فتقبل بحسبة كما في الطلاق
والعتاق للامة (شجع) الصحيح ان دعوى القن شرط عند ح رج في حرية الاصل ايضا
واتفاق لا يمنع صحة الدعوى والشهادة لافي حرية الاصل ولا في العتق العارض (ط)
لا يخالف على عتق القن بحسبة بدون الدعوى وفاقا وفي عتق الامة والطلاق بدون
الدعوى قيل يحلف وقيل لا فيتامل عند القن وشهادة هلال ومضان بدون الدعوى
تقبل عندهما وينبغي ان اشترط الدعوى عند ح رج وقيل يشترط لفظ الشهادة وقيل
لا وفي شهادة الفطر والاضحى يعتبر لفظ الشهادة كذا (فقط) وفي (فش) شهادة هلال
رمضان تقبل بلا دعوى بخلاف عيد الفطر وفي هلال الاضحى اختلاف المشايخ لانه اجتمع
فيه حق الله تعالى وحق العبد فقاسه بعضهم على رمضان وبعضهم على هلال الفطر
(عده) في هلال رمضان لا يشترط الدعوى ولفظ الشهادة كسائر الاخبارات وفي هلال
الفطر ينبغي ان تشترط الدعوى وانظمة الشهادة كعتق القن والوقف عنده (فقط)
ينبغي ان لا تشترط الدعوى في هلال رمضان كعتق الامة والطلاق عند الكل وعتق

الصبي في الماء لانهان عليه افرق ١٧٠ بين هذا وبين النصب والفرق ان الوديعة امانة فلا يضمن بالهلاك ولا كذلك

النصب المودع اذا وضع الوديعة على يد ابنه الصغير لا يضمن هو لو هلك اذا كان يعقل ويضبط المحفظ ولا يشترط ان يكون في عياله والمحاصل ان في المرأة والولد الصغير لا يشترط المساكنة والنفقة حتى انه لو دفع الوديعة الى ابنه الصغير الذي ليس في عياله لا يضمن لان تدبيره الى الاب وان لم يكن في عياله لكن يشترط ان يكون الصغير قادرا على المحفظ وكذلك لو دفع الى امراته وهي تسكن في حرفة اخرى ولا يتفق عليه ساقلا ضمان عليه لو هلك كذا في المحيط وكذا لو بعث الوديعة على يد ابنه الصغير لا يضمن وان لم يكن في عياله وان كان الابن مدركا ان كان في عياله لا يضمن القاضي اذا قبض اموال اليتامى او اودع ومات مجهلا ياتي في مسائل ادب القاضي ان شاء الله تعالى والله اعلم

(في مسائل العارية)

ذكر في التنازل ليس لوالد الصغير ان يعير متاعا وله الصغير فرق بينهما بين المأذون له فان له ان يعير والفرق ان اعارة المأذون له من توابع الجبارة فاما اعارة الاب مال الصغير فليس من توابع العارية في مال الصغير في عارية التمييز وذكر في باب المعارة من يبيع شرح الطحاوي ان الاب والصبي يملكان بيع

القبول عندهما وعلى قول جرح ينبغي ان يشترط كافي حتى القن وهل يشترط حكم الحائز كما ثبتت الرضاوية لم يذكره في الكتابين يعني ان لا يشترط حكمه بل يكفي ان يامر الناس بالصوم وبالحج والصلوة والعيد (فصل ط) لم تجز الشهادة بالتسامع والشهرة على الاملاك واسبابها كبيع وهبة وصدق وتجرى الشهادة بتسامع وشهرة في اشياء منها النسب حتى لو سمع من الناس ان هذا فلان ابن فلان القلان وسعه ان يشهد به ولو لم يعان الولادة على فرائض وطريق معرفة النسب ان يسمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند جرح وصندهما لو أخبر به عدلان يكفي وقد مر في فصل الاشارة ان القنوى على قولهما ومنها النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس انها زوجته وسعه ان يشهد انها زوجته وان لم يعان العقد (عش) شهدا بنكاح فسالهما القاضي هل حضرتم في العقد فقالا لا فتشهادتكما تقبل لانه يجعل لهما الشهادة بالنكاح بتسامع او بتأتمن على انهما راياهما يسكران في موضع وقيل لا تقبل لانهم المساقا لم يعان العقد تبيين للقاضي انهما شهدا بتسامع ولو شهدا وقالنا سمعنا لا تقبل فكذا هذا (فقط) شهدا بنسب أو نكاح وقالنا سمعنا من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل وفي (هذه) اشارة الى ان القبول اوسع على ما ياتي ومنها القضاء حتى لو رأى رجلا قضى له رجل بحق من المحقوق وسمع من الناس انه قاضي هذه الامة وسعه ان يشهد ان قاضي بلد كذا قضى لفلان بكذا وان لم يعان تقليد الامام اياه ومنها الموت لو سمع من الناس انه مات أو رآهم صنعوا به ما يصنع بالموت وسعه ان يشهد بموته وان لم يعان به وعن جرح اذا أخبرك واحد فدل بالموت يسمعك ان تشهد به وأما في النسب فلا يسمعك ان تشهد به حتى تشهد عندك عدلان وهذا عندهما وعلى قول جرح على ما يقع في الغالب كذا روى عن جرح انه لا يحصل ان يشهد بالنسب حتى يسمع من العامة والجواب في النكاح والقضاء كجواب في النسب وفرقوا جميعا بين هذه الثلاثة وبين الموت فاعتقوا بخبر الواحد في الموت دون هذه الثلاثة والفرق ان الموت تدقيق في موضع لا يكون فيه الا واحد فلو قلنا بانه لا تسمع الشهادة باخباره ضاعت الحقوق بخلاف الثلاثة لان الغالب فيها ان تكون بين الجماعة أقول الغالب ان الموت يكون بين الجماعة أيضا أقول هذا التعليق يدل على أن لا تبطل الشفعة لو لم يشهد على طلب المواثبة فانه قد يتفق انه يبيع البيع في موضع لا يكون فيه من يشهد فلو بطلت الشفعة بدون هذا الاشهاد ضاعت الحقوق ولزم المخرج (فقط) والعجيب ان الموت كنكاح وصيره لا يكتفي فيه بشهادة الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت وبين الثلاثة وانما يختلف الجواب لاختلاف الموضع وموضوع مسألة الموت انه أخبر واحد عدل ولم يذكر العدل في الثلاثة فلو كان الخبر عدلا في الثلاثة ايضا حل له ان يشهد ثم في الثلاثة اذ

(قوله وقد مر في فصل الاشارة) أقول أي الفصل التاسع في أواخره

قال اليتيم وفي متفرقات هاربة النخبة للاب ان يعبر ولده هل له ان يعبر ١٧١ مال ولده اختلاف المشايخ فيقال

بعضهم له ذلك وبعضهم على انه ليس له ذلك في اول وكالة شمس الا ثمة المحلواني رحمه الله تعالى وفي فوائد صاحب المحيط ذكر شمس الاثنية في كتاب الو كالة للاب ان يعبر ولده الصغير وليس له ان يعبر ماله قال وتاويل هذا اذا كان ذلك في تعليم الحرفة بان دفعه الى استاذ ليعلمه الحرفة ويخدم استاذه اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز وفي طارئة الفتاوى الصغرى صبي استعار من صبي شيتا كانه روم والباس ونحوه فاعطاه مولا مستعار لغير الدافع فهلك في يد الصبي ان كان الدافع ماذونا له لاشي على المستعير انما يجب الضمان على الدافع لانه اذا كان ماذونا له صحح الدفع منه فكان الملاك حاصلا بتسليطه ولو كان ذلك الثاني الاول لا يضمن الثاني ايضا لما تناهوا ان كان الصبي الدافع مجبور عليه يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالانخذ ايضا لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب ذكرك في العدة ولو استعار الوصي دابة من رجل ليعمل بها من اجمال اليتيم تجاوز الحد الذي ذكره حتى صار غاصبا وعصفت الدابة فالضمان في مال اليتيم ورايت في آ خرباب مكتوبة الوصي من هيار صدر الاسلام

ثبت الشهادة عندهما بخبر عدلين يجب الاخبار بلفظ الشهادة كذا (خذ) وبه خذ (ص ش) وفي الموت لما ثبت الشهادة بخبر الواحد بالاجماع لا يجب فيه لفظ الشهادة بل يكفي بمجرد الاخبار (عده) ولا يجب ان يتلفظ بالخبر بالموت بلفظ الشهادة عند من يشهد اما الذي يشهد هذا القاضي فيتلفظ بلفظ الشهاد وفي الثلاثة التي شرط فيها عدلان ينبغي ان يشهد فيها عدلان عنده بلفظ الشهادة حتى يجوز له الشهادة بالتسامع (ط) لو شهد ببعوته فان اطلاقها تقبل ويحمل على سبب يطلق له ما الشهادة وهو الشهادة او المعايينة ولو قال اسمعنا من الناس ولم نعاين موته فلم يكن موته مشهورا لا تقبل وفاقا ولو مشهورا قبل وقيل لا والشهادة لا تثبت بقوله ما سمعنا من الناس اذا سمعنا قد يكون من واحد غير عدل او من جماعة غير عدول (فقط) الشهادة الشرعية ان يشهد عنده عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من خبر استشهد ويقع في قلبه ان الامر كذلك (ط) لو قال لا شهدان فلا نامات اخبرنا به من شهد موته من يوثق به قيل تقبل في الاصح كذا (عده) وقيل لا تقبل كن راى حينما بيده يتصرف فيه تصرف المالك حل له الشهادة بذلك اليد ولو شهد عند القاضي انه ملكه لا تارايانه بيده يتصرف فيه تصرف المالك لا تقبل كذا هذا قد عثرنا على روايه انه يجوز ان تقبل (ي) لو قال لا شهدان مات باثني عشر سنة ولم ناتها تقبل قال وكذا لو قال لا دفناه او شهدنا جنازته تقبل لانه لا يدفن ولا يوضع على الجنازة الا الميت فكانت شهادة بموته وهما مسألة عجيبة لا رواية لها وهي انه لو لم يعاين الموت الا واحد او شهد عند القاضي لا يقضي به وحده قالوا يخبر به عدلا مثله فاذا سمع منه حل له ان يشهد بموته ويشهد ان معافى قضى ولو جاء بخبر موت رجل من ارض اخرى وصنع اهله ما يصنع على الميت لم يسمع احدا ان يشهد بموته الا من شهد موته او سمعه ممن شهد موته لان مثل هذا الخبر قد يكون كذبا وهند بعد المسافة يغيب ذلك فلا يعتمد عليه حتى يخبره ثقة من معايينة المجلة في (ط) وفي (سك) انما يعتمد على خبره لو لم يكن متما فيه بان لم يمكن من ورثته ولا موصى له والا فلا يعتمد على خبره لانه يجبره نفعه الى نفسه فيكون

(قوله لو قال لا شهدان فلا نامات اخبرنا به الخ) اقول قال شيخ الاسلام القرني وفي البرازية ولو شهد ببعوته وقال لا اخبرنا بذلك من تثق به فالاصح انه تقبل الشهادة وكذا ذكر المحصاف ايضا وفيه اختلاف المشايخ رضي الله تعالى عنهم وكذا لو قال لا شهدنا دفنه او جنازته والموت كالقتل اه قلت وفي البحر الرائق قال وفي البرازية قال والموت كالقتل وله له والقتل كالقتل كما في خلاصة المفتين والخزانة مظهر ان الشهادة على القتل بالتسامع جائزة وهو باطلا لانه مشكك لترتب القصاص عاينها وفيها شبهة فلا يثبت بها ما يندري بالشبهة ولم أر من اوضحه الى الآن وقد ظهر لي ان التشبيه انما هو في خاص وهو جوارحه اذا المرأة اذا اذنت بقتل كونه للتزوج وان كان السياق يخالفه وكذا نعارض الخبرين مندها بقتله وحياته اه كلام القرني

ابي الدير وجه الله تعالى في انشاء المسئلة ان بعض اصحابنا قالوا ان الوصي لو اخذ دابة انسان فاستعملها

حقيقة وحكم فلا يجب أن يضمن اليتيم كما في الغاصب وفي متفرقات غريبة الذخيرة استعار رجل من غيره شيئا فدفع ولده الصغير المجهور عليه ذلك الشيء إلى غيره غريبة قضاع ضمن الصبي الدافع وكذلك المدفوع إليه لأن الأول غاصب وكذا الثاني وفي فتاوى أبي بكر محمد ابن الفضل رحمه الله وجل استعار ذهابا وقلة صبي فسرقة فهذا على وجهين أما أن يكون الصبي مضطرا فقام عليه أولا مضطرا في الوجه الأول لا يضمن لأنه لم يضيع وفي الوجه الثاني يضمن لأنه ضيع ومن استعار دابة فردها مع عبده أو أجيره لم يضمن والمراد بالأجير أن يكون مساندا أو مشاهرة لأن للودع أن يحفظه لمن في عياله فكذا للمستعير لأن العين أمانة بخلاف ما إذا كان الأجير مياومة لأنه ليس في عياله وكذا إذا ردها مع عبده أو أجيره لأن المالك راض به وقيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره وهو الأصح وإن ردها مع اجني ضمن في آخر غريبة الهداية ولورد العارضة على يد ابنه الصغير أن كان قادرا على التحفظ لا يضمن وإن لم يكن ضمن وإن كان كبيرا أن كان في عياله لا يضمن وإن لم يكن يضمن حكما في الوديعة والله أعلم بالصواب (في مسائل الهبة)

منهما كفاسق (طعم) شهيد بوعته دل أو امرأة عدلة يسعه أن يشهد بوعته (فش) تجوز الشهادة بالتسامع إذا سمع من الحدود في القذف أو من نسوان أو عبيد لو كانوا أصدقاء ظاهرا ولا حاجة لحوال الشهادة عند التسامع إلى أن يسمع عن هؤلاء الشهادة ولو سمع من الصبيان لم يجوز له أن يشهد لأنه لا يعتمد على قوله وهذا في حق صبي كلامه لا يعتبر أما لو كان الصبي عيرا فيجوز له أن يشهد إذا أخبره مثل هذا الصبي وفيه أنما تجوز الشهادة بوعته بسماع لو كان الرجل معروفا مشهورا بأن كان عالما ومن العسالم أما لو كان تاجر أو من هو مثله لا تجوز الشهادة به إلا ببيان كذا ذكره (ش) ولا يظفر بهذه الرواية في غير فتاواهم وفيه ولو شهد رجل بوعته وآخر بحياة فللمرأة تأخذه بقول من كان عدلا منهما أيما كان ولو كانا عدلين تأخذ بقول من يخبر بوعته لأنه يثبت العارض (ط) شهادة الدخول بسماع تقبل لأنه يتعلق به أحكام معروفة من نسب ومهر وعدة وحصان بخلاف الزنا حيث لم تجز الشهادة بسماع لار الزنا فاحشة والشهادة بالمهر بسماع تقبل فإنه ذكر في (ح) عن م روح قوم من رجا وامن بيت رجل فآخروا من في الخارج أن فلانة تزوجت على كذا من المهر وسع للخارجين أن يشهدوا أن المهر كذا وكذا ولو قالوا سمعنا من الذين شهدوه يقولون أن المهر كذا لا تقبل (ند) عن م روح أن الشهادة بالمهر بسماع لم تجز والشهادة بالوقف وبشرائطه هل تحل بشهرة وسماع لا رواية لهذا واختلف فيه المشايخ قبل قبل وقيل لا وقبل تحل على أصل الوقف لا على شرائطه وهو الأصح إذ يشترط أصله لا شرائطه ولو شهدا بالوقف وصرحا بالتسامع تقبل والشهادة بعق لا تحل عندنا بشهرة وسماع بخلاف الشافعي والشهادة بولا لا تحل بشهرة عند ح روح مالم يبين فخر بزم ولا وهو قول س روح الأول وعلى قوله الأخير تحل وقول م روح مضطرب (ح) العتق كالولا اختلاف (سك) شهادة الردة بسماع لا تقبل وشهادة المالك بسماع لم تجز عندنا إلا في فصل واحد ذكر في (بق) وفي (ط) شهدا أن أباهما مات وتركه ميراثا إلا أنهما لم يدركا الميراث لا تقبل لأنهما شهدا بمات لميت بسماع فلم تجز (فصل في الشهادة على النفي) الشهادة لو قامت على الإثبات وفيها نفي بأن يقول هذا غلامه نفع عنده أو هذه دابته نجت عنده ولم تزل ملكا له هل تقبل اختلف فيه المشايخ والأصح قبولها كذا (فو) وفي (ص) شهدا أنه اقترض يوم كذا أو وضع شيئا في مكان كذا فبرهن المدعي عليه أنه لم يكن في ذلك اليوم في مكان كذا إلا ولان وكان في مكان كذا لا تقبل لأنها قامت على النفي لأن قولهما كان في مكان كذا نفي معنى ولو كان اثباتا صودة إذا تعرض نفي ما قامت عليه البينة الأولى (سك) شهدا عليه أنا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى فبانت امرأته وهو يقول وصلى يقول قول النصارى يقبل البينة وتقع القرعة ولو قال سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غيره ترد الشهادة ولا تقع القرعة ولو شهدا بخلق أو طلاق بلا استثناء بأن قالنا شهدا أنه خالف بلا استثناء أو خالف ولم يستثن لا يقبل قول الزوج وتاملى ولو قالنا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج ولا يفرق بينهما إلا

الدين فإن كانا سواء يكره هكذا
ذكر في بعض المواضع وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس
به إذا لم يرد الأضرار بالأثر
وذكر في بعض المواضع أن
كان التفضيل بسبب زيادة بره
فلا بأس بذلك وإن كان في البر
سواء لا ينبغي له أن يفعل ذلك
وإن كان في ولد فاسق لا ينبغي
له أن يعطيه أكثر من قوته
كيلا يصير معينا له على المعصية
وفي العميون وإذا كان له ابن
وبنت أراد أن يبرهما فالأفضل
أن يجعل للذكر مثل حظ
الأنثى عند محمد رحمه الله تعالى
وعند أبي يوسف رحمه الله يجعل
بينهم ما سواه وهو المختار لأن
الأثنا ورثت به وإن وهب ماله
للأب كالمجاز في القضاء وهو
آثم نص عليه محمد رحمه الله
وقد صح أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في مثل هذه
الصور ذاتي الله قال محمد رحمه
الله في الأصل كل شيء ووجه
لابنه الصغير واشهد عليه وذلك
الشيء معلوم في نفسه فهو جائر
والقبض منه أن يعلم ما وجهه له
ويشهد عليه والأشهاد ليس
بشرط لازم فإن الهبة تتم بالأعلام
لكن ذكر الأشهاد على وجه
الاحتياط فحرفا عن جود باقي
الورثة بعدموته وإذا أرسل
عبده في حاجة ثم وهبه لابنه
الصغير صحته الهبة ولو لم يرجع

أن يظهر منه ما يدل على صحة الخلع من قبض البذل أو غير مفيد يثبث يكون القول قولها
وهذه المسئلة مما تقبل فيه الشهادة على النفي (فت) لو أمّن الإمام أهل مدينة فاختلطوا
بأهل مدينة أخرى وقالوا كنا جميعا فشهد شهود من غيرهم أنهم لم يكونوا وقت الأمان
فيها تقبل الشهادة (ج) قال قتي حرو لم اجد العام فقال جئت فشهد أنه ضحى العام
بكوفة لم يعتق وقال م ر ح يعتق وذكر (ص) قول م ر ح مع ح ر ح ولم يذكر
م ر ح قول م فيها وقيل هذه المسئلة بناء على مسئلة اشتراط الدعوى في شهادة عتق
الغن أقول فعلى هذا لو وضعت المسئلة في الأمانة ينبغي أن نعتق وفاقا لدعواها العتق
لا تشترط (ب) شرط يجوز إثباته بينة ولو كان نفيها كما لو قال لقننه إن لم أدخل
الدار اليوم فانتحر فبرهن القن أنه لم يدخله يعتق قيل فعلى ذلك الوجه أمرها سيدها
إن ضر بها بغير جنابة ثم ضر بها وقال من ينها بجنابة وبرهنت أنه ضر بها بغير جنابة
ينبغي أن تقبل بينتها وإن قامت بينة على النفي لقيامها على الشرط كما سيجي في مسائل
الأمريامد (ص) حلف أن لم تحب صهرتي في هذه الليلة فأمر أني كذا فشهد أنه حلف
كذا ولم يحبته صهرته في تلك الليلة وطلقت أمر أنه تقبل لأنها على النفي صورة وعلى إثبات
الطلاق حقيقة والبرهنة لا تصدق للصورة كما لو شهد أنه لم يسل واستثنى وشهد آخر أنه
اسلم ولم يستثن تقبل بينة إثبات السلام ولو فيها نفي اذ ضر ضها إثبات السلامه (ف) ف
ادعى أنها أمر أنه فقالت اني مطلقة ثلاثا لانه قال كرفلان ردي بكذا واثبت فاشاها
بغير يكره يكتونيارم فانت طالق ثلاثا ومضى ذلك اليوم ولم يات بها وبرهنت على ذلك
تدفع الخصومة ولو برهن المسلم اليه ان السلم فاسد لانه لم يذ كر الا لجل تقبل لان (ش) ح
قال تقبل على الشرط ولو كان نفيها (صل) الوارث لو كان يوجب بغيره كجد وجدته وأخ
وأخت لا يعطى شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة أو يشهدا انهما لا يعلمان وارثا غيره
لان ارث الاخ والاخت يتعلق بشرط الكلالة وهي من ليس له والد ولا ولادة لم تثبت هذا
الشرط بنص من الشهود لا يرث ولو قال لا وارث له غيره يقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى
لانهم ما جازوا فلا طريق له سما الى معرفة نفي الولد وانا العرف فان مراد الناس به لا نعلم له
وارثا غيره وهذه شهادة على النفي قبلت لما مر من أنها تقبل على الشرط ولو نفيها وهذا
كذلك لقيامها على شرط الارث ولو كان الوارث من لا يجب باحد فلو شهد أنه وارثه
ولم يقول لا وارث له غيره أولا نعلم تسليم القاضي زمانا رجا أن يحضر وارث آخر فان لم
يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يتوثق ولا يكفل عند ح في المسائلين يعني فيها
قالا لا وارث له غيره وفيها لا لا نعلم هو الأصح من مذهبه وعندهما يكفل في المسائلين
ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند م ر ح وأما
احد الزوجين لو أثبت الورثة بدينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند ح وم يحكم لهما
بأكثر النصيبين بعد التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعند م ر ح يحكم لهما
بأقل النصيبين له الربع ولها الثلث (ط) لو شرط على الظئر الارض ما عتقها فارضعته
بأن شاء فلا ير لها ولو اختلفا فالقول لهما مع عينا استحسانا ولو برهن أهل الصبي على

أنه يدر حتى مات الوالد فله بعد الولد ولا يصير ميراثا عن الوالد وكذلك لو وهب عبدا آبقاله

من ابنه الصغير فإدام مرددا
 الهبة ذكر المسألة في الجوامع
 بخلاف ما إذا باع عبدا آبقا من
 ابنه الصغير حيث لا يجوز وقد
 ذكرنا الفرق بينهما في مسائل
 الأباقي من هذا الكتاب وفي
 المنتقى من أبي يوسف رحمه
 الله لو تصدق بعبد آبق على
 ابنه الصغير لا يجوز وروى
 المعلى عن أبي يوسف أنه يجوز
 بفصل عن أبي يوسف في المسألة
 روايتان وإذا كان العبد في
 يد رجل وديته موهبة صاحبه
 من ابنه الصغير يجوز ويجعل
 الاب قابضا لابنه بيد مودعه
 ولو وهب عبدا في يد رجل آخر
 بنصب لورثته أو بشراء
 فسد أو سب البيع بشرط
 الخيار لا يشترى لا يجوز ولا يصير
 الاب قابضا لابنه الصغير
 يتبعض هو لا وفي فتاوى أبي
 الليث رحمه الله تعالى رجل
 وهب دار لابنه الصغير والدار
 مشغولة بمساع الوهاب جاز
 وروى عن أبي حنيفة رحمه الله
 أن الوهاب إذا كان في الدار
 وكان فيها مساع الوهاب
 لا يجوز وفي المنتقى عن محمد
 رحمه الله رجل وهب دار لابنه
 الصغير وفيها سكن باجر قال
 لا يجوز ولو كان غير باجر أو كان
 الساكن هو الوهاب جاز لأن
 يد الساكن نائبة عن الموهوب
 بصفة اللزوم فيمنع القبض فيمنع
 تمام الهبة بخلاف ما إذا كان
 غير باجر وبخلاف ما إذا كان الساكن

ما دهموا فلا جرمها وتاويل المسألة أن يشهد أنها رخصته بدين شاة لا بدين نفسها أما
 لو اكتفيا بقولهما ما أرضعته بدين نفسه لا تقبل شهادتهما لقيامهما على الذي مقصودا
 بخلاف الأول لأن النبي محمد دخل في ضمن الأبيات ولو برهننا فينة الظن أولى

*(الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه) *

(ط) انقضاء بالوقف قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن المتولى على وقفية
 أرض وحكم بها على ذي اليد ثم ادعى آخر أنها ملكه لا تسع دعواه بفعل كقضاء بغيرية
 الأصل وقيل لا حتى لو ادعى آخر أنه ملكه يسمع بفعل كقضاء بالملك (فح)
 الدعوى في الوقف على المتولى يجوز ما القاضي لو امر رجلا بأن يؤسر دار الوقف مشاهرة
 فهو ليس بخصم لأنه مكبل القاضي بالاستقلال وليس بماذون في الخصومة فلم تجز
 خصوصته إلا إذا أذن القاضي بخصومته والمأذون في الاستقلال ليس بمثل والمتولى من
 يلي التصرف في الوقف وكذلك تجز الدعوى على كاره الوقف وغير الوقف وكذا على غلة
 دار الوقف وقصر الوقف إذا ثبت أنه كاره أو غلة داران ومثول ذوا يد ولو برهن على
 الوقف فبرهن الخارج على الملك يحكم بالملك للخارج ولو برهن المتولى بعبده على الوقف
 لا يسمع لأن المتولى صار مضافا عليه مع من يدعى تلي الوقف من جهته وعند من رح
 تقبل بيعة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بيعة الخارج على الملك كمن ادعى قنا وقال
 ذوا اليد وملكى وحررته فإنه يقضى ببيعة ذي اليد وقالوا بقوله ما يقضى وفيه ادعى
 ملك كافى دايد متول يقول وقفه زيد على مسجد كذا وحكم به للذعي فلو ادعى متول
 آخر على هذا المدعى أنه وقف على مسجد كذا من جهة بكر تقبل إذا المقضى عليه هو زيد

*(الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه) *

(قوله وقيل لا حتى الخ) أقول هو الصحيح المقتضى به صرح به في المصاكن البدرية (قوله
 وليس بماذون في الخصومة) أقول أي في دعوى الدار (قوله والمأذون في الاستقلال
 ليس بمثل الخ) أقول فيه علم أن المجازي على الوقف ليس بخصم للذعي أمام من ادعى من
 المستغلين الأياف فهو خصم كالوكيل بقبض الدين أقول وسيد كرفي الفصل الرابع
 والثلاثين في أحكام الوكلاء وكله بقبض دين غيره من على الأياف يقبل وليس الدين
 كمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما يوقف في السكك الدين والعين سواء ثم
 رفر بعد أسطر وقال وتاويل اجارة الدار وقبض الغلة ادعى بعض السكان أنه جعل الاجرة
 لوكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض اجرة حتى يحضر القسائب أقول ما في ضرب واقف قولهما
 ودواية الحسن منه لا قول أبي حنيفة المشهور إذ وكيل بقبض الغلة وكيل بقبض الدين
 وقولهما أيضا دواية الحسن من أبي حنيفة تأمل (قوله أغلة داران) أقول أي مستغنى
 غلة الوقف انظر فارسي (قوله ولو برهن المتولى) أقول أي الذي تولى بعده (قوله
 وبه وإما يقضى) أقول أي يقول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

الواقف لا مطلق الواقف (فقط) أرض بيده وأرض أخرى بيد آخر فادعى رجل
 أن هاتين الأرضين وقف عليهما جده على أولاده واسفاهه أيداما تناسلا وأحد
 الرجلين غائب وبرهن المدعي على الحاضر لوشهدا أنهما ملك الواقف وقفهما جميعا
 وقفا واحدا وذكر شرط الواقف حكمه على الحاضر يكون الأرضين وقفا إذا حضر
 هذا يصير خصما عن الغائب فصار كالحالة الورثة ولو شهدا أنه وقف وقفين متفرقين
 بقضى بوقفية ما في يد الحاضرة فقط قال روح وفي المسئلة تنوع أشكال أقول قد ذكر
 في الأصل ويذهب أن يحكم بوقفية ما في يد الحاضر في الوجهين جميعا لأنها مضمومة
 الو رثة وأحد الورثة إنما يصير خصما عن البقية إذا كان العين بيده حتى لو ادعى عينا
 من التركة على وارث ليس العين بيده لا يسمع وفي مسائلنا إحدى الأرضين بيد الغائب
 فكيف يقضى بوقفية ما على الحاضر والمسئلة في (فتن) بني مسجد أو اتخذ
 أرضه مقبرة أو بني خانقا فادعى رجل والباقي غائب فتنى قضى على بعض أهل المسجد فقد
 قضى على جميع أهل المسجد وأما الخان فلا حتى يحضر بانيه لأنه لا بد للخان من أن
 يوكل أحدا يوم يأموره كذا (ند) وفي (جس) ادعى كرم فآخذوا أيدانه وقف الكرم
 بشرائطه ولا يئنه للمدعي فله تحليفه ليأخذ القيمة لو نكل لا يأخذ الكرم (ذ) ادعى دارا
 فقال ذوالسيدانه وقف على الفقراء وأما قههم صح قراره ويكون وقف ولو أراد المدعي
 تحليفه ليأخذ الدار لو نكل لا يحلفه وفاقا إذا العين صار مستهلكا يصير وقفه وقفا ولو أراد
 تحليفه ليأخذ ذاك فله فعله قياس قول روح لا يحلفه بعد قراره بالوقف لأنها
 لا يضمنان قيمة العقار على قياس قول روح يحلفه وان نكل يأخذ منه قيمته ويقضى بقول
 روح كيلا يمتثل بهذه الحيلة لدفع الدين عن نفسه وعلى هذا لو أقر بالدار لابنه الصغير فقد
 ذكر في مسائل الاستحلاف وقفه في صحته فادعى آخراته له وأقر به ورثته لا يطل
 الوقف وضمنوا قيمته من تركه الميث وأوانصكر وأقله تحليفهم لا أخذ القيمة أما لو أراد
 تحليفهم ليأخذ الوقف فلا يمين له عليهم كذا (جس فقط) وقف على فقراء استولى عليه مظالم
 لا يمكن أخذه منه فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باعه من هذا الظالم وسلمه وهو
 ينكر فله تحليفه لأنهم ادعوا عليه معنى لأقر به لزمه فإذا أنكر يحلف فإذا نكل قضى عليه

(قوله أرض بيده وأرض أخرى بيد آخر إلى قوله لا بد للخان من أن يوكل كل أحد يقوم
 بأمره) أقول أعلم أن هذا الحكم الذي هو تعدى القضاء إلى الغائب منسوب إلى الفقيه أبي
 جعفر كما صرح به في الاستعاف وقد ذكر أنه مشكل وقد أشار البرزقي وصاحب الذخيرة
 والمؤلف إلى ضعفه ومخالفته للقواعد أيضا أن بهما فاحتملت أن تكون بالمبرات
 وأن تكون بالشراء وقد صرح المؤلف في الفصل الرابع أن أحد المالكيين بالشراء
 لا ينتصب خصما عن الآخر في الشيء الواحد حتى يقضى على الحاضر بالنصف فقط
 فكيف بالشئين أعني الضيعتين فتعين تضعيف ما قاله الفقيه أبو جعفر وإن يمسكون
 المذهب بخلافه فلا يخطئ كره الشيخ زين ابن نجيم

لابنهما الصغير دارا وهو ساكن
 فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو
 رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
 وعنه أيضا رجل تصدق بأرض
 وقد زرعتها على ولده الصغير
 جازوان كان الزرع لغير الأب
 باجارة لا يجوز وروى المحسن
 ابن زياد عن أبي حنيفة
 رحمه الله في رجل تصدق
 بداره على ابنه الصغير وله فيها
 متاع وهو ساكنها أو كان فيها
 ساكن بغير أجر ولم يفرقها
 جازت الصدقة وإن كانت في
 يد رجل باجارة لم تجز الصدقة
 وقيل جوابه في الصدقة فيها
 إذا كان فيها ساكن بغير أجر
 بغير يوافق جوابه في الهبة
 وجوابه في الصدقة فيها إذا كان
 هو الساكن أو كان فيها متاعه
 يخالف جوابه في الهبة فقد روينا
 عن أبي حنيفة رحمه الله في الهبة أنها
 إذا كان الوهب في الدار أو كان
 فيها متاع الواهب إن الهبة
 لا يجوز وسئل الفقيه أبو جعفر
 عن امرأة وهبت مهرها الذي
 لها على زوجها لابنهما الصغير
 وقبل الأب قال أنا في هذه
 المسئلة واقف ويحتل الجواز
 كن كان عنده عبد رجل ودية
 فابن العبد ورويه مولا ابن
 المودع فانه يجوز وسئل مرة أخرى
 عن هذه المسئلة فقال لا يجوز قال
 الفقيه أبو الليث يوبه تأخذوني
 فولد شيخ الإسلام برهان الدين
 امرأة باعت كرم من زوجها

وأما بالثمن لابنهما الصغير طريق الانعام والصلوات لابن يكون الثمن كله للمرأة ولا

يكون ميراثا عن الابن ولو قال
قبول ولو اتخذ لولده الصغير
ثيابا ثم اراد ان يدفع الى ولد
آثر ليس له ذلك الا ان بين
وقت الاختاذام اعارية له لان
المعتبر في الباب التعارف وفي
العرف براديه البر والصلة
لكن الاعارية تحمله فاذا بين
صح والافلا وكذلك لو اتخذ
لنفسه ثيابا ثم ابقى فاراد ان
يدفع الى غيره ولو اراد الاحتياط
بين انها عارية حتى لو ابقى
امكنه الدفع الى تلميذ آخر
كذلك هذه الجملة من الذخيرة
البرهانية وما في شيء منها في
الاجازات وفي حجة الملتقط لو
وهب دار لابنه الصغير ثم
اشترى بها دارا اخرى فالثانية
لابنه الصغير ايضا ولو دفع الى
ابنه عمالا فتصرف فيهما الابن
يكون للاب الا اذا دلت دلالة
التقليد ولو غرس كرما وقال
اعرس هذا الكرما باسم ابني
الصغير فلان لا يكون هبة ولو
قال جعلته باسم ابني فلان
فهذه اهبه وان لم يرد الهبة
يصدق ولو ابل جعلته لابني
فهذا لا شك انه هبة هذه الجملة
في الملتقط وفي اول هبة الذخيرة
مثل شحم الدين النسفي رحمه الله
عن من قال ابن زمين ينام فلان
ورزنيك فارسيده خوذ كردم
فاجاب انه لا يصير لابنه بهذا
القدر ثم قال وجدت في الزيارات
عن محمد رحمه الله تعالى انه لو
كان لرجل ابن صغير او كبير معنوه

بقيته وصعدوا البرهنة اذا الفتوى في نصب عقار الوقف بالضمان نظر الوقف كما ان
الفتوى في نصب منافع الوقف بالضمان نظر الوقف فيشترى بقيته عقارا آخر فيكون
على سبيل الوقف الاول لانه يدل الاول كذا (جس) وهذا يدل على ان دعوى الوقف
من الموقوف عليه يصح (فقط) ارض بيده زعم اهل ملكه فبرهن قوم انه وقفه عليهم حكم
بالوقف فيؤخذ منه وهذا صريح ان دعوى الموقوف عليه يصح (فقط) ادعى الموقوف
عليه انه وقف عليه لو ادعاه باذن القاضي يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح
انه لا يصح لان له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه
جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة وفيه ان مستحق
غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما له التولي ولو كان الوقف على رجل معين
فيل يجوز ان يكون هذا التولي بغير اطلاق القاضي اذا لم يلقه ولا بعده وبشيء بانه لا يصح
لان حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف ولو نصب الوقف احد ليس لاحد من الموقوف
عليه خصومة بلا اذن القاضي (هذه) لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه (قو) تجمع
وبالاول يقتضي والموقوف عليهم لم يملكوا اجارة الوقف وقال (جس) لو كان الاجراء
لوقف عليه بان كان الوقف لا يترجم وغيره لا يشاركه في الغلة فيشترى ويجوز وهذا في
الدور والحوانيت واما الاراضي فلو شرط الواقف تقديم العشر والمخرج وسائر المئون
فليس للموقوف عليه ان يترجمها ولو لم يشترطه يجب ان يجوز ويكون المخرج والمؤنة عليه
وهو نظير ما روي عن أبي يوسف رحمه الله انه لو كان الموقوف عليه متعديا فقاموا واخذ
كل منهم ارضا فزرعه بنفسه قال س رحمه الله ان كانت الارض عشرة جازمها يأتهم
ولو كانت خرجية لم يجوز كذا (فقط) وفي (فقط) ادعى انه وقف فأنكر ذواليسد
فصالحه في مال لم يجوز اذا الصلح كبيع وليس للتولي بيعه واستبداله ولو دفع المتولي شيئا
الى ذى اليسد واخذ الدار للوقف يجوز ان يكون له بينة على اثبات الوقف والموقوف
عليه لو عدل ذلك لم يجوز لانه ليس بخصم والفضولي لو فعل ذلك يجوز اذا الموقوف عليه
فعله لياخذ الدار اما الفضولي فلو فعله من ماله لا يستخلص الوقف فيدفع ماله ولا ياخذ
الدار (جس) شري دارا فتخذ مسجد اثم ادعى رجل فصالحه باني المسجد او رجل من
بين أظهرهم المسجد فهو يجوز ادعى دارا فحكم له بها ثم ادعى المتولي ان العرصه وقف
وبرهن فلو كان المدعى ادعى الدار ببناءه لا تقبل بينة المتولي والا فالعرصة وقف والبناء
للمدعى لانه اسقط العرصه لا البناء فلا يبطل فيه ملك المدعى بلا حجة (قص) ادعى

(قوله ادعى انه وقف فأنكر ذواليسد فصالحه الخ) أقول في التاخر خاتمة نقلا عن
الفتاوى العتبية ولو شهدوا على بقعة متصلة بالمسجد انهم منه وشهد آخرون انها من
الطريق فالمسجد أولى لانه اخص ويجعل ذلك مسجدا اه وقد اقيمت اخذ من هذه
لو شهدوا على بقعة متصلة بالطريق انها منه وشهد آخرون انها وقف على كذا فالوقف
أولى لانه اخص ويجعل وقفه على الجهة المذكورة والله تعالى أعلم

ضبعة انها ملكه باصلها وبناتها وقضى له ثم اقر ان اصلها وقف والبناء ملكه بطل
الحكم والدعوى قال (صط) ينبغي ان يسأل القاضى انها وقف من جهة وقفها
بعد ما حكم لك او وقف من جهة غيرك او قال من جهتي لم يطل الحكم او قال من جهة
غيري يبطل ادعى انها ملكي ورثتها من ابي ثم ادعى ان ابي وقفها على لا تسمع للتناقض
وكذا لو ادعى الوقف أولا ثم ادعى ان لا تقبل الا اذا وفق وقال وقف ابي لكن لم
يلزم عند (ح) رحمه الله فسات ابي فبذلك تقبل كذا (قش) وفيها ادعاها لنفسه ثم
ادعى انها وقف لا تسمع والمبيع من الجواب انها لو ادعى الوقف بسبب التولية يسمع
لا مكان التوفيق اذ في العادة يضاف اليه باعتباره التصرف والخصومة فلا تناقض
كوكيل ادعى لنفسه ثم تغيره تقبل باعها ثم ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على
لا تسمع وليس له تخليف المشتري اما لو برهن تقبل حكمه والشهادة بحرية الامة تقبل
بلا دعوى ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينتقض البيع
ولو لم يقل البائع انها وقف على ذلك في (قن) انه لا يصح هذه الدعوى أصلا أقول
على ما مرنا لو برهن تقبل كما في حرية الامة ينبغي ان تقبل هنا ايضا لو برهن أقول انما لم
تقبل في هذه الضرورة لان المدعى ليس بمثل ولا مستحق للوقف فهو اجنبي بالنسبة الى
دعوى الوقف بخلاف ما لو كان متوليا او مستحقا فيه وما ذكره هو وجه للاصح لانه
لا يتوقف سماع البينة على صحة الدعوى في الوقف وفيه خلاف معروف يتأمل ما مر
قريبا قال والمتولى لو ادعى صح ولو لم يكن ثقة متوليا ينصب القاضى متوليا ويثبت
الوقفية ويسترد الثمن كذا (عده) وفي (فقط) باعها فادعى انه وقفها قيل لا يخالف
خصمه اذ التخليف يعتمد عند صحة الدعوى ولم يصح للتناقض ولو برهن قيل ترد للتناقض
وقيل تقبل اذ التناقض يمنع صحة الدعوى والدعوى ليس بشرط لبينة الوقف اذ الوقف
حق الله تعالى وهو التصديق بالغلبة فلا يجب فيه الدعوى كدينة الطلاق وعقبة الامة
الا انه لو كان الموقوف عليه مخصوصا ولم يدع لا يعطى من الغلة شيئا وبصرف جميع
(قوله ادعى المشتري على بائعه الخ) أقول قال في التاخر دانية ناقلا عن الخنيس ادعى
مشتري ارض على بائعه ان هذه الارض وقف وقد بعتهما مني ايها البائع بغير حق قال
ليس له هذه الخاصة انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا
فيخاصمه ويثبت الوقفية فاذا ثبتت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من
بائعه وفيها ايضا ناقلا عن النسفية مثل من اشترى من آخر ارضا وقبضها ثم ادعى على
البائع ان هذه الارض وقف على كذا وقد بعته ما ليس له شيعة وقبضت الثمن مني
بغير حق فعليك ان ترد الثمن على هل له الخاصة وهل له ان يحلف بالله تعالى ما تعلم
ان الارض التي بعتهما مني ارض وقف كذا وليس عليه ان رد الثمن على قال لا ولا يصح
الخصومة الا للمتولى والوجه في ذلك ان يخاصم المتولى في ذلك وان لم يكن له امتول
ينصب القاضي رجلا يخاصم فاذا ثبت الوقف ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن
المؤدى الى البائع

للثقل وان من قال لابنه ان
مال ترا كرم او قال بذا ثم توكر
دم او ان توكر دم او كلام
يعبري بغيره انه ثقل من الابن
وفي المنتقى رجل وهب او
تصدق بدار على ابنين له
احدهما صغير والاخر كبير
قال ان قبض الكبير جازت
الهيئة والصدق لهما جميعا وفي
هيئة الجماع في الفتوى اذا
وهب داره من ابنين له احدهما
صغير والاخر كبير قال محمد
ابن سلمة رحمه الله الهيئة قاسدة
قال الفقيه ولا اشكال ان
عند ابي حنيفة وجماعة لا يجوز
كما لو كانا كبيرين وعندهما لا
يجوز هذا بخلاف ما لو وهب من
كبير بن وسلم اليهما وذكروا
الخنيس انه لا يجوز عند الكل
وفي فوائد بعض الاثمة رجل
دفع نجسة دنانير الى أم بنته
الصغيرة وقال اجعل لها بها ذرا
ثم اراد الابن ان يرجع واخذ
تلك الدنانير اذ هي صاحب
الهيبة انه ليس له ذلك لانه هيئة
اصغيرة وقال غيره من الفقهاء
له ذلك لانه توكر كما لو قال
اشترى جهازا قال صاحب كتاب
الاحكام في الفقه كتبت الى
ظاهر الدين المرغيناني في رجل
له ارض مزروعة بذرة في يد
مزارع وهب ارب الارض من وند
الصغير مع حصته من الزرع هل
يصح وهل يفتقر الحال بين ما اذا
رضى المزارع بالهيئة وبين ما اذا
لم يرض قال لا يصح الهيئة وفي هيئة تناوى الديناري بهذا اللفظ

مردی زو خو یثن به سر سر خود
دم را بن مرد مرد حکم این مسئله
چه باشد اجاب اصغر را بن
دادن رد بر سید سل جبه بود
باشد زو مالش بر سر خود و لا شی
لورده و شرط فاسد و هذا الشرط
لا یعمل الیه و فی هیه فتاوی
القاضی ظهیر الدین اذا ذهب
للاصغر هیه ففرض الاب او
الموصی الواهب من مال الصغیر
لا یجوز لانه تبرع فاذا بطل
التقویض کان الواهب علی
رجوعه و فی فتاوی رشید الدین
زوج أم اصغر زرع فی أرض
الصغیر لاجل الصغیر یكون
هیه و یمیر الصغیر قابضا
لاتصال البذر بملکة و هو الأرض
و کذا الزرع اجنبی فی أرض
الصغیر لاجله فاذا أقام الموصی
بینة علی انه زرع لاجله
بأقراره لانه زوجه لاجله کان
للموصی ان یمسک ذلك رجل
و هب عبد اصغر افشب اى
صار شابا و صار عبدا طویلا
برجع فیه لار الزیادة فی
البدن منع الرجوع وان كانت
تنقص الیه و فی فتاوی القاضی
ظهیر الدین و فیها ایضا ان کان
علی عبد دین و هو اصغر فو هب
صاحب العبد العبد للصغیر
فقبل الموصی و قبض یسقط
الدین فان رجع الواهب بعد
ذلك يعود الدین و فیها ایضا
صی له علی مملوک و صیه دین
و هب الرصی المملوک للموصی
بأنه یطل دینه فلو اراد الموصی ان یرجع فی هیه روی هشام

الغلة الی الفقراء اذا البینة قیلت لمحق الفقراء فلا یظهر حکمها الا فی حقهم و قبل ینبغی
ان یفصل الجواب لو کان الوقف علی قوم باعیانهم لا تقبل البینة بلا دعوی و فاقا ولو
علی مسجد أو علی فقراء تقبل عندهما لا عند ح و جماعته و ذکر (بس) هذا التفصیل
وقال هکذا فصل الامام الفضل و هو المختار (فش) قال بعضهم لم یجوز بیع الوقف لو
مسلک محکوما و الا یصح باع ثم ادعی انها کانة مملکة فلان یسمع ولو باع فذا ثم ادعی
انه کان حر الا یسمع فبعضهم قاس مسئلة الوقف علی هذا ولو باع أمة ثم ادعی انه حرها
قبل ان یباعها یسمع ولو شهد اهل بیاتها بتحریرها قبل بیعها تعقی و یبطل البیع لالو
عبد اما لم یدع العبد ولو حر فثما شراه ثم ادعی بتحریرها قبل بیعها و طلبه منه یسمع لانه
دعوی الدین حقیقة لانه یدعی ان بیع المحرم یجوز فافضله دین علیه لاثن (ن) برهن
من باعه انه موقفه قبل البیع تقبل و یبطل البیع و لیس للمشتري حبس المبیع بینه و لولا
بینة له فاقول للمشتري و فیہ لو برهن المشتري انه کان وقفاً علی حکما لا یقبل لانه
ساع فی نقض ماتم من جهة و لانه لیس یخصم فی دعوی الوقف بینه عن الموقف علیه
واقول فهو لیس یخصم فی اثبات الوقف لانه لیس یمتول ولا یمتقی و ساع فی نقض
ماتم به و حکونه عما لا یجفی لا مدخل له هنا اذ العلة لیس التناقص حتی یحتاج
للتوفیق بذلك ولا یجفی ان هذا علی الاختلاف السابق اقول الوقف فعل غیر
المشتري و هو مستقل به فهو عما یجفی فینبغی ان تقبل کما فی طلاق و عتاق و قوله لیس
یخصم الخ لا یصل لان المشتري یرید الثمن فهو خصم تسمع دعواه کما فی القهر برهن
المتولی علی المشتري ان الدار وقف کذا فان اراد المشتري ان یرجع بینه علی بائنه فقال
بائنه کان كذلك لکن لما مات الواقف وقع ورثته الا مرالی القاضی حکم بطلان الوقف
فوقع الدار فی صیابی من الارث و برهن فینبغی ان یصح و یندفع به دعوی الوقف و ینبغی فی
بدل المشتري متولی ادعی انه وقف علی کذا ولم یدکر الواقف قبل تسمع و قبل لا مال یدکر
الواقف عند ح و جماعته الله اذ الوقف عندهما حبس أصل المملکة علی مالک الواقف فلا
یدمن ذکره لئلا یكون اثباتا لا مجهول (فقط) الشهادة بالوقف بلا بیان واقف تقبل
(قوله باع ثم ادعی انها کانة مملکة فلان تسمع) اقول فی التاویذ ان یسأل ادعی رجل انه
باع دارا بعد ما وقف اختلاف المشایخ فیه و الاصح انها لا تسمع دعواه کما لو ادعی انه باعه
و هو واقف به فتأمل فانه یخالف لما هنا ثم راجعت نسخة صحیحة فראيتها تسمع فالحق فتأخر
النوی و الله الموفق (قوله واقول فهو لیس یخصم الی قوله علی الاختلاف السابق)
اقول هی حاشیة محالها بعد قوله الاتی کما فی التصحیح (قوله حکم بطلان الوقف الخ)
اقول و فی البرازینة من الدعوی فی المتفرقات ادعی علیه وقف ضیعه و برهن وقال المدعی
عیه هو لم یسلم الی المتولی و قد حکم بطلان هذا الوقف فلان ابن فلان الخ ثم و برهن
لا یصح الدفع لان بینة المدعی اثبتت صحة الوقف بالتسلیم و غیره لاقتضائه و وجود
الشرائط و بینة المدعی علیه تنفییه و قوله قضی بالبطلان لا یتیم و لا بد من ذکر کیفیة
الوقف لانه یربما یكون موصی به ولم یدکره فی المحضر اه

(فش) لا تقبل (عده) ينبغي ان تقبل لو كان نديما ولو ذكر الواقف لا المصروف تقبل
لو نديما ويصرف الى الفقراء وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم
قاضي المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فافقه اذ ان يجوز اذ الشهادة
على أصل الوقف بالشهرة يجوز في المختار ولو حكا ان الوقف على قوم بعيانهم واما على
الترائط فلا هو المختار وكذا (قو) وفي (فش) تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف
وكذا شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو صرح به اذ الشاهد ربما يكون
سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف ما حسنة فيتنقن القاضي انه شهد بسماع فاذا لا فرق
بين سكوت واقصاح بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع فاما لو صرحا به ما
شهدا بسماع لا تقبل ولو شهد بوقف على نفسه أو على أحد من أولاده وان سفلوا أو على
آبائه وان علوا لا تقبل وكذا لو شهد به على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل لافي حقه ولا في
حق الأجنبي ولو شهد أحدهما انه وقفه على زيد وشهد الآخر انه وقفه على عمرو وتقبل
وتصرف غلته الى الفقراء لاهما اتفاقا على انه وقف ولو شهدا انه وقف على فقراء جيرانه
وهما من جيرانه الفقراء تقبل اذا تجاوزا ليس بامر لازم وكذا لو شهدا انه وقف على فقراء
مسجد وموهما من فقراءه تقبل وكذا لو شهدا أهل مدرسة بوقف المدرسة تقبل ولو وقف
رجل كرامة على مسجد لقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على
وقف الكرامة فهذه نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل
الحلة على وقف تلك الحلة والمشايخ فصلوا فيها فقالوا أهل المدرسة لو حكا انوا ياخذون
الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا ياخذون تقبل وكذا في أهل
الحلة وكذا الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي فيه لا تقبل وقيل في هذه المسائل
كاهما تقبل وهو الصحيح لان كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في الحلة ليس يلزم
بل ينتقل وشهادة أهل المسجد تقبل لأنهم لم يجروا لانفسهم بهذه الشهادة نفعا شهدا
انه وقف أرضه ولم يحدها ولكن ان عرف حدودها قال هلال لا تقبل قال ابو زيد تأويله
انهما اقتصر على قولهما نعرف حدودها ولم يبيناهما مالو يبيناهما تقبل ولو شهدا انه وقف
حصته من هذا الدار والارض وجهه لان حصته لم يجز البيع ولا تقبل عند حوم وجههما
الله على قياس مسئلة البيع وهي ما يباع حصته من الارض ولم يعلم المشتري حصته لم
يجز البيع عندهما خلا لابي يوسف (عبت) وقف نصفه او نحوه مشاعا جار (عند)
س رحمه الله ولو قال وقف حصتي ولم يسمها قال استحسن ان أجيزه لو ثبت الواقف على
اقراره بالوقف والا فلا ولو شهدا عليه بالوقف وبقدر حصته منه وسماه تقبل وبحكم
(قوله لا تقبل الخ) اقول وهو الصحيح كما في البرازية وهما رتباه شهدا انه وقف ولم يبينوا
الواقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديما وقيل لا بد من بيان
الواقف على كل حال وهو الصحيح انتهى (قوله فاذا لا فرق بين سكوت واقصاح الخ)
اقول ينبغي ان يكون خاصا هو قديم لان العلة في ذلك

رحمهما الله في صبي له على
ملوك وصيه دين فوهب
الوصي المملوك للصبي جاز
وبطل دينه فان اراد
الوصي ان يرجع في هبته فله
ذلك ثم قال بعد ذلك ليس له
ذلك لان المملوك قد زاد خيرا
حين سقط عنه الدين وينظر
في الجامع في الفتوى وفي هبة
التبليس وذهب في مختصر
القدوري واذا وهب الاب
لابنه الصغير هبة مائة كذا الابن
بالعقد وكذا في الذخيرة قال
محمد رحمه الله في الاصل وقبض
الاب والمجدالبة على الصغير
جائر سواء كان الصغير في
صياهما أو لم يكن فاما في
الاب والجدد نحو الاخ والعم
وسائر القرابات القياس ان
لا يملكوا قبض الهبة على
الصغير وان كان الصغير في
صياهم وكذا اوصيا هؤلاء
لا يملكون القبض اذا لم يكن
الصغير في صياهم استحسننا
و يملكون استحسننا اذا
كان الصغير في صياهم وكذلك
الأجنبي الذي يعول البنت
وليس للبنت أحد سواء جاز له
قبض الهبة عليه استحسننا
و يستوى في هذه المسائل
التي ذكرنا اذا كان الصبي
يعقل القبض أو لا يعقل وهذا
كلها اذا كان الاب ميتا أو حيا
ولكن فابضية منقطعة طاما
اذا كان حيا حاضرا والصبي

في مال هؤلاء الدين ذكرناهم هل يصح قبض هؤلاء الهبة على الصغير لم يذكر هذا

الفصل في الكتاب أيضا الآية
أحد سواء جازله قبض الهبة
عليه وهذا الشرط يقتضي أن
لا يصح قبض هؤلاء إذا كان
الأب حاضرا وذ كر في الجحد
أيضا أنه لا يملك القبض على
الصغير إذا كان الأب حيا ولم
يفصل بين ما إذا كان الصغير
في حيا له أو لم يكن فظاهر
ما أمناه يقتضي أن لا يصح
وذ كر في الأم إذا وهبت له
عبدا واشهدت في ذلك وأبوه
ميت جاز قبضها وهذا الشرط
يقتضي أن لا يصح في هبة
كتاب الأحكام وأحاله إلى
المجامع في التناوي صبي
في حجره وهب له هبة قبضها
الم ولم وصي الأب لا يصح
وذ كر في الصغيرة التي يجامع
مثلا وهي في عيال الزوج
أنه إن قبضت هي أو قبض
الزوج جاز وهذا الإطلاق
يقتضي أن يصح القبض من
الزوج حال حضرة الأب من
المشايخ من سوى بين الزوج
والأب والمجد والام والام
الذي يعول الصغير وقالوا
يصح القبض من هؤلاء على
الصغير وإن كان الأب
حاضرا وما ذكر من الشروط
وقع اتفاقا في الكتب وأيه
مال نقرأ الاسلام على البرزوي
رحم الله تعالى ومنهم من فرق
بين الزوج وغيره وقال يصح
قبض الهبة من الزوج عليها
حال حضرة الأب ولا يصح قبض غير حال حضرة الأب

ذكر في الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس لهذا اليتيم

بالوقف ولو شهد بأمواله ولم يعرف حصته أجزبه القاضى بان يسمى حصته بالقول قوله
فيما سماء ويجهكم بوقفيته ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فما أقرب له لزمه إلى
أن تثبت الزيادة عند القاضى فيصمم بما يثبت عنده منه ولو شهد أنه أقرانه وقف جميع
حصته وهو الثالث فإذا هو أكثر يصير جميع حصته وقفا لا ترى أن أصحابنا قالوا لو قال
أوصيت له ثلث مالي وهو ألف فإذا هو أكثر فله الثالث كله ما بلغ ولا ترى أنه لو
قال أوصيت له بمحض من هذا الدار وهي الثالث فإذا هي النصف فله نصفه فكذلك الوقف
كذا (ذ) وقال البيهقي في مخالف الوصية حتى لو قال له بيع جميع نصيبي من هذا الدار
وهو الثالث فإذا هو نصفه فالبيع على الثلث (جف) باع خمسة أسهم من عشرين سهما
التي هي نصيبه من هذا الدار فإذا نصيبه سبعة أسهم فخمسة أسهم للشري والسهمان
للبيع ولو نقص من خمسة أسهم فالشري بالخيار أن شاء أخذ حصته من الثمن أو ترك ولو
بيده ضيقة وأدعى آخر أنها وقف وأحضر حكاية خطوط العدول والتضام المأخوذ
وطالب الحكم به ليس للقاضي أن يقضى بالصلح لأنه إنما يحكم بالحكمة وهي البينة والاقراء
لا الصلح إذا لم يجر للقاء أن يقضى بوقفيته به (فسد) فخصب وقفا فنقص فما أخذ بنقصه
يصرف إلى رتبته لا إلى أهل الوقف لأنه بدل الرقبة وحقه في الرقبة لا في الرقبة
ولو زاد فاصح فيه شيء ولو كان مما ليس بمال ولا له حكم المال يؤخذ منه بلا شيء ولو
كان مالا قائما كغرس وبناء أو ربا فاعه إلا إذا أضر بالوقف فيض من القيم أو القاضى قيمته
من غلة الوقف إن كانت والاثوير الوقف ويعطى من أجرته كذا (فص) وفي (جس)
بني المستاجر فيسه فزاد غيره في الغلة ليأخذه فلو أجره مشاهرة فإذا جاء رأس الشهر
فلا متولى فسخ الإجارة لانها في المشاهرة تمت عند رأس كل شهر ثم بعد الفسخ يوزر
الباني برفع بنائه لو لم يضر ولو أضر ليس له رفعه لأنه وإن كان ملكه ليس له أن يضر
بالوقف ثم إن كان رفعه يضر بالوقف فإن رضى المستاجر أن يأخذ المتولى ببناءه بالوقف
بقيته متروعا أو مبيعا أيهما كان أقل فالقيم إن يأخذه بأقل القيمتين لأجل الوقف

(قوله فالقيم أن يأخذه) أقول هل له ذلك جبر المبرضى الباني قال في الجردة الإجارة
ليكن لا يملكها المؤجر جبره على المستاجر إلا إذا كانت الأرض تنقص بالقلع وأما إذا
كانت لا تنقص فلا بد من رضائه اه فصرح بقوله لا يملكها المؤجر جبره إلا إذا كانت
الأرض تنقص الجبر عند النقص وقد قال في الفصل الرابع والثلاثين في هذه المسئلة ولو
اصطلحوا على أن يجعل ذلك للوقف يثن لا يجاوز أقل القيمتين متروعا أو مبيعا فيسه صح
انتهى ووعا يفهم ظاهرا اشتراط الرضى إذا الصلح لا يكون إلا عن تراض فاما أن يفرق
بينه وبين المالك فأنهم صرحوا في باب الإجارة إذا أضر القلع يملك البناء والغرس جبرا
على المستاجر إذا انقضت مدة الإجارة ولا وجه له في هذه المسئلة وأما أن يجعل على الوقوع
الاتفاق وهو ظاهر في قوله ولو اصطلمه والاف في قوله هنا ولو لم يرض لا يجبر بل صريح في

ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كانت الحال بجامع مثلها من اعيانها من قال اذا كانت بجمال بجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح انه اذا كان بجمالها وهي لا بجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يكن الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقبض الولي عليها وفيمر الولي في شرح الطحاوي فقال الولي ابو او وصي ابيه ثم جده ثم وصي جده ثم وصي وصيه ثم القاضي ومن نصبه القاضي ويجوز قبض الاب الجدة عليها وان كانت في عيال الزوج وان كان الصغير قد قبض الهبة بنفسه جاز قبضه استقسانا اذا كان بعقل وهو قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وقبول الهبة من الصبي صحيح اذا تمتعت الهبة منفعة في حق الصغير اما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا هبى او برى ما في داره وقبل ان كان به ترى ذلك منه بشئ فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه وتزوجه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك بورد الهبة من الصبي الذي به من نفسه صحيح وكذا قبولها في آخر لقيط خواهر

ولو لم يرص لا يجبر اذا التملك بغير رضاه لم يجز فيقرب من غيره ويبقى البناء الى ان يتخلص ملكه ولا يمنع البناء صحة الاجارة من ضمير هاذلا بدله في على ذلك البناء حتى لا يملك رفعه وفيه حانوت وقف عمارته لا تخرأى صاحب العماره ان يخرجه باجر مثله فلو كانت العماره لورفعت يستاجر بها كثر مما استاجر به كلف رفع العماره ويؤجر من غيره اذا التفتان عن اجر المثل لم يجز الا عن ضرورة ولو كانت لورفعت لا يستاجر بها كثر يترك بيده (ن) سئل النسي عن أرض وقف فيه بناء ملك وكان صاحب السكنى قد استاجر الأرض باجر مثله يومئذ فبطل المتولى بعد زمان وزاد اجر مثله فاني مالك البناء الا بالاجرة الاولى والمتولى الجسد يد لا يرضى الا بالجرة المثل الا ان همل المتولى ذلك قال نعم (ذ) استاجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة هي اجر مثلها حتى جازت الاجارة فصرخت اجرتها لا تفسخ ولو غفلت لا تفسخ في رواية لان اجر المثل يعتبر وقت العقد وتفسخ في رواية ويجوز رد المثل الى وقت الفسخ لزمه

معارضته فعمل على اختلاف الروايتين وقد فهمناه سابقا في قوله في الاشياء والنظائر وفي بعض الكتب للناظر ملكه فقد اطلق في قوله بملكه باقل القيمتين فعمل الرضا وعدمه ولو اشترط الرضى لما كان مختصا بهذا اذ كل شئ يقول يملك بالرضى ضرر ولم يصرفا فائدة تقييده بصورة الضرر فلو كان كذلك كان قيسدهم بلا ضرر باطلا قال في البحر وفي القنية من الوقف بني في الدار المسبلة بغير اذن القيم وترع البناء يضر بالوقف يجبر القيم على دفع قيمته للباني اه ومثله في الخاوي الراهدى لصاحب القنية وهو مخرج في البحر وعدم اشتراط الرضى فافهم والله تعالى اعلم وفي التاخرانية نقلا عن الذخيرة استاجر ارضاء وقوفة وبني فيها حانوتا وسكنها فاراد غيره ان يزيد في القلة فيخرج من بالحسانوت ينظر ان كان اجره مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الاجارة فبعد ذلك ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف رفعه ان شاء وان كان رفع البناء يضر بالوقف ليس له ان يرفعه دفعا للضرر من الوقف فيه وذلك المسئلة على وجهين ان كان المستاجر يرضى ان يملك القيم بناء للوقف بقيمته مبنيا او مستزوعا اليه كما كان اقل يملك القيم ذلك وان كان لا يرضى لا يملك وهذا اذا كان البناء بغير اذن المتولى فاما اذا كان بالمر المتولى كان البناء للوقف ويرجع الباني على المتولى بما اتفق وفي المختار فان كان رفع البناء يضر بالأرض وانى المتولى ان يدفع اليه القيمة ويملك البناء لا يجبر المتولى بل يترخص صاحب البناء الى ان يتخلص ماله فيما اخذه في الولو بالحية وان لم يرض به المستاجر لا يملك القيم لانه يملك بغير رضى المسالك فلا يجوز في ان يحصل ماله (قوله ولو لم يرص لا يجبر الخ) اقول في الاشياء والنظائر وان لم يكن يعنى الباني متوليا فان كان يعنى البناء باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف وان لنفسه او اطلق رفعه لو لم يضر فان اخر فهو المضيغ لانه فليترخص الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر ملكه باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف اه

واذه هذه الجملة في الذخيرة وفي هبة الخاوي الهبة غيري

إذا كان المستبر في عيال الحمد
 عياله هل يجوز اختالف المشايخ
 فيه والفتوى على أنه يجوز
 والام والاخ والعم والاجني
 ومن في مثل حالهم لا يملكون
 القبط إذا لم يكن في عيالهم
 ورأيت في المخططات القديمة
 ومن وهب ليتيم شيئا قالوا
 بالخيار إن شاء قبل وإن شاء
 لم يقبل ذكر في فتاوى
 سمرقندي بأن رجل قدم
 من السفر وجاه بهدايا إلى منزل
 عبده وقال له أقسم هذه
 الأشياء بين أولادك وبين
 امرأتك وبين نفسك إن كان
 المهدي قائما يرجع في البيان
 إليه وإن لم يصح فاصطغ
 للنساء خاصة فهو لانسأوما
 يصلح للصغار من النساء فهو
 لمن وما يصلح للصغار من الرجال
 فهو لهم وما يصلح للرجال خاصة
 فهو لهم وما يصلح للرجل والمرأة
 جميعا ينظر فيه إلى المهدي إن
 كان من أقارب الرجل أو من
 معارفه فله وإن كان من أقارب
 المرأة ومن معارفها فإياها إذا
 التوصل إلى العرف والعادة
 ولو اتخذ دولة الختان فاهدي
 الناس هذا أو وضعوا بين يدي
 الولد فهذا على وجهين أما إن
 يقول هذا الولد أولم يقبل
 وأنجاب في الوجهين واحد
 إن كانت الهدية تصلح للصبيان
 مثل ثياب الصبيان أو شيء
 يستعمله الصبيان فالهدية
 للمصبي اعتبار العرف والعادة وإن كانت الهدية تصلح للابوين

المسمى الأول ثم فيما بعده لورضي المستاجر الأول بالزيادة فهو أولى من غيره ولو لم يكن
 نسخ العقد بأن يصح أن فيها زرع فاني وقت زيادته لم المسمى الأول وبعد الزيادة
 يجب أجره مثلها وزيادة الأجرة تعتبر لو أزداد عند السكك حتى لو أزداد إذا حدثت لا تعتبر
 هذه الزيادة (جمع) لو أجره بأجر مثله ثم زاد أجر مثله لا يفسخ ولو أجره بأجل وجب الأجل
 ولو أزداد آخره المتولى أن يخرج الأول إلا أن يستاجر الأول بأجر مثله بني المستاجر باذن
 المتولى فلما مضت المدة زاد آخر في الأجرة للمستقبل فرضى صاحب السكك بالزيادة فهو
 أولى (قو) المتولى لو أسكن رجلا دار الوقف بلا أجر فيسأل لاشئ على الساكن وعامة
 المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء أعدت الدار لغيره أولا صيانة للوقف عن الظلمة
 وقطعا للأطعام الفاسدة وبه يقى وكذا لو سكن دار الوقف بلا إذن الواقف والقيم يلزمه
 أجر المثل بالغاما بلوغ وكذا قالوا في وقف وهن حتى لم يجوز لو سكنه المرنه من يجب أجر مثله
 وكذا قالوا في متول باع وقف ففسدته المشتري ثم عزل المتولى وولى غيره فادعى الثاني على
 المشتري قسدا البيع لزم المشتري أجر المثل سواء أعد للغة أولا (مق) والالقي بمذهب
 اصحابنا أن لا يلزم الأجر في الرهن والبيع ولو أعد للغة أجره القيم بأقل من أجر مثله قدر
 ما لا يتغابن قيمه حتى لم يجوز فسكنه المستاجر لزمه أجر مثله بالغاما بلوغ على ما اختاره
 المتأخرون وكذا لو أجرة أجرة فاسدة (لط) لم تضمنه منافع الغصب أي في ظاهر الرواية
 ويقضى بضمها في الوقف ومال القيمة والمعد للغة يعني يجب أجر المثل خ غصب وقفا
 فأجره يجب المسمى على المستاجر وأجرة الغاصب (فظو) المتولى لو أجر بدون أجر مثله
 يلزمه تمامه وكذا الأب لو أجر منزله الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر مثله إذ ليس

(قوله أجره القيم بأقل الخ) أقول أي بما لا يتغابن الناس في مثله كما في البحر وهو معنى
 ما هنا (قوله لزمه أجر مثله الخ) أقول يعني لزم المستاجر هكذا نبه عليه فخر المتأخرين
 قاسم في فتاواه وغيره في غير هذا كره الغرضي (قوله يلزمه تمام أجر مثله الخ) أقول أي
 يلزم المستاجر لا المتولى كما نبه عليه شيخنا في بحر وصرح به غيره ذكره الغرضي وقال أيضا
 قلت قال مولانا في بحر وعلم أن أجرة الوقف لا تجوز إلا بأجر المثل أو أكثر فلما أجرة الناظر
 بدون أجر المثل لا تصح الأجرة ويلزم المستاجر تمام أجر المثل قال وقد وقع في الخلاصة
 عبارة أوهمت أن الناظر يمن تمام أجر المثل فقال متولى الوقف أجر بدون أجر المثل
 يلزمه تمام أجر المثل اه وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بأن الضمير يرجع إلى المستاجر يدل
 عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر
 المثل يلزم مستاجرهما تمام أجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى اه وقال في
 الذخيرة وإذا أجر القيم دارا بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس حتى لم تجز الأجرة
 لو سلمها المستاجر كان عليه أجر المثل بالغاما بلوغ على ما اختاره المتأخرون اه وقد أضح
 في مجمع الفتاوى عن ذلك حيث قال وفي كتاب الفضل رحمه الله تعالى وصي أو متول أجر
 منزل ليتيم أو منزل الوقف بدون أجر المثل يلزم المستاجر أجر المثل أم يصير غاصبا بالسكك

فان كان من اقرباء الاب او
معارفه فهو للاب وان كان من
اقرباء الام او معارفها فهو للام
والحاصل ان التعويل في مثل
هذا على العرف والعادة حتى
لو وجد سبب او وجه يستدل به
على غير ما قلنا يعتقد على ذلك
وكذلك لو اتخذت لولادة لثاني ابنته
الى بيت زوجها فاهدى اقرباء
الزوج او اقرباء المرأة وهذا
كله اذ لم يقل المهدى اهديت
للاب او للام في المسألة الاولى
فالزوج والمرأة في المسألة الثانية
ونعذر الرجوع الى قول المهدى
اما اذ لم يتعدر فالقول قول
المهدى في السبب الاول من
الواقعات فلو اهدى للصغير شيء
من المأكولات هل يباح
لوالديه ان يأكل منه روى عن
محمد وجه الله انه يباح واكثر
مشايخ بخاري على انه لا يباح
وفي كراهية فتاوى مهر قنديان
اذا اهدى القواكل الى الصبي
الصغير جعل للاب والام الاكل
اذا اراد بذلك بر الوالدين لكن
اهدى للصغير استصغار
الهدية واذا احتاج الاب الى
مال ولده فان كان في المص
واحتاج لفقره كل غير شئ
وان كان في المغاظة واحتاج
لانعدام الطعام معه ولده مال
أكل بالحقه وقد ذكرنا
المستثنى في مسائل الكراهية
من هذا الوجه مع وفي هبة
المحقق صبي اهدى وقال اني

لكل منها ولاية المخط (قصط) شري يتناول سكته ثم ظهر انه وقف اول الصغير يجب اجر
مسألة مثل بعض المفتين زرع في وقف بلاذن المتولي بدین دارنده سزاغله واجب
شود باغله زرين خيانه كه معه وداست در ان موضع سهيلك باجهاريل قال نسكا كندكه
وقف را کدام بهتر است سزاغله باغله زمين برداشت آن طلب كينند وقال بعضهم
ينبغي ان يجب الثلث او الربع على عرف ذلك الموضع (من) متولى الوقف لو شري بمال
الوقف دارالوقف اختلاف فيه المشايخ فيسئل: بالحق بالوقف فلا يجوز بيعه وقيل يجوز
بيعه وهو الاصح لان في صحة الوقف والشرايط التي يلزم بها الرقف كالما كسيرا ولم
يوجد هنا (طعم) لو اراد المتولى ان يشتري ضيعة بغلة الوقف لتكون موقوفة على وجه
الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجد فيه رواية فقيس ليجوز القاضى ثم اتفقوا على انه لم يجز
ويضمن المتولى لوفعه لانه يجوز على الوقف شرا ما يكون فيه عمارة الوقف وزيادة لغائه
واما ما يكون وقفاً على ذلك الوجه فهو وقف آخر لا من مصالح الوقف الاول الا يرى ان
غائه تصرف الى عمارة نفسه وما فضل يصرف الى عمارة الوقف الاول (قنية) اجتمع من
مال المسجد شئ فقيل ليس للقيم ان يشتري به دارالوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه
ويضمن وقيل يجوز استئصاله به افي محمد بن سلمة رحمه الله (ص) لو شرب الوقف يجوز
تحويله الى مكان آخر (سك) استبدال الوقف باطل الا في رواية عن من روح

فلا يلزمه اجر بالسكنى ذكره هنا انه يجب على اصول علمائنا ان يصبر غاصبا ولا يلزمه
الاجر قال وذكر المخصف رحمه الله تعالى في كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا ولا يلزمه
اجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة القاسدة فقيل له اتفقى بما ذكره المخصف رحمه الله
تعالى قال نعم وذكر بعد هذا انه يلزم المستاجر المثل وذكر قبل هذا اذ اجره منزلا لانه
الصغير بدون اجر المثل روى المخصف رحمه الله تعالى عن اصحابنا انه يلزم المستاجر اجر
المثل والله تعالى اعلم وانما اكثرنا في تحرير هذه المسألة لما رأينا من افتاء بعض علماء
زماننا بوجوب اجر المثل على المتولى ظنا منه ان الضمير في قوله يلزمه يعود الى الله والله
تعالى اعلم (قوله استبدال الوقف باطل الخ) اقول مسألة وهي ان الواقف اذا شرط انه
لا يباع هذا الوقف ولا يستبدل به كما هو المتعارف في كتب الاوقاف فهل يجوز للقاضي
ان يستبدل اذا رأى المصلحة في الاستبدال أم لا قال الطرسوسي في اتفع الوسائل أما
تخرجها على ما نقلناه عن هلال فظاهر بل بالطريق الاولى ان لا يجوز ان يستبدل به
بعد ذلك لان هلالا قال لا يجوز الاستبدال الا اذا شرط الواقف واذا لم يشترط فلا يجوز
فينبغي بالطريق الاولى اذا نص على أن لا يستبدل به ان لا يجوز الاستبدال وعلى
ما نقلناه من بعض المشايخ وهو رواية عن أبي يوسف فالظاهر انه يجوز الاستبدال
للقاضي اذا كان فيه مصلحة للوقف وان كان الواقف نص على أن لا يستبدل به وذلك
لان ابا يوسف رحمه الله تعالى هل في جواز الاستبدال بعله تصح ان يخرج الجواب هنا
عليه اوهي ان الضرورة قد تدعو الى الاستبدال لان الاراضى ربما لا تخرج من الغلة

ارسل اليك بهذه الهدية يحل له التناول الا ان يقع في قلبه انه كاذب وفي باب العوض من

هبة صدر الاسلام أبي العبر
 الموهوب له فكل واحد منهما
 ان يرجع في املاك وفي متفرقات
 هبة الذخيرة الاب ادا وهب
 عبد الابنه الصغبر ثم مات العبد
 ثم استحق العبد رجل وضع
 الاب فالاب لا يرجع على كل
 حال وان ضمن الابن بعد
 البيع ان جلد الابن به بئنا
 لا يرجع بانه على الاب ان
 لم يجد يرجع على او معتوه
 وهب له اخوه فقبض له أبوه و
 وصيه جاز وعق بختلاف
 الشراعي في بيع الذخيرة ويأتي
 بعد هذا في مسائل البيوع ان
 شاء الله تعالى فلو وهب لابنه
 الكبير فلا يضمن القبض ولا يضمن
 الصغير يصح فيكون الاب قابضا
 له بكونه في يده وكذلك كان
 عند مدودع أو مستعير أو محو
 ذلك ويدأ منه كيد ولو كان
 بعد غائب أو مرتين أو مشترى
 شرا فاسد الميز لأنه ليس في
 يده ذكر في الخصائل وفي
 الكافي وكل شيء وهبه لابنه
 الصغبر وأشهد عليه وذلك
 الشيء معلوم فهو حائر والقبض
 معه ان يعلم ما وهبه له وبشهاد
 عليه والاشهاد ايسر بشرط
 لازم فان الهبة تتم بالاعلام
 لكن ذكر الاشهاد احتياطا
 فمدرأه من جود باقي الورثة بعد
 موته والله أعلم
 (في مسائل البيوع)
 الصبي المحبور عليه الذي يملك
 البيع والبراءة من وقف بيعه وشراؤه

وقيل يجوز استبداله ما لم يكن محبلا (خ) يجوز لوجوزه الواقف (فصل) قيم الوصف لوباع
 ما يفضل عن مؤنها وكذا ما يثودي الى انه لا يصل شي الى الموقوف عليهم هذه عبارة
 الاصحاب لا في يوسف قالوا وقف اذا شرط في الوقف أن لا يستبدل بالوقف حتى رأى الحاكم
 المصلحة للوقف في الاستبدال فاجتمع معناه من الواقف ورأى الحاكم والمخالفة بينهما
 ظاهرة فترجع الاصل وهو رأي الحاكم ونسأله ينظر في قوله تعالى اعلم وقد اختلف
 الامامية في بيان موضع جوزه للقاضي بالشرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه
 وفي موضع منع منه ولو صارت الارض بحال لا يتفع بها والمعتد انه يجوز للقاضي
 شرط ان يخرج من التمتع بالكلية وان لا يكون هناك ربح للوقف بعمره وان
 لا يكون البيع نفع فاحش وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل قاضي المحنة
 المفسر بذي العلم والعمل لا يحصل التطرق الى ابطال اوقاف المسلمين
 كما هو الحال في زماننا اه قال شيخنا في محره بعد نقله لما ذكرناه ينبغي ان يراعى شرط
 آخر في زماننا وهو ان يستبدل بمقار لا بالدرهم والدينار فاننا قد شاهدنا انظارا يكونها
 وقل ان يشتري بها بدل ثم قال شيخنا فان قلت كيف نرد هذا الشرط والمنقول السابق
 من قاضي حال يرد فقلت ليس في السراجية مثل من سأل عن استبدال الوقف ما صورته
 وهل هو على قول أبي حنيفة وأصحابه اجاب الاستبدال اذا نعين بان مكان الموقوف
 لا يتفع به وكان ثم من يرضى فيه ويعطى بدله أرضا او دارا فربيع يعود نفعه على
 جهة الرقب فلا استبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد وان كان للوقف ربح
 ولكن يرضى به شخص في استبداله ان أعطى مكانه بدلا كثيرا منه في سقع أحسن من
 سقع الوقف جاز عند القاضي أبي يوسف والعمل عليه ولا يجوز اه فقد عين العصار
 للبدل فدل على منع الاستبدال بالدرهم والدينار وفي القنية مبادلة دار الوقف بدار
 أخرى انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة
 الموقوفة وهي عكسه لا يجوز ان كانت المملوكة أكثر مساحة ودية وأجرة لاحتمال
 خرابها في أدون الخاتين لدناعتها وقلة الرغبات فيها اه كذا ذكره الغري وعلى باحتمال
 الخراب احتراز عن البلدين الذين لا يمتثلان الخراب فانه جائز كما هو نص هلال وغيره
 والسقم الناحية والناحية الجانبة كافي العاموس وهويم البلدين والهلين ولا ينبغي ان
 المراد به ولم أحسن ونحو اي قلة ورغبة ولا عبرة بالفضلية معهما في البلدين وفي محلتين
 لا يمتثلان الخراب وبهذا يدفع التذاع في كلامهم فان هلالا والخصاف وقال
 اصحاب الاوقف صرحوا بجوازه في أي بلد شاء فوجب المصير الى ان الشرط ان يكون
 أنفع من حيث الغلة ودوام المنفعة لانهما المقصودان للواقف لا الفضلية وبهذا يتبين
 جهل من منع استبدال عقار القديس بعقار الدارملة لعدم فهمه معنى الخيرية
 والاعسافية تامل (قوله يجوز لوجوزه الواقف الخ) أقول وفي البحر الرائق لمولا تازين
 ابن مجيم وأجمعوا انه اذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف ان الشرط والوقف

الوقف على اجازة والده او وصيه او القاضي وكذا المعتوه

فصل البيع الموقوف من
فتاوى قاضي خان وفي باب
المصراة من بيع شرح
الطحاوي الصبي المجهور عليه
اذا باع ماله أو اشترى أو تزوج
امرأة أو زوج أمته أو كاتب
عبد أو عقد عقدا يجوز عليه لو
فعله وليه في حالة الصغر فإذا
فعله الصبي بنفسه توقف على
اجازة وليه في حال صغره
ولو بلغ الصبي قبل ان يهره
الولي فاجازه بنفسه جاز ولا
يجوز بنفسه البلوغ والادوالة
من غير اجازة بعده وكذلك
الصبي لو وكل وكيله بعقد من
العقود ففعل الوكيل قبل
الادوالة أو بعده توقف على
اجازته الا التوكيل بالشراء
فانه ينفذ على الوكيل ولا
يتوقف الا اذا أجاز ذلك
التوكيل بعد البلوغ ثم اشترى
الوكيل بعد ذلك يكون الشراء
له دون الوكيل فتكون اجازته
الوكالة بعد الادوالة بمنزلة
الوكيل ابتداء ولو أن الصبي
طلق امرأته أو خالها أو اعتق
عبد على مال أو بغير مال أو
وهب ماله أو تصدق به أو زوج
عبد أو امرأة أو باع له بمسألة
فاحشة أو اشترى شيئا باكثر
من قيمته قدر ما لا يتغابن الناس
في مثله أو غير ذلك من العقود
على الوفاة وليه في حال صغره
لا يجوز عليه فهذه العقود كلها
باطلة لا تصرف وان أجازها الصبي بعد البلوغ لا يجوز

الوقف بامر القاضي وذاً يجوز كذا روى عن س (رح) (عده) الواقف لو ائتمن الى الوقف
رفع الى القاضي حتى يفسخ الوقف ولو لم يمكن من قبله أو سئل (ح) عن وقف نعتذر
استغلا له هل له ولي أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر مكانه قال نعم قيل له لو لم تعطل ولكن
يوجد بثمنه ما هو غير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجوز بيع الوقف تعطل أولاً وكذا لم يجوز
الاستبدال به (ح) من م (رح) لو تعطل فالقاضي ان يبيعه ويشتري بثمنه ضربه وليس
ذلك الا للقاضي (ذ) لوضعه أرض الوقف عن الاستغلال ويوجد بثمنه أرض هو
أكثر ريعاً منه فلان قيم أن يبيعه ويشتري بثمنه أرضاً هو أكثر ريعاً منه (عده) شرط أن
يستبدل بأرض أخرى اذا شاء أو شرط أن يبيعه ويشتري بثمنه ما يكون وفيها مكانه جاز
الشرط عند س (رح) عند م جاز الوقف وبطل الشرط ولو لم يشترط الاستبدال بثمنه ما يصير
وقفاً مكانه قال س جاز الوقف وبطل الشرط وقال م (رح) بطل (مجمع) عند م في مسجد
عتيق لا يعرف من بناء لاهل الهمة يبيعه وصرف ثمنه في مسجد آخر (ج) اذا لم يشترط
الاستبدال أشار في السير الى انه لا يملك الاستبدال الا القاضي اذا رأى المصلحة ولو شرط
الاستبدال ولم يذكركم أرضاً ولا داراً فباع الأرض الاولى كان له ان يستبدلها بغير
العقارات ما شاء من دار أو أرض وكذا اذا لم يقيد بالاستبدال في بلد كان له ان يستبدلها
بأي بلد شاء (ت) اجمع العلماء على جواز بيع بناء المسجد وحصره اذا استغنى عنه
(فقط) بيع بناء الوقف جائز بعد الهدم لا قبله وكذا الشجر المثمر الموقوف جائز بيعه بعد
القطع لا قبله ولو كان الشجر غير مثمر جائز بيعه قبل القطع وبعده باع ما وقف فكتب
القاضي شهادته على ذلك البيع لم يكن ذلك حكماً بفسخ البيع (مظنه) وقف على
فقراء فاحتاج بعض قرابته ورفع الامر الى القاضي فاصطأهم منه لم يكن حكماً ولكنه
بغيره الفتوى انه ان رجع في المسئلة قبل بان يعطى غيرهم من الفقراء جميع الغلة
واما لو قال حكمت ان لا يعطى غير قرابته قيل نفذ حكمه وقيل لا ولو وقف على اولاده
فاستحقاق الغلة يعتبر يوم الوقف او يوم حدوث الغلة فعلى قول عامة المشايخ يعتبر
يوم حدوث الغلة فالوجود من ولده يوم الوقف ومن ولد بعد سواه في الاستحقاق اذا
كان موجوداً يوم حدوث الغلة وهكذا الوقف على فقراء قرابته فمن كان فقيراً يوم

صحيحة ان يملك الاستبدال اما بدون الشرط أشار انه لا يملك الاستبدال الا القاضي اذا
رأى المصلحة في ذلك ولو شرط ان يبيعه أو يشتري بثمنه أرضاً أخرى ولم يزد صريحاً استثنائاً
وصارت الثانية وفقاً بشرائط الاولى ولا يحتاج الى اية اقها اه (قوله) فالقاضي ان
يبيعه الخ) أقول واذا أطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل يعني المحكوم لزومه لو ارث
الواقف فباع صحيح لان ذلك يكون حكماً بطلان الوقف فبوزيعة ولو أطلق القاضي
البيع لغيره أي لغير الواو لا يبيح بيعه لان الوقف اذا بطل عاد الى ملك الواو
الواقف وبيع مال الغير لا يجوز بغير ما يترقى شرعي هكذا ذكره في مجمع الفتاوى اه كذا
في منقح الفقار شرح تنوير الابصار

لان هذه الموقوفة لا يجوز لها حالة الادراك مما يصلح لابتداء العقد فيصح على جهة الانشاء لاهل جهة الاجازة نحو ان يقول بعد البلوغ او تمت ذلك اطلاق او العتاق فيقع لانه يصلح للابتداء وينظر تمام هذا في باب المصراة من بيوع شرح الطحاوي ذكر في آخر الفصل انه ادس عشر من بيع الذخيرة الصبي الماذون له اذا اشترى قريبه ممن وعق عليه والاب والوصي اذا اشترى قريب الصبي او المعتوه لا يجوز على الصبي والمعتوه وينفذ على الاب والوصي وان اشترى للمعتوه امة كان استولدها بالتكاح تلم الاب نيبا وفي الاستفسان يجوز على المعتوه والاصح هو الاول ان لا يجوز هذا صبي او معتوه وهب له اخوه فقبض له ابوه او وصيه جازوه تق عليه بخلاف الشراء فان وهب له نصفه استحسن ايضا ان اجيزه وامتنعه عليه لكن لا يقض من الصبي بل يسي العبد في نصيب الشريك وايناسه في الثلث الاخير من وكالة المشتري وفي متفرقات بيوع الذخيرة صبي باع او اشترى وقال انا بالغ ثم مال بعد ذلك لم اكن بالغان قال في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت الى جوده ولا يؤقت له وقت ووقته اثنا عشر سنة كذا ذكره في الباب الاول من بيوع الواهبات وهاهنا دقيقة

العقد لا تتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد

حدوث الغلة يعطى له ولو استغنى بعده او كان غنيا قبله (فحس) وقف على اولاده واولاد اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان وبقي بانهم لا يدخلون كذا في آخر محاضر (شئ) وفي (عده) امام المصنف رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة بوقت المصداق ان كان الامام وقت المصداق يوم في المصنف يستحق قصار كبرية وموت قاض في خلال السنة (قص) امام المصنف يصرف اليه غلة الوقف وقت الادراك فاخذ الامام غلته وقت الادراك فذهب لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة كما في قاض اخذ زقته غلات ويحل للامام كل الحصة لو وقف بها وكذا المحكم في طلبة العلم في المدارس (فصط) وقف لامام ومؤذن فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في بني الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كاجر قول للامام وقف في يد المتاجر فلم ياخذ الاجرة حتى مات ينظر لو آجره المتولي يسقط لا لو آجره الامام (ذ)

(فحس) وقف على اولاده واولاد اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات الخ) اقول قال شيخ الاسلام الغزالي في انفع الوسائل انه قد علم على عدم دخول اولاد البنات في الوقف على الاولاد والاولاد والعتق والنسل والجنس حيث قال آل واهل واولاد كذا عقب * قبل وجنس كذا ذرية حصروا فلا دخول لاولاد البنات قبل * فهاذ كرت فقد تم الذي ذكرنا

ثم قال ورايت بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادي واولاد اولادي واولاد اولاد اولادي ان اولاد البنات يدخلون حينئذ من غير ان يقول في المسئلة روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل اصحابنا برذلك ولو ذكر عشر بطون على ظاهر الرواية فان تعليل ظاهر الرواية فيما قلناه من المحيط هو انه جعل العلة المسانعة من دخولهم كونهم من ذرية من ابيهم دون امهاتهم فعلى هذا لو ذكر خمسة بطون او اكثر لا يدخلون على ظاهر الرواية المتوفى وصايا القساوي الصغرى وذكر خمس الاثمة ونحوها زاده ان ولد البنت لا يدخل في الوصية وكذا في الوقف في ظاهر الرواية وفي رواية الخصاص من محمد يدخل لكن الرواية منصوصة في الوقف غير ان الوصايا والوقف واحد والفتوى على ظاهر الرواية ووجهه امام والقصد دورى لا يدخل ولد البنت وذكر الخصاص من محمد عن ابي حنيفة انه يدخل وفي فتاوى ابي الليث في الوقف لا يدخل وعليه الفتوى اه وفي التولوا بحية والتجنيس والمضمرات الفتوى على ظاهر الرواية من عدم الدخول في الوقف والوصية وبه كان يقضي شيخنا صاحب البحر الرائق والله تعالى اعلم وفي التولوا بحية وجعل وقف ضبيعة على اولاده واولاد اولاده ابداما تناسلوا وله اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الاناث لانه اوجب الحق لهم على السواء واولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر الخصاص انهم يدخلون وفيه كفي ظاهر الرواية انهم لا يدخلون وكذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية واولاد البنات ليسوا باولاد اولاده لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام اه والله تعالى اعلم اه كلام الغزالي

مات الواقف ثم مات القيم فلولوصي الواقف إلى غيره فوصيه بمنزلة ولولم يوص إلى غيره فولاية نصب القيم إلى القاضي ولا يجعل القيم من الأجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك ولواقام القيم غيره مقام نفسه في صحته لم يجز إلا إذا فوض إليه على سبيل العموم وفي محل آخر ولاية القاضي عزل قيم نصبه الواقف لو خسر الوقف وذكّر (ش) القاضي لا يملك نصب وصي وقيم مع بقاء وصي الميت وقيمه إلا عند ظهور الحياة منهما (ص) إذا مات المتولي والواقف حي فنصب القيم إلى الواقف لا إلى القاضي فلو كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فلولم يوص إلى أحد قال إبي إلى القاضي كذا (قط) وقال وذكّر م روح في السيرة إلى القاضي (ذ) الواقف إذا شرط الولاية لرجل كانت الولاية للواقف أيضا وله عزل من شرط ولايته ونصب غيره (فهم) وقف وجعل له متوليا أو شرط كون المتولي من أولاده أو أولاد أمه أو أولاد أبيه للقاضي أن يولي غيره وهل يصير متوليا لوقفه لا (قسط) إذا مات الواقف بطل ولاية القيم إلا إذا جعله فيما في حياته وبعد مماته فحينئذ يصير وصيا وعند م روح التسليم إلى القيم شرط لصحة الوقف فلا يكون القيم كوكيل فلا ينزل بموته الوقف على معلوم من يحصى عددهم لو نصبوا متوليا بلا إذن القاضي لم يجز وهو المختار وما اتفق هذا المتولي في الوقف لا يضمن لأنه لما أبرم الوقف وأنه ليس بمثل صادقا صابا فتكون الغلبة له فلا يضمن كذا (فهم) وهذا على ظاهر الرواية والفتوى على أن منافع الوقف تضمن في النصب كإبرم (فقط) المختار أن أهل المسجد إذا نصبوا متوليا بالامر القاضي أو نصب أرباب الوقف بلا امر القاضي لم يجز (عده) قيل الأولى أن يرفع الأمر إلى القاضي وقال المتأخرون الأولى أن لا يرفعوا والأصح أنه لم يجز نصبهم المتولي ولا بد من القضاء ولا يشترط حضرة الموقوف عليهم بخلاف نصب الوصي حيث يشترط حضرة الوصي استغنى عنه هيا موضحا لبناء مدرسة وقيل إن يبنى وقف على هذه المدرسة قري بشرائط وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بخصته قيل لا يصح هذا الوقف لأنه وقف قبل وجود الموقوف عليه وقيل يصح وهو الصحيح فإنه ذكر في (ن) وقف أرضه على أولاد فلان وجعل آخره للفقراء وليس لفلان أولاد جاز الوقف وتكون الغلة للفقراء فإن حدث لفلان أولاد يصرف ما يحدث من الغلة إلى أولاد فلان فكذا هنا بالطريق الأولى وتصرف الغلة إلى الفقراء فإذا بنى المدرسة يصرف إليها في المستقبل وبيان الأولوية أن بعض المدرسة بل ما هو أصل فيها موجود وقت الأيقاف وهو الموضع بخلاف مسألة الوقف على الأولاد (عده) جعل شيئا من المسجد طريقا أو من الطريق مسجدًا جاز وأرض الوقف لو كان يحجب المسجد يجوز أن

قوله وهذا على ظاهر الرواية والفتوى (أقول وبظاهر الرواية أفتى المصنف الوالد الشيخ خير الدين والعلامة شيخ الإسلام الشيخ محمد الغزي أعني بأن أولاد البنات لا يدخلون في الوقف على الأولاد في الرواية المعتمدة كما وقف عليه في فتاوى والدنا أبيه بخط الغزي رحمه الله تعالى (قوله جعل شيئا من المسجد طريقا أو من الطريق مسجدًا جاز) أقول

يكون بحال لا يخلط مثله ذكر هذه الدققة في قصة فتاوى الفضلي وما يتعلق بمعرفة البلوغ فذكرناه في مسائل الطلاق من هذا الكتاب ذكر في الملتقط امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها لا يجوز استعسانا على الصبي وليس لها أن تمتنع من دفع الضيعة إليه وذكّر في الذخيرة والتجسس امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها وقع الشراء للام لأنها لا تملك الشراء للولد وتكون الضيعة للولد لأنها تصير واهية والام تملك ذلك ويقع قبضها عنه امرأة جاءت بالف درهم إلى رجل وقالت اشتر به هذه الألف هذه الدار لابني الصغير هذا وأبو الصغير حي فاشترى الرجل الدار وأجاز والد الصغير فلان فالدار للشري والأجازة باطلة ذكرها في المنتقى قال في الذخيرة تأويل هذه المسألة إذا ضاف ذلك الرجل العقد إلى نفسه وفي فتاوى قاضي خان في فصل البيع الموقوف رجل باع ثوبا لغيره بغير أمره من ابن صغير ماذون لنفسه أو من صبي ماذون له في التجارة وعليه دين أو لادين عليه ثم أخبر رب الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يبين من باعه فأجاز المسالك قال محمد رحمه الله لا يجوز ذلك إلا في صبي الذي عليه دين لأن الفضولي

لو كان وكيلًا بالبيع لا يجوز
 ضيعة لولدها الصغيرة بماله
 على أن لا ترجع بالنحو على
 الولد جازًا مستحسنًا وتكون
 مشتركة لنفسها ثم تصير هبة
 منها للصغير امرأة قالت لزوجها
 وبينهما ولد صغير اشتريت
 منك دارك هذه لابنتنا بكذا
 فقال الأب بعها جازًا لأن الأب
 لما قبل البيع فقد جاز شرها
 للصغير فبوزو لو كانت الدار
 مشتركة بين الأب والابن
 فقالت المرأة لما اشترت هذه
 الدار منكم لابني بماله فقالا
 بعنا جازًا لأن الأب لما جاز
 شراء حاملة الدار فقد اذن لها
 في شراء حاملة الدار امرأة باعت متاع
 زوجها بدمية فزعت أنها
 وصية وزوجها اولاد صغار ثم
 قالت المرأة بعد مدة لم يكن
 وصية قال الشيخ الامام أبو
 بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 لا تصدق المرأة على المشتري
 وبيعها موقوف إلى بلوغ الصغار
 فإن صدقوها بعد البلوغ أنها
 كانت وصية جازي بيعها وإن
 كذبوها بطل البيع فإن كان
 المشتري غرس في الأرض
 المشتراة لا يرجع المشتري على
 المرأة هذا إذا ادعت المرأة
 أنها لم تكن وصية وقت
 البيع فإن ادعى صبي غير بالغ
 أنها باعت ولم تكن وصية
 وقت البيع يسمع دعوى
 الصبي إذا كان ماذونًا في
 العبادة أو في الخصومة كالقاضي

يزيد منها في المسجد بأذن القاضي وكذا من الدور والمخاوي ولو كان مائة رجل وضاق
 المسجد على أهله تؤخذ أرضه بقيمة كرها وصح من هدره رضي الله عنه وكثير من العصابة
 رضي الله عنهم أنهم أخذوا أرضين بكره من أصحابها وزادوا في المسجد المحرام (قد)
 مسجد جامع واسع جعل المتولي بعضه حائزًا للمسجد لم يجز (ط) لو لم يكن للمسجد
 أوقاف واحتاج المسجد إلى العمارة لا بأس بأن يوجب جانب من المسجد وذكرك (ش) لو
 جعل الطريق مسجدًا يجوز لا لوجع المسجد طريقًا لأنه يجوز الصلاة في الطريق بقا
 جعله مسجدًا ولا يجوز للمزور في المسجد قلم يجز جعله طريقًا ولم يجز جعل المسجد مقبرة
 (نصط) القاضي لو أذن لقوم أن يجعلوا أرضًا من الكورة في مسجدهم ويزيدوا فيه أو
 يتخذوا حوائط موقوفة على مسجدهم لو فقت الكورة هتوة ولا يضر بالمسألة يجوز أمره
 لا لو فقت صلبًا لأن أرض الكورة تبقى (كهم) المسجد الذي يتخذ في جانب من
 الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل أنه لو دفع حائطه على طريقه كان
 قبله (فجوز) وقفه على أنه بالخيار بطل الوقف ولو جعل أرضه مسجدًا على أنه بالخيار جاز
 المسجد وبطل الشرط (نصط) قال في صحته وهبت ضر من دينار المسجد كذا لا يكون
 وصية ولو قال له المريض لم يكن وصية أيضًا ولو سلم إلى المتولي لو كان في صحته يكون
 ملكًا من جميع المال ولو في مرضه لو كان يخرج من الثلث فكذلك والافك كوصية
 (حو) أوصى بعمارة مسجد كذا ومرتبه جاز قال وفقت دارى على مسجد كذا ولم يزد
 عليه وسلم صلت الشراء إلى المتولى ثم استأجر الدار من المتولى فلو سلم الصل بدون
 الدار بطل الوقف لعدم شرطه وهو التسليم إلى المتولى عند م د ح ولو سلم الدار إليه
 صح وافي (ضط) على قول س د ح أنه يصح بالاتساع فإن قال لم اشترط التأسيس
 ولم أجعل آخره للفقراء يكون عليك المسجد فيتم بأقبض وأثبت الملك على هذا الوجه

قال العلامة الغزالي قالت وإن جعل شيء من الطريق مسجدًا صح كعكسه قال شارحه
 الزيلعي معناه أدا بني قوم مسجدًا واحتاجوا إلى مكان ليتسع فأدخلوا شيئًا من الطريق
 في المسجد وكان ذلك لا يضر بأصحاب الطريق جاز وكذا إذا ضاق المسجد على الناس
 ويحبونه أرض لرجل تؤخذ أرضه بقيمة كرها لما روى عن العصابة رضي الله تعالى عنهم
 لما ضاق المسجد المحرام أخذوا أرضين بعكسهم من أصحابها بالقيمة وزادوا في المسجد
 المحرام وقوله كعكسه أي كما جازعكم وهو ما إذا جعل في المسجد غير التعارف أهل
 الأوصاف في الجوامع وجاز لكل أحد أن يمر فيه حتى الكافر إلا الجنب والمجانن
 والنفساء المسافر في موضعه وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب اه وهذا يوافق
 ما نقله المصنف من العدة انتهى كلام الغزالي (قوله) ولو سلم إلى المتولى لو كان في صحته
 (الح) أقول وفي الخلاصة رجل في يده أرض أقر في صحته أنها وقف صدقة موقوفة ولم يزد
 على ذلك جازًا أقراره وهي وقف وقوله هذه الأرض وقف أقرار بالوقف وقوله أرضي هذه
 صدقة موقوفة ابتداء وقف تراعى شرائط الوقف فيه كذا في الخلاصة

فقد رما باع على الرواية التي

تضمن القاصب العقار بالبيع والتسليم امرأة باعت مال ولدها الصغير بغير أمر القاضي ولم تكن وصية اختافوا في ذلك قال بعضهم للولد ان يطل اليهم وقال بعضهم ليس له ذلك قبل البلوغ هذه الجملة في يوسع فتاوى قاضي خان وذ كر صاحب الهيض في يوسع الزيادات في باب بيع الوالد والوصي الاب اذا باع عقارا لصغير من اجني بمثل القيمة او بغير يسير فالمسألة على ثلاثة اوجه اما ان يكون الاب عمودا عند الناس او مستورا الحال او كان فاسدا في الوجه الاول والثاني يجوز حتى لو كبر الابن لم يكن له ان ينقض لان للاب شفعة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع نظرا فيجوز ولكنه يطلب الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن او انقضت عليك وذلك نفقة مثلك في تلك المدة قبل قوله هذا الفرع من فتاوى قاضي خان وفي الوجه الثالث وهو ما اذا كان الاب فاسدا ان باع العقار ولا يجوز حتى لو كبر الابن له ان ينقض وهو المختار الا اذا كان خيرا للصغير بان باع بضع قيمته وان باع ماسوى العقار من المنقولات فكذلك الجواب الا اذا كان مفسدا في جوارحه روايتان

في رواية يجوز يؤخذ الثمن منه بوضع على يدي عدل

ليصح فان المتولي لو اشد ترى من حلة الوقف دارا للمسجد يصح وكذا من اعطى دراهم في عمارة المسجد أو في مصباحه يصح بطريق الهبة وان لم يصح بطريق الوقف (خ) اوصى في وصيته بداره على مصالح مسجد كذا من دهن وحصير وعمارة تكون وصية برقبته لا بثمنه حتى لو باعه المتولي باع القاضي جاز كذا قال بعض المتأخرين قال ولا تلة الوصية كتابته عن الوقف وقال (صط) ينبغي ان تكون وصية بثمنه فلا يكون للقاضي ولاية بيع الدار وسئل (صط) عن اوصى بشئ لعمارة المسجد في أي شئ يصرف قال عمارة في بنيانه دون تر يمينه قيل له ما حكم المنارة قال ذالك من بناء المسجد فيجوز ان يبني به المنارة وقال لو قال وقت عشرين دينارا على مسجد كذا لم يجز لانه منقول ووقفه لم يجز الا في المتعارف استحسانا كسلاح وهدوم وفاس ونحوها قطعاً قال اكرم اخبرك دينارا است سبيل كردم وله عشرة دنانير فلونوى الصدقة يتصدق بدنانير ولو لم ينو فلا شئ عليه (فو) قال ارضى هذه السبيل ولم يزده عليه فلو كان هذا الرجل من قوم هذا اللفظ في متعارفهم وقف فهو وقف والا ينظر لو اراد به الوقف فهو وقف ولو اراد به الصدقة فهو صدقة يتصدق بعينه او بجهته

هـ (الفصل الرابع عشر في كتب شهادته في صلث ثم ادعاه لنفسه او شهده به اخبر الاول وفيه بيان تناقض الشاهد في شهادته وخطاه ورجوعه) هـ

ذ كر م ر ح في (جغ) شراء شهده رجل على ذلك وحنم فهو ليس بتسليم بل يبعه انه اذا شهد بالشراء الى كتبت الشهادة في صلث الشراء وحنم على الصلث ثم ادعاه صبح دعواه ولم تكن كتابة الشهادة اقرارا بانه لبايع وهذا لان انسان يبيع مال غيره كمال نفسه فلم تكن شهادته ببيع اقرارا بانه لبايع والشهادة بالبيع لا تدل على صحته ونفاذه لان له ان يقول اعما كتبت شهادتي لادى ان في هذا اعد ضررا لم لا اذا العقد ورد على ملكي

(قوله عن اوصى بشئ لعمارة المسجد الخ) أقول وقف مالا لبناء القناطر واصلاح الشوارع او لبناء السقاية او لمجس القبور او لشراء الا كفا للفقراء من المسلمين لا يصح بخلاف الوقف للمسجد بخران العادة بالتساقى دون الاول كما في البرازية (قوله لو قال وقت عشر بن دينار الخ) أقول اذا وقف الدراهم أو الدنانير او الطعام او ما يكال او ما يوزن يجوز ويدفع النقد وحن غير النقد كالمكيل والموزون بعد البيع مضاربة أو بضاعة ويصرف الربح الحاصل الى ما وقف عليه ولو وقف كذا من الخنطة على ان يقرض من لا يذره ثم يؤخذ منه وقت الادراك ثم يقرض كذلك ابداعى هذا الوجه من الذين لا يذروهم يجوز وقف ثورا على أهل قرية لا لزاء على يقرهم لا يجوز ولو جعل فرسه في الجهاد وفي السبيل على ان يمسه مادام حيا صح كذا في البرازية

هـ (الفصل الرابع عشر في كتب شهادته في صلث ثم ادعاه لنفسه او شهده به لغير الاول وفيه بيان تناقض الشاهد في شهادته وخطاه ورجوعه) هـ

صيانة مال الصغير وفي رواية
 قيمته وعليه القتوى والوصى
 اذا باع عقارا ليقم من اجنبي
 يمثل قيمته يجوز والمسألة
 معروفة قال شمس الأئمة
 المحلواني هذا جواب السلف
 أما جواب المتأخرين انه انما
 يجوز باحدى الثرائم الثلاثة
 أما ان يرغب المشتري فيه
 بضعف قيمته أو كان للصغير
 حاجة الى ثمنها أو على الميت
 دين لا وفاء له وعليه القتوى
 ينظر تمام هذه المسائل في
 الفتاوى الصغرى وفي فتاوى
 فاضى خان وفي فتاوى رشيد
 الدين وبيع الوصى عروض
 اليتيم يجوز من غير حديث هذه
 العوارض وفي دعاوى الدفع
 من الذخيرة الوصى بمثل البيع
 عروض الصغير من غير حاجة
 ولا بمثل بيع عقاره الا الحاجة
 وبأنى شئ منه في مسائل الدعوى
 وفي شرح الطحاوى وحكم بيع
 الوصى في بيع مال اليتيم وفي
 الشراء لليتيم من الاجنبي حكم
 الاب والجد ومخالفهما في البيع
 من نفسه مال اليتيم وفي الشراء
 مال نفسه لليتيم وفي الحاصل
 من شرح الطحاوى بيع الاب
 والوصى والمضارب بغير سير
 يجوز وبغير فاحش لا يجوز ثم
 الحاصل في بيع الاب والوصى
 مال اليتيم على ما عليه القتوى
 ان الاب اذا باع عقارا للصغير
 يمثل القيمة أو بغير سير يجوز
 اذا كان الاب...

فان كان فيه ضرر ودمته والابرة ولمسا مكنه هذا التوفيق لم يكن متناقضا قالوا لو ذكر
 ما يوجب صحته او نقاذه بان كتب باع وهو عليه او باعه ببيع ابا تاه وهو كتب شهد
 بذلك تبطل دعواه وشهادته لغيره الا اذا كتب الشهاده على اقراره مع ما به فينفذ
 لا تبطل دعواه كذا (شحنج) ولو شهد بالبيع عند القاضي ثم ادعاه لا تسمع دعواه قضى
 بشهادته او لم يقض فعلى هذا فرق بين ما كتب الشهاده في الصلح وبين ما شهد عند
 القاضي وتفسير الختم ان الشاهد اذا كتب اسمه في الصلح جعل اسمه تحت دصاص
 مكتوب او وضع عليه نقش حاتم حذر من التزوير وهذا العرف كان في زمانهم ولم يبق
 في زماننا (مسن) احدا الورقة لو باع كراما من التركة بصل القيمة فكذب اخر من الورقة
 شهد بذلك او شهد بما فيه فهو اقرار بانه للبائع فلو قال بعد لم اجز البيع او لم اعرف انه
 اقرار بانه للبائع اختلف فيه المشايخ كما حذر او طلق او ابرأ بالعريية وهو لم يعرف لغة
 العرب قيل يصح مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل يصح في تصرف يستوى فيه الجحد والمزل
 ولا يعتبر قوله لم اعرف معناه ولا يصح في تصرف لا يستويان فيه كبيع فان بيع المازل
 لا يصح والهازل من يتلفظ به قد لا يقصد حكمه او يتلفظ بكلمة لا يعرف معناها فلو
 قال بهتو يقول لم اقصد به الملك فصدقه المشتري لا يثبت الملك لا تقاها على عدم
 القليل اذا القليل انما يوجد براض ولم يوجد قال واذا كتب في صلح البيع شهد بذلك
 انما كان اقرارا بانه لا ملك له لان معناه كراهه شديرا ان يعنى بمافي الصلح والمكتوب في
 الصلح باع ما هو ملكه وباع بغير صاحبه جائزا وانما يصير شاهدا على ملك البائع والبيع
 الصحيح فيها هو جائز وصحيح ولو كتب بعشدي لم يكن اقرارا بانه للبائع ولو كتب اشهد عليه
 او اشهدني عليه فهو اقرارا انما في عليه كناية عن البيع الجائر المكتوب حتى لو
 كتب اشهدني لا غير لم يكن اقرارا بانه ولو كتب في صلح بعشدي لم يكن له حق الدعوى
 اذا الباء للاتصاق والاتصاق يكون للوجود ولو قال لا ترا كتب شهادتي في هذا الصلح
 فكذب المأمور شهد بذلك لم يكن اقرارا من الاقرار بانه للبائع كما لو قال له اكتب طلاق
 امرأتى فكذب فهو ليس باقرار بطلانها وفيه لو قال للصكالة اكتب صلح الاجارة
 باسم فلان لهذا الدار لم يكن اقرارا بالاجارة اذا العرف جرى بينهم يأمرون بكتب الصكولة
 قبل العقد (عده) قال له اكتب فلان خط اقرار بالف على يكون اقرارا ويحل
 للصكالات ان يشهد بالمال عليه وكذا لو قال له اكتب خط بيع هذه الدار فهو اقرار
 بالبيع كتب او لا وهكذا لو قال له اكتب طلاق امرأتى فهو اقرار بطلانها فلو قال له
 ثانيا للقتاضى فهو اقرار بطلانها واحدة فقط قال للصكالة اكتب طلاق امرأتى
 تطلق كتب او لا (فظ) مردى باذن خلع كردو بد كان صلح تويس آمدون كفت
 كه هر سه طلاق بنويس صكالة شوى را كفت همچنين هست شوى كفت
 هر سه بنويس يقع الثلاث بحكم الاقرار (مسن) لو باع داه من ابنه الصغير ثم باع
 من اجنبي صح لو بقيت له ولو باعه من ابنه بالبائع وكتب الصلح واشهد ثم باعه من غيره
 وكتب الصلح واشهد هذا الاول وقد كتب تبوا في صلح الابن تشهد بذلك لا يصح

شهادتهم على الملك الثاني لانه اقرا من الشهود بصفة الملك للابن ولو كتب في الصك
الاول اقرا البائع بما فيه صحت الشهادة الثاني لو كتب في الثاني شهيد ذلك اما لو كتب في
الصكين اقرا البائع بما فيه لم يكن شهادة بالملك للابن ولا للاجنبي وفيه شري دارا
وكتب الشاهد في الصك شهيد ذلك والمكتوب في الصك باع بيعا جائزا ثم غير المشتري
ادعاء على المشتري فشهد هذا الشاهد لهذا المدعي بالدار وهو مقراني كتبت هذه
الشهادة لا تقبل شهادته لما ذا ادعى لانه اقرا به للمشتري فيه بر في الشهادة الثانية
متناهية ولو لم يكن الشهادة ولكن قال هذا القاضي اما شاهد لذي اليد وهو المشتري
لا تقبل شهادته للدار جولو كتب في الصك بشهدي تقبل شهادته لادعي وكذا لو كتب
اقرا البائع بذلك وفيه ادعاء فقال ذواليد ان تو خريده ام فخر عن البينة فحكم للادعي ثم
قوال يد ادعي شراؤه من ثالث وجاء بصك فيه خط المدعي شهيد بذلك وقد كتب فيه باعه
ولم يذكر ما تاجرا كان ذلك منه اجازة لبيع ثالث ولو كتب فيه باع بيعا جائزا فشهدته
اقرا به لذي اليد لانه اقرا ان البيع وقع جائزا ولو باعه وسلمه ثم البائع باعه من غيره
والمشتري كتب في صك شراؤه الثاني شهيد بذلك فلو كان المكتوب باع بيعا جائزا
فهو اقرار بفسخ الشراء بينه وبين البائع لانه اقرا به باع ملك نفسه ولا يكون ملكا
للبائع الا بالفسخ وفيه من ادعي ملكا لنفسه ثم شهد انه ملك غيره لا تقبل شهادته ولو شهد
بملك انسان ثم شهد به لغيره لا تقبل (قد) استباعد شيان من احد ثم شهد به لآخر
ترد شهادته ولو برهن ان الشاهد اقرا به ملكي تقبل والشاهد لو انكر الاقرار لا يحلف
(ط) قال كل شهادة اشهد فلان في حادثة كذا فهو زور ثم شهد به في تلك الحادثة
تقبل وكذا لو قال ليس له عندي شهادة في امر ثم شهد به في امر تقبل (ذ) قال لا شهادة
لي ثم شهد تقبل في رواية لا في رواية وعليه لو قال لا شهادة لي عند فلان فيما ادعي على
هذا فطاع حلفه القاضي جاء بفلان يشهد وعليه لو قال مالي عند فلان وفلان شهادة على
هذا ثم ادعي شهادتهما تقبل (فش) قال الشاهد عند القاضي ان المدعي به ليس هذا
ثم شهد بعد الدهوى ان المدعي به هذا لا تقبل لتناقض ودل على قياس ما لو قال لا ملك
لي ثم ادعي انه ملكه ينبغي ان تقبل شهادته وانه لا وارث له غيره ثم شهد ان هذا
وارثه ايضا تقبل ولم يكن تناقضا وقرولهما لا وارث له غيره يحمل على قولهما لا تعلم له
وارثا غيره ثم علم اوارثا آخر فشهد به فاتها تقبل لانه ولهما لا تعلم الخ زائد ليس من
من الشهادة لانهما لو قالان شهدانه اخوه ووارثه يكفي او لا يجوز ان يعلم بعد ما علم
فلا تناقض وفيه الشاهد لو انكر شهادته بعد الحكم لا يصح من لان انكر الشهادة ليس
برجوع بل الرجوع ان يقول كنت بطلا في الشهادة وفيه المدعي يقول الشاهد هل لك
شهادة لي وهو ينهك ولا يحلف انه لا شهادة له اذا اذ الشرح او جب اليمين على المنكر

(هـ) قوله وكذا لو قال ليس له عندي شهادة في امر (اقول يشير بهذا مع ما تقدم الى انه
لا فرق بين ان يعين المشهود به او ينكره والوجه فيه انه قد يكون ناسيا له ثم يذكر

الاب المفسد لا يجوز بيع
الوصي الاب بضع القيمة او
لحاجة الصغير او لدين لا ولاء
له الاب والقاضي كالوصي في
بيع مال الصغير حتى
لو ادعي الصغير هذا السلوغ
دارا فقال ذواليد اشتريتها
من ابيك في صكك باطلاع
القاضي واثبت بالبينة شراؤه
بمن المثل باطلاع القاضي
لا تندفع دعواه ما لم يثبت انه
باع محتاجة في باب دهوى
الاب والوصي من فتاوى
رشد الدين وفي العروض حكم
الاب والوصي واحد فلو باع
الاب او الوصي عروض الصغير
بمثل القيمة يجوز من غير
التقييد بأحدى هذه الشرائط
الا ان الاب اذا كان
مفسدا وباع متاع الصغير
فالجواب فيه ما ذكرنا ان فيه
روايتين وفي الفتاوى الصغرى
الوصي اذا اشترى مال اليتيم
لنفسه يجوز اذا كان خير اليتيم
وتفسير الخبر بان يشتري
ما يساوى عشرة بخمسة عشر
فصاعدا او يبيع منه مال
نفسه ما يساوى خمسة عشر
بعشرة فهو خير وما فوقها لا
وبه يقتضى قال وفي الاب اقتينا
بظاهر الرواية انه يملك ان
يبيع ماله من ابنته او يشتري
مال الابن لنفسه بشرط ان لا
يتضرره الصغير فانه لو بيع
بمثل القيمة او اشترى بمثل
القيمة يجوز وفي الوصي يعتبر ان يكون خيرا اليتيم وتفسير الخبر ما ذكرنا

في وصايا القضاوي الصغرى وفي بيع ماله من اليتيم بمنزلة الاب فضولي باع مال اليتيم ثم صار وصيا فاجاز ذلك البيع جاز في باب دعوى الاب والوصى من قضاوي رشيد الدين وفي بيع قضاوي القاضي خضر الله بن الاب اذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضا لولده بنفس العقد حتى لو هلك المال قبل ان يصير بحال يتمكن من القبض حقيقة يهلكه في الوالد ولو اشترى الاب مال اليتيم لنفسه لا يبرأ من الثمن حتى ينصب القاضي وكيلا للصغير فيأخذ الثمن من الاب ثم يؤمر الوكيل بالرد على الاب ولو باع ماله من ولده الصغير فقال يستعبدى هذا بالغ درهم من ابني ه اجاز ولا يحتاج بعد ذلك ان يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قبلت الاب او الوصى اذا باع ماله من اليتيم فرائى القاضي نقض البيع اصل للصغير كان له نقضه الاب او الوصى اذا باع مال اليتيم من اجني ثم بلغ الصغير حقوقه فقد ترجع الى الاب والوصى ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه ثم بلغ الصغير كانت العهدة من قبل الولد على الوالد هذه الجملة من قضاوي قاضي خان وفي آخر الباب الثاني من بيع اجماع فرق بين ما اذا اشترى الصغير من غيره وبين ما اذا باع مال نفسه من الصغير وقال اذا باع مال نفسه

في دعوى المال ولم يوجد هنا اقول فيه نظر لان منكره موجب التعزير بخلاف مع انه ليس بمال (ط) شهد ابدار قضاها القاضي انه دار بك شئنه است يادوم سقيه فاذا شئنه فقال لا يملك شئنه فاذا به ضمه بك شئنه وبعضه دوشئنه قيل تقبل شهادتهما لجواز كونه بك شئنه وقت تحمل الشهادة ثم صار بعضهم دوشئنه قال (صط) على قياس ما لو شهد ابداءة وقال لاساله فاذا هي جهار ساله لا تقبل شهادتهما ولم يقل احدهم قبواها لجواز كونها ساله وقت تحمل الشهادة والا ن صارت جهار ساله ينبغي ان لا تقبل شهادتهما في مسألة الدار ايضا (فص) لو وقف الشاهد وقال حين تحملنا الشهادة كان سنا كذا والا ن زاد كذا فشهدنا بناء عليه تقبل كما تقبل في مسألة الدار لما قالوا حين رأينا كذا فشهدنا بناء عليه اقول على قياس مسألة الدار ينبغي ان تقبل في الدابة وان لم يوفقا كقضاء ما كان التوفيق حجة وفيه القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى من لون الدابة فقالوا كذا ثم شهدوا عند الدعوى على خلاف ذلك اللون تقبل لانه مال عمالا يكلف الشاهد بيانه فكان ذهكركه وتركه سواء وفيه ادعى ان هذا الفن ملكي فشذبه وزاد الله ابقى من يد المدعى تقبل الشهادة بالملك ولا عبرة للزيادة اذ لا تعلق لها بالقضاء بالملك المطلق (شك) ذكر م رحمه الله ان امرأة اسير او مفقودا اذا طالبت من القاضي ان يامر غريم المفقود ومودعه باتفاق عليه من مال زوجها فلو قال غريمه ومودعه اني شهدت نكاحها ولا أدري انه طلقها ام لا ولم يقل انها امرأته اليوم فرض انها القاضي تفرقة لان ما صرف ثبوته فالاصل فيه البقاء حتى يوجد المزيل وكذا لو قال شهدت نكاحها وهي امرأته اليوم غير ان الاسير لو جاء برهن على انه طلقها ثلاثا قبل الاسر في الاول وهو قول المودع لا أدري طلقها ام لا الخ لا يضمن الغريم والمودع وفي الوجه الثاني وهو قوله وهي امرأته اليوم ان كان لا يعلم ان الاسير طلقها لا يضمن ايضا من قبل ان قوله وهي امرأته اليوم زيادة لا يحتاج اليها لان اقراره باصل النكاح كان بامر القاضي وما لا يحتاج اليه في الشهادة فذكره وتركه سواء وتظهير مات فاصت امرأة انها امرأت الميت وان ذكر الولد نكاحها فبرهن ماتت وهي امرأته ولا وارث له من النساء غيرهما وحكم اها بارت واهلكته ثم برهن الولد انه طلقها في حياته فتضمن المرأة الشاهد وان شهد انه ماتت وهي امرأته لان قوله ماتت وهي امرأته زيادة لا يحتاج اليها فانهم ما لوقالا كانت امرأته كفى للحكم بالارث فذكر هذه الزيادة وتركهها سواء فلو انعدمت هذه الزيادة لم يجب عليها شيء لانها شهدت بنكاح كان ولم يظهر كذبها بل صدقها ما الولد حيث برهن على الطلاق كذا هنا ولو اقر الغريم والمودع انه كان طالما بالطلاق يوم قوله وهي امرأته اليوم ضمن لانه لو بين ذلك فالقاضي لا يامر بماتفاق فاتفق الوديعه فضمن وهذا اصل مهم في تضمن الشاهدين انهما متى ذكر اشيا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمننا متى ذكر اشيا لا يحتاج اليه القضاء ثم ظهر بخلافه لمضمننا حتى ان مولى المولات لو مات فادعى رجل ارثه بسبب الولاء فشهد ان له ولاد المولات وانه وارثه لانه لم له وارثا غيره فحكم له بارتته فاتفقوا وهو معسر

فهرن آخره نقض ولاه الاول ووالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاه ووارثه ولا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني وتخير الثاني ضمن الشاهدين الاولين او المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فبالحكم به تعلق وبيانه في مسألة الولاء قوله ما هو وارثه لا وارث له غيره ام لا يدمنه الحكم له بالارث لان مال الشاهد باصل الولاء ولم يقلوا انه وارثه لا يحكم له بالارث فورثه بقوله ما انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذبهما فضعنا بخلاف شهادة النكاح المتمددة وفرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول الشاهد وورثته في الولاء دون النكاح اذ لا ولي لارثته على كل حال بل قد يجب بغيره فاما المرافعة وورثته على كل حال ولا يجب بغيرها اقول المرافعة لا ترثه في حال الردة وقتلها زوجها فلا يستقيم قوله هي وارثته على كل حال فينبغي ان يشترط فيها قولها ما ووارثته ايضا ولا فرق حينئذ (ج) شهدا انه اقترضه عام اول الف درهم فحكم به ثم برهن المدعي عليه ان المدعي اراه قبل شهادتهما ما يوم فحكم بالبراءة وبرد المال لم يضمننا اذ لم يظهر كذبهما لانه كان التوفيق مجوازا بينهما ما عاينا القرض عام اول فشهدا به ولم يعرفا البراءة فلم يتعرضا للحال وبمثله لو لم يشهدا بقرض وشهدا انه له عليه الف درهم والمسألة بمحالتها فانهما يضمنان ويخيرا المدعي عليه ضمن المدعي او الشاهدين لانهما حقا عليه ايجاب المال في الحال فظهر كذبهما بخلاف الوجه الاول لانه لم يثبتا المسألة في الحال بل اخبرا عن شيء مضى فلم يظهر كذبهما ووضح مرجح هذه المسألة بمثله الطلاق ان المدعي عليه لو انكر المال وحلف ثم شهدا باقراره لم يثبتا لانهما لم يثبتا عليه الايجاب ولو ردة في الحال حث فوضع الفرق ادعي دارا وشهدا به وحكم له به ثم الحكم له اقرارا بالبناء للمحكوم عليه لم يطل الحكم بالارض للمدعي وبمثله لو شهدا باقراره وبناء للمدعي نسا والباقي بحاله يطل الحكم بالارض للمدعي ويدفع جميع الدار الى المدعي عليه اذ البناء في الاول دخل تبعا فلم يكن الاقرار بالبناء كذا ما المشهود وفي الثاني دخل البناء مقصودا فكان الاقرارا كذا باقراره كذا في بعض مسائل هذا الفصل لانه ذكر بعضها في فصل انواع الدعاوى وبعضها في فصل تحديد العقار

§ (الفصل الخامس عشر في التخليف وما يتعلق به)

وقيم ما يصدق فيه بين اوبيينه § (اعلم) ان التخليف يجري في الدعاوى الصحيحة دون الفاسدة لو انكر المدعي عليه وقال المدعي لاشه وادلى او قال شهودي غيب او مرضي حلف شخصه اما لو قال لي يئدة حاضرة في المصر وطلب بينه لا يخلف عند حوجه الله (ذ) حلف وأشار باصبعه الى آخره بالله ماله على كذا صدق ديانة لا قضاء وانما يخلف

§ (الفصل الخامس عشر في التخليف ومعلقة)

(قوله غيب) اقول بضم الغين وتشديد الياء مع فائب وهو قياس وبقية كخدم كافي المغرب وكتب آخر من كتب اللغة

للصغير ثم بلغ فالحقوق الى الابن وفي الزيادة في الباب الحمادي عشر لو باع مال احد الابنين من الاخر ثم باعها فاعهدة عليهم ما وفي زيادات القاضي ابي جعفر وجه الله القاضي اذا باع مال احد اليتيمين من الاخر وكذلك الاب والوصي لو فعل لا يجوز بالاتفاق وباني شيء منه بعد هذا وكذا رشيد الدين في فتاوى به ان القاضي في بيع مال احد الصغيرين من الاخر مثل الوصي لا يجوز بعه بخلاف الاب والمحصل من شرح الطحاوي لا يجوز من الوصي بيع مال احد اليتيمين من الاخر ويجوز ذلك من الاب اذا لم يفحش الغبن وفي فتاوى القاضي فخر الدين لا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا بيع ماله من اليتيم وكذا الزوج اليتيم من نفسه لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى مال اليتيم من الوصي او باع ماله من اليتيم وقبل الوصي حازوا كذا وصيا من جهة هذا القاضي ورايت في المنتقى مسألة شراء القاضي مال اليتيم لنفسه في موضعين ذكر في موضع انه لا يجوز ذكر في موضع آخر شراء القاضي مال اليتيم بمنزلة شراء الوصي ان رفع الى قاض آخر نظره ان كان خير اليتيم اجازة والارده وفي زيادات ابي جعفر الاستروشي القاضي

لا يملك بيع ماله من الصغير
ما بين الناس فاما ما بينه
وبين الناس فهو كغيره
اذا التهمة فيه وفي حق اولاده
سواء واذا لم يملك البيع من
اولاده فلا يملك من نفسه
وذهب في يبيع القتاوي
الصغرى قال أبو العباس الناطق
في الاجناس اما ما ذكره محمد
الله في السير الكبير من عدم
بيع مال الصغير اذا باع القاضي
مال اليتيم من نفسه محمول على
قوله اما على قول أبي حنيفة
رحمه الله يبيح ان يجوز كما
يجوز في الوصي ذكر في اختلاف
زفر ويحرم رجوعهما الله رجل
هو وصي لابن أخيه الصغير
فاشترى من ابنه الصغير لابن
أخيه يجوز وقال أبو يوسف
رحمه الله لو اشترى من ابن أخيه
لابنه نظر فيه القاضي فان
كان نظر الابن الاخ انفعه والا
اباه الاب اذا اشترى الطعام
لصغير من مال نفسه كان
مباحا وان كان الصغير مال
في القتاوي الصغرى وفي
يبيع قتاوي قاضي خان رجل
اشترى لولده الصغير ثوبا
او خادما أو قسدا لثمن من مال
نفسه لا يرجع بالثمن على ولده
الا ان يشهد انه اشتراه لولده
لا يرجع عليه وان لم يتقد
الثن حتى مات يؤخذ الثمن
من تركته لانه دين عليه ثم
لا يرجع بقية الورثة بذلك على
هذا الولد ان كان الميت لم يشهد انه اشتراه ليرجع ولو اشترى

في غير قود النفس فيما جاز الحكم بشكوله لا فيما لم يجز الحكم بشكوله ثم لو وقع الدعوى
على فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرقتك او قسدتك مني يحلف بتاتا
ولو وقع الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى على وارث ان
أباك اتلفه او سرقه او غصبه مني يحلف على العلم وهذا مذهبنا قال (ح) هذا الاصل
مستقيم ان التحليف على فعل الغير يكون على العلم الا في الردي العيب يعني ان المشتري
لو ادعى ان القن سارق او آبق وانبت اباقه او سرقة في يده نفسه وادعى اباقه او سرقة في
يد البائع يحلف البائع على البتات بالله ما آبق او سارق في يديك وهذا التحليف على فعل
الغير وهذا ان البائع ضمن تسليم المبيع سليما قال التحليف يرجع الى ما ضمن بنفسه فيكون
على البتات وزاد البردوي على هذا الاصل حرفا وهو ان التحليف على فعل نفسه على
البتات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به فيقتدح يحلف بتاتا ونحو ج
على هذا فصل الردي العيب لانه مما يتصل به لان تسليم القن سليما يجب على البائع
(ذ) ادعى انه شراء من زيد فقال ذواليسد اودعني مزيد ذلك دفع المخصوصة برهن أولا
فلو لم يبرهن وطلب المدعى عينه ان زيد اودعه اياه يحلف بتاتا بالله لقد اودعه اياه ولا
يحلف على العلم ولو فعل الغير لان تمامه به وهو القبول ولو طلب المدعى عليه عين
المدعى يحلف على العلم بالله ما تعلم ايداعه لانه عين على فعل الغير ولا يتعلق به شيء ونعامة
في فصل التناقض والدفع (ختم) الرهن في يد المرتهن فالتقيا في بلد آخر فطالبه المرتهن
بدينه أمر بدفع المال الى المرتهن فلو ادعى الراهن هلاك الرهن وانعكس المرتهن حلف
بتاتا ولو وضعه على يد عدل فاختلغا في هلاكه حلف المرتهن على العلم (ط) في كل
موضع يجب اليمين بتا خلفه القاضي على العلم لا يعتبر نكوله ولو وجب على العلم خلفه
بتاسقط الحلف اذا البت أقوى ولو نكل يقضى عليه وقيل هذا الفرع مشكل (جغ)
ورثنا قاعداء رجل ولا يئنه يحلف على العلم ولو ملكه بهيمة أو شرا قاعداء آخر يحلف
بتا لان الوارث خلف عن الميت والنيابة لا تجرى في اليمين كي يحلف بتا كورثه ولا
كذلك المشتري أو الموهوب له لانه أصيل بنفسه لا نائب عن غيره ولان الوارث لا يقف
على حقيقة الحال ان ما ورثه لم ورثه أم لا اذا لانسان قد يكون في يده مال غيره فهو
مجهول ولا يدري وادعاه انه له أولا فلا يقدر ان يحلف بتا فيجب ان يحلف على العلم بخلاف
اليمين والشراء اذا لانسان لا يملك الا مال نفسه فالظاهر انه لا يحلف بتا (ط ذ) انما
يحلف على العلم في الارث لو علم القاضي بالارث وأقر به المدعى أو برهن عليه والا يحلف

(قوله ولو نكل يقضى عليه) أقول وجه ذلك ان الحلف على البت في موضع الحلف
على العلم مسقط عنه الحلف فلا يكلف الى اليمين ثانيا فكان القضاء بعد النكول قضاء
بعد نكول عن عين معتبرة مسقطه للواجب عليه منها بخلاف عكسه فانه يكون بعد
نكول من عين غير مسقطه الحلف منه فلا يعتبر نكوله فلا يقضى عليه اذا نكل
عن مالا يعتبر عينا مسقطا غير معتبر فافهم والله تعالى أعلم

على الولد في الاستحسان
لا يرجع وان قال حين نقد
الثمن نقده لا يرجع على الولد
كان له ان يرجع على الولد في
فتاوى قاضي خان ورايت في
وصايا المتنبي اذا اشترى الاب
للصغير شيئا ونقد الثمن من
ماله ينوي ان يرجع به ولم يشهد
على ذلك لم يقض له القاضي
بالرجوع ووسع فيها بينه
وبين الله تعالى ان يرجع به
عليه وقد مر شي منه في مسائل
النسكاح وقد قررنا تمام هذه
المسائل في تصرفات الاب
والوصى من كتاب الفصول
ذكر في الذخيرة واذا باع الاب
او الوصي شيئا من مال الصغير
وشرط الخيار لنفسه فهو
جائز فان بلغ الصبي في مدة
الخيار ثم البيع وبطل الخيار
في قول أبي يوسف رحمه الله
وقال محمد رحمه الله في ظاهر
الرواية ينتقل الخيار الى
الصبي فان أجاز البيع في مدة
الخيار جاز وان رد بطل ثم على
قول محمد رحمه الله لو ثبت
الخيار للصبي ليس للوصي ان
يجيزوه ان يفسخ ويجوز ان
يثبت حق الفسخ للانسان
ولا يثبت له ولاية الاجازة
كالقضولي اذا باع مال غيره
كان له ان يفسخ قبل اجازة
المالك ولا يكون له ان يجيز
ولو اشترى الاب او الوصي
بدين في الذمة وشرط الخيار
ثم بلغ الصبي جاز له قد علم ما والوصي خيار الاجازة والفسخ

بنا وكذا لو ادعى ديناً على الوارث يحلف على العلم ولو ادعى الوارث ديناً او عتقاً لمورثه
يحلف خصمه بنا كذا (بق) وفي (خ) قال المذعي عليه ورثته من أي كان حلف على العلم
فله تحليف المذعي بالله ما تعلم انه وصل الى من أي فلان فان حلف فيحلف المذعي عليه
بتأولون كل المذعي يحلف المذعي عليه على العلم ما تعلم انه ملك المذعي (ط) ادعى على
ميت ما لافله ان يحلف الورثة كلهم على علمهم ولا يكتفى بعين أحدهم ولو ادعى الورثة
ما لا يثبت على رجل وحلف أحدهم المذعي عليه عند القاضي كفى وليس لبقية الورثة
ان يحلفوا اذا انبأ به لا تجزى في الحلف وتجزى في الاستحلاف وهو نظير ما لو ادعى احد
شريكى مفوضة او عتق ان حقا من الشراكة على رجل وحلف المذعي عليه ليس بالآخر
تحليفه وبمثله لو ادعى رجل حقا من شركتهما حلفا وحلف أحدهما فله تحليف الآخر
ولو ادعى جماعة شرا على رجل وحلف أحدهم فلبقية المشترين ان يحلفوا بخلاف الورثة
(جغ) ولو وقع الدعوى على فعل المذعي عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه بان قال لو
شريت أو استأجرت أو استقرضت مني أو نحو فانه يحلف بتأويله قبل التحليف على فعل
الغير انما يكون على العلم اذا قال الحالف لا علم لي به اما لو قال لي علم به يحلف بتأويله ان
المودع اذا قال قبض المودع يحلف المودع بتأويله كذا وكيل البيع لو باع وسلم الى المشتري
ثم أقر الوكيل ان موكله قبض عنه وانكر موكله يحلف وكيله بتأويله قبض موكله فيسبرأ
المشتري وهذا تحليف على فعل الغير ولكن الوكيل اذا ادعى انه علم به يحلف بتأويله
المسئلة على وجوه اما ان يدعى المذعي ديناً او ملكاً في عين أو حقا في عين وكل منهما على
وجه من اما ان يدعيه ملكاً طلقاً او بناء على سبب فلو ادعى ديناً ولم يذكر له سبب يحلف
على الحاصل ما له قبلك ما ادعاه ولا شيء منه وكذا الوادعي ملكاً في عين حاضر أو حقا في
عين حاضر ثم ادعاه طلقاً ولم يذكر له سبب يحلف على الحاصل ما هذا الغلان ولا شيء منه
ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى ديناً بسبب قرض أو شراء او ادعى ملكاً بسبب بيع أو
هبة أو ادعى غصباً أو ودعة أو مارية يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب
بالله ما استقرضت ما خصيت ما أودعت ما شئت من نفسه ما بعته منه وعن سرح انه
يحلف على السبب في هذه الصور وذكر (مش) هذه الرواية مطلقاً ولم ينسبها الى أبي
يوسف روح وذكر (ع) رواية أخرى من سرح ان المذعي عليه لو أنكر السبب
يحلف على السبب ولو قال ليس على ما يدعيه يحلف على الحاصل وقال (بز) ينبغي ان
يفوض الى القاضي يحلفه على السبب أو على الحاصل كيف ما رأى من المصلحة وذكر
الخصاف في دعوى الدفعة اذا لم تكن حاضرة يحلفه بالله ما له هذا المال الذي ادعاه في
يدك ودفعته ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لانه متى أتلفه أو دل انساناً عليه لم يكن في
يده فيكون عليه قيمته فلا يكتفى بقوله في يدك بل يضم اليه ولا له قبلك حق منه
احتياطاً وهذا يستقيم على ظاهر الرواية لانه يحلف على الحاصل ولو ادعى اني أودعت
هذلك كذا فقال أودعت مع فلان آخر فلا أرده كله اليك يحلف المذعي عليه بالله أن رد
الكل اليه ليس بواجب عليك فاذا حلف تدفع خصوصته ولو ادعى عرضاً بما ينقل

ونعم هذا ينظر في الذخيرة
الخيار فباع الصبي في المدة ثم
أجاز نفسه لهما إلا أن تكون
الأجازة برضا الصغير بعد
البلوغ في فتاوى القاضي ظهير
الدين وفي فتاوى قاضي خان
لو أمر الوصي بجلابان يشترى
له شيئا من مال اليتيم فاشترى
الوصي لموكله لا يجوز ولو اشترى
الوصي مال اليتيم لنفسه جاز
في قول أبي حنيفة رحمه الله إذا
كان خير اليتيم وتفسير الخيرية
في غير العقار أن يبيع مال
نفسه من اليتيم ما يساوي
خمسة عشر مائة وان يشترى
لنفسه ما يساوي عشرة مائة
عشر وعند البعض أن يشترى
لنفسه بضعف القيمة وإن يبيع
لليتيم بنصف القيمة وصي باع
عقار اليتيم ومصلحة اليتيم
في بيعه إلا أنه يبيع لينفق ثمنه
على نفسه قالوا يجوز البيع
ويضمن الثمن لليتيم إذا انفق
الثمن على نفسه متغلب
استولى على ضياع اليتيم
فاسترد الوصي من المتغلب
ولم يمكن للوصي بدنة على
ذلك ويضاف أن يأخذ
المتغلب بعد ذلك ويقبل
عما كان له من اليد فإراد الوصي
أن يبيع العقار خوفا من
المتغلب قالوا يجوز بيعه وإن
لم يكن لليتيم حاجة إلى ثمنه
الوصي لا يملك اقراض مال
اليتيم والقاضي يملك واختلفا
في الأبوالاصح إن الأب بمنزلة الوصي والاب الوصي

فإن كان حاضر المجلس المحكم يحلف ما هو ذا ملك المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا شيء
منه ولو غابا عن المجلس فإن أقر المدعي عليه أنه يسده وأنكره كونه ملكا له يكافه
اجتزاه للإشارة في الدعوى فلو أنكر كونه يسده يقول للمدعي سمع وانسبه إلى جنبه
وسم قهته وهل بشرط بيان القهته فيه اختلاف ثم إذا سمع جميع ذلك حتى سمعت دعواه
ولا بينة يحلف ما لهذا من هذه الامتالي ذكرها ولا شيء منها ولا هي عليك ولا قبلك
ولا قيمتها التي سماها وهي كذا ولا شيء منها ولو ادعى شراء محدودين بحدوثه وأنكر
المدعي عليه يحلف على الخاص بل كما هو جواب ظاهر الرواية بالله ما ينسك ما يبيع قائم
الساعة فسادا ولو ادعت نكاحا أو ادعاء فلا حلف عند حرج خلافا لهما وكذا
لو ادعى مولى ولي صديقه أنه زوجها إياه وأنكر المولى يحلف عندهما إذا النكاح قول اقرار
عندهما وأقرار المولى على وليته بالنكاح يصح عندهما وكذا لو كان الدهوي في لرضا
بالنكاح أو في الأمر بالنكاح يحلف عندهما إلا عنده إذا النكاح بطل عنده وكل ما يجري
فيه البذل فالنكاح فيه جاز والبذل لا يجري في النكاح فلم يحز فيه اليمين ولو ادعى عليه
أنه زوج بنته الصغيرة لا يمين عندهما أيضا بخلاف الصبية لأن اقرار المولى على
وايته بالبالة بالنكاح لم يحز أجماعا بخلاف الصبية عندهما ولكن تحلف الكبيرة
على العلم لأنه على فعل الغير ولو ادعى عليه أنه زوج أمتهم يحلف المولى عندهما ولو
كبيرة لأن اقرار المولى على أمة بالنكاح يصح عندهما ثم على قول حرج إذا لم

(قوله لأن اقرار المولى على أمة بالنكاح يصح عندهما) أقول قال شيخ الإسلام
العززي قيد الصفة بكونها عندهما لمسا في الجمع وشروحه واللفظ لابن مالك وأقرار المولى
والوكيل ومولى العبد بالنكاح غير نافذ قال ابن مالك يعني إذا أقر مولى الصغير أو الصغيرة
بترتيبها أو أقر وكيل رجل أو امرأة بنكاحهما وأقر مولى العبد بنكاحه لا ينفذ
أقرارهم عليه في الحال عند أبي حنيفة إلا بدنة أو تصديق حتى لو لم يوجد بدنة على نكاح
الصغير أو الصغيرة يكون أقراره موقفا على بلوغها إذا بلغا وصداق بدنة فلا وقالوا
ينفذ في الحال بلا بدنة قيد بعبدا لأن مولى الأمة لو قال زوجت أمتي من فلان يصدق
اتفاقا كما في المحققين قال قلت إنكار الصغير والصغيرة قصير معتبر فكيف تقام البدنة
عليه قلت ينصب القاضي نعماء عنهما لما إن المقر بالنكاح لو أنشأ النكاح عليهم
ينفذ فينفذ أقراره عليهم كما ينفذ أقرار الوكيل بالبيع وأقرار المولى والوصي يبيع
ماله ما وله إن النكاح علامة شرعا وهي الشهود وعلامة عادة وهي الاعلام فلا يصدق
في أقراره بدون العلامة بخلاف الأقرار بالبيع لأن حضور الشهود ليس بشرط فيه
انتهى ذكره العززي اتفاقا بقوله عندهما وإن كان اقرار المولى على أمة بالنكاح
صح اتفاقا كما صرح به في شرح الجمع لما إن الأقرار بطل عنده وعندهما ما أقرار
والفتوى على قولهما في أنه يحلف في الأشياء الستة كما في شرح الكتل الزباني وغيره اهـ
كلام الزباني

نفسه بمال اليتيم لا يجوز
والاب لو فعل جاز لان الاب
لو باع مال الصغير من نفسه
مثل الفضة جاز والوصي لا يملك
البيع من نفسه الا ان يكون
خير اليتيم وذ كره من الائمة
السرخسي رحمه الله تعالى ان
الاب بمقتلة الوصي ليس له ان
يقض دين نفسه بمال اليتيم
فيحتل ان يكون في المسئلة
رواية ثان وذ كره في المنتقى
عن محمد رحمه الله ليس للوصي
ان يستقرض مال اليتيم في
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
واما انا ارى لو فعل ذلك وله
وفاء بالدين لا بأس به ولو جعل
الاب مال ابنه الصغير صداقا
لامرأة نفسه لا يجوز هذه الجملة
في بيوع فتاوى قاضي خان رحمه
الله وذ كره رحمه الله ايضا في
قضاء الجماع الصغير ان الاب
لو اخذ مال ولده الصغير قرضا
جاز روايت في شهادات المنتقى
ليس للقاضي ان يستقرض
مال اليتيم والغائب لنفسه
وروى هشام قال تذا كرنا
عند محمد رحمه الله اى ذلك
افضل دفع القاضي مال
الايام بضمين او ودعته
فاخبرنا ان ابا حنيفة وابن
ابى ليلى وابا يوسف رحمهم الله
كانوا يرون انه يدفع بضمين
وكذلك قول محمد رحمه الله تعالى
اذا كان الذي يضمن مقرافي
الحيا والمات وليس للقاضي
ان يستقرض لنفسه ذلك واقراض الاب والوصي

يحلف ولو قالت المرأة للقاضي لا يمكنني التزوج لانه زوجي وانكر يقول له القاضي قل
لما ان كنت امراتي فانت طالق فيتخلص لو كانت امراته ولا يلزمه شيء لانه لم يصرم قرا
بالنكاح ولا يحلف عندهما ايضا في رجعة وفي ايلاء ورقى ولا ونسب وامومة ولد
وعندهما يحلف ويقولها ما يعني وهذا كله اذا لم يدع المدي يدعوى هذه الاشياء مالا
اما لو ادعى بان ادعت طلاقا ومهر او نكاحا ونفقة فيحلف وفاقا وكذا لو ادعى ارضا
بسبب اخوة وانكر الاخوة ثم عندهما لو حلف في الاشياء السبعة يحلفه على
الحاصل ولو ادعى اجارة نحو عتق ارقن او ادعى مزارعة ارض او معاملة فخل وانكر
خصمه حلف على الحاصل ما بينك وبين هذا اجارة فاقعة تامة لازمة اليوم في هذا العين
المدعاة ولا له قبلك حق باجارة وصفها ادعت على زوجها انه جعل امرها بيدها وانها
اختارت نفسها وانكره الزوج فهذا على ثلاثة اوجه اما ان ينكر الامر والاختيار
جميعا وفيه لا يحلف على الحاصل وفاقا ولا يحلف ما هي بائن منك الساعة من الوجه
الذي ادعت لان عند بعضهم الواقع بلفظ الامر باليد رحي فلو حلفناه على البائن رجعا
ناول قول هذا القائل فيحلف على السبب ولكن يحتمل فيه للزوج فيحلف بالله ما قلت
لها منذ تزوجتها امرئ بيديك وما تعلم انها اختارت نفسها بعد ذلك في مجلس الامر
بحوزانته تزوجها بعدما اختارت نفسها بحكم ذلك الامر ولا يمكنها الحلف على ذلك اقول
لا حاجة في التحليف في هذا الوجه الى قوله وما تعلم انها اختارت الخ بل يكفي قوله ما قلت
الى قوله امرئ بيديك اذا الاختيار بعد ثبوت الامر فلما حلف على انه لم يقله حصل القرض
قال ولو اقر به وادعى نكاحها بعده لم يصدق ويلزمه الطلاق فيحلف على وجهه مرا قول
فيه نظر لانه بعد ما اقر به ولزمه الطلاق لا وجه لتحليفه قال ولو اقر بالامر وانكر اختيارها
يحلف الزوج ايضا لانها لا تصدق انها اختارت لانها اخبرت عما لا تملك انشاء لاها
لا تملك الاختيار بعد قيامها من المجلس فلا يقبل قولها ويحلف الزوج ما تعلم اختيارها
نفسها في مجلس الامر الذي ادعت ولو اقر بالاختيار وانكر الامر يحلف ما جمعت امرها
بيدها قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس اذا الامر لو ثبت كان لازما على الزوج وكذا لو
ادعت ان الزوج حلف بطلاقها ثلاثا ان لا يفعل كذا وقد فعل فهو على تفصيل مر ولو
انكر الزوج الامر ينحلف لانها ادعت البينونة به ليق وجود الشرط والزوج ينكر
فيعتبر بالوادعت البينونة بسبب الخبر وبنية يحلف الزوج وفاقا ويحلف ما هي بائنة
منك ثلاث تملينات ادعى شرا فان ذكر قدرته فحلف خصمه ما هذا ملك المدي
ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما بعث وان لم يدكر قدرته يقال له احضر
ثمنه فاذا احضر يحلفه القاضي ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا القن من الوجه الذي
ادعى وان شامد له ما بينك وبين هذا شرا فاشم الساعة وانما اصل ان دعوى الشراء مع
تقد الثمن دعوى المبيع ملكا مطلقا وليس بدعوى العقد ولهذا يصح مع جهالة الثمن
فيحلف على ملك المبيع ودعوى المبيع مع تسليم المبيع دعوى الثمن معني وليس
بدعوى المسقوطة اذا يصح مع جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن (صبت) باع قننا

القناوي استقرض الاب لابنه الصغير يجوز وكذلك لو اقر بالاستقراض جاز وقد ذكرنا تمام هذه المسائل في فصل تصرفات الاب والوصي من كتاب الفصول مثل شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله تعالى قاضي يكي راوصى كرمها لها كد بود برصی نفقه كره ورس اذان ديكر قام كدو برصی نفقه كرد از صی تواند كه طالب كند بعد ان يلوح اجاب في وهل يملك الوصي ان يستقرض على الصغير ينبغي ان يكون نظير المتولي في الاستدانة على الوقف وقديتاء في الفصول ورايت في بعض الفوائد الوصي اذا استدان النفقة او الكسوة لاجل الصغير ووهن به شيئا لليتيم جاز لان في الرهن قضاء الدين وهو يملك ذلك وهكذا ذكر المسألة في الهداية وينظر في رهن هذا الكتاب وكذا الاب لو استقرض وانفق على اليتيم لا يرجع عليه بعد البلوغ وفي وصايا اقرب الرواية من مجموع التوازل اذا استقرض الوصي من مال اليتيم واشهد على ذلك انه ياخذ قرضا ثم هلك فانه لا يضمن الا اذا حركه عن موضعه ومسالة رهن الاب والوصي تاتي في مسائل الرهن ان شاء الله تعالى وفي قناوي قاضي خان رجل ابتاع مال

فادعاه آخره له فخص به من البائع لو اراد اخذ القيمة يحلف البائع لا الواراد اخذ العين لان دعوى العيّن على غير ذي اليد لا تسمع ادعى الشراء وقال خصمه ما بيعت منه شيئا قط يحلف على الحاصل ما هو ملك هذا المدعي بالسبب الذي ادعاه بثن سماء ولا يحلف ما بيعت وهذا ظاهر الرواية ولو ادعى البيع وقال خصمه ما شريته فلو ادعى المدعي انه سلم المبيع الى المدعي عليه ولم يقبض ثمنه يحلف ماله قبلك هذا ولا ثمنه ولا يحلف ما شريته بثن ادعاه وهذا ايضا ظاهر الرواية ويحلف على العين والثن جميعا كما لو ادعى الشراء ولو ادعى انه باع ولم يسلم ولم يقبض ثمنه يحلف ما هذا لك بهذا البيع الذي يدعي بهذا الثمن المسمى وهذا ظاهر الرواية ايضا ولو ادعى كفالة بمال او بعرض حلف على الحاصل ولكن انما يحلف لو ادعى كفالة صحيحة متعبرة او متعلقة بشرط متعارف وذكر ان الكفالة كانت باذنه او ذكرا جازته الكفالة في مجلس الكفالة اما بدون ذلك فلم يكن مدعيا كفالة صحيحة ولا يترتب عليه التحليف واذا حلف يحلف ماله قبلك هذا الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها يذ كر سبب هذه الكفالة التي يدعيها لا يتناول كفالة أخرى وكذا لو كانت كفالة بعرض يحلف ماله قبلك هذا بسبب هذه الكفالة وفي الكفالة بالنفس يقول بالله ماله قبلك تسلم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها ادعى عليه مالا فانكرا فاصطالحا على ان يحلف المدعي عليه وهو بري من المال يحلف المدعي عليه بطل الصلح والمدعي على دعواه لو برهن اخذته ولا يحلفه القاضي لو لم يكن الخلف الاول عند القاضي اذا لم يبرهن عند القاضي لا يعتبر اذا لم يبرهن بمس قاطعة للخصومة والعين عند غير القاضي غير قاطعة ولو كان الخلف الاول من القاضي لا يحلفه ثانيا وكذا الواصطالحا ان المدعي لو حلف فادعى عليه ضمان للمال وحلف بطل الصلح ولا شيء على المدعي عليه (نخل) كما ان النكول عند غير القاضي لا يعتبر فكذا التحليف (صك) المدعي لو قال ان حلف المدعي عليه فانا بري او قال فدعواي باطلة لا تبطل دعواه ولو عليه دين مؤجل فادعى تحليفه ينبغي للمدعي عليه ان يسأل القاضي ان المدعي يدعي حالة او نسيته فلو قال حالة يتحلف ماله عليه هذه الدراهم التي يدعيها او يسه ذلك وقال بعضهم لو حلف انه ليس له قبله شيء فلو كان لم ينوبه ان يذهب بحقه ارجوان لا بأس به عرض العين على المدعي عليه ثلاث مرات ليس يلزم في ظاهر الرواية حتى لو حكم بنكوله مرة أولى ثم حكّمه وهو الصحيح وبه أخذ عامة المشايخ وقبل لا ينفذ حكمه ولو عرض العين عليه ثلاث مرات فليان يحلف وحكم عليه ثم قال أنا حلف لا ينفذ اليه ولو قال أنا حلف قبل الحكم عليه يقبل منه ذلك وقيل يشترط كون الحكم على فور النكول وقيل لا يشترط فان استعمل المدعي عليه من القاضي برهن أو ثلاثة أيام بعد ما عرض عليه العين ثلاث مرات وتكل في كل مرة فلا بأس بان يمهله ولو لم يمهله وحكم جاز ولو عرض عليه العين ثلاثا ولم يقبل لا يحلف ولكنه سكت في كل مرة يحكم عليه وكذا حكم لو امتنع عن جواب المدعي عليه بسكون فالقاضي يمهله ناكلا والنكول نوطان - فبقي وهو ان يقول لا يحلف وحكمي وهو

من الاول وهكذا هذا في
الاجارة والوقف والاب والوصي
اذا اجلا او امرا ما هو واجب
للوصي بعقدهما جازعند اني
حقيقة محذرهما الله خلافا
لاي يوصف رحمه الله وان لم
يكن واجبا بعقدهما لا يجوز
بالاجماع وهكذا اذا قبل
الحوالة على شخص دون المكيل
في الملاء ان وجب بعقدهما
فعلى الخلاف وان لم يكن واجبا
لا يصح في قولهم الوصي اذا باع مال
اليتم لاجل يجوز في قتاوي
الديناري الاب او الوصي اذا باع
مال اليتم على انه بالخيار ثلاثة
ايام فبلغ الصبي في مدة الخيار
قال ابو يوسف رحمه الله يتم
البيع ويطلق الخيار ومن
محذرهما الله فيه ثلاث روايات
في رواية يكون الخيار للقيم ان
شاء نقض البيع وان شاء اجاز
في مدة الخيار بعد انقضائها
ويكون هذا خيارا واجازة
لا خيارا لشرط وفي رواية يتقل
خيارا لشرط مؤقتا بالايام
الثلاثة كما كان في رواية وفي
رواية يبيح الخيار للاب ان
نقض البيع في المدة او اجاز
جاز وان لم يضع شيئا حتى مضت
المدة تم البيع في قتاوي قاضي
خازون كرحمة الله في باب
الصرف من يبيع عتقاويه رجل
في يده دنائير فقال اشهدوا اني
اشتريت هذه الدناير من

ان يمنع عن اليمين وانما يجعل الامتناع عن اليمين نكرا لا حكما لو عرف انه ليس في
لسانه آفة تمنع عن اليمين او في اخيه ما يمنع سماع كلام القاضي ووثقنا عن ابيه فادعاه
رجل انه له اودعه الميت يحلف ذو اليد الوارث على العلم فلو نكح كل قام يتسليمه الى
المدعي فلو ساد فادعاه آخر على المدعي عليه مثل ما ادعاه الاول وادعاه عليه ليس له ذلك
قالوا وهذا اذا لم يكن في يد الابن شيء من تركه الاب سوى القن اما لو كان بيده من
تركة شيء سواء يحلف الثاني لانه يصح اقراره الثاني فكذا يحلفه وهذا لان المدعي يدعي
تجهيل الوديعة على الميت وتجهيل الوديعة سبب الضمان فكان دعوى الدين على الميت
واقراء الوارث يدين على الميت اذا كان بيده شيء من التركة يصح فيه حلف وادان كل
يقضي عليه ولو كان هذه الدعوى في الغصب يحلف الثاني لو كان بيده شيء من التركة
سوى القن والافلا ولو ادعى على قن حرمالا او حقا فادعاه المدعي احضاره وتحليفه سواء
كان دينيا واخذ به في الحال كدين الاتلاف ونحوه اود ينشأ واخذ به بعد العتق لاني
الحال كدين المهر والكفالة ولو ماتوا فادعاه المدعي يحكم القن المجهور (عبت) الصبي
التاجر او القن التاجر يحلف ويحكم عليه بنكوله قال وفي القن المجهور لو كان المدعي
مالا يؤخذ به في الحال فلو لاه منعه من احضاره يجلس المحكم في الماذون كذلك ولو
ادعى على صبي جبر فلو لم تكن له بينة لم يكن له حق احضاره لادم الفاسدة لانه لو اقر
لا يصح ولا يتوجه عليه اليمين ولو له بينة والمدعي دين بسبب الاتلاف فهل يشترط
احضاره في فصل من يصلح خصما وقيل لا يحلف الصبي الماذون حتى يدرك وقيل
يحلف ويحكم بنكوله ومن م د ح ان الصبي لو حلف ثم ادرك لا يحلف وهذا يدل
على ان يمينه يعتبر ادعى مسلم على ذي نحر ابعينها صرح ولوانكر يحلف لانه لو اقر يصح
فحليفه فيقبل ولو ادعى عليه اتلاف نحر لا يحلف لانه لو اقر لم يلزمه فحليفه لم يقدر ويجوز
الاقتداء عن اليمين بدراهم وكذا يجوز الصلح من اليمين على دراهم حتى لا يحلف بعده اذ
الاقتداء والصلح من اليمين صلح عن الانكار وبعد الصلح عن الانكار لا يسمع دعوى المدعي
فيما وقع الصلح منه اذ تحليفه فبرهن المدعي عليه ان المدعي حلفني على هذه الدعوى
عند قاضي باد كذا تقبل ولو لم تكن له بينة فله تحليف المدعي لانه يدعي ايفا محقه
في اليمين ولو ادعى المدعي عليه انه أبرأني عن هذه الدعوى ليس له تحليفه انه لم يبرئني منها
اذ المدعي يدعوا واستحق الجواب على المدعي عليه والجواب اما اقرارا وانكارا وقوله
أبرأني الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يسمع ويقال له اجب حلفك ثم ادع عليه ما شئت
وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذا الالف فانه يحلف لان دعوى البراءة من المال

(قوله الصبي التاجر الخ) اقول في البرازية والصبي الماذون يحلف كالبائع قال نصير
لا يحلف الماذون لانه لا يثبت ولا يلزمه الدين الا باقرار او بينة وعلمنا ان على انه يحلف وبه
ناخذ اه وفي قاضي خان ادعى رجل على صبي مائة ودين شيا فانه كره اخلفوا في تحليفه
ذكر في كتاب الاقرار يحلف وعليه القوي اه

ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل ان يزن الدراهم كان ذلك

أقرار بوجوبه والأفراد جواب ودعوى البراءة مسقط فينتب عليه اليمين ومنهم من قال
الصحيح أنه يحلف على دعوى البراءة من الدعوى كما يحلف على دعوى التكليف واليه
مال (مح) وعليه أكثر ضاه زماننا ادعى المشتري على وكيل الشفعة أن موكله مسلم
الشفعة لا يحلف وكيله لأنه لو حلف يحلف نيابة عن موكله والنيابة لا تجري في اليمين
كوكيل يقبض دين إذا ادعى الغريم أن موكله أبرأه لا يحلف الوكيل ويدفع إليه
الدين ثم هو على خصومه مع الموكل هذا إذا ادعى المشتري تسليم موكله فلو ادعى تسليم
وكيله فلو ادعى تسليمه في غير مجلس المحكم لا يحلف لأنه لو أقر به لا يلزمه لأن سام
الوكيل الشفعة في غير مجلس المحكم لا يصح ولو ادعى تسليمه في مجلس المحكم يحلف
عندهما لأن تسليمه فيه يصح عندهما فادعى فعلا لو أقر به لزمه فلو أنكر يحلف والخبرة
بمختيار البلاء غ في حق اختيارها نفسها عتزل الشفيع في طلب الشفعة فإنها كما بلغت
بمريض أو بس ينبغي إيمان أن تختار نفسها كما أن الشفيع إذا باعته الخبر ينبغي له أن
يطلب الشفعة وتشهد على اختيارها نفسها لو كان عندها من يصلح لذلك والاختراج
إلى الناس وتختار ثانيا وتشهد ولو لم تختار في بيعها ونجرت إلى الناس بطل خيارها
والأشهاد ليس بشرط لاختيارها نفسها لكن شرط الأشهاد لتثبت اختيارها ببينة
فيسقط عنها اليمين والتكليف على اختيارها نظير تخليف الشفيع على طلب شفعته فلو
قالت للقاضي قد أهدرت نفسي حين بلغت أو قالت حين بلغت طلبت الفرقة صدقت
مع اليمين ولو قالت بلغت أمر وطابت الفرقة لا تصدق وتحتاج إلى البينة وهكذا
الشفيع لو قال طلبت حين علمت صدق لا لو قال علمت أمر وطلبت فعليه البينة وهذا
لأنهما إذا أضافا الطلب والاختيار إلى وقت ماض فحكميا مالا يملك كان استئنافه في الحال
ومن حكمي مالا يملك استئنافه في الحال لا يصدق فيه إلا ببينة وإذا لم يضيغ الاختيار
والطلب إلى وقت ماض بل أطلقا الكلام إطلاقا فقد حكميا ما يملك كان استئنافه في الحال
لأنه يجعل المجارية كأنها بلغت الآن واختارت نفسها الآن والشفيع علم بالشراء
الآن وطالب الشفعة الآن فلهذا صدق إذا أطلقا أقول إذا أطلق عند القاضي ولا أحد
غيره يصدق على ما مر مع أنه علم بيقين أنه علم في الماضي فقد حكمي مالا يملك استئنافه
فينبغي أن لا يصدق ببينة وأيضا قوله صدقت مع اليمين يدل على أنها لا تجعل كأنها
بلغت الآن واختارت نفسها الآن والأما حلفت لأنها لم تملك استئنافه على ما عرفنا
قيل قوله لا يصدق فيه إلا ببينة الخ يقتضي وجوب البينة في طلب الموائمة إذا كان في
طلب الموائمة حيث قال علمت أمر وطلبت وهو طالب الموائمة فيكون في وجوب
البينة في طلب الموائمة رواية ثان يجب في رواية لافي رواية أقول لا يلزم ذلك لأنه لما
أضاف الطلب إلى وقت ماض وجب فيه طلب الموائمة وطلب الأشهاد حيث ذاق أصاب
البينة يحتمل أن يكون بالنسبة إلى طلب الأشهاد لا بالنسبة إلى طلب الموائمة فلا يلزم
ما قلتم فالظاهر محاسب من قوله والأشهاد ليس بشرط إلى نظير تخليف الشفيع الخ
يقتضي أن يجري التخليف في الإطلاق والإضافة إلى الماضي دفعا للمرجح ادعت على

عن هذا المشتري إذا علم في هذا المشتري وهو كرم حتى أدرك الثمر والعنب ثم استرده البائع بقضاء هل للمشتري أن يحبس لنفسه قدر حصة الأكارل له أو يطالب أجره العمل فقال لا ويسترد كله لأن المنافع لا تنقسم إلا بالعقد وهو ما كان أكارل عمل لنفسه ورأيت جواب مجد الأئمة رحمه الله أنه يستحق أجره المثل لعمله ولا يعرف لهذا وجها وأنا أقول أكثر ما في الباب أن هذا العقد وقع فاسدا وفي العقد الفاسد إذا اتصل به القبض وتصرف المشتري في المشتري منع ذلك استرداد المبيع ووجب على المشتري قيمة المبيع وانما قضى القاضي بالرد هنا لامتناع المشتري عن دفع القيمة فإذا قضى عليه بالرد لامتناعه عن دفع القيمة صار راضيا بالرد فخرج العقد من الأصل كالأقالة كذا ذكر في مجموع النوازل ويظهر في آخر بيوع الجامع في الفتاوى أيضا ذكر في بيوع العدة إذا باع الأب مال ابنه الصغير ثم ادعى أن فيه عيبا لا يبيع ورأيت في موضع آخر إذا حصل بيع الأب بغير فاحش فالقاضي ينصب نائبا عن الصغير حتى يدعى على المشتري ويثبت ملك الصغير ولا يسمع دعوى الأب ورأيت في موضع آخر لو

زوجها نفقة العدة لا يحلف على الحاصل مالها عليك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعى إذا نفقة للبتوة عند الشافعي فربما يتأول قوله فيحلف على السبب ما هي معتدة عندك من الورع الذي تدعى ولو اختلف بمهرها وأنكر الزوج فالقول قوله ويحلف على السبب عند سرح ويحلف على الحاصل في ظاهر الرواية ولو أقر الواهب أن الموهوب له قبض الهبة في المجلس أو بعده بامر ثم قال بعده أنه لم يقبض وهكذا أقرت به كاذبا وسأل القاضي أن يحلف الموهوب له بالله لقد قبضته بحكم هذه الهبة التي تدعى فعندهما لا يحلفه إذا التحلف ينزب على دعوى صحيحة ولم تصح هنا للتناقض وعلى قياس قول سرح يحلفه وعلى هذا الخلاف لو أقر المشتري بقبض المبيع ثم ادعى أنه لم يقبضه وطلب من القاضي تحليف البائع بالله لقد سلمته إلى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يدعيه والبائع لو أقر بقبض الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه أو أقر البائع بالبيع ثم أنكر وقال أقرت كاذبا وأراد تحليف المشتري والدائن لو أقر بقبض دينه وأشهد عليه ثم أنكر قبضه وأراد تحليف المدين والمقردين لو أنكر الدين وقال أقرت به كاذبا وأرادهم المقر بالكل على خلاف مروى يقول سرح المعتاد فيهما بين الناس أن البائع يقر بقبض الثمن والمشتري بقبض المبيع للأشهاد وإن لم يقبضه وهكذا المستقرض يكتب أولا خط الإقرار ويشهد عليه قبل قبض المال طاعة فلم يمنع التناقض صحة الدعوى والتحليف بطل حقوق الناس (ح) الشافعي سرح مع سرح في التحليف فيها اختلف فيه يفرض ذلك إلى رأي القاضي والمفتي ولو أقر البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى التهمة وطلب من المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف أنه يحلف وقال البائع لم ينقض لأنه لم يوجد منه إلا فرد بيع مطلقا والبيع قد يكون جدا وقد يكون تيممة فتصح الدعوى والتحليف ويحلف ما شرطت كون هذا البيع تيممة قول سرح أربعة أشياء يحلف القاضي الخصم فيها قبل أن يسأله المدعى أحدها الشفيع إذا طلب المحكم بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالزماوان لم يطلبه المشتري وهو قول ابن أبي ليلى وعند سرح وم لا يحلفه أقول هذا يدل على أن الأشهاد في الشفعة على طالب المواثبة ليس بشرط لازم وثانيها البكر إذا باعت وطلبت التفریق من القاضي يحلفها لقد اخترت الفرقة حين بلغت وإن لم يده الزوج وثالثها المشتري لو أراد رد ما يبيع يحلفه القاضي أنه لم يرض بالعيب ولا عرض على البيع منذرآه ورابعها المرأة لو سألت القاضي أن يفرض لها النفقة في مال زوجها الغائب يحلفها ما أمالك تفتك حين خرج ويجب أن تكون مسألة النفقة عندهم وفاقا ادعى شفعة بجوار فقال خصمه هذه الدار لابني هذا الطفل صح إقراره لابن له إذا دار في يده واليد دليل المالك فكان مقررا على نفسه فيصح وليس للشفيع تحليفه بالله ما أنا شفيعها لأن إقرار الأب بالشفعة على ابنه لم يجوز فلا يفيد التحليف وهذا من جملة الخيل في الخصومات ولو أراد الشفيع أن يبرهن على الشراء كان الأب خصما قيامه مقام الابن ولو كان الابن كبيرا كان خصما فكذا ذلك هذا ولو ادعى عيبا وأراد

فبين فاحش فان كانت قبضه
 المدعي عليه لابل كانت قبضه
 نجسين فانه يحكم الجا كم اذا لم
 تكن المدة قد رما تبدل فيه
 الاسعار وان كانت مدة تبدل
 فيها الاسعار فالتول قول
 المشتري وان اقام بينة فالينة
 المثبتة لازادة اولى هذا كرفي
 العدة اذا باع مال ولده الصغير
 وسلم قبل استيفاء الثمن لا يملك
 استرداده لاستيفاء الثمن بخلاف
 تسليم الصغيرة في النكاح ذكر
 في آخر يوع بمجموع التوازل
 الاب اذا اذن لابنيه في التجارة
 فاشترى أحدهما من صاحبه
 جازلان الاب يملك العقد بينهما
 ولو اذن الوصي فلهما ثم باع
 أحدهما من صاحبه لا يجوز
 وكذا الاب اذا اذن لابنيه في
 التجارة ثم امر رجلا بان يشتري
 من أحدهما لالا نرفاه لا
 يصح اذا كان هو المبرع عنهما
 واذا تبرع عن أحدهما والاخر
 فقد بنفسي جازوا لاب لو اشترى
 بنفسه مال أحدهما أصاحبه
 ملك الاب المباشرة ولم يملك
 التقويض ذكر في يوع غريب
 الرواية الوصي والوكيل
 والمأذون اذا اشترى واحد منهم
 عبدا بالقب درهم قبضه ثلاثة
 آلاف ليس له ان يرد بالعيب
 لان فيه ضررا فلو كان له خيار
 شرط له أن يرد في فوائده صاحب
 الهبط الوصي اذا اشترى شيئا
 للصغير ثم اقال هل تصح اقالته
 ان كان في الاقالة نظر للصغير جازوا لالا قال وليس في هذه

التعليف فقال ذواليد هو لفلان لا يتدفع عنه المهرن بخلاف ما لو قال هو لابني
 الصغير والفرق ان اقراره للعائث توقف عمله على تصديق العائث فلا يملك العين بمجرد
 اقراره فلا يتدفع عنه المهرن وأما اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي فملكه
 الصبي بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بعدة لغيره فلا يفيد تحايضا لانه لا يتكول هو كاترار
 وفي موضع آخر لو قال ذواليد هذا لابني الصغير أو قال لفلان يخلف فلونكل حكم له ثم
 يتظر بلوغ الصبي في مسألة الصبي فان صدق المدعي في دعواه فلا رماض وان كذبه
 تؤخذ العين من يده وتندفع الى الصبي ويضمن الاب للمدعي قبضة العين وبهذه المشايخ
 فرقوا بين افراد المهرن وبين اقرار العائث كما مرو بعضهم سووا بينهما وقالوا يخلف في
 الفضائل كما مردوه بالخيلة واستدلوا بمسئلة الوقف لو ادعى دارا فقال ذواليد انه وقف على
 كذا جازا اقراره بصير وقفا ولكن لا تدفع المهرن من ذى اليد يخلف فان تمسك
 ضمن قبضة الدار للمدعي ولو برهن ذواليد على الوقفية لا يتدفع عنه المهرن ولا تدفع
 خصومة المدعي لانه صار وقفا قبل أن يبرهن فصار وجود البينة وعدها سوا ويخلف
 الوصي لو كان وارثا لخصمة اقراره في نصيبه ولو لم يكن وارثا لا يخلف لان اقراره لم يجر
 أصلا لا اقراره على الغير (لم يبق فاش بس) الاب اذ الوصي أو المولى أو القيم فيما
 يدعي عليهم أو على الصبي خصم في حق سماع البينة لاني حق المهرن لان اقرارهم على
 الصبي والوقف لا يصح (قف سر) الوكيل يبيع أو خصومة في رد تعيب يخلف بخلاف
 الوصي اذا لو كسل نائب عن موكله ولو أقر موكله صحيح وكذا نائبه الشاهد لو أنكر
 الشهادة لا يخلف والمدعي عليه لو قال كذب الشاهد أو اذ تعليف المدعي ما نعلم انه
 كاذب لا يخلف وكذا لو قال المدعي عليه اين شاهد مقرأ دست بشي اذ كواهي كه اين
 أي المحدود ملك منست يادعوى كره است اين را بر من بش اذ كواهي وأراد تعليف
 الشاهد أو المدعي لا يخلف وليس للمدعي عليه تعليف المدعي ان ما ياخذ به بحق ولو
 أعاد شيئا أو أجره أو أودعه فبرهن آخرانه له قال من رح لا يحكم له بشي حتى يخلف
 ما بيت ولا وهيت ولا أدنت فيهما ولا هو خارج من ملكا للمال وقيل هذا قول
 من رح خاصة والعصم انه قول الكل فلو خلف وحكم بالمال للمدعي فقبضه قبضه
 هلك في يده بخبر المدعي ضمن الدافع أو القابض فلو ضمن الدافع لا يرجع على احد ولو
 ضمن القابض لو كان القابض مودعا أو مستاجرا أو مرتبنا رجوع عا ضمن على الدافع فلا
 يرجع المستعير لانه حامل لنفسه ادعى قنساو برهن وادعى ذواليد انه شراء من آخر
 والمدعي سلم الى المبيع فالدعي يخلف لانه ادعى عليه معنى لو اقره لزمه قبل انكر يخلف
 ويخلف على المحاصل ما هذا الذي اليد غريم الميت لو ادعى ايقاع دينه للميت يخلف وورثته
 على العلم ما تعلمون ان اباكم قبضه ولا شيامنه ولا يرى اليه منه أقول قوله ولا يرى الخ
 لا حاجة اليه لانه يدعي الايقاع لا البراءة فلا وجه لذكره في التعليف القاضي لو خلف
 المدعي عليه بطلاق فنسكل لا يحكم ما يسه لانه نسكل مما يسه شرعا وكذا لو خلفه مخلف
 (قوله القاضي لو خلف المدعي عليه بطلاق فنسكل لا يحكم عليه الخ) أقول قال القري

ثم قال بالله كنه ابن سو كندوست خوردي فنسكل من هذا المين لا يحكم عليه اذمة
تخليفه مرة وحلف مرة ادعى شيئا من عروض ودواهم ودنانير وضياح وانكر كاه
قال القاضي يجمع الكل ويحلفه مينا واحدة شراء وبضه ثم ادعى آخر شراء من البائع قبل
شراؤه يحلف المدعي عليه على العلم بالله ما تعلم انه شراء منه قبلك الا ان يتعرض ويقول
قد اشتري الرجل شيئا ثم ينفخ المبيع بالاقالة او غيره ما قال القاضي يحلفه ما تعلم ان بينهما
بعضا قالا السابعة جملة (ما) وفيه اقر غسات ثم قال وورثته انه اقر كاذبا لم يجز اقراره
والمقر له عالم به ليس ثم تخليفه لان وقت الاقرار حق الورثة امكن منه لقاء المأقر فصح
الاقرار وحديث تعلق حقهم لم يتعاقب اصاصا حقا للمقر له فليس لهم ولا به تخليفه بحق زعم
(ص) اقر ومات فقال وورثته انه اقر تخليفه يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا
(خ) ادعى على وادث وانخرج صكبا باقراره مودته بالمسال فادعى وادته ان المقر له واد اقراره
وطالب بين المدعي فله تخليفه ولو ادعى انه اقر تخليفه قال بعضهم له تخليفه ولو ادعى انه اقر
كاذبا لا يقبل ذلك منه ادعى مالا فانكر ثم ادعى في مجاس آخر ان استمها مني فصرت به
قيمه في خزانة المفتين يقول الا كتر حيث قال لم يجزه ا كثر مشايخنا وان مست اليه
ا ضروره يبقى ان الرأي فيه للقاضي اتباع البعض ومثله في منية المفتي وزاد في الخزانة
فلو حلفه القاضي بالاطلاق فنسكل وقضى بالمسال لا ينفذ قضاءه على قول الاكثر اه
فظاهره كما قال شيخنا انه مفرع على قول الاكثر من انه لا تخليف به ما فلا اعتبار بنكوله
هنا وما وأما من قال بالتخليف بهما فبغير نكوله ويقضى به لان التخليف بهما لرجاء
النسكول فيقضى به والا فلا فائدة قال ونظائر كلام الشارح خلافة وفي كلام المصنف هنا
ما يشعر عاذ كراهه فانه عاله بقوله لانه تكل عما نهى عنه شرعا فامل اه كلام الغزي
(قوله وفيه اقر غسات الخ) أقول في البرازية مات المقر وادعى ورثته انه كان اقر تخليفه
يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا كذا الجاب الزعفراني لانهم ادعوا عليه اقرارا
لواقر به صحيح فان أنكر حلف وان مات المقر له هل يحلف وادته ذكر في تعليق بعض
المضاربين انه يحلف الوادث على العلم قال وسمعت من والدي وثقة أيضا انه لا يحلف
وهو من المسائل التي يحلف فيها المورث ولا يحلف الوادث اه وفي شرح الوفاية تصدر
الشريعة ما يرجع ما ذكر في تعليق بعض المضاربين فراجعه ان شئت وقد كتبت على
هامش هذه الورقة في الصفحة الاثنية فاه لم ذلك وقد اختاره في متن تنوير الابصار
(قوله ولو ادعى انه اقر كاذبا الخ) أقول قال العلامة الغزي قلت وفي شرح الوفاية تصدر
التمريضة ومن المسائل المشبهة الوقوع انه اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلتفت اليه لكنه يبقى على قول أبي يوسف ان المقر له
يحلف ان المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادعي وادث المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لان
حق الورثة لم يكن ثابتا زمن الاقرار والاصح التخليف لان الورثة ادعوا امر اخفي الوادعي
به المقر لم يمه فاذا أنكر فليس تخلف وان كان الدعوى على ورثة المقر فاليمين عليهم بانعلم اما
لا نعلم انه كان كاذبا اه

الدار وهذا ليس كانت القالان

ابن له صغير عبدا وقبضه لنفسه
ولشهوده على ذلك ثم وجد به هيبا
فأراد ان يردده لنفسه على ابنه ثم
مرد له لا يثبته على يائه فليس له
ذلك ولكن القاضي يجعل له
تصديرا يردده عليه ثم يرد الاب على
يائه الذي اشترى منه لا يثبته
وكذا لو كان الاب باع من ابنه
الصغير عبدا قد اشتراه من
اجنبي وقبضه لا يثبته من نفسه
ثم وجد به هيبا واراد رده على
نفسه لا يثبته في فصل العيوب
من الذخيرة ايضا الوكيل
في البيع اذا لم يكن من اهل وجوب
العهد بان كان عبدا او هيبا
مجهولا عليه كان الرضا على
الموكل بسبب العيب فان كان
من اهل وجوب العهد عليه فأتى
الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا
كان الرد الى الموكل في فصل
الرد بالعيب من فتاوى قاضي
خان الا باق في حالة الصغر قبل
ان ياكل ويحده ويشرب وحده
ليس بعيب هذا هو لفظ
القدوري وبعد ذلك هو عيب
مادام صغيرا فاذا بلغ فهو عيب
آخر سوى الذي كان حتى لو اتي
او سرق في يد البائع قبل البلوغ
ثم فعل عند المشتري بعد البلوغ
لم يكن له ان يرد في المنتقى اذا
اشترى عبدا بعقل البيع
والشراء فالباقي والبول في
الغراش منه عيب وكذلك
السرقه فتقيده المسألة بالذي

• قرا فانكر المال والاستعمال قيل يحلف على المسال لانه يصير بالاستعمال مقرا والاقراء جهة
المدعي والمدعي عليه لا يحلف على جهة المدعي فانه لا يحلف بالله ما المدعي بينة ولا يرى
انه لو ادعى عليه الاستيلاء والاقراء او حقا بسبب الخط وانكر كونه خطا لا يحلف على
ذلك له عليه دين فاقرب به ثم انكر اقراره قيل يحلف على الاقرار وقيل يحلف على نفس
الحق ومع جنته في فصل الدعوى (ط) بينة عتق القن لا تقبل بدون الدعوى عند
ح ر ح خلافا لهما وبينه عتق الامه وطلاق المرأة تقبل بدون الدعوى ولا يحلف على
عتق العبد حسبة بدون الدعوى وفاقا وهـ ل يحلف على عتق الامه وطلاق المرأة بدون
الدعوى قيل يحلف وقيل لا فيتمام عند الفتوى (ن ز) ادعى أنك وصي فلان او
وكيله ولي عليه كذا فأنكر وصايته او وكالته لا يحلف (ط) لو برهن المدعي انه وصي
فلان او وكيله تقبل فقد جده له خصما في حق سماع البيعة دون الاستئناف ولو ادعى
عينا في يده كل واحد يدعي انه شراؤه من ذي اليد واقربوا اليدانه باعه من أحدهما بعينه
فليس للآخر تخليفه انه لم يبعه مني وكذا لو لم يقر ولكنه حلف لأحدهما فشكل وحكم
به لا يحلف للآخر لانه لما أقرا ونكل نرج المالك من يده وكذا لو ادعى امرأة فقال كل
منهما تزوجتها فاقرت لأحدهما وانكرت للآخر لا تخلف له وفاقا وكذا لو لم تقر ولكن
حلفت لأحدهما فشكلت لا تخلف للآخر وكذا لو ادعى أحدهما الشراء من ذي اليد
والآخر انه ارتهنه منه يعني من ذي اليد فاقر بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري وكذا
لو ادعى أحدهما الجارة والآخر شراؤه فاقر بالجارة وانكر الشراء لا يحلف للمشتري ويقال
لا يشتري تر بص الى مضي مدة الاجارة وفك الرهن وكذا لو ادعى أحدهما صدقة وقبضا
والآخر شراؤه فاقر بأحدهما لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى الجارة او رهنا فاقر
لأحدهما او نكل لا يحلف للآخر وكذا وصي الموكل الشراء لو اراد رد العيب وموكله
فائب فقال البائع رضى موكله بعينه لا يحلف وكيهله على رضى موكله وكذا بالغة
زوجها واولها فادعى الزوج رضاهما وانكرت لا تخلف وكذا الزوجان رجل آخر ثم ادعت
أمره فانكر لا يحلف وكذا الوادعي انه زوجة ابنة له صغيرة وانكر الاب لا يحلف الاب
وكذا المصانع والمستصنع لو اختلفا في انه صنع كما أمرا ولا لا يحلف أحدهما ولو ادعى المشتري
هيبا فادعى البائع براءة يحلف المشتري وفاقا ولو لم يدع البراءة لا يحلف المشتري عند ح
ر ح خلافا لهما ولو ادعى المشتري عيبا باطنا في الامه ولا يثبته يحلف البائع عند
س د ح لا عندهما جملة (نم ز) وفي (ح) المستحق عليه ان يحلف المستحق بالله ما باعه ولا
وهبه ولا تصدق به ولا ترجم من ملكه بوجه من الوجوه من تفصيله في فصل الاستحقاق
(ط) ادعى مالاً بحكم الشركة وانكر خصمه ثم قال كان في يدي من مالك كذا وكذا
بحكم الشركة ولكن دفعته اليك فانكر المدعي الدفع ينظر لو انكر المدعي عليه الشركة
وكون المسال في يده أصلا بان قال لا شركة بيننا قط وما قبضت منك شيأ بحكم الشركة
لا يحلف المدعي على القبض ولو قال المدعي عليه موقت الانكار ليس في يدي شيء من
الشركة يحلف المدعي وهذا ان التعليف يترتب على دعوى صحيحة ولم تصح في الوجه

آخر من المقتضى مثل ما ذكر
 القدوري ومن مشايخنا من
 قال انما تكون هذه الاشياء
 عينا اذا كان الصغير عينا اما
 اذا كان صغيرا جدا فانها
 لا تكون عينا اذا كان ابن
 خمس سنين فاقوله اما اذا
 كان ابن سنة أو سنتين فليس ذلك
 بعيب فاما المجنون فهو عيب
 في حالة الصغر والكبر حتى
 لو جن في بدا البائع قبل البلوغ
 ثم جن عند المشتري بعد البلوغ
 فله الرد وتكلم المشايخ في
 مقدار ما يكون عيبا من الجنون
 قال بعضهم الجنون وان كان
 ساعة عيب وقال بعضهم ان
 كان اكثر من يوم وليله فهو
 عيب واما يوم وليله فادونه
 فليس بعيب وقال بعضهم
 المطبق عيب وقيل المطبق ليس
 بعيب وتام هذا ينظر في فصل
 العيوب من بيوع الذخيرة
 البرهانية ذكر في آخر باب
 العيوب من الجامع الصغير
 اشترى ثوبا فقطعه لثيابه الولد
 الصغير وخاطه ثم وجد به عيبا
 لا يرجع بنقصان العيب لانه
 صادر واهب له بالقطع مسلما اليه
 قبل الخياطة فلم يكن الرد عنه
 قبل غسل العيب ولو كان الولد
 كبير يرجع بنقصان العيب
 لانه لم يصير مسلما اليه الا بعد
 الخياطة فكان الرد عنه
 قبل غسل العيب والصبي الماذون
 والعبد الماذون على كان البيع

الاول للتناقص وصحت في الثاني لعدم التناقض لانه يمكنه ان يقول ليس في يدي شيء من
 مال الشركة لاني دفعت اليك ولو انكر البائع قبض ثمنه او انكر المقرض قبض ماله
 يحلف ولو ادعى المضارب او الشر يك دفع المال او انكر ربح المال او الشر يك القبض
 يحلف المضارب او الشر يك الذي كان المال في يده اذا اقول للامير مع اليمين اما المال
 وضمون على المشتري والمستقرض فعلى الضمين بينة لا يمين ثم لو حلف البائع انه لم يقبض
 ثمنه فقال المشتري انا أبرهن على الايقاع لا يصبر على ادائه ثمنه بل يعمل ثلاثة ايام لو ادعى
 حضور شهوده اما لو قال شهودي غيب فلا يعمل (فحس) لو حلف ربح المال والمودع
 والشر يك فلا تتركه مال تذكره لا يعتبر والحاصل ان القول في كل امانة للامير مع
 يمينه وكذا البينة بينته والضمين تقبل بينته لا يمينه على الايقاع وفيه القاضي لو حلف بغير
 طلب المدعى ثم طلب المدعى تحليفه فله ان يحلفه ثانيا وفيه ادعى دارا فانكر المدعى
 عليه فحلفه القاضي ثم علم القاضي انه كاذب المدعى لو ظهر بالبينة لم يظهر كذبه وحشته
 ولو ظهر باقرار المدعى عليه ظهر كذبه في يمينه فيمنع وأصله ان المدين ان اذا حلف ان لا
 دين عليه ثم برهن عليه المدعى فعند مدح لا يظهر كذبه في يمينه اذ البينة حجة من حيث
 الظاهر وعند أبي يوسف يظهر كذبه فيمنع واقتوى في مسألة الدين انه لو ادعى بلا
 سبب حلف ثم برهن يظهر كذبه ولو ادعى بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على

(قوله والفتوى في مسألة الدين الخ) اقول في مسألة الدين فدل انه في الدين على
 مائس عليه في مسألة الدار لو ظهر بالبينة لم يظهر كذبه وحشته ولو باقراره يظهر حشته
 وبه يظهر ان الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في مسألة الدين لا الدين والالزم عقوبة كل
 من حلف ثم اقيمت عليه البينة والمصرح به خلافة تامل (قوله والفتوى الخ)
 اقول وهو يدل على انه لو ادعى ايقاعه وانكر خصمه حلف فاقم عليه البينة انه يعاقب
 وقد سئل عنها لكن ما صنع كتيبه قريبا من كلام الزياهي المطلق يقتضي خلافة
 فتامل (قوله حلف ثم برهن يظهر كذبه) اقول وفي شرح البكر للزياهي قال بعد
 ان ذكر ان البينة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب المتكبر باقامة البينة والصواب
 انه لا يظهر كذبه حتى لا يماقب عقوبة شاهه دال زور ولا يثبت في يمينه انه انما كان
 لعان على الف درهم فادعى عليه فانكر حلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه الف
 وقيل عند أبي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر به وقد علمت مما هنا ان وجهه
 كلام محمد ان البينة حجة من حيث الظاهر واعلم ان ظاهرا قول الزياهي ان الصواب انه
 لا يظهر كذبه الخ انه القول المعتمد في المذهب وما في هذا الكتاب من قوله والفتوى في
 مسألة الدين الخ يقتضي ان المعتمد التفصيل ولعل الفتوى آكد ذلك ان العمل كلام
 الزياهي ومن هذا حذوه على صورة السبب هذا وقد نصوا جميعا في باب التعليق انه لو
 اختلفت معها في وجود الشرط فالقول قوله الا اذا برهنت وعللوا بانها تورث دعواها
 بالحق ولم ينظروا الى ان البينة حجة من حيث الظاهر ولم يذكروا خلافا في المسألة ولا

والشرا بالهبات الفاحشة عند أبي حنيفة رحمه الله وفي

بيع المثلث ذ كرفي باب
 باع مال نفسه من الوصي فهو
 مكسب بيع الوصي بنفسه ولو
 باع الصبي المأفون له من
 الأجنبي ينعين فاحشر جازعند
 أبي حنيفة فرجسه الله وذكر
 أيضا الوصي إذا أمره إنسان أن
 يشتري له شيئا من اليتيم فاشترى
 له لا يجوز بخلاف ما إذا اشترى
 له من غيره قول أبي حنيفة رحمه
 الله والفرق أنه إذا اشترى
 لنفسه فحقوق العدم من جانب
 اليتيم راجعة إلى اليتيم ومن
 جانبه واجبة إليه فلا يؤدي إلى
 التصاد وإذا اشترى لغيره
 فحقوق العدم من جانب اليتيم
 واجبة إليه ومن جانب الآخر
 كذلك فتؤدي إلى التضاد وفي
 فتاوى القاضى الإمام فخر
 الدين رحمه الله رجل باع جارية
 من ولده الصغير أو وهبها له ثم
 اشتراها لنفسه يلزمه الاستبراء
 وإذا ملك الرجل جارية يبيع أو
 هبة أو صدقة أو قسيمة أو صلح
 من دم عدا أو خلع أو كتابة على
 جارية أو أعتق عبده على جارية
 أو ورث جارية يجب الاستبراء
 في هذه الأمور أضع بكمرا كانت
 الجارية أو ثيبا ملكها من صغير
 أو كبير أو امرأة أو عنين في
 فتاوى القاضى ظهير الدين
 والجارية إذا كانت صغيرة أو
 آيسة يستبرأ بها شهر واحد ولو
 اشترى هي جارية ثم احتلم
 فعليه الاستبراء في فتاوى

القاضى ظهير الدين ذ كرفي يوع دوى الارحام من يوع

السبب لا يظهر كذبه بخوارانه وجسد القرض ثم وجد الابراء أو الأيفاء (قن جف)
 حلف بطلاق أو عتق ماله عليه شيء فشهد عليه بدين والزمه القاضى وهو ينكر قال
 س ر - يحتث وقال م ر ح لا فى لا أدري أنه صادق لأن البيعة حجة من حيث
 الظاهر فلا يظهر كذبه في عينه كذا ذكر م ر ح وفي (ج) قال امرأة طالق أن كان لفلان
 عليه شيء فشهد أن فلانا اقترضه كذا قبل عينه وحكم بالمال لم يحتث ولو شهدا أن
 فلان عليه كذا وحكم بالمال حثت لأنه جعل شرط حثته وجوب شيء من المال عليه
 وقت الدين وحين شهدا بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الدين بخلاف ما لو شهدا
 أن المال عليه وفيه ادعى نكاحها فغلبه دفع الدين منها على قولهما أن تزوج فلا
 يختلف لأنها لو نكحت لا يحكم عليها لأنها لو اقترعت به - لما تزوجت لم يميزا قرارها وكذا
 لو اقترعت بنكاح لغائب قيل صح إقرارها لكن يبطال بانه كذيب ويندفع منها الدين
 وفيه - لا يصح إقرارها فلا يندفع منها الدين كذا (نقش) لا يمين في الحدود سواء كان
 خاص حق الله تعالى كعبد الزنا والسرقة وأتجر أو دائر بين حق الله تعالى وبين حق
 العبد كعبد الله ذك حتى لو أنكر القاذى لا يختلف إذا غلب فيه حق الله تعالى عندنا
 فأنتحق بخلاف حق الله تعالى والسارق يختلف لأجل المال إذا أراد المالك أخذ المال
 لا القطع فيقال حيث ددع ذكر المرقعة وادع تناول مالك فيكون للشاع عليه يمين وفي
 حود النفس والطرف يختلف إلا أنه يقضى في الطرف بالقطع عند ح ر ح وبالمال
 عندهما ولا يقضى في النفس بالتناول عند ح ر ح ولكن يحبس حتى يبرأ ويحكم
 وعندهما يقضى بالدية (ط) ادعى أنه قال له يا منافق أو يا كافرا ادعى أنه ضربه
 أو أظلمه أو نحو ذلك يجب التعزير بخلاف المدعى عليه إذا التعزير يحبس حتى العبد وإذا
 ملك العبد عفو ولم يبع الصغير وجوبه ومن عليه لو كان صاحب الحق منه أقامه يعنى
 لم يحتص الإمام بأقامته فإن الزوج يوجب امرأة فلورأى أحدا يفعل ذلك فله أن يمنعه
 ويضربه لو لم ينزجر بالمنع باللسان ولو كان حقه تعالى لا تعكس هذه الأحكام واليمين
 يحرق في حقوق العباد سواء كان عقوبة أو مالا فلو حلف لشيء عليه ولو نكل يعزى
 إذا التعزير يثبت بالشهادات ويحلف فيه على المحاصل لأن تحليفه على السبب يضر
 المدعى عليه بخوارانه فعنه إلا أن المدعى أبرأه وفيه فية ضرر المدعى عليه في تحليفه
 على السبب وقد مر أنه لا يحلف عند ح ر ح في الأشياء السبعة وأحدها النكاح وصورته
 أنكرها أو وهى نكاحا قال ح ر ح لا يخاف وقال لا يحلف فلو نكل حكم بنكاح وثانيتها
 الرجعة وصورتها ادعى على امرأة رجعة ففي العدة ثبت الرجعة بقوله وإن كذبت
 لأنه ادعى أنها يملك استثنائه إلى اليمين جعل كنه راجعها للمحال وبعد العدة لو صدقته

تفصيلا والفرق أن المتنازع فيه هذا الدين والشهادة لا تباينة لا اشترط بخلاف ما في باب
 التعليق فإن المتنازع فيه وجود الشرط كما هو ظاهر يؤيد ذلك قوله هنا وحكم بالمال
 ولو كان المتنازع فيه الشرط فلا تراعى في قبول البيعة فتمت

الأصل لا ينبغي للرجل أن يفرق بين جاريته وولدها في البيع ولا في الهبة ٢٠٧ ولا في الصدقة إذا كان صغيرا وكذا

كل عمل كين ذوى رحم محرم اجتماعا في ملكه يكره التفريق بينهما ملكا والأصل فيه قوله عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينهما وبين أحبته يوم القيامة ورأى صلى الله عليه وسلم امرأة والهبة في بعض السبايا فقبل أنه يبيع ولدها فأمر برؤسها عليها وذهب صلى الله عليه وسلم غلامين صغيرين أخوين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بعتهما أحدهما فقال أدرك أدرك وروى اردداود ولو باع مع هذا باع مع الكراهة وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز في قرابة الولاء ويحوز في غيرها والكافر والمسلم في هذا سواء وأما يكره هذا التفريق إذا كانا صغيرين أو أحدهما صغير ثم المنع من شرط بالقرابة الهبة لأنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان أحدهما في ملكه والآخر في ملك غيره لا بأس ببيع واحد منهما وكذا لو كان مملوكا لرجل وابنه مملوكا لابن هذا الرجل وهو صغير في حجره كان للرجل أن يفرق بينهما في البيع وكذلك لو كان كل واحد منهما ملكه

المرأة ثبت الرجعة بتصادقهما ولو كذبته ولا بينة فعلى قولهما يخلف لأهلى قوله وكذا لو ادعت المرأة أنه راجعها وكذبها زوجها فعلى خلاف مروياتها التي في الأيلاء وصورة آلى ثم قال فثبت وانكرت فلا وادعاه في مدة الإيلاء يثبت التي بقوله ولو بعد مضي مدة فإن صدقته يثبت التي بتصادقهما ولو كذبته ولا بينة له أو ادعت أنه فاء إليها في المدة أو بعدها وانكر الزوج فالتخلف على خلاف مروياتها الرق وصورة ادعى على مجهول الحال أنه منه وانكر ما ادعاه ولم تكن له بينة أو ادعى مجهول الحال على رجل أنه عبده وانكر المولى ذلك فالتخلف على خلاف مروياتها السبب وصورة مجهول النسب ادعى على آخر أنه أبوه أو ابنه وانكر المدعى عليه فهو على خلاف مروياتها أمومية الولد وصورة بان تدعى أم الزلتها ولدت من سيدها وانكر المولى ذلك وليس لها بينة وطالبت بمن المولى فهو على الخلاف وسابعا لولا وصورة ان يدعى أنه مولا الأسفل أو الأعلى فعلى خلاف مرثم هذا الخلاف بين حرج وبينهما في الأشياء السبعة لو لم يدع ما لا يسبب هذه الأشياء فإن ادعى ما لا يسببها فالتخلف يجري وفاقا إذا فرض دعوى المال وفيه يخلف وفاقا له (ج) كبل باع ثم المشتري رده عليه بهيب لا يحدث مثله يحكم بينة أو نكول أو بأقراره أنه رده على موكله وكذا لو رده بينة أو ينكول بهيب يحدث مثله في تلك المدة (ج) كذا (هـ) ادعى كل واحد منهما أنه في يده ولا بينة وأراد أحدهما تخليص الآخر بالله ما تعلم أنه في يده قيل يحام وقيل لا وقد رفي فصل الخارج وروى اليد

§ (الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور وما يتعلق به) §

(ذ) ان الاستحقاق نوعان مبادل للملك كعتق ومحوه وناقض للملك كالاستحقاق بالملك فالناقض لا يوجب فسخ العقد في ظاهر الرواية والمبادل يوجب في كل الروايات ثم أنهما يتفقان من وجه ويختلفان من وجه فوجه الاتفاق أنهما يجعلان المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء مستحقا لهما حتى أن واحدا منهما لم يبرهن على المستحق بالملك المطلق لا يقبل وجه الاختلاف ان الناقض إذا رد فان كل واحد من الباعين لا يرجع على بائعه ما لم يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل ما لم يرجع عليه ورجع على الكفيل وان لم يرجع على البائع (ج) الاستحقاق ضربان قديم ومن حقه الرجوع على البائع بثمنه لأنه يظهر ان البائع باع مالا غير واحد ومن حقه ان لا يرجع على بائعه لأنه باع مالا نفسه ثم استحق بسبب حدث عند المشتري الا يرى أنه لو شري شيئا فكث عند منته ثم برهن آخر أنه منته فانه لا يرجع على بائعه بثمنه ولو شري ثوبا فخاطه فيصاغر من آخر ان القميص له فالمشتري لا يرجع على بائعه بثمنه إذا لم يبيع لم يستحق والمستحق لم يبيع إذا لم يبيع كبراس والمشتري قبض ولأنه لما خاطه قبض المبيع

§ (الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور وما يتعلق به) §

ولد من أولاده لان المالك معتبر في ذلك ولو اشتراها

جميعا لنفسه ثم واحد باحدهما
 مستحق لاياس به كدفع احدهما
 بالجنسية ويبيعه بالدين ورده
 بالعيب ولو كان له من كل واحد
 منهما شقص لم اكره له ان يبيع
 من احدهما دون الآخر لان
 التفريق ثابتة قبل ذلك وانما
 يكره التفريق عند امكان
 بيعهما الا عند عدم ذلك حتى لو
 دبر احدهما او استولدها
 والاخرى صغيرة لا يكره بيع
 الصغيرة وان كان احدهما له
 والاخرى له بما دون له وعليه
 دين او ملكا تبه لاياس بالتفريق
 بينهما وان كان احدهما عبد
 مضاربة فلا ياس بان يبيع
 المضارب ما عنده واذا اجتمع
 اخوان في ملك رجل لا ينبغي له
 ان يبيع احدهما من ابن له
 صغير في عياله لان فيه تفريق
 الملك والهرم هذا القدر ثم
 الكراهة فيما اذا كانا صغيرين
 او احدهما صغير والآخر كبير
 على ما مر فان كانا كبيرين فلا
 ياس بالتفريق بينهما واذا دخل
 المحرم دار الاسلام بغلامين
 صغيرين اخوين بامان فاراد ان
 يبيع احدهما فلا ياس بشرائه
 منه وان كان فيه تفريق لانه لو
 لم يشتره عاينه الى دار الحرب
 فيكثر به سواد اهل الحرب ولو
 كان اشتراهما المحرم في دار
 الاسلام كره له ان يشتري
 احدهما ويجبره السلطان على
 ان يبيعهما جملة وفي قوائد

ان يملكه احدا لا بسبب حادث بعد ان يملكه اما بشرى عن خاطه او باقراره وقال يرجع
 على البائع بثمنه اقول هذا يشعر بان الاقرار يصير مبالا للمالك وهذا قول ضعيف قال
 وكذا حكم برشره فطعنه ثم استحق الدقيق وكذا لو بشرى بمخافشواه فبرهن آخر ان المشوى
 له لم يرجع المشتري على بائعه لانه لما شواه لم يجز ان يملكه احدا لا بسبب حادث بعد الشئ
 الا يرى ان الغاصب يملكه بشبهه ولا يأخذ المالك ثمنه لما جاز هذا المستحق ان يأخذ
 منه ثبت ان حقه وجب بعد الشئ ففي هذه الوجوه لو برهن المستحق ان اللحم والبر
 او الثوب كان له يقضى على المشتري بالقيمة في القبي وبالمثل في المثل المستحق ثم يرجع
 المشتري على بائعه بثمنه لانه استحق الاصل وكذا لو قصب بمخافشواه او برافطه
 او ثوبا فطعنه فاستحق لم يبرأ فاصابه لانه استحق منه فغير ما غصب ولو برهن
 المستحق ان اللحم كان له او البر او الثوب يبرأ الغاصب ومن قصب ثوبا فطعنه ولم يخطه
 او ثوبا فذبحها حتى لم يقطع حق المالك ثم استحق يبرأ الغاصب لانه استحق منه عين
 ما غصب ولو بشرى ثوبا فذبحها وسلمها فبرهن رجل ان رأسه وأطرافه وكلها كلها
 له فحكم له بها يرجع المشتري على بائعه بالثمن لانه استحق اصل الشاة الا يرى ان من
 غصبها وذبحها وسلمها لم يطل به حق المالك هن الشاة بخلاف ما اذا قطع ثوبا وخاطه
 أو طعن برأ لان ثمة يقطع حق المالك حيث قضى له انما قضى بملك حادث لا بملك
 قديم وهن الملك القديم باق فبرجع المشتري بثمنه ولو برهن رجل ان جلدها له
 وآثر ان رأسه له وآثر ان اللحم له فالمشتري لا يرجع على بائعه لانه لا يثبت لاحد حق
 في الجلود والاطراف واللحم الا بسبب حادث فاستحق الحادث وفي الفصل الاول يستحق
 الاصل (ح) المستحق لو برهن على المشتري ان العين له ولم يوثق يرجع المشتري
 على بائعه بثمنه ولو وثق باقل من مدة الشراء يقضى به للمدعي ولا يرجع المشتري بثمنه
 (ذ) استحقاق المبيع يوجب توقف العقد على الاجازة لانقصه في ظاهر الرواية ذكر
 (س في) ان البيع متى ينفسخ قبل اذ قبض المستحق وقيل بنفس المحكم والصحيح انه
 لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بثمنه فاذا رجع ينفسخ حتى لو اجاز المستحق بعد
 ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بائعه يصح (ح) الصحيح ان البياعات لا تنفسخ
 بالا استحقاق ما لم يرجع كل واحد على بائعه بالقضاء (ت) هن ح وح انه لا ينفسخ ما لم
 يأخذ العين بقضاء اذا اخذ بقضاء دليل القسح فينفسخ حتى لا يحتمل الاجازة بعده
 وفي ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم ينفسخ وهو الاصح ولو استحق فاراد المشتري نقض البيع

(قوله استحقاق المبيع يوجب توقف العقد الخ) اقول فيه نظر لما صرح به في الاشياء
 والنظائر لشيئنا من أن من شروط توقف عقد الفضولي على الاجازة ان يبيعه لما ملكه
 لانفسه والبائع هنا باع لنفسه كما لا يخفى اه ذكره الغزالي اقول والذي يظاهر ان ما في
 الاشياء والنظائر مخرج على غير ظاهر الرواية وانما امتل الفروع وجعلتها شاهدا لما
 قلناه وبه يحصل الجواب تامل

الدين وغيره من أئمة سمرقند في زمانه يقتنون انه لا يملك والمعنى فيه ان في جواز هذا البيع اتلاف مال اليتيم ومنافعه لان الملك باق للصغير والمنافع من ملكه يستحقها الصغير والوصي لا يملك ذلك ذكر في بيع شرح الطحاوي في باب المصراة ولا بأس للوصي ان يجبر على البيع ولا ضمان عليه اذا أصيب في ذلك قال وبالحجالة في هذا ان تقول نبوت الولاية على الصغير والصغيرة لا تغير في أحد أمرين أما في المناكح وأما في المصالح أما ولاية المناكح فقد ذكرناها في مسائل النكاح وأما ولاية المصالح فإلى الأب ان كان حيا وان كان ميتا فإلى وصيه ثم إلى وصي وصيه فان مات الأب ولم يوص إلى أحد أو مات وصيه ولم يوص إلى أحد فالولاية إلى الجد أبي الأب فان مات الجد فإلى وصيه ثم إلى وصي وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي فلهؤلاء كلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجازة في النفس والمال جميعا وفي الأقوال والعقارات فان كان بيعهم واجازتهم مثل القبة أو باكر أو باقل قدر ما يتغايين الناس فيه جاز وان كان أقل قدر ما لا يتغايين الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة

بلا قضاء ولا رضا البائع لا يملكه لان احتمال اقامة البينة على التنازع من البائع أو على التلقي من المشتري ثابت الا اذا حكم القاضي فيسألزم البعير فيفسخ والمشتري انما يرجع بثمنه على بائعه لو ثبت الاستحقاق ببينة أو لو ثبت باقرار المشتري أو بنكوله أو باقرار وكبه بخصوصة أو بنكوله فلا يرجع اذا لا قرار ليس بحجة في حق غيره كذا (د) وفي (ت) شرادار فاستحق باقرار المشتري أو بنكوله لا يرجع بثمنه على بائعه فلو برهن المشتري ان الدار ملك المشتري ليرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقض لانه لما قدم على الشراء فقد أقر انه على ملك البائع فاذا ادعى غيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلو ادعى البائع برهن على اقراره انما يملك المشتري يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت ولو لا بينة له فله تحاييف البائع بالثبوت ما هو الادعى لانه لو أقر له (فقط) لو استحق شاهد من وعد له ما المشهود عليه قال أبو يوسف أسأل من الشاهدين فان عدل ارجع المشهود عليه بثمنه على بائعه وان لم يعدل لا يقضى على المشهود عليه لتعدله اياهما ولا يرجع بثمنه لانه كاقراء (ذ) ثم لو ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد ان يفسر الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه وانكر بائعه المبيع فبرهن المشتري على البيع قبل فبرجع بثمنه وقيل يشترط حضرة المبيع لسماع البينة وقيل لا وبه أدنى (ظ) بل لو ذكر شية البند وصفته وقدر ثمنه كفى وعلى هذا القن لو تدا لته الا يدى فادعى برئته على المشتري الاخير ورجع البعض على البعض قيدا بشرط حضرة القن عند الرجوع بثمنه وقيل لا بل لو شهدا ان القن الذي برهن على برئته باعه هذا من هذا كفى ثم لبائعه هذا ان يرجع على بائعه بثمنه وان زعم انه لير له الرجوع لا شكاه البائع لانه ما حكم عليه ببينة التحق زعمه بالعدم أقول على هذا لو ادعى ما يسه ما لا فقال ليس أو ما كان لك على شيء قط ولا أدرك فبرهن وهو برهن على قضاء أو ابراء ينبغي أن تقبل بينة المدعى عليه وكذا لو أنكر البائع فبرهن عليه المشتري فوجد عيبا فبرهن البائع انه يرى من كل عيب ينبغي ان تقبل بينة البائع لما مر من أن الحكم عليه بالبينة يلحق زعمه بالعدم على انهم صرحوا بانها لا تقبل والحاصل انه ينبغي أن يقبل الحكم قويا وانما يقال ولو ابرأ البائع المشتري من ثمنه أو وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه وكذا بنية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض لتعذر القضاء على الذي ابرأه المشتري كذا (فش) وفي (فصط) لا يرجع المشتري الاخير على بائعه لو جرد الا براء وهل يرجع بائعه على بائعه اختلف فيه المتأخرون قيل يرجع وقيل لا (فش) المشتري لو رجع على بائعه وصالح البائع على شيء قليل فلبائعه ان يرجع على بائعه بثمنه وكذا لو ابرأ المشتري من ثمنه بعد الحكم له برجوع عليه فلبائعه ان يرجع على بائعه أيضا اذا المسامح اجتماع البديل والمبدل في ملك واحد ولم يوحسب لزال المبدل من ملكه ولو حكم للمشتري فصالح المشتري لياخذ المشتري بعض ثمنه من المشتري ويدفع المبيع إلى المشتري ليس له أن يرجع على بائعه بثمنه لانه بالصالح ابطال حق الرجوع (بس) شراد فادعاء آخر قبل ان يثبت الاستحقاق صالحه المشتري ودفع اليه شيئا

ان كان على المعروف جاز على
فيه تغذ عليهم ولا يجوز عليهما
واذا ادرك الصغير والصغيرة
في مدة الاجازة ان وقعت
الاجازة على انفسهما فلهما
تخييرا بطل الاجازة او الممن
عليهما وان وقعت على ملكهما
فليس لهما اختيار الا بطل وليس
لهما دفع البيع والشراء الذي
تغذ عليهما في حالة الصغير
وللاب ان يسافر عال الصغير
والصغيرة وله ان يدفع مضاربة
الى غيره وله ان يدفع بضاعة
وله ان يوكل بالبيع والشراء
والاستيعار وله ان يودع وله ان
يأذن له في التجارة ان كان يعقل
البيع والشراء وله ان يكاتب
عبدا وان يزوج امته وليس له
تزوج عبده وليس له ان يصير
ماله قياسا وفي الاستعسان له
ذلك وله ان يرهن ماله بدين
الصغير ودين نفسه ايضا فان
هلك يضمن مقدار ما صار
موديا من ذلك دين نفسه وله ان
يجعل ماله مضاربة عند نفسه
ويذني ان يشهد على ذلك في
الابتداء ولو لم يشهد يحصل له
الرخص فيها بينه وبينه ولكن
القاضي لا يصدق وكذا اذا
شاركه ورأس ماله اقل من
مال الصغير فان اشهد به كان
الرخص على ما شرط وان لم يشهد
يجعل له فيما بينه وبين الله
تعالى وانما يمكن القاضي
لا يصدق ويحصل الرخص على

قد برأس ماله وكذلك هذا كله في الوهي هذه الجملة في بيع

وأما المبيع صح فلا يرجع على بائعه بما دفع له دفعه برضا والاسحقاق لم يثبت فلو
أنته وحكم له ودفع اليه شيئا وأما المبيع يصير هذا من المبيع من المستحق فينبغي
أن يثبت له الرجوع بثمنه على بائعه (ح) شراء قاضي آخر نصفه فشرائه منه لا يرجع على
بائعه بشئ الا أن يشتري منه بعد استحقاقه فيرجع بنصف ثمنه (قش) شراء قاضي آخر
فشرائه منه أيضا ثم استحقه ثالث بينه وحكم له رجوع المشتري على كلا البائعين بالثمنين
لو جرد الشراء منهما ولو استحق فأراد أن يرجع بثمنه على بائعه فأنكر البيع ببائعه ثم
ادعى المشتري بعد أيام على ابن البائع أنك بعته مني وأراد أن يرجع عليه يسع دعواه
اذ لا منافاة بينهما ما تجوز ان يشرى من الاب ثم من الابن ثم استحق وان لم يذ كر التوفيق
لان وجه التوفيق ظاهر في الدعوى واذا ثبت البيعان يرجع عليهما بالثمنين وان كان
الصحيح أحد البيعين اذ الرجوع بالثمن عند الاستحقاق يعتمد وجود صورة الشراء لا صحته
(ح) داربيده ادعى آخر نصفه فصالحه على ألف قاضي آخر نصفه فصالحه على ألف ثم
استحق نصفه لا يرجع على واحد منهما بشئ لان كلامهما يقول بقي نصفي ولو استحق
ثلاثة أرباعه يرجع عليهم ما بنصف ما أخذوا (بس) شري منه أمه غصبت وهو يعلم ان
بائعه غاصب فأولدها فولد هارقي لعدم القبول له ولكن يرجع بالثمن على البائع
اذا علم بالاستحقاق لا يمنع رجوعه على بائعه عند الاستحقاق (قد) شراء مالسا يانه ليس
لبائعه ثم استحق يرجع بثمنه فلو برهن بائعه ان المشتري أقر بعد الشراء انه للمشتري
لا يحال حق رجوعه بثمنه (جف) لو قال بائعه بدان شرط في فرد شم كه غارة يستعير يد
أن لا يرجع عليه بثمنه لو استحق فاستحق فله الرجوع (قش) نداولته الايدي فاستحق

(قوله داربيده ادعى آخر نصفه فصالحه الخ) أقول قدم في الفصل الرابع من بيده
دارباع نصفه من رجل غير مقسوم وأشهد له بالقبض وباع النصف الآخر من آخر ثم
استحق رجل نصف الدار فهو خصم للمشتريين جميعا يأخذ من كل واحد نصف ما بيده
وبأيهما ظفر فهو خصم يأخذ منه نصف ما بيده ولو أجاز بيع الاول لم أجعل بينه وبين
المستحق خصوصية ولو باع نصفه من رجل غير مقسوم وقبض المشتري فالمدعي خصم
للمشتري والبائع وبأخذ من كل منهما نصف ما بيده ونسأله فيه وهو بما يناسب ذكره
هنا (قوله قش نداولته الايدي الخ) أقول سئلت من رجل باع حصاة في فرس له
وسأله المشتري فباع المشتري تلك الحصاة وسأله بالآخر ثم نداولتها الايدي
ونعجت هي ونعجت تاجها وتفرق النتاج في ايدي الباهة وهالك الفرس الاصلية
فما الحكم فاجبت للبائع الاول أن يضمن كل من تسلم الفرس أو سألها من بائعه
أو مشتريه لو جرد التعدي فإذا ضمن الاول قيمة حصاة فيها انتفى جواز تعرضه فيها
لغيره ثم حقه في الاول اذ باق فبأخذ ما رجا منه ثم او يضمن من تعدي فيها بالتسليم
أو التسليم وما نتج عنده مما في يده بالشراء وهالك من غير تعدل يضمن وهذه الاحكام
ما عرفت من أشياء من قولهم ان المالك اذا ضمن الثايب المصوب ملكه الثايب

تصرف الوصي والاب في مال الصغير فظهر الرمح ثم قال كنت مضار بالايكون له من الرمح شيء الا ان يشهد عند التصرف انه يتصرف بالمضاربة وهذا في القضاة متى لا يصدقه القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيحمل له الرمح وان لم يشهد عليه ويا في شيء من جنس هذا في مسائل المضاربة ان شاء الله تعالى وفي متفرقات فوائد صاحب المحيط الوصي اذا استقرض من مال الصغير وتصرف وروح ثم انفق على الصغير مدة من هذا المال الذي تصرف فيه يكون متبرعا وليس له ان يأخذ بحساب ماله لانه صار ضامنا فلا يخرج العهدة عالم برفع الامر الى القاضي او الى منصوب القاضي كالمتمولي وفي فوائد صاحب المحيط الاب اذا باع مال ولده الصغير وضمن الثمن لا يصح لان حق قبض الثمن للاب بحكم العقد ولو صح الضمان صار ضامنا لنفسه وانه باطل بخلاف النكاح لان حق قبض الصداق للاب بولاية الابوة لا مباشرة النكاح لان حقوق العقد في النكاح لا تتعلق بالعاقد فكان الاب في هذا الضمان كسائر الاجانب وفي وصايا التوازل وصي باع ضيعة لثني من مملوك قال ان كان هذا بيع وضيعة اجل القاضي المشتري

فارجع بعضهم على بعض بتمنه بحكم فان ذكر البيع احدا الباعه يحتاج الى اقامة البيعة على البيع في حقه وهل يحتاج الى اقامة البيعة على الرجوعات وعلى الاستحقاق الاول فان علم القاضي بتلك الرجوعات لا يحتاج الى اثباتها والابان كانت عند قاض آخر اهذه الاله نسي يحتاج الى اثباتها (ذ) استحق من المشتري الاخير يكون حكما على كل الباعه حتى يرجع كل منهم على بائعه بلا اعادة البيعة ولا يرجع كل منهم عالم يرجع عليه وكذا المشتري الاول لا يرجع على بائعه او على كفيله بالدرك عالم يرجع عليه ومالم يبرهن على الاستحقاق لا يلزم البائع دفع ثمنه ولو اواه سجل الاستحقاق فاقرب بالاستحقاق وقبل السجل ووعد ان يدفع ثمنه ثم ابايجر على دفع ثمنه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكن وعد ان يدفع ثمنه لا يجبر عليه وبمجرد الوعد لا يلزمه شيء ولو وجد بائعه بغير قندوا ظهر سجل قاضي بخاري او برهن انه سجل قاضي بخاري لم يجز لقاضي سمرقند ان يعمل به ويقضي برجوعه بتمنه مالم يبرهن ان قاضي بخاري حكم على المستحق عليه بالمبيع وان رجعه من يده وهذا لان الخط يشبه الخط فشرط بينة الحكم والاخراج عن يده اقول ينبغي ان يكون فيه خلاف لابي يوسف رحمه الله تعالى كافي الكتاب الحكمي فان قوله آخر ان شهادته انه كتابه تكفي ولا يشترط علمه بما في الكتاب ولو استحق وهو لم يدفع ثمنه او بعضه يجبر على دفعه بخلاف ما لو وجد المشتري عيبا حيث لا يجبر على دفعه لانه في فصل البيع لو دفع بتمنه ثانيا لا محالة وفي الاستحقاق لا يسترد ثانيا لا محالة لانه وان القاضي لا يحكم بتمنه المستحق او يجبر المستحق البيع وكذا الوشري دارا وقيضه ثم علم ان البائع باعه من خبره لا يسترد ثمنه من بائعه مالم يخرج الدار من يده بعض هذه الجملة من (ط) وبعضها من (فح) وفي (ذ) شري زيد قسما من خالد قسما من بكر ثم شرا منه زيد فاستحق رجوع زيد على بائعه الاول وهو خالد كذا في (فر) وهذا انما يستتم على رواية

وان الشريك له تعدد بالتسليم للمشتري منه بغير اذن شريكه والمشتري ايضا تعدد بالتسليم وان زواجا المصوب امانة اذا هلكت بلا تعدد لا تضمن وانه اذا حدثت يد التعدي على زواجا المصوب كانت مضمونة على تلك اليد المتعدية فتأمل قال الزيلعي رحمه الله تعالى في شرح قوله فصل في بيع المصوب وضمن قيمته ملكه في الجواب عما تمسك به الشافعي رحمه الله تعالى والجواب عما تالان رضاه قد وجد بطلب القيمة منه ونحن لا نجعل الغصب القبيح سببا للملك بل الغصب موجب رد العين عند القدرة ولرد القيمة عند العجز بطريق الجبران وهذا الحكم هو المقصود بهذا السبب ثم ثبت للملكية لاغصاب شرطا للقضاء بالقيمة لا حكما ثابتا بالغصب مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة والركب لانه تبع اذا اكتسب بدل المنفعة ولا كذلك المنفصلة بخلاف البيع الموقوف او الذي فيه الخيار حيث تملك به الزيادة المنفصلة ايضا لانه سبب موضوع للملكية يستند من كل وجه انتهى (قوله ولو استحق وهو) اقول أي للمشتري ووضع المسئلة ان المبيع لم يخرج من يده فامل

مخلص قال ان كان هذا بيع وضيعة اجل القاضي المشتري

ثلاثة ايام قال امكنه اداء
 من ابى يوسف رحمه الله في
 رجل باع عبدا من ابنه
 الصغير بـ عاقله اثم اعاقه
 الاب فعتقه جائزا من نفسه ولا
 يجوز من ابنه الصغير لان
 البائع قاسد وهو في يده ولو
 اشترى من ابنه الصغير عبدا
 وهو في يده فمات العبد فهو
 من مال الابن حتى يامر الوالد
 بعمل وبعته بمنزلة عبده وديعه
 اشتراه وينظر في وصايا الجاهل
 في الفتاوى ومجموع الفتاوى
 وذكر فيه ايضا ولو اشترى
 الوصي غلاما فـ لـ اشترى
 لنفسه بـ الثالث وقال اليتيم
 اشترى له في مال يبيع في فان الرجوع
 لليتيم وان قوى المال ضمن
 الوصي ولو اشترى الوصي
 في مال اليتيم ورجعه فـ لـ
 اخذته مضاربة وفي الرجوع خاصة
 قال لا يصدق والرجوع لليتيم وان
 قوى المال لم يضمن ويأتي شيء
 منه في مسائل المضاربة
 والوصايا ان شاء الله تعالى
 وفي وصايا المنتفى ايضا وصي
 اشترى لنفسه بمال اليتيم
 تخادمه فان كان الثمن خيرا
 لليتيم اخذ منه وان كان المحامد
 خيرا لليتيم انخرشراه لنفسه
 ذكر هذه المسئلة في اثناء
 مسئلة الوصي وكذا اذا اخذ ارض
 اليتيم فزارعة وتذكر المسئلة
 في مسائل المزارعة من هذا
 الكتاب ان شاء الله تعالى وفي
 اول دعوى الدخيرة الوصي اذا باع مال الصغير ومات فولاؤه

ان الحكم المستحق بوجوب انفساخ البياعات كلها تخرج ببيع زيد وشراؤه ثانيا من
 البين وصار كانه لم يبيع من قبله اما على ظاهر الرواية وهو ان الحكم له لا يوجب
 انفساخها فيبقى ببيع زيد وشراؤه ثانيا على خالد فليس له الرجوع على خالد ولو لم يكن
 يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم يرجع هو على خالد اقول فيه نظر لان ظاهر
 الرواية لا يمنع الرجوع الا يرى ان له الرجوع على بائعه في ظاهر الرواية ايضا والحكم
 بالاستحقاق حكم على كل الباعة فينبذ في ان يخير زيد بين ان يرجع على خالد او على
 بكر اذ لكل منهما بائعه قال وقيل يجب ان يكون الجواب في الرد يجب كجواب
 الاستحقاق وقيل يجب في العيب ان لا يرد على خالد ولا على بكر اما على بكر فلا ينفذ
 لانه يلزم الدوراء على خالد فلان هذا المالك لم يستقدمه فعلى قياس هذا لا يرجع زيد
 على بكرى الاستحقاق لانه لا ينفذ اقول فعلى قياس هذا ينبغي ان لا يرجع زيد على خالد
 ايضا لو استحق من يد المستاجر او المودع او الغاصب لا يرجع المالك على بائعه بثمنه
 اشير اليه في (ن) حيث دل امة في يد زيد قال بكر لمجد هذه الامة بعثها منك وسلمتها اليك
 وقد خصها منك زيد وصدقه محمد بكر ان ياخذ منه من محمد فلو استحقه رجل من زيد
 ليس لمجد ان يرجع على بكر بثمنه لان في زعم بكر ومجد ان زيد اغاصب وانه لا يتعصب
 خصما المستحق في اثبات الاستحقاق عليه في حقهما فلا يرجع عليه كذا (ط) لو ادعى
 فعلى ذي اليد بان قال هذا لي فصدقه مني يتعصب هو خصما فيكون للثو حرق
 الرجوع على بائعه (ذ) استاجر دابة فاستحقها آخر ولم يصدقها انه مستاجر فالمؤجر لا يرجع
 على بائعه (فش) لو استحق من المودع او الغاصب فله المالك ان يدعى على المستحق اذ
 الغاصب والمودع لا يصلح خصما فبطل القضاء (غز) اخذ دارا بشقة فبني ثم استحق من
 الشفيع رجوع الشفيع على المشتري بثمنه لا بقيمة بناءه لاخذ به رايه (قط) ارض شرياه
 او ورثاه فاقسمها فبني احدها في نصيبه فاستحق نصيبه لا يرجع على شريكه بقيمة
 البناء والاصل ان القسمة لو كانت مما يجبر عليها الا في كسبة جنس واحد فلا يثبت فيها
 حكم الغرور فلا رجوع عند الاستحقاق ولو حصلت بتراضيهما ولو كانت مما لا يجبر كقسمة
 في جنس فالغرور يثبت فيها (قط) عارية هلكت فاستحققت فضمن المستعير قيمتها لا
 يرجع على المعير ولو لم يمتد العين في يد المرتهن او المودع او المستاجر ثم استحققت بينة
 وخدمته فيتم اقله ان يرجع على الراهن والمؤجر والمودع (منع) وهب ما غصب او باع
 او تصدق به او اجار ورهن او اودع او اعان في ذلك ضمنوا قيمته ولا يرجع الموهوب بله
 والمتصدق عليه والمستعير بما ضمنوا على الغاصب ويرجع الغاصب من الغاصب ولا السارق
 بالقيمة عليه ويرجع المشتري بثمنه عليه ولا يرجع الغاصب من الغاصب ولا السارق
 منه (مش) ادعى المستحق على المشتري واحده بلا حكم فقال المشتري لبائعه المستحق
 اخذته مني بلا حكم فادعته الى دفع البائع ثمنه اليه ثم برهن البائع على المستحق انه له مع
 (قوله ويرجع المشتري بثمنه) اقول خص الثمن اذ لا يرجع عليه بما ضمن من القيمة

يكن له وصي أو وارث ينصب
القاضي وصيا ويأتي في مسائل
الدعوى وفي باب دعوى الأب
والوصي من فتاوى رشيد
الدين الوصي إذا باع ومات
فبلغ الابن قولاً به بعض الثمن
من المشتري والمطالبة منه
لورث الوصي دون اليتيم الذي
باعه كرشيد الدين في باب
ما يكون جواباً لدعوى المدعي
وما لا يكون باع دارة من ابنه
أثم غير ثم باع من الأجنبي يصح
إذا كان بمثل القيمة وفي وكالة
إجماع في الفتاوى في مسائل
ابن سماعة ولو قال بعث وأنا
وصي وقال المشتري لا بل بعد
ما باعته فاقول قول البائع
بخلاف ما إذا قال البائع بعته
قبل أن اشتريته وقال المشتري
لا بل بعدما اشتريته فاقول قول
المشتري وذكر في آخر وكالة
الجامع الصغير مكاتب أو صيد
أو دمي زوج ابنته الصغيرة وهي
حرة سالمة يحز و كذا الوبايع أو
اشترى لها وكذا المرتد إذا مات
على دينه والحري المستامن
لا يجوز بيع واحد منهما ولا
سراؤه ولا نسكاحه على ولده
الصغير وتماه ينظر في الجامع
الصغير ذكر في كتاب الغرر من
الذخيرة هشام سالت محمد بن
غلام لم يبلغ المحرم باعه أفسان
وأقر أنه مملوك له وهو يبرهن
نفسه ثم استحق بالحرية وغاب
البائع ولا يدري ابن هو أيرجع
المشتري على الغلام بالغرر قال لا وفيه أيضاً قال هشام سالت محمد بن

غيبه المشتري صح لا تنسخ البيع بينهما وبين المشتري بتراضيهما فبقي على ما كان البائع
ولم يصح الاستحقاق المستحق لو أخذ العين من يد المشتري بالأحكام فكيف يرجع
المشتري على بائعه بخلافه قالوا جده إن يدعي المشتري عليه أنك قبضته مني بالأحكام وكان
ملكى وقد هلك في يدك فادلى فتمسك به فبرهن الاتحاده له فبرجع المشتري على بائعه
بشئنه ولو استحق فأراد المشتري أن يرجع بخلافه فقال بائعه لي دفعه ولم يبر وجهه أو بينه
وقال بيني غائبة عن البلدة أو بين دفعاً فاسد لا يلتفت إليه ويحكم عليه ولو بين دفعاً
بصح أو قال بيني حاضرة في البلدة فيمهل إلى الجاهل الثاني استحق إذا أراد الرجوع بشئنه
فبرهن بائعه على نتاج أو على تلقيه من المستحق يبيع أو نحوه لا يستمرط حضرة المستحق
لجماع البيئة مرقى فصل من يصلح خصماً برهن المستحق أنه نتج عنده فبرهن خصمه أنك
أقررت أني اشتريت من فلان يدفع المستحق لأنه أثبت تناقضه استحق فأراد ثمنه من
بائعه فبرهن بائعه بحضرة المستحق أنه أقرب بل دعواه أنه لفلان آخر أو أنه أقرب له
لا في ورثته منه يقبل ويصير متناقضاً في دعوى الملك لنفسه فظهر بطلان الحكم له
استحق بملك مطلق فطالب ثمنه فبرهن بائعه أنه نتج على ما كان بائعي يقبل كذا بحضرة
المستحق ولو غاب بائع البائع لأنه يقتضيه خصماً من بائعه أقول لا في أن لا يستمرط
حضرة المستحق أيضاً كما تقدم قال ولو برهن المستحق بعينه على النتاج لا يقبل لأن
البينتين إذا وجدتا على النتاج تقبل بيئته ذي اليد فظهر بها أن ذليله والبائع الأول
فيئته أولى أقول لو استحق بنتاج فطلب ثمنه فبرهن بائعه أنه نتج عنده أو عند بائعي

(قوله لا تنسخ البيع بينهما وبين المشتري بتراضيهما) أقول لأن طلب أداء الثمن قد صح
للبيع والحال هذه ومقتضى هذه العلة أنه لو لم يل فادلى الثمن لا يقبل برهان البائع
على المستحق مع غيبه المشتري وذلك لأن الاستحقاق وإن صح لا يوجب فسخ العقد قبل
هو باق حتى لو أجاز المستحق بعدما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه يصح وفي
ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الأصح كما قدمه قبل بوقت من فكيف به غير صحيح
وقوله بالأحكام احتراز عما إذا كان بحكم ولم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فإنه لا يصح
مع غيبه المشتري لعدم انقضاء البيع بالأحكام فحقاق بل على ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم
يفسخ وعلى ما ذكره (ت) من محمده أنه لا يفسخ ما لم يأخذ العين بقضاء إذا أخذ بقضاء
دليل الفسخ فيفسخ حتى لا يحتمل الإجازة بعده كما قدمه وبما ظهر جواب حادثة
الفتوى استحق بحكم واحد المستحق ولم يرجع المشتري بالثمن على بائعه ولم يفسخ فادعى
البائع على المستحق مع غيبه المشتري الثاني أو النتاج عند بائعه ويظهر أنه لا يقبل
لعدم انقضاء البيع على ظاهر الرواية وعلى ما صحح أيضاً من أنه لا يفسخ حتى يرجع
المشتري على بائعه بالثمن تأمل (قوله مرقى فصل من يصلح خصماً) أقول قدم فيه
اختلاف وكلاماً كثيراً وترجيحاً لعدم اشتراط حضرة واختياراً لا اشتراطاً لها ثم قال وهذا
القول أي عدم الاشتراط أظهر وأشبه فراجع وتأمل

يقول رجل اشترى من صبي
فنه ياخذها وولدها رقيق
والنسب ثابت وكذلك ان
اشترىها من صبي مجبور عليه
كذا ذكر في كتاب العهود
من الذخيرة وهل يرجع المشتري
على الله في البيع وعليه بالثمن
هذه المسئلة من فروع مسئلة
ابداع الصبي وقد مر ذكرها
في اشترى جارية ثم احتلم فعليه
الاستبراء من فتاوى القاضي
ظاهر الدين رحمه الله تعالى
والله أعلم

(في مسائل الاجارات) ج
اذا اجبر الاب او الجد او وصيهما
الصبي في عمل من الاعمال وهو
حائر لان له ولاية استعمال
الصغير من غير عوض بطريق
التهديب والرياسة فم العوض
اولى ولا ولاية له مع قيام ولاية
الاب ووصي الاب مقدم على
الجد وقد ذكرنا ترتيبه في
مسائل البيوع ولا يجوز اجارة
غيرهما اذا كان له منهم احد لانه
لا ولاية لاحد على الصغير حال
قسام واحد منهم فان لم يكن
واحد من هؤلاء فاجورهم
محررم من الصغير ان كان الصغير
في حجره جاز بطريق التهديب
والرياسة لانه يملك تاديبه فملك
اجارته وان كان في حجر ذي رحم
محررم فاجر مذكورهم آخره
اعرب من الذي كان الصغير في
حجره يجوز ان يكون في حجر الم
قاجره امه جاز هذا في يوسف

رحمه الله تعالى ، وقال محمد رحمه الله لا يجوز والذي هو

ينبغي ان تسمع بيته ويطلب الحكم بالاستحقاق بالنتاج لما مر من انه ظهر ان ذا اليد هو
البائع الاول في بيته اولى وقد مر في فصل المخارج وذو اليد هذا وعكسه (ط) استحق
جاره وطلب ثمنه من بائعه فقال البائع للمشتري من مدة كم غاب عنك هذا الجار فقال منذ
سنة فبرهن البائع انه كان في ملكي منذ سنتين لا تدفع المخصوصة (هـ) قال المستحق
غابت الدابة عنى منذ سنة قبل الحكم بها للمشتري برهن البائع انها ملكه منذ عشر سنين
يقضي بها المستحق لانه ادعى قيمتها الا الملك والبائع ادعى المثلث ودعواه هي المشتري
لتلقيه من جهته فصار كأن المشتري ادعى ملك بائعه بتاريخ عشر سنين فبرهن التاريخ
لا يعتبر حالة الافراد عند طرح فبقي دعوى المثلث المطلق فحكم للمستحق اقول يقضي
بها للمؤرخ عند طرح لانه يرجع المؤرخ حالة الافراد و ينبغي ان يفتي بقول من
دفع لانه اذ فقهوا الله أعلم ادعاء قبل ان يبرهن ويقضي له برهن البائع على المدعى
انه نيج في ملكي سمع لانه تقرير ملكه وبيعه قال المستحق للمشتري بعد الحكم خذ الثمن
الذي ادعيت البائع مني فاخذه فعلى الرواية التي تنسخ البياعات بالحكم المستحق يصير
قاضي يادين بائعه تبرأ منه وعلى الرواية الثانية لو أدى قبل رجوع المشتري على بائعه
لم يكن قاضي يادينه فله ان يسترده اذ الدين لم يوجب بعد دعوى بائعه قبل الرجوع ولم
ينسخ البيع السابق بمجرد الحكم المستحق فانه ظاهر الرواية ولو طلب المشتري ثمنه من
بائعه ثم المستحق دفع الثمن اليه ليس له ان يسترده باتفاق الروايات اذا بيع ينسخ
رجوع المشتري على بائعه هذه الجملة به ضمها من ط و هـ ضمها من (قش) استحق فاداد
ان يرجع على بائعه فقال بائعه انه تمج في ملكي وعجز عن اثباته حتى اخذ منه الثمن
فاداد ان يرجع على بائعه فانسك بائعه البيع فبرهن مدعى النتاج انه باع عنى له ان
يرجع لانه اساحم عليه واخذ منه الثمن التحو دعواه النتاج بالعدم اقول قد قدمنا
الكلام عليه قبل بوقرة ونصف تقريرا في (ط) حيث التحق زعمه بالعدم (ص) رجح
المشتري على بائعه بحكم بثمنه ثم برهن البائع انه ملكه لا تقبل لانه مقضى عليه ولو برهن
على التالى من المستحق على المشتري لا تقبل عند طرح ويشترط اقامته على المستحق
ولو برهن على المستحق ليس له ان يلزم المشتري وهذا ظاهر اما لو رجح المشتري على
البائع لم يكن له يقض حايه بالرد حتى برهن البائع على التالى فلو برهن على المستحق يقبل
وله ان يلزم المشتري وليس للمشتري قبضه لو ادى البائع تسليمه وهذا ظاهر ولو برهن على
المشتري يجب ان تقبل لانه لو برهن على المستحق كان له ان يلزم المشتري فيكون دفعها
كذا في الفصل الاول عند طرح في قوله الآخر وهو قول مروح ويجب ان

(قوله وينبغي ان يفتي بقوله اي يوسف) اقول قدم في الفصل الثامن ان الصحيح
المشهور من مذهب أي حنيفة انه أي تاريخ ذي اليد وحده غير معتبر بقتبه (قوله
ليس له ان يلزم المشتري الخ) اقول أي لكونه رجح بالثمن فانسخ العقد على أحد
الاقوال المتقدمة

يقتضي به لانه اظهر (ت) شراء قباضه من آخر فاستحق بيمينه من الآخر فبرهن هو ان
الاستحقاق باعه من البائع الاول والبائع الاول باعه من بائعه يقبل لانه خصم فيه اذ
الاستحقاق لم يوجب انفساخ العقود فمحتاج هو الى تقرير ملك البائع الاول والثاني
انقر بملكه فينتصب خصمها ولو لم يبرهن ولكنه خاصم بائعه في الثمن وحكم له به ثم
برهن بائعه ان المستحق باعه من الاول وهو باعه منه واخذ المبيع فله ان يلزمه المشتري
عند من وم اذا الحكم بالفسخ لم ينفذ باطنا وعند من ليس له ذلك ولو رجع
البائع الآخر على الاول بئذ به بعد ما رجع عليه مشتريه ثم برهن الاول فاخذ المبيع فللأول
ان يلزم الثاني وايسر الثاني ان يلزم مشتريه لانه ما رجع على الاول رضي بفسخ جري
بينه وبين مشتريه عندهما وعند من ليس للأول ان يلزم الثاني لنفاذه عنده ظاهرا
وباطنا (جف) استخفت ارض فاخذ المشتري ثمنها من بائعهما فظهر فساد الحكم ليس
للمشتري ان يسترد الارض للتقابل فلو لم يترادوا لكان حكمهما بالمستحق وفسخ البيع فظهر
فساد الحكم فظهر فساد الفسخ ايضا (فش) شراء فقال ان استحق فاني ارات البائع
من ثمنه لا يصح لان تعليق البراءة بالشروط لا يصح ولانه تغيير حكم الشرع والحق له قيمه
ان يقر المشتري ان بائعي قبل بيعه مني شراء مني فلا يرجع حيث ادعى على بائعه لانه لا يقيد
لانه يلزم الدور باقراره (ذ) استحق فطالب ثمنه من بائعه فقال ان المبيع لي وشهد ابرور
فقال المشتري انا شهدته لك وانهما شهود ابرور والمشتري ان يرجع بيمينه على بائعه مع
هذا الاقرار اذ المبيع لم يسلم له فلا يحل ثمنه للبائع شراء فاستحق ثم وصل اليه يوما من
الدهر لا يؤمر بتسليمه الى البائع لانه وان جعل مغرا بالملك للبائع لكان مقتضى الشراء
وقد انفسخ الشراء بالاستحقاق فينفسخ الاقرار ولو اقر نصا انه للبائع والباقى بحاله
يؤمر بتسليمه الى البائع لان اقراره لم يبطل كذا (ص) وفي (ق) المرجوع عليه
عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن المرجوع عليه على الاستحقاق كان له
ان يرجع على بائعه اذا حكم وقع بينه لا باقراره لانه محتاج الى ان يثبت عايه الاستحقاق
لجعله المرجوع على بائعه وفيه لو برهن المدعي ثم اقر المدعي عليه بالمال له يقضى له
باقراره لا بينة اذ البينة انما تقبل على المنكر لا على المقر (هبت) اختلصت فيه الشايع
فقبل يقضى له باقراره وقيل بالبينة اذ المدعي حين برهن كان خصمه منكرا واستثنى
المدعي الحكم بالبينة فلا يبطل هذا الاستحقاق باقرار المدعي عليه والاول اظهر واقرب
الى الصواب شراء فوهبه لآخر ثم الموهوب له باعه من آخر فاستحق لا يرجع بالمشتري

(قوله استحق فطالب ثمنه من بائعه فقال ان المبيع لي الخ) أقول قال الرازي في كتاب
القسم من حاويه (فجيم) استحق بعض نصيب أسد الورثه بعينه بعد الفسخة بينه وقضاه
فقال أخذ المدعي ظمنا بغير حق ليس له ان يرجع على بقية الورثة بذى وكذا المشتري اذا
استحق عليه المبيع بينة اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه بالثمن اه وهو مخالف لما
هذا ونجهد عز لنجم الاثمة الحكمى قدام

فيتملق بالعائد وليس له ان
ينفقها عليه لانها مال للصغير
وليس له ان يبيع الاب والجد
ووصيهما ولا ان يتصرف في
مال الصغير وكذلك اذا وهب
للصغير شئ فللذى الصغير في
جدة ان يقبضه ولكن لا ينفق
على الصغير لما قلنا وعن محمد
رحمه الله يستحسن ان ينفق
عليه ما لا يملكه منه لان في تاخير
ذلك ضررا بالصغير وفي وصايا
المتنبي احمد الوصيين يؤجر
الميتيم في قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله ولا يؤجر عبده وقال
محمد رحمه الله يؤجر عبده مولدا
والجد ووصيهما اجاره رقيق
الصغير ودوايه وعقاره وسائر
أمواله لانهم يملكون البيع
فهيكون الاجارة وليس تعبر
هؤلاء من كان الصغير في جرة
ولا في اجارة أموال الصغير من
العروض والعقار والحيوان
وغیرها لانه ليس له غير هؤلاء
ولا ان يتصرف في مال الصغير
وعن محمد رحمه الله انه قال
واستحسن ان يؤجر واعبده لانه
ظهرت ولا يتم في نفس الصغير
نظره فكذا اظهر ولا يتم في
ماله نظر له قال ومحمد ذلك
استحسن ان ينفقوا عليه ما لا بد
منه فان لم يكن أبو الصغير
حائلا لم يكن لمن هو في جرة ان
يسلمه الى حائل لان التصرف
للصبي مقيد بالنظر وفي هذا ضرر
لانه من خسائس المحرف يتي
وداعة المسكابين تضعيف شريف المناصب وخسة المحرف يتي

عارها ونسوة نازها لانها عا
 ابوالاب او وصيهما الصغير ثم
 بلغ الصغير في المدة فهو بالخيار
 ان شاء مضي على الاجارة وان
 شاء فسخ لان في ابقاء الاجارة
 ضرر في حقه عمل ابو حنيفة
 رحمه الله قال ارايت لو تفقه
 فولي القضاء اكنتم تتركه
 يخدم الناس وقد آجره ابوه فهذا
 في بيع جدا فرق بين نفسه وماله
 حتى ان الاب او الجد او وصيهما
 اذا اجد اراد الصغير او عبده سنين
 معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن
 للصغير ان يفسخ الاجارة
 والفرق يعرف في اجارات
 الاصل والذخيرة والاصي اذا
 آجر نفسه ثم بلغ لا يكور له ان
 يفسخ الاجارة والعبدا في ور
 عليه اذا آجر نفسه للخدمة سنة
 فاستحق في نصف السنة لا يكون
 للعبدان يفسخ الاجارة ويكون
 اجرا ماضي للاب والجد او ماضي
 للعبدان آجره المولى ثم استحق
 في نصف السنة كان للعبدان
 يفسخ الاجارة فيما بقي وان
 شاء مضي فان آجره الاجارة
 والمولى كان آجره اجرا ماضية
 او استعمل الاجرة بعد الاجارة
 كان جميع الاجرة للمولى وان لم
 يستعمل الاجرة واختار الجدل
 المضي على الاجارة فاجرم ما مضى
 للمولى واجر ما بقي للعبد الا ان
 المولى هو الذي يتولى قبض
 جميع الاجرة وليس للعبدة ضما
 بعد اختياره المضي عليها

الاول على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع عليه رجع عليه
 شراء قوهبه فاستحق من الموهوب له يرجع الواهب على بائعه لان يد الموهوب له يد
 واهبه في الابتداء اذ الملك انما يثبت بالقبض فلا بد ان يثبت له اولا حتى يصير قابضا
 لما كره ولو شراده قوهبه ووهبه الموهوب له لا آخر فاستحق لا يرجع احدا من اذ الهبة
 الثانية لو انفسخت فالاولى لم تنفخ كذا (قش) وفي (ح) بخلافه فانه ذكر هذه
 الصورة وقال يرجع المشتري على بائعه من قبل ان المبيع قد استحق وهذا لا يشبه المبيع
 لانه علة لا يرجع حتى يرجع عليه بثمنه شري امة فغيره بامر ثم لا عروها للمشتري
 فالولد فاستحق واخذ عقرها وقيمة ولدها فان الواطى لا يرجع على البائع بشئ لانه
 شرها لغيره اتول يفتي ان يرجع لا حره قال والمشتري لو اولد الامه فسات الولد فاستحق
 لا يجب على المستولد بشئ من ثمنه الولد لانه قبل الاستحقاق كزوائد الغصب (ح)
 المستحق عليه فحايب المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه
 بوجه من الرجوع ولو قال قد كنت بعته ولكني شره من فلان منذ سنة وشهدا به ببيع
 استحقاقه ولو قال اهوله بملكه منذ سنة لم يقض له حتى يشهدا به شره من فلان ولو قال
 المستحق بعدما عرض عليه اليقين بعته من رجل لا عرفه ثم شره من فلان وشهدا به
 شره منذ سنة اولم يتولا شره ولو قال اهوله بملكه منذ سنة فاني اقضى له من قبل انه لم يقر
 لاحد وقر له شره من فلان لا عرفه بمثله عالم يقر لاحد وكذا لو قال شره من فلان
 ابن فلان التميمي فلا تكون المعرفة في هذا الا كما يكون في كتاب القاضي الى القاضي
 ثم لو حاد انه ما خرج من ملكه ثم استحقاقه لا لو سكل (فقط) شره ولم يتقابضا
 حتى ادعاه ذو المدعى بقره بالمبيع فاحضره البائع والمشتري عند الحاكم ولا يثبت له
 فاستحقاقهما الحاكم بخلاف البائع وكل المشتري يؤخذ المشتري بثمنه فاذا ادعاه سلم
 المبيع الى المدعى ولو حاد المشتري وكل البائع على البائع جميع قيمة المبيع الا ان
 يحضر المستحق المبيع ويرضى بثمنه (قد) شره بدراهم ودفع دنائير عوضا من
 الدراهم ثم استحق المبيع يرجع على بائعه بدناير ولو اعطى عوض الدراهم عوضا يرجع
 بالدراهم لان بيع المروص صح وان لم يصح البيع الاول بخلاف الدناير لئلا يبين انه لم
 يكن عليه دراهم فلم يصرفا ايضا اذ القبض شرط من الجمان بين في الصرف (مش)
 تزوجه بمائة دينار ودفع اليها مائة دينار كرها فاستحق المكرم ترجع على
 زوجها بمائة دينار (ج) ادعاه فصالحه على دار عن انكاره وبني المدعى فاستحق يرجع
 المدعى في دعواه فلو لا يثبت له وحاد خصمه فلا يرجع بشئ ولو برهن او حلفه فنسكل
 واحدا من المدعى فانه ان يرجع عليه بقيمة بناءه لظهور ان الاخر غره بة لانه فكان
 كبايع اتول فان قيل الغرور بقلية كنه متحقق في صورة حلفه فيبني ان يرجع ثمة ايضا
 يجب بان الصلح لقائمة فكان القليل لم يكن فلا غرور قال ولو كان المدعى دارا فصالحه
 على دارا آخر فبني كل منهما في دار يسده فاستحق دار بدل الصلح يرجع في دعواه كما مر الا
 انه هنا لو برهن المدعى او حلفه فنسكل يرجع عليه بقيمة بناءه وبقيمة الدار المدعاة

فوائد صاحب المحيط اذا اجز
 الاب او الجدة او القاضى الصغير
 في عمل من الاعمال فهو حائز
 قال بعض المشايخ هذا اذا اجز
 باجر المثل اما اذا اجز باقل منه
 لا يجوز واقتضى صاحب المحيط انه
 يجوز وان كان باقل من اجر المثل
 وفي الفتاوى الوصى اذا استاجر
 نفسه او عبده لليتيم لا يجوز وان
 استاجر الوصى نفس اليتيم او عبده
 اليتيم لنفسه جاز في قياس قول
 ابي حنيفة واني يوسف وجهها
 الله اذا كان باجرة ليس فيها
 عين مقدار ما لا يتغابن الناس
 فيه اما الاب اذا اجز نفسه
 للصغير او اجر ماله للصغير او
 استاجر الصغير لنفسه لاشك في
 جواز هذه الاجارة لانه يملك
 شراء مال الصغير لنفسه وان
 لم يمكن ذلك انفع للصغير
 ولو استاجر الاب ابنه البالغ
 فعمل الابن لا اجر له لان خدمة
 الاب مستحقة على الابن فالاجارة
 وقعت على ما هو مستحق عليه
 بدون الاجارة وان استاجر
 الابن الاب لخدمة لم يجز ولكن
 لو عمل له الاجر لان الابن مأمور
 بتوفير ابيه وفي استخدامهما باه
 ازدراءه وفي المسائلين لا فرق
 بين ان يكون أحدهما ماله
 او نصيبا قال القدوري رحمه الله
 احد الوصيين يملك ان ياجر
 النبي في قول ابي حنيفة رحمه
 الله ولا ياجر عبده ولو كان وصي

لا يدارسند حرج لان من اصله ان من شري دارا شرا فاسدا او بنا فيه صار الدار
 مستهلكا ولا ياخذ البائع فياخذ قيمته اقول لو صار مستهلكا ببنائه ينبغي ان ياخذ
 المستحق قيمته لانه اذا لم يصب بملك المخصوص باستهلاكه فالاولى ان يعمل بانه ساط
 على بنائه كبيعته فبطل به حق البائع في النسخ كافي به بخلاف المستحق فانه لم يسلطه
 فياخذ هذه قال وعندهما انه ان ينقض بناءه وياخذ الدار اذا دار المبيع به فاسدا لا يصير
 مستهلكا بالبناء فيه هذا لو استحق دار بديل الصلح فلو استحق الدار المدعاة فلا يرجع بقيمة
 بنائه على المدعى لزمه انه بنى في ملك نفسه وانه غيره غرور ولكنه يرجع على المدعى
 بقيمة دار بديل الصلح وياخذ عينه عندهما لا عند حرج لما ركنا (ج) وهذه المسائل تدل
 على ان من شري دارا شرا فاسدا او بنى فيه فانه حق يرجع المشتري بقيمة البناء على بائعه
 كافي البيع الصحيح وهذا التحقق الغرور (د) استحق ونقض بناء المشتري يرجع
 بقيمة بنائه على بائعه كذا في عامة الكتب وذكر في الجامع ان المشتري يخير في بنائه
 المنقوض ان شاء أمسكه ولا يرجع على بائعه بنقصان النقص وان شاء ترك النقص على
 بائعه ورجع عليه بقيمة البناء مبنيا وبهض شايخنا قالوا لو اتمم النقص فله ان يرجع
 بنقصان النقص (شعبى) المستحق لو نقض بناء المشتري فلو سلم النقص الى بائعه
 ورجع بالثمن وبقيمة بنائه مبنيا ولم يسلم لا يرجع الا بالثمن (خ) شري أرضا فبنى
 او زرع او غرس فاستحق يرجع المشتري بثمنه على بائعه ويسلم بناءه وقرعه وشجره
 اليه فيرجع بقيمة مبنيا فانما يوم سلم اليه فلو بنى المشتري بناء قيمته عشرة آلاف
 مثلا وسكن فيه زمانا حتى خال البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق يرجع على بائعه
 بقيمة البناء يوم سلم البناء الى البائع وكذا لو زادت قيمة ما أنفق فيه يوم الاستحقاق
 يرجع عليه بقيمة البناء يوم تسليمه ولا ينظر الى ما كان أنفق وانما يرجع بقيمة ما يمكن
 نقضه وتسليمه الى البائع حتى لا يرجع بقيمة حصصه وطين ولو كان البائع غائبا والمستحق
 أخذ المشتري بهدم بنائه فقال المشتري غربي بائعي وهو غائب قال حرج لا يلتفت
 الى قول المشتري فيؤمر بهدمه ويدفع الدار الى المستحق فلو حضر البائع بعد هدمه
 لا يرجع المشتري على البائع بقيمة بنائه وانما يرجع عليه لو كان البناء قائما سلم اليه
 فهدمه البائع وأخذ النقص وأماله هدمه فلا شيء على البائع وهذا خلاف ما عرف
 (شعبى) وفي (جص) على البائع قيمة الشجر ثابتا في الاستحقاق ولو استأجر أرضا
 وقرس فضت المدة فعلى المؤجر قيمة الشجر مقلوبا (فج) المشتري يرجع على وكيل البائع
 بقيمة البناء بقيمة ولد المغرور (ظ) لو بنى دارا ثم شري أرضه فاستحق لم يرجع بقيمة
 بنائه ولو شري دارا فغرف فيه بئر أو نقي بالوعة او رم من الدار شيئا ثم استحق لا يرجع بشئ
 منها اذا الحكم بوجوب الرجوع بقيمة لا بدقة حتى لو كتبت في الصلح فأنفق المشتري
 فيه او رم فعلى البائع يفسد البيع ولو حفر بئر او طواه ارجع بقيمة المبنى لا بقيمة الحفر
 فلو شرط افسد البيع كذا (طحم) وفي (فقط) واقعة شري دارا فبنى فاستحق بجميع
 ما فيه من البناء يرجع بثمنه لا بقيمة بنائه لما مر ان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري

فعل ذلك ينبغي ان يجوز كافي
 المحجور عليه اذا ابر نفسه فان
 عمل وسلم من العمل
 يجب الاجر المسمى استحصانا
 وان هلك من العمل فان كان
 الصبي محجورا عليه فعلى عاقلة
 المستاجر دية وعليه فيما عمل قبل
 الهلاك وان كان عبدا محجورا
 عليه فعلى المستاجر دية ولا اجر
 عليه فيما عمل له العبد لان المستاجر
 صار غاصبا للعبد بالاستعمال
 فاذا ضمن ملكه من ذلك الوقت
 فصار متقاعا لملكه بخلاف
 المحرلانه لا يضمن بالانصب
 وانما يضمن بالجنابة وضمان
 الجنابة لا يقيد الملك فلهذا اقرقا
 الوصي او المتولي اذا ابر منزل
 اليتيم والوقف بدون اجر المثل يلزم
 المستاجر اجر المثل ام يصير غاصبا
 بالسكنى ولا يلزمه شيء ذكر محمد
 ابن الفضل في فتاويه انه يجب
 ان يكون غاصبا على اصول
 لما تارجهم الله قال وذكر
 الخصاص في كتابه ان المستاجر
 لا يكون غاصبا بل يلزمه اجر
 المثل والقاضي الامام ركن
 الاسلام على السعدي رحمه الله
 كان يقضي بقول الخصم حتى
 حكى عنه انه قال لو غصب انسان
 دار ووقف او دارا وصي يجب اجر
 المثل واذا كان قتيلا في الغصب
 هكذا غنمك في هذا والقوى
 على انه يجب اجر المثل في هذه
 الصورة بالغاما بالغ الا اذا انتقص
 المنزل بسكنى المستاجر وكان
 ضمان النقصان ارفع للقيم والوقف او انتقصتها الزاغة وكان

لا يجب الرجوع على البائع والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق
 الكل لا يقدر المشتري ان يسلّم البناء الى البائع وقد مر انه لا يرجع بقيمة بنائه عالم
 يسلّم الى البائع (نع) ولوعرف المشتري ان الدار لغير البائع ولم يدع البائع وكالة
 فبني فاستحق لم يكن مغرورا ولم يبعه لم انه يبيع بامره ولكن البائع قال انه امرني ببيعه
 فشراه فبني ثم استحقه مالكم وانكر الامر بالبيع فالمشتري يرجع على بائعه بثمنه
 وبقيمة بنائه ثمحق الغرور حكمه لو شري امة عن يقر في مال كها يبيعها فاولدها
 المشتري ثم انكر مال كها الامر بالبيع فالولد حر بثمنه ويرجع المشتري بائنه والامة
 على بائعه على ما ياتي والولد البنا محجوران محجور واحد في الغرور كذا (شج) وفي
 (خ) زرع فاستحق الارض قال من زرع ثمر المشتري بقطع الزرع ولو كان البائع
 غائبا ولا يرجع على بائعه بشيء فلو اضر الزرع بالارض فالمشتري ان يضمنه نقصان
 الارض ثم لا يرجع المشتري على بائعه الا بثمنه ولو كرى المشتري نهرا او حفرا ساقية
 وطر على النهر فطره برجع بثمنه وبقيمة ما احسنه من بناء القنطرة ولا يرجع بما
 اتفق في الكرى والحفر ولا في مسناة جعلها من التراب ولو جعلها من اجر او نصب اولين
 او شيئا له قيمة فانه يرجع على بائعه بثمنه وهو قائم ثم يور البائع بقلعه شراء فبني فاستحق
 نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله ان يرجع على بائعه بثمنه ونصف قيمة البناء
 لانه مغرور في النصف ولو استحق نصفه المصنف فلو كان البناء في ذلك النصف خاصة
 ورجع بقيمة البناء ايضا ولو كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله ان يرد البناء ولا يرجع
 بشيء من قيمة البناء (جف) شري دارا فاستحق عرصتها ونقص البناء فقال المشتري
 انما بنيتها اذ رجعت على بائعي وقال بائعه ببيتها مبنية فالقول لا بائع (غر) شري نصفه مشاعا
 فاستحق نصفه قبل القيمة فالمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد القيمة فالمبيع نصف
 الباقي وهو الربع (فش) المشتري لو رجع على بائعه بثمنه وقيمة بنائه فبائعه هل يرجع
 على بائعه بهما صندح وح او لا يرجع الا بثمنه وحده وهنדהما يرجع بهما (ط) شري
 كرم فاستحق اصل الكرم دون الشجر والقضبان والحيطان فانه شري ان يرد الاشجار
 على البائع ويسترد بيع الثمن لانه لو لم يرد يتضرر لانه يؤمر بالقطع كذا (ذ) قال
 وبثله لو شري حمارا برذعة فاستحق الحمار ولا البرذعة ليمر للمشتري ان يرد البرذعة
 ويرجع بكل ثمنه بل يرجع بحصة الحمار وحده من الثمن واقرق انه يؤمر بقطع الشجر
 فيصير حطبا ويخرج من حد الانتفاع الذي شره لاجله وهذا عيب فاحش فيثبت له
 حق الرد بخلاف البرذعة لانها لا تخرج من حد انتفاع شرائها لاجله (فصط) سئل
 بعضهم عن شري ارض فيه اشجار حتى دخلت بالاذكر فاستحق الاشجار هل لها حصة
 من الثمن قال لا كافي ثوب فن وقتة وبرثة حمار فان ما يدخل تبعالا حصة له من الثمن
 وقال واحد منهم لهذه المسألة رواية انه يرجع المشتري بحصة الاشجار ووفرقي بينهما وبين
 البرزعة وانوب اذا الاشجار مركبة في الارض بخلاف الثياب فالبزعة هنا اقل فكانه
 استحق بعض الارض وكذا البائع لو اراد ان يعطى غير تلك الثياب فله ذلك لو كانت

ثياب مثله بخلاف الشجر أقول في الشجر وفي كل ما يدخل في البيع تبعاً إذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون له خاصة على ما ينبغي في (فح) والله أعلم (جف) شري أمة هايتها ثياب يباع مثلاً فيما استحق ثوب منها أو وجدته عيباً لا يرجع المشتري على بانه بشئ لأنه دخل في البيع تبعاً لا تصد أو هذا الوهم يذكر الثياب والشجر في البيع حتى دخلت تبعاً بالوذكر كذا كذا يمين قصداً لا تبعاً حتى لو فات قبل القبض بالفتة مما وية تسقط حصته من الثمن كذا (فقط) وفي (خ) شري دار مع بناء فاستحق البناء قبل قبضه قالوا بخير المشتري أخذ الأرض بخصته وترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الأرض بخصته ولا خيار له والثمن كالبنا مولد احتراقاً أو قلعاً ما ظالم قبل القبض يأخذهما جميع الثمن وترك ولا يأخذ بالخصه بخلاف الاستحقاق والملاكة بعد القبض هو على المشتري كذا في (خ) وهذا بخلاف ما في (فقط) وفي (فح) باع دار على أن فيه عشرة أبيات فتقص من العشرة جاز ويخير كافي أرض نقصت نخلة ولو استحق بعضها أو تلفها لم يباع أخذ الباقي بخصته أن شاء (خ) له دار وبنائه لا تربع أحدهما باذن الآخر بثمن واحد فاحترق بعض البناء قبل قبضه خير ترك أو أخذ الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمة البناء صحها وهي قيمة الأرض فإصاب البناء فهو لرب البناء وما أصاب الأرض فهو لرب الأرض ولو هلك كل البناء خير ترك أو أخذ الأرض بخصته من الثمن ولا شيء لرب البناء وهذا كما استحق البناء ومطرح حصته البناء من الثمن كذا هذا والشجر كالبناء وواقعة شري دار أو قبضه فتهدم بنائه أو هدمه المشتري أو الأجنبي فاستحققت العرصة قال (فقط) المشتري يرجع بحصة العرصة من الثمن لا بكاه (شجى) الأوصاف لا قسط لها من الثمن إلا إذا ورد لها القبض والأوصاف ما يدخل في البيع بالذكر كبناء وشجر في الأرض وأطراف في الحيوان وجودة في الكيلى والوزن (فش) شري بيتاً إذا سقفين وقبضه تخرب السقف الأعلى ثم استحق الأسفل يرجع بحصة الأسفل لا بحصة الأعلى وإن لم يذكر البناء في الثمن لأن البناء وإن كان تبعاً لكن لما قبض صار مقصوداً وصار له حصته من الثمن ولو استحق الأعلى والأسفل بعد التحريم فالمستحق يضمنه قيمة المنقوض ويرجع المشتري على بانه بهك كل الثمن (مظله) استحق نصف الدار شائعاً أو ثلثه أو نحوه بخير المشتري هذا فارد الباقي ويرجع بكل ثمنه أو أسكن الباقي ويرجع بثمن المستحق فلو استحق منه ووضع بعينه لو كان قبل القبض فهو بخير كذا كرو لو كان بعد قبضه فلا خيار له ويرجع بثمن المستحق وقيل له أن يرد الكل ويرجع بالثمن (عن) شري كرم فاستحق نصفه فله أن يرد الباقي لو لم يتغير في يده ولم يأكل من ثمره (شجى) استحق بعض المبيع فلو لم يغير إلا بضرد كدار وكرم وأرض وزوجى

(قوله) أو أخذ الأرض بخصته من الثمن الخ) أقول يبقى بأن يتسم الثمن على قيمتها فما أصاب البناء يرجع به ولم يبين اعتبار القيمة هل هو وقت البيع أو وقت القبض أو وقت الاستحقاق ويجب أن يكون وقت البيع تأمل

أنه ينسحق في نقصانه وإلى أجز المثل فأيهما كان أكثر يجب ذلك للوقف والصغير هكذا ذكر في الذخيرة وفي فتاوى القاضى الامام فخر الدين وفي فتاوى القاضى الامام طهير الدين وذكر الامام فخر الدين أيضاً رجل غصب أرضاً وقفها وأرضاً للصغير قال بعضهم بضمن الغاصب أجز المثل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلو أن هذا الغاصب أجز من غيره هذه الأرض المقصوبة كان على المستاجر للغاصب الأجر المسمى وفي مسائل البيوع من فوائد صاحب المهيطة إذا اشترى داراً وسكنها ثم ظهر أنها وقف أو كانت للصغير يجب أجز المثل صيانة للوقف وللصغير وفي وقف التجديد والفتوى في غصب العقار والدور والوقوف بالضمان كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان وفي آخر الفصل الثامن من اجارات الذخيرة وهكذا تقول فمن سكن دار صغيراً وحاطت صغيراً وانتهى معد للاستغلال انه يجب أجز المثل الا اذا انتقص بسبب سكنه وضمان النقصان أنفع في حق الصغير فينبذ يجب ضمان النقصان الوصى اذا أجز أرض اليقيم اجارة طويلة بمائة ثلاث سنين لا يجوز وهكذا أبو الصغير والمتولى لأن الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل شي يسير من مال الاجارة بمائة السنين

لا تصح الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من اجر المثل فلا تصح وان استاجر ارضا لليتيم او الوقف عام اليتيم او الوقف في السنة الاخيرة يفسد الاجارة فلا يصح وان استاجر ارضا لليتيم او الوقف في السنة الاخيرة يفسد الاجارة في البعض في الوجهين هل يصح فيما كان خير اليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة طويلة مدة واحد الا يصح وعلى قول من يجعلها عقودا يصح فيها كون خير اليتيم ولا يصح وبما سواه فالظاهر هو الفساد في السكل الوصي اذا اجر ارضا لليتيم واستاجرها وصي آخر لليتيم آخر لا تصح هذه الاجارة لانها ان كانت خيرا لاحد اليتيمين تكون سوا في حق الآخر فلا تصح هذه الاجارة من الضرر باحد اليتيمين وطريق تصحيح الاجارة الطويلة في ارض اليتيم والوقف ان يجعل اجر السنين كلها مقدارا للمثل سم ان الوصي ومتولى الوقف يرى المستاجر ان اجار السنين الاولى فيصحب ذلك منه عند أي حنيفة ومحمد هذه الجملة في فتاوى قاضي خان ورأيت في مختصر العصام اذا اجر الوصي دار اليتيم مدة طويلة جاز وذكروا في وقف الفتاوى ان اجارة دار الوقف أكثر من سنة واحدة ان شرط الواقف ان لا تجار أكثر من سنة واحدة لا يجوز وان لم يشرط تسكها واديه والحقارة بهي

خف ومصر اعي باب وقف يتخير المشتري والا فلا (فطس) كثر بين لان منفعة الدار يتعلق بعضها ببعض ومنفعة النوب لا تتعلق بمنفعة نوب آخر (شعبى) لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويتخير المشتري في الباقي كما مر سواء اورث الاستحقاق عيبا في الباقي او لا تفرق الصفة قبل تمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض او غيره يتخير كما مر من الفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاستحقاق عيبا في الباقي يتخير المشتري كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كثر بين اوقنين استحق احدهما او كيلي او وزنى استحق بعضه اذ لا يضر تبعضه فالشترى ياخذ الباقي بحصته بلا خيار (خ) شترى ارضا فاستحق بعضها المعين لطريق العامة او للقبيرة لا يفسد البيع فيها في جميع بين فن ومدبر ولو ظهر بعضها مسجدا في كوفي (ح) لو كان مسجد جماعة ففسد البيع ولو كان مسجد اخاصا لم يفسد وفي (تم) لو جمع بين داره وبين طريق المسلمين في البيع فاستحق الطريق من يد المشتري رد الدار وامسكه بحصته لو احتاط الطريق بالدار ولو كان عميرا ياخذ انداد بحصته بلا خيار ولو جهل هذا الطريق ففسد البيع (خ) باع ضيعة بوكالة فظهر بعضها وقف فالمشتري ان رد الباقي على الوكيل ثم الوكيل يرد على وكيل بيئته لا لورد على الوكيل باقراره وهو الراد بالعيب سواء ثم هل يفسد البيع في الباقي قيل يفسد كما لو جمع بين حرقن والاصح انه لا يفسد اذا الوقف باق على ملكه فهو كدبر لا كبر (ج) شترى دارا فبنى فاستحق نصف الدار بيئته يؤمر المشتري بنقض بنائه لعدم اذن شريكه ثم يتخير المشتري ان شاء ياخذ بنقض بنائه ولا يرجع بشئ لانه لما رضى بالنقض ابرا البائع عن الزيادة وان شاء ترك نقضه لسانه ورجع عليه بقيمة بنائه مبنيا ولو كان البائع اثنين والمشتري واحدا والمسألة بها يؤمر المشتري بنقض بنائه كما مر ثم اذا طفر باحد بائعيه رجع عليه بنصف قيمة بنائه مبنيا وسلم نقضه البسول وحضر الاخر حكمه كالاول ولو كان البائع واحدا والمشتري اثنين وغاب احدهما والمستحق واحد فالمشتري المحاضر ان يضع البائع نصف قيمة البناء وترك نقضه له ولو حكم له بنصف قيمة البناء فلزم يقبض شيئا منه حتى حضر المشتري الاخر فله ان يختار ذلك ايضا فلواختار وحكم له بنصف قيمة البناء ثم قبض احدهما شيئا من حصته من قيمة البناء لم يشاركه الاخر هو واقعة شترى كرم فبنى وغرس فاستحق ثلث الكرم شاعا هل يجبر المشتري على تفريغ كل الارض اجيب بانه يقسم الارض بينهما فساو وقع في نصيب المستحق يؤمر بقلعه ثم يرجع على بائعه كما مر في البناء هذا لو بنى في ارض شراء ولو كان في يد رجل ارض فبنى فيه او غرس فاستحق نصفه او ثلثه هل يجبر على تفريغ كل الارض فيه هذه مسألة بناء احد الشريكين في ارض مشترك بغیر اذن شريكه وحكمها ما ذكر في (ص) ان لشريكة ان ينقض البناء اذ له ولاية النقص في نصيبه والتميز غير ممكن وكذا العرس (هن) وعن مروح في ارض بينهما بنى احدهما فيه وقال الاخر ارفع بناءك قال افسحه بينهما فسا

وقع من البناء في نصيب من لم يبين يرفعه او يرضيه بقبضته (ذ) شري سكني في دكان وقف

(قوله شري سكني في دكان وقف الخ) اقول في البرازية في السادس في العيب اشترى سكني حانوت في حانوت رجل مركبا واخبره البائع ان اجرة الحانوت كذا فاذا هي اكثر ليس له الرد اه وفي البرازية ايضا اشترى سكني دار وقف فانه كرا المتولى اذنه بالسكني و امره بالرفع ان كان البيع بشرط القرار رده على البائع والا فلا يرجع بالثمن ولا بالتقصان وعن هذا قلنا بئني في ملك النير ثم باعه من آخر والمشتري عام اذنه في أرض الغير فاستحق رب الأرض موصته لا يرجع المشتري على البائع بشئ اذ لم يبيع بشرط القرار كما مر في الوقف آنفا ذكره في السادس عشر من كتاب الدعوى في الاستحقاق وفي العيب من الخلاصة ولو اشترى سكني حانوت في حانوت رجل مركب با واخبره البائع ان اجرة الحانوت كذا فاذا هي اكثر ليس له ان يرداه ومنه نقل البرازي حرقا بحرف وفي الخاتمة في فصل العيوب رجل باع سكني له في حانوت اخبره واخبر المشتري ان اجرة الحانوت كذا فظهر ان اجرة الحانوت كان اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يردا السكني بهذا العيب لان هذا ليس بعيب في الحانوت اه وذكر ايضا في الخاتمة في الفصل المذكور شري سكني حانوت في موضعين ايضا تتعلق به وفي الخاتمة في فصل الاستحقاق من كتاب البيوع مستاجر حانوت باع كردار الحانوت الذي في يده وسمى المكدار اشتريه وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم ان المكدار له وحال بين المشتري وبين المبيع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان المكدار من الآلة التي يحتاج المستاجر اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن المكدار من آلات عمل المستاجر لكنه في لو اختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك بان كان علوا على سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستاجر وان كان البناء شيئا لو اختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك كالبنا المتصل بالحانوت لافي الحانوت كان للمشتري أن يرجع بالثمن على البائع لان القول فيه قول صاحب الحانوت والثابت بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبيضة فان كان كفل لهذا المشتري انسان بالدرك ففي كل موضع لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرك لان الكفيل بالدرك انما ضمن عند الاستحقاق اه ومثله في الولو الجمية من الاستحقاق من كتاب البيوع (قوله شري سكني الخ) اقول اخذ منه بعض المتأخرين جواز الخلو في المحابيت وفيه نظر تامل (قوله شري سكني) اقول المراد به متاع السكني وهو المكدار لا المعنى المصدري وهو من سكن يسكن تامل وفي القنية (نج) له حق القرار في أرض وقف او سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو راء ولم يمنعه به ليس له حق الاسترداد (عج) (كب) له ذلك (استع) يثبت حق القرار في ثلاثين سنة في الأرض السلطانية والملك وفي الوقف في ثلاث سنين ولو باع حق قراره فيها جاز وفي الهبة اختلاف ولو تركها

عدم المجواز في غير الضياع
 يبقى عدم المجواز في ازاو على
 السنة الا اذا كانت المصلحة في
 المجواز وهذا أمر مختلف
 باختلاف الزمان والمواضع
 وذ كرفي الجامع الاصغر الوصي
 اذا اجر دار اليتيم باجرة المثل ثم
 زيد لا تنقض الاجارة ولو زادت
 الاجرة لدار الوقف هل ينسخ
 فيه اختلاف المشايخ على ما عرف
 في كتاب الوقف ذكر الحماكم في
 شروطه ابراه الاب والوصي
 والمتولى المستاجر من الاجرة صح
 فيما اشروه وضمنون للوقف
 والصغر ويبرأ المستاجر في
 القضاء ولا يبرأ منه وبين
 الله تعالى وذ كرفيه ايضا الاب
 والوصي اذا ناقضا الاجارة يجوز
 وكذلك الوكيل بالاجارة اذا
 ناقض صح الا اذا اذرع المستاجر
 لان النسخ لا يصح في هذه الحالة
 اذ هي تنفي لومضت المدة فكيف
 تنسخ والمدة قاعة والوكيل
 بالبيع لا يملك النسخ بعد القبض
 والوكيل بالاستيجار ان كانت
 الدار مسلمة الى المستاجر لا يصح
 وان لم تسلم اليه وهي في يد
 الوكيل صمغ نسخته ذكر في سير
 الديون القاضي اذا استاجر
 اجير اليتيم او أمين القاضي
 استاجر اجير اليتيم با أكثر من
 اجر المثل لا لا يتعاقب الناس
 فيه فعمل الاجير وانقضت
 المدة فالز يادة باطلة ولا يجب على
 المستاجر من مال نفسه شي من
 الزيادة ولو حال استاجرت وانا لم املكه لا ينبغي فالاجر كله

لا يلزمه العهد ولا يتعلق به حقوق العقد ولا يلزمه الخصومة لان الخصومة تلزم القاضي لم يجز حكمه فيها وخصم فيه ولو استأجر الوصي والمتولي باكثر من ابرامثل بغبن فاحش فلا جرح على الوصي والمتولي ومسئله المتولي في وقف المائتة الوصي اذا انفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصومة كانت له صغيرا وعليه ما انفق على وجه الاجارة بامر المثل لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن في اجارات الجامع في الفتاوى وفي فتاوى قاضي خان ويأتي في منه في مسائل الوصايا ذكر القاضي الامام خضر الدين في فصل الاجارة الفاسدة من اجارات فتاويه رجل استأجر رجلا ليعمل غلامه أو ولده شعرا أو أدبا أو خطا أو حسابا أو حرفة من الخياطة ونحوها ان بين ذلك وقتا معلوما ستة أشهر وما أشبه ذلك جاز ويجب المسمى تعلم أو لم يتعلم في تلك المدة اذا سلم الاستاذ نفسه لذلك وان لم يبين لذلك وقتا كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم يستحق ابرامثل وان لم يتعلم لا يجب شيء ولو شرط على الاستاذ ان يحذقه لا تصح الاجارة لان الحذافة ليس لها غاية معلومة وذكر في الاصل في باب اجارة الرقيق انه اذا لم يبين المدة فيصروا يثان والاصح انه يجوز ذكر فيها ابرامثل دفع غلامه الى حائل على ان يقوم

فقال المتولي ما اذنت له بالسكنى فامر بالرفع فلو شرأه بشرط القرار فله الرجوع على بائعه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا قصصانه ارض بينهما فزرعه أحدهما ونبت فتراضيا على ان يعطيه الآخر مثل نصف البذر ليكون الزرع بينهما يجوز ولم يجز قبل ان ينبت ولو طلب الآخر ثمنه في تسعة ارض في تمام الاربع ما وقع في نصيب شريكه ويضمن نقصان نصيب شريكه لو نقص الارض بزرعه شريكه فبني فاستحق الدار فكفيل الدار يؤخذ بقيمة البناء كسمن في رواية لا في ظاهر الرواية (طحا) لان قيمة البناء ليست عن الدار في شيء لانه لا يلزم البائع بسبب الغرور فصار كبيع ولا يضمن بسببه الكفيل ولو استحق بعض المبيع والمشتري فسخ العقد في الكل فكفيله يضمن قدر ثمن المستحق لانعام الثمن (خمس) ضمن الثمن للمشتري عند انتمائه له فلو باع بظهره والاستحقاق جاز لكن لو اخذه المستحق من يده بحكم فانه يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع بوجه البيع في ذلك بان يرجع عليه ويتضمنه القاضي فيتمسح العقد فيخبر المشتري باخذ ثمنه من بائعه او كفيله ثم الكفيل يرجع لو كفل بلا امر لكن البائع بعد الاستحقاق والحكم عليه يرجع هو على بائعه الا يرى ان المشتري بعد الحكم له على بائعه لو ابرأ بائعه من ثمنه فالبائع ان يرجع على بائعه (نقطة) قبض البائع ثمنه من كفيله وضاب الكفيل فاستحق المبيع ليس للمشتري طلب الثمن من بائعه مالم يحضر الكفيل (طحا) استحق افراد المشتري ان يرجع بثمنه وخدمات بائعه ولا وارث له فالقاضي ينصب عنه وصيا ليرجع المشتري عليه (ذ) ظهر المبيع حرا وخدمات بائعه لم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير ان بائع الميت حاضر يجعل القاضي للميت وصيا فيرجع عليه المشتري ثم وصي الميت يرجع على بائع الميت (بس) اخبرته امه انها حرة فتزوجها على ذلك فولدت ثم استحققت فانه يقضى بها او بالولد للتحقق الا ان يبرهن الزوج انه تزوجها على انها حرة فيثبت يكون الولد حرا وعلى ابيه قسمة في ماله حالا وقت الحكم به دون مال الولد اذا السبب هو المنع وقد وجد من الاب لا الولد ولا ولا المستحق على الولد ولومات الولد قبل الخصومة ليس على الاب شيء من قيمته اذا الولد لو كان مملوكا مقيمة لم يمكن مضمونا كما في ولد الغصب فغير المملوك اولى ان لا يكون مضمونا ولو لاينة للزوج على انه تزوجها على انها حرة فطلب عين المستحق على علم حلقته لانه يدعي عليه ما لو اخرجه يلزمه فاذا انكر يحلف ولو اولدها على هبة او صدقة او شرأ او وصية أخذ المستحق الامه وقيمة الولد اذا الموجب للغرور ملك طائفي للاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنه وقيمة الولد لا بعقره عندنا ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بقيمة الولد عندنا ويرجع عند الشافعي

بالاختيار وتسقط قدميته اه ما في القنية والحماوى للزاهدي فقه قوله لو باع حق قراره فيها جاز لا يدل على الاخذ الذي كيناه من بعض المتأخرين لان المراد بحق القرار هو المسمى بالكر دار وهو ان يحدث في ارض الوقف بناء او غرسا او كسبا بالتراب تامل في البرازية او لاشقة في الكرد ارادى البناء ويرى بخوارزم سق القرار لانه نقل اه

رحمه الله انحقق الغرور وليكننا نقول مجرد الغرور لا يفي لاثبات حق الرجوع فان من
 اخبر ان هذا الطريق آمن فسلوكه غيب ماله لا يرجع على الخبير فيثبت الرجوع في
 المعاوضة لان صفقة السلامة تصير مستحقة فاما التبرع فلا تصير صفقة السلامة مستحقة
 ولذا لا يثبت له حق الرجوع باعيب ولو باعها المشتري الاول فاولدها الثاني فاستحققت
 يرجع المشتري الثاني على الاول بالثمن وبقيمة الولد ولا يرجع الاول على بائعه الا بالثمن
 عند حرج وعندهما يرجع بقيمة الولد ايضا ونظيره ان المشتري الثاني لو وجد حيا وقد
 تضرر به بعيب حرج فرجع على بائعه بنقص العيب فبائعه لا يرجع به على بائعه عند
 حرج خلافا لهما اشراهما فخرهما فخرها فاولدت فاستحققت لا يرجع على بائعه بقيمة الولد
 كذا (قش) اشتري امة فوهب احدها نصيبه من شريكه فاولدها فاستحققت فاستحق
 بائعه او عقرها بقيمة الولد فيرجع الاب بنصف الثمن ونصف قيمة الولد على بائعه فلا
 يرجع بالنصف الاخر لانه لم يتلكه من جهة بطريق المعاوضة ولا يرجع على الواهب
 بشئ من قيمة الولد لانه متبرع ولكن الواهب يرجع بنصف الثمن على البائع والاستحقاق
 على الموهوب له استحقاق على الواهب ولم يفرم الواهب شيئا من قيمة الولد ليرجع به على
 البائع ورثا من ابيه فاولدها فاستحققت بصير الولد حرا بقيمة الغرور ويرجع بالثمن
 وبقيمة الولد على بائعه ورثا الا يرى انه لا يرد لها بالعيب ولو شرها عالمسا بان البائع
 غصبها او تزوج امرأة اخبرته انها حرة عالمسا لها كاذبة فاولدها فالولد رقيق لعدم الغرور
 لعلمه ولانه رضى برق مائة لعلمه ولو شرها عالمسا بانها الغيرة فسال البائع ان ماله كذا
 وكنتي يبيعها او مات واوصى الى فاولدها ثم جاء ماله كذا وانكر الوكالة والوصية
 ياخذ اتمته لانه لم يثبت اذنه وياخذ عقرها وقيمة ولدها لا غرور فالمشتري يرجع بالثمن
 وقيمة الولد على البائع لانه لم يسلم له ما التزم ولو شرها له وكيل فاستحققت مولدها الموكل
 فاستحققت اخذها وعقرها وقيمة ولدها من المشتري ويرجع من ثمنها وقيمة الولد على البائع
 والوكيل هو الذي يلخصه فبئس اذ البائع التزم صفة السلامة للوكيل الا يرى ان
 الخصومة في العيب للوكيل دون موكله ولو شره واخذ برثه اتمته لمساواة لئلا يضرها اتمته
 فاستحققت مولدها فاستحققت وجع الاب بالثمن وقيمة الولد على البائع دون الامة جملة (بس) وفي
 (جر) رهن فذاع غاب واقرن مقرباته غن ثم تبين ان حرجه لا يرجع المرتهن فاستحققت على
 اقرن ولو كان شره ايرجع ماله من عليه ثم يرجع القن به على بائعه (جص) قال يداشني
 فان اقرن فشره فاذا هو حرج فلو كان البائع حاضرا او ثابا غيبة معروفة لم يكن على القن شيء
 ولو كان البائع لا يدري ابنه ورجع المشتري على القن ثم رجع هو على بائعه (ج) وكذا
 الوكيل لو غاب ولا يدري مكانه يطالب من الموكل (جص) ولو قال له اجني اشتد فانه
 قن والباقى بحاله لا يرجع على الاجني بحال قال بايع راقي فاني اذنت له في التجارة
 فبايعه فله حقه دين فاستحق القن قارب الدين ان يرجع عليه بقيمة (ط) مسئلة قول القن
 اشترى على نحو ما رقي (جص) وقال ومن سرح ان المشتري لا يرجع على القن
 بثمنه بحال كما على اجني قال له ثم قال ومن جنسه وفع يكي كوسفنان خريدان وجلاب

كل شهر وروهما للولي فهو جائز
 وتكون هذه اجارة للاعلام ذكر
 في العدة ولودفع ابنه الى رجل
 ليعلم حرفة كذا حتى يعمل الصبي
 في ستة اشهر فهذا فاسد ولذا
 عمل يجب اجر المثل وكذا لو قال
 الاب امسك ولدي وانفق عليه
 شهر حتى امطيت كذا لا يصح
 ويرجع عليه بما انفق ولو
 دفع اولده الى استاذ ليعلمه
 عملا ولم يشترط احدهما الاجر
 على الاستاذ او على المولى فذا
 علم العمل اختلقا فطلب
 الاستاذ اجره من المولى وطلب
 المولى اجرة العبد او الولد من
 الاستاذ قالوا رجوع في ذلك
 الى الفرق والعادة ان الاجر
 على من يكون فبعضكم الفرق
 قال شمس الاثثة البرخسي رحمه
 الله كان الشيخ الامام يقول عرف
 ديارنا في الاعمال التي يفسد
 المتعلم فيها بعض ما يكون متقوما
 حتى يتعلم نحو حمل ثقب الجواهر
 وما شبه ذلك فما كان من جنس
 ذلك يكون الاجر على الولي ان
 كان مسمى وان لم يكن مسمى فاجر
 المثل عليه للاستاذ وما لم يكن
 من جنس هذا يجب الاجر على
 الامتاذ هذه الجملة في فصل
 الاجارة القاسدة من فتاوى
 القاضي الامام فخر الدين وفي
 اجارات فتاوى الدينازي بهذا
 المقطع مروي بان سيده داعاله او
 ودكه من برامان وجامه بدرهم
 كارها من يكن رابر بتردمشة
 منارم دوسال كاردى كبردي عليه اجر المثل وذكر فيها بهذا

حکوه بردارد و خواند مانی قال فی
مکر کو اندکی سیر نا این شبه
نی امرزم و صرا امرزدایکه امرخته
است واجب سود و قال ایضا
مرناوسیده دارد ادنا بیشه امرزد
و مرد کرد و ایا شد سو و فعل
ذلك الایا و لا استکسانا و اگر
قدت غیر دمر لان مالی سیر بگیرد
و اگر آن ترک کرد او حساب
بسم محسوب باشد خان که
اندو زمان کامیر مر است
و سئل شیخ الاسلام برهان
الدين رحمه الله تعالى ما دوا و
سیده مکی را مرد کرد ناوسیده
و ادو چهار سال سال سه
امر زادن ناروسیده و ابراه
استاد من امر دواجب سود
ما فی احاب رحمه الله تعالى
اگر گفته باشد که چهار سال
کار تو کیسد سود و الله اعلم
هكذا رایت فی فوائد شیخ
الاسلام نظام الدین رحمه الله
و فی فوائد صاحب المحیط صبی
ما قل آبرتفه من رجل بادن
آیه لیعلم صوفیه عینه فی سنین
علی أن یعمل هذا الصبی لعلیه
السنة الثالثة ثلاثة دنایر و عمل
الصبی فی السنة الثالثة أربعة
أشهر و امتنع عن العمل هل
لیعلم أن یرجع علی الصبی بما
یخص من ثلاثة دنایر بقیة
المدة اجاب له ذاك والله اعلم
و فی فوائد صاحب المحیط بهذا
اللفظ یکی سیزدن دنایر مر است

و غیره مفلس بدو آمد و جلاب فرو رفت و مفلس از جلاب دیگر خواست که کوسفتند
نرخ جلاب اول جلاب دوم را گفت که بفروش باین که مروید کوست فروخت جلاب
اول کوسفتند و نمرتند نمرتند به حساب زد و نمرتند جلاب دوم دانست که نمرتند مفلس است
هو است تارجوع کند بر جلاب اول بحکم فروز که از سود فائق المقتیون انه لا یرجع
استدلالا بمسئله کرها سرح علی طریق الاستشهاد فی (حش) و هی ما مر الان (قش)
صالح علی ارض فظهر انه مشاع بین المدعی عایسه و بین غیره صبح الصلح فی ملکة حتی لو
كان الدين المدعی به عشرة و استحق نصف الارض یدعی نصف العشرة و لا یصح الصلح
فی ملکات غیر و لو استحق کل الارض رجع بیع الدعوی فاذا استحق نصفه رجع بقدره
هیرة بالبیع بالکل (بس) صالح علی قن فاستحق نصفه یخیر فی رد مانی و صار علی
دعواه او امسک مانی و کان علی نصف دعواه لان استحقاق البیض یوجب العیب فیما
بقی اذ البیض من الاعیان المجتمعة عیب فیتخیر و لو صالح من دینه علی قن بعینه جاز
یکان بیعاً و لو مات فی ید المدعیون قبل قبضه یرجع الطالب الی اصل حقه و هو الدین و کذا
کل شیء بعینه و لا یبطله اقترافه ما قبل قبضه اقول و کذا ما یبطله اقترافه ما قبل قبضه
فانه یرجع فیه الی اصل حقه بالاولی فلا وجه للتخصیص قال و لو صالحه من الدنانیر
علی دراهم و قبضها فاستحق بمسئله التفرق رجع بالدنانیر لانه صرف فقی استحق بدله
رجع الی اصل حقه و هو لو کان علیه الف مؤجلة فقبضها قبل المهل جاز فلو استحققت
لم یرجع بمثلها الی المهل و کذا لو باعه بها قنا او صالحه بها علی قن فاستحق او ظهر حرا او
وجد به عییا فرده بحکم لم یرجع بها الی المهل ثم یرجع الی اصل حقه لا تنقاص
الاستیفاء و لو صالح من دراهم علی کربرجاز فلو استحق الکرا و وجد عییا فرده رجع
الی دراهمه و لو صالح من مائة درهم علی خمسین درهم فاستحق بدل الصلح یرجع
بخمسين لا بما تعلقان الخمسين لم تکن عوضاً و انما هو استیفاء بعض و ابراه بعض
والاستحقاق یوجب نقض الاستیفاء لا نقض الابرء فالماصل ان الصلح لو وقع علی وجه
الابرء لا علی وجه المعاوضة بان صالح علی بعض دینه فعند الاستحقاق یرجع بمثل بدل
الصلح و لو وقع الصلح علی وجه المعاوضة (قا) بان صالح علی خلاف جنس حقه فعند
الاستحقاق یرجع الی اصل حقه و هذا لو استحق بدل الصلح فلو استحق المصالح عنه مذکر
فی (قش) لو صالح عن الدار المدعاة فاستحق الدار المدعی علیه یاخذ من المدعی ما دفعه
الیها ما لو کان المدعی علیه مقرافظاً لانه یصیر مشترکاً فیما یرجع اذا استحق و اما لو کان
منکر ابرجع ایضا اذا الصلح جوازه علی زعم المدعی و زعمه انه باعه فاذا استحق یرجع و اما لو
لودفع المدعی شیاً الی ذی الیسد و اخذ الدار منه فاستحق الدار لا یرجع الدافع بمادفع
اذا المدعی بزعم فی اخذ حتی وانما ادفع المسال لقطع خصومته فلا یصیر المدعی مشترکاً
فلا یرجع اقول هذا مبادله فی زعم ذی الیسد فیصیر المدعی مشترکاً فینبغی ان یرجع
(قوله) اقول هذا مبادله فی زعم ذی الیسد) اقول انه لیس مبادله فی زعم المدعی فلا یرجع

والحاصل ان هذا وما تقدمه في كل منهما مبادلة في زعم أحدهما لا في زعم الآخر فينبغي
ان يتخذ احكاما وجوازا الصالح لا يقتصر على زعم المدعي (بس) لا بد من معرفة استحقاق
بدل العقود فاستحقاق بدل المخلع يوجب الرجوع بغيره واستحقاق بدل المبيع يوجب
الرجوع بعين المبيع قائما وبقيته هالكا واستحقاق الاجرة يوجب الرجوع بأجر المثل
الذي هو قيمة المنفعة اقول ينبغي ان يكون المراد بالاجرة هنا والعين التي لا المثل
فيثبت فوجب قيمة المنفعة لا قيمة البدل كما في المقايضة اذا استحق أحد البدين وهالك البدل
الآخر يوجب قيمة المثل لانه استحقاق لانها من المبيع وأما المثل فينبغي ان يوجب قيمة

بما دفعه اذ لا يمكنه المطالبة بما يخالف زعمه فلذا لم يعتبر ما في زعم المدعي عليه والله تعالى
أعلم كذا للرحوم الشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى (قوله واستحقاق بدل المخلع يوجب
الرجوع بغيره) اقول وأما استحقاق بدل الكتابة فلم ادر من صرح به لكن قال في
الولاءية الكتابة معاوضة مال بمال ليس بمال وكان حكمه حكم المهر اه فعلم به انه
اذا استحق بدله القبي فوجب قيمته وفي المثل هذا وقد ذكر في البحر في باب العتيق على
جعل في شرح قوله ولو علق عتقه بأدائه صار ما ذونا انه يخالف المسكاتب في أحد عشر
مسئلة ثم قال الحادية عشر لو اكتسب العبد ما لا يقبل اعليق السيد فاداه بعد ذلك
عتق وان كان السيد يرجع بماله بخلاف الكتابة لا يعتق بأدائه لانه مال المولى الا ان
يكون كاتبه على نفسه وماله فانه حينئذ يصير احمق به من سيده فاذا أدى منه عتق اه
وقد نقله من فتح القدير وفي البحر أيضا في شرح قوله حرمه على ما قبل عتق اشار
المصنف الى انه يعتق بالقبول ولو كان المال ملكا لغيره فلو اعتقه على سيده مثلا فاستحق
لا ينسخ فان كان بغير عتقه فعلى العبد مثله في المثل والوسط في القبي وان كان معينا
رجع على العبد بقيمة نفسه عندهما وقال محمد بقيمة المستحق وعلى هذا الخلاف اه اه اه
قبل التسليم وكذا على هذا الاختلاف لو رده بغير اه فاذا علمت ان في كل من العتيق
على جعل والكتابة معاوضة مال بمال ليس بمال علمت ان حكمهما في استحقاق
البدل واحد فاية الامر انه في المسكاتب ان عجز رد الى الرق وان أدى عتق ولا نقول انه
قد عتق بالاداء والعتق اذا تقرر لا يمكن نقضه لانه باستحقاقه انتقض الاستيفاء فكانه
لم يكن قتيبن انه لم يعتق له ادم الاداء متبادل (قوله لا تنقاض البيع وقوله فيما سبق
قربا واستحقاق بدل المبيع يوجب الرجوع بعين قائما صالح) اقول يدل باطلا على ما
المقايض لغيره وسلمه له ثم استحق بدله من يد المقايض الثاني انه يرجع بعين المبيع على
المشتري منه لا تنقاض البيع ومن لوازمه رجوعه الى ملكه فاذا رجع عليه وأخذه منه
يرجع هو بما دفع لياثمه من الثمن وتجمع دوى مالك المبيع على المشتري بغيره بآثمه
لدهواه المثل لنفسه وكل من ادعى المثل لنفسه يتصحب خصمه بالمدعي وهي واقعة الحال
في مقايضة بينهم وبينهم وتقابضا وباع احدهما ما في يده لرجل وسلمه له واستحق بدله من
يد مشتريه ولم ارفق اصريح النقل غير ما هنا ومنه في كثير من الكتب وارجو ان اظفر

بكريدا كرد و زرف چنين
شا كرد و استاذ جري بد هدر
صورت شد از دو واجب شود والله
أعلم وفي فتاوى القاضى الامام
نظر الدين من له ولاية اجارة
المعبر اذا استأجر استاذ اليه علم
الصغير عتق في تلك السنة فلما
مضى نصف السنة ولم يعلمه كان
للاستأجر ان يفسخ الاجارة وفي
اجارات الملتقط ولودفع ابنه
الصغير ان استاذ يعلمه حرفة
كفا في أربعة سنين وشرط على
الاب انه ان حبسه عنه قبل
أربع سنين فلا استاذ عليه
مائة درهم فبسه بعد ثلاث
سنين لا يطالبه بالمائة ولكن
بأجرة مثل عمله استأجر والمعلم
العلم المقرآن يجوز في زماننا
ويجبر أبو الصبي على اعطائه
الاجرة ورواية الاصل من
أصحابنا انه لا يجوز رأيت في
بعض الكتب ولا يجوز ان
يستأجر جلاله علم ولده القرآن
أو الفقه أو الفرائض أو يؤمهم
في رمضان أو يؤذن لهم وهذا
عندنا وعند الشافعي رحمه الله
يجوز وكثير من مشايخنا وافقوا
الثاني في جواز هذه الاجارة
مثل نصير ابن يحيى وعصام ابن
يوسف وغيرهما وروى عن أبي
نصير بن سلام انه أقر بتسليم
باب والد الصبي لاجل الاجر
ذكر في الهدية لو امتنع أبو الصبي
من اداء الوظيفه الى المعلم يجبر
على المواسم جون فهو كونه وفتح

والحيلة ان يستاجر المعلم مدة معلومة ثم ياعره بالتعليم ذكر في اجازات الذخيرة استاجرة دابة ليركبها فعملها يساهم نفسه صغيرا لا يمكنه استعمال الدابة ولا تصرفها ضمن بحساب ما زاد لان الصغر اذا كان بهذه الصفة فعمله وحمل شيء آخر سواء وذكرا بعد هذا أيضا بوردية استاجرة دابة ليركبها فعمل عليها صديقا صغيرا فعثرت الدابة من جملة فهو ضامن لانه خالف لان الصبي الذي لا يستعمل نفسه على الدابة بمنزلة الحمل واذا ارتفع مع نفسه صديقا يستعمل نفسه على الدابة ضمن نصف القيمة ثبت ان وضع الصبي على الدابة حمل وليس بركاب والحمل مع الركوبة جنسان مختلفان فصار به غاصبا ضامنا رأيت في كتاب القوائد مثل صاحب المحيط من امرأة لها ولد صغير وللصغير دار هل لها ان تسكن في دار ولدها الصغير قال ان لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان كان لها زوج ليس لها ذلك لان سكنها واجب على الزوج فلا تكون بحاجة الى السكن وكذلك ان كان لها مال وان سكنها بغير امر الزوج هل تأثم قال نعم وهل يجب عليها اجر المثل قال يتظر ان كان الصغير يدقائة بحيث يقدر على النجس بالتسليم بان كان الولد عشر سنين أو أكثر لا اجر عليها لانه

منه مثلا لو دفع عشرة دراهم اجرة فاستحققت ينبغي ان يجب عشرة مثاها لاقية المنفعة اذا اجازة ينبغي ان لا تبطل باستحقاق الاجرة النقد قال واستحقاق المنفعة بوجوب الرجوع بالاجرة باقية ويغنيهاها لك (ذ) لو كانت الاجرة فبايجب قيمة القن كذا ذكر فيه وذكرا بعد بوردية لو كانت الاجرة قننا وثوبا بعينه فاستحق بوجوب اجرة مثل الدار لاقية ذلك الشيء وعليه الفتوى فرقم روح بين اجازة ونكاح فان المهر لو استحق يرجع بعينه على الزوج (فج) باع كبروك كرش بركبروك كرش بركبروك كرش بركبروك كرش بركبروك ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وان جاز بدونه وروى في بيع ثوب ودوهم بثوبين ودوهمين انه لو استحق الثوب يرجع بالدوهمين

(الفصل السابع عشر في بيان العقود التي تتعين فيها النقود والتي لا تتعين فيها)

بها صريحة كما تفقعت والله سبحانه وتعالى اعلم هذا وقد ذكرنا في الاستحقاق ان استحقاق البيع يوجب توقف العقد السابق على اجازة المستحق ولا يوجب نقضه ونقصه في ظاهر الرواية ومن ابي حنيفة ان الخصومة من المستحق بطلب الحكم من القاضي دليل نقض العقد فينتقض به العقد كما ينتقض بصريح النقض حتى لا يعمل فيه اجازة المستحق بعد ذلك ومن ابي يوسف رواية اخرى ان المستحق اذا قال عند الخصومة انا اقيم البينة لا جبر العقد فحكمه لا ينتقض العقد وتعمل اجازته وان لم يقل ذلك لا تعمل اجازته وفي ظاهر الرواية انه ليس شيء من ذلك دليل للنقض واذا اجاز المستحق البيع وعمات اجازته كان الثمن للمستحق ولكن البائع يقبضه ويدفعه للمستحق كذا اصرح في التتارخانية وغيرها وفي المسئلة المذكورة واذا اخذ المستحق المستحق هل يأخذ ينتقض البيع نعم ينتقض على قول قال في المعادية وذكروا في الدين اقول ان البيع متى ينفسخ قبل اذا قبضه المستحق وقبل ينفسخ بنفس القضاء والعصم انه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فاذا رجع الا ان ينفسخ اهـ وقدم المصنف عليه اول الفصل واقول فعليه في مسئلة المقايضة المذكورة التي هي واقعة الحال ينبغي انه لا ينفسخ بوجوع المقايض على المشتري من بائعه ببدل المستحق حتى يرجع بالثمن على البائع فلو اجاز المستحق البيع الاول قبل ذلك جاز ويكون البهيم له وان اجاز البيع الثاني ايضا كان له ثمنه يطالب به البائع اذا حضر واذا اجاز الاول فقط اخذ البهيم ورجع مشتريه على بائعه اذا حضر بثمنه فتأمل ذلك فاني قلته تفقها ان لم ارفع به قولا ولا يخفى عليك ان كلام آتينا فصر في بحث مسئلة المقايضة وانما استنبط استنباطا ولا ريب في انه يرتد بالرد فافهم والله تعالى الموفق (قوله واستحقاق بدل المبيع الخ) اقول اطلقه فمثل ما اذا استمر في يده وما لو خرج منها بالبيع للغير والتسليم لا تنقض البيع فكأنه لم يكن تأمل

(الفصل السابع عشر في بيان العقود التي تتعين فيها النقود والتي لا تتعين فيها)

لا تتعين دراهم ودنانير في المعاوضات ولو عينت وعند الشافعي تتعين اذ العقد عقد ثلث
والعين قابل للثمن فثبتت الاضافة اليه ولا فرق عنده بين المبيع والتمن في حق
الاحكام وانما التميز بينهما باستعمال حرف الباء فدخل عليه حرف الباء فهو الثمن
ونحن نقول قضية العقد في جانب المبيع ثبوت الملك في العين فكان الوجود شرطاً للعقد
وقضية في جانب الثمن وجوب الثمن في الذمة لانه لا وجود له الا بوجوده ووجوبه
بالعقد فكان الوجود حكماً للعقد من هذا الوجه فلو تعينت تغير قضية العقد في مبيع
المحرم شرطاً وهذا لا يجوز وغير المثل مبيع ابد لانه لا يتعين والعكس كيلي والوزني
والعددي المتقارب بين مبيع وثمان فان قويات باحدا النعدين فهي مبيعة لترجع معنى
الثنية في النعدين وان قويات بغير النعدين والفلس بان قويات بعين فان كان الكيلي
او الوزني او العددي المتقارب متعيناً فهو مبيع أيضاً ولو غير معين فان استعمل استعمال
الايمان فهو ثمن نحو ان يقول اشتريت منك هذا الثمن بكذا برا وبصف ولواء فتعمل
استعمال المبيع كان سلباً كقوله اشتريت منك كذا برا بهذا الثمن فلا يصح الاستعمال
والفلس كدراهم في انها لا تتعين بالتعين وقال الكرخي تتعين الدراهم والدنانير في
العقد الا السلم وانما ساقله مسئلة ذكرها م رحمه الله وهي لو قال ان بعثتني بهذا
المكرو هذا الالف فهي صدقة بباعه بما قال يتصدق بالسكرا بالالف قال الكرخي
لوم تتعين الدراهم في العقد لما وجب التصديق بشئ اذا لم يوجد بعض الشرط والمجزأ
لا يلزم بوجود بعض الشرط كقوله ان بعته بدين فيباعه باحدهما واجب بان الشرط
هو الاشارة اليه في العقد والشروط اعلام فيمتد بر بقدر المنصوص عليه والمنصوص هو
الاشارة لا غير فاما تعينه في العدة فانه شئ زائد على الشرط جملة (ح) ولما ثبت عدم
تعينه في العقد وقال اصحابنا لو تصادقا ولم يكن النقد عندهما او كان فهلك واستحق
فاستقرضا واديا قبل التفرق جاز خلافاً للفرق والشافعي وكذا الوغصب من زيد الف
درهم وغصب آخر من زيد مائة دينار والغاصبان تصادقا الدراهم والدنانير واجازه
المالك جازوا وصار مائة عليه كل منهما مائة عليه ومات كل منهما ما مائة مع ان الاصل ان
المالك لا ينعقد اذا كان المالك في البدلين لو احدى كفي شراء رب المال شيئا من مال المضاربة
بما مائة من رأس المال هروضا ولم يكن فيه ربح ولكنه انعه هذا اذا انعقدت لم ينعقد
على دراهم الغصب ودنانيره وانما انعقد على مائة مائة في الذمة فوق البيع على مالين
لرجلين وهما له اقدان فنفذ الا يرى ان ريد المبيع يبعه بما واخذ دراهم مائة ودنانيره
وهذا كل منهما من مال نفسه ما يباعه قبل التفرق صح فظهر ان العقد على المثل الا ان
كل منهما اقضى ما في ذمته بما غصب فاحتج الى الاجازة فصار زيد مقرضا لكل منهما
ما غصبه حتى لا يملك استرداد النقود بخلاف ما لو كان مكان الدراهم والدنانير قن وامة
والمسالة بها حيث تبطل الاجازة اذ العقد يمتنع على بيع الغصب لان ما عدا النقود
يتعين في العقد فاذا كان المالك واحدا لم ينعقد لعدم الغائبة حتى لو كان مكان الامة
مائة دينار والمسالة بها صححت الاجازة اذ الثمن وان تعين في العقد فالدنانير لم تتعين

جواب المشايخ اما على جواب
الكتاب لا اجر عليها لانها صادرة
خاصة بالفتوى على جواب
المشايخ وقال القاضي الامام
نفر الدين جاز للام ان تسكن
دار ولدها الصغير وان كان لها
زوج ولا يجب عليها اجر المثل
وفي آخر الفصل الثامن من
اجارات الذخيرة رجل اقعد صبيا
مع رجل يعمل معه فاقضاه هذا
الرجل الكسوة ثم بدا للصبي ان
لا يعمل معه قال ان اعطاه
حصرك يا ساو الصبي هو الذي
تكلف خياطته لم يكن للرجل
على الكسوة سبيل لان الصبي
ما كس خياطته فانقطع عنه حق
الدفع وقد ذكرنا في مسائل
العارية لو اتخذت لبيته ثيابا
فابق الثمينة فاذا ان يدفع الى
غيره ليس له ذلك الا ان يبين وقت
الاتخاذ انها عارية وجعل استاجر
ظن الرضخ ولده سنة فارضعته
شهر اثم مات الاب فقالت جهة
الصغير لظن الرضخ عارية حتى
يعطيك الاجر فارضعته شهرا
بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير
مال حين استاجر الاب الظن
كانت الاجرة عليه من ماله
فاذا مات بطلت الاجارة فاذا
قالت العمة ما قالت بموت
الاب ولم تكن العمة وصية كان
ذلك استيجارا من العمة فيكون
الاجر عليها وان كانت العمة
وصية من جهة الاب يرجع
بذلك على الصغير اذا استفاد الصغير مالا وان كان للصغير مال

حين استأجرها الاب لا تبطل
ثم أصاب إصبعه بالاكيف
الحكم فيه قال القاضي الامام
ظاهر الدين في فتاويه مثل والذي
من هذه المسئلة فلجانب قبل ابر
ما بقي في مال الصغير واجر ما
مضى على الاب وفي اجارة الظئر
اذا لم يشترط عليها لارضاع في
منزل الاب فله الخيار ان شاءت
ارضعت في منزل الاب وان
شاءت في منزله وان شرط عليها
الارضاع في منزل الاب ارضعته
في منزل الاب استأجر ظئرا
لترضع ولده سنة بمائة على انه
ان مات الصبي قبل السنة
قاله درهم تكون كلها للظئر
فسدت الاجارة لانه شرط بخلاف
مقتضى العقد استأجر ظئرا
شهر فخلصه صبي الشهر ارب
الظئر ارضاعه بامر المثل قيل
هذا اذا لم يكن لها زوج اما اذا
كان لها زوج ولم يافن لها في
ذلك كان للزوج جان بمنعها
وان خيف الملاك على الصغير
وقامه ينظر في اجارات الدخيرة
وليس على الظئر ان تعمل لا بوي
الصغير شيئا وهما يهاضل الصغير
والقيام بمصاحبه واصلاح دهنه
وطعامه ولا يجب عليها ثمن
شي من ذلك ولو ضاع الصبي من
يدها او وقع غيبات او مرق شي
من حلي الصبي او ثيابه فلا ضمان
على الظئر وليس للظئر ولا للترضع
ان يفسخ هذه الاجارة الا بادر
كافي سائر الاجارات والعذر
لاهل الصبي ان لا ياخذ منها او يتقايها لان المقصود لا يحصل

وانما انما عقد بمناه ادينا في الدمة فلم ينسحب على ابن لو احدث بل وقع بمالين لرجلين الا يرى
ان مالك القن لو باعه على هذا الوجه ينقل لانه باع منه بدنانير في ذمة المشتري فاذا باعه
غيره ينسحب وقوفه في اجازته فاذا اجازته فغذ وصار القن ماسكا لمشتريه وهما يه مثل ثالث
الدنانير والمحاصل ان الاجارة في نحوه في جانب غاصب القن اجارة للبيع وفي جانب
الدقة اجارة تنقذ الثمن (ت) قال له اشترى بهذا الالف امة واداهم الدراهم ولم يسلمها الى
الوكيل حتى سرق او صر فيها الى حاجته ثم اشترى الوكيل امة بالالف لزمت الموكل
والاصل ان التقدين لم يتعين في الوكيل قبل التسليم وفاقا اذا الوكيل وسيلة الى الشراء
وهما لم يتعين في الشراء قبل التسليم وكذا فيها هو وسيلة الى الشراء واما بعد التسليم الى
الوكيل فهل يتعين ان يختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا يتعيننا حتى تبطل الوكالة
بم لا كما يتعين بما في الشراء قبل التسليم فكذلك فيها هو وسيلة الى الشراء ولان يد
الوكيل يد امانة وحيث يتعينان في الامانات وعاءتهم على انهما لم يتعينا وقائده النقد
والتسليم على قول عامة المشايخ ان احدهما توفت بقاء او كالة ببقاء النقد فان
العرف ظاهر بين الناس ان الموكل اذا دفع النقد الى الوكيل يريد شراء حال قيام النقد
في يد الوكيل والشافي قطع الرجوع على الموكل فيما وجب او وكيل على الموكل في غير
دفعه اليه امره بان يستوفي دينه بما قد تم ما نقد لوصح لاستيفاء ما وجب للوكيل على
الموكل صلح الامر بالاستيفاء ولو لم يصلح يبطل الامر بالاستيفاء ويبقى الامر بالشراء على حاله
ويصير وجود النقد زعمه سواء كان امره بشراء او لم ينقله شيئا ولو سرق من يد الوكيل لم
يضمن لانه ائمن فيما قبض قبل الشراء فلو اشترى الوكيل بعده امة بالالف فنقله عليه لانه لم يبق
وكيلا بعده هلاك تلك الدراهم لتعاقب الوكالة بتلك الدراهم المنقودة عند بعض المشايخ
ولتوفت بقاء الوكالة ببقاء تلك الدراهم عند عامة المشايخ اقول على هذا الاثر قل دم
تعيها بعد التسليم عند عامة المشايخ قال ويستوي علم الوكيل بهلاك تلك الدراهم او لم
يعلم لان بطلان الوكالة بهلاكها امر حكمي فيستوى فيها العلم وعدمه (مسط) دفع اليه
الفاو امره ان يشتري له به امة فهلك نصفه في يد الوكيل وبقي نصفه فاشترى الوكيل امة
بالف فهي له اذا الوكيل بطلت بقدر ما هلك وبقيت بقدر ما بقي فيبقى وكيله بشراء امة
بخمسمائة ووكيل الشراء بخمسمائة اذا اشترى بالالف فنقله على الوكيل كذا هذا ولو
شراها بخمسمائة فان سارت خمسمائة فهي للوكيل وان سارت ألفا او أقل قدر ما يغيب
فيه فهي موكله لانه لما امر بشراها بالالف فقد بين ان مقصوده امة قيمتها ألف فقد حصل
مقصوده ولو دفع اليه ألفا ليشترى له شيئا بعينه فملك تلك الدراهم ثم شراها فهو للوكيل
لما امر بملكها في يده بعد الشراء فهو لموكله ويرجع عنها على موكله ولو اختلفا في الهلاك
(قوله اقول على هذا الاثر الخ) اقول اي لا اثر لقولهم انها لا تمين بعد التسليم واقول
قد يقال ثمرته جواز اخذها من الوكيل قبل تسليمها للبائع ودفع غيرها عند عامة المشايخ
ومنعها عند بعضهم فامل (قوله ولو اختلفا في الهلاك الخ) اقول المترتب عليه كونه
للكيل او للموكل فامل

قَبْلَ الشِّرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ فَإِنْ قَوْلُ اللَّائِي مَرَّحَ بَيْنَهُ وَلَوْ هَلَكَتْ فِي يَدِهِ بَعْدَ الشِّرَاءِ وَرَجَعَ بِهَا
عَلَى الْآمَرِ فَهَلْكَ الْمَاخُودُ ثَانِيًا فِي يَدِ الْوَكِيلِ لَمْ يَرْجَعْ بَعْدَهُ عَلَى الْآمَرِ وَكَذَلِكَ وَقَبْضُهَا
الْوَكِيلُ مِنْ يَدِ الْمُوَكَّلِ ابْتِدَاءً بَعْدَ الشِّرَاءِ فَهَلَكَتْ فِي يَدِهِ لَمْ يَرْجَعْ بِهَا عَلَى الْآمَرِ وَبَعْدَ ثَمَنِهَا
مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا تَقْبَضُ بَعْدَ الشِّرَاءِ يَهْلِكُ عَلَى الْوَكِيلِ وَمَا تَقْبَضُ قَبْلَ الشِّرَاءِ إِذَا
هَلَكَتْ يَهْلِكُ عَلَى الْمُوَكَّلِ إِذَا الْمَقْبُوضُ قَبْلَ الشِّرَاءِ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ قَبْضُهُ لَا يَنْفَسِدُ
إِذَا حَقَّ لَهُ عَلَى الْمُوَكَّلِ وَمَا قَبْضُهُ بَعْدَ الشِّرَاءِ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَبْضُهُ لِنَفْسِهِ لَا لِغَايَتِهِ مَا
وَجِبَ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِعَقْدِ الشِّرَاءِ وَالْمُسْتَوْفَى مَضْمُونٌ عَلَى الْمُسْتَوْفَى (ج) أَمْرُهُ بِشِرَاءِ أُمَّةٍ بِالْف
فَشْرَاهَا وَلَمْ يَقْبِضْهَا وَلَمْ يَدْفَعْ الثَّمَنَ إِلَى الْبَائِعِ حَتَّى أَهْطَى الْآمَرُ الْوَكِيلَ لِيَتَمَنَّيَ لِنَفْسِهِ
ثُمَّ الْوَكِيلُ أَتْلَفَ الثَّمَنَ وَهُوَ مَعْرُوفُ الْبَائِعِ أَنْ يَمْنَعَ أَمْتَهُ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ وَلَا يَس
لِلْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذَ الْآمَرَ بِأَثْمَنِ إِذَا حَقَّقَ تَرْجِعَ إِلَى الْوَكِيلِ لَا إِلَى مُوَكَّلِهِ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ
سَبِيلٌ عَلَى أَمْرِهِ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ بَعْدَ وَجوبِهِ فَإِنْ نَقَدَ الْآمَرُ الثَّمَنَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ اخْذُ
الْأُمَّةِ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذَ الْآمَرَ بِأَثْمَنِ وَإِنْ وَجِبَ عَلَى الْوَكِيلِ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ الْأُمَّةَ هَلَكَتْ
الْآمَرُ وَاحْتَسِبَتْ عِنْدَ الْبَائِعِ بِأَثْمَنِ فَكَانَ الْآمَرُ مُضْطَرًّا فِي قَضَائِهِ فَهُوَ كَعَبْرٍ نَوَابِ الْرَهْنِ
فَأَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ قَضَاءُ دَيْنِ الْمُسْتَعِيرِ بِجِبْرِ الْمُرْتَهِنِ عَلَى الْقَبُولِ لَكُنَ الْمُسْتَعِيرُ مُضْطَرًّا إِلَى الْقَضَاءِ
كَذَا هَذَا ثُمَّ يَرْجِعُ الْآمَرُ عَلَى الْوَكِيلِ بِأَثْمَنِ فَإِنْ لَمْ يَنْقُدْ الْآمَرُ الثَّمَنَ فَالْقَاضِي يَبِيعُ الْأُمَّةَ
بِأَثْمَنِ لَوْ رَضِيَ الْآمَرُ وَالْبَائِعُ بِالْإِجْمَاعِ وَلَوْ لَمْ يَرْضَ أَوْ لَمْ يَرْضَ الْآمَرُ فَكَذَا الْجَوَابُ
عِنْدَ مَنْ رَضِيَ وَهَذَا حَرْجُهُ أَفَلَا يَبِيعُ الْآمَرُ بِأَثْمَنِ إِلَى أَرَلَّ الْقَاضِي أَنْ يَبِيعَ
مَالِ الْمَدِينِ فِي دِينِهِ بِأَرْضَاءِ عِنْدَهُمْ لِأَنَّهُ قَبِلَ الْأُمَّةَ لِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ وَلَمْ يَلْزَمْ
الْثَّمَنَ فَكَيْفَ تَبَاعَ بِدَيْنِ لَيْسَ عَلَى الْآمَرِ بِأَرْضَاءِ قَبْلَ الثَّمَنِ مَتَاعٍ بِهَا حَتَّى احْتَسِبَتْ
بِهِ وَيُسْقَطُ الثَّمَنُ بِهَا كَمَا أَفْلَسْنَا هَذَا لِأَسْتِيفَاءِ الْمُوَكَّلِ لِأَنَّهُ غَيْرُ حَادِثٍ مِنَ الْوَكِيلِ
لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ لَزِمَ الْأَسْتِيفَاءَ مِنْ مَالِيَتِهَا فَلَوْ بَاعَتْ فَفَضَلَ الثَّمَنُ الْبَاقِي لَأَلَّا مَرَّةً نَقَصَانَهُ عَلَى
الْوَكِيلِ لَا عَلَى الْآمَرِ (ج) أَمْرُهُ بِشِرَاءِ أُمَّةٍ بِأَثْمَنِ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ فَشَرَاهُ فَهُوَ لَهُ
عِنْدَ حَرْجِهِ اللَّهُ وَالْآمَرُ عِنْدَهُمَا لَأَنَّ عَقْدَ الشِّرَاءِ لَا يَتَّبَعُ بِعَيْنِ الدِّرَاهِمِ عَيْنًا أَوْ
دِينَارًا أَوْ شَيْءًا بِدِرَاهِمٍ لَهُ عَلَى الْبَائِعِ نَصَادِقًا أَنْ الدِّينَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَبْطُلْ
الشِّرَاءُ فَسَيَسْتَوْفَى التَّقْيِيدَ وَالْأَمْلَاقَ كَمَا لَوْ عَيَّنَ الْبَائِعُ أَوْ الْقَنَ وَلَهُ أَنْ يَتَّخِذَ بَيْنَهُمَا
الْوَكِيلَ لَا تَلَوِي عَيْنًا أَوْ لَمْ يَرَى أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ قَنْ هَذِهِ الْأَلْفَ فَهَلْكَ الْآمَرُ عِنْدَ الْوَكِيلِ
تَبْطُلُ الْوَكِيلَ فَكَذَلِكَ الدِّينَ وَهَذَا الْقَوِيدُ الْوَكِيلَ يَدِينُ تَسْقَطُ الدِّينَ تَبْطُلُ الْوَكِيلَ وَكَذَا وَآذَانَهُ
كَانَ هَذَا قَوْلُ كَيْلَا بِغَايَةِ الدِّينِ مِنْ لَدُنْ عَلَيْهِ أَوَّلُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّدَى يَتَعَيَّنُ فِي
الْوَكِيلَ بَعْدَ قَبْضِهِ عِنْدَ حَرْجِهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى حَقِّهِ تَعَيُّنُهُ فِيهَا بِأَمْرٍ أَوْ الْوَكِيلِ لَوْ
شَرَى بِثَلَاثِ الدِّرَاهِمِ فِي ذِمَّتِهِ فَهُوَ لِلْمُوَكَّلِ وَلَوْ هَلَكَتْ بَعْدَ الشِّرَاءِ يَرْجِعُ عَلَى الْمُوَكَّلِ
بِمَالِهَا فَهَذَا آيَةُ حَقِّهِ تَعَيُّنُهُ فِيهَا وَبِجَوَابِ عَنْ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ أَمْرُهُ بِشِرَاءِ الْوَكِيلَ فَهَذَا إِذَا
هَلَكَتْ قَبْلَ الشِّرَاءِ لَأَنَّهُ غَيْرُ لَازِمَةٍ وَالْمُوَكَّلُ لَمْ يَرْضَ بِكَوْنِ الثَّمَنِ دِينَارًا فِي ذِمَّتِهِ فَلَوْ بَقِيَتْ
الْوَكِيلَ يَلْزَمُ ذَلِكَ وَهُوَ لَمْ يَرْضَ بِهِ (ص) قَالَ لَهُ اشْتَرَى أُمَّةً بِهَذَا الْآلِفِ وَأَشَارَ إِلَى دَنَانِيرٍ

وَكَذَا إِذَا مَرَضَتْ لَأَنَّ اللَّبَنَ
بِفْسَادِ بَسَائِرِ أَنْوَاعِ الْمَرَضِ
وَكَذَا إِذَا كَانَتْ سَارِقَةً لِأَنَّهُ
يَلْقَاهُ زِيَادَةُ ضَرَرٍ وَكَذَلِكَ إِذَا
كَانَتْ فَاجِرَةً بَيْنَهُ الْفَجْرُ وَوَكَذَا
إِذَا أَرَادُوا سَفَرًا وَرَأَتْ مِنْ
الْخُرُوجِ مَعَهُمْ وَكَذَلِكَ إِذَا
كَانَتْ سَيْئَةً خَلْقًا بِذِيهِ الْإِنْسَانُ
وَنَسَامُ هَذَا يَنْتَظَرُ فِي الذَّخِيرَةِ
وَكُلُّ مَا يَضُرُّ بِالصِّيغَةِ وَالْخُرُوجِ
مِنْ الْمَنْزِلِ الَّذِي فِيهِ الصِّيغَةُ زَمَانًا
كَثِيرًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَهُمْ
مَنْعُهَا وَمَا لَا يَضُرُّ فَلَيْسَ لَهُمْ
مَنْعُهَا عَنْهُ لِحَاجَتِهَا إِلَى ذَلِكَ
وَيَصِيرُ ذَلِكَ الْقَدْرُ مُسْتَثْنَى مِنْ
الْأَجَادَةِ كَأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ
وَنَحْوِهَا وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَكُلُّ
مَا يَضُرُّ بِمَعْنَى كُلِّ مَا يَضُرُّ بِالصِّيغَةِ
لَا بِحَالَةٍ أَمَّا مَا كَانَ فِيهِ وَهُمْ
الضَّرَرُ فَلَيْسَ لَهُمْ مَنْعُهَا عَنْهُ
الْآخِرُ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مَنْ تَمَكَّنَ
الزَّوْجُ فِي مَنْزِلٍ مَعَ أَنْ فِيهِ وَهُمْ
الضَّرَرُ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أُمَّةً أَوْ رَضَعَ
وَلَدَهُ مِنْهَا فَارَضَعَتْ ذَكَرَ
الْقَدْرُ وَشَمْسُ الْأُمَّةِ
الْمَرْخِي رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُ
لَا جَرَّ لَهَا لَأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهَا
دِيَانَةٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْوَالِدَاتُ
رُضْعَنُ أَوْلَادَهُنَّ وَإِنْ كَانَتْ
لَا تُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَهَا
عَلَى كُنُسِ الْبَيْتِ وَفَسَلِ
النِّيَابِ وَالطَّيْحِ وَالْخَبِيرِ وَإِنْ
اسْتَأْجَرَهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ فَإِنْ
كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا فَكذلك
لِعَدَمِ انْقِطَاعِ مِلَّةِ الْإِنْسَانِ
وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَاطِنًا فِي ظَاهِرِهِ رَوَاهُ يَحْيَى وَرَوَى عَنْ

أني حنيفة ربه الله أنه لا يجوز
 فإذا تزوجها بعد ذلك قبل
 انقضاء مدة الاجارة لا رواية
 لهذه المسئلة وسئل ظهير الدين
 امر غينسا في ضمنها قال لا تبطل
 الاجارة لان المحكم لا يثبت
 بوجه القائدة ما يني فوهم
 الفائدة وهما وهم الفائدة
 ثابت بان يطاقها بعد ذلك
 هذا الذي ذكرنا اذا استاجر
 امرأته لا رضاع ولده منها على
 ان يكون الاجر على الاب فان
 كان له غير مال فاستاجر الاب
 امرأته على ارضاع ولده منها
 روى ابن رستم عن محمد بنهما
 الله انه يصح الاجارة ويكون لها
 الاجر وبعض المشايخ اخذوا
 بهذه الرواية وهذا لان الارضاع
 بمنزلة النفقة وان كان للصغير
 مال لا تحب نفقته على والديه
 فكانت لها الاجر من مال الصغير
 وان استاجرها لا رضاع ولده
 من غيرها جاز وان استاجر
 خادمها لا رضاع ولده منها
 لا يجوز وان استاجر مكاتبها جاز
 ولا بأس للمسئلة ان ترضع ولد
 الكافر باجر واذا استاجر غلاما ظهر
 انها كافرة او مجنونة او زانية او
 مجنونة كان له ان يفسخ الاجارة ولو
 اجرت المرأة نفسها من قوم
 آخرين ترضع لهم صبيا ولا يعلم
 اهلها الاولون بذلك فارضعت
 حتى فرقت فانها قد اشتملنا
 قد خانت ولها الاجر كاملا على
 الحرية لانها احصت مقصود
 التبرع ولا تصدق بشئ منه كذا في المبسوط

وان استاجرها بشد انقضاء العدة لا رضاع ولده منها جاز

يتعلق التوكيل بدنا غير حتى لو شري بغيرهم فهي للوكيل وهل يتعين النقدان في العقود
 القاسدة للرقيقه رواية ان في رواية ينقطع حق المشتري في استرداد هيب ما اذا بيع
 القاسد مبادلة من كل وجه وقاسد المبادلات يلحق بجائزها ثم سوي المحل من الاحكام
 وفي البيع الجائز متى وجب رد الثمن بحكم الانفساخ للعقد لا يجب رد هيب ما قبض
 فكذا قاسده وفي رواية لا ينقطع وعلى البائع رد هيبه باقيا القبض به بسبب فاسد القبض
 بسبب فاسد معصية والاصل في المعاصي رد هيب من كل وجه وهو يتحقق برضا عين (شي)
 يتعين النقدان في بيع فاسد من الاصل لا فيما ينتقض بعد العدة والاول كظهور المبيع حرا
 او ام ولد فتعين فيه الثمن في الرد لان لهذا القبض حكم الغصب فتعين والثاني كهلاك
 المبيع قبل تسليمه فالثمن فيه لا يتعين في روايته وهو الاصح وفي تعيينه في فساد الصرف
 لعدم القبض روايتان والصحح تعيينه كذا (مش) وتعيينا في قبض شئ من دين مشترك
 حتى لو قبض احدهما نصيبه يؤمر برده نصه على شريكه سواء كان المقبوض مثل حقهما
 او اجمود او ادرى واستشهد م (ج) فقال الا يرى ان رجلا لو ادعى على آخر الف
 فآخذ فافر المدعي انه لم يكن له على خصمه حتى فعلى المدعي رد هيب ما قبضه مادام قائما
 لانه ملكه فاسد اقول برده حتى وهبه القايض من رجل او قضى دينه لا سبيل لصاحبه
 على الموهوب له والتبريم (خبري) القن المبيع بثياب معروفة لو اعطى اجمود ثم هلك القن
 قبل قبضه فلا اخذ من دفعه ولو حال حول على الف قبضته مهر اثم طلقها قبل دخوله
 فعليها رد مثل نصه لا عينه عندنا خلافا لفر اذا النقرة فتعين في العقد عندنا فز لا عندنا
 فكذا الرد لا يسقط عنها كذا الا ان عندنا لانه لم يمتنع في العقد عندنا فلم يصل اليه
 من المهر فكان ديننا حاد ثابعا وجوب قلم يسقط به الزكاة وعندنا فز يسقط عنها كذا
 نصف الا ان والنفقة فتعين في النذر بالصدقة عندنا فز حتى لو قال الله على ان تصدق بهذا
 الدرهم على هذا الفقير فتصدق بغيره ثم آخر على فقير آخر جاز عندنا خلافا لفر لانه متقرب
 بفعله والوقت والدرهم والفقير لاقر به فيه وانما القر به فعله ففما فيه قر به فله وما لا
 فلا كذا لونه بصلاة في ارض فخصبت ولو قال ان اشترى بجهنم الدراهم شيئا فله الدراهم
 صدقة فشري بها شيئا لزمه التصديق بها شرأته بها وبعده شرأته بها بقيت على ملكه لانها
 لم تتعين في البيع وله دفع غيرها كذا (خ) وذكر (شيخ) يتعين النقدان في التبرعات
 كهيئة وصدقة والنفقة فتعين في الشركات والمضاربات والوكالات بعد التسليم الى هؤلاء
 ليكونها امانة وقبل التسليم لا تتعين (ج) الكيل او الوزني لو بيع وقبض قال اقاله والرد
 بعيب يوجب ان رد هيب ما قبض ورد عليه العقد وكذا لو كان مسلما فيه فبالا قاله يجب
 رد هيب ما قبضه رب السلم لا ضمير وكذا لو كان راس المال قنا ورد القن بعيب بقضاء يجب
 على رب السلم رد هيب ما قبض وكذا لو كان المبيع بين اثنين او السلم بين اثنين فاذا قبض
 احدهما حصته فاشترى بيه ان يشاركه في عينه وقد روهذا لو كان الكيل او الوزني مسلما
 فيه او مبيعا فان كان ثمانا بان باع قنسا بزر برثم تقابلا يلزمه رد مثل البر لا هيبته وان فرق ان
 القدرى اذا كان ثمانا يكون بمنزلة الدينون الا يرى انه يجوز بيعه ممن عليه قبل قبضه ولا

لترضع ولده جاز ويصحب الآخر
لانه ليس عاين من ارضاع ولده
لا شرا ولا عرفا ومن سوى
الاب والمجد والوصي والقاضي
اذا استأجر غلثا لليتيم كان
اجنبيا كسائر الاجانب واذا لم
يكن لليتيم أم ترضعه ولا مال له
فاجر ارضاعه يكون على أقاربه
بقدومهم انهم الان أبر الرضاع
عنزلة النفقة ولا يجب على من
لا يجب عليه النفقة أجرة
المختار على الاب أم على الصبي
أقضى صاحب الهيض ان كان
للصبي مال فهي في ماله وان لم
يكن له مال فعلى الاب كالنفقة
والله سبحانه وتعالى أعلم
(في مسائل القسمة)

واذا اصاب الشراكاء على القسمة
واقسموا جازالا اذا كان فيهم صبي
فحينئذ لا بد من أمر القاضي
بالقسمة لانه لا ولاية لهم عليه
في قسمة الهدية واذا حضر
وارثان واقاما ينسقه على الوفاة
ومدد الورثة والدار في أيديهم
ومعههم وارث فائب قسم
القاضي بطالب الحاضرين
وينصب وكيل لا يقبض نصيب
الغائب وكذا لو كان مكان
الغائب صبي يقسم وينصب
وصيا يقبض نصيبه ولا بد من
اقامة البيعة على موته عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يقسمها باعترافهم
وان كانوا وسعين لم يقسم في
خفية أحدهم وان كان العقار
في يد الوارث الغائب أرشئ منه لم يقسم وكذا لو كان في يد

كذلك اذا كان مبيعا أو مسلما فيسة ثم في الاثمان يلزمه رد مثله لا عينه اذا الفسخ انما
يلاقى الثمن الذي وقع في الذمة دون العين تزوجها على كبر برغير عينه فقضاها كراثم
طافها قبل دخوله قلها ومثل نصه مع قيام ما قبضته بعينه اذا الكيل والوزن لا يتعينان
كالثمن لان اوصافهما اثنان واعيانهم ما سلع ولوزن وجهها على ثوب هروى فاعطاهما مرويا ثم
طافها قبل دخوله ليس لها ان ترد الا نصف ما قبضته لتعين الثياب ثم الاموال ثلاثة ثمن
محض كنفدين وقسم يصلح ثمن او مبيعا كسكيل ووزن فن حيث انه يتفق باعياها فهي
مبيعة ومن حيث انها تصلح ثمن او قبة لانه افي ثمن فان من أنلف برضيه يلزمه مثله ولو لم
يكن قيمة له لما ضمن مثله فالعاقد لو ادخل حرف الباء في يده يصير مبيعا وقسم هو سلع
محضة لكنه قد يلحق بالثمن في بعض الاحكام بادخال حرف الباء عليه كتياب لا تصلح قيمة
اصلا حتى لو أنلف ثوبا لا يلزمه ثوب مثله في كل موضع يكون الكيل ثمنيا يجوز الاستبدال
به قبل قبضه ولم يجز الاقالة عليه بعد هلاك المبيع ولا يجب رد عينه عند الفسخ وفي كل
موضع كان مبيعا لم يجز الاستبدال قبل قبضه ويجب رد عينه عند الفسخ وفي كل موضع
كان الثياب ثمنيا لم يجز الاستبدال قبل قبضه ويجب رد عينه عند قبضه ولو هلك المبيع
يجوز الاقالة عليه وهو مسئله الظالم (فس) لو جعل الكيل او الوزن ثمنيا بان جعل العنب
مثلا ثمنيا فقطع يفسد البيع (ط) قوله بانه يفسد با قطاعة ليس يصح فان من شري
شيئا بفسد يرد طيب في الذمة فانه قطع أو انه لا ينقض البيع ولو جعل الكيل او الوزن ثمنيا في
الذمة بشرط بيان محل الايفاء حتى لو باع ثوبا بكر في الذمة فانه بشرط بيان محل
ايفائه عند رجوع وهو الصحيح وعندهما تبين محل العقد الايفاء كذا (شعخ) وفي
(في) ما يصلح ثمنيا يصلح أجرة (هد) وما لا يصلح ثمنيا يصلح أجرة أيضا كالايمان فهذا لا ينفي
صلاحية غيره (ذ) الاصل ان ما يصلح ثمنيا يصلح أجرة وما لا يصلح ثمنيا يصلح أجرة الا المنفعة
فانها تصلح أجرة اذا اختلف الجنس ولا تصلح ثمنيا واعتبر الاجارة بالبيع لانها بيع كسائر
البياعات الا ان سائر هاررد على العين والاجارة على المنافع واقرقا في المنفعة اذا الثمن يجب
ان يملك بنفس البيع لولا خيار فيه والمنفعة لا يملك بنفس العقد لانها معدومة واما الاجرة
فلا يجب ان يملك بنفس العقد فكانت الاجارة كالحايج فان المنفعة تصلح مهورا لانه
لا يجب ان يملك المهر بنفس العقد لان تسمية قن الغير مهورا تصح واقعة يكي وافر
دكرت بنكاهه اشتن عيني راهر ماه بيكر دسته كاقدم وصوف واوصافش همه كفت

(قوله ولو جعل الكيل والوزن ثمنيا الخ) أقول وقد تقدم في أول الفصل في صورة
استعمالها استعمال الاثمان فحوان يقول اشترى ثوبا مثله هذا الثمن بكذا بر او بصفه
وهو يدل على اشتراط الوصف به صرح في منع الغفار وغيره والله تعالى أعلم (قوله
يكراهن) أقول معناه استأجر رجلا لحراسة عين كل شهر بكذا من الورق الموصوف
بالاوصاف المشهورة في السلم صح

في يد الوارث الغائب أرشئ منه لم يقسم وكذا لو كان في يد

مودعه وكذا اذا كان في يد
 يدهما من غير خصم حاضر
 عنهما وأمين الخصم ليس
 بخصم منه فيما يستحق عليه
 ولا فرق في هذا الفصل بين
 إقامة البينة وعدمها هذا الفصل
 وقول محمد رحمه الله في الأصل
 لم يقسم حتى تقام البينة مراده
 اذا حضر وكيل الغائب ووصي
 الصغير فان حضر وارث واحد
 لم يقسم وان أقام البينة لانه
 لا بد من حضور خصمين لان
 الواحد لا يصلح مناصما ومخاصما
 بخلاف ما اذا كان المحاضر
 اثنين على ما بيناه في الجملة في
 الهداية وذكر في الذخيرة قلو
 حضر وارث كبير ومعه صغير
 وطالب القسمة من القاضي
 وادان يقسم بينة على الميراث
 قال القاضي ينصب وصيا على
 الصغير ويسمع البينة عليه
 ويقسم الدارق بين هذا وبين
 ما اذا كان الصغير غائبا
 قال القاضي لا ينصب خصما عنه
 ولا يسمع البينة من المحاضر
 والفرق عرف في الذخيرة واذا
 كان بعض الورثة حاضرا
 والبعض غائبا والدار كله او
 بعضها في يد الغائب وطلب
 المحاضر القسمة من القاضي
 وأقام البينة على الميراث فان
 كان المحاضر واحدا لا تقبل
 بينته ولا تقسم الدار وعن أبي
 يوسف وجه الله تعالى ان
 القاضي ينصب من الغائب
 وكلا ويسمع البينة عليه واذا حضر اثنان وباقي المسئلة بحاله

ع اذا العروص تصلح أجرة ولان الكف ع مثل فعله هذا ايضا ينبغي ان تصح الاجارة ثم اذا
 كانت الاجرة عروضا او ثيابا يشترط فيه جميع شرائط السلم خلافا لو قالوا اذا الاجرة نظير
 السلم فيه بوضعه ان وجوب الثياب دينيا في الذمة عرف بالشرع بخلاف القياس وانما
 جاء الشرع به بدار بق السلم قد شرط فيه جميع شرائط السلم ولو كانت الاجرة حبوبا فلم
 يجوز الا عند لانه لا يجب دينيا في الذمة بدلا عما هو مال جملة (ذ) وفي (ضك) الدنانير تجري
 بجري الدراهم في سبعة اشياء احدها لو امتنع من قضاء دينه الدراهم فوقع دنانيره في
 يد القاضي فله ان يصرفها بدراهم ليقضي غرضه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير والدراهم
 يعني عند حرج وثانها لو كانت المضاربة دراها فسات رب المال او عمل المضارب وفي
 يده دنانير ليس للمضارب ان يشتري بها شيئا ولكن يصرف الدنانير بدراهم ولو كان في
 يده مال آخر من العروص او القدرى فله ان يتصرف فيه حتى يحوله الى رأس المال ولو
 باع المتاع بدنانير رأس له ان يشتري بها غير الدراهم وثالثها لو كان رأس المال دراها بيد
 المضارب يشتري متاعا كالي او وزني لزم المضارب دون المضارب ولو اشتراه بدنانير فهو على
 المضاربة كذا (ضك) غير ان ذكركم هذا على قوله ما لم يذكر قول حرج فانه قال
 فالقياس ان يكون مشتريا لنفسه لانه يشتري بغير مال المضاربة ولو كان سوام
 استغنى ان يجعلا على المضاربة فكذا لو كان دنانير فشرى بدراهم فصرفها فتعقد
 الدراهم ولا يشبهها غيرهما لانها مضاف الى المحكم في المضاربة والشركة جعل كجذس
 واحد ولهذا لو كان رأس المال دراها صح فسخها على دنانير وبالعكس فصار كسود مع
 بيع وصحاح مع مكسرة والراعي باعه بدراهم ثم اشتراه قبل قبض ثمنه بكمالي او وزني
 او عرض وعرضه على ذمة من التنازل جاز ولو اشتراه بدنانير هي أقل قيمة منه لم يجوز
 وخامسها اشتراه بغير درهم فبساها باثنى عشر ثم اشتراه بدنانير لا يبيعه مراحمته لانه
 يحتاج الى ان يحط من الدينار بغيره وهو درهما في قول حرج ولا يدرك ذلك الا
 بالحد والظن ولو اشتراه بغيره من الدرهم او الدرهم بانه مراحمته على الثمن الثاني كانه
 بلا حظ والسادس لو اشتراه بغيره انما يبيع ان اشتراه بالدرهم فسلم شفعة فتسبب ان اشتراه
 بدنانير قيمتها ألف درهم أو أكثر بثلث شفعة لا لو اشتراه بمال آخر ولو اشتراه بقيتي قيمته
 ألف درهم أو أكثر بثلثه لا الاول لانه يأخذها بالقيمة وفي الاول بالمثل والسادس

(قوله اذا العروص تصلح أجرة) أول وال في البرازية في أول كتاب الاجارات قال لا يرعى
 فيعلم الاجر بدين الامد وهو على غالب نقد البلد وان اختلفت الغاية فسدت كفاي
 البيع وان كليا او وزنيا او عدديا متقاربا بشرط بيان القدر والقيمة ومكان الاستيفاء
 ثم السلم لا يحتاج الى بيان الاجل لانه يصلح دينيا في الذمة وان علم جاز وفي العروص
 كالثياب يشترط القدر والوصف والاجل لان الثياب لا تثبت دينيا في الذمة الا سلما
 وفي هذا كله اذا كان ميتا لا شارة تكفي وان حيوانا لا يجوز الا ان يكون متعينا وان
 متعتان من جنس واحد كسكنى دارين لا يجوز وان خلاف جنسه يجوز اه

لوا كره على بيع قته بالف درهم قباعه بخمسين دينارا فقتها ألف درهم بصبر مكرها لولا
باعه بقدرى او عرض (صك) التقدان جنس واحد هنداين اى ليلي مطالقا وعندها في
بعض الاحكام كز كاتوقية متلف وارش جنابة وكذا الشركه لو كان مال احدهما
دراهم ومال الآخر دنانير (ذ) قال م رح استاجر بيتا بدواهم فاجره باكثر مما استأجره
به لم يجوز ولم يطب له الفضل ولو آجره بدنانير جاز وان كانت اكثر منه قيمة ولم يجوز لها هنا
كشئ واحد وهذا لان بعضهم قالوا جاز له ان يستفضل على الاجارة بمثل ذلك الجنس فلما
اختلف فيه وجب ادنى علة وهو اختلاف الجنس من حيث الحقيقة بنى الحكم عليه
(في تجانس القبضين وتباينهما وما ينوب احدهما عن الآخر وما لا ينوب) (ج) كل
شيء مضمون في يده بقبضته لو شراه من مالكه يقع الشراء والقبض معا ولم يحجج الى قبض
جديد وايس لبايعه منه منه الى قبض عنه وكل شيء مضمون بغيره او امانة فلا بد من
قبض جديد للبائع منه منه ما لم يحدد قبضه واما الحبة فانها تقع والقبض معا في الوجوه
كأها والاصل ان القبضين لو تجانسا يعني لو كانا مضمونين أو غير مضمونين ناب أحدهما
عن الآخر فلو اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون لانه أقوى القبضين فيثوب عن
الاضعف والمضمون بغيره ينوب عن غير المضمون لانه المضمون والمضمون بغيره الرهن
فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين قال اذن لو باع الرهن من مرتبه لا ينوب قبض
الرهن عن قبض البيع ولو وهبه منه يقع العقد والقبض معا والمبيع قبل قبضه مضمون
بغيره وهو الثمن فلو شراه ولم يقبضه حتى وهبه من يائه فهو امانة ولو أجزر رهنه من مرتبه
صح ولا يصير قابضا ما لم يحدد قبضا لا جارة بخلاف ما لو اعاره منه حيث يصير قابضا وان
لم يحدد حتى لو هلك قبل ان يستعمله بعد الاجارة يهلك امانة حكما لو هلك في حالة
الاستعمال وفي الاجارة لو هلك قبل ان يتعدده يهلك الرهن القبض بطريق
المساواة لم يكن قبضا للبيع فللبائع اخذه من المشتري بعد البيع للثمن فلو فارة بالبائع
قبل ان يطلب اخذ الثوب منه فهو ارضي منه بقبضه فليس له ان يسترده كذا (من)
وهذا يتشكل على اصل مر أن ما هو مضمون بقبضته يقع الشراء والقبض معا الخ اذ
القبض على سوم الشراء يسمى ثمنه فهو مضمون بقبضته فيبغي أن يكون كذلك (عن)
فذهب فذا قبضته ألف فازدادت حتى بلغت ألفين ثم شراه غاصبه شراه فاسدا فلو وصل
الغاصب الى ألفين بعد الشراء فعليه ألفان ولو لم يصل اليه حتى مات فعليه ألف لان زيادة

(قوله ولو أجزر رهنه من مرتبه صح) أقول استشكل هذا بعض الافاضل بان قال ان
العين في الاجارة امانة في يد المستاجر فكأن ينبغي ان ينوب قبض الرهن عنها واجيب
منه بان المعقود عليه هو المنفعة وهي مقبوضة بالاجرة فهي مضمونة بنفسها ومن ثم
صرح العمادى ان الاجارة كالشراء وقد صرح المصنف في هذا الفصل بان الاجارة
اعتبرت بالبيع لانها بيع كسائر البياعات الا ان سائر ما يرد على العين والاجارة على
المنافع فتأمل

منضيا والاخر مدعى عليه
واحد الورثة يتقصب خصما من
الميت وعن باقي الورثة قال والذي
ذكرنا من الجواب فيما اذا كان
بعض الورثة غائبا وشئ من
الدار في يده حضر واحد من
الشركاء واقام البيئة على الميراث
وطالب من القاضي القسمة
لا تسمع بيئته ولا يقسم بين
الورثة ولو حضر اثنان او
ثلاثة تسمع البيئة ويقسم ولا
يحتاج الى نصب الوصى عن
الصغير لجهة القسمة وكذلك
اذا كان بعض الورثة غائبا
وقد حضر اثنان من الورثة
فالقاضي يسمع بيئتهما ويقسم
الدار ولا يحتاج الى نصب
الوصى عن الغائب لجهة
القسمة هذه الحجة في الذخيرة
وفي الذخيرة أيضا واحاله الى
فتاوى ابي الميث رحمه الله
تعالى ضبيعة بين خمسة من
الورثة واحد منهم صغير
واثنان غائبان واثنان
حاضران فاشترى رجل نصيب
احد الحاضرين وطالب شريكه
الحاضر بالقسمة هذا القاضي
واخبرنا بالقصة فالقاضي يامر
شريكه باضعة ويجعل وكيله
من الغائب والصغير واذ قسم
الشركاء فيما بينهم وفيهم شريك
غائب او صغير ليس له وصى
لا تصح القسمة وان فعلوا ذلك
يامر القاضي سمحت القسمة فان
قدم الغائب واجازته فهم جاز

وكذا اذا بلغ الصغير واجاز لان هذا عقد له يجوز حال وقوعه

فإن الغائب يجيز وكذا أبو
 وذووه يتوقف فإن مات الغائب
 أو الوصي فأجاز ورثته صلت
 اجازة الوارث عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رجعها الله تعالى
 وعند محمد رجعها الله تعالى
 ثم انما تعمل الاجازة من
 الغائب أو من وارثه أو من
 الوصي أو من الصبي بعد البلوغ
 إذا كان ما وقع عليه العصة
 قائما وقت الاجازة فاما إذا
 هلك فلا كالبيع الموقوف على
 الاجازة وكما ثبتت الاجازة
 بانقول من يحا ثبتت الاجازة
 دلالة في العمل كما في البيع الممنوع
 هذه الجملة في الذخيرة وإذا قسم
 الورثة التركة فيما بينهم ومعهم
 وارث غائب وعزلوا نصيب
 الغائب فإن كانت العصة بغير
 قضاء فلا بد من أن ينقض
 العصة وإن كانت العصة بقضاء
 فليس للذي حضر أن ينقض
 العصة وإن كان مكان الوارث
 الغائب موصى له بالثلث
 وهو غائب والمسئلة بحالها
 فإن كانت العصة بغير قضاء
 فله أن ينقض العصة وإن كانت
 بقضاء فليس له أن ينقض
 العصة كالوارث وهو الأصح
 وإذا لم يكن على الميت دين
 ولكن مات بعض ورثته قبل
 العصة وعليه دين أو كان له
 وارث غائب أو وصي فاقسم
 ورثة الميت الأول فاعلم
 الميت الثاني أن ينقض العصة
 وكذا الوارث الغائب والصغير إذا كبر له أن ينقض العصة

الغصب وديعة (من) سئل عن أ كاد له هتان في كرم شراء منه ثم باعه من آخر في مجلس
 العقد هل يجوز أن يجيب لا لولم يقبضه قيل له لم يكن الكرم في قبضه قال قبضه أمانة فلم
 ينب عن قبض الضمان (خ) أودعه القاشم أقرضه عنه قال ح ربح لا يخرج الالف من
 الوديعة حتى يصبر في يد المودع حتى لو هلك قبل أن تصل يده إليه لا يضمن وكذا كل
 أمانة وكذا لو قال المودع لربها أئذن لي أن أشتري بالوديعة شيئا وأبيع به لأنه أمين

هـ (الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه وشرائطه وأقسامه)

(فن) البيع الذي يتعارفه أهل زماننا احتياالا للربا وسوءه يبيع الوفاء هو رهن في
 الحقيقة لا يملكه ولا يتقعر به إلا بإذن مالكه وهو ضمان لمسا كل من ثمرة وأتلف
 من ثمرة ويسقط الدين بهلاكه لو يفي ولا يضمن الزيادة والبيع استرداده إذا قضى
 دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الأحكام لأن المتعاقدين وإن
 سميا بالبيع وإن كان مرقها الرهن والاستيثاق بالدين إذا العاقد يقول لكل أحد بعد
 هذا العقد رهنتم ملكي فلانا والمشتري يقول أرتبتم ملكي فلان والعبرة في
 التصرفات لأقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني فإن الجمالة بشرط أن لا يبرأ كفالة
 والكفالة بشرط البراءة حواله وهبة المحرقة نفسها بحضرة التسهول مع تسمية المهر
 فكاح والاستصناع انفساد إذا ضرب فيه الاجل سلم ونظائره كثيرة قال السيد الامام
 قلت للامام أبي الحسن الماتريدي قد قضي هذا البيع بين الناس وفيه مقسدة
 عظيمة وفترالك انه رهن وأنا أيضا على ذلك فالصواب أن تجمع الآية وتتفق على هذا
 ونظيره بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس من خالفنا فليبرز
 نفسه وليقيم دليله وقيل هو بيع جائز وسئل عن باع نصف كرمه من آخر ببيع الوفاء
 وخرج هو في الصيف إلى كرمه بأهله وأخرج هذا المشتري أهله وأدركت الغلات فأنخذ
 البائع نصفها والمشتري نصفها هل للبائع إذا تآيلا لا يبيع وأعطاه من ما شراه أن يطالبه
 بما جمل من الغلات قال لو أخذه بغير رضاي البائع فلا يبيع أن يطالبه به لا لو أخذه برضاه

هـ (الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه وشرائطه وأقسامه)

(قوله في بيع الوفاء الخ) أقول وفيه بواهر الفتاوى في الباب الاول بيع الوفاء ان يقول
 بعث منك على أن تبنيه مني مني جئت بالثمن قال رضي الله تعالى عنه هذا البيع باطل
 وهو رهن وحكمه حكم الرهن هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر الامام محمد بن الفضل
 البخاري هكذا وقيل يبيع فاسد يوجب الملك إذا اتصل به القبض والاول أصح اه
 كلامه والله تعالى أعلم وذكره في جواهر الفتاوى في الباب الرابع وفيه أنه لا فرق
 عندنا بين الرهن وبينه في حكم من الأحكام وذكر ما هنا أيضا (قوله والاستصناع
 الفاسد الخ) أقول وإجارة المكمل والموزون أقراض والهبة بشرط العوض إذا اتصل
 بها القبض يبيع عندنا خلافا لغيرنا والشاقي اه من الجواهر

فقسام الوصي مع الصغير

واعطاء حصته وامسك حصته

الصغير فهو جائز حتى لو ملك

حصته الصغير لا يكون للوصي

أن يرجع على الكبير ذكر في

تسعة الذخيرة الاصل أن من

ملك بيع شيء ملك قدمته لأن

في القصة بيعها واقرارا ومن ملك

بيع شيء ملك اقراره ضرورة إذا

عرفت هذا قول الأب يقاسم

مال ولده الصغير عساوا كان

أو منقول لا يغبن يسير ولا يملك

غبن فاحش لأنه يملك بيع مال

ولده الصغير عساوا كان أو

منقول لا يغبن يسير ولا يملك يغبن

فاحش فكذا القصة ووصي

الأب في ذلك بمنزلة الأب والمجد

أبي الأب حال عدم الأب وأما

وصي الأم يقاسم مال ولدها

الصغير ما سوى العقار من

تركة الأم إذا لم يكن للصغير

أحد ممن سببنا ولا يقاسم ماله

من غير تركة الأم المنقول

والعقار في ذلك سواء وكل

جواب عرفته في وصي الأم فهو

الجواب في وصي الأخ والم

وابن الم يقاسم ما يورث الصغير

من ماله ما سوى العقار ولا

يقاسم ما يورث الصغير من

غيرهم العقار والمنقول فيه على

السواء لأنه لا ولاية له ولا على

الصغير كالأول لأنه لا ماله هكذا

ذكر في الذخيرة قود كرسج

الاسلام أبو بكر في شرح الاصل

الوصي نوحان وصي قوي ووصي

وبكون ذلك هبة منه وقال ولا بد من التفصيل فيه فإن رب الكرم هو الذي نقله إلى كرمه فيقتل الاخذ برضاه وبغير رضاه فاما لو شري كله وقبضه وأخذ غلاته والاخذ بغير رضا البائع وهو في الحقيقة رهن وليس للرهن أن ياكل غلة الرهن فإذا أكلها ضمنها فاقدمنا بالهبة على الاتفاق لذلك أقول غرضهما من التبايع هو اخذ غلاته والاتفاق به فيكون الاخذ برضاه سواء باع كله أو بعضه فيبني أن لا يضمن وفاقا وسئل عن باع بيع وفاء بباعه المشتري من آخر ببيعاً باتا وسئل عن باعه بيع وفاء فتعاقبا فاستأجره من المشتري هل يلزمه الاجر قال لا لأنه رهن والراهن لو استأجر الرهن من مرتبه لم يلزمه الاجر وسئل عن باعه ببيعاً وفاء بباعه المشتري من آخر ببيعاً باتا ولو سلم وغاب هل للبائع الاول أن يخاصم المشتري الثاني لياخذ منه قال نعم وإن كان في المحبس للرهن لكن يدا المشتري الثاني غير محقة والبائع الاول مالك وله طلب ماله من اخذ بغير حق ثم للرهن أن ياخذ منه ويحبسه متى حضر وكذا لو مات البائع الاول والمشتري الاول والاخر فلو رثه البائع الاول أن ياخذوه من ورثة المشتري الاخر ولم يورثه الورثة طلب ما اخذه البائع من الثمن ولو رثه المشتري الاول أن ياخذ المبيع من ورثة البائع الاول فيحبسونه بدين موروثة لهم إلى أن يقضوا دينه جملة (قن) وفي (من) قال النسفي اتفق مشايخ قضاةنا على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف لأنهم ما تلفظوا بلفظ البيع بلاذ كشرط فيه والعبرة باللفظ دون المقصود فإن من زوج امرأة على نية أن يطلقها بعد ما جامعها صح العقد أقول أن الانتفاع به مقصود كما أن الاستيثاق به مقصود فلا وجه لجهله رهنه مع رضاه بالانتفاع فعلى هذا لا يكون رهنه لا لفظا ولا فرضا قال النسفي مستفت بعت حائوتا باري بمائة ثم طلب المشتري إعادة المبيع ورد الثمن وهو يقول بعته ببيع الوفاء وأنا أقول له بعته باتا فاجاب أن أقول قولك فقال السائل لو حلقتني على ذلك هل يسعني أن ادافع وكان نيتي أن آخذ الحائوت منه وأرد الثمن إليه بعد

(قوله ويكون ذلك هبة منه) أقول فعليه تشترط شروط الهبة ويقع في بلادنا في بيع الوفاء اشتراط أكل الرائد وهو إطلاق وإباحة والإباحة تقبل الرجوع صريح به في مع الغفاري باب التصرف في الرهن وتقبل التخليق بالشرط والمخطر صريح به فيه أيضا صريح به الزياحي وغيره فيرجع الرجوع عن الشرط قبل الأكل وأما بعد الاستهلاك فلا يجوز الرجوع فيما أكله وبما تنقته صريح في جواهر الفتاوى (قوله أقول غرضهما من التبايع هو اخذ غلاته والاتفاق به) أقول الطائفة التفصيل لما قدمه أن يكون هبة فتشترط شروطها وعند الاشتراك يقع اخذ الغلة بالصيغة يحصل التسليم بخلاف ما إذا شرط كله فتأمل (قوله بلاذ كشرط فيه) أقول الواقع في بلادنا ذكر الشرط فيه وقدم قريبا أن غرضهما الرهن والاستيثاق ولذلك يقول المشتري ابرهنت ملك فلان والبائع يقول رهننت ملكي فلا نفلا لا يخفى ما في كلام النسفي من النقد لا سيما قوله فيما يأتي من الجواب أن البائع يفعل ذلك اختيارا والاجبة بالخ

ضعيف قال قوي وصي الأب ووصيه ووصي الجد منه دم

الاب ووصى القاضي
 الوصي الضعيف على الصغير
 في الوصي القوي على الكبير
 الغائب يمنع منقولات الصغير
 ما ورث من امه او جده لانه قائم
 مقام الام والاخ والام ولهم ولاية
 الحفظ دون التصرفات قال
 وانما يملك الوصي الضعيف
 هذا القدر من التصرف ضد
 عدم الوصي القوي اما حال
 وجود الوصي القوي لا يملك
 التصرف في مال الصغير أصلا
 وفي هذه الصورة ليس للوصي
 الضعيف سوى القيام على
 مصالح وصيه كتنفيذ الوصية
 وقضاء الدين ونحوهما وبيان
 مراتب الاوصياء يأتي في مسائل
 الوصايا وذكرك في الذخيرة ولا
 يجوز قسمة المملوك على أبيه الحر
 ولا يجوز قسمة المملوك على القبط
 كما لا يجوز بيعه ولا يجوز قسمة
 الوصي بين الصغيرين كما لا يجوز
 بيع مال أحدهما من الآخر
 بخلاف الاب فانه اذا قام
 حال اولاده الصغار بينهم يجوز
 كما لو باع مال بعض اولاده
 اختار من البعض والحيلة في
 ادلك للوصي ان يبيع حصه
 أحد الصغيرين مشاعا من
 وجل ثم يقاسم مع المشتري
 حصه الصغير الذي لم يبيع نصيبه
 ثم يشتري حصه الصغير الذي
 باع نصيبه لذلك الصغير وانما
 جازت هذه القسمة لانها جرت
 بين اثنين بين المشتري والوصي
 والوصي اذا قام بالخلاف كايده

زمان وكان قصد المشتري ذلك ايضا كما هو المعروف الا في لا فسد اليوم على ان اتقد
 الثمن اجاب انما ذكر ذلك قبل العقد وما كان في القلب عند العقد لا عبرة لذلك ولم
 يذ كر عند العقد سوى الايجاب والقبول ولك ان يختلف انك بعته بعبارة فاذل هذا ان
 العبرة للغوط وقد منع بلفظ البيع لا الهن فاصتبار به بعبارة الى الان انه يشك بان
 المبيع اذا احتاج الى العداوة فالبايع يعمده فيؤدي خواجه ايضا والجواب انه يفعل ذلك
 اختيارا لا جبراً حتى لو امتنع لا يجبر وكذا لا يجبر على ترك الوفاء بذلك ويجعل البيع باناً
 والمشتري حق طلب الثمن لا غير فان انتقص المبيع بان كان داراً فله ان لا يجبر على رد الثمن
 لانه كبيع جديد ولو كان المبيع قنناً او دابة فهناك عند المشتري فلا شيء لواحد منهما على
 الآخر (خ) الصحيح ان يبيع الوفاء ان كان بلفظ البيع لا يكون رهناً ثم لو ذكر شرط
 النسخ في البيع فسد البيع ولو لم يذ كراه فيه وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء او تلفظنا
 بلفظ الجواز وعندهما هذا البيع غير لازم فكذلك يعني يفسد ولو ذكر البيع بلا شرط ثم
 ذكر الشرط على وجه العدة جازاً للبيع ولزم الوفاء بالوعد اذا لمواعيد قد تكون لازمة
 فيجعل لازماً لم حاجة الداس (منه) لو شرطت البعثة في البيع فسد البيع ولو تراضعا قبل البيع
 ثم تباعا بلا ذكر شرط جازاً للبيع عند ح ر ح الا اذا تراضعا فانهم ما تباعا على تلك
 المواضعة وكذا لو تراضعا انقضاء قبل البيع ثم عدا بلا شرط الوفاء فانه قد جاز ولا عبرة

(قوله والجواب الخ) أقول هذا لا يدفع الاشكال فان الظاهر ان الشخص لا يعمر
 الا ملكه ولا يورث الا نراج ملكه وصحته بعمل لغیره متبوعاً نادراً ولا حكم له كامل
 (قوله لو ذكر البيع بلا شرط الخ) أقول ذكر في المحاوي الزايدى ما لفظه فصل
 فيما يتعلق ببيع الوفاء القوي على ان البيع اذا اطلق ولم يذ كره فيه الوفاء الا ان
 المشتري وكل بعد العقد وكذا لا يفسخه مع البائع عند ادائه مثل الثمن فهو بيع طلت
 لادهن اذا كان البيع بمثل الثمن أو بعين يسير وان كان بعين فاحش فهو رهن لكن
 شرط نيج شرط احسن او وان يعلم البائع بالغين وقت البيع فاما اذا ظن وقت
 البيع بعشرين ان قيمته عشرون وهو يساوي اربعين فهو بيع بات لا ناسخ فيجعل
 البيع بنقصان فاحش رهناً بظاهر حاله انه لا يقصد البيع البات مع علمه بالغين
 الغاش واذالم يعلّم فظاهر حاله لا ينفى ذلك وقال نيج والبيع بمثل الثمن ليسكن
 وضع للمشتري على أصل المال ربما كان وضع على مائة دينار عشر بن ربها ثم
 اشترى منه داراً بمائة وعشرين وانه ثمن مثلها فهو رهن لا يبيع بات قال رحمه الله تعالى
 قال هذا بخلاف من المشايخ والصدور فلم يذكروا عليه أحد وكذا اذا لم يوكّل باقالة البيع
 لكن عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى مثل ثمنه فانه يفسخ معه البيع فهو
 على هذا انتقصه بل ان كان بعين فاحش قرهن والافعدة جرياً على قوله عليه الصلاة
 السلام رحمه الله أمراً قال نادماً ببعته وساعده المتعبون فيه نيج لو باع عمارة له في ارض
 وقف بنقصان فاحش فهو رهن فاسد اه

كان للصغير منفعة ظاهرة
و يجوز لأب أن يقاسم مالا
مشتراكا بينهما الصغير وأن لم
يكن فيه منفعة ظاهرة هكذا
ذكر في الذخيرة وذ كرتنج
الاسلام ابو بكر وجهه الله في
شرح الاصل اذا قسم الوصي
التركه وعزل لكل واحد
نصيبه هنا اربع مسائل
احدها ان تكون الورثة
كاهم صغار ليس فيهم كبير فقسم
الرصي وعزل حصة كل واحد
منهم فانه لا تجوز هذه القسمة
حتى لو هلك نصيب احدهم
بعدا القسمة فانه يهلك على
الشركة وما بقي بقي على
الشركة لان الوصي تولي القسمة
من الجائزين وانه لا يجوز لان
القسمة في معنى البيع والشراء
فيعتبر بالشراء ولو اشترى مال
أحد الصغيرين للصغير الآخر
لا يجوز لانه ولي الشراء من
الجائزين والاب لو فعل ذلك
يجوز على ما فرنا والحيلة في
ذلك ما يدنا انه يبيع الوصي
حصة أحد الصغيرين مشافا
من رجل اذا كان الوارث اثنين
ثم يقاسم مع المشتري حصة
الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم
يشترى حصة الصغير الذي
باع نصيبه هذا اذا كان الصغير
اثنين وهما الوارث لا غيرهما
اذا كان الوارث ثلاثة وهم
صغارا والحيلة أحد الامرين
اما ان يبيع حصة الصغيرين من رجل مشافا ولا يبيع

للمواضعة السابقة (صل) لو كان الشرط في البيع قابلا لانه لو كان المقصد في صلب العقد
صح المذق في المجلس لا بعده وكذا يبيع جسد ذئب في سقف لونه في المجلس جائز به
(فتين) تباع بلا ذكرك شرط الوفاء ثم شرط ان يكون بيع الوفاء اذا شرط اللحق يلحق
باصل العقد عند ح (محض) الشرط القاسد اذا لم يلحق بالعقد يلحق عند ح (محض)
لا عنده ما (قسط) وهل يشترط الا لحاق في مجلس العقد لجهة الاتفاق اختلف فيه
المشايخ والاصح انه لا يشترط (في) شرط ما قاسدا قبل العقد ثم عقد لم يطل العقد
ويطال لو غارنا (فتنر) بعض مشايخ زماننا قالوا الشرط لو لم يكن في العقد جعلناه بيعا
صحها في حق المشتري حتى ينتفع بالمبيع كما ان املاكه وجهناه رهنا في حق اليائمين حتى
لم يجوز ويحرم المشتري على قبول الثمن ورد المبيع على بائنه لان هذا البيع مركب من
كهبة بشرط عوض وهبة في المرض وكثير من الاحكام يكون له حكمان وانما جعلناه
كذلك لحاجة الناس اليه حذرنا من الربا خصوصا في ديارنا فانهم يبلغ اعتمادا في هذا
الباب الدين والاجارة الطويلة ولم يمكنهم في الكرم والاجارة في الكرم لا تصح لما عرف
و بخاوي اعتمادا والاجارة الطويلة ولم يمكنهم ذلك الا بعد شراء الاشجار وهذا الشرع
وفاء فاضطروا الى ما قلنا وما ضاق على الناس اتسع حكمه (غر) هل ح (محض) لا يكرن
البيع ثلثة حتى تقول في البيع بعثك هذا ثلثة بكذا (فصح) مردى ما كى خريد بشرط
انك هروقت كذا من يائع بازوبد مشتري يبيع بازوبد تايداني شرط كذا جوبن بها بازوبد
ولا يبيع بينهما ثم المشتري باعه من آخر يباعا تا قبل يبع هذا البيع الثاني فليس للبائع الاول
استرداده كبيع المشتري شراء فاسدا او قبل المشتري لا يملك بيعه وعليه الفتوى فلم يجوز
الثاني والفتوى على ان بيع الوفاء فاسد وتفرع عليه احكام البيع القاسد الا ان المشتري
لو باعه من آخر قبل البائع الاول اخذه كباعه المشتري من المكره من آخر وزاد المبيع وفاء
كزوائد المبيع فاسدا فيضمنه وفاء ويضمنها بالتعدي لا بدونه كزوائد الغصب واقتى
(شين) ومشايخ زمانه ان المشتري يملك زوائد المبيع وفاء ولا يضمنها بالتعدي مردى
خريد به يبيع وفاء وغلة ابن رزوديك آمد يدش از انك غلة برد ارد بائع وسيم بازى دهد
هل يجوز المشتري على اخذه قال منهاج مجبر وقال همدان لا وقال بدر مجبر بشرط ان يملك
حصة كدشته از برزید همدان كرهة بر حال بود وصال اول غلة برد است و غلة سال دوم

(قوله مردى ملكي خريد الخ) اقول معناه رجل شري ملسكا بشرط ان رد الثمن عليه برد
المبيع له ولا يكون بينهما بيع ثم باعه المشتري من آخر يباعا تا قبل ينفذ وقيل لا وعليه
الفتوى (قوله بائع سيم بازى دهد الخ) اقول يعني بعد ان خرجت الغلة آتى له بالثمن
ومطلب منه استرداد المبيع بغلته (قوله وقال بدر مجبر بشرط الخ) اقول يعني مجبر
على ليعطائه من الغلة بحساب ما مضى من المدة (قوله وا كرهة بر حال بود الخ) اقول
معناه انه اذا دفع الغلة في السنة الاولى في المسئلة المذكورة ودخل في الثانية تلقاها
لا يجبر ايضا

لان القسمة بمرتبة بين اثنين في حصة الصغير الذي لم يبيع وهو ما المشتري والوصي ثم يشتري حصة كل واحد من الصغيرين مفرزا ولا يكفيه ان يبيع حصة واحد من الصغار ثم يقاسم لان القسمة فيما بين الصغيرين انما يتولاها الوصي لا الصغيران لا يجوز والوصي له الاثر من الحيلة ان يبيع جميع التركة من رجل ثم يشتري حصة كل واحد من الصغار مفرزا من المشتري والمسئلة الثانية ان تكون الورثة صغارا وكبارا وان كان كبارا غيب وفي هذه الصورة لا تجوز قسمة ايضا لان الكبار اذا كانوا ضيافا فلا ية القسمة على الكبار في العروض كما كان له ولاية البيع واذا كان له ولاية القسمة في العروض على الكبار صار كأن الكل صغارا واذا كان الكل صغارا تقاسم لم يجز لانه تولي القسمة من الجانبين فكذا هذا وما قدمته في العقار فباطلة على الكبار لانه لا يلي بيع العقار على الكبار حال حييتهم فكذا لا يلي القسمة والثالثة اذا كانوا صغارا وكبارا فعزل نصيب الكبار وهم حضور ودفع اليهم وهزل نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب واحد من الصغار جاز لان القسمة لم تجز بين الصغير والصغير حتى يكون الوصي متوليا للقسمة من

تزيدك امدوا الباقي بحاله اجاب هذا لا يجبر اكرار سال دوم ثلثي سنة كذا سنة بودوا اجاب كما اجاب في المسئلة الاولى وارثا لرجال باشد وبيع حصة رجل بودوا خانه بودهي كاه كه بودتواند كه سم دهد اجابوا جميعا توادوه واختاروا (ختم) لو فسخ البيع الجائر بعد مضي بعض السنة قبل المشتري ان ياتى من الغلة بالحصة فيقسم الغلة على اثني عشر جزءا فيأخذ حصة ماضى سوا ما ظهرت الغلة اولا وقيل لو ظهرت الغلة عند الفسخ فالجزم كما قيل والافلا تنقسم الغلة لانها اذا لم تظهر ففي اي شيء يبقى حقه قال وقال والذي رحمه الله تعالى يبقى العقد في قدره ظهرت الغلة اولا اذا لم تنقسم بل يضر بالثراء لانه لو شري في الخريف وقضى الثمن في الربيع بقوت حقه اصله لا قيل له جون رزنام كرفته باشد عقد حكومه باقى سايد قال يقضى قال نفدان جنان داريم له قام بود فروشيدان وقت كوسال يكدر و معامه سود قيل له مبرود و موز بدليل بناء مده بود و عقد بروى بنوده جراتواند طلب كردن قال جواب وقت كمن عقد و ابقدا سان دره الباقي دارم اذ برأى نظار انسان قيل لهوا كرسا لمساغلة برده باشدوا كنون درميان سال فسخ كنيد حكم همين بود اجاب بود فسخ ببيع بازمى دهد بيش آذاتك مشتري غله برداره هل يجبر على الاقالة ام لا قال لا بابل غله برندا رند (فصح) سئل عما دو بدروم ناهج خريده ببيع وفاء مردريس از اقاله ببيع ابنه ببيع ميراث سدة ياني اجابوا ان وراثته يقومون مقامه في احكام الوفاء و اما قوله لم خريده ببيع وفاء محمد و در ايد يكري فروخت ببيع ياني بانه ببيع وفاء بالنحس يدان نصرفات نافذ باشد ياني اجابوا جميعا في وسكر انبساى ببيع وفاء يادو خداتش ياقه مساويه هالك شديفة هالك برد خيرة راجير كس در اقاله ياني اجاب عما دو يجبر البائع خوادد بخترين مانه خوادد غرضه بكبر دو محضه و اجابا يجبر على الاقالة ولا يضمن و اما قولهم ان المشتري لو ا تلف البناء او الثبر هل يضمن قال عما دو ضمن وقال بدر لا (فهم) سئل مولا نالوانه قص المبيع في يد المشتري شرا جازا ما حكمه اجاب يجبر البائع اخذ بجميع الثمن او تركه وقال بعضهم له ان يمسك حصة النقصان من الثمن بالثمن ما بلغ ويسعدان زاد قيمة النقصان على الثمن وقال مولا نالا يكاد يصح هذا لان هذا للنظر ولا نظار في هذا البتة (صع) فتوى ائمة قزمانا ان حكم الرهن قد سقط حصة النقصان من مال الوفاء بان يقسم مال الوفاء على قسمة الباقي والمالك فيسقط المالك الباقي كما في الرهن وكذا لو ا تلف المشتري حصة نقصان بنائه او ثبره يضمن

(قوله واكر غلة رجال باشد الخ) اقول معناه لو جاءه بالثمن قبل استواء غلة الكرم او كان المبيع دارا فالبائع يقدر على ان يذمه متى دفع له الثمن في جوابهم جميعا انه وهذا التفصيل انما يكون على غير مذهب القائل بانه رهن في جميع احكامه تامل والله تعالى اعلم (قوله ويسعد) اقول اي البائع المبيع بحالنا اي بغيره شئ قال في البرازية في هذه المسئلة وان زاد على الثمن استرد المبيع بحالنا

اذا عزل نصيب كل واحد من
الصغار والكبار وقسم بين
الكل فالقسمة في الكل فاسدة
لان القسمة بين الكبار والصغار
وان جرت بين اثنين فالقسمة
فما بين الصغار وجدت من
الواحد فلم تجز القسمة في حق
الصغار واذا لم تجز في حق الصغار
لا تجوز في حق الكبار لان من
حكم القسمة انها منى جازت غير
حق بعض الشركاء من البعض
ولم يوجد ذلك في هذه القسمة واما
اذا دفع الى الكبار نصيبهم
وامسك حصص الصغار جله قير
من رزمة ثم قسم حصص الصغار فيما
بينهم فالقسمة بين الصغار
والكبار صحيحة لانها جرت بين
اثنين بين الكبير والصغير والوصي
والقسمة بين الصغار لا تجوز لان
الوصي تولى القسمة من الجانبين
فسدت الثانية وبقيت الاولى
صحيحة وذكر في الذخيرة وان
كان فيهم صغير وكبير حاضر
وكبير غائب فعزل الوصي
نصيب الكبير الغائب مع
نصيب الصغير وقاسم الكبير
الحاضر فعلى قول ابي حنيفة
وجه الله تعالى جازت قسمة في
العقار والعروض وعلى قولهما
تجوز في العقار ولا تجوز في
العروض كما في البيع واذا قسم
الوصيان المال فاخذ احدهما
نصيب بعض الورثة واخذ
الآخر نصيب البعض لا يجوز
صدا لكل واذا قاب أحدهما قسمايم الآخر الورثة لا يجوز

قيمة كثر من وسئل (شئ) خانه رهن رانا ودان بتمادويان سبب ديوار اقنا وضمان
نقصان بر مرتين باشد ياني اجاب في وما قوله اكر بيع جائز بوزنه باشد والمساله بجماعها
مشتري ضامن نقصان شد ياني اجاب في سئل عما دونهما ج و بدرج خبر بده بوفاء خصم
بود در دعوى تخيب بائع ياني اجاب بدرج و اجاب ياني حضرة بائع ياني اجاب و يشترط
حضرة البائع ضد كسبر من المشايخ (فصح) خراج المبيع جائز اهل البائع من فاو ذكاة
مال الوفاء اهل البائع لانه ماله بقبضه وعلى المشتري ايضا لانه يعبده مالا موضوعا له
عند البائع اذ يذاله عليه وادس هذا الجواب الزكاة اهل شخصين في مال واحد اذا لدرهم
لا تتعين في العقود والقسوخ كذا (شئ) وسئل باع داره جائزا فاستاجر منه من مشتريه قبل
قبضه وسكنه هل يجب اجر المثل اجاب لا لانه لو شري قنا فاجر منه بائعه قبل قبضه لم
يجب الا بوزن اذا كان في البيع البات كذلك فسا طنت في البيع الجائز ولو اختلفا في كون
الاجارة قبل القبض قبل ينبغي بان يكون القول للمشتري لانه يدعي صحة العقد والآخر
يدعي الفساد والقول لمن يدعي صحته هكذا قيل في ان القن منقول ويبيعه قبل قبضه لم
يجز فكذا اجارته (فصح) كل ما جاز بيعه قبل قبضه جاز اجارته قبله وما لا فلا وبيع العقار
جائزا قبل قبضه وكذا اجارته (ط) لم تجز اجارته في الاصح وبه يفتي اذا المبيع في الاجارة هي
المنفعة وهي في حكم المنقول (فصل) طعن فيه بانه لو آجر المستاجر قبل قبضه يجوز ولو كان
كما قال لم يجز (شئ) شرادار جائزا وقبضه فاجر منه بائعه مدة معلومة وسله الى بائعه
فدفع البائع مال الوفاء الى المشتري قبل مضي مدة الاجارة تمسح الاجارة (فصح) على
قول من جعل بيع الوفاء فاسد الوقبضه واجر منه غيره فله الاجرة لانه لو قبض واجر فله
الاجرة فهذا أولى ولو آجر منه ماله لم يجز اذ الرد على ماله كما يجب عليه وقد رد عليه
والمحكم في البيع الفاسد ان المستحق يجهة لا يقع الا عن تلك الجهة وان اوقفه الموضع

(قوله خانه رهن) الخ اقول أي اذا لم يرضع له ميرا با فانه سبب ذلك لا يضمن
سواء كان رهنا أو ببيعاً جائزا (قوله خبر بده بوفاء الخ) اقول معناه هل يمتنع
المشتري خصم المدعي المالك في غيبة البائع أم لا اجاب بدرج و اجاب عما دونهما ج
لا يكون خصما اه (قوله لو شري قنا فاجر منه بائعه الخ) وفي البرازيقة وان اجر
المبيع وقام من البائع من جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب ثمن ومن جعله رهنا
كذلك لم يلزم البائع الاجر ومن اجازة يجوز الاجارة من البائع وغيره وواجب الاجرة
وان اجره من البائع قبل القبض اجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو اجر
عبد اشتراه قبل القبض انه لا تجب الاجرة وهذا في البات فسا طنت في الجائز اه
(قوله اذا المبيع في الاجارة هي المنفعة الخ) اقول قال شيخ الاسلام القرطبي قلت وفي
البحر الرائق ان المقصود في الاجارة المنفعة وهى لا كها غير نادر وهو الصحيح كذا في
القوائد الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الكافي اه كلامه

عليه في العقار والعروض جاز
لان وصى القاضى بمالك بيع مال
الصغير اى شئ كان فكذلك ايمالك
القسمه وهذا اذا جعله القاضى
وصيا في كل شئ فاما اذا جعله
وصيا في النفقة او حفظ شئ
بمنه لم تجز قسمته لانه لا يملك
بيع ماله اذا فوض اليه القاضى
امرا خاصا فكذلك الايمالك النفقة
وهذا بخلاف وصى الاب اذا
وصى اليه في نوع يصير وصيا
في الانواع كلها والقاضى لوجعه
وصيا في نوع لا يصير وصيا في
الانواع كلها المليل والموزون
اذا كان بين حاضر وغائب او
بين بالغ وصبي فاخذ البالغ او
الحاضر نصيبه فانما تنفذ قسمته
من غير خصم بشرط سلامة
نصيب الصغير والغائب حتى
لو هلك ما بقي قبل ان يصل الي
الغائب كان المالك عليهما
سكني ذلك من كتاب القسمة
دنه الجاه مذ كورة في قسمة
الذخيرة الهرة نيسة ذ كرفي
وصا بالمنتقى ترك ابنا صغيرا
وابنا كبيرا وترك ألف درهم
واتفق الكبير على الصغير
نجمائة درهم من الالف
نفقة ماله وليس بوصى قال هو
متطوع ولو كان الميت ترك طعاما
او ثوبا فاطاعه الكبير الصغير
او ابسه الشوب فليس باليتيم
استحسن على ان لا يكون
على الكبير ضمان في شئ من
ثلاثة كرفي الاصل الوارث الكبير اذا اتفق على الصغير

بجهة أخرى وهذا على القول بفساده وأما على قول من أجاز له تصح الاجارة من البائع
وغیره فله أجره وغلة الكرم على ما شرط ولو مضى بعض المدة فباع البائع بثمنه يجبر
المشتري على قبض ثمنه والوفاء بما شرط ويجب الاجر بحصة ما مضى من المدة والمشتري
نقص البيع في كل حال اذا لم يغير لازم فلا كل منهما انقضه ولو شري كرماء على أن
يكون له من ثمره نصفه أو ثلثه فنقص البيع قبل ادراك الثمر ولو خرج الثمر وصار له
قيمة تقسم قيمة الثمر على المدة فلا يشتري على البائع حصة ما مضى من المدة فلو لم يخرج
الثمر أصلا ليس له ان يأخذ من البائع شيئا ولو مضى بعض السنة فكذلك فيه وقد مر
ان فيه خلافا وفيه لو أدركت الغلة وأخذها المشتري ليس له نقص البيع وطالب الثمن
حتى تتم السنة من وقت البيع الا اذا أراد ان يأخذ منه نصيب ما مضى ويترك عليه
نصيب ما بقي من المدة فله ذلك ولو ترك الغلة على البائع فله أخذ حقه ولو بيع كرم يجذب
هذا الكرم فالشقة للبائع لا للمشتري (فك) لان بيع المعاملة وبيع التلجئة حكيمهما حكم
الرهن والراهن حق الشفعة وان كان في يد المرتين ووافقة كرم بينهما باع أحدهما
نصيبه من شريكه يباع جائزا ثم باعه من آخر با تا حتى توقف على اجازة شريكه المشتري
وفاء هل لشريكه حق الشفعة أجاب بجل المتبين في بلادنا ان له الشفعة وأجبت ليس
له ذلك بعدما ألحقت في الفتوى وأجاز شريكه فانه لا بد من هذا الاحتياق ليصير مسئلة
فانه لا شفعة في البيع الموقوف الابد النفاذ واعترض بعضهم بانه عليك ان توافقهم في
الجواب بان لا تعرض للاجازة وكتبت بأشد جوارح بيع لازم شود اجازت مشتري ببيع
وفاء بطريقي وبكره ان قضى البائع مال الوفاء قلت له من هذا جاء الغلط فان المبيع وفاء
اذا باع البائع با تا حتى توقف على اجازة المشتري وفاء فقهى البائع ثمن مشتري الوفاء
وافقة مع ذلك العدة بقضاء الثمن لا يصير البيع الموقوف جائزا الا انه انعقد وقفا
على اجازة المشتري فلا يجوز الا باجازته وهذه إحدى ما يخالف فيه البيع الجائر الرهن
أقول هذا يصح على قول من جعل الوفاء فاسدا وأما على قول من جعله رهنا وقوله لانه
انعقد وقفا الخ يقتضي أن لا يجوز بيع الرهن الا باجازة الراهن لا بقضاء الدين وليس
كذلك قال ثم عرفت عن الرواية ثمرات بموافقة فكري قول السلف (قت) مثل
نحو يده يبيع جائز رضا دافعه استه واجازت كرد وور شفعة است باطل شود باي أجاب شود
بمخلاف المستاجر كذا اجازت كند بيع واجازت باطل في شود لان له ملك النفقة وللآخر
ملك الرقبة (فشين) باع أرضا ببيعها جائزا وفيه زرع وشرط الزرع في البيع ودفعه الى

(قوله وأما على قول من أجاز له) أقول وعلى قول من جعله رهنا ولو أجره من البائع
لا يلزمه الاجرة ولو أجره من غيره بغير اذنه كان كاجارة المتصوب وفيه الاجرة للاجر
وملكه ملكه كاخيشا فيجب عليه التصديق به وان أجره له باذنه يجب ان يبطل الرهن
وتكون الاجرة للراهن كفاي حقيقة الرهن فامل (قوله شود) أقول اى يبطل البيع
والشفعة معناه باع المرهون فاخذ بالشفعة

يعني ما اتفق على الصغير من مال مشترك يضمن وان اتفق على الصغير مائة وترك اثنين كبير وصغير فصرف الكبير بعض التركة الى حواشي الصغير يضمن لانه لا ولاية له في التصرف بدون اذن القاضي في باب ما يكون اقرار من المدعي عليه من فتاوى دسديد الدين وفي وصايا شرح الطحاوي أحمد الورثة اذا قبض جميع التركة فهلك في يده من غير جنسية او جنسية فان كان على الميت دين او في الورثة صغير لا يضمن وان لم يكن دين والورثة كبار ضمن حصص السابقين اذا ادعى أحد المتقاسمين ديناً في التركة بعد القسمة صح دعواه لانه لا تناقض لان الدين يتعلق بالمعنى والقسمة تصادف الصورة ولو ادعى عيناً باي سبب ممكن لا يسمع دعواه للتناقض فان الاقدام على القسمة اعتراف بكون المقسوم مشتركاً ولو ادعى أحدهم وصية لابنه الصغير بالثلث بعد القسمة لا تصح دعواه لما بينا لانه ساع في نقض ما تم من جهته وهو القسمة لئلا يكون لا يطل حق الصغير لانه ليس له ولاية الا بطل في طلبه الابن بعد البلوغ وهذا بخلاف ما اذا ورث ثلاثة داراً ومات أحدهم عن ابن فانتسبها ثم ادعى الابن انه اشترى نصيب

المشتري فتعاسخا البيع فالبائع ان يمسك قدوة قيمة الزرع من الثمن لو كان الثمن من جنس قيمة الزرع وان لم يكن ثمنه من جنس قيمة الزرع له ان يطالبه بقيمة الزرع ثم قال كذا أدنى والذي وجعل البيع في الزرع فاسدا حيث أوجب القيمة ووجه الفساد انه صفقة في صفقة ثم قال فادو قال ان البيع في الزرع والثمن يكون بيعاً فاذبا تاو له ان يمسك حصص قيمة الزرع من الثمن وليس للمشتري طلب ذلك القدر ومثل (شبن) عن قوائم تقطع من خلاف هل تدخل في البيع الجائز بلاذ كرا جاب لا تدخل لانها كنمو ولو حدثت بعد الشراء فهي للمشتري قيل له فلو امتنع المشتري أن يصرف شيئا من ذلك الى الكرم هل يجبر على صرفها جاب يجبر على صرفه فيه قدر امتناعه قال لانه وان كان كثر الا انه اذا صرف اليه الفاضل صرفا وهذا في قوائم (شبن) موقعة وقت البيع أما الموجود وقتها وكرها البائع في المبيع فلا يجبر على الصرف اليه لانه صار ملكه حيث صار له قسط من الثمن فلو صرف فيه منها قل ان يرفعه عند الفسخ فلو باع كرها ودروى ذفاك كشت كه هر سال بدر وندلا يدخل الذفاك بلاذ كرا لانه كنمو قال (شبن) باع كرها باع جازا قضى بعض المدة وخرج الثمن ثم باعه من المشتري جازا يبيع ما تاو لم يذ كرا الثمن فالثمن للبائع لا للمشتري ولو شرا جازا فاجره من غيره ثم البائع باعه من غيره في أول الشهر مثلاً والمشتري جازا الجازة في نصف الشهر فاجره نصف الشهر للمشتري جازا واصله ان الفسخ اذا كان من المشتري في شراء الوفاء لم يكن عذرا ولا يظهر في حق المستاجر لانه ليس بمضطر فيه لانه كبيع والبيع ليس بعذر لو لم يكن على البائع دين وهنا المشتري غير مضطر في اجازة هذا البيع فبقي الاجازة واذا بقيت والعاقده هو المشتري كانت الاجرة له وعلى هذا اجرة ما بقي من المدة بعد الاجازة تكون للمشتري شرا جازا لو فسخه البائع فان كانت الاجرة مدة متعارفة لم يظهر في حق المستاجر ولو كانت مدة غير متعارفة فان اجرة سنتين لا تبقى الاجرة لانا لو قلنا بانها لا تنفسخ بغيره فالحش الضرر بخلاف تعارف المدة اقله الضرر ولو طالب المشتري البائع بثمنه فدفع يجب ان لا يفسخ البيع في حق المستاجر اذله ان يمنع عن أداء الثمن ما لم يفسخ الاجارة لانه ليس بعذر ولو باعه جازا ثم باعه منه بائنا ثم تعاسخا البائع لم يمسك الجازا لان تعاسخها ما كبيع جديد حتى لو كان فسخا مطلقا في حق الكل لعاد الجازا ولو باعه جازا ثم باعه من غيره بائنا حتى توقف على اجازة المشتري جازا فاقضى ثمنه او تعاسخا لا ينفذ البائع فلا بد من تحديد البيع بخلاف الرهن فان الراهن لو باعه من غير المرتهن حتى توقف فقضى الدين او ابراه المرتهن نفذا البيع ولو باعه من غيره بائنا وقال المشتري به بائنا به بائنا وهذا عند خذله فاحذره فاجازة ولا يحتاج لتجديد والبيع الجازا يفسخ بالتخليه بين المشتري وبين ثمنه بالا قبض ولو ابي المشتري عن قبض ثمنه هل يجبر على يفسخ بالا قبول اجاب لا ولو قبض بعض الثمن يفسخ بخصته والمشتري شرا جازا لو قال للبائع ز بين تبومائه امرخواه كركن وخواه بفروش توا زمان وازم لا يفسخ البيع ودر بيع جازا خواتمه يا بائع كفت كه بس شتن ماه ففسخ كرديم درست يا شديا لي اجاب لي وسئل

الهداية ذكر في قصة الملتقط
أهل قرية ظرهم السلطان
ان كانت الغرامه لتخصين
أموالهم فعلى قدر ما لا كهم
وان كان لتخصين الرؤس فعلى
عدد الرؤس ولا يدخل النساء
والصبيان وفي فوائد أبي
حقص الكبير البخاري رحمه الله
تعالى سئل عن رجل مات غائبا
عن بلد وترك مالا وترك بنين
و بنات صغارا وكبارا يريدون
المسحوقهم غير اوصياء الميت
قال لا يستطيعون المسحوق الا ان
ياتوا القاضي فينصب لاصغار
وصيا فاذا نصب لهم وصيا قعدوا
وان كان الكبار غيبا والمحضور
يريدون المسحوق لا يستطيعون
حتى ياتوا القاضي فينصب
للاصغار وصيا والكبار الغيب
وكيلا فاذا فعلوا ذلك قسموا
وفي الفتاوى صبي اقرانه بالغ
وقاسم الوصي ثم ادعى انه غير
بالغ فان كان مراهقا جازت
قسمته ولم يقبل قوله انه كان
غير بالغ وان لم يكن مراهقا
وبعد لم ان مثله لا يجوز
قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ
وبهذه المسئلة يتبين ان بعد اثني
عشرة سنة يشترط آخر
لصحة الاقرار وهو ان لا يكون
بحال لا يحتمل مثله في قصة فتاوى
الفضلي وقد ذكرناه في الطلاق
والبيع وفي قصة فتاوى
أئمة سمرقندي رجل مات وترك
اخراته صاحبا وارثا وقصة التي

رج باع جاثرا ثم باعه من غيره باثنا دفع المشتري باثنا مال الوفاء الى مشتريه جاثرا هل
البائع ان يطلب منه ويقول له دفعته اليه بغير امرى اجاب لا هذا الوفاء يؤد الثمن الى
البائع اما لو اداه ثم قضى مال الوفاء بلا امر البائع ليس له المبيع هل له أن يرجع به على
البائع قال بعضهم ينبغي أن يكون متبرعا فلا يرجع بخلاف معبر الرهن اذا الرهن ثمة
وودع على ماله فاضطر في استخلاص ملكه ولا كذلك هنا (ذ) المؤجر باع المستاجر من
اجنبي ثم المشتري دفع ثمنه الى المستاجر بجهة مال الاجارة فهو متبرع لو كان المؤجر حاضرا
والا فلا لانه مضطر في الاداء لتخلص ملكه كغير الرهن وعند حضوره ليس بمضطر فيه
لانه يمكنه ان يدفع الثمن الى المؤجر اية قضى مال الاجارة فيسلم للمشتري ملكه (عده)
باعه باذن المستاجر رادى المشتري مال الاجارة الى مستاجره بغير امر المؤجر ليس له المبيع
يكون متبرعا بخلاف معبر الرهن ولو باعه وفاقه باعه من غيره باثنا فباعه المشتري
باثنا بعه او كاهه اجازا المشتري شرا جاثرا البيع البات لا ينفذ بيع المشتري فان المشتري
من الغاصب لو باع ثم اجاز ما ملكه البيع الاول لا ينفذ بعه ولو باعه جاثرا ثم من
غيره باثنا ثم باعه من آخر فاقه ما اجازا المشتري شرا جاثرا فذلك كافي الرهن ولو وجد
البائع المشتري شرا جاثرا في بلد آخر وقد طلب الثمن بعد الفسخ فله ذلك كافي الرهن
لو كان له حمل ووثنة واخذته في بلد آخر فله أن يطالبه بدينه ولو باع ارض غير جاثرا فلو
باعه له فهو كوكيل ولو باعه بامر نفسه وصرف الثمن الى مصلحة نفسه فهو كمتبرع
ولو جمع في البيع الجاثر بين الدقار والمنقول الذي لا يجوز البيع الجاثر فيه بان لم يكن
تبع العقار حتى فسد البيع فيه هل يفسد في العقار اجاب لا يفسد في العقار ويبقى بيعا
جاثرا وهذا الاشارة الى أن البيع الجاثر لم يحجز في المنقول وقيل الوصي يملك بيع عقار الوصي
بيع جاثرا وقيل لا يملكه والشرط في البيع الجاثر صريحا بفسد العقد فالمشتري لو
باعه من غيره هل يجوز اجاب يكون كالمو باع المشتري من المكره على معنى ان للبائع
حق الفسخ وكذا الوفاء يفسد في البيع صريحا وكان الشرط لاحقا وكذلك عند
رجوع على قياس قوله لانه عنده يتحقق باطل العقد قبل له ولو قال بعثت جاثرا او بيع
الوفاء هل يفسد اجاب لا ورجسه ولو باعه جاثرا او حال بثمنه لغيره على المشتري
فاستحق المبيع فلا محالة أن يطالبه بالساقى لو كانت المحوالة مطابقة لوفاء قسيده قوله ان
يرجع على بائعه لادائه بامر وهى له أن يرجع على المتهال بما أدى في الجامع اشارة الى ان
له ذلك وسئل در بيع جاثر يكي ضمان شد ضمان مضاف كه آكر بيعه دفعه كسد
خواهد ان بائع نخواهد ان داوخواهد ان كفيل قبول كردن كفالة بدین وجه اجازت
بيع باشد بائع اجاب باشد كرضمان شرط كرده باشد در عقد والا في سئل در بيع
جاثر باين لفظ كفالة كرد كه هرگاه كه مطالبه متوجه شود بدينه را اختيار بود در

(قوله لم يحجز في المنقول) اقول وفي التوازل جواز الوفاء في المنقول ايضا براية بعد ان
ذكر ما ذكره هنا تأمل

لتقع الغنمة عن هلم وفي الوجه
للشاني لا لان فيه تاخير او متى
قسم اي قدر يوقف قال
ابو حنيفة وجه الله يوقف
للعمل نصيب أربعة بنين
وقال محمد وجه الله يوقف ميراث
ابنين وهو رواية عن أبي يوسف
وجه الله تعالى وعن أبي يوسف
وجه الله تعالى يوقف ميراث
ابن واحد وله ابنتان فتوى وفي
قصة المنتقى دار بين وورثة
صغار وكبار فاقسموا بغير
اخذ القاضى ولا وصى ثم باع
الكبار حصتهم وحصصة الصغير
معه ثم رفع الى القاضى فابطل
البيع ثم كبر الصغير فاجاز تلك
القصة لا يجوز من قبل ان ابطال
القاضى بيع الكبير ابطال
للقصة وقد كرى وصايا النوازل
فصير عن بشر بن الوليد فحين
ترك وورثة صغارا وكبارا يبيع
للكبار ان ياكلوا وتقبل هديتهم
وعن عيسى ابن ابا ان اذ مات
وترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا
للكبير ان ياكل من المال بقدر
نصيبه عما ياكل ويوزن ويسكن
الدار وان كان للميت شيا من كثيرة
لا يسه ان يذبح شيئا ياكل
وعن بشر بن الوليد لو كان عليه
دين ألف درهم وترك مالا كثيرا
يسمى للوارث ان ياكل ويطا
الحارية اذا كان في غير موفاء
بالدين قال نعم وما رأيت أحدا
يمنع من ذلك في وصايا
النوازل

مطالبة درست بوزيانى اجاب بوزوس مثل كفل بمال فباع الثريم من المكفول له يبع
جائزا بذلك المال هل يبرأ الكفيل اجاب ببرا قيل له ولو تغلسه ما هل تعود الكفالة
اجاب لا وهذا يدل على ان مال الوفاء ليس بنات في ذمة البائع مادام يبيع الوفاء باقيا
ولو باعه جائزا ثم باعه من غيره جائزا باجازه المشتري الاول ثم المشتري الثاني قال اخاف
ان يتوى حتى على البائع فضع من المشتري الاول لا يصح الا اذا كان الضمان مضافا الى
ما بعد الفسخ كما في الاجنبى (فص) الكفالة بمال الوفاء تصح مضافا لافى الحال
اذ المال يجب على البائع بعد الفسخ لافى الحال (عدم) مثل يكي خانه خريد اذ يكي بوفاء
وبدل اجارة كردد بعد ان قبض وديكرى مال ووفاء را كفيل بشده مضافا الى الفسخ يدل
اجارة رانى بعض از بن مال بائع بمشترى داد كفيل مى كريد كه اين از بهاوى است
ومشترى مى كريد از اجارة دائره است وعة دفعه شده است ومال واجب شده قول
قول كه بود اجاب يرجع الى البائع ولو تغلسه ما هل تعود الكفالة لا لافى الحال
ولو ادعى شراء جائزا وذواليدشراه باقيا من واحد وادعى سبق بيع الوفاء فصالح المشتري
يبات على بدل ويجوز قال لو صالح عن انكار يقضى ان يجوز ويلزم لانه يمكن تبحيصه لان
ذواليد يدفع الامين وهو يقبضه على ظن انه يقضى دين غيره بلا امره ولو صالح على
اقرار يقضى ان لا يلزم بدل الصلح لانه لو كان على مال نفسه يصير كرشوة لاجازة البيع
ولو شرط ان يكون بدل الصلح من الثمن الذى على البائع يصير هذا وعدا فلا يلزم (فص)
شراء ودفع ثمنه فقال له غيره قبالة ابن مبيع بنامه نست فادفع الى ما لا دفع القبالة اليك
فقبل لم يكن من استرد آدمادفع لانه يصير مشترى بالكافة منه او يصير مصاحما معه
بهذا المال من حق او ملك كان له في المبيع وايا كان صحح الدفع ثم باعه جائزا ولم يقبض
ثمنه بائع كواند كه في حضور مشتري ابن بيع رافدخ كند وفي رضاه شترى يكي ديكر فرد
وشد اجاب بنى (شين) خانه دهوى كرد كه از فلان خريد هم به بيع جائزا وان كين مرد
وبرهن وذواليد دفع مى كويد كه من بيش از توازه جان كس خريد هم به بيع جائز
وبرهن ووارث ميت دعوى خانه مى كند وبيع جائز ذى اليد را منكر است هل يكاف
ذواليد اعادة البيعة على البيع الجائز او يكتفى ببينة اقامه اعند دعوى المدعى الا خير
اجاب يكاف ان كان القاضى دفع دعوى المدعى لانه لم يجعل المشتري شراء جائزا خصما
(نم) باعه جائزا بوكالة ثم مات موكله لا ينزل بموته الوكيل واما قوله يكي دعوى ابن
خانه مى كند بملكيت وخر يده در خانه است ووارث برجاى برابن وكيلى كواهى
ارد كه خانه درست عن تسليم كز مدعى رابراين وكيلى ولايت دهوى باشد باى
اجاب بنى چون ذواليد مدعى نباشد ولا تسمع بینه (نم) باعه جائزا ولم يقبض ثمنه حتى
مضى بعض المدة هل للبائع حبس شئ من الغلة بقدر ما لم ياخذ الثمن لم يكتب جوابه
(فص) باعه جائزا واحتاج الى العمارة ففعل بامر القاضى على ان يرجع له الرجوع
واقعة باعه كرمه وفامحتى استحق المشتري كل غلته ثم بعد البيع شرط ان يكون

رضعت لأقل من ستة أشهر
من ذوق الشراء فله الشفعة
وان جاءته ستة أشهر فصاعد
من ذوق الشراء فله الشفعة
له الا ان يكون أبوه قد مات
قبل البيع وورث الجمل فيثبت
يستحق الشفعة وان جاءت
بالولد ستة أشهر فصاعدا ثم
اذا وجدت الشفعة للصغير
فالذي يقوم بالطلب والاخذ
من قام مقامه شرعا في استيفاء
مقوقه وهو أبوه ثم وصي أبيه
ثم جده أبو أبيه ثم وصي الجد
ثم وصي نبيه القاصي فان لم
يكن له أحد من هؤلاء فهو
على شفعته اذا ادرك فاذا ادرك
ونددت له خيار البيع
والشفعة فاحتررت الشكاح او
طالب الشفعة فأيهما كان أولا
هو قوي على الثاني والحيث
في ذلك ان يقول طلبتهما
الشفعة والخيار واذا كان
أحد من هؤلاء فترك طالب
الشفعة مع الامكان بطلت
الشفعة حتى لو بلغ الصغير
لا يكون له حق الاخذ وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وقال محمد
لا تبطل الشفعة وعلى هذا
الخلاف تسليم الشفعة اذا سلم
الاب أو الوصي ومن بعدهما
شفعة الصغير مع تسامحه عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله تعالى حتى لو بلغ الوصي
لا يكون له ان يأخذ بالشفعة وتسليم الاب والوصي

للمشتري مع الغلة او نحوه ياخذ كل الغلة او ما شرطه بعد البيع ينبغي ان يكون له
المشروط خصوصا على قول حرج ان الشرط اللاحق يلتحق باصل العقد عنده
فيكون شرط وقت العقد عنده والمتبايعان وفاة اكرمال وفاة راع قد اركى صلح كنف
قبل التفاسخ ينبغي ان لا يصح هذا الصلح اذ المال يجب على البائع بعد الفسخ لا قبله فلا
دين على البائع فلم يجز الصلح وأما على قول من يجعل بيع الوفاء وهذا فلا شك انه يصح
الصلح والضمان (شئ) باحسان او بدل اجازة كرهت خيانا كرهت معهودا استحقاق بيع
الوفاء في هذه الصورة حكم الرهن لا غير ولم يجز لا يشتري ان يقتنع بهذا المبيع كرهن لان
اقداهما على الاجارة بعد البيع دليل على انهما اوداه الرهن لا البيع باع أرضه وفاء
فزرعه المشتري ثم أدى البائع مال الوفاء الى المشتري حتى انفسخ البيع والزرع بقل هل
يجوز المشتري على تغريغ الارض او يترك في يده باجر مثله اجاب بعضهم بانه لو أدى
البائع ثمنه بصلب المشتري يجبر على تغريغ الارض او يترك في يده باجر مثله ولو
قبل انه يترك في يده باجر مثله في الوجهين فله وجه (ذ) استأجر أرضا فزرعه ثم تغلسها
والزرع بقل هل يترك الارض في يد المستأجر باجر مثله الى حصاده ام يؤمر بقلعه قيل
لا يترك اذا المستأجر رضي بيطلان حقه في الزرع حيث قدم على الفسخ باختياره وقيل
يترك دل عليه - مثله صورته سادف أرضه مزارعة فزرع في آخر السنة ليس لرب الارض
قائه فيترك باجر مثل نصف الارض حكما الى حصاده صيانة لحق الزراع وقد رضي الزراع
هنا بيطلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الى آخر السنة ومع ذلك ترك باجر المثل وفي
هذا الفصل ايضا لو مضت مدة الاجارة وقد فرس المستأجر فيه شجرة او الفصح انه يؤمر
المستأجر بقاءه الا ان يجب على المؤجر تهيئة الشجرة مقلوعة بخلاف الزرع فانه يترك باجر
مثله الى الادراك اذا الرزح له نهاية بخلاف الغرس ولو استأجر أرضا فزرع ثم شره هو
وآخر حتى انفسخت الاجارة يترك الزرع الى حصاده باجر مثل نصف الارض لشريكه
باع كره وفاء فاضي مدة فقساذا قبل تمام المدة ثم اضره للمشتري من الثمر حصة
الماضي قد عرفه الخلاف ثم على قول من يقول بان للمشتري حصة من الغلة وان لم يخرج
لوصالح البائع المشتري مما يخصه من الثمر بعد الفسخ قبل ان يثمر او بعدما اثمر ولكن
لم تصر له حصة هل يصح هذا الصلح اجاب ائمة زماننا وان لم ينع على جوابهم انه لا يصح
الصلح وله وجه ظاهر وفي (ص) ما يدل على انه يجوز وصونه او وصي له بغلة فغله كذا سنة
والجمل يخرج من ثمنه وليس فيه ثم فصالح الموصي له الورثة من نصيبه على دراهم
وقبضها لثمن فم الغلة وبراءهم منها ولم يثمر الفحل تلك السنين او آخرها كثر مما اعطوه
بطل الصلح قياسا اذ الغلة محبة ولا يعلم ان يكون ام لا ولا كفى استحسن ان اجبر الصلح انما
هو رجل بري من وصيته على مال كذا (صل) وفي (قد) دريغ وتوكيل ان كرا باع ثوبه

(قوله ياخذ كل الغلة الخ) اقول حرف الاستفهام فيه محذوف يعني ياخذ كل الغلة
او ما شرطه طاهه الجواب ينبغي الخ

مجلس القضاء أو في غير مجلس
القضاء بخلاف تسليم الوكيل
في غير مجلس القضاء عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى إذا
اشترى داوا لابنه الصغير والاب
شفيعها كان للاب ان يأخذها
بالشفعة عندنا كما لو اشترى
الاب مال ابنه لنفسه ثم كيف
يقول قالوا يقول اشترى
واخذت بالشفعة ولو كان
مكان الاب وصي ذكره من
الاثة امر خسي رحمه الله تعالى
هذه المسألة في اول باب تسليم
الشفعة ولم يشجع في الجواب
وذكر الصدوق الشهيد في
وافعائه وشوش الجواب
والجواب المشجع انه ان كان
في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة
منفعة للصغير بان وقع شراء
الدار بفن يسير بان كان ذمة
الدار مثلاً عشرة وخداشراها
الوصي باحد عشر فان الغبن
الميسر يتحمل من الوصي في
تصرفه مع الجانب وبأخذ
الوصي بالشفعة يرتفع ذلك
الغبن فاذا كانت الحصة هذه
كان اخذ الوصي بالشفعة
منتفعاً في حق الصغير فكان
للوصي ان يأخذ الدار بالشفعة
على قياس قول أبي حنيفة
واحدي الرواية عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى كما في
شراء الوصي شيئا من مال الصغير
لنفسه وان امكن في اخذ
الوصي هذه الدار بالشفعة منفعاً
في حق الصغير بان وقع الشراء

وا كويده سيمت باز كبر كه خر بچ نشده شترى والرام تواند كردن بسم گرفتن بافی اجاب
في چون زياده از يك ماه گذشته باشد اگر كم از يك ماه بود تواند الزام كردن زیرا كه بيع
حالی مطلق اقياده است بحق غلة بزدي و كيل انكاه و كيل ذكردي نكه غلة بردارد قهله
چون غلة برداشت اين محدود درست دني بجه حكم مانند قال بجهم رهن تاسيم او بدهد وافي
بصرف ديكت حال حكم بيع فاسد دارد نا چون سيم بدهد بيع فسخ کنند در يك حال حكم
بيع جائز وارد در حق انزال و در حق انكه بائع درختان في تواند او كندن و در يك حال
حكم رهن دارد تا بائع تصرف في تواند كردن في رضا مشتری و در هـ من صور بيع
و قو كيل اگر مشتری را حاجت شود بخریدن اين محدود تواند فرودختن بافی قبيل تواند
لانه بيع فاسد كذا في البتة و قيل لانه رهن من وجهه و اگر از درختان اين زرد در عمارة
همين زنكار برده باشد لا يضمن واقعة باعه جائز انقصه آخر من المشتري و غير
المشتري من أخذه هل للمشتري أخذه بائعه يشعته قبيل فسخ البيع واسترداد المبيع فعلى
قياس فصب الرهن ينبغي أن لا يكون له طالب فنه بل أولى لمسا ران مال الوفاء ليس
يثابت في ذمة البائع مادام البيع قائماً (قدشين مطا) لو فصب الرهن ليس للرتن ان
يطلب دينه من الراهن (من) وضع الرهن عند عدل فغاب العدل و اودعه من في
عيبه فلم يرتن أخذ دينه من الراهن قبل حضور العدل لو كان المودع مراً بالابداع
وان لم يبعه لم انه للراهن ولو ادعى ذوالسيدانه ليس للرتن أخذ دينه من الراهن لانه
باتسكاره توى واقعة زنى تريد به بيع وقاه بصددينار و خر يده بنار و شجر اين زور
اتلف كرد بلامر بائعه و قبة متلف دور و اتلاف صددينار است اين قبة بان صد
دينار مال و فاء كه در وقت بائع است مقاصه شود و بيع فسخ شود بافی اجاب قد مر ان
الدينين لو تخانسا تقع المقاصة اقول قوله فسخ شود بافی بدل على ان الكلام فيما قبل
الفسخ وقد مر ان مال الوفاء لا يثبت في ذمة البائع ما لم يفسخ (ذ) للودع على رب الوديعة
دين يحنسها لم تقع المقاصة ما لم يحنسها عليه و بعد ما اجتمع لا يصير قصاصاً ايضاً ما لم
يأخذها من أهله ولو كانت في يده لا يحتاج الى شيء غير ذلك ومتى صار ديناً صار
قصاصاً وحكم المقصوب لو كان قائماً في يد رب الدين وحكم الوديعة سواء هذه المسئلة
تدل على القصاص في الواقعة ولكن بين هذه المسئلة وبين مسألة الواقعة تفاوت لان في
مسئلة الذخيرة الوديعة من جنس الدين وفي الواقعة القيمة ليست من جنس الدين لان
قيمة المتلف ليست الدائير على التعيين بل قد تكون دراهم ايضاً فينبغي أن لا تقع
المقاصة ما لم يتقاصا (يد) دين لهما فا تلف أحدهما مالا للديون حتى صار دينه قصاصاً
فلشر يكه ان يرجع عليه هذا يدل على ان الدين لو اتلف مال المديون حتى لزمه قيمته
يصير قصاصاً دينه (فقط) له عليه مائة درهم لا يصرف وسلم والمديون له عليه مائة
دينار قرض او غصب لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا فاذا تقاصا يصير قصاصاً
عن عشرة دنانير و يبقى لرب الدين تسعون ديناراً فـ لم ان دين الدراهم لا يصير قصاصاً
بدين الدنانير بدون المقاصة (فمن) غصب منه ديناراً وغصب رب الدينار تفرقة

في حق الصغير بان وقع الشراء للصغير بمثل القيمة لا يكون

القيمة بالاتفاق ومضى كان
للوصي ولاية الاخذ فيقول
اشترى وطابت الشفعة ثم
يرفع الامر الى القاضي حتى
يذهب عنه عن الصغير فياخذ
الوصي منه بالشفعة وسلم الثمن
اليه ثم القيم وسلم الثمن الى
الوصي في تساوى الامام ابي
الطيب رحمه الله تعالى وفي
الفتاوى عن الفقيه ابي بكر
اشترى لابنه الصغير دارا والاب
شفعة الا ياخذ بالشفعة
مالم يدرك الابن او ينصب
الحاكم خصمه عنه قال الفقيه
ابو الليث رحمه الله تعالى هذا
الجواب في الوصي اما الاب
فياخذ ومن شدد الوصي
يشهد على طالب الشفعة ثم
يترك حتى يلع الصبي ولو كان
الصبي شفيع دارا اشتراها
الوصي لا يشهد ولا يطالب
الشفعة حتى يلع الصبي اشترى
الاب دارا وابنه الصغير شفيعها
فلم يطالب الاب الشفعة للصغير
حتى يلع الصغير فليس للذي
بلغ ان ياخذها بالشفعة ولو باع
الاب دارا لنفسه وابنه الصغير
شفيعها فلم يطالب الاب الشفعة
للصغير لا تبطل شفعة الصغير
حتى لو بلغ الصغير كان له ان
ياخذها ذكر هذه الجملة شمس
الائمة المرحومة رحمه الله
تعالى في باب تسليم الشفعة
وهكذا ذكر القندوري في
عبره واحاله الى نوادر ابي يوسف رحمه الله تعالى فاما

القاصب فتقاصصا يجوز ولو قصب ثوبه فتقاصصا يجوز ايضا لان بيع الثوب بداراهم في
الذمة يجوز ولو ذلك الثوب وتقرر قيمته بينهم ما فتقاصصا الدينار بقيمة الثوب يجوز وهذه
المسألة تدل على ان رب الدين لو اتلف مال مديونه لا يصير قيمته قصاصا بدينه لو لم تكن
القيمة من جنس دينه مالم يتقاصصا فالحاصل ان رب الدين لو اتلف مال مديونه فلو
تجاسا يصير قصاصا بدينه وان لم يتقاصصا ولم يتجاسا لم يصير قصاصا مالم يتقاصصا (من)
اختلاف المتبايعان فقال المشتري شريته بانا وقال البائع ثمنه وفاء فالقول للبائع اذا
المشتري يدعي زوال عينه عنه وهو يذكر في صدق (جف) القول في هذه المسألة هذا
قول المشتري لو لم يشهد عليه الظاهر وهو نقصان الثمن نقصانا كثيرا الا اذا ادعى تغير
السعر (قد) تغير السعر هل يمنع ان يكون الحال حكما اجاب بعضهم نعم والنقصان
الكثير هو ما يتغابن فيه الناس ويغير فيه يوم البيع لما مر ان تغير السعر يمنع ان يجعل
الحال حكما (شين) ادعى البائع وفاء والمشتري بانا او عكسا فالقول لمدعي البائع قال
وكنتم ائقي في الابداء ان القول لمدعي الوفاء وله وجه حسن الا ان اعتصم بغيره هكذا
اجابوا فوافقهم (نم) ملكي خر يد بوفاء ديار باع باجارة واذ معلوم شد كه ييش ازين
بكسي دلكر فر وخته بود است تجب الاجرة او لا اجاب لا لان قبض البائع مستحق بجهة
اخرى فلا يقع من جهة الاجارة كمن لو باع فاسدا ثم استاجر لا تصح الاجارة لان قبض
البائع مستحق بجهة الاسترداد لرفع الفساد فلا يقع من الاجارة فالرواية في تلك المسئلة
تذكر رواية في هذه المسئلة باعه وفاء ثم باعه من آخر فباع بغيره اول داد لم يجز البيع
الثاني ذكره ابن ابي اريضا بناسد وواقعة اخرى في مرض موته انه كان باع في صحته كرمه
من فلان الاجني ببيع اجازة قبض ثمنه ولم يخرج الثمن من ثلث ماله هل يصح اقراره
في كل الثمن بالانصاف في الورثة اجاب اكثر اهل الافتاء في زماننا وان لم يعتمد على
جوابهم انه يصح اقراره وان لم يصدقوه وزعموا انه اقرار المريض بدين الاجني فيصح

(قوله اختلاف المتبايعان الخ) اقول فلو تعارضت بينتاهما ذكر صاحب الجوز ان البينة
بينتة مدعي الوفاء هل له في المتارخانية بانه خلاف الظاهر في البيات ما تعني والبينة
لا ثبات ما هو خلاف الظاهر وكذلك ذكر في الخاتمة قال فيها واذا ادعى احدهما بيع
الوفاء لان بيع الوفاء اما ان يعتبر بهذا كما قال البعض او يباع فاسدا كما قال بعضهم
فان اعتبر ببيع فاسدا كان القول قول من يدعي الصحة وان اعتبر بهذا كانت البينة
بينتة البيع الا ان في الرهن والبيع اذا ادعى احدهما البيع والاخر الرهن كان القول
قول من يشكر البيع به وكذا في كثير من الكتب فظهر به بقوله هنا كنت ائقي
الخ ان المعتمد في المذهب ان القول لمدعي البائع وان البينة بينتة مدعي الوفاء
منهما فاعلم ذلك وقد ذكر هذه المسئلة في جواهر الفتاوى في الباب الرابع والسادس
من البيوع والثالث من الدهوى وقد ذكر فيها اختلافات كثيرة واختلاف فتوى وتصحيح
ولكن عليك بما في الخاتمة فان قاضي خان من اهل التصحيح والترجيح والله تعالى الموفق

من كل ماله على ما عليه رواية القدرى وغيره واجيب انه لا يصح بلا تصديقهم
وليس الامر كما زعموا بل هذا اقرار المريض باستيفاء دين ثبت له في مرضه كما لو اقر في
مرضه ببيع بآن ثم قبض ثمنه يعتبر من ثلثه وهذا الماسبق في اثناء هذا المجموع من
مسائل يدل على ان بيع الوفاء ليس برهن محض وان ثمن الوفاء ليس بدين محض
في ذمة البائع ومنها انه لو كان ديننا كان المبيع رهنا فلا يملك المشتري مناداه
ويملكه او منها انه لو كان ديننا لما جاز البيع وفاق قبل قبض الثمن لانه يصير رهنا بلا
دين وهو لا يجوز ومنها لو كفل بدين فشرى الطالب به عقارا المدينون وفاق تبطل الكفالة
ثم لا تعود بقضها ببيع الوفاء ومنها انه لو باعه وفاق ولم يقبض ثمنه لا يتمكن من بيعه
من آخر قبل فسخه اقول الرهن كذلك ومنها ان زكاة مال الوفاء يجب على البائع
اقول قد مر في اول الفصل انه لا فرق بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام فعملي
هذا الا يتم له التمسك بما ذكر قال لا يقال ينبغي ان يجوز اقراره في السكك بالتصديق
الورثة لانه دين ثبت له في الحصة لانه اقرانه باعه في صحته وكل دين في صحته يجوز اقراره
في مرضه باستيفائه من كل ماله لانا نقول ليس كذلك بل هو دين ثبت في مرضه فانهما
لا يصدقان في الاسناد الى الحصة رعاية لحق الورثة فيثبت البيع في الحال لا فيما مضى
واقعة ادعى شرا بآنا ثم ادعاه وفاق لا تسمع دعواه الثانية لانه لا يمكن توفيقه واقعه
مشتري الوفاء كرب الارض ليزوجه فقبل زرعه اعطاء البائع ثمنه بلا طلب المشتري
انفسخ البيع ولا يمكن البائع المشتري من الزراعة وهل يجب للمشتري اجرة مثل البقر
والعمل على البائع اولاه في قياس مسألة الزراعة ينبغي ان يجب وقيل لو كان الارض
هذا للاستغلال بالخدمة كما هو المعتاد في بلادنا فلو قيل بانه ليس للبائع منع المشتري من
الزراعة اعتبارا بما لو اجر المشتري الارض سنة فادى اليه البائع ثمنه قبل مضى السنة حتى
انفسخ البيع لا يظهر هذا الفسخ في حق المستاجر والفرق انه ثمة تعلق بالمبيع حتى
غير هذا وهو المستاجر ولا كذلك هنا واقعة باعه وفاق وقبض ثمنه ثم باعه من آخر وفاق
قبل الفسخ وقبض منه ثمنه ايضا ثم باعه من ثالث كذلك ثم قضى عن الاول والثاني لا
الثالث حتى باعه من غيره بآنا هل يتوقف نفاذه على اجازة هذا المشتري بالوفاء بالثالث
ام لا اجبت نعم لانه لو باعه ثانيا او ثالثا باقا وقضى عن الاول لم يعد البائع نافذا ما لم
يجزه المشتري وفاق فبما ظنك بالجائز

الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهودة

بسم قندين المقرض والمستقرض

(قوله ومنها ان زكاة مال الوفاء يجب على البائع) اقول أي ولو كان ديننا محض الما
وجب عليه

الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهودة

بسم قندين المقرض والمستقرض

فلم يطلب الوصي شفعته فاليتيم
على شفعته اذا بلغ وفي نوادر
هشام قال قلت لجهد رحمه الله
تعالى ما تقول في رجل اشترى دارا
لنفسه او باع دارا له والصغير
شفيعها فلم يطلب الوصي
الشفعة قال اليتيم على شفعته اذا
باع وفي نوادر هشام قال قلت
لجهد ما تقول في رجل اشترى دارا
وابنه الصغير شفعها فلم يطلب
الشفعة قال أما في قياس قول
ابي حنيفة فلا شفعة للصغير
وأما في الوصي فهو على شفعته
ويجب ان يكون الجواب في شراء
الاب دارا لنفسه وابنه الصغير
شفيعها على التفصيل ان لم يكن
للوصي في هذا الاخذ ضرر بان وقع
شراء الاب الدار بمثل القيمة و
باكثره قد ارمأ يتعاجن الناس
فيه لا يكون للصغير الشفعة اذا
بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ
ضرر بان وقع شراء الاب باكثر
من القيمة مقدار ما لا يتعاجن فيه
كان له الشفعة اذا بلغ وذكر
شمس الاثمة المرخسى رحمه الله
تعالى في باب تسليم الشفعة
وجل اشترى دارا باكثر من
قيمتها وصغير شفعها فلم يطلب
الشفعة الا يصح تسليمه عندهم
جميعا هو الصحيح ويبقى الصبي
على حقه اذا بلغ ويجب ان يكون
الجواب في الوصي اذا اشترى
دارا لنفسه والصغير شفعها فلم
يطلب حتى بلغ الصبي على
لتفصيل ايضا ان كان للصغير في
الاخذ بالشفعة منفعة فلا شفعة للصغير اذا بلغ عند ابي حنيفة

الروايتين عن ابي يوسف وجهما فيه منفعة ظاهرة جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فكان الوصي متمكنا من الاخذ وكان سكوته مبطلا لشفعته وان لم يكن للصغير في الاخذ بالشفعة منفعة ظاهرة كان له الشفعة اذا بلغ بالاتفاق لان الوصي لا يتمكن من الاخذ في هذا الوجه بالاتفاق فلا يكون سكوته تسليما ولو كان الوصي باع الدار وبقى المسئلة بحاله فالصغير على شفيعته اذا باع بالاتفاق كما في الاب اذا قال الاب او الوصي اشتريت هذه الدار بالف درهم للصغير فقال له الشفيع اتق الله فانك اشتريته بخمسائة فصدقه فانه لا يصدق ويأخذ الدار بالف درهم حتى يقيم البينة على الشراء بخمسائة هذه الجملة في شفعة الذخيرة وذكر في العتاي الصغير اذا ثبت له الشفعة ولم يعلم فادرس اليه المشتري رسولاً صديقا وصداقا فاسقا او كتب اليه كتابا فسكرت ولم يطلب كان تسليما وان اخبره فضولي من تلقاء نفسه فسكرت ولم يطلب كانت المسئلة على الاختلاف المعروف عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط العدد او السداد وعندهم الا ورايت في شفعة المشتري اذا اخبر الشفيع بالبيع فلم يطلب فالاختلاف في شفعة الصغير واخبر كالاختلاف فيما اذا اخبر المولى بجنابة عبده فاشفعه وفي شفعة المداية واذا

(فصل) استأجره ليحفظ له هذا السكن كل شهر بكذا وقبل الاجير ومضت مدة فظهر ان السكن لغير المستأجر ينبغي ان لا يجب اجر ما مضى لانه لما استحق السكن تبين ان المستأجر غاصب والاجير غاصب الغاصب والمخلف يجب عليه والاجارة على عمل يجب عليه لم يجز كما لو استأجر المشتري بانه يحفظ له المبيع قبل قبضه فانه لم يجز وكذا لو استأجر المراهن مرته لم يحفظ رهنه لم يجز اذا لم يحفظ يجب عليه بخلاف ما لو استأجر المستأجر او المودع لم يحفظ الوديعة حيث يجوز لانه متبرع فيه وقال بعضهم لو علم الاجير ان السكن منصوص فالحكم كالمكره وأما لو لم يعلم وقت الاجارة انه غصب يجب الاجر (فحين) غصب عينا واستأجر من يحفظه يجب الاجر (ثم) هذا يشكل بما روي في تفسير عدم وجوب الاجر من تقرر الغصب ولان للمالك ان يرضيه والاجر مع الضمان لا يجتمعان (مع) يحتاج في صدرى ان الاجر والضمان لا يجتمعان لو احدثوهنا استحق للاجر غير المستحق للضمان اقول اذا ضمن مالكه مسئلة الى وقت قبضه فلا اجر عن حقه ملكه فلا وجه لما ذكره (مع) وفي (فصل) غصب دابة واجرها من رجل يلزمه الاجر وان كان المستأجر غاصب الغاصب اذا اجرا غاصبا يجب بمقابله الانتفاع وقد وجد فيجب الاجر وأما في مسألة السكن فالاجر انما يجب للحفظ وهو يجب عليه فلا يجب الاجر كذا (فصل) وقيل يمكن ان يقال في مسألة بدل الاجارة المعهودة انه يجب الاجر وان ظهر ان العين لم تكن ملك المستقرض كما جاب (شين) مطلقا وخصوصا لو لم يعلم المقرض به كما جاب بعضهم على ما مر هذه المسئلة التي ذكرها (صط) في مسألة غصب الدابة واجارتها اذا اجرة المعهودة انما تجب في مقابلة منفعة القرض معنى الا يرى انهم لا يقدمون على مثل هذا الاستئجار من غير سابقة القرض والمعهود كغيره وخصوصا فيما هو عقد نظري راعى فيه نظر الجانبين وما ذكرناه واحد في الشبهات في حل بدل الاجارة المرسومة وان اقتوا بجعلها (ذى) بل اجارة معهودة حلال وطيب ست (فحين) غصبه او استعاره فاستأجره لغيره ليحفظه ثم ان المسائل استأجر هذا المستأجر ايضا لحفظ هذا العين تصح الاجارة الثانية وتفتح الاولى فيصير مستردا (فصل) هلك المستأجر دلى حقه فقول الاجير هلك بعد تمام السنة فعليه اجر السنة وقال المستأجر هلك بعد شهر واحد فقول للمستأجر لانه ينكر وجوب الاجر عليه اقول فان قيل الاصل ان يضاف الحادث الى اقرب الاوقات فينبغي ان يصدق الاجير بما قال الاصل المذكور ظاهر يصلح لادفع لالاستحقاق وفرض الاجير اخذ الاجر فلا يصلح له (قد) دفع الى مقرره ههههه واستأجره لمخلفه فاضت المدقة فياء المقرض بالمشط فطلب اجر ما مضى (فوله لانه متبرع فيه) اقول التبرع انما هو في قبول الايداع منه وبعد ذلك لحفظ واجب عليه اذ لو لم يكن واجبا لما ضمن بتركه والامر بخلافه اه ذكره القرظي اقول هو متبرع ابتداء وانتهى لانه في كل وقت بسبيل يمكنه الرد عليه من غير ضرر يلحقه بذلك بخلاف البائع والمترهن ووجوب المحفظ لا ينافي التبرع به فتأمل

وقال مستقرضه المستاجر ليس هذا مشطى فالقول للمستاجر في الاجرة لا تلزمه الاجرة لانه
يشكر حفظ عينه وجوب الاجرة عليه. فاقول لاقرض في عين المشط فيبرأ بتسليمه بعينه
اذا القابض اعلم به اقول قالوا القول للقابض في قدر ما قبض وصرفته وتعيينه وهذا
يشكل عما لو اراد المشتري رد المبيع بعيب وقال البائع المبيع غيره يصدق البائع لا
المشتري مع انه قابض فالمحقق ان يفصل بان القول للمالك في تعيينه اذا وجد التملك والا
فلا قابض كنعين المعصوب وزق العسل في مسألة الاختلاف في وزن الرق من البيع
الفاقد قال ح ربح نظيره جعل امر امراته بيدها الوصل اليها كسوتها ودينها
لها عليه الى شهر فضى شهر فاختلغا في الوصول فالقول للزوج في صيرورة الامر بيدها
والقول للمرأة في وصول الكسوة والدين وفيه لوقال المستاجر دفعت المدفوع اليك من
راس المال وقال مقرضه من الاجرة فالقول للدافع لانه اعلم بجهة الدفع ولومات الدافع ثم
وقع هذا الاختلاف بين ورثته وبين الطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة لانهم لا علم
لهم ولو كتب المقرض صكاً ودفعه الى مقرضه ودفع اليه مشطاً ليحفظه باجرة فجعل
المقرض صكاً المقرض في المشط وحفظه ما هل يجب الاجرة وهل يضمن المشط قال
يجب الاجر ولا يضمن لانه ما استعمله في امر نفسه لان صك المقرض في هذه الصورة ملث
المستقرض ولهذا اخذه بعد ادائه قرضه فلا يصير فاعبداً وهذا لان المستقرض هو
يعطى ثمن الكافور واجرة الكاتب العين التي يستاجر مقرضه على حفظه لو كان بما
لا قيمة له لم يلزمه الاجر كذا (ضف) ادعى انه استاجر المدي لحفظ عين سماء ووصفه وبين
المدة والاجرة غير انه لم يحضر العين يذبحي ان تصح دعواه لانه دعوى الدين حقيقة مرمع
جنه في فصل الدعاوى اتى بالمسال مستقرضه فاختفى مقرضه فالقاضي لو نصب قضا
عن المقرض بطالب المستقرض ليقبض المسال ويضخ الاجارة فلا شك ان قضاءه ينفذ
لكونه مجتهد فيه لكن الكلام في انه هل يجيبه الى ذلك (ذ) كفل بنفسه على انه ان لم
يواف به فساد دينه على الكفيل فتغيب الطالب في الغد فالكفيل رفع الامر الى
القاضي فنصب وكيله عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه يبرأ كذا (ت) وقال لو فعله
القاضي عالم بان الخصم غيب لذلك فهو حسن ومثله في فصل القضاء على الغائب
كتب صك المقرض واستاجر المقرض كما هو المأمور وكان كل ذلك قبل قبض المسال
ثم المقرض دفع اليه بعض المسمى لا كاه ومضت المدة والمقرض لم يبرأ بذلك هل يجب
الاجرة كاملة ام بحصة ما دفع من المسمى في مسائل بيع الرقاء ما يدل على وجوب الاجرة
كامله وصورته باع كرمه وفاء ولم يقبض ثمنه حتى مضت مدة هل للبائع ان يحبس شيئاً
من الغلة بقدر ما لم يقبض من الثمن اشار الى انه ليس له ذلك ولا يقاس مسألة الأصل
على ما لو قضى نصف المقرض مثلاً ومضت بعده مدة فلا تلزم الاجرة كاملة لمضت بعد
قضاء النصف على ما قيل لانه تنفذ الاجارة ثمة في النصف من الاجرة بواسطة الاداء
ولا كذلك هنا لا يرى انه في بيع الوفاء لو باع ولم يقبض ثمنه لا يتمكن من بيعه ثانياً
من غيره الا باجازة المشتري او بفسخ البيع اماناً باع الكل وفاء وقبض ثمنه ثم ادى

اورجل وامراتان عن ابي حنيفة
في رواية محمد رجهما الله تعالى
وفي رواية الحسن عنه حتى
يخبره رجلان عدلان والاول
اشهر وقال ابو يوسف ومحمد
وجهما الله تعالى يجب ان
يشهد اذا خبره واحد حراً كان
او عبداً صبياً كان او امرأة اذا
كان الخبر حقاً كالاختلاف في
عزل الوكيل وعلى هذا الخلاف
المولى اذا خبر بجناية عبده
فاعتقه واليه اذا خبرت
بالنسكاح فسكت والذي اسلم
في دار المحرب اذا خبر بالشرائع
وفي فتاوى قاضي خان ولو اشترى
الاب لنفسه داراً وولده الصغير
شفيعها فاقامس لاصي اذا بلغ ان
ياخذها بالشفعة ولو باع الاب
داره وولده الصغير شفيعها
كان للصغير ان ياخذها بالشفعة
اذا بلغ وروايت في شفعة المنتقى
رجل اشترى داراً لابنه الصغير
وفيهما ثم اختلف هو والشفيع
في الثمن قال محمد رجهما الله تعالى
لا يحلف الوالدان الشفعة
ليست من البيع انما هي شيء
حدث بعد البيع والوكيل انما
يعينه في البيع فعلى الوكيل يمين
وفيها ايضا صبي طلب شفعة
فجعل له القاضي وصياً فسكت
الوصي عن طلب الشفعة شهراً
قال تطل شفعة الصبي وفي شفعة
الجماع في الفتاوى اذا بيعت
الدار باكثر من ثمن المثل فبينا
فاحشاً والشفيع صبي لا تمتد
الشفعة حتى ان الاب او الوصي اذا اراد الاخذ ليس له ذلك وفي الجماع

الاصغر الوصي اذا باع دار اليتيم
 فلا وصى الشفعة والله اعلم
 (في مسائل المضاربة)
 ذكر محمد رحمه الله تعالى في
 الاصل روى عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه انه اعطى مال اليتيم
 مضاربة قال ولا أدري كيف كان
 الشرط بينهما فعمل به في العراق
 وكان باقي الحجاز وكان يقوم
 به رالي بن ابي ابيان المضاربة
 مشروعة واقادان القاضي له
 ولاية دفع مال اليتيم مضاربة لان
 تصرف نافع في حقه وذكر
 ايضا ابن ابراهيم قال في الوصي
 بعد في مال اليتيم مضاربة وان
 شاء ابضعه وان شاء انجز به اي
 ذلك كان خيرا لليتيم فعل اقاد
 ابن الوصي يملك دفع مال اليتيم
 مضاربة وبضامة ويمالك ان
 ينجز به بنفسه لان كل ذلك
 تصرف نافع في حق اليتيم اي
 ذلك كان خيرا له فعل وذكر
 ان عثمان رضي الله تعالى عنه
 كان يعطي من مال اليتيم
 مقارضة والمقارضة هي
 المضاربة بلغة اهل الحجاز مشتقة
 من القرض وهو القطع لانه
 يحتاج فيها الى قطع المسافة او
 الى طائفة من المسال وتلحق به
 المضاربة وعن علي رضي الله
 تعالى عنه انه كان يعطي مال
 اليتيم مضاربة وذكر محمد رحمه
 الله تعالى في الاصل وللوصي
 ان ينجز في مال اليتيم وان يدفعه
 مضاربة وان يعمل به مضاربة
 وان يرضى وشاركوا اذا لم يشهد

نصف الثمن الى المشتري يتمكن من بيع نصف المبيع بالاجارة فله ان يفسخ البيع في
 النصف بقبض نصف الثمن بخلاف مالو باع ولم يقبض الثمن كذا نقل ولوما الى
 ما عمن ان هذه الاجارة المرسومة انما يجب فيها الاجرة بمقابلته منفعة القرض فمكانه لم
 يبقى بعض الموقوف عليه في الاجارة منتهما اولم يقبض بعضه المستاجر فلم يجب بمقابلته
 بعض الموقوف عليه في الاجارة منتهما اولم يقبض بعضه المستاجر فلم يجب بمقابلته الاجر
 لا بعد هذا القول منه بل هو ارفق بالناس وصي او متول استقرض لاجل اليتيم ووقف
 وبذل اجارة موهود كردندار ووقف واين مال اليتيم تواند زد اذن اجاب بعض ائمة زماننا
 وان لم يتقدم على جوابهم تواند ولو وكلمه مقداري زادي دري سر ارض يكن وبدل
 اجارة يكن نافع بر تو واجب شود من از عهد بيرون انم اين وكيل جناتك فرمود
 كرد و مدني كشت اين وكيل آني مرد حفظ داده و اذا م وكل تواند گرفتن ببنغي
 ان لا يكون له ذلك اذا توكيل بالاس تقراض لا يصح بالوكيل لم يستقرض لنفسه ثم
 مقرض اياهما و قوله آني بر تو واجب آيد من از عهد بيرون انم مجرد هو - د استقرضا
 منه واستاجر استقرضهما في حفظ عين هو - د ما ثمت مات احد المستاجرين هل تنفسخ
 الاجارة في حق الآخر ذكر (نم) لو اجرامنه ادوات احد المجرى بن بطات الاجارة في
 حقه لاني حق المجرى وكذا لو استاجر اثنان احدهما كذا (ط) وقال وكذا لو مات احد
 المكر بين بطل الكراء في نصيبه لاني نصيب الآخر ولو استاجر منه ما داره ما ثم دفع
 مقتاحه الى احدهما وقبل انفسخت الاجارة في نصيبه اذا دفع والقبول فسخ دلالة وهي
 كاصح في انفساخ الاجارة والله في المسائل كلها ان طرقات شيوخ لا يمنع صحة
 الاجارة وفاقا له واقعة دفع اليه مالا وامره بان يدفعه الى فلان فرضا و يعقله الاجارة
 المرسومة فاقرضه الوكيل و استاجر المستقرض الوكيل ليحفظ عينه يدفعه اليه فوات
 الوكيل ينبغي ان لا تنفسخ الاجارة لانه من عقده الاجارة باق وهو الموكل اذا توكيل
 بالاجارة من المقرض توكيل يقبل العمل وهو المحفظ والتوكيل يقبل الاجال يصح
 (صنع) واقعة المقرض والمستقرض عقد الاجارة مرسومة في دكان الصكالك وامره
 المستقرض يكتب الوثيقة بالمقرض بدل الاجارة وترك المقرض العين المستاجر على
 حفظه بعد دفعه - د الكاتب يكتب ما هيته بوصفه فثبت مدة ولم يكتب والعين
 عنده هل يجب الاجر تلك المدة اذ ثبت يجب اذ لم يوط على الاجير وهو المقرض مطلق
 المحفظ له حفظه بكل من يعتمده وقد اعتمد هذا الكاتب حيث ترك عنده كيف وانه يعلم
 المستاجر رضاه هناه واقعة المقرض دفع العين المستاجر على حفظه الى من ليس في عياله
 وامره بحفظه فحفظه زمانا هل يجب لتلك المدة اجر فاقبت بالوجوب اذا الرواية ان الاجير
 هو الدامل بشرط عليه ان يعمل بنفسه فله ان يامر غيره به وهذا لم يشترط على
 المقرض ذلك انه حفظه عن شانه ولا يقال ان العين ودبعة في يد المقرض وليس للودع ان
 يودع الى من ليس في عياله لانا نقول هذا الايداع ضمنى لا قصدي والضمانيات تخالف
 القصديات على ما عرفت

(الفصل العشرون في دعوى النكاح والمهر والنفقة ودعوى الجهار وما يتعلق به)

(قوله) الفتوى على قوله ما في الاستحلاف في دعوى النكاح (كجم) ادعت انه تزوجها ووطئها فانكر يحلف بالله ما ووطئها فلو نكل يقضى بالمهر لا النكاح عند حرج وعند من وم يحلف بالله ما تزوجها (فمن) لو لم يقبل الزوج اني اعطيت لها المهر لا يمنع ذلك صحة دعوى النكاح لانه يدعى ذلك النكاح وينع صحة دعوى طاعتها اذا الطاعة انما تجب عليها اذا اخذت المهر فيجب ان نقول يست يمان داذه ام (ذ) لو ادعى النكاح بمحض من الشهود لا بد ان يذكر سماع الشهود كلام المتعاندين اذا العلماء اختلفوا في ان سماع الشهود كلام مهمما هل هو شرط والا صح انه شرط فلا بد من ذكره لتصح الدعوى (فقط) الخارج مع ذي اليد ولو برهننا على النكاح بلا تارة ففيه لذي اليد بخلاف المالك المطاق فلو قضى له ارج بيئته ثم برهن ذواليد فله يقضى بيئته ذي اليد اختلف فيه المشايخ والمقضي عليه بالمالك المطاق لو برهن على المالك المطاق لا يقبل وفاقا (ط) لو قضى به بالخارج بيئته ثم برهن ذواليد فله لا يقضى لذي اليد في هذه الصورة وقيل يقضى له لان يده دليل على سبق نكاحه فصار كالمبرهن بتاريخه سابق صريحا (ص) على قول من يسمع بيئته ذي اليد لو برهن بالخارج بعده على انه تزوجها قبل ذي اليد يقضى للخارج ولو برهن على نكاح امرأة ليست بيئته احد وقضى له ثم برهن آخر على مثله لم يحكم له الا بتاريخه سابق والخارج مع ذي اليد لو برهن كل منهما انها امراته مطلقا ولم يذكر انه تزوجها قبل يحكم للخارج لالذي اليد ولو ذكر كل منهما انه تزوجها يحكم لذي اليد وهذا القائل قاسه على دعوى المالك فان الخارج مع ذي اليد ولو برهننا على مالك مطاق يحكم للخارج ولو برهننا على الثراء من واحد يحكم لذي اليد وفيه بل يحكم لذي اليد مطلقا ليقن السبب في دعوى المرأة وهو التزوج فكانه ذكر بخلاف مالك العين (ج) شهد انها امراته وحل له قيل لا تقبل ما لم يشهدا على العقد وقيل أشارم روح الى انها تقبل فانه قال لو قال المشهود عليهما بالزنا في تزوجتها وشهدا انها منكوحة او قال هي امرأتى دوى منه الحد سوى بين الامرين فدل انها واحدة قبل كذا (كغو) وفي (ط) ادعى انه تزوجها وشهد انها منكوحة او ادعى انها منكوحة وشهد انها تزوجها تقبل اذا النكاح سبب متعين ليكون المرأة منكوحة فاستوى ذكره وتركه (فمن) ادعى نكاحها مطلقا بلا تاريخ وشهد انه تزوجها في شهر كذا لا تقبل لا كذاب المدعى شهوده وفي حكمه تقبل اقول هذا على مذهب دعوى مالك العين وهذا لان الشهادة بالنكاح المطلق شهادة بانها منكوحة في الحال لان حدوثة متعين فيضاف الى اقرب الاوقات بخلاف مطاق المالك فانقرا قال ولو ادعى تزوجها اول من أمس وشهدا بتزويجها أمس

(الفصل الحادي عشر في دعوى النكاح ودعوى المهر والنفقة

ودعوى الجهار وما يتعلق به)

مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك الا بالشرط فالم يشهد الشرط عند القاضي لا يعطى له شيء من الرجع وفي يوسع شرح الطحاوي ولا بأس بالوصي ان يتجرع مال اليتيم ولا ضمان عليه ان اصاب في ذلك وفي باب المصراة من يوصيه والاب ان يسافر بمال الصغير والصغيرة وله ان يدفع مضاربة وله ان يدفع مباحة وله ان يوكل بالبيع والتمراء والاجارة والاستيجار وله ان يودع وله ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه وينبغي ان يشهد على ذلك عند الاستداء ولو لم يشهد يجعل له الرجع فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق وكذا اذا شاركه ورأس ماله أقل من مال الصغير فان أشهد يكون الرجع بينهما على الشرط وان لم يشهد يجعل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق ويجعل الرجع على قدر رأس مالهما وكذلك هذا كله في الوصي وذ كوفي موضع آخر من يوسع شرح الطحاوي ولو تصرف الاب والوصي في مال اليتيم فظهر الرجع ثم قال كنت مضار بالايكون له من الرجع شيء الا ان يشهد عند التصرف انه يتصرف بالمضاربة وهذا في الغصاء حتى لا يصدق القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى يجعل له الرجع كثر هذه المسائل في مسائل البيوع

وان لم يشهدا عليه وقدر

ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر
أوباقل أوبا كثر فهو جائز لأنه
تصرف نافع وكذا الوصي لأنه
ينزل الأب ولا يقال بان هذا
عقبة يبيع منفعة لصبي وأنه
لا يملك بيع ماله لصبي بمثل
القيمة على قول الكل وباقل
من يمتعه على الخلاف فكذا
لا يملك بيع منفعة لانا قول
هذا ليس ببيع منفعة بل هو
اشراء وأنه يملك اشراء غيره
في ماله فلا يملك اشراءك
نفسه وهو أنفع كان أولى وفي
وصايا غريب الرواية ومجموع
التوازل اذا رجع الوصي في مال
اليتم فقال أخذته مضاربة ولى
في الرجح حصة قال لا يصدق
والرجح لليتم وان توى المال
ليتم وقيل مرفى البيع قال
ولأخذ الأب مال ابنه الصغير
مضاربة بالنصف من رجح
على أن يملك فيه الأب للذين
وعلى فيه الأب ورجح فالرجح بين
رب المال والأب نصفان
ولاشئ للذين من ذلك لأنه أخذ
المال بمصارفة لنفسه حيث
شرطه بل نفعه لا يمكن
فصد أن يكون الرجح الحاصل
فيه لا ينفك وهذا قصده باطل
لأنه لا يستحق الرجح إلا بمال
أوعمل وقد عدم ولو كان مثله
يباع ويشترى فأخذ الأب
على أن يشتري به العتلا
ويبيع والرجح نصفان
فأضار به جائزة والرجح بين رب
المال والأب نصفان لأنه تصرف نافع في حقه وكذا

لا تقبل بخلاف الشراء فان الامراء يكرهون تقبل فيه اقول فان قيل التزوج قول
يكره أيضا فينبغي أن يكون حكمه كالشراء يقال التزوج قول ملحق بالبيع لانه يحضر
الشهود أولا ثم ينكح فأضار الشهود فعل محقق وترتب عليه عقد النكاح وحكم الفعل
ان الاختلاف فيه يمنع القبول فكذا قول ملحق به قالوا لو قال المدعي ابن زن مننت
وشهد بذلك فقال القاضي للمدعي متى تزوجت او لشهوده متى تزوجها فاستدعي المدعي
وشهوده لا يحتل به دعواه (ط) امرأة بيدة ادعى آخر نكاحها فافتقرت للمدعي فبرهنها بلا
تاريخ قيل يحكم للخارج بحكم الاقرار وقيل يحكم للمدعي اليد فلو لم يقر برهن الخارج
على نكاح مؤرخ وبرهن ذوا اليد على انها امرأته ومنكوحته فيبينة الخارج أولى كافي
دعوى الملك ولو برهن ذوا اليد انه تزوجها فيبينة ذى اليد أولى وان لم يؤرخ لان يده
دليل سبق النكاح صك ذاعن بعضهم وبعضهم قالوا يبينة ذى اليد أولى مطلقا
اذ السبب من حين في باب النكاح فكانه ذكر ولو برهن الخارج على نكاح مؤرخ
وبرهن على اقرار ذى اليد أن نكاح ذى اليد كان في وقت كذا وهو بعد تاريخ
الخارج كان يبينة الخارج أولى وتدفع بها يبينة ذى اليد الا اذا وفق ذوا اليد وقال
تزوجت اقبل الخارج ثم جدد العقد بعد ذلك العقد فيبينة لا تدفع يبينة ذى اليد
ادعيان نكاحها وهي ليست في يد أحدهما فبرهنها بالتاريخ ولم تقر لاحدهما حتى
تأقوت البينة ان ثم برهن أحدهما انها اقترت له بالنكاح حكم له كما لو اقترت لاحدهما
بنكاح عينا فابعد ما برهنها ولو ادعيان نكاح امرأة ليست بيد أحدهما فاقترت لاحدهما ما
نهي للمقر له فلو برهن الآخر بعد على النكاح فذوا البينة أولى فلو اقترت لاحدهما ما ثم
برهنها فلو وقتا فالأول أولى وان لم يوقت اخذت ركة يبينة أولى ولو لم تترك يبينة ما وزكيتا
قيل هي للمقر له سابقا وهو الاقبس وقيل لا يحكم لواحد منهما ما ولو ادعيان نكاح امرأة فبعد
ولست في يد أحدهما فبرهن أحدهما على النكاح وبرهن الآخر على النكاح وعلى
انها اقترت به لا ترجح يبينة مدعي الاقرار اذا لا تخرا ثبت ببينة نكاحها وبه ثبت
اقرارها له به فاستوثقت البينتان في اثبات الاقرار وقيل ترجح يبينة الاقرار اذا ثبت ببينة
كتابت عينا فلو عاينا اقرارها لاحدهما بعد ما برهنها يترجح المقر له وما يقول بان الآخر
ثبت اقرارها بنكاح قلنا نعم لكن في ضمن اثبات النكاح وهذا ثبت اقرارها قصدا
كذا (ط) اقول بطلت البينتان بالتها تر فينبغي أن يبطل ما ثبت بهما وهو الاقرار بخلاف
ما لو برهنها على النكاح ثم برهن أحدهما على اقرارها فان اقرارها ثبت هذا يبينة لم تبطل
فيصير الثابت بها كتابت عينا بخلاف ما نحن فيه فافتقرنا (ط) ادعى نكاحها فأنكرت
واقترت به رجل حاضر وصدقها المقر له فان برهن المدعي يحتاج المقر له الى البينة على
هذا المدعي بحضوره هذه المرأة فلو برهن المقر له بعد ما برهن المدعي يترجح المقر له للبينة
والاقرار (ذ) برهن على نكاح امرأة تقول ان لي زواجا في باد كذا وسمته أولا فانه يحكم له
بها واقرارها غيره لا يمنع من الحكم ببينة المدعي ادعى نكاحها فأنكرت ولكن لم تقر غيره ثم
اقرت لهذا المدعي يسمع اقرارها ولو اقترت لا تخرب لهذا المدعي لا يسمع اقرارها لهذا المدعي

ولو تزجها ثم انكحرت النكاح وتزوجت بآخر وقدمات شهد الاول ليس له ان
يخاصها اذا انقضت مدة تخليف يقصده ثم كحل هو اقرار ولو اقرت صر بمباح نكاح الاول
بعد ما تزوجت بالثاني لم يجوز اقرارها وان كان الاول ان يحلف الثاني على العلم فان نكل
صادق اقراره لان نكاحه مالا نكح المرافة على البتات والمخاض ان لو ادعى نكاح
امرأة هي في نكاح الغير ولا بينة له ادعى يستحلف الزوج والمرأة ويبدأ بيمين الزوج على
العلم فان حلف انتطع المخصوصة وان نكل تحلف المرأة بان نكحت هي للدهي
او صحت انه نكحت هـ فانكره ثم اقر جازو كذا الوادي فانكرت ثم اقرت وليس انكار الزوج
النكاح كادعائه الفسخ ونكاحه في (ذ) فنزوج حرة فادعاه ان مولاه لم ياذن به وقالت
اذن له يفرق بينهما مالا فراده بفساد النكاح ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة
لو دخل بها ولو لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذا الوفا لا أدري اذن في
(قوله ويلزمه الساعة لو دخل بها) اقول وحكم الدخول في النكاح الموقوف
كالدخول في النكاح القاسد فيسقط الحد ويثبت النكاح ويوجب الاقل من المسمى ومن
مهر المثل كذا في البصر ونكاحه فيه وفي الجوهرة وغيرهما ان نكاح القن بلا اذن سيده
موقوف وفيها في باب النفقة اذا لم ياذن المولى في النكاح ولا نفقة لها لان النكاح فاسد
ولا نفقة في النكاح الفاسد ومثله في غيرها والوجه في الفرع المذكور ان دعواه عدم
الاذن اقرار منه بفساد النكاح والاذن اقراره على المقر غير متعمد فيفرق بينهما
مؤاخذه له بزمه ولا يتعدى اليها في ابطال المهر ولزومه الساعة ونفقة العدة لعدم
مريان اقراره بالفساد في حقها بل هو على حكم الصحة التي هي الاصل الزم المهر حالا لو
دخل بها ونفقة العدة ونصفه لو لم يدخل بها كما ذكر ولم يكن ادعائه عدم الاذن اقرارا
على السيد حتى تقول لا يتعدى اليه بل هو اقرار السيد فانه بعدم الاذن الذي هو مدعى
العبد لو كان في الواقع كذلك لا يلزم السيد شيء مما يلزمه معه وحاصله ان اقدامه على
التزوج يمنع تصديقه في ابطال المهر وغيره مما هو متعلق بها بادعائه عدم الاذن لما
انه خلاف الظاهر وهذه دعوى يجزى فيها ما يجزى في الدعوى فلا يعارض هذا
الفرع بمسألة بعض الناس بقوله اقول فيه اشكال من وجوه ستة الاول قوله لا قراره
بفساد النكاح غير ظاهر فان المقرر في باب نكاح الرقيق بخير اذن مولاه انه موقوف
على اجازة المولى لانه فاسد الثاني كان ينبغي ان يراجع المولى فان اجازة جاز وترتب
عليه مقتضاه وان رده بطل الثالث اذا فرق بينهما بما بعد الدخول كان ينبغي ان لا يجب
المهر حالا لان العبد ملك المولى وهو لم ياذن بل كان ينبغي ان لا يجب أصلا قال علماءنا
رحمهم الله تعالى وقع النكاح على امرأة فاقضها عليه المهر كما لو فعل العبد ولا يجب
المهر كالمهر اذا وجب عليه المهر ولا يجب المهر وان ادعى شبهة بان قال تزوجتها او قال
كانت امرأة فاشتريتها فانكر المولى والمرأة يدرا المهر ثم ان كانت المرأة مكرهة
يؤاخذ بالمهر حالا لانه ضمان مقدر الا ان العدة لم يثبت لانكارها وان مطاوعة

حكما بطريق النيابة فصا ودفعه كدفع الصغير وشرطه

كشروطه و يشترط التخليق
مع المضاربة كانت المضاربة
فاسدة لانه يحل بالتخليق واذا
فسدت فاجرة مثل عمل المضارب
في مال الاين يؤديه الاب لان
العمل ونوعه وفي فتاوى
الامام ظهير الدين ولو شرط رب
المال حمل نفسه مع المضارب
لا يجوز المضاربة وسواء كان
المالك حائدا او غير عاقد اذا
شرط عمله مع المضارب لا يصح
المضاربة وذلك كالأب او الوصي
اذا دفع مال الصغير مضاربة
وشرط عمله الصغير مع المضارب
لا يجوز المضاربة فاذا لم يكن
العاقد مائسا كوشترط عمله مع
المضارب فاذا كان العاقد من
يجوز ان يأخذ المال مضاربة
بنفسه وذلك كالأب او الوصي
اذا دفع مال الصغير مضاربة
وشترط عمله مع المضارب
يجز من المصححات المضاربة
وان كان العاقد من لا يجوز
ان يأخذ المال مضاربة فشرط
حمل نفسه مع المضارب تفسد
المضاربة وذلك كالمأذون له
يدفع المال مضاربة ويشترط
حمله مع المضارب فان شرط
المأذون له حمل مولا فان لم
يحمل عليه دين فالمضاربة
فاسدة وان كان عليه دين
جازت المضاربة عندا في حنيفة
رحمه الله تعالى بناء على
الاختلاف المعروف وذكر
السيد الامام الاجل أبو القاسم
رحمه الله تعالى في وصايا الملقاة قال أبو نصر لا يرى لوصي في هذا

أولا ولو ادعى نكاحها وشهدا به هذا الا انه لا يثبت له من دونه ولو ادعى نكاحها وشهدا به
وكذا لو قال ايشان جنان مجنون سدها فذكر بان يسي بها لا تقبل ولو ادعى نكاحها وشهدا به
كأن ابن ذن وليست وشهدا بالآخر له ابن ذن ويؤيده استقبل ولو ادعى انها كانت
امراته وشهدا انها امراته او قالوا كانت امراته لا تقبل كما في دهوي العبد ومن جفته
في فصل اختلاف الشاهدين ولو برهنا على نكاحها لا يترجح أحدهما على الآخر الا
بأحدهما ان ابا بقرادها أو بينه على اقرارها أو يكونها في يد أحدهما أو بدخول أحدهما
بها الا ان يبرهن الآخر انه تزوجها قبله وهكذا لو كانت في بيت أحدهما فهو أولى
فكانها في يده بخلاف عين في يده وبرهن الخارج فانه أولى لان ذا اليد مقدمة مدعى عليه
وليس مدعى وكذا دخول أحدهما فانها تكون به في يده ولو برهن الآخر على نكاح قبله

لا يؤخذ بالمهر المحال لانه لو أخذ منه مال لم يرد له ولو لم يرجع عليها لانها استعملت به
الغير بلا اذن فلا سقياء في المحال لا يقيد كالمجنون وقع على امرأة فوطئها ان مكرهه
وجب حال لانه ضمان اتلاف وان مطاوعة لانه لو وجب له مكان لولي المجنون أن
يرجع عليه الا بما صادت مستعملة للمجنون هذا ان ادعى نكاحا وانكرت ولو صدقته
لا يؤخذ بالمهر حال مكرهه أو مطاوعة لان العقد يثبت بتصادفهما فكان ضمان
عقد لا ضمان اتلاف وذكر القاضي رحمه الله تعالى المراهق تزوج بامرأة بلا اذن
والده ودخل بها وبلغ الاب فرد نكاحه لا يجب التحلل كالعقد لان المراهق لما زوجت
نفسها امنه مع العلم بان النكاح غير نافذ فقد رضيت ببطلان حقه اه كذا في البرازية
وان كان التفرق قبل الدخول فيدعى ان لا يجب شيء أصلا كما هو الظاهر الرابع ان
ان قوله ولا يصديق في ابطال المهر لم يثبت في ذمته لان ثبوته موقوف على اجازة المولى
انتهاء أو اذنه ابتداء ولم يثبت ذلك ولا يقبل قول المرأة في ذلك لمصافيه من نفوذ قولها
على المولى وتول الغير الى غيره بغير ولاية شرعية غير نافذ الخامس قوله ولمساقة العدة
هذا لا يناسب قوله لا قراره بفساد النكاح لان المنقول كما في جامع الفصولين وغيره
أن لا نفقة في النكاح الفاسد ولا في المدة منه اه السادس لا يظهر وجوب المهر
المسمى بذاته الى قوله لان المقرر في النكاح الفاسد ان الواجب فيه بعد الدخول وهو الاقل
من المسمى ومن مهر المثل وأقول أيضا قالوا في باب نكاح الرقيق أو نكاح غير اذن فان
لم يدخل فلا حكم له فلا يخلو اما ان يفرق بينهما المولى أو يجبر النكاح فان فرق بينهما فلا
مهر عليه حتى يعتق لانه دين لم يظهر في حق المولى فصار كدين اقرب العبد وان أجاز
المولى بعده فالقياس أن يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالاجازة كما في النكاح
الفاسد اذا جده صحها وفي الاستحسان لا يلزمه الا المسمى لان مهر المثل لو وجب لوجب
باعتبار العقد وحينئذ يجب به مقدور واحد مهران وانه ممنوع كذا في المحيط وغيره انتهى
فهذا قيد خلاف ما ذكر في جامع الفصولين وغيره فيحتاج الى الجواب اه وقد
علمت الجواب فتأمل فان المذكور خارج عما نحن فيه اذا تاملناه والله تعالى أعلم

يزرع ارض الوصف ولودفع
لصبي مالا مضاربة وهو قسير
ما ذون له فذهب ليتصرف
فهاك في الطريق يحب الدية
على عاقلة رب المال في مضاربة
الاصل وقد كتب في مسائل
الضمان من فوائد ابي الفضل
الكرماني رحمه الله

(في مسائل المزارعة)

ذهب شيخ الاسلام على
الاسدي في وجه الله تعالى
في شرح كتاب الوديعة في اثمائه
مسئلة ايداع الصبي مقيما
عليه لابي حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى ان من دفع الى
صبي ارضا مزارعة على ان البذر
من قبل الصبي فكانت
المزارعة فاسدة والزرع كله
للصبي ولا يضمن نقصان
الزراعة لان النقصان حصل
بقصد طرب الارض ذكر محمد
رحمه الله في باب مزارعة الصبي
والعبد من مزارعة المبسوط
واذا دفع الحر الى الصبي المحجور
عليه او الى العبد المحجور
عليه ارضا وبذر مزارعة
بالنصف سنة هذ مفرزها
تخرج الررع وسلم العامل من
العمل فالحاجج بينهما صلى
ما شرطا لانه اذا سلم العبد
او الصبي صار هذا العقد في
حاقبة نافعها محضا في حقهما
فينفذ استقصانا ولومات العبد
في عمل الزرع بعد ما استقصى
الزراع فصاحب الارض
بسبب العمل ولا يسببه لانه لما

فهي لمن برهن لتبين ان الاخر غصبها ولو برهننا بلا سبق تاريخ فالمرأة تستل فهي لمن اقترت
له ولم تقر لاحدهما ولا كانت في بيت احدهما ولا دخل بها احدهما يفرق بينهما وبينهما
اذ لا ترجح لاحدهما ولو لا احدهما يبدوا فترت للاخر فهي لذي اليد لان اقرارها لا يبطال
حق الاخر وعن السعدي رحمه الله لو تنازعا وبرهننا فهو على وجهه فلو كانت في يدهما
اولا يلاحدهما وارخا سواء ولم يؤثر الا بحد بينهما لاحدهما لانهما استويا في الحجة
ولو اوتخا سواء ولا يلاحدهما يد فهي له لترجحه باليد ولو ارجح احدهما الا الاخر فالمرأة
أولى لان فكاح المؤرخ ظاهر من وقت التاريخ لا الاخر ولو ارجحوا احدهما السابق فهي
للسبق ولو لا احدهما يبدوا للاخر ناد ينجذوا اليد أولى اذ كل منهما ما يتاقي المالك من جهة
واحدة فبده تدل على سبق ماله فلو اقترت لاحدهما ولا تخار ينجذوا للقرلة اذ
الاقرار كيد وكذا الوارخا سواء واقترت لاحدهما فهي له ويفرق بينهما وبين الاخر ولو لم
تقر لاحدهما لفرق بينهما وبينهما لاستوائهما فلو كان قبل الدخول لا يحكم على أحد
الزوجين بشئ من المهر ولا يلزمها العدة كذا (فو) وفي (ط) برهننا على النكاح فلو كانت
في بيت احدهما او دخل بها فهي له اذ دخوله ونقلها الى بيته دليل مسبق بقده الا اذا
سبق تاريخ الاخر فينشد بسقطا على دليل السبق عند التصريح بالسبق ولو لم تكن في
بيت احدهما ولا دخل بها فلو وقتا فالاول أولى ولو لم يوتا او وقتا سواء فنزكيت بينته
أولى ولو زكيتا تستل المرأة فلو لم تقر لاحدهما لفرق بينهما وبينهما ولو اقترت لاحدهما
بالتقدم فهي له الا اذا سبق تاريخ بينة الاخر وهذا لان العمل باليد تبين متعذر فبقضاء
وبقي تصادق احدهما معها في بيت النكاح يدينها بصادقة منهما وهذا كله في اذا تنازعا
حال حياة المرأة واما بعد موتها فعلى وجهه ولا يعتبر فيه الاقرار واليد فلو ارجحها لمن
سبق تاريخه ولو لم يؤثر خا او ارجحوا فهي له ما يجب على كل منهما نصف المهر وورثانها
ارث زوج واحد والفرق بين حياتها وموتها ان الغرض في حياتها هو المرأة وهي لا تقبل
الشركة بينهما والعرض في موتها هو الارث وهو مال يقبل الشركة فان ولدت ثبت
نسبه منهما ورث من كل منهما ارث ابن كامل اذ اليدوة لا تنجز اجلة (قش) وفي (فن)
ادعى انها امرأته وحل له رقالت كانت امرأته وان كان طاعةها وزجت بهذا الثاني وهي في
يده ويدهي الثاني انه تزوجها او ينكر نكاح الاول ويطلقه فعليه اقامة بيعة الطلاق فلو
لا بينة لها وحلف الاول على الطلاق يفرق بينهما وبين الزوج الثاني (هذه) ادعى نكاحها
فقال من منك وحة ذي بوزم لكنه غاب فانبروني بموته فترجعت به ذابا عتي فهي
للدهي اما لو قالت من زني ابن مدعي دوم لكن بيش اذن اول بوزم فهي للثاني ولو

(قوله من منك وحة) أي كنت منك وحة المدعي الخ (قوله اما لو قالت من زني الخ)
معناه أنا امرأة المدعي الثاني لكن قبل الا أن كنت امرأة المدعي الاول فهي للثاني
والفرق بينهما في الوجه الاول اقترت للاول وذكر زوجها لا ينقض معه نكاح الثاني
فكانت للاول ولا كذلك في الوجه الثاني لانه لا يلزم من كونها كانت زوجة للاول

والبذر ضمان القيمة سواء هلك

دفع اليه يذروا وارضاه عمل له
 فصار خاصا به والعبد يضع
 بالغصب وسواها بالعمال
 الذي استعمله فيه او غيره
 والمخارج يكون كله لصاحب
 الارض طيب له لانه لما
 ضمن فجه العبد ملكه
 بالضم من وقت الاستعمال
 فحين انه انما حصل كسب
 عبده فيكون له او قال بان
 الدفع والشرط لم يصح بقي
 المخارج على ملكه وان مات
 قبل الصبي المهر من عمل
 المراجعة به ذما استعمله الاربع
 فالزوج بينهما على ما شرط
 طيب لهما لان هذا تصرف
 نافع في حق الصبي وتصرفات
 الصبي المجهور عليه ما هو منها
 نافع محض ينفذ على عاقلة
 صاحب الارض ديه الصبي
 لان نصيبه وان لم يتحقق لكن
 قد تسبب لتلافه على معنى انه
 لو استعمله في هذا المدة
 لمسا مات فينزل قاتلة ذرا
 فان التسبب على التالف ينزل
 منزلة المباشرة اما كان متعديا
 فيه في حق وجوب الضمان
 على ما عرف في كتاب الديات
 ولو مات تحت انفه لم يضمن
 لانه لا تسبب في حقه ونصيبه
 من الزوج لو رتبته لانه لا يملك
 كسبه باداء الضمان به
 وكذلك المحكم في المعاملة في
 الشجر قال ولو كان البذر من
 العبد والصبي كان المخارج
 له كامل ولا شيء لرب الارض من نقصان الارض ولا غيره

ادعى نكاح صغيرة وقال زوجها قاضي جند ولم يذكر القاضي ولا نسبه لا يصح
 الدعوى ويذهب ان يذكر هل للصغيرة ولي أم لا وهل لقاضي جند ولاية تزويج الصغير
 وفيها يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى ان اباه مات يوم كذا وحكمه ثم
 ادعت امرأة على هذا الميثان تزوجها بعد هذا التاريخ يبيع ويحكم بنكاح ويوم القتل
 يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى انه قتل اباه يوم كذا وحكمه ثم ادعت بعد هذا التاريخ
 يوم ان اباه تزوجها الاتسع (شي) ادعت نكاحه في ربيع كذا وادعت المهر في تركته
 والورثة يبرهنوا ان مورثهم مات في صفر لا تقبل يثبت لهم ان ثبتوا الموت والموت
 لا يدخل تحت الحكم (فقط) قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا وهما يدعيان
 النكاح فهي لزبد عند من رجع الله به يبقى وعند من رجع هي لعمرو امرأة في دار رجل
 يدعى انها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدقه قاله قول رب الدار فقد صرح ان اليد
 ثبتت على المرأة بمحفظ الدار كما في المتاع برهن انه تزوجها وبرهنت على رجل منكم انه
 تزوجها فالبينة بينة الرجل قال لامرأته فلان تزوجك قبلي وطلقتك ثم تزوجتك وانكرت
 المرأة الطلاق لا يفرق بينهما فلو حضر الغائب حكم له بها لو ادعى النكاح ولو أنكرت
 نكاح الاول لم يصدق عليها وهي للثاني ولو صدق الاول الثاني في النكاح والطلاق
 وانكرت المرأة الطلاق تطلق ادعت نكاحه وانكرت اختار بعضهم انه يحلف بالله
 ما هي بزوجتي فان كانت زوجتي فهي طالق بائن اذا لم ينحصر في النكاح عند هذا
 وبه يبقى والله يحلف بالله وبالطلاق أيضا يجوز كذبه في يمينه فتبقى معاقبة لاذات زوج
 ولا مطلقه (خ) برهن على نكاحها وبرهنت ان اختار امرأة المدعى وهو ينكر يقضي
 بنكاح الحاضرة للمدعى لا بنكاح الغائبة عند من رجع وكذا البرهنت الحاضرة ان
 المدعى آخر بنكاح الغائبة فالاية توقف القاضي ولا يحد بنكاح الحاضرة استصحبنا برهن
 على نكاحها وبرهنت انه تزوجها او بينتها فالحكم ما عرف في الاخت عند من رجع ولو
 برهنت انه تزوجها ودخل بها او قبلها او مسها بشهوة ففرق بين الحاضرة وبين المدعى
 ولا يقضي بنكاح الغائبة قالت تزوجت هذا المس ثم قالت تزوجت هذا منذ سنة فهي
 لذي الامر ولو شهدا باقرارهما جميعا وهي تجب فقال من روح أسأل الشهود بايها
 بدأت واقضي به ولو قالت تزوجت جميعا ذامس وهذا منذ سنة فهي لذي الامر
 (فش) ادعى انها امرأتى لان اباهما تزوجها مني برضاها فشهدا بهذه العبارة كهجون
 بدروي رابن في دارين دانخرور دانت ابن نكاح بذر رايسل ترد لانها شهادة برضاها
 بنكاح وليس بشهادة بنكاح لانهم لم يقولوا نكحها بمشهدنا وقيل تقبل لانها شهادة
 بنكاح وبرضاها برهن انها مدخولته بنكاح منذ أربع سنين وبرهن الاتحانها مدخولته
 منذ خمس سنين وانها اقربت له به وانها في يده قال في أولى لانه اثبت سبق نكاحه

انها لا يصح نكاحها للثاني لاحتمال المفارقة بوجه شرعي ثم تجدد بنكاح الثاني عليها
 والله تعالى أعلم

عليه لا تصح اذا كان البذر من قبلهما لان شيئا من الخارج لو صار لرب الارض انما صار بشرطهما وشروطهما لا يصح ولا شيء لرب الارض من نقصان الارض لان هذا استهلاك بتدليله فاذا امتنع العبد يرجع عليه رب الارض بأجر مثل ارضه ولا يرجع على الصبي بشئ اذا بلغ وفيما اذا كان البذر من العبد والصبي لومات العبد والصبي لا يضمن رب الارض شيئا لانهما عملا لانفسهما فلا يتحقق فيه الغصب ولا التسبب على التلف ولهذا قالوا من قال لصبي أو عبد محجور عليه اصعد هذه الشجرة وانفض الثمرة لا كل أو قال اتا كل فصعد فسقط يضمن قيمة العبد ودية الصبي لانه استعمله في عمل نفسه ولو قال لتا كل انت لا يضمن لان الصبي والعبد همل لنفسه فلا يصير الا امر مستعلا اياهما وان كانت الارض لم تخرج شيئا لم يلزم رب الارض ضمان بذورهما ولا غيره لانهما يعملان لانفسهما فلا يتحقق معنى الغصب في البذر ولا في غيره قال والصبي الماذون له والعبد الماذون له في التجارة بمنزلة الحر في المزارعة فلوزارعه العبد أو الصبي انسا قلم تزوجه حتى يجر عليه المولى أو الولي فحيثما كان للحر البالغ أن يجتمع من المضي على المزارعة كان لمولى العبد والصبي

وأثبت كونها في يده وأثبت اقرارها والكل مرجع ولو تزوجها لادعى آخرانها امرأتى فقال خواليس كانت امرأتى لركن طاعتها منذ سنتين وانكر المدعى طاعتها فهي للمدعى لتصادقهما على النكاح لا الطلاق ولو قال طاعتها لكان تزويجها بعدد وانكر ذواليد القروج الثاني فهي لذي اليد لثبوت نكاحه من حيث الظاهر ولو أنكر المدعى طاعتها وبرهن ذواليدانه طاعتها منذ سنتين وحكم بالطلاق فالعدة من وقت الطلاق اذا طلق من ذلك الوقت ثبت بالبينة فتمت برالعدة من وقت الطلاق ادعى نكاحها وقال ان زوجك طلق وانك تزوجت فأنكرت الطلاق فبرهن المدعى على طلاق الاول لا يقبل الا لا يحكم على الغائب فلو حضر وبرهن على طلاقه يقبل ثم ينظر لو برهن على الزوج بعد مضي العدة يثبت النكاح ادعى نكاحها بتزويج أيها حال صغرهما وشهدا انه قال زوجت بنتي الكبرى المسماة كذا من فلان لكان لا يعرف بنته بوجهها تقبل شهادتهما على النكاح ثم يزعم المدعى ان يبرهن ان بنته الكبرى المسماة بكذا هذه ليحكم عليها بنكاح فلو قالت ابنته الكبرى وصديق المدعى يحكم بنكاحها ولو شهدا انه زوج بنته منه ولا يعرفها بوجهها فلو لم يكن له الابنت واحدة تقبل لزوال الجهالة ولو شهدا انه زوج بنته عاتق وليس له بهذا الاسم الا واحدة ولا يعرفها بالشهود بوجهها يبرهن الزوج ان بنته التي بهذا الاسم هي هذه البالغة ولو برهن على رد النكاح عند البلوغ وبرهن الزوج على سكوتهما تقبل بينهما لانها ثبتت الفعل وهو الاباء أقول ينبغي ان تقبل بينة الزوج لانه يثبت حدوث الملاك ولهذا جعلنا القول قولها عند عدم البينة خلافا لفرقة الله تعالى لانها تنكر حدوث الملاك قال ليق ان يكون المذكور مذهب زفر ما ذكر يكون القول له والبينة للارادة عندنا ولا وجه قال ادعت نكاحها فأنكر ثم تصادقا على ان النكاح كان لا يثبت النكاح لانهما في الابتناء لو تصادقا كما مازن وشو يتم يثبت النكاح ولو وقع التصديق في البيع بان ادعى الشراء منه فأنكر ثم تصادقا عليه يثبت البيع اذا وجد التقابض اذا بيع بعتق بعتق ما دون النكاح أقول قوله ثم تصادقا على ان النكاح كان يدل على سبق النكاح ينبغي ان يحكم بينهما بنكاح والحاصل ان النكاح لا ينعقد بمجرد التصديق بالاسبق عقد بخلاف البيع ادعى نكاح امرأة ذات زوج واقام شاهدا واحدا يحال بينهما وبين الزوج وفي غير ذات الزوج لا يحتاج الى الخيلول ويحلى سبيلها الى ان يحضر الزوج ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح ونسبه وبرهنات قبل بينة الفساد لانه يثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد والزوج تثبت حرة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد سقط نفقة

(قوله ادعى نكاحها وقال ان زوجك طلق الخ) وفي البرازية في الثاني عشر في دعوى النكاح ادعى ما يبرهن ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فاقرت بزوجة الغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضي بانها زوجة المحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغائب هـ وهو خلاف ما ذكرنا

منه وحينئذ لم يكن للجزء البالغ
بنفسه ان كان البذر من قبله له
ان يمنع وان كان البذر من
قبل العامل ليس له ان يمنع
لانه لا ضرر فيه فلا يبطل ذلك
العقد بحجر المولى على عبده
وكذا الصبي المحرر بحجر عايله
أبوه أو وصيه وكذا المعاملة
هذا اذا جرح على العبد المأذون له
والصبي المأذون له فلو لم يحجر
عائله ولكنه نهاه أو نهى
مزارعه عن العمل بعد العقد
أو نهى عن العقد قبل العقد
كان نهيه باطلا ولهما ان يعقدا
ويعلا لان هذا جرح خاص وورد
على اذن عام فلا يعمل لان
الدليل المأثري يكون قائما
حينئذ ولا يعمل الجرح بقيام
دليل المأثري قال واذا اشترى
الصبي التاجر ارشاهم بحجر عايله
أبوه فدفعها الى رجل بالنصف
بزرعها يذره وعمله فعمل على
ذلك فالمخرج للعامل وعائله
نقصان الارض وان لم يكن
في الارض نقصان كان المخرج
بينهم اعلى الشرط استعسافا
لما ذكرنا ان تصرف الصبي
اذا لم يكن فيه نقصان يعود
تأثيرا محض ولو كان البذر من
قبل الدافع كان المخرج للعامل
وعائله فمخرج البذر في الوجهين
يعنى سواء كان في الارض
نقصان أو لم يكن ويغرم نقصان
الارض مع ضمان البذر ان
كان فيه نقصان وكذلك لو لم
تخرج الارض شي لان الضرر هنا ظاهر وهو اتلاف مال الصبي

ان يمنع من المضي لم يكن للمولى والولى ان يمنع ثم اذا باشر المحرر

العقد اذا القاسد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيف ما كان اذا القاسد ينفي حمل
الوطء لا ثبوت النسب ادعى نكاح امرأته بعد آخره تقول ان الذي اليد فصالحها المدعى عن
دهواه على مال يصح ويكون خلعا لو كان بلفظة البراءة (هد) ادعى نكاحها وهي
تسكن فصالحته على مال ليركدهواه جاز خلعا في جانبه بناء على زعمه وبذلك لا لبس بالمدفع
المخصومة في جانبها لو ادعت نكاحه فصالحها على مال لم يحجزه واقعة ادعى نكاحها
فانتمعت مع انكار هل يصح الخلع وهل لها ان ترجع بما دفعت مما رفي الصلح من انه
سالم في زعمه الخ يشتر الى انه يجوز وقال بعضهم ينفى ان لا يصح الخلع اذا النكاح لم يثبت
فكيف يصح الخلع ولها ان ترجع بما دفعت لا خذه بغير حق بخلاف الصلح اذا الصلح من
دعوى النكاح يجوز بخلاف الخلع (فس) ادعى نكاحها وانكرت وقد تزوجت بآخر
فانتمعت مع المدعى لا يحتاج زوجها الى تجديد العقد ولا الى العدة من المدعى ولم يصح
هذا الخلع لسامر واقدمها على الاختلاع وان جعل كاترا ونكاح ولكنه لا يصح في
حق الزوج فبطل الخلع ولان اقدامها على الخلع انما يصير اقرارا بنكاح لو لم تصرح
بخلافه وهما صرحتا بانكار النكاح فلا حكم للدلالة مع الصريح (قد) مردى زن ديكري
وادعوى كرد صلح صكر دند على ان يتخلع من المدعى لم يحجز هذا الصلح (بس) ادعى
نكاحها فانكرت فصالحها على مائة على ان تقر بذلك فاقرت باقرارها ولو لم المال
وهذا الاقرار كان نشاء النكاح اذا لاقرا المأذون بالعوض فليكن مبتدأ فان من قال لا آخر
أقر لي بهذا الآن حتى أعطيتك مائة كان بيعا حتى لو قال الى المصدا لم يحجز فاذا جعل هذا
الاقرار كان نشاء النكاح فلو كان عنده شهر وصح النكاح ديانة وقضاء والا فلا وهو الصحيح
وهذا كما لو حكم بنكاح بشهر ووزورته فحكمه ظاهر او باطنا عند ح ويحصل كانشاء
النكاح (كهم) ادعى نكاحها فانكرت وأقرولها فصالحها على مائة على ان تقر
بالنكاح صح فلو وجد بينة على أصل النكاح الاول لا يرجع في المسألة لانها كزيادة في
المهر ولو ادعت على زوجها مائة على مال فانكرت فصالحته على مائة على ان يقر بالطلاق
جاز ولو وجدت بينة على الطلاق الاول على مال فلها ان تسترد بدل الصلح (قد) برهن على
نكاحها ولم تظهر عدالة الشهود حمل لها ان تزوج بآخر (فص) في هذه الصورة لو قال
المدعى كواه ديكرا دهل يحمل لها الزوج بآخر لو أمهل القاضي المدعى اياما فمالم تمض
تلك الايام لا يحمل لها ذلك (نقط) انكرت نكاحه فبرهن عليه لا نفقة لها ومن هذه
المسئلة يخرج جواب كثير من المسائل (دعوى المهر) (قد) ادعت مهر المثل ثم
ادعت المسمى يقبل اذا المسمى يتصور بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد بان سمي
بعد نكاح بلا تسمية ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا تقبل (ن) مات فادعت امرأته على
ورثته مهرها تصدق الى مهر مثلها قال (ث) لو بنى بها يمنع منها مقدار ما جرت العادة

(قوله مات فادعت امرأته على ورثته مهرها الخ) وفي فتاوى قاضي خان من الوصايا
واداء المهر فان ادعت المرأة مقدار مهر مثلها يدفع اليها مقدار مهر مثلها اذا كان النكاح

الرجهين ثم الخارج يكون كله
للعامل لان دفع النسي لم يصح
فصار غاصبا ارضه وبذره
فيضمن جهة بذره ونقصان
ارضه ان كان هذه الجملة في
مزارعة المسوط وفي مزارعة
فتساوى القاضى الامام
ظهر الدين رحمه الله تعالى
الصبي الماذون له اذا دفع او
اخذ الخيل بمعاملة بشرائها
فذلك جائز وكذا العبد الماذون
له فان حجر عليه المولى او اولى
فالمعاملة على حالف سواء كان
الحجر قبل العمل او بعده وفي
متفرقات مزارعة فتاويه واذا
مات الرجل وترك اولاد اصغارا
وكبارا وامراة والاولاد الكبار
من هذه المرأة او من امرأة اخرى
لهذا الميت فعمل الاولاد عمل
المرأة وزرعوا في ارض مشتركة
او في ارض الغير بالا كارة كما هو
المعتاد بين الناس وهؤلاء الاولاد
كلهم في عيال للمرأة يتعاقدوا
احوالهم وهم يرزعون
ويجمعون الغلات تكون
مشاركة بين المرأة والاولاد
تكون خاصة للزراعين فهذه
المسئلة كانت واقعة الفتوى
فاتفت الاجوبة انهم ان زرعوا
من بذرة مشترك بينهم باذن
الباقين ان كانوا كبارا او باذن
الوصي ان كان البعض صغارا
كانت الغلات كلها على
الشركة وان زرعوا بذراعتهم
كانت الغلات للزراعين ولم
يذكر في فتاويه انهم اذا زرعوا من بذرة مشترك بينهم بغير اذن

في التجهيل به والقول لا ورتة فيه والقول للمرأة فيما زاد عليه ذكرها (ن) وهل بان
النكاح شاهد على وجوب كل المهر والعرف شاهد على قبض بعض المهر فيعمل بهما
وقيل لو صرحت بانكار قبض وقالت لم قبض شيئا فالقول قولها اذا النكاح دليل محكم
على وجوب كل المهر والدخول والموت دليلان محكان على تقرير ذلك الواجب والبناء
بما ليس بدليل محكم على قبض بعضه لانه قديني بها قبل تجهيل شيء من المهر فيكون
القول لها وهذه المسئلة تؤيد ما ذكره (نقط) انها الواجب كل مهرها بعد موت زوجها
ورهنه على اقرار الزوج به لا يسمع اذا الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه
وكذبها الظاهر واستدل بمساقى (جمع) انها الوصلت نفسها ثم اختلفا في المهر يقال
لها لا بد لثان تقرى قبض شيء من المهر والا قضيت عليك بالعرف اذا الظاهر انها لا تسلم
نفسها الا بعد قبض بعضه اذا الظاهر انها قبضت المهر شيئا وهو من الصدق (فت)
ادعت الغامر مهرها على ورتة تزوجها تصدق الي تمام مهر مثلها عند خ لان
مهر المثل يحكم عنده من شهد له قوله القول (عده) ادعت مهرها على وارث الزوج
وانكر وارثه بوقف فدر مهر مثلها ويقول القاضى لو ادته كان مهرها كذا الم اعلى من
ذلك لو قال لا قال كان كذا دون ما قاله في المرة الاولى الى ان ينتهى الى مقدار مهر مثلها
(بس) ورتها لو ادعت على ورتة الزوج المهر فالا لا يقضى بمهر المثل عند (ح) لو تقدم
العهد بحيث يتعذر على القاضى الوقوف على مهر مثلها اما لو لم يتقدم العهد يقضى
بمهر المثل عنده ايضا (صر) لا في حنيفة رضى الله عنه ما رينة في مسئلة اختلاف ورتة
الزوجين في المهر الا ان يختلفا بعد تقدم الموت لانه لا يمكن القضاء بمهر المثل في موت
تقدم اذا المهر يختلف باختلاف الازمنة وهذا ليس بشئ لانه اذا لم يعلن القضاء بمهر
المثل لا يشهد الظاهر لاحد فالقول يكون لو رتتم لكونهم مدعى عليهم كافي سائر
الدعاوى اقول قوله وهذا ليس بشئ الخ لوجه له لانه هو مراد القائل بهينه لان مراده
ان التقدم حكمه كما قال واما غير المتقدم فيمكن فيه بحكم مهر المثل فطريق ح
تصح في المتقدم لا في غيره فلا وجه لقوله وهذا ليس بشئ قال والاصح انه لا خلاف
هنا انما الخلاف فيمن تزوج بلا تسجية المهر فانه لو مات احدهما يقضى بمهر المثل ولو
ماتا لا يقضى بشئ عند ح وعندهما يقضى بمهر المثل (فش) اما ثلاثة خطوط
المهر فادعت المهور الثلاثة على ورتة الزوج ليس لها الا الواحد اذا السبب واحد وهو

ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا قال الفقيه ابو الليث اذا كان الزوج بى بها فانه
ينعم بمقدار ما جرت العادة بتجهيله ويكون القول قول الورثة في ذلك القدر ويكون
القول قول المرأة فيما زاد على المثل الى تمام مهر مثلها اه كلامه الغزى وهو عين ما هنا
(قوله بعد موت زوجها) اقول قال الغزى في منته تنوير الابصار وموت احدهما
كحياتها في الحكم قال في شرحه شيخنا الفقيه اى الجواب فيه كالجواب في حال حياتهما
حال قيام النكاح في الاصل والقدر لان مهر المثل لا يسقط اعتبارا بموت احدهما

الوصي والباقي كيف الحكم
 يكن الخارج لهم وفي القسوى
 الوصي اذا اخذ ارضا لليتيم
 فزادته ان كان البذر من جهة
 اليتيم لا يجوز وان كان من جهة
 الوصي يجوز لانه لما جعل البذر
 على نفسه يصير مستأجر ارض
 اليتيم ببعض الخارج ولما جاز
 الوصي ارض اليتيم من نفسه
 يجوز ولوجه البذر على اليتيم
 يصير آجر انفسه من اليتيم وانه
 لا يجوز روايت في فوائدنا
 حفص الكبير رحمه الله تعالى
 مثل من ايتام لهم وصي ولهم
 ارض هل للوصي ان ياخذ
 ارضهم مزارعة قال نعم ياخذها
 مزارعة كما ياخذها غيره ويشهد
 عند عقد المزارعة انه ياخذها
 مزارعة وروايت في وصايا المنتقى
 بهذا اللفظ ولان وصي اليتيم
 يزرع بذرا اليتيم واشهد عند
 الزرع انه ضامن للبذر وانه
 مستأجر الارض من نفسه فان
 كان ذلك خيرا لليتيم فاني اجعل
 الزرع لليتيم وهو كوصي
 اشترى من مال اليتيم خادما
 فان كان اثنين خيرا لليتيم اجرة
 وان كان الخادم خيرا لليتيم لم
 اجزأه لنفسه ولو استقرض
 بذرا اليتيم وزرع في ارض نفسه
 فالزرع للوصي والقول قوله اما
 اذا زرع بذرا اليتيم في ارض
 اليتيم لم يصدق انه بذره لنفسه
 وفقد ذكرنا هذه المسائل على
 سبيل الاستقصاء في فصل
 تصرفات الارب والوصي من كتاب المصالح

فيه وينبغي ان يكون للزادتين لانهم ان قصروا لم يزدوها

نكاح هذه المرأة واختلاف الاشهاد لا يوجب التعدد كما لو ادعى ثنتين او ثلاثة اثمان
 بسبب بيع هذا منه لا يجب الاثمن واخذوا ان احتمل انه باع ثم شري ثم باع ومع هذا
 لا يعتبر هذا الاحتمال وكذا النكاح قالت نكحتني بكذا فقرة وقال نكحتك بكذا فقرة
 ثبت النكاح ويجب مهر المثل لانهما اتفقا على النكاح واختلقتا في المعنى فيثبت
 النكاح ومهر المثل واختلاف المشايخ انه ما يتخالفان ثم يجب مهر المثل أم يجب مهر المثل
 ثم يثبت الفسان ادعت مهر المثل وقالت تزوجتني على شيء صح الدعوى اذا لم يثبت مجهول
 فذكرته لم يسم شيئا ادعت المهر المسمى في التركة وهو مائة ثم ادعت ان زوجها زادها
 مائة أخرى لا تصح دعوى الثاني لانها لم تقاها كانت التزوج بمائة فقد اقرت ان كل المهر
 مائة فاذا ادعت الزيادة بعده والزيادة لم يوصل العقد فظهر ان المائة الاولى لم تكن
 كل المهر بل كانت بعض المهر فتناقص وقال بعضهم تصح دعواها لانها ادعت المائة
 بحكم زمن العقد والمائة الاخرى بحكم انه زاد في الزمان الماضي قالوا وبصفة زيادة المهر
 تبين ان طريق صحة الزيادة في الزمن ليس من حيث يفسح العقد الاول اذا النكاح
 لا يقبل الفسخ وقد صححت فيه الزيادة في المهر والطريق الصحيح فيه انما صح لان تغير
 العقد من صفة الى صفة والبيع يقبل التغير ككامل الوبايع بعبادات ثم شرط الخيار في
 المجلس صح وتغير صفة العقد لا اصله ادعت مهر في تركه الزوج فانكر الورثة
 النكاح وبرهنت على كليم ما ثبت ولو برهن الورثة انها ابرأت الزوج عن المهر قبل
 موته او خالفها لا يقبل لانه تناقض كما لو ادعت وادعى انكر البيع فبرهن المشتري
 فادعى البائع البراءة عن العيب لا تسع دعواه وقيل الصحيح انه تسع دعواه البراءة
 كما لو ادعت القاتل انكر ثم قال قضيت او ابرأتني يجوز كذا هذا القول اقول ينبغي ان
 تسع في دعوى النكاح ايضا بل اولى اذ النكاح لغیر الورثة فيمكن التوفيق بعدم
 الوقوف عليه فينبغي ان تسع كما في فصل التناقص في (عده) انما لو ادعت
 انه تزوجها بمهر كذا فانكر الزوج فبرهنت فادعى الخلع تسع لانه يحتمل ان
 زوجها منه ابوه وهو لا يعلم كذا هذا بل اولى قال ولو صدقها الورثة في النكاح وانكروا
 هذا القدر من المهر واثبتت بيينة ثم برهن الورثة انها ابرأت الزوج في حياته او بعد موته
 تقبل ادعى على ختمته مهر اذ قال صاحبته هي على دينها ولم يبرهن فادعى الختم ان يثبت
 ابرأتني او صاحبته منه في حياتها على دينها لا تقبل بيئته لانه اقر بوجوده على نفسه
 ولو قال صاحبته من الدعوى لم يكن اقرارا فتقبل بيئته الا براه لا مكان التوفيق بان
 يقول ابرأتني في حياته لا يمكن لما ادعيت ثانيا صاحبته عن دعواه ادعى براءة المهر
 فصالت فعدت لي مرتين فلم يبرهن على العقد الثاني بمهر كذا تقبل وثبتت البراءة من
 مهر واحد (خ) ادعت مهرها فقال الزوج مرة ارفقتها وقال مرة اذيت الى ايها الم
 تناقض الاداء الى الاب وهو يقبض للبنت كاداء اليها (فس) زوج بنته البكر وقد
 خلاها الزوج وقبض الاب الدستمان فردده الى الزوج فطلقها فلا يخلو انه اذا دفع اليه
 في صغرها او بعد بلوغها وفي الحالين لمباح الحق المحصورة مع الاب بقدر الدستمان وفي

الصبي شيامن غيره باذن ابيه
لا يجوز ذكر شيخ الاسلام
برهان الدين رحمه الله تعالى في
وهن الهدايا قويا ويجوز للاب ان
يرهن يدين عليه عبدا لابنه ذلك
الايداع وهذا الصغير لانه نظري
حق الصبي منه لان قيام المرهن
بمحافظة ابلغ خيفة الترامق ولو
هالك يهلك مضمونا والوديعة
امانة والوصي بمنزلة الاب في
هذا السبب لما بيناه وروى
عن ابي يوسف وزفر رحمه الله
تعالى انه لا يجوز ذلك منهما
وهو القياس اعتبارا بحقيقة
الايمان كذا ذكر في الهداية
وهكذا ذكره من الاثمة
المرحوم رحمه الله تعالى في
مسئله رهن الوصي متاع اليتيم
في وجه رواية ابي يوسف رحمه
الله تعالى في باب رهن الوصي
والوالد من كتاب الرهن وسوى
بين الاب والوصي في قضائهما
دين انفسهما من مال الصغير
فكذلك لا يكون لهما ان يرهناء
وذكر صدر الاسلام رحمه الله
تعالى لو قضى الوصي دين نفسه
من مال اليتيم لا يجوز والاب
لو فعل ذلك بازالان قضاء الاب
دين نفسه من مال الصغير
بمنزلة بيع مال الصبي من
نفسه والاب يملك ذلك مثل
الفهمة والوصي لا يملك الا اذا
كان خير اليتيم قال الصدر
الشهد حسام الدين رحمه الله
تعالى في الفتاوى الصغيرى
فيعمل على ان في المسئلة روايتين ثم على ظاهر الرواية

مهر مثلها المخصوصة مع الزوج ولو دفع الزوج الدستيمان الى الاب بعد موطنها فرده
الاب الى الزوج بحق المخصوصة في كل المهر لماسمع الزوج لانه دفع الى الاب في حالة ليس
له ولاية القبض اقول فيه نظرا لما قلناه بين ما ذكره بين مقتضى هذا الدليل يعرف بالتأمل
والحاصل ان تقرير التفاصيل المذكور لا يخلو من الركائز والمحقق ان يجعل الصغير
مدا والحصم (خ) زوجها أمها وقبضت مهرها قبلت وطلبت مهرها من الزوج فلو
كانت الام وصية لم يكن للبنت ذلك ابراء الزوج بدفعه الى الام ولو لم تكن وصية
فلبنت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه
اليها كدفعه الى اجني وكذا الجواب فيما سوى الجحد والاب والقاضي لان غيرهم
لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقد المحكم الولاية اقول
ينبغي ان يرجع به الزوج على الام فاعمالا هالك كالدفعه برضاها فيصير امانة كما لو دفعه الى
اجني (عده) بلغت موطنها مهرها من زوجها فقال الزوج دفعته الى ابنتك في صغرك
وصدقة الاب لم يجوز اقرار الاب على البنت ولها اخذ من الزوج وليس للزوج ان يرجع
على الاب الا اذا قال الاب عند اخذها منك على ان ابرأتك من مهر بنتي ثم انكرت
البنت فله ان يرجع على الاب اذا رجعت عليه البنت كذا (خ) وفي (قش) ادعى الزوج
انها وهبتى المهر فبرهن فشهدا أحدهما انها ابرأتها والاخر انها وهبته تقبل للموافقة
لان حكم هبة الدين سقوطه وكذا حكم البراءة وقيل لا تقبل لاختلاف الشهود به اذ
البراءة اسقاط والهبة عليك فان الدائن لو ابرأ الكفيل لا يرجع على المدين ولو وهبه
يرجع بمادفع وكذا المدين لو قضى ثم ابرأ الدائن لا يرجع ولو وهبه به يرجع بمادفع

(قوله اقول فيه نظرا) هذا انما يتأني على قول من ادار المحكم على الصغير وامان
اداره على البكارة والثبوت كالبرازي وغيره حيث جعل للاب ولاية قبض مهر البكر
مطلقا لا للاب البالغة فهو صحيح غاية ان قوله ولو دفع بعد موطنها محمول على البالغة
تأمل (قوله ودفعه اليها كدفعه الى اجني الخ) والاموال التي تدفع الى ولي المرأة من
المهر المجهل تكون لها لو صرف واياها الى جهازها خلاص من الضمان والا فهو دين لها
تطالب به أيها شامت الا ان تكون المرأة عتق فيصرف واياها تلك الاموال الى مصالحها
بذنها وانجهاز الذي اشترى لها الاب من مال نفسه في حال صغرها او بعدما كبرت وسلمه
اياها كان لها ولا رجوع للاب عليها جامع الفتاوى نقلا عن قاضي خان والولي هنا ليس
على اطلاقه والمراد بالولي الاب والجدة مثله فافهم (قوله اقول ينبغي الخ) سباني قريسا
في دعوى النفقة برز (ج) خطيب بقتة وبعث اليها بهدايا ولم ير زوجها منه الاب قالوا
ما بعث مهر او هو قائم او هالك يسترده اها نظر ذلك يتجه الاطلاق (قوله لم يجوز الخ)
هلم من قوله لم يجوز اقرار الاب على البنت ان الوصي كذلك فلو قال الوصي بعد بلوغ
الصغيرة قبضت مهرك من زوجك وأنفقته عليك في صغرك وكذبته فلها اخذ من
الزوج وهو واقع الفترى هذا وقوله الا اذا قال الاب عند اخذها الى قوله فله ان يرجع

إذا جاز الرهن يصير المرتهن
للوصي لأنه قضى دينه بماله
كذا ذكر في الهداية وذكر في
الفتاوى الصغرى وإحاله إلى
الجامع الأصغر إذا رهن متاع
ولده الصغير بدين نفسه وقيمة
الرهن أكثر من الدين فهناك
هند المرتهن قائم بما ضمن الأب
مقدار الدين لا ما زاد ولو كان
وصيا ضمن الهبة لأن للاب
أن يبيع مال ولله بخلاف
الوصي وفي الملتقط إذا رهن
متاع ولده الصغير بدين نفسه
فهناك ضمن قدر الدين لا الصغير
ولو كان وصيا ضمن القيمة
وفي متفرقات رهن الهيأ أن
الأب والوصي يضمنان مقدار
الدين إذا كانت القيمة أكثر
من الدين لأنه فيما زاد من مال
الصغير ولما هذه الولاية تورايت
في بعض الشروح وإن استدان
الوصي على نفسه ورهن متاعا
للإتيام في ذلك جاز ودوى من
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه
لا يجوز كذلك لو باعه في دينه
بعد ما رهنه منه يجوز ويضمن
مثل الدين للإتيام وكذلك لو
هلك الرهن في يد المرتهن
يضمن مثل دينه لما علمنا وكذا
الوالد في هذا وذكر في الهداية
في هذه المسئلة وكذلك لو سطا
المرتهن على بيعه لأنه لو قيل
بالبيع وهو ما يملكه قالوا أصل
هذه المسئلة البيع فإن الأب
أو الوصي إذا باع مال الإتيام
من يضمن نفسه جاز ويقع المتأصصة ويضمنه للوصي عندهما

ومات قاضت أمراً له المسمى فقالت ورثته نعم إن لك مهرها ولا نعلم قدره يجبرون على
البيان كن ادعى على الورثة ديناً فافروا بإصل الدين يجبرون على البيان وإن أقروا
بدين يجبرون أيضاً ومعنى الجبر أن يجسوا حتى يقرروا بمقدار المهر أقياس الورثة
مقام الزوج ولا يقبل قول الزوج إذا أتى بشئ مستنكر كذا هذا (من) قال الزوج
وهبت مهر أتي الهبة وقال ورثتها وهبت في مرض موتها قال قول الزوج (لط) وأعتد
على أن القول لورثتها لأنه دين مختلف في سقوطه وإضافة للحادث إلى آخر باب الأوقات
(دعوى النقرة بلا بيان الوصف يجوز بسبب المهر) تزوجها بمائة نقرة ولم يبين
الصفة صح العقد فلو ادعت مائة درهم مهرها ينصرف إلى الوسط كزوج على وصيف
ينصرف إلى وصيف وسط وقال به بعضهم لو كان مهر مثلها مائة نقرة جيدة يجب ذلك
ولو رديئة يجب ذلك ولو كان مهر مثلها مائة نقرة جيدة وعقد على نجسين نقرة مطلقة
يجب نجسون نقرة جيدة ولو كان مهر مثلها نجسين نقرة جيدة وعقد على مائة مطلقة
يجب مائة نقرة جيدة إذا لم يزد عليه إذا التسمية لو كانت مجهولة
في الأصل تقدر بعهر المثل فإذا جهل وصف التسمية تقدر بوصف مهر المثل ادعى عشرة
دنانير مجهلاً لئنه فقال الزوج حج أنجه بوده است لازم هذا ليس بجواب للدهى لأنه يدعى
عليه القدر لا كن القاضي يقول للزوج برهن على ما ادعت فإذا برهن لا بد أن يبين قدر

على الأب إذا رجعت عليه فيه دليل على عدم صحة إبراء الأب من مهر بنته وهو موضح
به فائدة إبراء الأب الرجوع عليه إذا رجعت لأنه غرضه من ذلك تأمل (قوله فقالت
ورثته نعم أن لك مهرها ولا نعلم قدره يجبرون على البيان الخ) أقول وبه علم الحكم في واقعة
الحال كرم مشترك نصفه مائة ونصفه وقف لكل المال جميع ثمرته مدة سنين وادعى
الناظر حصة الوقف فقالت ورثته نعم أنه كل السكل ولا نعلم قدره يجبرون على البيان
وبذلك أقيمت (قوله قال الزوج وهبت مهرها في الهبة وقال ورثتها وهبت في مرض
موتها قال قول الزوج الخ) قال القرني رحمه الله تعالى قالت وفي الخاتمة رجل مات وترك
مالاً فادعى بعض الورثة عينا من أعيان التركة وإن المورث وهبها له في صحته ومقبضه
منه وبقيته الورثة قالوا إن ذلك كان في المرض قال قول به يكون قول من يدعى الهبة في
المرض وإن أداموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الهبة كذا ذكره في الجامع الصغير
وذكر النسفي في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج ورثتها في مهرها الذي كان
عليه فادعى الزوج أنها وهبته منه في صحته أو ادعى الورثة أن الهبة كانت في مرض موتها
قال القول به يكون قول الزوج لأنه ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج
واستحقاق الورثة دعوى ما كان ثابتاً فيكون القول قوله إلا أنه يخالف رواية الجامع
الصغير والاعتماد على تلك الرواية لأنهم تصادقوا على أن المهر كان واجباً واختلفوا
في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولأن الهبة حادثة والأصل في إضافة
الحوادث أن تجعل إلى آخر باب الأوقات اه كلام القرني

البيع نظرا الى ما قبله من حيث وجوب الضمان واذا رهن الاب من نفسه او من ابنه صغير او عبده تابع لادب عليه جاز لان الاب لو فور شفقة نزل منزلة شخصين واقعت عباره مقام عبارتين في هذا العقد كما في بيعة مال صغير من نفسه مقبولى طرفى العقد ولو ارثه الوصى من نفسه او من هذين او رهن عياله بحق القيم عليه من اليتيم لم يجز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفى العقد في الرهن كما لا يتولاها في البيع وهو قاصر الشفقة فلا يعدل من الحقيقة في حقه المحاق بالاب والرهن من ابنه وعبده الذى ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنه الكبير وأبيه وعبده الذى عليه دين لانه لا ولاية له عليه بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع من هؤلاء لانه منهم فيسه ولا تهمه في الرهن لان له حكما واحدا ولو استدان الوصى لليتيم في كسوته وطعامه فراه به من مال اليتيم جاز لان الاستدانة حادثة للعاجز والرهن يقع ايقاع الحق فيجوز كذلك ولا يجزى لليتيم فانه اذن او رهن لان الاولى له التجارة تكميرا لمال اليتيم فلا يجد مدام الارتهان والرهن لانه ايقاع واستيفاء واذا رهن الاب متاعا ابنا صغيرا فذلك الابن ليس للابن ان يسترده حتى يقضى الدين لوقوعه لازما من

المودى لتصح الشهادة وكذا الوادى ممن مبيع فقال آتجه بوده استدازم كذا (قش) وفي (خ) بعث الى امرأته متاعا وبعث اليها ابوها متاعا فقال الزوج ما بعثته كان مهر اصدق مع عيسته فلو حلف فللمرأة رد المتاع لو قائما والارثه مثله لو مثالا لانها لم ترض بكون مهر او رجع ببيعة المهر ولو نيا لا ترجع على الزوج ببيعة المهر اقول ينبغي ان يكون لها رد مائة مائة يعنى ذلك ترجع ببيعة المهر لو كانت اكثر لانها لم ترض بكون المدفوع من المهر فينبغي ان يجوز لها ارده قائما ورد قيمته حال كالتصل الى حقه اقال واما ما بعثته ابوها اقلو كان حال كالا يرجع على الزوج بشئ ولو قائما وبعث الاب من مال نفسه فله اخذه من الزوج لانه هبة لغير ذى الرحم المحرم ولو بعثته من مال بنته البساقعة برضاها لا ترجع فيه لانه هبة احد الزوجين لا رجوع فيه اقول ينبغي ان يكون للاب الرجوع فيها بعينه من ماله ولو حال كالا به منه على سبيل العوض عن الهبة فلما لم يحصل غرضه فينبغي ان يجوز رجوعه (دعوى النفقة) تزوج كبيرة ومطلبت النفقة وحى في بيت الاب بعد فلها ذلك لو لم يطلبها الزوج بالنفقة اذ النفقة حقها والانتقال حق الزوج فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد ترك حقه ولا يبطل حقها وبه يبقى وفيصل لا نفقة لها اذا لم تزف الى زوجها ولو امتنعت عن الانتقال بحق كطلب المجهل فلها النفقة ولو امتنعت بغير حق ككون المهر مؤجلا فلا نفقة لها وكذا الجواب في الصغيرة في جامع مثالا والا فلا نفقة لها حتى نصير بحال تطبق الجماع سواء كانت في بيت الزوج او بيت الاب (ط) نصلى للجماع بتسع سنين وفي الصحيح تعتبر الطائفة (بق) ولو ايت ان نقول معه الى ما يريد من البلدان وفدا وقاما المجهل فلا نفقة لها لانها بماله في هذا المنع فنشرت بخلاف ما لو لم يعطها المهر هذا اذا لم يدخل بها ولو دخل بها فكذا الجواب عند حرج وعندهما لا نفقة لها سواء اوقاها المهر او لا وهذا بناء على ان للدخول بها ان تمنع نفسها المهر عند حرج لا عندهما فكانت محقة في هذا المنع عندهما (حش) هذا الخلاف فيها اذا دخل بها برضاها وهى بالغة اما لو دخل بها وهى كارهة او صغيرة او مجنونة لا يسقط حقها

(قوله ولو امتنعت عن الانتقال الخ) قال العلامة العسرى قال الكمال في شرح الهداية واذا اوقاها مهرها او كان مؤجلا نقلها حيث شاء من بلاد الله تعالى وكذا اذا وليها برضاها عندهما وقيل لا يخرجها الى بلاد غير بلادها لان الغريب يؤذى واختاره الفقيه ابن اليت قال ظهير الدين المرغيناني الاخذ بحسب كتاب الله تعالى اولى اسكنوهن من حيث سكنتم واتفق كثير من المشايخ بقول الفقيه لان النص مقيد بعدم المضادة بقوله تعالى ولا تضاروهن بعد اسكنوهن والنقل الى غير اديها مضادة فيكون قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم مضادة فيه وهو ما يكون من جوانب مصرها واطرافها والقرى القريبة التى لا تبلغ مدة سفر فيجوز نقلها من المصر الى القرية ومن القرية الى المصر وقال بعض المشايخ اذا اوقاها المجهل والمؤجل وكان رجلا مأمونا نقلها اه كلام العسرى

رهنه لنفسه قضاء الابن رجع به في مال الاب لانه مضطربه فحاجته الى احياها ملكه به فاشبهه معير الرهن وكذلك اذا دلت قبل ان يقتكه لان الاب يبيع قاضيا يبيع بماله فله ان يرجع عليه ولو رهنه يدين على نفسه ويدين على الصغير جاز فان ذلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد وكذلك الوصي وكذلك الميراث ابو الاب اذا لم يكن الاب او وصي الاب ولو رهن الوصي متاع القيم في دين استدانه عليه وتبين المرتن ثم امتداده الرصي لم حاجة القيم فضا في يد الوصي فانه يخرج من الرهن ذلك من مال البتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ والمال دين على الرصي وهو متاع هو المطالب به ثم يرجع بذلك على الصبي لانه قيمته في هذه الاستعارة اذ هي لم حاجة الصبي ولو استعاره لم حاجة نفسه ضمن للصبي لانه متعدذ ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه ولو نصبه الرصي بعد ما رهنه فانه متاعه لم حاجة نفسه حتى يملك نفسه فالرصي ضم من نفسه لانه متعدذ في حق المرتن بالغصب والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه فيعني به الدين ان كان قد حل فان كانت قيمته مثل الدين اداها الى المرتن ولا يرجع

في منع نفسها الصغار هذا في زمانهم اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر بها او في مهرها او لا فساد الناس قيل له هل له ان يخرجها من البدار الى القرية او بالعكس قال ذلك ليس يسافر وان راجعها الى بلد آخر سفر كذا (ذ) وفي (جس) والفتوى على ان ان يسافر بها اذا وافها المهر لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم (عده) ليس اذ ارجعها الى بلد آخر ولو او في مهرها كذا اختاروا الفقيه (خ) لاخذ بقوله تعالى اولي من الاخذ يقول الفقيه قال تعالى اسكنوهن الاية (خ) لو زفت صغيرة الى بيت زوجه قبل قبض المهر كان له حق امساكها قبل النكاح ان يردّها الى منزلته ويمنعها منه حتى يدفع مهرها الى من له حق قبضه وكذا الزوج ج بنت اخيه وهي صبية وسلها الى الزوج قبل قبض المهر فله منعها منه اذا لم يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض المهر فلم يصح تسليمه (و) الاب لو دفع الصبي الى الزوج وهي لا تصلح للجماع ثم رجعت الى بيت الاب فقال لا ادفعها حتى تصلح للجماع فلا بد ذلك ولا نفقة في نكاح فاسد ولا في العدة منه (ذ) لو اتفق على امراته مدة قسبين فساد نكاحه بان شهدا انها اخته رضا و فرق بينهما فله ان يرجعها باعسانة في لو اتفق بفرض القاضي لانه تبين انها كانت بغير حق اما لو اتفق بلا فرض لم يرجع بشئ (ج) لو فرضها القاضي واخذتها واكلفت في بيت زوجه

(قوله اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر بها الخ) قيد بالسفر لا يخرجها من القرية او بلدة قريبة من بلد المهر فسد تحقق السفر كراه ابن مالك في شرح المجموع وقيد في التاخر خاتمة بما اذا كانت القرية قريبة فربما يمكن ان يرجع قبل الليل الى وطنه وقال في الكافي ولكن ينقلها الى القرى ابن ابي لا لا تحقق القرية به و عليه الفتوى وله ان ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية الى القرية وفي التاخر خاتمة واذا اراد الزوج ان يذهب بامرأته الى بلدة اخرى فان كان نزوحها في تلك البلدة فله ذلك لانها متراضيا على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة وقال الاكل في قري مصر القرية لا تحقق القرية وقال في الكافي وفي قري مصر القرية ا ما دون مدة السفر لا تحقق القرية وفي التاخر خاتمة وله ان يخرجها من المصر الى القرية ومن القرية الى المصر ومن القرية الى القرية لان النقل الى ما دون السفر لا يعد قرية اه وقال صدر الشريعة به وله السفر بها بعد ادائه في ظاهر الرواية ادا ما بين تعديله او قد راى جعل ما لها وقيل لا وبه اذني الفقيه ابو الليث وله ذلك فيما دون مدته اي نقلها فيما دون مدة السفر اه مولانا الشيخ محمد الغزي دلت وفي شرح المجموع لا يملك نقل عن ملحق البحار ثم قال وهذا القول يعني النقل الى قرية او بلدة قريبة لا لا تحقق فيها السفر اقرب للتدقيق به يبقى ومنه في شرح المجموع لمصلحة اه مولانا الشيخ محمد الغزي (قوله لو فرضها القاضي واخذتها الخ) وفي الجواهر رجل فرض عليه نفقة امرأته بعد ما خرجت من الدار فكتب عليه قدر النفقة ثم رجعت المرأة

بلاذنه يرجع إليها لولا كانت في يده بأباحتها انفق على معتدة غيره على ان يتزوجها بعد العدة ورضيت به فله ان يرجع بما انفق زوجت نفسها منه اولا وقيل انما يرجع لو شرط الرجوع بان قال انفق عليك بشرط ان تتزوجي في والا فادرجع عليك بما انفق ولا يرجع لو لم بشرط الرجوع والا صح انه يرجع لو لم يتزوج لالتزوج به سواء بشرط الرجوع اولا هذا لو انفق بشرط التزوج اما لو انفق بلا شرط ولكن علم عرفا انه ينفق بشرط التزوج قيل يرجع وهو الاشبه اذا لم يعرف كشرع وما وقيل الصحيح انه لا يرجع (عده) الاصح انه لا يرجع قال (فله) الاصح انه يرجع زوجته اولا لانه رشوة وهذا لو دفع الدراهم اليها انفق على نفسها اما لو كانت معه لا يرجع (جف) اعطى معتدة غيره نفقة لتزوج نفسها منه بعد العدة تزوجت بغيره فله ان يأخذ ما دفع ولا يشك ان يرجع في القرض لاني الهبة بعد التالف وهذه الصادرة تحتل القرض والهبة غير ان القول قول الدافع في انه قرض فلوا دعت الهبة يحلف الدافع فان نكل فلا شيء له ولو حلف وقال نويت به القرض فلوتزوجت نفسها مني احتسبت من مهرها بصدق وتوهمي برد ما قبضته (ذ) قال اجل في كرمي هذا هذه السنة حتى ازوجك بنتي فعلم فزوجها منه قيل يجب اجر مثل عمله وهو الاشبه وقيل لا وكذا لو اختلفا فيما لو عمل بلا شرط الاب وكان علم انما انه يعمل طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال رجل لا تزوجني حتى افعل مملكت كذا فاني (ح) خطب بنته وبعث اليها بهدايا ولم يزوجها منه الاب قالوا ما بعث مهر او هوقا ثم اوها لك يسر تترده وكذا كل ما بعث هدية وهوقا ثم واما المثلف فلا شيء له فيه قالت لزوجها انفق على عماليكي من مهرى فانفق نقسات لا احتسب من مهرى لانك استخدمتهم بحاسب من المهر ما انفق عليهم بالمعروف (عده) عمل لامرأته نفقة ستة اشهر فما تمت ليس له ان يرجع كرجوع في الهبة تقطع بالموت وهذا قول سرح و به يقتي ولو هلكت في يدها لم يرجع بالاجماع (قشين) ذني داشت درجاي نفقة تا يك ساله فرستاد بازان زن را بختايشه خود را در فد نفقة كردش از كدشتن سال ليس از نفقة داده را تواند كه له طلبد باي اجاب في اذا اجملة لا تطالبه (دعوى الجهاز) (ذ) روج بنته وجهها فساتت فزعم ابو هان الجها زا طارة منها ولم يهبه فانقول للزوج وعلى الاب البينة اذا ظاهر يشهد للزوج اذا اظهر انه اذا جهز بنته يدفع اليها بطريق التملك الى بيته والزوج اطعمها بالخبز والادام على ما كان المهود قبيل القرض من غير ان يتكلم بشي فقد سقط القرض عنه بالا طعام لان الحاكم اعسأ فرض ما كان واجبا عليه فاذا اطعمها ما هو الواجب عليه لا تستحق شيئا اخر اه فتأمل مع ما هنا ويمكن ان يقال في القرض المذكور هنا لما عمل لها فحصل اباحتها على الذبح المحض لاستيفائها حقها بالدراهم وفرع الجواهر لما لم يعمل لها كانت مسنة وفيه بالا طعام واليه يشير قوله لا تستحق شيئا اخر تنبه (قوله اذا اظهر انه اذا جهز بنته الخ) وهو المختار للفتوى كما في التجنيس والذخيرة وغيرهما اذا كان العرف مستمرا أن الاب يدفع اليها تملكها لا عارية كما في ديارنا وسياتي قريبا

بعض تركه الميت عند قريح
 يسبيل من ايقاع حق بعض
 الفرما دون البعض قال واذا
 اوتين الوصى يدين للميت على
 نجل جازلانه من باب الاستيفاء
 والوصى يسبيل من ذلك وكذلك
 لو اتجر اليتيم باذن الوصى فله
 وارثته قالوا ان كانت الورثة
 كلهم كبارا لم يكن للوصى ان
 يرهن من متاعهم شيئا وهذا على
 وجوه اما ان تكون الورثة
 كلهم صغارا او كلهم كبارا
 او بعضهم صغارا وبعضهم
 كبارا او الكبار غيبا وحضورا
 والرهن يدين على الميت او
 يدين استدان عليهم او يدين
 استدان على التركة في شراء
 طعام الرقيق وكسوتهم وما
 يجري مجرى مجراء اما اذا كانت
 الورثة صغارا جاز في الاحوال
 كلها اموما ولا يته عليهم وان
 كانوا كبارا ان كانوا حضورا
 لا يجوز في الاحوال كلها فقد
 الولاية اصلها وان كانوا غيبا
 ان كان يدين على الميت جاز ولم
 يذكر انه هل يملك ان يرهن
 يدين عليهم والوصى ان
 لا يملك لانه تصرف على
 الغائب ولا ولاية له على
 الغائب ولو كانوا صغارا وكبارا
 ان كان الكبار حضورا ملك
 يدين على الميت عند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى لان المذهب
 عنده ان الولاية متى ثبتت
 في بعض التركة ثبتت في
 الكل وعندهما لا يصح لانه لا ولاية له على الكبار ومتى لم

من غرما لم يجوز ان في الرهن ايقاع من وجه الوصى لا يكون

والابنة الصحيحة فيه ان يشهد عند التسليم الى بنته اني اعطيت هذه الاشياء بنتي عارية او
 يكتب نسخة معلومة وتشهد ابنة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملكي والدي
 عارية منه في يدي لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط بحجوا زانه شراها لها في صغرها
 فهذا الاقرار لا يصير للاب ديانة والاحتياط ان يشتري ما في هذه النسخة ثم تبريه بنته
 من الثمن ومن السعدي رحمه الله ان القول للاب اذا ليد استقيدت من قبله فهو اعرف
 ولان العارية تبرع والهبة تبرع والعار يقدانها حمل على الادنى (جش) والفتوى
 انه لو كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك لجهاز العارية كافي ديارنا فالقول للزوج ولو
 كان العرف مشتركا فالقول للاب (مق) القول للزوج مع يمينه على علمه (خ) ان كان
 الاب من الاشراف لا يقبل قوله وان كان من لا يجيز البنات مثله قبل قوله (فم) كان
 كتب نسخة لجهاز اقرار الاب ان هذه الاشياء ملك ابنتي لكن الشهود لم يروا هذه
 الاشياء جلة واحدا بعد واحد لم يجوز لهم ان يشهدوا بانها ملكها اقول ظاهر ما مر انه
 يكتب نسخة وتشهد الابنة على ان جميع ما في هذه النسخة ملك والدي الخ يشهد به الى انه
 يجوز لهم الشهادة (نقط) تزوجها وبعث اليها بديار وعوضته وزفت اليه فتغارفا فقال
 ما بعثته كله عارية فالقول له في متاعه لانه ينكر التملك ولها اخذ ما بعثته لانها
 زعمت انه عوض للهبة فلما لم يكن هبة لم يكن ذلك عوضا فكل كل منهما اخذ ما دفع (خ)
 لو صرحت حين بعثته انه عوض فكل كل شئ ولم تصرح به لكانت هبة وطلت
 بنتها (شئ) لو استهلك ما بعثته الزوج اليها فانكر الهبة فهو حلف ينبغي ان يجوز له
 التضمن لان حكم العارية كذلك وكذا الواتلف الزوج ما بعثته اليه ينبغي ان يجوز لها
 التضمن (ذ) بعثت الى امرأة ابنة ثيابا ثم ادعى انها عارية صدق (فم) بعثت الى اهل
 زوجته اشياء عند زفافها منها ديساج فلما زفت اليه اراد ان ياخذ منها الديساج ليس
 له ذلك لو بعث اليها على وجه التملك (ث) ماتت فاتخذت والدتها ما تمسك به من زوج
 الميثة بقرة الى صهرتها التذبح وتنفقها ففعلت وطلب الزوج قبضة البقرة فان اتفقا على
 شرط الرجوع برجع لولا اتفقا على انه لم يذكر القيمة لانها فاعت باذنه بلا شرط القيمة
 ولو اختلفا فيه فالقول لام الميثة لانها تنكر شرط الضمان (خ) ينبغي ان يصدق الزوج
 لان الام تدعى الاذن بلا شرط عوض وهو ينكر فالقول له كن دفع الى آخر دراهم فانفقها
 فقال ربا اقرضتكها فقال القايض وهبني فالقول لربها (فم) فم قال ازوجك
 بنتي واجهزها جهازا عظيما فتزوج ودفع الدسيمان الى ابيها ثم ابوها لم يجهزها لاروايه
 فيه واقتوا بان الزوج يطالب ابا المرأة بالجهيز فان جهز لا يسترد ما زاد على الدسيمان

(قوله ينبغي ان يصدق الزوج الخ) اقول في مسئلة دفع الدراهم القايض متاك
 والدافع ملك والقول قول المملك في جهة التملك واما الام فليست مملكة وانما هي
 ماذون لها بالذبح والاطعام فهي تنكر التملك وهو يدعيه وفي مسئلة الدراهم
 اتفقا على حصول التملك كامل (قوله واقتوا بان الزوج يطالب ابا المرأة الخ) قلت

ولو كان الكبار غيبا صح في حق الكل لان له ولاية على الكبار في مثل هذا الموضع وان كان يدين عليهم استدان او على الصغار لم يصح في حق الكل بالاجماع سواء كان الكبار حاضرا او غيبا لانه لا ولاية له في حق الكبار في مثل هذا الموضع لان استدانته عليهم باطلة فكان الرهن في حقهم باطلا ومتى بطل في حق الكبار بطل في حق الصغار لمكان الشيوع وكذلك يدين استدانته على الصغار ولا تتبع الولاية في حق الكبار ولو كان الرهن يدين استدانته في ثقة الرقيق فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الرهن يدين على الميت سواء لان هذه استدانته وقعت للميت معنى لما فيها من صيانة تركته ولو رهن الوارث الكبير شيئا من منافع الميت وعلى الميت يدين ولا وارث له غيره فان خاصم المقر بم في ذلك ابطال الرهن وبيع له في دينه لان فيه تخصيص غيرهم نفسه بذلك وانه لا يملك تخصيص غيرهم الميت لتعلق حق الكل بذلك فلا يملك تخصيص غيرهم نفسه اولى فان نفي الوارث دينه جاز الرهن واذا لم يكن دينه من الوارث الكبير شيئا من مناعه يمال اتفق على نفسه ان كان الوارث صغيرا فعلى ذلك

مثلها وقد ر بعضهم الجهاز بالسيمان بكل دينار منه ثلاثة دنائير من الجهاز او اربعة فالزوج يطالب بهذا القدر والا يسترد ما زاد على سيمان مثلها وقد ر بعضهم الجهاز بالسيمان بكل دينار منه ثلاثة دنائير من الجهاز وان زاد على سيمان مثلها (فقط) الصحيح انه لا يرجع شيء على أي المرأة اذا المال في باب النكاح ليس يفرض أصلى (فصل) دفع اليها الدسيمان زن جهازا يادرد هل يجبره على ذلك قيل اندو وورد دسيمان جهازا تو اند طلب يد عرفوا كريدرد ختر جهازا نكند فلزوج طلب ما دفع من الدسيمان وقيل لا يجبر كما هو جواب الكتاب في واقعة تزوجها على انها بكر وهي ثيب هل له ان يرجع عليهم بما زاد على دسيمان مثلها فعلى قياس ما ر في (فصل) ينبغي ان يكون له ذلك تزوجها على انها بكر على زيادة مهر مثلها وهي ثيب لا يجب الزيادة لانه قابل الزيادة بما هو مرغوب وقدقات فلا يجب ما قبل به وينبغي ان يكون له الرجوع بما زاد على دسيمان مثلها غير انه ذكر في (فقط) انه لا يرجع وكذا ذكر في المسئلة الاولى ان الزيادة تجب (عده) تزوجها على انها بكر وهي ثيب فالمر لازم

وعلى مطالبته أباها بالجهاز ما لم يمسكت الزوج اما اذا مسكت زمانا فلا قال في البرازية وله هذا انما اذا لم يذ كر في العقد الدسيمان وزفت اليه بلا جهازا وسكت الزوج اياها لا يمكن من دعوى الجهاز بعده لانه لما كان محتملا وسكت زمانا يصح للاختبار دل ان افرض لم يكن الجهاز اه كلامه والله تعالى اعلم هزى أقول قال في البحر نقلا عن المستفي بالله رجس زفت اليه امراته بلا جهازا فله مطالبة الاب بما بعث اليه من الدنائير والدواهم واذا كان الجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث يعني اذا لم يصحز بما يليق بالمبعوث فله استرداد ما بعث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف طويلا ليس له في الاستقصان استرداده منها وعليه الفتوى اه (قوله) وقد ر بعضهم الجهاز بالسيمان بكل دينار منه ثلاثة دنائير الخ) قامت وفي الفوائد الناجية قال بعد ان علم بعلامته فب د على فتوى أبي اليسر يلزم لكل درهم من الصدقات خمسة دراهم وبه يقتضى ثم رقم بق ح وقال سئل برهان الدين السعيد عن تزوج امرأة وبعث اليها ثلاث آلاف درهم لا واه غنى بعثها الى الزوج بلا جهازا هل للزوج ان يطالب أباها بجهازا بمقدار ثلاثة آلاف درهم قال نعم وبه أفتى جمال الدين الر يخدموني قلت وبه يقتضى انتهى كذا المولانا شيخ الاسلام الغزى (قوله) تزوجها على انها بكر وهي ثيب الخ) أقول ولو اختلفا فادعت انه وجدها بكر او ادعى انه وجدها ثيبا لم أجده في كلامهم في هذا الجمل وانما وجدته في ايمان البرازية في الثالث في المتفرقات قال حلف لا يجد امراته بكر ا فالقول له فيه ولا يحنث ولا يملك لها اقامة البينة على ذلك الا اذا أقروا وتكمل عن الحلف عند الحاكم فراجعته وتامل وأقول وكون القول قوله في مسألة الهين لا يدل على ان القول قوله في غيرها بل ينبغي ان يكون القول قولها لان الاصل البتة الا اذا كان فيه الزام الزوج بزيادة ما يدعيه فلا يقبل قولها في حقه الا اذا أقروا وتكمل راجع باب العتق تعلم المسئلة منه (قوله) فالمر لازم) أقول

يصال اتفق على نفسه ان كان الوارث صغيرا فعلى ذلك

الرمي جاز ولا يشكل لو دث
وصارتمنا دينا في مال الميت
وليس له مال غير ما رهن
بالنفقة فالرهن جائز والرهان
ضامن لقيته وهذا على وجهين
أما أن يظهر في التركة دين
كان حقا أو حدث دين لم يكن
حقيقة بناء على سبب وجد
في حال الحياة أن ظهر دين
في التركة فإن كان الميت باع
عبد من التركة وقبض منه
وأكله ثم استحق العبد
بعدموته ورجع المشتري بمثله
في التركة وقدره من الوارث
شيئا من أعيان التركة يدين
النفقة أو نحو ذلك بطل الرهن
لأنه عند الاستحقاق تبين أن
ما أخذ من الميت من الثمن
أخذ به بغير حق فتبين أن
الفسان واجب في التركة
من وقت القبض السابق
فتبين أن الوارث رهن عيناً من
أعيان التركة وفيها دين لغريم
آخر ولو حدث دين بناء على
سبب باشره الميت وهو مثله
الرد بالعيب فإنه لم يتبين أن
الدين كان واجبا قبل الموت
ولكن استحق المشتري
الرجوع بالثمن عند الرد
بالعيب في التركة غير أن
أسندناه إلى السبب السابق
لأنه قاض ملكه في البيع
بطريق الفسخ من الأصل وفي
هذه الصورة لا يتبين أن الرهن
باطل لبرأته من الدين حقيقة
لكن يجب نقضه لأسناد الدين إلى سببه السابق وتسام

(بس) نفي إليها موت زوجها فامتدت وتزوجت بآخر ثم جاء الأول حيا فنسح رج
الولد الأول سوا مولدت لأقل من ستة أشهر وأقل من ستين أولا كثر لأنه صاحب
الفراس الصحيح والثاني صاحب الفراس القاسد قصار كمن زوج أمته فولدت يثبت نسبه
من الزوج لا المولى وإن ادعاه وأنفسه واء على أن الأول لو كان حاضرا أو متغيبا مختفيا
فالولد الأول وفاقا وإن نفي الأول والآخر الولدان فغاه أحدهما فهو الأول على كل حال
ولا أحد ولا لعان وعن ح رحمه الله رجع عنه وقال يثبت نسبه من الثاني وقال من رج
لوولدت لأقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني فهو الأول والأول الثاني سواء ادعياه أو
نفيه وقال م رحمه الله لوولدت لأقل من ستين منذ دخل بها الثاني فهو الأول ولوولدت لأكثر
من ستين فهو الثاني (بس) قول م أصح وبه نأخذ ولو سبقت المرأة فتزوجها رجل من
أهل الحرب فولدت فعلى هذا الخلاف وكذا لو ادعت الطلاق وتزوجت بآخر والزوج
الأول جاحد لذلك (من) زوج بنة الصغيرة فمات الأب والزوج غائب فكبرت
البنت وتزوجت بآخر فخصر الغائب وأدعاها فأنكرت ولا ينسب فقضى بها الثاني
فولدت منه بنتا والزوج الأول ابن من أخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه
البنت إن كان في صغر الابن لم يجوز لأن زعم أبيه أن أم البنت زوجته والبنت ولدت على
فراسه فهي بنته وأما لو كبر الابن وزوج البنت بنفسه فيمنع أن يجوز لأن أفراد الأب
لم ينفذ على غيره وهو كمن أقر محرمة قن ثم شراه صح شراؤه ولزمه ثمنه ثم يعتق عليه
(ش) زوج الصغيرة أبوها من صغير قبل هذه أبوه فمات الأبوان قبلها ولم يعلمها
بالنكاح وتزوجت المراقبا ثم وولدت منه ثم الأول علم به وأدهى النكاح ولم يكن اثباته
فأراد أن يتزوج ولدها ولده هل يجوز أجاب لا (فس) تزوجت بآخر فحال غيبة زوجها
فولدت منه فلو دفع الأول زكاته إلى هذا الولد لم يجوز عند ح رحمه الله ولذا الأول عنده

ولا خيار له عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى له الخيار قال في الروض لو شرطت
البكارة يعني في الزوجة فوجدت ثيبا وادعت ذهابها عنده صدقت بيمينها يعني لدفع
الغنيخ أو ادعت اقتضاضه يعني لها فأنكرت فأنكرت قول فله يعني بيمينه لتشطير المهر إن كان
شطرا أكثر من مهر نيب وقولها بيمينها دفع القسح اه وهذا مبني عندنا على أن
المخلوة الصغيرة لا يتعزرها المهر فتعزرها إن القول قوله عندنا عدم الحنف والزيادة
في المهر على قول من يلزم بها ونسأ في غير ذلك كامل وفي الواقعات تزوجها على أنها بكر
فدخل بها فوجدها غير بكر فالمرء واجب بكارة لأن البكارة لا تصير مستحقة بالنكاح
وذكر في فتاوى قاضي خان نحوه ما إذا إلى أي القاسم الصغار وفي القنية نحوه برقم فجم
الأغة البخاري وفي القنية بعد رقم برهان صاحب الهيكل تزوجها بأزيد من مهرها
على أنها بكر فإذا هي ثيب لا تجب الزيادة وهذا في العمادية إلى الفوائد المجموعة من
صاحب الهيكل وعلمه بأنه قابل الزيادة بما هو مرغوب وقد فاق فلا يجب ما قبل به
وتامه في شرح النظم الوهابي والله تعالى أعلم

شئاً من مال اليتيم في نفقة اليتيم
ثم استحق شئ كان باعه
الميت فرجع المشتري في مال
الميت بالثمن فالرهن لا يجوز
لان هذا الميزل ديناً على الميت
ولورثه باعه الميت بعيب جاز
وهو الوصي اذا استدان النفقة
او الكسوة لاجل الصغير
ورهن به شيئاً لليتيم جاز لان في
الرهن قضاء الدين وهو يملك
ذلك في فوائد بعض المشايخ
وفي مختلفات الفقهاء أي الميت
رجعه الله الوصي اذا رهن مال
الصغير يدين استدانته عليه
لا يجوز ولورثته يدين استدانته
لنفسه يجوز وفي فوائد شيخ
الاسلام برهان الدين رحمه الله
آمالى مثل من رهن هند غيره
محمداً واجاز لولده ان يتعلم
منه ما قرآن ويقرأه فذهب
الصبي به الى المعلم ونسبه عنده
وضاع هل يضمن الصبي
اجاب لا لانه ابداع الصبي
وكان شيخ الاسلام علاء الدين
على أنه يضمن ولا يكون هذا
ابداعاً للصبي ويكون بمنزلة
ما اذا تلفه صبي هو في عياله
لان تركه هناك استعماله
وتضييع بخلاف ما اذا هلك
في حالة الاستعمال ومثل شيخ
الاسلام برهان الدين رحمه
الله الوصي هل يملك بيع عقار
الصغير بما جازاً ام لا اجاب
بلى وكان شيخ الاسلام علاء
الدين وغيره من أئمة سمرقند

ونفقته عليه وفيه رضى بامرأة غيره فولدت فدفع الزوج ذكاته الى هذا الولد لم يجوز لانه ولد
الزوج وفاقوا الزاني لودفع ذكاته الى ولد المزنبة فولد الزوج معروف يجوز لانه ولد الزوج
ولو لم يكن للزنية زوج لم يجوز الزاني دفع ذكاته اليه (ص) تزوج بامرأة غيره جاهلاً به ودخل
بها تحت العدة لا لو طأها بنكاح الغير حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يقضى (خ) تزوج
امرأة غيره ووطأها لا يحد عند حرج ولو لم يدع الحمل (ح) احكام الخلوة (د) (شعب) اجمع
المخلفاء ارشدون رضى الله عنهم على ان من اغلق على امراته باباً او ارغى بها بايلزمه كمال
المهر والعدة دخل بها الا (فسد) هلم الزوج بالنكاح شرط صحة الخلوة (ذ) الخلوة
كالوطء في بعض الاحكام لا في بعضها اما الاحكام التي فيها الخلوة كالوطء فتؤكده كل
الاسمى لوصي في العدة والاقط كدمهر المثل وثبوت النسب وجوب العدة ووجوب
النفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح اختها مادامت معتدة وحرمة نكاح اربع
سواد وحرمة نكاح امة عليها على قياس قول حرج في حرمة نكاح الامه على الحرمة في
العدة عن بائن ومرعاة وقت الطلاق في حقها واما الاحكام التي ليست الخلوة فيها
كوطء فلا حصان حتى لا يصير المحصنين بالخلوة وحرمة البنات لا تحرم البنات مع
خلوة بامها والاحلال للزوج الاول والرجعة حتى لا تصح الرجعة بعد الطلاق ولو بلفظ
الرجعي والارث حتى لو مات وهي في هذه الخلوة لا تراث واما وقوع الطلاق في هذه العدة
فقد قيل لا يقع وقد قيل يقع وهو اقرب الى الصواب اذا الاحكام لها اختلفت في هذا
الباب يجب القول بوجوه احتياطاً (فسد) قال لها بعد صحة الخلوة ترايك طلاقاً ودو
طلاقاً منه طلاق يقع الثلاث (ح) الخلوة توجب حرمة المصاهرة عند من حرج
لا عندهما ولو غلبت امرأة ثم قال لامرأته انت على كذا فها أم تلك المرأة لم يكن غلبتها (بس)

(قوله اما الاحكام الخ) وقد نظم ذلك الطرسوسى في أبيات

وقد أقيمت خلوة النكاح * في صور تاتيك بالانصاح
مقام نفس المهر حتى كملوا * جميع مهرها كما قد تقبلوا
كذلك مهر المثل فيسلم يسلم * وحرمة الاخت عليه فاستقم
كذا اعتبار زمن الطلاق * وتجب السكنى مع الاتفاق
هكذا ثبوت نسب الصغير * وتجب العسدة عن تحرير
ويحرم الأربع والاماء * وتم هذا النظم والاملاء *
ولم يقيوها مقام الوطء في * ستة أحكام تجب فاقطف
احصائه وحرمة البنات * وعدم التورث في الحالات
ثم وفي جمع التفاريق ذكر * بانها تراث كذلك قدس طر
وحالها لبعائها الاول قل * كذلك رجعة فعنه لا تحلل
كذا اذا طلق أخرى وهي في * وقت اعتدادها نفذه واكتف
قبل بان ذا الطلاق لا يقع * ومكسه هو الصواب المستمع

هـ انه لا يملك وفده كرهنا في مسائل البيع اذا كان العبد

في باب الرهن عبد المحجور عليه
وضعه بغير إذن مولاه جاز
بيعه أيضا ولا تلحق العدة
وكذا ثالث الصبي المحر الذي
يعقل فهو على هذا ولو كان
العقل صغيرا لا يعقل او كبيرا
لا يعقل فحسب الرهن على
يديه لم يعجز ولم يكن رهنا ولم
يكن قبضه قبضا فان كبر
وحسب قبض الرهن جائزه
وقامه ينظر في الباب الاول
من رهن المبدوط وجنس هذا
ما في مسائل الوكالة ان شاء
الله تعالى

• (في مسائل الصلح) •

واذا كان لصبي دارا وعبد
قاده رجل فيه دعوى
فصالحه أبوه على شيء من
مال الصغير فهذا على وجهين
ان كان للدعي بينة على دعواه
وكان ما اعطاه الاب من مال
الصبي مثل حق المدعي او
أكثر منه فبمقدار ما يتغايين
الناس فيه جاز لانه بمنزلة
البيع ويجوز بيع الاب بمقدار
فيمته او بزيادة قليلة لا يتغايين
الناس فيها ولو صالح على مال
نفسه فحينئذ يصح قليلا كان
او كثيرا وان لم يكن للدعي
بينة لا يجوز ان يصالح الا ان
يصالح من مال نفسه ولو كان
للصبي دين على رجل فصالحه
الاب على مال قليل فان لم يكن
له بينة والاخر منكر الدين جاز
صلحه وان كان الدين ظاهرا
بالبينة او بالاقرار فان صالحه على محاباة يتغايين الناس فيها

ولو خدلا بالبركة زوجها فاساق فان أباهما يزوجهها كايكاد لانها بكر كما كانت (بق)
امتعت لمهرها بعد الخلوة فقال الزوج ليس لها ذلك لاني خلوت بها وقالت خلوت به
ولكني لم أمكنه من نفسي حتى أقبض مهرى قال تقول قولها اذا الخلوة جعلت كوطء في حق
تا كذا المهر وجوب العدة استحسانا بالاثرة فيما وراء ذلك من الاحكام لا تجعل الخلوة
كوطء اقول هذا يخالف ما في (ذ) وفي (فقط) بكر او ثيب زوجها ولو لم ينفلا
الزوج بها رضاهما هل يكون اجازة لا رواية فيه قال روح وعندى انه اجازة (فصط) انه
اجازة اذا الخلوة مع الاجنبية حرام وقال بعضهم ليس باجازة والخلوة الصحيحة في النكاح
الفاصل لا توجب العدة اذا الخلوة جعلت كوطء لا يمكن من الوطء ولا يمكن هنا للحرمة
والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح هل توجب العدة فهي ضربان فكل خلوة يمكن بها
من الوطء حقيقة الا انه ممنوع لحق الشرع فهي توجب العدة كما لو كان أحدهما صائغا
أو محرما أو كانت حائضا وكل خلوة لا يمكن معها الوطء ككون أحدهما مريضاً مدنفاً
أو صغيراً فانها لا توجب العدة والخلوة بالرقا توجب العدة لانه يمكن من الوطء
بالعتق وكذلك الخلوة المحبوب والعين توجب العدة لانه يمكن من الوطء بالصبي وغيره
بالعتق وغيره

• (الفصل الحادى والعشرون فيما يشرى الى الولد من الحق
والارض وما لا يشرى وما يشرى لاحدهما لا الآخر) •

أمة مسلم أجزها والده وبيدهم فهو هو والمسلم فأنزجها الى دار الاسلام فلما أتكها القديم
أخذها بقميتها يوم قبضها الموهوب له فلو قطع يدها في يد الموهوب له وأخذ الموهوب له
ارثها فلما أتكها أخذها بقميتها يوم القبض يحكم الهبة ولا يطرح شيئا من قميتها بسبب
اليدوي سلم الارش للموهوب له ولا سبيل هبايه لاسالك القديم ولو ولدت في يد الموهوب له
فألكها يأخذها بقميتها او يأخذها معها ولدها فقد سري حق الاخذ الى ولدها لا الى الارش
وحق الرجوع في الهبة لم يسر الى الولد ولا الى الارش وحق الاسترداد في البيع الفاسد
يسري الى الولد والارش وهذا لان حق الرجوع في الهبة ولو ثبت في عين الموهوب الا انه
حق لا قرار له لبطاله بزوال الموهوب من ملك الموهوب له سواء زال بصنعه كبيع
ونحوه أو بغير صنعه كلاكه في يده فلم يسر الى الولد ولا الى الارش لان ما لا قرار له
وجوده وصنعه سواء في حق الاحكام الا يرى ان وكيل الشراء لو شري قريب نفسه
لا يعتق ولو شري زوجته لا يفسد النكاح وان ثبت المثل للشري أو لا ثم ينقل منه الى
موكله لكن لمسلم يكن قرار المثل الوكيل لم يمتد في حق شيء من الاحكام كذا هنا وكذا
حق الفقير في قدر الزكاة في الساعة بعد المحول لمسلم يكن له قرار اذا المثل يملك نقله الى
(قوله والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح الخ) قال في البصر والمذهب وجوب العدة
مطلقا لانه نص محمد في الجامع الصغير اه

• (الفصل الحادى والعشرون • لم يكتب وجهه الله تعالى فيمنيا) •

عما قد اصاب جاز صله على نفسه ويضمن للدين مقدار الدين عند أي حنيفة ومحمد وجه الله عند أي يوسف رحمه الله لا يجوز والجد والوصي في جميع ما ذكرنا كالاب ولو كانت الورثة صغاراً وكباراً وكان دعواهم في دار فصالح الوصي بمقدار ما يتعاب الناس فيه جاز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى في نصيب الصغار والكبار جميعاً وعندهما لا يجوز في نصيب الكبار الا برضاهم فهو نظير الاختلاف في البيع ولو كانت الورثة كباراً لا يجوز صلح الوصي في شيء وان كانوا قسماً جاز صلح الوصي في العروض ولا يجوز في العقار ولا يجوز صلح غيره هؤلاء مثل وصي الام والاخ والعم على اصى ولا عنه لانه لا ولاية لهم بيعاً وشراءً وانما يكون لهم هذا القدر اذ لم يكن له واحد مما ذكرنا لما اذا كان قسماً يجوز له هذا القدر ايضاً وقد قررناه في مسائل القسمة ولو كانت الورثة كلهم صغاراً فادعى رجل في دراهم دعوى فصالحه الوصي من اموالهم على شيء فان لم يكن للدهي بنته لا يجوز الصلح وان كان له بنته

فمن آخى لم يسر الى الولد فكذلك الواهب في الرجوع لم يسر لعدم قراره وأما حق البائع في الاسترداد لنفسه حق مستقر في العين لا يقدر المشتري على نقل حقه الى غيره حال قيام العين ولو ازاله عن ملكه أو هلك في يده لا يبطل حقه في الاسترداد أصلاً فان المشتري يخرم نفسه في الاحوال كلها وأخذ القيمة كالحق في العين ولذا سميت بقاء لقيام مقام العين فصار حق البائع أقوى من حق الواهب فيسرى حق البائع الى الولد والارث لتظهر غلبة حق البائع على حق الواهب وأما حق المولى في الاسير فهو فوق حق الواهب في الهبة دون حق البائع في المبيع فاسداً اما كونه فوق حق الواهب فان حقه في الاسير لا يبطل بزواله عن ملك المثلث من جهة تملكه وتصنعه حتى كان له ان يأخذ الاسير من المشتري الثاني ونحوه ويبطل بزواله عن ملكه حكايان اسر ثانياً وحق الواهب يبطل بزوال ملك الموهوب له على كل حال فحق الماسور منه فوق حق الواهب بهذا الوجه وأما كونه دون حق البائع فان حقه في الاسترداد لا يبطل بزوال المبيع عن ملك المشتري سواء زال بصنعه أو بدونه وحق الماسور منه يبطل بزوال الاسير عن ملكه بلا صنعه واختياره فهو احراراً بان الحق في الاسير فوق حق الواهب دون حق البائع فنقول لو كان الحق في الاسير كحق البائع اسرى الى الولد والارث ولو كان كحق الواهب لم يسر أصلاً فلما كان بينهما الحق فحق البائع في حق في الولد والحق فحق الواهب في حق الارث فقلنا يسر اية الى الولد دون الارث ههنا بالشبهين وانما عملنا على هذا ولم نعمل على العكس لانا لو قلنا بعدم السراية الى الولد مع انه جزء الاسير للزم القول بعدم السراية الى الارث بالطريق الاولى اذ الارث ليس بجزء حقيقة من الاسير بل هو دراهم أو دنائير فيقتضي تعطيل العمل بالشبهين بخلاف العكس وجواب الامر كجواب قن جنى جنابة لئلا فان حق ولي الجنابة يسرى الى الولد لا الى الارث حتى ان الجنابي لو كان أمة فولدت واختار المولى دفعها مع ولدها ولو قطعت يدها وأخذ المولى ارثه ثم اختار الدفع دفعها بالارث (ط) يدفعها بالارث ولتفرق بيته وبين ما اتفقت ما لا قولت فانها تباع مع ولدها بالدين فقد سرى الدين الى ولد حدث به الدين والجنابة لم تسر الى الولد والفرق الصحيح ان يقال ان ولدها بعد الجنابة انما لم يدخل في جنابته لانها من ولدته لم يكن لولي الجنابة في الامة الجنابة لملك ولا حق مستقر وانما يسرى الى الولد اما الملك أو الحق المستقر في العين اما عدم الملك فلا اشكال اذ الامة بنفس الجنابة قبل الدفع لم تصرف لولي الجنابة لان مالها يغير بين دفع وقضاء فهو كخيار البائع يمنع زوال ملكه ولذا نفذت تصرفات المولى فيما بعد الجنابة وقضاء عدم الحق المستقر فلا استقراؤه في العين انما يثبت اذا صار مالاً ممنوعاً عن التصرف في رقبته أو منفعة وليس المولى هنا ممنوعاً عنه لانه يملك بيعها واجارتها وهو مافكان حق ولي الجنابة غير مستقر فلم يسر الى الولد وصار كحق القير في قدر الزكاة وأما الدين فحق مستقر في الامة حتى يصير المولى ممنوعاً من بيعها وهبتها يسرى الى الولد فكان كحق كتابته وتبديلها كان حقها مستقراً في الرقبة يسرى

جاز عقداً ما لا يتعاب الناس فيه ولم يذكر في الكتاب ان البينة

قامت عند القاضي او عند
من ذلك لانه ظاهر حق المدعى في
المدعى ولو عرف الاب والوصى
ابنه شهدوا يشهدون على
ذلك لو لم يصالح فصالح من غير
ان يشهدوا عند القاضي هل
يصح هذا الصلح اختلف
مشايخنا في هذا ذكره
شهاب بن حكيم انه كان يقول
اذا ادعى رجل على صبي او على
ميت دعوى وعرف الوصي
ذلك باقرار الميت او شهادة
شهود شهدوا عنده كان له ان
يقضي الدين وذكروه من خلف
ابن ابيوب انه كان يقول ان
تبت عنده بالاقرار يقضي
وان كان بالشهادة فلا يقضي
وروي عن عيسى بن امان انه
لا يقضي في الوجهين فكذلك
هذه المسئلة وذكر في كتاب
الاستحسان ما يؤيد قول خلاف
قانه قال اذا قرر رجل عند رجل
اني قتل اخي ذمت من ابيك
يثبتا فلا بد ان ياخذ منه ذلك
الشيء كما اذا عاين ولو شهد عنده
الشهود ان ذكرا قد اخذ من
أبيك شيئا لا يجوز للابن ان
ياخذ منه ما لم يقض القاضي
وكذا الوصيان الولي وجلا قتل
ورثه حلي له قتل وان شهد
عنده الشهود لا يصل له قتل ما لم
يقض القاضي به فكذا هذا
والاصح في مسئلة الصلح ان
الاب أو الوصي لو عرف صدق
الشهود وعدم الاتهمة فيها قالوا
او عرف انهم شهدون ولو شهدوا

الى الولد وكذا حق الاخصية يسرى الى الولد لا صدق مستقر في العين حتى صار المال
ممنوعا من الانتفاع بها بخلاف وجوبه وركوب وان لم يصبر ممنوعا من بيعه بخلاف
القصاص حيث لا يسرى الى الولد اذا استحق بالقصاص الروح لا الرقبة والولد يتولد من
الرقبة لا الروح ولذا لم يستحق الولد اذا اوجب القود في بطنها ولد بخلاف الدين فانه يتعلق
برقبته والولد يتولد من الرقبة فمضى الى الولد ولم يدخل كسبها في الجنابة اذ الولد لم يدخل
فكسبها أولى الا يرى ان التدبير يسرى الى الولد لا الى الكسب فالا يسرى الى الولد
فلا ان لا يسرى الى الكسب أولى ودخل الارش فانه يدفعها مع الارش بخلاف الولد
وكما ان الولد حدث بعد الجنابة وهو منفصل عنها وقت الدفع فكذا الارش والفرق ان
الارش وان كان منفصلا حقيقة وقت الدفع متصل بها معنى اذا الارش خلف عن
المغاثت فقام مقامه ولو كان المغاثت قائما يجب دفعه مع الاصل فكذا خلفه وأما الولد
فمنفصل عن الاصل حقيقة وحكما لان الولد المنفصل ليس بخلف عن المتصل به اقبل
الانفصال بل هو عينه والثاني لا يجوز ان يكون خلفا عن نفسه ولما لم يثبت اتصاله وقت
الدفع لاحقية ولا حكما يجب دفعه مع الاصل أقول هذا الفرق مشكل بغير قبيح
(ط) من قوله لو قلنا بعدم السراية الى الولد مع انه جزء من الاسير للزم القول بعدم
السراية الى الارش الخ لانه يظهر من هذا الفرق ان العمل ثمة على العكس يجوز بل
هو أولى قال وقياس مسألة الارش من مسئلته انه لو دفعت وفي بطنها ولد فلا جرم يستحق
الولد معها وكان كمال الزكاة بعدما وجب فيما لا زكاة ولو ولدت ولدا لا يسرى الى الولد ولو
قطع شيء منها وجب البذل تسرى الزكاة الى البذل فكذا هذا وروي ان حكم الجنابة
يسرى الى الولد وأشار م رحمه ان حق الجني عليه يسرى الى ولد الجنابة

الفصل الثاني والعشرون في مسائل الخلع وما يتعلق به

الخلع طلاق بائن عندنا به وورد الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جماعة من
الصحابة رضي الله عنهم وقال الشافعي في حق من لا يتنقص به عددا الطلاق عنده وهو
قول ابن عباس رضي الله عنه ولو قضى بكوته فمخا قيل ينفذ وقيل لا وقد مر ولو كان بلفظ
البيع والشراء هل لابن عباس فيه قول قيل لا وهو طلاق بائن وقفا وذكروا في بعضهم
خلافه في كل موضع عدم فيه افضة الدلاق كذا (ذ) وفي (ص) من غير وغيره من
الصحابة رضي الله عنهم أجاب عن انه لا يبنونة بما دون الثلاث وانه من جملة المكنايات حتى
لا يقع به الطلاق الا باسيرة أو بدلالة الحال ونصح فيه نية ذلك لا التفتين كما في سائر
المكنايات ولو قال لم أتوبه اطلاق فلا يذ كريد لا صدق ديانة وقضاء لان الخلاعهما
أنواع يكون عن الثياب وعن الخيرات وعن النكاح واپس ثمة شيء بين أحد الأنواع
فلا يتعين ولو كان بمال يان قال خالعتك على ألف درهم ثم قال لم آمن به الطلاق لا يصدق

الفصل الثاني والعشرون في مسائل الخلع وما يتعلق به

يصح صلحه بغيره الصلح بقصد الشهادة ولو عرف انهم ليسوا بعدول ولا ٢٧٤ يشهدون ولو شهدوا يتأمل في شهادتهم

لا يصح صلحه قال ولا يجوز صلح
الام على الصبي وكذلك الاخ
والعم ووصي الاخ والعم والام
الا في العروص والحيوان لان
لهؤلاء ولاية الحفظ والعروض
والحيوان محتاجة الى الحفظ
بخلاف العقار وانما يجوز صلح
هؤلاء اذا لم يكن أب أو وصيه
أو جده أو أبيه أو وصيه أو
وصي القاضى وقد مر والجدا أبو
الأب محبوب بالأب مادام
الأب حيا فاذا مات تحسرات
الولاية اليه هذه الجملة في صلح
المبسوط وكتبته من الشروح
المتفرقة واذا كان في الورثة
صغار وكبار فصالح الوصي
الكبار والصغار من دعواهم
على دراهم وقبضها الكبار
وانفقوا على الصغار حصتهم لم
يجز ذلك على الصغار لانه ليس
لهم ولا يتقبض على الصغار
والصغار ان يرجعوا بحصتهم
على الوصي ويرجع الوصي على
الكبار لانهم قبضوه على وجه
الاستيفاء فكان مضمونا
عليهم في باب صلح الوالد
والوصي من المبسوط وفي
مبسوط السيد الامام أبي
ثبياع واذا صالح الأب
أو الوصي من الدين على مال
آخر فهو بمنزلة الشراء ان
كان بقيته أو أقل ما يتعين
الناس فيه يجوز ذكر فيه
ومهاية الأب على الولد تصح
دارا فالتحذير من هذا ثم ادعى

لان أخذ المال وطلبه عين الاختلاع من النكاح كذا (ذ) وفي (ص) قال خالك
على كذا وهو مال معلوم لا تطلق ما لم تقبل وبصدق في ترك النية ديانة فقط ولو قال
خالعتك ونوى الطلاق فقبلت لا يسقط شيء من المهر اذا الطلاق وقع بقوله لا بقوله ما
اقول هذا اشار به الى انها تطلق هنا وان لم تقبل (ذ) قال لها بعثتك لا تطلق ما لم
تقبل اشتريت ولو قال خالكعتك ونوى الطلاق يقع ولا يبرأ الزوج من المهر وفاقم الخلع
قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفارسية (فصط)
قال لامرأته ترا فر و ختم ولم تنل من غيري لو نوى الطلاق يقع والا فلا ولو قال لقنه وهبت
لك نفسك او بعت منك نفسك حتى قبل او لا ونوى او لا لان بيع نفس القن منه احتاق
وكذا هبته ولو قال بعت منك نفسك بكذا لا يعتق ما لم يقبل كذا عيه ما لو قال سرتو
فرو ختم بكذا فلا تطلق بلا قبولها (ت) والخلع والطلاق على مال من جانبه يمين وتعلق
للطلاق بقبولها ومن جانبها ما وصفت حتى لو حابها او باع مطلقا منها ثم رجع او قام عن
المجلس قبل قبولها فقبلت في المجلس او كانت فائبة فقبضتها فقبلت في مجلس عليها صح
لانه تعليق فلا يبطل بالقيام عن المجلس فتغرد به ولا يصح رجوعه فبقي معلقا بشرط
القبول فاذا قبلت صح ولو بدلت فقلت اختلعت نفسي منك بكذا او شريت طلاق منك
بكذا فقبل قبوله رجعت او قامت عن المجلس بطل وكذا لو غابا قبلته فقبل بطل لما مر
انه مبادلة من جانبها فلا تغرد به وهذا شرط العقد فيصح الرجوع عنه ويبطل بقيام عن
المجلس ولاية وقفه على ما وراء المجلس ولم تصح اضافته ايضا الى زمان بخلاف جانبه
وكل حكم ذكرناه في الخلع من جانبها ففي البيع والنكاح والكتابة من الجانبين كذلك
لان هذه العقود مبادلة من الجانبين والخلع من جانبها يبطل بقيامها من المجلس
وبقيامه ايضا (شت) الخلع من جانبه يمين فلا يبطل بقيامه من المجلس وكذا المولى لو
قال لقنه بعثتك منك بكذا لم يبطل خياره ان لم يقيم المولى فلم يكن للمولى ولا للزوج رجوع
عنه اقول ينبغي ان يكون رجوع المولى لانه مبادلة كما في الكتابة بل اولى قال وبه له لو
قالت شريت طلاق منك بكذا او قال القن شريت نفسي منك بكذا فلهما الرجوع قبل
قبول الزوج والمولى ويبطل الخيار بقيامهما واكل من المتعاقدين رجوع قبل قبول
صاحبه في نحو الاجارة والكتابة ويبطل بقيام خيار صاحبه والاصل فيه ان من اراد
الرجوع عن خطابه فلا يبطل خطابه بقيامه ومن لا رجوع له لا يبطل بقيامه واصله
قوله لامرأته اختاري أو امرك بينك لما لم يكن له الرجوع عن كلامه فولا لم يبطل
بقيامه اذا اقيم دليل الاعراض وصريحه لم يعمل فكيف دليله (ت) الخلع والطلاق
على مال من جانبه يمين على معنى التعليك فكله قال ان قبلت فانت طالق فيقتصر على
المجلس لو حاضرة وعلى مجلس العلم لو غائبة (حصل) قال خالكعتك على كذا بشرط
قبولها في المجلس لانه يبطل ملكه بما يطلب منها وكان في معنى البيع ويعتبر فيه معنى
البيع ويعتبر فيه المجلس فكذا هنا وهذا لانه يخاطبها بهذا الكلام وجوابه يطلب في
مجلس الخطاب فان ثبت فيه صح الخلع والا فلا وكذا امرأته لو قالت اختلعتني على كذا

٢٥ ين ل وفي الباب الاول من صلح الاصل رجل اشترى دارا فالتحذير من هذا ثم ادعى

وكذلك لو باع الدار أو وهبها
من ابن له صغير أو غيره أو
غيره من حالها ثم صالح منها
مع المدعي جائز لأن البائع
أو الوهاب يبقى خصما في
الباب بعد البيع والهبة
و ينظر ثمانية في باب دعوى
الصالح من قسوى رشيد الدين
رحمه الله امرأة المتوفى إذا
صالحته مع ابني الميت أحدهما
صغير والآخر كبير من الميراث
وعن جميع الدعاوى والأخ
البائع قبل عن نفسه بالإصالة
ومن أخيه بالأذن المحكمي
ونظروا أن المصالحه خير في حق
الصغير فمع ذلك لا بد من
بيان السترة لمحو أن في
التركة نفودا وديونا فان كان
دينا يصير ديننا مينا للدين
وإن كان نقدا لا بد من قبض
بدل الصلح في الجاس والله تعالى
أعلم

(في مسائل الوكالة)

ذكر محمد رحمه الله تعالى في
وكالة الأصل الأب إذا وكل
وكيلا يبيع ضياع الصبي
ومات الأب بطلت الوكالة
ذكر في وكالة الجاهل الصغير
رجل وكل عبدا محجورا عليه
يعقل البيع والشراء يبيع
عبد له فباع جازو كانت أمة
على الآمر وقال الشافعي رحمه
الله لا يجوز بيع الصبي المحجور
عليه وإن كان مائلا ثم إذا

هم عندنا يلزم العهدة على الموكل كافي الرسول والقاضي

أو ملقني أو قال الزوج ملقنتك على كذا بشرط الجواب في المجلس ولو قال خالعتك على
كذا ليس له الرجوع لأنه بمن فلا يحتمل الرجوع ولا يبطل بقيامه بخلاف قولها اختلعت
على كذا فإنه يصح رجوعها ويبطل بقيامها لأنه في جانبها تمام لا بمن كذا فيه ويشكل
بأنه لما كان عينا في جانبه يتبعي أن لا يبطل بقيامها حتى لو قبالت في مجلس آخر صح
ويجاب بأنه خالطها بكلام فغوابه يطلب في مجلسه فإن قبالت مضموا فلا وبأنه تعليق
في معنى الغليك فيقتصر على المجلس والحاصل أن الخلع من جانبه يبطل بقيامها
لا بقيامه ومن جانبها يبطل بقيام كل منهما (فحين) قالت سرخيزم فقال زوجها فزوجته
لم يحز الخلع قالت عند قبلة الزوج من سرخيزم أي فلان برودشوي براخبر كن فذهب
فقبل أن يصيره رجعت ولم يعلم به الزوج ولا الرسول حتى أخبر الرسول الزوج مما قالت
أولا فقبل الزوج فقبولها باطل لخصه رجوعها قبل قبول الزوج جعلم أولا وهذا لو
باشرت الخلع بنفسها ثم أرسلت فلوقالت لرجل أخا غني من زوجي به كذا وقالت
لزوجها الخلع غني كذا فرجعت والوكيل والزوج جعلم به خالعا لها المأمور فهو جائز عليها
لأنهم لم يتول الأمر بنفسها ولا كنها وكت غيرها فصار كعزل الوكيل فلم يحز الخلع
بخلاف الرسول أقول هذا عزل في ضمن رجوعها فهو عزل حكمي فيبقى أن يصح بلا علم
كل واحد وكل بيع ثم باع بنفسه فإن وكيله ينزل وإن لم يعلم به وتعلق الخلع بالشروط يصح منه
لأنها ثم الخلع لو هلك بالشروط بأن قال أن دخلت الدار فقد خلعتك على كذا فيعتبر قبولا
بعد دخول الدار وكذا لو قال لامرأته كل امرأة تزوجها فقد بعثت طلاقها منك بكذا
فالتقبل إليها بعد التزوج حتى لو قبالت بعد التزوج أو قالت شريت طلاقها تطلق لالو
قبالت قبل التزوج لأن هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج بشرط القبول بعد مولو
شرط الخيار للمرأة جاز عند حرج لا عندهما وخيار الزوج لم يحز وفاؤه أن الخلع من
جانبه بمن وهي لا تقبل الخيار ومن جانبها معاوضة وهي تقبله (فتم) خالعا
وقالت إن لم أؤد البذل إلى أربعة أيام يكون الخلع باطلا ولم تؤد فهذا كخلع بشرط الخيار
ومحكمه قال لها سرخيزم واكرني دامت سه طلاق فأبداني كه مرا از کسی نمی کرد
اجاب (شیر) تطلقا كرفجر دقالت لزوجها من التزوي في وياني من سرخيزم فقال
الزوج اكرت از من هیچ نیست من فروختم اجاب تطلق لو اراد به الهجاة (عده)
قالت لزوجها اكرت از من سیر شده خوشتر خیزم وقال الزوج فروختم لود كره لي وجه
الهجاة بان جرى بينهما ما يوجب ذلك كان خالعا صحيحا ولو اراد به التعليق لم يصح ما لم
يقبل الزوج جازي سیر شده ام (صك) اختلعت على أن تترك الولد عند الزوج صح الخلع
وبطل الشرط إذا الخلع لا يبطل بشرط فاسده وكون الام أحق بالولد حق الولد فلا تملك

(قوله على أن تترك الولد عند الزوج الخ) قال مولانا الشيخ محمد الغزي وبه صرح مولانا
في بحر معز باقي كافي الحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد بن الحسن لو اختلعت
على أن تترك ولدها عند الزوج فالخلع جائز والشرط باطل لأن حق الولد أن يكون
عند أمه ما كان إليها محتاجا زاد في المسوط فليس لها أن تبطله بالشرط اه كلام الغزي

إذا صق يلزمه تلك العهدة
 لأن المانع في حق الصبي حقه
 وحقه لا يزول بالبلوغ وفي
 العبد حق المولى وقد زال بالعق
 وان كانا ماذونا لهما في
 التجارة جاز تصرفهما والعهدة
 عليهما ويرجعان بذلك على
 الموكل كذا ذكر القاضي
 الأمام نغرا الدين في شرح الجامع
 الصغير وفي وكالة الهداية
 وعن أبي يوسف رحمه الله قال
 ان المشتري اذا لم يعلم بحال
 البائع ثم علم انه صبي او عبده
 خيار الفسخ لانه دخل في العقد
 على ان حقوقه تتعلق بالعاقبة
 فاذا ظهر خلافه تغير كما اذا ظهر
 على صبي وفي وكالة الذخيرة
 اذا وكل صبيا ببيع عبده او
 وكله بان يشتري له شيئا فباع
 واشترى جاز اذا كان يعقل
 ذلك فلا عهدة على الصبي
 وانما العهدة على الاثر وكذلك
 لو وكل صبي بالخصومة جاز بعد
 أن يكون الصبي بحيث يعقل
 ما يقول وما يقال وهذه
 المسألة في المحاصل على وجهين
 اما ان صبيته او صبي
 غيره فان وكل صبيته جاز ولا
 يستعمر احدا وان وكل صبي
 غيره فان كان ماذونا له في
 التجارة لا يستأمر عليه وان
 كان محجورا عليه يستأمر عليه
 فان أذن وليه جاز له ان يوكله
 وهذا لان استعمال صبي الغير
 بغير اذن الولي لا يجوز وبأذنه
 يجوز قالوا وهذه المسألة رواية ابن اللابان بغير ولد وقد اتفق

الام اباطاله (ن) اختلعت بغير مهرها ونفقة عدتها وعلى ان تمسك الولد سنتين بنفقة
 فامسكتها اما ثم وارت نفسها ببقية المدة فلزوج ان يرجع عليها بقية نفقة الولد في مدة
 لم تمسك الولد فيها لانها امتنعت من ايقاع بدل الخلع فلزمها بقية بدل الخلع كما لو اختلعت
 على قن ووارث القن لزمها بقية (من) اختلعت على ان ابرأته من نفقة ولدها وهو
 رضيع صح الخلع قال لا نوطق امرأتى بشرط أن لا تخرج شيئا من البيت ففعل والزوج
 يقول انك اخرجت والمرأة تقول لم اخرج فالتقول للزوج كاختلافهما في الخنث (عده)
 قالت لزوجها خويشتن خويذم بدانك فخرجها رايدهم يك سال وزحمتهاى خانه تراقبال
 الزوج فروختم اكر بر اين بائى فهذا فارسية كلمة على ويكتفى بالقبول في المجلس ولو قال
 اكر بدى بشرطها بردى بشرط الاداء في مجلس الخلع وامسك الولد تلك المدة ولم تطلق
 بعد المدة وفي (من) مسئلة ذكرناها في فصل ما يبطل من العقود بالشرط (قد) قالت
 سرخر يدم فقال بدان شرط كه هر چه نيت از اندك و سيار عن رساى فروختم اين زن
 بعض قياسات وسائيدوبعضى رافى قال تا آنچه از ان ويست همه زساند لا يصح الخلع
 وهذا موافق لقول المروزي في ثلاث المسئلة وعلى قياس ما ذكره نجم الدين في ثلاث المسئلة
 ينبغي ان تعلق وتخير المرأة على تسليم القياسات اختصما فقال توارشهرى مروى مرا
 طلاق ممكن وكفت كه من سرخر يدم تو فروختى شوى كفت فروختم بشرط آن كه
 اكر دو ماه را پساييم ثم قال لا تطلق في الحال لانه طاق الخلع فلا بد لها من قبول آخر بعد
 وجود الشرط حتى لو قالت بعده من سرخر يدم تطلق (ذ) قال لها نوطلاق بدان شرط كه
 فلان جيزم وهو طلقت لو قبلت في المجلس (شصل) قال لها انت طالق ان اعطيتني
 ألف درهم او قال ان جئتني بالف درهم فانه يقتصر على المجلس فان ادت في المجلس
 طلقت والا فلا وهذا لان قوله لا مرأه ان جئتني بالف أو ان اعطيتني الف فان طالق
 طلب تعليق الالف منها بازاء الطلاق وطلب اعطاء الالف ولا دليل على انه يطلب
 فبأوراء المجلس وهو الطالب للمال فيقتصر على المجلس بخلاف قوله ذا اعطيتني الف
 او متى فانه لا يقتصر على المجلس لان متى عبارة عن الوقت فكان هذا وقوله في اى وقت

(قوله وعلى ان تمسك الولد سنتين الخ) قال الغزى وفي القنية خالها بشرط ان تمسك
 هذين الولدين شهرين بنفقة ثم ما وكسوتها فترجعت وذهبت الى قرية أخرى فانفق
 أبوهما عليه ما يرجع عليها بقية ما اتفق عليه ما في ثلاث المدة لا بما اتفق ط مثله مع
 اختلعت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة ثم مات الولد بعد خمسة ايام وتزوجها
 برجع بنفقة بقية العدة وبقية نفقة الولد سنة مع ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها
 ونفقة ولدها شهرين وهي معسر فلا تقدر على نفقة ولدها قلها ان تطالب الزوج
 بنفقة الولد لان بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد منه يدين له عليها كما اذا كان
 له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضائه لا تسقط نفقة الولد قال رحمه الله تعالى وعليه
 الاعتماد لا على ما اجاب به سائر المفتين انه يسقط اه كلام القنية اه

فلما شتم ابن محمد ارجعه الله تعالى
 - وبيع الصبي المحبوس عليه
 وشراؤه لم يره ولم يجوز بيعه
 وشراؤه لنفسه لان بيعه وشراؤه
 لنفسه مستردان بين النفع
 والضمر وما يبيعه وشراؤه لغيره
 على وجهه لا يلزمه العهدة
 نفع محض لان فيه نفع
 عبادة والهي العاقل من
 اهل التصرفات النافذة العهدة
 كقبول الهبة وغير ذلك وانما
 لا يلزمه العهدة لان فيه ضرا
 للصغير هذا اذا كان الصبي
 محبوسا عليه فان كان ماذونا
 له في التجارة فان كان وكيلًا
 بالبيع يضمن حال او مؤجل
 فباع جاز بيعه ولزمته العهدة
 وان كان وكيلًا بالشراء اما
 ان يكون بمن حال او بمن
 مؤجل فان كان بمن مؤجل
 لا يلزمه العهدة قياسا
 واستحسانا وكون العهدة
 على الامر حتى ان البائع
 يطالب الامر بان يضمن دون الصبي
 لان ما يلزمه من العهدة في هذه
 الصورة ضمان كفالة لا ضمان
 بمن لان ضمان الثمن لا يفيد
 الملك للضامن في المشتري
 وانما هذا يلتزم مالا في ذمته
 ويستوجب بذلك مثله على
 موكله وما هذا معنى الكفالة
 والصبي الماذون له يلزمه ضمان
 الثمن ولا يلزمه ضمان الكفالة
 وان وكله بالشراء يضمن حال
 قائلها ان لا يلزمه العهدة وفي الا

اعطيتني سواء وكذا اذا بعني متى هندهما وصند حرج وان كان يحبي بمعنى ان الان
المراجه هنا الوقت فهو كذا لانه لو جعل كان ليطل الكلام بقسام عن المجلس ولو جعل
كذا لم يطل بالقيام عن المجلس ولا يبطل بشك ثم لو جاءت بالف في المسائل اجمع يجب
الزوج في القبول ومعنى الخبر ان ينزل قائلا بالتولية وتطلق قبل اولا وعند زفر لا يجب
قال وهذا بخلاف قوله ان كمتي فان طالق اوان كمت فلانا الخ فانه لا يقتصر على
المجلس لانه تعليق الطلاق بشرط محض فكان يمينا محضا وفي الايمان لا يطلب الشرط
في المجلس بخلاف ما مر فانه معاوضة كذا (صل) فلي نياس هذه المسائل لو قالت
اشتريت نفسي منك بكذا فقال بعث اذا اعطيتني اوقال فروختم جون بمن وسيد
لا تطلق ما لم تدفع البذل في المجلس اوفي غيره ولو قالت اشتريت نفسي بكذا فقال بعث
اذا اعطيتني اوقال فروختم كذا سيد تطلق لو دفعته في المجلس والا فلا ولو كان البذل
مشروطا من جانب الزوج فقالت شريت نفسي منك بكذا اذا اعطيتني اوقالت
خريدم جون اين مقدار مال بمن سيد ان اعطاها البذل في المجلس ينبغي ان يصح المخلع
كما في البيع لو قال فروختم جون بها بمن سيد ان اعطاء الثمن في المجلس صح البيع
استحسانا (صل) قال انت طالق على ان تعطيني الفاه هذا وقوله على الف سواء
ويشترط القبول لا الاعطاء في المجلس فتطلق بقبولها ويلزمها المال ولو كان للمرأة
عليه الف يتقاصان اذا لاق لزما ولو نص على الاعطاء وفي قوله ان او اذا اعطيتني
لا يقع مثل هذه المقاصصة اذا الطلاق معاق باعطاء الف فلم يقع قبله فلا تقع المقاصصة
ح قال لها به المخلع انت طالق على الف لا تطلق الا بقبولها وان لم يلزمها المال ولو
قبلت ومن هذا استخرجت جواب مسألة وفعت مردى دابازن دو بار خريد وفروخت
شده درعدت خريد وفروخت دوم زن گفت كه يك طلاق بيش نمائند است اين را نيز
يده تاسه طلاق شوم بر تو شوي گفت كه ده دينار عن ده طلاق ديكره وهدم زن گفت
بذير فتم سوي گفت من يديم شرط دادم تطلق ثلاثا ولا يجب المال (ص) لو خالعها على
مال معلوم ولم يذ كر المهر فقبلت سقط المهر عند حرج خلافا لهما (فقط) يلزمها البذل
واما المهر فلو دخل بها وقبلت مهرها يلزمها البذل فقط ولا يرجع احدهما على
صاحبه وفاقا ولو لم يدخل بها وقبلت مهرها فعند حرج لا يرجع الزوج عليها الا
بالبدل وهنדהما يرجع دايما بالبدل ونصف المهر ولو لم تقبض المهر فعند حرج لا يرجع
المراة بشئ من المهر وهنדהما ترجع المراة عليه بنصف المهر ولو خالعها على مهرها فلو
دخل بها وقبلت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها ولو لم تقبض عنه كل المهر ولا
يتبع احدهما الاخر بشئ ولو لم يدخل بها وقبلت مهرها وهو الف ورجع الزوج بها
على المراة استحسانا ولو لم تقبض يرجع عليها بنصف ما في القياس وفي الاستحسان سقط المهر
عن الزوج ولا يرجع عليها بشئ (ص) قال خلعتك فقبلت تطلق ويراهن المهر ولو عليه
مهر والا يلزمها ادما دفع اليها من المهر اذا المال مذ كر صرفا يذ كر الخلع (كبحم) قالت
سرخريدم و قال فروختم يسقط بنية المهر الذي على الزوج وتسقط نفقة المهر اذا الخلع

حيث الحكم والاعتبار فانه
يجب به بالثمن حتى يستوفي من
الموكل كما لو اشترى لنفسه ثم
باع منه بخلاف ما إذا كان الثمن
مؤجلا لأنه بما يضمن من الثمن
لا يملك المشتري لأن حيث
الحقيقة ولا من حيث الحكم فانه
لا يملك حصة بذلك وإن كان
ضمان كقوله من حيث المعنى قال
وأجاب في العبد إذا وكل ببيع
أو شراء على التفصيل الذي ذكرنا
في الصبي أن كان العبد محجورا
عليه جازيه وشراؤه ولا يلزمه
العهد وإن كان ما دونه وكان
وكيلا ببيع يلزمه العهد على
كل حال وإن كان وكيلا بالشراء
أن وكله بثمن مؤجل لا يلزمه
العهد قياسا واستحسانا وإن
وكله بثمن حال يلزمه العهد
استحسانا والجواب في المكاتب
نظير الجواب في العبد المأذون
له وفي المنتقى بشر عن أبي
يوسف وجه الله تعالى في
رجل أم عبد محجور عليه
أو صبي محجور عليه أن يشتري
له متاعا فاشترى فإن كان نقد
الأم أو الثمن جاز وإن كان لم
يتقد الثمن وكان غائبا أو
حاضرا قال أنا أنقد المال وقد
رضيت بالشراء وأنا أمرته به
فالبائع بالخيار إن شاء الزم
بالبيع وأخذ بمال وإن شاء
قال لا حاجة لي إلى أن يكون
المال طليق إذا لم يكن على
من اشتراه شيئا وإذا وكل محجورا أن كان لا يعقل البيع والشراء

في العرف هذا ولا يسترد ما أعطاه من المهر لأن ما أعطى من المهر ليس من بدل المخلع في
عرف زماننا (عده) قال خو يشين خري يدي إذا من قالت خري يدم وقال فرو ختم تبين وتزد
ما قبضته من المهر وهو المختار ولو لم تقبض برئ إذا المخلع للبراءة (مق) قال بعته منك
نفسك ولم يذمك ما لا تقالت شريت تطلق على المهر فترده إليه لو قبضته والأبرئ
(فطس) كما هو قال ولو لم تقبضه برئ ولا يلزمها شيء ثم في لفظ المخلع هل يبرأ من دين سوى
المهر في ظاهر الرواية لا يبرأ وعن جرح أنه يبرأ وكذا المبسرة والمخلع بلفظ البيع
والشراء الصحيح أنه على هذا (ص) في المخلع بلفظ البيع والشراء لا يبرأ من دين سوى المهر
في ظاهر الرواية وعن جرح أنه يبرأ (ذ) لو لم يذمك خري في المخلع فعن جرح روايتان
والأصح هو البراءة هذا إذا لم يذمك المال أما لو خلعه بأعمال غير المهر يبرأ عنه جرح عن المهر
لا عنه مما ولو بارأه بأعمال غير المهر يبرأ عن المهر عند أبي جرح وبه أخذ سرح وثرك قياسه
في المخلع ولو طلقه بأعمال غير المهر لا يبرأ عن المهر عندهما وهو ظاهر قول جرح ولو كان
المخلع بلفظ البيع والشراء أما بالعريضة أو بالفاوضة فعلى موافق الجواب كالمخلع
واختلف على قول جرح قيل كالمخلع وقيل لا يبرأ عن المهر إلا بالذكرة كقوله ما وده
الصحيح كذا (فقط) وفي (ص) قال حاصل أن صريح الطلاق بالمعنى من المال
هل يوجب براءة كل منهما من المهر اختلف فيه المشايخ رأوا أنهم على أنه لا يوجب
وبه يفتي ولا يبرأ عن نفقة العدة وفاقا في كل ما ذكرنا إلا بالشرط وكذا لا يبرأ عن
نفقة الولد وأجر الرضاع والنفقة المفروضة هل تسقط ذكر (نهي) لو اجتمع عليه
نفقة بقضاء ثم خالعهما تسقط النفقة عنه وفاقا (ذ) قالت خو يشين خري يدم يرحق
كه مرارتي لا يبرأ عن نفقة العدة لأنها لم تلزمه في الحال (فح) اختلفت على
كل حق يجب للنساء على الرجال قبل المخلع وبعد ولم تذكر المهر ونفقة العدة يكفي
ويبرأ عن المهر ونفقة العدة إذا المهر يجب قبل المخلع ونفقة العدة يجب بعده (فتم)
خالعهما قبل دخوله ولم يكن لها مهر رسمي تسقط النفقة بإلاد كره (صل) خلعهما
بأعمال مطلقة فأبرأته من النفقة لم يحجز الأبراء بخلاف البراءة المشروطة في المخلع لأنه لما
وجب لها النفقة في هذه الحالة صارت هذه الحالة وحالة النكاح سواء والأبراء عن
النفقة في حالة النكاح لم يحجز كذا هذا (خل) أبراء نفقة النكاح لم يحجز وأبراء نفقة عدة
المخلع والطلاق فيل لم يحجز وقيل يجوز وهو الأشبه ولو شرط البراءة عن السكنى لم يحجز الشرط
إذا السكنى في بيت الزوج في العدة حق الله تعالى (فو) قال ابن رثي عن كل حق حتى

(قوله) لو اجتمع عليه نفقة بقضاء ثم خالعهما تسقط الخ) أقول لا يختص موعدها بكونه
خالعهما بل إذا طلقها أو أبرأها تسقط المفروض كافي الخاتمة عن الخصاص وهو يفيد
عدم الفرق بين الطلاق البائن والرجعي وبطل عليه إطلاق الوقاية وغيرها المكن ذكر
في جواهر القساوي عن بعض المشايخ بأنها لا تسقط بالرجعي قال وعليه الفتوى والله
تعالى أعلم كذا للفرز

لا يجوز ان كان يعقل البيع
بما يبيعه الا انه لا يلزمه العهدة
واذا وكل صبيلا يعقل او وكل
جنونا لا يعقل البيع ثم افاق
هل يصبر وكيلا من غير تحديد
الوكالة لم يذ كر محمد رحمه الله
هذه المسئلة في كتاب الوكالة
وذ كر في كتاب الرهن اذا كان
العدل صغيرا او كبيرا لا يعقل
وساذه في البيع ثم كر وعقل
جاء وقال الفقيه ابو جعفر رحمه
الله ما ذ كر في العدل الصغير
رواية في الوكيل بالبيع
المفرد انه يصبر وكيلا اذا افاق
قال الفقيه هذا وقد روي انه
لا يصبر وكيلا لا بتحديد الوكالة
فعلى ما ذ كر الفقيه هذا تكون
مسئلة الوكيل بالبيع المفرد
ومسئلة العدل على روايتين
وذ كر شمس الاثمة السرخسي
رحمه الله تعالى ان ما ذ كر في
كتاب الرهن ومسئلة العدل
قولما انا على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يجوز بيعه
اذا افاق فعلى ما ذ كر شمس
الاثمة السرخسي رحمه الله
مسئلة الوكيل بالبيع المفرد
يكون على الخلاف ايضا هذه
الجملة في الفصل الرابع من
وكالة الذخيرة وفي وكالة شرح
الطه اوى الوكيل بالبيع اذا
باع من نفسه او ابن له صغير او
عبده غير مدبون لا يجوز وكذا
من أمره الموكل بالبيع من هؤلاء
او اجاز له ما صنع لان في هذه
المسئلة يكون الواحد بائعا ومشتريا او مقضيا

أطلق فقالت ابرأ أنت من كل خلق يجب للنساء على الأزواج فقال في فوره طلقك واحدة
وهي مدخولة تبين لانه طلاق بعوض وهو الابراء ولو خالعهما بعهر عايسه غلنا منه ان عليه
بقية المهر فظهر عدمه يلزمه سارد المهر كالو باع شيئا بدين له عليه فصادقا ان لا دين
عليه وهذا ضعيف اذا بيع بلا مال لم يجوز الاصل في مفارقة الأزواج ان يكون بلا
مال فالصحيح ان يقال انه خالعهما على طمع ما نص عليه فلا تطلق بجانا وكذا لو قال خالعتك
على متاعك الذي سيدك وهذا ان لم يعلم الزوج اما لو علم ان لا مهر عليه والمسئلة صحاحها
صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا وكذا لو قال بعنتك طلاق بعهرك وهو يعلم انه لا مهر عليه
فاشترت طلاق رجعي بجانا وواقعة امهرها ثلاثمائة وورثت مائة وخالع قبل دخوله
على المهر المسمى وهو ثلاثمائة وما قبضت من المهر هل يرجع عليه بما ثمة قيل لو لم يعلم
الزوج بالهبة يرجع هاتين المائة لا لو علم ولو تزوجها بمسمى ثم اباها ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر
فاختلعت على مهرها يبرأ من الثاني لا الاول وكذا لو قالت بالفارسية نحو يشتق خريدم
از كى بين خريدم بمهرها وبيعها معها كذا امرست لا يبرأ من المهر الاول كذا (ذ)
وفي (عده) خريدم يشتق از كى بين خريدم بمهرها قولها بكا بين خريدم تعصم اللفظ وكذا
قولها بعد من خريدم بمهرها قولها بنفقة عده خريدم (فص) اباها خالعهما على
مهرها لم يسقط المهر لانه لم يسلم لها شيئا من الخلع شيئا وكذا لو ابدت خالعهما (فصط) نكحها
فاسد اقوالها فاختلعت بالمهر قيل يسقط اذا خلع صكناية عن الابرأ لان الخلع
وضع لهذا وقيل لا يسقط اذا خلع لفسالانه انما يصح في التمسك القائم وكذا لو
اباها فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف (فو) اختلعت على كبرى او وزنى
ويبر قدره وجنسه يستدفعه الزوج كما في بيع ونكاح ولو اختلعت على دابة او ثوب لم يجوز
لتمسك الجاهالة فيتعذر ايجابه فيلزمها رد ما أخذته من المهر (ضح) لومى في الخلع
ماهر مال لا يتعلق وجوده بزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان خالع على ما في بيتها
او يدها من المتاع او على ما في خيلها من الثمر او على ما في بطون غنمها من الولد فلو كان
هناك ما سمت فلان زوج ذلك ولو لم يكن ردت ما قبضت من المهر ولو لم تقبض برى الزوج
ولا يجب قبة هذه الاشياء اليها لانه خالعهما على شيء لا قيمة له كمنه وخنزير ونحوه جاز
الخلع ولا يلزمه شيء اذا طلاق بلا مال مشروع بخلاف النكاح فيلزمه فيه مهر المثل ولو
خالعهما على فن بعينه فهناك القن في يدها يلزمها قيمته ولو كان ميتا وقت الخلع فعليه ما
ردما اخطاها من المهر ولو لم يعلم الزوج بموته لا الوصل (صل) خالعهما على فن او ثوب
جاؤوا كان بعينه والافيجوز في القن ويجب الوسط ولم يجز في الثوب بعنى لا يبرأ من
المهر وتبين لانه معلق بالقبول الا يرى انه لو خالعهما على ما في بطن أمتهما فلو كان في
بطنها ولد فهو الزوج والا فطلاق بلا شيء اذا طلاق معلق بالقبول ووجوده هذا بخلاف
ما لو جهل ما في بطن الأمه مهر احيث يصح النكاح لا التسمية ويجب مهر المثل (فو)
خالعهما على ما في يدها أو في بيتها من شيء فلو كان فيه شيء في الحال فهو له والا فلا
شيء له وتطلق اذا خلع قد يقع بجانا ولو كان البذل مالا الا أنه ليس بوجوده في الحال

بان خالها على ما يشر فخلها العام ففيه يلزمها رد ما قبضته من المهر اذا المصدوم لا يصلح
هو خال في العود فيبقى مجرد تسمية ما هو مال متقوم وذلك يوجب رد ما قبضته من المهر
(فقط) خالها على مال ثم زادت في البذل لم تجز الزيادة لوقوعها والساعة الكفة (ضح)
الزيادة في جعل الطلاق بعد وقوعه لم تجز (عده) لو وقع الخلع يسدل على الزوج
قبل لم يجز وقبل يجوز بان يجعل ذلك القدر مستثنى من المهر اذا الخلع يوجب براءة
الزوج من المهر فيجعل كانه خالها على مهرها سوى بدل الخلع المشروط عليه ويجعل
كخلع على كل حقوقها الامانة لان مهرها ولولا مهر عليه يجعل ذلك القدر مستثنى
من نفقة عدها ولو كان يزبد على نفقة عدها يجعل ذلك القدر زيادة في مهرها بمقتضى
الخلع تصحى الخلع (شئ) لاحاجة الى هذا التطوير ولكن تحقق الزيادة باصل
العقد كما في البيع (ضك) لو خالها وبذل المال جاز الخلع لا البذل (عده)
خطاب الخلع لوجرى بينه وبين امرأته فالقبول اليها سواء كان البذل مرسل او مضافا
الى المرأة او الى اجنبي اضافة ملك او ضمان ولو جري بين الزوج والاجنبي فلو كان
البذل مرسل فالقبول الى المرأة ولو كان البذل مضافا الى الاجنبي اضافة ملك او ضمان
لا يشترط قبول المرأة ويصح خلع الفضولي في نفسه (قد) وكله كه جون يك ما يكزرد
بازن من خلع كن يكرو ماه كدشت زن خلع نحو است من اذان تواند كه وكيل را خبر
كند بخلع اجاب في وكيل بعد اذان كه يك ماه بكذرد زن خلع فكدم عزول شود اجاب في
(فقط) وكله بطلان خالها على مال او طلقها على مال فالصحح انه لم يجوز لو مدخوالة
لانه وكله بطلان لا يرفع النكاح وقد اتي بطلاق يرفعها ولو لم تكن مدخوالة جاز قال
فعل هذا وكيل الخلع لو طلق مطلقا ينبغي ان يجوز مخالفة الى خير (في) وحكيل
الخلع لو خلعها بالامرض لم يجز وقبل الاصح انه يجوز اذا الخلع بعوض وبدونه متعارف
فيصير وكيلها جميعا (نله) لم يجز الخلع سواء دخل بها أولا اذا الخلع تصرف آخر
غير الطلاق (فو) قالت لزوجها اخوي شتن نريد بعدده وكابهن فقال الزوج لا تحرق
فروختم فقال الرجل تم الخلع عواقبة وكيل خلع كرد بعده علم انها كانت حراما عليه
وقت الخلع ووقع الخلع في هذه المحرمة هل يجوز قبل في (فصط) اشارة الى انه
لا يجوز فانه قال الوكيل بطلاق على مال لو طلق واخذ المال فبين انها كانت بمسانة
ومعتدة فهي تطلق بالامرض لانها لو طلقت بعوض لكان بائنا والبائن لا يلحق
لبائن فيلغوز كرامال فطلق مجانا وهذه المسئلة تبدل الى انه في مسئلة الواقعة
لا يصح الخلع اذا الخلع ليس بصريح الطلاق حتى يلغوز كرامال وتطلق بخلاف
وكيل الطلاق على مال (فشين) اردت خالها لم يجوز له بعده هذا الخلع ان يجبرها
على النكاح ولو قال حلال بردي حرام كه فلان كارنكندو كردو بعده قالت في العدة
من سرخرديم شوى كفت به طلاق فروختم لا تطلق ثلاثا (فقط) امرأته
بخلع فهذا على اربعة اوجه الاول ان يقول لها انخلي نفسك بكذا فخلعت يصح ولو لم
يقل الزوج بعده اجرت او قبلت على المختار اذا اتوا احد يتولى طرفي الخلع اذا كان البذل

باشد بخلاف خبر هزل كه دو تر با بستان عدل بايد تا

ان يبيع من ابويه او من اولاده
الى العين او من زوجته او من
الزوج بان كان الوكيل امرأة
او من لا تقبل شهادته له واجاز
له ما صنع فباع منه سم جاز وفي
وكالة الذخيرة الوكيل بالبيع
اذا باع عن لا تقبل شهادته
ان كان باكثر من القيمة يجوز
بالاجماع وان كان باقل من
القيمة يغبن فاحش لا يجوز
بالاجماع وان كان يغبن يسير
لا يجوز عندنا في حنيفة رحمه
الله تعالى وعندهما يجوز وان
كان بمثل القيمة فعن ابي حنيفة
رحمه الله تعالى روايتان في
رواية الوكيل والبيع لا يجوز
وفي رواية المضاربة يجوز وبيع
المضاربة وشراؤه عن لا تقبل
شهادته يغبن يسير لا يجوز عند
ابي حنيفة ويبيعه منه باكثر من
القيمة وشراؤه منه باقل من
القيمة يجوز بلا خلاف وبمثل
القيمة يجوز عندهما وكذلك
عند ابي حنيفة رحمه الله باتفاق
الروايات وتعام هذا ينظر في
وكالة الذخيرة وفي وكالة تناون
الديناري وكل صدام حجورا
عليه نصيره ببيع شئ فباع
وقبض الثمن وهو محجور عليه
يصح قبضه ولو هلك الثمن في
يده هلك من مال الامر بربى
المشتري من الثمن وذ كرفها
ايضا ناسيده يكي را كفت كه
فلان كس ترا وكيل كرد
استبصر في في معين درست

عزل ثابت شؤدوا لم يحصل ان
كان او فاسقا صيبا او بالغا وفي
العزل لا بد من العدد او العدة
وقد ذكره في الشفعة ولو اخبر
هذا الواحد بالعزل على وجه
الرسالة ينعزل سواء كان عدلا
او فاسقا وفي اول وكالة الذخيرة
في شرائط جوازها واذا وكل
رجل رجلا غائبا واخبره رجل
بالوكالة فانه يصير وكيل سواء
كان المخبر عدلا او فاسقا اخبره
من تلقاء نفسه او على سبيل
الرسالة صدقه الوكيل في ذلك
او كذبه وفرق بين المخبر
بالتوكيل وبين المخبر بالعزل
فشرط في المخبر بالعزل عددا للمخبر
او عدالة والفرق ان المخبر ملزم
قانه يوجب الامتناع من
التصرف فيكون له شبهة
بالشهادة من هذا الوجه في شرط
فيه احد وصفي الشهادة اما
التوكيل فليس ملزم قانه
لا يوجب شيئا بل يجوز التصرف
فلم يكن له شبهة بالشهادة فلا
يشترط فيه احد وصفي الشهادة
وفي وكالة النوازل لو قال لا تح
اشترى جارية اما وذا فاشترى
جارية صغيرة لا بوطا منها
فهو مخالف وفي وكالة المختصر
ولو وكل اليتيم رجلا في امره
فاجاز وصيه يجوز قال والوصي
عليك ان يوكل رجلا بكل
ما يجوز له ان يعمل بنفسه في
امور اليتيم فان بلغ اليتيم قبل
ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن له
ان يفعل ولومات الوصي ينعزل الوكيل ولومات الصبي ينعزل

معلوما على الرواية الماخوذة والثاني ان يقول لها اخلي نفسك بمال ولم يقدر المال
فقلت خلعت او قال لها اخلي نفسك بما شئت فقلت خلعت نفسي بكذا ففي ظاهر
الرواية لا يتم المخلع ما لم يقل الزوج اجرت اذ جهالة البذل تمنع صحة التوكيل وقيل يصح
المخلع والثالث ان يقول اخلي ولم يرد عليه فقالت خلعت نفسي فمن سرح
انه لم يكن خلعا وكذا لو قال لغيره اخلي امرأتى ليس له ان يخلعها بلامال اذا المخلع غالبا
يكون بعوض وانه مجهول ومن سرح لو قال اخلي نفسك فقلت خلعت تطلق
بلا بدل وبه اخذ كثير من المشايخ والرابع ان يقول اخلي نفسك بلامال فقلت
خلعت يتم بقولها اذا المخلع بلامال مطلق بان فسكتا قال تطلق نفسك باننا (ذ) قال
اخلي نفسي فقلت خلعت يصح المخلع ولو قال لا جنبي اخلي امرأتى فخلعها بلا عوض
لم يجز هذا امره باجتماع اموال الوصاية ابتداء ان يخلعها فهي ايضا اربعة الاول ان يقول
اخلي بكذا فخلعها يتم المخلع بقوله ولا يحتاج الى قولها اختلعت على المختار والثاني ان
يقول خالني بمال او على مال ولم تبين قدره فلو خالها على شيء لا يتم ما لم تقبل المرأة في
ظاهر الرواية ومعنى قولنا لا يتم المخلع ان بدله لا يجب وهل نطاق فيل تطلق وقيل
لا وهو الاظهر والثالث ان تقول خالني بلامال فقال خلعت تطلق والرابع ان تقول
اخلي ولم ترد فقال خلعت تطلق هذا التلقا بالغة المخلع فلو تعلقا بالغة البيع
والشراء فلو قال خويشتن بخرازم بكذا فقلت خريدم يتم المخلع بقولها وهو المختار ولو
قال بمال لم يذكر قدره او قال بخرازم فقلت خريدم لا يتم المخلع بقولها ما لم يقل الزوج
فروختم في ظاهر الرواية ولو قال خويشتن بخرازم بلامال ذكر (صط) وكذلك لو
تعلقا بالغة البيع والشراء في الفصول كلها فهو على ما وصفنا فهذا الشارح الى انهاء في هذا
الفصل تطلق بغير ما خريدم كما في اخلي نفسك بلا شيء ولو قال خويشتن اذن
فقلت خريدم لا تطلق ما لم يقل الزوج فروختم كذا (مش) فرق بينه وبين قوله
اخلي نفسك فقلت خلعت حيث يصح لان قوله اخلي امر بالمطلاق بالغة المخلع
والزوج عليك امرها به يسدل وبلا بدل فصح الامر وان لم يذكر البذل اما قوله
خويشتن بخرازم بالغة او صفة فلا يصح لو لم يكن البذل مقدرا معلوما كذا (ذ) اقول
هذا يقتضي ان لا تطلق وان نال الزوج فروختم اذ البذل لم يذكر (صف) عن
بعضهم ان قوله خويشتن اذن فخر كقوله اخلي حتى تطلق بلاذ كذا البذل ولا
قول الزوجه بعده بعث (ص) قال اخلي ولم يذكر المال فقلت خلعت تبين لو نوى
الزوج حتى تطلق ولا يبرأ عن المهر كقوله طلق نفسك ولو قال خويشتن فقلت خريدم
فلو ذكر بدلا معلوما كقوله خويشتن فخر فقلت خريدم يسقط المهر وبه يقتضي وكذا
المرعي (عده) قال خويشتن فخر فقلت خريدم فلو ذكر بدلا معلوما كقوله خويشتن
فخر بكابين ونفقة عدة او بمال آخر معلوم صح المخلع ولو لم يذكر البذل او ذكر بدلا
مجهولا لم يصح المخلع وهي امراته وبه يقتضي واما نطاق (فطس) خويشتن بخرازم
بمهرك ونفقة عدتك فقلت خريدم يتم المخلع بقولها على المختار (ذ) قال خويشتن

نحو بعدة وكاين فقالت خريدم فقال الزوج بعده من في فروختم صح الخلع لانه تم بقوله
خريدم بعد قوله نحو بكذا واهل هذا الوقال نحو يشتن نحو بعده وكاين فقالت خريدم
فقال الزوج بعده من يكي طلاق دازم يقع طلاقا ن احدهما بخلع واخر بتطليق (من)
قال نحو يشتن نحو فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم هل يتم الخلع فيه روليتان
والاصح انه يتم وهذا الذي ذكرناه كله اذ امرها بالخلع بلغظ الشراء فلو امرت زوجها
بالخلع بلغظ البيع بان قالت تن مرا فريش او سر مرا فريش او قالت بالعريسة بمعنى
نفسى فهو اد بعسة او جه على ما مر في قولها خالعة منى ذكرت المال او لا وقد ذكرت مالا
بجهولا فكل جواب مرفقة فهو الجواب هنا ولو قال نحو يشتن خريدى اذن بمهرك
ونفقة عدتك فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم قيل يتم الخلع لان تقدير كلامه
نحو يشتن خريدى كه من فروختم وقيل لا يتم وقيل يسئل الزوج انه اراد بقوله خريدى
التحقيق او السوم لو اراد السوم لا يتم الخلع ولو اراد التحقيق يتم ولو قال نحو يشتن
خريدى ولم يقل بمهرك ونفقة عدتك ولا تهمة في حقها فقالت خريدم لا يتم الخلع مالم
يقبل الزوج فروختم ولو قال لها برحقى كه زنا ترا دو كردن شريان بود نحو يشتن خريدى
اذن فقالت خريدم فقال الزوج روا كنون لا تطلق اذ قوله روا كنون يحتمل الاقناع
ويحتمل اظهار الفرقة عنها حين علم مقالتها فلا تطلق الا بيينة هذا انما يستقيم على
قول من يقول في قوله نحو يشتن خريدى فقالت خريدم انه لا يتم الخلع اما على قول من
يقول يتم الخلع فلا يستقيم ولو قالت من نحو يشتن خريدم اذ تو فقال الزوج روا لم يكن
خلعا لكن لو توى الطلاق تطلق والمهر يحاله ولو قالت من نحو يشتن خريدم اذ تو بعدت
وكاين فروختم فقالت نيك آهه لم يكن خلعا ولو قال لها نحو يشتن مى خريدى بكوى
فقالت خريدم لا يتم الخلع مالم يقبل الزوج فروختم وهذا بالاتفاق لانه للسوم خاصة وكذا
لو قالت نحو يشتن مى خرم فقال الزوج فروختم يتم الخلع جملة (ذ) وفي (عده) لو
قالت مى خرم يتم الخلع ويكون كقولها خريدم (ذ) قالت نحو يشتن مى خرمى اذ تو
فقال الزوج فروختم يتم الخلع ولا تنوى انما ارادت العدة او الايجاب لانه لايجاب
(فن) لم يمكن خلعا اذ كرا جعل اولم يذ كر لانه للاستفهام (عده) ولو قالت
نحو يشتن خرم اذ تو فقال فروختم لا يصح ولا تنوى لانه في الفارسية العدة ولو قالت
نحو يشتن خرمى اذ تو مى خري ونفقة عدتى فروختمى فقال ارى يتم الخلع ولو قال ارى
بتم لا تطلق (فن) قالت نحو يشتن خريدم اذ تو بعدت وكاين فقال انت طالق او قال
طلقتك الصحيح انه جواب فتطلق باثما واذا طلقت فهل يبرأ الزوج من المهر قيل ببراء
وقيل لا وهو الاصح قال لها بعدت منك تطليقة بكذا فقالت بجان خريدم تبين لانه جواب
على سبيل المبالغة فكان ما قالت به اذ تزوج خريدم ولو قال بعدت منك تطليقة فقالت خريدم
يقع رجعا ولو قال بعدت نفسك فقالت خريدم تبين ولو قالت نحو يشتن خريدم اذ تو
بعدت وكاين فقال من يكي طلاق رجعى دادم يقع رجعا لانه ابتداء لا جواب بخلاف
قوله يكي طلاق دادم لانه يصلح جوابا وبخلاف قوله من يكي طلاق رجعى فروختم فانه

بذلك ثم مات الصبي بطلت
الوكالة وان كان الاب وادته
وله الولاية على هذا المال
ونظيره اذ اوكله ببيع ملك
نفسه ثم باعه الموكل من ابن له
صغير بطلت الوكالة مع ان ولاية
البيع ثابتة ولو مات الاب ينزل
الوكيل ايضا والاشكال ان
موت الاب ينبغي ان لا ينزل
الوكيل لان الذي يقع له
التصرف باق وهو الصغير
كالوكيل يوكل آخر باذن الموكل
لا ينزل موت الوكيل الاول
وكا القاضي ينصب وصيا ثم
موت القاضي لا ينزل الوصى
الا ان الجواب عنه ان الاب
يتصرف بحق ولايته فتصرف
وكيله كانه يقع له فيسقط بعونه
وتصرف الوكيل الثاني يقع
للموكل وتسام هذا يعرف في
الاصل ولو وكل رجلا ببيع
عبد ابنه الصغير ثم بلغ الصغير
ينزل الوكيل ولو اذن لعبد
ابنه الصغير في التجارة فباع
الابن لا يصير محجورا عليه لان
مبنى الاذن على العموم فتناول
الحالين ومبنى الوكالة على
المخصوص فافترق رجل وكل
عبد غيره لا يجبر العبد على
العمل بغير اذن مولاه ولو فعل
بغير اذن مولاه يجوز ولا يلزمه
العهد

(في مسائل الكفالة)

ذكر في كفالة شرح الطحاوى

ان كان الصبي لا يعبر من نفسه لا تتوقف الكفالة على قبول

وليه عند أبي خنيفة ومحمد بنهما
لو كفل الغائب وياتي شرحه
بعد هذا ان شاء الله تعالى قال
محمد بن جعفر الله في الاصل ولا
يجوز كفاية الصبي سواء كان
الصبي محجورا عليه او مادونا
له في التجارة وسواء اذن له ابيه
في الكفاية او لم ياذن له لان
اذن الاب للصبي في الكفاية
باطل لانه اذن بما هو تبرع
والتبرع غير داخل تحت ولاية
الاب فلا يملك الاب ان قال ولو
كان لرجل قبل رجل مال
فادخل المطلوب ابنه في كفاية
ذلك المال وهداه في ولم يحتمل
كان ذلك باطلا ولا يتوقف على
اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجوز
للمسال وقوده فان بلغ واقتر
بالكفاية قبل البلوغ فاقراره
باطل لانه امر بكفاية باطله
وان جدد الكفاية بعد البلوغ
صححت الكفاية هذا اذا كان
الدين دين الاب فان كان الدين
دين الصبي بان اشترى الاب
او الوصي للصغير بالنسيئة وامر
الصبي حتى ضمن بالمال
اصحاب الدين ضمن بنفس
الاب والوصي فضمنه بالمال
جائر وضمنه بنفس الاب
والوصي باطل اما ضمنه
بالمال فلانه التزم شيئا كان
عليه قبل الضمان فان قبل
الضمان كان يرجع ذلك المال
عليه فلم يكن هذا الضمان
تبرعا واما الضمان بنفس الاب
والوصي فلانه التزم شيئا كان لا يلزم ذلك قبل الضمان وهو

جواب فتبين وياتي قوله طلاق رجعي لانها مالت بجواب كلامها والجواب فروخت
(فقط) قوله يكي ملاق دامت لودل عنيت به الابتداء يقع وجعيا ولو قال عنيت به
الجواب كان جوابا ولو لم يخطر بباله شيء لم يكن جوابا أيضا لان جوابها فروخت كذا
واختار (شمس) انه جواب (فن) ولو قال دست کوتاه کردم لم يكن جوابا وقيل
ينبغي أن يكون جوابا لوني جوابا او ملاقا ولو قالت خويشتن خريدم فقال يك طلاق
دست داوم يقع رجعيا على رواية الاصل اذا البائن ليس بسني على روايته وتبين على
رواية زيادات الزادات اذا البائن سني على هذه الرواية (من) قالت خويشتن
خريدم فقال فروخت لم يجز المخلع ولو قال فروخت مت يجوز وعن السعدي انه قال لا بد
من ذكر الاضافة من أحد الزوجين (فتى) لوجت مقدمات المخلع بين الزوجين فقالت
بعده و يشن خريدم بهر وقال فروخت يصح المخلع وان لم يقل منك وعلمه البيع
والحكماء وقال النسفي رحمه الله تعالى اتفق مشايخ زماننا على أن المخلع يصح بلا
اضافة الى أحدهما اكثر الاسماء من العامة وعددهم هذا خلافا لصحاحنا وصار
كقولهم هر چه بدست راست كبرم بر من جني وكقول البائع بعث وقول المشتري
شريت ولم يقل من ذلك فان البيع يتم كذا هنا جلة (فقط ج) كل جامع بطل فيه العمل
وطاقت فهو بائن لان لفظ المخلع بلا جعل بائن كسائر الكليات فكذا حكمه عند
سقوط العمل وكل طلاق بطل فيه العمل وطاقت فهو رجعي اذا الطلاق بلامال رجعي
فكذا حكمه عند سقوطه (فتى) في كل موضع وقع الطلاق او المخلع يبطل فهو بائن وفي
كل موضع لم يجب البطل ينظر الى اللفظ فلونخرج مخرج الاصحاح فهو رجعي وان خرج
مخرج الكفاية فهو بائن حتى لو خلعها ثم طلقها على مال تطلق بلامال (ت) كل طلاق
وقع بشرط ليس بمال فهو رجعي (عده) قال حو يشن خريدم بكذاو كررت ثلاثا فقلت
خريدم يقع الثلاث بالاقوال ولو قالت خويشتن خريدم بكذاو كررت ثلاثا فقال فروخت
تقع واحدة بالمسعى ويبطل الاول والثاني والثالث كافي للمعاوضات اذا المخلع
من جانبهما معاوضة (من) قال لها قد خلعتك وكرره ثلاثا وادعه الطلاق فهي
واحدة بائنة ولو قال قد خلعتك على مالها على من المهر قاله ثلاثا فقلت طلق ثلاثا
لانه لم يقع الا بتبوعها وكذا لو قالت خلعت نفسي منك بالغ قالته ثلاثا فقال وضيت او
اجرت كانت ثلاثا ثلاثا آفاق وهذا خلاف ما في (عده) وما في العدة هو الصحيح وفي
(فقط) قالت خويشتن خريدم فقال هذا بار فرخت تقع واحدة (فر) قال طلقك على
الف طلقك على ثلاثة آفاق فقالت قبلت فهو على المالين جميعا وعليه العتق على
مال بخلاف البيع فانه يقع على آخر الامكان اذا الرجوع في البيع قبل قبوله يصح
بخلاف متى وطلاق (فتم) قالت مرا طلاق ده ومرا طلاق ده ومرا طلاق ده فقال
داوم يقع ثلاثا ولو كرده بلا او تقع واحدة ولو قال اختاري اختاري فقالت
اخترت يقع ثلاثا (ذ) قالت طلقني طلقني فقال طلقك ثلاثا ولو قالت
مرا طلاق كن مرا طلاق كن فقال کردم کردم کردم طلاق ثلاثا وهو

ما جازت الكفالة وان كان
مجهورا عليه ان مخاطب عليه
وقبل صحت الكفالة وان
مخاطب اجنبيا وقبل منه توقف
على اجازة وليه وان لم يخاطب
وليه ولا اجنبيا وانما مخاطب
الصبي فالمسئلة على الخلاف
على قول ابي حنيفة لا تصح
الكفالة وهو قول محمد ورجحه
الله تعالى وعلى قول ابي يوسف
رجحه الله تعالى تصح لان
مخاطبة الصبي وهو ليس من
اهل قبول الكفالة لا عبرة
لها فخرجت هذه المخاطبة من
البنين والكفالة لا تتم
بالكفيل وحده فتدبرهما
تدبرا فالصبي يوسف رحمه الله
تعالى قال ولو كفل رجل عن
صبي بنفسه او بماله لي باذن
وليّه او بغير اذنه صحت الكفالة
سواء كان لصبي مجهورا عليه او
كان ماذونا له في التجارة لانه كفا
بحق مضمون على الاصل يجب
الاصل على ايقائهم وهو مقدور
التسليم للكفيل والكفيل من
اهل التبرع اما كون الكفيل
من اهل التبرع وكون المكفول
به مقدور التسليم للكفيل
بارادة من يلى فظاهر واما
الكفالة بحق مضمون على
الاصل اما اذا كانت الكفالة
بنفسه فلان حضور الصبي
مجلس الحكم اذا كان الصبي
ماذونا له في التجارة مستحق
عليه لم يجيب خصمه ادعى عليه
المخضم ضمان فعل او ضمان قول وان كان الصبي مجهورا عليه

الاصح وقيل تطلق واحدة لانه اجاب عن السؤال الاخير قالت خو يشتن خريدم بمهر
فقال فروختم به ملاقى فلو قبلت يقع الثلاث والا فلا يقع شي الا اذا ثوبت الشراة بثلاث
تطابقان فيمنشدي صبح المخلع بثلاث قالت خو يشتن خريدم فقال مستهزئا دازهان
فروختم قبل صبح المخلع (فشين) قالت سر خريدم فوكزها الزوج و قال اينك فروختم
ذكرني (صف) لا تطلق (فصط) سألته الملاقى فوكزها وقال دار ملاقى او اينك
ملاقى او ضربها بخشب اختلف فيه قيل يقع وقيل لا لانه رد لا يقع لا يقع سألته
الملاقى برديكي مشت باقلى كردو كفت كه دار ملاقى لا تطلق جون اشارت بمشت
باقلى كرده باشد (كهم) قالت مرا ملاقى ده مرد جون برداشت و مى زد و مى كفت اينك
ملاقى ثم وكزها وقال اينك دو ملاقى هل تطلق قال نعم واقعة قالت سر خريدم فقال
مستهزئا كه من فروختم غي غري ينبغي ان يكون خطعا على ما عليه اشارات الفتاوى
ولو قال في جوابه سادروشم غي غري ينبغي ان لا يقع اذ قوله فروختم وعد (فو) قالت
خو يشتن خريدم مهر فقال فروختم باقلى وصدده دلى ديكره قالت امدفه وخلق تام ولو
تات شريت راسى يكذافه قال بعد ما اشتغل بكلمات بعثت ان كان كلاما يتبع بالخلق
لا يتبدل المجلس ولو طال ولا يتبدل المجلس وان قل ولو قالت خو يشتن خريدم فروش
وقال فعات يكون خطعا ولو لم يقبل فروش لم يكن خطعا قيل وفيه نظر لانه ينبغي ان
يقع وان لم يقبل فروش قالت خو يشتن خريدم فقال فروختم كبره وخلق تام قالت مرا
ملاقى ده فقال ابن نيزاده ان يقع ان نوى والا فلا كذا (فشين) وفيه قال خو يشتن
بهر حريدى فقالت خريده كبر او همجين كبر يقع لوثوث التحقيق ولو قال لها
بيرون آى فقالت من بيرون امدم فقال من رها كردم خلج بود يا ملاقى اجاب خلج بود
لو اراد به الجواب ثم قال لا حاجة الى التية لانه اراد به الجواب طاهر او هو لايرون امدم
متعارف في الخلج وكذا قوله رها كردم متعارف في الخلج قوله رها كردم وان كانت
فارسية قوله خلعت سيدات الا انه صاد كصرح لكثرة استعماله بين العوام فتبين
بالانية في قوله رها كردم قالت خو يشتن خريدم ودى في بيت فقال فروختم وهو في بيت
آخروكل منه ما يسمع كلام الآخر يصح المخلع قال سر تو فروختم به مهر فقال خريدم ولم
يسمع الروج كلامها الا يصح المخلع قال لها سر خريدى به مهر فقالت بعدين كاذبا ريدم
لا تطلق لانه اجاب آخر فلا بد من قبواه حتى لو قال به مهر فروختم تطلق (فو) قال
خو يشتن نجر به مهر وصدده فقالت خريدم به مهر لا يتم المخلع مالم يقبل الزوج ج فروختم اذ
كلامها ليس بجواب لقوله لانها زادت على حرف الجواب اذ قوله ساريدم معناه يكتفى
ولو قالت خريدم به مهر وعدة يتم المخلع وان لم يقبل الزوج فروختم يجعل جوابا ولو زادت لانها
لم تقصر عن التمام بل اعادت جميع ما في السؤال والزيادة على الجواب اعلمت مع الجواب
اذا قصر الجيب عن التمام (فشين) قال خلعتك كذا ودها فجعلت المرأة تعد الدراهم
فلما تم العد قالت بيات ينبغي ان يصح (عده) قبل لها توخو يشتن نجر از شوى بكذا
فقلت خريدم وقيل للزوج ج فروختي فقال لا ثم قال في ذلك المجلس فروختم لم يجز المخلع

لنفسه وجلس المحكم مستحق
 أو أخذ بضمان الفعل فيستحق
 حضوره للإشادة إليه وإن كان
 لا يستحق حضوره للجواب ثم
 إذا جئت المحكمة فأخذ
 الكفيل بحضور الصبي فأراد
 الكفيل أن يحضر الصبي فهذا
 على وجهين إن حصلت
 الكفالة له بأذن من يلى عليه
 يحضر الصبي على أن يحضر معه
 لأن أذن من يلى على الصغير
 بالكفالة جائز لأن الأذن
 بالكفالة عن الصغير أمر قضاء
 ما عليه من الدين والاب
 والوصى يملكان الأمر بقضاء
 الدين عن الصغير وملكان
 الأمر بالكفالة عنه وإذا صح
 الأمر بالكفالة عن الصغير
 منها ما صار ذلك بمنزلة أمر الصبي
 بعد البلوغ والبالغ إذا أمر آخر
 بأن يكفل بنفسه إذا طولب
 الكفيل بحضوره كان له
 مطالبة المحكم بقول به حتى
 يحضر وإن كان بغير أمر من يلى
 عليه إن كان بغير إذن الصبي
 أيضا لا يجبره على أن يحضر
 معه وإن كان بأذن الصبي فإن
 كان ما ذوقه في التجارة يجبر
 على أن يحضر معه وكذا إذا
 كفل عنه بمال بامر وأدى
 كان له أن يرجع بذلك عليه
 لأن أمر الصبي المأذون له
 بالكفالة بنفسه وما عليه معتبر
 ثم ما وإن كان لا يجوز كفالة
 من الغير لأن كفالة عن الغير
 تبرع منه على الغير من وجه وهو ليس من أهل التبرع أما

قالت خوتن ثم خردم فقال فروختم في زبان من فهو على المهر ولو قال إن دخلت الدار
 فانت طالق بلا عرق يشترط القبول عند دخول الدار (ذ) قال أنت طالق في زبان من
 فعنه أنت طالق على أن يرى من المهر فإن قبلت طلاق وسقط المهر من ذمته وإن لم تقبل
 لم تطلق واقعة قال لامرأته الصبية أنت طالق بمهرك فقبلت قيل ينبغي أن تطلق رجعا
 ولا يسقط المهر قال إن فعلت كذا فانت طالق على أن يرى من المهر يشترط قبولها بعد
 ما فعلت لأنه طلاق مباشرة ذلك الفعل بشرط البراءة فيصير قاطعا لمباشرتها
 ذلك الفعل أنت طالق على أن يرى الخ فبشرط القبول في ذلك الوقت (شين) قال أكر
 فلان كاركنى تو طلاق تانيراز من مهر با حسن كنت كه تو طلاق في زبان من وقبلت هل
 يبرازو ج قال نعم وأكر برا يكند لاتفاق درين صوة كه تانيرازرى كفيد باشد كبر برا
 كند وانكار كه كند ابرا كند تطلق وهذا بخلاف قوله أكر فلان كاركنى في زبان من
 أكر اين زره شوى في از مهر و نفقة عدة و غير ان يبراز كند يا اركار كند و اركار يبراز كند
 تطلق والفرق بين الصورتين نشأ من كلمة مع لأنها للقران في الفصل الاول لأنه ذكر
 يا يبرازى من وفي الفصل الثاني ذكر في زبان من فلا يشترط القران (فصط) قال ترى
 طلاق في زبان من ينبغي أن تبرأ ذمته أولا من المهر حتى تطلق ولو جعل أمرها بيدها
 وقال في زبان من فإذا وجد الشرط فعلها ان تبرئ ذمته أولا ثم تطلق نفسها حتى يقع
 كذا (سين) وفي (صع) فذاني قوله في زبان من روايتان عن (شين) كما ترى أقول
 أفادني المسئلة الاولى أنه في قوله في زبان من لا يشترط تأخر الأبراء عن الشرط بل يستوى
 فيه تقديم الأبراء على الشرط وتأخره عنه وأفاده ثانيا أن الأبراء يجب تقديمه على الطلاق
 والفرق بين الشرط والطلاق ظاهر ولا يلزم من وجوب تقديمه على الطلاق وجوب
 تقديمه على الشرط فلا يلزم منه أن يكون فيه روايتان (ذ) اختلاف في كمية الخلع فقال
 مرتان وقالت ثلاث قيل القول له وقيل لو اختلفا به عد الزوج لم يحجز الزوج لأنه
 وقع هذا الخلع الثالث وانكره فالقول له ولو اختلفا في العدة أو بعده ضيفا فقال هي
 هذه الخلع الثاني وقالت هذه عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يحل النكاح (شين)
 قالت سر خوش خردم بفروختي فقال فروختم فالقول له أما في حق الطلاق فظاهر وكذا
 في حق سقوط المهر إذا اختلف من جانبها بمادلة فصار كقوله بهت فلم تقبل وقال الآخر
 قبلت فالقول للمشتري ولو قال سر تو فروختم وتو بخرندي فقالت سر يدم فالقول له أيضا
 (صر) قال طالقك على ألف أمس ولم تقبلي وقالت كنت قبلت فالقول له بيمينه بخلاف
 قوله بعثك قني فلم تقبلي وقالت قبلت فإن القول لها إذا الطلاق على مال بلا قبول عقد
 تام لأنه يمين فلم يكن إقراره بإقرارا بقبول المرأة فهي تدعى وقوع الطلاق والزوج
 ينكر ما أبيع بلا قبول فليس بشئ وإنما يكون معتبرا لو انضم إليه القبول وإقرار
 الإنسان به قد يكون إقرارا بعقد معتبرا لأن غير المعتبر ليس به قد حقيقة فيكون إقراره
 بالبيع إقرارا بقبول المشتري (يس) أدى خاتمه وأدى تنكر فالقول لها وتطابق بإقرار

التبرع عليه وان كان الصبي
محجورا لا يجبر على ان يحضر مع
الكفيل لان امره بالكفالة لم
يصح وان كان الصبي غير تابع
فطالب أبوه من رجل ان
يضمنه فضمنه كان حائرا
واخذ به الكفيل وكذا
وصيه او جده ان كان الاب
ميتا وكذلك القاضي اذا لم يكن
له وصي ولا جد فان تغيب
الغلام واخذ الكفيل ابا
الغلام وقال انت امرتي ان
اضمنه فخلصني فان الاب يؤخذ
بذلك حتى يحضر ابنه وليس
طريقه ان الاب امره بالكفالة عن
الصغير فان مجرد الامر بالكفالة
عن الغير لا يثبت للأموال
حتى مطالبه الا امره بالكفالة
الا ترى ان من قال لغيره ا كفل
بنفس فلان ابن فلان وكفل
وغاب المطلوب فاداد الطالب ان
يطالب الامر بالكفالة باحضار
المطلوب لم يكن له ذلك ولكن
طريقه ان الصبي في يده
وقبضه وتديره ولهذا قالوا ان
الصبي المأذون له اذا اعطى
كفيلاً بنفسه ثم تغيب الصبي
فان الاب يطالبه باحضاره
وطريقه ان الصبي في يده
وتديره قال رجل دفع الى صبي
محجور عليه عشرة دراهم
وقال انفقها على نفسك فخاف
انسان وضمن للدافع عن
الصبي بهذه العشرة لا يجوز
لانه ضمن ما ليس بمضمون

الزوج لانه اقر بطلاق ثم ادعى البطل او سقوط المهر وهي تنكر فاقول لها وكذا العتق
(قسط) وندهوى مهر ونفقة عدة كذا في حواشي اطلاق داود ادعى الزوج الخلع
وليس لهاينة قول قول زن بائنا دود ح ق مهر وقول قول شوي بائنا دود ح ق نفقة اقول
على ما مر ينبغي ان يصح كون القول لها في النفقة ايضا لانه اقر بطلاق وادعى سقوط
النفقة وهي تنكر (عدة) قال يا زن خلع كردم او قال خريدم وفروخت كردم وهي
تنكر تطلق باقراره وهذا لو لم يسبق بينهما خلع اصلا ولو سبق في خلع فاسد فقال هو ذلك
بناء على ان الخلع صحيح قيل يقع وقيل لا ولو اضاف الى ذلك الخلع فقال يا زن خلع لم يجز
عند الكل (فقط) صح المبرم فقال كنت طلقته فانائه يقع في تلك الحالة فان اضافه الى
حالة البرسام لا يقع والافيقع وكذا النوم (خ) قال صبي ان شربت فسكل امرأة تزوجها
هي طالق فشرب وهو صبي ثم تزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق وقع فقال هذا
الباع ادى حرامت برمن قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فحرم امراته ابتداء و قال بعضهم
لا تحرم وهو الصحيح لانه لم يقر بالحرمه ابتداء وانما اقر بالسبب الذي تصادق عليه وذلك
السبب باطل (قن) صبي قال ان فعلت كذا فكل امرأة تزوجها طالق وفعله وهو صبي
وانفعل بمينه ثم تزوج بعد بلوغه وقال لها تو برمن حرامى بدان سو كند قال هو اقرار بانها
حرام عليه ويكون تحرما ابتداء والقول قوله انه اراد به الواحدة او الثلاث اقول على
ما مر من التصديق ينبغي ان لا تحرم لانه اضاف الحرمه الى سبب باطل (قن) تكلمت
فقال هذا كفر وحرمت على به فتبين ان ذلك اللفظ ليس بكفر فعن النسفي رحمه الله
انهم لا تحرم (ذ) خلعها فاسد فاسأله رجل باذن جد اى كريت فقال نعم فهذا اقرار
بالحرمه وهو حجة عليه (نقط) سئل النسفي عن خلعها ثم تزوجها ثم قال تو برمن حرامى
بدان خلع قال تحرم لانه اخبر انها لا تن حرام عليه بذلك الخلع واذا حرمت عليه
باقراره يجب المسح في هذا النكاح بالغاما بالغ لانه لا يصدق في حقها (خ) قالت
لزوجه من وكيل تو هتم فقال هستى فطلقت نفسها ثلاثا فقال تو برمن حرام كسى
جدا بايد شد فتنفر قافراد ان يراجعها قالوا يستل من نيته لو قال عنيت به التوكيل بطلاق
ولم ينو تعدد تبين بواحدة وهذا انما يصح على قوله اما على قول ح رج فقالوا لا يقع شيء
وبه يقتضى (ص) خلعها فمثل عن ذلك فقال هي المرة الثالثة اجاب الائمة ان الخلع
الثالث لم يجز اقول فيه نظر قال وليس له أن يتزوج بها لاقراره بالخلع ثلاث مرات (بس)
الباغ خلع امراته الصبية على مال أو مهر تطلق مجانا لانه ملق الطلاق بقبولها المال وقد
وجد فطلاق مجانا لان هذا تبرع فلا تملكه اقول علقه بقبول بوجوب المال ويترتب عليه
ولم يعلقه بقبول مطلق فينبغي ان لا تطلق لعدم الشرط وهذا رد فيه وفي نظائره فليتأمل
ولو خلع امراته الامة على مال تطلق والمال يلزمها في الحال لو باذن المولى والاقبدا العتق
ولو خالعهما على المهر تطلق ولا ينقطع المهر لانه لا لها فلا يبرأ الارضاء ولو طلق الصبية
بمال يصبر رجعا وفي الامة يصبر بائنا اذا الطلاق بمال يصح في الامة لكنهم مؤجل وفي
الصبية يقع بلا مال ولو طلقه وكذا المدبرة وأم الولد الا ان الامة القنينة تباع في الدين

على الاصل وبمثلها لو ضمن قبيل الدفع بان قال ادفع الى

فلان الصغير عشرة دراهم على
 به يره مستقرضا العشرة من
 الدافع وآمر الله بالدفع إلى الصبي
 فينوب قبض الصبي عن قبضه
 وكذا الصبي المجهور عليه إذا
 باع شيئا بغير إذن من وكفل
 والدولة المشتري أن قبض بعد
 ما قبض الصبي الثمن لا يجوز
 وإن كان قبيل ذلك الشار وفي
 المتن في عهد مجبور عليه اشترى
 متاعا وضمن رجل للبايع الثمن
 لا يلزم المكفيل ولو ضمن المبيع
 معينه كان ضامنا هذه الجملة
 في كفاية الذخيرة في الفصل
 الثالث منها وفي كوفي باب اذن
 الصبي والمعتوه من ماذون
 الأصل إذا باع الصبي وهو يملك
 البيع والشراء بعد أن رجل
 وسلم العبد وقبض الثمن ثم إن
 رجلا ضمن للمشتري الدرك في
 العبد فاستحق العبد من يد
 المشتري فإن كان مافونا له
 ورجع المشتري بالثمن إن شاء
 على الصبي وإن شاء على الكفيل
 فإن أخذ الكفيل يرجع على
 الصبي إن كفل بأذنه وإن كان
 الصبي مجبوراً عليه ضمان
 الكفيل باطل ولا يكون
 للمشتري على الصبي سبيل ولا
 على الكفيل وإن كان الثمن
 قائما أخذه المشتري فإن
 استهلكه الصبي لا يجب عليه
 الضمان عند أبي حنيفة وعبد
 ربهما الله أيضاً على ما عرف
 في الرديعة وهذا إذا ضمن بعد
 الشراء فإن ضمن في أصل الشراء بان قال المشتري اشترى

لو قبلت باذن المولى وهو لا تباعان كذا (ذ) وفي (ظ) تباع الامة المانوية قيسه الا أن
 يغنيها المولى كسائر الديور والمدة واما الولد تؤدي من كسبها والتمت باذن المولى
 أو غير ذلك أقول في عدم الاذن ينبغي أن يؤخر إلى العتق إذا اكتسب للمولى فلا يعمل
 غيره الا برضاه (يس) قال لا يرأه الصبية متى غبت فمرك بك انتطابق نفسك متى
 شئت بعد ابراء المهر فغاب فطلعت نفسها بعد ما أبرأته عن المهر قيل ينبغي أن تطلق
 رجعيها بما لان طلاق الصبية على مال رجعي لانه لا يلزمها المال فيصير قائلاً عند
 وجود الشرط أنت طالق يكذا من المال فتطلق مجاناً (شر) البائع تلع امرأته الصبية
 فلو كان يلفظ المخلع فهو بائن ولو كان يلفظ الطلاق فهو رجعي (ذ) الصبية وكلمة رجلا
 بفتح خاءها بمهرها فلو ضمنه تبين وفاقا والاقيل تبين وقيل لا ولو خلعها أبوها أو أجنبي
 بمهرها فلو ضمنه المخلع تطلق فلو بلغت تأخذ الزوج بنصف المهر ولو لم يدخل بها وبكاه
 لو دخل (شمخ) ترجع البنت بنصف المهر في الفصل الاول وبكاه في الثاني على الأب لأهلي
 الزوج وهذا لو ضمن مهرها للزوج والاقلا شك أن المهر لا يسقط بهذا المخلع لصغرهما وهل
 تبين لو تبات الصبية عقد المخلع وكانت من أهله بأن تعقل العقد وتبرهنه تطلق وفاقا
 ولا يسقط المهر ولو لم تقبله الصبية فلو كان المخلع أجنبياً لا تبين وفاقا وهل يتوقف على
 إجازتها بعد بلوغها اختلاف فيه ولو كان أباً ولم يضمن هل تطلق قال (خه) اختلاف فيه
 المشايخ وقال (ح) فيه روايتان جلة (ذ) وفي (كشخ) تطلق ولا جعل عليها ولا على أبيها
 على قول ابن سبويه أنه ان جعل يجب على الأب وإن لم يضمن قيل تطلق وقيل
 يتوقف على إجازتها وقيل لا يتوقف لعدم الغائبة بل تطلق ويجب كل المهر مدخولة
 ونصفه صغيرة مدخولة وهو الأصح (ت) خلع الصبية أبوها على مال جازاً المخلع ولا يجب
 المال عليها ولو ضمنه أبوها يلزمه ولا يرجع به عليها (صل) خلعها أبوها بمهرها ولم يدخل
 بها وضمنه جازوا نصف المهر وضمن الأب للزوج نصف المهر فإن قيل كيف يصح
 المخلع بمهرها وهو ملكها وليس للأب إبطال ماله وكيف يصح ضمان الأب للمهر لزوجها
 وهو عليه ولا معنى بضمن الأب للزوج بنصف المهر الذي ضمن الزوج للصغيرة هذه من
 مشكلات المسائل وهذا لانه أضاف المخلع إلى ماله ولو أضافه إلى مال غيرها بان
 خلعها على قن انسان صح المخلع لانه لو أضاف الشراء إلى مال غيره بان شري بمال غيره
 صح الشراء فلا يصح المخلع والمخلع أقرب إلى الجواز وأولى الا ان تسلم البطل في الشراء
 يجب على العاقبة ولو عقد بلا ضمان وفي المخلع لا يجب عليه الا بضمنه ان اذ حقوق العقد
 في المخلع ترجع إلى طرف من له العقد وان كان اذا ضمن ترجع إليه الحقوق بحكم الضمان
 وتطلق إذا طلاق معلق بقبوله فيقع اذا قبل ويجب لها نصف المهر لا النصف بطلاق قبل
 الدخول وعلى الزوج نصف المهر للصبية وعلى الأب نصف المهر للزوج لانه ضمن كل المهر
 فخرج من تسامحه وسقط نصفه فضمن النصف كما لو خلع على مال غيرها وخرج من تسامحه ويقع
 بائناً لانه ملاق بعرض ولو كان بلفظ الطلاق ولانه قبل الدخول هذا ولو لم يدخل فلو دخل
 فاعا كل المهر والأب يضمنه للزوج لانه ضمن كل المهر ولم يقدر على تسامح شيء منه

بعد الشراء قبل الدفع بان قال
المشتري ادفع الثمن الى الصبي
الذي اشترى به منه هذا العبد
على انك ضامن او قال الضامن
ادفع الثمن الى الصبي على اني
ضامن لك ثم استحق المبيع
رجع المشتري على الكفيل
سواء كان الصبي ماثونا او
محمورا عليه وتعم هذا ينظر
في هذا الباب وفي هذا الباب
ايضا على سبيل الاستشهاد
قال اقرض هذا الصبي مائة
درهم على اني ضامن لك
فاقرضه يكون له ان يرجع
على الكفيل وفي غير الهيظ
هشام قال سالت محمدا عن
قال فغيره مع من هذا المحمور
عليه متاعا وانا ضامن لثمنه
فباعه متاعا قال لي محمدا
الله ما حال المتاع قلت قبضه
واستلمكم قال لا يضمن الضامن
لانه ضمن الثمن ولا غن عليه
لان البيع فاسد ولو قال ما بيعته
من درهم الى مائة فانا ضامن
له فباعه ثوبا يساوي خمسين
وقبضه واستهلكه يضمن ثمنه
الثوب وقوله انا ضامن له
مخالف لقوله انا ضامن الثمن
الا ترى ان رجلا لو قال لا تمر
بائع فلا تايضي محمورا عليه
فباعته له وانا ضامن فباعه
بيعا فاسدا وقبضه واستهلكه
كان الكفيل ضامنا الذي
لزم المشتري لقساد البيع ولو
قال انا ضامن للثمن لم يلزم
الكفيل ذكر في آخر الفصل العاشر من كفاية الذخيرة اذا

فيضمن مثله قال سرح هذا احد وحوه خلع الصبية وحيلة اخرى ان يجبر الزوج بالمهر
على الاب حتى يبرأ الزوج اذا الاب بملاك الاحتيا لبعال الصبي والصبية على غير من عليه
الدين اذا كان المتهال عليه أملا من المحيل والغالب ان يكون الاب أملا من الزوج
ولو كان المتهال عليه مثل المحيل في الملاءة ينبغي ان يصح ايضا كذا ذكره م ر ح (شئ)
ولو كان الخالع وليا غير الاب وجعله القاضي وصيا ويحتمل هذه الحيلة ينبغي ان يجوز
اذ لو وصى ان يحتمل بعال اليتيم ايضا (فطس) لو كان المتهال عليه مثل المحيل في الملاءة
لم يجز للوصي ان يحتمل بعال اليتيم اذا لم يوافق بشرط كون الثاني أملا (ج) فخرج
الصبي لو احوال قبل ابوه او وصيه فلو كان الثاني أملا او مثله يصح والاقلا (طيم) حيلة
اخرى وهي ان يقر الاب بقبض مهرها ونفقة عديتها ثم يدينها زوجها وهذا يختص بالاب
بخلاف سائر الاولياء اذا الاب يصح اقراره به ويبرأ الزوج في الظاهر ولا يعمل اقرار غيره
به ولو اؤد ان يكتبه يكتب اقرار الزوج بالينونة ويكتب اقرار الاب بقبض المهر ونفقة
العدة اقول لو كان الاب صادقا في اقراره فلا فائدة فيه للزوج ولو كذب فهو حرام يجب
التحرز منه والمراد بالحيلة هي الحيلة الشرعية ليصل بها الرجل الى مراده على وجه الشرع
وهذا ليس بشيء ولكن يمكن ان يقال ان الكلام في حكم اقراره لو اقر لا في انه يجعل
او يحرم فلا اشكال الا انه يبرأ ظاهر الاحتية ولا يليق هذا التلبس بالمسلم كتبت هذا
النظر ثم وجدت نظيره (قش) فهذا من التوارد (ص) الاب لو خلع الصبية بمهرها واداه
خير الها بان علم ان الاخصن العشرة معه فانه يصح على قول مالك وزول المهر عن
ملكها ويبرأ الزوج جهته فلو قضى به نفذ لانه مجتهد فيه (ذ) خلع الاب او الاجني كبيرة
بمهرها جاز لو اجازته والا فلو لم يضمنه الخالع لم يجز ولا تطلق (صر) يتوقف على
اجازتها فان اجازت جاز ويبرأ الزوج من المهر ولو لم يجز ينبغي ان تطاق لانه مما يق
بالقبول وقد وجد (ذ) ولو ضمنه الاب او الاجني وقع الخلع فاعتبر هذا معاوضة فيما بين
الزوج والخالع طلاقا بائنا بما تباح في حق المرأة اذا بلغها النخبة فاجازت فغذ عليه او برئ
الزوج من المهر فلها ان تأخذ الزوج بالمهر والزوج يرجع على الخالع بحكم الضمان
و يصبر تقدره هذا الخلع كان الخالع قال للزوج ان اجازت فالبديل عليها وان لم تجز
قاله بدل على وما يجب على الاب من الضمان انما يجب بحكم العقد لا بحكم الكفالة
اقول ذكر قبيله انه يرجع على الاب بحكم الضمان فبين قوله منافاة ويمكن التوفيق
بان يكون فيه روايتان فاخذ بهما و يدل عليه ما ذكره (صر) في هذه المسئلة
ان الزوج يرجع به على الخالع بحكم الضمان والاب كالا جني اذ ليس للاب ولاية الخلع
فهو كاجني وكذا لو خلع الاب او الاجني على نفقتها وهي صبية او كبيرة لم تاذن به ولم
يجز بعد الخلع جاز الخلع فطاق ونجيب النفقة على الزوج ثم يرجع هو على الخالع
بسبب الضمان وقال رحمه الله هناك مسائل يحتاج الى ذكرها ومنها ان الاب لو تزوج
كسيرة فطلب وان تبرئ الزوج عن ثمن من المهر فلا سبيل اليه بان يقر الاب بقبض
شئ منه لانه كذب حقيقة ومن أمر به فقد امر بالكذب اقول هذا يؤيد ما سبق لنا من

الكذيل ذكر في آخر الفصل العاشر من كفاية الذخيرة اذا

يضمن لرجوعه على الأب له ان يرجع وقد ذكرنا مسائل ضمان المهر والثمن من الصبي في النكاح والبيع من هذا المجموع وفي آخر هذا الفصل أيضا الكفالة والضمان بامر المكفول منه وبامر المضمون منه انما يوجب الرجوع على الآخر عند الاداء اذا كان الآخر ممن يجوز اقراره على نفسه حتى لو كان المكفول منه صبيًا محجورًا عليه لا يرجع عليه وان كان باحره ولو كان صبيًا محجورًا عليه لا يؤاخذ به في الحال وانما يؤاخذ به بعد العتاق ذكر في باب الدعوى على الكفيل والهيل من فتاوى رشيد الدين اذا قبض الأب مال ابنته الصغير وكفل انسان بذلك المال لا يصح لان المال امانة في يده والكفالة بالامانات لا تصح ولو قال ذلك الرجل ان استملاك الأب مال الصبي فانا كفيل بذلك يصح لانه اضاف الكفالة الى سبب الضمان وفي فوائد ابن حفص الكبير رحمه الله الكفالة للصبي المحجور عليه لا تجوز فيلزمه الصبي المحجور عليه من الضار لانه النافع بدليل قبول الهبة والصدقة وفي هذا منفعة فيجوز فالان الهبة والصدقة تصح بالفعل وفعله معتبر فاما هنا فلا بد من قبول وهو قول وقوله خبيره غير قيل بشكل بما لو اجر نفسه يجب الاجر

الاقتراض في اقراره قبضه قال فينبغي ان يجب باذنها لانه لا يصح بلا اذنها الا ان تميزه وينبغي ان يضمن الزوج عنها فيقول ان أنكرت هي الاذن بالهبة وغرمتك ما ربهته فانما تضمنتموه يصح هذا الضمان لاضافته الى سبب الوجوب لان من زعم الأب والزوج انها كاذبة في الإنكار وان ما أخذته دين عليها الزوج مع فالأب ضمن بدني واجب فصم ولو كانت الابنة صبية فلا وجه للهبة ولا للأقرار بالقبض لما مر فالحيلة هنا ما مر من أن يجعله الزوج على الأب (من) تزوجها بالغير ودخل بها فوهبت أمها للزوج القامن المهر وضمنت له فباعها بالغير لا يرجع الزوج على أمها بدني فان قيل قطعا وهبت الأم ألفا بقي من المهر ألف فاذا اختلعت على الغير فالألف زائدة فلم لا يجب له عليها يجب بان هبة الأم لم تصح ففي المهر الغير فصم الخلع على الغير وضمان الأم ليس بالتزام مال له ابتداء بل هو وصد لو طلبت تمام الألفين فالأم تعطيه ألفا ولا يلزم الأم شيء مع ان امرأته لم تطلب شيئا ولو ادعى الزوج استثناء أو شرط أو كذبه فالقول للزوج فلو شهد بالخلع أو طلاق بلا استثناء فان قالوا نشهد انه خلع أو طلق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال لم نسمع منه الا كلمة الخلع أو الطلاق فالقول للزوج الا ان يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البديل أو نحوه فيثبت ذلك قبل قوله أو هذه مما يقبل فيه الشهادة على النقي (صريح) فيما لا نسمع منه الا كلمة الخلع الصحيح أن الزوج لا يصدق الا ببينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد أحوال الناس وعن (طه) طلق وقال استثنيت لا يصدق قضاء

(قوله طلق وقال استثنيت لا يصدق الخ) قال شيخ الاسلام القرني قالت وفي فتاوى القاضى الامام لو قال الزوج طلقتمك أمس وفلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافا بين أبي يوسف ومحمد فقال صلى قول أبي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطاً بالامر القوي في زمان غلب على الناس الفساد وان خلع امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء وان ذكر البديل في الخلع فقال خالته صلى الله عليه وسلم فقلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره انه لا يصدق قضاء اذا اخذ عليه جعلاً واراد باخذ المجلد ذكر البديل في الخلع لا حقيقة الاخذ وكما لا يصدق فيما لقي فيماد ذكرنا لا تصدق المرأة اه كلامه قلت وظاهر كلام الحق الكمال في شرح الهداية ان الزوج اذا ادعى الاستثناء في الطلاق والخلع ولم تنازعه المرأة في ذلك ان القول قوله مطلقا حيث قال بقرو ع طلق او خلع ثم ادعى الاستثناء او اشرط ولا تنازع لاشكال ان القول قوله وكذا اذا كذبت المرأة فيه ذكره في الحاوى للامام محمد بن البخاري ولو شهد عليه بأنه ما لقيها او خالها بغير الاستثناء او قالوا لم يسمعن قبيلت وهذه من المسائل التي قيل فيها الشهادة على النقي فان لم يشهد على النقي بل قال لم نسمع منه غير لفظة الطلاق او الخلع والزوج يدعى الاستثناء في المحيط القول قوله وفي فوائد شمس الأئمة لا يوجب دوى

ولو قال طلقت واستثنيت صدق و يبقى بان دعوى الاستثناء يصح الا ان يظهر منه ما يدل على ما (صط) قال طلقت ثم استثنيت لم يكن مستثنا عند حوس (في) طلق او خلع ثم ادعى الاستثناء صدق ولم يذ كر البطل في الخلع لا لؤذ كره بان قال خلعك بكذا وفيه لو اخذ به لا في الخلع وقال لم اعن به الطلاق لا يصدق قضاء والمراد ياخذ بالجعل ذ كره لاحقية الاخذ (فش) ادعى الاستثناء وقال ما قبضت منك فهو حق كان لي عليك وقالت في دفعته ابدل الخلع قال قول له لانه لما انكر صحة الخلع فقد انكر وجوب ابدل عليه ما وان احران له عليهما لا واحد الا ما بين والمرأة مقررة ان له عليهما ما لا آخر يصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء لانه اقر ان عليهما بدل الخلع والمالك هي المرأة فيقبل قولها وفيه نظر (فو) طلق ثم استثنى بان شاء الله غير انه تكلم به في نفسه بحيث سمعه هو لا غيره لا يصدق قضاء فيجب ان يظهر به ايمته ببينة (جف) حلف واستثنى في نفسه وحرك به لسانه ولم تسع اذا ما جاز استثناءه كذا عن روح اقول يحصل ان يراد به انه يصدق ديانة لا قضاء قال وكذا القراء في الصلوة لو سمع اذناه فهو أوثق (ص) قالت خويستين خريدم از تو فقال فرو ختم وقال عنيت غيرها لا يصدق قضاء (خ) ارادت الخلع فقال قوم لها اشتريت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت وقال الزوج بعثت وفي ضميره بيع متاع فانها تطلق قضاء اذ قوله بعثت جواب كلامهم والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال (حق) وكذا النوى منطقة او خشبة في يد قلو اشار الى تلك المنطقة او الخشبة اشارة تفهم انه المراد يصدق انه لم يرد الخلع وكذا لو شهد قبل الخلع في هذه المواضع ثم اشار وقت تكلمه الى الخشبة او نحوها اشارة تفهم

الاستثناء اذا عرف الطلاق بالبينة بل اذا عرف باقراره ومثله اذا قال ابعده اعتقتك امس وقالت ان شاء الله تعالى لم يعتق وفي الفتاوى للنسفي لو ادعى الاستثناء وقالت بل طلقتي قال قول لها ولا يصدق الزوج الابينة بخلاف ما لو قال لها قالت لاشأ أنت طالق ان دخلت فقالت طلقتي منجز القول قوله كذا قاله ثم قال والذي عندي ان ينظر ان كان الرجل معروفا بالصلاح والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي ان يؤخذ بما في الهيطن من عدم الوقوع تصد يقاله وان عرف بالقسق او جهل حاله ينبغي ان لا يؤخذ بقوله لغلبة الفساد في هذا الزمان اه كلام الغزي وأقول حيثما وقع خلاف وترجع لكل من القولين قالوا يجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهبنا ولا يصح ايضا كما قلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كارهة له فتطلب التخلص منه فتفترى عليه فيفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويفرض باطل الامر الى الله تعالى تأمل وانصف من نفسك واذا كان القول قوله في دعواه الاستثناء هل هو بينه ام لا لم أره لاحد من علمائنا وينبغي على ما هو المذهب ان يكون بينه اذا انكسرت الزوجة واما اذا لم تنكره فلا يمين عليه لتصديقها له اللهم الا اذا اتهمه القاضي وانه قضاة الآن يحلفونه لهذا تأمل

رجلا لو استعمل انسايا من غير عقد وراى القاضي ان يوجب الاجر عليه يجب ولا عبرة القول في وجوب الاجر (في مسائل المحوالة) ذ كره محمد وجه الله تعالى في الاصل الصبي الساجر في المحوالة مثل البالغ وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله صي محجور عليه أقر بمال واحال به على آخر وقبل الاخر المحوالة فالمقر له يمكن من المطالبة من المحتال عليه ام لا اجاب نعم كما في الكفالة وفي وصايا الفتاوى الصغرى الوصى اذا احتال بمال اليتيم يجوز لكن بشرط أن يكون الشا في املا من الاول وان كان مثله لا يجوز وذ كر القاضي الامام نضر الدين رحمه الله في الفصل الاول من بيوع فتاويه الاب والوصى اذا قبل المحوالة على شخص دون الهيل في الملاة ان وجب بمقدورهما جاز عند ابي حنيفة ومحمد وجه الله تعالى ولا يجوز عند ابي يوسف رحمه الله وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يصح في قولهم وقد عرف مسائل البيوع وذ كر صدر الاسلام ابو اليسر رحمه الله في باب الخلع من البدو في حيلة هبة صداق الصغيرة ان الاب يحتال على نفسه في شاقته برأضة الزوج عن ذلك الله يدبر قال ولو كان الاب بمنزلة الزوج في الملاة ينبغي ان

يضم ايضا وقد ذكرناه في
قال محمد رحمه الله في الاصل
اذا اذن الرجل لابنته في التجارة
وهو يعقل البيع والشرع جاز
وبغير الصبي ما ذكروه في
التجارات وكذا الوصي اذا اذن
للصغير في التجارة وهو يعقل
البيع والشراء ومعنى قول
محمد رحمه الله في الكتاب اذا
كان الصبي يعقل البيع
والشراء أي اذا كان يعقل معنى
البيع والشراء بان كان يعرف ان
ان البيع سالب للبس والشراء
جالب ويعرف الغبن اليسير
من الغبن الفاحش لا نفس
العبارة فان كل صبي لو اذن
البيع والشراء يتلقاها قال واذا
باع الصبي شيئا من مال نفسه
واشترى لنفسه شيئا قبل
الاذن وهو يعقل البيع
والشراء يتصدق منه عندنا
وينفذ ما جاز له ولو كان الصبي
الذي يعقل البيع والشراء اذا
وكل من غير ما يبيع والشراء
فباع واشترى جاز عندنا
والذهب عندنا ان الصبي
الماتل صحيح العبارة فيها
ينفعه من التصرفات سواء كان
مولى عليه او لم يكن كقبول
الدية والاسلام ونحوها يتردد
بين الضرر والنفع كالعبارة
فهو صحيح العبارة انما اذا لا
نفاذ فيها بضره من كل وجه
كالطلاق والعاق وهو فاسد
العبارة نفاذ وانفاذا واعلم
ان كل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير

الشهود وهذا كله في الحكم اما في الديانة فالقول له اشاركوا لا اذا كان اللفظ لا يحتمل
ما نوى (قط) طلبت خلعا بمال فاشهد صديقان ان امرأتى اذا قالت نحو يشتمن تريد
اقول فروقتم ولا اقول فروقتم ثم خاعها عند القاضي ثم قال قالت فروقتم ولم اقل فروقتم
فشهدا به فلو سمع القاضي فروقتم يحكم بهما المخلع ولا يلتفت الى شهادتهما ولا هبة
لذلك الاشهاد اما لو قال القاضي لا اتيقن انه تكلم بخلاف او جاءه يسمع شهادتهما ويطلب
المخلع ولو شهد به بعض اهل المجلس انه قال فروقتم يحكم بالمخلع (قون) باع منها تطليقة
عهرها واشترت فقال من ساعته هرسة هرسة يخاف ان يقع عليها الثلاث لان هذا يصرف
الى الطلاق اسبق ذكره فصار كقوله او وقعت هرسة طلاق (فسد) خلعا بتطليقة واحدة
فلاموه على ذلك فقال دوسه يادلم يقع شيء لانه ليس بايجاب (فشين) قال ترايبك طلاق
فلاموه كفت ديكرد اذم يقع آخر لانه جواب لذلك ومناه عليه فخص خلعا فقبل له كم
نويت فقال ما تشاء ولم ينو شيئا طلق واحدة لان تفويض المشيئة اليها في النية ليس بشيء
(فسد) قالت اخلمني وقالت سه خوام فقال سه يادلم يقع واحدة اذا الحكم يقع
بالمخلع وهو واحد ولو خاعها فقال لها في عدتها اذمت سه ولم يرد هابه فلو نوى ثلاث
ملاقات طلق ثلاثا والاف لانه لم يلفظ بطلاق فصار كما لو قال اذمت واحدة فلا يقع
الاينية (فش) خلعا فقال في مجلسه مراد بين خانه هيجه ليست ثم ادعى شيئا من امته
الييت فان قال كان هذا في البيت وقت المخلع لا تسمع دعواه ولو انكر كونه فيه وقت
المخلع فالقول له (نخ) قال ان كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه ولو انكر
كونه فيه وقت الاقرار تسمع ولو ادعى انه لم يقل شيئا يسمع لو لم يكن دعواه في ذلك
المجلس وفي الجماع مسئلة تدل انه لو ادعى مطلقا لا تسمع وينبغي ان يكون كذلك (صك)
قال لها سر خود از صدة وكاين خريدم فقالت فروقتم لو نوى الطلاق تبين وصحب المهر
ونفقة العدة لانه ذكر (قو) من قال لها نحو يشتمن اذتو بعدة وكاين خريدم فقالت
فروقتم واجاب كما ذكرنا وهذا لان سر خود ونحو يشتمن بمعنى واحد اذا الراس يراد به
جميع البدن وقوله اذتو بعدة ومهر خريدم لم يصح عوضا لان كلمة من لا تستعمل للعوض
فبقي لفظ خريدم وفروقتم وهذا من الكنايات فلا بد من النية اقول مرفي (عده) في
اوائل الفصل ان قولها اذتو كاين خريدم كقولها بكاين خريدم فعلى هذا ينبغي ان يقع
بلائية ومراياضي (عده) ثمة ان البذل على الزو يجزى ويجوزونيل لافلي رواية الجواز
ينبغي ان تطلق ويحب المهر ونفقة العدة على الزوج بلا حاجة الى النية

(الفصل الثالث والعشرون في الامر باليد ومتعلقه)

الاصل ان الزوج يملك الطلاق بنفسه فيملك تقوى يرضه الى غيره ويتوقف عمله على العلم
ولو لم يرد الزوج بالامر باليد مالا فليس بشيء الا ان يكون في حالة الغضب او مزاكرة
الطلاق فلا يصدق فيه ما قضاه انه لم ينو الطلاق فلو ادعت نية الطلاق او انه كان في

(الفصل الثالث والعشرون في الامر باليد ومتعلقه)

قال اب اذا اذن للصغير او لعبد
ابنه الصغير في التجارة يجوز
وكذا وصي الاب بعد موت
الاب وكذا اذن الجدة في الاب
اذا لم يكن له وصي من جهة
الاب يصح وان كان الاب سياً
فانه لا يصح اذن الجدة ولو اذن
القاضي لعبد اليتيم في التجارة
وليس لليتيم وصي اب جاز
اذن القاضي وان كان للصغير
او المعتوه اب او وصي او جد
او اب فالاب فرأى القاضي ان
ياذن المصبي او المعتوه في
التجارة فاذن له صح اذنه وان
ابى الاب ذلك لان الاذن في
التجارة حق المصبي قبل الولي
فاذا طلب من الاب واني صار
الاب ماضياً به فانتقلت
الولاية الى القاضي كالولي
في باب النكاح وقد ذكر
المسألة في مسائل النكاح
وذكر في الهداية وكذا عبد
المصبي المأذون يصير مأذوناً
ياذن المصبي واذن أبيه ووصيه
والجد ولا يصير مأذوناً باذن
المع ولا يجوز اذن الام وحمه
وخاله وأخيه لان هؤلاء ليس
لهم ولاية التجارة فلا يكون لهم
ولاية الاذن ولو ان امرأة ماتت
واوصت الى رجل وترك
ابنا صغيرا ليس له اب ولا جد
ولا وصي الاب وترك
اموالاً لهذا الصغير فاذن
الوصي لعبد من صبيده الذين
ورثهم من الام لا يصح واذا
صح الاذن للمصبي في التجارة يصير هو بمنزلة المجرى البالغ فيما

فرض او هذا كونه مطلق صدق مع عينه وتقبل بيعتها في اقبسات الغضب وهذا كونه
الطلاق لا في نية الطلاق الا ان تقمها على افراد الزوج بها كذا (قط) وفي (طعم)
ذكر في باب الامر باليسد تعلق نفسها متى شامت لاختلاف في الامر والخيار قيل هو
كالوكالة تقع مبهمة في العمر اذا لم تعلق بالمشيئة فعلى هذا انك الزوج عزها فاذا علق
الطلاق بالمشيئة يصير كمن فينقطع الخلاف (طعم) تفويض الطلاق اليها قيل هو
وكالة تملك عزها به والاضح انه لا يملكه (ثم) وكما يملك الا انفسها لا يملك عزها
توكيلها كقوله طلق نفسك وثمة لا يملك عزها كما اهدا ولو قال لا جنبي طلق امرأتى صح
عزله ولا يقتصر على المجلس لان هذا اللفظ لا لا جنبي تو كبل وللمرأة عليك ولو قال لا جنبي
طلق امرأتى ان شئت يقتصر على المجلس ولا يملك عزله فالحاصل ان قوله طلق نفسك
تملك في حقها ذكر المشيئة او القيام معنى المسالكية في حقها وهو تصرفها لنفسها برفع
القيود من نفسها وفي حق الاجنبي عليك لو ذكر المشيئة والا فلا وكذا لو قال لامرأته طلق
صاحبك فهو تو كبل ولا يقتصر على المجلس وله العزل كذا (فو) وفي (شعي) قال
لا جنبي امرأتى بيدك كان عليك كفاية تقتصر على المجلس ولا يملك عزله (صه) قوله طلاق
امرأتى بيدك كقوله امرأتى بيدك (ذ) لو جعل امرأته بيدها او خيرها فلها ان تختار
نفسها ما دامت في مجلس علمها ولو طال يوما او اكثر فلو قامت منه أو أخذت في عمل آخر
خرج الامر من يدها لانه دليل الاعراض وأمر اليد بطل بصرح الاعراض فكذا بدليله
(صك) لو أخذت في عمل آخر يعلم انه قطع لما كانت فيه بطل الامر والحاصل انه عليك
بوافق سائر التلخيصات من حيث انه يقتصر على مجلس العلم ويخالفه من حيث انه يفي
الى ما وراء المجلس لو كانت غائبة بخلاف سائر التلخيصات لان هذا التلخيص تضمن معنى
التعليق فتعبد بالمجلس بمعنى التلخيص وتبقى الى ما وراءه في الغائبة ولم يملك عزله بمعنى
التعليق عملاً بشبهه وقوله اختاري كالا في جميع الاحكام الا في انه لو نوى بالامر
باليد فلا يصح لافي التخيير ولم تجزئية الاثنين فيهما (من) خيرها او جعل امرأته بيدها
فقبل ان تختار أخذ الزوج بيدها فاقامها او جاءها طوعاً او كرهاً خرج الامر من يدها
وكذا الرواة شطت واغتسلت وبطل بقيامها الا بقعودها ولو كانت قاعدت فاضطجعت
فيه روايتان عن أبي يوسف ولو قاعدت كانت لم يطل في ظاهر الرواية وعن س رحمه
الله بطلانه كذا (مح) وذكر في (شعي) ان فيه روايتين ولو تمكنت فاستوت لا يطل وكذا
لو حتمية فتر بعثت او بالعكس وكذا لو لم تست نياها ولم تقم عن المجلس وكذا لو نزلت عن
الدابة وبطل بر كونهما وكذا لو كانت على دابة وانفق فسارت ولو واقفة فاجابت
ثم سارت او كانت سائرة فاجابت كما سمعت في خطوتها تلك بان منعه وكذا لو ماشية ولو
سبقت خطوتها جواباً لم تبين ولو كانت الدابة سائرة فوقفها بقي خيارها ولو كانت في
بيت فحست من جانب الى جانب لم تبطل والسفينة كبيت لا دابة ولا فرق بينهما
حقيقة لتبطل المجلس حقيقة واقترافاً بان سير الدابة يضاف الى راحتها لا السفينة
بحرهما سواء (مح) وسواء كان على دابتين او على دابة واحدة او كانت على دابة

يدخل تحت الاذن فيجوز له
 حقا كان او منقولا كما يجوز
 ذلك من الحر البائع واذا افر
 يد من التجارة صح ان اراده وليس
 له ان يكاتبه ولو كاله ولا ان
 يعتقه على مال وكذلك ليس له
 ان يزوجه امته عند أبي حنيفة
 ومحمد وجميعهم الا تعالى وعند
 أبي يوسف رحمه الله ذلك
 ومتى صح اذن الاب والوصي
 او القاضي لعبد اليتيم وحق
 العبد من تباع رقبته في دين
 التجارة عندنا ولو قال القاضي
 لعبد اليتيم اتجر في الطعام
 خاصة او قال اتجر في البر خاصة
 فانه يصير العبد ما ذونا له في
 التجارة كلها ولا يكون هذا
 من القاضي قضاء في فصل
 مختلف فيه وان كانت هذه
 المسئلة مختلفة فيها ولو ان
 العبد تصرف في فعله بذلك
 دون من التجارة التي اذن له
 القاضي فيها ومن التجارة
 التي لم ياذن له القاضي فيها
 وخاصم ارباب الديون الى
 القاضي فباطل ديون الغرماء
 التي محققة من تجارة لم ياذن له
 القاضي فيها فانه لا ينفذ
 تصرفه بعد هذا في التجارة التي
 لم ياذن له القاضي ولو رفع
 قضاؤه الى قاض آخر لا يكون
 لذلك القاضي ان يبطل
 قضاءه كما في سائر الاجتهادات
 وكذلك لو قضى القاضي بجواز
 تصرفه في الانواع كلها

وهو يعني او كانا في سفينة او في سفينتين او في محل او محلين حتى لو كانا على هاتين وحسب
 واحد واختارت نفسها في خطوته تلك بانته والا فلا ولو دعت بطعام فاكلت بطل قل
 او اكثر لا يشرب ماء اذا اكل في مجلس الراي غير متاخر بخلاف الشرب (في) لا يبطل
 باكل البسبر لو كان من غير ان تدعوه ولو تسكمت بكلام هو ترك للجواب كما امرت
 وكيلها ببيع او شراء او اجنيبا به بطل خيما وهالا لو قالت ادعوا لي مشورة او شهودا
 اشهدهم لانه اشارة قبول لا اعراض ولو لم تجد من يدعوه شهودا فقامت تدعوه ولم
 تنتقل اختلاف فيه المشايخ كذا (شيخ) وفي (بس) فقامت تدعوه ولم تخرج لا يبطل
 ولو خرجت اختلافوا فيه (كفو) استحسن قول (شيخ) فقال من قال الى بطلانه بالقيام
 عال بان المجلس تبطل وان لم يوجد دليل الاعراض الا ترى الى ما مر ان الزوج لو اقامها
 كرها بطل تبديل المجلس وان لم يوجد دليل الاعراض (ذ) قال امرك بيدك فقالت
 لم لا تطلقني بلسانك ثم طلقت نفسها تطلق اذ قولها لا الخ ليس بردا قليلا وفيه نظر
 لانه يتبدل به المجلس لانه كالم زائد ولو سمعت او قرأت قليلا بقي لا لو طال (ح) قالت لله
 على صتي زمة او هدي بذنة او جهة شكر المساقلة وتطلعت نفسي تطلق لانه بقي
 لا بشروع الصلاة ولو كانت في صلاة الفرض بقي لائمها اذا قطع منهي والاعراض
 انما يكون بترك الاختيار بعد التمكن ولو متطوعة وسلمت على رأس الر كعتين بقي
 لا لو ادبوع ولم يفصل في (صل) بين تطوع وتطوع (من) عن ان الاو بع قبل
 الظاهر كفر يرضى في هذا لانه لم يجز ادائها بغير يمين ولو في الوتر فاقته فلا يبيح لوجوبه
 هذه كفرب وصنعهما اشريهته بغير مرة واحدة ولو سنة ولذا يقضي بالاجاع اقول وجه
 المناسبة في ذكر قوله ولدا يقضي الخ ليس بظاهر ولو قال وان كان سنة عندهما الكنة
 قريب من الواجب ولدا يقضي الخ لا تضع قال امرك بيدك كلسا شئت وفارسيته هر باز
 فلها ان تختار نفسها كلسا شئت في المجلس او في مجلس آخر حتى تبين بثلاث الاامها
 لا تطلق نفسها في ذلك المجلس اكثر من واحدة اقول قوله كلسا شئت في المجلس الخ
 يقتضي ان يجوز لها الايقاع متعدد في ذلك المجلس وقوله الا انما لا تطلق الخ يقتضي
 ان لا يجوز ذلك في نفسها تدافع فيمكن التوفيق بان مراده بقوله الا انما الخ انها لا تطلق
 دفعة واحدة اكثر من واحدة وهو كذلك ويمكن ان يؤول قوله كلسا شئت الخ بان لها
 ذلك في المجلس فيكون لها تكرارا ولا يقاع بالنسبة الى المجلس لا بالنسبة الى مجلس
 واحد والاول هو الحق والله اعلم قال فلوشاءت اخرى في المدة يقع وكذا الثانية ثم لو
 شئت بعد ذلك ج آخر لم يقع خلافا لفر ولوشاءت واحدة وتزوجت باخر فعادت الى الاول
 عادت بثلاث عندهما وعند مروح بمابقي فلوشاءت ثلاث تطلق ثلاث مرات يقعن
 واحدة بعد اخرى عندهما وعند يقع ثلثان واحدة بعد اخرى ثم تحرر حرمة فليقطة لها
 مرو لو قال امرك بيدك اذا شئت او متى شئت فلها ان تختار مرة في المجلس وغيره اما حصر
 المرة الواحدة فلا ان كلمة اذا ومتى لم تقتضيا التكرار واما التعدد الى ما بعد المجلس فلان
 كلمة اذا ومتى عبارة عن الوقت فيوجبان تميم الوقت فصار كانه قال امرك بيدك في أي

وقت شئت هو اختارت زوجها خرج الامر من يدها لردّها ما جعل اليها وكذا قوله اذا
 شئت او متى ما شئت ولو قال امرك بيدك كيف شئت يقتصر على المجلس وكذا قوله
 ان شئت او ما شئت او كم او اين او اينما (صل) قال افنته انت حر حيث شئت فله
 المشيئة في ذلك المجلس فقط وكذا الطلاق فعلى هذا لو قال امرك بيدك حيث شئت
 يقتصر على المجلس هكذا اجاب بعضهم ولو قال لقنته انت حر متى شئت او اذا او كلما
 شئت فله المشيئة في كل زمان حتى لو قال لا اشاء ثم قال شئت العتيق يعتق وكذا الطلاق
 اقول يخالفه ما رقبه من انها لو اختارت زوجها خرج الامر من يدها لردّها ما جعل اليها
 وهذا يقتضي ان يرتد بقوله لا اشاء فلا تعمل بعده مشيئتها واقعة جعل امرها بيدها
 على انه متى غاب عنها شهرا فهي تطلق نفسها كيف شئت وحيث شئت وابن شامت
 وغاب شهرا فلها ان تطلق نفسها ساعة يتم بها الشهر الى متى يجلسها لان هذه
 الالفاظ لا تقتضي تسمية الاوقات فيقتصر على المجلس (كفو) قال انت طالق حين
 لم اطلقك او زمان لم اطلقك او حيث او يوم لم اطلقك تطلق كما سكت فان قيل في يوم
 لم اطلقك ينبغي ان لا تطلق الا بعد مضي اليوم لا كما سكت لانه لو طلق في ذلك اليوم
 بعد سكوته لا يتحقق الشرط وهو عدم الطلاق بحجاب بان يوم بحد الوقت هنا اذا لم يجر
 مما لا يعتمد (فقط) وهنا الفاظ هروقت وهركا وهرجه كاه وهر زمان وشئى وهميه
 وهر بار واه واه ان الحنت يتكر ربة وله هر بار وكذا يتكرر في غيره مما ذكرنا عند
 بعضهم وبقى بانه لا يتكرر في هذه الالفاظ الا في قوله هر بار (فو) في قوله طالق يقع
 رجعي وفي الامر باليد تبين ولو قال طلق نفسك ان شئت يقتصر على المجلس (ذ) قال
 لامرأته امر فلانة بيدك لتطلقى امتى شئت فهذا مشورة فله ان تطلق نفسها في الحال (فو)
 امرك بيدك فطالق نفسك عند قوله فطالق الخ مشورة فله ان تطلق نفسها في الحال (فو)
 قال لا تجرام امرأتى بيدك فطلقها يقتصر على المجلس (فقط) قال له ان قبت سنة فامر
 امرأتى بيدك حتى تخلفها بغيرها فغاب سنة ولم يحضر قال النسفي رحمه الله دوتو كيل
 مطلق حتى لا يقتصر على المجلس والصحيح انه تملك حتى يبطل بقيامه من المجلس (فن)
 قال النسفي رحمه الله عند السؤال هو تو كيل مطلق لانه وان ذكر الامر باليد فقد فسر بما هو
 تو كيل محض وهو ان يخلفها فصار الحكم للفسر كذا قال عند السؤال الا انه كتب في
 الجواب هو وغيره انه يبطل بغيامه لانه صرح بالامر باليد (ذ) قال امرك بيدك في ثلاث
 تطبيقات فطلقت نفسها تنسين او واحدة فهي رجعية (هذه) قال امرك بيدك لكي
 تطلق نفسك او تطلق نفسك او حتى تطلق فطلقت فهو بان ولو قال امرتو بدست تو نها
 دم يملك طلاق فهو رجعي كما لو قال امرك بيدك في تطبيقه (ذ) قال امرك بيدك هذه السنة
 فطلقت نفسها فزوجها فلا خيار لها في باقي السنة اذا الامر واحد الا انه تمتد فامحل بمره ولو
 قال امرك بيدك هذا اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم كان على مجلسها ولو
 قال امرك بيدك رأس الشهر فلها ان تطلق نفسها عند المستهل ولو قال امرك بيدك الى
 رأس الشهر فلها ان تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر فلا يقتصر على المجلس ليفيد

التجارة وهو حر غير او معتوه
 الا انه يعقل البيع والشراء
 او اذن له وصيه ثم ان الاب او
 الوصي اقرا حدهما عليه يد
 او بيع او شراء او اجارة او وديعة
 في يده او مضاربة في يده او
 رهن او غير ذلك مما في يده او
 جنسية فان الاب والوصي
 لا صدقان على شيء من ذلك
 اذا كذبهما الصبي او المعتوه
 وكذلك لو اقرا الاب او الوصي
 على ماذون له لهذا الصغير
 في التجارة اما بالدين او بالجنابة
 كان اقراره باطلا هذه الجملة
 من ماذون الذخيرة والهيبة
 وفي ماذون شيخ الاسلام
 القاضى اذا رأى الصغير او
 المعتوه او عبد الصغير يبيع
 ويشترى وسكت لا يكون اذنا
 له في التجارة هكذا ذكر المسألة
 في الفتاوى الصغرى وفي
 ماذون الهداية والصبي يصير
 ماذونا له بسكوت الولى اذا رآه
 يبيع ويشترى كما في العبد بل
 اولى لانه لا يحل السكوت في
 الصبي ويحصل في العبد وفي
 ماذون شرح الطحاوى اذا
 اذن لعبده في التجارة وهو
 لا يعلم لا يصير ماذونا له
 كالوكيل ولو قال لاهل السوق
 يا يعوا عبيدى ثم قال اذنت
 له في التجارة فبايعوه وهو
 لا يعلم باذن المولى فانه يصير
 ماذونا له قال وذهبكر في
 الزادات اذا قال الاب لاهل
 السوق يا يعوا ابني فلانا فاني اذنت له في التجارة فبايعوه والصبي لا يعلم فانه لا يصير

ماذوناله من ايماننا من قال في
 في العبد يصير ماذوناله وان لم
 يعلم والهي لا يصير ماذوناله
 ما لم يعلم وكفالة الهي الماذون
 له لا تصح سواء اذن له ابو في
 الكفالة او لم ياذن لانه تبرع
 محض وقد ذكرناه في مسائل
 الكفالة والهي الماذون له
 لا يملك تزويج بماله كماله
 ليس من التجارة كذا ذكر
 في الهداية والهي الماذون له
 هل يتسكن من ان يتزوج
 امرأة هذا التعليل يشير الى انه
 لا يملك وذهب في مختصر
 القسود في العبد الماذون له
 لا يتزوج ولا يزوج بماله كماله
 ولا يكتب ولا يعتق على مال
 ولا يجب بدو وض ولا يغير
 موضو ذكر فيه أيضا واذا
 اذن ولي الهي في التجارة
 فهو في البيع والشراء كالعبد
 الماذون له اذا كان يعقل
 الشراء والبيع وفي ماذون
 الجسامع في الفتاوى الاب اذا
 جاء بعد الى الدوق وقال هذا
 هبدايني الصغير وقد اذنت له
 في التجارة فبايعوه ثم استحقه
 مستحق بعد ما حقه الدين صار
 الاب خادما و يهرم الاقل من
 قيمته ومن الدين ونسأله ينظر
 في ماذون شرح الطحاوي وفي
 ماذون الجسامع وفي الفتاوى
 القاضي اذا اذن لعبد الصغير
 في التجارة والاب كاره جاز
 ولا يصير محجورا عليه بموت
 القاضي ولو كان الان من الاب ومات صار محجورا عليه

التاقيت (فتن) امرت بدمست اوتها دم شش ماه راعا لامر يدها عند تمام ستة أشهر
 ويأتي في فصل ما يصح تعليقه بالشرط (خ) قال اذا جاء رأس الشهر فامر بك يبيدك
 فمالةها واحدة قبل دخوله فتزوجها فجاء رأس الشهر قال امر يدها وكذا الوفاي امرك
 بيدك في هذه السنة فمالةها واحدة قبل دخوله فتزوجها في تلك السنة يصير الامر يدها
 عند حرج ولو جعل امرها يدها او يبيد اجني بجن الزوج مطبقا لا يبطل الامر باليد
 بخلاف التوكيل حيث ينزل الوكيل وكذا الوكيل بطلاق أو صق لا يبطل ولو جعل
 امرها يدها او مجنون او كافرا أو قن فهو مجنون قال لامرأته الصبية امرك بيدك فطلعت
 نفسها تطلق أقول ينبغي ان يكون هذا في صبية تعقل وتبرر ولا طلاق وجه أيضا لم يني
 التعليق واقعة جعل امر الصبية بيدها بأبي كشيد في زبان شوي متى شاءت هي
 فاب فغاب فابراهه عن المهر فطلعت نفسها قبل ينبغي ان تطلق رجسها بانه في (بس)
 في أو اخر فصل الملع (د) قال من طلاق تراد دم فلونوي الايقاع يقع لا لونوي
 التفويض لانه يحتمل التفويض ولا نسبة له يقع لانه ايقاع ظاهر فيصرف اليه مالم
 ينوشيا آخر (نص) ترا طلاق ايقاع طلاق ترا تفويض (ي) قال لامرأته لك
 الطلاق قال ح لونوي الطلاق تطلق ولولا لانية انما قال س لونوي الطلاق فطلاق والا
 فالامر يدها وا فمالة قال لم طلاق بتوذا دم بأبي بكشاي ورقني الظاهر انه تفويض
 لا تخيير (من) طلاق بردار ورقني تفويض (فسد) قال لما دار طلاق بلاسوا ما الطلاق تقع
 واحدة (فصا) في قوله دار طلاق يحتاج الى التيقو فيل يقع بلا لانية قال له قل لا مرأى
 امرك بيدك لا يصير يدها مالم يقوله المامور لانه امر بالتفويض ومثله لو قال قل لا مرأى
 ان امرها يدها يصير امرها يدها قبل الاختيار كذا (فقط) وفيه فضولي قال جعلت
 امرك بيدك فقالت اخترت نفسي فاجاز الزوج كاه لم تطلق ويصير الامر يدها في مجلس
 عليها بالاجازة لان تصرف الفضولي له مجيز في الحال اذا الزوج يملك الشاء للمالك فينقد
 موقوف على اجازته ولما تصرف المرأة فليس له مجيز حال وجوده اذا الزوج لا يملك كانه
 لو قال بعد ما خبرها الاجني اخترت نفسي لم يقع وانما ينقد من التصرفات ماله مجيز
 في الحال وما لا فلا وكذا الوفاي جعلت امرى بيدي فاخترت نفسي فاجاز كاه لا تطلق
 ويصير الامر يدها ونظيره ما لو قال لامرأة فقير ان دخلت الدار فانت طاق فدخلت
 فاجاز الزوج صح الميمن لا الطلاق مالم تدخل بعد الاجازة اذا الاجازة تعمل في الميمن
 فقط اذا الزوج يملك الميمن لا دخوله في الدار ولو قالت جعلت امرى بيدي وطلعت
 نفسي فاجاز الزوج ذلك يقع الربحي للمعال ويصير الامر يدها حتى لو اختارت يقع طلاق
 آخر باثن لان كل واحد من التصرفين له مجيز في الحال فتوقفا على اجازته ولو قالت
 اخترت نفسي فاجاز لم يقع ولونوي الطلاق ولو قالت ابينت نفسي وأجاز يقع لونوي
 (قوله اخترت نفسي لم يقع الخ) قال الغزي أقول سيذكر المصنف في الفصل الرابع
 والعشرين ما يخالفه فليست امل اه

الطلاق ولو قالت حرمت يمنع بلانية لان محريم الحلال في حرقها صارا مطلقا اقول فعلى هذا لو قال الفضولي جعلت امرئ يسدا فقلت طلقت نفسي فاجاز الزوج كله ينبغي ان يقع الرجعي للمال ويصير الامر بيدها حتى لو اختارت يقع طلاق آخر بائن لما مر (جن) شهدا ان فلانا امرنا ان نبيع امرأته انه فوض اليها قبلهاها وقد طلقت نفسها بعده جازت شهادتهما ولو شهدا ان فلانا قال اننا فوض اليها قبلهاها لم يحضر نظير المسئلة الاولى انهما لو شهدا ان فلانا امرنا ان نبيع فلانا انه وكاه يبيع عنه فاحل له ثم باعه جازت شهادتهما (فو) قال لامرأته بعثت منك امرئ بالف ان اختارت نفسها في المجلس تطلق ويلزمها المال ولو جعل امرها بيدها فقلت است باذناشتم ولم يقل خو يشتم ولا تبين فلو قالت عنيت نفسي ان كان المجلس قائما صدقت والا فلا ولو قالت للزوج انت على حرام او انت مني بائن او انا عليك حرام او انا منك بائن فهذا كله طلاق كذا (فقط) وفي (كفو) بخلاف قولها انت حرام ولم تقل على او انت بائن ولم تقل مني فانه باطل ولو قالت انا حرام ولم تقل عليك او انا بائن ولم تقل منك فهو طلاق (حك) قال لامرأته طلق نفسك فقالت انا حرام او خلية او برية او بائن او بنته او نحوها فالاصل فيه ان كل شيء يكون من الزوج مطلقا اذا سالت فاجاب به فاذا وقعت منه على نفسها بعد ما صار الطلاق بيدها تطلق ولو قالت طلعتي فقال انت حرام او بائن طلقت فلو قالت بعد ما صار الطلاق بيدها تطلق ايضا ولو قالت له طلقني فقال الحق باهلك وقال لم اتوبه مطلقا صدق ولا تطلق فلو قالت بعد ما صار الطلاق بيدها بان قالت انجفت نفسي باهلي لا تطلق ايضا (ذ) جعل امرها بيدها فقلت طلاق او كنتم تطلق نوى اولوا وكذا لو قالت امر او كنتم تطلق نوى اولاء لان هذا تعيين للطلاق مرقا يقال زن فلان امر او كنتم يفهم فيها بينهم انها طلقت نفسها اقول على هذا لو قال رجل من اهل بلاد الروم كلماى السون او كلماى شرعى السون ان فعل كذا ينبغي ان يصح المين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه ويدل عليه ما ذكر في اوائل اكرام الكافي في بحث بيع الوفاء من ان الصحيح ان العقد الذي يجري بينهم ان كان باقيا البيع لا يكون رهناسم ينظر ان ذكر الشرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر كذلك في البيع وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء او تلفظا بالبيع المجازيهم وعندهم هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك اى يكون فاسدا ويدل عليه ايضا ما ذكر في وقف الخلاصة من انه لو قال ضيعتي هذه سبيل ولم يزد عليه لا يصير وقفا الا اذا كان القائل من ناحية يفهم اهلها منه الوقف المستجمع للشرائط قال ولو قالت فبليت نفسي

(قوله لو قال رجل من اهل بلاد الروم كلماى السون او كلماى شرعى السون الخ) معناه ان فصل كذا تجري كلمة الشرع بيني وبينك يعنون بكلمة الترخ للطلاق وفي البصر في باب الكنايات ناقلنا عن المعراج الاصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالغارسية ومنها بقية اللغات وكثيرا ما يقع ذلك وسئل عنه

ثم امر رجلا بان يشتري من احد هما لالا خو شيئا لا يصح الا اذا كان هو المعبر عنهما واذا صبر عن احدهما والاخر عقد بنفسه جاز وفي ما دون الفتاوى الصغرى المولى او الاب اذا قال اذنت لك في التجارة فلا تبسح بعين فاحش فباع يصح لان الاذن لا يقبل التخصيص والعبد الماذون له والصبي الماذون له يملك البيع والشراء بعين فاحش عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي شرح خواهر زاده وحط الماذون له بغير عيب في المبيع لا يجوز وبعب عيب يجوز ويجوز ما جيل الماذون له دينه على غيره وذكروا في الذخيرة الصبي الماذون له اذا باع من ابيه فهو على وجهه اما ان يبيعه بمثل قيمته او باكثر من قيمته مقدار ما يتغابن الناس في مثله او لا يتغابن او أقل من قيمته بحيث يتغابن الناس فيه في هذه الوجوه جاز بيعه عندهم جميعا واما ان يباعه بأقل من قيمته بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي هذا الوجه اختلاف الروايات عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر في بعض النسخ انه لا يجوز وذكروا في بعضها انه يجوز فصار عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في المسئلة واذا باع من الاجنبي بأقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز وعند

أبي حنيفة رحمه الله باتفاق من وصيه ذكر انه لو باع بمثل امة او باكثر او باقل مقدار ما يتعاقب الناس فيه جاز قالوا ويجب ان يكون الجواب على التفصيل ان كان للصغير فيه منفعة ظاهرة بان باع منه باكثر من امة بمقدار ما يتعاقب الناس فيه يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى ولا يجوز عند محمد وجه الله نص الخلاف في هذه الصورة في الجماع الكبير ولو باع بمثل قيمته او باقل من قيمته بحيث يتعاقب الناس فيه فعلي قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى لا يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يجب ان تدون المسئلة على روايتين وان أقر الصبي قبض الثمن الذي وجب على أبيه أو وصيه اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في بعضها انه لا يجوز ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده في شرحه ويجب ان يكون اختلاف الرواية في الاقرار على قول أبي حنيفة رحمه الله وامام علي فولهما فالأقرار للاب والوصى لا يجوز رواية واحدة هذه المسئلة في الذخيرة واذا اذن الرجل لابنه في التجارة ثم هجر عليه صح هجره اذا كان الحجر مثل الاذن على ما عرفت في كتاب المانور وكذلك الوصي اذا اذن

تطلق وكذا لو جعل امرها بيد ابائها فقال قبلتها تطلق واعلم ان الامر باليد قد يكون مرسل وقد يكون معلقا بشرط بان قال اذا تدم فلان فامر امرأتى بيدها او قال بيده فالمرسل قد ان مطاق غير موقت بحكمه ان المفوض اليه ان كان يسمع فيقتصر على مجلسه ولو ثابا فيقتصر على مجلس علمه والقبول في المجلس ليس بشرط وان كان يرتد برده والثاني موقت فان علم المفوض اليه بالامر قبل مضي الوقت فالامر بيده في بقية الوقت ولا يبطل بقيامه عن المجلس ولو مضى الوقت ثم علم بانه انتهى الامر لانه حصص التفويض زمان فلا يبقى بعده واما المعلق بشرط فانما يصير الامر بيد المفوض اليه اذا وجد الشرط فاذا وجد فان كان الامر مطلقا غير موقت صار الامر بيده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط وان كان يرتد برده ولو موقفا فعلم قبل مضي الوقت فالامر بيده في البقية ولو مضى الوقت ثم علم بانه انتهى الامر ولو جعل امرها بيد ابائها او بيد اجنبي ثم ردت الامر اورده الاجنبي لم يصح لانه غايك شي لا زم فيقع لازما وهو انه مروي عن اصحابنا ومرا لا انه يرتد برده والتوفيق انه يرتد برده عند التفويض لا بعد ما قبله اقول يحتمل ان يكون فيه روايتان لانه تمليك من وجه وتعليق من وجه فيصح رده قبل قبوله نظر الى التعليق ولا يصح نظرا الى التعليق لا قبله ولا بعده فتصح رواية صحة الرد نظر الى التمليك وتصح رواية فساد الرد نظرا الى التعليق قال وقطبه الاقرار فان رده يصح قبل تصديقه لا بعده ولو جعل امرها بيدها ثم ابانها بطل الامر في ظاهر الرواية وفي (ند) من حوس لا يبطل ولو ما تها رجعا لا يبطل قالوا وهذا لو كان الامر موقفا بان قال امرك بيدك اما المعلق بان قال ان كان كذا فامرك بيدك فان ابانها لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم وجد الشرط فيصير الامر بيدها سواء تزوجها في العدة أو بعد المضي ولو ما تها ثلاثا بطل الامر خلا قال زر وهي مسألة التخيير هل يبطل التعليق ولو جعل امرها بيد امرأة أخرى ثم ابان المفوض اليها بنى الامر كذا (ذ) وفي (فت) امر زن خوزيك طلاق بدست بنوزن نهار كراشهر يلثام غائب شوذ بطلتها ثم طلقها الزوج واحدة ثم تزوجها ثم غاب شهرا ابن امر بدست بنوزن ماتد ياني اجاب في وجه برهما ان حل وامر داه بودواين نكاح نوست فهذا يخالف ما في (ذ) وفي (فقط) لو قال امرك بيدك اذا شئت فابانها ثم تزوجها بقي الامر عند حرج اذا التفويض صح ونعلق حقها به فلا يبطل بزوال الملك (ذ) قال ان تزوجت عليك امرأة فامرها بيدك فابانها فتزوج أخرى لم يصح امرها بيد المفوض اليها لانه لم يتزوج عليها ولو قال ان تزوجت امرأة فامرها بيدك ولم يقل عليك والباقي بحاله يصير امرها بيدها اذا شرط هو التزوج مطلقا (فو) قال ان تزوجت عليك فهي طالق فابانها فتزوج أخرى في العدة لم تطلق (صل) قال ان تزوجت عليك فانت طالق فطلقها فتزوج أخرى في العدة لم تطلق كذا (صل) اطلق بلا ذكر البينة فيسأله مسألة الامر باليد ولو قال ان تزوجت عليك في هذا النكاح فامرك بيدك فابانها فتزوجها ثم تزوج أخرى لا يصير امرها بيدها اذا شرط التزوج في هذا النكاح ولم يوجد (فتم) فوض اليها برانك مهر تحت بنوزن خوزيش از

وورثه الاب فقد انجبر العبد
الحجة في ماذون الذخيرة الصبي
الماذون له اذا دعي عليه
رجل دعوى بخلاف ويقضى
عليه بالنكول وهو المختار
وحكى عن نجم الدين الذي في
رجله الله انه كان يقول كان
الفتها بستر قنند يقتون ان
الصبي الماذون له لا يخلف من
غير رواية ثم وجدت رواية في
المبسوط انه يخلف في ماذون
كتاب الاحكام في دعوى
المقتاوى الصغيرى ذكر في
الكتاب السادس والستين من
ادب القاضي لو ان رجلا له ابن
لم يدرك اذن له في التجارة
فاستدان ديناً ومات الابن
وترك متاعاً وعقاراً والدين
يحيط بما تركه لم يكن لبيه
ان يبيع شيئاً مما ترك لانه
مشغول بمحق الثرما فلا يملك
اليهم الا برضا الثرما وكذلك
العبد الماذون له المديون والله
تعالى اعلم

(في مسائل الحج)

ذكر في مختصر القندورى
الاسباب الموجبة لاجراء الصغير
والرق والجنون فلا يجوز
تصرف المصبي الا باذن وليه
ولا تصرف العبد الا باذن
سيده ولا يجوز تصرف الجنون
المغلوب بحال ومن باع من
هؤلاء شيئاً او اشتراه وهو
يعقل البيع ويقصده فالمولى
بالمختيار ان شاء اجازته ان كانت
فيه مصلحة وان شاء قمضه وهذا المعنى الثلاثة توجب

وكذا اذا اشتراه من الصغير كان هذا جرحاً الى العبد هذه

فبعث اليها عشرين درهما فلولا لم يكن هذا قد وثقتها هذه المدة بصير امرها بيسدها ولو
كانت نفقتها مأمورة فوهبت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم تصل نفقتها لا يصير
الامر بيسدها ويرفع اليها عندهما خلافاً لابي يوسف وهي فرع مسألة الدوز ولو لم
تهب وقال وصات النفقة وانكرت ينبغي ان يصدق الزوج لانه ينكر الحكم قال
صاحب العدة هكذا سمعت الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يصيدنى وكذا في
كل موضع يدعى ايضاً حق فيقبل قولها وهو الاصح (صط) لو اختلفا في وصول
النفقة والباقي بحاله فالقول قولها وبصير الامر بيسدها في رواية لابي روية (ذ) القول
قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق وعلى هذا الوجه جعل امرها
بيسدها ان ضر بها لا جناح تطلق نفسها متى شامت فضر بها فاختلعا فقال ضر يتها
بجناية فالقول قوله لانه ينكر صير ورواه الامر بيسدها وان لم تبين الجناية (نص) ذكر
مسألة النفقة وقال لو نشرت حتى مضت المدة ينبغي ان لا يصير الامر بيسدها لانها لما
لنشرت لم يبق لها نفقة فصارت كاطلقتها حتى مضت العدة (شي) قال اكريلك ماء نفقة
تونس الميرت وامرك بيدك يس زننى اجازت شري بخانه بذرفت بخشم قلم يرسل اليها
نفقة حتى مضت المدة ينبغي ان لا يصير الامر بيسدها لانها نشرت فلا نفقة لها فقات
الشرط اقول ينبغي ان يكون هذا عندهما الا عند من رجح كافي من انه الكوز قال
اكريلك ماء نفقة تونفرستم امرك بيدك فارسلها لكن رسول باين زن نرسا سددرين
ماه ومي كويده خانه زن تدا نستم هل يصير الامر بيسدها اجيب نعم وفيه نظرقانه ذكر في
(ذ) انه لو قال ان لم ارسل اليك نفقتك هذا الشهر فكذا فارسلها قضعت من يد
الرسول لا يحنث لانه ارسل ولو قال ان لم ابعت نفقتك من كرمينة الى شهر فامررك بيدك
فبعثها قبل مضي المدة لكن من موضع آخر فامرها بيسدها وفي (نقط) ما يدل عليه
فانه ذكر لو قال ان لم ابعت نفقتك من كرمينة الى شهر فقات كذا فبعثها من موضع

الرائق لاستاذى رحمه الله تعالى قال ثم اعلم ان ظاهر المتن يقتضى انه لو علم ان طلاقها
بعدم وصول المال فالقول قوله وقد جزم به في القنية فقال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة
ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول فانكرت هي فالقول له
اه لكن صحح في الخلاصة والبرازية انه لا يقبل قوله في كل موضع يدعى ايضاً حق
وهي تنكر كما انه يقبل قولها في عدم وصول المال وهو يقتضى تخصيص المتن
وكانه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال لكن جزم مولانا صاحب البحر
في فتاواه بقبول قوله اه اقول ولا ينبغي الجزم به مع قول غالب اصحاب القتاوى
والاصح انه لا يقبل قوله تامل واقول ذا وسط وحسن وله نظائر في الفقه كقبول قول
الوكيل بقبض الدين بعدم موت الموركل قبضته ودفعته او هالك يقبل قوله في براءة نفسه
ولا يقبل قوله في حق براءة المديون لو كذبه في القبض والدفع وورثته فتامل والله تعالى
اعلم

عقودهما ولا اقرارهما ولا
ملاقتهما ولا اعتاقهما وان
اتلفا شيئا لزمهما ضمانه
واما العبد فاقواله نافذة في
حق نفسه غير نافذة في حق
مولا فان اقر بماله لزمه بعد
الحرق به ولم يلزمه في الحال ولو
اقر بمجد او قصاص لزمه لانه
مبنى على أصل الحرق به في الله
ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه
بالحسد والقصاص وينفذ
طلاقه لقوله عليه الصلاة
والسلام لا يملك العبد والمكاتب
شيئا الا الطلاق وفي شهادات
المنتقى السفيه المجهور عليه
اذا زوج ابنته وأخته الصغيرة
لم يجز كذا عن محمد رحمه الله
تعالى وذكر في دعوى المنتقى
واذا دفع الوصي الى الوارث
حين أدرك ماله وهو ممن
يجبر عليه انفسه كان دفعه
جائزا وهو بريء من ضمانه
السفيه المجهور عليه اذا
استقرض مالا يعطى صدق
امراته صح استقرضه فان لم
يعط المرأة وصرف في حوائجها
لا يؤاخذ به لا قبل البلوغ ولا
بعده والعبد المجهور عليه لو
استقرض مالا واستهلكه
لا يؤاخذ به في الحال ولا يؤاخذ
به بعد المتق لان الصبي
المجهور عليه ليس من أهل
الالتزام فلا يصح التزامه واما
العبد من أهل الالتزام الا انه
لا يصح التزامه في حق المولى
و يصح في حق نفسه في حجر قساوي قاضي خان ومسئلة

آخرو قبل مضي المدعي حنث (ذ) قال اكرهك ما برتو اسانم ونفقة من تتو نرسد امرك بيدك
فقبل مضي الشهر نفقة ربيدها ما بردينا مد لا يصير الامر بيدها لانه معلق بالشرطين
وتدو جرد احدى ما فقط (فتم) اكرهكنم ما نفقة تو برتو اسانم امرك بيدك قال
المراد نفقة تكتنم ما ينفقه حادة (خر) قال ان غبت عنك يوما او يومين فامرك بيدك
فغاب يوما فالامر بيدها لان هذا اول الامر من (فصل) قال ان غرت بها فان شئت
طالقت نفسها واحدة وان شئت ثنتين وان شئت ثلاثا فوجد الشرط فطالقت
نفسها واحدة هل لما ان طلق نفسها أخرى في ذلك الجلس قال ليس له ذلك لانه
فوض اليها اهل وجده التحير فطال شئت الواحدة انتهت الامر مروزي ان غبت عنك
شهر فامرك بيدك فامر اله كفاوهل يصير امرها بيدها احاب في واقتي بعضهم ان
احبروه على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الشرط اذا لتيان بالشرط مكرها
وناسيا وعامدا سواء في الحنث اقول لو حلف لا يخرج رج فهدد فخرج بنفسه حنث قيل
لا وقيل ان امكنه الامتناع حنث والافلا فينبغي ان تكون مسئلتنا على هذا الخلاف
(لذعه) لو لم يؤسر ولكنه غاب شهر الا يوما وحضر في اليوم الاخر فغبت المرأة نفسها
حتى تم الشهر اقي (ظه) ان الامر بيدها واقتي (قط) انه لا يصير بيدها لانه معلق
بغيرته لا بغيبته او نظيره انه لو حلف لا يفارق فريته حتى ياخذ دينه فقامه ففر منه
لا يحنث لانه لم يفارقه وانما فارقه فريته وكذا لو كابره فانقلت لا يحنث واقتي (خ)
ان الزوج لو لم يعلم اين هي لم يصير الامر بيدها ولو علم ولم يذهب اليها فالامر بيدها وهذا
لو كانت مدخولة فاما قبل دخوله فلو غاب تلك المدة لا يصير الامر بيدها اقول فيه نظر
(فقط) جعل امرها بيدها ان غاب عنها من بخاري شهر ا من مكان يسكنان فيه فغاب
قبل ان يبنى بها لا يصير الامر بيدها لانه لم يغب عنها من مكان يسكنان فيه لانه يراد به
مكان السكنى والاذواج وذلك بعد ان يبنى بها وهل (ذ) بانه قبل البناء بها غائب
هنما فان قيل فيه نظر لان الغيبة المشروطة لم تكن متحققة وقت الحلف فينبغي ان
يصح التعليق ولو غابا باق في الحال بدم بنائه مثلا لوقال ان غبت عن بخاري شهرا
فكذا او هو لم يكن بخاري وقت الحلف فضت المدة وهو غائب عن بخاري فينبغي ان
يحنث لوجود الشرط لان مراده انه لو لم يحضر بخاري الى شهر ويحجب بان مقتضى الكلام
ان يكون ابتداء الغيبة من بخاري ولم يوجد فلا اشكال والحق في مثله ان يعتبر العرف
فلو كان صرفهم ان يراد به الغيبة المتبدأة من المكان لا يحنث قبل البناء ولو يراد به
الغيبة المطلقة فينبغي ان يحنث ولو قبل البناء والله اعلم قال ولو كانت مدخولة فغاب
تلك المدة في المصر ولم يجئ يديها يصير الامر بيدها كذا (خ) اقول ينبغي ان لا يصير بيدها
اذا الكلام في مسألة بخاري فلم يوجد الشرط لعدم خروجه من بخاري حينئذ اللهم الا
ان يفرض جوابه في مسألة اخرى بان حلف ان غاب عنها شهر ا من مكان يسكنان
فيه ولم يذ كر المصر ولو كن السياق باباه ولو قال ان غبت عن كورة كذا فامرها بيدها
فاذا خرج من الكورة الى الرستاق فامرها بيدها ولو قال ان غبت عن بخاري فاسم

استقرض الصبي المجهوز عليه
في شهادات الذخيرة شهادة
الوصي لابن الميت يدين على
الميت هل تقبل أن كان
الابن صغيرا لا تقبل بالاتفاق
وان كان كبيرا كذلك الجواب
عندنا في حنية رحمه الله تعالى
وعندهما تقبل وهذا اذا كان
الابن كبيرا حال ما قبل الوصي
الوصاية فان كان صغيرا وشهد
له بالدين بعدما كبر لا تقبل
الشهادة بالاجماع واذا شهد
حران مسلمان بالعان في حق
من المحقوق وكان يوم شهدا
صغيرين او كافر بن او صديق
قبلت شهادتهما العبد والصبي
والكافر اذا شهدوا فرد
القاضي شهادتهم ثم ائتمن
العبد وبلغ الصبي واسلم
الكافر ثم اعادة تلك الشهادة
فانها تقبل شهادتهم بخلاف
الفاسق اذا شهد ووردت شهادته
ثم اعادة تلك الشهادة بعد التوبة
لا تقبل وكذا الزوج اذا شهد
لزوجته وهو حرا والزوجة
لزوجها وهي حرة فرد القاضي
شهادتهما ثم ارتفعت الزوجية
فأعاد تلك الشهادة لا تقبل
وهذه المجلة في الفصول الثاني
من شهادات الذخيرة وفي
الذخيرة ايضا شهادة الصبيان
فما يحدث في الملاءب لا تقبل
وفي شهادات الفتاوى الصغرى
شهادة الصبيان فيما لا يحضره
الا الصبيان تقبل عند مالك
وذكر في آخر باب كتاب القاضي الى القاضي من فتاوى رشيد

بخاري يطابق على القصة على قول اكثر المشايخ وقيل من كرمينة الى قبر بر (ذ) حلف
لا يدخل كورة كذا او ستاق كذا فدخل في ارضها يحنث ونيل ان الكورة اسم
للعمران وهو الاظهر والبادء اسم للعمران ايضا واختلف في بخاري والفتوى في زماننا
على انه اسم للعمران وشام اسم للولاية وكذا عمراسان حتى لو حلف على واحد من هذه
المواضع ان لا يدخلها فدخل مرة من براها يحنث وكذا فرغاة وسعد وبركستان
اسم للولاية ولو حلف لا يدخل بلخ او مدينة بلخ او قرية كذا فهو على العمران (شيخ)
سواده مر فند غير مهر فند وسواده مروغ يمر وكذا الكوفة وسواد الري من الري وهذا
كله حسب العرف قال لامرأته اكرأين شهر في اذن تو بروم امرك بيسدك اين مرد
كو كسر اذنت زاني اجازة زن لا يصير الامر بيسدها وانما غاب بعد اوسه ما غاب
ازنويشته كه اكرأزوقت هست من دو ماه بريد ومن يتوفى رسم طلق نفسه هرگاه كه
حواسي و بعد اوم شد كه كتاب اين نامه قبل تمام يك ماه بود اذنت نعتت اما
اوند نامه ويريد مانده است درين صورت تواند ياني خود كشادن ياني جئون سه ماه
گذشت است و اين زن واعلم بشوذه قيل في (يحيى) يصير الامر بيسدها فانه قال لو قال
اذا مضى هذا الشهر فامر امرائي بيسد فلان فمضى الشهر وفلان لم يعلم حتى مضى شهر
آخر ثم فلان علم يتقو بيسدها فجلس عليه اذا لمعني بالشرط كرسى عليه فكانه
قال هند مضى الشهر امرائي بيسد فلان وفيه يتوقف على علمه ان كان فلان غائبا
و يقتصر على مجلس علمه كذا هنا اقول قوله هرگاه كه خواهي في مسئلتنا يقتضي
التعميم فلا يقتصر على مجلس علمه كما في اوائل الفصل فلا حاجة الى هذا القياس
فكان القياس غفل عن هذا القيد ولم يكن هذا القيد في اصل الوضع فوقع سهوا
من الكاتب والله اعلم قال بخلاف ما لو قال امرائي بيسد فلان شهر احتى انصرف
الى شهر يليه فاذا مضى الشهر لا يبقى اليمن لم يتقو بيسده او لا اذا المقوض مؤقتا
لا يبقى بعد الوقت واقعة جعل امرها بيسدها ان تزوج عليها ثم وهبت امرها نفسها
منه بحضرة شهود وقبل هو فصارت امراته وقال عنيت في التقويض التام فقط بلفظ
التزوج هل يصدق حتى لا يصير الامر بيسدها قال (صع) اجاب بعض من تصدى للافتاء
بالتحصيل الدواية والرواية انه يصدق وهذا غلط محض وخطا صرف واجبت انه لا
يصدق فيه يصير الامر بيسدها لان نية المخصوص في الفعل لا تصح اذا الفعل لا هموم له
اقول لا هموم لفعل وقع فانه واحد وما الفعل النحوي وهو المذكور في مسئلتنا ولم يقع
بعد فلا نسلم انه لا يعتبر فيه العموم بل قد يعتبر باعتبار المشتق منه كما لو حلف لا يدخل
يحنث كيف دخل فانه عام يظهر من محتمل فيما حلف لا يضع قدمه حيث يحنث
بدخوله حافيا او متهللا لانه مجاز من لا يدخل فهو من باب عموم المجاز لا من قبيل الجمع
بين الحقيقة والمجاز كذا ذكرنا وهذا يدل على ان قوله لا يدخل عام حتى اعتبر عموم
في لا يضع لكونه مجازا عنه فالاولى ان يقال التزوج يطلق مر فاصلى معنى يعم النكاح
بلفظ التزوج والهيئة ومبنى الايمان على العرف فتية لفظ التزو ج عدول من العرف

أن يشهد لانه لا يثبت على قول الصبيان وهذا في حق صبي لا يصح كون كلامه معتبرا اما اذا كان الصبي عيضا يجوز له ان يشهد اذا أخبره مثل هذا الصبي ولا يشترط لفظ الشهادة بل مجرد الخبر يكفي ولو سمع من المصدوق في القذف والنسوان والعبد يجوز ان يشهد اذا كانوا صدقة ظاهرا ولا حاجة بحوازياد الشهادة عند التسامع ان يسمع ممن هو اهل للشهادة وفي شهادات المحيط وشهادة النساء بانفسرادهن على استئلال الصبي وهو صبياح الولد بعد الانفصال من الام او على تحريك عضوه من اعضاءه قبل في حق الصلاة بالاجماع وفي حق الميراث قال ابو حنيفة رجة الله تعالى لا تقبل الاشهادة رجلين او رجل وامرأتين وقال ابو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى تقبل شهادة امرأة اذا كانت عدلة وفي شهادات الفتاوى الصغرى شهادة الرعي للقيم بعد العزل لا تقبل وان لم يخاصم بخلاف الوكيل اذا شهد لموكله قبل الخصومة تقبل وفي متفرقات شهادات المحيط الاخوان اذا زوجا اختهما وهي صغيرة ثم ادركت فتشهدا انها اختارت نفسها لا تقبل شهادتهما وشهادة القابل على تعيين الولد تقبل بالاجماع حتى لو قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني

الظاهر فلا يصدق فيصير الامر بهذا الهاذا المساقا والله اعلم قال وقد ذكرى (قصد) ان نية التخصيص من الامام في العربية لا في الفارسية وموضوع الفتوى بالفارسية على انه ذكر في مسائل ان الارادة لا تعتبر مع حقيقة الفعل اقول لا يخلو اما ان يريد حقيقة اللغة او العربية فعلى كل منهما بحث واختلاف يظهر بالتأمل فيما لو حلف لياثنه ضدا ان استطاع او حلف لا يضع قدمه في داره او حلف لا يأكل هذا البرقليتأمل فيها ونحوها من كتاب الايمان حتى يعرف ان الاستدال به لا يتم الا عند البعض ونحوه لا تليق القطة تجعل امرها بيدها ان ضربها فامر غيره فضررها فلهذه مسئلة الحلف على ان يضربها فامر غيره فضررها قيل يحنث كما لو حلف لا يضرب قنقه فامر غيره وقيل لا يحنث كما حلف لا يضرب ولده فامر غيره ولو فرضها او مدشعرها او عضها او حنقها فانها يصير الامر بيدها اذا ضرب فعل يتصل بالحنى فيحصل له الام قالوا هذه ذالولم يكن في حالة المزاح اما لو فقه فيها مزاحا لا يصير بيدها وان المهاو كذا الواصا برأسه انقها حالة المزاح فادماها الا يحنث هو الصحيح لانه لا يعد ضربا عرفا وبعضهم قالوا لو حلف بالفارسية لا يحنث بهذه الا فاعيل لا بها بلسان الفارسية لا تسمى ضربا كذا (فقط) اقول وكذا التركية وهذا الحق عندي (جف) حلف لا يضربها فامر غيره او عضها او حنقها حنث في عرفهم لا في عرفنا اقول وكذا الا يحنث في عرف اهل الروم (فقط) لو نفى ثوبه فاصاب وجهها الا يحنث لانه لا يتعارف ضربا بولاية صديقه (ند) لو رماها بحجارة او نسيابة او نحوها لا يحنث لانه رمى لا ضرب وكذا لو دفعها دفع الم يوجهها الا يحنث ولو تعدد غيرها بالاضرب فاصابها قيل يحنث وقيل لا (ند) قال ان ضربت بك بلا جنابة فامر بك بيديك فخرجت من البيت بلا اذنه فضررها قيل لا يصير الامر بيدها لو اوقاها المجل والاقبص بيدها وقيل لا يصير الامر بيدها مطاقا والاول اصح فانه ذكر (في) ان ليس له منعها من الخروج حتى يوفى كل مهرها (عده) خروجها من البيت بعد ما اوفيت المجل جنابة (فشين) قال امرها بيدها كموبراني جنابة شرعي يريد فقال لما مرده روزي تراوسنورد اذم تا بخانه يذرو ما ذروى دمرو و كذشت و دوازده روز شديذر وما ذرى آمدنوا و يا اشيان بخانه ايشان رفت فضررها به يصير امرها بيدها فوضه اليها كمي جنابة شرعي ترند ازن كشي فخر يذه خوست داد و فضررها به اكر دعات ميل ابيها با جازت شوى بذه جنابة يوذوا الا فلاوا كرمردنان اور دقتا لتان نوى را يكون اندر نه فهذا جنابة قوا كزنان خوردن حشم كزديس بجناية قوا كز شوى داد عابد كز دقو جنابة قوا كز در برده او از نكند كز دو بين شونا محرمان شوزيد هل هو جنابة قال يختلف باختلاف الأشخاص (عده) لو امهت صوتها اجنبيا فهو جنابة والتكلم مع رفع الصوت مع ضمير الحرم جنابة وقفا وكشفها وجهها عند غير محرم قيل جنابة وقيل لا ثم قال لها ما ذرت وما ذه سلك استحو امدوزن كفت ما ذرتست وجوهه توترضربها لا يصير امرها بيدها اقول ينبغي ان يكون فيه خلاف على ما ذكرى (فو) انه لو قال لها المنة برتواد فقالت المنة خور برتواد قيل ليس بجناية لانها لم

فشهدت على الولادة امرأة فهي
بالاجماع بان يقر الزوج بولادة
الولد لكن تنكر ان الولد هذا
اما اذا كان ينكر الولادة اصلا
لا تقبل شهادة القابلة عند
اي حنيفة ووجه الله تعالى وفي
فتاوى رشيد الدين في
آخر باب ثبوت النسب من
المسداية ذكر في شهادات
المتقي نصرا في اسلم وشهد
شهادة قال ان كان عدلا في
النصرانية قبلت شهادته
وان لم يكن عدلا حتى اسلم سالت
عنه هل كان عدلا في
النصرانية فان عدل في
النصرانية قبلت شهادته ولو
كان صبيا ابن خمس عشرة سنة
احتمل ثم شهد شهادة فلا بأس
بان تقبل شهادته ينظر في هذا
الجواب فان كلام هشام بعده
في الفرق بينه وبين النصراني
على ان شهادة الصبي حين
احتمل لا تقبل حتى تقع في قلوب
اهل محله انه لا بأس به في حال
يلوحه كما قال في الغريب اذا
قرل بين قوم لانه لم يكن له قبل
البلوغ شهادة صبي احتمل ثم
شهد قال محمد ووجه الله لا تقبل
شهادته ما لم يثبت منه وهذا
على رواهما لانهما لا يكتفيان
بقاها العدالة في فتاوى
القاضي ظهير الدين قال محمد
وجه الله في الجامع الصغير وجل
في يده شيء سوى العبد والامة
وسلك ان تشهد انه جعل
البدل رواية الجامع الصغير في سوي العبد والامة دليل

تسبدا وقال الله تعالى لا يحلف الله بغير يمين ومن القول الامن نعلم وعامتهم الى انه
جنابة اذ ليس لها قصاص في الشرع حتى لا يكون الثاني جانيا ولو قال لها اي مادت
شهادته فقالت مادرت شيئا هـ فملى الاول الاول ليس بجنابة واما عامتهم فمقال
بعضهم لو كانت ام الزوج حية فهو جنابة في حقه لا لومية قال بعضهم لا يصير الامر
بيدها ماله اسواء كانت الام حية او حية اذ الزوج ذكر الجنابة مطلقة لا كونها في حقه
الا ترى انه لو ضرب بها على ترك الصلاة او الغسل في هذه الصورة لا يصير الامر بيدها الا اذا
كانت ذميمة فيكون شهادتها حية او حية سواء كانت حية او لا (فصل) قال لها اي مكيد
فقال له مثله فهو جنابة لو ضربت بها قال الزوج واما لو قالت توي اختلف فيه فقيل
ليس بجنابة لانها ما أتت بصريح القذف وعندى انه كانت ما قالت توخو بليدي وعمايه
لو قال لو شمتني فانت طالق فقالت توي خود تطلق اذ قولها توي خود شتم كما لو قال يا زاني
فقال بل انت فانت ما يجدان (عده) قال لها اي اذ بار فقالت توي او ما ذر تو او شمت
اجنبيا فانه جنابة فلا يصير الامر بيدها (ذ) لا يرت زوجها الا جعل الكسوة فضر بها
يصير الامر بيدها لانه ليس بجنابة فان لصاحب الحق حق الملازمة ولو تعلقت به
واخذت محبته فهو جنابة ولو قالت اي كاد فهو جنابة ولو قالت اي برق فلا جنابة
لو كان كذلك والا بجنابة ولو قال لها لا تفعل كذا فقالت خو يشن عي ارم ان كان
كذلك في فعله وهو عصية فهو جنابة والادلا ولو طلبت النفقة وانكحت فلا جنابة اما
لو شتمه او عرقته فهو جنابة ولو قالت له اي خرا اري ايله فهو جنابة وقولها له اي
هي مره فهو جنابة في حق الشريف (فضم) قالت لانسوانا كرشوى مما مردا
ست شوى من يارى مرد ينست فهو جنابة ولو جنت جنابة شرعية فلم يضربها ثم بعد
ايام جنت جنابة فغير شرعية فضر بها فقال ضربتك للجنابة الاولى فلا يصير الامر بيدها
او قالت ضربتني لثانيه على الامر والقول قوله (فسد) قال امرئ بيده كذا ترا به
كناه ترنم مكر بخانه روى في ادن من زن بخانه فلان رقت بلاذنه وشوى باذى جنسك
كرد شوى راد شستام دارضربها فطلعت نفسها فقالت مران سبب زدم كه بخانه فلان
رقت بلاذن فالقول قوله ولو قالت بي كاه شرعي زدى فقال بي كناه شرعي تردم فالقول
قوله ولو قال قلت لك بخانه خروعت مردا كنون رقتي بدان سبب زدم زن منك رقتن
است فالقول قوله ولا تسمع البينة فيه (فتبره) قال امرها بيدها ان قام ثم قام فطلعت
نفسها فقال اذن علمت منذ ثلاثة ايام ولم تطلقي في مجلس علمك وقالت لا بل علمت
الا ان قال قول لها (ت) قال امرئ بيده فطلعت نفسها فقال انما طلعت نفسك بعد
الاشتغال بكلام او عمل وقالت بل طلعت نفسي في ذلك المجلس بالابتداء فالقول
قولا لاله وجد سببه باقراره وهو التخيير قالها هر دم الاشتغال بشيء آخر (محرم) قال
خيريك امس فلم تختاري وقالت عدا اخترت فالقول قوله (شخ) قال لقنه جعلت امرئ
بيده في العتق امس فلم تعتق نفسك وقال القن فعلته لا يصديق اذ المولى لم يقر بعقده
لان جعل الامر بيده لا يوجب العتق ما لم يعتق القن نفسه والقن يدعي ذلك والمولى

ينكره ولا قول لقن في الحال لانه مخبر بما لا يملك اشياء مخروجة الامر من يده بتبديل
مجلسه اقول على هذا في مسألة الاشتغال بكلام الخ (من ت) ينبغي أن لا يقبل قولها
قال وكذا لو قال استغنتك على مال أمس فلم تقبل فقال لقن قبلت فاقول للمولى لان
اعتاقه معلق بشرط القبول ولو أقر بتعلقه عنه بشرط آخر لا يقبل قول لقن في وجود
الشرط كذا هذا قال وكذا هذا كله في اطلاق وفي أمرك بيده (عده) دعواها على
زوجها انه جعل الامر بيدها لا يسمع أما لو طلق نفسه بها بكم الامر ثم ادعت وقوع
الطلاق ووجوب المهر بناء عليه فانه يسمع وليس للأمر أن ترفع الامر الى القاضي فيجب
الزوج على التوقيض (من) قال للصكاله اكتب لها خط الامر على اني متى سافرت بلا
اذنها تطاق نفسها واحدة فقالت لا أريد واحدة وطلبت الثلاث وأبي الزوج ولم يتفقا
ونرجا يصير الامر بيدها في تطلقه واحدة ولو قال لمديونه أكرتاجه من ندهي
أمر دن خواستي بدست من نهاوي فقال نهادم فلم يعطه المال في المدة فتزوج امرأة هل
له أن يطلقها قال لا في هذه اللفظة ولو قال زني كما يحواه وتواند ادخوله خواستي يقع على
امرأة ير يد أن يتزوج بها وليس بامم لتي يتزوج بها وهو كقولنا نحن خوددني وجامه
بوسندي وقبای وروختي قال الا خزنم واداشتت درها کردن بدست بوبوده است
فقال ذلك الرجل أكرتاجه من است دازم زن ترايك طلاق لا تطلق ادخوله در دست
تر بودست اخيار عن كون الامر بيده في الماضي ولا يلزم منه بقاءه بل الامر المطابق
مقتصر على المجلس وقد تبديل حتى لو قال در دست تر بودست فتزوجا قرار بقبام الامر
بيده الا ان فيصح التعلق (محم) جعل امرها بيدها فطلقها احد هما لم يقع (شين)
قال امرك بيده أكرتاجه من است دازم زن ترايك طلاق لا تطلق ادخوله در دست
كردهل يصير امرها بيدها بعد المدة قال لا ان اداه الى المتهال قبل مضي المدة والا
فالامر بيدها قال امرك بيده أكرتاجه من است دازم زن ترايك طلاق لا تطلق ادخوله در دست
اورا شامعه كردهل يكون اذا قال لا وا كرجازه خواست زن اشادت كردهل بيده
بودياني لم يكتب جواب هذه المسئلة (صح) واقعه قال امرك بيده كره في اذن تو كنيزك
خرم قد ذهبت معه الى الخناس واختارت امه فشرها ابي بنسنديدن اذن بود واجاب
بعض اهل زماننا وان لم يكن اهل الدلالة حتى لا يصير الامر بيدها واجبت يصير الامر
بيدها لا اذن ما لم تتكلم بالادن وهذا لان القياس بان كونه السكوت اذنا في صورة ما
كما ذهب اليه زفر والشافعي الا ان علماءنا استحسنوا وانبتوا الاذن بالدلالة في كل
موضع مست الحاجة واذما لساكت فيه ولاية المنع فان من قدر على النهي ولم ينه عنه
ذلك منه امر على ما عرف ومنه المثل السائر في السفيه اذا لم ينه ما ورد به واستمر العرف على
هذا اقول هذا يقتضي كونه كليا وليس كذلك قلنه ذكر في فصل الاحكامات وغيره ان
سكوت البكر ليس باذن لوزوجها غير الولى وكذا سكوت المسالك اذا باع رجل ملكه وهو
حاضر ليس برضا بخلاف البيع عند بعض افاضه فان فيه خلافا وفي امثال هذه
الساكت ولا يتأمنع مع انه لم يعد ذلك اذا قال فيما رفي (شين) من مسألة المسافرة

الصغير والكبير وروى ابن
سماعة عنه انه فرق بين
الصغير والكبير جعل اليد على
الصغير الذي لا يبر عن نفسه
دليل الملك ولم يجعل اليد على
الكبير وعلى الصغير الذي
يبر عن نفسه دليل الملك
وعن ابي يوسف رحمه الله انه
سوى بين العبد والامام وبين
سائر الاشياء وجعل اليد في
الكل دليل الملك وهكذا
روى عن محمد بن روح وهكذا
روى عن ابي يوسف رحمه الله
في الامالي عن ابي حنيفة
رحمه الله و ينظر تمام هذا في
شهادات المحيط وفي الذخيرة اهل
المحلة اذا شهدوا على وقف
للمكتب وللشاهد صبي في
المكتب لا تقبل شهادته
وقال بعضهم تقبل لان كون
الصبي في المكتب ليس بامر
لازم في شهادة المحيط

هـ (في مسائل الدعوى) هـ
ذكر في دعوى الذخيرة ولو
ادعى رجل على صغير شيئا وله
وصى حاضر يراد به الصبي
الموجود عليه لا بشرط حضرة
الصغير ~~هـ~~ كذا ذكر شيخ
الاسلام في كتاب القسم ولم
يفصل بين ما اذا كان المدعى
دينا او عينا وجب الدين
بمباشرة هذا الوصي او لم يجب
بمباشرة وذكر الناطقي في
اجناسه اذا كان الدين واجبا
بمباشرة هذا الوصي لا بشرط
احضار هذا الصغير وفي ادب القاضي للخصاف اذا رجع

الدعوى على الصبي المحموز
 يحضر معه ابوه حتى اذا أُلزم
 الصبي شيئا يؤدى عنه ابوه من
 ماله وفي كتاب الانضية ان
 احضار الصبي في الدعوى شرط
 ومن بعض المتأخرين من مشايخ
 زماننا من شرط ذلك سواء
 كان الصغير مدعيا ومدعى
 عليه ومنهم من ابي ذلك وان لم
 يكن للصبي وصي قطاب
 المدعى من القاضي ان ينصب
 عنه وصيا اطاعه القاضي الى
 ذلك وفي فتاوى القاضي ظهير
 الدين رحمه الله والصحيح انه لا
 يشترط حضرة الاطفال الرضع
 عند الدعوى ويشترط حضرة
 الصبي عند نصب الوصي
 للاشارة اليه هكذا ذكر في
 الفتاوى وفي كتاب الانضية
 ومن مشايخ زماننا من ابي ذلك
 وقال لو كان الصبي في المهد
 يشترط احضاره بحضرة
 المحكم ولا يشترط ان اشتراطه
 بعد الاول اقرب الى الصواب
 واشبه بالفقه وفي العبد
 الماذون له اذا لم يفته ديون
 واراد القاضي بيعه فاقاضى
 لا يبيع العبد الا بحضرة المولى
 ويبيع كسبه بدون حضرة
 مولاه ولو شهد بالشهود على
 العبد الماذون له بخصب او
 ودية استهلكها او جدها
 باقراره بذلك او ببيع او
 شراء او باجارة وانكر العبد
 ذلك ومولا مقائب قبلت
 شهادتهم ولا يشترط حضرة المولى ولو شهدوا هل العبد

وفيما نحن فيه ليس اياها ولا ية المنع فلم يكن سكوتها اذنا كما لو ادعى المرتين الراهن يبيع
 الرهن او ادعى التعريم المالك يبيع فنه المديون الماذون فسكت لم يكن اذنا بالبيع
 اذ ليس لهما ولا ية المنع من البيع بخلاف المولى اذا ادعى فنه يبيع ويشتري فسكت فانه
 اذن منه اقول للتعريم منع المولى عن بيع فنه الماذون المديون مالم يصل اليه حقه ففي
 تقريره نظر قال لا نحره كاه كه في اذن من اذ شهر بردي امر دن خويشتر بدست من
 تهادي كفت نه اذم بك باد اذن داريس ازان في اذن تراند رقتن اجيب تواند هر كاه
 هر وقتست وهو وقتست بك باد اقرار از كيرد وفيه نظر فانه لو قال ان نرجت الا باذن
 فكذا يشترط الاذن لكل نرجة بخلاف الا ان اذن اقول حرف الجهر في باذن اقتضى
 الاذن اكل نرجة فلا يلزم منه ان يكون الفارسي كذلك بل يجوز ان يكون كقوله الا ان
 اذن والحق ان مثله مبني على العرف فليتامل حرف كل لسان في كل زمان ومكان
 فلا يحكم بحسبه واقعة قال اكر بعد از هر شش ماهي تراشيد يذرم بزم امرك بيدك
 هر چه كار خواهي بك سالت گذشت نبرد بصير الامر بيدها اذا المراد به عرفا عقب كل
 ستة اشهر لاحقيقة البعدية (شي) قال اكر بعد از ده روز بچد يناوشو ترساند امرك
 بيدك ده روز گذشت وزر ترساند اجاب بصير الامر بيدها الواو اذا اكر بر فورده ووزع
 شدن ترساند فالامر بيدها ولو لم يرد القود فلا مال يعت اخدهما (صع) هكذا نصل ولم
 يفصل فيما قبله لوجود كلمة كل فيه حيث قال بعد از هر شش ماهي وهذا لا يتحقق
 الا اذا اراد القود وقوله مالم يعت اخدهما فيه نظر اذا التعلق يستحيل بموت احدهما
 بخلاف مالم يحلف بطلاقها ان لم يفعل كذا ولم يفعله حتى ماتت هو او هي لان ثمة وقوع
 الطلاق معاق بعدم ذلك الفعل وعنده بهز و عجزه في آخر جزء من حياته او حياتها
 فينبذ بوجد شرط وقوعه فيقع وامافي مسئلتنا فبقاها معاق بعدم ذلك الفعل
 فاذا لم يرد القود لا يوجد شرط ايقاعها مالم يعت اخدهما فاذا مات هو او هي حين وجود
 الشرط زال النكاح اقول بعدم الفعل بعجزه في آخر جزء من حياته فيحقق هنا أيضا
 و يوجد شرط الايقاع كما يوجد ثمة فيتم صور الايقاع اذ يفرض موته لاموتها (فتم) قال
 لا امرأة اكر مرتو بدست تو نهم يك ماه را كه زن من شوى توازن جنين فتزو بها ولم
 يجعل امرها بيدها في المدة لانطاق لانه كقوله هذه المرأة اتى تزو بها طالق (كم)
 الماطقة ثلاثا لو خافت ان يسكها اهلل تقول له زوجت نفسي منك على ان امرى بيدى
 و يقول الزوج قبالت فيجوز النكاح و يصير الامر بيدها فلو بدأ الزوج وقال تزو جئتك
 على ان امرك بيدك قبالت هي بازا النكاح بلا امر بيدها و افرق ان الزوج حين قال
 امرك بيدك لم تكن هي في نكاحه والامر باليد انما يصح في الملك او مضافا الى الملك
 وقد اجمعا فلم يصح وفي الاول حين قبل الزوج بصير الامر بيدها مقارنا لكونها
 منكوحته اقول لو تم الامر باليد بجاتبه وحده اتم الفرق ولو كانه انما يتم بهما اذ لا بد فيه
 من ايجاب وقبول يقتضى كل منهما الملك والاضافة لكل منهما ركن فلا يبرج احدهما
 فاما ما بدأ اولانا كلامه في الامر اعدم الملك والاضافة وقبول الآخر فان الملك في كل

المهور عليه باستهلاك أو يذهب وهذا العبد ذلك لا تقبل هذه البيعة إلا بمحضرة ٣٠٠ المولى ومعه ثلثها لا تقبل حتى

يخاطب المولى في بيع العبد
ولا تقبل الشهادة على العبد
و يقضى عليه حتى يؤخذ به
بعد اعتق وان كان المولى
حاضرا مع العبد وادعى
المدعى استهلاك مال أو
غصب مال فالتقاضي يقضى
على المولى وان ادعى استهلاك
ودية أو استهلاك بضاعة
على العبد المهور عليه
فعندهما لا يسمع القاضي هذا
البيعة على المولى وعند أبي
يوسف رحمه الله يسمع البيعة على
المولى وان شهد الشهود على
أقرار العبد بذلك لا يقضى على
المولى بهذه البيعة سواء كان
المولى حاضرا أو غائبا أو المصبي
الماذون له الذي أذن له أبوه
أو وصي أبيه في التجارة بمنزلة
العبد المأذون له في التجارة
إذا شهد الشهود عليه بما
هو من ضمان التجارة قبلت
شهادتهم عليه وإن كان الذي
أذن له غائبا وإذا شهد الشهود
على مصبي ماذون له أو معتوه
ماذون له بقتل عدا أو قذف
أو شرب خمر أو زنا فجميعا عدا
القتل لا تقبل الشهادة سواء
كان الأذن حاضرا أو غائبا وفي
القتل تقبل إذا كان الأذن
حاضرا ويقضى بالدية على
العاقلة ولو كان الأذن غائبا
لا تقبل وإذا شهدوا على أقرار
المصبي والمعتوه ببعض ما ذكرنا
لا تقبل الشهادة سواء كان الأذن حاضرا أو غائبا هذه

منها ولكنه لا يكفي لما مر فينبغي أن لا يصير الأمر بيدها في كل منهما لما مر وصبر
الأمر بيدها فيهما إذا لبادى رضى به دليل إيجابه فيجعل كأنه أعاده بعد قبول الآخر
فالمحصل أنه ينبغي أن يستوي في المحكم ولا يتم الفرق بالقدر المذكور (خ) وكلمة بان
زوجها امرأة تزوجها على أن أمرها بيدها جازا لنكاح لا الشرط • حيلة أخرى أن يقول
أهل أن تزوجتك فأمرك بيده • حيلة أخرى أن يقول تزوجتك على أن أمرك بيده
بعد ما أن تزوجتك فالتقاضي كما يريد من فتقول هي قبلة • حيلة أخرى أن يقول أن تزوجتك
و جاء منك فانت طالق ثلاثا أو بائنا ولو خافت أن يسكنها أو ما طهر يلا ولا يطو هال ثلاثا
تطلق يقول لها أن تزوجتك وأمسكتك فوق ثلاثة أيام أو نحوها فانت طالق ثلاثا
أو بائنا (شهي) لو خافت أنه إذا تزوجها لا يعطيها الأمر تقول المرأة تزوجتك على أن أمرى
بيدي أطلق نفسي بأثم متى شئت أو كلما ضربتني أو تزوجت على أو كذا وكذا ما شاءت
من الأمور كذا فيه قال أمرك بيده • ان شربت الخمر أو غبت عنك فوجد أحد الأمرين
وطلقت نفسها ثم وجد الآخر ليس لها التطليق مرة أخرى كذا (ص) ولو قال ان شربت
الخمر أو غبت عنك أو ضربت بك فأمرك بيده بعد وجود كل شرط من هذه الشروط
فوجد أحدهما فطلقت نفسها ثم تزوجها ثم وجد الآخر فينبغي أن يكون لها أن تطلق
نفسها (فشرين) قال من سكر بخمر أو قاذمكم وزنا كنتم واكرتكم زن من سه طلاق
اكرى كي أكرى كرها بكنه تطلق ثم قال ولا خلاف في النفي واختلقت في الإثبات وهو ما
إذا قال اكرى سكرى خوارم وقاد كنتم وزنا كنتم أمرك بيده ففعل أحد ما قيل لا يصير الأمر
بيده أو قيل يصير إذا الغرض من هذه الألفاظ منع النفس عن المحظور وكل واحد من هذه
الأفعال باتفراده يصلح غرضه فينبغي أن لا يتوقف على الكل وان كان اللفظ للجمع
(كقوله) قال الفضل كل واحد من شرط على حد قوله غير الكل شرط واحد (فقط) قال
أمرك بيده اكرى سكرى خوارم وخوشيد وعصير ديكى مردى كنى خور دى صير الأمر بيدها
كه معلق به ريكي امت بعد أكانه نه يحمله كذا الجاب وواقفه الباقون من أهل زمانه
واقعه أتر كرا نر نه بجنايت وفي جنات أمرك بيده فغضب بها بجناية يصير الأمر بيدها
كأمر (العاصم بحرف أو أوالواو) قال النسفي في تفسير قوله تعالى أو كصيب من
السماء أن أو في القرآن على ثلاثة عشر وجهًا خمس كلمة أو في القرآن على أربعة أوجه
أحدها التخيير قال تعالى فدية من صيام أو صدقة أو نسك والثاني بمعنى الواو كقوله
تعالى ولا تطعمهم ثم آثأوا كقوله أو الثالث بمعنى بل كقوله تعالى قالوا لبثنا وما أو بعض
يوم والرابع بمعنى الإبهام كقوله تعالى أو كصيب (فر) أن معنى أو إثبات أحد الشئين
أو الأشياء على سبيل الإبهام مع أفرادها من غير في المعنى بالترتيب وهو على ستة أوجه
إبهام أحد الشئين أو الأشياء في الخبر والتشكيك والتخيير والاباحة والتفصيل
وبمعنى إلا أن وأصل الجميع هو الأول فقط لوجوهها في الجميع إليه لو لم يكن في الكلام
ما يو جب زيادة عليه أما الإبهام في الخبر فكقوله جاء في زيد أو عمرو أو بشرى أحدهم
على أنك صرقت البهائم منهم بعينه إلا أنك أبهمت على المخاطب قال تعالى فهي كالحجارة

مناو به وينبغي ان لا يشترط
حاضرة الاطال عند الدعوى
كاذ كرشيع الاسلام نحو امر
زاده وفي فتاوى القاضي
ظاهر الدين ادعى على الميت
دينا ولليت و رثة صفاد
لا يشترط حاضرة الكل وحاضرة
الواحد يكفي وقال لو ادعى على
ميت دينا وورثته صفاد فان
كان لليت وصي لا يشترط حاضرة
الورثة وان لم يكن لليت وصي
وللصفاد وصي يشترط حاضرة
الورثة الصفاد وحاضرة
الواحد تكفي وذ كر رشيد
الدين رحمه الله تعالى في
فتاويه في باب دعوى الاب
والوصي القاضي ينصب
وصيا عن الصغير عند الدعوى
ولا يشترط حاضرة الصغير بل
يشترط ان يكون القاضي
حاليا بوجود الصغير وان
يكون الصغير في ولاية
القاضي لان نصب الوصي
ليس بقضاء وان كان من
احمال القضاء قال وهذا دليل
على ان عند دعوى الوصي
لا يشترط حاضرة الصغير
وعند القضاء لا يشترط
وذكر رحمه الله تعالى في
باب دعوى الدين على المورث
من قتاو به ولو ان رجلا ادعى
دينا على الميت وورثته
الكبار وضيغ والصغير حاضر
فالقاضي ينصب عن الصغير
وكذا لا يدعى عليه واذا قضى على الركيل يكون قضاء على

او اشد قسوة واعلم تعالى ابيهم على انهما لم يكن ليحجزم عن بلوغ حقا ثقتها اذ لم يجعل
او في امثاله بمعنى بل كما مر اولى من جعله للابهام قال واما التشكيك في الخبر فكقوله
جاء في رجل او امرأة اي احدهما على انك لا تدعى الجاني منهما واقربى بين الابهام
والشك ان الخبر في الابهام يعرف لاني الشك ومثله كثير قال تعالى فالوا لبتنا يوما او
بعض يوم واما التخيير كقوله لذيستاد او ثوبا اي اختر احدهما دون الاخر وكقوله
تعالى اطعم عشرة مساكين الى قوله تعالى او كسوتهم او تحرير رقبة الا يرى ان
الكفارة تسقط بفعل احدها ولو كافر بالانواع كلها كان مؤديا الواجب باحد الى
الصحيح بخلاف قول بعض الناس واما الاباحة فكقوله جالس القراء او الفتها اي
اختر كل صنف تر يده من هؤلاء بلا حظر عن الصنف الاخر عليه وفي التخيير يكون
محظورا عليك وهذا هو الفرق بين الاباحة والتخيير اقول هذا يشككل بقوله تعالى
او كسوتهم او تحرير رقبة فانه بفعل احدهما لا يصير الاخر محظورا عليه فهو يكتفي
التقصي عنه بانه لو كفر باحدهما امتنع ان يصحكون ككفر بالآخر على ما مر من القول
الصحيح قال فدر فنانا ان موجب اوفي الاباحة هو العموم وانه بمعنى واوا العطف اقول وفيه
نظر اذا او للجمع بخلافه ويكن التوفيق بالتاويل قال وعلى هذا لو حلف لا كلم احدا
الاقلانا او قلانا كلاهما لم يحسن ولو قال لا ربيع نسوة لا فربكن الاقلانة او قلانة لا يصير
موليما نهما جميعا حتى لا يحسن بقر بانهما ولا تقع القرعة بينهما وبينهما معنى المدعى بلا
وطء واما التفصيل فكذلك ولذا اذا ذكرت عن جماعة قولين مختلفين اجتمع القوم فقالوا
حاربوا او صلحوا اي قال بعضهم حاربوا وقال بعضهم صلحوا قال تعالى وها لولا كونوا
هودا او نصارى تهتدوا فاخبر عن جماعة اليهود والنصارى انهم قالوا ثم فصل ما قاله كل
فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى واما الذي بمعنى الا ان
فكذلك لا ضرر بلك او تستقيم وهو بمعنى حتى قال تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب
عليهم اي حتى يتوب عليهم (شرح) وفي هذه الاستعارة معنى العطف فان غاية الشيء
تصل به كما يصل المعطوف بالمعطوف عليه وعلى هذا قال في (ج) لو قال والله لا ادخلن
هذه الدار اليوم او لا ادخلن هذه الدار اليوم فايها ما دخل برانه ذ كر كلنا وفي موضع
الاثبات في قضى التخيير في شرط البر ولو قال لا ادخل هذه الدار ولا ادخل هذه الدار
حنت بايهما كان لان اوفي موضع التخيير لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه الدار
الاخرى فان دخل الاولى او لا حنت لا ادخل الثانية ثم الاولى لان او هنا بمعنى حتى
فكان دخول الاخرى غاية ليمتد فادخلها انتهت اليه وهذا لا يمتد والتخيير فيه
للتخيير في احد المجانبين و يمتد معنى العطف لعدم الغائسة بين المذكورين فيجعل
بمعنى الغاية لان حرمة الدخول بالمعين تحتمل الامتداد فيليني به ذ كر الغاية كما في قوله
تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم فانه لم يحتمل على العطف اذ الفعل
لا يعطف على الاسم ولا المستقبل على الماضي ونفي الامر يحتمل الامتداد فيجعل بمعنى
الغاية (ج) قال م رج اذا دخلت او بين اثبات ونفي تكون بمعنى حتى ان امكن وهو ان

الكبار واذا حضر الصغار
يرجع بذلك عليهم لان الدين
مقدم على الميراث ذكر شمس
الائمة المحلواني رحمه الله هذا
الفرع في ادب القاضي و ينظر
تمام هذه المسئلة في باب
اثبات الدين والمحقوق على
الميت من ادب القاضي لا عدد
الشهيد وفي دعوى فتاوى
قاضي خان ولواحي على عدد
مجموع وعليه مالا بالاستهلاك
قال الفقيه ابو جعفر ليس له
ان يذهب بالعبد الى باب
القاضي بخير اذن المولى لما
فيه من شغل العبد من
خدمة المولى في تلك الساعة
ولكن لو جسد في مجلس
القاضي كان له ان يحلفه
وجل ادعى على غيره ان وصي
باع أغشي منك كذا وكذا في
حال صغري وانه قد مات قبل
استيفاء شيء من الثمن فادى الى
ثمن اغشي فقد قيل لا تصح
هذه الدعوى لانه بعد موت
الوصي له حق قبض ثمن ما باع
الوصي ويكون لوارثه او وصيه
فان لم يكن له وصي او وارث
فالقاضي ينصب له وصيا
فان قال المدعي عليه قد ادبت
الثمن الى الوصي فيطالب
بالبدنة فان لم يكن له بدنة
فيعاذ الطالب على العلم قال
وعلى قول من يقول من المشايخ
في الوكيل بالبيع اذا مات قبل
قبض الثمن حتى القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال

يصح الظن بانها رضى مكن او لا فيكون للتخير فلو حلف لا يفعل كذا او كذا بحيث
بايهما كان ولو قال لا فعلان كذا او كذا ففعل أحدهما برهان تركهما حتى مضى الوقت
حدث (شيخ) بدت تعاروا ولا عطف فتكون بمعنى الواو وهذا عند وجود الدليل وهو ان
ذكر في موضع النفي قال تعالى ولا تطلع منهم آثما وكفورا الى ولا كفورا واصله ان
النكرة في موضع النفي تعم ويتعد الجمع الا بان يجعل بمعنى الواو ولكن على ان
يتناول كل واحد على الانفراد لاهل الاجتماع بخلاف الواو وعلى هذا الاصل تنفرع
المسائل وكذلك لو حلف لا اكلم فلانا او فلانا بحيث باحدهما وفي الواو لا يثبت ما لم
يكلمهما لكن او تناول كلامهما على الانفراد حتى لا يثبت له الخيارات وكذا لو كان في
الايلاء بان قال والله لا اقرب هذه او هذه فخصه المدة بانها جميعا (ج) كلمة او في الاثبات
تكون للتخير حتى لو حلف لا فعلان كذا او كذا بر يا حدهما (شيخ) فالماصل ان اذا
ذكرت بين شيئين في النفي بحيث بوجود أحدهما فان حلف ان كذا فلا ما او فلا ما
يثبت بوجود أحدهما وفي الاثبات يبر يا حدهما بان قال ان لم اكلم فلانا او فلا ما حكم
أحدهما بر واذا ثبت ان اذا دخل او استعمل فبما يريدا بانه فشرط البر يوجد
يا حدهما فعلى هذا لو قال امرتك بكذا كذا بك ما من من يانعة من تبوزسد او قال
اكر كفش يا مجيز نرسا تم فوجد أحدهما الا الاخر في المدة لا يصير الامر بيدها وقوله
اكر فلان في نرسا تم بقوله كذا فلان يانلان نرسا تم لانه كذا الوجهين يريدا بانه فبما
لا فيه رابرا كذا باقلان هر دو صورة مقصودا ورسا نيدست درين مدة فسد ذكر او في
الاثبات فيكون للتخير فيبر بوجود أحدهما (صح) لو قال وكنت يبيع هذا القن هذا
الرجل او هذا فانه يصح التوكيل استحسانا فكما انه قال وكنت يا حدهما ببيعة حتى
لا يشترط اجتماعهما على البيع بخلاف ما لو قال لو باع أحدهما نفذ ولم يكن للآخر
بيعه بعد وان عاد الى ملكه وقبل البيع يباح لكل منهما ما يبيعه وكذا لو قال لو احدث بيع
هذا او هذا فله يبيع أحدهما أيهما شاء فكما انه قال يبيع أحدهما او اما في البيع لو ادخل
كلمة او في المبيع او الثمن فسد البيع للجهالة لان موجب الكفاية للتخير ومن له الخيار
منه ما مجهول فلو كان معلوما جاز في الاثنين والثلاثة استحسانا ولم يجز في الزيادة لبقاء
المحظر بعد تعيين من له الخيار ولو كان البيع من المحظر لا يمنع جوازا لبيع والفاحش
يمنع واما في النكاح فاذا قال للراة تزوجتك بالف حالة او القين الى سنة او تزوجتك بالف
درهم او مائة دينار قال س وم تخير لومقيدا كافي هاتين الصورتين ولا تخير لومقيدا
بان يقول تزوجتك بالف او بالفين فيجب الاقل اذ لا هائلة في التخير بين قليل وكثير في
جذم واحد وصحة النكاح لا تتوقف على تسميته البذل فيجب المال عند التسمية في معنى
الايتدا بمنزلة الاقرار بالمسال او بالوصية او بالمخلع او الصلح عن دم العمد على المسال
ويجب الاقل كافي هذه الصورة اذ الاقل متيقن به ولذا كل ما يصلح بدلا في الصلح عن دم
العمد يصلح مهورا في النكاح اقول في عامة الكتب ان الصلح يقاس على النكاح وهنا
مكس قال حرج يحكم مهر المثل لانه هو الموجب الاصل في النكاح وانما صار الى غيره

قبض الثمن حتى القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال

هنا حق القبض ينتقل الى
 الذخيرة وقد مرثي منه
 في مسائل المبيع وذ كرفي
 أول دعوى الذخيرة أيضا دار في
 يدي رجل ادعاهما آخر فقام
 صاحب اليدينة على المدعي
 اني اشتريت هذه الدار من
 وصيتك في صغرك بكذا الا
 انه لم يسم الوصي واقام على
 ذلك بينة هل تسمع دعواه
 و بينته اختلف المشايخ فيه
 وكذا لو ادعى ان فلانا باع هذه
 الدار مني باطلاق القاضي
 في حال صغرك ولم يسم القاضي
 واقام على ذلك بينة هل تسمع
 دعواه و بينته اختلف المشايخ
 فيه وعلى هذا اذا شهد الشهود
 على الوقف وتسليم الواقف
 اياه الى المتولي الا انهم لم يسموا
 الواقف او مورا الواقف
 دون المتولي فيه اختلاف
 المشايخ والحاصل ان في دعوى
 الفعل والشهادة على الفعل
 هل يشترط تسمية الفاعل فيه
 اختلاف المشايخ و ادلة الكتب
 قيم متعارضة وموضع هذه
 المسائل دعوى الذخيرة
 والمهبط وقد ذكرناها في فصل
 القضاء في التهنيدات من
 كتاب الفصول ذكر في الفصل
 السابع من دعوى الذخيرة
 واذا اختم رجلان في عهد
 كل واحد منهما يقول هو
 ه بدي وهو في يدهما فان كان
 بعد صغره لا يعبر عن نفسه
 فالقاضي لا يقضي لواحد منهما ابدا

اذا علم قطعا انهما جاهل بحرف او بصار الى الموجب الاصل بخلاف الخلع والصلح اذ ليس
 فيهما وجوب اصر في البذل اهتبه بلا بدل فلهذا وجب القدر المتيقن به وبطل الزائد
 لشك هذا حكم او هو اما الواو فلا عطف وقفا ولو كان كنهه ضدنا لعطف مطلقا فوجبه
 الاشتراك به بين المعطوف والمطوف عليه في الخبر من غير ان يقتضي مقارنة وترتبا
 وهو قول اكثر اهل اللغة ففي لا يكلم فلانا ولا فلانا او لا يدخل هذه الدار وهذه الدار
 لا يحثت ما لم يكلمهما او يدخلهما اقول ينبغي ان يحثت باحدهما في الترتيب لان كل
 واحد منهما يصلح عرضا على انفراد في عرفهم فيصير معلقا بكل منهما على حدة (فت)
 ذكر بين الكلام وجعله على ثلاثة اوجه اما ان ينوي الحالف ان يحثت بكلام كل
 منهما فيحثت واما ان ينوي ان لا يحثت حتى يكلمهما فهو كيانوي واما اذا لم يكن اذنية
 اختلف فيه واختار انه لا يحثت فالم يكلمهما معا بل لا يكلم هذا وهذا ولو حلف
 لا يكلمهما او حلف بالقرسية بالين دون صغرك وريم ونوى الحث بكل منهما ما لم تصح
 نية ولا يحثت باحدهما لانه في قوله فلا فلانا ولا فلانا وهذا اذ كان نية
 باذخال حرف العطف بينهما فكانه قال لا يكلم فلانا ولا فلانا وفيه يحثت بكل منهما
 لان كلا منهما يصير متقيا على حدة وهذا لا يمكن في الاكلمة فلا تصح نية (جني) قال
 اكر من امست ترا نجاته فلان نبرم ومي بدهم فامرانه كذا فذهب الى دار فلان ولم
 يسقه الخمر تعلق اذا البرم على الشرطين ولم يوجد في حث (ذ) قال اكر امسب بجاي
 من ساني ومراعات تكفي فانت كذا مردي بجاي زن رفت وزن مراعات كذا ما وزن
 مرد رفت فقد قيل تعلق وهو الاشبه لان شرط البرم مراعاتها لزوم بعد مجيئها ولم يوجد
 حثت وحاصله ان الطلاق لو كان معلقا بعدم الفعلين في مدة كما لو قال ان لم ادخل هذه
 الدار وهذه الدار اليوم او لم ادخل هاتين الدارين فاذا مضت المدة ولم يوجد شرط البر
 وهو وجود الدخولين في اليوم يحثت (ص) يحثت بدخول احدهما الا ان يرى وان كان
 شرط الحث عدمهما لان شرط البر وجودهما ولم يوجد او انما ينظر في هذا الى البر لا
 الى الحث اقول فيه نظر اذا الكلام يتم نظرا الى الحث ايضا لان له صورتين لان
 وجودهما شرط البر وانهما في صورتين بعدهما وعدم احدهما قال فعلى هذا لو قال
 اكر يك ما من ونفقة من يتورس فامرك بيدك فوصل احدهما الا آخر يصير الامر
 بيدهما وان كان شرط وجود الحث عدم وصول النفس والنفقة ولو كان ينظر فيه الى
 شرط البر وهو وجودهما اقول هذا هو هم ان النظر الى شرط الحث يقتضي ان
 لا يصير الامر بيدهما في صورة وصول احدهما فقط ولا يقتضيهما مر قال وقوله فلان
 نرسامه قوله فلان وفلان نرسامه هذا اذا علق الملاق بعدم الفعلين فان ملقه
 بوجودهما لم يحثت ما لم يوجد كلاهما فلو قال لا ادخل هاتين الدارين او ان دخلت هذه
 وهذه فانت طالق او قدم الطلاق او اخره فهو سواء لا تطلق الا بدخولهما احثي لو حلف
 لا يفعل شيئا سماء ففعل بعضه لا يحثت (جص) ان انا كلف من هاتين الفلتين فكذا
 لا يحثت ما لم يا كل منهما واذا ثبت ان الطلاق اذا كان معلقا بوجود الفعلين لا يحثت

انا سر قال قول قوله ولا يقضي
القاضي له ما يشي لا بالمثل ولا
باليد ما لم يمسها اليدين على
ذلك ولو قال انا عبد أحدهما
لم يصدق وهو عندهما بخلاف
ما اذا قال انا حر الاصل
وكذا اذا كان العبد في يد رجل
فاقرانه لا تنزل يصدق والقول
قول صاحب اليد ثم شرط في
الكتاب ان يكون الغلام
كبيراً يتكلم وانما يقول في
بعض النسخ اذا كان يعبر عن
نفسه وانما الشرط ان يتكلم
و يعقل ما يقول فاذا كان بهذه
الصفة يرجع الى قوله وان كان
العبد في يد رجل وهو لا يعبر
عن نفسه فقال صاحب اليد
انه عبدي قال قول قوله ويقضي
له بالملك وان كبر الغلام
وقال انا حر الاصل لا يصدق
الا بجهة وكذا اذا قال انا لقيط
فهذا كقوله انا حر الاصل
فان اقام ذواليد بينة انه عبده
واقام العبد بينة انه حر الاصل
فبينته العبد اولى هذه الجملة في
الذخيرة وفي قضاء الجماع
الصغير صبي في يد رجل يعبر
عن نفسه فقال انا حر قال قول
قوله وان كان لا يعبر عن نفسه
فقال انا حر فهو عبد للذي في يده
وذكر في الفصل التاسع من
دعوى الذخيرة رجل ادعى
على رجل انه فقاهي
عبد لي قيمته ألف درهم ووجد
المدعي عليه دعواه والمدعي

بأحدهما فعلى هذا القول اكر برسر نوزن خواهم وكثيرك خرم فامرك بيدك قال قول
أحدهما لا يصير الامر بيدهما لما راقول مرقبله بورنة في (فشي) وفي (فقط) انه في مثله
يتفق بكل واحد لا بالجموع فعلى ذلك ينبغي هناك يصير الامر بيدهما بفعل أحدهما
(قد) قال اكر في اذن من سور روى و به برى خواني روى تو طلاق طلاق بهما لا
بأحدهما ولو حلف كسب وزر والواين زر بخوارم بحيث بهما لا بأحدهما لما راقول
ينبغي ان يكون فيه خلاف على ما ذكرنا (من) قال ان دخلت دار فلان وفلان
يدخل دارك فانت طالق فدخلت داره وفلان لم يدخل دارها تطلق ولا يراى بهذا الجمع
اقول الحق فيه وفيما تقدمه من امثاله ان يعتبر المعروف

الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضولي وأحكامها

(من) المختار في نكاح الفضولي في الطلاق المضاف انه يحث بإجازته قولاً لا فعلاً سواء
كان الخائف بان قال ان تزوجت امرأة قطا لي ثلاثاً او قال كل امرأة تدخل في نكاحي
لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذكر المحكم ذكر سببه المختص به
فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجاً بخلاف قوله كل من يدخل في
ملكه فانه يحث به قد الفضولي هنا لان ملك المكين لا يختص بالشراء بل له أسباب سواء
(شخص بزوج) يحث بنكاح الفضولي في تدخل في نكاحي وفي تصير حلالاً (صط)
هما كقوله تزوجها في المحكم (قت) قال اكر فلانة بعت من اندر آيد فكذا لا يحث
بإجازته فعلاً بخلاف قوله اكر بنكاح من اندر آيد وهذا لان العقد يكون بالقول
لا بالفعل ولذا حث في الثاني لا الاول (ج) في لا يتزوج لا يحث ان اجازة فعلاً وكذا
لا يحث في الاصح ان اجازة قولاً (ط) قال كل امرأة تزوجها أو يزوجه اغيري لاجلي
وأجيزه فهي طالق ثلاثاً لا وجه لمجاوزة (ج) فحيلة ان يزوجهما فضولي بلا امرهما

الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضولي وأحكامها

(قوله) وكذا لا يحث في الاصح (الخ) قال العزى المعتقد خلافه من انه يحث ان اجازة
قولاً لا فعلاً وعليه الفتوى كافي الخائبة توبه جزم صاحب الكنز وغيره اه (قوله)
فحيلة (الخ) اقول وبما يرخد من هذا وما سبق جواب جاذبة الفتوى حلف ليتزوج من
فيسل ثالث عبداً لغير امرأة ثم يد على ذلك فحيلة هي ان يزوجه فضولي امرأة بلا
امرها فيبلغها فترده فتصل عينه به لانه صدق عليه انه تزوج لكن صرح في الاول والجمية
بانه لا يحث في مسئلة لا يتزوج فتزوج نكاحاً فاسداً او نكاحاً تزوجه الفضولي وفي
المبسوط حلف لا يتزوج ج امرأة فتزوج ج امرأة بغير شهود حث في القياس لانه منع نفسه
عن أصل العقد والفساد والجواز صفة لا يتعدى أصل العقد بانعدامها لا ترى انه لو
عقد عينه على الماضي بان قال ما تزوجت كان على الفاسد والمجائر وهكذا في
المستقبل ووجه الاستحسان ان المقصود من النكاح ملك المحل وذلك لا يحصل بالعقد
الفاسد كيف وقد نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل العقد بغير شهود حيث قال

مقر أن العبد يبي فاقام المدعي بينة على دعواه قال القاضي

لا يمنع بينه ولا يقضي بالارث
 صغيرا لا يعبر عن نفسه
 فالقاضي يقضي بالارث المذموم
 هل الفائق ولا يشترط حضرة
 العبد ذكر في باب المساواة
 من الزادات المتنازع كما يمنع
 صحة الدعوى لنفسه يمنع الصحة
 لقبره وذكر القاضي الامام
 جلال الدين في المحاضر من
 اقر بعين لقبره فكما لا يملك
 ان يدعيه انفسه لا يملك ان
 يدعيه غيره بوكالة او وصاية
 وذكر رشيد الدين رحمه الله
 في الباب الثالث عشر من فتاويه
 الوصي اذا اقر بعين لا يبرئ
 ادعي انه الصغير لا تسمع دعواه
 لاجل الصغير ورايت في
 شهادات المنتقى رجل استعار
 من رجل ثوبا ثم اقام البيعة انه
 لا يملك الصغير قال اقبل منه
 البيعة وذكر في المنتقى ايضا
 رجل استاجر ثوبا ثم اقام بيعة
 انه لا يملك الصغير يقبل وهكذا
 ذكر في دعوى الجاهل
 في الفتاوى وذكر الديناري
 في فتاويه به - هذا المظن متولى
 وقف رادعوى كرد مسددا
 عليه دفع في كوريد كه مقراة
 اكه ملكه بسبب وارث خواتمه
 حواسه لا يصح هذا الدفع لان
 اقرار المتولى على الوقف لا يصح
 فالجواب ان اشارة الكتب
 من جنس هذه المسائل
 متعارضة فيعمل على ان في
 المسئلة روايتين والاب اذا باع
 ماله بغير فاحش ثم ادعى ان البيع وقع بالتعين حل يملك

فيغيره هو فيكنت قبل اجازة المرأة لا الى جزاء لعدم الملك ثم تحبزه المرأة فاجازتها لم تعمل
 فيبعد ان النكاح فيجوز اذا لم يكن انعقد على تزوج واحد كذا (ط) وهذه الجملة انما
 يحتاج اليها اذا قال في حلقه واجبه يزومها لم يقل واجبه قال النسبي رحمه الله يتزوج
 الفضولي لاجله تطاق ثلاثا اذا شرط تزويج الغير له مطلقا ولم يكن الا تحريم عليه لطلاقها
 قبل دخولها في ملك الزوج اقول فيه تسامح لان وقوع الطلاق قبل الملك محال فلا يصح
 الا بمجازه الا يرى انه بعد عقد الفضولي لوطيقها الزوج ثلاثا لا تحرم عليه لما مر كذا هذا
 الا انه لا يقبل الاجازة لانه صادر من دوافع قد انضوى ثانيا لاجله فيغيره فملا قال (صط)
 ومنه ان لا حاجة في المرة الثانية الى عقد الفضولي بل لتزويجها بنفسه لا تطلق اذا
 ائمن انحلت بتزويج الفضولي لا الى جزاء الا يرى ان من قال ان تزوجت فلانة او امرت
 انسانا ان يزوجه الى فكذا فامر فزوجها له لم تطلق اذا لم ينحل بالامر لا الى جزاء
 وكذا لو قال ان خطبتها او تزوجتها فكذا فخطبها ثم تزوجها اذا لم ينحل بالخطبة لا الى
 جزاء (عده) ذكر في مسالة استشهدا بنجم الذين انه في هذه المسئلة تقبل الاجازة بعد
 ما طلقها قبل الاجازة او لو قال بعد ما تزوجه الفضولي فانت طالق فهذا الاجازة لا لو قال انت
 طالق ولا يبطل التوقف (صط) الطلاق في النكاح الموقوف تبطل اجازة وقيل لا وتبطل
 هذا الاختلاف في الطلقة الواحدة اما لو طلقها ثلاثا فهو واجازة وقيل لا لاختلاف فيا
 لو طلقها قبل ان يبلغ الخبر اما لو بلغه الخبر فقال طلقها يكون اجازة وقفا اقول على
 تقدير انه اجازة ينبغي ان تحرم عليه لوطيقها ثلاثا لانه يصير كانه اجازة ولا ثم طلق وقد
 مر في (ط) انها لا تحرم واما في صورة التعليق كقوله كل امرأة تزوجه اقبري لي فطابق
 ثلاثا فاذا وجد الشرط طلق محقق ان يكون الطلاق اجازة على ما ذكر في الخبر
 فينبغي ان تحرم ويحتمل ان لا يكون اجازة ويبدل عليه ما مر من قوله ان ائمن تفعل لا الى

لانكاح الابشهود بخلاف البيع فان المقصود هناك وهو الملك يحصل بالعقد الفاسد
 اذا تا كذا باقبض وبخلاف ما اذا تدبر الكلام في النكاح لانه في الخبر عن الماضي
 من النكاح ليس مقصوده الحمل والعفة وانما يمينه في الماضي على مجرد الخبر والخبر
 تحقق عند العقد الفاسد والمجائر ثم قال في الفرق بين البيع والنكاح الاترى انه لو
 اعتقه بعد العقد صدق وانه لا يقع الطلاق في النكاح الفاسد قبل ان العقد منعقد هنا
 غير منعقد هناك اقول ولا يخفى في ان نكاح الفضولي منه قد غير لازم فكان ينبغي ان
 يجري فيه الاستحسان ايضا ويفرق بينه وبين الفاسد ومقتضى ان في المسئلة قياسا
 واستصحابا ففي واقعة الحال لا تفعل المين ان تصان وتفعل قياسا ولا شك انه اذا توى
 الفاسد والمجائر في كلامه نصح فيتم الواقة القياس تامل (قوله فلا يصح الا بمجازه)
 اي فلا يصح قوله تطلق الا بالمحمل على المجاز بان يراد بقوله تطلق ثلاثا اي لو وجد
 محلا والتسامح استعمال كلام يحتاج في فهمه الى تقدير لفظ آخر بحيث لو حمل على
 ظاهره من غير تقدير لكان غير صحيح

عاقرة في البيوع وذ كرفي
فكبر الصغار وادهوا دارا في
يد رجل ميراثا من أبيهم فادعي
المدعي عليه في دفعه واهم
اني اشتريت حصه الكبار
منهم وحصه الصغار من وصيهم
من جهة أبيهم او من جهة
القاضي بمن مثله او بغبن
يسير عند حاجه الصغار اليه
فهذا دفع صحيح لو اقام البيعة عليه
يندفع ولو كان مكان الدار
عرض لا يشترط ذكر الحاجة
فالوصي يملك بيع العروض من
غير حاجة ولا يملك بيع عقاره
الا لحاجة وفيها أيضا رجل مات
وترك ابنين صغيرين ولكل
ابن قيم على حدة وفي يد أحد
القسمين دار يزعم انها دار
الصغير الذي في ولايته ادعي
عليه ثم الصغير الآخر ان
الدار التي في يده نصفها ملك
الصغير الذي انا فيه بسبب
ان هذه الدار كان كلها ملكا
لوالد الصغيرين فادفع الى
نصفها لا قبضه لاجل الصغير
الذي انا فيه فاقام القيم المدعي
عليه بيعة ان والد الصغيرين
قد كان أقرب في حال حياته ان
هذه الدار ملك الصغير الذي
في ولايته يندفع عنه دعوى
القيم المدعي فان اقام القيم
المدعي بيعة تدفع دعوى القيم
المدعي عليه وقال انك ادعيت
قبيل هذا نصف هذه الدار
لاجل الصغير الذي في ولايته
براعن أبيه والا ن تدعي كلها للصغير الذي في ولايته

المخلو مع الاجنبية بمرام وقيل لا ولو زوج الصغرة قولها صغير الاب والجد ونيله فضولي
رجل فاجاز الزوج فعلا بان بعث بهن المهر الى وليها فهو اجازة على شرطية الوصول أيضا
وان لم يكن لهذا الولي ولاية قبض م رها لانه لتحقيق الاجازة من الزوج لا ثبوت البراءة
للزوج اقول ينبغي ان لا يكون اجازة على شرطية الوصول لانه لم يصل اليها اذ ليس لغير
الاب والجد من الاولياء ولاية التصرف في ماله حتى لها مطالبة الزوج بمهرها كله ولو
اعتبر واصل المالكات لمحق الطلب ثانيا ولو قبلها ولمسها بشهوة يكون اجازة فعلا
ولكنه يكره كرجعة بالفعل ولودفع اليها وقال هذا مهرك فهو اجازة فعلا كذا (خا)
اقول فان قيل على هذا ينبغي ان لا تحقق الاجازة فعلا في بعث المهر على قول من لم يجوز
الاجازة بالهدية ونحوها لانه لو قال انه مهر يكون اجازة فعلا وان لم يقل شيئا فلا يعرف انه
مهر بحجاب ياله يعنه بنية المهر بلا قول فيكون اجازة فعلا وهو يعتبر بهرا بنية وان لم
يذكر حتى لو اختلفا فالقول قوله قال ولو اجاز بالكتابة ذ كرفي (حف) حلف لا يكلمه
اولا يقول م ر شيئا فكتب اليه لا يحنت وعن م ر ح انه يحنت (خ) زوج بنته البالغة
بلا رضاها فقالت اخبرت ان رضيت اعي قال الاجازة باطلة اذا تعلقت بطل الاجازة عبرة
بابتداء العقد (ط) زوج ابنة البالغ بلا امره فذهب الابن الى بيت الصهر وسكن معهم
واذا سئل ابن تسكن قال في بيت مهري فهو اجازة للنكاح (جص) قبول التهنئة
والاجازة بقلبه ايضا باجازة (س) قبول التهنئة وقوله للفضولي احسنت او اصبحت يكون
اجازة وكذا البيوع قال (ت) و به ناخذ وفيه زوجها بلا امرها فقالت لم يهني ما فعل او
قالت مراخوش بنايد ابن كاد لا يكون رد حتى لو رضيت بعده نقض النكاح (فصط)
قال الفضولي بشئ ما صنعت فهو اجازة في نكاح وبيع وطلاق وغيره كذا من م ر ح
وهو رد في ظاهر الرواية وبه يقتضي حرره فقوله مولا سهل بود لم يكن اجازة لانه كقوله
بالك تبست زوجة بلا امره فقال بالك تبست او نعم ما صنعت او بارك الله لنا فيها قيل
هو ليس باجازة وقيل هو اجازة وقيل وبه يؤخذ (ثي) قوله سهل بود ينبغي ان يكون
على هذا الخلاف أيضا ولو زوجها بلا امرها وهي ثيب فسكنت ثم طالبت الزوج بالمهر
ينبغي ان يكون اجازة فانه ذ كرفي (من) من حلف لا يزوج بنته فلو وكل به يحنت فالحيلة
ان توكل المرأة رجلا يزوجه ثم يقبض الولي بمهرها او يطالبه بمهرها فانه اجازة للنكاح
ولا يحنت (فقط) الطلاق كالنكاح في حكم الفضولي في الاجازة فعلا (فصط) في
طلاق الفضولي بعث المهر اليها ليس باجازة لوجوب قبض الطلاق فلا يحال به الى
الطلاق بخلاف النكاح قال لامرأة غيرة ان دخلت الدار فانت طالق فاجازة الزوج
فدخلت الدار طلقت وكذا الامر باليد ونحوه من الفضولي يثبت حكمه مقصودا على

(قوله قال لامرأة غيرة ان دخلت الدار الخ) اقول قد تقدم خلافه في الفصل الثالث
والعشر من فانه ذ كرجعة انه لا بد من دخولها الدار بعد الاجازة اذا اجازة تعمل في
العين لا في دخولها الدار والله اعلم

بجبهة أخرى المدفوع دعوى التيم المدعى عليه. كان التناقص ادعى دارا في يد ٣١ ٣ رجل. برأ ثامن أبيه فقال المدعى عليه في

دفع دعوى المدعى اشترى يث هذه
 الدار من أمك في صغيرك باطلاق
 القاضي فهوذا دفع صحيح اذا
 تمت ان البيع لم حاجة الصغير او
 لقضاء دين الميت وقدر حقه
 من قبل كذا ذكر في الذخيرة
 وذ كرفها أيضا رجل ادعى
 في تركه ميت وصية لابنه
 الصغير بثلاث ماله واقام ابنته
 على ورثة الميت وقضى القاضي
 بالوصية لابنه ثم ان الورثة
 أقاموا ابنته على المدعى بطريق
 الدفع أنه قد كان أقر قبل الحكم
 ان على الميت ديناً مستغرقاً
 اتركته كان هذا دفعا صحيحاً
 ويطلب حكم القاضي وسجله
 رجل أوصى لابني ابنة بثلاث
 ماله واحد هما صغير والاخر
 كبير وابوهما حي ثم مات
 الموصى فادعى ابو الصغير على
 وارث الموصى لأجل ابنة
 الصغير الوصية من جهة الميت
 وادعى الكبير الوصية لنفسه
 من جهة الميت وانكر الوارث
 وصيتهما وقال في دفع دعواهما
 ان هذا الكبير قد أقر بعد
 موت الميت ان الميت ما أوصى
 لي بشئ وكذلك ابو الصغير أقر
 ان الميت ما أوصى لابني بشئ هل
 يكون هذا دفعا فقل
 في حق الكبير هذا دفع لدعوى
 الاب لا لدعوى الابن حتى لو كذب
 الابن وادعى الوصية لنفسه
 تسمع دعواه وقد قيل هذا ليس
 بدفع أصلاً وهو الاظهر والاشبه
 به الصغير بعد التهمة هل تسمع

حالة الاجازة حتى لا يقع الطلاق الموقع قبل الاجازة وهذا كله بخلاف البيوع الموقوف
على اجازة المالك فانه اذا اجازته ثبت المالك من حين العقد حتى يثبت المالك المشتري
في الولد والزيادة المحاذية بين مقدم اجازة كذا (مح) وفي (من) طلق امرأته فبهره على
مال أو خلعها بلا أمره ثم الزوج قبض منه المهر من غير ان يجيزه باسائه فيسب
ان يكون اجازة كسوق المهر اليها في النكاح بلا أمرها فقبضته وقيل اجازة الطلاق
لا تكون الا باسائه والفضولي في باب النكاح لا يملك فسخ النكاح قبل الاجازة وفي باب
البيع يملك كذا (شعبي) والفرق ان هذه البيوع تلحقه فيثبت له الرجوع عنه فلا يتضرر
بخلاف النكاح فان حقه ترجع الى الموقوف له (شعبي) الفضولي في النكاح يملك النقص
فعلا لا قولا فلو قال قبل الاجازة تنقضه لا يتنقض ولو زوجه اخذها قبل الاجازة كان
نقص النكاح الاول وعن (خ) ان الثاني يتوقف فلا يكون فسخ الاول (شعبي) زوجه
بلا أمره ونقضت المرأة النكاح قبل اجازة الزوج بنفسه (ج) وكله بتزويجها اياه فزوجها
الوكيل بلا اخذها بان زوجها أبوها وهي بالغة فقيل ان تجبر المرأة ان تنقض الموكل
النكاح صح نقضه وكذا لو تنقضه الوكيل صح نقضه أيضا لقيامه مقام موكله والموكل
أو أحد العاقدين لو فسخ العقد الموقوف صح فسخه (خ) ليس الفضولي النكاح فسخه في
قول م ر ح وس ر ح معه اولا وقال س ر ح آخره ذلك ثم قال والعائدون في الفسخ
أربعة عاقد لا يملك الفسخ قولا وفعلا وهو الفضولي أقول ينبغي ان يكون هذا في النكاح
لا البيع قال حتى لو فسخ النكاح قبل اجازته لم يفسخ ويكذب الزوج اخذت تلك المرأة
يتوقف الثاني ولا يصير فسخا للاول وطاقد يفسخه قولا وفعلا وهو الوكيل بنكاح امرأة
بعينها اذا خاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يفسخه قولا ولو زوجه اخذت تلك المرأة
لا يفسخ الاول وعاقد يفسخه قولا لا فعلا وهو الفضولي اذا زوجه بلا اذنه ثم الزوج وكله
بان يزوجه امرأة غير عينها فزوجه اخذت تلك المرأة يفسخ الاول لا لوقته فسخه قولا وعاقد
يفسخه قولا وفعلا وهو الوكيل بتزويج امرأة غير عينها اذا زوجه امرأة خاطب عنها
فضولي فان فسخه الوكيل يفسخ ولو زوجه اخذت تلك المرأة يفسخ الاول ثم ما في (ج)
والحاصل ان الفضولي لا يملك فسخ النكاح قبل الاجازة والوكيل يملك قبل اجازة
الاول والزوج والمرأة كل منهما يملك فسخ النكاح قبل اجازة الآخر (ت) صغيرة زوجها
وليها من رجل بلا أمره ثم نقضه قبل ان يجيزه الزوج ينتقض ابقا ولا يته فصار كوكيل
مع موكله (ط) فزوج بنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بلا اذنه خاطب عنه أبوها فأتى أبو

(قوله لا البيع) اقول الكلام في النكاح لا في البيع وقد صرح في البرازية وكثير من الكتب بان الفضولي يملك نقض الشراء (قوله وهو الوكيل الخ) صورته رجل وكل رجلا تزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك المرأة ونكحت عنها فضولي فان هذا الوكيل لا يملك الفسخ بالقول ولو تزوجه أخذت تلك المرأة لا ينسخ العقد الاولي تمام ما في قاضي خان

وهو قد كتمناه في مسائل
 منك كذا وكذا وأنه صبي
 وجهل القاضى فلان ابن فلان
 وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي
 في ولاية هذا القاضى ثم ان ابا
 فلان وكفى بقبض مال الصغير
 هذا منك وذلك كذا وكذا
 ورضى القاضى بوكالة المدعى
 بشرائطه او قبض المدعى المال
 ثم ان هذا المدعى عليه بعد
 ذلك بزمان ادعى على هذا
 الوكيل ان هذا الصبي فلان ابن
 فلان قد باع ووكفى بقبض
 ماله منك ايها الوكيل عن
 الوصى فقال الوكيل عن الوصى
 بعثت المال الى الموصى هل
 يصدق فقد قيل لا يصدق
 واصله الوكيل بالبيع اذا قال
 بعد ما عرله الموكل بمشاهس
 وفيها ايضا صبي له عقارات
 موروثة ادعى بعد بلوغه عقارا
 من عقاراته على رجل ان وصيه
 باعه مكرها وسأله مكرها وأراد
 استرداد ذلك من يد المشتري
 ثم ادعى مرة أخرى بذلك العقار ان
 وصيه باعه بغير فاحش
 فالقاضي يسمع منه الدعوة
 الثانية اذ يجوز ان باع مكرها
 بغير فاحش وفي فتاوى
 القاضى الامام نضر الدين
 رحمه الله تعالى اذا قومت البينة
 على نائب الصغير ثم بلغ الصغير
 يقضى عليه بتلك البينة ولا
 يكلف إعادة البينة وكذا اذا
 آتت البينة على المدعى عليه
 ثم مات يقضى بتلك البينة على وارثه وكذا لو آتت البينة على

الصغيرة قبل اجازة الابن بطل النكاح ولو كان مكان الصغيرة كبيرة فزوجها بلا ذنها
 والمسئلة بمحالتها لا يبطل النكاح بموت الاب (ند) من س زوج بقتله الصغيرة
 من غائب فبات الاب ثم اجازة الزوج جاز في قوله كذا فيه ثم فضل الكبيرة يدل على ان
 بقاء الفضولي ايس بشرط صحة الاجازة في باب النكاح بخلاف البيع (ذ) وزوجه فضولى
 بامرها بالف درهم ثم الفضولى والمرأة جدد النكاح لذلك الرجل بخمسين ديناراً ثم
 الاول بالثاني حتى ان الزوج لو اجاز النكاح الاول لا يعمل اجازته ولو اجاز الثاني صح
 (فقط) ولو كان العاقدان فضولين ثم عقداً ثانياً فالزوج يحيز ايها شاء ولو كان العاقدان
 برضاً أحدهما لم يكن للاخر الاجازة الاخير اذا الاول انتقض بالثاني في حق من رضى به
 (فو) يتوقف بيع الفضولى عندنا ويطل عندنا شافى ثم لا يخلو اما ان يبيع بثن من عين او
 دين فلو باعه بثن دين كنفدين وقلوس وكيلى ووزنى بغير مينة بشرط صحة الاجازة قيام
 اربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام الثمن فان هلك أحد الاربعة
 لم تجز الاجازة وتجزع قيام الاربعة فالاجازة اللاحقة كوكالة سابقة فالثمن للصبي ولو باعها
 ولو ذلك في يد البائع هلك امانته (ذ) قيام الثمن بشرط للاجازة أيضاً وان باعه بثن
 لا يتعين بالتعيين (هد) ولو كان الثمن عرضاً يشترط قيامه أيضاً ويكون هذا الاجازة نقد
 لا اجازة عقد حتى يكون العرض الثمن ملكاً للفضولى وعليه مثل المبيع مثلياً والا فمقتته
 لانه شراء من وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المالك لا ينفذ باجازه الوارث في انفصلين اى
 في ثمن دين وعرض وذ كرفى (شهى) بعد هذه المسئلة بخلاف القسمه عند س زوج
 وهو ان التركة اذا كانت بين كبارها ما يجبرون على قبضته فاقنعوه بلا امر القاضى
 وبعضهم غائب فيتوقف على اجازة الغائب فان مات قبل الاجازة فاجازته جازت
 عنده استخساناً لا عند مرجح قياساً (جم) في بيع المتباينة من الفضولى اذا هلك
 العرض الذى من جهة الفضولى ثم اجاز المالك ينبغي ان يجوز (سيمس) باع ثوباً بلا
 اذنه فخاطه المشتري فبصا فاجاز المالك عن س زوج انه يجوز البيع لا عند زفر (فشين)
 المالك اذا اجاز بيع الفضولى يترتب عليه أحكام التوكيل بالبيع حتى لو حط من الثمن

(قوله بطل النكاح الخ) أقول لانه قد بدى بالولاية لا بالفضول بخلاف الكبيرة لكونه
 فضولياً فيه تامل (قوله قيام الثمن بشرط الخ) أطلقه وقيد به بعضهم بكونه طامساً بانه
 فضولى وبعضهم أطلقه وبعضهم ضمنه قال في القضية بعد ان رقم القاضى البديع اشترى
 من فضولى شيئاً ودفع اليه الثمن مع علمه انه فضولى ثم هلك الثمن في يده ولم يحيز المالك
 البيع فالثمن مضمون على الفضولى ثم رجع القاضى خان وقال يرجع على الفضولى بمثل
 الثمن ثم رجع ليرهان صاحب المحيط ثم قال لا يرجع عليه بشئ ثم رجع ليراه بر الدين
 المرغينانى وقال ان علم انه فضولى وقت ادائه الثمن هلك امانته ذكره في المنتقى قال
 البديع وهو الاصح اه غزى وسيد كرم المصنف ما ذكره المرغينانى في الصفحة الثانية
 من الورقة الاثنية

ذكر في دعوى الذخيرة رجل له
ابنتان صغيرى وكبرى أقام
رجل بيعة على هذا الرجل أنه
زوج ابنته الكبرى منه وأقام
الاب بيعة أنه زوج ابنته الصغرى
من هذا الزوج فالبيعة بينة
الزوج وذ كرفيهما أيضا رجل
قال لامرأة زوجنيك أبوك وانت
صغيرة وقالت المرأة زوجنيك
وانا كبيرة فاقول قول المرأة
والبيعة بينة الزوج وذ كروشد
الدين في باب دعوى الاب
والوصى من قتاو به أحد الورثة
بالخ والآخر صغير فادعى رجل
الدين عليهما بدون الوصى صح
الدعوى على الكبير ولا يشترط
حضرة الصغير ووصيه لأن
أحد الورثة ينتصب خصما وفي
محاضر قتاو بمات رجل من
أمرأة وابن أحدهما صغير
والآخر كبير غائب وترك بقرة
فادعى رجل هذه البقرة على
هذه المرأة فقالت المرأة أنها إلى
بالميراث والباقي بين الولدين
أحدهما كبير غائب والآخر
صغير لا وصى له فالدعوى تسع
على المرأة ويقضى بالبقرة
للدعى لأن أحد الورثة يصلح
خصما عن الميت ولو أن المرأة
انكرت ولم تقل انها ميراث لها
حتى قضى القاضي لا يكون
قضاء على وليها وذ كرفي باب
دعوى الاب والوصى من
قداويه قاضي بلدة جعل وصيا
لبنيم فباع الوصى عقاره بثمن
العقار وأقام البيعة وأخذ العقار

ثم المسالك أجاز البيع بثبت البيع والمخط سواء لم المسالك المخط أوله لم إلا أنه إذا علم
بالمخط بعد الإجازة ثبت له الخيار (نم) والفقه فيه أن يصير بالإجازة كوكيل ولو حمله
الوكيل لا يمكن الموكل من مطالبة المشتري به كذا هذا (خ) شراء ولم يقبضه حتى باعه
البائع من آخر با أكثر فأجازته المشتري لم يجوز لأنه بيع مالم يقبض باع أمة بلا إذن مالكيها
فولدت فأجازته فالولد مع أمه لا تشتري (فقط) اختلف البائع والمشتري فقال المشتري
المبيع كان هاهنا وكا وقت الإجازة وقال البائع ذلك بعد الإجازة فالتول البائع فضولى باع
نصف دار مشتركة بين رجلين ينفى برف البيع إلى نصيبهما فان أجاز أحداهما صح في
النصف الذي هو نصيب الخبز عند سرح وقال م ربح يجوز في ربه فرق بينه وبين
بيع أحد الشريكين نصفه فانه يجوز في النصف لأن بيع المسالك ينصرف إلى نصيبه
وبيع الفضولى ينصرف إلى النصف الشائع فأجازة أحدهما صح في ربه فضولى
بأعه وودعته آخر فأجازهما المسالك للبيوع لا الردن ولو اجتمع البيع والإجازة فالبيع
أولى ولو تزوج أمة غيره وباعها آخر فأجازهما المولى جازا البيع وبطل النكاح (عده)
قبض الثمن إجازة وكذا طلبه (فصط) دفع الثمن إجازة ولو باعه فضولى وأخذ المسالك
بثمنه مخطا من الفضولى فهو إجازة (فصط) حالف لا يبيع بعه فضولى فقبض
الحالف ثمنه لا يحنث (خ) فضولى باعه وور به حاضر ما كتم لم يكن سكوتة إجازة ولو باعه
فقال مالكة أحسنت أو أصبت أو وقت أو كفيته مؤنة البيع أو أحسنت فخراك الله
خير الم يكن إجازة لأنه يذ كر للاستمراء إلا أن محمدا قال قوله أحسنت أو أصبت إجازة
استحسانا أقول ينبغي أن يفصل فإن قاله جسدا فهو إجازة لا لوطا له استمراء ويفرق

(قوله شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر با أكثر) منه وعماد كرفي استهلاك
الاجنبى للبيع وهو في يد البائع استفدنا جواب حادثة الدعوى اشترى أرزا وقبض بعضه
وبقى بعضه في يد البائع فباعه البائع من آخر با أكثر من الثمن الأول وسلمه له فاستهلكه
والجواب أن اتبع المشتري وضمنه مثله فقدمضى البيع السابق وإن اتبع البائع بطل
البيع ويرجع بالثمن عليه إن كان سلمه له ولو أجاز بيعه لم يجوز لأنه بيع مالم يقبض
وأيضا قيام البيع شرط أهية الإجازة والله تعالى أعلم (قوله فالولد مع أمه للمشتري)
أقول ومثله لو أقر الكرم كما هو ظاهر إذ كل منه ما زيادة منفصلة متولدة من المبيع
(قوله قبض الثمن إجازة الخ) أقول ومثله قبض الأجرة وطلبها ودفعها في عقد
الإجازة (قوله فضولى باعه وور به حاضر الخ) أقول في قتاوى أمين نقلا عن المحيط إذا
اشترى سلعة من فضولى وقبض المشتري المبيع بحضور صاحبة السلعة فسكت يكون
رضى ومثله في البرازية نقلا عن المحيط (قوله أقول ينبغي أن يفصل الخ) قال شيخ
الاسلام الغزى قلت واختار ما ذكره المصنف من التفصيل كما أفصح منه الامام
البرازي في جامعته حيث قال فوجه امرأة فقال فخاصنته أو بارك الله تعالى لتأنيه
أو أحسنت فهو إجازة في المختار ولو قال بالك نسيت إلا إذا علم أنه قاله على وجه الاستمراء

المثل فبلغ الصغير وادعى

من المشتري بقضاء القاضى ثم
لانه لما ظهر ان وصيه باع
في زمن الصبا وباع بحجة
شرعية صار الصغير باعاً ببيع
وصيه فخرج عن ملكه فلا
ملك له سواء بعد ذلك ملكا
مطلقا ولو ادعى انى اشترى
من المشتري الذى اشترى من
الوصى يصح دعواه وفي هذا
الباب أيضا اذا ادعى الوصى
دينا للصغير لا بد ان يبين سبب
الدين انه بسبب الورثة او
بسبب آخر لانه ان كان بسبب
الورثة يحتسب ان التركة
قسمت فوقع هذا الدين في
نصيبه فيكون هذا قسمه الدين
وانه غير صحيح وفي هذا الباب
رجل مات وله على غيره دين
فكتب القاضى وصيا لاجل
الصغير والكبير الغائب يجوز
لان للقاضى ولاية لاجل
الكبير الغائب صيانة محقه
في التركة وفي المأخر المردودة
من الذخيرة وكتاب الدعاوى
والبيانات في دعوى وصى صغير
من جهة أبيه ديناً فرداه له
انه لم يكن في المضررات الذين
لهذا الصغير باى سبب ولا بد
من بيان ذلك لما قلنا قبيل
هذا ولان الشهود في شهادتهم لم
يتهدوا على موت الاب والابن
الى هذا المذهب ولا بد من ذلك
وورد محضر في دعوى العقار
للصغير بالاذن المحكمى وقد
كان اشترى والد الصغير لاجل
الصغير وقد استولى عليه أحد فرد المحضر لانه لم يكن فيه

علم القاضى انه باع الوصى يؤخذ العقار منه ويسلم الى المشتري

بالقرائن ولو لم توجد يذنب ان يكون اجازة الاصل والمجد قال وهبة الثمن للمشتري
او اتصدق به عليه اجازة (كعم) اجاز ببيع الفضولى ولم يهلم انذر الثمن فلما علم رد
البيع فالمعتبر اجازته لارده (فصط) فصبه فباعه ثم شراه باقل مما باع يكون فسخا
للبيع الاول والى ياد المشتري لا للغاصب ولا للمالك (مى) امر ببيعه بمائة دينار
فباعه المأمور بالف درهم ولم يهلم به موكله فقال بسته وقال موكله اجزت جازا لبيع
بالف درهم وكذا النكاح ولو قال الا امر اجزت ما امرت به لم يحز (فش) باعه فضولى
فبرهن المالك على الاجازة واداد اخذ منه من المشتري ليدس له ذلك الا اذا ادعى ان
الفضولى وكله بقبض ثمنه (مى) باع قن غيره فامت في يد المشتري ثم ادعى المالك الامراو
الاجازة فان قال كنت امرته به صدق ولو قال بلغنى فاجزته لم يصدق الا ببينة وكذا الزوج
الكبير مرة ابوها وماتت زوجها فطلبت الارث وادعت الامراو الاجازة فهو كالمكر (مد)
اجاز ولم يعلم حال المبيع جازا لبيع في قول من رجح اولاهو قول من رجح ثم قال من رجح
لم يحز حتى يعلم قيامه عند الاجازة اذا الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت بالشك (فتم)
بيع نصف نزل كرم لم يحز قبل الادراك والحيلة ان يبيع السكل ثم يقبل في النصف فلو
باع السكل وهو فضولى في النصف ثم فسخ العقد في النصف الذى كان فضولى فيه يجوز
اجاب بنفسه انه لم يحز (تص) في الفضولى لو ملك المبيع قبل الاجازة فان ذلك قبل
قبض المشتري بطل العقد وان ملك به لم يحز بالاجازة ولما لكان ضمن ايها شاء
وايها اختار تضمنه يبرأ الا تنزلان في التضمنين فليسا كما منه فاذا ملكه من احدهما
لا يقدر ان يملكه من غيره فان ضمن المشتري بطل البيع لان اخذ القيمة منه كاخذ

ولو قال انت اعم لم به لا يكون اذا ولو قال غيره احب الى لا يكون اذا اه كلام الغزى
(قوله فالمعتبر اجازته لارده الخ) قال العلامة الغزى فان قلت ما الفرق بين هذا وبين
ما ذكره قاضى خان من قوله رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصايا
ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكر في المنتقى انه لا تصح اجازتهم
وانما تصح اجازتهم اذا اجازوا بعد العلم قلت يمكن ان يقال في الفرق ان الفضولى في
مسئلة البيع بالاجازة صار كالوكيل حتى صح حط من الثمن علم المالك بالمخط او لم يعلم
كما في البراقية كالوكيل بالبيع يملك بغيره وان بخلاف اجازة الوارث في مسئلة الوصية
لانما التجاوز بعدموت المودث لا قبله ففصل الفرق اه كلام الغزى (قوله فالمعتبر
اجازته لارده) اقول ولابد بالرد ثم اجازة العبرة لما بدأ به (قوله فان قال كنت امرته به
صدق) اقول وجهه ان الاصل في العقود الصحة والمزوم والمشتري صدق على الشراء
والاصل فيه النفاذ فكان القول قول مدعيه وامامى الصرحة الثانية فهو صدق على
وفوعه من اصله موقوف او يدعى الاجازة الطارئة فلا يقبل قوله الا ببينة تامل واخذ منه
انه لو مات في يد المشتري الفضولى القاضى باذن البائى لاضمان حيث اضاف العقد
الى من تراه له تامل

جهة غيره من القضاة وعلى
تقدير ان يكون الاذن من جهة
قاضي آخر لا بد من اثبات
الاذن المحكمي عنده اذا
القاضي يسمع خصومته لانه
لم يذكر فيه ان المدعي ماذون
له بالتبض ولا يكون له حق
التبض عند زوجه الله لانه
بمقتضى الوكيل والوكيل
بالخصومة لا يملك التبض عنده
وعليه التقوى فلا بد من ذكر
كونه ماذونا بالتبض او
ذكر ما يدل عليه من كونه
وصيا فان الايصاء ثبت ولاية
التبض ولا بد ايضا من ذكر
الثن لجواز انه لا يكون مالا
ولا بد ان يذكر الثمن مثل
المعقود عليه وقت العقد حتى
لو ذكر في المحضر اشتراء بثن
معلوم هو مثل قعة الدار لا يصح
ما لم يقل وقت العقد قال وورد
محضر في دعوى الصبي فرد
بعله ان الدعوى من الصبي
غير صحيحة وهذا مستقيم في
الصبي المحجور عليه اما الصبي
المأذون له فدعواه صحيحة ان
كان مدعيا وان كان مدعي
عليه بجوابه ايضا صحيح ولو
كتب في محضر دعوى الوصي
وهو الوصي في تركه ايتام
من جهة المحكم وهم فلان
وفلان ولم يذكر ان التركة
والايتام هل كانت في ولاية
القاضي يوجب ذلك خلافا عند
بعض العلماء وفي محضر
دعوى الوصي اذا كتب وهو الوصي في امور هذا الصغير

العين وللمشتري ان يرجع على البائع بثمنه لا بمساكن وان ضمن البائع فان كان قبض
البائع مضمونا عليه نفذ به بضمه لان سببه له كما تقدم عقده وان كان قبضه امانة
وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ به بضمه لان سببه له كما تاجر
عن عقده وذكر مخرج في ظاهر الرواية ان البيع يجوز بثمنه البائع وقيل تأويله انه سلم
اولا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كقبض (فمن) فضولي باع دارا فانهم ينادون
ثم اجازة يصح لانه بقي الدار ببقاء العرصه باع ارض ابنه فقال الابن مادمت حيا فاننا
راض به او قال فاننا اجزت البيع مادمت حيا فاننا ابيع به قال هذا اجازة لان قوله
انا راض او انا اجزت يكفي فلما قوله مادمت حيا ولو قال مادمت حيا فامسك كعلم يكن اجازة
لان قوله فامسك لم يكن اجازة (فصل) هاتين من في يد الفضولي ولم يميز المالك بيبعه
فان علم المشتري وقت ادائه الثمن انه فضولي فانه يملك امانة او لا فيضمن (شخصي) باعه
فضولي بعرض وهلك العرض في يد الفضولي قبل الاجازة بطل العقد ولا تلحقه الاجازة
فبرد المبيع على ماله كما ويضمن البائع للمشتري مثل عرضه لو لم يميزه لانه قبضه
به عقد فاد وتصرف البائع في العرض قبل القبض بطل وبعدة جاز لو قبضه باذن المشتري
ولو دلالا وتصرف المشتري في البيع قبل الاجازة لم يميز سواء قبض المبيع او لا لعدم اذن
ماله والاصل عندنا ان العقود تنوقف على الاجازة ان كان له بغير حال العقد والالا
بطل وقال الشافعي يبطل مطلقا بانه ان الصبي المحجور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لو
فعله وليه في صغره كبيع وشراء وتزوج وزوج امته وكتابة قنه ونحوها فاذا فعله الصبي
بنفسه يتوقف على اجازة واهيه مادام صبي او لم يبلغ قبل اجازة واهيه فاجاز بنفسه جاز ولم
يميز بنفسه البالغ لا اجازة ولو طلق الصبي امراته او خلعها او حررقه بجانا او بعوض او
وهب ماله او تصدق به او زوج قنه امراته او باع ماله بعبادة فاحشة او شري شيئا باكثر من
قنه فاحشا او عقد عقدا لوفده له واهيه في صباه لم يميز عليه فهذه كلها باطله وان اجازها
الصبي بعد بلوغه لم يميز لانه لا يميز لها وقت العقد ولم تنوقف على الاجازة الا اذا كان
لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصير ابتداء الاجازة كقوله او نعت ذلك
الطلاق او العتق فيقع لانه يصلح للابتداء والشراء لا يتوقف اذا وجد نفاذا على المشتري
حتى لو اشترى بر بالغ لرجل بلا امره فهو لنفسه اجازة لرجل او لا ولو لم يجد نفاذا عليه
يتوقف على من شراؤه كصبي وقت محجورين اذا شرا بالغيرهما يتوقف فان اجازها
وهو مدته على الغير لا العاقد وهذا الرضا في العاقد العقد الى نفسه واما الواضحة الى من
شري له بان قال بعه من فلان وقبله له فانه يتوقف على فلان ولو قال شريته لفلان
فقال البائع بعت او قال البائع بعتة من فلان فقال المشتري قبلت نفذ على

(قوله هاتين من في يد الفضولي) فائدة ولو اراد المشتري استرداد الثمن من الفضولي
بعد دفعه له على رجاء الاجازة لم يملك ذلك كره في البحتي في آخر كتاب الوكالة (قوله ان
الصبي المحجور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لوفده له وليه الخ) يدخل في الولي القاضي فانهم

لا بد ان يذكر انه وصي من
 انه وصي من جهة الحاكم ولم
 بسم القاضي الذي ولاه جاز
 كذا الجاب عطاء من حرة وكذا
 متولى الاوقاف وفند كرهه
 في فصل ذل السجلات من
 كتاب الفصول وفي فتاوى
 رشيد الدين وفي دهرى الوصي
 من جهة القاضي لا بد ان
 يذكر انه وصي من جهة
 المحكم اذا لم يكن في التركة
 وصي من جهة الميت لانه اذا
 كان وصيا من جهة الميت
 لا يملك القاضي نصب وصي
 آخر من غير سبب موجب
 والسبب الموجب الخيانة او
 غيرهما ما يستحق به العزل
 ذكر في باب دهرى النكاح
 من فتاوى رشيد الدين ماتت
 المرأة وعلى الزوج مهر ولها
 اولاد منها ولا يخلوا ما ان يكون
 الاب مقرا بالمهر او منكر اذ ان
 كان مقرا لا يثبته منه لان
 الاب يملك حفظ مال الصغير
 وان كان منكر ان يتصب
 القاضي وصيا ويثبت المهر
 على الاب ويأخذ منه ويدفع
 الى الوصي لانه لما انكر خا هرت
 خبايته وعند ظهور الخيانة
 كان للقاضي ولاية دفع مال
 الصغير الى الوصي والله اعلم
 (في مسائل ادب القاضي)
 وفي مجموع التوازل السلطان
 اذا قل له في اذا ادركت فصل
 بالناس اوقض جاز مثل شيخ
 الاسلام برهان الدين رحمه الله السلطان المولى اذا كان صديقا

نفسه ولا يتوقف وهذا ولم يسبق من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق احدهما فشرى
 الوكيل نغذه لم يوكله وان اضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعليه العهدة (فو) اضافة
 الفضولي على وجوه احدها ان يقول البائع بعته منه ويقول الفضولي شريته او قبالت
 فقيه يتوقف على اجازته وثانيها ان يقول الفضولي لبائعه بعته ويقول البائع بعته
 ويقول المشتري شريته او قبالت يتوقف ايضا وثالثها ما لو قال شريته لفلان فقال
 البائع بعته او قال البائع بعته منك لفلان فقال الفضولي قبالت او شريته فغذه على
 المشتري ولا يتوقف ولو قال الفضولي بعته منك فقال الفضولي قبالت لفلان او شريته
 له او قال الفضولي شريته لفلان فقال البائع بعته منك فاصح انه يتوقف ولا
 يتغذه على الفضولي (ج) اذا شراه نغذه ليه ولا يتوقف وان اضاف الشراء الى المشتري
 له وهذا اصل اختلاف فيه المتأخرون (خ) شراه واشهد انه يشترى به لفلان وقال فلان
 وضيت فللمشتري ان يمنع انقن منه لانه اذا لم يكن وكيل اصار مشتري نفسه فلا يتغير
 عقده بالاجازة اذا الاجازة تعمل في الموقوف لا النافذ فان دفعه اليه المشتري واخذ منه
 كان بيعا بينهما بتمعاط (ذ) وفي شراء الفضولي لو ظن المشتري والمشتري له ان الشراء
 وقع للمشتري له فسلمه اليه يشنه وقبله الاخر صحيح ويجعل كانه ولاه منه بشراء ولو علم
 بعده انه كان نافذا على المشتري دون المشتري له فلا يملك المشتري ان يأخذه بل ارضاه ولو
 اختلفا فقال المشتري له امرتك بشرا ثم لي وقال المشتري شريته لك بلا امرك فهو لي
 فالقول للمشتري له اذا المشتري لما اقرانه شراه فقد اقرانه شراه بامرهم (ص) صلح
 الفضولي (ط) (مطله) الفضولي لو صالح من غيره فلا يخلوا ما ان يكون الدعوى في الدين
 او الدين وكل وجهه لا يخلوا ما ان يقر المدي عليه او ينكر ولا يخلوا ما ان يكون بامر
 او بدونه فان كان الدعوى في الدين فصالح المدي بلا امر المدي عليه فانه على خمسة

(قوله وهذا ولم يسبق من فلان التوكيل) أقول وهذا أيضا اذا لم يخالف الوكيل امالو
 خالف وأضاف العقد الى الموكل فلا شبهة في توقف العهدة فقال في البحر والصحيح انه اذا
 أضرب العهدة في أحد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازة فلان اه ذكره في
 الكلام على شراء الفضولي فتأمل (قوله وهذا ولم يسبق في الخ) أقول فلو ادعى انه
 وكيل ولم يثبت ذلك بوجه الشرعي في حكمه حكم الفضولي تأمل (قوله بعته منه
 الخ) تنبيه لقوله هنا بعته منه و لقوله فيما تقدم بعته لفلان وبه يظهر الفرق بين
 الأقرعين (قوله شراه واشهد انه يشترى به لفلان الخ) واقعة القموى وكله بقبض دينه
 من فلان وشراه بعته له فاشترى له صيدا من ماله لعدم يسرق قبض دينه منه و بعته
 اليه مخبرا بجمته مع رسوله فسلمه ومنه في كراهه انه يكون بيعا بالتعاطى خصوصا
 على قول من شرطه من أحد المجانبين تأمل (قوله بشنه) اي بعد قبض ثمنه هذا على
 قول من شرط الاعطاء من المجانبين وأما على قول من شرطه من أحدهما كما هو الاصح
 وقال برهان الدين المكاركي في الفيض وبه يقتضى في كفى بيانه مع قبض المبيع فقط تأمل

اوجه اما ان يقول صالح فلانا على ألف من دعوالك عليه او يقول صالح كنت من
دعواك على فلان او قال صالحني او صالح بالف من مالي او صالحه بالف على اني ضامن
لما من دعواك على فلان فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازته لانه لم يصف الى نفسه
ولا الى ماله ولم يضمن فلا يمكن تنفيذ عليه فيتوقف على اجازته كخلاف الفصولي اذالم
يضمن ولم يصف الى ماله لم يجوز توقف على اجازتها كذا هنا فان اجاز المدعي عليه جاز
و مطالب المدعي عليه لا الفصولي لانه لم يضمن الى نفسه فلا ترجع الحقوق اليه ولو قال
صالح كنت على ألف قيل انه كقول صالحني فينفذ الصلح عليه لانه اضاف الصلح الى نفسه
وصار كوكيل يقول شريث يكون والعاقبة بهذا اللفظ وقيل انه كقوله صالح فلانا
لانه كالم يصف الصلح اليه لم يصف الى نفسه فيقع العقد بالمدعي عليه اذ العقد انما يقع لمن
له منفعة فيه والمنفعة بالمدعي عليه اظهر بخلاف قواه صالحني ولو قال صالحني او قال
صالح بالف من مالي او على اني ضامن ينفذ عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعي
عليه ولا يصير له ما ادعاه المدعي وان اضاف العقد الى نفسه لانه دين ياتي التليك هذا لو
صالح بلا امر المدعي فان كان بامر ففي قوله صالح فلانا ينفذ على المدعي عليه ويلزمه
المال وفي قوله صالح كنت قيل هو كقوله صالح فلانا حتى لا ترجع اليه الحقوق وقيل هو
كقوله صالحني حتى ترجع اليه الحقوق ولو قال صالحني نفذ الصلح على المدعي عليه لآمره
و يلزمه المال اي المصالح وكذا لو قال صالح بالف من مالي اذ الاضافة الى نفسه والى
ماله سواء كما اقول ينبغي ان يرجع على المدعي عليه لادائه بآمره ولو قال صالحه بالف
على اني ضامن نفذ على المدعي عليه ويلزمه المال وهو كقيل به وهذا لو كان منكر الدين
فان كان مقرا به وصالح بلا أمره ففي قوله صالح فلانا يتوقف على اجازته لما روي في قوله
صالح كنت اختلاف كما روي صالحني ينفذ عليه لادائه الى نفسه ولا يتوقف لانه
ليس فيه استعاط الدين عنه فيجوز له الا رضاه ولا يصير المدعي ملكا للفصولي بخلاف ما لو
كان المدعي عينا والمدعي عليه مقرا وصالح بلا أمره فان شراه الفصولي بملكه اذ الدين يجوز
شراؤه وان كان في يد غير المالك بخلاف الدين فانه لا يصح شراؤه لغير المدين وفي قوله
بالف من مالي فكذا الجواب اذ الاضافة الى نفسه والى ماله سواء وفي قوله على اني
ضامن توقف على اجازة المدعي عليه بخلاف انكاره فانه ينفذ فيه على المصالح لانه لا يمكن
جملة ثمة على ضمان الكفالة لانه لا يلزم على الاصيل فعمل على ضمان العقد فاقضى
نفذه عليه اذ النفاذ ثابت في الظاهر لجواز الصلح بدون الحق واذا كان المدعي عليه
مقرا كان راضيا به من حيث الظاهر بخلاف انكاره هذا اذا كان مقرا والصلح بلا
أمره فان كان بآمره وهو مقرا بدينه فلا يخلف من جهة اوجه ايضا في قوله صالح فلانا نفذ
على المدعي عليه ولزمه وفي صالح كنت اختلاف كما روي صالحني نفذ عليه ويلزمه
و يرجع على الآخر وكذا قوله صالح بالف من مالي اذ الاضافة الى نفسه والى ماله سواء
وفي قوله صالحه بالف على اني ضامن نفذ على المدعي عليه لآمره ويلزمه المال لانه ضمان
كفالة هذا كله في الدين أما العين فهو على وجهين اما ان يكون المدعي عليه مقرا

الى تقليد جديد وكذا
المتقى عن محمد رحمه الله ان
النصراني اذا استقر فاسلم ليس
له ان يصلي بالناس وكذا
الصبي اذا استقر في ثم باع
يحتاج الى تقليد جديد وفي
العبد روايتان وفي الذخيرة
اذا استقر في الصبي ثم ادرك
ليس له ان يقضي بذلك الامر
والعبد اذا استقر في ثم عتق
كان له ان يقضي بذلك الامر
وفي فتاوى النسفي سلطان
مات وانفقت الرعية على ابن
صغيره وجعلوه سلطانا ما حال
القضاة والخطباء وتقليده
ايامهم مع عدم الولاية قال ينبغي
ان يكون الاتفاق على وال
عظيم فيكون سلطانا لهم
فيكون التقليد منه وهو بعد
نفسه تبع لابن السلطان
ويعظمه لشرفه ويكون
سلطان في الحقيقة وهو القاضي
اذا خرج الى القرى ونصب
قضا في امور صغيرة او وقف
او في نكاح ايتام جاز كذا
حكى في فتاوى طاهر الدين
المرعيني رحمه الله لانه ليس
بقضاء ولا من احوال القضاء
وذ كر صاحب الهيئ في
الفصل الحادي والثلاثين من
شهادات الهيئ هذه المسئلة
وقال هذا مشكل عندي لان
القاضي انما يفعل ذلك بولاية
القضاء الا ترى انه لو لم يؤذن
له في ذلك لا يملك فكيف كان من
ان يشترط المصرو لو امر انسانا

بالحكمة في الرضا في جازية اتفاق
 اذا كان ما ذونا له وفي افراد
 الدعاوى والبيانات الصبي
 التاجر والعبد التاجر يستخلف
 ويقضى عليه بالنسكول وذك
 الفقيه ابو الليث رحمه الله ان
 الصبي الماذون له يحلف عند
 طلب ثأره فانه في الملتقط
 وذك في الفتاوى انه لا يمين
 على الصبي الماذون له حتى
 يدرك وذك في النوادر يحلف
 الصبي الماذون له ويقضى
 بنسكوله وكذا ذكر في افراد
 الاصل وعن محمد رحمه الله لو
 حلف وهو صبي ثم ادرك لا يمين
 عليه فهذا دليل على ان يمينه
 معتبرة والصبي المجهور عليه
 لا يصح اقراره فلا يتوجه عليه
 اليمين وينظر تمام هذه المسائل
 مع اختلافاتها في ادب القاضى
 من التجربة رجل ادعى على
 ولى صغيرة انه زوجها منه
 وانكر الولي لا يستخلف عند
 ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما
 بناء على انه لا يصح اقرار الولي
 على متوليته بالنسكاح عنده
 خلافا لما ولاه لا يمين في
 النسكاح عنده خلافا لما وكذا
 لو كانت الدعوى في الوصى
 والامر بالنسكاح فهو على الخلاف
 ولو ادعى انه زوج ابنته الكبيرة
 منه وانكر الاب لا يستخلف
 بالاتفاق بخلاف ما اذا كانت
 صغيرة فانه يستخلف عندهما
 لان اقراره عليها جائز عندهما
 ثم ان كانت كبيرة تستخلف الابنة على العالم لانها تستخلف

او منكر او الصلح في كل منهما بما امر او بدونه فان كان منكر او الصلح بما امره منكم
 كحكم الصلح عن الدين بما امر المدعى عليه وكذا الصلح بلا امره نظير الصلح عن الدين بما امره
 ويتحد حكمهما ما لو كان مقر او الصلح بلا امره ففي قوله صالح فلانا بكذا يتوقف ولم ينفذ
 على الفضولي وان صار مشترى بالدين والشراء لا يتوقف اذا الشراء اغلا لا يتوقف اذا
 وجسد تقاذا على العاصف ولم يجده هتالا لم يضاف الشراء الى نفسه وله ان تنفيه على
 المدعى عليه لعدم امره بيجوز ان يتوقف الشراء في الجملة كشرائه الهبة ودوامه عند
 ح و ح وفي قوله صالحك قيل هو كصالحني وقيل كصالح فلانا بكذا وفي قوله صالحني
 او صالحه بالف من مالي ينفذو يصير مشترى لنفسه اذ المدعى حين يقبل البيع وهو
 اضاف الشراء الى نفسه الا انه نواه لغيره فينفذه عليه كما لو قال شريته ونوى لفلان بخلاف
 الدين فانه لا يقبل الشراء وفي قوله صالحه على ابي ضامن يتوقف فان اجاز صار كفيلا كما
 في الدين وان صالح بامر في قوله صالح فلانا فنفذ على المدعى عليه ونرج المصالح من
 الدين وفي قوله صالحك اختلاف كما مر وفي قوله صالحني او صالحه بالف من مالي
 نفذ على المدعى عليه ويصير المأمور هو المطلب يبدله لاضاقته الى نفسه وماله وفي قوله
 صالحه على ابي ضامن نفذ على المدعى عليه فكذلك صالح بنفسه ويصير المأمور كفيلا
 لانه لم يضاف الى نفسه ولا الى ماله وانما اضاف الضمان الى نفسه فيصير كفيلا اقول يصير
 الكل اذ بعين مسئلة فان صلح المدعى مع الفضولي فلا تقاوجه اما ان يتصالحا على
 ان يكون المدعى للفضولي او تصالحا على ان يسلم المدعى عليه ويبرئه من دعواه
 على كذا من مال الفضولي او على انه ضامن له او تصالحا على ان يسلم المدعى للمدعى
 عليه بكذا ولم يصفه الى ماله ولم يضمنه اقول اقسامه الاولى قسمان لا ثلاثة فان كان
 التقسيم باعتبار اقسامه الاولى فهو على قسمين وان كان باعتبار رسم القسم فهو اكثر
 من الثلاثة فعلى كلا التقديرين لا يتم المحصر على الثلاثة فان صالح على ان يكون
 المدعى للمصالح جاز سواء اضاف الى ماله لولا وضمن او لا لانه صار مشترى بالمدعى من المدعى
 بشئ معلوم فجاز للمصالح ان يطالب المدعى بتسليم المدعى لانه مشترك في طلب ما به
 بتسليم المبيع فان امكن له تسليمه بان يبرهن او اقر المدعى عليه للمدعى سلم اليه والا
 فلم يصح ان يفسخ الصلح ويرجع يبدله عليه لانه في المعنى بائع للمصوب من غير القاصب
 والقاصب جاحد ولا ينفذه وحكمه ما بيننا فان بيع المصوب لرجل مع وجود قاصبه
 موقوف فان امكنه تسليمه ينفذه نقلا ولا فلا يشتري فسخه كذا هنا والمصالح ان يخاصم
 المدعى عليه لو جاحد الا انه يدعى المالك لنفسه فينصب خصما له ولو اقر للمدعى لا تسع
 خصومة المصالح معه لان زعم المصالح انه موقوف المدعى او قاصبه فلا خصومة له معه ولو
 صالح على ان يكون المدعى للمدعى عليه وان يبرئه المدعى عن الدعوى فان اضاف الصلح
 الى ماله او ضمن يبدله جاز لانه بذل مالا بازاء اسقاط حقه في الدعوى والصلح من الاسقاط
 جائز لو اضاف الى ماله او ضمن يبدله كذا لم يصلح من دين او دم عمد ولا سبيل للمصالح على
 المدعى الا ان يستحق المدعى بينة فيبطل الصلح ويرجع المصالح يبدله على المدعى وان

فما يدعي على الصغير خصمان
في حق إقامة البينة حتى تقبل
البينة عليهم ما وليا خصمين
في حق الاستعلاف حتى
لا يخلعان على ذلك في الساب
الثنائي والعشرين من أدب
القاضي وفي الساب الثالث
والعشرين ذكر القاضي الامام
نفر الدين في دعوى فتاويه
ولو ادعى ضبيعة أو عينا أنها له
فقال ذواليدعي لا يني الصغير
فلان لا يستخاف للمدعي عليه
وكذا لو ادعى شفعة في دار فقال
المشتري أنها لابني الصغير
لا يكون للمدعي أن يستخافه
لان اقراره لولده الصغير قد صح
ولزم ولو استخاف فنكل
لا يصح نكوله فان قال المدعي
ان هذا قد استهلك داري
باقراره لولده الصغير فاستخافه
لي حتى يصير ضامنا عند النكول
فهو على الخلاف عندهما
لا يستخاف وعند محمد رحمه الله
يستخاف وانما يستخاف عند
محمد رحمه الله اذا اراد ان ياخذ
الثمن عند النكول اما لو اراد
ان ياخذ الضبعة لا يستخاف
ايضا ثم اذا استخاف ونكل
يقضى عليه بالقيمة عنده لان
عنده العقار يضمن بالتعصب
وكذلك بالجوداي في رواية
الحسن عند أبي حنيفة رحمه
الله وهو اختياره من الأئمة
المجتهدين وقال الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله
باقراره لولده الصغير لا يسقط
هذه البينة ويخاف ويقضى عليه

استحق نصفه يرجع بنصفه وان اقر به ذواليد للمدعي فسد الصلح وذكروا ان
المدعي يكون المصالح لانه كسرت منه وان وقع الصلح على ان يكون المدعي للمدعي عليه لانه
لما اقر به صار المصالح مشتريا للمدعي ا يكون الثمن عليه والمبيع لغيره وهو لم يجز واما امام
جاحدا فلا يكون مشتريا فيصح وان صالحه على ان يكون المدعي للمدعي عليه ويرثه
من الدعوى ولم يضاف الى ماله ولم يضمنه يتوقف على المدعي عليه فان اجاز له صح ولزمه
المسال والابطال الا اذا قضى المصالح من ماله بدل الصلح فينغذ كالأوصاف الى ماله ابتداء
وانما توقف هذا لانه يحتل ان يكون الصلح على المصالح او بمسال على المدعي عليه
فاذا اطلق جعل الحساب على المدعي عليه اذ المنفعة له وصار كخلع الفضولي بلا اذن من ان
أضافه الى ماله او ضمن بدله نغذ عليه والاتوقف على اجازتها الا ان يؤدي الفضولي بدله
مبل ان تبطل المرأة الخلع بجله (طاه) وفي (ج) فضولي قال للداير صالحني من دينك
عليه على هذا الصلح واستحق البذل لا يلزم المصالح شي بل يرجع الدين الى أصل حقه
فرق بينه وبين الخلع فانه لو قال لا تخراج امرأتك علي هذا الخلع يتم الخلع ويلزمه
المسمى لو قدر على نسيائه والاختلاف اوقعتهم وينظر الفرق خمسة (ت) الفضولي اذا اضاف
العقد الى نفسه يلزمه البذل وان لم يضمنه ولم يصفه الى مال نفسه ولا الى ذمة نفسه وكذا
الصلح عن الغير واستدلوا عليه بما لو قال لا تخرجني طلاق امرأتك بالف ولم يرد عليه فقال
بعت طلاق هذه لا هذا مجاز ولزم المشتري حصة التي طلقته والامر بالصلح امر بالضممان
حتى لو امره بصلح منه فصالح وادى بدل الصلح من مال نفسه يرجع على الآخر وان لم يامر
بالضمان واذا الامر بالخلع امر بالضمان والامر بالنكاح لم يكن امر بالضمان حتى ان وكيل
النكاح لو ضمن المهر وادى اليها لا يرجع به على موكله لو لم يامر به (ما ينغذ من التصرفات
السابقة باجازة لاحقة) (ق) (ق) باعه او وزوجه بلا اذن ثم اجاز به بعد وكالته مجاز
استحسانا (ج) لم يجز (ق) باع مال يتيم ثم جعله القاضي وصيا له فاجاز ذلك البيع صح
استحسانا (د) لو وزجه فضولي ثم الزوج وكل رجلا يزوجه امرأة فاجاز الوكيل نكاح
الفضولي هل يجوز اختلاف فيه (ش) بيع او كيل بمثل علمه بوكالته لم يجز حتى يجيز
موكله او الوكيل كما في نكاح الفضولي بعد علمه بوكالته ولو مات فباع وصيه قبل علمه
بوصايته وموته جاز استحسانا وبهذا قبوله لوصاية ولا يملك هو عزل نفسه (ق) (ق)
باعه بلا امر ثم اجاز به بعد وكالته جاز لا لوم له فاجاز ثم قال وهو هذا غير مسلم على اطلاقه
الا يرى انه لو زوج أمه غيره ثم ملكها فان حرم عليه ومثلها انه ان يجيز ذلك العقد (ق) (ق)
باع مال غيره فاجازه وكيله مال له جاز وتعلق حقه بالمباشرة لا الوكيل ولو امره بشراء
فن فشره آخر فاجازه الوكيل لم يجز (ع) من ر ح وكله بان يزوجه امرأة فزوجه
فضولي والوكيل حاضر فاجاز جاز وكذا البيع ولو وكله ان يطلقها فطلقها فضولي والوكيل
حاضر فاجاز لم يجز كذا المتفق ولو كان الوكيل غائبا لم يجز في الكل والخلع والكتابة

قوله لا يملكه فاجاز الخ اطروا الملك الياسه الى الموقوف

بالتسكول ويدفع الدار الى
 وضمن الاب للمدعي قعة العين
 وعلى قول هذا الفاضل لا فرق
 بين ما اذا اقر لابنه الصغير
 اولاد بنه الكبير الغائب أو
 للاجنبي فانه لو اقر وقال هذه
 الدار لابني الكبير الغائب أو
 اقلان الاجنبي لا يسهط عنه
 الدين ويصالح وان تكل تدفع
 الى المدعي فان حضر الغائب
 بعد ثلث صدقة كان له ان يأخذ
 الدار لم يبق اقراره وبعض
 مشايخ زماننا فرقوا بين الاقرار
 للصغير وبين الاقرار للغائب
 والفرق ان اقراره لولده الصغير
 لا يتوقف على تصديق الصغير
 واذا صح اقراره ولزم صادرا لذلك
 لولده الصغير حكما فلا يفيد
 تحليفه لانه لو تمكّل لا يصح
 تسكوله على ولده الصغير اما
 الاقرار للغائب لا يلزم بل
 يتوقف على التصديق فيه فيد
 تحليفه بعدما اقر لولده الكبير
 يوضح هذا انه لو اقر لولده الصغير
 بدين ثم اقر انه لا تسكول يصح اقراره
 للثاني لما قلنا وقال القاضي
 الامام ابو علي النسفي رحمه
 الله اذا اقر للصغير بسقط عنه
 الدين سواء كان الصغير ابنا له
 أو غيره ثم اذا لم يستخلف الاب
 على دعوى المدعي عند بعض
 المشايخ فلو اراد المدعي اقامة
 البينة انه ملكه أو اراد التفيج
 ان يقيم البينة على الشراء
 كان له ذلك ويصكون الاب
 نعم ما وتسمع البينة عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو كان

كنكاح باع فن مال مولاه ثم اذن له بالتصرف او عتق لا ينفذ البيع باجازه لتوقفه على
 اجازته وولاه فلا ينفذ باجازه فانه اقول هذا القدر من التعليل لا يكفي فانه يشكل بنكاحه
 ايضا فانه يتوقف على مولاه فلا بد من ضمنية اخرى ليم التعليل والفرق قال ولو تزوج بلا
 اذن مولاه ثم اذن له في النكاح فاجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز الا باجازه ولو لم يؤذن
 ولكنه عتق جاز النكاح ولا يشترط الاجازة بعد عتقه والصبي لو تزوج او باع ثم بلغ لم يحجز
 الا باجازه بعد بلوغه ولو لم يبلغ ولكن اذن له المولى فاجاز يجوز ينبغي ان لا ينفذ بمجرد
 الاذن بلا اجازة كقن (ج) اذن له مولاه لا يؤخذ في المحال بدين استدانه حال الحجر فلا
 تنفذ اقراره وهو مقوده ويؤخذ بعد عتقه والقن المحجور لو باع شيئا فاعتق فاجاز البيع لم يحجز
 ولو اقر بدين ثم اذن له مولاه لا ينفذ اقراره ولو محرره تغد لزوال ملك مولاه والمكاتب لو
 زوج قنه ثم عتق فاجاز لم يحجز اذا لم يحجز له وقت العقد القاضي لو زوج صبي او صبية ولم يكن
 في منشوره تزويج الصغار ولم ياذن له السلطان به ثم اذن له فاجاز ذلك جاز استخفافا كذا
 (قنط) وفي (ذ) الصبي والصبيّة لو زوجا انفسهما بلا اذن فاجازة المولى جاز (قنط) زوج
 الاب بعد مع قيام الاقرب حتى توقف على اجازة الاقرب فغالب الاقرب وتحوّل الولاية
 الى الابعد لم يحجز ذلك النكاح الا باجازه بعد تحوّل الولاية اليه ولو زوج ابنه الكبير بلا
 اذنه بغير الابن قبل اجازته فللاب ان يحجز ذلك النكاح (قنط) زوج احته وابوهم
 حتى مات الاب قبل اجازته فاجاز الاخ المزوج جاز لا لو سكت ولو باع مال أبيه فمات الاب
 ولا وارث غيره لا ينفذ البيع الا بتجديد البيع اذا النكاح ولا به لا تعليق والبيع عليه بعد
 كون المالك مالكا (ج) تزوج بلا اذن مولاه فبانه فاجاز المشتري يجوز ومسا ثله الامة
 الا ان باعه من محل له وطؤها فاجاز المشتري النكاح لم يحجز اذا محل البسات اذا طرأ
 على الموقوف ابطاله والوارث كالمشتري وكذا فاضولي باع ثم وكله مالكة فاجاز جاز وكذا
 صبي تزوج او باع ماله ثم اذن فاجاز جاز استخسانا في هذه المسائل لا قياسا وهو قول زفر
 رح (شي) نكاح القن والامة ينفذ بعقدهما وباجازة المولى وباجازتهما بعد الاذن
 بنكاح لا بنفسه لا اذن بالنكاح واما بيعهما ونحوه فينفذ باجازه المولى لا باذن وصق
 ولا باجازتهما بعد العتق لان حكم البيع قبل العتق يثبت للولد وبعد عتقه يثبت للقن
 فيحتاج الى تعليق جديد اقول ينبغي ان يكون هذا في بيع مال مولاه لا في مال غيره قال
 غير الاب والمجد ولو زوج الصبيّة من غير كف لم يحجز وفاقا ولو بلغت فاجازت لم يحجز ايضا

(قوله الصبي والصبيّة الى قوله جاز) اقول اطلقه ومقديان يكون له اب او جد
 مطلقا او يكون بهر المثل والمولى غيره انظر ما كتبناه من الذخيرة في أحكام الصبيان
 (قوله وتحوّل الولاية الى الابعد الخ) اقول فلو لم يغب الاقرب وبلغت قبل الاجازة
 منه فاجازت جاز ولو مات الابعد فاجاز الاقرب جاز وقد تقدم انه لا يشترط بقا
 الفضولي في النكاح وبهذا لم جواب حادثة الفتوى زوجها مع وجود الاب ومات الجا
 و بلغت فاجازت جاز (قوله ولو بلغت فاجازت الخ) وسأني في أحكام الصبيان تزويج

القاضي الامام نهر الدين وفي
 ادب القاضي من الذخيرة
 ذكر القاضي الامام نهر الدين
 في دعوى فتاويه ولو ادعى
 ارضا في يد رجل انها له فصبها
 منه فواليد فقال المدعي عليه
 هي وقف على سبيل الخبير
 المعلوم لا تندفع عندا لمصومة
 فان اقام المدعي بيعة على ما ادعى
 يقضي له وان لم يكن له بيعة
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله بحلف
 المدعي عليه على دعوى المدعي
 فان حلف برئ وان نكل
 ضمن قيمته المدعي على قول
 محمد رحمه الله لانها صارت
 وقفيا بقراره فاذا نكل تعذر
 عليه تسليمها الى المدعي بحكم
 اقراره بالوقف فيضمن قيمتها
 للمدعي ولو اقام المدعي عليه
 البيعة على الوقف فشهدوا انه
 وقف ولم يذكروا الواقف
 لا تندفع منه مصومة ولا يبرأ
 من الضمان لانها صارت
 وقفيا بقراره فكان وجود
 هذه البيعة ومصددها بمنزلة
 الاقرار بالوقف وبمنزلة الاقرار
 لولده الصغير او لولده غير صغير
 فكما يلزمه الاقرار لولده
 الصغير يلزمه الوقف وذكر
 رحمه الله في موضع آخر من
 دعوى فتاويه قال الشيخ
 الامام محمد بن الفضل رحمه الله
 وينبغي ان يقتضى بقول محمد رحمه
 الله وينبغي بالقيمة عند النكول
 كيلا يهتال بهذه الحجة في دفعها اليمن من نفسه فليدفعها

وكذا لو نص فيه مائة من مهران فاحتمل يجوز ولو بلغت فجازت لا ينفذ ولو باع
 قنا بخيار للبايع فخره المشتري ثم اجاز البائع البيع لا يعتق (شم) شراء بلا امر مال كنه
 ثم وكاه المالك ببيعه واطاق له ان يوكل من شاء ثم ان الوكيل قال اجزت ذلك البيع
 لنفسه لم يجوز وقال المشتري ابياته اجز هذا البيع فجازوا ولو لم يجعل المالك له حق
 التوكيل لم يجوز وينظر في (جف) اجز منه سنة فخره في اثناء السنة ان شاء اذن قد خرج
 الاجارة واجرم ما مضى للمولى وان شاء اجاز واجرم ما بقى للقرن الا ان المولى هو الذي يتولى
 جميع الاجارة ولو مات المولى فجازت وورثته الاجارة لم يجوز ونسأله ينظر في (بس مخ) قال
 المذون ادفع الى المالك لان ما لك فعمى ببيعة الطالب وانا استيوكيل عنه قد دفع واجاز
 الطالب يجوز ولو هلك بعد الاجارة هلك على الطالب ولو هلك ثم اجاز لا تعتبر الاجارة ولو
 اجاز حال قيام المال ولكن المذون لا يجوز ويقول لا اجز ان تدفع المال الى الطالب
 لا يعتد بقوله لانه دفع اليه لصاحب الحق كذا (شي) وفي (فمس) من قبض دين
 غيره بلا امره ثم اجاز له الطالب لم يجوز قائما او هالك وكذا قبض مكاتبه وقته ولو اقرض
 مال غيره فجاز له به يكون المقرض رب المال وان لم يجوز ضمن القابض برئ الدافع ولو
 ضمن الدافع مال ما دفع بضمائه وفيه المضارب لا يملك اقرض مال المضاربة ما لم يصرح
 له فيه ولو اقرضه ثم اجاز رب المال يصح لرقائما وقت الاجارة والا فلا (خل) المشتري
 من الغاصب لو حرر فجاز المالك ببيعه لا ينفذ ذمته ببيعه قياسا وهو قول مرجح وينفذ
 مندهما وجهه الله اسق سائنا ولو باعه المشتري من الغاصب فجاز المالك البيع الاول
 لم ينفذ بيع المشتري وفاقا والمشتري من الرهن لو باع او حرر فجاز الرهن ببيع نفذ
 عتقه وبيعه وفاقا وكذا المشتري من الوارث والدين محيط (شعي) باع مائة فخره فشرأ
 من مال كنه وسلم الى المشتري لم يجوز والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب
 ملكه على بيعه حتى ان الغاصب لو باع المقصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه اما لو شرأ
 الغاصب من مال كنه او وهبه له او ثمنه لا ينفذ ببيعه قبله (شي) فغصب شيئا وباعه
 فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع (ذ) غصبه

الصبي او باع ثم باع لم يجوز الا بهدا جازته ولا ينفذ بالبلوغ وما هنا في غير الكف او بدون
 مهر المثل (قوله ولو بلغت فجازت لا ينفذ) اقول اكونه وقع باطلا وهو لا يتوقف
 وهذا على القول بعدم توقفه من غير الاب والجد اذا كان من غير كف او بغبن فاحش
 تأمل (قوله ولو باعه المشتري من الغاصب) الجارو الجور ومثله في المشتري لا يباعه
 (قوله فجاز المالك الخ) فلو ضمن المالك الغاصب ذمته كرا الشيخ في جواز بيع
 المشتري منه خلافا فانظر في الفصل الثاني والثلاثين (قوله لم ينفذ بيع المشتري الخ)
 لما تقدم ان تصرف المشتري في المبيع قبل الاجازة لم يجوز اه فلو اجاز المالك البيع
 (اشاني جازو بطل الاول وسياق في الفصل الثاني والثلاثين في بيع الغصب والرهن
 فارجع اليه

يستأنف عند مجزعه الله اذا
الضيعة والعقار عند النكول
لا يستأنف ايضا ذكر في
دهوى المنتفى ودعوى الجاهل
في الفتاوى القاضى اذا اودع
مال اليتيم ثم ادعى المودع الرد
على القاضى وانكر القاضى
قبض الوديعة منه فلا يمين
عليه وكذا اذا باع ثم ادعى
المشتري الرد بالعيب عليه
فقال القاضى ابرأ تنى من هذا
العيب لا يمين على القاضى
ذكر في باب دعوى مال
الشركة من فتاوى رشيد
الدين في نوادر هشام بن محمد
وجه الله ان القاضى اذا قبض
مال اليتيم ووضعه في بيته ومات
القاضى ولا يدري أين المال
ولم يمين ضمن في تركه وان
عرف انه دفع الى قوم ولا يدري
الى من دفع لا يمين ولو قال
القاضى حال حياته ضاع مال
اليتيم عندي او قال انفقته
عليه لا ضمان عليه ولو مات
قبل بيانه ضمن والامانات
تدقل مضمونة بالموت عن
تجهيل الا في ثلاث مسائل
متولى الاوقاف واحدا معاوضين
والسلطان اذا اودع القيمة
عند بعض القضاة ومات ولم
يبين عند من اودع فانه لا ضمان
عليهم ينظر في وديعة
الفتاوى الصغرى وفي وديعة
الذخيرة القاضى اذا قبض
أموال اليتامى ولم يمين فهذا

اراد المذمى ان يلحقه عند النكول اما لو اراد ان ياتخذ

وقبضه فاجاز ما له من قبضه برئى عن الضمان ولو انتفع به فامر بحفظه لا يبرأ عن
الضمان ما لم يحفظ ولو اودع مال الغير فاجاز للمالك برئان الضمان وفيه الاجازة في
العقود تلحق الموقوف لا المفسوخ والاجازة لا تلحق الافعال عند حرج وتلحقها عند
م ربح كعقود حتى ان الغاصب لو رد المصوب على اجنبى فاجاز للمالك برئى الغاصب
عند م ربح لا عند حرج ولو بعث دينه بيد رجل الى الدائن بقاء الرجل الى الطالب
واخبر به ورضى به وقال لمن جاء به اشترى به شيئا ثم هلك قبل يهلك من مال المديون
وقبل يهلك من مال الطالب وهو الصحيح اذا الرضا بقبضه في الانتهاء كادى بقبضه في
الابتداء وهذا التعليل اشارة الى ان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح
(الفصل الخامس والعشرون في الخيارات) *

وهي انواع منها ما يثبت في تصرفات فحتمل الفسخ لا فيما لا فسخ له كنكاح وطلاق
وعتق ومنها ما يثبت فيما لا فسخ له الفسخ لا فيما لا فسخ له اما الخيارات التي لا يثبت
فيها لا فسخ له الفسخ فمما اخيار الشرط اذا تزوج بشرط الخيار لمما ولا احدهما يصح
النكاح لا الشرط عندنا وقال الشافعى يبطل به النكاح ومنها خيار الرؤية لا يثبت
في النكاح لا في المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بعيب عندنا
لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيب ما وقال الشافعى له ان يرد المرأة باحد العيوب
الخمسة يحنون وخزام وبرص وقرن ورتق فان ردها قبل الدخول سقط كل المهر وان
ردها بعد فلهما كمال المهر ولا يرد الزوج يحنون وجذام وبرص عند حرج وس رجهما
الله وقال م ربح لم يرد ولا يرد بعتة وجب ولها المطالبة بالامساك بالمعروف والتفريق
بناء عليه ولدا كانت الفرقة بسبب العنة والحجب طلاقا باثنا كذا (خ) وفي (جص قد)
لو خبرها القاضى بعد مضي السنة في العنين يقتصر على المجلس وبطل خيارها
بقيامها ولزمها النكاح اما الخيارات التي تتعلق بالنكاح فاربعة خيار الخيرة وخيار
العتق وخيار الفسخ بعدم الكفاءة وخيار البلوغ اما خيار الخيرة فاذا قال لامرأته
اختارى نفسك او اختارى ينوى به الطلاق فلهما الخيار في مجلسها وان تطاول يوما
او اكثر وكل خيار يقتصر على المجلس يكون هكذا كخيار قبول البيع وخيار المشيئة
وغيرهما وكان القياس ان يكون لها الخيار ابد اعتبارا بخيار رضى بقصيب وبلوغ
الا انه ترك بالاثرو هذا الخيار يختص بالمرأة ولا يبطل بسكوته بكرة كانت او ثانيا

(قوله الاجازة تلحق الافعال الخ) وفي متن تنوير الابصار الاجازة لا تلحق الا تلاف فلو
اتلف مال غيره تعديا فقال المالك اجزت او رضيت لم يبرأ من الضمان وفي شرحه
كذا في البرازية من كتاب الدهوى ثم قال بعد ان نقل ما نقله هنا في هذا فيكون
الصحيح انها تلحق الا تلاف لانه من جملة الافعال فيدخل تحت قولهم الاجازة تلحق
الافعال في الصحيح والله تعالى اعلم

(الفصل الخامس والعشرون في الخيارات) *

القاضي من المشتق قاض باع
مال اليتيم او او دعه او باعه
امنه بامر وهو يعلم بذلك من
رجل ثم مات هذا القاضي
واستقضى غيره فشهد قوم
عنده انهم سمعوا القاضي
الاول يقول بعث فلانا مال
اليتيم بكذا وكذا فهذه الشهادة
تقبل ويؤخذ المشتري بالمال
وكذلك الوديعة وان لم يكن
الاول اشهدهم انه قضى
بذلك رد كرفيه ايضا القاضي
اذا جعل لليتام وكلا واجر
عليه من ماله جعل ليقبض
ديونهم ويتقاضى قبض شيئا
فهل في يده قال ان كان
الجعل اجري عليه مشاهرة
لا يضمن ولو استاجر ليقبض
دين او عين يضمن على قول من
يضمن الاجير المشترك ذكر في
ادب القاضي من الدخيرة
رجل التقط لقيط ثوبا من رجل
وقال ان هذا اللقيط الذي
القطه اخی وانا احق به وانكر
ذواليدانه اخوه يحلف ذواليد
على ذلك وفي فتاوى القاضي
الامام فخر الدين رحمه الله
ادعى على رجل ان عبده الصغير
اقتل عليه شيئا واراد ان
يستخلف المولى كيف يستخلفه
قال يستخلفه باق له ما تعلم بان
صدك هذا استهلك كذا وكذا
او باق ليس له عليك شيء من
الوجه الذي يدعى وذكرفيها
ايضا اذا اتهم القاضي وصى
اليتيم او قيم الوفاء ولم يدع عليه شيئا معلوما فانه يحلف

لا لو كانت او شربت قليلا لان ذلك القدر ليس باعراض وقد مر في فصل الامر باليد وكل
جواب ذكر في الخيار فهو الجواب في تعليق طلاقها بعشيتها وفي قوله طلق نفسك وفي
امر بك بفسدك وفي طلب الشفعة في كل موضع يبطل الخيار تبطل هذه الامور وفي كل
موضع لا يبطل الخيار لا تبطل هذه الامور والفرقة بينهما الخيار والاحتجاج الى القضاء
وتبينه فيجب نصف المهر قبل دخوله وكله بعده (ج) خبرها وسعت الاثم لم تعلم
ثبوت الخيار لها فقامت من المجلس بطل خيارها بعض هذه المسائل في (ج) و بعضها
في (خ) واما خيار العتق للمتكبره اذا كانت أمة او مدبرة او ام ولد فعقدت قبل دخوله
او بعده فلهما حق الفسخ حرا كان زوجها او قنسا وقال الشافعي لا خيار لها في الزوج
الحر وكذا المكاتبه الصغيرة او الكبيرة لو زوجها المولى برضاها فعقدت باداء او تحرير
تتخير هذنا وهذا الخيار كخيار الخيرة يثبت للاثني لا لالد كرو وقوع الفرقة به لا يتوقف
على القضاء ولا يبطل بكونه ويمتد الى آخر المجلس الا اذا ابطته صريحا او دلالة بان
تمكنه من نفسه او بغيره وانما يفارق هذا الخيار خيار الخيرة بوجهين احدهما ان
الفرقة بخيار العتق لا تكون طلاقا بخلاف الخيرة لانه يثبت بتسليم الزوج وهو اهل
للاطلاق (د) هو خيار الخيرة والصحيح هو الاول (خ) والثاني ان خيار العتق يعذر
فيه بالجهل بخلاف الخيرة اذا لامه مشغولة بخدمة المولى فلا تتفرغ لتعلم الاحكام
بخلاف الحرة اقول على هذا اذا كانت الخيرة أمة ينبغي ان تعذر بجهل (ذ) لو علمت
بالعتق لا بخيار العتق لا يبطل بقياسها وهو قول الكرخي ومشايع بخاري اقول هذا
اشارة الى ان فيه خلافا قال وكما ثبت لخيار العتق منكم وحة فكذا في عتد الرجعي
ويستوى كون الامة حرة او كريمة الا ان الصبي لا يتصرف بحكم هذا الخيار فخا
او اجازة ما لم تبلغ لان هذا لا يتصرف تردد بين نفع وفرض والصبي لا تؤهل لذلك وكذا وليها
لا يتصرف به كقيام مقامها فاذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق لا البلوغ اذا الصحيح
انه ليس لخيار البلوغ وقيل يخبرها بخيار العتق لا البلوغ مع ان لخيار البلوغ
لان خيار العتق ينظم خيار البلوغ لانه اهم من خيار البلوغ اقول فيه نظر (س) ثم
الفرقة بهذا الخيار وان كانت قبل دخوله لا يلزمه المهر لخبرها من قبل المراق وان كانت
بعد دخوله يجب كل المهر وانما يثبت لخيار العتق لو زوجها المولى او تزوجت باذنه
اما لو تزوجت بلاذنه فلا خيار لها (ج) اختارت نفسها بلا علم الزوج يصح وقيل لا يصح
بغية الزوج (خ) واما الخيار بعدم الكفاة فلو تزوجت نفسها بغير الكفاة فلا وليا
فسخه وهذا الاثم الا بقضاء او قبل القضاء الشكاح قائم بكل احكامه من طلاق وتلاها
وتوارث وخيار المولى لا يبطل بسكوت ولا بالامتناع عن طلب التفریق وان طال
الزمان ما لم تلدو بصير فلهذا لا قاحت لو كان قبل دخوله سقط كل المهر لا بعده وعليه
نفقة العدة وان اجاز المولى بطل حقه وكذا لو اخذ مهرها ولو زوجها وليها بغير الكفاة ثم
اقر قائم زوجت نفسها من هذا الزوج بغير اذن وليها فله ان يفرق بينهما اذا رضى في
عقد لا يدل على الرضى في عقد آخر ولو زوجها المولى بغير كفاة فطلاقها رجعيان ثم راجعها

لنظر الموقف والمصير في سائر
 الاستصلافي حتى لو ادعى على
 رجل انه استهلك مالي وطلب
 التخليف من القاضي او قال
 كان هذا شريكى وقد خان
 في الرجوع لا أدري كم قدره واراد
 ان يخلف الوارث لا يصح
 القاضي الى ذلك وكذا
 المدينون اذا قال قضيت به من
 ديني ولا ادري كم قضيت او
 قال نسيت قدره واراد ان
 يخلف الطالب لا يلتفت اليه
 وذكر القاضي الامام فخر
 الدين في دعوى فتاويه المحرر
 والعبد والبالغ والصبي والمأذون
 في المحبس سواء وكذا الاقارب
 والاخوات الا الوالدين والاجداد
 والمجدات فانهم لا يحبسون
 في ديون فروعهم الا في النفقة
 وغيرهم يحبس بعضهم في دين
 بهن وذكري في الذخيرة الصبي
 الناصر الذي لم يحتمل بمنزلة
 الرجل في المحبس قال هكذا
 ذكر في بعض المواضع وذكر
 في بعض المواضع لو ان غلاما
 راهق المحل استهلك لرجل مالا
 وله دار وارض ولا ابيه ولا
 وصي لم يحبس لذلك ولكن ان
 شاء القاضي جعل له وكفلا
 يبيع ماله حتى يوفي الطالب
 دينه وان كان له اب او وصي
 ممن يجوز بيعه عليه فانه يحبس
 وبعض من ساقطت ماله الى
 المحبس مطلقا وجهه له كالبالغ
 وكان شيخ الاسلام خواجه

لم يكن له ان يفرق بينهما ولو زوجها أحد الاولياء بغير كف له لم يكن له ولا لمن دونه حق
 الفسخ (ق) تزوجت بغير كف فرضي به بعض الاولياء ليس للباقي فسخه اذا انعقد
 وقع مصلحته برأيهم فلم يجوز بطلاله الا اذا كان اقرب فيكون له نقضه (ط) لقولي لا بعد نقضه
 لو كان الاقرب غائبا فمصلحة منقطعة الا اذا برهن الزوج ان الاقرب زوجة وانتصب الا بعد
 خصمه من الاقرب في اقامة البينة لانه خصم وقبض المهر مع تجهيزها رضا ولو قبض
 مهرها ولم يجزها من المهر قيل رضا وقيل لا ما لم يجزها منه ولو خاصم زوجها بنقضها
 او ببقية مهرها فهو رضا استقصا اذا كان عدم الكفاية ثابتا عند القاضي والا فلا
 أقول وعلى هذا ينبغي ان يكون قبض المهر مع التجهيز على هذا التفصيل (جس)
 تزوجت بغير كف فلها الامتناع من الوطء حتى يرضى الولي وكفاية النساء للرجال غير
 معتبرة عند ح خلافا لما كذا (ق) ويخاصم في الكفاية ذوالرحم المهرم منها وكذا
 بنو النعم وكل ولي اذا العار يلحق الولي وهذا الولي (مق) ومرفي (خ) ان الفسخ
 لا ولا يساع من العصبية واما خيار البلوغ فهو ان غير الاب والجد ولو زوج صديقا او صديقة ثم
 باعها فلهما خيار الفسخ عند حوم لا عند من زوج ولو زوجهما القاضي فمن حرج
 روايتان والظاهر الخيار وكذا الزوجت من الام فيه روايتان والظاهر هو الخيار واما
 المعتقة ولو زوجها بائنا او غيرها فلهما الخيار لا ولو زوجها الاب او الجد ولو زوجها
 ابنها فلا رواية فيه من حرج قالوا ينبغي ان لا يكون لها الخيار كالأب ومن محدرجه
 الله ان لها الخيار ولو زوج امته الصبية ثم صفت وبلغت فلها خيار العتق وهل لها
 خيار البلوغ فيه اختلاف والصحيح عدمه اذا المولى يملك الرقبة والكسب جميعا فكانت
 ولا يتنه فوق ولاية الاب والجد ثم خيار البلوغ يغادر خيار العتق في انه يثبت للذكر
 والا نفي وخيار العتق لا يثبت الا للأنثى وايضا خيار العتق للبكر لا يطل بسكوته بل
 يعتد الى آخر المجلس وخيار البلوغ يثبت بسكوت البكر ولا يعتد الى آخر المجلس حتى ان
 البكر لو بلغت ولم تفسخ ساعة ما بلغت يطل خيارها وان كان المجلس قائما لكن
 بشرط علمها بالنكاح لا بثبوت الخيار والامة البكر اذا صفت ولم تفسخ لا يطل خيارها
 مادام المجلس قائما كذا (بس) وفي (كح) خيار البلوغ يعتد الى آخر المجلس ايضا عند
 بعض العلماء لا عند من رجح فانه قال فان اختارت نفسها ساعة ما بلغت وكان الزوج حاضرا
 (قوله تزوجت بغير كف فرضي به بعض الاولياء الخ) قال الغزالي أقول فيد بالرضي لان
 التصديق بانه كف من البعض لا يسقط حق من أنكرها قال في المبسوط لو ادعى أحد
 الاولياء ان الزوج كف وأثبت الاخر انه ليس بكف فيكون له ان يطالبه بالتفريق
 لان المصدق ينسب سبب وجوبه وانكاره يوجب العتق لا يكون اسقاطا له كذا في
 البحر الرائق اه (قوله فان اختارت نفسها ساعة ما بلغت الخ) في تنوير الابصار ولمولانا
 شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الغزالي وبطل خيار البكر بالسكوت عالة بالنكاح ولا يعتد
 الى آخر المجلس وان جهلت به بخلاف المعتقة وخيار الصغيرة والثيب اذا بلغا لا يطل
 بلا صريح او دلالة كالقبلة والنس لا بقاءها عن المجلس اه

ابا ووصى لم يحبس لان المحبس
انما شرع ناديا واخبارا
للأب والوصي فاذا لم يكن له أب
او وصي لم يوجد معنى الاضمار
والحبس في حق الصبي لم شرع
للتأديب بدون الاضمار فلم
يحبس لهذا واما اذا كان
محبورا عليه واستهلك لرجل
مالا فان كان له أب او وصي
يحبس بدينه بمعنى الأب أو
الوصي لان قضاء الدين الذي
على الصغير على أبيه ووصيه
في الامتناع بصير ظاهرا فيحبس
وان لم يمكن له أب او وصي
ينصب القاضي فيها يبيع
ماله بقدر الدين ويوفي الغرماء
حقوقهم هذه الجملة في ادب
القاضي من الذخيرة وفي
شهادات المنتقى اذا اقام الوارث
الكبير بينة بمال على رجل
ليت وحبس له ثم اراد تخليته
وفي الورثة صفار قال ينبغي
للقاضي أن يستوثق للصغار
وان لا يضل سبيل المعصون
حتى يوفي حق الصغار وهكذا
ذكر المسئلة في فتاوى رشيد
الدين تعديل الصبي لا يجوز
والحاصل ان العبد في المذكي
ورسول القاضي الى المذكي
وفي المترجم عن الشاهد
الاجمعي وعن الخصم الاجمعي
ليس بشرط عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رجعهما الله تعالى
فالواحد يكتفي وعند محمد رجه
الله العبد بشرط والواحد

او نائباً ينفع النكاح لو قضى به وان لم تختزن نفسها في تلك الساعة يبطل خيارها
وخيار البلوغ للثيب والغلالم يمتد الى ما وراء الجاهل والعمر وقتله ولا يبطل الا
بالإبطال نصا او عابداً على الرضا أقول في شرح الهداية ما يدل على ان خيار البلوغ
يقتصر على الجاهل حيث جعل الاستتغال بعدل آخر مبطلا للخيار وهذا يدل على انه
يقتصر على الجاهل قال وهذا الخيار ليس في معنى خيار قبول العقد بل هو في معنى سائر
الخيارات كخيار رؤية وصيب لا يقتصر على الجاهل فلو قال الغلام نقضت النكاح ونوى
به الطلاق فمن حرج انه طلاق وان نوى ثلاثا فثلاث وايضا خيار البلوغ يقارن خيار
العتيق في ان الفرقة بالبلوغ لا تثبت ما لم يفرق القاضي وتثبت في العتيق بقولها اختوت
نفسى ثم لها المهر كانه لو دخل والاسقط كانه وهي فرقة لا ملاقى سواء كان من الرجل
او من المرأة ولو غلب بها بعد البلوغ وهي ثيب فهل يبطل كما يبطل بوقاع وطلب المهر او
طالب فريض النفقة ينبغي ان يبطل لانه ذكر (فقط) الثيب البالغة لزوجها ولو غلبها على
بها زوجها رضاها هل هو اجازة من الرواية فيه وعندى انه اجازة ينظر نحوه في احكام
المخلوة ومرفى في فصل الفضولي به واقعة صبية زوجت نفسها ودخل بها ثم بلغت فدخل بها
برضاها فعلى قياس المخلوة في الفضولي ينبغي ان تكون اجازة وكذا على ما ذكر (فقط)
وفي (ن) احمد الزوجين قال كان النكاح في الصبي أو في المجنون وعرف هو منه
لانكاح بينهما فلو دخل بها بعد الكبر فهو رضا واجازة أقول - ذاب يستقيم اذا كان
العاقدة برة اما لو كان العاقد هو المجنون او صبياً لا يبرأ (ص) صبية زوجها معها
فبلغت فهي على خيارها ما لم ترض بنكاح نصابا ودلالة كتمانها او طالب نفقة اما لو
أكانت من طاه أمه او خدمته كما كانت فهي على خيارها لانه ليس برضا وفرق آخر ان
الجهل بخيار العتيق عذر لا الجهل بخيار البلوغ فلو لم تعلم به لا تعذر حتى لو انها بلغت وهي
بكر وسكنت وقالت لم أعلم بالخيار فلهذا استوت وقال الزوج لا بل علمت قال قول للزوج
و يبطل خيارها اذا اظهر شاهدان لا زوج فان الصبية تبلغ لا محالة واذا كانت تبلغ
لا محالة تسئل هي عن هذه المسئلة هل لها الخيار اذا بلغت أم لا فتعلم ذلك فالظاهر انها
كاذبة والزوج صادق فصدق واما الامة فلا تمتق لا محالة حتى تسئل عن هذه المسئلة
فالظاهر صدقها في دعوى الجهل فصدقت أقول في قوله تسئل عن هذه المسئلة الخ نظر
اذا السؤال عن الخيار حال البلوغ بمنوع غطوره واقول ايضا قوله وقالت لم أعلم بالخيار
فلما سكت وقالت بل علمت الخ يشترط بان العلم به بشرط حتى لو قبل قولها لما بطل
خيارها وليس كذلك لما رفي (بس) من ان العلم به لا يشترط و اليه اشار هذا القائل
ايضا حيث قال فلو لم تعلم به لا تعذر فبين كلاميه منافاة ولو لم يكن فرغه الاشعار بان العلم
به بشرط لما احتج الى هذا التقدير بل يكفي ان يقال قولها لم أعلم بالخيار الخ لا يفيد
وان سلم ان العلم به ليس بشرط قال فان بلغت بغير كبر بالليل ولم تقدر على الاشارة قال
م ر ح كذا ان الدم تقول نقضت النكاح فاذا أصبحت تشهد وتقول رأيت الدم
الساعة واخبرت نفسي فقبل له أيسح لها ذلك قال نعم لانها لو اخبرت انهارت الدم

لا يكفي وبكفيه الاثنان اذا كان المشهود به حقا ثبت

في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويطلب خيارها أقول دل هذا على أن الكذب مباح عند الضرورة وأن كان غير الاربع بعمدة المستثناة ومن مروح لوقالت عند الله - هود أو القاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها ولو قالت بلغت أمس ونقضت لا يقبل ولو قالت لم أعلم بالنكاح إلا الآن ونقضت قبل قولها كذا (خ) أقول في مسألة أمس والليل ينبغي أن يقبل قولها مع اليقين لأنها قد تبلغ بلا اختيار في وقت يتعذر فيه الأشهاد وتكليف الشهادة فيه مخرج والمخرج مدفوع بشرط الضرورات مستثنات عن قواعد الشرع فينبغي أن يقبل قولها وأن إضافة إلى الماضي وهذا أولى من ترويج الكذب وسندين فمما سببنا في من المحيط أن فيه إشارة إلى ما قلنا وينبغي أن تكون الشفعة كذلك (شمل) فلو لم يكن مندها شهود فاذ أوجدتهم فلو بلغت بحض تقول حضرت الآن ونقضت فاشهدوا عليه ولو بلغت باحتمال أو بسن تقول كما بلغت نقضت فاشهدوا أو تقول اشهدوا أني بلغت ونقضت فان قالوا متي بلغت تقول كما بلغت نقضت ولا تزيد على هذا لأنها لو قالت بلغت قبل هذا ونقضت حين بلغت لا تصدق (ط) خيار البلوغ كشفعة فانها كما بلغت ينبغي لها أن تختار نفسها كالثقيل وتشهد على النقص لو عندها من تقبل شهادته والا تخرج إلى الناس وتختار ثانيا ولو لم تختار في بيتها حتى خرجت إلى الناس جلى خيارها والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها المكن شرط لاثباته بينة ليسقط اليقين عنها وتوليةها على اختيارها نفسها كتحليف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسي حين بلغت أو حين بلغت طلبت الفرقة صدقت مع اليقين ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج إلى البينة وكذا الشفيع لو قال طلبت الشفعة حين علمت بالقول له ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل ويكاف إقامة البينة أقول قوله والاشهاد لا يشترط لاختيارها إلى قوله ليسقط اليقين إلى قوله صدقت مع اليقين يستدعي أن تصدق مع اليقين أيضا في مسألة أمس لأن قولها للقاضي حين بلغت طلبت الخ اخبار عن الماضي لا عن الحاضر عند القاضي والامساك حتى إلى البينة لأنه يحصل حينئذ على البلوغ الآن في مجلس القاضي فينبغي أن يستوى هو وقوله أمس في الحكم (خ) ولو بلغت وقالت الحمد لله اخترت نفسي فهي على خيارها ولو بلغت في مكان عمة قطع من الناس فبعت أمتها لثاني بشهود تشهدهم على اختيارها بطل فينبغي أن تقول في قول البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فبعده لا يطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمسكين ونحوه البكر إذا استؤمرت فسكتت ثم علمت أن الأب زوجها من فلان فردت صهردها ولو ثبت للبكر خيارا أو بلوغ والشفعة تقول طلبت المحقين ثم تفسر فبدا بالاختيار وقيل بالشفعة وقيل تطلب الشفعة وتبكي صراخا فيصير هذا البكر رد النكاح على قول من يجعل هذا البكر رد النكاح وتبدأ التيب بالشفعة لأن خيارا أو بلوغ لليب لا يطل بسكوت ولو قامت عن مجلسها (شمل) بلغت بكرا فقالت ترددت كما بلغت والزواج يقول أ سكتت فالقول للزوج فكذلك لو طلبت الشفعة كما سمعت فقال المشتري سكتت فالقول

شروط الشهادة سوى التلفظ بلفظ الشهادة من العمدالة والبلوغ والعقل والبصيرة وأن لا يكون محدودا في قذف شرط والمحرية شرط بالاجماع في ظاهر الرواية والاسلام شرط بالاجماع إذا كان المشهود عليه مسلما وأجفوا على أن التلفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط وفي تركية العلانية العدد شرط بالاجماع لأن معنى الشهادة فيها أبين لاختصاصه بمجاس القضاء بخلاف تركية المبرضة مما قال وأصبي إذا بلغ وشهد شهادة شخصه حكمه حكم العربي إذا نزل بين قوم لا يعدونه حتى يظهر مندهم صلاحه وعدالته هكذا ذكر هذه الجملة في ادب القاضي من الذخيرة وقدر شيء من هذا في مسائل الشهادات من هذا الكتاب

(في مسائل الاقرار) ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في اقرار الأصل رجل أقر أنه كان أقرو وهو صبي لقيل أن بالف درهم وقال الطالب لا بل أقرت بهالي بعد البلوغ قال قول قول المقرر مع مبنه لأنه أضاف الاقرار إلى حالة معهودة تنافي الضمان ولو قال أخذت منك ألف درهم وأنا صبي أو ذاهب العقل من مرض يعرف أنه كان أصابه فهو ضامن له

المشتري وهذا في الاختلاف بعد البلوغ وسماع البيع اما لو اختلفا حال البلوغ فقالت ردوت وقال سكنت فالقول قوله ولو قالت البكر لم ارض بالنكاح وقال الزوج رضيت فالقول قوله ساعدنا (ن) لو اختلفا أحدهما الفرقة وودا النكاح بخيار البلوغ لم يكن رد ولا يطل به العقد فالمحكم القاضي به فيتوارثان قبل الحكم بخلاف النكاح بعد البلوغ فإنه يطل برده (محض) حكم الايلاء والظهار والعلاق ونسبها قاطبة بينهما لم يفرق القاضي وكذا الخيار بعد الكفاءة (شي) بلغت والزوج غائب هل لها ان تختار نفسها وهل يفرق لاشك انه لا يفرق لانه قضاء على الغائب ولكن لها ان تختار نفسها من بلغت ثلاثا يطل حقها اذا حضر الزوج جتدي انها اختارت نفسها فيفرق بينهما ولو ثبتا فان شامت اختارت نفسها كما مروا ان شامت تنتظر حضوره (ن) ولو وكل في خصوصه الكفاءة وخيار الادراك وغاب جازت الوكالة ويقضى بالتفريق عليه والقاضي يفرق بينهما يجب ولو كان الزوج غائبا فان وكل بخصوصه فيه قبل الوكالة وما لم يكن منه خصم لا يفرق بينهما والمحال ان كل فرقة تحتاج الى الحكم لم يجز الحكم عند غيبته كما في خيار الادراك والتزويج من غير كف والفرقة بلعان وعنة وجب واباهن الاسلام وكل فرقة لا تحتاج الى الحكم تصح بغيبته الا نكاحا بخبرة وعق وارب باليد ولو خالف وشرط الخيار لما جاز عند حرج وقال لم يجز ولو شرط له الخيار لم يجز وقفا (جس) خلعها بخيار لها ولم يوقت فان اختارت في المجلس فلهما ما اختارت وان لم تقل شيئا حتى قامت فاطلاق واقع والخلع ثابت قال (ث) وبه نأخذ (نم) اختلعا وقالت ان لم اؤد بدل الخلع الى اربعة ايام يكون الخلع باطلا فذمت المدة ولم تؤده فهو كخلع بشرط الخيار وخيار الرؤية لا يثبت في بدل الخلع ويرد به حاش العيب لا يرد به كما في المهر (مصل) خلعها بأمة فوجهها كافرة او فوات زوج لا يرد به لانه عيب يسير فلا يرد به بدل الخلع واما الخيارات التي ثبتت في عقود فتمثل الفسخ انواع منها خيار شرط ورؤية وعيب وتعيبين وتفريق المعة ودعاية بهلاك البعض قبل القبض والاستعاقاق (ص) اما خيار الشرط فيثبت في البيع الفاسد كما في الجائر حتى لو باع قنابا فدرهم ودرهم ونحوه لم يجز لا نافذا ولا موقوفا وخيار الشرط لا يثبت في الصرف والسلم حتى لو شرط الخيار في الصرف والسلم لاحدهما يطل العقد كذا (س) ويثبت في القصة لانها بائنة كبيع كذا (سد) وفي (صل) شرط الخيار في الصلح كشرطه في البيع ثم هو في البيع جائز لهما ولا حد لهما موقتا بثلاثة ايام او اقل وان شرط أحدهما فسد البيع عند حرج كالمو شرط ابد او قال سن وم وابن أبي ليلى لو ذكر او قتا معلوما كشهرو سنة او أكثر يجوز وفروا الشافعي مع ابي حنيفة رحمه الله (صق) هو يصح في ثمانية اشياء في بيع واجارة وقعة وصلم عن مال بعينه وبغيره وكما به وخلع وعق على مال لو شرط الخيار للمرأة والفقن يصح عند حرج ولو شرط للزوج والمولى لم يجز وقفا ولو شرط للراهن جاز للراهن ان يرضى اذله نقض الرهن متى شاء بلا خيار ولو كفل بنفس او مال وشرط الخيار كقول له اوكلك فيل جاز

الاخذ صديا او بالغاجضونا كان او عاقلا وذ كرفيه ايضا احد الزوجين مني اضافة الاقرار بالنكاح الى حال يتساقى أصل العقد لانعدام الاهلية يكون القول قوله الا ان يثبت الا نكاحا يدعيه بالبينة وذلك مثل ان يقول تزوجتك وانا صبي او ثلثم او مجنون وقد صرف منه المجنون فالقول قوله لانه اضاف العقد الى حالة معهودة تتساقى اهلية العقد فكان منكرا معني وان كان لا يعرف جنونه فالنكاح لازم وذكر في اقرار الجاهل الا صغر وفي دعوى قسارى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله تعالى رجل اقر وقال لامرأته تزوجتك وانا صبي وقالت لا بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله الا ان القاضي لا يفرق بينهما بل يساله تزوجتها باذن وليك فان قال لا يساله هل رضى وليك بعدما تزوجتك فان قال لا يساله هل اخذت بعدما بلغت فان قال لا يساله هل تميز الا ان فان قال لا فحينئذ يفرق بينهما وقد مر في مسائل النكاح عند خيار البلوغ ذكر في باب ما يكون اقرارا من المدعي عليه وما لا يكون من قسارى رشيد الدين المدعي عليه جاء بخط البراءة انه ابراه عن هذا المسال فادعى المدعي ان وقت البراءة كنت صديا صلي لانه اسند البراءة الى حالة

منهودة فتأني صحة البراءة وفي
ان كان مراهما صحيح الاقرار
والقسمة ولا يقبل قوله ان لم
اكن بالغاً وان لم يكن مراهما
بل كان مثله لا يحتسب عادة
لا يصح الاقرار والقسمة فاذا
تبين بهذه المسألة ان قبل اتي
عشر سنة لا يصح الاقرار
وبعد اثني عشر سنة لا يصح
ايضاً لا بحالة بل انما يصح
بشرط ان يكون بحال يحتمل
مثله عادة وقد مر في مسائل
الطلاق والقسمة ذكر في اقرار
المنتقى ربحه قال لرجل لك
على ألف درهم ولا يعلم المقر له
بذلك ولم يبر بينهما خطبة
ولا معاملة لا يسهه ان ياخذ الا
ان يعلم ان له عليه ولو اقر له
مدار والمقر له صغير فكبر وسعه
أخذه منه وفي اقرار المنتقى
قال محمد رحمه الله رجل ائتمنى
جار يته ثم اختلعا في ولدها
فقال المولى اعتقتك بعد
مولدته فهو بهى وقالت
الامة ولدته بعدما اعتقتى فانه
ينظر الى الولد فان كان بهر
من نفسه فالقول قوله وان
كان صغيراً لا يبرهن نفسه
فالقول قول من هو بيده منها
وان اقاما بينة فالينة بينته اذا
اقر الرجل ان لهذا الصغير على
الف درهم من قرض اقرضنيه
او من عن مبيع ياعنيه والصبي
ليس من أهل القرض والبيع
فانه يصح اقراره وان كان
لا يتصور وجود السبب من جهة المضيع ولكن انما يصح

ولو استاجر خياره ثلاثة أيام جاز كبيع فلو فسخ في الثالث هل يجب على المستاجر ابر
يومين آتني (صط) انه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع بحكم الخيار لانه لو انتفع يبطل
خياره (فصط) شرطه الى الليل او الى وقت الظهر او الى ثلاثة ايام فله الخيار في كل
الليل ووقت الظهر وثلاثة ايام ولا ينتهي ما لم تنقض الغاية عند حرج وقال لم تدخل
الغاية في الخيار اقول استقصينا بحث الغاية في الفصل السادس والعشرين ولو باعه
بخيار ولم يبين المدة ففسد البيع وفاقا فان ابطال ذوا الخيار خياره في ثلاثة ايام فادالى
المجواز خلافاً لفرولو ابطاله بعد ما ادا الى المجواز عند من ربح لا عند من ربح وزفر رحمه
الله ثم لو شرط لهما في البيع لا يثبت حكم العقد أصلاً ولو شرط لاحدهما الا يثبت حكم
العقد في حق من له الخيار كذا (خ) وفي (بس) ولو باع شرطه أكثر من ثلاثة أيام ففسد
البيع عند حرج فان اجاز ذوا الخيار في الثلاثة وسقط الخيار بموت ذى الخيار او بموت
القرن او حرره المشتري او حدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جائز عند حرج وعليه
الثلث وكذا لو باعه بشرط الاجل الى حصاد او ديار ثم حذف الاجل قبل ذلك الوقت
يصح العقد واختلفت عبارة اصحابنا فيه فقال اهل العراق يفسد العقد ويرفع الفساد
بحذف الشرط وقال اهل بلخ يتوقف العقد اذا مضى جزء من اليوم الرابع ففسد وذكر
الكرخي عن حرج ايضاً ان البيع وقوف على اجازة المشتري في المدة وان ثبت للبائع
حق الفسخ قبل الاجازة ولو كان الخيار للبائع والمشتري فسات احدهما لزم البيع من
جهته والاخر على خياره ولو مضى وقت الخيار تم البيع وخيار الشرط لا يورث خلافاً
لشافعي كذا (يد) وذكر (صر) شري احدهما على ان ياخذ احدهما وهو بالخيار فيه
ثلاثة ايام جاز فلو مات بطل خياره ولزمه احدهما وينقل الى ورثته (بس) هلك المبيع
في يد المشتري فلو كان الخيار للبائع ينقض البيع ويلزم المشتري القيمة فلو كان للمشتري
يلزمه الثمن ويتم البيع (شعبي) هلك المبيع قبل قبضه يباع باثنا او بالخيار باثنية مساوية
او بفعل البائع او بفعل المبيع يبطل البيع وان هلك بفعل احبي يتخير المشتري ان شاء
فسخ البيع وان شاء اجاز وضمن المستهلك (جم) الخير لو تنقض البيع بغية الاخر لم يجوز
وله ان يرضى بعده وهذا عندهما وقال من ربح وزفر ومالك والشافعي رجهم الله يجوز
اعتباراً بالمعققة فاتها لو اختارت نفسها بلا علم الزوج يصح كذا هنا بل أولى (خ) نقضه
بغية الاخر يتوقف عند حرج وم ان علم به الاخر في مدة الخيار جازوا الا فلا هذا في الفسخ
يقول فان فسح بفعل يجوز بلا علم الاخر وفاقا وهو ان تصرف في المبيع ببيع او ولاء
فان كان الخيار للبائع تضمن ذلك فسح البيع ولو للمشتري فهو اجازة وان اجاز بحضرة
الاخر جاز وفاقا وخيار الرؤية على هذا الخلاف والمراد بالحضرة العلم لا نفس المحضور
حتى لو علم الاخر في المدة صح الفسخ رضى به او لا حضرا ولا وان لم يعلم حتى مضت المدة
لا يفسخ البيع اذا العقد قد تم بمضي المدة والفسخ لم يعمل اذا لم يعلم ولو كان الخيار
للمشتري بين فسخ احدهما بغية الاخر لم يجوز (م) باعه بخيار ففسخه في المدة انفسخ
فان قال بعده اجزت وقبل المشتري جاز استفسانا ولو كان الخيار للمشتري فاجاز ثم فسح

الولى سببه فالتعينا السبب
وجعلنا هذا من المقرر انما
للسال بجهة اخرى وهى مباشرة
الولى سببه مذكور في حيل
الذخيرة في مسائل النكاح
على سبيل الاستشهاد وفي
مختصر القدرى وان قال محل
فلانة على ألف فان قال قد
اوصى به فلان او مات أبوه
فورثه فالأمر صحيح وان اهتم
الاقرار لم يصح وذكر المسألة
في الهداية هكذا هم قال ولو قال
المقر باعنى او اقرضنى لم يلزمه
شئ لانه من مستقيل وان اهتم
الافرار لم يصح عند أى يوسف
رحمه الله وقال م صح والله سبحانه
ونعالى أعلم

• (في مسائل دعوى النسب) •
ذكر في شهادات الجامع في
الافتاوى في مسائل نحر الدين
النسب رحمه الله عبد صغير في يدي
انسان جاءت امرأة وادعت انها
مملوكة وهذا الصغير ولد لها وهو
حرو وكل الرجل وكيلها وقاب
فاقت البينة على الوكيل تسع
في العتق ولا تسع في النسب
وذكر في دعوى الجامع الصغير
صبي في يد رجل فقال هو ابن
عبدى فلان الغائب ثم قال
هو ابني لم يكن ابنه أبدا وان وجد
العبدان يكون ابنه وقال أبو
يوسف ومحمد اذا وجد العبد فهو
ابن المولى وتفسير المسألة رجل
في يده صبي ولد في يديه وهو
بيعه ولا يامن المشتري ان
يذهب البائع يوما فيفر البائع بالنسب للعبد خوفا من انتقاض

وقيل البائع جازو ينفذ كذا (جف) وفي (بس) من اذ الخيار لو اختار الرد والقبول
بقوله فهو باطل لتعاقب الاسكام بالقاه ولا الباطن وتظيره في (قو) ان البائع لو أنكر بيع
الامة والمشتري يذهب به لا يبيع البائع وطودا لان انكار البائع ان كان فسخا فالفسخ لا يتم
به حتى لو ترك المشتري الدعوى واظهر بلسانه بان يقول عزمت على تركه المخصوصة او
فدعت البيع وسعه الوطء اذا فسخ ثم ولو عزم على ترك الدعوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه
لم يحل للبائع وطؤها ولا يفسخ البيع أنول لو أنكر البيع أصلا ينبغي ان يسعه الوطء
اذا فسخ حيثما فسخ يردون المشتري هل واذا كان الخيار للمشتري فتصرف في البيع
جاز وسقط خياره وكذا لو رهن او وهب وان لم يسلم وكذا لو عرض له البيع بخلاف خياره
البائع فان هبته ورهنه بالتسليم وعرضه للبيع لا يبطل خياره لانه لا يملك فسخ البيع
بغية الآخر اقول فيه نظرا لانه فسخ بفعل فينبغي ان يملكه بغية الآخر (ذ) لو اجره
المشتري بخيار بطل خياره وان لم يسلم بشرط في الكتاب تسليمه في حق البائع لكن
الحاكم يقول التسليم ليس بشرط في حق البائع ايضا اذا التفتاح ثبت للاستاجر بنفس
العقد فصار كبيع (خل) لو كان الخيار للمشتري بنفذ البيع باجازه قولاً او فعلاً بتصرفه
و بوعده وبمضى المدعو بصيرورة المبيع بحال لا يملك فسخه كتلف ونقصان يسيرا
فاحش بفعل المشتري او بفعل البائع او الاجنبي او بفعل المبيع او باقفة مساوية
قال سرح آخر اقول هو قول مروح ايضا لو نقص في يد المشتري بفعل البائع لا يبطل
خيار المشتري (خ) باع بخيار فذهب او رهن وسلم او اجر او باع او فعل بالمبيع ما يدل
على استبقاء الملك كوطء وقبلة ونظر الى فرجها بشهوة كان فسخا للبيع علم به المشتري
اولا والظن الى الفروج بلا شهوة لا يبطله وكذا الوسيلة الى المشتري ثم ذهب لم يكن ذلك
فسخا للبيع ولا ابطالا لانه ياد وكذا لو باع فنه بخيار يوم على ان يستغله او يستقدمه جاز
فان فعل ذلك لا يبطل خياره ولو باع كرمما بخيار يوم على ان ياكل من ثمره لم يجز البيع
اذا انغله والمنفعة لا يقابلها الثمن فلم يكن متلفا جزءا من المبيع بخلاف الثمر باع دارا
فيه ساكن باجر وشرط الخيار للمشتري ورضى به الساكن فطالب المشتري الاجر من
الساكن بطل خياره ولو اشترى دارا بخيار فقام على الساكن لا يبطل خياره ولو ابتدأ
الساكن بطل خياره (ذ) مما له خيار العيب (فقط) خيار الشرط في القصة لا يبطل بدوام
السكنى وفي كتاب البيوع ذكر الساكنى مطلقا قال (ص) ما في كتاب البيوع محمول على
ابتداء الساكنى اما لو استدام الساكنى لا يسقط خياره كما في القصة ولو اشترى قنبا بخيار
فجعله اوسعة دواء او حاق رأسه فهو رضاء لا امانة بشرط او رهن او ليس ولو اشترى
ارضامع حرته فسقى الحنث او فصل منه شيئا او حصده او عرض المبيع للبيع بطل خياره
لا لو عرض له ليقوم ومشتري الدار لو اسكنه رجلا باجرا او رجلا او رهن منه شيئا او بنى او
حصص او طين او هدم منه شيئا فهو رضاء (فقط) لو اسكن رجلا باجرا بطل خيار الرقبة
لا لو باجر ولو طعن في الرحي ليعلم قدر طعنه ان طعن اكثر من يوم وليلة بطل خياره
لا فيما دونه ولو نقص حوافر الدابة او اخذ من عرقها لم يكن رضاء ولو ذبحها او برزها فهو

يذهب البائع يوما فيفر البائع بالنسب للعبد خوفا من انتقاض

البيع فان هذا يكون مخرجا
 او لم يعرف منه تصديق ولا
 تكذيب لم يصح دعوى المقر
 عنده بحال وصحته اذا صدق
 الغائب او لم يعرف منه تصديق
 ولا تكذيب لا تصح دعوى
 المقر اما اذا كذب الغائب تصح
 دعوى المقر والعامل تعرف في
 الجامع الصغير في يد مسلم
 ونصراني فقال النصراني دو
 اخي وقال المسلم هو مدي فهو
 ابن النصراني لانه لا تعارض بين
 دعوى الرق ودعوى النسب
 له مرجع بالاسلام امرأه ادعت
 مديا انه ابنها لم تجز دعوتها حتى
 قاضي بامرأة تشهد على الولادة
 بريده امرأتها زوج لاها
 فحدث الزام النسب على الغير
 وسب لزوم النسب قائم وهو
 الكا ح لكن الحاجة الى اثبات
 الولادة وتعيين الولد وذلك يثبت
 بشهادة القابلة وشهادة القابلة
 على نفس الولد مقبولة بالاجماع
 وهذا كرواها في الشهادات
 قال وهذا اذا كانت منكوبة
 فان كانت معتمدة وادعت
 النسب احتاجت الى حجة رامة
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 فان لم تكن معتمدة ولا منكوبة
 كان القول قولها من غير حجة
 وتعام هذا ينظر في دعوى
 الجامع الصغير ذكر في كتاب
 دعوى النسب من الذخيرة
 ادعت المرأة على رجل انه تزوجها
 وان هذا الصبي الذي في يديها
 ابنها منه والزوج يحسم ذلك فشهد رجلان على الزوج بما

وضوا الوديع شق الادراج بجملة (فقط) وفي (خ) لو استقدم الخادم مرة او ليس الثوب
 مرة او ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعله مرتين بطل (فقط) شري فباختياره فرآه
 يحجم الناس باجر فسكت فهو رضا لا لبلا اجر لانه كاستخدام الا يرى انه لو قال له اعجني
 فحجمه لم يكن رضا شري أمة فامرها بارضاع ولده لم يكن رضا لانه استخدام ولو ركب
 دابة ليس فيها او ليردها على البائع يبطل خياره فياسا لانه حسانا كذا (خ) وفيه باع
 بخيار فوهب ثمنه للمشتري في المدة او ابراءه من ثمنه او شري به شيئا من المشتري حتى تصرفه
 و بطل خياره ولو شري من غير المشتري شيئا بطل خياره ولو لم يجز شراؤه ولو
 كان الثمن دينارا والخيار للمشتري فقبض البائع ثمنه وتصرف فيه لا يبطل خياره (عن)
 شراؤه بخيار فقبضه او ثمنه لم يبطل خياره ولو لم يره فلما رآه قبضه وانقضى بطل خياره
 وكذا خيار العيب وهو ان لو تخير البائع فدفع المبيع الى المشتري لا يبطل خياره ولو
 للمشتري فبراءه البائع من ثمنه لم يجز ابراءه (خر) المشتري بعد البراءة بالخيار بين رد
 واخذ كذا من مروح وما امرانه لم يجز ابراءه فهو قول سرح (بر) لو تخير البائع فلم
 المبيع الى المشتري فلو سلمه على وجه التخليك بطل خياره لا يسله على وجه الاختيار
 (شي) باع بخيار فخط شيئا من الثمن فعلى قياس مسئلة الا براءه يبغي ان يبطل خياره
 (خ) شري وقبض فقال له البائع بعد ايام انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس فهذا
 كقوله لك اقالة هذا البيع ولو قال له انت بالخيار ثلاثة ايام فله الخيار ثلاثة ايام وهو
 الصحيح شري بخيار وليس للبائع طلب ثمنه قبل سقوط الخيار شري بقره او شاء بخيار
 فلهما قال ح رج بطل خياره وقال أبو يوسف رحمه الله لا حتى يشرب اللبن او يلقه ذو
 الخيار ولو ادعى الالة المبيعة الى فراشه لا يبطل خياره سواء كان الخيار للبائع او للمشتري
 (فقط) باع شاة بخيار فخرصوها فهو نسخ تباعا فليست قال البائع للمشتري خبرتك
 شهر او ثلاثة ايام فالأخير من ساعته شهرا او ثلاثة ايام وقال ح رج يتخير كما قال
 ويفسده العقد فيما شرط أكثر من ثلاثة ايام ولو لم يفسد بالعدا الصحيح مكان الخيار
 شرطا فاسد بطل الشرط ولا يفسد العقد عندهما وقال ح رج يلتحق به الشرط الفاسد
 ويفسد ولو لم يفسد بالعقد الصحيح شرطا جازا يلتحق به وفاقا باع أرضا بخيار وتقابضا
 فنقضه البائع في المدة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وله حبسها بثمن دفعه
 للبائع فلو أخذ البائع هذه الماشية في زرعها فزرعها تصير الأرض امانة عند المشتري
 وللبائع أخذها منه متى شاء قبل اداء الثمن وليس للمشتري حبسها بثمنه لانه لما زرعتها
 باذنه صار مكانه سلبها الى البائع المشتري بخياره لو قال اجزت شراء او شئت أخذه او
 رضيت أخذه بطل خياره ولو قال هو يتأخذها او أحببت او اردت او أعجبتني او وافقتني
 لا يبطل وكيل البيع او الوصي باع بخيار او المالك بنفسه باع بخيار لانه يرضى الوكيل
 او الوصي او الموكل او الوصي او من باع بنفسه او من شرط له الخيار قال م رحمه الله يتم
 البيع في كل ذلك لان لكل منهم حق في الخيار والجنون كوت ولو باع أب أو وصي مال
 صبي بخيار فبلغ الصبي في المدة قال س رج يتم البيع ويبطل الخيار وعن م رج ثلاث

ثم ان احدا الشاهدين ادعى ذلك لنفسه لا يصح دعواه عند ابي حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا شهدت امرأة على نسب صبي من امرأة ادعت نسبه فلم يقبل القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان الشاهدة ادعت نسب الولد لنفسها لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله [ولو كبر الابن وادعى انه ابن الشاهدة والشاهدة تنكره واقام بينة على ذلك قبلت بيئته امرأة تقر بصبي انه ابنها وشهدت له على القابلة ثبت النسب منها اذا صدقها الصبي في ذلك قالوا ما ذكر في الكتاب من الجواب انه ثبت النسب بشهادة القابلة محمول على ما اذا لم يكن ثم تنازع اما اذا كان ثم تنازع بان ادعت نسب هذا الولد من رجل آخر وذلك الرجل ينكر لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا يثبت بشهادة القابلة عندهم جها وان كان المنازع لها امرأة اخرى في المسئلة روايتان في احدي الروايتين يقضى بالنسب منهما اذا اقامت كل واحدة منهما امرأة وفي رواية اخرى لا يقضى بالنسب من واحدة منهما ما لم تقوم كل واحدة رجلين او رجلا وامرأتين والمسئلة موضعها كتاب اللقيط امرأة حرة لها ابن مسغير يعرف انه ابنها وليس له هذا الولد نسب معروف من رجل قال رجل للمرأة هذا ابني منك وصدقتك المرأة قهرها بينهم

روايات ينقاري (خ) باع بخيار فصالحه المشتري على نقدا وعرض بعينه على ان يبطل خياره جازوا يصحكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على انه يبطل خياره فيعطيه من الثمن كذا لو زيد هذا العرض في البيع جاز (جص) شري بخيار فاردده فاختفى بائعه قيل للقاضي ان ينصب من البائع خصما ليرده عليه وقيل لا هذا ومسئلة الا هذا رمت في او اخر فصل المحكم على الغائب ذوا الخيار لو قال ان لم افعل كذا فقد ابطلت خياري بطل ذلك لا خياره وكذا خيار العيب لو قال ان لم ارده اليوم فقد ابطلت خياري ولم يرد اليوم لم يبطل خياره ولو قال ابطلت خياري غدا او اذا جاء غد (ح) انه يبطل خياره جلة (خ) وفي (خل) شري بخيار فارد المبيع في يد المشتري زيادة متصلة متولدة كجمال وسمن وبرعوانجب لا يباحض عن العين يمنع الرد ويلزم المبيع الا عندم روح وان كانت متصلة لم تتولد كصبيغ وخياطة ولتسويق ومن وبناء ارض وقرس شجرة منع الفسخ وفاقا ولو كانت منفصلة متولدة كعقرو ولد وارض ولبن وشروصوف منع وفاقا وان كانت منفصلة لم تتولد كفالة وكسب وهدية وصدقة لا يمنع وفاقا فان اجاز المشتري فهي له والا فكذلك ضد هما وعند روح ترد على البائع (فصح) يبطل خيار الرؤية برؤية وكيل القبض عند روح واجمعوا ان خيار الشرط والعيب لا يبطل بالتوكيل بالقبض (ها) المشتري بخيار لو رهن بائعه جاز الرهن به (جغ) الفسخ بخيار بشرط ورؤية وعيب اذا كان قبل القبض فسخ من الاصل بقضاء او بدونه كذا فيه (بس) شري بخيار فاختار احدهما رده والا خر مسامحة فليس لاحدهما ان يرد حصة دون الاخر عند روح وقال س وم له ذلك وكذا لو شري باقنا لم يراه او وجد اصابه قبل قبضه فاراد احدهما الرد فهو على هذا الخلاف واما خيار التعيين فله صورتان احدهما شري بخيار فارد رده على بائعه محكم خيار الشرط فقال بس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك قال قول للمشتري مع عيئه اقول الاصل ان القول في التعيين للثلاث حتى لو اراد رده بعيب فقال ليس المبيع هذا وقال المشتري هو هذا يصدق البائع مع عيئه فعل هذا ينبغي ان يكون القول للبائع في مسئلة

(قوله يصدق البائع الخ) قال قاضي خان لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف العيب اذا اراد المشتري ان يرد المبيع بعيب يحدث مثله عند المشتري وانكر البائع ان يكون العيب عنده فان القول قول البائع وفيه رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار يوما وقبضه ثم جاء يرد بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبي وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف القول قول المشتري والبينة للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع وكذا اذا لم يكن في المبيع خيار بشرط واراد ان يرد بخيار الرؤية وان كان يريد الرد بالعيب قال قول فيه قول البائع وفيه في خيار الرؤية اذا اختلف العاقدان في الرؤية فقال البائع بعثك ما دأيت وقال المشتري لم اره كان القول قول المشتري اقول به استعدنا جواب حادثة الفتوى وهي

رجل قال رجل للمرأة هذا ابني منك وصدقتك المرأة قهرها بينهم

الرجل لامرأة حره هذا ابني منك
وصدقتك المرأة فهو ابني وما
يتفق بالنكاح بينهما يعني
بنكاح صحيح لا فاسد
وقام هذا بنظر في الفصل
العاشر من كتاب دعوى النسب
من الذخيرة بعد صغير بين
رجلين احقته أحدهما ثم ادعى
الاخر انه ابنته صحت دعواه
هند في حنفية رجع الله تعالى
و يكون مولى لها وتمامه ينظر
في الفصل العاشر منها وذكر
في آخر كتاب دعوى النسب
وجعل ادعى فلان صغيرا لا يعرف
نسبه ولا يعرف من نفسه فان
صدقه الذي الغلام في يده ثبت
نسبه منه والا فلا وان أقر الذي
في يده الغلام انه لقط صحت
دعواه هذه الجملة في كتاب دعوى
النسب من الذخيرة وفي باب
دعوى النسب من فتاوى رشيد
الدين صي في يد رجل فقال هذا
ابني وابنتك اوقال ابنتك وابني
وقال الاخر صدقت فانه ابن
القائل اولا ولوقال هذه الجارية
ام ولدي وام ولدك اوقال ام
ولدك وام ولدي فقال الاخر
صدقت تكون ام ولدهما
وقال ابو يوسف رجه الله في
الفصلين ليكون لاسبتهما ولا
يتوقف على قبول صاحبه ولو
قال هذا الولد لي ثم قال ليس
بولدي لا يصح النفي لانه ثبت
النسب فلا يلتقي بالنفي بعد صغير
لا يعرف من نفسه بين رجلين ادعى أحدهما انه ابني ثم ادعى

خيار الشرط ايضا والاصل الاخر ان القول للقباض في قدر المقبوض وتعيينه وصفته
فعل هذا ينبغي ان يكون القول للمشتري في مسئلة خيار العيب كفي خيار الشرط
والحاصل ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي ان يتعدا في هذا الحكم قال ولولم يقبض
المبيع فارد المشتري ان يحجز المبيع ويأخذ المبيع من يده بائعه فقال ليس المبيع
هذا اوقال المشتري هو هذا الميز كرههم رجع وقالوا ينبغي ان يكون القول للبائع
كما لو ادعى بيع هذا وان ذكر البائع المبيع أصلا هذا اذا كان الخيار للمشتري فان كان
للبائع فان كان مقبوضا فارد البائع أخذه فقال المشتري هو هذا اوقال البائع ليس هذا
فالقول للمشتري مع عيبه ولو لم يكن مقبوضا فارد البائع ارام المبيع في عين فقال المشتري
ما اشتريته هذا اوقال القول للمشتري والثانية لو شري ثوبين على ان يختار أيهما شاء ويرد
الاخر في ثلاثة أيام جاز كذا (يس) يجوز خيار التعيين في جانب البائع كما يجوز في
جانب المشتري والبائع ان يلزم أيهما شاء على المشتري ويأخذ الاخر فان هلك
أحدهما في يد المشتري فله ان يلزمه أيهما شاء وان هلك أحدهما او عيب في يد البائع
فله ان يلزمه الباقي والسليم لا المسالك والمعيب الا ان يرضى المشتري فان ألزم المعيب
ولم يرض فليس له ان يلزمه الاخر بعده ولو قبضهما المشتري وخيار التعيين للبائع
فهذا كقالبان بحاله فان مات البائع فاختار لورثته وكذا لو مات المشتري واختاره
ويورث خيار التعيين لا الشرط وان عيب أحدهما في يد المشتري والخيار للبائع فله
الزامه ذلك ولو أخذ البائع كذلك فلا شيء له على المشتري من ضمان نقصانه ولو كان
الخيار للمشتري وهلك أحدهما في يد البائع أخذ المشتري الباقي ان شاء وخيار
التعيين لم يحجز الا موقتا بثلاثة أيام ويلزمه أحدهما الا ان يكون مع ذلك خيار الشرط
فيكون المبيع مضمونا بثمن وغير المبيع أمانة ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسد ايضا
الا ان هنا ما يتعين للبيع مضمون بقيمته والباقي كما قلنا في البيع الجائر فان ما قاما
ضمن نصف قيمة كل منهما وأما خيار الرؤية فيقتصر بالمشتري في ظاهر الرواية ومن
حرج ان للبائع خيار الرؤية ايضا لصحة بالمشتري بجملة (فقط) وفي (ضم) خيار الرؤية
وخيار العيب يثبتان في البيع الفاسد ثم اعلم بان خيار الرؤية يثبت في كل عين ملك
بعد احتمال الفسخ كببيع واجارة وقسمة وصلح عن دعوى الاموال أما في عقد لا يحتمل
الفسخ كزواج ونكاح وصلح عن القود ونحوها من العقود التي يكون المردود فيها
مضمونا بنفسه لا بما يقابلها فلا يثبت خيار الرؤية فيها كذا (شعبي خ ص) أقول
قولهم النكاح لا يحتمل الفسخ بشكل مسألة الردة ومالك أحدهما الاخر فان النكاح

ان بائع قطن حاجب جاء بنموذج للمشتري ثم اخلف في الموافقة للنموذج فقال البائع هو
موافق وقال المشتري هو مخالف وكان بعد ذلك النموذج فالقول للمشتري لانه ينكر
كونه المبيع ضمنيا بانكار الموافقة والبيئة للبائع لانه يدعي انه المبيع ضمنيا بدعوى
الموافقة تأمل

من الاول لان بدعواه اولاً ثبت النسب من الاول فلا يتكهن من القطع الا اذا وقع الدعوتان معا حينئذ ثبت النسب منهما صبي ابن عشرة سنين تزوج بامرأة وجاءت بولد لا يثبت النسب لان ادنى مدة البلوغ اثنا عشر سنة بان هبدا لله بن مسعود رضى الله عنه يقول عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحرب فخرج الحرب وكنت بن عشرة سنين فردني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما صرت ابن اثني عشرة سنة عرضت عليه فقبلني وانما رد اولاً لمكان الصبي هذه الجهة في فتاوى رشيد الدين وعن نافع عن ابن عمر قال عرضني أبي على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في القتال وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورجل زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه اقرب نسب من يملكه وليس له نسب معلوم في دعوى الأصل صبي حر في يد انسان يدعي انه ابنه ولا بينة له فاقام آخر البينة انه ابنه فهو أولى من ذي البينتين له بينة ولا بينة لذي اليد فإذا قضى القاضي للمدعي يكون الصبي حراً وان لم يعرف أمه إلا أن يكون المدعي عبداً والأصل في هذا أن المدعي إذا قام البينة وهو حر يكون الولد حراً إلا أن

ينفذ في هاتين الصورتين بعد التمام بخوابهم عن الفسخ بعدم الكفاة والعق والبلوغ مانه ليس بفسخ بل هو كاستناع من النكاح لا يرد لانه قبل التمام (خ) ثبت الخيار للبائع في الثمن لو عينا والكيل والوزن اذا كانا عينا فلهما كسائر الاعيان وكذا الثمن من الذهب والفضة والاواني ولا يثبت خيار الرؤية فيها هلان ديناً في الذمة كالسلم والدرهم والدنانير عينا كان أو ديناً والكيل والوزن لو لم يكونا عينا فلهما ككسائر ما لا يثبت فيه خيار الرؤية اذا قبض (ج) صح فسخه قبل الرؤية لمخل في الرضا لا الخيار ولو ابطال خياره قبل الرؤية لم يجز حتى لو رآه بعد فله خيار الرؤية وكذا بعد الرؤية اذا مكث أو ابطال بالسلب لا يطل ما لم يقل رضيت كذا (طعم) أقول قد عرف (قد) انه يبطل برؤية وكيل القبض عند ح وهذا يدل انه يبطل بالرؤية فضلاً عن السكوت والابطال بلسانه ويمكن التوفيق بان يعمل ما في (طعم) على ما قبل القبض وما في (قد) على القبض فلورآه يبطل لو قبضه والا فلا ما لم يقل رضيت (ذ) صريحاً أو دلالة بالصريح قوله بعد الرؤية رضيت او اخترت والدلالة أن يراه ثم يشتريه أو يراه بعد شرائه في قبضه أو يتصرف فيه تصرف المالك كما في خيار الشرط فإذا فعل شيئاً من ذلك يبطل خياره (ح) الفسخ بخيار الرؤية يصح بإقضاء ورضاء وهو فسخ على كل حال قبل القبض وبعده (مكي) كذلك لكنه لا يصح إلا بحضور البائع عند ح وم وقال س ر ح يصح بغيره أيضاً والرضا يصح بغيره وفقاً (فقط) لو فسخ بخيار الرؤية ولم يعلم به البائع حتى هلك المبيع يتقرر عليه الثمن إذا فسخ لم يتم لان مقامه علم البائع به ويختلف البائع انه لم يعلم بفسخه (ذ هذه) شري محدوداً وآخر قبضه ففسال لم ارجع المحدود لا قبل قوله ويورث خيار العيب لا الرؤية والشرط ولا توقف الرؤية بوقت بل يبقى الى ان يوجد ما يبطله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط كتنديره واجارته ورهن وهبة وبيع (فصل ط) شري ما لم يره فاجره بعد قبضه بطل خياره بمجرد الاجارة ولو باع بعد قبضه قبل الرؤية ثم رد عليه بعيب محك او عاه ففسخ من كل وجه او فلت الرهن او نقض الاجارة لم يعد خيار الرؤية وهو الصحيح ولو باع بعد الرؤية على انه بالخيار او عرضه على بيع او وهب ولم يسلم لم يطل خياره لا لو فعله قبل الرؤية أقول دل هذا على انه لا يبطل بمجرد الرؤية والقبض والا صار ذكر البيع والهبة مستدركا لانه يبطل حينئذ برؤية وقبض سواء باع أو وهب أو افان قبل الغرض انه باع أو وهب قبل قبضه يقال التصرف قبل قبضه لم يجز فينبغي أن لا يبطل به الخيار (فقط) باع بخيار لا يبطل به خيار الرؤية الا في رواية وبخيار المشتري يبطل وكذا لو باع بيعاً فأسداه هلك بعض المبيع هذا المشتري بطل خياره لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعدد رده بعضه هلك أو عيب يبطل خياره ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع أو قال رضيت ببعضه بطل خياره عند م ر ح لا عند س ر ح ولو شري ما لم يره فراه قبضه أو تقدمه بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا لو رآه قبضه ورسوله (ح) رؤية الرسول بالقبض لا تبطل الخيار وفقاً (ت) قبض بعض المبيع مع العلم بالعيب

في هذا أن المدعي إذا قام البينة وهو حر يكون الولد حراً إلا أن

يعرف انه من امرأته وان
 أمه امرأة مرة وانما صار هكذا
 لأن الغالب أن الحر يتزوج
 الحررة فإذا ثبت النسب منه
 فظاهر أن الولد من الحررة مالم
 يثبت خلاف ذلك والعبد في
 الغالب يتزوج الأمة فإذا ثبت
 النسب من العبد فظاهر أن
 الولد من المملوك مالم يثبت
 خلاف ذلك فلهذا المعنى يكون
 ولد الحر حراً وولد العبد عبداً
 مالم يثبت خلافه صي في يد
 رجل أقام رجل بينة أنه ابنه
 من امرأته هذا وأقام ذواليد
 بينة أنه ابنه من امرأته هذه فذو
 اليد أولى لأنه أثبت الولادة
 وهو القابض فمكان أولى كما
 في التنازع فكذلك في إثبات
 النسب ولو كان ذواليد عبداً
 وأقام بينة أنه ابنه من امرأته
 هذه وهي أمة وأقام رجل بينة
 أنه ابنه من هذه المرأة وهي حرة
 فالمرء أولى بإثبات النسب من
 العبد لأن في بينته إثبات النسب
 وإثبات الحرية ولو كان
 الخارج من أهل الذمة والذي في
 يديه العبد عبداً يقضى للذي لأن
 في بينته إثبات النسب والحرية
 وخاتمة ما في السبب أن في بينة
 العبد إثبات الزيادة وهي
 الإسلام وفي إثبات الإسلام
 لا يثبت زيادة قبض ولا زيادة
 مال فكان الخارج أولى ولو
 قال الخارج هو ابني من امرأتى
 هذه وقال ذواليد هو ابني ولم
 ينسبه إلى أمه وهو ما حرج بالخارج أولى لأن في بينته

كان المدعى عبداً فلو لم يكن مملوكاً أيضاً لكان يعرف أن

رضاً بالعيب (ح) أنه ليس برضا بالعيب حتى لا يسقط خياره عند من ربح خيار
 الرؤية يبطل برؤية وصكيل القبض عند من ربح لا مندهما كالمقبض الوكيل
 قبل رؤيته ثم أسقط خيار الرؤية لموكله لا يبطل خيار موكله وأجمعوا أن خيار العيب
 لا يبطل بقبض الوكيل بعد علمه بالعيب كذا (خ) وفي (ذ) رؤية وكيل
 الشراء كروية موكله وقا قورؤية رسول الشراء ليست ككروية مرسله قال (مش)
 فعلى هذا لو وكله أو أدته قبل الشراء حتى رآه ثم شراه الموكل أو المرسل بنفسه
 يجب أن يثبت له الخيار والتوكيل بالرؤية مقصود لا يصح ولا يصير رؤية كروية
 موكله حتى لو شري شيئاً لم يره فوكل رجلاً برؤية وقال إن رضيته فلهذا لم يجوزوا وكيل
 بالشراء لو شري ما رآه موكله ولم يعلم به الوكيل فله خيار الرؤية ولو لم يره وهو ذافعيه أو كل
 بشراء شيء لا بعينه في المعين ليس للوكيل خيار الرؤية (ذ) وكله بشراء من لا بعينه فشرأ
 قناراً الوكيل فليس له ولا لموكله خيار الرؤية وكذا خيار العيب (فقط) التوكيل
 بأسقاط خيار الرؤية لا يصح ومن رأى شيئاً ثم شراه فلا خيار له إلا أن تطول المدة فالتشهر
 ولو لم يمددونه فصير ولو تغير فله الخيار على كل حال ولا يصدق في دعوى التفسير إلا
 بحجة لا إذا طالت المدة (ص) فعليه البينة في التغير وعلى البائع البين وقيل لو رآه
 فغير قاصد شراء ثم شراه فله الخيار وروى أن من رأى ثوبين ثم شراهما بثمن متفاوت
 ملتزمين فله الخيار لأنه بما يصحكون الإرداء أكثر الثمن وهو لا يعلم ولو شري ثوباً
 ملتزمين فله الخيار وهو لا يعلم أنه ذلك فله الخيار ولو رأى ثوباً بآخر فربح البائع بعضها فشري
 الباقي وهو لا يعرف الباقي فله الخيار (قت) شراه وحمله البائع إلى بيت المشتري
 فراه ليس له الرد كذا اختاره (ن) لأنه لو رده يحتاج إلى التحمل فيصير هذا كعيب
 حدث عند المشتري (فض) شري دهنًا في زق فله رده بعيب في بلد شراه فيه أن لم
 يذهب من الزق شيء (فقط) مؤنة رد المبيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤية على
 المشتري ولو شري متاعاً وحمله إلى موضع فله رده بعيب أو رؤية إلى موضع العقد والأقلا
 (فقط) شري ثوباً بالري فحمله إلى الكوفة فقال مروح ليس له الرد بعيب حتى يردّه إلى
 الري ولو كان مكان التمرأة أشار مروح أنها ليست كفر حيث قال أرى سحر هذه
 ثمة وهنّا قرياً ولا أرى ثملها تلك المؤنة ولو شري أمة أو متاعاً فحمله إلى موضع فلا يرد
 بخيار رؤية إلا في مكان المقدس وفي خيار الرؤية بين الأمة وغيرها ولو شري أرضاً لم
 يره فزوجه أو كاره بطل خياره وكذا لو قال إلا كارضيت (هر) نصرف المشتري
 في المبيع بأسقط خياره إلا في الإعارة فإنه لو أعار الأرض قبل أن يراه ليزوجه المستعير
 لا بأسقط خياره قبل الزراعة (خ) شري داراً لم يره فبيع داراً بغيره فأنه بشفعة
 لا يبطل الخيار في ظاهر الرواية بخلاف خيار الشرط إذا اتخذ بالشفعة دليل الرضا
 وخيار الرؤية لا يبطل بصر مع الرضا قبل رؤيته فلا يبطل بدليله وخيار الشرط
 يبطل بصر مع الرضا فيبطل بدليله ولو عرض المشتري على البيع بطل خيار الشرط
 لا الرؤية (صع) وقد مر خلاف هذا أقول الكلام هنا في العرض على البيع قبل

ذكر في وصايا النوازل وصي
 اخذ السلطان الغالب او
 متقلب على كورة قطاب بعض
 مال اليتيم فان اعطاه فهو ضمان
 قال الفقيه ابو الخيث رحمه الله
 ان خاف الوصي على نفسه
 القتل او اتلاف مضمون
 اهضائه فدفعت فلا ضمان عليه
 وان خاف على نفسه ما لم يمس
 او اقيده فدفعت فهو ضمان وان
 خاف ان يأخذ ماله ويبقى له
 قدر الكفاية لا يحمل ان
 يدفع مال اليتيم ولو دفع فهو
 ضمان وان خاف اخذ ماله كله
 فلا ضمان عليه ان دفع مال
 اليتيم وهذا كله اذا كان
 الوصي هو الذي دفع فان كان
 السلطان هو الذي اخذ فلا
 ضمان على الوصي وياتي شيء
 من هذا في مسائل الوصايا ان
 شاء الله تعالى السلطان اذا
 طمع في مال اليتيم فاعطاه
 الوصي شيئا من مال اليتيم ان
 كان يقدر على دفع الظلم من
 غير اعطاء شيء لا يجوز له ان
 يعطى وان اعطى ضمن وان
 كان لا يقدر على دفع الظلم الا
 باعطاء المال كان له ان يعطى
 ضمانه للباقي ولا يضمن في فصل
 تصرفات الوصي من بيع
 قساوى القاضى الامام فخر
 الدين رحمه الله ورايت في موضع
 وكذا المحقق في الوصي في
 التركة طمع فيه السلطان

الرؤية توثق في العرض بعد رؤيته فيبطل بعرضه بعد رؤيته لا قباهل الما من الاعتبار
 بصريح الرضا فلم يخرى خلاف هذا (فقط) شري شري با داته وقبضه ولم ير اليه بد فرآه
 فله رد الكل وكذا الرضى با داته ولم ير شيئا مباينا منه فرآه فله الخيار وروى عن ح ر ح
 ان رؤية الدهن في القارورة لا تعتبر حتى يضع منه على راحته ورؤية الطهارة تكفي الا
 ان يحسكون البطانة مقصودة بان كانت سمورا او نحوها فتعتبر رؤية ورؤية أحد
 المصراعين او الخمين او النعلين لا تكفي (ت) شري شاة او بقرة فقلب ليه باطل
 خيار الرؤية والشرط لا يصدق س ر ح ما لم يهلكه وكذا يمنع الرد بعيب اذا لم يكن
 زيادة مشمولة فيمنع الرد رضى به البائع أولا وكذا لو أخرجت الشجرة فكل الثمر ولو كل ثمة
 القن أو الدار فله رد بعيبه (فقط) اسماجر كرم لم يره وقد كان وب الكرم باع الاشجار
 قبيل الاجارة صحمت الاجارة فلو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خياره صبرة
 بالبيع ولو كل من عمار الكرم فقد قيل لا يبطل خياره في الاجارة ولو قبل يبطله فله
 وجه (جف) شري شاة لم يرها فقال للبائع احلب لبنها فتصدق به أو صبه على الارض
 ففعل بطل خياره في الشاة بقبض اللبن (شي) جندبارة زمين باجارة كرت بيتك
 صفقة وبعض ارض زمين ساراد يذبح خيار رؤية باقى تواند كه كل را ر كنند ينبغي ان
 يملك اذا لم يبيع اذا كان اشياء متفاوتة لم تكن رؤية أحدها كروية كلها فله رد
 الكل (فقط صل) خيار الرؤية والشرط يمنع تمام الصفقة قبض أو لا قبض له
 رد بعض دون بعض لتفرق الصفقة على البائع قبل التمام ويمثلها خيار العيب قبل
 القبض وأما بعده فله رد العيب فقط ولو شري عدل زملى ولم يره ثم باع المشتري ثوبا منه
 ثم رأى الباقي فليس له رد بخيار الرؤية فلو عاد ما باعه الى ملكه بسبب هو فخرج من
 كل وجه فله رد الكل بخيار الرؤية ولو أجاز للمشتري انه قد في بعض المبيع دون بعضه
 بان شري ثوبين أو ثوبين أو نحوهما فقبضهما فرآهما أو رضى بأحدهما فقال وصيت بهذا
 لم يجوز الخيار بحاله ولو لم يقبل وصيت بهذا ولكن عرض أحدهما للبيع لم يكن له
 ردهما وكذا لو آتهما في يد البائع فقبض أحدهما فهو دليل الرضا بهما فلا يردهما كذا
 (نع) وى (مى) من ح ر ح لو آهما ورضى بأحدهما فهو رضا بهما ولو رأى
 أحدهما ورضى به لم يكن رضا بهما ولو شري دارا لم يره فاصكنه رجلا بلا أجر فلا رواية
 فعلى قياس خيار الشرط ينبغي ان يبطل خيار الرؤية عند ح ر ح ولو شراه ولم
 يقل بسند آدمي انما قد فقال لقوم اشهدوا على شرا هذا الدار يبطل خيار الرؤية
 (فقط) لو كان المبيع اشياء فان كان عددا متفاوتا كبطح ودرمان وسفر رجل
 ونسب لا يبطل خيار الرؤية ما لم ير الكل وان كان عددا متقاديا كبض وجوز
 ونحوه فان كان في وعاء واحد رؤية بعضه رؤية كله لو كان الباقي على تلك
 الصفقة ولو في وعاءين قيل كذلك رؤية أحدهما كروية الكل اذا كان الباقي على
 تلك الصفقة وقيل لا والاول اصح (مى) شري ثوبين من سمن أو زيت أو عسل أو
 حلين من قطن أو خناء أو براوشى من المحبوب ورأى أحدهما ورضى به فليس له رد

عليه السلام في قول محمد بن مسلمة وهو الاستحسان وهو رواية من ابي يوسف وجهه انه قال الفقهاء اكثر المشايخ اخذوا بهذا القول الوصي اذا اتفق على باب القاضي على وجه الرشوة يضمن وما اهل على وجه الاجارة لا يضمن مقدار اجر المثل وقدر في مسائل الاجارات وفي وصايا التوازل ولو اوصى الى امراته وترك ورثة صغار اطفال سلطان جائر قتل في داره فقال لامراته ان لم تعط شيئا استولى على اموالنا قال ابو القاسم مصانعتا جائزة والله يعلم المقصد من الصلح وفي فتاوى النسفي الوصي اذا طول بجباية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فلدفع من التركة جباية داره فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وهذا لان الجباية في هذا الزمان التحقت بالخراج ولودفع الوصي خراج ارض اليتيم من ماله لا يضمن فكذا الجباية وينظر جنس هذه المسائل في وصايا الذخيرة في فصل تصرفات الوصي وفي اكره فتساوى قاضي خان اذا اكرهت المرأة على ارضاع صغيرا واكره الرجل على ان يرضع من لبن امراته صغيرا ففعل ثبتت احكام الرضاع وفي اكره فتساوى قاضي خان اذا اكره الرجل ان يزوج ابنته الصغيرة من رجل ليس بنفسه او ياتل من مهرها ففعل فان كان

الاخر الا ان يكون مخالفا للاول فينخذ باخذهما او يردهما وقال النسفي لو شري وقر ببيع فان كان من نوع واحد فروية بعضها كروية كلها وان كان من انواع لم يكن كذلك والاصح انه لم يكن روية بعضها كروية الكل الا ان يكون في سريجة (قظ) لو كان المبيع من نوع واحد من كيلي ووزني في وعاء واحد او في اوعيه ففروية البعض تكفي قيل هذا اذا لم تتفاوت وفي العدي المتقارب والمتفاوت يعتبر روية الجميع ونخص الكرمي ما يتفاوت وفي غيب الكرم يعتبر ان يرى من كل نوع شيئا وفي التفصيل نوعا منها لان اشجار النخل كلها جنس واحد فلا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه السلام القرب بالتمثيل بمثل وفي الرمان الحامض والمالحو يعتبر ان يراهما وفي ثمار على رؤس الاشجار يعتبر روية كلها بخلاف الموضوع على الارض (غير) في الكيلي والوزني لو راى النموذج سقط خياره (نخ) العدي المتقارب كالجاس ونقاج والكيلي والوزني اذا كان في وعاء واحد او موضوعا على الارض فهو شيء واحد اذا راى منه حفنة ورضي به فهو كروية كله اذا كان غير المرئي كروية واذا كان في وعاءين فرأى أحدهما فالصحيح انه كروية بينهما كشيء واحد وانفقوا انهما كشيء واحد في حكم العيب حتى لو وجد عيبا في أحد الوعاءين عيبا فان كان قبل القبض أخذهما أو ردهما وبعدها قبض بردهما عيب فقط أقول هذا في قولنا انهما كشيء واحد في حكم العيب فان الذي الواحد ككيلي في وعاء واحد اذا وجد عيب ببعضه فله رد كله لا المعيب فقط قال كمالو وجد باحد الثوبين عيبا بعد القبض لان خيار الروية يمنع تمام الصفقة قبض أولا اما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان غير المرئي على صفقة المرئي فان لم يكن بقي خيار الروية فان قال المشتري لم أجد الباقي عني تلك الصفقة وقال البائع هو على تلك الصفقة فاقول للبائع والبيعة للمشتري ولو شري قنأ أو أمة فرأى الوجه ورضي به ولم ير سائر الاعضاء بطل خياره وان كانت الامعة متقنة فرأى صدرها وظاهرها وساقها ولم يروجهما لا يبطل خياره وكذا القن وان كان المبيع دابة او فرسا او ابلا وروي عن مروح انه اذا راى العجز ورضي به بطل خياره وعن سروح انه لا يبطل مالم يروجه به ومؤخره وان كان شاة لحم فلا بد من الجمس مع الروية يعني يبطل خياره اذا المقصود هو اللحم وهو لا يعرف الا بالجمس وان كان شاة قنية فلا بد من النظر الى ضرعها مع روية جسد ها وان كان المبيع منقول لا يفسر المحيوان فان كان شيء منه مقصودا كوجهه في المعافر ونحوه فله الخيار مالم يروجه به وان لم يكن شيء منه مقصودا ككبراس بطل روية بعضه ولو كان الباقي مثله وان كان ثوبا يتخلف قيمته باختلاف العلم تعتبر روية العلم أيضا وان كان الثوب بطر يافراى موضع الطي كفي وان كان ثوبا قالم يركل ثوب لا يبطل خياره اذا الثوب عدي يتفاوت وان كان عقارا كفي روية خاريج الدار في طامة الروايات قالوا هذا اذا لم يكن في الدار بيتا فان كان فيه بناء فلا بد من روية الداخل وما هو المقصود منه وبه يعني لان داخل الدار كوجه الاذى وان كان كرمافلو راى رؤس الاشجار من الخسارج وراى داس كل شجر كفي (جمن) لو راى خارج الدار

مثلها وان لم يكن كقوله المالا
يصح النكاح والله اعلم
(في مسائل الجنائيات) هـ
قال محمد رحمه الله في الاصل
الصبي كالبالغ في دية النفس
وامرافها اذا كان لها منفعة
مقصودة تفوت بقطعها كاللسان
واليد والرجل واشباه ذلك
ويجب الارض كاملا بتفويتها
اذا علم صحتها في بعضها بالحركة
وفي اللسان بالصكلام وفي
العين يستدل بها على النظر
ولا يتكفي بالاصل فيقال هو
العمدة لان هذا يحمله التبطل
والتمتع لا يصلح للارزام وما
كان في تفويتها تغويت
الجمال دون المنفعة كالاذن
الشاحصة والشعور ففيه الدية
كاملة من غير تفصيل لان الجمال
والزينة لا يتفاوت قال في
الاصل واذا قطع ذكر مولود
فان كان قد بدا صلاحه بان
تحرك في العمد القصاص اذا
قطعه من الحشفة وفي الخطا
الدية كاملة وان قطع بعض
الحشفة او بعض الذكرك فلا
قصاص وان قطع الذكرك من
الاصل فكذلك على رواية
الاصل واراد بالتحرك التحرك
للبول وفي فتاوى القضاة وفي
لسان الصبي الدية اذا كان
استعمل واما اذا لم يستعمل ولم
يتحرك ففيه حكومة عدل وفي
المساروفي اذا قطع لسان صبي
وكان يصح فادى القاطع انه
انحرص وصياحه صياح انحرص لم يقبل قوله وعليه الدية

اورؤس الاشجار في الكرم بطل خياره في صرفهم اما في صرفنا فالدور مختلفة فلا تنكفي
رؤية الخسار ج ولا رؤس الاشجار (ذ) يعتبر في الدور ما هو المقصود حتى لو كان
في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان وبيت طابق يشترط رؤية الكل كما يشترط
رؤية صحن الدار لرؤية المزرعة والمطبخ والعلو الا في موضع يكون العلوم مقصودا كما في
سمرقندو بعضهم قروا رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه (فضم) رؤية بيوت
الدار لا تنكفي فله الخيار ما لم يسطعه في ديار سمرقند (طلق) شري دارا واستثنى منه
بدلتها لا بد من رؤية المستثنى فكما يشترط رؤية المبيع لسقوط الخيار يشترط
رؤية المستثنى لان جهالة وصف المستثنى توجب جهالة في المستثنى منه اقول لو كان
المستثنى مغطى بشئ فرأى قطاه وهو مغطى به ينبغي ان يكتفي به اذا تعرض منه
معرفة المستثنى منه وهي تحصل هنا بما قلنا وفي المغيب في الارض كجزر وبطل وسلمج
ونحوها اختلافات والخسار ما روى عن سرح ان الخيار يثبت للشئ ترى اذا قلح
والقلح على البائع في ظاهر الرواية قال سرح رؤية البعض لا تنكفي وعنه ولو قلح
ما يستدل به على الباقي فرضيه لزمه ولو تشاها فقتال البائع اخشى ان قلعت ان لا ترضى
وقال المشتري اخشى ان قلعت ان لا يكون كما اريد فيلزمني بفسخ البيع اقول هذا يدل
على ان الخيار يسقط بمجرد قلح المشتري قال وان بعث المشتري غلامه فقلعه فله خيار
الرؤية وان قصه القلع لانه نقصان السعر وقيل ان كان في الرضرب البائع لا يردوان
كان المغيب ما يكال ويوزن كالصل والردين ونحوهما فان البائع يقلع قدره يدخل تحت
الكيل او الوزن فان رضيه المشتري يؤمر البائع بقلع الباقي وما لا يكال ولا يوزن ان قلح
البائع البعض او قلح المشتري باذنه فرضي به ثم قلح الباقي فله الرد جلة (فقط) وفي (خ)
وفي المجلد اذا قلح البعض فراه لا يبطل خياره لانه عددي متفاوت قال ح وهذا كله
اذا كان المغيب معلوما وجوده في الارض فان باعه قبل نياته او بعد نياته الا انه لا يدرى
اذا كانت في الارض ام لا لم يجز بيعه ولو شري كرجلين من الجزر فقلع احدهما فوجد
جيدا ثم قلح الاخر فوجد معيبا لا يرد شيئا منه له عينه بالقلع ولو شري جزرا في جوارق
فوجد في احدها جزرا طويلا وفي اسفله قصيرا فان كان الصغير لا يشتري بما يشتري به
الكبير فهو صيب فيرجع بنقصان العيب جلة (خ) اقول ينبغي ان يكون هذا اذا
تعيب منه وبيع شيئا منه او نحوه والا فله الرد بالعيب لا الرجوع بنقصانه واما خيار
العيب ففي (خ) ان المهر وبطل الخلع وبطل الصلح من دم المهر يدفح احش العيب
لا ييسره وفي غيرهما يرد بهما والعيب الفاخر في المهر كل ما يخرج من الجيد الى الوسط
ومن الوسط الى الردي وانما لا يرد المهر بيسر العيب اذا لم يكن كيليا او وزنيا واما
الكيل او الوزن فيرد بيسره أيضا (عده) خيار العيب يثبت في الاجارة سواء كان
العيب قديما او حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع فانه لا يرد بعيب حدث بعد
القبض (ث) خيار العيب في الاجارة يفارق خيار العيب في البيع فانه ينقرد بالرد
في البيع قبل قبضه لا بعده بل يرد بحكم او مرضا وينقرد في الاجارة بالرد بالعيب قبل

وجه الله ان في لسان الطفل
حكومة مدلول وذر الكرمي
الامام الزاهد الطواوسي ان
عامة اصحابنا يولون ان فيه
كمال الدية لانه ازال عضوا يتنفع
به حالة الافتعاق فانه صار بحال
يتنفع بسائر اعضائه ويتنفع
بلسانه ايضا وهو لظاهر ووقع
في بعض نسخ رواية الجامع
نه ان محمد رجه الله ان في
لسان الصبي ان استهل حكومة
عدل وان تكلم فالدية كاملة
وفي الماروني عن محمد رجه الله
في امر اخر جرح راس ولد هاولم
يخرج منه شيء غير الراس فناء
رجل وفاق عينه جعلت عليه
الدية ولا تجعل عليه التصاص
هال يخرج مع الراس نصفه
او اكثر وفي الماروني اذا
فقد عين صبي ساعة ولدا وبعد
ذلك بايام وزعم القائل انه
لم يصر بهذه العين او قال لا
ادري ابصر بهام لا كان
عليه حكومة مدلول والقول
قوله الا اذا شهد الشهود انها
كانت صحيحة لا يرون بهادة
او انه كان ياتر في الحين
ببب الدية وفي المتن قال
محمد رجه الله في الجنين اذا
خرج راسه من بطن امه فقطع
انسان اذنيه او فقا عينيه
وقد علم انه يبصر ثم ولدته
حيات عليه الدية كاملة وان
القتل ميتا كان عليه ما نقصه
وقالا حكومة من قية الجنين وفي المحيط لوضرب سن انسان

فيضه وبعده (فت) خيار العيب يثبت في القسمة فاذا وجد بعض الشر كافي نصيبه
بعد القسمة عيبا فان كان شيئا واحدا حكما ككيلى ووزنى فله رد كاه ونقص القسمة
سواء كانت بتراض او بحكم اذا القسمة بتراض بيع والمحكم في البيع هذا وكذا اذا
كانت بحكم اذا القاضي عين نصيبه على انه سليم ولم يوجد له الرد شرعا تحقيقا للتسوية
وان كان نصيبه اشياء ككتاب او عبيدا او غنم رد المعيب فقط كافي البيع ويكون
الردود بينه وبين شركائه ويرجع نصيبه فيما اخذه شركاؤه لان عوض الردود في جميع
ما اخذوه فان كان المعيب دارا فسكنه بعد علمه بعيبه لم يكن رضا استعسا او قال في
البيوع السكتي بعد علمه بعيبه دليل الرضا وقيل لا فرق بينهما وكل ما هو رضا ثمة رضا
هنا وانما الاختلاف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع البيع انه لم يكن ما كفايه
وقت البيع ثم سكن وموضوع القسمة انه كان سا كنافيه فقام على السكتي (فت)
ومرثا في خيار الرقبة من (كم) وفي (صل) خيار العيب يثبت في الصلح من
المال فلو ادعى دينا فصالح على تن فله رد به عيب وحكمه كحكم البيع فان رده بحكم
كان فصحا للصالح فله رد عليه ان يرد على بائعه ولو رده بلا حكم فهو كبيع مبتدأ فليس له
رده على بائعه (هـ) باع المعيب فرد عليه بعيبه فان قبله بحكم بان اراد او بدينة او بشكول فله
رده على بائعه الاول لانه قد خرج من الاصل بفعل البيع كان لم يكن غاية الامر انه انكر
قيام العيب لكنه صاده كذا بشرط بحكم اقول لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد
عيبا فبرهن البائع انه بريء من كل عيب لا يقبل للتناقص مع انه كذب شرعا في انكار
البيع فعلى هذا الاصل ينبغي ان يقبل قال ومعنى المحكم بالاقرار انه انكسر الاقرار
فبرهن اقول انما اوليه هذا لانه لو لم ينكر الاقرار بخراره بلا حكم فلا يرد على بائعه
فاقول لا حاجة الى هذا القائل لانه يمكن ان لا ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فيرد بحكم
فلا يكون بيعا في حق بائعه لعدم الرضا كما صرح في وكيل البيع اذا رد القاضي باقراره
بخلاف رد بخراره بلا حكم فانه بيع في حق الثالث قال وهذا بخلاف وكيل البيع اذا رد
عليه بعيب بدينة حيث يكون رد على موكله اذا لبيع ثمة واحد ههنا بيعا ان قد خرج
الثاني لا ينفعه الاول وان قبله بلا حكم ليس له ان يرد لانه بيع جديد في حق الثالث وان
كان قد خاف في حقهما والاول ثالثهما ولو رد عليه بلا حكم بيع لا يحدث مثله ليس له ان
يخاصم بائعه وفيل له ذلك لليقين بقيام العيب عند بائعه بخلاف ما يحدث مثله (شحي)
خيار العيب يثبت بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث فلورده
(قوله وان كان نصيبه اشياء الخ) وفي النصف وان اقتسموا شيئا من المتاع ثم وجد
احدهم بواحد من المتاع او الماشية عيبا فله ان يرد الجميع ويبطل القسمة وان شاء
رضى وليس له ان يرد المعيب خاصة الا يرضى الا بخرين ام (قوله رد المعيب) اقول
فلو هلك في يده قبل الرد يجب ان يرجع بالنقصان حيث لم يوجد منه ما يمنع الرد من
الامور التي ذكرت في باب ما يمنع الرد والله تعالى اعلم

بالغا او صديقا وفي القلع يختلف
الجواب ان كان صغيرا يستأني
وان كان كبيرا لا يستأني
لانه لا يتوهم ان يقد قوله ان
كان كبيرا يعني بالغوا قال ابو
حنيفة رحمه الله من الصبي
الذي لا يتغزل شي فيسا وقال
ابو يوسف فيها حكمومة
صدل هكذا ذكر في المنتقى
وذكر في موضع آخر منه في من
الصبي الذي لم يتغزل الم يثبت
دية حكمامة وفي نوادر ابن
سماعة قال سالت محمد ارحمه
الله عن قلع سن صبي او حلق
راس امرأة فصالح ابا الصبي
والمرأة على دراهم ثم نبت
الشعر والسنة فاخبرني ان ابا
حنيفة رحمه الله قال يرد
الدراهم وكذلك قول محمد
رحمه الله الا ان محمدا قال يملك
منها مائة درهم او ما يدوى به السن
هذه الجملة في الفصل الثاني من
جنايات المحيط وفي الذخيرة
اذا قلع سن صبي واجل حولا
فبات الصبي قبل تمام الحول
لا شيء على الجاني عند ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه
الله فيه حكمومة عدل ذكر
الفقيه ابو الليث رحمه الله في
النوازل صبي مات في الماء او
سقط من سطح فبات ان كان
عن يحفظ نفسه لا شيء على
الابوين وان كان عن لا يحفظ
نفسه فعليهما كفارة اما الاول
فلا لانه ان كانت له قوة حفظ

بالعيب قبل قبضه يتفهم بقوله رددت ولا يحتاج الى رضا البائع ولا الى القضاء ولو رده
بعد قبضه لا يفسخ الا برضا البائع او بحكم فان رده برضاه فهو فسخ في حقهما وليس جديدا
في حق ثالث سواء هما وان رده بحكم فهو فسخ عام وكذا كل عقد يفسخ بالرد ويكون
المردود مضمونا بما يقابل له فانه يرد بغير العيب وفاحشه واما كل عقد لا يفسخ بالرد
ويكون المراد مضمونا بنفسه لا بما يقابل له كهر وبذل خلع وقود فانه يرد بما حشه لا بغيره
(قت) ثم اهل ان العيوب اقسامها القسم الاول ما هو ظاهر براه كل واحد كعور وشلل
ومعم ونخس وهرج وسن ساقطة وسودا وشافية واصبيح زائدة وشدي وقروح ومرض
ونحوه ثم في الاواني ونرق وعقوبة في الثياب وتزويج في الارض فلو علم به بعد البيع فله
رده ان كان بعيب لا يحدث مثله في تلك المدة ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول
للبيع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث فيقال الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري
على بدته والافله تحليفه بالله بعته وسلمته وما به هذا العيب فان نكل ودلا لولحلف
(يس) الصواب تحليفه بالله لقد سلمته بحكم هذا البيع وما به هذا العيب او والله ليس له
حق الرد عليك بسبب بدعيه لانه لو حلف بالله بعته وسلمته وما به هذا العيب ربما يكون
العيب بعد البيع قبل تسليمه فحينئذ يبيطل حق المشتري فلونكل البائع فله ان
يحلف المشتري على انه ما رضى به صريحا او دلاله لانه ادعى عليه امر الواقع به يلزمه فاذا
انكر يحلف القسم الثاني ما لا يعرفه الا اطباء كنفق وسل وسجى قديمة ونحوها فله
القاضي ان يريه واحدا منهم والاثنان أحوط كذا من بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه
مسلمين هـ دأين لانه قول ملزم فلا بد فيه من العدد كشهادة فان قال انه موجود فيه ولا
يحدث في مثل هذه المدة رده وان قال لا يحدث مثله في هذه المدة والبائع ينكر كونه عنده
تقدم حكمه من بيعة وتحليف (كهم) العيب الذي لا يثبت الا بقول الاطباء لا يثبت
في حق سماع المخصوصة ما لم يتفق عدلان منهم بخلاف عيب لا يطالع عليه الرجال فانه
يثبت في حق سماع المخصوصة بقول امرأة واحدة ولم يذكر العدالة في القسم الثالث
ما لا يعرفه الا النساء وهو ما يكون في موضع لا يطالع عليه الرجال فعلى القاضي ان يريه حرة
عدلت والاثنان أحوط فان اخبرت انه لا عيب بها فلا خصومة اذا لا بد لها من ثبوت
العيب لتخاصم فان اخبرت بالعيب فلا يرد بمجرد قولها الا مجرد قولها ليس ملزم أقول
على هذا ينبغي ان لا رد في القسم الثاني بمجرد قول الواحد لانه ليس ملزم أيضا قال لكن
يخلف البائع فيرد لونه كل والا فلا وعن سرج انه يرد بمجرد قولها لان قولها حجة فيها
لا يطالع عليه الرجال أقول على هذا ينبغي ان يرد بمجرد قوله كما هو عند البعض وعند مروح
ان العقد يفسخ قبل القبض بقولها لا بعده بحجة الى انتهاء سفي ضمان البائع ومجرد
قولها ليس بحجة فيه في القسم الرابع ما لا يعرف الا بالخبر كباقي وسرق فهو مضمون فان
انكر البائع لا تسع خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن عليه
ولا يثبت له على وجوده عند البائع بحجة على انه ما سرق او ما ابقى او ما بال عنده بعد
القبض وفي الجنون يخلفه على انه ما جن خطا فان نكل رد والا فلا ولا بيعة للمشتري على

نفسه كان هذا كالبائع واما التماسي فلان يحفظه عليه بها

فصاوا بتركمه تلقين له فوجيت
فما به الكفارة حكاة نصير
رحمه الله وذكر من الفقيه أبي
يكر والفقيه أبي القاسم رجما
الله في الوالدين اذ لم يتعاهدا
الصبي حتى سقط من سقم او
وقع في نار ومات لاشئ عليهما
الا التوبة واجاز الفقيه ابو
الليث رحمه الله انه لا كفارة
على احدهما الا ان يكون سقط
من يده لان الكفارة على الانسان
انما تحب اذا اتصل فعله
بأهل الأثرى ان من حفر بئرا
على قارة الطريق وقع فيها
انسان فمات او كان سائقا او
قائدا للداية فاصابت الدابة
انسانا فمات انه لا كفارة عليه
كذا ههنا وذكر في التوازل أيضا
الام اذا تركت الصبي عند الاب
وقد هبت والصبي يقبل ندى
غيرها فلم ياخذ الاب للصبي
ظفر حتى مات جوعا فالاب
ياثم وعليه الكفارة والتوبة
وان كان لا يقبل ندى غيرها
وهي تعلم بذلك فلا ثم عليها
وعليه الكفارة حكاة من نصير
رحمه الله وينبغي ان تكون
المسئلة مختلفا فيها كالاولى
وفي فتاوى أهل سمرقند صبية
بنيت ست سنين صحت وكانت
بألسة الى جنب النار فخرجت
الام بهد خرج الوالد الى بعض
البحر ان فاحترقت الصبية وما
تت لاديه على الام وان كان
كان لمساأل بهيبي ان تعق
بقية مؤمنة او تصوم شهرين متتابعين وتكون على ندامة

هيب عنده يحالف عنده ما على العلم انه جن عند المشتري أو أبق أو سرق أو بال في فراشه
ولا يحالف عند حرج اذا لم ين توجبه بعد دهمه الدهوى والبيئة على العيب شرطا
لتوجبه المخصوصة ولم توجد (خ) ما بطن من العيوب في حيوان وقن وأمة فالطريق
هو الرجوع الى أهل البصر ان أخبر به واحد عدل يثبت العيب في حق المخصوصة
وان شهد به عدلان وشهد الله كان عند البائع برده عليه اقول هذا يشتر الى انه لا يرد
بواحد قال وما لا ينظر اليه الرجال كقرون ورد تق يثبت بخير الواحد في حق المخصوصة لا في
حق الرد في ظاهر الرواية ولو شري قننا قد أبق أو سرق أو بال في فراشه عند بائعه في كبره
ولم يبل عند المشتري قيل له ان يردده وقيل لا مال به عند المشتري وهو الصحيح والعنة
هيب وكذا المخصى ولو شري قننا على انه خصى فوجده غللا لا يردده وعلى عكسه يرد
والنكاح عيب في قن وأمة ولو شراه فابق من يده وكان أبق عند البائع لا يرجع
بنقص العيب مادام القن حيا آبقا عند حرج وكذا لو سرق المبيع فعلم به عليه لا يرجع
بنقصه (قشبن) ليس للمشتري أن يطالب البائع بتمنه قبل هو الا ببق ولو شري قننا
فسرق عنده أقل من عشرة دراهم وكان سرق عند بائعه مثله فله رده به وكذا لو أبق عنده
الى مادون السفر فله رده به لانه يسمى سارقا آبقا وكذا لو كان القن تقب البيت ولم
يخرج شيئا منه فله رده به (جف) ابق من غاصبه الى مولا ليس بعيب وان لم يرجع
الى مولا وهو يعرف المنزل فهو هيب لو كان يقوى على الرجوع اليه (فقط) اباقه
فصادون السفر عيب واختلقوا انه هل يشترط الخروج عن البلد لكونه عيبا (قش)
اباقه من البلدة الى القرية عيب وهكذا اباقه في البلدة من مولا هيب اذا عيب
ما ينقص القيمة وهذا كذلك اقول على هذا ينبغي ان يكون العيب عيبا حتى لو عيب
عند المشتري يمنع الرد بعيب (فصط) نصاب السرقة ليس بشرط ليكون عيبا حتى
لو سرق درهمين فهو هيب سواء سرق من مولا أو من أجنبي ولو سرق بصلا أو بطيخا
من الفاكهة أو قلسا كما يسرق التلامذة لم يكن عيبا ولو سرق من الما كولات ليا كل
فن الاجنبي هيب لامن مولا ولو سرق بطيخا من فاكهة الاجنبي فهو عيب وهو اختار
وان سرق للادخار فهو عيب والاجنبي ومولا فيه سواء والصحيح ان سرقة السرقة
عند المشتري شرط وفاقا ولو نذت البقرة الى منزل البائع فهو هيب فان عجز دا رج
ذكر ان خلع الرسن هيب من الدابة وقيل لو كان هذامة او ثلاثا لم يكن عيبا ولو كان
على سبيل الدوام فهو هيب كزنا القن وقيل هو عيب في القن لافي الدابة وكونه
مقاما ان كان به دهميا كقمار يتردد وخطر نهب ونحوهما فهو هيب وان كان عمالا بعد
عيبا عرفا كقمار يجهزو بطيخ يقال بالقارسية كرويا خمتن وششته زدن ونحوه زدن
لم يكن عيبا شرب الخمر هل هو عيب قال ابو حنيفة رحمه الله شرب النبيذ مما يحل وما
لا يحل ليس بعيب في قن وأمة ولكن عيب في الدين لانه لا ينقص المالية والسهر عيب
فيهما السابق من الضرر فينقص المالية فيهما (صم) شرب الخمر على سبيل الاعلان
والادمان هيب لا على سبيل الكتمان احبانا (صل) الزنا في القن ليس بعيب لانه نوع

استحباب فاما وجوب اليد فانه
فهو على ما ذكرنا قبل هذا قال
محمد رحمه الله في الجامع الصغير
رجل غصب صديرا خفايا
في يده خنقا او يحمي فليس
عليه شيء وان مات بصاعقة او
نمشة حية فعلى عاقلة الغاصب
الدية هذا هو لفظ هذا الكتاب
وفي الاصل يقول اذا غصب
الرجل صديرا فذهب به
فمات فهذا على وجهين اما ان
يموت بامر لا يمكن التحرز منه
والحفظ بان قتل او اصابه حجر
اسقط عليه حائط او نزلت
صاعقة من السماء فاصابه
قتله او نمشته حية او كاه
سبع او تردي من حائط او جبل
فان الغاصب يضمن في قول
طائفة الثلاثة رحمه الله
وقال زفر والشافعي رحمه الله
لا يضمن واجمعوا على انه لو
قتل الصبي نفسه فانه لا ضمان
على الغاصب وفي الصمد
يضمن مات بامر يمكن التحرز
منه او بامر لا يمكن التحرز عنه
وفي المنتقى لو مات الصبي في يد
الغاصب من حرا او بر من غير
فعل الغاصب كائن دية
صلى عاقلة الغاصب وان
غصب من الغاصب ولا يدرى
أحى أم ميت فلا شيء على
الغاصب واما زفر والشافعي
رحمهما الله ذهبا في ذلك الى
ان الغاصب لا يصح لو ضمن
الصبي بهذه الاسباب فانما
يضمن اما بالغصب او بالجناية عليه ولا يجوز ان يضمن

فسق فلا يوجب سجدة كسكونه آكل المحرام أو تارك الصلاة ولو شرب ثوبا أو وقت
كار كردن می صید فهو عيب ولو شرب بقرة تشرب لبنها من ضررها ساقه وعيب جملة
(فصط) وفي (قو) السعال عيب لو غش والافلا كاديا كوسقند بليدي می خورد
اگر پیوسته خود فهو عيب واگر در هفته یکی بار در دو بار در خورد عيب بنسود و هم چنین
اگر مکس خورد (می) دایه تا کل الذباب فان کثر ذلك فهو عيب لان كانت تأكل
احيانا ولو شرب بقرة فوجد ساقليه الا كل فله الرد به لا لو وجد الحمار بطي والذهب الا
اذا اشترى على انه يحول وان كان بعثر كثيرا داء ساقه عيب لا لو احبنا (بس) والمحرن
عيب وهو الكسل في الدابة على وجه لا تسير الا بتسجير بطيخ (خ) المحرون هو الذي
يقف في الظل يقي في بعض المواضع من غير ما نعه واقعة شري فربما فوجده كبير السن
فيل ينفق ان لا يكون له الرد الا اذا شرا على انه صغير السن لما من مسئلة حمار وجده
بطي بالسير (فصط) شري أمة على انها صغيرة فاذا هي كبيرة السن ليس له الرد اذا
المقصود هو الخدمة والكبيرة اقدروا عليها اقول ينبغي ان يكون له الرد لو وجدها كبيرة
بحيث ضعفت قواها ولو رايتها وجع الفرس مرة بعد اخرى فله الرد لو قد عاها لا لو حديثا
ولو شري قنابركتبه ورم فقال البائع انه ورم حديثا أصابه ضرب فاورده وليس
بقديم فشراه على ذلك فظهر قدمه فليس له الرد كذلك لو شرا على انه حديث فوجده
قد عا (خ) هذا اذا لم يبين السبب فاما لو بينه فظهر انه كان بسبب آخر فله رده كما
لو شري قنابرجوما فقال بائعه هو حي يوم فاذا هو غيره فله الرد اذا العيب يختلف باختلاف
السبب (صه) لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم ينظر ان كان حيا يمين لا يخفى على
الناس كالتعدد ونحوه لم يكن له الرد وان كان خفيا فله الرد يعلم منه كثير من المسائل ولو
رأى على رجل الفرس ورما فقال منع خورده است واذا هو حتام يرد وقيل لا (ظه) شري
فرسا باحدى وجليه بتر يقال له بالغارسية حتام فقال بائعه انه بتر آخر فشراه على ذلك
فظهر انه حتام ليس له الرد كما في مسألة الورم ونظيره سوى يقي شراره على انه لم يمتنع من العجن
فظهر انه لم يمتنع من العجن لا خيار للمشتري وكذا لو شري قيصا على انه مختص من
عشرة أذرع من الكرباس فبين انه مختص من أقل من ذلك والمشتري ينظر اليه وقت
الشراء فلا خيار له جنة (فقط) وفي (خ) لا يرد البيردانه لانها ليست بعيب ويرد المسوس
والعفن وكذا لا يرد اناة قضية برداة بلا غش وكذا الامة لا ترد بفتح الوجه وسواء لو كانت
مخرقة الوجه لا يستبين لها قبح ولا جمال فله ردها ولو كانت وابت عند البائع او عند غيره
فله ردها في رواية قوية يفتى ولا يسمع دعوى عدم الحيض الا ان يدعيه بسبب جبل أو داء
(في) برد في المشط لانه في اوانه لكبر وفي غير اوانه للداء اقول جعل الكبر هنا هيبا لافي
عدم الحيض حتى لو ادعى عدم الحيض لكبر لم يسمع على ما يدل عليه ما مر من قوله
لا يسمع دعوى عدم الحيض الا ان يدعيه بسبب جبل أو داء ويدينه ما منا فاة (خ) لم تحض عند
المشتري شهرا او اربعين يوما قال عدم الحيض عيب واقاله شهر فاذا ارتفع هذا القدر عند
المشتري فله الرد لو ثبت انه كان عند البائع (قد) طريق اثباته اقراو البائع او تكواه

بالنصب لان الحر لا يضمن بالنصب ٣٤٤ كالحمل الكبير وكذا اذا مات حنثا فله ولو كان يضمن بسبب النصب يضمن
 كما في العبد ولا يجوز ان يضمن
 بالجناية لان الجناية امام مباشرة
 او تسبب ولم يوجد من
 القاصب مباشرة جناية على
 الصبي لان حد المباشرة ان
 يتصل فعل الانسان به غيره
 ويحدث منه التلف كالمخرج
 والضرب وغيرهما ودنا
 التلف لم يحدث من الفعل الذي
 اتصل بالصبي وهو النصب
 وتلقاها عند من تمس حية
 فالمباشرة لم توجد ولهذا
 لا تجب عليه الكفارة ولم
 يوجد تسبب لان حد
 التسبب ان يتصل اثر فعله
 بغيره لاحقية الفعل ويتلف
 باثر فعله وهما لم يحصل ذلك
 لان التلف باقتراس السبع
 وهذا يمنع وجوب الضمان على
 السبب كما لو وقع في البئر انسان
 فلم يمت فوقع عليه آخرو مات
 من وقع الثاني عليه فانه
 لا ضمان على حافر البئر ولا هم
 يقولون بانه اذا قتله انسان
 فان القاصب يضمن ولو كان
 القاصب من القاصب تسببا
 للجناية على الصبي لكان
 لا يضمن المتسبب مع المباشرة
 في الحاقه مع الدافع فهذا
 تعليل وفروا الشافعي رحمهما
 الله وانه اوضح واختلف
 عبارات مشايخنا في هذه
 المسئلة من مشايخنا من قال
 بان القاصب انما يضمن هندا
 بسبب النصب لا بالجناية فذهب الى ان الخلاف في الصبي الذي لا يبرهن نفسه

لا غير (عمر) ادعى صيا باطنا في الامة قال من ربح يخاص البائع بالله تعالى لقد بعتهما
 وسلمتها وما بها هذا العيب وعند حوم لا يخلف (خ) ادعى عدم بيعها واسترد
 بعض منها فحاضت ان اعطاء البائع على وجه الصلح عن العيب فانه ان يسترده منه (ن)
 شرها وهي عن قبض فوجد امره فمضى فمضى حوم يدعها حتى يتبين انهما
 ليست بحامل وقال ابو مطيع يدعها تسعة اشهر وقال سفيان الثوري يدعها ستين
 وقال مروح يدعها اربعة اشهر وشرها ولو شرها ما في انها بكر فقال هي ثيب يرجع
 الى النساء فان قلن هي بكر فالقول للبائع بلا يمين وان قلن هي ثيب فالقول للبائع مع عيته
 وان وطئها المشتري فعلم بالوطئ ولو زاولها كما علم انما ليست بكر بلا يمين تردوا لانه
 وعن من ربح انها ترد بشهادة النساء كذا (خ) وفي (ذ) شرها على انها بكر فافر
 البائع انها ثيب له الرد فلو امتنع الرد بسبب رجوع المشتري بخصصة البكارة من الثمن
 فتقوم بكر او ثيبا فيرجع بمقتضى ما بينهما ولكن من الثمن ولو شرط الثبوت فاذاهي
 بكر فهي له ولا خيار للبائع (ت) وانما شرط علم كونها بكر اقرار البائع لانه لو علم
 بالوطئ فانه يمنع الرد وان علم بقول النساء فيقولن لا يثبت الرد (خ) وطئها ما قبلها
 بشه ولا ترد بعيب فيرجع بنته صانه الا اذا رضى البائع باخذها لا يدفعه صانه ولو وطئ
 المشتري فعلم بعيبها فباعها بعد العلم او قبله لا يرجع بنته صان عيبا لان شرط الرجوع
 ان لا يرضى البائع برده الا يرى انه لو رضى به فلا شيء عليه ولم يتحقق هذا الشرط بعد
 البيع ولو وطئها عند المشتري برتا او نكاح او زوجها المشتري ولم طأها الزوج ثم رأى
 عيبا فله الرجوع بنقصه لا الرد لانه يتحقق المانع في الوجه كلها شري خفيين فوجد دهما
 ضيقين لا تدخل فيهما رجلا ان لم يدخل اعمالا في رجله لارد وان لم يدخل لاله قليل لو
 شرهما ليليه ما يرد لا لشرهما مطلقا وقيل يرد مطلقا ولو وجد احدهما الضيق
 من الآخر فان خا وجاهما عليه خفاف الناس عادة ردوا لا فلا يجاب (فقط) ولو لم
 يدخل لاله في رجليه فقال له البائع ديارى توافراخ شرد فليس يوما فلم يتبع هل له الرد
 كانت واقعة الفتوى واجاب (شيء) انه لا يرد لو خاصم بانه في عيب ثم ترك الخصومة
 اياها فخاصمه فقال له البائع لم امسكه طول المدة بعد علم عيبه فقال المشتري امسكه
 لا تقارنه هل يزول العيب فله الرد (فقط) وكذا لو اراد الرد بعيبه ولم يجد بانه فاطعمه
 وامسكه اياما ولم يتصرف فيه ثم عرف فايدل على الرضا ثم وجد بانه فله الرد باع بعض الدار
 فوجد به عيبا قال حوس لا يرد ولا يرجع بشيء ولو وجد عيبه قبل القبض فقال للبائع
 ردته عليك ينتقض البيع قبل البائع اولا ولو شري برذونا وفي احدى يديه جرح اندمل
 ونبت عليها شعر ولم يلم به ثم جاءه بعد ايام ويسئل عنه دم فان كان لا يحدث مثله في
 المدة فله ردده والا فالقول للبائع انه حدث عند المشتري ولو شري مشجرة فوجد به
 اشجارها عيبا قال البائع يرد الكل لا المصيب فقط وان تباعدت الاشجار وقال (خ)
 ان كان قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض وشري المشجرة بارضها
 فكذلك ولو شري الاشجار خاصة رد المصيب فقط ذهب به الى بائنه ليرده بعينه فهلك

بمال ثقلنا لشبهه بالعبد من وجهه اذا هلك باخر يمكن التفرز عنه يضمن واذا هلك باخر لا يمكن التفرز عنه لا يضمن توغيرا للشبه بين خطهما ومن سلك هذا العبارة احتاج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في الصبي بخلاف مالومات بالحي لان حدوث الموت بالحي لا يضاف الى غصبه وتعلقه قال الله تعالى ايمانكم وفوايذر ككم الموت ومنهم من قال بان الغاصب يضمن بالتسبب لا بالباشرة لانه لم يوجد منه المباشرة حقيقة لكن وجد حد القريب وهو اتصال اثر فعله له ويستقيم اضافة التالف الى فعله كما في حفر البئر اتصال التلف باثر فعله وهو الحق بواسطة فعل آخر وهو فعل الماشي واستقامة اضافة التلف الى اثر فعله فصاوم متسببا والمتسبب ضامن متى لم يجب الضمان على المباشرة بخلاف مالو غصب حرا كبيرا ونقراء الى مكان فاصابه شيء من هذه الصواعق لا يضمن لانه لم يوجد حد المباشرة والتسبب اما المباشرة فظاهرة واما التسبب فلان التالف حينئذ لا يضاف اليه لان الكبير يمكنه حفظ نفسه من الاسباب المتلفة وكان كالماشي اذا سلم بالبئر وقع فيها لا يضمن المسافر بخلاف الصغير لانه لا يمكنه حفظ نفسه على ما رقياس مسائل الثامن مسألة

في الطريق فانه يملك على المشتري ثم يرجع بتقصاته على بائعه بجهة (فقط) مثل (فشين) وجد عيب الدابة في الطريق واد عليها حل اكرتروكرو دبا دها لك مي شوذ درميان راه يدين دابة كذاشت وبعثت بردها له الر دبعده اجاب لا وقال بعضهم اقتوا بائنه بردها فيه من الضرورة كالوجه عليه الهلف في دعاه واحد وكبه والفرق بينهما واضح لانه يموت بلا علف فلا يمكن الر دبعده بخلاف الحمل (قت) فلو امكنه ان ياتي بعائنه من ضمير ان يحمل عليه فلو حل عليه لم يمنع رده لانه حل وركب بلا حاجة (فشين) ادعى عيبا في حماره فركبه لبرده فبهر عن البيضة فركبه جاثيا فله الرد (فش) وجد عيبا وباعه فغائب فاشت عند القاضي عيبه وشراءه فوضعه القاضي عند رجل فأت في يده هالك على المشتري اذا رد على بائعه لم يثبت عيبه (شي) ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع اما لو قضى به ينبغي ان يملك من مال البائع اذا غابته انه حكم على الغائب بالانصاف ولكنه ينبغي في اظهر الروايتين شراءه فاجره فوجده عيبه فله تقض الاجارة ورده بعيبه بخلاف رهنه من غيره فانه برده بعد فكه شري ثوبا فاذا هو صغير فله رده وكذا خف وقلموه قال البائع انه الخياط فاذا اياه فتمس الخياط انه صغير فله رده وكذا لو قضاه دراهم زبوا وقال له القاضي اتفق فاذا راجت والا فردها على فقبلها على هذا فلم ترج فله ردها بخلاف مالو قال له البائع اعرضه على البيع فان لم يشر منك فردته على فلم يشر منه لم يكن له رده ولو استقال البائع فاني ان يقبله فليس هذا بعرض المبيع على البيع فله الرد ولو ساءم البائع المشتري وقال هل تبعه مني فقال نعم بطل حق الرد فله كذا (خ) لو قال المشتري للبائع ان لم اردك اليوم فقد رخصت بالعيب لغاؤه الرد والزيادة هل تمنع الرد بعيب اعلم بان الزيادة نوعان متصلة ومتصلة وكل منهما متولدة اولا فالمتصلة التي لم تتولد كصبيغ وبتاع ونحوه تمنع الرد بعيب وفاقا وان قبل له البائع فله الرجوع بنفسه والمتصلة المتولدة كسمن وجمال ونحوه لا تمنع الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنفسه لادته فله ذلك عند م ر ح لا عنده ما والمتصلة المتولدة كولد ونحوه كادش وعقره مع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ والمتصلة التي لم تتولد ككسب وغلة لا تمنع الرد والفسخ بسائر اسباب الفسخ كذا (فقط) وفي (خ) اما الزيادة المتصلة كسمن وجمال فالصحيح انها لا تمنع الرد بعيب (فع) لا فرق في كون الولد مانعا من الردين شرائها حلالا او حراما فلو ادعت عنده فاذا ولدت الامه تمنع ردها بعيب سواء هلك الولد او لا بخلاف غير ما حيث لا يمنع رد الام

(قوله اعلم بان الزيادة نوعان الخ) لم يفصل بين الزيادة المتصلة فبطل القبض و بين المتولدة بعده والحكم مختلف وقد اشبع الكلام على ذلك في الصرم فصلا (قوله بسائر اسباب الفسخ الخ) وسياتي في الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة ان زوائد المبيع فاسد لا تمنع الفسخ الا متصلة لم تتولد كصبيغ وخياطة ولتسويق واما البتاعوا فخرس يمنع الرد لا التبعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعكسها اه فتأمل في قوله بسائر

الكبير أن لو قيل الكبير
العرز من هنا وهناك يكون
ضامنا لأنه عجز عن حفظ نفسه
هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه
وفي جنائيات المتن قال أبو حنيفة
رحمه الله في رجل قط رجلا
فطره فدام سبيع فقتله السبع
لم يكن على الذي فعل قود
ولاديه ولكنه يعزروا يضرب
ويحبس حتى يموت قال أبو
يوسف رحمه الله وأما أنا فإني
أن يحبس إذا احتج بموت ولا
يلزم على ما قلنا لو حبس الطعام
من الصبي حتى مات فإنه
لا يضمن لأنه لم توجد المباشرة
والنسيب لأن التلف حصل
من المجموع والمجموع غير حادث من
فعله الذي اتصل به وهو الحبس
وإنما حدث من طبعه فإنه خلق
على وجهه يجموع الأثرى أنه
من غير حبس يعز به المجموع
فصار نظيرا أو مستحق أنفه
في المكان الذي حبسه ولا
يلزم على ما قلنا إذا صاح
الرجل بصبي على حائط أو
على شاطئ جبل فترع فسقط
فإنه لا يضمن نص الطعام
على هذا في مختصره لأنه لم
توجد المباشرة والنسيب لأن
هذا أثر قوله لا فعله الأثرى
أن من قال لغيره قولا ساء
ومات عقيبه لا يضمن لأن
المتصل به القول لا الفعل من
سلك هذه الطريقة لا يحتاج
إلى تخصيص قوم بآخر رحمه
الله تعالى في الصبي فإنه يقول سواء كان الصبي يعبر عن نفسه

بببب إذا هلك الولد إذا ولد لا تنقص في غير بنات آدم ولو شري أمه حاملة فولدت
زال العيب (خل) خيار الرقبة والشروط يبطل بولادة الأمهات الولد أو لا بولادة
تنقص في بنات آدم لا في غيرهن (فصط) شري شاة بخيار أو وجاجة فباضت أو ولدت الشاة
بطل خياره قال كان الولد ميتا أو البيضة فاسدة فهو على خياره إلا إذا انتقصت بالولادة
وكذا خيار العيب فإن مات ولد الشاة فله الرد بهيب إلا إذا انتقصت بالولادة (خ) شري
أرضا فوجد فيه طريقا يمر فيه الناس فله الرد بحجة (ح) له الرد بحجي فآخذ كل يومين
أو ثلاث أيام ولو صار بها صاحب فراش عند المشتري فله رد أصيب آخر غير المحي فيرجع
بنقصه ولا يرد وكذا لو كان به درج أو جدرى فأنقبر فله الرد ولو كان به جرح فذهب به
يده عند المشتري أو كانت موضحة فصارت عنده آمة ليس له الرد كأن يحكم عند بائعه ثم
عند مشتر به أن دم عنده في الوقت الذي كان يحكم فيه عند البائع فله الرد ولو دم في غير
ذلك الوقت أقول ينبغي أن لا يبطل الرد بهذا القدر لأن حكم العيب مثلا سببا واحدا وإن
تغير وقتها كان يحكم في الظاهر مثلا ثم دم في الموضع الأخرى في العصر وهذا القدر من التغير
لا يقدح في كونه غيا وفي كونه سببا واحدا فينبغي أن لا يبطل حق الرد به بخلاف ما لو صار
ربعا مثلا ولو شري أرضا فزرت عند المشتري وكانت تنزع عند البائع فله الرد لا بحسب سبب
النزوه وتسفل الأرض وعرب الماء وكان الثاني عين الأول إلا أن يصح ما غالب أو رفع
المشتري التراب من وجه الأرض ويعلم أنها تزلت برفع التراب أو بالماء الغالب الذي جاء
من مواضع أخرى يكون الثاني غير الأول فلا يرد وكذا لو اشتبه فلا يرد لأنه غير أوصيه
لا يرد قال السعدي الجواب في مسألة المحي والتمار إلا أنه يشكك بمسألة (ت) شري
أمة بيضاء إحدى العينين وهو لا يعلم فأنجلى البياض عند المشتري فعاد ليس له الرد ولو
شراها عابسا به فلم يقبضها حتى أنجلى ثم عاد عند البائع فله الرد جعل الثاني غير الأول
في المسئلة الأولى فقال لا يرد وجعل الثاني عين الأول في الثانية فقال فله الرد قال
السعدي كنت أشاور (ح) وهو يشاورني فيما يشكل فشاورة فما استفدت منه

أسباب القسح لكن الكلام هنا على الفسخ في الصحيح وهناك على الفاسد والذي
يمنع الرد بالعيب يمنع الإقالة كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما ودستات في
صبيع استغله المشتري هل تصح الإقالة فيه أم لا فاجبت بقولي نعم تصح ونطيب الغالب
أرجع إلى ما كتبناه على البحر وقولي استغله المشتري أي أكل غلته والغلة اسم الزيادة
المنفصلة كاجرة الدار وكب العبد فافهم ولا تتوهم مخالفتها في الخلاصة وجعل باع
من آخر كما فعله إليه فأكل نزله يعني ثمره سنة ثم تقايل لا تصح وكذا إذا هلك
الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها الأجنبي (قوله إذا هلك الولد) أقول أي بآفة
مما وية فإن كان بفعل المشتري خير البائع أن شاء قبله ورد الثمن وإن شاء رد حصه
العيب وإن كان بفعل الأجنبي لا رد لأن ضمانه كبقاء عينه ويرجع حصه العيب كافي
البحر نقلها عن القنية

الى تخصيص من قول محمد رحمه الله
في قوله قتل الصبي أو أصابه
هـر أن العاصب ضامن فاته
يحتاج الى أن يجعل قوله قتل
إذا حصل القتل عن لا تعتبر
جنايته فاما إذا قتله من تعتبر
جنايته بأن قتل هذا الصبي
إنساناً في يد العاصب يقول
بأن العاصب لا يضمن لأن
عنده هذا القاتل العاصب
نسب والمتسبب لا يضمن
مضى أمكن إيجاب الضمان
على المباشركما في الدافع
والمحاصر وكما في المسك
والقاتل هذه الجملة في الفصل
الثالث عشر من جنسيات
الهيوط ينظر شرح هذه المعاني
على سبيل الاستقصاء ثم وانما
تقلت منها فطرة من بحر وقصيرة
من ماوية ومسالمة غصب
الصبي المحر إذا قتله رجل في
يد العاصب كبت من غصب
المتقي في مسائل الغصب من
هذا المجموع فانه قال لو غصب
مرا صغيراً قتله رجل خطافي
يديه فلا ولياء الصبي ان يتبعوا
فانكته أيهما شأوا وينظر في ما
ثم ذكر في الهيوط وذكر
الناط في مسئلة الصياح على
الصبي في صورة أخرى وذكر
في الخلافا فقال صبي على حائط
صاح به رجل فوقع ومات قال
أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر لا شيء
عليه وفي نوادر ابن دسيلم إذا
صاح فقال لا تقع فوقع لا يضمن
وان قال وقع فوقع يضمن لأن قوله وقع أمر بان يفعل فعل

فوقه (خ) أحول الشاة في غير الأول في المشتتين واسكنه ردف الثانية لمخروته عند
البائع قبل قبضه فرد له الأول لأنه لو كان عين الأول لم يجزله الردل ضامه
لعله فبين قوله ضامه وبين جعله عين الأول منساقاً ولوقال في الثانية ليس له الردية
اشكاله (ثي) ثوبه عرج فعالمه فبرئ فبماه فعاد ذلك العرج أجاب أنه لا يرد لأنه لما
برئ يكون هذا عرجاً غير مودل بعض أئمة زمانه ان ثبت أن العرج المجادث بسبب ملة
العرج القديم فله الرد (جف) شري كبات غزل فاستعمل بعضها فوجد أسفلها ارداً
من بقيتها الزمته لأنها كشي واحد وقيل رجع بمحصة العيب وقال من رجع ان شاء
رد مثل الغزل الذي استعمله اورد كاه وكذا جميع ما يكال ويوزن (خ) وجد عيب فن
فضر به فلا يرد ولا يرجع بنقصه ان أثر فيه الضرب والافرد ولو جرد وفنم ثم وجده
عيباً فان لم يكن الجز نقصاً له الرد قال من رجع والجز مندى ليس بنقصان فيسب له ان
شري كرها فامر عنده بنقصه ساره وضعها على الأرض ثم وجد عيب الكرم قال لو لم
ينقصه العاصب فله الرد اقول ينبغي أن لا يكون له الرد اذا التمرز يادة منفصلة متولدة
وهي منع الرد كما مر ولم أر فيها خلافاً ولكن يظهر من هذا ان فيها روايتين (ح) شري
جرا بهرويا فوجد عيباً بالثياب وقد أتلف البحر اب فله رد الثياب بكل الثمن وينبغي ان
يكون الجواب في الثمن والامة كذلك اذا وجد عيباً عيباً بعد ما أتلف ثوبهما فله الرد
بكل الثمن شري شاة او بقرة مع ولدها فلعلم بعيب فارتفع من ساوله هاقله ودها ولم يكن
ذلك رضا ولو أرسل هو عليها واحتلب المشتري من لبنها شيئاً فشر به الولد أو أطعمه
هو اياه بعد علمه بالعيب فهو رد (قد) شري بقرة فشر ب من لبنها فوجد عيباً لا يرد ولا
يرجع بنقصه (ثهي) لا يرد رضي به البائع أو الولد لكن يرجع بنقصه وكذا الوافر الشهير
فا كاه ولوا كل غلة الثمن أو الدار فله الرد (قد) شري امة فارضعت ولداً المشتري فوجد
عيباً فله الرد ومراه اسد دام (شبه) حلب لبن البقرة فهو رد ضامه به اولاً لأنه لا يمكنه الرد
بلا لبن لأنها وعاقه ولا مع اللبن لأنه انفصل فلا يمكن فخرج العمد فيه تبعاً للمفسر في الاصل

(قوله ولكن يرجع بنقصه الخ) قال الغزي وهو المختار اه كلامه وهو كذا الوافر
الشجر فاكاه الخ قال شيخ الاسلام الغزي وفي السراجية اشترى بخلافاً كل ثمره ثم وجده
عيباً لم يرد وانتهى وهذا موافق لما ذكرهنا وفي شرح النظم الوهباني معزى الى الهيوط
اشترى كرها فكل الثمار ثم اطلع على عيب فله الرد وكذا اذا اشترى بقرة وأكل كل من
لبنها ونقل عن أبي يوسف فمن اشترى جارية لها لبن فارضعت عيباً لم يرد ولا يرد
وجد بها عيباً فله ان يرد ولواؤه حلب لبنها فامسك لبنها وشر به ثم وجد بها عيباً لم
يردها وعلى هذا قالوا اشترى شاة فرضضها ولدها واطاع على عيب بها ابد ذلك فله ان
يردها وفي البراز يه اشترى مرصداً ثم اطلع بها على عيب ثم أمرها بالارضاخ له الرد لأنه
استخدام ولو حلب اللبن فاكاه أو باع لا يرد لأن اللبن جزؤ منها فاستيفاءه دليل الرضى
وفي الفتوى الحلب بالبيع أو كل لا يكون رضى وحلب الشاة رضى شر بأم لا اه

وان قال وقع فوقع يضمن لأن قوله وقع أمر بان يفعل فعل

الوقوف فصار بمنزلة ما لو قال
قال واذا قتل الصبي المغموص
رجلا لم يكن على الغاصب
شيء بالاتفاق والادلة تعرف
في المحيط واذا حمل الرجل
الصبي المغموص على دابة وقال له
امسكه الي والحامل ليس يولي
الصغير فقط الصبي من
الدابة ومات ضمن الحامل
سواء كان الصبي قد سقط على
الدابة او لا يسقط لانه صار
خاصا للصبي ويجعله على الدابة
وغاصب الصغير ضامن اذا
حصل هلاك بامر يمكن التعرض
عنه والسقوط من الدابة يمكن
التعرض عنه بعد الحمل عليها
ولانه صار مستعملا للصبي في
عمل من اعماله وهو امساك
الدابة بغير اذن وليه ومن
استعمل صبي بغير اذن وليه
وهذا بسبب استعماله يضمن
كما لو قال لصبي اصعد هذه
الشجرة وانقضت ثمارها
فصعد فقط فمات ضمن ولو
قال اصعد هذه الشجرة
وانقضت ثمارها لتا كلها فقط
ومات لم يضمن لانه ما لم يعمل
لنفسه ويجب دية الصبي على
عاقله الرجل لانه محطى محض
فانه قصد حمله على الدابة ولم
يقصد اهلاكه وكان خطأ
وشبه العمد يجب على العاقله
فهذا أولى وقاويل هذه
المسألة اذ حمله على الدابة وهي
واقعة اما اذا كانت تسير

(فد) واذا لم يترتوا قد كرم بان جيزي ز ياده كذا ياتع وددت ان يبيع بها
جديد اشود اقول البيع الجديد لا يحتاج الى زيادة شيء قال شري قساقوه به لا
وسله ثم رجع فيه بلا رضا فله الرد بعبه عند مروح لا عند ههنا شري قساقوه به لا
فراشه يضمنه القاضى عند عدل لينظر فيه ولو كسب في يد المشتري فالتلف كسبه بعد
ما علم بعبه لم يكن رضا بالعيب شري فتعيب عند المشتري بفعله او بفعل اجني او
بأقمة ههنا و به فعل بعبه فلا يرد به ف يرجع بنقصه فيقوم سله او معينا فان نقص العيب
عشر القيمة مثلا كان حصة النقص عشر الثمن على هذا فان رضى البائع باخذه ودد
كل ثمنه فله ذلك جملة (خ) وفي (صل) الاصل في مسائل الرجوع بنقصه انه متى امتنع
الرد من جهة المشتري ان كان بفعله مضمون لا يرجع بنقصه وان كان بفعل غيره
مضمون يرجع به وان امتنع الرد من جهة البائع او الشرع يرجع بنقصه ويضمنه لو شري
ثوبا فقطعه ولم يخطه او امة فوطئها فوجد عيبا رجع بنقصه لان امتناع الرد حصل من
البائع اذا المشتري يرد الا ان البائع لا يرضى بالنقص الا ترى ان البائع لو قبله جاز فلم يوجد
الامساك من المشتري فيرجع اذ البائع شرط السلامة فقد فات شريه فيرجع بحصته اذا
امتنع الرد ولو صبغه او طعمه وخطاه او ولدت الامه فيرجع بنقصه اذا رد امتنع من جهة
الشرع اذا المشتري يرد الا ان الشرع يمنعه عن الرد بل يصر المشتري راضيا بالعيب
وكذا لو صبغه او خطاه فراهى صبيته ثم باعه يرجع بنقصه اذا رد امتنع فلا يحال الى البيع ولو
قطعه ولم يخطه فراهى صبيته فباعه لا يرجع اذ الرد غير متنع اصلا فاذا باع امتنع من كل
وجه بعبه فكأنه باعه بلا نقص فلا يرجع ولو مات القن يرجع اذ الرد امتنع من جهة
الحكم لانه من جهة المشتري وكذا لو طعن برأواته سوي قسا اذا رد امتنع للشرع (بس) لو
طعن برأواته سوي قسا ثم رأى صبيته لا يرجع بنقصه عند مروح خلافا لما كانوا كل
ثم رأى صبيته هذا الذي ذكرنا اذا امتنع الرد من جهة البائع او من جهة الشرع اما لو
امتنع من جهة المشتري فلا يحال اما ان يمتنع بفعله مضمون او بفعل غيره مضمون
والمراد بالمضمون انه لو حصل ذلك الفعل في ملك الغير يوجب التحمل فلو امتنع بفعل
مضمون لا يرجع كما لو اخرج المبيع من ملكه يبيع او هبة ثم رأى صبيته لا يرجع بنقصه
واقعه فيه ان المشتري صار مملوكا لان البائع يقول رده على وكذا لو باع بعضه لا يرجع
بنقصه فيما باع ولا يرد الباقي في قول اصحابنا الثلاثة لا يرجع بنقصه اذا رد امتنع من
جهة المشتري بفعله مضمون فصار كماله باعه الا انه لا يضمن لحق ملكه اقول ينبغي ان
يرجع بنقصه في الباقي اذا رد امتنع فيه من جهة البائع على ما مر في بيان قطع الثوب
انه يرجع اذ الرد امتنع من جهة البائع اذا المشتري يرد الا ان البائع لا يرضى بالنقص
(خ) وعن مروح لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى
(بس) وكذا لو كاتبه اسرده على مال لا يرجع لانه عوض بارائه فكأنه باع كذا ذكر
في ظاهر الرواية وكذا لو قتله غيره او شري ثوبا او طعما فالتلف او كله غيره لا يرجع لانه
وجب صبيته مثله او قيمته فصار كبيع وعن مروح انهما قال لا يرجع بنقصه لانه وصل اليه

إذا كانت تسير بسير صاحبها
حتى كان مضافا إلى صاحبها
سواء كان الصبي يعقبك
أو لا يستحق فلما إذا سارت
بنفسها فلا ضمان عليه لأن
المثلف هي فيكون جبارا
وذكر في بعض الروايات
إذا سقط الصبي وهو يسير
الدابة يعني الصبي يسير وكان
الرجل جل الصبي عليها وهي
واقفة ثم سيرها الصبي فوقع
ومات لا ضمان على الرجل
لأن السير مضاف إلى الصبي
لا إلى الرجل فصار كما إذا قتل
الصبي المقصوب نفسه وان
جاء عليها وهي واقفة
فوطئت انسانا إن وطئه
وهي واقفة قضائه على
صاحبها وإنه ظاهر وإن
وطئه بعد ما سارت فإن
سارت يسير الصبي والصبي
من سير الدابة فالضمان على
عاقلة الصبي وكذلك إذا
أخذت مالا فضعان ذلك في
مال الصبي وليس على الرجل
من ذلك شيء وكان بموت
ماله أو ناله سكينه فقتل نفسه لم
يكن عليه ضمان وصار كما إذا
أمره أن يصعد شجرة معينة
فصعد شجرة أخرى وهذا أمره
بإمساك الدابة لا بتسييرها
وصار كما إذا ناله سكينه أو قال
له امسك فقتل بذلك رجلا
وجبت الدابة على عاقلة الصغير
ولم يكن لعاقلة الصغير غير أن
يرجعها على عاقلة الآخر لأنه لم يستعمله في القتل وإنما

قيمة مبيد الانهاسي الواجب على قاتله فيرجع على البائع بالنقص وإن امتنع الرده من
جهة المشتري بفعل غير مضمون فله الرجوع بنقصه كما مره أو دبره إذا العتق في ملك الغير
غير مضمون واختلعا من جهة هذا في مسئلتين أحدهما أن المبيع لو كان ثوبا قلبه حتى
تخرق فرأى عيبه وكان طعاما فاكله يرجع عندهما الاعتدح روح إذا الرده امتنع من
جهة المشتري بفعل مضمون فصار كقتل وبيع ولما ان الرده امتنع من جهة المشتري
بفعل يصنع الناس فصار كعتق ولكنه بشكل يبيع فانه مما يصنع الناس ومع ذلك
بطل حقه أقول كنت اعترض بهذا واجب بان المراد هو صنع مقصود أصلي ولطيس
والاكل ونحوهما كذلك بخلاف البيع فان المقصود الأصلي بالشرع هو الانتفاع به
لا البيع فافترقا فلو اكل به منه لا يرجع عند روح بنقصه فيما أكل ولا يرد ما بقي كبيع بعضه
ومع الاعتراض عند روح يرجع بنقص ما أكل ومنه في الباقي روايتان في رواية
يرجع بنقصه ولا يرد إلا أن يرضى البائع وفي رواية يرد ما لم يرض البائع أقول الرواية
الأولى تؤيد ما مر من اعتراض في بيع البعض قال وعند روح يرد ما بقي بحصته من
الثمن ويرجع بنقص العيب فيها كله (خ) ومنه القوي مرة للبعض بأكمله هذا إذا كان
الطعام في وعاء واحد ما لو كان في وعاءين فاكل كل أحدهما أو باعه فمبيع في كله فله
رد الباقي بحصته وفاقا إذا السكيلي أو الوزني إذا كان في وعاءين فهو في حكم العيب
كشيتين مختلفين ولو شري طعاما في وعاء فوجد عيبه فمريض بعضه على البيع قال روح
لزمه هذا البعض وله رد الباقي إذ عنده لو باع نصفه ثم رأى عيبه فله رد الباقي فكذلك
مريضه إذا السكيلي والوزني عنده كاشيا مختلفة فالمحكم فيه كحكم قنين وتو بين ونحوه
وكذا لو شري دقيقا فغير بعضه ثم علم أنه كان مراد الباقي ويرجع بنقص ما خبز وكذا
لو شري سمنا ذابا فاكله فافر البائع أنه مات فيه فارة يرجع بنقصان العيب في القوي
وهو قول م وم كالأكل طعاما ثم علم بعيبه يرجع بنقصه عندهما ولو شري أرضا
فباعها م: إذا رأى عيبه لا يرد وفاقا واختلعا في الرجوع بنقصه والظن أنه يرجع كالأكل
وقف أرضا ثم رأى عيبه فانه يرجع بنقصه ولو شري ضيعة مع ما فيها من الغلات فرأى
عيبا فالوا ينبغي أن يرد ما كالأكل لأنه لو جمع الغلات بعد ما علم أو تركها كذلك بنقص
فلا يمكنه الرد بعده ولو شري بعيرا فاكله داره سقط فذبحه رجل بامر المشتري فظهر
عيبه يرجع بنقصه عندهما وبه أخذ المشايخ كالأكل طعاما ولو سلم عيبه قبل
الذبح فذبحه هو أو غيره بأمره لا يرجع ولو شري فتاعا على أنه خبز ساو فوجد عيبه فذبحه وقات
عنده قبل رده يرجع بنقصه وعن روح لا يرجع (فشين) كنبرك خبره بشرط أنك
ما يناسك ويش رائك معلوم كذا فخر وخشيبين شرط معلوم شركة ثانيا يشودست
برخيد أول رد كرهوى تواند كه يبايع خود رده كذا جاب تواند ولو رده بعيب على
بائعه ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري فله رده على المشتري مع ارض عيب كان
عنده البائع أو يمسكه ولا شيء له ولو شري شجرة ليتخذ منها بابا ونحوه فقطعها فوجدتها
لا تعلم لذلك فله الرجوع بنقص العيب لا الرد الا برضا بائعه (بص) شري برافيه فصار

يرجعها على عاقلة الآخر لأنه لم يستعمله في القتل وإنما

استعمله في الأمساك وإن
الرجل والداية واقفة ثم سارت
ووطئت انسانا أو انسدت
مناحلا ضمان على الصبي ولا
على الحامل لأن الصبي بمنزلة
الحمل والرجل لم يمسر الداية
واعاسارت بنفسها واختيارها
فكانت منعقدة وما أصابت
المنغلة فإنه يهدر لقوله عليه
السلام فعلى الجاهل جبار
والمراد به إذا كانت منعقدة
قال ودوى الحسن بن زياد عن
أبي حنيفة رحمه الله أنه قال
إذا قط الرجل صبيبا والقاء في
الشمس حتى قتله المرأة والقاء
في ظل يوم بارد فقتله المرأة
عاقلة الدية وكذا إذا قطه
والقاء بين يدي سبع حتى
أكله فعلى عاقلة الدية ولو
غصب صبيبا فذهب به
إلى بيته وقتله كان قاتل
الخيار إن شاء ضمن الدية على
عاقلة بالغصب وإن شاء قتله
بالمقتل ولو قتله أجنبي في يده
كان الأب بالخيار أيضا فإن
قتل القاتل برئ الغاصب
وعاقلة وإن ضمن عاقلة
الغاصب الدية ردها بها
في مال القاتل وفي المتن
رجل أمر صبيبا أن يسقي له داية
من النهر وأرسله في حاجة فأت
أو قتل لم يكن على الرجل شيء
فإن فرق في النهر أو ضربه داية
أو شتمه حية كالذي أمره
صامنا والداية على العاقلة وإذا
جهل الرجل صبيبا فذهب على الداية فوطئت الداية انسانا

كان النسبي لا يستحق على الداية ولا يسير الداية وقد جعله

فذهب الغيار عنه ونقص به في السكيل فلا يرد بعيب وكذا لو كان فيه رطوبة فميت
قال ويحيى على هذا القياس لو شري خشبا رطبا فميت منه ولو رأى عيب داية فتركها
فقال البائع وكتبها في حاجتك فليس لك الرد وقال المشتري ركبته لا ردها إليك فأقول
للمشتري (فقط) شري زوج ثور فوجد باحدهما عيبا ظاهرا الخواب إن له رد المعيب
فقط كقنين وقال مشايخنا أن ألف أحدهما العمل مع صاحبه ولا يعمل إلا معه يردهما
لا المعيب وحده فصاوكه صراحي الباب (فقط) شري ابريسما ولبه بماء فوجد دودة
كرده بر جميع بنقص العيب ولو وجد منشارا ثم رأى عيبه لم يرد له الا برضا بائنه (فقط)
بل ابريسما بماء فميت عيبه بر جميع بنقصه وكذا الاديم لو وقع في الماء فميت عيبه لا
يرده وإن رضى بائنه وهذا مشكل ولو أدخل في النار فميت عيبه لم يرد له اذا لم يجد
ينتقص بالنار بخلاف الذهب والفضة كحديثي أقول الذهب ينتقص في النار اذا ذاب
ايضا اللهم الآن يكون قبل الذوب ولو وجد من كينا فميت عيبه فان حده بغير رطله الرد
لا لو حده بغير دلالة ينتقص منه (فقط) دهرم خرد انك دباغت عشرين في استوسه دهرم
دراهم كرمه لوم شره دباغت ساج استوان عيب فاحش استواند كه نقص آن
سه بغيره چون رد نم تواند كردن وباقي رارد كند اجاب نقص آن سه بغيره وباقي رايه
بصف نه ايد اگر كويند دباغت ساج است انكاه بعيب رد كند بجهت (فقط) وجد القن
خر كوما فسقا كسكا يا ينبغي أن لا يسطل الرد بخلاف مالوسقا دواء لاجل الاطلاق
فانه يطله ولو وجد يعمل به عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لا لو باع بخلاف
مالور جدا لامة زانية فهو عيب باجرو بغيره ولو شري عيبا فميت عيبا آخر فميت العيب
الاول مع العلم بالعيب الثاني لا يرد له ولو باع ثم علم عيبا آخر فله الرد شري بزر القليل على
انه تركي فميت ساج الدودتين انه غير تركي وبينهما تفاوت بطل البيع اذا الثمن معدوم
لانهما جاحسان مختلفان كروى مع هروى وعمامة شهر ستانية مع السهر قسدية (فقط)
تقم كرم جوار خوا به خريد به خرايد آمد و تقايه بر فروشده بعه يار كز قيل بر جمع
بماضه وقيل چون تعاد يايد امذجنس ديكر يا شد بيع فاسد بود مثل تخم نغانه نوى
ده ذوا فميت دازه است باز خواهدواين جايست كه تقايه يايد اما كرم جوار خوا به خريد
بديسه بخر يد يا فميت جاحنس يكس جيزي واجب في شون و فليسه الاعتقاد (فقط)
شري بزر القليل فلم يخرج الدود قال ان لم يكن منتقاه اصل بطل البيع فبر الثمن ولا
يجب على المشتري مثله كن شري بيضة فكسر ما فوجد بها فاسدة لا يجب على المشتري
مثلا ولو بل بزر القليل بماء فوجد به فاسدة فان لم ينتقسه البطل رد الفاسد و يرجع
بخصته من الثمن شري برا على انه ربيعي فزرعه فظهر انه خريفي اختار المشايخ انه
بر جميع بنقص العيب وهو فوله بائنه على ما شري طعنا ما كلة فظهر عيبه وقد مر ان
التموى على فوله أو لو شري بزر على انه بزر بطيخ كذا فزرعه فظهر على صفة أخرى جاز
البيع لا اتحاد الجنس من حيث انه بطيخ واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص
العيب عند حرج (مح) شري على انه بزر بطيخ شوي فزرعه فوجد صيفيا بطل البيع

فهذا على وجهين ان كان الصبي يستل على الدابة فدية المقتول على عاقلة لها ٣٥١ لان سير الدابة يكون مضافا اليهما

وصار كالأردف بالغيا وعلى الرجل الكفارة لانه باشر قتله ومن باشر قتل انسان تجب الكفارة عليه كذا هذا ولا كفارة على الصبي لانه ايس من أهله وان كان لا يستل فدية المقتول كلها على الرجل ويكون الصبي كالثوب المنسوط على الدابة وان كدمت وأتلفت انسانا أو أقدمت متاعا انسانا فالحجاب فيه على التفصيل الذي ذكرنا ثم ان كان الصبي يستل لا ترجع طاقلة الصبي على طاقلة الرجل بشئ لانها لو رجعت اغتاتر جمع لانه صار غاصبا يحمل الصبي على الدابة أو يحكم أمره للصبي بالسيرة لا وجه الى الاول لان غاصب الصبي المحسر لا يضمن ما تلف بفعل الصبي الا ترى انه لو قتل نفسه أو رجلا آخر لا يضمن الغاصب كذا هذا ولا وجه الى الثاني لانه أمره بالسيرة لا بالوطء وقد ذكرنا قبل هذا على سبيل الاستشهاد ان من قال لصبي امعده هذه الشعيرة وانفذه في شوارعها فصدف سقط ان الآخر يضمن والد يتعلى عاقلة هو كذلك نوا عطاء عصا أو سلاحة لمسه ولم يأمره بشئ فعطاب به الصبي ولم يرد بقوله عطاب به الصبي انه قتل نفسه فان هناك على المعطى انما أراد به انه سقط من يديه صلى بعض بدنة وعطاب به وكذلك لو أمره بحمل شيء أو كسر عطاب بغير

فيما أخذ المشتري منه وعليه مثل ذلك البرزوه على هذا فنحن نرى بده بلائقنا كشته وسر خط وأكرمه وسرها في ما يكره نوع اجناس مختلفة وهذا أصح ولو شري برز الروين فزرهه في أرضه ولم ينبت رجع على ياتمه بكل ثمنه ان كان النقصان فيه وكذا لو شري برز الطبخ فزرهه فثبت القناء أو شري برز القناء فزرهه فثبت القناء اليك يطل البيع بجملة (فصل) وفي (قد) شري برز أو زرعه فلم ينبت أكرمه لم يرد كرهنا آخذن أو غيب فضم است بها باز كبرد (ن) شري بذرا البصل وبذرعه فلم ينبت ان ثبت كرهنا بوزة است يرجع بضمنه (فصل) شري حب القطن فزرعه فلم ينبت قيل يرجع بنقص حبيبه وقيل لا يرجع لانه اهالك المبيع شري بذرا الحيا فبذرعه فلم ينبت أكرمه لم يرد كرهنا آخذن أو فساد فضم است ثمن باؤ كبردا كبرج شري ديكر راصالح اني بوز بعد از فساد وثبت فساد بهينة انه فساد أو بتعليق بائعه وتظير ما مر انه لو شري امة فوجدها لا تصيب (قد) طريق اثباته ان اراد البائع أو نكوله (ن) شري بذرا بطبخ فظهر انه بذرا القناء بر المشتري مثله وياخذ ثمنه لا اختلاف المحض في بطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بضمنه (شهي) المبيع لا يخلو اما ان يكون شيئا واحدا أو شيئين وفي المحكم كشي واحد من حيث لا يقوم احدهما بدون صاحبه كصراعي باب وزوج خف ونحوه واما ان يكون شيئين أو شيئا وليس في المحكم كشي واحد كشيئين ونحوهما مما يقوم كل منهما بدون الآخر ثم الحادث في البيع نوعان هييب واستحقاق والاحوال ثلاثة قبل قبضه او بعده او بعد قبض بعضه دون بعضه اما لو وجد بعضه عيبا قبل قبض كله وكان ذلك العيب وجودا وقت البيع او وجودا بعده قبل قبضه فالمشتري بالخيار ان شاء أخذ الكل بضمنه او رد كله وليس له رد المبيع فقط بخصته من الثمن وكذا ليس للبائع ان يقبل المبيع خاصة الا اذا تراضيا على رد المبيع فقط وأخذ الباقي بخصته من الثمن فلهما ذلك اذا الصفة لا تتم قبل القبض يدال انه ينسحب البيع برده بلا قضاء أو رضاه ولو قبض بعضه لا بعضه فوجد عيبا قبضه عيبا أو بماتى فحكمه كحكم الفصل الاول في كل ما مر اذا الصفة لم تتم بعد سواه كان المبيع واحدا أو شيئا ولو قبض كل المبيع فوجد به بعضه عيبا قديما أو حدث قبل قبضه بعد العقد فان كان المبيع واحدا كدار وكرم وأرض وثوب أو كيايا أو وزنيافي وماء واحدا وفي صبرة واحدة أو شيئين وفي المحكم كشي واحد فالمشتري بخير بأخذ الكل أو برد الكل وليس له رد بعض دون بعض لانه يكون رد ان زيادة عيب وهو الاشتراك في الايمان وان كان المبيع شيئين أو شيئا ليس في المحكم كشي واحد كثياب وعبيد وغيرهما أو كيايا أو وزنيافي أو عينة مختلفة فالمشتري بخير رضي به بكل الثمن أو رد المبيع فقط وليس له رد كله الا اذا تراضيا وليس له رد المبيع الا بقضاء أو برضاء اذا الصفة تمت فيصح تقريها فبرد المبيع بخصته من الثمن غير مبيع اذا المبيع دتمل في البيع سليما وفي خيار شرط ورؤية ليس له رد بعض بدون بعض وان قبض الكل لا سيما عنان تمام الصفة وهي قبل تمامها لا فتمل التفريق وانما قلنا انه يمنع تمام الصفة لانه يرد بلا قضاء ولا رضاه ولو قبض الكل

اذا لم يلقه قتل من ذلك ضمن
وكذلك اختلف المشايخ فيها
اذا قال له اصعد هذه الشجرة
ولم يقل شيئا آخر او قال انفض
التمار لتفعل فسطا فيه
اختلف المشايخ وجههم الله
ايضا وقد ذكرنا في مسائل
النصب ان المختار في المسئلةين
الضمان وباني شيء منه في
آخر هذا الفصل ولو وضع
المحطاب بين يدي عبد مجبور
عليه ولم يامر بشيء وكسر العبد
المحطاب فوقع قطع من
ذلك على عين الغلام ونهبت
عينه فلا شيء على صاحب
المحطاب هذه المجاهة في الفصل
الثالث عشر من جنائيات
الهيبة وفي الفتاوى المتفرقة
لصاحب الهيبة في كتاب
النصب ورد فتوى بعض
البلدان وجعل كان يكسر
المحطاب فإفلام وجعل
وقال أعطني حتى اكسر فاني
ان يعطيه فإفلام عليه في ذلك
وأخذ منه القدر وكسر بعض
المحطاب ثم قال انت يا ابن حني
اكسرفاني بمحطاب فكسر
العلام فضرب بعض المكسور
من المحطاب على عينه فذهبت
عينه لا يكون على صاحب
المحطاب شيء لان صاحب
المحطاب لم يامر بالعلام بكسر
المحطاب ولم يستعمله في شيء
وانما فعل العبد باختيار نفسه
فلا يكون الرجل ضامنا لشيء
وقد ذكرنا مسائل نصب العبد واستعماله في غير

وهي غير من رد البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحدا او شيئا مختلفا هذا
الذي ذكرنا لو وجد بعض المبيع معيبا فاما لو استحق بعضه قبل القبض بطل المبيع
بقدره والمشتري ياخذ الباقي بحصته من الثمن او رده سواء تعيب به الباقي او لا
الصفة تفرقت على المشتري قبل التمام فعدم رضاه وكذا لو استحق بعد قبض بعض
دون بعض واستحق ما قبضه او غير حكمه ما مر ولو قبض الكل ثم استحق بعضه بطل
المبيع بقدره ثم لو تعيب به الباقي كما لو كان المبيع واحدا على تعيبه ضرر كذا لو ارض
وكرم وفن وغيرهما فالمشتري ياخذ الباقي بحصته من الثمن او رده وكذا لو كان المبيع
شئين وفي المحكم كشيء واحد فاستحق أحدهما قلنا الخيار في الباقي ولو لم يتعيب به
الباقي ككون المبيع ثوبين او قنبر فاستحق أحدهما او صبرة او وجلة كيلى او وزنى
فاستحق بعضه لزمه الباقي بحصته بالخيار اذا لزم في تعيبه (مثل) رد المبيع فقط
ان شاء الا في كيلى او وزنى من نوع واحد فليس له الا ان يرد كله او يحسبه وله فصل
بين كونه في وعاء او اوعية الا ان مشايخنا قالوا اذا حصل ان في وعاء واحد يرد الكل
او يحسبه كقنبر واحد ولو في وعاءين رد المبيع فقط كقنبرين (قسط) شري عشر دراهم
فاستحق احدهما لا خيار للمشتري ولكن يرجع بحصة ارض واحدة بخلاف ما لو شري
ارض على انه عشرة اذرع وهي انقص بخير أخذ به كل الثمن او تركه اذ كل واحد
من الاراضي اصل برأيه اما الدرع فوصف فلا يقابل شيء من الثمن (شخص) نروجهما
يداد بعينه فاستحق بعضه فخير تاخذ ببقية الدار وحصة المستحق من الثمن او تاخذ
قصة كل الدار وترك ببقية الدار في الاعيان المجمعة عيب (قسط) لو استحق بعض
الدار شائعا بخير المشتري من دنا رديته ورجع بكل ثمنه او اوسع منه كما لو رجع بثمن
المستحق ولو استحق منه موضع بعينه فلو كان قبل قبضه فهو خير كما لو رجع بداره
ورجع بثمن المستحق وقال المصنف له رد كله بكل ثمنه (قسط) استحق بعض الدار وله
ودقيقته بسبب التفرقة بخلاف ثوبين استحق أحدهما ليس له رد الباقي لان منفعة
الدار تتعلق بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق بثوب آخر (ومن الخيار خيار الرقبة
في الاستصناع) اعلم ان الاستصناع في خف وثوب ولسوء وطست وتور وقيمة وآنية
من نحاس ونحوه يجوز ان يعامل الناس فيه وينعقد اجارة ابتداء ريبها انما من سلم حتى
لومات الصانع قبل التسليم بطل فلا يستوفي المصنوع من تركته وينعقد بيعا عند التسليم
حتى لو سلم ثبت للمستصنع خيار الرقبة وهذا هو للناس فيه تعامل واما ما لا تعامل
فيه كاستصناع في ثياب في قلب سلبا بضرب الاجل وفاقا ثم اذا صار سلبا لم يمكن
للمستصنع فيه خيار الرقبة كافي السلم (قسط) قال له على ألف على اني بالخيار جازا لقرار
لا الخيار لان اثره اثبات حتى الفسخ بعد تمام العقد والقرار بعد التمام لا يحتمل
الفسخ كالتسليم بخلاف الكتابة لانها تقبل الفسخ اقول فان قيل الاقرار يقبل
الفسخ كما ذكر في كتاب الاكرام مع ان خيار الشرط ينسخ التمام فينبغي ان يقبل
الفسخ بخيار فخواه يظهر بالتامس قال ولو ابراهم عن الدين على انه بالخيار بطل الخيار

لا البراءة لانه اسقاط والاستقاط لا يحتمل القسح وكذا في المبيع بطل الخيار لا المبيع وكذا
لو قال وكالتك على اني بالخيار بطل الخيار اذ له ولاية الرجوع (فيمر) وقعه على انه بالخيار
بطل الوقف ولو جعل أرضه مسجد على انه بالخيار بطل الخيار لا المسجد (شخصي) هلاك
المبيع قبل قبضه بفعل المبيع او بفعل البائع او بآفة تسببها يه بطل البيع ولو بفعل
اجنبي بخير المشتري فسح او اجازو ضمن المهلك لولا هلك بعضه قبل قبضه فلو هلك بفعل
البائع طرح عن المشتري حصه النقصان من الثمن سواء كان النقصان قد سدر او وصفا
وبخير المشتري اخذه بخصته من الثمن او تركه ولو بفعل اجنبي بخير المشتري فسح البيع او
اجازو ضمن المهلك ويلزم المشتري كل الثمن سواء كان النقصان قد سدر او وصفا ولو بافة
مساوية فان كان النقصان قد رايطر ح عن المشتري حصته من الثمن وهو غير في الباقي
أخذه بخصته او تركه ككون المبيع كيليا او وزيا او عددا بامتياز باوقات بعض من
التقديرات ان كان النقصان وصفا لا يطرح عن المشتري شيء من الثمن وهو غير اخذه بكل
الثمن او تركه والوصف هو ما يدخل في البيع بلا ذكر كشجر وبناء في الارض واطراف
في الحيوان وجودة في الكيل والوزن اذا الاوصاف لا قسما لها من الثمن الا اذا ورد
ها بها الجناية او القبط يعني اذا قبض ثم استحق من الاوصاف يرجع بخصته من الثمن
(غير) باع أرضا على ان فيه نخيلا وصي عددها ولم يسم او باع دارا على ان فيه بيوتا ولم
تسكن فانه يجوز العقد ويخير المشتري اخذه بكل الثمن او تركه والاصل فيه ان
ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدم فان العقد يجوز وما لا يدخل بلا شرط اذا
شرط ولم يوجد يجوز وجنسه في (نخ) وفي (جص) قيل صفة العيب الفاحش ان يرد من
المجودة الى الرداءة او الى منزلة بينهما فاما ما دام في حد المجودة وان جاز ان يكون غيره
أجوده منه فلا يرد من عينه الى قيمته وقيل صفة العيب الفاحش هو ان يرد من حصة البيع
الى كساده وقيل ان يقطع رغبة التجار منه فاما ما كان بحال لا يزهدهم فيه فليس
بفاحش وقيل يرجع فيه الى أهل خبره هذا اطلاقا فيه القول بأنه فاحش فذلك فاحش
واما ان امتعت عليه الغاظهم فلا وقيل ما دخل في اجتهاد المجتهدين فهو غير فاحش
وما لم يدخل فهو فاحش (فصل) رأى عينا فصالحه على مال ثم وجد فيها آخر فله رد مع
بدل الصلح ولو قبض بدل الصلح وزال ذلك العيب برديل الصلح وقيل هذا لو زال بلا
علاج فان زال بعلاجه لا رد (ن) عصب فنافضا في عينه بياض فرده الى مالكه
وضمن ارضه فباعه ماله كما تجلي بياضه رجح الغاصب على رب القن بما اخذ من ارض
العيب (قت) الصلح من العيب على شيء يدفعه البائع والمبيع للمشتري جائز ولو على شيء
يدفعه المشتري والمبيع للبائع لم يجوز لانه بالالا اذا باعه باقل من الثمن الاول وقد تقد

(قوله ولو على شيء يدفعه المشتري الخ) انظر ما نؤحدث به عيب عند المشتري والمسئلة
بما لم يقص المحرم على شيء يدفعه المشتري بقبضه والمبيع للبائع والظاهر جوازه

قال حائط الصغير فاشه ذهلي
أيما ووصيه فلم ينقض حتى
سقط وان تلف شيئا فالضمان
على الصبي ولا يصيب شيء من
ذلك على الاب والوصي سواء
فرط في النقص او لم يفرط
فان لم يسقط الحائط حتى بلغ
الصبي ثم سقط وقتل انسانا
او مات الاب والوصي ثم سقط
فلا ضمان على احد لان حكم
ذلك الاشهاد قد بطل لان
ولاية الاب والوصي والتبوت
الاب والوصي وبلوغ الصغير
وان تقدم على الصبي تقدما
مستطيلا ثم سقط الحائط
على انسان فديته على ماله
الصبي وروى بشر بن أبي
يوسف رحمه الله في رجل
أخرج من دار له الصغير
حنطا او كنيقا او فعل ذلك
وكيل الرجل في داره فتولد منه
تلف فالضمان على الوصي
والوكيل اقيام فعلهما مقام
فعل الصبي والموكل فصار
الموكل والصبي جانيين واذا
ضر بامر رجل بطن امرأة
فالقتل جناية ميتة على الضارب
الغرة وهي عبدا وامة فقتله
فجسما ثمة درهم وهذا استحقاق
أخذه على ما وثق بهم الله
والقياس ان لا يصيب شيء وهو
قول زفر رحمه الله ويستوي
في ذلك الذكرو والانثى لان
الاثر في هذا الباب مطلق
ولا كفارة على الضارب وفي

فيه الغر هذا اذا كان بعد
 لا يبيع حتى وهل يكره اسقاط
 المجنين تبيل ان تنفع فيه
 الروح قل عامة المشايخ
 لا يكرهه وبه ائتي صاحب الحديث
 وقال الامام علي انتهى يكره
 وبه ائني ابو بكر محمد بن الفضل
 والمجنيين اذا انفصل مينا العنبر
 ولدا ونفسا على حدة في حق
 غيره من العباد وفي حق بعض
 الاحكام حتى نصير الحارية
 ام ولده ونصير المرأة نفسها
 وتعمل المعتدة للازواج وفي حق
 نفسه اعتبر عضوا من اعضاء
 الام حتى لا يسي ولا يرث
 وكذلك في حق الله تعالى
 اعتبر عضوا من اعضاء الام
 حتى لا تقام عليه صلاة الجنازة
 والكفارة حق الله تعالى
 فيعتبر المجنين في حق حكم
 الكفارة بمنزلة مضمون
 اعضائها والكفارة لا يجب
 باتلاف مضمون اعضائها
 واذا خرج المجنين حيا ثم مات
 فعلى الصارب الدية الكاملة
 وما به الكفارة ويعتبر نفسا
 وولدا في حقه وفي حق غيره
 سواء كان الحق لله تعالى او
 لعباده في حق ما به ويسمى
 ورث ونصير الحارية ام
 ولده وتنقض به المدة قال
 ويكون بدل المجنين بين
 ورثته على فرائض الله تعالى
 يريد به القرية اذا انفصل مينا
 وانما لا يرث من غيره اذا
 انفصل مينا لان ذلك من

أربعة أشهر حتى تنفع فيه الروح أما اذا كان أقل من ذلك

الثلثين كاه (ضح) شراء عتاة وتبضعه من سبب فتصالحه على ان ياخذ البائع وبرد
 مائة الا واحدا ولح ح روح او امر البائع ان العيب كان عنده فعليه رد الباقي من الثمن
 وان قال لم يكره هذا في أوله فهو لم يكره لثا باقي وهو قول سوم وان كان عيبا
 لا يحدث مثله في ثلثه فله رد المثل (نحوه) اعني ما كان كبرياؤه فتصالحه على
 ماله في المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 فللبائع ان يخذل الصلح ولو شراه ثم صلح من كل عيب على مال جازا في الصلح ابطال حق
 بعوض رايه الحق يجوز بدو رض و بدو ثمنه ولو لم صلح ولو لم يكن شري منه العيوب لم يجوز
 والمدهي على نفسه و ثمنه لا يرد الا في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 المدهي و ثمنه لا يرد الا في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 شرياه فربما يبيع البائع في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 فربما يبيع البائع في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 خبيره فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 طعن ان شري فيه تصالحه ابطال حق طعن على انه يرى من كل عيب
 جازا الصلح و كذا الشراء اذ يرى بعض ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 جازا فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 في يده ما يابى به جز ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 ثم صلح به على ما دام الى اجل لم يجوز ولو لم يرد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 و اعضاء الثمن تبيل ان ينفرد جازا لان بعض لا يرد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 بازاء طعام صلح به عليه نصير كالم بره كان له عام من جندى الاول او من غيره
 جندى هو ذلته فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 يجوز الا ان يبيع به طعامه ما به ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 فصالحه البائع على دواه حاله الى ان يبيع به ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 حاله جازا لوه في جندى لانه لم يرد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 اجل في الدواه في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 عوضا من الدواه التي عاله فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 على بر بعينه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 عيبه فصالحه البائع الاول لم يجوز ان يبيع به ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 لانه لم يرد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه

ما هو جوابه من جازا ثم ان يبيع بابل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 المشتري مع الذين باقوا في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه فله رد المثل في ثلثه
 فلا يأتا الى

الاول ولومات القن في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بعيه يرجع
 به على بائنه وهو المنة ترى الاول وهو لا يرجع على بائنه
 الاول عند حرج ولو صالحه لم يصير صلحه
 وعند ماله الرجوع عليه
 ويجوز صلحه جلة
 (بس)
 م

اعضاء الام فان ماتت الام من
 الضرب ثم خرج الجنين ميتا
 فلا غرة في الجنين بخلاف
 ما اذا خرج الجنين حال حياة
 الام ثم ماتت الام بعد ذلك
 او لمقت فانه يجب في الجنين
 الغرة وان ماتت الام
 من الضرب فعلى الضارب
 دية الام في ثلاث سنين

تم الجزء الاول من كتاب جامع الفصولين
 و بابه الجزء الثاني أدلة الفصل السادس والعشرون

